

# المحلى

تصنيف الامام الجليل، المحدث، الفقيه، الاصولى، قوى المعارضة،  
شديد المعارضة، بليغ العبارة، بالغ الحجة، صاحب التصانيف  
المتعة، فى المنقول، والمعقول، والسنة، والفقه، والاصول  
والخلاف، مجدد القرن الخامس، نجر الأندلس  
أبى محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم  
المتوفى سنة ٤٥٦ هـ

## الجزء الثامن

عنيت بنشره وتصحيحه للمرة الأولى سنة ١٣٥٠ هـ

## إدارة الطباعة المنيرية

بإذن من وزارة المعارف والديار

بتحقيق محمد منير الدمشقى صاحب ومدير ادارة الطباعة المنيرية

حقوق الطبع محفوظة الى

ادارة الطباعة المنيرية بمصر بشارع الكحكيين رقم ١

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## كتاب النذور (١)

١١١٤ - مسألة - نكراه النذر ونهى عنه لكن مع ذلك من نذر طاعة لله عز وجل لزمه الوفاء بها فرضا اذا نذرها تقربا الى الله عز وجل مجردا أو شكرا لنعمة من نعم الله تعالى: أو ان أراه الله تعالى أملا لا ظلم فيه لمسلم ولا لمعصية مثل ان يقول: لله على صدقة كذا وكذا أو يقول صوم كذا وكذا فأكثر، أو حج، أو جهاد، أو ذكر لله تعالى، أو رباط، أو عيادة مريض، أو شهود جنازة، أو زيارة قبر نبي، أو رجل صالح، أو المشي، أو الركوب، أو النهوض الى مشعر من مشاعر مكة، أو المدينة، أو الى بيت المقدس، أو عتق معين أو غير معين أو أى طاعة كانت فهذا هو التقرب المحمود، أو يقول: لله على اذا خلصنى من كذا أو اذا ملكنى أمر كذا، أو اذا جمعنى مع أبى أو فلان صديقى أو مع أهلى صدقة أو ذكر شيئا من القرب التى ذكرنا، أو يقول: على الله ان أنزل الغيث، أو ان صححت من علتى، أو ان تخلصت أو ان ملكت أمر كذا أو ما أشبه هذا، فان نذر معصية لله أو مالميس طاعة ولا معصية لم يلزم الوفاء بشيء من ذلك مثل أن ينشد شعرا أو أن يصبغ ثوبه أحر أو ما أشبه هذا، وكذلك من نذر طاعة ان نال معصية أو اذا رأى معصية مثل ان يقول لله على صوم ان قتل فلان أو ان ضرب وذلك الفلان لا يستحق شيئا من ذلك، أو قال: لله على صدقة اذا أراى مصرع فلان وذلك الفلان مظلوم فكل هذا لا يلزم الوفاء بشيء منه ولا كفارة فى شيء منه وليس تغفر الله تعالى فقط، وكذلك من أخرج نذره مخرج اليمين فقال: على المشي الى مكان كلك فلانا

(١) هو جمع نذر وأصله الإنذار بمعنى التخويف، قال الراغب الاصبهاني فى مفرداته: النذر ان توجب على نفسك مالميس بواجب لحدوث أمره، وقال العلامة ابن الاثير فى النهاية يقال: نذرت أنذر وأنذر - أى بضم النذال المعجمة وكسرها - نذرا انما أوجبت على نفسك شيئا ثم ما من عبادة أو صدقة أو غير ذلك اهـ

أو على عتق خادمي فلانة أن كلت فلانا أو أن زرت فلانا، فكل هذا لا يلزم الوفاء به ولا كفارة فيه إلا الاستغفار فقط، قالت قال : الله على نذرولم يسم شيئا فليس عليه إلا كفارة يمين فقط، وقال قوم : ما خرج من هذا مخرج اليمين فعليه الوفاء به، وقال آخرون : ما خرج من هذا مخرج اليمين فليس فيه إلا كفارة يمين ٥

قال أبو محمد : برهان صحة قولنا أما المنع من النذر فلما رويناه من طريق سفيان (١) وشعبة كلاهما عن منصور عن عبد الله بن مرة (٢) عن ابن عمر عن النبي ﷺ وأنه نهى عن النذر وقال : أنه لا يرد شيئا ولكن يستخرج به من البخل، هذا لفظ سفيان، ولفظ شعبة «أنه لا يأتي بخير» مكان «أنه لا يرد شيئا وأنه يستخرج به من البخل» (٣) واتفقا في غير ذلك، وصح أيضا مسنداً من طريق أبي هريرة (٤)، وروينا من طريق سفيان بن عيينة عن ابن عجلان عن سعيد بن أبي سعيد المقبري «أنه سمع أبا هريرة يقول : لا نذر أبدا» وهذا يوجب ما قلنا : من أنه منهي عنه فاذا وقع لزوم واستخرج به من البخل، وأيضا قول الله تعالى : (يوفون بالنذر ويخافون يوم ما كان شره مستطيرا) وقوله تعالى : (بأيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود) وقوله تعالى : (ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه) وقوله تعالى : (قل إنما حرم ربي الفواحش ما ظهر منها وما بطن والاثم والبغى بغير الحث) فصح بهذا كله أن كل ما نهى الله تعالى عنه فلا يحل لأحد أن يفعله فصح من هذا أن من نذره فقد نذر أن يعصى الله عز وجل وقد نهاه الله تعالى عن معصيته فقد صح يقينا (٥) أن النذور والعقود التي أمر الله تعالى بالوفاء بها إنما هي نذر الطاعة فقط وليس نذر الطاعة إلا ما ذكرنا

(١) رواية سفيان عن منصور في صحيح البخاري ج ٨ ص ٢٢٤ و ٢٥٣ وهو في صحيح مسلم إضا ج ٢ ص ١٢ ورواية شعبة عن منصور في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٢ (٢) في الأصول كلها «عن عمرو بن مرة، وهو غلط صحاحنا من تهذيب التهذيب وصحيح البخاري ومسلم (٣) قال الخطابي : معنى نهيه عليه السلام عن النذر إنما هو تأكيد لأمره وتحذيره عن التهاون به بعد إيجابه، ولو كان معناه الإجماع على لا يفعل لكان في ذلك إبطال حكمه وإسقاط لزوم الوفاء به إذ كان بالنهي عنه قد صار معصية فلا يلزم الوفاء به وإنما وجه الحديث أنه قد أعلمه أن ذلك أمر مما لا يجلب لهم في العاجل نفعاً ولا يدفع عنهم ضرراً فلا يرد شيئا قضاءه الله تعالى يقول : لا تدرككم نذر كون بالنذر شيئا لم يقدره الله لكم أو تصرفون عن أنفسكم شيئا جرى القضاء به عليكم فإذا فعلتم ذلك فآخروا عنه بالوفاء به فإن الذي نذرتوه لازم لكم هذا معنى الحديث ووجه قوله عليه السلام «أنما يستخرج به من البخل» فثبت بذلك وجوب استخراجها من ماله ولو كان غير لازم لهم لم يميز أن يكره عليه والله أعلم، وقد ذكر هذا العلامة ابن الأثير في النهاية ولم يعزه إلى الخطابي تبين لذلك (٤) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٢ (٥) في النسخة رقم ١٦ «فصح يقينا، بإسقاط لفظ وقد» ٥

ولا مزيد ، وبالضرورة يدري كل أحد ان من نذر طاعة ان رأى معصية (١) أو ان تمكن من معصية أو اذ رأى معصية سرورا بها فان كل ذلك منه عصيان لله تعالى لا يشك في شيء من هذا مسلم ، فصح انه كله نذر معصية فلا يحل الوفاء به ، وأما ما لا طاعة فيه ولا معصية فان نأذره موجب مالم يوجه الله تعالى ولا ندب اليه ومن فعل هذا فقد تعدى حدود الله تعالى ففعله لذلك معصية فلا يلزمه الوفاء بمالم يلزمه الله تعالى من ذلك \*

روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا أبو كريب محمد بن العلاء نا بن أدريس — هو عبدالله — عن عبيد الله بن عمر عن طلحة بن عبد الملك عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن عائشة أم المؤمنين قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم [يقول] (٢) : « من نذر ان يطاع الله تعالى فليطعه ومن نذر ان يعصى الله تعالى فلا يعصه » قال أحمد : طلحة ابن عبد الملك ثقة ثقة ثقة \*

ومن طريق البخارى نا موسى بن اسماعيل نا وهيب بن خالد (٣) نا أيوب — هو السخنياني — عن عكرمة عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهاه عن يخطب (٤) اذا هو برجل قائم فسأل عنه ؟ فقالوا : [أبو اسرائيل] (٥) نذر أن يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم : مره فليتكلم وليستظل وليقعد وليتم صومه » وهذا كله هو نفس قولنا والله الحمد ، أمره عليه السلام بالوفاء بالصوم الذى هو طاعة ونهاه عن الوفاء بما ليس طاعة ولا معصية من الوقوف وترك الاستظلالات وترك الكلام ؛ وقد قال أبو ثور : يلزمه ترك الكلام واحتج له بقوله تعالى : ( انى نذرت للرحمن صوما فلن أكلم اليوم إنسيا ) وبقوله تعالى : ( آيتك ان لاتكلم الناس ثلاث ليال سويا ) \*

قال على : هذه شريعة زكريا ومريم عليهما السلام ولا يلزمنا شريعة غير نينا صلى الله عليه وسلم مع ان شأنهما آية من آيات النبوة وليست الآيات لنا وقد نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ترك الكلام كما ذكرنا \*

ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد الله بن طاوس قال : سمعت أبي يقول :

(١) قوله « ان رأى معصية » شرط لنذر المعصية وتعليق ، وقوله « وان تمكن من معصية » معطوف عليه وكذا ما بعده ، وتقدير الكلام هكذا وبالضرورة يدري كل أحد ان من نذر طاعة ان رأى معصية الخ معصية وعصيان لله تعالى والله أعلم (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٤ وهى موافقة لسنن النسائي ج ٧ ص ١٧ (٣) فى النسخ كلها « وهب بن خالد » مكبرا وهو غلط صححه من صحيح البخارى ج ٨ ص ٢٥٦ وتهذيب التهذيب (٤) فى صحيح البخارى « عن ابن عباس قال سنا النبي صلى الله عليه وسلم يخطب » (٥) الزيادة من صحيح البخارى \*



مذعقلت لأنذر في معصية الله لأنذر إلا فيما تمكك \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال : سألت الزهري عن النذر ينذر الإنسان ؟ فقال : إن كان طاعة لله فعليه وفاؤه وإن كان معصية لله فليقترب إلى الله تعالى بما شاء \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن عن ابن عباس أن رجلاً أتاه فقال : إني نذرت أن نجا أبي من الأسران أقوم عريانا وإن أصوم يوماً فقال له ابن عباس : البس ثيابك وصم يوماً وصل قائماً وقاعداً \* وعن أبي الزبير أنه سمع جابراً يقول : لا وفاء لنذر في معصية الله تعالى \* وعن عكرمة عن ابن عباس عن عمر بن الخطاب أن رجلاً نذر أن لا يأكل مع بني أخيه يتامى فقال له عمر : اذهب فكل معهم \* وعن قيس بن أبي حازم أن أبا بكر الصديق رضي الله تعالى عنه أمر امرأة نذرت أن تحجب ساكتة بأن تسلم \* وعن مسروق . والشعبي لا وفاء لنذر معصية ولا كفارة \* ومن طريق مسلم ناقتية ناسماعيل بن جعفر عن عبد الله بن دينار أنه سمع ابن عمر يقول (١) : « قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من كان حالفاً فلا يحلف إلا بالله » \* ومن طريق مالك عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أنه قال في حديث : من كان حالفاً فليحلف بالله أو ليصمت (٢) » فأبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم كل يمين إلا بالله عز وجل ونهى عنها ، فمن حلف بغير الله فقد عصى الله تعالى ولا وفاء لنذر في معصية الله \*

قال أبو محمد : وقال أبو حنيفة . ومالك : من أخرج نذره مخرج اليمين مثل من قال : على المشي إلى مكة أن كلت فلانا فإن كلبه فعليه الوفاء بذلك ، وقال الشافعي : كفارة يمين فقط إلا في العتق المعين وحده ، وقال أبو ثور (٣) : كفارة يمين في كل ذلك العتق المعين وغيره ، وقال المزني : لا شيء في ذلك إلا في العتق المعين وحده ففيه الوفاء به \* قال علي : أما من قال بقول أبي حنيفة . ومالك فإنهم احتجوا بأنه نذر طاعة فعليه الوفاء به وقالوا : قسناه على الطلاق \*

قال أبو محمد : وهذا خطأ ظاهر لأن النذر ما قصد نأذره الرغبة في فعله والتقرب إلى الله تعالى به واستدعى من الله عز وجل تعجيل تبليغه ما يوجب عليه ذلك العمل ، وهذا بخلاف ذلك لأنه إنما قصد الامتناع من ذلك البر وابعاده عن نفسه جملة ومنع

(١) في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٤ « قال » بدل يقول ، والحديث مختصر المصنف ، وجه النبي عن ذلك أن الحلف باسم شيء يقتضي تعظيمه ولا يتحقق حتى يعتقد فيه العظمة والبركة ، والعظمة لا تكون حقيقة إلا لله وحده فلا ينبغي أن يضاهى بها غيره بل كل ما يشابه ذلك يترك ويهجر (٢) هو في اللوط ج ٣ ص ٣٣ مطوياً كما قال المصنف (٣) في النسخة رقم ١٦ « وقال أبو يوسف » \*

نفسه مما يوجب عاها ذلك العمل فصح يقينا انه ليس ناذرا واذا ليس ناذرا فلا وفاء عليه بما قال ، وأيضا فانه عاص لله عز وجل في ذلك الالتزام اذا أخرجه مخرج اليمين وقد حرم الله تعالى عليه أن يحلف بغيره فصار معصية ولا وفاء لنذر معصية<sup>(١)</sup>، فصح يقينا ان كل ما ذكرنا ليس نذر طاعة فيجب الوفاء به وليس يميننا لله تعالى فيجب فيه كفارة يمين فبطل أن يجب في ذلك شيء اذ لم يوجه قرآن ولا سنة والأموال محظورة محرمة الا بنص.

وأما قياسهم اياه على الطلاق فالخلاف أيضا في الطلاق غير المعين أشهر من أن يحجل فظهر بطلان هذا القول \* وأما من أوجب في ذلك كفارة يمين فباطل أيضا لأنه لا يمين الا بالله تعالى ولم يوجب عز وجل كفارة في غير اليمين به فلا كفارة في يمين بغيره عز وجل ، وأما من فرق بين العتق المعين وغيره خطأ ، وحجتهم في ذلك أنه عتق بصفة وليس كما قالوا بل هو يمين بالعتق فهو باطل أيضا لا يلزم ، وقالوا : قسنا العتق المعين على الطلاق المعين فقلنا : القياس كله باطل ثم لا يصح قولكم في الطلاق المعين اذا قصد به اليمين لان قرآن ولا سنة ولا إجماع ، «فان احتجوا» بالخبر الذي رويناه من طريق الزهري عن أبي سلة عن عائشة «أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : لا نذر في معصية الله وكفارته كفارة يمين»<sup>(٢)</sup> وهذا خبر لم يسمعه الزهري من أبي سلة انما رواه عن سليمان بن أرقم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلة ، وسليمان بن أرقم مذكور بالكذب وخبر آخر من طريق طلحة بن يحيى الأنصاري عن عبد الله بن سعيد بن أبي هند عن بكير بن [عبد الله بن] الأشج عن كريب عن ابن عباس «أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من نذر نذرا في معصية فكفارته كفارة يمين ومن نذر نذرا لا يطيقه فكفارته كفارة يمين» ، وطلحة بن يحيى الأنصاري ضعيف جدا .

ورويناه من طريق سعيد بن منصور نا حماد بن زيد بن درهم عن محمد بن الزبير الخطلي عن أبيه عن عمران بن الحصين عن النبي ﷺ قال : «لا نذر في غضب وكفارته كفارة يمين»<sup>(٣)</sup> . وخبر من طريق عبد الوارث بن سعيد عن محمد بن الزبير الخطلي عن أبيه عن عمران بن الحصين عن النبي ﷺ «لا نذر في معصية وكفارته كفارة

(١) في السخنة رقم ١٦ «ولا وفاء في معصية» (٢) الحديث في سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٣٠ (٣) الزيادة

من سنن أبي داود ج ٣ ص ٢٤٦ والحديث اختصره المصنف ، قال أبو داود بعد ما ذكر الحديث روى هذا الحديث وكيع وغيره عن عبد الله بن سعيد بن أبي الهند أوقفوه على ابن عباس ، قال الحافظ ابن حجر في التلخيص : يعنى وهو أصح ، قال الحافظ أيضا فيه طلحة بن يحيى وهو مختلف فيه (٤) هو أيضا في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٨٨

يمين<sup>(١)</sup>، محمد بن الزبير الحنظلي في غاية الضعف وزيادة، فقد رويانا من طريق ابن أبي شبة عن المعتمر بن سليمان التيمي عن محمد بن الزبير الحنظلي عن عمران بن الحصين فذكر هذا الحديث نفسه، قال المعتمر: قتلنا محمد بن الزبير أحدثكم من سمعه من عمران؟ فقال: لا ولكن حدثني رجل عن عمران بن الحصين فبطل جملة. وآخر من طريق اسماعيل بن أبي أويس عن أبيه عن داود بن الحصين عن بكير بن الأشج عن كريب عن ابن عباس عن رسول الله ﷺ مثل حديث طلحة بن يحيى الأنصاري الذي ذكرنا، وابن أبي أويس<sup>(٢)</sup> ضعيف. ومن طريق عبد الرزاق بن روح عن سلام ابن سليمان عن محمد بن الفضل بن عطية عن عبد العزيز بن رفيع عن تميم بن طرفة عن عدى بن حاتم عن النبي ﷺ «من نذر نذرا في معصية فكفارته كفارة يمين»<sup>(٣)</sup> سلام بن سليمان هالك، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر. وابن جريج قال معمر: عن يحيى بن أبي كثير عن رجل من بني حنيفة<sup>(٤)</sup>؛ وقال ابن جريج: حدثت عن يحيى ابن أبي كثير عن أبي سلة ثم اتفقا عن النبي ﷺ «لا نذر في غضب ولا في معصية الله وكفارته كفارة يمين» أحدهما مرسل ومنقطع، والآخر مرسل وعن لا يدرى من هو. وروينا عن ابن مسعود. وابن عباس لا وفاء لنذر في معصية وكفارته كفارة يمين ولا يصح شيء من ذلك لانه عن ابن مسعود من طريق ابنه أبي عبيدة<sup>(٥)</sup> ولم يسمع منه شيئا، وعن ابن عباس من طريق ابراهيم بن أبي يحيى وهو مذكور بالكذب. وروينا أيضا من طريق أبي سفيان عن جابر لا نذر في معصية وكفارته كفارة يمين، وأبو سفيان ساقط.

قال أبو محمد: ثم كل هذا على فساد هان أباحنيفة. والشافعي مخالفان له أما أبو حنيفة فلا يرى فيمن أخرج النذر مخرج اليمين الا الوفاء به وهو نذر معصية وانما يرى كفارة نذر المعصية كفارة يمين في موضعين فقط، أحدهما اذا قال: أنا كافر ان فعلت كذا وكذا وإذا قال: لله على ان قتل اليوم فلان وأراد اليمين ولم ير على من نذر أن يرضى. أو أن يقتل. أو أن يكفر. أو أن يلوط. أو أن يشرب الخمر كفارة يمين أصلا، فخالف كل ما ذكرنا الى غير سلف يعرف، وأما الشافعي فلم يرفى شيء من النذور في المعصية كفارة يمين الا فيمن نذر طاعة أخرجه مخرج اليمين فكلها مخالفة لكل ما ذكرنا.

(١) هو في النسائي أيضا ج ٧ ص ٢٨ (٢) في النسخة رقم ١ «وابو لويس» وكلاهما صحيح لان ابن أبي أويس واباه ضعيفان (٣) قال الحافظ في التلخيص هو الحنفى هو محمد بن الزبير قاله الحاكم وقال ان قوله «من بني حنيفة» تصحيف وانما هو من بني حنظلة (٤) في النسخة رقم ١٤ «من طريق أبيه ابن عبيدة» وهو غلط.

فبطل أن يكون لهم متعلق بشئ أصلا ، وقولنا هو قول طائفة من السلف كما روينا من طريق عبد الرزاق عن المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن بكر بن عبد الله المزني أخبرني أبو رافع قال : قالت لى مولاتى لىلى بنت العجماء : كل مملوك لها حر وكل مال لها هدى وهى يهودية أو نصرانية ان لم تطلق امرأتك فاتيت زينب بنت أم سلمة أم المؤمنين فجاءت معى اليها فقالت : يا زينب جعلنى الله فداءك انها قالت : كل مملوك لها حر وهى يهودية فقالت لها زينب : يهودية ونصرانية خل بين الرجل وبين امراته فكأنها لم تقبل فاتيت حفصة أم المؤمنين فارسلت معى اليها فقالت : يا أم المؤمنين جعلنى الله فداءك انها قالت : كل مملوك لها حر وكل مال لها هدى وهى يهودية أو نصرانية فقالت أم المؤمنين : يهودية ونصرانية خل بين الرجل وبين امراته \* ومن طريق عائشة أم المؤمنين فيمن قال لغريمه : ان فارقك فمالى عليك فى المساكين صدقة فقارقه إن هذا لأشئ يلزمه فيه ، وضح هذا أيضا عن الحكم بن عتيبة . وحماد بن أبى سليمان من طريق شعبة عنها وهو قول الشعبي <sup>(١)</sup> . والحارث العكلي . وسعيد بن المسيب . والقاسم بن محمد . وأبى سليمان . وأصحابنا ، فان قالوا : قد أفتى ابن عمر فى ذلك بكفارة يمين فلنا : نعم وقد اختلف الصحابة رضى الله عنهم فى ذلك على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، فما الذى جعل قول بعضهم أولى من قول بعض بلا برهان ؟ وضح عن عائشة . وأم سلمة أمى المؤمنين \* وعن ابن عمر انه جعل قول لىلى بنت العجماء : كل مملوك لها حر وكل مال لها هدى وهى يهودية أو نصرانية ان لم تطلق امرأتك كفارة يمين واحدة \* وعن عائشة أم المؤمنين انها قالت فيمن قال فى يمين : مالى ضرائب فى سبيل الله أو قال : مالى كله فى رتاج الكعبة <sup>(٢)</sup> كفارة يمين \* وعن أم سلمة . وعائشة أمى المؤمنين فيمن قال : على المشى الى بيت الله ان لم يكن كذا كفارة يمين \* ومن طريق محمد بن عبد الله الانصارى عن أشعث الحرانى عن بكر بن عبد الله المزني عن أبى رافع عنها \* وروينا عن حماد بن عبد الله النذر كفارته كفارة يمين ، وعن ابن عباس مثل هذا ، وعن عمر بن الخطاب نحوه ، وعن عكرمة . والحسن فيمن قال : مالى كله فى رتاج الكعبة كفارة يمين ، وضح عن طاوس . وعطاء أوطاوس فقال : الخالف بالعناق ومالى هدى وكل شئ لى فى سبيل الله ، وهذا النحو كفارة يمين ، وأما عطاء فقال فيمن قال : على الف بدنة أو قال : على الف حجة أو قال : مالى هدى أو قال : مالى فى المساكين كل ذلك يمين وهو قول قتادة

(١) فى النسخة رقم ١٦ « وهو قول الشافعى » وظاهر السياق زمقارته مع ما بعده يؤيد ما هنا والله اعلم

(٢) الرتاج بكسر الراء الباب وجمه رتج لى فجعل ماله كله للكعبة فكفى عنها بالرب لان الدخول اليها منه وانها علم

وسليمان بن يسار : وسلم بن عبدالله بن عمر .

قال أبو محمد : كل هذا خلاف لقول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي لأن الشافعي أخرج من ذلك العتق المعين ، والذي ذكرنا عن ذكرنا من الصحابة . والتابعين هو قول عبيد الله بن الحسن . وشريك . وأبي ثور . وأحمد بن حنبل . وإسحاق [ بن راهويه ] (١) وأبي عبيد ، وبه يقول الطحاوي ، وذكر أنه قول زفر بن الهذيل . وأحد قولي محمد بن الحسن ، وقد رويناه من طريق ثابتة عن ابن القاسم صاحب مالك أنه أفتى ابنه في المشي إلى مكة بكفارة يمين وقال له : ان عدت أفتيتك بقول مالك ، وهذا عجب جدا . حدثني بذلك حماد بن أحمد قال ثنا عبد الله بن محمد الباجي نا عمر بن أبي تمام نا محمد ابن عبدالله بن عبد الحكم قال : حدثني بذلك عبد الصمد بن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه ، وروينا عن ابن عمر قولا آخر وهو ان ابن عمر سئل عن النذر ؟ فقال : أفضل الأيمان فان لم تجد فالتى تليها فان لم تجد فالتى تليها يقول : العتق . ثم الكسوة . ثم الاطعام الا أنها من طريق أبي معشر وهو ضعيف . وروينا مثل تفريق الشافعي أيضا (٢) بخلاف قوله أيضا عن ابن عباس . وابن عمر من طريق اسماعيل بن أمية عن عثمان ابن أبي حاضر قال : حلفت امرأة مالى في سبيل الله وجاري حرة ان لم تفعل كذا فقال ابن عباس . وابن عمر : أما الجارية فتعتق وأما قولها : مالى في سبيل الله فيصدق بركاة مالها ، وروينا مثل قول أبي حنيفة عن ابن عمر من طريق لا تصح ، وقد خالفوه أيضا فيها كما رويناه من طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية نا جميل بن زيد عن ابن عمر قال : من حلف على يمين أصر فلا كفارة له (٣) ، والاصر أن يحلف بطلاق . أو عتاق . أو نذر . أو مشي ، ومن حلف على يمين غير ذلك فليأت الذى هو خير فهو كفارته . جميل بن زيد ساقط ولوصح لكانوا قد خالفوه في هذا الخبر نفسه لأنه لم يجعل فيمن أتى خيرا مما حلف أن يفعله كفارة الا فعله ذلك فقط ، فان قالوا : قد أمر الله ﷺ في هذا بالكفارة قلنا : نعم وقد نهى النبي ﷺ عن الحلف بغير الله تعالى ونهى عن الوفاء بنذر المعصية فان كان قوله يمينا فهو معصية وان كان نذرا فهو معصية اذ لم يقصد به قصد القربة الى الله تعالى فلا وفاء فيه ولا كفارة ، فحصل قول هؤلاء القوم خارجا عن أقوال جميع السلف .

ومما ذكرنا مسائل فيها خلاف قديم وهي من نذر الصدقة بجميع ماله ، ومن نذر

(١) الزيادة من النسخة رقم (١٤) (٢) قوله أيضا زيادة من النسخة رقم ١٤ (٣) الضمير

في «له» يعود على الخائف لا على اليمين لأنهما مؤنثتان في النهاية «لها» وهو يعود على اليمين

أن ينحر نفسه ، ومن نذر المشى الى مسجد المدينة . أو مسجد ايليا . أو الر كوب .  
أو النهوض الى مكة . أو الى موضع سماه من الحرم ، ومن نذر عتق عبده ان باعه أو عتق  
عبد فلان ان ملكه ، فأما الصدقة بجميع المال فقد ذكرنا من قال : لا شيء . في ذلك من  
الصحابة والتابعين اذا خرج مخرج الدين وهو قولنا ، وقالت طائفة : من نذر أن  
يتصدق بجميع ماله في المساكين فله أن يتصدق به كله صح ذلك من طريق عبد  
الرزاق عن معمر عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رجلا سأله فقال (١) : جعلت  
مالى في سبيل الله فقال ابن عمر : فهو في سبيل الله ، وروينا عن سالم . والقاسم بن محمد  
أنهما قالوا في هذه المسألة : يتصدق به على بعض بناته ، وصح عن الشعبي . والنخعي  
أنهما كانا يلزمانه ما جعل على نفسه وهو قول عثمان البتي . والشافعي . والطحطاوى .  
وأبى سليمان ، قال هؤلاء : فان أخرجه مخرج اليمين فكفارته كفارة (٢) يمين الآبا  
سليمان فقال : لا شيء . في ذلك ، وقالت طائفة : يتصدق بجميعه حاشا قوت شهر فاذا  
افاد شيئا تصدق بما كان أبقى لنفسه وهو قول زفر بن الهذيل ورأى فيه اذا أخرجه  
مخرج اليمين كفارة يمين ، وقالت طائفة : يتصدق بثلث ماله ويجزئ به \* روينا ذلك عن  
ابن لهيعة عن يزيد بن حبيب عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وصح نحوه عن  
الزهري وهو قول الليث بن سعد ، وقالت طائفة : فيه كفارة يمين روينا ذلك أيضا  
عن عكرمة . والحسن . وعطاء ، وروينا ذلك قبل عن عائشة أم المؤمنين . وعمر .  
وجابر . وابن عباس . وابن عمر وهو قول الاوزاعي ، وقالت طائفة : كما روينا  
من طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن جابر بن زيد أنه سئل عن جعل ماله  
هديا في سبيل الله عز وجل ؟ فقال : ان الله تعالى لم يرد أن ينصب أحدا ماله فان كان  
كثيرا فليهد خمسة وان كان وسطا فسبعة وان كان قليلا فعشرة ، قال قتادة : الكثير  
ألفان . والوسط ألف . والقليل خمسمائة ، وقالت طائفة : ما روينا بالسند المذكور  
الى قتادة قال : يتصدق بخمسة ، وقالت طائفة : يتصدق بربع العشر كما روينا ذلك  
آثفا عن ابن عباس . وابن عمر وهو قول ربيعة وسوى بين من حلف بصدقة جميع  
ماله (٣) أو بصدقة جزء منه سماه (٤) وانما روينا ذلك عنهم في اليمين بذلك ، وروينا  
عن عبد العزيز بن الماجشون انه استحسّن قول ربيعة هذا ، وقالت طائفة : كما روينا

(١) في النسخة رقم ١٤ «قال» (٢) في النسخة رقم ١٦ والنسخة اليمنية فكفارة يمين ، (٣)

في النسخة رقم ١٦ والنسخة اليمنية وبصدقة جميعه ، وما هنا أوضح (٤) في النسخة رقم ١٤ ،

والنسخة اليمنية «جزء سماه منه»

من طريق ابن جريج . وعمر بن ذر كلاهما عن عطاء فيمن قال : ابنى نذر أو هدى  
انه يحزبه بعير منها . قال ابن جريج عنه : لعله يحزبه ان كانت ابله كثيرة ، وقال ابن ذر  
عنه : يهدى جزورا ثمنا ويمسك بقية ابله .  
وأما المتأخرون فلهم أقوال غير هذا كله . قال أبو حنيفة : من نذر أن يتصدق  
بجميع ماله نذرا أو على سبيل اليمين فانه يلزمه أن يتصدق من ماله بكل نوع تجب  
فيه الزكاة فقط كالمواشي . والذهب والفضة سواء كان معه من ذلك نصاب تجب في  
مثله الزكاة أو كان معه أقل من النصاب ، ولا شيء عليه في سائر أمواله .  
قال أبو محمد : ولا ندرى ما قولهم في الحبوب وما يزرع . والثمار . والعسل ؟ فان  
الزكاة في كل هذا عنده نعم وفي كل عرض اذا كان للتجارة (١) وهو قول أبي يوسف .  
ومحمد بن الحسن ، وهذا قول في غاية الفساد ولا يعرف عن أحد قبل أبي حنيفة ولا  
متعلق له بقرآن . ولا بسنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول ساف . ولا قياس ، وموه  
بعضهم بان قال : المسال هو الذى فيه الزكاة لقول الله تعالى : (خذ من أموالهم صدقة)  
قال أبو محمد : والصدقة المأخوذة انما هي من جملة ما لك المرء ، وما اختلف قطع عنى  
ولا لغوى ولا فقيه فى أن الحوائط والدور تسمى مالا وأموالا ، وان من حلف أنه لا مال  
له وله حمير . ودور . وضياح فانه حانث عندهم وعند غيرهم ، وقال أبو طلحة لرسول الله  
ﷺ : أحب أموالى الى بيرحاء . (٢) ، وقال رسول الله ﷺ لكعب بن مالك : وامسك  
عليك بعض مالك فقال : انى أمسك سهمى الذى بخير ، ويازم على قولهم الفاسدان لا تجزى .  
صدقة أصلا الا بمال فيه زكاة أو بمقدار الزكاة فقط ، وقال مالك : سواء نذر ذلك  
أو أخرجه مخرج اليمين ان قال : مالى كله صدقة على المساكين أجزأه ثلثه فان قال :  
دورى كلها صدقة على المساكين وضياعى كلها صدقة على المساكين وثيابى كلها صدقة  
على المساكين ورقيقى كلها صدقة على المساكين فلم يزل هكذا حتى سمي نوعا نوعا حتى  
أتى على كل ما يملك لزمه ان يتصدق بكل ذلك أو لزمه عن آخره لا يجزى به منه الثلث الا أنه  
يؤمر ولا يجبر ، فلو قال مكان المساكين على انسان بعينه لزمه أن يتصدق عليه بكل ذلك  
ويجبر على ذلك ، قالوا : فلو نذر أو حلف أن يتصدق بماله كله الا ديناراً لزمه الصدقة  
بجميعه الا ديناراً وهذا قول في غاية الفساد لأنه لا قرآن يعضده . ولا سنة . ولا  
رواية ضعيفة . ولا قول نعله عن أحد قبله (٣) ولا قياس . ولا رأى له وجه بل هو

(١) فى النسخة رقم ١٦ وفى التجارة ، (٢) هى ارض لاني طلحة ، وهو قصر بني جديلة بالمدينة

(٣) فى النسخة رقم ١٦ ولا قول عنى أحد نعله قبله .

مخالف لكل ذلك ، ونسألهم عن نذر أن يتصدق بماله كله الانصف دينار أو درهما حتى تبلغهم الى الفلس. وجبة الخردلة ؟ ، وقال ابن وهب : ان كان ماله كثيرا تصدق بثله وان كان يسيرا فربع عشره وان كانت علة قليلة فكفارة يمين ، وهذا أيضا قول لاوجه له .

قال أبو محمد : ليس لشيء من هذه الأقوال متعلق يحتاج الى ذكره الاقول من قال : يتصدق بجميعه ؛ وقول من قال : يتصدق بثله وقول من قال : كفارة يمين فقط ، فأما من قال : كفارة يمين فانهم احتجوا بالخبر الثابت عن النبي ﷺ من قوله « كفارة النذر كفارة يمين (١) » .

قال على : وهذا خبر لاحجة لهم فيه لأن النبي ﷺ قال : من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه ، فلا يخلو النذر بصدقة المال كله من أن يكون طاعة لله تعالى فيأزم الوفاء به أو يكون معصية فلا يآزمه أصلا الا أن يأتي نص صحيح في ذلك بحكم ما فوق عذده فبطل تعلقهم بقوله عليه السلام : كفارة النذر كفارة يمين ، ولهذا الخبر وجه ظاهر نذره بعد هذا ان شاء الله تعالى .

وأما من قال : يتصدق بجميعه فانهم قالوا : هو نذر طاعة فعليه الوفاء به .  
قال أبو محمد : وليس كما قالوا بل ليس هو نذر طاعة على ما بين ان شاء الله تعالى .  
وأما من قال : يجزيه الثلث فانهم احتجوا بخبر رويناه من طريق أبي داود نا محمد ابن يحيى نا الحسن بن الربيع نا ابن ادريس قال قال ابن اسحاق : حدثني الزهري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك عن أبيه عن جده في قصته اذ تخلف عن تبوك (٢) قال : قلت : يا رسول الله ان من توبى الى الله أن أخرج من مالى كله الى الله و [الى] (٣) رسوله ﷺ صدقة قال : لا ، قلت : فنصفه قال : لا قلت : فثلثه قال : نعم قلت : فاني أمسك (٤) سهمي من خير . وبخبر رويناه من طريق ابن شهاب ان حسين بن السائب ابن أبي لبابة أخبره أن أبا لبابة قال : يا رسول الله إن من توبى الى الله عز وجل ان أهدر دار قومي وأساكنك وانخلع من مالى صدقة لله ورسوله قال : يجزى عنك الثلث . ومن طريق ابن شهاب أخبرني بعض بني السائب بن أبي لبابة عن أبي لبابة بمثله . ومن طريق الزهري أخبرني ابن المسيب فذكر الحديث وفيه « ان أبا لبابة قال :

(١) رواه مسلم في صحيحه ج ٢ ص ١٤ (٢) قوله « اذ تخلف عن تبوك » هو زيادة من المؤلف لم توجد في سنن أبي داود (٣) الزيادة من سنن أبي داود (٤) في سنن أبي داود .  
و سأمسك ،



يارسول الله وإن أنخلع من مالى صدقة الى الله ورسوله قال : يجزى عنك الثلث (١) .  
 قال أبو محمد : هذا كل ما احتجوا به وكله لاحجة لهم فيه لانها كلها مراسيل ،  
 والاول منقطع لان ابن ادريس لم يذكر أنه سمعه من ابن اسحاق ، وأما تمويه  
 المالكين بالاحتجاج بهذا الخبر فعار عظيم عليهم لانهم مخالفون له كله بتلك التقاسيم  
 الفاسدة وبأنهم يرون عليه الوفاء بصدقة نصف ماله اذا نذره ، وفي هذا الخبر خلاف  
 ذلك ، والتسوية بين النذر بصدقة جميعه وبصدقة نصفه فبطل أن يكون لهذا القول متعلق  
 قال علي : فاذا بطلت هذه الأقوال الاقول من قال يتصدق بجميعه لانه طاعة  
 مندورة فهنا تتكلم معهم إن شاء الله تعالى فنقول : قال الله تعالى : ( وآت ذا القربى  
 حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيرا ) وقال تعالى : ( ولا تجعل يدك مغلولة  
 الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا ) وقال تعالى : ( وآتوا حقه يوم  
 حصاده ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ) فلام الله تعالى ولم يجب من تصدق  
 بكل ما يملك . ومن طريق البخارى نا أحمد بن صالح نا ابن وهب أخبرني يونس بن  
 يزيد عن ابن شهاب أخبرني عبد الرحمن بن عبد الله بن كعب بن مالك قال : سمعت  
 كعب بن مالك - فذكر حديث تخلفه عن تبوك وأنه قال لرسول الله ( ٢ ) ان من  
 توبى ان أنخلع من مالى صدقة الى الله ورسوله فقال رسول الله ﷺ : أمسك عليك  
 بعض مالك فهو خير لك ( ٣ ) \* ومن طريق مسلم عن أحمد [ بن عمرو بن عبد الله ] ( ٤ )  
 ابن عمرو بن السرح عن ابن وهب باسناده مثله وزاد فيه فقلت : انى ( ٥ ) أمسك سعى  
 الذى بخير \* ومن طريق أبى هريرة عن رسول الله ﷺ ، أن خير الصدقة ما ترك  
 غنى أو تصدق عن غنى وأبدأ بمن تعول ( ٦ ) \* ومن طريق أبى هريرة عن النبي ﷺ  
 « ابدأ بنفسك فتصدق عليها فان فضل شئ فلا تملك فان فضل عن أهلك شئ فلذى  
 قرابتك فان فضل عن ذى قرابتك شئ فهكذا وهكذا ( ٧ ) » ، والاحاديث ههنا  
 كثيرة جدا . ومن طريق حماد بن سلمة عن محمد بن اسحاق عن عاصم بن عمر بن  
 قتادة بن النعمان الظفرى عن محمود بن لبيد عن جابر بن عبد الله [ الأنصارى ] ( ٨ ) قال :  
 كنا عند رسول الله ﷺ اذ جاءه رجل بمثل بيضة من ذهب فقال : يارسول الله

(١) انظر سنن أبى داود فى كتاب الايمان والنذور (٢) فى النسخة رقم ١٦ ، وأنه قال :  
 يارسول الله ، الخ (٣) هو فى صحيح البخارى ج ٨ ص ٢٥٢ (٤) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص  
 ٣٢٩ (٥) فى صحيح مسلم وفانى ، (٦) هو فى سنن أبى داود (٧) رواه النسائى فى سننه (٨) الزيادة  
 من سنن أبى داود

أصبحت هذه من معدن نغذها فهي صدقة ما أملك غيرها فاعرض النبي ﷺ عنه مراراً - وهو يردد كلامه هذا - ثم أخذها عليه السلام فحذف (١) بها فلو أنها أصابته لأوجعته [او لعقرته] (٢) وقال عليه السلام : يأتي أحدكم بما يملك فيقول هذه صدقة ثم يقعد فيتكفف الناس (٣) خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى ومن طريق عبد الله بن ادريس عن محمد بن اسحاق باسناد نحوه ، وفي آخره أنه عليه السلام قال : خذعنا مالك لا حاجة لنا به (٤) ومن طريق سفيان بن عيينة عن ابن عجلان عن عياض بن عبد الله ابن سعد انه سمع أبا سعيد الخدري يقول : دخل رجل المسجد فأمر رسول الله ﷺ الناس أن يطرحوا ثيابا فطرحوا فامر له منها ثوبين ثم حث عليه السلام على الصدقة فطرح الرجل أحد الثوبين فصاح به رسول الله ﷺ [وقال] (٥) «خذ ثوبك» ومن طريق حكيم ابن حزم عن النبي ﷺ أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى (٦) .

فهذه آثار متواترة متظاهرة بإبطال الصدقة بما زاد على ما يبقى غنى وإذا كان الصدقة بما أبقي غنى خيرا أو أفضل من الصدقة بما لا يبقى غنى فبالضرورة يدرى كل أحد أن صدقته بتلك الزيادة لأجر له فيها بل حطت من أجره فهي غير مقبولة ، وما يتقن انه يحط من الأجر أو لا أجر فيه من اعطاء المال فلا يحل اعطاؤه فيه لانه افساد للمال واضاعة له وسرف حرام ، فكيف ورده عليه السلام الصدقة بذلك يان كاف .

فان ذكروا قول الله تعالى ( ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ) وقوله عليه السلام اذ سئل «أى الصدقة أفضل فقال : جهد المقل» (٧) وقوله عليه السلام سبق درهم مائة ألف كان لرجل درهمان تصدق بأجودهما . (٨) ويقول تعالى (والذين لا يجدون إلا جهدهم فيسخرون منهم سخر الله منهم) ، وبحديث أبي مسعود كان رسول الله ﷺ يأمرنا بالصدقة فينطلق أحدنا فيتجامل فيجىء بالمد ، وصدقة أنى عقيل بصاع تمر (٩) فهذا كله صحيح وحجة لنا لا لهم . أما قول الله تعالى : (ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة) فليس فيه انهم لم يبقوا لأنفسهم معاشا إنما فيه انهم كانوا مقلين ويؤثرون من

(١) هو بحامه مله وذاك معجزة أى رماه بها (٢) الزيادة من سنن أبى داود ، ومعناه لجرحته (٣) فى سنن أبى داود ، يستكف الناس ، قال الخطاى : معناه يتعرض للصدقة وهو أن يأخذها بطن كفه يقال : تكفف الرجل واستكف اذا فعل ذلك (٤) هو فى سنن أبى داود أيضا (٥) الزيادة من سنن أبى داود (٦) هو فى سنن النسائى مطولا (٧) هو فى سنن النسائى مطولا و«جهد المقل» بضم الجيم أى قدر ما يحتمله حال قليل المال (٨) هو فى سنن النسائى أيضا (٩) فى سنن النسائى بنصف صاع تمر

بعض قوتهم ، وأما قوله تعالى : (والذين لا يجدون إلا جهدهم) فثل هذا أيضا ، وأما قولهم جهدا المقل في حديث أبي هريرة هذه اللفظة الموصولة بقوله عليه السلام : «وابدأ بمن تعول» بين هذا القول أنه جهده بعد كفاف من تعول ، وكذلك حديثا أبي مسعود أيضا وإنما كان لرجل درهما فنصدق باجودهما فكذلك أيضا وقد يكون له ضيعة أوله غلة تقوم به فتصدق بأحد درهمين كأناله ولم يقل عليه السلام : أنه لم يكن له غيرهما ، فان ذكر وادفعة أبي بكر بما يملكه قلنا : هذا لا يصح لأنه من طريق هشام بن سعد وهو ضعيف (١) عن زيد بن أسلم عن أبيه قال : سمعت عمر يقول : أمرنا رسول الله ﷺ بالصدقة فوافق ذلك ما لا عندى فقلت : اليوم أسبق أبا بكر أن سبقته يوما [قال] : فجئت بنصف مالي فقال رسول الله ﷺ : ما أبقيت لأهلك ؟ قلت : مثله وأتى أبو بكر بكل ما عنده فقال له رسول الله ﷺ : ما أبقيت لأهلك ؟ قال : أبقيت لهم الله ورسوله .

قال أبو محمد : ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لأنه بلا شك كانت له دار بالمدينة معروفة ودار بمكة وأيضا فان مثل أبي بكر لم يكن النبي ﷺ ليضعه فكان في غنى ، فصح بما ذكرنا أن من نذر أن يتصدق بجميع ماله مجملا أو منوعا على سبيل القرية إلى الله تعالى لم يلزمه أن يتصدق منه إلا بما أبقي لنفسه ولا هله غنى كما أمر رسول الله ﷺ كعب بن مالك وغيره ، (فان ذكر واحد من الصدقة الوصية) قلنا : هو عليكم لأن أمر الوصية غير أمر الصدقة المنفذة في الحياة باتفاق منا ومنكم ، وأيضا فقد منعه عليه السلام من الصدقة بنصفه وأتم لا تقولون هذا ، وليس لأحد أن يوصى بأكثر من الثلث ولو ترك ألف ألف دينار أو أكثر ويرد ما زاد على ذلك وأتم لا تقولون : برد ما نفذ من الصدقة بأكثر من ثلثه في حياته ، وبالله تعالى التوفيق .

وأما من نذر نحر نفسه أو ابنه فروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني يحيى ابن سعيد الأنصاري قال : سمعت القاسم بن محمد بن أبي بكر يقول : سئل ابن عباس عن نذر أن ينحر ابنه ؟ فقال : لا ينحر ابنه وليكفر عن يمينه فقيل لابن عباس : كيف تكون في طاعة الشيطان كفارة فقال ابن عباس : الذين يظهرون ثم جعل فيه من الكفارة ما رأيت . قال أبو محمد : لأحجة لابن عباس في هذه الآية ، أول ذلك أنه لم يجعل هو في طاعة الشيطان التي شبهها بطاعته في الظهار الكفارة التي في الظهار ويكفي هذا ، ثم لو طرد هذا القول لوجب في كل معصية كفارة يمين وهذا لا يقوله هو ولا غيره ، وقد صح عنه فيمن

(١) هو ضعيف كما قال المصنف ، وهذا الحديث رواه أبو داود والترمذي ، وقال الترمذي :

قال لامرأته : انت على حرام انما لاتحرم بذلك ولم يجعل فيه كفارة وهذا أصح أقواله ، وقد رويناه عنه غير هذان طريق ابن جريج عن عطاء قال : جاء رجل الى ابن عباس فقال له : نذرت لانحرن نفسى فقال ابن عباس : لقد كان لكفى رسول الله أسوة حسنة وفديناه بذبح عظيم فأمره بكبش ، قال عطاء : يذبح (١) الكبش بمكة ، قال ابن جريج : فقلت لعطاء : نذر لينحرن فرسه او بقلته فقال : جزور أو بقرة فقلت له : أمره ابن عباس بكبش فى نفسه وتقول فى الدابة جزور فأبى عطاء الا ذلك \*

قال أبو محمد : وليس فى هذه الآية أيضا حجة لابن عباس لان ابراهيم عليه السلام لم ينذر ذبح (٢) ولده لكن أمره الله تعالى بذبحه فكان فرضا عليه ان يذبحه وكان نذر الناذر نحر ولده او نفسه معصية من كبار المعاصى ، ولا يجوز ان تشبه الكبائر بالطاعات ، وأيضا فانت لا تدري ما كان ذلك الذبح الذى فدى به اسماعيل عليه السلام فبطل هذا التشبيه \* وروينا عنه قولنا لك ايضا كاريونا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن ابيه عن ابن عباس أنه قال فى رجل نذر ان ينحر نفسه : قال : ليهدى مائة ناقة \*

ومن طريق شعبة عن عمرو بن مرة قال : سمعت سالم بن أبي الجعد قال . جاء رجل الى ابن عباس فقال له : انى كنت أسير فى أرض العدو فنذرت ان نجاني الله ان افعل كذا وان انحر نفسى وانى قد فعلت ذلك قال وفى عنقه قد (٣) فأقبل ابن عباس على امرأته سأله وغفل عن الرجل فانطلق لينحر نفسه فسأل ابن عباس عنه ؟ فقيل له : ذهب لينحر نفسه فقال على بالرجل فجاء فقال . لما أعرضت عنى انطلقت انحر نفسى فقال له ابن عباس : لو فعلت ما زلت فى نار جهنم انظر ديتك فاجعلها فى بدن فاهدها فى كل عام شيئا ولولا أنك شددت على نفسك لرجوت أن يجزيك كبش ، وهذه آثار فى غاية الصحة \* ومن طريق قتادة عن ابن عباس انه أفتى رجلا نذر ان ينحر نفسه فقال له : أتجد مائة بدنة ؟ قال : نعم قال . فانحرها فلباوى الرجل قال ابن عباس : بأمالو امرته بكبش لأجزأ عنه \* ومن طريق ابن جريج أخبرني عمرو بن دينار ان عكرمة أخبره أن رجلا أتى الى ابن عباس فقال له : لقد أذنبت ذنبا لأن أمرتني لانحرن الساعة نفسى والله لا أخبرك (٤) فقال له ابن عباس . بلى لعلى ان أخبرك بكفارة قال . فأبى فأمره بمائة ناقة ، وهذا أيضا اسناد صحيح \* وروينا من طريق ساقطة فيها ابن حبيب الاندلسى ان عليا . وابن عباس ؛ وابن عمر أفتوا فimen نذر ان يهدى ابنه أن يهدى مائة من الابل ، قال ابن حبيب : وحدثني ابن المنيرة عن

(١) فى النسخة رقم ١٦ د فذبح الكبش بمكة ، (٢) فى النسخة رقم ١٤ والنسخة الجينية ونحر ،

(٣) هو وزن حمل سير يخصف به النعل (٤) فى النسخة رقم ١٦ لا أخبرك وهو غلط

الثوري عن اسماعيل بن أمية عن عثمان بن حاطب انهم ثلاثهم سئلوا عن ذلك بعد ذلك؟ فقالوا: ينحر بدنة فان لم يجد فكبشا .

قال أبو محمد: فهذه أقوال عن ابن عباس صحاح ليس بعضها أولى من بعض ولا حجة في أحد غير رسول الله ﷺ ، وابن عباس وغيره لم يعصم من الخطأ، ومن قلدهم فقد خالف امر الله تعالى في أن لا تتبع إلا ما أنزل إلينا ، ولكل واحد من الصحابة رضى الله عنهم فضائل ومشاهد تعفو عن كل تقصير (١) وليس ذلك لغيرهم . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السختياني قال : سألت رجل سعيد بن المسيب عن رجل نذر نذرا لا ينبغي له ذكر لانه معصية ؟ فأمره أن يوفيه ثم سأله عكرمة ؟ فقهاه عن الوفاء به وأمره بكفارة يمين فرجع إلى سعيد بن المسيب فأخبره فقال سعيد : ليت يمين عكرمة أو لوجعن الأمراء ظهره فرجع إلى عكرمة فأخبره فقال له عكرمة : اذبلغتني فبلغه أما هو فقد ضربت الأمراء ظهره وأوقفوه في تبان (٢) شعر وسله عن نذرك أطاعة لله هو أم معصية ؟ قال : معصية لله فقد أمرك بالمعصية وإن قال هو طاعة لله فقد كذب على الله اذ عزم أن معصية الله طاعة له .

قال أبو محمد : وروينا من طريق عبد الرزاق عن يحيى بن العلاء عن رشدين بن كريب مولى ابن عباس أن رجلا قال لرسول الله ﷺ : « انى نذرت أن أنحر نفسى فأمره النبي ﷺ بأن يهدى مائة ناقة وأن يجعلها في ثلاث سنين قال : فانك لا تجد من يأخذك منك بعد أن سأله ألك مال ؟ فقال : نعم » وقد خالف الحنفيون والمالكيون ما روى عن الصحابة في هذا فلأما يوهمون من اتباع الصحابة التزاموا ولا النص المفترض عليهم اتبعوا ولا بالمرسل أخذوا وهم يقولون : إن المرسل والمسنود سواء ، أما أبو حنيفة فقال : من نذر نحر ولده أو نحر نفسه أو نحر غلامه أو نحر والده أو نحر أجنبي أو أهداه أو أهداه ولده أو أهداه والده فلا شيء عليه في كل ذلك إلا في ولده خاصة فيلزمه فيه هدى شاة ، وهذا من التخليط الذى لا نظير له ، ووافقه على كل ذلك محمد بن الحسن إلا أنه قال : وعليه في عبده أيضا شاة .

واضطرب قول مالك مرة قال : من حلف فقال : أنا أنحر ابني ان فعلت كذا لحنت فعليه كفارة يمين ومرة قال : ان كان نوى بذلك الهدى فعليه هدى وان كان لم ينو هديا فلا شيء عليه لا هدى ولا كفارة ، ومرة قال : ان نذر ذلك عند مقام إبراهيم فعليه هدى

(١) في النسخة اليمنية « ينهى كل تقصير » (٢) هو بضم التاء المثناة من فوق وتشديد الباء الموحدة سراويل صغير مقدار شبر يستر العورة المغلظة ، وقد يكون للملاحين ، وفي نسخة رقم ١٦ « بيان » بياض موحدة بياض مثناة من تحت وهو تصحيف

وان لم يقل عند مقام ابراهيم فكفارة يمين ، وقال ابن القاسم صاحبه : ان نذر أن ينحر أباه أو أمه ان فعلت كذا وكذا فالحكم في ذلك كالحكم المذكور في الابن أيضا ، وكذلك ان نذر ذلك بمنى أو بين الصفا والمروة فكما لو نذره عند مقام ابراهيم ، وهذه أقوال في غاية الفساد وخلاف للسلف ، وقال الليث بن سعد : من قال أنا أنحر ابني عند البيت فعليه أن يحج ويحج بابنه ويهدي هديا ، وقال الحسن بن حي : من قال : أنا أنحر فلانا عند الكعبة فإنه يحججه أو يعمره ويهدي إلا أن ينوى أحد ذلك فيلزمه مانوى فقط ، وهذه أقوال لا برهان عليها فلا وجه للاشتغال بها ، وقال أبو يوسف . والشافعي . وأبو سليمان : لا شيء عليه في كل ذلك إلا الاستغفار فقط .

قال أبو محمد : وهذا هو الحق لقول الله تعالى : ( ولا تقتلوا أنفسكم ) وقال تعالى : ( ولا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ) وقال رسول الله ﷺ : « من نذر أن يعصى الله فلا يعصه (١) » ولم يأمره في ذلك بكفارة ولا هدى وما ينطق عن الهوى ان هو إلا وحى يوحى ( وما كان ربك نسيا ) . روينا من طريق ابن جريج قال : سمعت سليمان بن موسى يحدث عطاء أن رجلا أتى إلى ابن عمر فقال له : نذرت لا تحزن نفسى فقال له ابن عمر : أوف ما نذرت فقال له الرجل : أفأقتل نفسى ؟ قال [ له ] . (٢) إذا تدخل النار قال له : ألبست على قال : أنت ألبست على نفسك .

قال أبو محمد : وبهذا كان يفتى ابن عمر صحاب ان أتيا أمه فقال : نذرت صوم يوم النحر فقال له ابن عمر : أمر الله تعالى بوفاء النذر ونهى رسول الله ﷺ عن صوم يوم النحر . وان امرأة سألته ؟ فقالت : نذرت ان أمشى حاسرة فقال : أوفى بنذرك واختمرى ، وقد ذكرنا قبل عن ابن عباس سقوط نذر المعصية جملة وبهذا نقول .

قال أبو محمد : وأما من نذر نحر فرسه أو بغلته فلينحرهما لله ، وكذلك ما يؤكل لانه نذر طاعة وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : وأما من نذر المشى الى مسجد المدينة أو مسجد بيت المقدس أو الى مكان سماه من الحرم أو الى مسجد من سائر المساجد فانه ان نذر مشيا أو ركوبا أو نهوضا الى مكة أو الى موضع من الحرم لزمه لانه نذر طاعة ، والحرم كله مسجد على ما ذكرنا في كتاب الحج فأغنى عن إعادته ، وكذلك ان نذر مشيا أو نهوضا أو ركوبا الى المدينة لزمه ذلك وكذلك الى أثر من آثار الأنبياء عليهم السلام ، فان نذر مشيا أو ركوبا أو اعتكافا أو نهوضا الى بيت المقدس لزمه ، فان نذر صلاة فيه كان بخيرا بين أمرين ، أحدهما وهو

الأفضل أن ينهض إلى مكة فيصلي فيها ويجزيه ، والثاني أن ينهض إلى بيت المقدس ، فإن نذر مشيا أو نهوضا أو ركوبا إلى مسجد من مساجد الأرض غير هذه لم يلزمه شيء أصلا .  
 برهان ذلك أن النبي ﷺ نهى عن شد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد فقط . المسجد الحرام . ومسجد المدينة . والمسجد الأقصى . وروينا من طريق البزار نا محمد بن معمر ناروح - هو ابن عباد - نا محمد بن أبي حفصة عن الزهري عن أبي سلة بن عبد الرحمن ابن عوف عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «انما الرحلة إلى ثلاثة مساجد . مسجد الحرام . ومسجد المدينة . ومسجد ألياء (١)» فصار القصد إلى ما سواها معصية والمعصية لا يجوز الوفاء بها ، ولا يجوز أن يلزم ما لم ينذره من صلاة في غير المسجد الذي سمي ، ولا فرق بين النهوض . والذهاب . والمشي . والركوب إلا أن المشي طاعة والركوب أيضا طاعة لأن فيه ثقة زائدة في بر ، وأما من نذر الصلاة في بيت المقدس أو في غيرها (٢) مكة أو مسجد المدينة فإن كان نذر صلاة تطوع هنالك لم يلزمه شيء . من ذلك ، فإن نذر أن يصلي صلاة فرض في أحدها للمساجد لزمه لأن كونه في هذه المساجد طاعة لله عز وجل يلزمه الوفاء بها ، وانما قلنا : لا يلزمه ذلك في نذر صلاة تطوع فيها للأثر الثابت عن رسول الله ﷺ عن ربه عز وجل «انه قال : آية الاسراء اذ فرض عز وجل الخمس الصلوات من خمس وهن خمسون (٣) لا يبدل القول لدى» فأما بقوله تعالى : ( لا يبدل القول لدى ) أن تكون صلاة مفترضة غير الخمس لأقل من خمس ولا أكثر من خمس معينة على انسان بعينه أبدا ، وليس ذلك في غير الصلاة اذ لم يأت نص في شيء من الأعمال بمثل هذا ، وبهذا أسقطنا وجوب الوتر فراضع ورود الأمر ، وجوب الركعتين فرضا على الداخل المسجد قبل أن يجلس ، فإن قيل : قد قلتم فيمن نذر صلاة في بيت المقدس ما قلتم قلنا : نعم يستحب له أن يصليها بمكة لما روينا من طريق أبي داود نا موسى بن اسماعيل نا حماد بن سلمة نا حبيب المعلم عن عطاء بن أبي رباح عن جابر بن عبد الله ان رجلا [ قام يوم الفتح ] (٤) فقال : يا رسول الله اني نذرت [ لله ] أن فتح الله عليك مكة أن أصلي في بيت المقدس ركعتين فقال له رسول الله عليه السلام : صل ههنا فأعادها عليه فقال : صل ههنا ثم أعادها فقال : شأنك إذا . هـ ومن طريق محمد بن عبد الملك بن أيمن نا علي بن عبد العزيز نا أبو عبيد القاسم ابن سلام نا محمد بن كثير عن حماد بن سلمة عن حبيب المعلم عن عطاء عن جابر بن عبد الله

(١) رواية الصحيحين «لا تشد الرحال إلا إلى ثلاثة مساجد» وذكرها (٢) أي في غير المساجد الثلاثة (٣) الحديث في الصحيحين كما هنا ، وفي لفظ «هي خمس وهي خمسون» ، والمراد انهم خمس في العدد وخمسون في الأجر والاعتداد (٤) الزيادة من سنن أبي داود

قال : قال رجل يوم الفتح : يا رسول الله اني نذرت ان فتح الله عليك أن أصلي في بيت المقدس  
قال : صل ههنا فأعاد الرجل مرتين أو ثلاثا فقال رسول الله ﷺ : فثألك إذا ، ه  
قال أبو محمد : ولم يأت مثل هذا فيمن نذر اعتكافا في مسجد ايلياء وانما جاء فيمن نذر  
صلاة فيه فقط (وما كان ربك نسيا) فإن عجز ركب لقول الله تعالى : ( لا يكلف الله نفسا  
الا وسعها ) ولا شيء عليه ه

قال علي : لما أخبر الرجل النبي ﷺ بأنه نذر الصلاة في بيت المقدس فقال له  
رسول الله ﷺ : صل ههنا يعني بمكة - تبين بذلك انه ليس عليه وجوب نذره أن يصلي  
في بيت المقدس ، وصح أنه نذرب مباح وكان في ظاهر الأمر لازماله أن يصلي بمكة فلما راجع  
بذلك النبي ﷺ فقال له عليه السلام . فثألك إذا تبين وصح ان أمره عليه السلام له بأن  
يصلي بمكة نذرب لا فرض أيضا هذا ما لا يمكن سواه ولا يحمل الخبر غيره فصار كل  
ذلك ندبا فقط ، فان قيل : فانكم توجبون صلاة الجنازة فرضا قلنا : نعم على الكفاية  
لا متعينا على أحد بعينه ونسأل من خالف هذا عمن نذر ركعتين في الساعة الثالثة من كل  
يوم فان ألزمه ذلك كانت صلاة سادسة ؟ ، وبدل القول الذي أخبر تعالى انه لا يبدل لديه  
فان لم يلزمه ذلك سألناه ما الفرق ؟ ولا سبيل الى فرق أبدا والله تعالى التوفيق (١) ه

فلو نذر النهوض إلى مكة أو المدينة أو بيت المقدس ليصلي فيها لزومه النهوض اليها ولا بد  
فقط لأنه طاعة لله عز وجل ثم يلزمه من صلاة الفرض هنالك ما أدركه وقته ويستحب (٢)  
له فيها من التطوع ما يستحب لمن هو هنالك ه وروينا من طريق محمد بن المثنى  
نا عبد الرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن عبد الكريم الجزري عن سعيد  
ابن المسيب ان رجلا أراد أن يأتي بيت المقدس فقال له عمر بن الخطاب . اذهب  
فتجهز فتجهز ثم أتاه فقال له عمر : اجعلها عمرة ، وقد روى نحو هذا عن أم سلمة  
أم المؤمنين في امرأة نذرت أن تصلي في بيت المقدس فأمرتها بان تصلي في مسجد النبي  
ﷺ ، وصح عن سعيد بن المسيب أنه قال . من نذر أن يعتكف في مسجد ايلياء  
فاعتكف بمسجد النبي ﷺ بالمدينة أجزأ عنه ، ومن نذر أن يعتكف في مسجد المدينة  
فاعتكف في المسجد الحرام أجزأ عنه ، ومن نذر أن يعتكف على رؤس الجبال فانه لا ينبغي  
له ذلك وليعتكف في مسجد جماعة ه وروناه من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد  
الكريم الجزري عن ابن المسيب ه ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قلت لعطاء :  
رجل نذر أن يمشي الى بيت المقدس من البصرة قال . انما امرتم بهذا البيت ، وكذلك

(١) في النسخة اليمنية . والله تعالى تأيده (٢) في النسخة رقم ١٦ « ونستحب »



في الجوار قلت . فأوصى في أمر فرأيت خيرا منه قال : افعل الذي هو خير ما لم تسم  
 لانسان شيئا ولكن ان قال للساكنين أو في سبيل الله فرأيت خيرا من ذلك فافعل الذي هو  
 خير ثم رجع عطا عن هذا وقال : ليفعل الذي قال ولينفذ أمره ، قال ابن جريج . وقوله  
 الأول أحب الي ، وقال ابن جريج عن ابن طاوس عن أبيه : أنه كان (١) من قال له : نذرت  
 مشيا الى بيت المقدس أو زيارة بيت المقدس قال له طاوس : عليك بمكة مكة ، وقال  
 أبو حنيفة وأصحابه : من نذر المشي الى مسجد النبي ﷺ بالمدينة أو الى بيت المقدس .  
 أو اتيان بيت المقدس . أو اتيان مسجد المدينة لم يلزمه شيء أصلا ، وكذلك من نذر صلاة  
 في المسجد الحرام بمكة أو في مسجد النبي ﷺ بالمدينة أو بيت المقدس فانه لا يلزمه شيء .  
 من ذلك لكن يلزمه أن يصلي في مسكنه من البلاد حيث كان إلا أنه قد روى عن أبي  
 يوسف أنه ان نذر صلاة في موضع فصلي في أفضل منه أجزأه وان صلى في دونه لم يجزه ،  
 وقال مالك : اذا قال : لله على أن أمشي الى المدينة أو قال الى بيت المقدس لم يلزمه ذلك  
 الا أن ينوي صلاة هنالك فعليه أن يذهب راكبا والصلاة هنالك ؛ فان قال : على المشي الى  
 مسجد المدينة أو قال : الى مسجد بيت المقدس فعليه الذهاب الى ما هنالك راكبا والصلاة  
 هنالك قال : فان نذر المشي الى عرفة أو الى مزدلفة لم يلزمه فان نذر المشي الى مكة لزمه ،  
 وقال الليث : من نذر أن يمشي الى مسجد من المساجد مشيا الى ذلك المسجد ، وقال  
 الشافعي : من نذر أن يصلي بمكة لم يجزه الا فيها فان نذر أن يصلي بالمدينة أو بيت المقدس  
 أجزأه ان يصلي بمكة أو في المسجد الذي ذكر لافيا سواء . فان نذر صلاة في غير هذه  
 الثلاثة المساجد لم يلزمه لكن يصلي حيث هو فان نذر المشي الى مسجد المدينة أو بيت  
 المقدس أجزأه الركوب بهما .

قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة فقي غاية الفساد وخلاف السنة الواردة فيمن نذر  
 طاعة وفي ان صلاة في مسجد المدينة أفضل من ألف صلاة فيما سواه وان صلاة في المسجد  
 الحرام أفضل من مائة ألف صلاة فيما سواه من المساجد الا مسجد المدينة عموما لا يخص  
 منه نافلة من فرض ، وهذه طاعة عظيمة ، وقال رسول الله ﷺ : من نذر أن يطيع  
 الله فليطعه ، فقالوا : لا يطعه . وأما قول أبي يوسف فقاسد أيضا لانه يجب (٢) على  
 قوله من نذر صوم يوم فجاهد فانه يجزيه من الصوم لانه قد فعل خيرا مما نذر وان من نذر  
 أن يتصدق بدرهم فتصدق بثوبانه يجزيه وهذا خطأ لانه لم يف بنذره . وأما قول

(١) في النسخة رقم ١٤ ، انه كان يقول ، بزيادة لفظ «يقول» ولا معنى له (٢) في  
 النسخة رقم ١٦ ، ولانه لا يجب ، بزيادة لفظ «لا» وهو خطأ

ملكك نبطاً لا نخ أيضاً لانه أسقط وجوب المشى عن من نذره الى المدينة وأوجهه على من نذره الى مكة ، وهذا عجب جدا : لاسيما مع قوله : إن المدينة أفضل من مكة ثم تخصيصه فيمن نذر المشى الى بعض المشاعر كزلفة أو عرفة فلم يوجب ذلك وأوجهه الى مكة . والى الكعبة . والى الحرم ؛ وهذا كله تحكم بلا برهان ، وكذلك قول الشافعى أيضاً فانه ينتقض بما ينتقض به قول أبى يوسف .

وأما من نذر عتق عبد فلان ان ملكه أو أوجب على نفسه عتق عبده ان باعه فان من أخرج ذلك مخرج اليمين فهو باطل لا يلزم لما ذكرنا قبل ، فان أخرج ذلك مخرج النذر لم يلزمه أيضاً شيء . لانه اذا قال : عبدى حران بعته أو قال : ثوبى هذا صدقة ان بعته فباعه فقد سقط ملكه عنه ، واذا سقط ملكه عنه فمن الباطل أن يغذ عتقه في عبد لا يملكه هو وانما يملكه غيره وصدقه (١) كذلك ، ومن قال : ان ابعت عبد فلان فهو حر أو ان ابعت دار فلان فهي صدقة ثم ابتاع كل ذلك لم يلزمه عتق ولا صدقة لما روينا من طريق مسلم ناعلى بن حجر السعدى نا اسماعيل بن ابراهيم - هو ابن علية - نا أيوب - هو السخيتاني - عن أبى قلابه عن أبى المهلب عن عمران بن الحصين أن النبي ﷺ قال : « لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك العبد » (٢) ومن طريق أبى داود السجستاني نا داود بن رشيد نا شعيب بن اسحاق عن الأوزاعى حدثنى يحيى بن أبى كثير حدثنى أبو قلابه نا ثابت بن الضحاك - هو من أصحاب الشجرة - « أن رجلا [ على عهد رسول الله ﷺ ] نذر أن ينحر ابلا بيوانة [ (٣) فأتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فقال : انى نذرت ان أنحر ابلا بيوانة فقال له النبي ﷺ : هل كان فيها [ وثنى ] (٤) من أو ثنان الجاهلية يعبد ؟ قالوا : لا [ قال هل كان فيها عيد من أعيادهم ؟ قالوا : لا ] (٥) فقال رسول الله ﷺ : أوف بنذرك فانه لا وفاء لنذر في معصية الله ولا فيما لا يملك ابن آدم » ، وفي هذا الخبر نص ما قلنا من أنه لا يلزم المرء وفاء نذره (٦) فيما لا يملكه ، وفيه ايجاب الوفاء بنذر نحر الابل في غير مكة وهو قولنا والله الحمد . وقال الناس في هذا : أقوالا فاختلفوا في رجل قال : ان ابعت عبدى هذا فهو حر ؛ وقال آخر ان اشتريته منك فهو حر ثم باعه منه فان أباحنيقة . وعبد العزيز بن الماجشون قالوا : يعتق على المشتري لاعلى البائع ، وقال مالك .

- (١) في النسخة رقم ١٦ وكذلك اليمينية « أو صدقه » (٢) الحديث في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٢ مطولا وفيه قصة (٣) الزيادة من سنن أبى داود وقوله « بيوانة » هو - بضم الموحدة بعدها واو فون - كغرابة ، ويفتح مصبة من وراء ينبع (٤) الزيادة من سنن أبى داود (٥) الزيادة من سنن أبى داود (٦) في النسخة رقم ١٦ « وفاء نذر نذره »

والشافعي : يعتق على البائع لاعلى المشتري ، وقال أبو سليمان : لا يعتق على واحد منهما وهو الحق لما ذكرنا ، والمذكورون قبل قد قصصت كل طائفة أصلها لأنهم على اختلافهم متفقون على أن من قال : ان بعث عدى فهو حرقاؤه انه يعتق عليه ، وعلى انه ان قال : ان اشتريت عبد فلان ( ١ ) فهو حرقاؤه فانه حرقاؤه ان غلبت كل طائفة منهما في اجتماعهما في بيعه وابتياعه احد الناذرين على الآخر ؟ فكان الأولى ( ٢ ) بهم ان يعتقوه عليهما جميعا ، فهذا نقض واحد \* وأما قول مالك : يعتق على البائع خطأ ظاهر لانه لا يخلو من أن يكون باعه أو لم يبعه ولا سبيل إلى قسم ثالث فان كان باعه فقد ملكه غيره فبأى حكم تفسخ صفقة مسلم قدمت ؟ وبأى حكم يعتق زيد عبد عمرو ؟ ان هذا لعجب ! وان كان لم يبعه فما يلزمه عتقه لانه انما نذر عتقه ان باعه وهو لم يبعه وهذا نفسه لازم للشافعي سواء سواء فظهر فساد أقوالهم والله الحمد \* وقال ابن أبي ليلى : من قال : ان دخل غلامى دار زيد فهو حر ثم باعه ثم دخل الغلام دار زيد بعد مدة فانه يفسخ البيع فيه ويعتق على بائعه ، ولعمري ما قول مالك . والشافعي يبيعد من قول ابن أبي ليلى لأنهم كلهم قد أعتقوه عليه بعد خروجه عن ملكه وأبطلوا صفقة المشتري وصحة ملكه ، وليت شعري ماذا يقول ابن أبي ليلى ان أعتقه المشتري قبل أن يدخل الغلام دار زيد أيفسخ عتقه ثم يعتقه على بائعه ؟ أو كانت أمة فأولدها المشتري ثم دخلت الدار \*

١١١٥ - مسألة وهذا بخلاف من قال : لله تعالى على عتق رقبة أو قال : بدنة أو قال : مائة درهم أو شيء من البر هكذا لم يعينه فان هذا كله نذر لازم لانه لم يندرشيثا من ذلك في شيء لا يملكه لأن الذى نذر ليس معينا فيكون مشارا اليه بخبرا عنه فاما نذر عتقا في ذمته أو صدقة في ذمته \*

برهان هذا قول الله تعالى : ( ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ) ثم لامهم عز وجل اذ لم يفوا بذلك اذ آتاهم من فضله ؛ فخرج هذا على ما التزم في الذمة جملة وخرج نهى النبى ﷺ عن النذر فيما لا يملك على ما نذر في معين لا يملكه ، ويدخل في القسم اللازم من نذرتى أول عبد يملكه أو أول ولد تلده أمة وفي هذا نظر \* ومن طريق مسلم نا أبو بكر ابن أبي شيبة نا عبد الله بن نمير عن هشام بن عروة عن أبيه « ان حكيم بن حزام أعتق في الجاهلية مائة رقبة وحمل على مائة بغير [ ثم أعتق في الاسلام مائة رقبة وحمل على مائة بغير ( ٣ ) ] قال حكيم : فقلت : يا رسول الله أشياء كنت أفعلا في الجاهلية فقال له رسول الله ﷺ :

( ١ ) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية وعبد زيد ( ٢ ) في النسخة رقم ١٦ « فان الأولى »

( ٣ ) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦

أسلت على ما أسلفت لك من الخير قال حكيم : قلت : فوالله لأدع شيئاً صنعتته في الجاهلية إلا فعلت في الإسلام مثله ، فهذا نذر من حكيم في عتق مائة رقبة وعلم النبي ﷺ بذلك فلم ينكره كما أنكر نذر الأنصارية نحر الناقة التي لم تملكها ، فصح أن ذلك النهى إنما هو في المعين وأن الجائر هو غير المعين وأن لم يكن في ملكه حينئذ لأنه في ذمته .

وأما من قال : على نذر ولم يسم شيئاً فكفارة يمين ولا بد لا يجوز به غير ذلك لما روينا من طريق ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن كعب بن علقمة عن عبد الرحمن بن شماس عن أبي الخير عن عقبة بن عامر عن رسول الله ﷺ قال : « كفارة النذر كفارة يمين (١) » . قال أبو محمد : قد ذكرنا قول النبي ﷺ « من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصيه فلا يعصه » وقوله ﷺ : « لا وفاء لنذر في معصية الله ، وأمره من نذر أن يصوم ولا يستظل ولا يقعد ولا يتكلم بأن يصوم ويطرح ما سوى ذلك ، ونهيه عن اليمين بغير الله تعالى ولم نجد نذراً في العالم يخرج عن هذه الوجوه ، وقد بين عليه السلام لكل وجه حكمه فكان من استعمل في أحد تلك الوجوه كفارة يمين فقد أخطأ لأنه زاد في ذلك ما لم يأت به نص في ذلك الوجه فوجب حمل هذا الخبر على ما لا يحال به حكم تلك النصوص عن أحكامها فوجدناه إذا حمل على ظاهره صح حكمه وهو من نذر نذراً فقط كافي نص الخبر ولم يجوز أن يلزم شيئاً من أعمال البر لم يلزمها ولا جاء بالتزامه إياها نص وبالله تعالى التوفيق .

وسواء قال : على نذر أو قال : إن تخلصت مما أنا فيه فعلى نذر ، وسواء تخلص أولم يتخلص عليه في كل ذلك كفارة يمين ولا بد وبالله تعالى التوفيق . وروينا من طريق سعيد ابن منصور نا أبو عروانة عن منصور بن المعتمر عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس في الرجل يقول : على حرام ، على نذر قال : اعتق رقبة أو صم شهرين متتابعين أو أطعم ستين مسكيناً . قال سعيد . وناسفیان - هو ابن عينة - عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : النذر أغلظ اليمين وفيها أغلظ الكفارة عتق رقبة وكلاهما صحيح عن ابن عباس ولا نعلم له مخالفاً من الصحابة ، ومن قال : فيه يمين كقولنا الشعبي رويناه من طريق سفيان بن عيينة عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ .

١١١٦ - مسألة ومن قال في النذر اللازم الذي قدمنا : إلا أن يشاء الله أو أن شاء الله ، أو إلا أن لا يشاء الله أو ذكر الإرادة مكان المشيئة أو إلا أن يدل الله ما في نفسي أو إلا أن يدل

أو نحو هذا من الاستثناء. ووصله بكلامه فهو استثناء صحيح ولا يلزمه ما نذر لقول الله تعالى: (ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله) ولأنه إذا علق نذره بكل ما ذكرنا فلم يلزمه لأن الله تعالى لو شاء تمامه لافذه دون استثناء. وقد علمنا أنه إذا لم يكن فإن الله تعالى لم يرد كونه وهو لم يلزمه إلا أن أراد الله تعالى كونه فاذلم يرد الله تعالى كونه فلم يلزمه، وكذلك أن بداله، والله تعالى التوفيق \*

١١١٧ - مسألة ونذر الرجل. والمرأة البكر ذات الأب وغير ذات الأب وذات الزوج وغير ذات الزوج والعبد والحر سواء في كل ما ذكرنا لأن أمر الله تعالى بالوفاء بالنذر وأمر رسوله صلى الله عليه وآله وسلم بذلك عموم لم يخص من ذلك أحد (١) من أحد (وما كان ربك نسيا) ومن الباطل الممتنع أن يكون الله تعالى يريد تخصيص بعض ما ذكرنا فلا يبيته لنا هذا أمر قد أمناء والله الحمد لا الصيام وحده فليس للمرأة أن تصوم غير الذي فرضه الله تعالى عليها إلا باذن زوجها على ما ذكرنا في كتاب الصيام، والله تعالى التوفيق \*  
١١١٨ - مسألة ومن نذر ما لا يطبق أبدالم يلزمه لقول الله تعالى: (لا يكلف الله نفسا الا وسعها) وكذلك من نذر نذرا في وقت محدود فجاء ذلك الوقت وهو لا يطبقه فانه غير لازم له لا حيثنذ ولا بعد ذلك \*

١١١٩ - مسألة ومن نذر في حال كفره طاعة لله عز وجل ثم أسلم لزمه الوفاء به لقول الله تعالى: (فلا تقمهم العقبة وما أدراك ما العقبة فك رقبة أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذامقربة أو مسكينا ذامتربة ثم كان من الذين آمنوا) لحض الله تعالى على فعل الخير وأوجه لفاعله ثم على الايمان وعلى فعل الخير فيه أيضا لقول رسول الله ﷺ: «من نذر أن يطيع الله فليطعه» وهو عليه السلام مبعوث الى الجن والانس وطاعته فرض على كل مؤمن وكافر من قال غير هذا فليس مسلما، وهذه جملة لم يختلف فيها أحد ممن يدعى الاسلام ثم نقضوا في التفصيل \*

روينا من طريق مسلم نا حسن الحلواني نا يعقوب - هو ابن ابراهيم بن سعد بن ابراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف - نا أبي عن صالح بن كيسان عن ابن شهاب أناعروة بن الزبير أن حكيم بن حزام أخبره أنه قال لرسول الله ﷺ: «أى رسول الله الله أريت أمورا كنت أتخفف بها في الجاهلية من صدقة أو عتاقة أو صلة رحم أفيا أجر؟ فقال رسول الله ﷺ: أسلفت على ما أسلفت من خير (٢)»، نا يوسف بن عبد الله بن عبد [٣] البر النمرى نا سعيد

(١) في النسخة رقم ١٦ لم يخص من ذلك أحد، وهو صحيح أيضا (٢) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦ (٣) الزيادة من النسخة اليمنية

ابن نصرنا قاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا أبو بكر بن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال : « نذرت نذرا فى الجاهلية فسألت رسول الله ﷺ بعدما أسلمت ؟ فأمرنى أن أوفى بنذرى » . نا حام نا أبو محمد الباجى نا عبد الله بن يونس المرادى نا بقى بن مخلد نا أبو بكر بن أبي شيبة نا حفص - هو ابن غياث - عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر قال : نذرت نذرا فى الجاهلية ثم أسلمت فسألت رسول الله ﷺ : فأمرنى أن أوفى بنذرى . فهذا حكم لا يسع أحدا الخروج عنه . وقال مالك : لا يلزمه واحتج له مقلدوه بقول الله تعالى : ( لئن أشركت ليحبطن عملك ) وقوله تعالى : ( وقد منّا الى ما عملوا من عمل فجعلناه هباءا منثورا ) .

قال أبو محمد : لاحجة لهم فى هذا لأن هذا كله انما نزل فيمن مات كافرا بنص كل آية منهما قال تعالى : ( ومن يرتدد منكم عن دينه فيمت وهو كافر فأولئك حبطت أعمالهم ) ثم هم أول من ينقض هذه الحجة فيجيزون بيعهم . وابتاعهم . ونكاحهم . وهاتهم . وصدقاتهم . وعقمتهم وبالله تعالى التوفيق . ومن طريق مسلم نا قتبية [ بن سعيد ] ( ١ ) نا لث ابن سعد عن سعيد بن أبي سعيد المقبرى « انه سمع أبا هريرة يقول : بعث رسول الله ﷺ خيلا قبل نجد فجاءت برجل من بني حنيفة يقال له : ثمامة بن اثال سيد أهل اليمامة فربطوه بسارية من سواري المسجد ، وذكر الحديث وفيه « ان ثمامة أسلم بعد أن أطلقه النبي ﷺ وقال : يا محمد والله ما كان [ على الأرض ] ( ٢ ) من دين أبغض الى من دينك فأصبح دينك أحب الدين كله الى [ والله ما كان من بلد أبغض الى من بلدك فأصبح بلدك أحب البلاد كلها الى ] ( ٣ ) وان خيلك أخذتني وأنا أريد العمرة فماذا ترى ؟ فبشره رسول الله ﷺ وأمره أن يعتصر ، فهذا كافر خرج يريد العمرة فأسلم فأمره عليه السلام باتمام دينه . وروينا عن طاوس من نذر فى كفره ثم أسلم فليوف بنذره ، وعن الحسن . وقادة نحوه ، وبهذا يقول الشافعى . وأبو سليمان . وأصحابهما .

١١٢ - مسألة ومن نذر لله صوم يوم يقدم فيه فلان أو يوم يبرأ أو ينطلق فكان ذلك ليلا أو نهارا لم يلزمه فى ذلك اليوم شئ . لأنه ان كان ليلا فلم يكن مانثرفيه وان كان نهارا فقد مضى وقت الدخول فى الصوم الا أن يقول : لله على صوم اليوم الذى أنطلق فيه أو يكون كذا فى الأبد أو مدة يسميها فيلزمه صيام ذلك اليوم فى المستأنف وبالله تعالى التوفيق .

( ١ ) الزيادة من النسخة رقم ١٤ وهى موافقة لما فى صحيح مسلم ج ٢ ص ٥٦ ( ٢ ) الزيادة

من صحيح مسلم ( ٣ ) الزيادة من صحيح مسلم

١١٢١ - مسألة - ومن نذر صياما . أو صلاة . أو صدقة ولم يسم عددا ما لزمه في الصيام صوم يوم ولا مزيد ، وفي الصدقة ما طابت به نفسه مما يسمى صدقة ولو شق تمر أو أقل مما ينفع به المصدق عليه ، ولزمه في الصلاة ركعتان لأن كل ما ذكرنا أقل مما يقع عليه الاسم المذكور فهو اللازم يقيين ولا يلزمه زيادة لأنه لم يوجبها شرع ولا لغة وبالله تعالى التوفيق .

١١٢٢ - مسألة - ومن قال : لله على صدقة أو صيام . أو صلاة هكذا جملة لزمه أن يفعل أي ذلك شاء . ويجزئه لأنه نذر طاعة فعليه أن يطيع ، وكذلك لو قال لله على عمل بر فيجزئه تسبيحة . أو تكبيرة . أو صدقة . أو صوم . أو صلاة . أو غير ذلك من أعمال البر ، وسواء قال على ذلك نذرا أو على عهد الله أو قال على الله كذا وكذا كل ذلك سواء ولا يجزى في ذلك لفظ دون نية ولا نية دون لفظ لقول رسول الله ﷺ : « الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » فلم يفرده عليه السلام نية دون عمل ولا عمل دون نية ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٢٣ - مسألة - ومن مات وعليه نذر ففرض أن يؤدي عنه من رأس ماله قبل ديون الناس كلها فإن فضل شيء كان لديون الناس لقول الله تعالى : ( من بعد وصية يوصي بها أو دين ) فعمم تعالى ولم يخص ، وقال رسول الله ﷺ : ما قد ذكرناه في كتاب الصيام وكتاب الزكاة وكتاب الحج « دين الله أحق أن يقضى » \* ومن طريق البخاري نا أبو إيمان - هو الحكم بن نافع - أنا شبيب - هو ابن أبي حمزة - عن الزهري أخبرني عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن عبد الله بن عباس أخبره أن سعد بن عبادَةَ الأنصاري استغنى رسول الله ﷺ في نذر كان على أمه فوفيت قبل أن تقضيه فأفناه عليه السلام أن يقضيه عنها فكانت سنة بعده (١) .

قال أبو محمد إن من رغب عن فيا رسول الله ﷺ وسارع إلى قبول فيا أبي حنيفة . ومالك . والشافعي لمخذول محروم من التوفيق ونعوذ بالله من الضلال ، والعجب من احتجاجهم في أن في ثلاثة أصابع تقطع للرأة ثلاثين من الابل وفي أربع أصابع تقطع لها عشرين من الابل لقول سعيد بن المسيب تلك السنة ثم لا يرى قول ابن عباس ههنا أو عبيد الله بن عبد الله أو الزهري فكانت سنة حجة بلعيد من القول بالحق \* روينا من طريق ابن أبي شيبة نا أبو الأحوص عن إبراهيم بن مهاجر عن عامر بن مصعب أن عائشة أم المؤمنين اعتكفت عن أخيها بعدما مات \* ومن طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن أمه نذرت اعتكافا فماتت ولم تعتكف فقال له ابن عباس :

اعتكف عن أمك \* ومن طريق وكيم عن سفيان الثوري عن أبي حصين عن سعيد بن جبير عن ابن عباس إذا مات وعليه نذر قضاء عنه وليه ، وهو قول طاوس وغيره \* ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال سألت عطاء عن نذر جوارا أو مشياقات ولم ينفذ ؟ قال : ينفذه عنه وليه قلت فقبره من ذوى قرابته قال نعم ، وأحب الينا الأولياء \* قال أبو محمد . فإن كان نذر صلاة صلاها عنه وليه أو صوما كذلك أو حجا كذلك أو عمرة كذلك أو اعتكافا كذلك أو ذكرا كذلك ، وكل بر كذلك فإن أئى الولي استؤجر من رأس ماله من يؤدى دين الله تعالى قبله ، وهو قول أبي سليمان وأصحابنا ، وبالله تعالى التوفيق \*

١١٢٤ - مسألة قال على : ومن تعمد النذر ليلزمها من بعده فهي غير لازمة لاله ولا لمن بعده لان النذر اللازم الوفاء به هو نذر الطاعة كما قدمنا وهو الآن نذر معصية لا نذر طاعة لانهم يقصد به وجه الله تعالى وإنما قصد ادخال المكة على مسلم فهو نذر معصية وبالله تعالى التوفيق \*

## الوعد

١١٢٥ - مسألة ومن وعد آخر بان يعطيه مالا معينا أو غير معين ، أو بان يعينه في عمل ما حلف له على ذلك أو لم يحلف لم يلزمه الوفاء به ويكره له ذلك ، وكان الأفضل لو وفيه ، وسواء أدخله بذلك في نفقة أو لم يدخله كمن قال . تزوج فلانة وأنا أعينك في صداقها بكذا وكذا أو نحو هذا ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان ، وقال مالك لا يلزمه شيء من ذلك إلا أن يدخله بوعده ذلك في كلفة فيلزمه ويقضى عليه ، وقال ابن شبرمة الوعد كله لازم ويقضى به على الواعد ويحجر \*

فأما تقسيم مالك فلا وجه له ولا برهان يعضده لامن قرآن . ولا سنة : ولا قول صاحب . ولا قياس ، فان قالوا قد أضر به اذكلفه من أجل وعده عملا ونفقة قلنا فهم أنه كما يقولون من أين وجب على من أضر بآخر وظله وغره ان يقرم له مالا ؟ ما علمنا هذا في دين الله تعالى الا حيث جاء به النص فقط ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه \*

وأما من ذهب الى قول ابن شبرمة فانهم احتجوا بقول الله تعالى : ( كبر مقتا عند الله أن تقولوا مالا تفعلون ) والخبر الصحيح من طريق عبد الله بن عمرو عن رسول الله ﷺ « أربع من كن فيه كان منافقا خالصا ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه



خصلة من النفاق حتى يدعها إذا حدث كذب وإذا عاهد غدر وإذا وعد أخلف وإذا خاصم  
 فجر (١) « . والآخر الثابت من طريق أبي هريرة عن النبي ﷺ ومن علامة النفاق  
 ثلاثة وإن صلى وصام وزعم أنه مسلم إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف . وإذا أوتعن  
 خان (٢) ، فهذان أثران في غاية الصحة وآثار أخر لا تصح ، أحدهما من طريق الليث  
 عن ابن عجلان ، أن رجلا من موالى عبد الله بن عامر بن ربيعة العدوي حدثه عن عبد الله  
 ابن عامر قالت لي أمي هاهنا أعطك فقال لرسول الله ﷺ ما أردت أن تعطيه؟ فقالت  
 أعطيه تمر فقال لها عليه السلام أما أنك لو لم تعطيه شيئا كتبت عليك كذبة ، هذا شيء  
 لأنه عمر لم يسم . وآخر من طريق ابن وهب أيضا عن هشام بن سعد عن زيد بن أسلم  
 ، أن رسول الله ﷺ قال وأى المؤمن حق واجب ، (٣) هشام بن سعد ضعيف وهو  
 مرسل ، ومن طريق ابن وهب عن اسماعيل بن عياش عن أبي إسحاق ، أن رسول الله  
 ﷺ قال : ولأنك أخاك وعداً فتخلفه فإن ذلك يورث بينك وبينه عداوة ، وهذا  
 مرسل واسماعيل بن عياش ضعيف . ومن طريق ابن وهب أخبرني الليث بن سعد عن  
 عقيل بن خالد عن ابن شهاب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « من قال لصبي تعال  
 هاهنا لم يطمعه شيئا فهو كاذب » ابن شهاب كان أذمات أبو هريرة ابن أقل من تسع سنين  
 لم يسمع منه كلمة ، وأبو حنيفة . ومالك يرون المرسل كالمسند ويحتجون بما ذكرنا فيلزمهم  
 أن يقضوا بانجاز الوعد على الواعد ولا بد وإلا فهم متناقضون فلو صححت هذه الآثار لقلنا  
 بها ، وأما الحديثان اللذان صدرنا بهما فصحيحان إلا أنه لا حجة فيهما علينا لانهما  
 ليسا على ظاهرهما لأن من وعد بما لا يحل أو عاهد على معصية فلا يحل له الوفاء بشئ . من ذلك  
 كمن وعد بزنا . أو بخمر . أو بما يشبه ذلك ، فصح أن ليس كل من وعد فأخلف أو عاهد  
 فغدر مذموما ولا ملوما ولا عاصيا بل قد يكون مطيعا . أو دى فرض ، فإذا ذلك كذلك فلا  
 يكون فرضا من إنجاز الوعد والعهد إلا على من وعد بواجب عليه كإنصاف من دين أو أداء  
 حق قسط ، وأيضا فإن من وعد وحلف واستثنى فقد سقط عنه الحنث بالنص والاجماع  
 المتيقن ، فإذا سقط عنه الحنث لم يزمه فعل ما حلف عليه ، ولا فرق بين وعد أقسم عليه  
 وبين وعد لم يقدم عليه ، وأيضا فإن الله تعالى يقول : ( ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك  
 غدا إلا أن يشاء الله ) ، فصح تحريم الوعد بغير استثناء فوجب أن من وعد ولم يستثن  
 فقد عصى الله تعالى في وعده ذلك ، ولا يجوز أن يجبر أحد على معصية ، فإن استثنى فقال

(١) الحديث في الصحيحين من رواية عبد الله بن عمر وبالفاظ متقاربة من هذا

(٢) هو في الصحيحين أيضا (٣) رواه أبو داود في مراسيله ، والوأي الوعد لفظا ومعنى

ان شاء الله تعالى أو الا ان يشاء الله تعالى أو نحوه مما يعلقه بارادة الله عز وجل فلا يكون مختلفا لوعده ان لم يفعل لانه انما وعده أن يفعل إن شاء الله تعالى ، وقد علمنا أن الله تعالى لو شاءه لانتفذه فاذ لم ينفذه فلم يشأ الله تعالى كونه ، وقول الله تعالى : ( كبر مقتا عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون ) على هذا أيضا مما يلزمهم كالذى وصف الله تعالى عنه اذ يقول : ( ومنهم من عاهد الله لئن آتانا من فضله لنصدقن ولنكونن من الصالحين فلما آتاهم من فضله بخلوا بهوتولوا وهم معرضون فاعقبهم نقاقا فى قلوبهم الى يوم يلقونه بما أخلفوا الله ما وعده ) ، فصح ما قلنا لان الصدقة واجبة : والكون من الصالحين واجب فالوعد والعهد بذلك فرضان فرض انجازهما ، وبالله تعالى التوفيق ، وأيضا فان هذا نذر من هذا الذى عاهد الله تعالى على ذلك والنذر فرض وبالله تعالى تأييد ، تم كتاب النور والحمد لله أولا وآخرا هـ

## كتاب الأيمان

١١٢٦ - مسألة لا يمين الا بالله عز وجل إما باسم من أسمائه تعالى أو بما يخبر به عن الله تعالى ولا يراد به غيره مثل مقلب القلوب . ووارث الارض وما عليها . الذى فمى يده رب العالمين ، وما كان من هذا النحو ، ويكون ذلك بجميع اللغات . أو بعلم الله تعالى . أو قدرته . أو قوته . أو جلاله ، وكل ما جاء به النص من مثل هذا فهذا هو الذى ان حلف به المرء كان حالفا فان حنث فيه كانت فيه الكفارة ، وأما من حلف بغير ما ذكرنا أى شئ كان لا تحاش شيئا فليس حالفا ولا هي يميننا ولا كفارة فى ذلك ان حنث ولا يلزمه الوفاء بما حلف عليه بذلك وهو عاص لله تعالى فقط وليس عليه الا التوبة من ذلك والاستغفار هـ

برهان ذلك ما ذكرناه قبل فى كتاب النذور من قول رسول الله ﷺ : « من كان حالفا فلا يحلف الا بالله هـ » ، وقوله تعالى . ( قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن إيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ) وقال تعالى . ( والله الاسماء الحسنى فادعوه بها وذروا الذين يلحدون فى اسمائهم ) وكل ما ذكرنا قبل فانما يراد به الله تعالى لاشئ سواه ولا يرجع من كل ذلك الى شئ غير الله تعالى هـ رويان من طريق البخارى نا أبو اليمان - هو الحكم بن نافع - أنا شبيب بن أبى حمزة (١) نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة [رضى الله عنه] (٢) « أن رسول الله ﷺ قال . ان لله تسعة وتسعين اسما مائة الا واحدا من أحصاها دخل الجنة هـ » ، وقال تعالى : ( ان هى الا أسماء سميتموها أتم وآباؤكم ما أنزل الله بهامن سلطان ) فصح

(١) هو بحاء مهمله واسم دينا ر الاموى (٢) الزيادة من صحيح البخارى ج ٤ ص ٤٥

أنه لا يحل لأحد أن يسمي الله تعالى إلا بما سمي به نفسه ، وصح أن أسمائه لا تزيد على تسعة وتسعين شيئاً لقوله عليه السلام : « مائة إلا واحداً ، ففنى الزيادة وأبطلها لكن يخبر عنه بما يفعل تعالى ، وجاءت أحاديث في إحصاء التسعة والتسعين أسماء مضطربة لا يصح منها شيء أصلاً فانما تؤخذ من نص القرآن ، ومعاصم عن النبي ﷺ ، وقد بلغ إحصاؤها منها إلى ما نذكر »

وهي : الله . الرحمن . الرحيم . العليم . الحكيم . الكريم . العظيم . الحليم . القيوم . الأكرم . السلام . الثواب . الرب . الوهاب . الإله . القريب . السميع . المجيب . الواسع . العزيز . الشاكر . القاهر . الآخر . الظاهر . الكبير . الخبير . القدير . البصير . الغفور . الشكور . الغفار . القهار . الجبار . المتكبر . المصور . البر . مقتدر . الباري . العلي . الغني . الولي . القوى . الحى . الحميد . المجيد . الودود . الصمد . الأحد . الواحد . الأول . الأعلى . المتعال . الخالق . الخلاق . الرزاق . الحق . اللطيف . روف . عفو . الفتاح . المتين . المبين . المؤمن . المهيمن . الباطن . القدوس . الملك . ملك . الأكبر . الأعز . السيد . سبوح . وتر . محسان . جميل . رفيع . المسعر . القابض . الباسط . الشافي . المعطي . المقدم . المؤخر . الدهر . رويان من طريق أحمد بن شعيب أنا إسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - أنا الفضل بن موسى نا محمد بن عمرو نا أبو سلمة - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - عن أبي هريرة عن رسول الله ﷺ أنه قال : « قد خشي أن لا يدخلها أحد ، وقال تعالى : ( أنزله يعلمه ) » ومن طريق البخارى نا مطرف بن عبد الله [ أبو مصعب ] (١) نا عبد الرحمن بن أبي الموالي عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال : « كان رسول الله ﷺ يعلمنا الاستخارة في الأمور كلها كالسورة من القرآن إذا هم [ أحدكم ] (٢) بالامر فليركع ركعتين ثم يقول : اللهم انى استخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك » وقال عز وجل : ( هو أشد منهم قوة ) وقال تعالى : ( ذو الجلال والإكرام ) وقال تعالى : ( فتم وجهه الله ) وقال تعالى : ( يد الله فوق أيديهم ) وقال تعالى : ( ولتضع على عيني ) وقال تعالى : ( فانك باعينا ) فهذه جاء النص بها ، وأما الذين بعظمه الله وأرادته وكرمه وحلمه وحكمته وسائر ما لم يأت به نص فليس شيء من ذلك يميناً لأنه لم يأت بها نص فلا يجوز القول بها .

(١) الزيادة من صحيح البخارى ج ٨ ص ١٤٦ (٢) الزيادة من بعض نسخ البخارى ،

والحديث في البخارى مطو لا اختصره المصنف

١١٢٧ - مسألة ومن حلف بما ذكرنا أن لا يفعل أمرا كذا أو أن يفعل أمرا كذا (١) فإن وقت وقتا مثل غدا أو يوم كذا أو اليوم أو في وقت يسميه فإن مضى ذلك الوقت ولم يفعل ما حلف أن يفعله فيه عامدا ذا كرا يمينه أو فعل ما حلف أن لا يفعله فيه عامدا ذا كرا يمينه فعليه كفارة اليمين هذا ما لا خلاف فيه من أحد وبه جاء القرآن والسنة ، فإن لم يوقت وقتا في قوله لا فعلن كذا فهو على البرأبدا حتى يموت ، وكذلك لو وقت وقتا ولا حث عليه ، وهذا مكان فيه خلاف ؛ قال مالك : هو حاث في كلا الأمرين وعليه الكفارة ، وقال الشافعي : هو على البرأبدا آخر أوقات صحته التي يقدر فيها على فعل ما حلف أن يفعله حيث يحد بحث وعليه الكفارة ، وقال أبو ثور . وأبو سليمان كقولاه قال أبو محمد : فنسأل من قال بقول مالك أحاث هو ما لم يفعل ما حلف أن يفعله أم بار ؟ ولا سبيل إلى قسم ثالث فإن قالوا : هو بار قلنا : صدقتم وهو قولنا لا قولكم ، وإن قالوا : هو حاث قلنا : فأوجبوا عليه الكفارة وطلاق امرأته في قولكم إن كان حاثا وهم لا يقولون بذلك ، فظهر بين فساد قولهم بلا مرية وإن قولهم هو على حث وليس حاثا ولا حث بعد كلام متناقض في غاية الفساد والتخليط ، وأما قول الشافعي فخطأ لأنه أوجب الحث بعد البر بلا نص ولا إجماع ، ولا يقع الحث على ميت بعد موته فلاح أن قوله دعوى بلا برهان ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٢٨ - مسألة وأما الحلف بالأمانة . وبمهاد الله . وميثاقه . وما أخذ يعقوب على يمينه . وأشد ما أخذ أحد على أحد . وحق رسول الله ﷺ . وحق المصحف . وحق الاسلام . وحق الكعبة . وأنا كافر . ولعمري . ولعمرك . ولا فعلن كذا . وأقسم . وأقسمت . وأحلف . وحلفت . وأشهد . وعلى يمين . أو على ألف يمين . أو بجميع الأيمان تلزمني . فكل هذا ليس بيمين ، واليمين بها معصية ليس فيها إلا التوبة والاستغفار لأنه كله غير الله ولا يجوز الخاف إلا بالله .

قال أبو محمد : والعجب من يرى هذه الالفاظ يميناً ويرى الحلف بالمشي إلى مكة . وبالطلاق . وبالتق . وبصدقة المال أيمانا ثم لا يحلف في حقوق الناس من الدماء والفروج والأموال والأبشار بشئ من ذلك وهي أوكد عندهم لأنها لا كفارة لها ويحلفونهم بالله وفيه الكفارة أليس هذا عجبا ؟ ولئن كانت أيمانا عندهم بل من أغلظ الأيمان وأشدّها فالواجب أن يحلفوا الناس بالإيمان الغليظة ، ولئن كانت ليست أيمانا فلم يقولون انها إيمان ؟ حسبنا الله وهو المستعان .

(١) كذا في النسختين على الوصفية ، وفي النسخة اليمنية : أمر كذا ، على الإضافة

وفي كل ما ذكرنا خلاف قديم من السلف يرون كل ذلك أيمانا هـ رويانا من طريق  
الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن ليث عن مجاهد عن ابن مسعود: قال لأن أحلف بالله كاذبا  
أحب الى من أن أحلف بغير الله صادقا هـ ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري  
عن أبي سلمة عن وبرة قال: قال ابن مسعود . أو ابن عمر . لأن أحلف بالله كاذبا أحب الى  
من أن أحلف بغيره صادقا هـ ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت عبد الله  
ابن أبي مليكة سمعت ابن الزبير يقول: ان عمر قال له - وقد سمعه يحلف بالكعبة - : لو  
أعلم أنك فكرت فيها قبل أن تحلف لعاقبتك احلف بالله فأثم أو أبرره هـ

١١٢٩ - مسألة - ومن حلف بالقرآن . أو بكلام الله عز وجل فانوى في نفسه  
المصحف أو الصوت المسموع أو المحفوظ في الصدور (١) فليس يمينا وان لم ينو ذلك  
بل نواه على الاطلاق فهي يمين وعليه كفارة ان حنث لأن كلام الله تعالى هو علمه (٢)  
قال تعالى: (ولو لا كلمة سبقت من ربك الى أجل مسمى لقضى بينهم) وعلم الله تعالى ليس  
هو غير الله تعالى ؛ والقرآن كلام الله تعالى ، وقد روينا خلاف هذا [روينا] (٣) من طريق  
عبد الرزاق . والحجاج بن المنهال قال عبد الرزاق : عن سفيان الثوري عن ليث عن مجاهد ،  
وقال الحجاج بن المنهال : نا أبو الأشهب عن الحسن البصري ثم اتفق الحسن . ومجاهد  
قالا جميعا : قال رسول الله ﷺ : «من حلف بسورة من القرآن فعليه بكل آية منها يمين  
صبر فنشأ برون من شاء فخر» ولفظ الحسن ان شاء برون شاء فخر هـ ورويانا من طريق  
عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن أبي سنان عن عبد الله بن أبي الهذيل عن عبد الله  
ابن حنظلة قال : أتيت مع عبد الله بن مسعود السوق فسمع رجلا يحلف بسورة البقرة  
فقال ابن مسعود: أما ان عليه بكل آية يمينا هـ ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري  
عن الأعمش عن ابراهيم النخعي عن ابن مسعود قال : من كفر بحرف من القرآن فقد  
كفر به أجمع ومن حلف بالقرآن فعليه بكل آية يمين ، وهو قول الحسن البصري . وأحد  
ابن حنبل ؛ ورويانا عن سهم بن منجاب من حلف بالقرآن فعليه بكل آية خطية ، وقال  
أبو عبيد . هو يمين واحدة ، ورويانا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج سمعت عطاء .  
وقد سأله رجل - فقال : قلت : والبيت . وكتاب الله فقال عطاء : ليسالك برب ليسا  
يمينا ، وبه يقول أبو حنيفة ، وقد كان يلزم الخفيفين والمالكين أن يقولوا بقول ابن مسعود  
لأنه لا يعلم له في ذلك مخالف من الصحابة \*

(١) في النسخة اليمنية «في الصدر» بالافراد (٢) في النسخة اليمنية «هو علم الله»

(٣) الزيادة من النسخة اليمنية

١١٣٠ - مسألة - ولغو اليمين لا كفارة فيه ولا إثم وهو وجهان أحدهما ما حلف عليه المرء وهو لا يشك في أنه كاحلف عليه ثم تبين له (١) أنه بخلاف ذلك وهو قول أنى حنيفة . ومالك . وأبي سليمان ، والثاني ما جرى به لسان المرء في خلال كلامه بغير نية فيقول في أثناء كلامه : لا والله . وأى والله وهو قول الشافعى . وأبي سليمان ، قال الله تعالى ( لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ولكن يؤخذكم بما عقدتم الأيمان ) وصح من طريق معمر عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر قال : ربما قال ابن عمر لبعض بنيه : لقد حفظت عليك في هذا المجلس أحد عشر يميناً ولا يأمره بكفارة . ومن طريق عبد الرزاق نا ابن جريج اناعطاء أنه سمع عائشة أم المؤمنين وقد سألتها عبيد بن عمير عن قول الله تعالى : ( لا يؤخذكم الله باللغو في أيمانكم ) ؟ قالت : هو قول الرجل لا والله . وبلى والله . ومن طريق معمر عن الزهرى عن سالم بن عبد الله (٢) عن عروة عن عائشة أم المؤمنين قالت في اللغو : هو قول القوم يتدارمون في الأمر يقول هذا : لا والله . وبلى والله . وكلا والله ولا تعقد عليه قلوبهم ، وهو قول القاسم بن محمد . وعطاء . وإبراهيم . والشعبي وعكرمة . ومجاهد . وطاوس . والحسن . والزهرى . وأبى قلابة . وغيرهم . ومن طريق ابن عباس ولا يصح عنه لأنه من طريق الكلبي - لغو اليمين هو قول الرجل هذا والله فلان وليس بفلان ، وهو أيضاً قول الحسن . وإبراهيم . والشعبي . ومجاهد . وقادة . وزرارة بن أوفى . وسليمان بن يسار . وسفيان الثوري . والأوزاعي . والحسن ابن حى . وأحمد بن حنبل وغيرهم . قال أبو محمد : أما قول المرء : لا والله . وأى والله بغير نية فأمره ظاهر لا إشكال فيه لأنه نص القرآن كما قالت أم المؤمنين رضى الله عنها ، وأما من أقسم على شئ . وهو يرى ولا يشك في أنه كاحلف عليه فإنه لم يعمد الخنث ولا قصد له ولا حث الاعلى من قصد إليه إلا أن هذا مما تناقض فيه الحنفيون . والمالكيون فأسقطوا الكفارة ههنا وأوجبوها على من فعل ما حلف عليه ناسياً أو مكرهاً ولا فرق بين شئ من ذلك ، وبالله تعالى التوفيق . والعجب أيضاً أنهم رأوا اللغو في اليمين بالله تعالى ولم يروه في اليمين بغيره تعالى كالمشى إلى مكة . والطلاق . والعق وغير ذلك ، وقد جاء أثر بقولنا رويناه من طريق أبى داود السجستاني نا حميد بن مسعدة نا حسان - هو ابن إبراهيم - نا إبراهيم - هو الصائغ - عن عطاء بن أبى رباح قال : اللغو في اليمين قالت عائشة عن النبي ﷺ : هو كلام الرجل

(١) سقط لفظه ، من النسخة رقم ١٦ (٢) جملة «عن سالم بن عبد الله» سقطت من

النسخة اليمنية

في بيته كلا والله . وبلى والله (١) ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٣١ - مسألة - ومن حلف أن لا يفعل أمراً كذا ففعله ناسياً أو مكرهاً أو غلباً بأمر حيل بينه وبينه به ، أو حلف على غيره أن يفعل فعلاً ذكره له أو أن لا يفعل فعلاً كذا ففعله المحلوف عليه عامداً أو ناسياً أو شك الحالف أفعلاً ما حلف أن لا يفعله أم لا ؟ أو فعله في غير عقله فلا كفارة على الحالف في شيء من كل ذلك (٢) ولا إثم . وروينا من طريق هشيم عن المغيرة عن إبراهيم النخعي قال : لغو اليمين هو أن يحلف على الشيء ثم ينسى ، قال هشيم : وأخبرني منصور عن الحسن بمثله .

برهان ذلك قول الله تعالى : ( ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الإيمان ) وقال تعالى : ( ولكن ما تمعدت قلوبكم ) وقد قلنا إن الحنث ليس إلا على قاصد إلى الحنث يتعمده بنص القرآن وهو لا يكلفهم غير قاصدين إليه فلا حنث عليهم أذلم يتعمده بقلوبهم ، وصح عن النبي ﷺ « عني لآمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » وأنه رفع القلم عن التائب حتى يستيقظ والمجنون حتى يفيق ، ولقول الله تعالى : ( لا يكلف الله نفساً إلا وسعها ) وبالمشاهدة ندرى أنه ليس في وسع الناس ولا المغلوب بأى وجه منع أن يفعل ما نسي ولا ما غاب على فعله ، فصح بنص القرآن أنه لم يكلف فعل ذلك وأذليس مكلفاً لذلك فقد سقط عنه الوفاء بما لم يكلف الوفاء به ، وهذا في غاية البيان والحمد لله رب العالمين ، وهو قول الحسن . وإبراهيم . وروينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا منصور - هو ابن المعتز - عن الحسن البصري قال : إذا أقسم على غيره فأحنث فلا كفارة عليه . ومن طريق هشيم نا مغيرة عن إبراهيم فيمن أقسم على غيره فأحنثه (٣) أحب إلى للمقسم أن يكفر فلم يوجه الاستحباب .

١١٣٢ - مسألة - ومن هذا من حلف على ما لا يدري أهو كذلك أم لا وعلى ما قد يكون ولا يكون ؟ كمن حلف لينزل المطر غداً فزل أو لم ينزل فلا كفارة في شيء من ذلك لأنه لم يتعمد الحنث ، ولا كفارة إلا على من تعمد الحنث وقصده لقوله تعالى : ( ولكن ما تمعدت قلوبكم ) ؛ وقد صح أن عمر حلف بحضرة النبي ﷺ أن ابن صياد هو الدجال فلم يأمره عليه السلام بكفارة ؛ وقال مالك : عليه الكفارة كان ما حلف عليه أولم يكن ، وهذا خطأ لأنه لا نص بما قال ، والأموال محظورة إلا بنص ، والشرائع لا تنجب إلا

(١) قال أبو داود في سننه بعد ما ساق الحديث : روى هذا الحديث داود بن أبي الفرات عن إبراهيم الصائغ موقوفاً عن عائشة ، وكذلك رواه الزهري . وعبد الملك ابن أبي سليمان . ومالك بن مغول كلهم عن عطاء عن عائشة موقوفاً (٢) في النسخة اليمنية « من ذلك كله » (٣) في النسخة رقم ١٦ « فأحنث » .

بنص ، وبالله تعالى التوفيق \*

١١٣٣ - مسألة ومن حلف عامد للكذب فيما يحلف فعليه الكفارة وهو قول الأوزاعي . والحسن بن حنبل . والشافعي ، وقالت طائفة : لا كفارة في ذلك وهو قول أبي حنيفة . ومالك : وسفيان الثوري . وأبي سليمان ، وروينا مثل قولنا عن السلف المتقدم من طريق شعبة قال : سألت الحكم بن عتيبة عن الرجل يحلف بالحلف الكاذب ؟ أفیه كفارة ؟ قال : نعم . ومن طريق هشيم عن الحجاج عن عطاء بن أبي رباح فيمن حلف على كذب يتعمد فيه الكذب قال عطاء عليه الكفارة ولا يزيد بالكفارة الا خيرا . ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح عن مجاهد ( ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان ) قال : بما تعدتم . ومن طريق قتادة عن الحسن في قوله تعالى : ( ولكن يؤخذكم بما عقدتم الايمان فكفارته ) قال يقول بما تعدتم فيه المأثم ، وقال سعيد بن جبير : هي اليمين في المعصية . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر في الرجل يحلف على أمر يتعمده كاذبا يقول : والله لقد فعلت ولم يفعل أو والله ما فعلت وقد فعل ، قال : أحب الى ان يكفر . وروينا القول الثاني من طريق رفيع أبي العالیه ان ابن مسعود كان يقول : كنانة من الذنب الذي لا كفارة له اليمين الغموس ان يحلف الرجل كاذبا على مال أخيه ليقطعه . وعن ابراهيم النخعي . والحسن . وحماد بن أبي سليمان أن هذا اليمين أعظم من أن تكفر أو انها كذبة لا كفارة فيها \*

قال أبو محمد : احتج من لم ير الكفارة في ذلك بالأخبار الثابتة عن رسول الله ﷺ ، منها من طريق ابن مسعود عن النبي ﷺ « من حلف على يمين صبر يقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان فانزل الله تعالى [ تصديق ذلك ] (١) ( ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم ثمنا قليلا أولئك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر اليهم يوم القيامة ولا يزيكهم ولهم عذاب اليم ) » . ومن طريق أبي ذر عن النبي ﷺ « ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر اليهم ولا يزيكهم ولهم عذاب اليم ، فذكر عليه السلام فيهم » المنفق سلطته بالحلف الكاذب » (٢) . ومن طريق عبد الله بن عمرو عن النبي ﷺ « الكبائر الاشرار بالله وعقوق الوالدين وقتل النفس واليمين الغموس » (٣) .

(١) الزيادة من صحيح البخارى ج ٨ ص ٢٤٧ ، والحديث مطول اقتصر المصنف على محل الشاهد منه (٢) رواه مسلم في صحيحه عن أبي ذر ج ١ ص ٤١ ورواه البخارى في غير موضع في صحيحه عن أبي هريرة (٣) هو في صحيح البخارى ج ٨ ص ٢٤٦



ومن طريق عمران بن الحصين عن النبي ﷺ «من حلف على يمين مصبورة كاذبا (١) فليتبوأ بوجهه مقعده من النار» \* ومن طريق الأشعث بن قيس عن النبي ﷺ «من حلف على يمين صبر وهو فيها فاجر يقطع بها مال امرئ مسلم لقي الله وهو عليه غضبان» \* ومن طريق جابر بن عبد الله عن النبي ﷺ «من حلف على منبري هذا يمين آثمة تبوأ مقعده من النار» \* وزاد بعضهم «ولو كان سواك أخضر» (٢) هذه كلها آثار صحاح، وذكرها أيضا خبرا صحيحا من طريق يحيى بن أبي كثير عن عكرمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ «من استلج في أهله يمين فهو أعظم أثما ليس تغني الكفارة» (٣) \* وبخبر رويناه من طريق ابن الجهم نا يوسف بن الضحاك نا موسى بن اسماعيل نا حماد بن سلة عن ثابت عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه قال لرجل: «فعلت كذا وكذا قال: لا والذي لا إله إلا هو ما فعلت فجاء جبريل عليه السلام فقال: بلى قد فعل ولكن الله قد غفر له بالاخلاص» (٤) ، ورواه أبو داود من طريق موسى بن اسماعيل عن حماد بن سلة عن عطاء بن السائب عن أبي يحيى عن ابن عباس، وهكذا رويناه أيضا من طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان الثوري عن عطاء بن السائب عن أبي يحيى عن ابن عباس فأنزل يمينه أخطأ فيه يوسف بن الضحاك فهو حديث جيد والافهوه ضعيف قالوا: فلم يأمره عليه السلام بكفارة، وقالوا: إنما الكفارة فيما حلف فيه في المستأنف، وهو هو وفي ذلك بذكر قول الله تعالى: (واحفظوا أيمانكم) قالوا: وحفظها إنما يكون بعد موافقتها (٥) هذا كل ما شغبوا به وكله لاحجة لهم فيه \*

أما حديث ابن مسعود. وأبي ذر. وعمران. وجابر. والأشعث، وقول الله تعالى (ان الذين يشترون بعهد الله وأيمانهم) فليس في شيء من ذلك إسقاط الكفارة ولا إيجابها كما ليس فيها ذكر التوبة أصلا وإنما فيها كلها الوعيد الشديد بالنار والعقاب، فإسقاط تعلقهم بها في إسقاط الكفارة، ثم العجب كله انهم في هذه الأحاديث. وفي هذه الآية على قسمين، قسم يقول: إنه ليس شيء مما ذكر في هذه الآية وفي هذه الأحاديث يقطع

(١) في النسخة كاذبة، وهي صفة اليمين، وفي سنن أبي داود، كاذبا، وهو حال من الخائف وما هنا أظهر (٢) هو في سنن أبي داود (٣) هو في صحيح البخاري ج ٨ ص ٢٣٠، وقوله استلج، قال ابن الأثير في النهاية: هو استعمل من اللجاج، ومعناه ان يحلف على شيء ويرى أن غيره خير منه فيقيم على يمينه ولا يبحث في كفر فذلك آثم له، وقيل: هو أن يرى أنه صادق فيها مصيب فيلج فيها ولا يكفرها (٤) في سنن أبي داود باخلاص قول لا إله إلا الله، وليس في سنن أبي داود جملة «فجاء جبريل» الخ (٥) في النسخة رقم ١٦ «بعد موافقتها»

بكونه ولا بد وقد يمكن أن يغفر الله عز وجل ، وقسم قالوا : هو نافذ ما لم يتب من أعجب شأننا من احتج بآية وإخبار صحاح في إسقاط كفارة يمين ليس فيها من ذلك ذكر أصلا وهم قد خالفوا كل ما فيها علانية ، وهذا عجب جداً .

وأما قوله عليه السلام : « من استلج في أهله يمين فهو أعظم أثماً ليس تغني الكفارة ، فلاحجة لهم فيه أصلاً لأن الإيمان عندنا وعندهم ، منها الغول أثم فيه ولم يرد هذا الصنف في هذا الخبر بلا شك ، ومنها ما يكون المرء بها حالفاً على ما غيره خير منه ولا خلاف عندنا وعندهم في أن الكفارة تغني في هذا وبه جاء النص عن النبي ﷺ على ما نذكر بعد هذا إن شاء الله تعالى . ومنها اليمين الغموس التي اختلفنا فيها وبالحس والمشاهدة ندرى ونحن وهم أن الحالف بها لا يسمى مستلجاً في أهله فبطل أن (١) يراد بهذا الخبر هذا القسم وبطل احتجاجهم به في إسقاطهم الكفارة في اليمين الغموس ، فان قيل : فامعنى هذا الخبر عندكم وهو صحيح ؟ قلنا : نعم معناه والله الحمد بين على ظاهر لفظه دون تبديل ولا إحالة ولا زيادة ولا نقص وهو أن يحلف المرء أن يحسن إلى أهله أو أن لا يضر بهم ثم لجع في أن يحنث فيضربهم ولا يحسن إليهم ويكفر عن يمينه ، فهذا بلا شك مستلج يمينه في أهله أن لا يئبى بها وهو أعظم إثمًا بلا شك والكفارة لا تغني عنه ولا تحط أثم إساءته إليهم وإن كانت واجبة عليه لا يحتمل البتة هذا الخبر معنى غير هذا .

وأما حديث حماد بن سلمة . وسفيان . فطريق سفيان لا تصح فان صحت طريق حماد فليس فيه لإسقاط الكفارة ذكر وإنما فيه أن الله تعالى غفر له بالأخلاص فقط ، وليس كل شريعة توجد في كل حديث ، ولا شك في أنه ما دور بالتوبة من تعمد الحالف على الكذب وليس في هذا الخبر لها ذكر ، فان كان سكوته عليه السلام عن ذكر الكفارة حجة في سقوطها فسكوته عن ذكر التوبة حجة في سقوطها ولا بد وهم لا يقولون بهذا ، فان قالوا : قد أمر بالتوبة في نصوص أخر قلنا وقد أمر بالكفارة في نصوص أخر نذكرها إن شاء الله تعالى ، ونقول لهم : ان كان سكوته عليه السلام عن ذكر الكفارة في هذه الأخبار كلها حجة في إسقاطها فسكوته عليه السلام عن ذكر سقوطها حجة في إيجابها ولا فرق وهي دعوى كدعوى ، قالوا يجب طلب حكم الكفارة في نص غير هذه .

وأما قول الله تعالى : ( واحفظوا أيمانكم ) الحق . وأما قولهم : ان الحنظ لا يكون الا بعد واقعة اليمين (٢) فكذب . واقتراء . وبهت وضلال محض بل حفظ الأيمان واجب قبل الحلف بها . وفي الحلف بها . وبعد الحلف بها ، فلا يحلف في كل ذلك الا على حق

(١) في النسخة رقم ١٦ « أن يكون يراد » (٢) في النسخة رقم ١٦ « بعد موافقة اليمين »

ثم هبك أن الأمر كما قالوا ، وإن قوله تعالى : ( واحفظوا أيمانكم ) إنما هو بعد أن يحلف فاقى دليل في هذا على أن لا كفارة على من تعمد الحلف كاذبا وهل هذا منهم إلا المباحة والتقوية . وتحريف كلام الله عن موضعه وما يشك كل ذى مسكة تمييز في أن من تعمد الحلف كاذبا فاحفظ يمينه ، فظهر فساد كل ما يخرقون به .

وأما قولهم : إن الكفارة إنما تجب عليه فيما حلف عليه في المستأنف فباطل ودعوى بلا برهان لأن قرآن ولا سنة ولا إجماع ، فأن ذكرنا قول رسول الله ﷺ : « أنه لا يحلف على يمين فيرى غير ما خيرا منها إلا أتى الذي هو خير وكفر عن يمينه » فلاحجة لهم فيه لأن الكفارة عندهم وعندنا تجب في غير هذه الصفة ، وهي من حلف على يمين ورأى غير ما شر منها ففعل الذي هو شر ، فإن الكفارة عندهم وعندنا واجبة عليه في ذلك .

قال أبو محمد : وأما قولهم : هي أعظم من أن تكفر فنأين لهم هذا ؟ وأين وجدوه ؟ وهل هو إلا حكم منهم (١) لأن عند الله تعالى ؟ يعارضون بأن يقال لهم : دعوى أحسن من دعواهم بل كلما عظم الذنب كان صاحبه أحوج إلى الكفارة وكانت أوجب عليه منها فيما ليس ذنباً أصلاً أو فيما هو صغير من الذنوب ، وهذا المتعمد للفطر في رمضان نحن وهم متفقون على أن الكفارة عليه ولعله أعظم إنما من حالف على يمين غموس أو مثله وهم يرون الكفارة على من تعمد أفساد حجه بالهدى بأرائهم ، ولعله أعظم إنما من حالف يمين غموس أو مثله ، وأعجب من هذا كله قولهم فيمن حلف أن لا يقتل مؤمناً متعمداً ، وأن يصلي اليوم الصلوات المفروضة ، وأن لا يزني بحريمته (٢) ، وأن لا يعمل بالربا ، ثم لم يصل من يومه ذلك ، وقتل النفس التي حرم الله ، وزنى . وأرأى فإن عليه الكفارة في أيمانه تلك ، فياللهو بالمسلمين أيما أعظم إنما من حلف عامداً للكذب أنه ما رأى زيدا اليوم وهو قد رآه فأسقطوا فيه الكفارة لعظمه ، أو من حنث بأن لا يصلي الخمس صلوات . وبأن قتل النفس . وبأن زنى بابنته أو بامه . وبأن عمل بالربا ثم لا يرون عظم حنثه في إتيانه هذه الكبائر العظيمة التي هي والله قطعا عند كل من له علم بالدين أعظم إنما من ألف يمين تعمد فيها الكذب لتجب فيه كفارة لأنه أعظم من أن يكفر؟ قبل تجرى أقوال هؤلاء القوم على اتباع نص أو على التزام قياس ؟

وأما تمويههم بأن يروى ذلك عن ابن مسعود ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم فهي رواية منقطعة لا تصح لأن أبا العالية لم يلق ابن مسعود ولا أمثاله من الصحابة

(١) في النسخة اليمنية «الاجحكم منهم» (٢) وفي النسخة «بحريمته» والمعنى أن لا يزني بمحرم عليه نكاحه كأمه وبنته كما هو ظاهر في تمثيل المصنف بعده

رضى الله عنهم انما أدرك اصاغر الصحابة كابن عباس ومثله رضى الله عن جميعهم ، وقد خالفوا ابن مسعود في قوله ، ان من حلف بالقرآن . أو بسورة منه فعليه بكل آية كفارة ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة ، فان مسعود حجة اذا اشتبهوا وغير حجة اذا لم يشتهوا أن يكون حجة .

قال أبو محمد : فاذا سقط كل ما شغبوا به فلنأت بالبرهان على صحة قولنا فنقول وبالله تعالى التوفيق : قال الله عز وجل : ( فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة ) الى قوله تعالى : ( ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم واحفظوا أيمانكم ) فظاهر القرآن ايجاب الكفارة في كل يمين فلا يجوز أن تسقط كفارة (١) عن يمين أصلا الا حيث أسقطها نص قرآن . أو سنة ، ولانص قرآن ولا سنة أصلا في إسقاط الكفارة عن الخالف بينما غموسا ، فهم واجبة عليه بنص القرآن ، والعجب كله من إسقطها عنه والقرآن يوجبها ثم يوجبونها على من حنث ناسيا مخطئا والقرآن والسنة قد أسقطاها عنه ، وأوجبوها على من لم يعتمد اليمين ولانواها والقرآن والسنة يسقطانها عنه ؛ وهذا كما ترى ، فان قالوا : ان هذه الآية فيها حذف بلاشك ولولا ذلك لوجب الكفارة على كل من حلف ساعة حلف بر أو حنث قلنا : نعم لاشك في ذلك الا أن ذلك الحذف لا يصدق أحد في تعيينه له الا بنص صحيح أو اجماع متيقن على أنه هو الذي أراد الله تعالى لamasواه وأما بالدعوى المفتراة فلا ، فوجدنا الحذف المذكور في الآية قد صح الاجماع المتيقن والنص على أنه فحتم ، واذلاشك في هذا فالمتعمد لليمين على الكذب عالما بأنه كذب حانث ييقن حكم الشريعة وحكم اللغة فصح اذ هو حانث ان عليه الكفارة وهذا في غاية الوضوح وبالله تعالى التوفيق ، والقوم أصحاب قياس بزعمهم وقد قاسوا حالق رأسه لغير ضرورة وهو محرم عاصيا لله تعالى على حالق رأسه لضرورة محرما غير عاص لله تعالى ، فهلا قاسوا الخالف عايدا للكذب حانثا عاصيا على الخالف ان لا يمضى فحنث عاصيا أو على من حلف أن لا يبر فغير عاص في ايجاب الكفارة في كل ذلك ؟ ولكن هذا مقدار علمهم وقياسهم ، وبالله تعالى التوفيق \*

١١٣٤ - مسألة - واليمين في الغضب . والرضا . وعلى أن يطيع . أو على أن يعصى . أو على ما لا طاعة فيه ولا معصية سواه في كل ما ذكرنا ان تعمد الحنث في كل ذلك فعليه الكفارة ، وان لم يعتمد الحنث أو لم يعتمد اليمين بقلبه فلا كفارة في ذلك لقول الله تعالى : ( ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم واحفظوا أيمانكم ) فالكفارة واجبة في كل حنث قصده المرء \*

وقد اختلف السلف في ذلك ، فروى عن ابن عباس ان لغو اليمين هو اليمين في الغضب ولا كفارة فيها .

قال أبو محمد : وهذا قول لا دليل على صحته بل البرهان قائم بخلافه كما روينا من طريق البخارى نا أبو معمر - هو عبدالله بن عمرو وهو الرقى - (١) ناعبد الوارث بن سعيد التورى نا أبو ب - هو السخيتاني - عن القاسم بن عاصم عن زهدم الجرمي عن أبي موسى أنه سمعه يقول : أتيت رسول الله ﷺ في نفر من الأشعرين فوافقته وهو غضبان فاستحملناه خلف أن لا يحملنا ثم قال رسول الله ﷺ : والله ان شاء الله لا أحلف على يمين فأرى غيرها خيرا منها الا أتيت الذي هو خير وتحلتها (٢) ، فصح وجوب الكفارة في اليمين في الغضب قال تعالى : (ولكن يؤخذ كما عهدتم الايمان فكفارته اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون) والحالف في الغضب معقد ليمينه فعليه الكفارة . وأما اليمين في المعصية فروينا من طريق حماد بن سلمة عن عطاء بن السائب عن أبي البخترى أن رجلا أضافه رجل خلف أن يأكل خلف الضيف أن لا يأكل فقال له ابن مسعود : كل وانى لا ظن ان أحب اليك أن تكفر عن يمينك ، فلم ير الكفارة في ذلك الاستحبابا . ومن طريق حماد بن سلمة عن داود بن هند عن عبدالرحمن بن عباس ان ابن عباس حلف أن يجلد غلامه مائة جلدة ثم لم يجلده قال : فقلنا له في ذلك فقال : ألم تر ما صنعت (٣) ؟ تركته فذاك بذلك . ومن طريق سفيان بن عيينة عن سليمان الأحول قال : من حلف على ملك يمينه أن يضربه فان كفارة يمينه أن لا يضربه هو مع الكفارة حسنة . ومن طريق عبدالرزاق عن ابن جريج عن المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه عن المغيرة عن ابراهيم فيمن حلف أن يضرب مملوكه قال ابراهيم : لأن يحنث أحب الى من أن يضربه قال المعتمر : وحلفت أن أضرب مملوكه لي فنهاني أبي ولم يأمرني بكفارة .

ومن طريق محمد بن المثنى ناعبد الله بن موسى العيسى نا حنظلة بن أبي سفيان الجمحي قال : سئل طاوس عن حلف أن لا يعتق غلاما له فأعتقه ؟ فقال طاوس : تريد من الكفارة أكثر من هذا ؟ . ومن طريق عبدالرزاق عن هشيم عن أبي بشر - هو جعفر ابن أبي وحشية - عن سعيد بن جبير في لغو اليمين قال : هو الرجل يحلف على الحرام فلا يؤاخذ الله بتركه (٤) . ومن طريق اسماعيل بن اسحاق نا مسدد نا عبد الواحد ابن زياد نا عاصم عن الشعبي قال : اللغو في اليمين كل يمين في معصية فليست لها كفارة

(١) في تهذيب التهذيب وغيره المنقري ، (٢) هو في صحيح البخارى ج ٨ ص ٢٤٨ (٣) في النسخة رقم ١٦ ، لما صنعت ، (٤) في النسخة رقم ١٦ ، وفي تركه ،

من يكفر للشيطان (١) ؟ ومن طريق إسماعيل ناعبد الله بن عبد الوهاب الحنبل نا عبد الواحد بن زياد ناسلمان الشيباني قال : سمعت عكرمة قال : من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأتها (لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم) فيه نزلت . ومن طريق حماد ابن سلة نأداود بن أبي هند عن الشعبي عن مسروق انه قال في الرجل يحلف أن لا يصل أباه وأمه قال كفارته تركه ، فسألت سعيد بن جبيرة ؟ فقال : لم يصنع شيئا ليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه .

واحتج أهل هذه المقالة بما روي ناسم طريق ابن أبي شيبة نا أبو أسامة عن الوليد ابن كثير ناعبد الرحمن بن الحارث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « من حلف على معصية فلا يمين له ومن حلف على قطيعة رحم فلا يمين له » . ومن طريق أبي داود نا المنذر بن الوليد ناعبد الله بن بكر ناعبد الله بن الأخنس عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله ﷺ : « لا نذر ولا يمين فيما لا يملك ابن آدم ولا في معصية الله ولا في قطيعة رحم » ، ومن حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليدعها وليأت الذي هو خير فإن تركها كفارتها (٢) . ومن طريق حجاج ابن المنهال ناهشيم عن يحيى بن عبيد الله عن أبيه عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : « قال : من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير فهو كفارتها » .

ومن طريق أبي داود نا محمد بن المنهال نا يزيد بن زريع نا حبيب المعلم عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب قال : سمعت رسول الله ﷺ [ يقول ] (٣) : « لا يمين عليك ولا نذر في معصية الله ولا في قطيعة الرحم وفيما لا يملك » . ومن طريق العقيلي نا أحمد بن عمرو نا إبراهيم بن المستمير نا شعيب بن حيان بن شعيب ابن درهم نا يزيد بن أبي معاذ عن مسلم بن عقرب عن النبي ﷺ قال : « من حلف على مملوكه ليضربه فإن كفارته أن يدعه وله مع كفارته خير » . ومن طريق سعيد بن منصور نا حزم بن أبي حزم القطعي (٤) سمعت الحسن يقول : بلغنا عن رسول الله ﷺ انه

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية لمن يكفر للشيطان ، (٢) قال في شرح سنن أبي داود . حديث عمرو بن شعيب ذكر اليه حتى انه لم يثبت قال أبو داود : الأحاديث كلها عن النبي ﷺ وليكفر عن يمينه الا ما لا يعاب به ، قال الحافظ : ورواته لا بأس بهم لكن اختلف في سند علي عمرو وفي بعض طرقه عند أبي داود « ولا في معصية » (٣) الزيادة من سنن أبي داود والحديث فيه مطول اختصره المصنف واقتصر على محل الشاهد منه (٤) هو بضم القاف وفتح الطاء المهملة وبعدهما عين مهملة منسوب الى قطيعة بن عبس

قال : « لا نذر لابن آدم في مال غيره ولا يمين في معصية » .

قال أبو محمد : كل هذا لا يصح ، حديث عمرو بن شعيب صحيفه ولكن لا مؤنة على المالكين . والشافعين . والخيفيين في أن يحتجوا بروايته إذا وافقهم ويصححونها حينئذ فإذا خالفهم كانت حينئذ صحيفه ضعيفة ما ندرى كيف ينطق بهذا من يوقن أنه ما يلفظ من قول إلا لاديه رقيب عتيد ؟ أم كيف تدين به نفس تدرى أن الله تعالى يعلم السر وأخفى ؟ . وأما حديث عمر فنقطع لأن سعيد بن المسيب لم يسمع من عمر شيئاً إلا نعيه الثعالب بن مقرن المزني على المنبر فقط ، وهؤلاء يقولون : إن المنقطع . والمتصل سواء فأين هم عن هذا الأثر ؟ . وأما حديث أبي هريرة فعن يحيى بن عبيد الله وهو ساقط متروك ذكر ذلك مسلم وغيره . وأما حديث مسلم بن عقرب ففيه شعيب بن حيان وهو ضعيف وي زيد بن أبي معاذ وهو غير معروف . وحديث الحسن مرسل فسقط كل ما في هذا الباب . ووجدنا نص القرآن يوجب الكفارة في ذلك بعمومه ومع ذلك قول رسول الله ﷺ : « من حلف على يمين فرأى غير ما خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفره » ، فإن قيل : إن هذا فيما كان في كليهما خير إلا أن الآخر أكثر خيراً قلنا هذه دعوى بل كل شرفي العالم وكل معصية فالبر والتقوى خير منها ، قال الله تعالى : ( آله خير أم ما يشركون ) فصح أن الله تعالى خير من الآوثان ولا شيء من الخير في الآوثان ، وقال تعالى : ( أصحاب الجنة يومئذ خير مستقراً وأحسن مقيلاً ) ولا خير في جهنم أصلاً . ومن طريق مسلم ناهي عن رافع بن عبد الرزاق [ ثناء عمر ] (١) عن همام بن منبه نا أبو هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « والله لأن يابح أحدكم يمينه في أهله آثم له عند الله من أن يعطى كفارته التي فرض الله » ، فصح بهذا الخبر وجوب الكفارة في اليمين التي يكون التماضي على الوفاء بها أثماً ، وقد روينا عن عمر بن الخطاب أنه رأى في ذلك الكفارة ، وهو قول الحاضرين وبالله تعالى التوفيق .

١١٣٥ - مسألة - واليمين محمولة على لغة الحالف وعلى نيته ، وهو مصدق فيما ادعى من ذلك إلا من لزمته يمين في حق الخصمه عليه والحالف مبطل فإن اليمين هنا على نية المحلوف له ، ومن قيل له : قل كذا أو كذا فقال له وكان ذلك الكلام يمينا بلغته لا يحسنها القائل فلا شيء عليه ولم يحلف ، ومن حلف بلفظه باسم الله تعالى عندهم فهو حالف فإن حنث فعليه الكفارة .

برهان ذلك أن اليمين (٢) إنما هي إخبار من الحالف عما يلتزم يمينه تلك وكل

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ١٨ (٢) في النسخة رقم ١٦ ، الإيمان ، .

واحد فأنما يخبر عن نفسه بلغته وعما في ضميره فصح ما قلناه ، وقول النبي ﷺ :  
 « إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » ، وقال الله تعالى : ( وأن من أمة إلا خلا  
 فيها نذير ) ، وقال تعالى : ( وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم ) . والله تعالى  
 في كل لغة اسم فبالفارسية أوزمز ، وبالعبرانية اذوناي . والوهيم . والوهاء واسرايل ،  
 وباللاتينية داوش وقريطور ، وبالصقلية بىغ ، وبالبربرية يكش ، فان حلف هؤلاء  
 بهذه الأسماء فهي يمين صحيحة ، وفي الجنت فيها الكفارة ، وأما من لزمته يمين لخصمه  
 وهو مبطل فلا ينتفع بتورثته وهو عاص لله تعالى في جحوده الحق عاص له في استدفاع  
 مطلب خصمه بتلك اليمين فهو حالف يمين غموس ولا بد .

روينا من طريق هشيم عن عباد بن أبي صالح . وعبد الله بن أبي صالح عن أبي صالح  
 السمان عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال : « يمينك على ما يصدقك عليه صاحبك (١) » ،  
 وقد قيل : عباد . وعبد الله . واحد ، ولا يكون صاحب المرء الا من له معه أمر يجمعهما  
 يعضط جان فيه وليس الا ذوالحق الذي له عليك يمين تؤديها اليه ولا بد وأما من (٢)  
 لا يمين له عندك فليس صاحبك في تلك اليمين .

١١٣٦ - مسألة - ومن حلف ثم قال : نويت بعض ما يقع عليه اللفظ الذي  
 نطق به صدق وكذلك لو قال : جرى لساني ولم يكن لنية فانه يصدق ، فان قال : لم أنوشنا  
 دون شيء حل على عموم لفظه لما ذكرنا والله تعالى التوفيق .

١١٣٧ - مسألة - ومن حلف على شيء ثم قال موصولا بكلامه ان شاء الله تعالى  
 أو إلا ان يشاء الله ، أو إلا ان لا يشاء الله أو نحو هذا ، أو إلا ان أشاء ، أو إلا ان  
 لأشياء ، أو إلا ان بدل الله ما في قلبي ، أو إلا ان يبدو لي ، أو إلا ان يشاء فلان ، أو  
 ان شاء فلان فهو استثناء صحيح وقد سقطت اليمين عنه بذلك ولا كفارة عليه ان خالف  
 ما حلف عليه ، فلو لم يصل الاستثناء يمينه لكن قطع قطع ترك للكلام ثم ابتدأ الاستثناء  
 لم ينتفع بذلك وقد لزمته اليمين ، فان حث فيها فعليه الكفارة ، ولا يكون الاستثناء  
 الا باللفظ وأما بنية دون لفظ فلا لقول الله تعالى : ( ولكن يؤاخذكم بما عقدتم  
 الايمان ) فهذا لم يعقد اليمين ونحن على يقين من ان الله تعالى لو شاء تمام تلك اليمين  
 لا نفذها وأنها فاذ لم ينفذها عز وجل ولا أتمها فنحن على يقين من أنه تعالى لم يشأ كونها  
 وهو انما التزمها ان شاء الله تعالى والله تعالى لم يشأها فلم يلتزمها قط ، وكذلك اشتراطه

(١) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٧ (٢) في النسخة رقم ١٦ « وأما مع من »



مشيئة نفسه أو مشيئة زيد لان مشيئته لاتعلم الا من قبله فهو مصدق فيها ، ومشية زيد لاندري أصدق في دعواه انه شاء أو لم يصدق ؟ ولاندري أيضا أصدق في دعواه انه لم يشأ أو لم يصدق ؟ فلنستأني يقين من لزوم هذه اليمين الذي حلف بها فلم يجز ان نلزمه كفارة بالشك : ومن طريق أحمد بن زهير بن حرب نا يحيى بن معين عن عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « من حلف فقال ان شاء الله لم يحنث » \* ومن طريق محمد بن عبد الملك بن أيمن نا بكر بن حماد نا مسدد عن عبد الوارث هو ابن سعيد الثوري عن أيوب السخيتي نا نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « من حلف فاستثنى فان شاء رجع وإن شاء ترك غير حنث ، فهذا عموم لكل استثناء كما ذكرنا »

قال أبو محمد : وقوله عليه السلام فقال : ان شاء الله أو فاستثنى يقتضي القول والقول لا يكون الا باللسان لا يكون بالنية أصلا ، وقد قال قوم . إن استثنى في نفسه أجزأه \* وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن محل (١) بن محرز عن ابراهيم النخعي قال لا حنث يجهر بالاستثناء كما جهر باليمين \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن المغيرة عن ابراهيم ان استثنى في نفسه فليس بشيء حتى يظهره بلسانه \* وعن معمر عن حماد في الاستثناء ليس بشيء حتى يسمع نفسه \* وعن قتادة عن الحسن البصري اذا حرك لسانه أجزأ عنه في الاستثناء \*

قال أبو محمد : وبهذا نقول لانه قول صحيح يعني حر كذا اللسان ، وأما وصل الاستثناء باليمين فان أبا ثور قال لا يكون مستثنيا الا حنث ينوي الاستثناء في حين نطقه باليمين لا بعد تمامها لانه اذا أتم اليمين ولم ينوفها الاستثناء كان قد عقد يمينه فلزمته \*

قال أبو محمد : ولا يعترض بالنظر على بيان رسول الله ﷺ وقد قال عليه السلام : « من حلف فقال ان شاء الله لم يحنث » فأثبت له اليمين أولا ثم أسقطها عليه السلام عنه بقوله « فقال ان شاء الله ، والفاء تعطي أن يكون الثاني بعد الاول بلا مهلة فصح ما قلناه ، وقالت طائفة : الاستثناء جائز أبدا متى أراد أن يستثنى كما روينا من طريق الحجاج ابن المنهال نا عبد الله بن داود - هو الخريبي - عن سليمان الأعشى عن مجاهد عن ابن عباس قال له ثناء بعد كذا وكذا \* ومن طريق خفيف عن مجاهد قال . ان قال بعد سنين . ان شاء الله تعالى فقد استثنى ، وقالت طائفة بعد أربعة أشهر كما روينا من طريق سالم الألفطس عن سعيد بن جبيرة قال ان قال بعد أربعة أشهر ان شاء الله فقد استثنى ، وقالت طائفة .

(١) هو بضم الميم وكسر الحاء المهمة وتشديد اللام في آخره

بعد شهر كما رويانم طريق يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن سالم بن عجلان الأفلس عن سعيد بن جبير قال إذا حلف الرجل فقال بعد شهر . ان شاء الله فله ثنياء ، وقالت طائفة من نسي فله أن يستثنى متى ما ذكر كما رويانم طريق ابن أبي شيبة ناوكيع عن الأعمش عن مجاهد عن ابن عباس قال : يستثنى في يمينه متى ما ذكر ، وقرأ ( واذا كر ربك اذا نسيت ) وصح [ هذا ] (١) أيضا عن سعيد بن جبير و [ عن ] (٢) أبي العالية ، وقالت طائفة في ذلك بمهلة غير محدودة كما رويانم طريق حماد بن سلمة عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود قال قال عبد الله بن مسعود . من حلف ثم قال . ان شاء الله فهو بالخيار ، وقالت طائفة بمقدار حلب شاة غزيرة كما رويانم طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن عطاء قال له الاستثناء في اليمين بمقدار حلب الناقة الغزيرة ، وطائفة قالت : له الاستثناء ما لم يقم عن مجلسه أو يتكلم كما رويانم طريق حماد بن سلمة عن قتادة قال اذا حلف ثم استثنى قبل أن يقوم أو يتكلم فله ثنياء ، وطائفة قالت : ما لم يقم فقط كما رويانم طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني ابن طاوس عن أبيه قال من استثنى لم يحنث وله الثنياء ما لم يقم من مجلسه . ومن طريق ابن أبي شيبة عن حماد ابن سلمة عن هشام بن حسان عن الحسن البصري انه كان يرى الاستثناء في اليمين ما لم يقم من مقعده ذلك لا يوجب عليه الكفارة ان استثنى قبل أن يقوم ، وقالت طائفة : له الاستثناء في أول نهاره كما رويانم طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عتبة بن عبد الله بن مسعود عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود قال قال عبد الله بن مسعود قال أبوذر - هو الغفاري - ما من رجل يقول حين يصبح . اللهم ما قلت من قول أو حلفت من حلف أو نذرت من نذر فشيئتلك بين يدي ذلك كله ما شئت منه كان وما لم تشأ لم يكن فاغفره لي وتجاوز لي عنه اللهم من صليت عليه فضلواتي عليه ومن لعنته فلعنتي عليه الا كان في استثنائه بقية يومه ذلك .

وأما قولنا فأتانا رويانم طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن نافع ان ابن عمر كان يحلف يقول . والله لأفعل كذا وكذا ان شاء الله ثم يفعله ولا يكفر ، وقد صح عن ابن عمر أنه كان يكفر أيمانا أخر قد ثبت عنه اسقاط الكفارة اذا وصل الاستثناء بكلامه ولم يصح عنه في المهلة شيء فظاھر انه اذا لم يكن استثنائه موصولا يمينه كفره . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال لي عطاء اذا حلف ثم استثنى على أثر

ذلك ومع ذلك وعند ذلك، قال ابن جريج كاته يقول : ما لم يقطع اليمين ويتركه ، وصح عن الأعشى عن ابراهيم في الاستثناء في اليمين قال : ما كان في كلامه [يقول] (١) \* وروناه أيضا عن الشعبي . والحسن . وسفيان الثوري ، وهو قول أبي حنيفة ومالك . والشافعي . وأبي سليمان \*

قال أبو محمد : إنما قلنا بهذا لقول الله تعالى : ( ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان فكفارته اطعام عشرة مساكين ) الآية فلو جوب الله تعالى الكفارة على من عقد اليمين ، ثم قال رسول الله ﷺ : « من حلف فقال ان شاء الله لم يحنث » فلم يجعل الاستثناء مردودا على اليمين الا بالفاء والقاء في لغة العرب توجب تعقيبا بلا مهلة فوقنا عند ذلك ، وقال بعضهم لو كان ما قال ابن عباس ما لزمت أحدا كفارة أبدا \*

قال علي : وهذا لا شيء . لأن ابن عباس لا يمنع من أراد الحنث وإيجاب الكفارة من أن يكفر لكن لو قالوا هذا مما تكثر به البلوى فما كان مثل هذا ليخفى على ابن عباس لكان ألزم لهم ، والعجب أن أبا حنيفة ومالك يريان الاستثناء في اليمين بالله تعالى فقط ولا يريان في سائر الإيمان ، وهذا عجب جدا أن يكون الإيمان بغير الله تعالى أوكد وأعظم من اليمين بالله لأن اليمين بالله تعالى يسقطها الاستثناء ويسقطها الكفارة ، واليمين بغير الله تعالى أجل من أن يسقطها الاستثناء ومن أن يسقطها الكفارة ، ومن أن يكون فيها غير الوفاء بها ونحن نبرأ الى الله تعالى من هذا القول البشيع الشنيع ، والكفارة في نص القرآن جاءت على الإيمان جملة والاستثناء في بيان رسول الله ﷺ جاء في الحلف جملة فان كان تلك أيما فالاستثناء والكفارة فيها وان لم تكن أيما فنأين ألزموها ؟ وعجب آخر عجيب جدا ! وهو أن مالكا قال : ان الاستثناء في الإيمان ان نوى به الحالف الاستثناء فهو استثناء صحيح فان نوى به قول الله عز وجل : ( ولا تقولن لشيء اني فاعل ذلك غدا الا أن يشاء الله ) لم يكن استثناء \*

قال أبو محمد : هذا كلام لا يدري ما هو ولا ماذا أراد قائله به ولقد مرنا أن نجد عند من أخذنا قوله عنه من المنتهين اليه معنى يصح فهمه لهذا الكلام فوجدناه الا أنهم يحملونه كما جاءوا فنقول نحن في كهيمص وطه آمانه كل من عند ربنا وان لم نفهم معناه \*

قال أبو محمد : فان احتج محتج بقول ابن عباس وغيره بما رويناه من طريق أبي داودنا محمد بن العلاما بن بشر (٢) عن مسعر عن سماك بن حرب [ عن عكرمة ] (٣) يرفعه

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ « نأبو بشر » وهو غلط  
(٣) الزيادة من سنن أبي داود

« أن رسول الله ﷺ قال : والله لأغزون قريشاً ثم قال : ان شاء الله (١) ثم قال والله لأغزون قريشاً ثم سكث ثم قال : ان شاء الله » قال أبو داود : وقال الوليد بن مسلم (٢) عن شريك ثم لم يغزهم . ورويناه أيضاً من طريق شريك عن سهاك عن عكرمة ، وأسندته جماعة عن سهاك عن عكرمة عن ابن عباس .

قال أبو محمد : سهاك ضعيف يقبل التلقين ويلزم من اعتدبروايته في أخذ الدنانير من الدراهم والدراهم من الدنانير أن يأخذها هنا ، ومن قال : إن المرسل كالمسند أن يقول بهذا أيضاً يلزمهم إذ قاسوا ما يكون صداقاً على ما قطع فيه اليد في السرقة أن يقيسوا مدة مهلة الاستثناء على مدة الإيلاء فيقولوا يقول سعيد بن جبيرة في ذلك أو يجعلوه شهراً على قولهم في أجل المدين (٣) أنه يسجن شهراً ثم يسأل عنه بعد الشهر ؟ أو يقيسوه على قولهم الفاسد في الخيرة أن لها الخيار ما لم تقم عن مجلسها أو تتكلم ، فأى فرق بين هذه التحكيمات في الدين بالباطل في تحريم الفروج وإباحتها وغير ذلك من الديانة وبين مهلة الاستثناء ؟ وهل هذا إلا شبه التلاعب بالدين ، والعجب من إجازتهم أكل ما ذبح أو نحروا ونسى مذكيه أن يسمى الله تعالى عليه ثم لا يرون ههنا نسيان الاستثناء عذراً يوجبون للحالف به الاستثناء متى ذكر ، فإن قالوا فلا قلتم أتم هذا كما أسقطتم الكفارة عن فعل ما حلف عليه ناسياً قلنا لم نقل بذلك لأن الفاعل ناسياً ليس حادثاً لأن الحادث هو القاصد إلى الخنث وناسياً الاستثناء لم يستثن ، فأنقذت اليمين عليه فوجب الكفارة بنص القرآن ، والكفارة لا تسقط بعد وجوبها إلا بالنص ولم يسقطها النص إلا إذا قال موصولاً باليمين ما يستثنى به والعجب أنهم يقولون في مثل هذا إذا وافقهم : مثل هذا لا يقال بالرأى فهلا قالوا في قول أبي ذر . وابن عباس ههنا مثل هذا لا يقال بالرأى كما قالوا في رواية شيخ من بني كنانة عن عمر السبيعي عن صفقة أو خيا : هذا لا يقال بالرأى فردوا به السنة الثابتة من أن كل يعين فلا بيع بينهما ما لم يتفرقا وكانا معاً .

١١٣٨ - مسألة - ويمين الأبكم واستثناءه لازمان على حسب طاقته من صوت يصوته أو إشارة أن كان مصمماً لا يقدر على أكثر لما ذكرنا من أن الإيمان أخبار من الحالف عن نفسه والأبكم والمصممت مخاطبان بشرائع الإسلام كغيرهما ، وقد قال الله تعالى : ( لا يكلف الله نفساً الا وسعها ) وقال رسول الله ﷺ : « إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم » فوجب عليهما من هذه الشريعة ما استطاعاه وإن يسقط عنهما ما ليس

(١) في النسخت رقم ١٦ ، ان يشأ الله . (٢) في سنن أبي داود قال أبو داود : زاد فيه الوليد

ابن مسلم ، الخ (٣) في النسخت رقم ١٦ ، المديون ، وهما محميحان

في وسعهما وان يقبل منهما ما يخبران به عن أنفسهما حسب ما يطيقان ويلزمهما ما التزماء ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٣٩ - مسألة - الرجال . والنساء . الأحرار . والمملوكون . وذوات الأزواج والأبكار وغيرهن في كل ما ذكرنا ونذكر سواء لان الله تعالى قال : ( ذلك كفارة أيمانكم اذا حلفتم ) وقال تعالى : ( ولكن يؤخذكم بما عقدتم الإيمان ) وقال عليه السلام : « من كان حالفا فلا يخلف الابالله » وقال في الاستثناء ما ذكرنا ، ولم يأت نص بتخصيص عبد من حر ولا ذات زوج من أيم ولا بكر من ثيب ( وما كان ربك نسيا ) ، والتحكم في الدين بالآراء الفاسدة لا يجوز وبالله تعالى التوفيق .

وقد وافقونا على أن كل من ذكرنا مخاطب بالصلاة والصيام . وتحريم ما يحرم . وتحليل ما يحل سواء فأنى لهم تخصيص بعض ذلك من بعض بالباطل . والدعاوى الكاذبة ؟ فان ذكرنا ما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن حرام بن عثمان عن عبد الرحمن . ومحمد ابني جابر بن عبد الله عن أبيهما « أن رسول الله ﷺ قال : لا يمين لولد مع يمين والد . ولا يمين لوجة مع يمين زوج . ولا يمين للمملوك مع يمين مليكه . ولا يمين في قطيعة . ولا نذر في معصية . ولا طلاق قبل نكاح . ولا عتاقة قبل الملك (١) ولا صمت يوم إلى الليل . ولا مواصلة في الصيام . ولا يثم بعد الحلم . ولا رضاعة بعد الفطام . ولا تغرب بعد الهجرة . ولا هجرة بعد الفتح » ، فحرام بن عثمان ساقط مطرح لاحتل الرواية عنه ، ويلزم من قدر روايته في استظهار المستحاضة بثلاث بعد أياما فأسقط بها الصلوات المفروضة والصيام المفروض وحرّم الوطء المباح ان يأخذوا (٢) بروايته ههنا ولا يفهم متلاعبون بالدين ، وبالله تعالى التوفيق . وقد خالفوا أكثر ما في هذا الخبر ، وأما نحن فوالله لو صح برواية الثقات متصلا لبادرنا إلى القول به ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٤٠ - مسألة - ولا يمين لسكران ولا المجنون في حال جنونه . ولا لهاذ (٣) في مرضه ولا نائم في نومه . ولا لمن لم يبلغ ، ووافقنا في كل هذا أبو حنيفة . ومالك . والشافعي إلا أنهم خالفوا في السكران وحده ووافق في السكران أيضا قولنا ههنا قول المزني . وأبي سليمان . وأبي ثور . والطحاوي . والكرخي من أصحاب أبي حنيفة وغيرهم . وحجتنا في السكران قول الله تعالى : ( لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ) فمن شهد الله تعالى له بأنه لا يدري ما يقول فلا يحل أخذه بما لا يدري ما هو من

(١) في النسخة اليمنية « ولا عتاقة قبل الملكة » (٢) في النسخة رقم ١٦ ، أن يأخذه (٣) الهاذي هو الذي يتكلم بكلام غير معقول في مرض أو غيره .

قوله ، و ييقن ندرى أنه لم يعقد العيّن والله تعالى لا يؤاخذ إلا بما عقد منها بنص القرآن ، وما نعلم لهم حجة إلا أنهم قالوا : هو أدخل ذلك على نفسه فقلنا : نعم فكان ماذا ؟ وما تقولون فيمن قطع الطريق فخرج جراحة أقعدته أو جرحها نفسه عابثا عاصيا ينتقل الى حكم من أقعد في سبيل الله أو بمرض من عنده عز وجل في جواز الصلاة قاعدا وفي وجوب الفطر في رمضان في مرضه أم لا ؟ فمن قولهم نعم فظهر تناقضهم وكل من صار الى حال يبطل اختياره فيها باى وجه صار اليها فهو في حكم من صار اليها بغلبة لان النصوص لم تستثن ههنا من أحوال المصير الى تلك الحال شيئا ، والعجب من المالكيين القائلين فيمن خرج قاطعا للطريق فاضطر الى الميتة . والخزيران له أن يقوى نفسه باكلها والقرآن جاء بخلاف ذلك وهو قادر على التوبة ثم يأكل حلالا فلا يلزمه ذلك ثم لا يرى السكران في حكم من ذهب عقله من أجل أنه هو أدخله على نفسه ، والعجب من أبى حنيفة الذي يرى أن التائم في نهار رمضان أن أكل في حال نومه أو شرب مادمس في فمه أنه مفطر ثم يراه ههنا غير حالف ثم يلزم السكران يمينه ، وهذا عجب جدا ، فإن قالوا : لعله متساكروا ومن يدري أنه سكران ؟ قلنا : ولعل المجنون متجنن متحاقق ومن يدري أنه مجنون أو أحمق ، وجوابنا ههنا أنه من حيث يدري أنه مجنون يدري أنه سكران ولا فرق .

(وفي الصبي يحلف) خلاف نذكره ، روينا من طريق محمد بن المثنى عن حفص بن غياث عن ليث بن أبي سليم عن طاووس قال : اذا حلف الصبي ثم حنث بعدما يكبر كفر . قال أبو محمد . وقد صح عن بعض الصحابة عمر . أو عثمان إقامة الحد على من بلغ خمسة أشبار وإن لم يبلغ ، ويلزم من يرى من المالكيين أن يكفر عن الصبي يصيب الصيد في إجرامه أن يكفر عنه أن حنث والافقد تناقضوا .

قال علي : والحجة في هذا هو ما رويناه من طريق أبي داود ناموسى بن اسماعيل نا . وهيب - هو ابن خالد - عن خالد الحذاء عن أبي الضحى عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ قال « رفع القلم عن ثلاث عن التائم حتى يستيقظ وعن الصبي حتى يحتلم وعن المجنون حتى يعقل » . ومن طريق أبي داود نا عثمان بن أبي شيبة نا يزيد بن هارون نا حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن الأسود بن يزيد عن عائشة أم المؤمنين « أن رسول الله ﷺ قال . رفع القلم عن ثلاث عن التائم حتى يستيقظ وعن المبتلى حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر » . قال علي : السكران مبتلى بلا شك في عقله .

١١٤١ - مسألة . ومن حلف بالله تعالى في كفره ثم حنث في كفره أو بعد إسلامه فعليه الكفارة لأنهم غاطبون بطاعة رسول الله ﷺ ودين الله تعالى لازم لهم قال تعالى .

( وقاتلهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله ) وقال تعالى . ( وان احكم بينهم بما أنزل الله ) ولا يجزيه أن يكفر في حال كفره لأنه لم يأت بالكفارة التي افترض الله تعالى عليه في القرآن مصداقا انها دين الله تعالى فعليه أن يأتي بها قال تعالى : ( وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء .

١١٤٢ - مسألة - ومن حلف بالللات والعزى فكفارته أن يقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير يقولها مرة أو يقول لا اله الا الله وحده ثلاث مرات ولا بد ، وينفث عن شماله ثلاث مرات ويتعوذ بالله من الشيطان ثلاث مرات ثم لا يعد فان عاد عاد لما ذكرنا أيضا ، ومن قال لا آخر تعال أقامرك فليصدق ولا بد بما طابت به نفسه قل أم كثر لما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا عبد الحميد ابن محمد أنا محمد نا يونس - هو ابن أبي اسحاق السبيعي - عن أبيه [قال] (١) حدثني مصعب ابن سعد عن أبيه سعد بن أبي وقاص قال : « حلفت بالللات والعزى فأتيت رسول الله ﷺ فذكرت ذلك له فقال : قل لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير وانفث عن شمالك (٢) ثلاثا وتعوذ بالله من الشيطان ثم لا تعد ، » ومن طريق أحمد بن شعيب نا أبو داود الحارثي نا الحسن بن محمد - هو ابن أعين ثقة - نا زهير - هو ابن معاوية - نا أبو اسحاق هو السبيعي عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال : « حلفت بالللات والعزى فقال لي أصحاب رسول الله ﷺ بس ما قلت إئت رسول الله ﷺ [فأخبره] (٣) فانا لانراك الا قد كفرت فلقيته فأخبرته فقال لي : قل : لا اله الا الله وحده [لا شريك له] ثلاث مرات وتعوذ بالله من الشيطان ثلاث مرات وانفث عن شمالك (٤) ثلاث مرات ولا تعد له » . ومن طريق مسلم نا اسحاق - هو ابن راهويه - أنا عبد الرزاق عن معمر عن الزهري أخبرني حميد بن عبد الرحمن بن عوف « أن أبا هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : من حلف منكم فقال في حلفه : بالللات فليقل لا اله الا الله ومن قال لصاحبه : تعال أقامرك فليصدق (٥) » .

قال علي : في هذا ابطال التعليق بقول أحد دون رسول الله ﷺ فقد قال الصحابة رضي الله عنهم لسعد : ما نراك الا قد كفرت ولم يكن كفر \*

١١٤٣ - مسألة - ومن حلف أيما نا على أشياء كثيرة على كل شيء منها يمين مثل

(١) الزيادة من سنن النسائي (٢) في سنن النسائي « عن يسارك » والحديث فيه زيادة هناك (٣) الزيادة من سنن النسائي وفيه طول (٤) في النسائي « عن يسارك » (٥) هو

في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٤

والله لأأكلت اليوم ، والله لأكلت زيدا ، والله لأدخلت داره أو نحو هذا فهي أيمان كثيرة ان حنث في شيء منها فعليه كفارة ، فان عمل آخر فكفارة أخرى فان عمل ثالثا فكفارة ثالثة وهكذا ما زاد لأنها أيمان متغايرة . وأفعال متغايرة وأحداث متغايرة ان حنث في يمين لم يحنث بذلك في أخرى بلا شك فلكل يمين حكمها .

١١٤٤ - مسألة - فلو حلف كذلك ثم قال في آخرها : ان شاء الله أو استثنى بشيء . ما فان قوما قالوا : ان كان كل ذلك موصولا فهو مصدق فيما نوى فان قال أردت بالاستثناء جميع الأيمان فلا حنث عليه في شيء منها وان قال : نويت آخرها فهو كما قال . والله تعالى التوفيق . وقال أبو ثور : الاستثناء راجع الى جميع الأيمان ، وقال أبو حنيفة : لا يكون الاستثناء الا لليمين التي تلى الاستثناء .

قال أبو محمد : وهذا نأخذ لانه قد عقد الأيمان السالفة ولم يستثن فيها وقطع الكلام فيها وأخذ في كلام آخر فبطل أن يتصل الاستثناء بها فوجب الحنث فيها ان حنث والكفارة وكان الاستثناء في اليمين التي اتصل بها كما قدمنا ، والله تعالى التوفيق .

١١٤٥ - مسألة - فان حلف يميناً واحدة على أشياء كثيرة كمن قال والله لا كلمت زيدا ولا خالداً ولا دخلت دار عبد الله ولا أعطيتك شيئاً فهي يمين واحدة ولا يحنث بفعله شيئاً مما حلف عليه ولا تجب عليه كفارة حتى يفعل كل ما حلف عليه ، وهذا قول خطأ . والشافعي . وبعض أصحابنا . وروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال قال عطاء فيمن قال : والله لا أفعل كذا والله لا أفعل كذا لا مورثتي قال وهو قول واحد ولكنه خص كل واحد يمين قال : كفارتان ، وقال عطاء فيمن قال والله لا أفعل كذا وكذا لأمرين شتى فعمهما باليمين قال كفارة واحدة ، ولا نعلم لم تقدم فيها قولاً آخر ، وقال المالكيون : هو حنث بكل ما فعل من ذلك ثم يخرج على هذا القول انه يجب عليه لكل فعل كفارة وقول آخر انه يلزمه كفارة بأول ما يحنث ثم لا كفارة عليه في سائر ذلك . قال أبو محمد : اليمين لا تكون بالنية دون القول وهو لم يلفظ الا يمين واحدة فلا يلزمه أكثر من يمين أصلاً اذ لم يوجب لزومها اياه قرآن ولا سنة فاذا هي يمين واحدة فلا يجوز أن يكون في بعضها على حنث وفي بعضها على بر انما هو حنث أو غير حنث لم يأت بغير هذا قرآن . ولا سنة . ولا قياس . ولا قول متقدم ، فصح أنه لا يكون حانثا الا بأن يفعل كل ما عتد بتلك اليمين أن لا يفعله ، وأيضا فالأموال محظورة والشرائع لا تجب بدعوى لانص معها ، والله تعالى التوفيق .

١١٤٦ - مسألة - فان حلف أيمانا كثيرة على شيء واحد مثل أن يكون بالله



لاكلت زيدا والرحم لا كلمته والرحيم لاكلته بالله ثانية لاكلته بالله ثالثة لاكلته ، وهكذا أبدا في مجلس واحد أو في مجالس متفرقة وفي أيام متفرقة فهي كلها يمين واحدة ولو كررها ألف ألف مرة وحنث واحد وكفارة واحدة ولا مزيد .

وقد اختلف السلف في هذا روينا من طريق حماد بن سلمة عن أبان عن مجاهد قال : زوج ابن عمر مملوكه من جارية له فأراد المملوك سفرا فقال له ابن عمر : طلقها فقال المملوك والله لا طلقها فقال له ابن عمر : والله لا طلقها كرر ذلك ثلاث مرات قال مجاهد فقلت لابن عمر . كيف تصنع ؟ قال أ كفر عن يميني فقلت له : قد حلفت مرارا قال كفارة واحدة . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن مجاهد عن ابن عمر قال : إذا أقسمت مرارا فكفارة واحدة . ومن طريق إبراهيم النخعي إذا ردد الإيمان فهي يمين واحدة . وعن هشام بن عروة أن أباه سئل من تعرضت له جارية له مرارا كل مرة يعلف بالله أن لا يوطأها ثم وطئها فقال له عروة : كفارة واحدة . ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس ابن سعد عن عطاء قال كفارة واحدة إذا حلف في أمر واحد في مجالس شتى .

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن الزهري قال : إذا حلف في مجالس شتى قال : كفارة واحدة قال . وأخبرني من سمع عكرمة يقول مثل هذا . ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد ، وقادة عن الحسن قال : كفارة واحدة إذا حلف في أمر واحد في مجالس شتى وهو قول الأوزاعي . ومالك . وأحمد . واسحاق . وأبي سليمان . وأبي عبيد وأحمد . قول سفيان الثوري ، وروينا عن ابن عمر . وابن عباس إذا أكد اليمين فعتق رقبة ، وقالت طائفة : أن كان ذلك في مجلس واحد فكفارة واحدة وإن كان في مجالس شتى فكفارات شتى صح ذلك عن قتادة ، وقال عمرو بن دينار : يقولون ذلك ، وقال سفيان الثوري في قول له أن نوى باليمين الأخرى يميناً ثانية فكفارته ، وقال عثمان البتي . وأبو ثور أن أراد التكرار فيمين واحدة وكفارة واحدة وإن أراد التغليب فلكل مرة كفارة ، وهو قول الشافعي لأنه عبر عنه بأن قال : أن أراد التكرار فكفارة واحدة والافلح مرة كفارة فلم يخرج منه عن أن يكون لكل مرة كفارة إلا بأن بنى التكرار فقط ثم لم يشترط (١) إرادة التغليب ، وقال أبو حنيفة وأصحابه : أن أراد التكرار فيمين واحدة وإن لم تكن له نية أو أراد التغليب أو كان ذلك في مجلسين فصاعدا فلكل يمين كفارة . قال أبو محمد : لا نعلم لمن رأى في تأكيد اليمين عتق رقبة فقط حجة لأن الله تعالى حين بين الرقبة . والاطعام . والكسوة وقد علم أن هنالك أيما ناس كدة قال تعالى . (ولا تنقضوا

الآيمان بعد توكيدها ، ولانعلم لمن فرق بين أن يكون ذلك في مجلس وبين أن يكون في مجلسين فصاعدا حجة الادعوى أنها يمين واحدة في مجلس ويمين ثانية في المجلس الثانى ، وهذه دعوى لا يصحها برهان ، وكل لفظ فهو بلا شك غير اللفظ الآخر كما ان كل مجلس غير المجلس الآخر ولا فرق ، وكذلك لا ندرى لمن فرق بين التغليظ وغير التغليظ حجة أصلا الادعوى بلا برهان ، وأما من قال : ان نوى التكرار فهي يمين واحدة والا فهي آيمان شتى فنانعلم لهم حجة الا أنهم قالوا : هي ألفاظ شتى فلكل لفظ حكم أو ان يقيسوا ذلك على تكرار الطلاق .

قال أبو محمد : القياس كله باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه باطلا لأن النص جاء في القرآن بأن حكم الطلقة الثالثة غير حكم الثانية وغير حكم الأولى ولم يأت ذلك في الآيمان وأما قولهم . انها ألفاظ شتى فنعم الا أن الحنث به تجب الكفارة لا بنفس اليمين فان الآيمان لا توجب الكفارة أصلا ولا خلاف في ذلك ولا يوجب الكفارة الا الحنث فالحنث فيها كلها حنث واحد بلا شك ، ولا يجوز أن يكون بحث واحد كفارات شتى ، والإموال محرمة والشرائع ساقطة الا أن يبيع المال نص أو يأتي بالشرع نص وبالله تعالى التوفيق ، وهذا مما خالف فيه الحنفيون والشافعيون وابن عمر . وابن عباس ولا يعرف لهما من الصحابة مخالف ، وبالله تعالى التوفيق .

١١٤٧ - مسألة - ومن حلف بالله لا أكل هذا الرغيف أو قال لا شربت ماء هذا الكوز فلا يحنث بأكل بعض الرغيف ولو لم يبق منه الا فتاة ، ولا يشرب بعض ما في الكوز ولو لم يبق الا نقطة الا حتى يستوعب أكل جميع الرغيف وشرب جميع ما في الكوز ، وكذلك لو حلف بالله لا أكل هذا الرغيف اليوم فأكله كله الا فتاة وغابت الشمس فقد حنث وهكذا في الرمانة وفي كل شيء في العالم لا يحنث ببعض ما حلف عليه ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان ، وقال المالكيون يحنث بأكل بعضه وشرب بعضه .

قال أبو محمد : نسألهم عن رجل أكل بعض رغيف لزيد فشهد عليه شاهدان أنه أكل رغيف زيد ؟ أصادقان هما أم كاذبان ؟ فنقولهم إنهما كاذبان مبطلان فاقروا على أنفسهم بالفتيا بالكذب . وبالباطل . وبالمشاهدة يدرى فساد هذا القول لأنه انما حلف أن لا يأكله لم يحلف أن لا يأكل منه شيئا وهو اذا أبقى منه شيئا فلم يفعل ما حلف عليه ، والأموال محظورة الابص ولا نص في صحة قولهم ، وقال قائلهم الحنث . والتجريم كلاهما بدخل يارق الأسباب فقلنا : هذا باطل ما يدخل الحنث والتجريم لا يارق الأسباب ولا

بأغلظها ولا يدخل التحليل أيضا لا بآرق الأسباب ولا بأغلظها وكل هذا باطل وافك، ولا يدخل الحنث. والبر. والتحريم. والتحليل الا حيث أدخل الله تعالى شيئا منها في كتابه أو على لسان رسوله ﷺ، وأطرف شيء منهم قالوا: تحريم زوجة الاب على الابن يدخل بآرق الأسباب وهو العقد وحده فقلناهم نسيتم أنفسكم أو لم يكن فرج هذه المرأة حراما على الأب كما هي على الابن ثم دخل التحليل للاب بآرق الأسباب وهو العقد وحده فإين قولكم إن التحليل لا يدخل الا بأغلظ الأسباب؟ وكما هذا التخليط بما لا يعقل في دين الله تعالى؟ وقالوا: والتحليل في المطلقة ثلاثا لا يدخل الا بأغلظ الأسباب وهو العقد. والوطء. قلنا: قضت قولكم قولوا بقول الحسن والا فقد أفسدتم ببيانكم لانه يقول: لا تحل المطلقة ثلاثا الا بالعقد. والوطء. والآنزال فيها والا فلا وهذا أغلظ (١) الأسباب والقوم في لاشيء. ونحمد الله على السلامة، وابنة الزوجة لا تحرم على زوج أمها بآرق الأسباب الذي هو العقد لكن بالدخول بالأم مع العقد فهذا تحريم لم يدخل الا بأغلظ الأسباب، ثم تناقضهم هنا طريف جدا لان من قولهم: ان من حلف أن لا يأكل رغيفا فاكل نصف رغيف يحنث ومن حلف أن لا يهب لزيد عشرة دنانير فوهب له تسعة دنانير انه لا يحنث فاي فرق بين هذا كله لو كان ههنا تقوى؟

واحتج بعضهم في ذلك بان من حلف أن لا يدخل دار زيد فدخل شيئا منها فانه يحنث فقلناهم: انما يكون الحنث بمخالفة ما حلف عليه ولا يكون في اللغة والمعقول دخول الدار الا بدخول بعضها لا بأن يملأها بحجته بخلاف أكل الرغيف ولو أنه دخل بعضه الدار لا كله لم يحنث لانه لم يدخلها وهم يجمعون معنا على أن من حلف أن لا يهدم هذا الحائط فهدم منه مدرة أنه لا يحنث.

١١٤٨ - مسألة - فلو حلف أن لا يأكل من هذا الرغيف أو ان لا يشرب من ماء هذا الكوز فانه يحنث بأكل شيء منه وشرب شيء منه لانه خلاف ما حلف عليه، وبالله تعالى التوفيق.

١١٤٩ - مسألة - فلو حلف أن لا يشرب ماء النهر فان كانت له نية في شرب شيء منه حنث [بأكل شيء شرب منه] (٢) لانه بهذا (٣) يخبر عن شرب بعض مائه فان لم يكن له نية فلا حنث عليه لان النبي ﷺ يقول: «انما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى».

١١٥٠ - مسألة - ومن حلف أن لا يدخل دار زيد فان كانت من الدور المباحة

(١) في النسخة رقم ١٦ «فهذا أغلظ» (٢) الزيادة من النسخة اليمنية (٣) في النسخة اليمنية ولانه هكذا.

الدهاليز كدور الرؤساء لم يحنث بدخول الدهليز حتى يدخل منها ما يقع على من صار هنالك انه داخل دار زيد (١) وان كانت من الدور التي لا تباح دهااليزها حنث بدخول الدهليز، وهكذا في المساجد والحمامات . وسائر المواضع لما ذكرنا من أنها إنما راعى ما يتخاطب به أهل تلك اللغة وقد قال الله تعالى : ( وان منكم إلا واردها كان على ربك حتما مقضيا ) فهذا عموم ولا يجوز أن يقال إن محمدا عليه السلام والأنبياء يدخلون جهنم .

١١٥١ - مسألة - ومن حلف أن لا يدخل دار فلان أو أن لا يدخل الحمام فحنث على سقف كل ذلك أو دخل دهليز الحمام لم يحنث لانه لم يدخل الدار ولا الحمام ولا يسمى دخول دهليز الحمام دخول حمام .

١١٥٢ - مسألة - ومن حلف أن لا يكلم فلانا فأوصى اليه أو كتب اليه لم يحنث لانه لا يسمى الكتاب ولا الوصية كلاما ، وكذلك لو أشار اليه قال الله عز وجل : ( آيتك أن لا تكلم الناس ثلاث ليال سويا ) فخرج على قومه من المحراب فأوحى اليهم أن سبحوا بكرة وعشيا ) ، وقال تعالى : ( فامترين من البشر أحدا فقولى إني نذرت للرحمن صوما فلن أكلم اليوم انسيا ) الى قوله ( فاشارت اليه ) ، فصح أن الإشارة والإيماء ليسا كلاما .

١١٥٣ - مسألة - ومن حلف أن لا يشتري اداما فأشترى اشتراه من اللحم . أو غيره أى شئ كان مما يؤكل به الخبز فاشترى لياكل به الخبز حنث أكل به أو لم يأكل لانه قد اشتري الادام فلو اشتراه لياكله بلا خبز لم يحنث لانه ليس اداما حيثئذ ، وقال أبو حنيفة : من حلف أن لا يأكل اداما فاكل خبزا بشواء لم يحنث فان أكله بملح أو بزيت أو بشئ يصنع فيه الخبز حنث .

قال على : وهذا كلام فاسد جدا لانه لا دليل عليه لا من شريعة ولا لغة . نا أحمد ابن عمر بن أنس نا أحمد بن محمد البلوى غندر نا خلف بن القاسم نا أبو الميمون نا عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر بن راشد نا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو والنصرى نا عمر بن حفص بن غياث نا أبي عن محمد بن أبي يحيى ثقة عن يزيد الأعور عن يوسف بن عبد الله بن سلام قال : رأيت رسول الله ﷺ أخذ كسرة خبز شعير ووضع عليها تمره وقال : هذه ادام هذه .

قال على : وأصل الادام الجمع بينه وبين الخبز . فذلك أخرى أن يؤدم بينهما فكل شئ جمع الى الخبز ليسهل أكله به فهو ادام .

١١٥٤ - مسألة - ومن حلف أن يضرب غلامه عددا من الجله أكثر من العشر

لم يحل له ذلك ويبر في يمينه بأن يجمع ذلك العدد فيضربه به ضربة واحدة \* رويان من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أنه أخبره عبد الله بن عبيد بن عمير أنه رأى أباه يتحلل يمينه في ضرب نذره بأدنى ضرب فقال عطاء : قد نزل ذلك في كتاب الله تعالى ( وخذ يدك ضغثاً فاضرب به ولا تحنث ) وهو قول أبي حنيفة : والشافعي . وأبي سليمان ، وقال مجاهد والليث . ومالك : لا يبر بذلك وما نعلم لهم حجة أصلاً \*

١١٥٥ - مسألة - ولا معنى للبساط في الإيمان ولا للمن ، ولو منعت امرأته عليه أو غيرها بما لا يخلف أن لا يلبس من ملهاتها لم يحنث إلا بما سمى فقط وبأكل من ملهاتها ما شاء . يأخذ ما تعطيه ولا يحنث بذلك ويشترى بما تعطيه ما يلبس ولا يحنث بذلك ، وكذلك من من على آخر بلبن شاته خلف أن لا يشرب منه شيئاً فله أن يأكل من لحم تلك الشاة ومن جنبها ومن زبدها . وراثتها لا به ليس شيء من ذلك شرب لبن ، فإن باعت تلك الشاة واشترت أخرى كان له أن يشرب من لبنها ولا كفارة في ذلك إنما يحنث بما حلف عليه وسماه فقط ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان ، وقال مالك : يحنث بكل ذلك ثم تناقض فقال : أن وهبت له شاة ثم منعت بها عليه خلف أن لا يأكل من لبنها شيئاً فباعها وابتاع بشئها ثوباً بالبسه فإنه يحنث ولا يحنث بامساكها في ملكه ولا بيعها وقضاء دينه من ثمنها ، وهذا قول ظاهر الفساد لأنه أحسنه بغير ما حلف عليه ، وموّه بعضهم بأن ذكر مارويانه من طريق حماد بن سلمة عن علي بن زيد بن جدعان عن علي بن الحسين « أن أبا الباقية ربط نفسه إلى سارية وقال : لا أحل نفسي حتى يحلني رسول الله ﷺ أو تنزل توبتي لحاتم فاطمة تحله فإني إلا أن يحله رسول الله ﷺ فقال عليه السلام : إن فاطمة بضعة مني » فهذا لا يصح لأنه مرسل ، ثم عن علي بن زيد وهو ضعيف ، ثم لو صح لكانوا مخالفين لما فيه لأنهم لا يختلفون فيمن حلف أن لا يضرب زيدا فاضرب ولد زيد أنه لا يحنث .

١١٥٦ - مسألة ومن حلف أن لا يفعل أمراً كذا حيناً أو دهرًا أو زماناً أو مدة أو برهة أو وقتاً أو ذكر كل ذلك بالالف واللام . أو قال ملياً أو قال : عمر أو العمر فبقي مقدار طرقه عين لم يفعله ثم فعله فلا حنث عليه لأن كل جزء من الزمان زمان . ودهر . وحين . ووقت . وبرهة . ومدة .

وقد اختلف السلف في الحين فقالت طائفة : الحين سنة . رويان من طريق ابن وهب عن الليث بن سعد كان علي بن أبي طالب يقول : أرى الحين سنة ، وقد روى من طريق عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير عن ابن عباس الحين سنة . ومن طريق شعبة عن

الحكم بن عتبة . وحاد بن أبي سليمان قالاجيما : الحين سنة ، وعن عكرمة مثله ، وهو قول مالك قال : الآن ينوى غير ذلك فله مانوى \* وذهبت طائفة الى مارويناه من طريق محمد بن المثنى عن محمد بن عبد الله الأنصارى عن محمد بن علي بن الحسين أنه سئل في رجل حلف على امرأته أن لا تفعل فعلا ما الى حين ؟ فقال : أى الاحيان أردت ؟ فان الاحيان ثلاثة قال الله عز وجل : ( توفى أكلها كل حين باذن ربها ) كل ستة أشهر ، وقوله تعالى : ( ليسجننه حتى حين ) فذلك ثلاثة عشر عاما ، وقوله تعالى ( ولتعلمن نبأه بعد حين ) فذلك الى يوم القيامة \* وذهبت طائفة الى مارويناه من طريق اسماعيل بن اسحاق عن محمد بن عبيد عن محمد بن ثور عن معمر قال الحسن البصرى : ( توفى أكلها كل حين ) ما بين ستة أشهر الى تسعة أشهر \* وذهبت طائفة الى ماروينا من طريق محمد بن المثنى نا المغيرة بن سلمة بن هشام المخزومي نا وهيب بن خالد نا ابن حرملة أن رجلا سأل سعيد ابن المسيب عن يمينه أن لا تدخل امرأته على أهلها حيناً ؟ فقال سعيد الحين ما بين أن تطلع النخل الى أن ترطب ( توفى أكلها كل حين ) ، وذهبت طائفة الى ماروينا من طريق اسماعيل بن اسحاق عن محمد بن عبيد عن محمد بن ثور عن معمر عن قتادة ( توفى أكلها كل حين ) قال : تؤكل ثمرتها في الشتاء والصيف \* وذهبت طائفة الى ماروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري حدثني طارق بن عبد الرحمن عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « الحين ستة أشهر » وهو قول سعيد بن جبير . والشعبى \* وذهبت طائفة الى ماروينا من طريق محمد بن المثنى نا يزيد بن هارون نا هشام نا هو نا حسن نا عن عكرمة أن عمر بن عبد العزيز سأله عن قال لا أفعل امرا كذا حيناً ؟ فقال له عكرمة : إن من الحين ما يدرك وما لا يدرك فالذى لا يدرك قوله عز وجل ( ومنعناهم الى حين ) والذى يدرك قوله تعالى ( توفى أكلها كل حين ) فراه من حين ثمر الى حين تصرف ستة أشهر فاجب ذلك عمر بن العزيز وبه يقول أبو حنيفة . والأوزاعي . وأبو عبيد ، وقال أبو حنيفة . الآن ينوى مدة ما فله مانوى \* وذهبت طائفة الى مارويناه من طريق محمد بن المثنى نا يزيد بن هارون عن محمد بن مسلم الطائفي عن ابراهيم بن ميسرة عن سعيد بن المسيب قال : الحين شهران النخلة تطلع السنة كلها الاشهرين \* وذهبت طائفة الى ماروينا من طريق محمد بن المثنى نا أبو معاوية الضرير نا الاعمش عن أبي ظبيان عن ابن عباس قال : الحين قد يكون غدوة وعشية وهو قول الشافعى . وأبي سليمان \* وروينا من طريق وكيع عن أبي جعفر عن طاوس قال الزمان شهران \* قال أبو محمد : المرجوع اليه عند التنازع كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ

فوجدناه تعالى قد قال (هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكورا) فهذا مذخاق الله عز وجل مبدأ العالم إلى خلق آدم عليه السلام ونسم بنيهم إلى وقت نفخ الروح في كل واحد منا، وقال تعالى (ولتعلمن نبأه بعد حين) فهذا إلى يوم القيامة؛ وقال تعالى: (ومتعناهم إلى حين) فهذا مدة عمر الإنسان إلى أن يموت؛ وقال تعالى: (ليسجنه حتى حين)، وقال تعالى: (فلبث في السجن بضع سنين) والبضع ما بين الثلاث إلى التسع، وقال الله تعالى: (فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون وله الحمد في السموات والأرض وعشيا وحين تظهرون) فسمى الله تعالى المساء حينا، والاصباح حينا، والظهرة حينا، فصح بذلك ما ذكرناه وبطل قول من حد حدا دون حد، ووجدنا احتجاجهم بالنحلة عليهم لآلهم لأننا شاهدنا يرطب منها ما كان زهوا، ويرهى ما كان بسرا، ويبسر منها ما كان بلحا، ويبلغ منها ما كان طلعا، ففى كل ساعة تؤقأكلها، وبالله تعالى التوفيق \*

ولأن حنيفة هنا تخالط عزيمة، منها أنه قال: من حلف أن لا يكلم فلانا زمانا أو الزمان، أو حينا أو الحين، أو مليا أو طويلا فهو كله ستة أشهر إلا ينوى مدة مافله مانوى، وروى عنه أيضا في قوله مليا أنه شهر واحد فإن حلف أن لا يكلمه دهرًا قال أبو حنيفة: لا أدري ما الدهر؟ وقال أبو يوسف: ومحمد: هو ستة أشهر فإن قال لا أكلمه الدهر قال أبو يوسف: هو على الأبد، وقال محمد بن الحسن: ستة أشهر فإن حلف أن لا يكلمه إلى بعيد فهو أكثر من شهر قال أبو يوسف: شهر ويوم فإن حلف أن لا يكلمه إلى قريب فهو أقل من شهر فإن حلف أن لا يكلمه عمرًا فإن أبو يوسف قال: ستة أشهر، وروى عنه أنه يوم واحد إلا أن ينوى مدة مافله مانوى \*

١١٥٧ — مسألة — فإن حلف أن لا يكلمه طويلا فهو ما زاد على أقل المدد، فإن حلف أن لا يكلمه أياما أو جمعا أو شهورا أو سنين أو ذكر كل ذلك بالآلف واللام فكل ذلك على ثلاثة ولا يحنث فيما زاد لأنه الجمع وأقل الجمع ثلاثة وهو ما زاد على التثنية قال تعالى: (فإن كن نساء فوق اثنتين) فإن قال في كل ذلك: كثيرة فهي على أربع لأنه لا كثير إلا بالاضافة إلى ما هو أقل منه ولا يجوز أن يحنث أحد الأيقيين لا بجمال للشك فيه، وبالله تعالى التوفيق \*

١١٥٨ — مسألة — ومن حلف أن لا يساكن من كان ساكنا معه من أمر أنه أو قريبه أو أجنبي فليفارق حاله التي هو فيها إلى غيرها ولا يحنث فإن أقام مدة يمكنه فيها أن لا يساكنه فلم يفارقه حنث فإن رحل كما ذكرنا مدة قلث أو كثرت ثم رجع لم يحنث، وتفسير ذلك أن كان في بيت واحد أن يرحل أحدهما إلى بيت آخر من تلك الدار

أو غيرها وان كانا في دار واحدة رحل أحدهما إلى أخرى متصلة بها أو متباعدة (١)، أو اقتسما الدار وان كانا في محلة واحدة رحل أحدهما إلى أخرى وان كانا في مدينة واحدة أو قرية واحدة خرج أحدهما عن دور القرية أو دور المدينة لم يبحث وان رحل أحدهما بجسمه وترك أهله وماله وولده لم يبحث إلا أن يكون له نية تطابق قوله فله مانوى وهذا كله قول أبى حنيفة والشافعى . وأبى سليمان ، وكل ما ذكرنا مساكنة وغير مساكنة ، فان فارق تلك الحال فقد فارق مساكنته وقدر ولا يقدر أحد على أكثر لأن الناس مساكنة بعضهم لبعض في ساحة الأرض وفي العالم قال تعالى : (وله ما سكن في الليل والنهار) وقد افترض الله عز وجل على المهاجرين الرحلة عن مكة ودار الكفر إلى المدينة فكان من خرج منهم بنفسه قد أدى ما عليه وفارق وطن الكفر ، وأكثرهم ترك أهله وولده وماله بمكة وفي دار قومه فلم يخرجهم ذلك عن الهجرة ومفارقة الكفار ، وقال مالك : يبحث حتى يرحل بأكثر رحيله وهذا خطأ لما ذكرنا ولأنه قول بلا دليل ، واحتج بعض مقلديه بما روى «المروى مع رحله» وهذا لا يسند ، ثم لو صح لكان حجة عليهم لأن النبي ﷺ لم يرو أنه قال إلا في رحل ناقته فقط لا في رحيل منزله بل تركه بمكة بلا شك ولم يخرج إلا بجسمه .

١١٥٩ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل طعاما اشتراه زيد فأكل طعاما اشتراه زيد وآخر معه لم يبحث ، وكذلك لو حلف أن لا يدخل دار زيد فدخل دارا يسكنها زيد بكرة [ وكذلك ] (٢) دارا بين زيد وغيره لم يبحث إلا أن ينوى دارا يسكنها زيد فيبحث لأن المنظور إليه في الأيمان ما تعارفه أهل تلك اللغة في كلامهم الذي به حلف وعليه حلف فقط ولا يطلق على طعام اشتراه زيد وغالده أنه اشتراه زيد ، ولا على دار مشتركة أنها لاحد من هـ .

١١٦٠ - مسألة - ومن حلف أن لا يهب لاحد عشرة دنانير فوهب له أكثر بحث إلا أن ينوى العدد الذي سمي فقط فلا يبحث .

١١٦١ - مسألة - ومن حلف أن لا يجمعه مع فلان سقف فدخل بيتا فوجده فيه ولم يكن عرف اذ دخل أنه فيه لم يبحث لكن ليخرج من وقته فان لم يفعل حنت لما ذكرنا قبل من أن الحنت لا يلحق الا قاصدا إليه عالما به .

١١٦٢ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل لحما أو أن لا يمتريه فاشتري شحما أو كبدا

(١) وفي النسخة البنية «متباعدة» وهما بمعنى أى غير متلاصقة ومتصلة (٢) الزيادة



أوسناما . أو مصرانا . أو حشوة . أو رأسا . أو أكارع . أو سمكا . أو طيرا . أو قديدا لم يحنث لأنه لا يقع على شيء مما ذكر نافي اللغة اسم لحم أصلا بل كل لغوى وعامى يقول في كل ذلك: ليس لحما ولا يطلق على السمك (١) والطير اسم لحم الا بالاضافة ، وقال أبو حنيفة . والشافعى . وأبو سليمان : قلنا ، وقال مالك : يحنث بكل ذلك ، واحتج له مقلدوه بقول الله تعالى : ( ولحم طير مما يشتهون ) ( ومن كل ثأكلون للحطريا ) . قال أبو محمد : قد قلنا : انه لا يطلق على ذلك اسم لحم الا بالاضافة كما لا يطلق على ماء الورد اسم ماء الا بالاضافة ويلزمهم أن يقولوا فيمن حلف أن لا يجمعه مع فلان سقف أن يحنث ولا بد لأن الله تعالى قال : ( وجعلنا السماء سقفا محفوظا ) وأن يقول فيمن حلف أن لا يقر أبضوء سراج فقرأ أبضوء الشمس أن يحنث لأنه تعالى قال : ( وجعلنا سراجا وهاجا ) وقوله تعالى : ( وجعل الشمس سراجا ) وأن يقولوا فيمن حلف أن لا يلقى ثيابه على وتد فالتقاها على جبل أن يحنث لأن الله تعالى يقول : ( والجبال أوتادا ) وهم لا يقولون هذا فصيح أن المرامى في ذلك ما قلناه ، ولا يخالفوننا فيمن قال لآخر اتبع لى بهذا الدرهم لحما فابتاع له به سمكا . أو دجاجة . أو شحما . أو رأسا . أو حشوة . أو أكارع فانه ضامن للدرهم وانه قد خالف ما أمر به وتعدى بالله تعالى التوفيق .

١١٦٣ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل شحما حنث بأكل شحم الظهر والبطن وكل ما يطلق عليه اسم شحم ولم يحنث بأكل اللحم المحض ، وهذا قول الشافعى . وأبو سليمان . وقال أبو حنيفة . وأصحابه : لا يحنث الا بشحم البطن وحده ولا يحنث بشحم الظهر ، وقال مالك : من حلف أن لا يأكل لحما فأكل شحما حنث ومن حلف أن لا يأكل شحما فأكل لحما لم يحنث ، واحتج أصحاب أبي حنيفة بأن الله تعالى قال : ( ومن البقر والغنم حرمتنا عليهم شحومهما ) قالوا : فكان ذلك على شحم البطن خاصة .

قال أبو محمد : وهذا احتجاج محال عن موضعه لأنه لم يخص شحم البطن بالتحريم عليهم بنفس هذا اللفظ لكن بما بعده من قوله تعالى : ( الا ما حلت ظهورهما أو الحوايا أو ما اختلط بعظم ) فهذا خص شحم البطن بالتحريم ولولا ذلك لحرمت الشحوم كلها فالآية حجة عليهم ، واحتج المالكيون بأن قالوا : حرم الله تعالى لحم الخنزير فحرم شحمه وحرم على بنى اسرائيل الشحم فلم يحرم اللحم وقالوا : الشحم متولد من اللحم وليس اللحم متولدا من الشحم .

قال أبو محمد : وهذان الاحتجاجان في غاية التقوية بالباطل لأن تحريم شحم الخنزير

لم يحرم من أجل تحريم لحمه لكن ببرهان آخر قد ذكرناه في باب ما يحل أكله ويحرم ، ولو كان تحريم شحم الخنزير من أجل تحريم لحمه دليلا على أن من حلف أن لا يأكل لحما فأكل شحما حث لكان تحريم لبن الخنزيرة وعظمها على قولهم من أجل تحريم لحما موجبا للحنث على من حلف أن لا يأكل لحما فشرب لبنا ولا فرق وهم لا يقولون هذا ، وأما قولهم : إن الشحم تولد من اللحم فيقال لهم فكان ماذا ؟ أليس اللحم . واللبن متولد من الدم والدم حرام وهما حلالان ؟ أليس الخمر متولدة من العصور والحل متولدة من الخمر وهي حرام وماتولدت منه حلال وماتولد منها حلال فبطل قولهم وبالله تعالى التوفيق .

١١٦٤ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل رأسا لم يحث بأكل رموس الطير ولا رموس السمك ولا يحث الا بأكل رموس الغنم . والماعز ، فإن كانت أهل موضعه (١) لا يطلقون اسم الرموس في البيع والأكل على رموس الابل والبقر لم يحث بأكلها وإن كانوا يطلقون عليها في البيع والأكل اسم الرموس حث بها لما ذكرنا من أن الإيمان انما هي على لغة الخائف ومعبود استعماله في كلامه وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان ، ألا ترى أن المسك دم جامد ولكنه لما يطلق عليه اسم دم حل ولم يحرمه .

١١٦٥ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل بيضا لم يحث الا بأكل بيض الدجاج خاصة ولم يحث بأكل بيض النعام وسائر الطير ولا بيض السمك لما ذكرنا وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان .

١١٦٦ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل عنباقا كل زيبا أو شرب عصيرا أو أكل ربا (٢) أو خلا لم يحث ، وكذلك من حلف أن لا يأكل زيبا لم يحث بأكل العنب ولا بشرب نبيذ الزبيب وأكل خله ، وكذلك القول في التمر . والرطب . والزهر . والبسر . والبلح . والطلع . والمنكت ونبيذ كل ذلك وخله وذو شائبته . وناطقه لا يحث ، ومن حلف أن لا يأخذ شيئا منها حث بأكل سائرهما ولا يحث بشرب ما يشرب منها وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان لأن اسم كل واحد منها لا يطلق على الآخر ، والعالم كله بعضه متولد من بعض ، ونحو مخلوق من تراب وماء ، فلو أن امرأ حلف أن لا يدخل في داره حيرانا فادخل التراب والماء لم يحث بلا خلاف منا ومن غيرنا ، وقال مالك : من حلف أن لا يأكل عنباقا كل زيبا أو شرب

(١) في النسخة رقم ١٦٦ ، أهل موضعه ، (٢) هو بضم أو لهو تشديد الباء الموحدة الطلاء الحائر ، والطلاء ما طبخ من عصير العنب حتى ذهب ثلثاه

عصيرا حنث ولا يحنث بأكل الخل فكان هذا عجبا جدا وكان احتجاجهم لهذه القولة أعجب منها لانهم قالوا : أمر الخل بعيد وليت شعري ما معنى بعيد ، فان قالوا : ان بين العنب وبين الخل درجتين العصير والخمر قلنا فكان ماذا ؟ ومن الذى جعل كون درجتين بين الخل والعنب علة في التحليل ؟ وحاش لله من هذا الحكم الفاسد فما زادو ناعلى أن جعلوا دعواهم حجة لدعواهم (١) وقد تناقضوا من قرب فحشوا من أكل جنبا يابس وقد حلف أن لا يأكل لبنا وبين الجبن اليابس واللبن درجتان وهما العقيد (٢) والجبن الرطب ، فان قالوا : كل ذلك عين واحدة قلنا : والخل . والمصير . والخمر عين واحدة الا أن أحكامها اختلفت باختلاف صفاتها ولا مزيد ؛ وكذلك السمن ينفو بين اللبن درجتان الرائب ثم الزبد ، وقد يترك العنب في الظروف من أيامه إلى أيام الربيع ثم يعصر خلا محضا .

١١٦٧ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل لبنا لم يحنث بأكل (٣) اللبن . ولا بأكل العقيد . لا الرائب . ولا الزبد . ولا السمن . ولا الخيض . ولا الميس . ولا الجبن ، وكذلك القول في الزبد . والسمن وسائر ما ذكرنا لاختلاف اسماء كل ذلك .

١١٦٨ - مسألة - ومن حلف أن لا يأكل خبزا فأكّل كعكا . أو بشماطا . أو حريرة . أو عصيدة . أو حسوفاتة . أو قتيئا لم يحنث ، ومن حلف أن لا يأكل قعقا فان كانت له نية في خبزه حنث والالم يحنث الا باكله صرفا ، ولا يحنث بأكل هريسة . ولا أكل حشيش . ولا سويق . ولا أكل فريك لانه لا يطلق على كل ذلك اسم قمح ، ومن حلف أن لا يأكل تينا حنث بالأخضر واليابس لان اسم التين يطلق على كل ذلك .

١١٦٩ - مسألة - ومن حلف أن لا يشرب شرابا فان كانت له نية حمل عليها وان لم تكن له نية حنث بالخمر وبجميع الانبذة . وبالجلاب . والسكنجين وسائر الاشربة لان اسم شراب يطلق على كل ذلك ولا يحنث بشرب اللبن ولا بشرب الماء لانه لا يطلق عليها اسم شراب ، ومن حلف أن لا يأكل لبنا فشربه لم يحنث لانه لم يأكله ولو حلف أن لا يشربه فأكله بالخبز لم يحنث لانه لم يشربه ، ومن حلف أن لا يشرب الماء . يومه هذا فأكّل خبزا . مبلولا بالماء . لم يحنث ، ومن حلف أن لا يأكل سمنا ولا زيتا فأكّل خبزا معجونا بهما أو باحدهما لم يحنث لانه لم يأكل زيتا ولا سمنا ، ولو حنث في هذا الحنث من حلف أن لا يشرب يومه هذا ماء فأكّل خبزا لانه بالماء عجن ولا يحنث باكل طعام طبخ بهما الا أن يكونا ظاهرين فيعلم بزل الاسم عنهما فيحنث حيثئذ ، ومن حلف أن لا يأكل ملحاً فأكّل

(١) في النسخة رقم ١٦ « حجة لدعوانا » (٢) في النسخة رقم ١٦ « المقد »

(٣) في النسخة رقم ١٦ ، الا باكل ، وهو غلط

طعاما معمولاً بالملح وخبزاً معجوناً به لم يحنث لانه لم يأكل ملحاً ، فان كان قد ذر عليه الملح حنث لانه ظاهر فيه ، ومن حلف أن لا يأكل خلافاً لكل طعاما يظهر فيه طعم الخل متميزاً حنث لانه هكذا يؤكل الخل \*

١١٧٠ - مسألة - ومن حلف أن لا يبيع هذا الشيء بدينار فباعه بدينار غير فلس فأكثر أو بدينار وفلس فصاعدا لم يحنث لانه لا يسمى في ذلك كله بأتعاله بدينار \*

١١٧١ - مسألة - ومن حلف ليقضين غريمه حقه رأس الهلال فانه ان قضاه حقه أول ليلة من الشهر أو أول يوم منه مالم تغرب الشمس لم يحنث لأن هذا هو رأس الهلال في اللغة فان لم يقضه في الليلة أو اليوم المذكورين وهو قادر على قضائه ذاكر حنث \*

١١٧٢ - مسألة - ومن حلف أن لا يشتري أمركذا . أو لا يزوج وليته . أو أن لا يضرب عبده . أو أن لا يبنى داره . أو ما أشبه هذا من كل شيء فامر من فعل له ذلك كله فان كان ممن يتولى الشراء بنفسه . والبناء . والضرب أو فعل ما حلف عليه لم يحنث لانهم يفعلوه وان كان ممن لا يباشر بنفسه ذلك حنث بامرءه من يفعله لانه هكذا يطلق في اللغة الخبر عن كل من ذكرنا (١) ولا يحنث في أمر غيره بالزواج على كل حال لان كل أحد يزوج وليته فاذا لم يزوجها وأمر غيره فلم يزوجها هو \*

١١٧٣ - مسألة - ومن حلف ألا يبيع عبده فباعه يباعاً فاسداً . أو أصدقه . أو أجره . أو يبيع عليه في حق لم يحنث لانه ليس شيء مما ذكرنا بيعاً والبيع الفاسد حرام والله تعالى يقول : ( وأحل الله البيع ) ولا شك عند من دماغه صحيح في أن الحرام غير الحلال ، فان باعه يباع صحيحاً لم يحنث مالم يفرقا عن موضعيهما فان تفرقا وهو مختار ذاكر حنث حيثئذ لانه حيثئذ باعه لما ذكر في كتاب البيوع ان شاء الله تعالى \*

١١٧٤ - مسألة - ومن حلف أن لا يتكلم اليوم فقرأ القرآن في صلاة . أو غير صلاة . أو ذكر الله تعالى لم يحنث لقول رسول الله ﷺ «ان هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس انما هو التسييح . والتكبير . وقراءة القرآن أو نحو ذلك ، (٢) ولقول الله تعالى ( ثم أدبر واستكبر فقال ان هذا إلا سحر يؤثر ان هذا إلا قول البشر ساء عليه سقر ) فصح أن القرآن ليس قول البشر وان من أطلق ذلك عليه (٣) سيصلى سقراً ، فصح أنه لا يطلق في اللغة ولا في الشريعة على شيء مما ذكرنا اسم كلام ، وبالله تعالى التوفيق \*

(١) في النسخة رقم ١٦ «عن كل ما ذكرنا ، (٢) الحديث في سنن النسائي مطولاً (٣) في النسخة اليمنية ومن أطلق عليه ذلك ،

## كفارات الأيمان

١١٧٥ - مسألة - من حنث بمخالفة ما حلف عليه فقد وجبت عليه الكفارة بعد الحنث لا خلاف في ذلك .

١١٧٦ - مسألة - ومن أراد أن يحنث فله أن يقدم الكفارة قبل أن يحنث أى الكفارات لزمته من العتق . أو الكسوة . أو الاطعام . أو الصيام ، وهو قول مالك ، وقال أبو حنيفة . وأبو سليمان لا يجزئ ذلك الا بعد الحنث ، وقال الشافعى : أما العتق . أو الكسوة أو الاطعام فيجزئ تقديمه قبل الحنث وأما الصيام فلا يجزئ . الا بعد الحنث ، وحجة الشافعيين أن العتق . والكسوة . والاطعام من فرائض الأموال والأموال من حقوق الناس وحقوق الناس جائز تقديمها قبل آجالها ، وأما الصوم فن فرائض الأبدان وفرائض الأبدان لا يجزئ تقديمها قبل أوقاتها .

قال أبو محمد : وهذه قضية فاسدة وهم موافقون لنا على أن تعجيل أموال الناس إنما تجب برضا صاحب الحق . والذي عليه الحق معالابرضا أحدهما دون الآخر وأن هذا إنما يجب أيضا فيما هو حق للإنسان بعينه فتراضى هو وغيره على تقديمه أو تأخيره أو اسقاطه أو اسقاط بعضه ، وأما كل ما ليس لإنسان بعينه وإنما هو حق لله تعالى وقته بوقت محدود وليس هنا مالك بعينه يصح رضاه في تقديمه لافى تأخيره ولا فى اسقاطه ولا فى اسقاط بعضه وإنما هو حق لله تعالى لا يحل فيه الا ما حله الله تعالى ، قال الله تعالى : ( ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ) ويقال لهم أيضا : ان حقوق الناس يجوز فيها التأخير والاسقاط فهل يجوز فى الكفارات الاسقاط أو التأخير الى أجل او الى غير أجل ؟ فظهر فساد قولهم جملة . وأما المال كيون فانهم وان كانوا أصابوا ههنا فقد تناقضوا جدا لانهم أجازوا تقديم الكفارة اثر اليمين وقبل الحنث ولم يجزوا تقديم الزكاة اثر كسب المال لكن قبل الحول بشهر ونحوه ، ولا أجازوا تقديم صدقة الفطر اثر ابتداء الصوم لكن ( ١ ) قبل الفطر يومين فاقل قط ، ولم يجزوا تقديم كفارة الظهار أصلا ولا بساعة قبل ما وجبها عندهم من ارادة الوطء . ولا أجازوا تقديم كفارة قتل الخطأ قبل ما وجبها من موت المقتول ولا بطريقة عين . ولا كفارة قتل الصيد فى الحرم قبل قتله ، وأجازوا اذن الورثة للبوصى فى أكثر من الثلث قبل أن يجب لهم المال بموته ، فظهر تناقض أقوالهم والله تعالى الحمد . وأما الخفيفون فتناقضوا أقبح تناقض لانهم أجازوا تقديم الزكاة قبل الحول

( ١ ) فى النسخة رقم ١٦ ، ولكن ، بزيادة واو

ثلاثة أعوام وتقديم زكاة الزرع أثر زرعه في الأرض ، وأجازوا تقديم الكفارة في جزاء الصيد بعد جراحه وقبل موته . وتقديم كفارة قتل الخطأ قبل موت المجروح ولم يجزوا للورثة الاذن في الوضعية بأكثر من الثلث قبل وجوب المال لهم بالموت . ولا أجازوا إسقاط الشفيع حقه من الشفعة بعد عرض شريكه أخذ الشقص عليه قبل وجوب أخذه له بالبيع ، فظهر تخليطهم وسخف أقوالهم وبالله تعالى نعوذ من الخذلان .  
 وكلهم لا يجزوا الاستئنا . قبل اليمين ولا قضاء دين قبل أخذه . ولا صلاة قبل وقتها فلم يبق الا قولنا . وقول أصحابنا المانعين من تقديم كل حق له وقت قبل وقته فأنهم قالوا : الكفارة لا تجب الا بالحنث وهي فرض بعد الحنث بالنص والاجماع فتقديمها قبل أن تجب تطوع لا فرض ، ومن المحال أن يجزى التطوع عن الفرض وقالوا : قال تعالى : ( ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ) والدلائل ههنا تكثر جدا .

قال أبو محمد : وهذه أدلة صحاح ونحن موافقون لهم في أنه لا يجزى شيء من الشريعة قبل وقته الا في موضعين ، أحدهما كفارة اليمين لجائز تقديمها قبل الحنث لكن بعد اعادة الحنث ولا بد ، والثاني إسقاط الشفيع حقه بعد عرض الشفيع عليه أن يأخذ أو يترك قبل البيع فإسقاطه حقه حيث لا يلزم له فقط وإنما فعلنا ذلك للنصوص المخرجة لهذين الشرعين عن حكم سائر الشريعة في أنه لا يجزى ولا يجوز اداء شيء منها قبل الوقت الذي حده الله تعالى له . قال أبو محمد : وقد احتج بعض من وافقنا ههنا في تصحيح قولنا بأن قال : قال الله تعالى : ( ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم ) قال : قال كفارة واجبة بنفس اليمين \*  
 قال علي : ولا حاجة لنا في هذا لأنه قد جاء النص والاجماع المتيقن على أن من لم يحنث فلا كفارة تلزمه فصح أنه ليس بنفس اليمين تجب الكفارة ، واحتج بعضهم بأن في الآية خذفا بلا خلاف وأنه فاردتم الحنث أو حنثتم \*

قال أبو محمد : وهذه دعوى منهم في أن المحذوف هو فاردتم الحنث لا يقبل الا بقرهان فوجب طلب البرهان في ذلك فنظرنا فوجدنا ما روينا من طريق مسلم ناهير ابن حرب ناسروان بن معاوية الفزاري ناي زيد بن كيسان عن أبي حازم عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ قال : من حلف على عيمين قرأ غيرهما خيرا منها فليأتها وليكفر عن يمينه (١) » . ومن طريق أحمد بن شعيب أنا أحمد بن سليمان نا عفان - هو ابن مسلم - نا جرير بن حازم قال : سمعت الحسن - هو البصري - يقول : نا (٢) عبد الرحمن بن سمرة

(١) الحديث في صحيح مسلم ج ٢ ص ١٦ باطول من هذا (٢) في سنن النسائي ج ٧ ص ١٠

قال : قال رسول الله ﷺ : « إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا منها فكفر عن يمينك ثم أتت الذي هو خير » ، وهكذا رويناه أيضا من طريق سعيد بن أنس عروبة عن قتادة عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة عن النبي ﷺ (١) . ومن طريق أحمد ابن شعيب أنا اسحاق بن منصور أنا عبد الرحمن بن مهدى ناشعة عن عمرو بن مرة سمعت عبد الله بن عمرو مولى الحسن بن علي يحدث عن عدى بن حاتم « قال [قال] (٢) رسول الله ﷺ : من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر » [عن يمينه] (٣)

فهذه الأحاديث جامعة لجميع أحكام ما اختلفوا فيه من جواز تقديم الكفارة قبل الحنث لأن في حديث أبي هريرة تقديم الحنث قبل الكفارة ، وفي حديث عبد الرحمن بن سمرة تقديم الكفارة قبل الحنث ، وفي حديث عدى بن حاتم الجمع بين الحنث والكفارة بواو العطف التي لا تعطى رتبة ، وهكذا جاء من طريق أبي موسى الأشعري فوجب استعمال جميعها ولم يكن بعضها أولى بالطاعة من بعض ولا تحل مخالفة بعضها لبعض فكان ذلك جائزا وبالله تعالى التوفيق ، وصح بهذا أن الحذف الذي في الآية إنما هو إذا أردتم الحنث أو حنثتم ، ورسول الله ﷺ هو المبين عن ربه عز وجل ، واعترض بعضهم بأن قال : قول رسول الله ﷺ : « فليكفر ثم يأت الذي هو خير » هو مثل قول الله تعالى : ( ثم كان من الذين آمنوا ) وكقوله تعالى : ( ثم آتينا موسى الكتاب ) وكقوله تعالى : ( ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا لل ملائكة اسجدوا لآدم ) قال هذا القائل : ولفظه ثم في هذه الآيات لا توجب تعقيبا بل هي واقعة على ما كان قبل ما عطف اللفظ عليه ثم .

قال أبو محمد : ليس كما ظنوا أما قوله تعالى : ( ثم كان من الذين آمنوا ) فإن نص الآيات هو قوله تعالى : ( وما أدراك ما العقبة فك رقبة أو اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذامقربة أو مسكينا ذامقربة ثم كان من الذين آمنوا تواصوا بالصبر وتواصوا بالمرحمة ) وقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ لحكيم بن حزام : « أسلمت على ما أسلفت من الخير » فصح بهذه الآية عظيم نعمة الله تعالى على عباده في قوله كل عمل برعملوه في كفرهم ثم أسلموا فالآية على ظاهرها وهي زائدة على سائر ما في القرآن من قبوله تعالى أعمال من آمن ثم عمل الخير والحد لله رب العالمين . وأما قوله تعالى : ( ثم آتينا موسى الكتاب ) فليس كما ظنوا لأن

(١) الحديث أيضا في سنن النسائي (٢) الزيادة من سنن النسائي ج ٧ ص ١١ (٣) الزيادة

أول الآية قوله عز وجل : ( وإن هذا صراطى مستقيما فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون ثم آتينا موسى الكتاب تماما على الذى أحسن ) وقد قال تعالى : ( ما كان إبراهيم يهوديا ولا نصرانيا ولكن كان حنيفا مسلما ) وقال تعالى : ( ولله أكبرم إبراهيم ) فصح أن الصراط الذى أمرنا الله تعالى باتباعه وأتانا به محمد ﷺ هو صراط إبراهيم عليه السلام ، وقد كان قبل موسى بلا شك ثم آتى الله تعالى موسى الكتاب ، فمذا تعقيب بملة لاشك فيه ، فأما قوله تعالى : ( لقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا لللائكة اسجدوا لآدم ) فعلى ظاهره لأن الله تعالى خلق أنفسنا وصورها وهى التى أخذ الله عليها العهد ألست بربكم قالوا بلى ثم بعد ذلك أسجد الملائكة لآدم عليه السلام فبطل تعلقهم بهذه الآيات ، ثم حتى لو خرجت عن ظاهرها أو كانت ثم لغير التعقيب فيها لم يجب لذلك أن تكون ثم لغير التعقيب حيثما وجدت لأن ما خرج عن موضوعه فى اللغة بدليل فى موضع ما لم يحز أن يخرج فى غير ذلك الموضع عن موضوعه فى اللغة ، وهذا من تمويههم الفاسد الذى لا ينتفعون به إلا فى تحيير من لم ينعم النظر فى أول ما يفجأونه به ، وبالله تعالى التوفيق \*

وقولنا هذا هو قول عائشة أم المؤمنين \* ومن طريق ابن أبى شيبة ناالمعتمر بن سليمان التيمى عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين أن مسلمة بن مخلد . وسليمان الفارسى كانا يكفران قبل الحنث \* وبه إلى أبى بكر بن أبى شيبة نا حفص بن غياث عن أشعث عن ابن سيرين أن أبى الدرداء دعا غلاما له فأعتقه ثم حث فصنع الذى حلف عليه \* وبه إلى ابن أبى شيبة نا أزهري عن ابن عون أن محمد بن سيرين كان يكفر قبل الحنث وهو قول ابن عباس أيضا . والحسن . وريعة . وسفيان . والأوزاعي . ومالك . والليث . وعبد الله بن المبارك . وأحمد بن حنبل . وإسحاق بن راهويه . وسليمان بن داود الهاشمي . وأبى ثور . وأبى خيثمة وغيرهم ، ولا يعلم لمن ذكرنا مخالف من الصحابة رضى الله عنهم إلا أنموها موه برواية عبد الرزاق عن الأسلى - هو إبراهيم بن أبى يحيى - عن رجل سماه عن محمد بن زياد عن ميمون بن مهران عن ابن عباس أنه كان لا يكفر حتى يحنث ، وهذا باطل لأن ابن أبى يحيى مذكور بالكذب ثم عمن لم يسم ، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لأنه ليس فيه أن ابن عباس لم يحز الكفارة قبل الحنث انما فيه أنه كان يؤخر الكفارة بعد الحنث فقط ونحن لا نكر هذا \*

١١٧٧ - مسألة - ومن حلف أن لا يعتق عبده هذا فأعتقه ينوى بعته ذلك كفارة تلك البين لم يحزه ، ومن حلف أن لا يتصدق على هؤلاء العشرة المساكين



فاطعمهم ينوى بذلك كفارة يمينه تلك لم يجزه ولا يحث بأن يتصدق عليهم بعد ذلك وكذلك الكسوة لكن عليه الكفارة ، ومن حلف أن لا يصوم في هذه الجمعة ولا يوماً ثم صام منها ثلاثة أيام ينوى بها كفارة يمينه تلك - وهو من أهل الكفارة بالصيام لم يجزه ولا يحث بأن يصوم فيها بعد ذلك وعليه الكفارة لأن معنى الكفارة بلا شك إسقاط الحنث والحنث قد وجب بالعق . والاطعام . والكسوة فلا يحث بعد في يمين قد حثت فيها ، والكفارة لا تكون الحنث بلا شك بل هي المبطل له والحق لا يبطئ نفسه ١١٧٨ - مسألة - وصفة الكفارة هي أن من حث أو أراد الحنث وان لم يحث بعد فهو مخير بين ما جاء به النص وهو إما أن يعتق رقبة وإما أن يكسو عشرة مساكين وإما أن يطعمهم أى ذلك فعل فهو فرض ويجزيه فإن لم يقدر على شيء من ذلك ففرضه صيام ثلاثة أيام ولا يجزيه الصوم مادام يقدر على ما ذكرنا من العق . أو الكسوة . أو الاطعام .

برهان ذلك قول الله تعالى : ( فكفارتهم اطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم أو كسوتهم أو تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام ذلك كفارة أيمانكم إذا حلفتم واحفظوا أيمانكم ) وما نعلم في هذا خلافاً ولا نبعده لأن من قال في قول الله تعالى : (جزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة أو كفارة طعام مساكين أو عدل ذلك صياما) : ان هذا على الترتيب لا على التخيير فغير مستبعد منه أن يقول في كفارة الأيمان أيضاً : انه على الترتيب ، ونسال الله التوفيق \* ١١٧٩ - مسألة - ولا يجزيه بدل ما ذكرنا صدقة . ولا هدى . ولا قيمة . ولا شيء . سواه أصلاً لأن الله تعالى لم يوجب غير ما ذكرنا فمن أوجب في ذلك قيمة فقد تعدى حدود الله ومن تعدى حدود الله فقد ظلم نفسه وقد شرع من الدين ما يأذن به الله تعالى ( وما كان ربك نسيا ) \*

١١٨٠ - مسألة - ومن حث وهو قادر على الاطعام . أو الكسوة . أو العتق ثم افتقر فعجز عن كل ذلك لم يجزه الصوم أصلاً لأنه قد تعين عليه حين وجوب الكفارة أحد هذه الوجوه بنص القرآن فلا يجوز سقوط ما ألزمه الله تعالى يقينا بدعوى كاذبة لكن يهل حتى يجد أولاً لله تعالى ولي حساب ، وأما ما لم يحث فلم تعين عليه وجوب كفارة بعد إلا أن يجعلها فتجزيه على ما قدمنا وبالله تعالى التوفيق \*

١١٨١ - مسألة - ومن حث وهو عاجز عن كل ذلك ففرضه الصوم قدر عليه حيثنأ أولم يقدر متى قدر فلا يجزيه إلا الصوم فإن أيسر بعد ذلك وقدر على العتق -

والاطعام . والكسوة لم يجزه شيء من ذلك الا الصوم فان مات ولم يصم صام عنه وليه او استؤجر عنه من رأس ماله من يصوم عنه لأن الصوم قد تعين عليه وجوبه حين حنث وصح لزومه اياه فلا يجوز سقوط ما أوجب الله تعالى عليه يقينا لاشك فيه بدعوى كاذبة ، وقال بعض القائلين : ان أيسر قبل أن يصوم أو قبل أن يتم الصوم انتقل حكمه الى العتق . أو الاطعام . أو الكسوة .

قال أبو محمد : وهذه دعوى فاسدة وليت شعري ما الفرق بين أن يعسر بعد أن يوسر فلا ينقلونه الى جواز الصيام عنه أو وجوبه عليه وبين أن يوسر بعد ما يعسر فينقلونه الى وجوب العتق . أو الاطعام . أو الكسوة ، فان قالوا : انما لزمه الصيام لضرورة عدمه قلنا : كذب من قال هذا وأخبر عن الله تعالى بالباطل ، وقد وجدنا الله تعالى عوض من العتق في كفارة الظهار وقتل الخطأ الصيام لا الاطعام ثم عوض من الصيام من لا يقدر عليه في كفارة الظهار الاطعام ولم يعوض منه في كفارة القتل اطعاما وخير في جزاء الصيد بين الاطعام والصيام والهدى والله تعالى يفعل ما يشاء لا يسأل عما يفعل ويحكم لا معقب لحكمه ، ولا يجوز تغيير ما أوجب الله تعالى عن ما أوجبه .

واختلاف المخالفون لنا في هذا فقال أبو حنيفة . وأصحابه : ان قدر على الاطعام . أو الكسوة . أو العتق قبل أن يتم جميع صيام الثلاثة الايام بطل حكم الصوم ولزمه أحد ما قدر عليه من ذلك ، وقال الحكم بن عتيبة . و ابراهيم النخعي . وسفيان الثوري ان كان قد أتم صيام يومين صام اليوم الثالث فقط وان كان لم يصم تمام اليومين انتقل عن حكم الصوم ولزمه أحد ما قدر عليه من ذلك ، وقال آخرون : ان كان قد تم له صيام يوم واحد تمامدى على صيام اليومين الباقيين وأجزأه وان كان لم يتم له صيام يوم واحد انتقل عن حكم الصوم ولزمه أحد ما قدر عليه من ذلك ، وهو قول أحد بن جنبل . واسحاق . وأحد قول الشافعي ، وقال مالك : ان دخل في الصوم ثم أيسر فليتمادى في صومه وإن لم يدخل فيه بطل حكم الصوم وانتقل الى العتق أو الكسوة أو الاطعام ، وهو قول الحسن ، وعطاء ، قال الله تعالى : ( ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا ) وهذه أقوال لانص قرآن فيها ولا سنة فصح أنها آراء مجردة ، ولا فرق بين يساره قبل أن يشرع في الصوم وبين يساره بعد أن يشرع فيه وانما الحكم للحال التي أوجب الله تعالى فيها عليه ما أوجب ، ونسألهم كلهم عن حنث وهو معسر هل عليه الله تعالى كفارة مفترضة أم ليس لله تعالى عليه كفارة مفترضة ولا بد من أحدهما ؟ فنقولهم : ان الله تعالى عليه كفارة مفترضة ولو قالوا : غير هذا لجالقوا نص القرآن بلا برهان ، فاذ الكفارة عليه

ولا بد ففسأهم ما هي ؟ فان قالوا : هي التي افترض الله تعالى عليه في القرآن قلنا : صدقتم فاذ قد أقرتم بذلك فمن أين سقطت عندكم يسارته بعد ذلك وليس هذا في القرآن ولا في السنة ؟ وما كان هكذا فهو باطل بلا شك ، وان قالوا : هي غير التي افترض الله تعالى عليه أو قسموا (١) كانوا قائلين بلا برهان وكفونا مؤتمتهم والله تعالى الحمد ، وقولنا هذا هو قول أبي سليمان وأصحابه \*

١١٨٢ - مسألة - ويجزى في العتق في كل ذلك الكافر . والمؤمن . والصغير . والكبير . والمعيب . والسالم . والذكر . والأنثى . وولد الزنا . والمخدم . والمؤاجر . والمرهون . وأم الولد . والمذنب . والمدبر . والمندور عتقه . والمعق الى أجل . والمكاتب مالم يؤد شيئاً فان كان أدى من كتابته ما قل أو كثر لم يجز في ذلك ولا يجزى من يعتق على المرء بحكم واجب ولا نصفاً رقبتي ، وقد ذكرنا كل ذلك في كتاب الصيام فأغنى عن اعادته \*

• وعمدة البرهان في ذلك قول الله تعالى : ( أو تحرير رقبة ) فلم يخص رقبة من رقبة : ( وما كان ربك نسياً ) فان قالوا : قسمنا الرقبة في هذا على رقبة القتل لا تجزى الا مؤمنة قلنا : فقبسوها عليها في تعويض الاطعام منها ، فان قالوا : لانفعل لانا نخالف القرآن ونزيد على ما فيه قلنا : وزيادتك في كفارة اليمين أن تكون مؤمنة ولا بد خلاف للقرآن وزيادة على ما فيه فان كان القياس في أحد الحكمين جائزاً فهو في الآخر جائز وان كان في أحدهما غير جائز فهو في الآخر غير جائز . فان احتجوا بالخبر الذي فيه ان القائل قال لرسول الله ﷺ : انه لطم وجهه جارية له وعلى رقبة أفأعتقها ؟ فقال لها رسول الله ﷺ : أين الله ؟ قالت : في السماء قال : من أنا ؟ قالت : رسول الله فقال عليه السلام : اعتقها فانها مؤمنة (٢) « فلا حجة لهم فيه لأنها بنص الخبر لم تكن كفارة يمين ولا وطء في رمضان ولا عن ظهار ، وهم يجيزون الكافرة في الرقبة المنذورة على الانسان فقد خالفوا ما في هذا الخبر واحتجوا به فيما ليس فيه منه شيء ، وأيضاً فانه ليس فيه انه عليه السلام قال : لا تجزى الا مؤمنة وانما فيه أعتقها فانها مؤمنة ، ونحن لانكر عتق المؤمنة وليس فيه أن لا يجوز عتق الكافرة فنحن لانمنع من عتقها ، فان قيل : قد رويتم هذا الخبر من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة : « ان الشريد قال : يا رسول الله ان أمي أمرتني أن أعتق عنها رقبة وعندي أمة سوداء أفأعتقها ؟ فقال له النبي ﷺ : ادعها فقال لها النبي ﷺ : من ربك ؟ قالت : الله قال : فمن أنا ؟ قالت : رسول الله قال : اعتقها فانها

(١) كذا في جميع النسخ (٢) الحديث في صحيح مسلم ، ورواه أيضاً أبو داود وفي سننه

مؤمنة (١) » فهذا عليهم لاهم لأنهم يجيزون في رقة الوصية كافرة وأما نحن فلو انسند لقلنا به في الموصى بعقها كما ورد ، وقال بعضهم : كالأعطى من الزكاة كافر كذلك لا يعتق في الفرض كافر قلنا : هذا قياس والقياس كله باطل ثم هذا منه عين الباطل لأنه دعوى لا تقابل إلا بالكذيب والرد فقط لأن الله تعالى لم يقل ذلك ولا رسوله عليه السلام . وروينا من طريق ابن أبي شيبة عن وكيع عن سفيان الثوري عن ابن أبي نجيح عن عطاء قال : يجزى اليهودي والنصراني في كفارة اليمين . ومن طريق جرير عن المغيرة عن إبراهيم مثله أيضا . ومن طريق ابن أبي شيبة عن عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان عن جابر عن الشعبي قال : يجزى الأعمى في الكفارة . وعن الحسن وطاوس يجزى المدبر في الكفارة . وعن الحسن وطاوس . والنخعي تجزى أم الولد في الكفارة ، وأما ولد الزنا فأتار وبنام طريق يزيد بن أبي زياد عن مجاهد عن عائشة أم المؤمنين قالت : لأن أتصدق بثلاث تمرات أو أمتع بسوط في سبيل الله تعالى أحب إلى من أن أعنتق ولد زنا . ومن طريق أبي هريرة أنه قال لعبدله : لو أنك ولدنا ولدنا لا تعتقك ، وقال النخعي . والشعبي : لا يجزى ولد الزنا في رقة واجبة . وعن ابن عمر أنه أعنتق ولدنا .

وأحتج من منع منه بخبر رويناه من طريق أحمد بن شعيب أنا العباس بن محمد الدوري نا الفضل بن دكين نا إسرائيل عن زيد بن جبير عن أبي يزيد الضبي عن ميمونة مولاة رسول الله ﷺ عن النبي عليه السلام « أنه سئل عن ولد الزنا فقال لا خير فيه نعلان أجاهد أو قال أجهز (٢) » بهما أحب إلى من أن أعنتق ولد الزنا .

قال أبو محمد : إسرائيل ضعيف . وأبو يزيد مجهول ولو صح لقلنا به . وروينا من طريق ابن أبي شيبة ناهشيم عن المغيرة عن إبراهيم . والشعبي قال جميعا : لا يجزى في شيء من الواجب ولدنا .

قال أبو محمد : وأجازه طاوس . ومحمد بن علي ولا يسمى نصفًا رقتين رقة ، ومن أعنتق بحكم فلم يعتق عن الكفارة فلا يجزى فيها وبالله تعالى التوفيق .

١١٨٣ - مسألة - ولا يجزى إطعام مسكين واحد أو مادون العشرة يردد عليهم لأن الله تعالى افترض عشرة مساكين وهنا خلاف أمر الله تعالى ، وقال أبو حنيفة : يجوز . وروينا مثل قول أبي حنيفة عن الحسن وخالفه الشعبي ، ولا يجزى الا مثل ما يطعم الانسان أهله فان كان يعطى أهله الدقيق فليعط المساكين الدقيق وان كان يعطى أهله

(١) رواه أبو داود في سننه ، وقال : خاند بن عبد الله أرسله يذكر الشريد (٢) في النسخة

رقم ١٦ « أجهز »

الحب فليعط المساكين الحب، وإن كان يعطى أهله الخبز فليعط المساكين الخبز، ومن أى شئ. أطعم أهله فنه يطعم المساكين لا يجزيه غير ذلك أصلاً لأنه خلاف نص القرآن، ويعطى من الصفة. والكيل الوسط لا الأعلى ولا الأدنى كما قال عز وجل \* وقد اختلف الناس في هذا فصح عن عمر بن الخطاب في كفارة اليمين لكل مسكين نصف صاع حنطة أو صاع تمر أو شعير، وعن علي مثله. وروينا عن ابن عمر لكل مسكين نصف صاع حنطة. وعن زيد بن ثابت مثله. وعن عائشة أم المؤمنين لكل مسكين نصف صاع بر أو صاع تمر وهو قول إبراهيم النخعي. وابن سيرين، وقال: أو أكلة مأدومة، وقال الحسن: مكوك حنطة ومكوك تمر لكل مسكين، والمكوك نصف صاع، قال الحسن: وإن شاء أطعمهم أكلة خبز أو لحماً فإن لم يجد خبزاً وسمناً ولبناً، فإن لم يجد خبزاً أو خلاً وزيتاً فإن لم يجد صام ثلاثة أيام، وقال قتادة أيضاً مكوك تمر ومكوك حنطة. وعن إبراهيم النخعي مدبر ومد تمر هذا كله في كفارة اليمين، وقال عطاء مجاهد: عشرة أمداد لعشرة مساكين ومدان للحطب والادام. وعن الحسن. وابن سيرين يجمعهم فيشبعهم مرة واحدة، وصح أيضاً عن سعيد بن المسيب، والحسن: وقادة مدتمر ومد حنطة لكل مسكين، وصح عن ابن عباس لكل مسكين مدحنطة، وعن زيد بن ثابت، وعن ابن عمر صحيح مثله أيضاً. وعن عطاء وهو قول مالك. والشافعي. وروينا عن ابن بريدة الأسلمي (١) أن كان خبزاً يابساً فغداً. وعن علي يغديهم ويعشهم خبزاً وزيتاً وسمناً، ولا يصح عنهما، وعن القاسم. وسالم. والشعبي. والنخعي. وغيرهم غداً وعشاء.

واحتج من ذهب إلى هذا بما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا يحيى بن يعلى نا أبو الحية عن علي بن أبي سليم قال: قال ابن بريدة. قال رسول الله ﷺ: «أن كان خبزاً يابساً فغداً وعشاء»، وهذا مرسل (٢) وليث ضعيف، وقال أبو حنيفة: نصف صاع بر لكل مسكين أو صاع تمر أو شعير، ومن دقيق البر وسويقه نصف صاع، ومن دقيق الشعير وسويقه صاع فإن أطعمهم فغداً وعشاء. أو غداً وغداً. أو عشاء وعشاء. أو سحور وغداً. أو سحور وعشاء، ولا يجزى عند مالك. والشافعي دقيق ولا سويق.

قال أبو محمد: هذه أقوال مختلفة لأحجة بشيء منها من قرآن ولا سنة، وموه بعضهم بان رسول الله ﷺ أوجب في حلق الرأس للأذى للمحرم نصف صاع بين ستة

(١) في النسخة اليمنية: عن بريدة الأسلمي، وهو غلط، واسم ابن بريدة عبد الله

(٢) لأنه سقط منه الصحابي، وابن بريدة من التابعين توفي سنة خمس عشرة ومائة

مساكين ، وهذا حجة عليهم لان نص ذلك الخبر نصف صاع تمر لكل مسكين وهو خلاف قولهم ، وموهوا أيضا بخبر رويناه من طريق أبي يحيى زكريا بن يحيى الساجي نا محمد بن موسى الحرشي نا زياد بن عبد الله نا عمر بن عبد الله الثقفي نا المنهال بن عمرو عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : « كفر رسول الله ﷺ بصاع من تمر وأمر الناس أن يعطوا فمن لم يجد فنصف صاع » ، وهذا خبر ساقط لان زياد بن عبد الله ضعيف ، وعمر بن عبد الله - هو ابن يعلى بن مرة - وقد ينسب الى جده وهو ضعيف ، ولو صح لكان خلافا لقولهم لانهم لا يجزون نصف صاع تمر البتة . وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا أبو معاوية الضرير عن عاصم عن ابن سيرين عن ابن عمر قال : ( من أوسط ما تطعمون أهليكم ) قال : الخبز . واللبن ، والخبز والزيت ، والخبز والسمن ، ومن أعلى ما يطعمهم الخبز واللحم . ومن طريق عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين ان أبا موسى الأشعري كفر عن يمين فبعجن فأطعمهم . ومن طريق سفيان بن عيينة قال : قال سليمان ابن أبي المغيرة - وكان ثقة - عن سعيد بن جبير قال ابن عباس : كان الرجل يقوت أهله قوتا فيه سعة : وبعضهم قوتا دونا . وبعضهم قوتا وسطا فقيل : من أوسط ما تطعمون أهليكم . وعن ابن سيرين مثل قول ابن عمر ، وروينا نحوه هذا عن شريح . والأسود بن يزيد . وسعيد بن جبير . والشعبي وهو قول أبي سليمان وهو قولنا ، وهو نص القرآن ؛ وأما من حد كيلاما ومن منع من اطعام الخبز . والدقيق . ومن أوجب أكلتين فأقوال لاحجة لها من قرآن : ولا تسنة . ولا قياس . ولا قول صاحب لا يخالف له منهم ، والله تعالى تأيد \*

١١٨٤ - مسألة - وأما الكسوة فواقع عليه اسم كسوة قميص . أو سراويل أو مقنع : أو قلنسوة . أو رداء . أو عمامة . أو برنس أو غير ذلك لان الله تعالى عم ولم يخص ، ولو أراد الله تعالى كسوة دون كسوة لبين لنا ذلك ( وما كان ربك نسيا ) فتخصيص ذلك لا يجوز \* رويناه عن عمران بن الحصين أن رجلا سأله عن الكسوة في الكفارة ؟ فقال له عمران أرايت لو أن وفدا دخلوا على أميرهم فكسا كل رجل منهم قلنسوة قال الناس : انه قد كساهم ؟ . وروينا من طريق مسدد عن عبد الوارث الثوري عن محمد بن الزبير عن أبيه \* ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أشعث عن الحسن البصري قال : تجزى . العمامة في كفارة اليمين وهو قول سفيان الثوري . والأوزاعي . والشافعي وأبي سليمان ، وقال مالك : لا يجزى الا ما تجوز فيه الصلاة ، وهذا لا وجه له لانه قول بلا برهان ، واختلف عن أبي حنيفة في السراويل وحدها ولا يجزى عنده عمامة فقط ،

وقالوا : لو ان انسانا لم يلبس الاعمامة فقط . أو سراويل فقط لقال الناس : هذا عريان • قال أبو محمد : وهذا ليس بشيء . (١) لان الله تعالى لم يقل لنا : اكسوهم ما لا يقع عليهم به اسم عريان ( وما كان ربك نسيا ) ولو أن امرءاً لبس قميصاً . وسراويل في الشتاء لقال الناس : هذا عريان ، والعجب كله من أبي حنيفة اذ يمنع من أن تجزى العمامة وهى كسوة ثم يقول : لو كساه ثوباً واحداً يساوى عشرة أثواب أو أعطاهم بغلة أو حمارة تساوى عشرة أثواب أجزأه ، ثم تدبرنا هذا فرأينا ضرورة أن الكسوة على الاطلاق منافية للعرى اذ تمتع محال أن يكون كاسياً عارياً من وجه واحد لكن يكون كذلك من وجهين مثل أن يكون بعضه كاسياً وبعضه عارياً أو يكون عليه كسوة قمعه ولا تستر بشرته كما صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : « نساء كاسيات عاريات لا يدخلن الجنة » فصح يقينا أن الكسوة لا يكون معها عرى اذا كانت على الاطلاق والله تعالى قد أطنقها ولم يذكرها باضافة ، ولا شك في أن من عليه كسوة سائفة الا أن رأسه عارٍ أو ظهره أو عورته أو غير ذلك منه فإنه لا يسمى كاسياً ولا مكتسباً الا باضافة ، فوجب ضرورة أن لا تكون الكسوة الاعامة لجميع الجسم سائرة له عن العيون مانعة من البرد لانه بالضرورة يعلم أن من كان في كانون الأول مغطى برداً قصب فقط أنه لا يسميه احد كاسياً بل هو عريان ، وبالله تعالى التوفيق •

١١٨٥ - مسألة - ويجزى كسوة أهل الذمة واطعامهم اذا كانوا مساكين بخلاف الزكاة لانه لم يأت هنا نص بتخصيص المؤمنين ، وقد جاء النص في الزكاة أن تؤخذ من أغنياء المسلمين فتد في فقرائهم •

١١٨٦ - مسألة - ويجزى الصوم للثلاثة الأيام متفرقة ان شاء وهو قول مالك . والشافعي ، وقال أبو حنيفة : لا تجزى الامتابة ، واحتجوا بقياسها على كفارة الظهار . والقتل ، وقالوا في قراءة ابن مسعود : متابعات •

قال أبو محمد : من العجائب ان يقيس المالكيون الرقبة في ان تكون مؤمنة في كفارة اليمين على كفارة القتل ولا يقيسها الحنفيون عليها و يقيس الحنفيون الصوم في كفارة اليمين في وجوب كونه متابعاً على صوم كفارة قتل الخطأ . والظهار ، ولا يقيسه المالكيون عليه فاعجبوا لهذه المقاييس المتخاذلة المحكوم بها في الدين مجازفة ، واما قراءة ابن مسعود فهي من شرق الأرض الى غربها اشهر من الشمس من طريق عاصم . وحزمة . والكسائي ليس فيها ما ذكرنا ثم لا يستحيون من أن يزيدوا

في القرآن الكذب المفتري نصرأ لا قوا لهم الفاسدة وهم يأبون من قبول التغريب في الزنا  
لأنه عندهم زيادة على ما في القرآن ، وقد صح عن النبي ﷺ ثم لا يستحيون من الله تعالى  
ولا من الناس في أن يزيدوا في القرآن ما يكون من زاده فيه كافر أو ما أن قرأ به في المحراب  
استتيب وإن كتبه في مصحف قطعت الورقة أو بشر نصرأ لتقليدهم فأذلم يخص الله تعالى  
تابعاً من تفریق فكيفما صام من اجزأه ، وبالله تعالى التوفيق \*

١١٨٧ - مسألة - ومن عنده فضل عن قوت يومه وقوت أهله ما يطعم منه  
عشرة مساكين لم يجزه الصوم أصلاً لأنه واجد ولا يجزى الواجد بنص القرآن من وجد  
الما وجد ولا يجزى الصوم الا من لم يجد (١) ، والعبد والحر في كل ذلك سواء :  
(وما كان ربك نسياً) ومن حد بأكثر من هذا من قوت جمعة . أو شهر . أو سنة كلف  
الدليل ولا سبيل له اليه \*

١١٨٨ - مسألة - ولا يجزى اطعام بعض العشرة وكسوة بعضهم وهو قول  
مالك . والشافعي ، وقال أبو حنيفة . وسفيان : يجزى . ، وهذا خلاف القرآن وما نعلم  
أحداً قاله قبل أبي حنيفة \*

١١٨٩ - مسألة - ومن حلف على اثم ففرض عليه أن لا يفعله ويكفر فإن حلف  
على ما ليس اثماً فلا يلزمه ذلك ، وقال بعض أصحابنا : يلزمه ذلك إذا رأى غير ما خبر منها  
واحتجوا بقول رسول الله ﷺ : فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه \*

قال أبو محمد : كان هذا احتجاجاً صحيحاً لولا ما روينا في كتاب الصلاة في باب  
الوتر من قول القائل للنبي ﷺ : اذكر له الصلوات الخمس فقال : هل على غيرهن ؟  
قال : لا الا ان تطوع ، وقال في صوم رمضان والزكاة كذلك ، والله لا أزيد عليهن ولا  
أنقص منهن فقال عليه السلام : أفلح ان صدق دخل الجنة ان صدق (٢) ، ولا شك في  
أن التطوع بعد الفرض أفضل من ترك التطوع وخير من تركه فلم ينكر النبي عليه السلام  
يمينه تلك ولا أمره بأن يأتي الذي هو خير بل حسن له ذلك ، فصح أن أمر النبي ﷺ بذلك  
انما هو ندب وبالله تعالى التوفيق \*

(تم كتاب الكفارات والحمد لله رب العالمين)

(١) في النسخة رقم ١٦ ، من لا يجد ، (٢) وهو حديث صحيح



## كتاب القرض وهو الدين

١١٩٠ - مسألة - القرض فعل خير ، وهو أن تعطى انسانا شيئا بمئنه من مالك تدفعه اليه ليرد عليك مثله إما حالا في ذمته وإما إلى أجل مسمى هذا يجمع عليه ؛ وقال الله تعالى : ( إذا تدابرتهم بين يدي إلى أجل مسمى فكتبوه ) \*

١١٩١ - مسألة - والقرض جائز في كل ما يحل تملكه وتمليك به أو غيرها سواء جازيعة أو لم يحز لأن القرض هو غير البيع لأن البيع لا يجوز إلا بشئ ويجوز بغير نوع ما بيعت ولا يجوز في القرض إلا رد مثل ما اقترض لا من سوى نوعه أصلا \*

١١٩٢ - مسألة - ولا يحل أن يشترط رد أكثر مما أخذ ولا أقل وهو ربا مفسوخ ولا يحل اشتراط رد أفضل مما أخذ ولا أدنى وهو ربا ، ولا يجوز اشتراط نوع غير النوع الذي أخذ ولا اشتراط أن يقضيه في موضع كذا ولا اشتراط ضمان \*

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله من اشترط شرط ليس في كتاب الله فليس له وإن اشترط مائة شرط كتاب الله أحق وشرط الله أوثق (١) » ، ولا خلاف في بطلان هذه الشروط التي ذكرنا في القرض وبالله تعالى تأييد .

١١٩٣ - مسألة - فإن تطوع عند قضاء ما عليه بأن يمطي أكثر مما أخذ . أو أقل مما أخذ . أو أجود مما أخذ . أو أدنى مما أخذ فكل ذلك حسن مستحب ، ومعطى أكثر مما اقترض وأجود مما اقترض مأجور ، والذي يقبل أدنى مما أعطى . أو أقل مما أعطى مأجور ، وسواء كان ذلك عادة أو لم يكن مالم يكن عن شرط ، وكذلك إن قضاؤه في بلد آخر . ولا فرق فهو حسن مالم يكن عن شرط \* رويان من طريق البخاري وموسى ابن معاوية قال البخاري : ناخلاق ، وقال موسى : ناو كيع ثم اتفق خلا دوو كيع قالا : نا مسعر بن كدام عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله قال : « كان لي على رسول الله ﷺ دين فقضاني وزادني » \* ومن طريق وكيع عن علي بن صالح بن حن عن سلمة ابن كهيل عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال : « استقرض رسول الله ﷺ سنا فاعطاه سنا فوق سنه وقال : خياركم من حاسنكم قضاء » ، وهو قول السلف \* رويان من طريق سفيان

ابن عينة عن اسماعيل بن أبي خالد عن أبيه قال : قضاني الحسن بن علي بن أبي طالب وزادني نحواً من ثمانين درهما \* ومن طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد عن أبيه قال : تقاضيت الحسن بن علي ديني عليه فوجدته قد خرج من الحمام فقضاني ولم يزنه فوزته فوجدته قد زادني على حقي سبعين درهما \* ومن طريق مالك قال : بلغني أن رجلاً قال لابن عمر : اني أسلفت رجلاً سلفاً واشترطت أفضل مما أسلفته فقال ابن عمر : ذلك الربا ثم ذكر كلاماً وفيه أن ابن عمر قال له : أرى أن تشق صلك فان أعطاك مثل الذي أسلفته قبلته وان أعطاك دون ما أسلفته فأخذته أجرت وان أعطاك أفضل مما أسلفته طيبة به نفسه فذلك شكر شكره لك وهو أجر ما أنظرته \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع ناهشام الدستوائي عن القاسم بن أبي بزة (١) عن عطاء بن يعقوب قال : اقترض مني ابن عمر ألف درهم فقضاني أجود من دراهمي ، وقال لي : ما كان فيها من فضل فهو نائل منك أتقبله ؟ قلت : نعم ولا يعرف لهنذين مخالف من الصحابة رضي الله عنهم الا رواية عن ابن مسعود انه كره ذلك \* ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : كان ابن الزبير يستسلف من التجار أموالهم يكتب لهم الى العمال فذكرت ذلك لابن عباس فقال : لا بأس به ، وحكي شعبة أنه سأل الحكم بن عتيبة . وحامد بن أبي سليمان عن اقترض دراهم فرد عليه خير منها ؟ فقال جميعاً : اذا كان ليس من نية فلا بأس ، وصح عن قتادة عن الحسن البصري . وسعيد ابن المسيب قال جميعاً : لا بأس أن تقرض دراهم يرضا وتأخذ سوداً وتقرض سوداً وتأخذ يرضاً \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا قطري بن عبد الله عن أشعث الحراني (٢) قال : سألت الحسن ؟ فقلت : يا أبا سعيد لي جارات ولهن عطاء فيقرضن مني وينيق في فضل دراهم العطاء على دراهمي قال : لا بأس به \* ومن طريق معمر عن أيوب عن ابن سيرين اذا أسلفت طعاماً فاعطاك بأرض أخرى فان كان عن شرط فهو مكروه وان كان على وجه المعروف فلا بأس به ، وهو كله قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان ، وأجاز مالك أن يرد أفضل ما لم يكن عن عادة ولم يجز أن يرد أكثر وهذا خطأ لأنه خلاف فعل رسول الله ﷺ الذي أوردنا ، وأما فرقه بين العادة وغيرها لمخطأ لأنه ان جاز مرة جاز ألف مرة ولا فرق وان كان خيراً في المرة الواحدة فلا كثر من الخير خير وان كان شراً فالشر لا يجوز لا مرة ولا مراراً وبالله تعالى التوفيق \*

(١) هو بفتح الباء الموحدة وتشديد الزاي ، وفي النسخة رقم ١٦ « مرة » براء بعد الباء وهو تصحيف (٢) هو بضم الخاء المهملة وسكون الميم نسبة الى حران ، وفي النسخة رقم ١٦ « الحراني » بدون ميم وهو تصحيف

ولأن علم أحدا قبله فرق بين العادة في ذلك وبين المرة الواحدة، وأما منعه من رد أكثر فقد روينا عن الشعبي . والزهرى ، والعجب كله من إجازته الزيادة حيث هي الربا المكشوف المحرم إذ يجيز مبادلة دينار ناقص بدينار زائد عليه فيوزنه بمشارطة في حين المبادلة ، وكذلك في الدرهم الناقص بالدرهم الزائد عليه فيوزنه ، وقد صح عن النبي ﷺ والدرهم بالدرهم فضل ما بينهما رباً ، ثم يمنع من الزيادة غير المشترطة في قضاء القرض وقد فعله رسول الله ﷺ وحض عليه وحسبنا الله [ونعم الوكيل] (١) .

١١٩٤ - مسألة - فإن قضاءه من غير نوع ما استقرض لم يحل أصلاً لا بشرط ولا بغير شرط مثل أن يكون أقرضه ذهباً فيرد عليه فضة أو غير ذلك وهكذا في كل شيء ، يقول الله تعالى : ( ولأنأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) ، وهو إذا رد غير ما كان عليه فقد أخذ غير حقه ومن أخذ غير حقه فقد أكل المال بالباطل ، فإن قالوا : إنما هو من باب البيع كأنه باع منه ما كان له عنده بما أخذ منه قلنا : هذا حرام لا يحل لأنه ليس له عنده شيء بعينه ولا يحل البيع إلا في شيء بعينه وهو بيع ما ليس عندك وبيع ما لم يقبض ، وكل هذا قد صحح النهي عنه على ما ندكر في البيوع أن شاء الله تعالى ، وهو فيما يقع فيه الربا رباً محض على ما ندكر في أبواب الربا أن شاء الله تعالى .

فإن احتجوا بخبر ابن عمر في ذلك فهو خبر لا يصح على ما ندكر في البيوع أن شاء الله تعالى لأنه من رواية سالكين حرب ثم لم يوصح لكانوا مخالفين له على ما ندكر هناك أن شاء الله تعالى .

١١٩٥ - مسألة - ومن استقرض شيئاً فقد ملكه وله بيعه أن شاء الله تعالى وهبته والتصرف فيه كسائر ملكه وهذا الخلاف فيه وبه جاءت النصوص .

١١٩٦ - مسألة - فإن كان الدين حالاً كان للذي أقرض أن يأخذه المستقرض متى أحب أن شاء . أثر إقراضه إياه وإن شاء أنظره به إلى انقضاء حياته ، وقال مالك : ليس له مطالبته إياه به إلا بعد مدة ينتفع فيها المستقرض بما استقرض وهذا خطأ لأنه دعوى بلا برهان ، وأيضاً فإنه أوجب هنا أجلاً مجهول المقدار لم يوجب الله تعالى قط ثم هو الموجب له لا يحد مقداره فأى دليل أدل على فساد هذا القول من أن يكون قائله يوجب فيه مقدارا [ ما ] (٢) لا يدري هو ولا غيره ما هو وقد أمر رسول الله ﷺ بأن يعطى كل ذي حق حقه ، فمن منع من هذا فقد خالف أمره عليه السلام .

١١٩٧ - مسألة - فإن طالبه صاحب الدين بدينه والشيء المستقرض حاضر عند

المستقرض لم يجز أن يجبر المستقرض على [شئ من ماله اذ لم يوجب ذلك] (١) أن يرد  
الذى أخذ بعينه ولا بد لكن يجبر على رد مثله اما ذلك الشئ واما غيره مثله من نوعه لانه  
قد ملك الذى استقرض وصار كسائر ماله ولا فرق ، ولا يجوز أن يجبر على اخراج شئ  
بعينه من ماله اذ لم يوجب عليه قرآن ولا سنة فان لم يوجد له غيره قضى عليه حينئذ برده  
لانه ما مور بتعجيل انصاف غريمه فتأخيره بذلك وهو قادر على الانصاف ظلم وقد قال  
عليه السلام : « مظل الغنى ظلم » (٢) وهذا غنى فظلمه ظلم \*

١١٩٨ - مسألة - فان كان القرض الى أجل فقرض عليهما أن يكتباه وان يشهدا  
عليه عدلين فصاعدا أو رجلا . وامرأتين عدولا فصاعدا ، فان كان ذلك فى سفر ولم  
يجد كاتبافان شاء الذى له الدين ان يرتن بهرنا فله ذلك وان شاء أن لا يرتن فله ذلك وليس  
يلزمه شئ من ذلك فى الدين الحال لافى السفر ولا فى الحضر \*

برهان ذلك قول الله تعالى ( يا أيها الذين آمنوا اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى  
فاكتبوه ) الى قوله ( ولا تسأموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا الى أجله ) الى قوله تعالى  
( واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من  
الشهداء ) الى قوله تعالى ( وان كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فراهان مقبوضة فان أمن  
بعضكم بعضا فليؤد الذى ائتمن أماته ) وليس فى أمر الله تعالى الا الطاعة ومن قال :  
انه نذب فقد قال : الباطل ولا يجوز أن يقول الله تعالى : فاكتبوه فيقول قائل : لا أكتب  
ان شئت ويقول الله تعالى : ( واشهدوا ) فيقول قائل : لا أشهد ولا يجوز نقل أوامر  
الله تعالى عن الوجوب الى النذب الا بنص آخر أو بضرورة حس ، وكل هذا قول أبى  
سليمان . وجميع أصحابنا وطائفة من السلف وتتقضى ذلك فى كتاب البيوع ان شاء  
الله تعالى \*

١١٩٩ - مسألة - ومن لقي غريمه فى بلد بعيد أو قريب وكان الدين حالا أو قد بلغ  
أجله فله مطالبته وأخذه بحقه ويجبره الحاكم على انصافه عرضا كان الدين . أو طعاما :  
أو حيوانا . أو دنائير . أو دراهم كل ذلك سواء ولا يحل أن يجبر صاحب الحق على أن  
لا يتنصف الا فى الموضع الذى تداينا فيه \*

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ « مظل الغنى ظلم » وأمره عليه السلام أن يعطى  
كل ذى حق حقه ، ومن ادعى أنه لا يجوز أن يجبر على انصافه الا حيث تداينا فقد قال :  
الباطل لانه قول لا دليل عليه لا من قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول صاحب

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ وقد وجدت تسكنا فى الكلام (٢) هو فى الصحيحين

ولا قياس ولا رأى سديد ، ثم يقال له : ان كان التداين بالاندلس ثم لقيه بصين الصين ساكنا هنالك أو كلاهما أتى حقه قد سقط أو يكلف الذى عليه الحق هو صاحب الحق النهوض الى الاندلس لينصفه هنالك من مدين ، ثم لو طردوا قولهم للزمهم ان لا يجيزوا الانصاف الا فى البقعة التى كانافيا بأبدانها حين التداين وهم لا يقولون هذا فنحن نزيدهم من الأرض شبرا شبرا حتى تبلغهم إلى أقصى العالم ، ولو حقق كل ذى قول قوله وحاسب نفسه بان لا يقول فى الدين الاما جاء بقرآن أو سنة لقل الخطأ ولكن أسلم لكل قائل ، وماتوفيتنا الابالله العظيم \*

١٢٠٠ - مسألة وان أراد الذى عليه الدين المتوكل أن يعجله قبل أجله بما قل أو أكثر لم يجبر الذى له الحق على قبوله أصلا ، وكذلك لو أراد الذى له الحق أن يتمجل قبض دينه قبل أجله بما قل أو أكثر لم يجز أن يجبر الذى عليه الحق على ادائه سواء فى كل ذلك الدنانير والدرهم . والطعام كله . والعروض كلها . والحيوان فلو تراضيا على تمجيل الدين أو بعضه قبل حلول أجله أو على تأخيريه بعد حلول أجله أو بعضه جاز كل ذلك وهو قول أنى سليمان . وأصحابنا ، وقال المالكيون : ان كان بمال مؤنة فى حمله ونقله أجبر الذى له الحق على قبضه وان كان بمافيه مؤنة فى حمله ونقله لم يجبر على قبوله قبل محله .  
قال أبو محمد : وهذا قول فى غاية الفساد ، أول ذلك انه قول بلا برهان لامن قرآن . ولا سنة . ولا اجماع . ولا قول صاحب لا مخالف له . ولا قياس . ولا رأى سديد ، والثانى أن شرط الأجل قد صح بالقرآن والسنة فلا يجوز ابطال ما صححه الله تعالى ، والثالث أنهم ابطالوا هذا الشرط الصحيح الذى أثبتته الله تعالى فى كتابه وأجازوا والشروط الفاسدة التى أبطلها الله تعالى فى كتابه كمن اشترط لاسرائة ان كل امرأة يتزوجها عليها فهى طالق ، وكل سرية يتخذها عليها فهى حرة وأن لا يرحلا عن دارها فان فعل فأمرها يدها ، واحتجوا هنا برواية مكنوبة وهى المسلمون عند شروطهم ، فهلا احتجوا بها اذ هى عندهم صحيحة فى انفاذ شرط التأجيل المسمى بالدين فقاموا هذه الأمور تروا العجب ، والرابع أنهم احتجوا فى هذا بعمر . وعثمان فيما روى عنهما فى القضاء بقبول تمجيل الكتابة قبل أجلها وقد أخطأوا فى هذا من وجوه ، أولها أنه لا حاجة فيمن دون رسول الله ﷺ ، والثانى أنه انما جاء ذلك عن عمر . وعثمان فى الكتابة خاصة فقاموا عليها سائر الديون وهم مقرون بان حكم الكتابة مخالف لحكم الديون فى جواز الحالة وغير ذلك ، والثالث أنه قد خالف عمر . وعثمان فى ذلك أنس فلم ير تمجيل الكتابة قبل أجلها ، والرابع أنهم خالفوا عمر . وعثمان فى مئين من القضاء ، منها اجبار عمر بآداته

العبيد على كتابتهم بالضرب اذا طلب العبيد ذلك وغير هذا كثير ، فمن الباطل ان يكون قولها حجة في موضع غير حجة في آخر ، والخامس انهم قد خالفوا عمر . وعثمان في هذه القضية نفسها لانه جاء عنها وضع الكتابة في بيت المال ثم يعطى السيد في كل نجم حقه فظهر فساد هذا القول وبالله تعالى التوفيق ، وقدموه بعضهم بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ ما جاءك من هذا المال وأنت غير مشرف ولا سائل نخذه وما لا فلا تتبعه نفسك ، قال أبو محمد : وهذا تحريف منهم للكلم عن مواضعه لان هذا الخبر انما هو في العطاء المبتدأ الذي نهينا عن السؤال فيه عن غير ضرورة أو بغير سلطان ولا في الحقوق الواجبة الواجب السؤال عنها وطلبها او الابراء منها لله تعالى .

قال أبو محمد : وليت شعري أى فرق بين ارادة الذى عليه الحق تعجيل ماعليه قبل أجله مع اباية الذى له الحق من ذلك وبين ارادة الذى له الحق تعجيل ماله قبل أجله مع اباية الذى عليه الحق من ذلك ؟ اذ أوجبوا الواحد ومنعوا الآخر ، فان قالوا : ان الذى عليه الحق يريد ان يبرأ ماعليه قلنا لهم : والذى له الحق يريد ان يبرىء الذى عليه الحق ماعليه ، فان قالوا : ليس يريد ذلك الذى عليه الحق الا الى أجله قلنا لهم : ولا يريد ذلك الذى له الحق الا الى أجله .

١٢٠١ - مسألة - والقرض جائز في الجوارى . والعبيد . والدواب . والدور . والأرضين وغير ذلك لعموم قوله تعالى : ( اذا تدانيتم بدين الى أجل مسمى ) فعمم تعالى ولم يخص فلا يجوز التخصيص في ذلك بالرأى الفاسد بغير قرآن . ولا سنة ، وقولنا في هذا هو قول المزنى . وأبى سليمان . ومحمد بن جرير . وأصحابنا ، ومنع من ذلك أبو حنيفة . ومالك . والشافعى في الجوارى خاصة وما ندلم لهم حجة أصلا لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قول صاحب . ولا من اجماع . ولا من قياس . ولا من رأى سديد الا أن بعضهم قال : لا يجوز ذلك لانه يطؤها ثم يردّها اليه فيكون فرجا معاراه قال أبو محمد : أما قولهم : يطؤها ثم يردّها عليه فهم يوجبون هذا نفسه فى التى يجد بها عيبا ، فان ادعوا اجماعا قلنا : كذبتم قد صح عن على . وشريح المنع من الرد بالعيب بعد الوطء . ثم لو صح لهم انه اجماع للزمهم لانهم أصحاب قياس أن يقيسوا ما اختلف فيه على ما يرضعون أنه اتفق عليه فهذا أصلهم فى القياس فانى يردّها لهم عنه ، ثم نقول لهم : فاذا وطئها ثم يردّها فكان ماذا ؟ وطئها بحق بنص القرآن قال تعالى : ( والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ) ثم ان ردّها ردّها بحق لانه أدى ماعليه فانتقلت من حق الى حق ،

وأما قولهم : انه فرج معار فكذب وباطل لأن العارية لا يزول عنها ملك المعير فحرام على غيره وطؤها لأنه ملك يمين غيره ؛ وأما المستقرضة فهي ملك يمين المستقرض فهي له حلال وهو مخير بين أن يردّها أو يمسكها ويردّها وليست العارية كذلك ، وقالوا : هو بشيع شنيع قلنا : لا شناعة ولا بشاعة في الحلال وأتم لاستبشعون مثله من أن يكون انسان يبيع جارية من غيره فيطؤها ثم يبتاعها الذي باعها فيستبرئها بحبضة ثم يطؤها ثم يبتاعها الذي باعها منه ، وهكذا ابداً ، ومن أن يكون انسان يتزوج امرأة فيطؤها ثم يطلقها فتعتد خمسة وأربعين يوماً وهي مصدقة عنده ثم تزوجها جاره فيطؤها ثم يطلقها فتعتد كذلك ثم يتزوجها الأول فيطؤها ثم يطلقها وهكذا ابداً ، فأى فرق بين هذا وبين ما منعوا منه من قرض الجوارى ؟ إنما الشنيع البشيع الفظيع ما يقولونه من أن رجلاً تكون بينهم أمة يطؤها كل واحد منهم فلا يرون في ذلك حداً ويلحقون الولد بهذا الوطء الحرام الخبيث ، ومن أن يطأ والد الأم ولد ابنه فلا يرون عليه حداً ويلحقون الولد في هذا الوطء الفاحش لاسيما الحنيفيين الذين يقولون : من عشق امرأة جاره فرشا شاهدين فشهدا له بأن زوجها طلقها وانها اعتدت وانها تزوجت هذا وهي منكرة وزوجها منكر والله تعالى يعلم أنهما كاذبان قضى القاضي بذلك فانه يطؤها حلالاً طيباً ، فهذه هي الشناعة المضاهية لخلاف الاسلام والله تعالى التوفيق .

١٢٠٢ - مسألة - وكل ما يمكن وزنه أو كيله أو عدده أو زرعه لم يجز أن يقرض جزاً قالانه لا يدري مقدار ما يلزمه أن يردّه فيكون أكل مال بالباطل .

١٢٠٣ - مسألة - وكل ما اقترض من ذلك معلوم العدد أو الزرع أو الكيل أو الوزن فإن رده جزاً فافكان ظاهراً متيقناً أنه أقل مما اقترض فرضى ذلك المقرض أو كان ظاهراً متيقناً أنه أكثر مما اقترض وطابت نفس المقرض وكل ذلك جائز حسن لما قدمنا ، فإن لم يدرأ هو مثل ما اقترض أم أقل أم أكثر ؟ لم يجز له لأنه لا يجوز مال أحد إلا بطيب نفس منه ورضاه ولا يكون الرضا وطيب النفس الا على معلوم ولا بد (١) لا على مجهول والله تعالى التوفيق .

١٢٠٤ - مسألة - ولا يجوز تعجيل بعض الدين المؤجل على أن يبرئه من الباقي فإن وقع رد وصرف الى الغريم ما أعطى لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى ، وقد قال رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » فلو عجل الذي عليه الحق بعض ما عليه بغير شرط ثم رغب الى صاحب الحق أن يضع عنه الباقي أو بعضه فأجاب الى

ذلك أو وضعه عنه أو بعضه بغير رغبة فكل ذلك جائز حسن وكلاهما مأجور لأنه ليس ههنا شرط أصلا لكن أحدهما سارع إلى الخير في أداء بعض ما عليه فهو محسن والآخر سارع إلى الإبراء من حقه فهو محسن قال الله عز وجل : (وافعلوا الخير) وهذا كله خير [وبالله تعالى التوفيق] (١) \*

١٢٠٥ - مسألة - ومن كان له دين حال أو مؤجل لخل فرغب إليه الذي عليه الحق في أن ينظره أيضا إلى أجل مسمى ففعل أو أنظره كذلك بغير رغبة وأشهد أولم يشهد لم يلزمه من ذلك شيء والدين حال يأخذه به متى شاء وهو قول الشافعي وهو أيضا قول زفر ، وأبى سليمان ، وأصحابنا ؛ وكذلك لو أن امرأ عليه دين مؤجل فأشهد على نفسه أنه قد أسقط الأجل وجعله حالا فإنه لا يلزمه ذلك والدين إلى أجله كما كان \*

برهان ذلك أن كل ما ذكرنا فإنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وليس شيء من هذا من العقود التي افترض الله تعالى الوفاء بها لأن العقود المأمور بالوفاء بها منصوصة الاسماء في القرآن ، ولا خلاف في أن كل العقود لا يلزم الوفاء بها كمن عقد أن يكفر أو أن يزني ، وكل عقد صح مؤجلا بالقرآن أو السنة فلا يجوز البتة بطل التأجيل إلا بنص آخر ، ولا سيول إلى نص في ذلك وبالله تعالى التوفيق \* فإن قيل : قد قلتم : إنه إن عجل له ما عليه قبل الأجل أن ذلك لازم له لارجوع فيه قلنا : نعم لأنه قد خرج من حقه وصيره إلى غيره ووجهه فهذا جائز اذ قد أمضاه وأما ما لم يمضه فأنما هو وعد وقد قدمنا أن الوعد لا يلزم انجازه فرضا وبالله تعالى التوفيق \*

وقال مالك : يلزمه التأجيل ، وقال أبو حنيفة : أن أجله في قرض لم يلزمه وكان له الرجوع ويأخذه حالا فإن أجله في غصب غصبه إياه أو في سائر الحقوق ما عدا القرض لزمه التأجيل وهو قول محمد بن الحسن ، وأبى يوسف ، وروى عن أبى يوسف أنه إن استهلك له ما يكال أو يوزن ثم أجله به فله أن يرجع في ذلك ولا يلزمه التأجيل ، فإن استهلك له مشاة أو ثوبا فأجله في قيمتهما لزمه التأجيل \*

قال أبو محمد : فهل سمع بأسخف من هذه الفروق ، واحتج بعضهم بأن قال : إن التأجيل في أصل القرض لا يصح فازاد هذا المحتج على خلاف الله تعالى في قوله : (إذا تدانتم بدين إلى أجل مسمى) \* قال أبو محمد : وإنما الحجة ما ذكرنا وبالله تعالى تأييده

١٢٠٦ - مسألة - وكل من مات وله ديون على الناس مؤجلة أول الناس عليه ديون



مؤجلة فبكل ذلك سواء وقد بطلت الآجال كلها وصار كل ما عليه من دين حالا وكل ماله من دين حالا سواء في ذلك كله القرض . والبيع . وغير ذلك ؛ وقال مالك : أما الديون التي عليه مؤجلة فقد حلت وأما التي له على الناس فإلى أجلها .

قال أبو محمد : وهذا فرق فاسد بلا برهان لامن قرآن . ولا سنة . ولا إجماع . ولا رواية سقيمة . ولا قياس . ولا قول صاحب . ولا رأى له وجه .

برهان قولنا هو قول الله تعالى : ( ولا تنكسب كل نفس الا عليها ) وقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » ( ١ ) وقال تعالى في حكمته في المواريث فقد ذكر فرائض المواريث وقال عز وجل ( من بعد وصية يوصي بها أودين ) فصح أن يموت الانسان بطل حكمه عن ماله وانتقل الى ملك الغرماء والموصي لهم ووجوه الوصايا . والورثة . وعقد الغرماء في تأجيل ما عليهم أو تأجيل ما على الميت انما كان بلا شك بينهم وبين المتوفى اذ كان حيا وقد انتقل الآن المال عن ملكه الى ملك غيره فلا يجوز كسب الميت عليهم فيما قد سقط ملكه عنه ولا يحل للغرماء شيء من مال الورثة والموصي لهم والوصية بغير طيب أنفسهم فبطل حكم التأجيل في ذلك ووجب للورثة وللوصية أخذ حقوقهم ، وكذلك لا يحل للورثة امساك مال غريم ميتهم إلا بطيب نفسه لأن عقده انما كان مع المتوفى اذ كان حيا فلا يلزمه أن يبقى ماله بأيدي ورثته لم يعاملهم قط ، ولا يحل لهم امساك مال الذي له الحق عنه والله تعالى لم يجعل لهم حقا ولا للوصية الا بعد انصاف أصحاب الديون والله تعالى التوفيق .

روينا من طريق أبي عبيدنا اسماعيل بن ابراهيم - هو ابن علي - عن ليث عن الشعبي . والنخعي قالا جميعا : من كان له ( ٢ ) دين الى أجل فاذا مات فقد حل . وبه الى أبي عبيدنا عن معاذ بن معاذ العنبري عن أشعث عن الحسن البصري انه كان يرى الذين حالوا اذا مات وعليه دين . ومن طريق محمد بن المثنى حدثني عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم قال : اذا مات الميت فقد حل دينه وهذا عموم لما عليه ولما له . ١٢٠٧ - مسألة - وهديّة الذي عليه الدين الى الذي له عليه الدين حلال ، وكذلك ضيافته اياه ما لم يكن شيء من ذلك عن شرط ، فان كان شيء عن شرط فهو حرام لما روينا من طريق الليث بن سعد عن سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي شريح العدوي « أنه سمع رسول الله ﷺ يقول : من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه جائزته يومه

وليلته والضيافة ثلاثة أيام فما كان وراء ذلك فهو صدقة (١) « وكان عليه السلام يأكل الهدية وقال عليه السلام : « لو أهدى إلى ذراع لقبلت (٢) ، « رويناه من طريق شعبة عن الأعمش عن أبي حازم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ ، فهذا عموم لم يخص عليه السلام من ذلك غيرهما من غيره \* وقالت طائفة : لا يجوز قبول هديته ولا النزول عنده ولا أكل طعامه صح عن ابن عباس إذا أسلفت رجلا سلفا فلا تقبل منه هدية قراع ولا عارية ركوب دابة (٣) وأنه استغفاره رجل فقال له : أقرضت سما كاخمين درهما وكان يعث إلى من سمكه فقال له ابن عباس : حاسبه فإن كان فضل فرد عليه وإن كان كفافا فاقصصه ، وصح عن عبد الله ابن سلام أنه قال : إذا كان لك على رجل مال فأهدى لك حملة من تبن (٤) فلا تقبلها فإنها ربا اردد عليه هديته أو أثبه ، وصح عن ابن عمر أنه سأله سائل ؟ فقال له : أقرضت رجلا فأهدى لي هدية فقال : أثبه أو أحسبها له بما عليه أو ارددها عليه \* وعن علقمة نحو هذا واحتجوا فقالوا : هو سلف جر منفعة ، وصح النهي عن هذا عن ابن سيرين . وقتادة . والنخعي \* .

قال أبو محمد : أما هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم فلا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ وقد خالفوا ابن عمر . وابن عباس في اثنين من القضايا وقد جاء خلافهم عن غيرهم . رويناه من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن يونس بن عبيد . وخالد الحذاء كلاهما عن محمد بن سيرين أن أبي بن كعب تسلف من عمر بن الخطاب عشرة آلاف فبعث إليه أبي من ثمره وكانت تبركو وكان من أطيب ثمر أهل المدينة فردها عليه عمر فقال له : أبي بن كعب : لا حاجة لي بما منعك طيب ثمر فقبلها عمر ، وقال : إنما الربا على من أراد أن يربي وينسى \* . وبه إلى سفيان عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي وذكر نهى علقمة عن أكل المرء عند من له عليه دين فقال إبراهيم : الآن يكون معروفا كان يتعاطيان \* قال أبو محمد : قول عمر بن الخطاب هو الحق لقول النبي ﷺ : « إنما الأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى ، ولو كانت هدية الغريم والضيافة منه حراما أو مكروها لما أغفل الله تعالى يانه على لسان رسوله ﷺ ( وما كان بك نسيا ) فاذلم يته تعالى عن

(١) هو في صحيح البخارى ، والجائز قوتسمى الجيزة هي قدر ما يجوز به المسافر من منهل إلى منهل ، وقال الخطابي : معناه أنه إذا نزل به الضيف أن يتحفه ويزيده في البر على ما يحضرته يوم ما وليلة ، وفي اليومين الآخرين يقدم له ما يحضره فاذا مضى الثلاث فقد قضى حقه فما زاد عليها بما يقدمه له يكون صدقة (٢) الحديث في صحيح البخارى ج ٧ ص ٤٤ بأطول من هذا (٣) في النسخة رقم ١٦ « ولا تجاز به ركوب دابة » (٤) في نسخة وجلة من تبن \* .

ذلك فهو حلال محض إلا ما كان عن شرط بينهما ، وأما قولهم أنه سلف جرمفعة فكان ماذا ؟ أين وجدوا النهي عن سلف جرمفعة ؟ فليعلموا الآن أنه ليس في العالم سلف إلا وهو يجر منفعة وذلك انتفاع المسلف بتضمن ماله فيكون مضمونا تلف أو لم يتلف مع شكر المستقرض إياه وانتفاع المستقرض بمال غيره مدة ما فعل قولهم كل سلف فهو حرام وفي هذا ما فيه ، وبالله تعالى التوفيق ، تم كتاب القرض والحمد لله [ وصلى الله على محمد وآله ] (١) °

## كتاب الرهن

١٢٠٨ - مسألة - لا يجوز اشتراط الرهن إلا في البيع إلى أجل مسمى في السفر أو في السلم إلى أجل مسمى في السفر خاصة أو في القرض إلى أجل مسمى في السفر خاصة مع عدم الكاتب في كلا الوجهين \*

برهان ذلك أن اشتراط الرهن شرط وقد قال رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط من اشتراط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له » ، وقال عز وجل : ( إذا تداینتم بدین الى أجل مسمى فاكتبوه ) الى قوله تعالى : ( وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتاباً فربان مقبوضه ) فهنا يجوز اشتراط الرهن حيث أجاز الله تعالى ، والدين الى أجل مسمى لا يعدوان يكون بيعاً ، أو سلباً ، أو قرضاً فهذه الوجوه يجوز فيها اشتراط التأجيل لورود النصوص بوجوبه في السلم وجوازه في القرض ، والبيع ولا يجوز فيما عدا ذلك أصلاً لأنه لم يأت في شيء من المعاملات سوى ما ذكرنا نص بجواز اشتراط التأجيل فهو شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل ، وصح عن مجاهد أنه لا يجوز الرهن إلا في السفر ، وأما الحضرة فلما روينا من طريق البخاري ما مسددنا عبد الواحد - هو ابن زياد - حدثه الأعمش نا إبراهيم نا الأسود عن عائشة أم المؤمنين [ رضى الله عنها ] (٢) « أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاماً الى أجل ورهنه درعه » \* ومن طريق محمد بن المنثري حدثني عثمان بن عمر نا هشام بن حسان عن عكرمة عن ابن عباس قال : والله لقد مات رسول الله ﷺ وإن درعه لم رهنة عند رجل من اليهود بعشرين صاعاً من شعير أخذها طعاماً لاهله \* فان قيل : قد روى أنس أن النبي ﷺ أخذ شعيراً من يهودي بالمدينة ورهنه درعه وليس فيه ذكر

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٢) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ٢٣٣ ،

وفي بعض الفاظ الحديث تقديم وتأخير وفي جزء ٣ ص ٢٨٤ بلفظه

أجل قلنا : ولا فيه اشتراط الرهن ونحن لا نمنع من الرهن بغير أن يشترط في العقد لانه تطوع من الراهن حيثنذ والتطوع بمالم ينه عنه حسن ، فان ذكر حديث أنى رافع في بعثة النبي ﷺ إياه الى يهودى ليسلفه طعاما لضييف نزل به فأبى إلا برهن فرهنه درعه ، فهذا خبر انفراد به موسى بن عبيد الربذى وهو ضعيف ضعفه القطان . وابن معين . البخارى . وابن المدينى ، وقال أحمد بن حنبل : لا تحل الرواية عنه \*

١٢٠٩ - مسألة - ولا يجوز الرهن إلا مقبوضا في نفس العقد لقول الله تعالى : ( فرهان مقبوضة ) ، وقال قوم : ان شرطه أن يجعل الرهن عند ثقة فهو جائز وهو قول ابراهيم النخعى . والشعبي . وعطاء . وبه يقول أبو حنيفة : ومالك . والشافعى ، وقال آخرون : لا يجوز هذا وليس هو قبضا كما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر . وسفيان الثورى قال معمر : عن قتادة ، وقال سفيان : عن أشعث عن الحكم ثم اتفق قتادة . والحكم على أن الرهن اذا كان على يدى عدل فليس مقبوضا قال سفيان : وهو قول ابن أبى ليلى وبه يقول أبو سليمان . وأصحابنا ، وصح أيضا عن الحارث العكلى من طريق هشيم عن المغيرة عنه \*

قال أبو محمد : انما ذكر الله تعالى القبض في الرهن مع ذكره المتدائنين في السفر الى أجل عند عدم الكاتب وانما أقبض رسول الله ﷺ الدرع الذى له الدين فهو القبض الصحيح ، وأما قبض غير صاحب الدين فلم يأت به نص ولا إجماع ، واشترط أن يقبضه فلان لا صاحب الدين شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل \*

١٢١٠ - مسألة - ورهن المرخصه من شئ مشاع بما ينقسم أو لا ينقسم عند الشريك فيه وعند غيره جائز لان الله تعالى قال : ( فرهن مقبوضة ) ولم يخص تعالى مشاعا من مقسوم ( وما كان ربك نسيا ) وهو قول عثمان البتى . وابن أبى ليلى . ومالك . وعبيد الله بن الحسن . وسوار بن عبد الله . والشافعى . وأبى ثور . وأبى سليمان . وغيرهم ، وقال أبو حنيفة . وأصحابه : لا يجوز رهن المشاع كان بما ينقسم أو بما لا ينقسم لا عند الشريك فيه ولا عند غيره ، وأجازوا أن يرهن اثنان أرضا مشاعة بينهما عند انسان واحد ، ومنعوا من أن يرهن المرء أرضه عند اثنين داهيا مدينا واحدا في صفقة واحدة ، وهذا تخليط ناهيك به ، أول ذلك انه قول لانعلم أحدا قاله قبلهم ، والثانى أنه قول بلا دليل ، والثالث أنهم تناقضوا فيه كما ذكرنا ، وأيضا فانهم لا يختلفون في أن يبيع المشاع جائز فيما ينقسم وما لا ينقسم من الشريك وغيره . ومنع أبو حنيفة من اجازة المشاع فيما ينقسم وما لا ينقسم الا من الشريك فيه وحده فاجازه له ؛ وهذه تخاليط ومناقضات لا خفاء بها وما نعلم لهم شيئا

موهوا به إلا أنهم قالوا : لا يصح القبض في المشاع ، ومن قولهم : ان البيع لا يتم الا بالقبض وقد أجازوا البيع في المشاع فالقبض عندهم ممكن في المشاع حيث اشتروا وهو البيع ، والقبض عندهم غير ممكن في المشاع حيث لم يشتروا وهو الرهن ، وحسبنا الله ونعم الوكيل ، ويقال لهم : كما يقبض في البيع كذلك يقبض في الرهن ولا فرق .

١٢١١ - مسألة - وصفة القبض في الرهن وغيره هو أن يطلق يده عليه فما كان بما ينقل نقله الى نفسه وما كان بما لا ينقل كالدار والارضين أطلقت يده على ضبطه كما يفعل في البيع وما كان مشاعا كان قبضه له كقبض صاحبه لحصته منه مع شريكه ولا فرق ، ولو كان القبض لا يصح في المشاع لكان الشريكان فيه غير قابضين له ولو كانا غير قابضين له لكان مهملا لا يد لأحد عليه ، وهذا أمر يكذبه الدين والعيان ، أما الدين فنصر فيها فيه تصرف ذى الملك في ملكه ، وأما العيان فكونه عند كل واحد مدة يتفقان فيها أو عند من يتفقان على كونه عنده ، وبالله تعالى التوفيق .

١٢١٢ - مسألة - والرهن جائز في كل ما يجوز بيعه ولا يجوز فيما لا يجوز بيعه كالحر وأم الولد . والسنور . والكلب . والماء لانه وثيقة للمرتين ليتبصر ان مطل ولا يمكن الاتصاف للغريم الا بما يجوز بيعه وبالله تعالى تأييد .

١٢١٣ - مسألة - ومنافع الرهن كلها لا تحاشى منها شيئا لصاحبه الراهن له كما كانت قبل الرهن ولا فرق حاشا ركوب الدابة المرهونة وحاشا لبن الحيوان المرهون فانه لصاحب الرهن كما ذكرنا إلا ان يضيعهما فلا يتفق عليهما ويتفق على كل ذلك المرتين فيكون له حيثئذ ركوب الدابة ولبن الحيوان بما أتفق لا يتحاسب به من دينه كثر ذلك أم قل .  
برهان ذلك قول الله تعالى : ( ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) وقول رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » وحكم عليه السلام بانه لا يحل مال امرئ مسلم الا بطيب نفسه وملك الشيء المرتين باق لراهنه يقيين وباجماع لا خلاف فيه ، فاذا هو كذلك فحق الرهن الذي حدث فيه للمرتين ولم ينقل ملك الراهن عن الشيء المرهون لا يوجب حدوث حكم في منعه مالم يضر ان ينتفع به من ماله بغير نص بذلك ، فله الوطء . والاستخدام . والمؤاجرة . والحياطة . وأكل الثمرة الحادثة . والولد الحادث . والزرع . والعجارة . والأصواف الحادثة . والسكنى . وسائر الممر . في ملكه الا كون الرهن في يد المرتين فقط بحق القبض الذي جاء به القرآن ولا مزيد .

وأما الركوب والاحتلاب خاصة لمن أتفق على الركوب والمحلوب فلما رويانا من

طريق البخارى نا محمد بن مقاتل أنا (١) عبد الله بن المبارك أنا زكريا بن أبي زائدة عن الشعبي عن أبي هريرة [رضى الله عنه] (٢) «أن رسول الله ﷺ قال : الظهير ركب (٣) بنفقة إذا كان مرهونا ولبن الدر يشرب بنفقته إذا كان مرهونا وعلى الذى يركب ويشرب النفقة» والنص قد ورد بتحريم الأموال على غير من له فيها حق فالرهن بلا شك حرام على كل من عدا الرهن وللرهن فيه حق الارتهان ، فدخل به فى هذا العموم وخرج منه من عداه بالنص الآخر .

قال أبو محمد : ومن خالفنا فى هذا فإنه يخالف القرآن . والسنن . والمعقول ، أما القرآن . والسنن فتعنه صاحب الحق من منافع ماله والله تعالى يقول : (والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) فقد أطلقه الله تعالى على وطء أمته ولم يخص غير مرهونة من مرهونة (وما كان ربك نسياً) ، وقال تعالى : (لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين) وأما خلاف المعقول فانتنا سأل من خالفنا ههنا عن الدار المرهونة أنواجر ويصلح ما هي فيها أم تهمل وتضيع ويخرج المستاجر لها عنها ؟ وعن الأرض المرهونة أتحرث وتزرع أم تهمل وتضاع ؟ وعن الحيوان المرهون أينفق عليه ويستغل أم يضيع حتى يهلك ؟ وعن الأشجار المرهونة لمن تكون غلتها ؟ فان قالوا : ان كل ذلك يضيع خالفوا الاجماع ، وقيل لهم : قد نهى رسول الله ﷺ عن اضاعة المال ، وان قالوا : لا يضيع قلنا : فلما نفع المذكورة من الاجارة . والبن . والولد . والصوف . والثمرة لمن تكون ؟ فان قالوا : تكون داخل فى الرهن قلنا لهم : ومن أين لكم ادخال ملل من ماله فى رهن لم يتعاقدا قط أن يكون داخل فيه ؟ ومن أمر بهذا ؟ فلا سمع له ولا طاعة ولا نعى عين لأنه خلاف قول النبي ﷺ : «ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام» وهذا تحريم ماله عليه وأباحته لغيره وهذا باطل متيقن ، وان قالوا (٤) : بل هو لصاحب الملك قلنا : نعم وهذا قولنا والله الحمد ، وصح عن أبي هريرة رضى الله عنه من قوله مثل قولنا وهو أنه قال : صاحب الرهن يركبه وصاحب الدر يحلبه وعليهما النفقة ، وأنه قال : الرهن مركوب ومحلوب بعلقه . ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعى فيمن ارتهن شاة ذات لبن قال : يشرب المرتهن من لبنها بقدر تمن

(١) فى صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٨٥ «قال أخبرنا» الخ (٢) الزيادة من صحيح البخارى

(٣) فى صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٨٥ «الرهن يركب» وما هنا أوضح (٤) فى النسخة

علفها فان استفضل من اللين بعد ثمن العلف فهو ربا هـ

قال أبو محمد : هذه الزيادة من ابراهيم لاقول بها وعموم قول النبي ﷺ أحب اليانمن تفسير أبي عمران رحمه الله برأيه ، ولا يخالف لآبي هريرة مهنامن الصحابة نعلمه ، وقال الشافعي : جميع منافع الرهن للراهن كما كانت ، وقال أبو ثور بذلك وبقولنا في الركوب والحلب الا أنه زاد الاستخدام ولا نقول بهذا لأنه لم يأت به النص ، والقياس لا يستحل به المحرم من أموال الناس : ( وما كان ربك نسيا ) ، وقال اسحاق . وأحمد ابن حنبل : لا يتفع الراهن من الرهن الا بالدر وهذا قول بلا برهان ، وأما مالك فانه قال : لا بأس أن يشترط المرتن منفعة الرهن الى أجل في الدور والارضين وكره ذلك في الحيوان والثياب ( ١ ) والعروض ، وهذا قول لابرهان على صحته ، وتقسيم فاسد وشرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، وقول لانعلم أحدا قاله قبله . ومنافضة : وأتى بعضهم بغريبة وهو أنه قال : هو في العروض سلف جرت منفعة فقيل له : وهو في العقار كذلك ولا فرق هـ . وأما أبو حنيفة وأصحابه فانهم منعوا من مؤاجرة الرهن ومن أن يتفع به الراهن والمرتن ثم تناقضوا من قرب فاباحوا للراهن أن يستعيره من المرتن وان يعيره إياه المرتن ولم يروه بذلك خارجا من الرهن ، وهذا قول في غاية الفساد لتعريه من البرهان ولاننا لانعلم أحدا قال به قبله ، واعترض بعضهم بان قال : فاذا كانت المنافع للراهن كما كانت فاي فائدة للرهن ؟ قلنا : أعظم الفائدة أما في الآخرة فالعمل بما أمر الله تعالى به والأجر ، وأما في الدنيا فلان الراهن إن مطلق بالانصاف يبيع الرهن وتعمل المرتن الانصاف من حقه ، فاي فائدة تريدون أكثر من هذه الفائدة ؟ ونقول لهم : أتم توافقونا على أنه لا يحل القمح بالقمح إلا مثلا بمثل فاي فائدة في هذا ؟ وكذلك الذهب بالذهب والفضة بالفضة وهذه اعتراضات يسوء الظن بصاحبها وليس إلا الاتجار لله ولرسوله ﷺ قال تعالى : ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ) وقال عز وجل : ( النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم ) واعترض بعض من لا يتقى الله تعالى على حديث النبي ﷺ الذي أوردنا قبل من قوله عليه السلام : « الرهن محلوب ومركوب » فقال : هذا خبر رواه هشيم عن زكريا عن الشعبي عن أبي هريرة وذكر رسول الله ﷺ قال : اذا كانت الدابة مرهونة فعلى المرتن علفها وابن الدريشرب بنفقها وتركب هـ ( ٢ ) قال هذا الجاهل المقدم هـ فاذا المراد بذلك المرتن

( ١ ) في النسخة رقم ١٦ ، والثبات ، وهو تصحيف ( ٢ ) انظر صحيح البخاري جزء

فهو منسوخ بتحريم الربا والنهي عن سلف جر منفعه .

قال أبو محمد : وهذا كلام في غاية الفساد والجرأة ، أول ذلك أن هذا خبر ليس مسندا لأنه ليس فيه يان بان هذا اللفظ من كلام رسول الله ﷺ ، وأيضا فإن فيه لفظا مختلفا لا يفهم أصلا وهو قوله ولبن البر يشرب وعلى الذي يشرب نفقته وتركب ، وحاش لله أن يكون هذا من كلام رسول الله ﷺ والأمور بالبيان لنا ، وهذه الرواية انما هي من طريق اسماعيل بن سالم الصايغ مولى بنى هاشم عن هشيم فالتخليط من قبله لا من قبل هشيم فن فوقه لأن حديث هشيم هذا رويناه من طريق سعيد بن منصور الذي هو أحفظ الناس لحديث هشيم وأضبطهم له فقال : ناهشيم عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة يرفع الحديث فيما زعم قال قال رسول الله ﷺ : الرهن يركب ويعلف ولبن الدر إذا كان مرهونا يشرب وعلى الذي يشربه النفقة والعلف ، وأما قول هذا الجاهل فاذا ذلك على المرتن فهو منسوخ بالنهي عن الربا والنهي عن سلف جر منفعه فقد كذب وأفك وما للرباهنا مدخل أصلا ، ولوانهم اتقوا الربا لما أقدموا عليه جهارا إذا باحوا الثنتين بالأربع تمرات وان كانت الأربع أكبر جسما وأنقل وزنا ، وإذا باح بعضهم درهما فيه درهم ونصف بدرهم فيه درهم غير ثمن ، وإذا باحوا كلهم ألف درهم حاضرة بمائة دينار غائبة في الزمة فهذا هو الرابح لا انتفاع الراهن بماله ولا انتفاع المرتن بالدر . والركوب المباحين له بالنص من أجل نفقته على المركوب والمحلوب ، وقالوا أيضا : قد صح عن الشعبي أنه كره أن ينتفع الراهن من رهنه بشيء قالوا : وهو راوى الحديث فلم يتركه إلا لفضل علم عنده .

قال أبو محمد : وهذا من أسخف ما يأتون به ، ولقد كنا نظن أن في بلادهم بعض العذر لهم إذ يحتجون بترك صاحب لما روى حتى أتونا بترك السنة من أجل ترك الشعبي لها ، وقد أوردنا أخذ أبي هريرة بما روى من ذلك فلتن مشوا هكذا ليكون ترك مالك للأخذ بما روى حجة على الخفيفين في أخذهم به وليكون ترك أبي حنيفة لما بلغه من الحديث حجة على المالكين في أخذهم به وهكذا سفلا (١) حتى يكون ترك كل أحد للحديث عن النبي ﷺ إذا بلغه حجة قاطعة في رده ، وهذا مذهب إبليس ومن اتبعه ، ولا كرامة لأحد أن يكون حجة على رسول الله ﷺ بل هو عليه السلام الحجة على الجن والانس ، وأسلم الوجوه لمن خالف ما روى عن صاحب فن دونه من الأئمة

(١) هو بضم السين المهملة وسكون الفاء ضد العلو ، أى وهكذا تدرج معهم من علو إلى

يهفل أى بمن هو في درجة العلو إلى من هو دونه في المرتبة



خاصة أن يظن بهم النسيان أو التأويل الذي أخطأوا فيه قاصدين للخير فيؤجرون مرة واحدة وأما من أقدم على ما صح عنه عن النبي ﷺ فإن اعتقد جواز مخالفته عليه السلام فهو كافر حلال الدم والمال وإن لم يعتقد ذلك فهو فاسق قال تعالى : ( فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما ) .  
قال أبو محمد : وقد روى عن ابن مسعود . وابن عمر . وشریح أن لا ينتفع المرتهن بشيء من الرهن ولا يصح عن أحد منهم لأنه عن ابن مسعود منقطع ، وعن ابن عمر من طريق ابن لهيعة ، وعن شريح من طريق جابر الجعفي بل قد صح عن ابن سيرين . والشعبي . لا ينتفع من الرهن بشيء وهذا صحيح إن كانوا عنوا المرتهن (١) وبه نقول إلا الحلب . والركوب إن اتفق (٢) فقط والا فلا وبالله تعالى التوفيق ، وقال أبو حنيفة . ومالك . والشافعي . وأحمد . وأبو سليمان : نفقة الرهن على زاهنه وهذا صحيح لأنه ماله إلا أن الحنفيين قالوا : إن مرض الرقيق المرهون . أو أصابت العبد جراحة . أو دبرت الدواب المرهونة فإن كان الدين . وقيمة الرهن سواء فالعلاج كله على المرتهن وإن كان الدين أقل من قيمة الرهن فالعلاج على الراهن والمرتهن بحساب ذلك ، وهذا كلام يشبه الهذيان إلا أنه أسوأ حالا من الهذيان لأنه على حكم في الدين بالآراء الفاسدة التي لا نعلم أحدا قالها قبله ولا متعلق لهم فيها لا بقرآن . ولا سنة . ولا برواية ضعيفة . ولا بقياس . ولا برأى سديد . ولا بقول متقدم .

١٢١٤ - مسألة - فإن مات الرهن . أو تلف . أو أبق . أو فسد . أو كانت أمة لحملت من سيدها . أو اعتقها . أو باع الرهن . أو وهبه . أو تصدق به . أو أصدقه فكل ذلك نافذ وقد بطل الرهن وبقي الدين كله بحسبه ولا يكلف الراهن عوضا ما كان شيء من ذلك ولا يكلف المعتق ولا الحامل استسعاء إلا أن يكون الراهن لاشيء له من أين ينصف غريمه غيره فيبطل عتقه . وصدقه . وهبه : ولا يبطل بيعه ولا اصدقه . وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا يحيى بن آدم نا إسرائيل عن المغيرة بن مقسم الضبي عن إبراهيم النخعي فيمن رهن عبده ثم أعتقه قال : العتق جائز ويتبع المرتهن الراهن ، قال يحيى : وسمعت الحسن ابن حي يقول فيمن رهن عبدا ثم أعتقه : العتق جائز وليس عليه سعاية .  
برهان ذلك أن الدين قد ثبت فلا يبطله شيء . إلا نص قرآن أو سنة فلا سبيل إلى وجود

(١) في النسخة اليمنية « عند المرتهن » وهو غلط ، والمرتهن هو الذي يأخذ الرهن  
(٢) أن لا ينتفع المرتهن من الرهن حليا وركوبا إلا إذا أُنقِ هو فقط فحينئذ المرتهن أن يركب ويحلب بقدر النفقة وفي بعض النسخ « إن اتفق » وهو تصحيف

ابطاله فيهما ولا يجوز تكليف عوض ولا استسعاء لانه لم يأمر الله تعالى بذلك ولا رسوله ﷺ ، والذم بريئة إلا بنص قرآن أو سنة ، فأما العتق . والبيع . والهبة . والاصداق . والصدقة فإن الرهن مال الراهن بلا خلاف وكل هذه الوجوه مباحة للمرء في ماله بنص القرآن . والسنة . والاجماع المتيقن الامن لاشئ له غير ذلك لقول النبي ﷺ : « كل معروف صدقة » وقوله : « الصدقة عن ظهر غنى » فمن ادعى أن الارتهان يمنع شيئا من ذلك فقولُه باطل ودعواه فاسدة اذ لا سبيل له الى قرآن ولا سنة . بتصحيح دعواه ، قال تعالى : ( قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين ) وقد اختلفوا في ذلك فقال عثمان البتي . وأبو ثور . وأبوسليمان : العتق باطل بكل حال وهو قول عطاء . وقال مالك . والشافعي : ان كان موسرا انفذ عتقه وكلف قيمة يجعلها رهنا مكانه وان كان معسرا فالعتق باطل ، وقال أحمد بن حنبل : العتق نافذ على كل حال فان كان موسرا كلف قيمته تكون رهنا وان كان معسرا لم يكلف قيمته ولا كلف العبد استسعاء . وفذالعتق ، وقال أبو حنيفة : العتق نافذ بكل حال ثم قسم كما نذكر بعد هذا . وقال الشافعي : ان رهن أمة له فوطئها فحملت فان كان موسرا اخرجت من الرهن وكلف رهنا آخر مكانها وان كان معسرا فمرة قال : تخرج من الرهن ولا يكلف رهنا مكانها ولا تكلف هي شيئا ، ومرة قال : تباع اذا وضعت ولا يباع الولد ، وتكليف رهن آخر ، والتفريق ههنا بين المؤسر والمعسر ويبيعها بعد وضعها دون ولدها أقوال فاسدة بلا برهان ، وقال أبو ثور : هي خارجة من الرهن ولا يكلف لاهو ولا هي شيئا سواء معسرا كان أو موسرا ، وروينا عن قتادة انها تباع هي ويكلف سيدها أن يفتك ولده منها .

قال أبو محمد : افتكاك الولد لا ندري وجهه ولئن كان مملوكا فلا معنى يكلف والده افتكاكه ؟ وان كان حرا فلم يباع حتى يحتاج الى افتكاكه ، وروينا عن ابن شبرمة أنها تستسعى وكذلك العبد المرهون اذا أعتق \*

قال أبو محمد : وهذا عجب : وما ندري من أين حل أخذ مالها وتكليفها غرامة لم يكلفها الله تعالى قط إياها ولا رسوله ﷺ ، وما جعل الله تعالى فيها مكرها للمرهون فيستسعى له ؟ ، وأما مالك فقال . ان كان موسرا كلف أن يأتي بقيمتها فتكون القيمة رهنا وتخرج هي من الرهن وان كان معسرا فان كانت تخرج اليه وتأتيه فهي خارجة من الرهن ولا تتبع بغرامة ولا يكلف هو رهنا مكانها ولكن يتبع بالدين الذي عليه فقط وان كان تسورا عليها يبعث هي وأعطى هو ولده منها \*

قال أبو محمد : في هذا القول خمسة أوجه من الخطأ ، وهي تفريقه بين المعسر والمؤسر

في ذلك والحق ع. واحد ، وتكليفه احضار قطعة من ماله لترهن لم يعقد قط فيها رهنًا ، وتفريقه بين خروجها إلى سيدها وبين تسوره عليها ، وهي آمنة في كلا الوجهين . وهي مرهونة في كلا الوجهين ، وهذا عجب جدا . ويبيعها ياها وهي أم ولد واخراجها ولدها من حكم الرهن بلاكليف عوض بخلاف الأم وكلاهما عنده لا يجوز رهنهما ، وكل هذه أوجه فاحشة الخطأ لا متعلقه فيها بقرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا إجماع . ولا دليل . ولا قياس . ولا رأيه وجه . ولا قول صاحب ، نعم . ولا قول أحد نفعه قبله ، وقال أبو حنيفة . وأصحابه (١) ان حملت فقرر بحملها فان كان موسرا خرجت من الرهن وكلف قضاء الدين ان كان حالا أو كلف رهنًا بقيمتها ان كان إلى أجل ، فان كان معسرا كلفت أن تستسعى في الدين الحال بالغاما بالغ ولا ترجع به على سيدها ولا يكلف ولدها سعاية فان كان الدين إلى أجل كلفت أن تستسعى في قيمتها فقط فجعلت رهنًا مكانها فاذا حل أجل الدين كلفت من ذي قبل أن تستسعى في باقي الدين ان كان أكثر من قيمتها قالوا : فان كان السيد استلحق ولدها بعد وضعماله وهو معسر قسم الدين على قيمتها يوم ارتهنها وعلى قيمة ولدها يوم استلحق فأصاب الأم سعت فيه بالغاما بالغ للترهن ولم ترجع به على سيدها وما أصاب الولد سعى في الأقل من الدين أو قيمته (٢) ورجع به على أبيه يأخذ المرتن كل ذلك ، قالوا : فلو كان الرهن عبدا فأعتقه نفذ فيه العتق وخرج من الرهن ، فان كان الراهن موسرا والدين حالا كلف غرم الدين فان كان الدين إلى أجل كلف السيد قيمة العبد تكون رهنًا مكانه ، فان كان معسرا استسعى العبد في الأقل من قيمته أو الدين ورجع به على سيده ورجع المرتن على الراهن بياقي دينه \*

قال أبو محمد : ان في هذه الأقوال لعبرة لمن اعتبر ونعوذ بالله من الخذلان ، وان من العجب تفريقه بين ما تستسعى فيه الأم وبين ما يستسعى فيه العبد المعتقد ، وبين ما يستسعى فيه الولد وهو عنده حر لاحق النسب فبالأمة خرجت أم ولد من سيدها يوطء مباح ، وما بالإنسان حر ابن حرو له على فراش أبيه ، وما بال عبد عتق يكفون الغرامات دون جنابة جنوها ولا ذنب اقترفه فتستباح أمواهم بالباطل ويكفون ما يكلفهم الله تعالى به فقط ولا رسوله عليه السلام . ولا أحد من المسلمين قبل أبي حنيفة ثم يكفونهم ما ذكرنا ويسلمون صاحب الجنابة عندهم من الغرامة ماشاء الله كان وكل ما يدخل على مالك مما ذكرنا قبل فانه يدخل على أبي حنيفة لا فرق مالك بين خروجها إليه وبين تسوره عليها

(١) سقط لفظ «وأصحابه» من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ وفي الأقل من

ويزيد من التناقض والفساد في قول أن حنيفة تفرقه بين الدين الحال والمؤجل في ذلك وتفرقه بين ما تكلفه الأم وبين ما يكلفه الولد ، وتفرقه بين إقراره بالحل وبين إقراره بالولد بعد الوضع فيما يكلفه من الاستسعاء في الحالين ، وتفرقه بين ما تكلفه أم الولد وبين ما يكلفه العبد بعق ، وتفرقه بين الرجوع مرة على السيد بما غرم الغارم منهم وبين منعهم من الرجوع عليه مرة بذلك ، وأغرب من ذلك كله قوله : إن الولد يستسعى فليت شعري إلى متى بقي هذا الدين المسخوط حتى ولد المحمول به وحتى فطم وكبر وبلغ وتصرف ؟ أفان مات قبل ذلك ماذا يكون ؟ كل هذا بلا دليل أصلا لا من قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد من ولد آدم قبلهم . ولا قياس أصلا . ولا رأى له وجه ما مثل عقول أنتجت هذه الأقوال بما مونة على تدير نواة محرقة فكيف على التحكم في الدين ؟ وإن نعم (١) الله تعالى علينا العظيمة في توفيقه لنا إلى اتباع كتابه وسنن رسوله ﷺ ولا يموهون بأن يقولوا : قسنا ذلك على الاستسعاء الثابت عن النبي ﷺ في العبد المشترك يعتقه سيده وهو معسر فان ذلك الحكم في عبد يملكه اثنان فصاعداً وليس ههنا مالك غير المعتق عبده والمولد أمته ، ولو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل لأنه قياس حكم على ما لا يشبهه وعلى ما ليس منه في ورد ولا في صدره .

قال أبو محمد : ثم نسألهم ؟ ما الفرق بين عتقه وهبته وبيعه واصداقه إذ أجزتم البيع بغير إجماع ومنعتم من سائر ذلك ؟

وأما هلاك الرهن بغير فعل الراهن ولا المرتهن فللناس فيه خمسة أقوال ، قالت طائفة : يترادان الفضل ، تفسير ذلك أن الرهن أن كانت قيمته وقيمة الدين سواء فقد سقط الدين عن الذي كان عليه ولا ضمان عليه في الرهن فإن كانت قيمة الرهن أكثر سقط الدين بمقداره من الرهن وكلف المرتهن أن يؤدي (٢) إلى الراهن مقدار ما كان تزيد (٣) قيمة الرهن على قيمة الدين ، وإن كانت قيمة الرهن أقل سقط من الدين بمقداره وأدى الراهن إلى المرتهن فضل ما زاد الدين على قيمة الرهن .

روينا من طريق الحكم . وقادة أن علي بن أبي طالب قال : يتراجعان الفضل يعني في الرهن يهلك ، وروى أيضا عن ابن عمر وهو قول عبيد الله بن الحسن . وأبي عبيد . واسحاق بن راهويه . وقالت طائفة : إن كانت قيمة الرهن أكثر من قيمة الدين أو مثلها فقد بطل الدين كله ولا غرامة على المرتهن في زيادة قيمة الرهن على قيمة الدين

(١) في بعض النسخ « وإن نعمة » (٢) في النسخة رقم ١٦ . أن يدفع ، (٣) في النسخة

فان كانت قيمة الرهن أقل من قيمة الدين سقط من الدين بمقدار قيمة الرهن وأدى الراهن إلى المرتهن ما بقى من دينه ، وروينا هذا من طريق مطر الوراق عن عطاء عن عبيد بن عمير عن عمر بن الخطاب \* ومن طريق وكيع عن علي بن صالح بن حي عن عبد الأعلى بن عامر عن محمد ابن الحنفية عن علي بن أبي طالب \* ومن طريق قتادة عن عبد ربه عن أبي عياض عن علي \* ومن طريق وكيع عن ادريس الأودي عن ابراهيم بن عمر قال : سمعت ابن عمر يقول : مثل ذلك ، وهو قول ابراهيم النخعي . وفتادة ، وبه يقول أبو حنيفة . وأصحابه \* وقالت طائفة : ذهب الرهن بما فيه سواء كان كقيمة الدين أو أقل أو أكثر اذا تلف سقط الدين ولا يغرم أحدهما للآخر شيئا ، صح هذا عن الحسن البصري . و ابراهيم النخعي . و شريح . والشعبي . والزهرى . و فتادة ، وصح عن طاوس في الحيوان يرتهن ، وروينا عن النخعي . والشعبي فيمن ارتهن عبدا فاعور عنده قالوا : ذهب بنصف دينه \* وقالت طائفة : ان كان الرهن بما يخفى كالثياب . ونحوها فضمان ماتلف منها على المرتهن بالغة ما بلغت ويبقى دينه بحسبه حتى يؤدي اليه بكاله . وان كان الرهن مما يظهر كالعقار . والحيوان فلا ضمان فيه على المرتهن ودينه باق بكاله حتى يؤدي اليه وهو قول مالك \* وقالت طائفة : سواء كان بما يخفى أو بما لا يخفى لا ضمان فيه على المرتهن أصلا ودينه باق بكاله حتى يؤدي اليه وهو قول الشافعي . وأبي ثور . وأحمد بن حنبل . وأبي سليمان . وأصحابهم \* وروينا من طريق الحجاج بن المنهال ناهاهم ابن يحيى أن يقتادة عن خلاص ان علي بن أبي طالب قال في الرهن : يترادان الفضل فان أصابته جائحة برى ، فصح أن علي بن أبي طالب لم يتراد الفضل الا فيما تلف بجناية المرتهن لا فيما أصابته جائحة بل رأى البراءة له بما أصابته جائحة ، وصح عن عطاء انه قال : الرهن وثيقة ان هلك فليس عليه غرم يأخذ الدين الذي له كله \* وعن الزهرى انه قال في الرهن يهلك [ انه ] (١) لم يذهب حق هذا انما هلك من رب الرهن له غنمه وعليه غرمه \* قال أبو محمد : أما فريق مالك بين ما يخفى وبين ما لا يخفى فقول لا برهان على صحته لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا قياس . ولا قول أحد نعلمه قبله فليست . وانما بنوه على التهمة والتهمة ظن كاذب يأثم صاحبه ولا يحل القول به ، والتهمة متوجهة الى كل أحد وفي كل شيء ، وأما قول أبي حنيفة فانهم احتجوا بخبر مرسل رويناه من طريق سعيد بن المسيب « أن رسول الله ﷺ قال : لا يئلق الرهن من صاحبه له غنمه وعليه غرمه لا يئلق الرهن

عن رهنه له غنمه وعليه غرمه (١) وقالوا : قد أجمع الصحابة على تضمين الرهن والمرتهن أمين فيما زاد من قيمة الرهن على قيمة دينه .

قال أبو محمد : أما قولهم : ان المرتهن أمين فيما فضل من قيمة الرهن على قيمة دينه فدعوى فاسدة وتفرق بلا دليل وما هو الا أمين في الكل أو غير أمين في الكل ، وأما قولهم : أجمع الصحابة على تضمين الرهن فقول جروا فيه على عادتهم الخفيفة على ألسنتهم من الكذب على الصحابة بلامؤنة ، وبالله المسلمين هل جاء في هذا كلمة عن أحد من الصحابة الا عن عمر . وعلى . وابن عمر فقط ، فأما عمر فلم يصح عنه ذلك لانه من رواية عبيد بن عمير وعبيد لم يولد الا بعد موت عمر أو أدركه صغيرا لم يسمع منه شيئا : وأما ابن عمر فلا يصح عنه لانه من رواية ابراهيم بن عمير عنه وهو مجهول ، وقد روى عنه يترادان الفضل ، وأما على فختلف عنه في ذلك وأصح الروايات عنه اسقاط التضمنين فيما أصابته جائحة كما أوردنا آنفا ثم أعجب شئ دعواهم ان الصحابة أجمعوا على تضمين الرهن فان صح ذلك فهم قد خالفوا الاجماع لانهم لا يضمنون بعض الرهن وهو ما زاد من قيمته على قيمة الدين فهذا حكمهم على أنفسهم ، وأما الحديث الذي ذكروا فرسل ولا حجة في مرسل ، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة أصلا لانه لا يدل على شئ من قولهم ولا تقسيمهم وإنما مقتضاه لو صح هو ان قوله : لا يعلق الرهن من رهنه : يضم الراد وكسر الهاء له غنمه وعليه غرمه فوجب ضمان الرهن على المرتهن ولا بد بخلاف قولهم ، وقوله : لا يعلق الرهن من صاحبه له غنمه وعليه غرمه ، ان كان أراد بصاحبه ماله وهو الاظهر فهو يوجب أن خسارته منه ولا يضمنه له المرتهن ، وان كان أراد بصاحبه المرتهن فهو يوجب ضمانه له بكل حال فصار حجة عليهم بكل وجه وبطل قولهم ، وقولهم في أى الأصول وجدتم شيئا واحدا رهنا كله عن دين واحد بعضه مضمون وبعضه أمانة وأتم تردون السنن بخلافها بالأصول بزعمكم ثم تخالفونها جهارا بلانص ، وأما من قال : يترادان الفضل فما نعلم لهم حجة أصلا الا أنه استحسان وكانه لما كان الرهن مكان الدين تقاسا فيه وهذا رأى ، والدين لا يؤخذ بالآراء ، وأما من قال : ذهب الرهن بما فيها فانهم احتجوا بخبر رويناه من طريق مصعب بن ثابت عن عطاء أن رجلا

(١) الحديث رواه ابن ماجه في سننه مختصرا ، قال العلامة ابن الأثير في النهاية : يقال غلق الرهن يغلط غلوطا اذا بقي في يد المرتهن لا يقدر رهنه على تخليصه ، والمعنى أنه لا يستحقه المرتهن اذا لم يستفك صاحبه ، وكان هذا من فعل الجاهلية ان الراهن اذا لم يؤد ما عليه في الوقت المعين ملك المرتهن الرهن فأبطله الاسلام .

رهن فرسا فهلك عنده فقال رسول الله ﷺ : « ذهب حقلك » \*

قال أبو محمد : هذا مرسل ، ومصعب بن ثابت ليس بالقوى \*

قال أبو محمد . فاذا قذ بطل كل ما هووا به فالواجب الرجوع إلى القرآن . والسنة فوجدنا ما حدثناه أحمد بن قاسم نا أبي قاسم بن محمد بن قاسم نا جدى قاسم بن أصبغ حدثنى محمد بن ابراهيم حدثنى يحيى بن أبى طالب الأنطاكى (١) وجماعة من أهل الثقة (٢) نا نضر بن عاصم الأنطاكى نا شابة عن ورقاء نا ابن أبى ذئب عن الزهرى عن سعيد بن المسيب . وأبى سلبه بن عبد الرحمن بن عوف عن أبى هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لا يغلّق الرهن الرهن لمن رهنه له غنمه وعليه غرمه » فهذا مسند من أحسن ما روى في هذا الباب ، وادعوا أن أباعمر المطر زغلام ثعلب قال : اخطأ من قال : أن الغرم الهلاك \*

قال أبو محمد : وقد صح في ذم قوم في القرآن قوله تعالى : ( ومن الأعراب من يتخذ ما ينفق مغرما ) أى يراه هالكا بلا منفعة فالقرآن أولى من رأى المطر زه

قال أبو محمد : ووجدنا النبي ﷺ قد قال : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلم يحل لغريم المرتهن شيئا ولأن يضمن الرهن بغير نص في تضمينه الآن يتعدى فيه أو بان يضيعة فيضمنه حيثئذ باعتدائه في كلا الوجهين ، وكذلك الدين قد وجب فلا يسقطه ذهاب الرهن فصح يقينا من هذين الأصلين الصحيحين بالقرآن . والاجماع . والسنة ان هلاك الرهن من الراهن ولا ضمان على المرتهن وان دين المرتهن باقى بحسبه لازم للراهن وبالله تعالى التوفيق ، وأما ما تولد من الرهن فانتاروينامن طريق عمرو بن دينار ان معاذ بن جبل قضى فيمن ارتهن أرضا فأثمرت فان الثمرة من الرهن \* ومن طريق طاوس ان فى كتاب معاذ من ارتهن أرضا فهو يحاسب ثمرها لصاحب الرهن \*

قال أبو محمد : الحكيان متضادان وهما قولان ، أحدهما ان الثمرة لصاحب الرهن ، والآخر أنها من الرهن ، وقال أبو حنيفة : الولد . والغلة . والثمره رهن مع الأصول ثم تناقضوا فقالوا : ان هلك الولد . والغلة . والثمره لم يسقط من أجل ذلك من الدين شي وان هلك الأصل . والام . والشجر قسم الدين على ذلك وعلى النماء فما وقع للأصل سقط وما وقع للنماء بقى \*

قال أبو محمد : وهذا تناقض فاحش لان كل ذلك رهن عندهم ثم خالفوا بين

(١) فى النسخة اليمنية والنسخة رقم ١٤ . يحيى بن طالب الأنطاكى « ما هنا موافق لما فى كتاب ميزان الاعتدال ولسان الميزان الا انهما لم يذكرانسته ، ولم يذكره السمعاني فى كتابه الانساب (٢) فى النسخة رقم ١٦ « من أهل الصدق »

أحكامها بلا برهان ، وقال مالك : أما الولد فداخل في الرهن وأما الغلة والثمرة فخارجان من الرهن ، وهذا تقسيم فاسد جدا بلا برهان ، فان قالوا : ان الولد بعض الأم قلنا : كذب من قال : هكذا ؟ وكيف يكون بعضها وقديكون ذكرا وهى اثنى ويكون مسلما وهى كافرة ؟ ثم يقال لهم : والثمرة أيضا بعض الشجر دعوى كدعوى ؛ وقال الشافعى : كل ذلك لصاحب الأصل ولا يدخل شئ منه فى الرهن وهو الحق لأن الرهن هو ما تعاقدنا عليه الصفقة لا ما لم يتعاقدنا عليه وكل ما ذكرنا شئ لم يتعاقدنا الصفقة عليه فكله غير الأصل وكله حادث فى ملك صاحب الأصل فكله له وبالله تعالى التوفيق .

١٢١٥ - مسألة - فان مات الراهن أو المرتهن بطل الرهن ووجب رد الرهن إلى الراهن أو إلى ورثته وحل الدين المؤجل ولا يكون المرتهن أولى بشئ من الرهن من سائر الغرماء حيثئذ وذلك لقول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) فاذا مات المرتهن فانما كان حق الرهن له لا لورثته ولا لغرمائه ولا لأهل وصيته وانما تورث الأموال لا الحقوق التى ليست أموالا كالامانات . والوكالات . والوصايا وغير ذلك ، فاذا سقط حق المرتهن بموته وجب رد الرهن إلى صاحبه ، واذا مات الراهن فانما كان عقد المرتهن معه لامت ورثته وقد سقط ملك الراهن عن الرهن بموته وانتقل ملكه إلى ورثته أو إلى غرمائه وهو أحد غرمائه أو إلى أهل وصيته ولا عقد للمرتهن معهم ولا يجوز عقد الميت على غيره فيكون كاسبا عليهم ، فالواجب رد متاعهم اليهم ولقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » وما نعلم لمن خالف هذا حجة أصلا . وروينا عن الشعبي فيمن رهن على يدي عدل فمات أن الرهن له أى لورثته قال الحكم : هو للغرماء .

١٢١٦ - مسألة - ومن ارتهن شيئا تخاف فساد كعصير خيف أن يصير خمرافقرض عليه أن يأتى الحاكم فيبيعه ويوقف الثمن لصاحبه ان كان غائبا أو ينصف منه الغريم المرتهن ان كان الدين حالا أو يصرف الثمن الى صاحبه ان كان الدين مؤجلا فان لم يمكنه السلطان فليفعل هو ما ذكرنا لقول الله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ) ونهى النبي ﷺ عن اضاعة المال ولأن ثمن الرهن هو غير الرهن وانما عقده فى الرهن لاقى ثمنه وانما ثمنه مال من مال مالكة كسائر ماله ولا فرق ، وبالله تعالى التوفيق .

١٢١٧ - مسألة - ولا يجوز بيع سلعة على أن تكون رهنا عن ثمنها فان وقع فالبيع مفسوخ ولكن يجوز للبائع امساك سلعته حتى ينتصف من ثمنها ان كان حالا والا فليس له ذلك .

برهان ذلك انه اشترط منع المشتري من قبض ما اشترى مدة مسماة وهذا شرط ليس



في كتاب الله عز وجل فهو باطل ، وأيضا فان المشتري لا يملك ما اشترى الا بتمام عقد البيع بينهما والبيع لا يتم الا بما ذكره في كتاب البيوع إن شاء الله تعالى من التفرق أو التخيير فهو ما لم يتم البيع فانما الشيء المبيع ملك للبائع فانما اشترط في المسألة المذكورة كون شيء من مال البائع المرتهن رهنا عنده نفسه وهذا في غاية الفساد ، وهو قول الشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهما ، وأما امساك البائع سلعته حتى يتصف فان حقه واجب في مال المشتري فان مطله بحق قد وجب له عنده فهو ظالم معتد لقول النبي ﷺ . «مطل الغني ظلم» ، واذ هو ظالم فكل ظالم معتد ، وقال تعالى : ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) فالسلعة التي ابتاع مال من مال المشتري فللمطول بحقه المعتدى عليه أن يعتدى على المعتدى عليه بمثل ما اعتدى عليه به بنص القرآن فله امساك السلعة حتى يتصف . وروينا من طريق محمد بن عبد السلام الحنفي نا محمد بن المثنى نا عبد الرحمن ابن مهدي نا هشيم . وسفيان الثوري قال سفيان الثوري : عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي أن عمرو بن حريث قال فيمن باع سلعة ففقد المشتري بعض الثمن فقال البائع : لا أعطيك السلعة حتى تجيء بالبقية ، فجعل عمرو بن حريث السلعة رهنا بما بقي ، وقال هشيم عن داود بن أبي هند عن الشعبي : أن عروة بن المغيرة بن شعبة جعل في ذلك أيضا السلعة رهنا بما بقي . فهذا عمرو صاحب لا يعرف له في هذا مخالف من الصحابة .

١٢١٨ - مسألة - ولا يكون حكم الرهن الا لما ارتهن في نفس عقد التدين وأما ما ارتهن بعد تمام العقد فليس له حكم الرهن ولرأيه أخذه متى شاء لأن الله تعالى لم يجعل الرهن الا في العقد كما تلونا وكل ما كان بعد ذلك فهو شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل .

١٢١٩ - مسألة - ومن تدين فرهن في العقد رهنا صحيحا ثم بعد ذلك تديننا أيضا وجعل ذلك الرهن رهنا عن هذا الدين الثاني فالعقد الثاني باطل مردود لأن ذلك الرهن قد صح في العقد الاول فلا يجوز نقله الى عقد آخر اذ لم يوجب ذلك قرآن . ولا سنة فهو شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، وكل عقد انعقد على باطل فهو باطل لأنه لم تعده لصحة الا بصحة ما لصحة له فلاحقة له والله تعالى التوفيق .

١٢٢٠ - مسألة - ومن رهن رهنا صحيحا ثم أنصف من بعض دينه أقله أو أكثره فأراد أن يخرج عن الرهن بقدر ما أدى لم يكن له ذلك لأن الرهن وقع في جميعه بجميع الدين فلا يسقط عن بعض الرهن حكم الرهن من أجل سقوط بعض الدين إذ لم يوجب ذلك قرآن . ولا سنة ، وهو قول الشافعي . وأصحابنا ، فان قيل : كيف تمنعون من اخراج الرهن الا برضا المرتهن وتجهزون بيعه وعتقه والصدقة به وهو اخراج له عن

الرهن بغير اذن المرتها ؟ قلنا : لأن النص جاء بإيجاب الرهن فليس له ابطال ما صححه الله تعالى فإذا أخرجه عن ملكه جملة فلم يمنع الله تعالى من ذلك قط لافى قرآن . ولا سنة فاذا صار في ملك غيره فقد قال تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) وعقد المرتها لم يكن قط مع الذى انتقل اليه الملك فلا يجوز له ارتهان ماله عن غيره ، ونقول لهم : إن جميعكم - يعنى المالكين . والحنيفين . والشافعيين - مجمعون على أن من قال لعبد : أنت حر اذا قدم أبى أنه قد عقد فيه عقدا لا يحل له الرجوع فيه أبداً وأنه حر متى قدم أبوه سم لا خلاف بينكم في جواز بيعه قبل أن يأتى أبوه وإصداقه . وبهت فأى فرق بين الأمرين ان أنصفتم أنفسكم ؟

١٢٢١ - مسألة - ولا يحل لأحد أن يرهن مال غيره عن نفسه . ولا مال ولده الصغير أو الكبير الا باذن صاحب السلعة التى يريد رهنها . ولا بغير اذنه ولا مال يتيمة الصغير أو الكبير (١) . ولا مال زوجته ، وقال الحنفيون . والمالكيون : له أن يرهن عن نفسه مال ابنه الصغير ، قال المالكيون : وللوصى أن يرهن مال يتيمة عن نفسه وقالوا : اذا أذن الأجنبى لغيره أن يرهن ماله عن نفسه جاز ، واحتجوا في ذلك ان للاب والوصى أن يودع مال الابن واليتيم فادخاله في الذمة أحق بالجواز .

قال أبو محمد : وهذا باطل لأنه لا يجوز لهما ايداعه ولا قرضه الا حيث يكون ذلك نظرا وحياطة للصغير ولا نظره أصلا في أن يرهنه الأب والوصى عن أنفسهما فهو ضرر فهو (٢) مردود ، وأيضا فان للانسان أن يودع الوديعة التى أودعت عنده اذا خشى هلاكها عنده ورأى السلامة في ايداعها فيلزمهم بهذا الاستدلال البديع أن يكون له أن يرهنها عن نفسه . واحتجوا في ذلك بما صح من طريق سويد بن غفلة عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ انه قال : « ان أطيب ما أكلتم من كسبكم وان أولادكم من كسبكم (٣) » ومن طريق الأسود بن يزيد عن أم المؤمنين عائشة عن النبي ﷺ انه قال : « ان أطيب ما أكل الرجل من كسب يده ولده من كسبه (٤) » ، رويها من طريق قاسم بن أصبغ قال : نا بكر بن حماد . وأحمد بن زهير قال بكر : نا مسدد نا يحيى ابن سعيد القطان عن سفيان الثوري نا ابراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة ، وقال أحمد : نا أبى نا أبو معاوية الضرير عن الأعمش عن ابراهيم النخعي عن الأسود . قال أبو محمد : وهذان الخبران انما هما في الأكل وهكذا نقول : يأكل منه ماشاء

(١) في بعض النسخه والكبير ، (٢) سقط لفظ فهو ، من النسخة رقم ١٦ (٣) رواه الترمذي وغيره (٤) هو في سنن النسائي

من بيته وغيريته وليسافي البيع . ولا في الارتهان . ولا في الهبة . ولا في الأخذ والتملك  
فإن قالوا : قسنا ذلك على الأكل قلنا : القياس كله باطل ، ثم لو صح لكتّم قد تناقضتم  
أخس تناقض من وجهين ، أحدهما أن الله تعالى يقول : ( ولا على أنفسكم أن تأكلوا من  
بيوتكم أو بيوت آبائكم أو بيوت أمهاتكم ) إلى قوله تعالى : ( أو مملكتكم مفاتيحه أو  
صديقكم ليس عليكم جناح أن تأكلوا جميعا أو أشتاتا ) فأباح الله تعالى الأكل من بيوت  
الأصدقاء . والتي مفاتيحها بأيدينا وبيوت الأخوة والأخوات وسائر من ذكر في الآية  
فأيحوا الارتهان منها قياسا على الأكل بغير إذن أهلها وأتم لانفعلون ذلك فقد قضتم  
قياسكم وتركتموه وقضيتم بفساده وهو أهل للفساد جملة ، والثاني انكم لا تجيزون  
أن يبيع من مال ابنه الصغير الأعلى وجه النظر له ولا أن يملك منه شيئا أصلا لغير  
الحاجة الماسة إلا الارتهان خاصة ، وعند المالكين أن يصدقه عن نفسه خاصة فكم  
هذا التناقض والتحكم في الدين بالآراء الفاسدة المضطربة ، واحتجوا أيضا بما رويناه  
من طريق البزارنا محمد بن يحيى بن عبد الكريم ناعبد الله بن داود هراخري عن هشام  
ابن عروة عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله عن رسول الله ﷺ انه قال :  
« أنت ومالك لأبيك (١) » .

قال أبو محمد : فأباحوا به أن يرهن الرجل مال ابنه الصغير وأسقطوا عنه الحدف  
وطء أمة ابنه الصغير والكبير وأسقطوا عنه الحدف ما سرق من مال ابنه الكبير . والصغير ،  
وقضوا على الأب بضمانه ورده . وأباح المالكين به أن يصدق مال ابنه الصغير عن نفسه  
وأن يعتق رقبة ابنه الصغير خاصة ويضمن القيمة في ذلك كله \* .

قال أبو محمد : ولا حاجة لهم في هذا الخبر بل هو حجة عليهم لانهم أول من خالفوه  
فلم يبيحوا للاب من مال ابنه غير ما ذكرنا والحديث عام لم يخص هذه الوجوه من غيرها  
فلا يجوز لهم تخصيصها بدعوى كاذبة (٢) ؛ ووجه آخر وهو أنهم لم يبيحوا الارتهان  
والاصداق الا من مال الابن الصغير لان مال الابن الكبير غالفوا الخبر وتحكموا في  
الدين بالتحريم . والتحليل بالدعوى المبطلّة بلا برهان \* فان ادعوا اجماعا كذبوا لانه  
روينا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع نا هشام بن عروة عن أبيه \* أن رجلا صنع شيئا  
في ماله ولم يستأذن أباه فسأل النبي ﷺ ؟ أو أبا بكر أو عمر فقال : اردد عليه فانما هو  
سهم من كنتك ، ، وقد صح ما رويناه من طريق ابن الجهم نا أبو قلابة الرقاشي نا روح .

(١) سيأتي أنه منسوخ ولم يبح له إلا الأكل من البيت لقوله تعالى : ( ليس عليكم جناح  
أن تأكلوا ) الآية (٢) في النسخة رقم ١٤ \* بدعوى كاذبة ،

هو ابن عباد - نا ابن جريج اخبرنى أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : يأخذ الأب . والأم من مال ولدهما بغير اذنه ولا يأخذ الابن والابنة من مال أبويهما بغير اذنهما ، وصح مثله نصا من طريق عبد بن حميد عن عبيد الله (١) بن موسى العيسى عن سفیان الثوري عن ابراهيم بن عبد الأعلى عن سويد - هو ابن غفلة - عن أم المؤمنين عائشة من قولها \* ومن طريق ابن الجهم نا بشر بن موسى الأسدي نا أحمد بن الوليد الأزرقى نا الحباب بن فضالة بن هرمز الحنفى قال : قلت لأنس بن مالك : جارية لى غلبنى عليها أبى لم يخطبها (٢) مال لآبى فقال لى أنس : هى له أنت ومالك من كسبه . أنت ومالك له حلال وماله عليك حرام الا ما طابت به نفسه \* ومن طريق ابن الجهم نا أبو قلابة نا أبو داود - هو السجستاني - نا محمد بن أبان عن حماد عن مسعود بن جبير عن ابن عباس قال أولادكم هبة الله لكم وأموالكم لكم \* رويانا من طريق ابن مسعود عن عمر بن الخطاب أنه أناه أب وابن والابن يطلب أباه بألف درهم أقرضه إياها والأب يقول : انه لا يقدر عليها فأخذ عمر بيد الابن فوضعه فى يد الأب فقال : هذا وماله من هبة الله لك \* وعن على بن أبى طالب نحو هذا وانه قضى بمال الولد للوالد وجوز من قال غير هذا \* ومن طريق ابن أبى شيبة نا غندر عن ابن جريج كان عطاء لا يرى بأسا بان يأخذ الرجل من مال ولده ماشاء من غير ضرورة \* ومن طريق ابن أبى شيبة عن اسراييل عن جابر عن الشعبي عن مسروق (٣) قال : أنت من هبة الله لا ليك أنت ومالك لا ليك ، نا ابن أبى شيبة نا عبيد الله - هو ابن موسى - نا الحسن - هو ابن حنبل - عن ليث عن مجاهد . والحكم قالاجمعا يأخذ الرجل من مال ولده ماشاء الا الفرج \* نا ابن أبى شيبة نا معاوية ابن هشام عن سفیان الثوري عن أبى حمزة عن ابراهيم النخعى قال : الوالد فى حل من مال ولده إلا الفرج ومن طريق شعبة عن أبى اسحاق السبيعي عن عبد الله بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعرى أنه خاصم أباه إلى الشعبي فى مال له فقال الشعبي لعبد الله : أجعلك ومالك له يعنى لوالده \* ومن طريق عبد بن حميد نا أبو نعيم الفضل بن دكين عن الحسن بن صالح بن حنبل عن أبىه عن الشعبي قال : الرجل فى حل من مال ولده \* ومن طريق على بن المدبني نا محمد بن أبى عدى نا ابن جريج عن عطاء بن أبى رباح أنه كان لا يرى بأسا أن يأخذ الرجل من مال ولده ماشاء ما لم يضاره \* ومن طريق عبد بن حميد نا يزيد بن هارون نا داود بن أبى هند عن سعيد بن المسيب قال : الوالد يأكل من مال

(١) فى النسخة رقم ١٦ « عبد الله » مكبرا وهو غلط (٢) فى النسخة رقم ١٦ « لم

يخطبها » (٣) فى النسخة رقم ١٦ « عن هارون »

ولده ماشاء والولد لا يأكل من مال والده إلا باذنه . ومن طريق عبد بن حميد نا محمد بن بكر البرساني عن هشام بن حسان عن الحسن البصري قال : يأخذ الوالدان من مال ولدهما ماشاء . ومن طريق عبد بن حميد نا وهب بن جرير بن حازم عن أبيه قال : سمعت الحسن وسأله سائل عن شيء من أمروالده ؟ فقال له الحسن : أنت ومالك لا إليك أما علمت أنك عبد أبيك ؟ \* ومن طريق عبد بن حميد نا عبد الرزاق عن معمر عن قتادة عن الحسن قال : يأخذ الرجل من مال ولده ماشاء وان كانت جارية تسراها قال قتادة : لم يعجبني ما قال في الجارية . ومن طريق ليث عن مجاهد قال : يأخذ الرجل من مال ولده إلا الفرج \* وقدر وينا عن الحسن أيضا إلا الفرج . وقال ابن أبي ليلى لا يغرم الأب ما استهلك من مال ولده ويجوز بيعه مال ولده الكبير .

قال أبو محمد : مانع من خلافا من الصحابة لمن ذكرنا منهم في هذه المسألة وهم عمر : وعلي . وابن مسعود . وعائشة أم المؤمنين . وجابر بن عبد الله . وأنس . وابن عباس . لإرواية صححت عن ابن عمر وأخرى عن علي لم تصح ، ولانعلم لمن ذكرنا من التابعين مخالفا في هذه المسألة إلا ابن سيرين . والنخعي . ومجاهد باختلاف عنهم (١) والزهرى فانهم يقولون كقولنا \* رويانا من طريق عبد بن حميد نا الضحاك بن مخلد عن عبد الله ابن عون عن محمد بن سيرين قال : كل واحد منهما أولى بماله يعني الوالد والولد \* وبه الى عبد أخبرني جعفر بن عون عن أبي حنيفة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم قال : ليس للأب من مال ابنه الا ما احتاج اليه من طعام . أو شراب . أو لباس . ومن طريق عبد عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى قال : لا يأخذ الرجل من مال ولده شيئا إلا أن يحتاج فيستنفق بالمعروف يعوله ابنه كما كان الأب يعوله فاما اذا كان الأب موسرا فليس له أن يأخذ من مال ابنه فيبقى به ماله أو يضعه في مالا يحل ، قال : فاذا كانت أم اليتيم محتاجة اتفق عليها من ماله يدها مع يده والموسرة لاشيء لها . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبيد الله (٢) بن موسى عن عثمان بن الأسود عن مجاهد قال : خذ من مال ولدك ما أعطيه ولا تأخذ منه مالم تقطعه . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال : قال رجل لجابر بن زيد : ان أبي يحرمني ماله فقال له جابر : كل من مال أبيك بالمعروف . نا ابن أبي شيبة نا يزيد بن هارون عن جرير بن حازم عن يونس بن يزيد عن الزهرى عن سالم بن عبد الله أن حمزة بن عبد الله بن عمر نحر جزورا فلما سائل فسأل ابن عمر ؟

(١) في النسخة اليمنية وفي النسخة رقم ١٦ « باختلاف عنهم » وهو تصحيف بدليل كلام المصنف بعد و سياقه لا قوال الثلاثة (٢) في النسخة رقم ١٦ « ناعبد الله » وهو غلط .

فقال ابن عمر : ما هي لي فقال له حمزة : يا أبتاه فانت في حل أطعم منها ماشيت \* نا  
 ابن أبي شيبة عن اسراييل عن عبد الأعلى عن محمد بن الحنفية عن علي بن أبي طالب قال :  
 الرجل أحق بمال ولده اذا كان صغيرا فاذا كبر واحتاز ماله فهو أحق به ، اسراييل ضعيفه  
 قال أبو محمد : بقول ابن سيرين ، والنخعي . والزهرى . ومجاهد . وجابر بن زيد  
 قول في كل شيء الا في خاصة فان للاب والام أن يأكلا من مال الولد حيث  
 وجداه من بيت أو غير بيت فقط ثم لا شيء لهما ولا حكم في شيء من ماله لا بعق ولا باصداق  
 ولا بارتها ان كانا فقيرين فيأخذ الفقير منهما ما احتاج من مال ولده من كسوة .  
 وأكل . وسكنى . وخدمة . وما احتاج اليه فقط ، وأما الولد فيأكل من بيت أبيه وبيت  
 أمه ما شاء بغير اذنها ولا يأكل من غير البيت شيئا كما جاءت النصوص لا يتعدى حدود  
 الله ، فان احتاج اخذ أيضا كما قلنا في الوالدين لقول الله تعالى : ( وبالوالدين احسانا وبذى  
 القربى ) ثم الحدود . والاحكام لازمة للاب في جارية ولده وفي مال ولده ولازمة للابن  
 في جارية أبيه وأمه وماله كما هي فيما بين الاجنبيين سواء ، والعجب أن الحنفيين والمالكيين  
 يشنعون خلاف صاحب لا يعرف له منهم مخالف اذا وافق شهوراتهم ويجعلونه اجماعا  
 ويكذبون في ذلك ، وأقرب ذلك ما ذكرنا من دعوى الحنفيين لإجماع الصحابة على  
 تضمين الرهن وليس منه الاروايات لاتصح عن عمر . وابنه . وعلي فقط ، وقد صحت  
 عن علي رواية باسقاط التضمين اذا أصابته جائحة ثم لا يرون هنا ما قد صح عن  
 عائشة (١) . وأنس . وابن عباس ، وروى عن علي وابن مسعود لا مخالف لهم يعرف  
 من الصحابة رضى الله عنهم حجة أصلا ولا يلتفتون اليه إلا لرواية عن عمر رويناهما من  
 طريق شعبة عن أبي بشر عن محمد بن قدامة الحنفى عن رجل منهم أن رجلا خاصم أباه الى عمر  
 ابن الخطاب في مال أخذه له أبوه فقال عمر : أما ما كان في يده فانه يردده وأما ما استهلك فليس  
 عليه شيء ، وهم قد خالفوا هذا أيضا مع أنها لاتصح لانها ممن لا يدري من هو أليس هذا  
 من أعجب العجب ؟ وما ينبغي لذى الحياء ان يهابه ولذى الدين أن يفرقه ، فان قيل :  
 فاتم القائلون بكل ما صح عن النبي ﷺ فلم استحللتم ترك الثابت عنه من قوله عليه السلام  
 « أنت ومالك لأبيك » ؟ قلنا : يعيدنا الله من أن نترك خبرا صح عنه عليه السلام ولو  
 أجلب علينا من بين البحرين إلا أن يضح نسخه ، وهذا الخبر منسوخ لاشك فيه لان الله  
 عز وجل حكم بميراث الأبوين . والزوج . والزوجة . والبنين . والبنات من مال الولد

(١) في النسخة رقم ١٦ « ما قد صح عن علي وعائشة » بزيادة لفظ « علي » وهي زيادة

سهو من الكاتب بدليل ذكره بعد قريبا

إذا مات وأباح في القرآن لكل مالك أمة وطنها بملك يمينه وحرما على من لا يملكها بقوله تعالى : ( إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون ) فدخل في هذا من له والد ومن لا والد له فصح ان مال الولد له يقين لا لأبويه ولا حق لها فيه إلا ما جاء به النص مما ذكرنا من الأكل أو عند الحاجة فقط ولو كان مال الولد للوالد لما ورثت زوجة الولد ولا زوج البنت ولا أولادهما من ذلك شيئا لانه مال لانسان حي ، ولا كان يحمل لذى والد ان يطأ جاريته أصلا لانها لا ييه كانت تكون ، فصح ورود هذين الحكمين وبقائهما الى يوم القيامة ثابتين غير منسوخين ان ذلك الخبر منسوخ وكذلك أيضا صح بالنص والاجماع المتيقن ان من ملك أمة أو عبدا لها والدفان ملكهما للمالكين لا لأبيهما ، فصح أيضا أن (١) قوله عليه السلام : وانه لا ييه ، منسوخ وارتفع الاشكال والمحدثه ، وهذا ما احتجوا به بالآثر وخالفوا ذلك الآثر نفسه ؛ وأما رهن المرء السلعة تكون لغيره باذن صاحبها فان الرهن لا يجوز اخراجه عن الارتهان الا بخروجه عن ملك الراهن . أو بهلاكه . أو باستحالة حتى . يسقط عنه الاسم الذي كان عليه حين رهن أو بقضاء الحق الذي رهن عنه فال التزام غير الراهن للراهن هذا كله في سلعته شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، وله أخذ سلعته متى شاء . (٢) فالرهن باطل لانه ليس له حكم الرهن فيما ذكرنا فليس رهنًا وبالله تعالى التوفيق \*

١٢٢٢ - مسألة - وإذا استحق الرهن أو بعضه بطلت الصفقة كلها لأنهما تعاقدتا بصحة الرهن ولم يتعاقدا قط تلك المداينة الاعلى صحة الرهن وذلك الرهن لاصحة له فذلك المداينة لم تصح قط وبالله تعالى التوفيق \*

١٢٢٣ - مسألة - وإذا رهن جماعة رهنًا هولم عند واحد أو رهن واحد عند جماعة فأى الجماعة قضى ما عليه خرج حقه من ذلك الرهن عن الارتهان وبقي نصيب شركائه رهنًا بحسبه ، وكذلك ان قضى الواحد بعض الجماعة حقه دون بعض فقد سقط حق المقضى في الارتهان ورجعت حصته من الرهن إلى الراهن وبقيت حصص شركائه رهنًا بحسبها لقول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ) فصح أن لكل واحد منهم حكمه وبالله تعالى التوفيق \*

١٢٢٤ - مسألة - ولا حق للرتن في شيء من رقة الرهن فان كانت أمة فوطنها فهو رهنان وعليه الحد وذلك الودريق للراهن لقول النبي ﷺ : « الولد للفرش وللعاشر

(١) سقط لفظ « ان » من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ « متى أحب »

الحجر، فالأمة بلا خلاف ليست فراشا للبرتن ولا ملك يمين له فهو معتد عاهر .  
 ١٢٢٥ - مسألة - ورهن الدنانير والدرهم جائز طبع أو لم تطبع ، قال مالك : لا يجوز الآن تطبع ، وهذا قول لا نعله لأحد قبله ولئن كان يخاف انتفاع بها فإن ذلك لمخوف على كل ما يرهن ولا فرق ولا سيما مع قوله : ان الدنانير والدرهم لا يتعين وإن امرأ لو غصب درهما أو ديناراً لم يقض عليه بردهما بعينهما وإن كانا حاضرين في يده وإنما عليه مثلهما ، وهذا عجب جداً ! مع قوله في طبعهما في الرهن ، وبالله تعالى التوفيق ، تم كتاب الرهن والحمد لله رب العالمين ، [ وصلى الله على محمد خاتم النبيين ] (١) هـ

### كتاب الحوالة

١٢٢٦ - مسألة - روينامن طريق البخارى . ومسلم قال البخارى : ناعبد الله ابن يوسف نامالك عن ابى الزناد عن الأعرج ، وقال مسلم : نا ابن رافع (٢) ناعبد الرزاق نامعمر عن همام بن مبنه ثم اتفق الأعرج . وهمام كلاهما عن أبى هريرة عن رسول الله ﷺ انه قال : «مطل الغنى ظلم وإذا اتبع أحدكم على مليء فليتبع» وصح عن النبي ﷺ ما سنذكره ان شاء الله تعالى في كتاب البيوع باسناده انه قال : «إذا ابتعت يعافلاتبعه حتى يقبضه ، فوجب من هذين التضمن أن كل من له عند آخر حق من غير البيع لكن من ضمان غصب أو تعدى بوجه ما أو من سلم سلم فيه . أو من قرض . أو من صلح أو اجارة . أو صدق . أو من كتابة . أو من ضمان فأحاله به على من له عنده حق من غير البيع لكن بأحد هذه الوجوه المذكورة ولا نبالى من وجه واحد كان الحقان أو من وجهين مختلفين وكان المحال عليه يوفيه حقه من وقته ولا يطله فقرض على الذى أحيل أن يستحيل عليه ويجبر على ذلك ويبرأ المحيل مما كان عليه ، ولا رجوع للذى أحيل على الذى أحاله بشئ من ذلك الحق انصف أو لم ينتصف اعسر المحال عليه اثر الاحالة عليه أم لم يعسر لأن رسول الله ﷺ أمره باتباع المحال عليه ولا يجوز له اتباع غيره فإن غره وأحاله على غير مليء والمحيل يدرى انه غير مليء أو لا يدرى فهو عمل فاسد وحقه

(١) الزيادة من النسخة الحلبية ، وهى النسخة التى استنسخها السيد محمد حسين نظيف من حلب بواسطة الشيخ راغب الطباخ الكتبى المشهور وأرسلها لنا جزى الله الجميع خيراً  
 (٢) فى النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية «نا بن أبى رافع» بزيادة لفظ «أبى» وهو غلط صحناه من كتب تراجم رجال الحديث ، واسم ابن رافع محمد ، وهو موافق لما فى صحيح مسلم ج ٢ ص ٤٦٠ ، وهو فى صحيح البخارى ج ٣ ص ١٩١



باقى على المحيل كما كان لأنه لم يحله على ملى. ولا يجوز الحوالة إلا على ملى. بنص الخبر، وقال الشافعى: لا يرجع على المحيل فى كل ذلك وهذا خطأ (١) لما ذكرناه، وقال أبو حنيفة. ومالك: كقولنا، فإن كان أحد الحقيين من بيع والآخر من غير بيع نظر فإن كان الحق على المحيل من غير بيع وكان حق المحيل على المحال عليه من بيع أو غير بيع جازت الحوالة فإن كان الحق على المحيل من بيع لم يجز إلا بوجه التوكيل فى بطله على قبض حقه قبله فإن قبضه للموكل له حين مصيره يده صار قابضاً ذلك الحق لنفسه وبرى المحيل وإن لم يقدر على قبضه لما منع ما أى مانع كان؟ رجع على المحيل بحقه لنهى النبى ﷺ عن بيع ما ابتعت حتى تقبضه؛ وأما براءة ذمة الموكل إذا قبض الوكيل الحق فلأنه مأمور بأن يقضيه لنفسه إذا صار يده فإن فعل فقد استوفى حقه وإن لم يفعل فقد اعتدى اذضيع مال موكل فلزمه ضمانه بالتضييع.

[فصار ضمانه بالتضييع] (٢) فصار مثله عليه لموكله فى ذمته، وقال أبو حنيفة: إن جحد المحال عليه الحوالة ولم تقم عليه بينة وحلف رجع الذى أحيل على المحيل بحقه، وكذلك إن مات المحال عليه ولا مال له، وقال أبو يوسف. ومحمد: وكذلك إذا أفلس القاضى المحال عليه وأطلقه من السجن أيضاً.

قال أبو محمد: هذا قول فاسد لمخالفته أمر رسول الله ﷺ، ولأنهم مجمعون معنا على أن الحوالة إذا صح أمرها فقد سقط الحق عن المحيل وأدق أقروا بسقوطه فن الباطل رجوع حق قد سقط بغير نص يوجب رجوعه ولا إجماع يوجب رجوعه، فإن قالوا: قد روى عن عثمان أنه قال فى الحوالات: ليس على مال مسلم توا (٣) .

ومن طريق عبد الرزاق عن معمر أو غيره عنه عن قتادة عن على بن أبى طالب أنه قال فى الذى أحيل: لا يرجع على صاحبه إلا أن يفلس أو يموت، وهو قول شريح. والحسن والنخعى. والشعبى كلهم يقول: إن لم ينصفه رجع على المحيل، وعن الحكم لا يرجع على المحيل إلا أن يموت المحال عليه قبل أن ينصف فإنه يرجع إلى المحيل قلنا: لا حاجة فى أحد دون رسول الله ﷺ فكيف وقد رويان من طريق حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن على بن عبيد الله عن سعيد بن المسيب أنه كان لآبيه المسيب دين على إنسان ألفاً درهم ورجل آخر على على بن أبى طالب ألفاً درهم فقال ذلك الرجل للمسيب: أنا أحيلك على على وأحلى أنت على فلان ففعلنا فتصف المسيب من على وتلف مال الذى أحاله المسيب

(١) فى النسخة رقم ١٦ وهو خطأ، (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦ وهى زيادة لا حاجة إليها ولم نعد شيئاً (٣) أى ضياع وخسارة، والتو الهلاك

عليه فأخبر المسيب بذلك على بن أبي طالب فقال له على : أبعد الله ، فهذا خلاف الرواية عن عثمان والذي ذكرنا عن على ، وهذه موافقة لقولنا ، وإذا اختلف السلف فليس بعض ما روى عنهم بأولى من بعض باتفاقكم معناني ذلك ولنا نرى إحالة من لاحق للمحال عنده لانه أكل مال بالباطل وإنما يجوز عندنا مثل فعل على . والمسيب رضى الله عنهما على الضمان فانه اذا ضمن كل واحد من الغريمين ما على الآخر من غير شرط جاز ذلك ولزم وتحول الحق الذى على كل واحد منها على الآخر ، وقال أبو حنيفة . ومالك : لا يجبر المحال على قبول الحوالة واحتجوا فى ذلك بأن قالوا : لو وجب إجباره لوجب أيضا اذا أحاله المحال عليه على آخران يجبر على اتباعه ثم اذا أحاله ذلك على آخران يجبر أيضا على اتباعه وهكذا أبدا .

قال أبو محمد : هذه معارضة لامر رسول الله ﷺ وفى هذا ما فيه فكيف والذي اعترضوا به فاسد ؟ لانه مطلق من غنى أو حوالة على غير ملى . ومطل الغنى ظلم والحوالة على غير ملى لم يؤمر بأن يقبلها وإنما الحوالة على من يجعل الانصاف بفعله لا بقوله والافليست حوالة بنص الحديث .

١٢٢٧ - مسألة - وإذا ثبت حق المحيل على المحال عليه بإقراره أو بينة عدل وإن كان جاحدا فى حوالة صحيحة ، وقال مالك : لا يجوز الا بإقراره بالحق فقط . وهذه دعوى بلا برهان ، واحتج لهم من قلده بانه قد تجرح البينة فيبطل الحق قلنا : وقد يرجع عن إقراره بذلك الحق ويقمينة بانه قد كان أذاه فيبطل الحق ولا يجوز تخصيص مالم يخصه رسول الله ﷺ بالأراء الفاسدة ، وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى ( وما كان ربك نسيا ) .

١٢٢٨ - مسألة - وتجوز الحوالة بالدين المؤجل على الدين المؤجل الى مثل أجله لا الى أبعد ولا الى أقرب ، وتجوز الحوالة بالحال على الحال ولا تجوز بحال على مؤجل ولا بمؤجل على حال ولا بمؤجل على مؤجل الى غير أجله لان فى كل ذلك إيجاب تأجيل حال أو إيجاب حلول مؤجل ، ولا يجوز ذلك اذ لم يوجب نص ولا إجماع ، وأما المؤجل بالمؤجل الى أجله فلم يمنع منه نص ولا إجماع فهو داخل فى أمره عليه السلام « من اتبع على ملى . أن يتبعه » تم كتاب الحوالة والحمد لله رب العالمين .

### كتاب الكفالة

١٢٢٩ - مسألة - الكفالة هي الضمان . وهي الزعامة . وهي القبالة . وهي الخالة ؛

فمن كان له على آخر حق مال من بيع أو من غير بيع من أى وجه كان حالاً أو إلى أجل سواء كان الذى عليه الحق حياً أو ميتاً فضمن له ذلك الحق انسان لاشئ عليه المضمون عنه بطيب نفسه وطيب نفس الذى له الحق فقد سقط ذلك الحق عن الذى كان عليه وانتقل الى الضامن ولزمه بكل حال ولا يجوز للمضمون له أن يرجع على المضمون عنه، ولا على ورثته أبداً بشئ من ذلك الحق انتصف أو لم ينتصف ولا بحال من الأحوال ولا يرجع الضامن على المضمون عنه ولا على ورثته أبداً بشئ مما ضمن عنه أصلاً سواء رغب اليه في أن يضمنه عنه أو لم يرغب اليه في ذلك الا في وجه واحد وهو أن يقول الذى عليه الحق اضمن عني ما لهذا على فاذا أدبت عني فهو دين لك على فهنا يرجع عليه بما أدى عنه لانه استقرضه ما أدى عنه فهو قرض صحيح .  
أما قولنا : ان الكفالة هي الضمان . والحالة . والرعاة . والقبالة . والضامن هو القليل . والكفيل . والزعيم . والحيل فاللغة والديانة لا خلاف فيهما في ذلك ، وأما عموم جواز الضمان في كل حق من بيع أو غيره فلا نه ليس فيه بيع أصلاً وانما هو نقل حق فقط ، وأما جواز الضمان بغير رغبة المضمون عنه فلما رويناه من طريق أبي داود نا مسدد [ بن مسرهد ] (١) نا يحيى بن سعيد القطان نا ابن أبي ذئب قال : حدثني سعيد بن أبي سعيد المقبري قال : سمعت أبا شريح الكعبي يقول : قال رسول الله ﷺ : « انكم يا معشر خزاعة قتلتم هذا القليل [ من هذيل ] (٢) واني عاقله ، وذكرباقى الخبر ، فضمن النبي ﷺ عنهم الدية بغير رغبتهم في ذلك ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز الضمان إلا بمحضرة الذى له الحق إلا في موضع واحد وهو المريض يقول لورثته : أياكم يضمن عني دين فلان على فيضمنه أحدهم - فيجوز بغير محضر الطالب ، وهذا كلام في غاية الفساد لانه دعوى بلا برهان أصلاً ، واحتج له بعض المبطلين بتقليده انه عقد كالنكاح والبيع فلا يصح الا بمحضرة ما جميعاً .

قال أبو محمد : وهذا قياس والقياس كله فاسد ثم أنه لو صح لكان هذا منه عين الفساد (٣) أول ذلك انهم ينتقضون من قرب فيجيزون نكاح الصغيرة بغير محضرها ويجيزون الضمان لدين المريض بغير محضر صاحب الحق ، ثم ان الضمان ليس عقداً على المضمون له وانما هو على الضامن وحده وانما للمضمون له انصافه من حقه فقط فان انصف في مثل هذا وإلا فلا يلزمه ما لم يرض به وهو باق على حقه كما كان ، وراموا الفرق بين مسألة المريض وغيرها بان قالوا : ان الدين قد تعين في مال المريض .

(١) الزيادة من سنن أبي داود (٢) الزيادة من سنن أبي داود (٣) في النسخة

قال على : وقد كذبوا ماتعين قط في ماله الا بعد موته ، وأبو حنيفة لا يجيز ضمان دين على الميت الا بان يترك وفاء فظهر فساد قولهم جملة . واحتجوا في ذلك بان الدين قد هلك وأجازوا الضمان على الحق المفلس والدين قد هلك وهذا تناقض ، فان قالوا : قد يكسب المفلس (١) مالا قلنا : وقد يطرأ للميت مال لم يكن عرف حين موته ، وهذا منهم خلاف لرسول الله ﷺ بمجرد ، وعن قال بقولنا في الضمان عن الميت الذي لا يترك وفاء مالاك وأبو يوسف . ومحمد بن الحسن . والشافعي . وأبو سليمان . وروينا من طريق البخاري نامكي بن ابراهيم نايزيد بن أبي عبيد عن سلبة بن الأكوع [رضى الله عنه] (٢) قال : « كنا جلوسا عند النبي ﷺ اذ أتى بجنابة فقالوا : صل عليها فقال : هل ترك شيئا ؟ قالوا : لا قال : فهل عليه دين ؟ قالوا : نعم ثلاثة دنانير قال : صلوا على صاحبكم فقال أبو قتادة : صل عليه يا رسول الله وعلى دينه فصلى عليه » ، ففي هذا الخبر جواز ضمان دين الميت الذي لم يترك وفاء بدينه بخلاف رأى أبي حنيفة ، وفيه أن الدين يسقط بالضمان جملة لانه لو لم يسقط عن الميت وينتقل الى ذمة أبي قتادة لما كانت الحال الا واحدة ، وامتناعه عليه السلام من الصلاة عليه قبل ضمان أبي قتادة لدينه ثم صلاته عليه السلام عليه بعد ضمان أبي قتادة برهان صحيح على أن الحال الثانية غير الاولى وان الدين الذي لا يترك به وفاء قد بطل وسقط بضمان الضامن ولزم ذمة الضامن بقول أبي قتادة الذي أقره عليه النبي ﷺ على دينه ، فصح أن الدين على الضامن بعد لاعلى المضمون عنه ، وفيه أيضا جواز الضمان بغير محضر الطالب الذي له الحق ، واذا سقط الدين بالضمان كما ذكرنا فلا يجوز رجوعه بعد سقوطه بالدعوى الكاذبة بغير نص ولا اجماع ، وأيضا الخبر الذي رويناه من طريق مسلم نايجي بن يحيى انا حماد بن يزيد عن هارون بن رثاب حدثني كنانة بن نعيم العدوي عن قبيصة بن مخارق الهلالي « أن رسول الله ﷺ قال له : يا قبيصة ان المسألة لا تحل الا لاحد ثلاثة (٣) رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسه » وذكر باقي الخبر ، فعم عليه السلام اباحة تحمل الحمالة عموما بكل حال ، وبالله تعالى التوفيق .

وأما قولنا : انه ان لم يرض المضمون له بالضمان لم يلزمه الابان يوفيه أيضا من حقه فليس له جئئذ الا أخذه منه أو تركه جملة ، ولا طلب له على المضمون عنه بعدها فلانه

(١) في النسخة رقم ١٦ « قد يكتسب المفلس » (٢) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ١٩٤ والحديث مطول اختصره المصنف (٣) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية « لاحد ثلاثة رجال » زيادة لفظ « رجال » وما هنا موافق لما في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٨٤

صاحب الحق ولم يأت نص بلزوم ترك طلب غريمه بل الضمان حيثئذ مطل له ، وقد قال عليه السلام : « مطل الغنى ظلم » وأمر عليه السلام أن يعطى كل ذي حق حقه فان أنصف فقد أعطى حقه ومن أعطى حقه فلا حق له سواء ، قالت قيل : فأنتم أصحاب اتباع للآثار (١) فن أن أجزتم الصلاة على من مات وعليه دين لا وقوله به ؟ قلنا : سبحان الله ! أوليس في قوله عليه السلام لهم : « صلوا على صاحبكم » بيان في أنه عليه السلام المخصوص بهذا الحكم وحده لأحد من المسلمين سواء لا الامام ولا غيره ؟ فكيف وقد روينا من طريق عبدالرزاق نامعمر عن الزهري عن أنس بن مالك عن عبد الرحمن بن جابر قال : « كان النبي ﷺ لا يصلى على رجل مات وعليه دين فأتى بميت فقال : عليه دين ؟ قالوا : نعم دينار فقال أبو قتادة الأنصاري : هما على يا رسول الله فصلى عليه النبي ﷺ فبفتح الله على رسوله قال : انا أولى بكل مؤمن من نفسه فن ترك ديناً فعلى قضاؤه ، وذكر الخبر ، ومن أجاز الضمان عن الميت الذي لم يترك وفاء ابن أبي ليلى . ومالك . وأبو يوسف . ومحمد بن الحسن . والشافعي . وأبو سليمان وما نعلم لأبي حنيفة سلفاً في قوله : قال أبو حنيفة . وسفيان الثوري . والأوزاعي . وأبو عبيد . وإسحاق . وأحمد . والشافعي : ومالك في أول قوله : ان للمضمنون له أن يطلب بحقه ان شاء الضامن وان شاء المضمن ، وقال مالك في آخر قوله : ان للمضمنون له أن يطلب بحقه ان شاء الضامن ان يطلب الحق أن يطلب الضامن وانما له طلب المضمن عنه فقط الا أن ينقص من حقه شيء فيؤخذ من الضامن حيثئذ والا أن يكون المضمن عنه غائباً أو يكون عليه ديون للناس فيخاف المضمنون له محاسبة الغرماء فله في هذين الوجهين أن يطلب الضامن [أيضاً] (٢) حيثئذ .

قال أبو محمد : أما هذا القول الذي يرجع اليه مالك فظاهر العوار لانه دعاوى كله (٣) بلا برهان وتقاسيم بلا دليل لا من قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد نعلمه من صاحب أو تابع . ولا قياس . ولا رأى له وجه ، وقال ابن أبي ليلى . وابن شبرمة وأبو ثور . وأبو سليمان وجميع أصحابنا كما قلنا من أن الحق قد سقط جملة عن المضمنون عنه ولا سبيل للمضمنون له اليه أبداً وانما حقه عند الضامن أنصفه أولم ينصفه .

روي بنان من طريق ابن أبي شيبة ناخفص بن غياث عن أشعث هو ابن عبد الملك الجمراني عن الحسن . ومحمد بن سيرين قالا جميعاً : الكفالة . والحوالة سواء ، وقد ذكرنا برهان

(١) في النسخة رقم ١٦ ، اتباع آثار ، (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٣) في النسخة رقم ١٦ «لانه دعاوى كلها»

ذلك من السنة ، وأيضا فان من المحال الممتنع أن يكون مال واحد معدود محدود وهو كله على زيد وهو كله على عمرو ، ولو كان هذا لكان للذى هو له عليهما أن يأخذهما جميعا بجميعة فيحصل له العدد مضاعفا ، ولما سقط عن أحدهما حق قدره بأداء آخر عن نفسه مالزمه أيضا وهم لا يقولون بهذا ، فظهر تناقضهم واختلاط قولهم (١) وأنه لا يعقل ولا يستقر ، فان قالوا : انما هو له على أيها طلبه منه قلنا : فهذا أدخل في المحال لانه على هذا لم يستقر حقه على واحد منهما بعد لاعلى الضامن ولا على المضمون عنه ؛ فاذ هو كذلك فلا حق له على واحد منهما بعد ، فان قالوا : فانكم تقولون في وارثين ترك مورثهما ألفى درهم فاخذ كل واحد منهما ألف درهم ثم ظهر غريم له على الميت ألف درهم : انه يأخذها من أيهما شاء ، وتقولون فيمن باع شقصا مشاعا ثم باعه المبتاع من آخر ، والثالث من رابع : إن الشفيع يأخذه بالشفعة من أيهم شاء ، وتقولون فيمن غصب مالا ثم وهبه لآخر : فان المنصوب منه يأخذ بماله أيها شاء قلنا : نعم وليس شيء من هذا بما أنكراه من كون مال واحد على اثنين هو كله على كل واحد منهما اما الوارثان فانهما اقتسما مالا يحل لهما اقتسامه وحق الغريم في ذلك المال بعينه لا عند الوارثين أصلا قائما يأخذ حقه من مال الميت حيث وجده ثم يرجع المأخوذ منه على صاحبه فيقتسمان ما بقى للغريم (٢) حيث ذو القسمة الاولى فاسدة لان الله تعالى لم يجعل للورثة شيئا إلا بعد الوصية . والدين ، وأما الغاصب يهب ما غصب فحق المنصوب منه عند الغاصب وحق الغاصب أن يرجع بما يؤدى على الذى وهبه إياه بغير حق فالمنصوب منه ان طلب الغاصب طلبه بحقه عنده وان طلب الموهوب له طلبه بحق الغاصب عنده من رد ما وهبه بالباطل فاذا فعل استحققه المنصوب منه بحقه عند الغاصب وهكذا كل ما انتقل ذلك المال بغير حق ، وأما الشفيع فانه بخير بين امضاء البيع أو رده فهو يمضى بيع من شاء منهم ويرد بيع من شاء منهم بحق الشفعة ، فظهر فساد تنظيرهم وبالله تعالى تأييده .

واحتجوا على خبر أبي قتادة الذى ذكرنا بخبر رويناه من طريق ابن أبي شيبة عن حسين بن علي الجعفى عن زائدة عن عبد الله بن محمد بن عقيل عن جابر قال : ومات رجل فقال رسول الله ﷺ : أعليه دين ؟ قلنا : نعم ديناران فقال عليه السلام : صلوا على صاحبكم فتحملها أبو قتادة فقال له رسول الله ﷺ : حق الغريم عليك وبرى منهما الميت قال : نعم يا رسول الله فصلى عليه فلما كان من الغد قال عليه السلام لاني قتادة : ما فعل الديناران ؟ قال : يا رسول الله انما دفناه أمس ثم أتاه بعد فقال له : ما فعل

(١) في النسخة رقم ١٦ « واختلاط أقوالهم » (٢) في النسخة رقم ١٦ وما بقى عن الغريم .

الديناران؟ قال : قضيتهما يارسول الله قال : الآن بردت عليه جلده ، ، وبخبرين آخرين لا يصحان أحدهما « نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه » والآخرفيه انه عليه السلام قال لعلى اذ ضمن دين الميت : « فك الله رهانك كما فككت رهان أخيك ، \* قال أبو محمد : وهذا من العجب (١) احتجاجهم باخبارهى أعظم حجة عليهم أما فك الله رهانك كما فككت رهان أخيك فليس فيه دليل ولا نص على ما يدعونه من بقاء الدين على المضمون عنه ، ونحن نقول : انه قد فك رهانه بضمانه دينه فقط فانه حول دينه على نفسه (٢) حيا كان المضمون عنه أو ميتا ، وأما نفس المؤمن معلقة بدينه حتى يقضى عنه فليس فيه أنه حكم المضمون عنه ولا أنه حكم من لم يمطل بدينه بعد طلب صاحبه اياه منه ، ونحن نقول : ان المطالب بدينه فى الآخرة انما هو من مطل به وهو غنى فصار ظلما فعليه اثم المطل أعسر بعد ذلك أولم يعسروا ان كان حق الغريم فيما يتخلف من مال أو فى سهم الغارمين من زكوات المسلمين ان لم يتخلف مالا ، وقد يمكن أن يغفو الله تعالى عنه ذنب المطل اذا قضى عنه بما يتخلف أو من سهم الغارمين أو قضاء عنه الضامن ففى هذا جاءت الأحاديث فى تشديد أمر الدين ، وأما من لم يمطل قط به فلم يظلم واذلم يظلم فلا اثم عليه ولا تبعة وحق الغريم ان مات الذى عليه الدين فيما يتخلف أو فى سهم الغارمين والظالم حيثئذ من مطله بعد موت الذى عليه الدين من ورثة أو سلطان ولا اثم على الميت أصلا لقول الله تعالى : ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) وهو لم يمطل فى حياته فلم يظلم واذ لم يظلم فى حياته فليس فى وسعه الانصاف بعد موته وانما عليه الاقرار به فقط وبالله تعالى التوفيق [وبه تأيد] (٣) .

وأما حديث أبى قتادة من طريق عبد الله بن محمد بن عثيل فاعظم حجة عليهم لو كان لهم مسكة انصاف (٤) لان فيه نصا قول النبى ﷺ للضامن عن الميت : « حق الغريم عليك وبرى . منهما الميت ، قال الضامن : نعم ، أليس فى هذا كفاية لمن له مسكة دين أو أقل تمييز ؟ ولكنهم قوم مفتونون ، فان قيل : فما معنى قول النبى ﷺ اذ قضاها : « الآن بردت عليه جلده » ؟ قلنا : هذا لا متعلق فيه فى بقاء الدين على الميت ولا فى رجوعه عليه لأن نص الخبر قد ورد فيه بعينه : « ان الميت قد برى . من الدين وان حق الغريم على الزعيم » فلا معنى للزيادة فى هذا ، وأما قوله عليه السلام : « الآن بردت عليه جلده » فقد أصاب عليه السلام ما أراد وقوله الحق لا تشك فيه لكن قول : انه قد يكون تبريد زائد دخل عليه حين

(١) فى النسخة رقم ١٦ . وهذا من العجائب ، بصيغة الجمع (٢) فى النسخة الحلبية

« عن نفسه » (٣) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٤) أى بقية من انصاف

القضاء عنه وإن كان لم يكن قبل ذلك في حر كما تقول لقد سرفى فلك وإن لم تكن قبل ذلك فيهم ولا حزن ، وكما لو تصدق عن الميت بصدقة لكان قد دخل عليه بهار روح زائد ولا بد وأن لم يكن قبل ذلك في كرب ولا غم ، ويمكن أن يكون قد كان مظل وهو غنى لحصل له الظلم ثم غفر الله تعالى له ذلك الظلم بالقضاء والله أعلم إلا أنه لا متعلق لهم بهذا أصلا وإنما هو حكم من أحكام الآخرة ونحن نجد من سن سنة سوء في الاسلام كان له أثم ذلك وأثم من عمل بها أبدا ، ونجد من سن سنة خير في الاسلام كان له أجر ذلك وأجر من عمل بها أبدا ، فقد يؤجر الانسان بفعل غيره ويعاقب بفعل غيره إذا كان له فهما سبب ، وقد يدخل الروح على من ترك ولدا صالحا يدعوه ويفعل الله ما يشاء لا يسأل عما يفعل والله تعالى التوفيق \*

وأما قولنا : لا يرجع الضامن بما أدى سواء بأمره ضمن عنه أو بغير أمره إلا أن يكون المضمون عنه استقرضه فلماذا كرنا من سقوط الحق عن المضمون عنه وبراهنه منه واستقراره على الضامن ، فمن الباطل المتيقن والظلم الواضح أن يطالب الضامن من أجل أدائه حقا لزمه وصار عليه واستقر في ذمته من لاحق قبله له ولا للذي أداه عنه وهذا لا يخفى به وما ندرى لمن قال : أنه يرجع الضامن على المضمون عنه بما أدى حجة أصلا ، وقال مالك : يرجع الضامن على المضمون عنه بما أدى عنه سواء بأمره ضمن عنه أو بغير أمره ، وقال أبو حنيفة . والحسن بن حنبل . والشافعي : أن ضمن عنه بأمره رجع عليه وإن ضمن عنه بغير أمره لم يرجع عليه وكلا القولين فاسد (١) لا دليل عليه أصلا وتقسيم فاسد بلا برهان : وقال ابن أبي ليلى : وابن شبرمة . وأبو ثور . وأبو سليمان بمثل قولنا \*

قال أبو محمد : وموه بعضهم بخبر واه رويناه من طريق أبي داود عن القعنبى عن الدراوردى عن عمرو بن أبي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس : « أن رجلا لزم غريبا له بعشرة دنانير فقال : والله لا أفارقك حتى تقضىني أو تأتيني بحميل فتحمل بهار رسول الله ﷺ فأتاه بقدر ما وعده فقال له النبي ﷺ : من أين أصبت هذا الذهب ؟ قال : من معدن قال : لا حاجة لنا فيها ليس فيها خير فقضاها عنه رسول الله ﷺ ، »

قال على : في احتجاجهم بهذا الخبر عجب ! أول ذلك أنه من رواية عمرو بن أبي عمرو وهو ضعيف ضعفه ابن معين وغيره وقد تركوا روايته في غير قصة ، منها روايته من هذه الطريق نفسها عن النبي ﷺ : « من أتى بهيمة فآكلوه واقتلوا » [معه] (٢) ، ثم



لو صح لما كان لهم فيه حجة لأن فيه فأتاه بقدر ما وعده ، فصح أن المضمون عنه وعده عليه السلام بأن يأتيه بما تتحمل عنه وهذا أمر لا نأباه بل به يقول إذا قال المضمون للضامن : انا آتيتك بما تتحمل به عني ، ثم العجب الثالث احتجاجهم بهذا الخبر وهم أول مخالف له لأن فيه أن ما أخذ من معدن فلاخبر فيه وهم لا يقولون بهذا ، فمن أعجب بمن يحتاج بخبر ليس فيه أثر مما يحتاج به فيه ثم هو مخالف لنص ما فيه ونسأل الله العافية \*

١٢٣٠ — مسألة — وحكم العبد . والحر . والمرأة . والرجل . والكافر .

والمؤمن سواء لعموم النص الذي أوردناه في ذلك ولم يأت نص بالفرق بين شي . مما ذكرنا ، وبالله تعالى التوفيق \*

١٢٣١ — مسألة — ولا يجوز ضمان ما لا يدري مقداره مثل أن يقول له : انا أضمن عنك ما لفلان عليك لقول الله تعالى : ( لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) ، ولاخباره عليه السلام : : انه لا يحل مال مسلم الا بطيب نفس منه ، والتراضي . وطيب النفس لا يكون الا على معلوم القدر هذا أمر يعلم بالحس والمشاهدة (١) \*

١٢٣٢ — مسألة — ولا يجوز ضمان مال لم يجب بعد كمن قال لآخر : انا أضمن لك ما تنقرضه من فلان ، أو قال له : اقترض من فلان دينارا وأنا أضمنه عنك ، أو قال له : اقترض فلانا دينارا وأنا أضمنه لك وهو قول ابن أبي ليلى . ومحمد بن الحسن . والشافعي . وأبي سليمان لأنه شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل ، ولأن الضمان عقد واجب ولا يجوز الواجب في غير واجب وهو التزام ما لم يلزم بعد وهذا محال وقول متفاسد ، وكل عقد لم يلزم حين التزامه فلا يجوز أن يلزم في ثمان وفي حين لم يلزم فيه وقد لا يقرضه ما قاله وقد يموت الثمان لذلك قبل أن يقرضه ما أمره باقرضه ، فصح بكل هذا انه لا يلزم ذلك القول ، فان قال له : اقترضني كذا وكذا وأدفعه الى فلان أو زن عني لفلان كذا وكذا أو أنفق عني في أمر كذا فما أنفقت فهو على أو اتبع لي أمر كذا فهذا جائز لازم لأنها وكالة وكله بما أمره به \*

وأجاز ما ذكرنا بطلانه أبو حنيفة . وأبو يوسف . ومالك . وعثمان بن عيسى . واحتج لهم بعض المعتنقين بتقليدهم بأن رسول الله ﷺ ولي زيد بن حارثة جيش الأمراء فان مات فالأمير جعفر بن أبي طالب فان مات فالأمير عبدالله بن رواحة . قال : فكما يجوز المخاطرة في الولايات فهي جائزة في الضمان \*

قال أبو محمد : وهذا قياس والقياس كله باطل ، ثم لو صح القياس لكان هذا منه عين الباطل لأنه لانسبة بين الولاية وبين الضمان ولا نسبة بين الوكالة وبين الضمان لأن الولاية فرض على المسلمين الى يوم القيامة وليس الضمان فرضا ، وأما الوكالة فحكم على حياله جاء به النص ، ثم نسألهم عن قال : أنا أضمن لك ماقرضت زيدا ثم مات فاقرض المقول له ذلك زيدا ما أمره به ؟ أيلزمونه ذلك بعد موته ؟ فهذا عجب ! أم لا يلزمونه ؟ فقد تركوا قولهم الفاسد ورجعوا إلى الحق ولئن لزمه ضمان ذلك في ذمته في حياته فهو لازم له في ماله ولا بد بعد موته من رأس ماله ، ونسألهم عن ضمن كل ما يتدين به زيد إلى اقتضاء عمره ؟ فإن ألزموه ذلك كان شتعة من القول وإن لم يلزموه تناقضوا ؛ ونقول لهم : كالم يجز الفرر والمخاطرة في البيوع ولا جاز اصداق الملم يخلق بعد فكذلك لا يجوز ضمان الملم يلزم بعد ، فهذا أصح من قياسهم على الامارة والوكالة والدلائل ههنا على بطلان قولهم تكثر جدا وفيما ذكرنا كفاية .

١٢٣٣ - مسألة - ولا يجوز أن يشترط في ضمان اثنين عن واحد أن يأخذ أيهما شاء بالجميع ولأن يشترط ذلك الضامن في نفسه وفي المضمون عنه ولا أن يشترط أن يأخذ الملى منهما عن المعسر والحاضر عن الغائب ؛ وهو قول ابن شبرمة . وأبى سليمان ، وأجاز هذا الشرط شريح . وابن سيرين . وعطاء . وعمرو بن دينار . وسليمان ابن موسى . وهو قول سفيان الثوري . وأبى حنيفة . ومالك .

برهان صحة قولنا قول النبي ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » ، وهذا شرط لم يأت باباحته نص فهو باطل ، وأيضا فإنه ضمان لم يستقر عليهما ولا على واحد منهما بعينه وإنما هو ضمان معلق على أحدهما بغير عينه لا يدري على أيهما يستقر (١) فهو باطل لأن الملم يصح على المرء بعينه حين عقده إياه فمن الباطل أن يصح عليه بعد ذلك في حين لم يعقده ولا التزمه ، وهذا واضح لا خفاء به ، وبالله تعالى التوفيق .

١٢٣٤ - مسألة - فإن ضمن اثنان فصاعدا حقا على انسان فهو بينهم بالخصص لما ذكرنا ، فلو ابتاع اثنان يعا أو تداينا دينا على أن كل واحد منهما ضامن عن الآخر فإن ما كان على كل واحد منهما قد انتقل عنه واستقر على الآخر لا يجوز غيره هذا أصلا لما ذكرنا قبل ؛ ولأن من الباطل المحال الممتع أن يكون مال واحد على اثنين فصاعداً يكون كله على كل واحد منهما لأنه كان يصير الدرهم درهمين ولا بد أو يكون غير لازم لأحدهما بعينه ولألهما جميعا ، وهذا هوس لا يعقل ، وبالله تعالى التوفيق .

(١) في النسخة رقم ١٦ والنسخة اليمنية « على أيهما استقر »

١٢٣٥ - مسألة - ولا يجوز أن يشترط في بيع ولا في سلم ولا في مديانة أصلا إعطاء ضامن؛ ولا يجوز أن يكاف أحد في خصومة إعطاء ضامن به ثلا يهرب، ولا يجوز أن يكلف من وجب له حق من ميراث أو غيره ضامنا، وكل ذلك جور وباطل لأنه كله شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل، ولأنه تكليف مالم يأت قط نص من الله تعالى ولا من رسوله عليه السلام بإيجابه فهو شرع لم يأذن به الله تعالى، فإن احتج من يميز ذلك أو بعضه بالخبر الذي روينا من طريق عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن عبد الرحمن بن هرمز عن أبيه عن أنى هريرة: «أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر رجلا من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار فذكر كلاما وفيه فقال: اتنى بالكفيل فقال: كفى بالله كفيلا فقال: صدقت فدفعها إليه إلى أجل مسمى فخرج في البحر فقضى حاجته ثم التمس مركبا [يركبها] (١) يقدم عليه للأجل الذي أجله فلم يجد مركبا فأخذ خشبة فقرعها ثم ادخل فيها ألف دينار وصحيفة منه إلى صاحبه ثم زجج (٢) موضعها ثم أتى بها إلى البحر فذكر كلاما وفيه فرمى بها إلى البحر» وذكر باقي الخبر، وذكر البخاري هذا الخبر منقطعا غير متصل، فإن هذا خبر لا يصح لأنه من طريق عبد الله بن صالح وهو ضعيف جدا، ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لأنه شريعة غير شريعتنا ولا يلزمنا غير شريعة نبينا ﷺ، قال الله تعالى: (لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا) والعجب أنهم أول مخالف له فإنهم لا يميزون البتة لاحدان ينفذ ماله في البحر لعله يبلغ إلى غريمه بل يقضون على من فعل هذا بالسف و يحجرون عليه ويؤذونه (٣) فكيف يستسهل ذو حياء أن يحتج على خصمه بما هو أول مخالف له وحسبنا الله ونعم الوكيل.

١٢٣٦ - مسألة - ولا يجوز ضمان الوجه أصلا لا في مال ولا في حد ولا في شيء من الأشياء لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل، ومن طريق النظر اتنا سألهم عن تكفل بالوجه فقط فجاب المكفول ماذا تصنعون بالضامن لوجهه أنلزمونه غرامة ما على المضمون فهذا جور وأكل مال بالباطل لأنه لم يلزمه قط أم تتركونه؟ فقد أبطلتم الضمان بالوجه الذي جاذبتم (٤) فيه الخصوم وحكمتم بأنه لا معنى له أم تكلفونه طلبه؟ فهذا تكليف الحرج وما لا طاقة له به ومالم يكلفه الله تعالى إياه قط ولا منفعة فيه ولعله يزول عن موضعه ولا يطلبه ولكن يشتغل بما يعنيه، وقولنا هذا هو أحد

(١) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ١٩٣ (٢) أى سوى موضع النقر وأصلحه (٣) في النسخة رقم ١٦ «ويؤذونه» وهو تصحيف (٤) في النسخة الحلبية وغيرها «جادلتم»

قولى الشافعى . وقول أبى سليمان ، وقال أبو حنيفة . ومالك : يجوز ضمان الوجه الا ان مال كفال : ان ضمن الوجه غرم المال الا ان يقول الوجه خاصة فكان هذا التقسيم طريقا جادا وما يعلم أحد فرق بين قوله أنا أضمن وجهه وبين قوله أنا أضمن وجهه خاصة ، وكلا القولين لم يلتزم فيه غرامة مال ولا ضمانه أصلا فكيف يجوز أن يأخذ بغرامة مال لم يضمنه قط ؟ وحسبنا الله ونعم الوكيل ، وما نعلم لمالك في هذا التقسيم سلفا \*

واحتج المجيزون ضمان الوجه بخبر رويناه من طريق العقيلي عن ابراهيم بن الحسن الهمداني عن محمد بن اسحاق البلخي عن ابراهيم بن خثيم عن عراك بن مالك عن أبيه خثيم عن عراك عن أبي هريرة « أن النبي ﷺ كفل في تهمة » . وبارويناه من طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبي الزناد عن أبيه عن محمد بن حمزة بن عمرو الأسلى عن أبيه ان عمر بن عبد الله بن مسعود قال لعلي بن سعيد هذيم قد كرا الخبر وفيه « أنه وجد فيهم رجلا وطىء أمة امرأته فولدت منه فأخذ حمزة بالرجل كفيلا » لانهم ذكروا له أن عمر قد عرف خبره وان لم ير عليه رجما لكن جلده مائة فلما أتى عمر أخبره الخبر فصدقهم عمر قال : وانما درأته الرجم (١) لانه عذره بالجهالة . وبخبر رويناه من طريق اسرائيل عن أبي اسحاق عن حارثة بن مضرب أن ابن مسعود أتى يقوم يقرن بدوة مسيلة وفيهم ابن النواحة فاستتابه فأبى فضرب عنقه ثم ان ابن مسعود استشار أصحاب رسول الله ﷺ في الباقي فأشار عليه عدى بن حاتم بقتلهم وأشار عليه الأشعث بن قيس . وجرير بن عبد الله باستتابتهم وان يكفلهم عشائهم فاستتابهم فكفلهم عشائهم ونهاهم الى الشام . وذكرنا أن شريحا كفل في دم وحبسه في السجن ؛ وان عمر بن عبد العزيز كفل في حد قالوا : وهذا اجماع من الصحابة كما ترى \*

قال أبو محمد : في احتجاج من احتج بهذا كله دليل على رقة دين المحتج به ولا مزيد وعلى قلة مبالاته بالفضيحة العاجلة والحزى الآجل عند الله تعالى وما لهم حجة أصلا غير ما ذكرنا وكل ذلك باطل . أما الخبر عن رسول الله ﷺ فباطل لانه من رواية ابراهيم بن خثيم بن عراك وهو وأبوه في غاية الضعف لا يجوز الرواية عنهما ومعاذ الله من أن يأخذ رسول الله ﷺ أحدا بتهمة وهو القائل : « إياكم والظن فان الظن أكذب الحديث » ، والتهمة ظن ، ولو جاز ان يكفل انسان بتهمة لوجب الكفيل على كل من على ظهر الأرض اذ ليس أحد بعد الصدر الأول يقطع ببراءته من التهمة ، وهذا تخليط لانظير له والمحتجون بهذا الخبر لا يقولون بما فيه من أخذ الكفالة في التهمة فنأضل بمن يحتج

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية « وانما درأته الحد » .

بخبر يطلقه على رسول الله ﷺ فيما ليس فيه منه شيء. وهو يخالف كل ما في ذلك الخبر ويرى الحكم بما فيه جورا وظلما؟ تبرأ إلى الله تعالى من مثل هذا. وأما خبر حمزة بن عمرو الأسلمي فباطل لانه عن عبد الرحمن بن أبي الزناد وهو ضعيف، ثم المحتجون به أول مخالف لما فيه فليس منهم أحد يرى أن يجلد الجاهل في وطء أمة امرأته مائة ولا أن يدرأ الرجم عن الجاهل (١) فكيف يستحلون أن يحتجوا عن عمر رضي الله عنه بعمل هو عندهم جور وظلم أما في هذا عجب وعبرة! ما شاء الله كان، وأيضا فكلمهم لا يجوز الكفالة في شيء من الحدود وهذا الخبر انما فيه الكفالة في حد فاعجبوا لهذه العجائب. وأما خبر ابن مسعود فانتا رواه من طريق يحيى بن سعيد القطان وسفيان بن عيينة كلاهما عن اسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم عن ابن مسعود، ومن طريق الأعمش، وشعبة، وسفيان الثوري كلهم عن أبي إسحاق عن حارثة بن مضرب عن ابن مسعود، وهذه الأسانيد هي أنوار الهدى لم يذكر أحد منهم في روايته أنه كفل بهم ولا ذكر منهم أحد كفالة إلا إسرائيل وحده وهو ضعيف ولو كان ثقة ماضر روايته من خالفها من الثقات ولكنه ضعيف، ثم لو صحت لكان جميع المحتجين بها أول مخالف لها لانهم كلهم لا يجوزون الكفالة في الردة تاب أولم يتب ولا يرون التغريب على المرتد اذا تاب، وليس هذا مكانا يمكنهم فيه دعوى نسخ بل هي احكام مجموعة اما صواب وحجة وإما خطأ وغير حجة. الكفالة بالوجه في الحدود وفي الردة والتغريب في الردة، وجلد الجاهل المحصن في الزنا مائة جلدة ولا يرجم فيها للمسلمين كيف يستحل من له مسكة حياء أن يحتج على خصمه بما هو أول مخالف له؟ وكذلك الرواية عن شريح. وعمر بن عبد العزيز انما هي أنها كفلا في حد ودموم لا يرون الكفالة فيهما أصلا، وهي بعد عن شريح من طريق جابر الجعفي - وهو كذاب - ولا يعرف هذا أيضا يصح عن عمر بن عبد العزيز، فان كان ما ذكرنا من هذه الكاذب اجماعا كما زعموا فقد أقروا على أنفسهم بمخالفة الاجماع فسحقوا بعدا لمن خالف الاجماع نقول فيهم: كما قال تعالى فيمن اعترف على نفسه بالضلال: (فاعترفوا بذنبهم فسحقا لأصحاب السعير) وشهدوا على أنفسهم الا أن أولئك نادمون وهؤلاء مصرون، وأما نحن فلو صحت هذه الروايات كلها لما كان فيها حجة لانها انما هي عن خمسة من الصحابة رضي الله عنهم فقط وأين هذه من صلاة مع النبي ﷺ ثم امامته قومه في مسجد بني سلبه في تلك الصلاة وخلفه ثلاثة

(١) في النسخة رقم ١٦ والنسخة اليمنية. ولا أن يدرأ الرجم عن غير الجاهل. بزيادة

لفظ «غير»

وأربعون بدرية مسمون باسمائهم وأنسابهم سوى سائر أصحاب المشاهد منهم ؟ فلم يروا هذا اجماعا بل رأوها صلاة فاسدة ومعاذ الله من هذا بل هي والله صلاة مقدسة فاضلة حق وصلاة المخالفين لها هي الفاسدة حقا ، وأين هذا من اعطاء رسول الله ﷺ وجميع أصحابه أرض خير على نصف ما يخرج منها من زرع أو تمر الى غير أجل مسمى لكن يقرؤونهم [ بها ] (١) ماشاءوا ويخرجونهم اذا شاءوا ؟ فلم يروا هذا اجماعا بل رأوه معاملة فاسدة مردودة وحاش لله من هذا بل هو والله الاجماع المتيقن والحق الواضح ، وأقوال من خالف ذلك هي الفاسدة المردودة حقا ، ونحمد الله تعالى على ما من به ، ثم اعدوا الآن أنهم يصح قطع اباحة كفالة الوجه عن صاحب ولا تابع فهي باطل متيقن لا تجوز البتة وبالله تعالى التوفيق ، تم كتاب الكفالة والحمد لله رب العالمين .

### كتاب الشركة

١٢٣٧ - مسألة - لا تجوز الشركة بالابدان أصلا لافي دلالة . ولا في تعليم . ولا في خدمة . ولا في عمل يد . ولا في شيء من الأشياء فان وقعت فهي باطل لا تلزم ولكل واحد منهم أو منها ما كسب فان اقتسمه وجب أن يقضى له باخذه ولا بدلانه (٢) شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، ولقول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عابها ) وقال تعالى : ( لا يكلف الله نفسا إلا وسعها لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت ) وهذا كله عموم في الدنيا والآخرة لانهم يأت بتخصيص شيء من ذلك قرآن . ولا سنة ، فن ادعى في ذلك تخصيصا فقد قال على الله تعالى ما لا يعلم ، وأما نحن فقد قلنا : ( ٣ ) ما نعلم لان الله تعالى لو أراد تخصيص شيء من ذلك لما أمهله ليضلنا ولينته لنا رسول الله ﷺ المأمور ببيان ما أنزل عليه (٤) فاذا لم يخبرنا الله تعالى ولا رسوله عليه السلام بتخصيص شيء من ذلك فنحن على يقين قاطع بات على أنه تعالى اراد عموم كل ما اقتضاه كلامه ، ولقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فلا يحل أن يقضى بمال مسلم أو ذمي لغيره إلا بنص قرآن . أو سنة أو إلفه جور ، ولقول الله تعالى : ( لانا كلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) فهذه ليست تجارة أصلا ، فهي أكل مال بالباطل .

- ( ١ ) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ والنسخة اليمنية « لانها »  
 ( ٣ ) في النسخة رقم ١٦ والنسخة الحلية « وأما نحن فقلنا ، باسقاط لفظ « فقد »  
 ( ٤ ) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية « ما أنزل لنا ، وهذه الجملة سقطت من النسخة الحلية

١٢٣٨ - مسألة - فإن كان العمل لا ينقسم واستأجرهما صاحبه بأجرة واحدة فالأجرة بينهما على قدر عمل كل واحد ككمد ثوب واحد . أو بناء حائط واحد . أو خياطة ثوب واحد . وما أشبه هذا ؟ وكذلك ان نصبا حباله معا فالصيد بينهما أو أرسلنا جارحين فاخذوا صيدا واحدا فهو بينهما والافلكل واحد ما صاد جاره ، وقال أبو حنيفة : شركة الأبدان جائزة في الصناعات اتفقت صناعتها أو اختلفت عملا في موضع واحد أو في موضعين ، فإن غاب أحدهما أو مرض فأصاب الصحيح الحاضر فينبها ولا تجوز في الصيد ولا في الاحتطاب .

قال أبو محمد : هذا تقسيم فاسد بلا برهان ، وروى عنه ان شركة الأبدان لا تجوز الا فيما تجوز فيه الوكالة وهذا في غاية الفساد أيضا لان الوكالة عنده جائزة في النكاح فتجب أن تجوز الشركة عندهم (١) في النكاح ، وقال مالك شركة الأبدان جائزة في الاحتطاب وطلب الغنم اذا كان كل ذلك في موضع واحد ، وكذلك اذا اشتركا في صيد الكلاب والبراة اذا كان لكل واحد منهما باز وكلب يتعاون البازان أو الكلبان على صيد واحد ، وتجوز الشركة عنده على التعليم في مكان واحد فإن كانا في مجلسين فلا ضير فيه ، وأجاز شركة الأبدان في الصناعات اذا كانا في دكان واحد كلقصار ونحوه اذا كان ذلك في صناعة واحدة فإن مرض أحدهما فالأجرة بينهما ، وكذلك ان غاب أحدهما أو عمل أحدهما يوما والآخر يومين ولا تجوز عنده اشتراك الحمالين أو النقالين على الدواب ولا تجوز عنده الاشتراك في صناعتين أصلا كحداد وقصار ونحو ذلك وهذا تحكم بلا برهان (٢) وقول : لان علم فيه سلفا ، وقولنا هو قول الليث . وأبي سليمان . والشافعي . وأبي ثور . واحتج من أجاز شركة الأبدان بما رويناه من طريق أبي داود عن عبيد الله بن معاذ العبدي عن يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي عبيدة ابن عبد الله (٣) بن مسعود عن أبيه قال : اشتركت أنا وعمار بن ياسر . وسعد بن أبي وقاص فيما نصيب يوم بدر فجاء سعد بأسيرين ولم أجد . أنا وعمار بشيء .

قال أبو محمد : وهذا عجب عجيب وما ندرى على ماذا يحمل عليه أمر هؤلاء القوم ؟ ونسأل الله السلامة من التوبة في دينه تعالى بالباطل . أول ذلك ان هذا خبر منقطع لأن أبا عبيدة لا يذكر من أبيه شيئا رويناه ذلك من طريق وكيع عن شعبة عن عمرو ابن مرة قال : قلت لأبي عبيدة أتذكر من عبد الله شيئا ؟ قال : لا . والثاني انه لو صح

(١) في النسخة المحلية فتجب أن تكون الشركة عندهم ، (٢) في النسخة رقم ١٦

« بلا دليل » (٣) في سنن أبي داود « عن عبد الله » وهو هو

لكان أعظم حجة عليهم لأنهم أول قاتل معنا ومع سائر المسلمين ان هذه شركة لا تجوز  
وانه لا ينفرد أحد من أهل العسكر بما يصيب دون جميع أهل العسكر حاشا ما اختلفنا  
فيه من كون الساب للقاتل وانه ان فعل فهو غلول من كباثر الذنوب . والثالث ان هذه  
شركة لم تتم ولا حصل لسعد ولا لعمار ولا لابن مسعود من ذنك الأسيرين الا ما حصل  
لطلحة بن عبيد الله الذى كان بالشام . ولعثمان بن عفان الذى كان بالمدينة فأنزله الله  
تعالى فى ذلك : ( قل الأنفال لله والرسول فاتقوا الله وأصلحوا ذات بينكم ) فكيف  
يستحل من يرى العار (١) عارا أن يحتج بشركة أبطلها الله تعالى ولم يمضها ؟  
والرابع انهم - يعنى الحنيفيين - لا يميزون الشركة فى الاصطياد ولا يميزها  
المالكين فى العمل فى مكانين فهذه الشركة المذكورة فى الحديث لا تجوز عندهم ، فمن  
أعجب ممن يحتج فى تصحيح قوله برواية لا تجوز عنده ؟ : والحمد لله رب العالمين على  
توفيقه لنا \*

١٢٣٩ - مسألة - ولا تجوز الشركة الا فى أعيان الأموال فتجوز فى التجارة  
بأن يخرج أحدهما مالا والآخر مالا مثله من نوعه أو أقل منه أو أكثر منه فيخطأ  
المالين ولا بد حتى لا يميز أحدهما ماله من الآخر ثم يكون ما ابتاعا بذلك المال بينهما  
على قدر حصصهما فيه والربح بينهما كذلك والخسارة عليهما كذلك ، فان لم يخطأ المالين  
فلسلك واحد منهما ما ابتاعه هو أو شريكه بربحه كله وحده وخسارته كلها عليه وحده .  
برهان ذلك انهما اذا خطأ المالين فقد صارت تلك الجملة مشاعة بينهما فما ابتاعا  
بها ففضاع بينهما واذ هو كذلك فثمنه أصله . وربحه مشاع بينهما . والخسارة مشاعة  
بينهما ، وأما اذا لم يخطأ المالين فمن الباطل أن يكون لزيد ما ابتاع بمال عمرو وأما ربح  
فى مال غيره أو ما خسر فى مال غيره لما ذكرنا آتفا من قول الله تعالى : ( ولا تكسب كل  
نفس إلا عليها ) \*

١٢٤٠ - مسألة - فان ابتاع اثنان فصاعداً سلعة بينهما على السواء أو ابتاع  
أحدهما منها أكثر من النصف والآخر أقل من النصف فهذا يبيع جائز والثمن عليهما  
على قدر حصصهما فأربحاً أو خسرأ فينبغي على قدر حصصهما لأن الثمن بدل من السلعة  
وهكذا لو ورثا سلعة أو وهبت لهما أو ملكاها بأى وجه ملكاها به فلو تعاقد أن  
يبتاعا هكذا لم يلزم لأنه شرط ليس فى كتاب الله تعالى فهو باطل .

١٢٤١ - مسألة - ولا يحل للشريكين فصاعداً أن يشترطا أن يكون لأحدهما



من الربح زيادة على مقدار ماله فيما يبيع ولا أن يكون عليه خسارة ولا أن يشترط أن يعمل أحدهما دون الآخر فإن وقع شيء من هذا فهو كله باطل مردود وليس له من الربح إلا ما يقابل ماله من المال وعليه من الخسارة بقدر ذلك لأنه كله شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، فإن عمل أحدهما أكثر من الآخر أو عمل وحده تطوعا بغير شرط فذلك جائز ، فإن أبي من أن يتطوع بذلك فليس له إلا أجر مثله في مثل ذلك العمل ربحا أو خسرا لأنه ليس عليه أن يعمل لغيره فاغتنام عمله بغير طيب نفسه اعتداء وعلى المعتدى مثل ما اعتدى فيه لقول الله تعالى : (فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) .

١٢٤٢ - مسألة - فإن أخرج أحدهما ذهابا والآخر فضة أو عرضا أو ما أشبه ذلك لم يجز أصلا إلا بأن يبيع أحدهما عرضه أو كلاهما حتى يصير الثمن ذهابا فقط أو فضة فقط ثم يخلط الثمن كما قدمنا ولا بد لما ذكرنا قبل ، أو يبيع أحدهما من الآخر مما أخرج بمقدار ما يريد أن يشارك به حتى يكون رأس المال بينهما مخلوطا لا يتميز ولا بد لما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق .

١٢٤٣ - مسألة - ومشاركة المسلم للذي جائزة ولا يحل للذمي من البيع والتصرف إلا ما يحل للمسلم لأنه لم يأت قرآن . ولا سنة بالمنع من ذلك ، وقد عامل رسول الله ﷺ أهل خير - وهم يهود - بنصف ما يخرج منها على أن يعملوها بأموالهم وأنفسهم فهذه شركة في الثمن . والزرع . والغرس ، وقد ابتاع رسول الله ﷺ طعاما من يهودي بالمدينة ورهنه درعه فمات عليه السلام وهي رهن عنده وذكرناه باسناده في كتاب الرهن من ديواننا هذا ، فهذه تجارة اليهود جائزة ومعاملتهم جائزة (١) ومن خالف هذا فلا برهان له . وروينا عن إياس بن معاوية لا بأس بمشاركة المسلم الذي إذا كانت الدراهم عند المسلم وتولى العمل لها وهو قول مالك ، وكراه ذلك أصحاب أبي حنيفة جملة . قال أبو محمد : من محائب الدنيا تجوز أبي حنيفة . ومالك معاملة اليهود والنصارى وإن أعطوه دراهم الخمر والربا ! ثم يكرهون مشاركتهم حيث لا يوقن بأنهم يعملون بما لا يحل ، وهذا عجب جداً ! وأما نحن فانا ندرى أنهم يستحلون الحرام كما أن في المسلمين من لا يبالي من أين أخذ المال إلا أن معاملة الجميع جائزة مالم يوقن حراما فإذا أيقناه حرم أخذه من كافر أو مسلم . وروينا من طريق وكيع عن سفيان الثوري

(١) في النسخة رقم ١٦ «فهذه تجارة اليهودي جائزة ومعاملته جائزة»

عن أبي حصين قال : قال [ل] (١) على بن أبي طالب في المضارب وفي الشريكين : الربح على ما اصطلحا عليه . ومن طريق وكيع عن سفیان الثوري عن هشام أبي كليب . وعاصم الأحول . واسماعيل الأسدي قال اسماعيل : عن الشعبي ، وقال عاصم : عن جابر ابن زيد (٢) ، وقال هشام : عن ابراهيم النخعي قالوا كلهم في شريكين أخرج أحدهما مائة والآخر مائتين : ان الربح على ما اصطلحا عليه والوضيعة على رأس المال \*

قال على : هذا صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالف (٣) وقد خالفه الحنفيون والمالكيون وخالفوا معه من ذكرنا من التابعين \*

١٢٤٤ - مسألة - فان أخذ أحد الشريكين شيئاً من المال حسبه على نفسه ونقص به من رأس ماله ذلك القدر الذي أخذ ولم يكن له من الربح الا بقدر ما بقي له ولا يحل لأحد منهما (٤) أن ينفق الا من حصته من الربح ولا مزيد لما ذكرنا من أن الأموال محرمة على غير أربابها فان تكارم في ذلك جاز ما نقد بطيب النفس ولم يلزم في المستأنف ان لم تطب به النفس \*

١٢٤٥ - مسألة - ومن استأجر أجيراً يعاونه في خياطة أو نسج أو غير ذلك بنصف ما يرد أو بجزء مسمى منه فهو باطل وعقد فاسد وله بقدر ما يعمل (٥) ولا بد فان تكارم بذلك عن غير شرط فهو جائز مادام بطيب نفوسهما بذلك فقط لقوله تعالى : (ولا تنسوا الفضل بينكم) ولقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » \*

١٢٤٦ - مسألة - ومن كانت بينهما الدابة مشتركة لم يجز أن يتشارطا استعمالها بالأيام لأنه شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وقد يستعملها أحدهما أكثر مما يستعملها الآخر والأموال محرمة على غير أربابها الا بطيب أنفسهم فان تكارم في ذلك جاز مادام بطيب أنفسهم بذلك لما ذكرنا من أن لكل أحد أن يطيب نفسه من ماله بما شاء ما لم يمتنع من ذلك نص ، وكذلك القول في العبد . والرحى وغير ذلك ، فان تشاحا فلكل أحد منهما على الآخر نصف أجره ما استعمل فيه ذلك الشيء المشترك أو مقدار حصته من أجرتها فان أجزأها فحسن والأجرة بينهما على قدر حصصهما في تلك السلعة \*

١٢٤٧ - مسألة - ومن كانت بينهما سلع مشتركة ابتاعاها للبيع فأراد أحدهما

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٢) في النسخة رقم ١٦ « عن جابر بن عبد الله زيد »  
(٣) في النسخة رقم ١٦ والنسخة اليمنية « لا نعرف له من الصحابة مخالفا » (٤) في النسخة رقم ١٦ « ولا آخذ منهما » وهو تصحيف (٥) في النسخة رقم ١٦ « ولم يقدر ما يعمل » وهو غلط

البيع أجبر شريكه على البيع لأنهما على ذلك تعاقدوا الشركة فإن لم تكن للبيع لم يجبر على البيع من لا يريد له لأنه لم يوجب ذلك نص ، ومن كانت بينهما دابة . أو عبد . أو حيوان أجبرا على التفقة وعلى ما فيه صلاح كل ذلك ومن كانت بينهما أرض لم يجبر من لا يريد عمارتها على عمارتها لكن يقتسمانها ويعمر من شاء حصته لقول النبي ﷺ : « من كانت له أرض فليزرعها أو فليزرعها أو ليمسك أرضه » ومن كانت بينهما دار أو ربح أو مالا ينقسم أجبرا على الإصلاح لنهي النبي ﷺ عن اضاعة المال ولكل أو امره حقا من الطاعة لا يحل ضرب بعضها ببعض ويبيع الشريك فيما اشترى كافيته للبيع جاز على شريكه وابتياعه كذلك لأنهما على ذلك تعاقدوا فكل واحد منهما وكيل للآخر فان تعدى ما أمره به فباع بوضعية أو الى أجل أو اشترى عينا فعليه ضمان كل ذلك لأنه لم يوافق على شيء من ذلك فلا يجوز له في مال غيره إلا ما أباح له ، ولا يجوز اقراء أحدهما على الآخر في غير ما وكله به من بيع أو ابتياح لقول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) وكل واحد منهما اذا أراد الانفصال فله ذلك ولا تحمل الشركة الى أجل مسمى لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل والله تعالى التوفيق ، تم كتاب الشركة والحمد لله رب العالمين (١) ،

(١) وجد في النسخة الحلبية زيادة نقلها الناسخ من كتاب الايصال للمؤلف وادرجها في أصل النسخة فأتينا باللفظة ذكرتها هنا ولم ادخلها في الأصل كتلايظن أنها منه وهي هذه قال علي : فان كانت الشركة في ربح لم يجز قسمتها بالأيام لكن يطعن كل واحد منهم مثل ما يطعن الآخر ويقسمون الاجرة على حصصهم اذ لا منفعة للرحى إلا الطعن فان اقتسموها بالأيام وقع التفاضل وهذا حرام فان كان عبد مشترك فكسبه وغلته بخلاف خدمته فكل ما اكتسب به أو اجرة أو غيرهما فلكل واحد من مالكيه انتزاع مقدار حصته فقط ولا يجوز اقتسامها بالأيام للتفاضل المذكور ، وكذلك ألبان المواشي وأولادها لا يجوز اقتسامها بالأيام ولا بالشهور ولا اقتسام غلة الدور بالشهور ولا بالأعوام ولا اقتسام حمل الشجر بالأعوام لكن يقسم كل ما ظهر من لبن أو ولد أو غلة أو حمل على قدر الحصة اذ فيها عدا ذلك التفاضل وأكل بعضهم مال بعض بالباطل وهذا حرام بالنص والله تعالى التوفيق \*

قال علي : وجاء في المضارة خبرنا عبد الله بن ربيع نا محمد بن اسحاق نا ابن الأعرابي نا أبو داود نا قتيبة بن سعيد نا الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن محمد بن يحيى عن ثورثة عن صرمة - هو قيس بن مالك المازني له حجة - عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من ضار أضر الله به ومن شاق شاق الله عليه »

## كتاب القسمة

١٢٤٨ - مسألة - القسمة جائزة في كل حق مشترك (١) اذا أمكن وعلى حسب ما يمكن . برهان ذلك قول الله تعالى : ( واذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه ) ومن طريق أبي داود نا موسى بن اسماعيل نا حماد نا ابن سلمة - عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة عن عبد الله بن يزيد الخطمي عن عائشة أم المؤمنين قالت : « كان رسول الله ﷺ يقسم فيعدل فيقول : اللهم هذه قسمتي (٢) فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك » [ يعنى القلب ] (٣) فهذان نصان عموم لكل قسمة وليس لاحد أن يخصها في ميراث أو بين النساء برأيه ، وأمر رسول الله ﷺ بأن يعطى كل ذى حق حقه برهان قاطع في وجوب القسمة اذا طلب ذو الحق حقه وبالله تعالى التوفيق .

١٢٤٩ - مسألة - ويجبر الممتنع منهما عليها وبكل للصغير . والمجنون . والغائب من يعزل له حقه لما ذكرنا من أمر رسول الله ﷺ ، أن يعطى كل ذى حق حقه ، فوجب أن ينفذ ذلك ويقضى به لكل من طلب حقه ، وأما التقديم لمن ذكرنا فلقول الله عز وجل : ( كونوا قوامين بالقسط ) وهذا من القسط .

١٢٥٠ - مسألة - وفرض على كل أخذ حظه من المقسوم أن يعطى منه من حضر القسمة من ذوى قربي أو مسكين ما طابت به نفسه ويعطيه الولي عن الصغير . والمجنون . والغائب لقول الله تعالى : ( واذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه ) وأمر الله تعالى فرض حتى يأتي نص ثابت بأنه ليس فرضا والا فقول من قال : لا يلزم انفاذاً أمر الله تعالى لخصوص ادعاه . أو نسخ زعمه . اولئذ أطلقه بظنه قول ساقط مردود فاسد فاحش الا أن يخبرنا بشيء من ذلك رسول الله ﷺ فسمعنا وطاعة لانه المبلغ عن الله تعالى أحكامه ، وأما من دونه فلا . روينا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم عن يونس - هو ابن عبيد - ومنصور بن المعتمر . والمغيرة ابن مقسم قال يونس . ومنصور عن الحسن ، وقال المغيرة : عن ابراهيم ثم اتفق الحسن و ابراهيم قال لا جميعاً في قول الله تعالى : ( واذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه ) هي محكمة وليست بمنسوخة ، وبه الى هشيم عن عوف - هو ابن أبي جميلة -

(١) في النسخة رقم ١٦ « في حق كل مشترك » (٢) في سنن أبي داود « هذا قسمي »  
(٣) الزيادة من سنن أبي داود ، وأخرج هذا الحديث أيضاً النسائي والترمذي وابن ماجه .

عن ابن سيرين قال : كانوا يرضخون لهم اذا حضر أحدهم القسمة ، وابن سيرين أدرك الصحابة رضى الله عنهم ، ومن طريق أحمد بن محمد بن اسماعيل الصفار النحوى نا جعفر بن مجاشع نا ابراهيم بن اسحاق نا عبيد الله نا عبد الرحمن بن مهدى نا سفيان - هو الثورى - عن ابن أبي نجيح عن مجاهد . ( واذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه ) قال : هى واجبة عند قسمة الميراث ما طابت به أنفسهم \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى فى هذه الآية قال : هى بحكمة ما طابت به أنفسهم عند أهل الميراث ، فان قيل : قد روى عن الضحاك . وابن المسيب . وابن عباس أنها منسوخة ، وقال قوم : انها ندب قلنا : أما الاحتجاج بقول ابن المسيب . والضحاك فقول يستغنى عن تكلف الرد عليه باكثر من ايراده فكيف وقد خالفهما الحسن . وابن سيرين . والنخعى . والزهرى . ومجاهد . وغيرهم ؟ وأما ابن عباس فاقول أحد حجة بعد رسول الله ﷺ فكيف وقد جاء عن ابن عباس خلاف هذا ؟ كما روينا من طريق أحمد بن محمد بن اسماعيل الصفار النحوى نا بكر بن سهل نا أبو صالح نا معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس ( واذا حضر القسمة أولوا القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه ) قال : أمر الله عز وجل عند قسمة موارثهم أن يصلوا أرحامهم ويتأماهم ومساكينهم من الوصية فان لم تكن وصية وصل لهم من الميراث ، وقد حكم بهذه الآية فى ميراث عبد الرحمن بن أبي بكر بعلم عائشة أم المؤمنين فلم تنكر ذلك ، ولا عجب أعجب من يأتي الى ما قد صرح عن ابن عباس من أن قول الله تعالى : ( فان جاءوك فاحكم بينهم أو اعرض عنهم ) منسوخ بقوله تعالى : ( وان احكم بينهم بما أنزل الله ) فلا يلتفت اليه وهو قول قد صرح برهانه بانكار الله تعالى حكم الجاهلية ، وكل ما خالف دين الاسلام فهو حكم جاهلية سواء كان مفترى من أهله أو كان من عند الله تعالى ثم نسخه بغيره كالصلاة الى بيت المقدس . وتربص المتوفى عنها حولا . والتزام السبب . وغير ذلك ، ثم يأتي فيحتاج بقول جاء عن ابن عباس فى هذه الآية قد جاء عنه خلافة ، وهذا هو اتباع الهوى . والتحكم بالباطل فى دين الله عز وجل ، ولئن كان قول ابن عباس المختلف عنه فيه ههنا حجة فأحرى ان يكون حجة حيث لم يختلف عنه وان كان ليس قوله (١) هنالك حجة فليس ههنا حجة ، ثم أن قول القائل : هذه الآية منسوخة أو غير واجبة قول لا يحمل اتباعه لانه دعوى بلا برهان ونهى عن اتباع أمر الله تعالى وأمر رسوله عليه السلام بلا برهان أو اباحة لمخالفتها كذلك وكل ذلك باطل متيقن الابنص ثابت من قرآن

(١) فى النسخة رقم ١٦ ، ولئن كان قوله ليس ، الخ

أوسنة ، وبالله تعالى التوفيق \*

١٢٥١ - مسألة - ولا يجوز أن يجبر أحد من الشركاء على بيع حصته مع شريكه أو شر كانه ولا على تقاومهما الشيء الذي هما فيه شريكان أصلاً كان مما ينقسم أو مما لا ينقسم من الحيوان لكن يجبران على القسمة إن دعا إليها أحدهما أو أحدهم أو تقسم المنافع بينهما إن كان لا تمكن القسمة ومن دعا إلى البيع قيل له : إن شئت فبيع حصتك وإن شئت فأمسك وكذلك شريكك الآن يكون في ذلك إضاعة للمال بلا شيء من النفع فيباع حيثنذ لو أحد كان أو لشريكين فصاعداً إلا أن يكون اشتركا لتجارة فيجبر على البيع ههنا خاصة من أباه .

برهان ذلك قول الله تعالى : (لأننا كلوا أموالكم بينكم بالباطل الآن تكون تجارة عن تراض منكم) ، وقال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فصح بهذا أنه لا يلح أن يخرج مال أحد عن ملكه بغير تراض منه والاجبار على البيع إخراج للمال عن صاحبه إلى من هو حرام عليه بنص القرآن والسنة وهذا ظلم لأشك فيه ، فإن قيل : إن في ترك أحدهما البيع ضرراً باتتقاص قيمة حصة الآخر قلنا : لا ضرر في ذلك بل الضرر كله هو أن يجبر المرء على إخراج ملكه عن يده فهذا الضرر هو المحرم لا ضرر إنسان بأن لا ينفذ له هواه في مال شريكه ؛ وقد وافقنا المخالفون ههنا على أن من له قطعة أرض أو دار صغيرة إلى جنب أرض أو دار لغيره لو يعتامعا لتضاعفت القيمة لهما وإن يعتامتا منفردتين (١) نقصت القيمة أنه لا يجبر أحد على ذلك إن أباه فمن أين وقع لهم هذا الحكم في المشترك من الأموال دون المقسوم منها ؟ وقولهم ههنا عار من الأدلة كلها وظلم لاخفاء به . وأما ما اتبع للتجارة والبيع (٢) فهو شرط قد أباحه القرآن والسنة فلا يجوز إبطاله إلا برضا منهما جميعاً وبالله تعالى التوفيق \*

ومن عجائب الأقوال أن الذين يجبرون الشريك على البيع مع شريكه أو على تقاومه حتى يحصل لأحدهما كله لا يرون الشفعة في ذلك فيما عدا الأرض والبناء فأوجبوا البيع حيث لم يوجب الله تعالى . ولا رسوله ﷺ ، وأبطلوه حيث أوجب الله تعالى ورسوله ﷺ وهما يبيع وبيع \*

١٢٥٢ - مسألة - ويقسم كل شيء سواء أرضاً كان أو داراً صغيرة أو كبيرة أو حماماً أو ثوباً أو سيفاً أو ولوة أو غير ذلك إذا لم يكن بينهما مال مشترك سواء حاشا الرأس الواحد من الحيوان والمصحف فلا يقسم أصلاً لكن يكون بينهم يواجرونه

(١) في النسخة الحلبية « وإن يعتامتا منفردتين » (٢) في النسخة رقم ١٦ « وللبيع »

و يقتسمون أجرته أو يخذلهم أيا ما معلومة .

برهان ذلك قول الله تعالى : ( للرجال نصيب مما ترك الوالدان والأقربون ) الى قوله تعالى : ( بما قل منه أو أكثر نصيبا مفروضا ) ، وقال قوم : ان لم ينتفع واحد من الشركاء بما يقع له وانتفع سائرهم لم يقسم ، وقال آخرون : ان انتفع بما يقع له واحد منهم أجبروا على القسمة وان لم ينتفع الآخرون ، وقال قوم : ان استضر أحدهم بالقسمة في انحطاط قيمة نصيبه لم يقسم .

قال أبو محمد : وهذه أقوال فاسدة متناقضة لا يدل على صحة شيء منها قرآن . ولا سنة ولا قياس . ولا رأى سديد ، أما من منع من القسمة ان كان فيهم واحد لا ينتفع بما يقع له فقد جعل الضرر لغيره منهم بمنعه من أخذ حقه والتصرف فيه بما يشاء ، فالذي جعل ضرر زيد مباحا خوف ان يستضر عمرو ؟ وكذلك يقال لمن راعى انحطاط قيمة حصة أحدهم بالقسمة ، وأما تناقضهم فأنهم لا يختلفون في قسمة الأرض الواسعة وان انحطت (١) قيمة بعض الحصص انحطاطا ظاهرا فظهر تناقضهم ، وفي المسألة التي قبل هذه زيادة في بيان فساد أقوالهم غنيما عن تكرارها ، ولا فرق بين قسمة السيف ، واللؤلؤة . والثوب . والسفينة وبين قسمة الدار . والحمام . والأرض ، وقد ينتفع المرء بكل ما يقع له من ذلك وقد ينحط النصيب من الأرض . والدار من قيمة المثلين من الدنانير أضعاف ما ينحط النصيب من السيف . والثوب . واللؤلؤة ، ومالك . والشافعي يبيحان قسمة الحمام اذا دعا إلى ذلك أحدهما وان لم ينتفع شريكه بما يقع له من ذلك ، وأبو حنيفة يرى ذلك اذا اتفقا عليه ، وقد يسقط في هذا من القيمة ويبطل من المنفعة ما لا يسقط من اللؤلؤة اذا قسمت والسيف اذا قسم ولا سيل الى وجود قول صاحب بخلاف هذا فكيف دعوى الاجماع بالباطل ؟ فظهر فساد نظرهم وبطل احتياطهم بباحثهم في موضع ما منعوا منه في آخر ، وأما الرأس الواحد من الحيوان فان كان انسانا فتفصيل أعضائه حرام وان كان مالا يؤكل لحمه كالحمار . والكلب . والسنور فقتله حرام وذبحه لا يكون زكاة فهو اضاعة للبال ومعصية مجردة وان كان مما يؤكل لحمه لم يحل ذبحه بغير اذن كل من له فيه ملك لقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فلا يحل لاحد ذبح حصة شريكه بغير اذنه الا أن يرى به موت فيأدر بذبحه لان تركه ميتة اضاعة للمال ، وقد نهى رسول الله ﷺ عن اضاعة المال . وأما المصحف فلا يحل تقطيعه ولا تفريق أوراقه لان رتبة كتاب الله منزلة من عنده فلا تحال ، وقدرونا عن مجاهد

لا يقسم المصحف ، واحتج المانعون من هذا بخبر فيه « لا تنضية على أهل الميراث الا فيما احتمل القسم » وهذا خبر مرسل روياه من طريق ابن وهب عن ابن جريج عن صديق ابن موسى عن محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه ، ثم لوصح لكان حجة لنا لان التنضية مأخوذة من قسمة الأعضاء وانما الأعضاء للحيوان فقط هـ

١٢٥٣ - مسألة - فان كان المال المقسوم اشياء متفرقة فدعا أحد المقتسمين الى اخراج نصيبه كله بالقرعة في شخص من أشخاص المال أو في نوع من أنواعه قضى له بذلك أحب شر كآؤه أم كرهوا ، ولا يجوز أن يقسم كل نوع بين جميعهم ، ولا كل دار بين جميعهم ، ولا كل ضيعة بين جميعهم الا باتفاق جميعهم على ذلك ؛ ويقسم الرقيق والحيوان . والمصاحف وغير ذلك ، فزوقع في سهمه عبد وبهض آخر بقى شريكاً في الذى وقع حظه فيه هـ

برهان ذلك ان من قال: غير قولنا لم يكن له بدم ترك قوله هذا والرجوع إلى قولنا أو باطل القسمة جملة وتكليف مالا يطاق ، وذلك أنه يقال له : ما الفرق بينك في قولك تقسم كل دار بينهم . وكل ضيعة بينهم . وكل غنم بينهم . وكل بقرينهم . وكل رقيق بينهم . وكل ثياب بينهم وبين آخر ؟ قال : بل يقسم كل بيت بينهم وكل ركن من كل فدان بينهم لانه اذا جعلت لكل واحد منهم حصة في كل شيء تركه الميت لزمك هذا الذى ألزمتك ولا بد ، فان قال : ان الله تعالى يقول : ( ما قل أو كثر نصيباً مفروضاً ) قلنا : نعم هذا الحق وهذه الآية حجتنا عليك لانك ( ١ ) اذا حملتها على ما قلت لزمك ما قلنا ولا بد والآية موجبة لقولنا لان الله تعالى انما أراد منا ما قد جعله في وسعنا فانما أراد تعالى بما قل مما تركه الميت أو كثر فقط ولم يرد تعالى قط من كل جزء من المقسوم اذ لو أراد تعالى ذلك لكان تعالى قد كلفنا ما ليس في الوسع من قسمة كل جزء منه ولو على قدر الصواب فظهر فساد قولهم ، وأيضا فان الخبر الثابت الذى روياه من طريق البخارى عن علي بن الحكم الانصارى نا أبو عوانة عن سعيد بن مسروق عن عباية بن رفاعه ابن رافع بن خديج عن جده رافع بن خديج : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قسم التنيمة فعدل عشرة من الغنم بيعير ( ٢ ) » في حديث ، فهذا نص قولنا لانه عليه السلام أعطى بعضهم غنما وبعضهم ابلا ، فهذا عمل الصحابة مع رسول الله ﷺ لا يخالف لهم منهم ، وهو قول أبي ثور وغيره هـ

١٢٥٤ - مسألة - ويقسم كل مالا يحل بيعه اذا حل ملكه كالكلاب . والسنابير .

( ١ ) في النسخة رقم ١٦ « لانها » وهو غلط ( ٢ ) هو في صحيح البخارى ج ٤ ص ١٧١



والنثر قبل أن يدو صلاحه. والماء وغير ذلك كل ذلك بالمساواة والمماثلة لأن القسمة تميز حق كل واحد وتخليصه وليست بيعا ولو كانت بيعا لما جاز أن تأخذ البنت ديناراً والابن دينارين ، وكذلك تقسم الضياع المتباعدة في البلاد المنفردة فيخرج بعضهم إلى بلدة والآخر إلى أخرى لما ذكرنا ، وكل قول خالف هذا فهو تحكم بلا برهان يؤول إلى التناقض وإلى (١) الرجوع إلى قولنا وترك قولهم إذ لا بد من ترك بعض وأخذ بعض ، وقال أبو حنيفة : لا يقسم الحيوان إلا إذا كان معه غيره ولا يعرف هذا عن أحد قبله ، والله تعالى التوفيق .

١٢٥٥ - مسألة - ولا يجوز أن يقع في القسمة لأحد المقتسمين علو بناء والآخر سفله وهذا مفسوخ أبداً إن وقع \*

برهان ذلك أن الهواء دون الأرض لا يملك ولا يمكن ذلك فيه أصلاً لوجهين ، أحدهما أنه لا سبيل لأحد إلى أن يستقر في الهواء وهذا ممتنع ، والثاني أنه متموج غير مستقر ولا مضبوط ، فن وقع له العلو قائماً بملكه بشرط أن يبني على جذرات صاحبه وسطحه وبشرط أن لا يهدم صاحب السفلى جذراته ولا سطحه ولأن يعلى شيئاً من ذلك . ولأن يقصره . ولأن يقبب سطحه . ولأن يرقق جذراته . ولا أن يفتح فيها أقواساً ، وكل هذه شروط ليست في كتاب الله تعالى وقد قال رسول الله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط كتاب الله أحق وشرط الله أوثق » وقد علمنا أن كل من له حق فهو مملكاً ياه يتصرف فيه كيف شاء ما لم يمنعه قرآن أو سنة ، فبطلت هذه القسمة ييقين لا إشكال فيه وصح أن ابتاع العلو على إقراره حيث هو أكل مال الباطل وإنما يجوز بيع أنقاضه فقط فإذا ابتاعها فليس له أمساكها على جذرات غيره إلا ما دام تطيب نفسه بذلك ثم له أن يأخذها بازالتها عن حقه متى شاء ، وقد منع الشافعي من اقتسام سفلى لواحد وعلو لآخر .

١٢٥٦ - مسألة - ولا يحل لأحد من الشركاء أنقاذ شيء من الحكم في جزء معين ماله فيه شريك ولا في كله سواء قل ذلك الجزء أو كثر لايبيع . ولا صدقة . ولا هبة . ولا اصداق . ولا إقرار فيه لأحد ولا تحبیس ولا غير ذلك كمن باع ربع هذا البيت أو ثلث هذه الدار أو ما أشبه ذلك أو كان شريكه حاضراً أو مقاسمته له بمسكنة لأن كل ما ذكرنا كسب على غيره لأنه لا يدري أيقع له عند القسمة ذلك الجزء أم لا ؟ وقد قال الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازر قوزر أخرى ) ، ولقول

رسول الله ﷺ : « ان دماكم وأموالكم عليكم حرام ، »

١٢٥٧ - مسألة - فان وقع شيء مما ذكرنا فسخ أبدا سواء وقع ذلك الشيء بعينه بعد ذلك في حصته أو لم يقع لا ينفذ شيء مما ذكرنا أصلا لقول رسول الله ﷺ : « كل عمل ليس عليه أمرنا فهو رد ، وكل ما ذكرنا فانه عمل وقع بخلاف امر الله تعالى وأمر رسوله عليه السلام فهو رد ، وأيضا فكل عقد لم يجر حين عقده بل وجب ابطاله فن المحال الباطل أن يجوز في وقت آخر لم يعقد فيه وكل قول لم يصدق حين النطق به فن الباطل الممتنع أن يصدق حين لم ينطق به إلا أن يوجب شيئا من ذلك في مكان من الأمكنة قرآن . أوسنة فيسمع له ويطاع وبالله تعالى التوفيق . »

ومن كان بينه وبين غيره أرض . أو حيوان . أو عرض فباع شيئا من ذلك . أو وهبه . أو تصدق به . أو أصدقه فان كان شريكه غائبا لم يجب الى القسمة أو حاضرا يتعذر عليه أن يضمه الى القسمة أو لم يجب الى القسمة فله تعجيل أخذ حقه والقسمة والعدل فيها لانه لا فرق بين قسمة الحاكم اذا عدل وبين قسمة الشريك اذا عدل اذ لم يوجب الفرق بين ذلك قرآن . ولا سنة . ولا معقول ، ومنعه من أخذ حقه جور وكل ذي حق أولى بحقه فينظر حيثن ؟ فان كان أفد ما ذكرنا في مقدار حقه في القيمة بالعدل غير متزيد ولا محاب لنفسه بشيء أصلا فهي قسمة حق وكل ما أفد من ذلك جائز نافذ أحب شريكه أم كره ، فان كان حابي نفسه فسخ كل ذلك لأنها صفة جمعت حراما وحلالا فلم تتعقد صحيحة ، فلو غرس وبنى وعمر ففد كل ذلك في مقدار حقه وقضى بما زاد للذي يشركه ولا حق له في بنيانه (١) وعمارته وغرسه الا قطع عين ماله كالنصيب ولا فرق ، فلو كان طعاما فاكل منه ضمن ما زاد على مقدار حقه فان كان يملوكا فاعتق ضمن حصة شريكه وبالله تعالى التوفيق ، تم كتاب القسمة والحمد لله رب العالمين .

### كتاب الاستحقاق والغصب والجنايات على الاموال

١٢٥٨ - مسألة - لا يحل لاحد مال مسلم ولا مال ذمي الا بما أباح الله عز وجل على لسان رسوله ﷺ في القرآن أو السنة نقل ماله عنه الى غيره أو بالوجه الذي أوجب الله تعالى به أيضا كذلك نقله عنه الى غيره كالهبات الجائزة . والتجارة الجائزة . أو القضاء الواجب بالديات والتقاص وغير ذلك مما هو منصوص ، فمن أخذ شيئا من مال غيره أو صار اليه بغير ما ذكرنا فان كان عامدا عالما بالغنايميزأ فهو عاص لله عز وجل وان كان غير

عالم. أو غير عامد. أو غير مخاطب فلا اثم عليه الا أنها سوا في الحكم في وجوب رد ذلك الى صاحبه أو في وجوب ضمان مثله ان كان ماصار اليه من مال غيره قد تلفت عينه أو لم يقدر عليه \*

برهان ذلك قول الله عز وجل : ( لانا كلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) وقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، وينا هذا من طرق منها عن البخاري نا مسدد نا يحيى - هو ابن سعيد القطان - نا قرة ابن خالد حدثني محمد بن سيرين عن عبد الرحمن بن أبي بكرة عن أبيه عن رسول الله ﷺ (١) وقول الله عز وجل : ( وان عاقبتم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ) وقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » (٢) ولم يستثن عليه السلام عالما من غير عالم ولا مكلفا من غير مكلف ولا عامدا من غير عامد \*

١٣٥٩ - مسألة - فن غصب شيئا أو أخذه بغير حق لكن يبيع محرم أو بهمة محرمة أو بعقد فاسد أو هو يظن أنه له ففرض عليه أن يرده ان كان حاضرا أو ما بقي منه ان تلف بعضه أقله أو أكثره ومثل ما تلف منه أو يرده ومثل ما نقص من صفاته أو مثله ان فانت عينه وأن برد كل ما اغتل منه وكل ما تولد منه كما قلنا سواء أوالحيوان . والدور والشجر . والأرض . والريق . وغير ذلك سوا في كل ما قلنا فيرد كل ما اغتل من الشجر ومن الماشية من لبن أو صوف أو نتاج ، ومن العقار الكراء ، وان كانت أمة فأولدها فان كان عالما فعليه الحد حد الزنا ويردها وأولادها وما نقصها وطؤه وان كان جاهلا فلا شيء عليه من حد ولا اثم لكن يردها ويرد أولاده منها رقيقا لسيدها ويرد ما نقصها وطؤه ولا شيء لكل من ذكرنا على المستحق فيما أنفق كثر أم قل \*

برهان ذلك ما ذكرنا آتافان القرآن والسنة ، وكل ما تولد من مال المرء فهو له باتفاق من خصومنا معنا ، فن خالف ما قلنا فقد أباح أكل المال بالباطل وأباح المال الحرام وخالف القرآن . والسنة بلا دليل أصلا . روينا من طريق مالك . والليث . وعبيد الله بن عمر . وأيوب السختياني . وإسماعيل ابن أمية . وموسى بن عقبة كلهم عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « ألا لا يحلبن أحد ماشية أحد إلا بأذنه يحب أحدكم أن يتوفى من ماله فتكسر خزائنه فينتقل طعامه فانما تخزن لهم ضرور مواشيهم أطعمتهم » ، وهذا نص قولنا والحد لله رب العالمين ، وقد اختلف الناس في

(١) رواه البخاري في صحيحه في غير موضع من حديث طويل (٢) رواه البخاري

هذا قتال بعض التابعين وبعض المتأخرين : كل ذلك للغاصب والمستحق عليه بضائه ، وقال آخرون : مات ولد من لبن . أو صوف . أو أجارة فهو للغاصب والمستحق عليه وأما الولد فللمستحق ، و فرق آخرون في ذلك بين المستحق عليه وبين الغاصب فجعلوا كل ذلك للمستحق عليه ولم يجعلوه للغاصب ، و فرق آخرون بين ما وجد من ذلك قائما وبين ما هلك منه فلم يضمونه ما هلك \*

قال أبو محمد : وهذه كلها آراء فاسدة متخاذلة وحجة جميعهم انما هي الحديث الذي لا يصح الذي انفرد به محمد بن خفاف . ومسلم بن خالد الزنجي « ان الخراج بالضمان » ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لانه انما جاء فيمن اشترى عبدا فاستغله ثم وجد به عيبا فرده فكان خراجه له ، وهكذا نقول نحن لانه قد ملكه ملكا صحيحا فاستغل ماله لا مال غيره ، ومن الباطل ان يقاس الحرام على الحلال ثم لو كان القياس حقا فكيف وهو باطل كله ؟ أو ان يحكم للباطل بحكم الحق وللظالم بحكم من لم يظلم فهذا الجور والتعدي لحدود الله عز وجل ، ثم لو صح هذا الخبر على عمومه لكان تقسيم من فرق بين الغاصب وبين المستحق عليه وبين الولد وبين الغلة وبين الموجود والتألف باطلا مقطوعا به لانه لا بهذا الخبر أخذ ولا بالنصوص التي قدمنا أخذ بل خالف كل ذلك فانما بقي الكلام بيننا وبين من رأى الغلة والولد للغاصب وللمستحق عليه بالضمان فقط فالنصوص التي ذكرنا توحيب ما قلنا ، وأيضا فان الرواية صحيحة من طريق أبي داود قال : نا محمد بن المثني نا عبد الوهاب - هو ابن عبد المجيد الثقفي - نا أيوب - هو السخيتاني - عن هشام بن عروة عن أبيه عن سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل عن رسول الله (١) ﷺ أنه قال : « من أحيا أرضا ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق ، ففسأ لهم عن من صار إليه مال أحد بغير حق ؟ أعرق ظالم هو أم لا ؟ فان قالوا : لا خالفوا القرآن . والسنن وتر كوا قولهم . وقول أهل الاسلام ولزمهم أن لا يردوا على المستحق شيئا لانه ليس بيد المستحق عليه ولا بيد الغاصب والظالم بعرق ظالم واذالم يكن عرق ظالم فهو عرق حق اذلا واسطة بينهما قال تعالى : ( فاذا بمد الحق الا الضلال ) وهم لا يقولون بهذا وان قالوا : بل بعرق ظالم هو يده لزمهم أن لاحق له في شيء مما سرى فيه ذلك العرق ، وهذا في غاية الوضوح وبالله تعالى التوفيق هـ

وأما من فرق بين (٢) الولد وبين سائر الغلة فكلهم في غاية السخف والفساد ولو عكس عليهم قولهم ما انفصلوا منه هـ وأما من فرق بين الأولاد الأحياء فرأى ردهم وبين الموتى

(١) في سنن أبي داود هـ عن النبي ، الخ (٢) سقط لفظ « بين » من النسخة اليمنية .

فلم يرردهم فيقال لهم (١) : هل وجب عليه رد كل ما نتجت الامهات حين الولادة إلى سيدهم وسيد أمهم أم لا ؟ فان قالوا : لا لزهم أن لا يقضوا بردهم أصلاً أحياء وجدوا أم أمواتاً ؟ وان قالوا : نعم قلنا : فسقوط وجوب ردهم بموتهم كلام باطل لاخفاء به ، ولهم في أولاد المستحقة بمن استحققت عليه أقوال ثلاثة فقرة قالوا : يأخذها ويأخذ قيمة ولدها ، ومرة قالوا : يأخذها فقط ولا شيء له في الولد لا قيمة ولا غيرها ، ومرة قالوا : يأخذ قيمتها وقيمة ولدها .

قال أبو محمد : وهذه أقوال في غاية الفساد ، ونسألهم عن هؤلاء الأولاد هل وقع عليهم قط في أول خلقهم أو حين ولادتهم ملك سيد أمهم أم لم يقع له قط عليهم ملك ؟ ولا ثالث لهذين القولين فان قالوا : بل قد وقع عليهم ملكة قلنا : ففي أي دين الله عز وجل وجدتم أن تجبروه على بيع عبده أو أمته بلا ضرر كان منه اليهم ؟ وما الفرق بين هؤلاء وبين من تزوج أمة فاسترق ولده منها ؟ فهلا أجبرتم سيدها على قبول فدايتهم (٢) فان قالوا : على هذا دخل الناكح ولم ينو المستحق (٣) عليه على ذلك قلنا : فكان ماذا وما حرمت أموال الناس عليهم بنيات غيرهم فيها أو أين وجدتم هذا الحكم ؟ وهذا ما لا سبيل إلى وجوده وادهم في ملكة فهم له بلا شك وان قالوا : لم يقع ملكة قط عليهم قلنا : فبأي وجه تقضون له بقيمتهم ؟ وهذا ظلم لا يبيهم بين . وإيكال لماله بالباطل . وإباحة ثمن الحر الذي حرمه الله تعالى ورسوله عليه السلام ، ويقال لمن قال : يأخذ قيمة الأم فقط أو يأخذها فقط : لا شيء . يأخذها أو قيمتها ؟ فان قالوا : لانها أمته قلنا : فأولاد أمته عبيده بلا شك فلم أعطيتموه بعض ما ملكت يمينه وتمنونه البعض ؟ أو لم تجبرونه على بيعها وهو لا يريد بيعها ؟ ورويانم طريق حماد بن سبله عن حميد أن رجلاً باع جارية لآيه ففسرها المشتري فولدت له أولاداً فجاء أبوه فخاصمه إلى عمر بن الخطاب فردها وولدها إليه فقال المشتري : دع لي ولدي فقال له : دع له ولده .

قال علي : هذه شفاعة من عمر رضي الله عنه ورغبة وليس فسخا لقضائه بها وبولدها لسيدها . ومن طريق محمد بن المنثي ناعبد الأعلى ناسعيد - هو ابن أبي عروبة - عن قتادة عن خلاص أن أمة أتت طيئاً فزعمت انها حرة فزوجها رجل منهم فولدت له أولاداً ثم ان سيدها ظهر عليها فقضى بها عثمان بن عفان أنها وأولادها لسيدها وان لزوجها ما أدرك من متاعه وجعل فيهم الملة والسنة كل رأس (٤) رأسين . ومن طريق عبد الرزاق

(١) في النسخة رقم ١٦ « فيقال له » (٢) في النسخة غير رقم ١٦ « على قبول فداء أبيهم »

(٣) في النسخة غير رقم ١٦ « ولم يبق المستحق » (٤) في النسخة رقم ١٦ « والسنة على رأسين »

عن معمر عن منصور عن الحكم بن عتيبة ان امرأة وابنا لها باعا جارية لزوجها وهو أبو الولد فولدت الجارية للذى ابتاعها ثم جاء زوجها غصام (١) الى على بن أبى طالب فقال : لم أبيع ولم أهب فقال له على : قد باع ابنك وباعت امرأتك قال : ان كنت ترى لى حقا فأعطني قال : فخذ جاريك وابنها ثم سجن المرأة وابنها حتى تخلصا فلما رأى الزوج ذلك أنفذ البيع ، فهذا على قد رأى الحق انها ولدها لسيدها وقضى بذلك وسجن المرأة ولدها وهما أهل لذلك لتعديهما والاخذ بالخلاص قد يكون المراد به رد الثمن وهذا حق . ومن طريق ابن أبى شيبة عن أبى بكر بن عياش عن مطرف عن الشعبي عن على بن رجل اشترى جارية فولدت له ثم استحقها آخر بيته قال على : ترد عليه ويقوم ولدها فيغرم الذى باعه بما عروها . وروى بنانم طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا مطرف - هو ابن طريف - والمغيرة قال مطرف : عن الشعبي ، وقال مغيرة : عن ابراهيم ثم اتفق الشعبي . و ابراهيم فى ولد الغارة ان على أبيهم أن يفديهم بما عروها ، وعن الحسن يفدون بعبد عبد .

وقد رويانا من طريق سعيد بن منصور عن سفيان بن عيينة عن أيوب بن موسى عن ابن قسيط عن سليمان بن يسار قال : قضى عمر فى أولاد الغارة بالقيمة . وروينا من طريق ابن أبى شيبة ناسفان عن أيوب بن موسى عن ابن قسيط عن سليمان بن يسار قال : غرت أمة قوما وزعمت أنها حرة فزوجت فيهم فولدت أولادا فوجدوها أمة فقضى عمر بقيمة أولادها فى كل مغرور غرة ، وقضى الشعبي . وابن المسيب فى ولد المغرور بغرة ، وهو أيضا قول أبى ميسرة . والحسن مكان كل واحد غرة ، وقال ابراهيم : على أبيهم قيمتهم ويهضم عنه من القيمة شئ ، وهذا قولنا وهو قول أبى ثور . وأبى سليمان . وأصحابنا . وقول الشافعى إلا فى ولد المستحق عليه منها فقط فانه ناقض فى ذلك . وروينا من طريق ابن أبى شيبة ناسفان عن سفيان بن عيينة عن أبى عبد الله بن عون أن رجلا اشترى عبدا فاستغله ثم جاء رجل فادعاه غصام الى اياس بن معاوية فيه فاستحقه فقضى له بالعبد وبغلته وقضى للرجل على صاحبه الذى اشتراه منه بمثل العبد وبمثل غلته ، قال ابن عون : فذكرت ذلك لمحمد بن سيرين فقال : هو فهم ، فهذا ان اياس بن معاوية . ومحمد بن سيرين يقولان بقولنا فى رد الغلة فى الاستحقاق . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى قال : اذا اشتريت غنما فمت ثم جاء أمر برد البيع فيه (٢) قال : ردها ونمائها والجارية اذا ولدت كذلك ؛ فان قالوا : فلم (٣) فرقم أتم بين الناصب

(١) فى النسخة رقم ١٦ « غصام » (٢) فى بعض النسخ « ثم جاء امرؤ يرد البيع فيه »

(٣) فى بعض النسخ سقط لفظ « لم » وهى أظهر بدليل الجواب بعد

والمستحق فالحقتم الولد بالمستحق عليه ولم تلحقوه بالغاصب ؟ قلنا : نعم لأنه لم يختلف  
اثنان من مؤمن وكافر في أن رسول الله ﷺ يبعث فاسلم الناس وفيهم أولاد المنكوحات  
النكاح الفاسد والمتملكات بغير حق ، والمتملك والنكاح يظنان أن ذلك النكاح والملك  
حق فالحقهم بأبائهم ولم يلحق قط ولد غاصب أو زان بمن وضعه في بطن أمه بل قال عليه  
السلام : « وللعاهر الحجر » والغاصب والعالم بفساد عقده ملكا كان أو زواجا عاهرا  
فلا حق لهما في الولد وبالله تعالى التوفيق \*

وهذا مكان خالفوا فيه عمر . وعثمان . وعلي . ولا يعرف لهم من الصحابة رضى  
الله عنهم في ذلك مخالف إلا رواية عن أبي بكر بن عياش عن مطرف بن طريف عن الشعبي  
أن رجلا اشترى جارية فولدت له فأقام رجل البينة أنها له فقال علي : ترد إليه ويقوم عليه  
الولد فيغرم الذي باع بما عزموا ، فادعوا أنهم تعلقوا بهذه وقد كذبوا لأنهم لا يغرمون  
البائع ما يفدي به ولده ، وإلا الرواية المنقطعة التي ذكرنا قبل عن عمر أنه قضى في أولاد  
الغارة بقيمتهم والقيمة قد سمحت عن عمر في ذلك أنها عبد مكان عبد أو عبدان مكان عبد ،  
فقد خالفوا هذا أيضا وخالفوا كل من ذكرنا والحسن . وقتادة : والشعبي وهم جمهور  
من روى عنه في هذه المسألة قول في فداء ولد الغارة المستحقة بعبد (١) وأما قولنا : أنه  
يضمن كل مامات من الولد والتاج وماتف من الغلة ويضمن الزيادة في الجسم والقيمة  
لأن كل ذلك مال المغصوب منه وكان فرضا عليه أن يرد كل ذلك فهو معتد (٢) بامساكه  
مال غيره فعليه أن يعتدى عليه بمثل ما اعتدى ، فإن قالوا : ليس معتديا لأنه لم يباشر  
غصب الولد وإنما هو بمنزلة تزيج ألفت ثوبا في منزل الإنسان قلنا : هذا باطل لأن الذي  
رمت الريح الثوب في منزله ليس متملكا له ولو تملكه للزمه ضمانه وهذا المشتري أو الغاصب  
متملك لكل ما تولد من غلة . أو زيادة . أو تاج . أو ثمرة حائل بينه وبين صاحبه الذي  
افترض الله تعالى رده إليه وحرم عليه امساكه عنه فهو معتد بذلك بقينا فعليه أن يعتدى عليه  
بمثل ما اعتدى \* وأما الزيادة في الثمن فإنه حين زاد ثمنه كان فرضا عليه رده إلى صاحبه  
بجميع صفاته فكان لازما له أن يرد إليه وهو يساوى تلك القيمة فإذا لم يرد ذلك ثم نقصت  
قيمته فإنه لا يسقط رد ما لم يردده ، وأما الكراء فإنه إذا حال بين صاحبه وبين عين ماله حال  
بينه وبين منافعه فضمنها ولزمه أداء ما منعه من حقه بامر رسول الله ﷺ أن يعطى كل  
ذئ حق حقه ، وكراء متاعه من حقه بلا شك ففرض على ماله إعطاؤه حقه \*

ومن عجائب الدنيا قول الحنفيين أن الكراء للغاصب والغلة ولا يضمن ولدها

(١) في بعض النسخ « بعيد » (٢) في النسخة رقم ١٤ « معتد »

الموتى ثم يقولون فيمن صاد ظبية في الحرم فأمسكها ولم يقتلها حتى اذا ولدت عنده أولادا فأتوا ولم يذبحهم : أنه يجزئها ويجزئ أولادها فلو عكسوا لأصابوا ما ألزم الله تعالى صائد الظبية ضيائها عاشت أو ماتت الآن يقتلها عامدا وإلا فلا ، فهم أبايخرفون كلام الله تعالى عن مواضعه ، وأعجب شيء احتجاج بعض متصديريهم بالجهل بأن قال : وأى ذنب للولد حتى يسترق ؟ قتلنا : ما علمنا ذنبا يوجب الاسترقاق . والردة . وقتل المؤمن عمدا . وترك الصلاة . وزنا المحصن أعظم الذنوب وليس شيء من ذلك يوجب استرقاق فاعله (١) وأولاد الكفار يسترقون ولا ذنب لهم فليس يعترض بمثل هذا الهوس الأمن لا عقل له ولا دين ، وأما إسقاطنا المهر في وطء الناصب والمستحق فلأنه لم يوجه قرآن ولا سنة ومال الناصب والمستحق عليه حرام إلا ما أوجه النص ولا مهر إلا في نكاح صحيح أولئك نكحت بغير إذن وليها فقط على ما جاء به النص وإنما عليه ضمان ما نقصه وطؤه إياها بزنا الناصب أو بجهل المستحق عليه فقط لأنه استهلك بذلك بعض قيمة أمة غيره فقط . وأما القضاء بالمثل فإن المتأخرين اختلفوا فقال بعضهم : لا يعطى إلا القيمة في كل شيء . رويان من طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن أبي إسحاق الشيباني فيمن استهلك حفلة أن له طعاما مثل طعامه قال سفيان : وقال غيره من فقهاءنا : له القيمة ، وقال أبو حنيفة . ومالك : أما ما يكال أو يوزن فعليه مثله من نوعه وأما ما عدا ذلك من العروض والحيوان فالقيمة . وقال أصحابنا : المثل في كل ذلك ولا بد فان عدم المثل فالمضمون له بخير بين أن يمهله حتى يوجد المثل وبين أن يأخذ القيمة .

قال أبو محمد : وهذا هو الحق الذي لا يجوز خلافه وما نعلم لمن قضى بالقيمة حجة أصلا إلا أن بعضهم أتى بطامة فقال : إن رسول الله ﷺ قضى على من اعتق شركا له في عبد بأن يقوم عليه باقيه لشريكه قالوا : فقضى رسول الله ﷺ على من استهلك حصة غيره من العبد بالقيمة .

قال علي : وهذا من عجائبهم فانهم أخشوا الخطأ في هذا الاحتجاج من وجهين ، أحدهما احتجاجهم به فيمن استهلك والمعتق نصيبه من عبد بينه وبين آخر لم يستهلك شيئا ولا غصب شيئا ولا تعدى أصلا بل أعتق حصته التي أباح الله تعالى له عتقها وإنما هو حكم من الله تعالى أنه لا تعد من المعتق أصلا ، والثاني عظيم تناقضهم لأنه يلزمهم أن كان المعتق المذكور مستهلكا حصة شريكه ولذلك يضمن القيمة (٢)

(١) في النسخة رقم ١٦ « يوجب استرقاقا عليه » (٢) في النسخة رقم ١٦ ، ولذلك



بأن يوجبوا ذلك عليه معسرا كان أو موسرا (١) كما يفعلون في كل مستهلك وهم لا يفعلون هذا فكيف يستحل من يدرى أن الله تعالى سألته عن كلامه في الدين. وأن عباد الله تعالى يتعقبون كلامه على هذه المجاهرة القبيحة الفاسدة من أحالة السنن عن مواضعها وسعيهم في ادحاض الحق بذلك؟ وليس لهم أن يدعوا ههنا إجماعا لأن ابن أبي ليلى. وزفر بن الهذيل يضمنونه معسرا أو موسرا وما نبالي بطردهذين أصلهما في الخطأ لأنهما في ذلك مخالفان لحكم رسول الله ﷺ في أنه عليه السلام لم يضمن المعسر شيئا وإنما أمر في ذلك بالاستسعاء للمعتق فقط . روينا من طريق الليث بن سعد عن جرير بن حازم عن حميد الطويل قال : سمعت أنس بن مالك يحدث . أن زينب بنت جحش أهدت إلى رسول الله ﷺ وهو في بيت عائشة ويومها جفنة من حيس فقامت عائشة فأخذت القصة فضربت بها الأرض فكسرتها فقام رسول الله ﷺ إلى القصة لها فدفعها إلى رسول زينب فقال : هذه مكان صحفتها وقال لعائشة : لك التي كسرت ، فهذا قضاء بالمثل لا بالدرهم بالقيمة ، وقد روى عن عثمان . وابن مسعود أنها قضيا على من استهلك فصلانا بفصلان مثلها . وعن زيد بن ثابت . وعلى أنها قضيا بالمثل فيمن باع بعيرا واستثنى جلده . ورأسه . وسواقطه . وعن عمر . وعثمان . والحسن . والشعبي . وقادة . في فداء ولد الغارة بعيدا بالقيمة . ومن طريق عبدالرزاق عن معمر بن أيوب عن ابن سيرين عن شريح أنه قضى في قصار شق ثوبان الثوب لهو عليه مثله فقال رجل : أو ثمنه فقال شريح : انه كان أحب إليه من ثمنه قال : انه لا يجد قال : لا وجد . وعن قتادة أنه قضى في ثوب استهلك بالمثل .

قال أبو محمد : لم نورد قول أحد ممن أوردنا احتجاجا به وإنما أوردناه لئلا يجمعوا بدعوى الإجماع جراءة على الباطل ، فإن قالوا : فانكم لا تقضون بالمكسور للكاسر فقد خالفتم الحديث قلنا : حاش لله من ذلك لكن النبي ﷺ قال : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلبنا أنه عليه السلام لا يعطي أحدا غير حقه ولا أكثر من حقه ولم يقل عليه السلام انه لك من أجل كسرك إياها فقد كذب عليه من نسب إليه هذا الحكم من غير أن يقوله عليه السلام ، فصح بذلك يقينا ان تلك الكسارة التي أعطى لعائشة رضي الله عنها لا تخلو من أحد وجهين لا ثالث لهما إما أنها لم تصلح لشيء فأبقاها (٢) كما يحل لكل إنسان من أفسد جملة من متاع غيره ولم ينتفع منه بشيء ، وإما ان قصعة عائشة التي أعطى كانت خيرا من التي كانت لزينب رضي الله عنها فجبر عليه السلام تلك الزيادة بتلك الكسارة

(١) في النسخة رقم ١٤ . معسرا كان ذلك أو موسرا ، (٢) في نسخة « فآلقاها »

والافتح على يقين من أنه عليه السلام لا يعطى أحدا مال غيره بغير حق وانما حق المجنى عليه في عين ماله لا في غيره فادامت العين أو شيء منها موجودين فلا حقه في غير ذلك فان عدم جملة فحينئذ يقضى له بالمثل .

قال على : فاذا عدم المثل من نوعه فكل ما قام به وسواه فهو أيضا مثل له من هذا الباب الا أنه أقل مثليه مما هو من نوعه فلذلك قضينا به عند عدم المثل المطلق والله تعالى التوفيق .  
١٣٦٠ — مسألة — ومن كسر آخر شيئا أو جرح له عبدا أو حيوانا أو خرق له ثوبا قوم كل ذلك صحيحا مجاني عليه ثم قوم كما هو الساعة وكلف الجاني أن يعطى صاحب الشيء ما بين القيمتين ولا بد ، ولا يجوز أن يعطى الشيء المجنى عليه للجاني لما ذكرنا آنفا وانما عليه أن يعتدى عليه بمثل ما اعتدى فقط ، وسواء كانت الجناية صغيرة أو كبيرة لا يحل هذا ، وللخفيفين هنا اضطراب وتخليط كثير كقولهم : من غصب ثوبا فانه يرد إلى صاحبه (١) فان وجد وقد قطعه الغاصب فصاحب الثوب يخير بين أخذه كما هو وما نقصه القطع وبين أن يعطيه للغاصب ويضمنه قيمة الثوب ، فان لم يوجد الا وقد خاطه قيضا فهو للغاصب بلا تخيير وليس عليه الا قيمة الثوب ، وكذلك قولهم في الحنطة تغصب فطحن ، والدقيق يغصب فيعجن . واللحم يغصب فيطبخ أو يشوى .

قال أبو محمد : ما في المجاهرة بكيد الدين أكثر من هذا ولا في تعليم الظلمة أكل أموال الناس أكثر من هذا فيقال لكل فاسق : اذا أردت أخذ قح يتيه أو جارك وأكل غنمه واستحلال ثيابها وقد امتنع من أن يبيعك شيئا من ذلك فاغصبها واقطعها ثيابا على رغبة واذبح غنمه واطحنها واغصب حنطته وأطحنها وكل كل ذلك حلالا طيبا وليس عليك الا القيمة ما أخذت ؛ وهذا خلاف القرآن في نهيه تعالى ان تأكل أموالنا بالباطل . وخلاف رسول الله ﷺ في قوله : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » ، « ومن عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » وما يشك أحد من أهل الاسلام في أن كل ثوب قطع من شقة فانه لصاحب الشقة ، وكل دقيق طحن من حنطة انسان فهو لصاحب الحنطة . وكل لحم شوى فهو لصاحب اللحم وهم يقررون بهذا ثم لا يبالون بان يقولوا : الغصب . والظلم . والتعدي يحل أموال المسلمين للغصاب (٢) ، واحتجوا في ذلك بامر القصعة المكسورة التي ذكرنا قبل وهم أول مخالف لذلك الخبر بخالفوه فيما فيه واحتجوا له فيما ليس فيه منه شيء ، واحتجوا أيضا بخبر المرأة التي دعت رسول الله ﷺ الى طعام فأخبرته انها أرادت اتباع شاة فلم تجدها فارسلت الى جارة لها ابعت الى الشاة التي لزوجك فبعثت

(١) في النسخة رقم ١٦ ، على صاحبه ، (٢) في النسخة رقم ١٦ « للغصاب » .

بها إليها فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشاة أن تقطعم الأسارى . قال هذا الجاهل المغترى : فهذا يدل على أن حق صاحب الشاة قد سقط عنها إذ شويت .

قال أبو محمد : وهذا الخبر لا يصح ولو صح لكان أعظم حجة عليهم لأنه خلاف لقولهم اذ فيه انه عليه السلام لم يبق ذلك اللحم في ملك التي أخذتها بغير إذن ربها وهم يقولون : انه للغاصب حلال وهذا الخبر فيه انه لم يأخذ ربا في ذلك ، فصح انه ليس لها فهو حجة عليهم .

قال علي : والمحفوظ عن الصحابة رضي الله عنهم خلاف هذا كما روينا من طريق عبدالرزاق نا معمر عن أبيوب السخيتي عن محمد بن سيرين ان أصحاب رسول الله ﷺ نزلوا بأهل ماء وفيهم أبو بكر الصديق فأنطلق النعمان فجعل يقول لهم : يكون كذا وكذا وهم يأتونه بالطعام واللبن ويرسل هو بذلك إلى أصحابه فأخبر أبو بكر بذلك فقال : أراني آكل كنانة النعمان منذ اليوم ثم أدخل يده في حلقه فاستقاه (١) .

ومن طريق محمد بن اسحاق في مغازيه عن يزيد بن أبي حبيب عن عوف بن مالك الأشجعي قال : كنت في غزوة ذات السلاسل فذكر قسمته الجزور بين القوم وانهم أعطوه منها فأتي به إلى أصحابه فطبخوه فأكلوه ثم سأله أبو بكر . وعمر عنه ؟ فأخبرهما فقالا له : والله ما أحسنت حين أطعمتا هذا ثم قاما يتقيآن ما في بطونهما \* ومن طريق مالك عن زيد بن أسلم قال : شرب عمر بن الخطاب لنا فأعجبه فسأل عنه فأخبر انه حلب له من نعم الصدقة فأدخل عمر أصبعه فاستقاه \* ومن طريق سعيد بن منصور نا المعتمر بن سليمان التيمي عن أبيه ان أهل للكوفة قالوا له : قد شرب على نبيذ الجر قال سليمان : قلت لهم : هذا أبو اسحاق الحمداني يحدث ان علي بن أبي طالب لما أخبر انه نبيذ جر تقياء \* نا أحمد بن عمر بن أنس العذري نا عبيد الله بن محمد السقطي نا محمد بن أحمد بن يعقوب ابن شيبه (٢) نا أحمد بن شبيب قال : سمعت عبدالرزاق يقول : دخل معمر على أهله فاذا عندها فاكهة فأكل منها ثم سأله عنها فقالت له : أهدتها لنا فلانة النائمة فقام معمر فقيأ ما أكله . قال أبو محمد : فهذا أبو بكر . وعمر . وعلى بحضرة الصحابة وعليهم لا يخالف لهم منهم في ذلك لا يرون الطعام المأخوذ بغير حق ملكا لآخذه وان أكله بل يرون عليه اخراجه وأن لا يبقيه في جسمه مادام يقدر على ذلك وان استهلكه ، فبأي شيء تعلق هؤلاء القوم في باحة الحرام جهارا ؟

قال أبو محمد : وبهذا نقول فإدام المرء يقدر على أن يتقيأه ففرض عليه ذلك ولا

(١) في النسخة رقم ١٦ « فاستقاه » (٢) في بعض النسخ « ابن شعبة »

يحل امساك الحرام أصلا (١) ، فإن عجز عن ذلك فلا يكلف الله نفسا الا وسعها ، وهذا مما خالفوا فيه القرآن . والسنة بأرائهم الفاسدة وتقليدا لبعض التابعين في خطأ أخطأه وبالله تعالى التوفيق . وقالوا أيضا : قسنا هذا على العبد يموت فضمن قيمته (٢) قال على . وهذا عليهم لآلهم لأن الميت لا يملكه الغاصب .

١٢٦١ - مسألة - ومن غصب دارا قهدمت كلف رد بنائها كما كان ولا بد لقول الله تعالى : ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) وهو قد اعتدى على البناء المؤلف لخال بينه وبين صاحبه وهو باجماعهم ومعنا واجماع أهل الاسلام مأمور بردها في كل وقت الى صاحبها فلا يجوز أن يسقط عنه بهدمها ما لزمه ، وليت شعري أى فرق بين دار تهدم وبين عبد يموت ؟ فكان احتجاج صاحبهم أن الدور والارضين لا تنصب فكان هذا عجا جدا ! وما نعلم لابليل داعية في الاسلام أكثر ممن يطلق الظلمة على غصب دور الناس وأراضيهم ثم يبيح لهم كراهها وغلثها ولا يرى عليهم ضمان ما تلف منها فعوذ بالله من مثل هذا \*

١٢٦٢ - مسألة - ومن غصب أرضا فزرعها أولم يزرعها فعليه ردها وما قص منها ومزارعته مثلها لما ذكرنا من أنه حال بين صاحبها وبين منفعة أرضه ولا منفعة للارض الا الزرع والمزارعة على ما نذكر في المزارعة ان شاء الله تعالى ، وقال الحنفيون : الارض لا تنصب وهذا كذب منهم لأن الغصب هو أخذ الشيء بغير حقه ظلمًا ، وقد روينا من طريق البخارى نا مسلم بن ابراهيم نا عبد الله بن المبارك نا موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « من أخذ من الأرض شبرًا بغير حقه خسف به » (٣) يوم القيامة الى سبع أرضين ، فصح أن الأرض تؤخذ بغير حق فصح أنها تنصب .

١٢٦٣ - مسألة - ومن غصب زريعة فزرعها . أو نوى فغرسه . أو ملوخوا فغرسها فكل ما تولد من الزرع فلصاحب الزريعة يضمه له الزارع ، وكل ما نبت من النوى . والملوخ فلصاحبها وكل ما أثمرت تلك الشجر في الابد فله لاحق للغاصب في شئ . من ذلك لما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ : « وليس لعرق ظالم حق » ولأن كل ما تولد من مال المرء فله وانما يحل للناس من ذلك ما لا يخطب له به بما يتبرأ منه صاحبه فيطرحه مبيحا له من أخذه من النوى ونحو ذلك (٤) فقط لا مال يبيحه ، وبالله تعالى التوفيق .

(١) في النسخة رقم ١٦ «قطعا» (٢) في النسخة رقم ١٦ «فيضمن بقيمة» (٣) الزيادة من

صحيح البخارى ج ٤ ص ٢٢٤ (٤) في النسخة رقم ١٦ «أو نحو ذلك»

١٣٦٤ - مسألة: سوكل من عدا عليه حيوان متملك من بعير، أو فرس، أو بغل، أو فيل، أو غير ذلك فلم يقدر على دفعه عن نفسه إلا بقتله فقتله فلا ضمان عليه فيه وهو قول مالك، والشافعي. وأبي سليمان، وقال الحنيفيون: يضمنه، واحتجوا بالخبر الثابت عن النبي (١) ﷺ: «العجماء جرحها جبار» (٢) \* وبالخبر الذي رويناه (٣) من طريق عبد الكريم: أن انساناً عدا عليه لخل ليقتله فضر به بالسيف فقتله فأغرمه أبو بكر إياه وقال: بهيمة لا تعقل، وعن علي بن أبي طالب نحوه. ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة قال: «من أصاب العجماء غرم» ومن طريق سفیان الثوري عن الأسود بن قيس عن أشياخ لهم أن غلاماً دخل دار زيد بن صوحان فضر به ناقة لزيد فقتلته فعمد أولياء الغلام فعمروها فأبطل عمر بن الخطاب دم الغلام وأغرم والد الغلام ثمن الناقة، وعن شريح مثل هذا.

قال علي: أما الحديث «جرح العجماء جبار» ففي غاية الصحة وبه نقول ولا حاجة لهم فيه لاتنا لم نخالفهم في أن ما جرحته العجماء لا يغرم وليس فيه إلا هذا بل هو حجة عليهم في تضمينهم الراكب. والسائق. والقائد ما أصابت العجماء بما لم يحملها عليه (٤) فهم المخالفون لهذا الأثر حقاً. وأما حديث عمر بن الخطاب. وشريح فيه يقول: ومن قتلت بهيمة وليه فمضى بمد جنايتها فقتلها فهو ضامن لها لأنها لا ذنب لها، وأما قول أبي هريرة فصحيح ومن أصاب العجماء قاصداً لها غير مضطرف فهو غارم \* وأما الرواية عن أبي بكر. وعلى فنقطعة ولا حاجة في منقطع لو كان عن رسول الله ﷺ فكيف ضمن دونه؟ ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة، وكما قصة خالفوا فيها أبا بكر وغيره حيث لا يجوز خلافه، أقرب ذلك ما أوردهنا عن أبي بكر. وعمر. وعلى رضي الله عنهم من تقيهم ما أكلوا أو شربوا بما لا يحل فخالفوا فأنما هم حجة عندهم حيث وافقوا بأحنية لا حيث خالفوه، وهذا تلعب بالدين، والعجب أنهم يقولون: إن الأسد. والسبع حرام قتله في الحرم وعلى قاتله الجزاء الآن يبتدىء المحرم بأذى فله قتله ولا يجوز به فكم هذا التناقض. والهدم. والبناء؟ ولقد كان يلزم المالكيين المشنعين بقول صاحب إذا وافقهم والقائلين بأن المرسل والمسند سواء أن يقولوا بهذا ولكنه مما تناقضوا فيه \*

قال علي: لا يخلو من عدت البهيمة عليه فخشي أن تقتله أو أن تجرحه أو أن تكسر له

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية، عن رسول الله الخ، (٢) هو في الصحيحين وغيرهما (٣) في النسخة رقم ١٦ \* وبخبر رويناه \* وما هنا أنسب لسابقه (٤) في النسخة رقم ١٦، عليهم،

عضواً وان تفسد ثيابه من أن يكون مأموراً بأباحة ذلك لها منياً عن الامتناع منها ودفعها وهذا مما لا يقولونه ولو قالوه لكان زائداً في ضلالهم لان الله تعالى يقول : ( ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ) وهذا على عمومته ، أو يكون مأموراً بدفعها عن نفسه منياً عن إمكانها من روحه ، أو جسمه ، أو ماله . أو أخيه المسلم ، وهذا هو الحق لما ذكرناه فاذ هو مأمور بذلك ولم يقدر على النجاة منها الا بقتلها فهو مأمور بقتلها لان قتلها هو الدفع الذى أمر به [ ومن فعل ما أمر به ] (١) فهو محسن [ واذ هو محسن ] (٢) فقد قال تعالى : ( ما على المحسنين من سبيل )

١٢٦٥ - مسألة - ولا ضمان على صاحب البيعة فيما جتته في مال أو دم ليلاً أو نهاراً لكن يؤمر صاحبه بضبطه فان ضبطه فذاك وان عاد ولم يضبطه يبيع عليه لقول رسول الله ﷺ : العجماء جرحها جبار ، وهو قول أبي حنيفة . وأبى سليمان ، وقال مالك . والشافعى : يضمن ما جتته ليلاً ولا يضمن ما جتته نهاراً وهو قضاء شريح . وحكم الشعبي ، واحتجوا فى ذلك بحديث ناقة البراء بان رسول الله ﷺ قضى أن على أهل الحوائط حفظها بالنهار وعلى أهل الماشية ما أصابت بالليل .

قال على : لو صح هذا لما سبقونا إلى القول به ولكنه خبر لا يصح لانه انما رواه الزهرى عن حرام بن محبصة عن أبيه ، ورواه الزهرى أيضاً عن أبى أمامة بن سهل بن حنيف ان ناقة للبراء ، فصاح أنه مرسل لان حرام ليس هو ابن محبصة لصلبه انما هو ابن سعد بن محبصة وسعد لم يسمع من البراء ولا أبو أمامة ولا حاجة في منقطع ، ولقد كان يلزم الحنيفة فى القائلين : إن المرسل والمستند سواء ان يقولوا به ولكن هذا مما تناقضوا فيه واحتجوا أيضاً بأغرب من هذا كله وهو ما روينا من طريق عبيد بن عمير . والزهرى ومسروق . ومجاهد فى قول الله تعالى : ( وداود وسليمان اذ يحكما فى الحرت اذ نفثت فيه غم القوم وكتنا الحكمهم شاهدين ففهمناها سليمان وكلا آتينا حكماً وعلماً ) وأن سليمان ﷺ قضى فى ذلك فى غم أفسدت حرت قوم بان دفع الغم الى أهل الحرت لهم صوفها والبانها حتى يعود الغنم أو الحرت كما كان \*

قال أبو محمد : وهذا عجب من عجائب الدنيا والذى لانك فيه أن بين هؤلاء المذكورين وبين سليمان عليه السلام ما فى رباح ومهامه فيها ولوروا لنادك عن رسول الله ﷺ ما قامت به حجة لانه مرسل ، ثم لو صح لكان المحتجون به أول مخالفين له لانهم لا يحكمون بهذا الحكم فيالله كيف ينطق لسان مسلم بان يحتج على خصمه فى الدين بحكم لا يحل عنده

أن يؤخذ به ؟ وحسبنا الله \* وعجب آخر من الشافعي : وهو أنه لا يرى القول بالمرسل ثم أباح ههنا الأموال بمرسل لا يصح أصلا \* وأما بيع ما تعدى من العجاء فلقول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى) ومن البر والتقوى حفظ الزرع. والثمار التي هي أموال الناس فلا يمان على فسادها فإبعاد ما يفسدها فرض ولا سبيل إلى ذلك إلا بالبيع المباح وههنا آثار عن الصحابة رضي الله عنهم قد غالفوها \* وروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني عبد الكريم أن عمر بن الخطاب كان يقول : برد البعير. والبقرة. والحمار. والضواري إلى أهلين ثلاثا إذا حظر الحائط ثم يعقرن ، قال ابن جريج : وسمعت عبد العزيز بن عبد الله يذكر عن عمر بن الخطاب أنه كان يأمر بالحائط أن يحطرو ويسد الحظر من الضاري المدل ثم يرد إلى أهله ثلاث مرات ثم يعقر \* ومن طريق يحيى بن سعيد القطان أن أبو حيان يحيى بن سعيد التيمي قال . أخبرني (١) مكاتب لبني أسد أنه أتى بنقد من السواد إلى الكوفة فلما انتهى إلى جسر الكوفة جاء مولى لبكر بن وائل فتخلل النقد على الجسر فنفرت منها نقدة فقطرت (٢) الرجل في الفرات ففرق فأخذت فجاء مواله إلى موالى فعرض موالى عليهم صلحا ألني درهم ولا يرفعوهم إلى على فأبوا فأتينا على بن أبي طالب فقال لهم : ان عرفتم النقدة بعينها فخذوها وان اختلطت عليكم فشرواها (٣) \* قال أبو محمد : ان في الحنفيين والمالكيين العجب اذ يحتجون بإبطال السنن الثابتة في أن البيعين لا يبيع بينهما حتى يتفرقا برواية شيخ من بني كنانة ان عمر قال : البيع عن صفقة أو خيار ثم يردون هذه الرواية عن عمر بن الخطاب وهذه الأخرى عن علي فلا قالوا : مثل هذا لا يقال بالرأى ؟ ولكن هذا حكم القوم في دينهم فليحمد الله أهل السنن على عظيم نعمته عندهم \*

١٢٦٦ - مسألة - ومن كسر اناة فضة أو اناة ذهب فلا شيء عليه وقد أحسن لنهي رسول الله ﷺ عن ذلك ، وقد ذكرناه في الوضوء والاطعمة والاشربة ، وكذلك من كسر صليبا أو أهرق خمرًا لمسلم أولدى \* وقال الحنفيون : ان أهرق خمرًا لذي مسلم فعليه قيمتها وان أهرقها ذمي فعليه مثلها \*

قال أبو محمد : وهذا باطل ولا قيمة للخمر وقد حرم رسول الله ﷺ بيعها وأمر بهرقها فلا يحل بيعه ولا ملكه فلا ضمان فيه ، فان قالوا : هي أموال أهل الذمة قلنا :

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة اليمنية «حدثني» (٢) أي ألقته في الفرات على أحد قطريه أي شقيه ، والنقد صغار الغنم واحدها نقدة وجمعها نقاد ، وفي بعض النسخ «بقرة» وهو تصحيف (٣) أي مثلها من الغنم

كذبتم وما جعلها الله تعالى مذكروها مالا لا حدولكن أخبرونا أى حلال لأهل الذمة أم  
هى حرام عليهم ؟ فان قالوا : هى لهم حلال كفروا الآن الله تعالى قد أخبر فيما نغاه عليهم  
انهم لا يحرمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق ، ولا يختلف مسلمان فى أن  
دين الاسلام لازم للكفار لزومه للمسلمين . وأن رسول الله ﷺ مبعوث اليهم كما  
بعث إلينا وان طاعته فرض عليهم كما هى علينا ؟ فان قالوا : بل هى عليهم حرام قلنا :  
صدقتم فمن أتلف مالا لا يحل تملكه فقد أحسن ولا شئ عليه ، واحتجوا برواية  
رويناها من طريق سفيان الثورى عن ابراهيم بن عبد الأعلى الجعفى عن سويد بن غفلة ان  
عمر بن الخطاب قيل له : عمالك يأخذون الخمر . والخنزير فى الخراج فقال له بلال :  
انهم يفعلون فقال عمر : لا تفعلوا ولوم يعبا ه ومن طريق أبى عبيد عن [كدام] (١)  
الأنصارى عن اسراييل عن ابراهيم بن عبد الأعلى عن سويد بن غفلة ان بلالا قال لعمر  
ابن الخطاب : ان عمالك يأخذون الخمر والخنزير فى الخراج فقال : لا تأخذوها منهم  
ولكن ولومهم أتم يعبا وخذوا أتم من الثمن ه

قال أبو محمد : هذا لاجحة فيه لأن حديث سفيان - وهو الصحيح - ليس فيه ما زاد  
اسراييل وانما فيه «ولوم يعبا» وهذا كقول الله تعالى : (نوله ما تولى) واسراييل ضعيف ،  
ثم لوصح فلاحجة فى أحدود رسول الله ﷺ ، وان من العجب أن يخالفوا عمر  
رضى الله عنه فى تفريقه بين ذوى المحارم من المجوس ونهيه لهم عن الزممة (٢) ثم  
يقلدون ههنا رواية ساقطة مخالفة للقرآن . والسنة وان كانت الخمر من أموالهم فان  
الصليب والأصنام عندهم أجل من الخمر فيجب على هؤلاء القوم أن يضمنوا من كسر  
لهم صليبا أو صنما حتى يعيده سالما صحيحا والا فقد تناقضوا ه رويانا من طريق أبى داود  
نا قتيبة بن سعيد نا الليث - هو ابن سعد - عن يزيد بن أبى جبيب عن عطاء بن أبى رباح  
عن جابر بن عبد الله : انه سمع رسول الله ﷺ يقول عام الفتح وهو بمكة : ان الله حرم  
بيع الخمر والميتة . والخنزير (٣) ، فإلت شعرى كيف يستحل مسلم أن يبيع ثمن بيع (٤)  
حرمة الله تعالى ؟ أم كيف يستحل مسلم أن يقول : انها مال من أموال أهل الذمة تضمن  
لهم ؟ حاش لله من هذا \*

١٢٦٧ - مسألة - ومن كسر حلية فضة فى سرج . أو لجام . أو مہاميز .

(١) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٢) هى كلام يقولونه عندأكلهم بصوت خفى (٣)  
فى سنن أبى داود ه والخنزير ، وهو حديث مطول اقتصر المصنف على محل الشاهد منه  
(٤) فى النسخة رقم ١٦ « ان يبيع يعبا »



أوسيف . أو تاج . أو غير ذلك . أو حلى ذهب لامرأة أو لرجل يعده لاهله . أو للبيع كلف اعادته صحيحا كما كان لما ذكرنا قبل ، فان تراضيا جميعا على ان يضمّن له ما بين قيمته صحيحا ومكسورا جاز ذلك لانه مثل ما اعتدى به وجائر أن يتفقا من ذلك في حلى الذهب على ذهب . وفي حلى الفضة على فضة . وله أن يؤخره به ماشاء لانه ليس هو يباع وانما هو اعتداء بمثل ما اعتدى به عليه فقط ، وبالله تعالى التوفيق ۝

١٢٦٨ - مسألة - وكل ما جنى على عبد . أو أمة . أو بعير . أو فرس . أو بغل . أو حمار . أو كلب يحل تملكه . أو سنور . أو شاة . أو بقرة . أو ابل . أو ظي . أو كل حيوان ممتلك (١) فان في الخطأ في العبد وفي الأمة [خاصة] (٢) وفي سائر ما ذكرنا خطأ أو عمدا ما نقص من قيمته بالغنا ما بلغ ، وأما العبد والأمة فقيما جنى عليهما عمدا القود وما نقص من قيمتهما أما القود فللجنى عليه وأما ما نقص من القيمة فللسيد فيما اعتدى عليه من ماله ، وكذلك لو أن امرأ استكره أمة فقتلها لكان عليه الغرامة لسيدها والحد في ذنائه بها ولا يطل حق حقا ، وقد أمر رسول الله ﷺ بأن يعطى كل ذى حق حقه ، وأما القود بين الحر . والعبد فنذكره ان شاء الله تعالى في كتاب القصاص ۝ وأما ما نقصه فللناس ههنا اختلاف ، وكذلك في الحيوان ، وقولنا في الحيوان هو قول أبي سليمان ومالك . والشافعي ، وقال أبو حنيفة : كذلك الا في الابل . والبقرة . والبغال . والحمر . والحيل خاصة في عبونها خاصة فانه قال في عين كل ما ذكرنا ربيع ثمنه ۝

قال أبو محمد : واحتجوا في ذلك بأثر رويناه من طريق قاسم بن أصبغ نا ذكرنا ابن أبي الناقد ناسع بن سليمان عن أبي أمية بن يعلى نا أبو الزناد عن عمرو بن وهب عن أبيه عن زيد بن ثابت ان النبي ﷺ لم يقض في الرأس الا في ثلاث . المنقلة . والموضحة . والآمة (٣) وفي عين الفرس ربيع ثمنه ، ورواية عن عمر بن الخطاب من طريق سفيان . وعمرو بن دينار . ومعمّر قال سفيان : عن جابر الجعفي عن الشعبي عن شريح عن عمر ، وقال عمرو بن دينار : أخبرني رجل أن شريحا قال له : قال لي عمر ، وقال معمّر : بلغني أن عمر بن الخطاب ، ثم اتفقوا أنه قضى في عين الدابة ربيع ثمنها . ومن طريق ابن أبي شيبة نا جرير عن المغيرة عن ابراهيم عن شريح قال : أتاني عروة البارقي من عند عمر بأن في عين الدابة ربيع ثمنها . ومن طريق أبي قلابة عن أبي المهلب عن عمر في عين الدابة ربيع ثمنها ۝

(١) في النسخة رقم ١٦ . يملكه . (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٣) المنقلة بتشديد القاف هي التي تخرج منها صغار العظام وتنقل عن اما كنها ، والموضحة هي التي تبدي وضع العظم أي ياضه ، والآمة هي الشجة التي بلغت أم الرأس وهي الجلدة التي تجمع الدماغ

ومن طريق ابن جريج عن عبد الكريم أن علي بن أبي طالب قضى في عين الدابة ربع ثمنها . قال علي : الرواية عن النبي ﷺ لا تصح لأنهما من طريق اسماعيل بن يعلى الثقفي - وهو ضعيف - عن عمرو بن وهب عن أبيه وهما مجهولان ، ثم ليس فيه إلا الفرس ولاهم خصوه كما جاء مخصوصا ولاهم قاسوا عليه جميع ذوات الأربع ، وأما عن علي . وعمر رضي الله عنهما فراسيل كلها ثم لوحث لما كان فيها حجة لوجوه ، أولها أنه لا حجة فيمن دون رسول الله ﷺ ، والثاني أنه لا مؤنة عليهم في خلاف عمر . وعلى إذا خالفا بأحيف كما ذكرنا عنهما آفان من انهما تقياً ما شربا إذ علما أنه لا يحل ، ثم في هذه القصة نفسها كإروينا من طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي قال : كتب عمر مع عروة البارقي إلى شريح في عين الدابة ربع ثمنها وأحق ما صدق به الرجل عند موته أن ينتفى من ولده أو يبدعه . ومن طريق عبد الرزاق عن حدثه عن محمد بن جابر عن جابر عن الشعبي أن عليا قضى في الفرس تصاب عينه بنصف ثمنه \* ومن طريق سفيان ابن عيينة عن مجالد عن الشعبي أن عمر بن الخطاب قضى في عين جل أصيب بنصف ثمنه ثم نظر إليه بعد فقال : ما أراه نقص من قوته ولا هدايته فقضى فيه ربع ثمنه ، فليت شعري ما الذي جعل إحدى قضيتي عمر . وعلى أولى من الأخرى ؟ وهلا أخذوا بهذه القضية قياسا على قولهم : أن في عين الإنسان نصف ثمنه وقد أضف عمر على حاطب قيمة الناقة التي اتحرها عبيده ، وجاء بذلك أثر كإروينا عن ابن وهب أن عمرو بن الحارث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو بن العاصي : « أن رجلا من مزينة سأل رسول الله ﷺ كيف ترى في حرية الجبل (١) ؟ قال : هي ومثلها والنكال » فهذا خير أصح من خبرهم في عين الفرس ربع ثمنه وأصح من خبرهم عن عمر فظهر فساد قولهم من كل جهة ، وقد كان يلزم المالكيين القائلين بتقليد الصاحب وإن المرسل كالمسند أن يقولوا بهذه الآثار والافتقد تناقضوا .

وأما ما جرى على عبد فيما دون النفس أو على أمة كذلك فقال قوم : كما قلنا انما فيه للسيد ما نقص من ثمنه فقط وهو قول الحسن ، وقال قوم : جراح العبد من ثمنه كجراح الحر من دية بالغنا ثمن العبد والامة ما بلغ ، فقي عين العبد نصف ثمنه ولو أن ثمنه ألف دينار (٢) ، وفي عين الامة نصف ثمنها ولو بلغ عشرة آلاف دينار ، وهكذا في سائر الاعضاء \* وإروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : جراحات العبيد

(١) في النسخة اليمنية « الخيل » بخاء معجمة وهو تصحيف ، والحريسة فعيلة بمعنى مفعولة أي أن لها من يحرسها ويحفظها (٢) في النسخة رقم ١٦ « ألف دينار »

في أثمانهم بقدر جراحات الأحرار في ديّاتهم ، وهو قول شريح . والشعبي والنخعي . وعمر ابن عبد العزيز . ومحمد بن سيرين . والشافعي . وسفيان الثوري . والحسن بن حي الأن الحسن قال : ان بلغ جميع القيمة لم يكن له إلا أن يسلمه ويأخذ قيمته أو يأخذ ما نقص \* ورويناه أيضاً من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه ان عمر بن الخطاب قال : وعقل العبد في ثمنه كعقل الحر في دية . وروى أيضاً عن علي بن أبي طالب \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري قال : ان رجلاً من العلماء يقولون : العبيد والاماء سلع فينظر ما نقص ذلك من أثمانهم \* قال أبو محمد : وهذا قولنا ، وقالت طائفة : فيه ما نقص إلا أن تكون الجناية استهلاكاً كقطع اليد أو الرجلين أو فقه العينين فصاحبه بخير بين أن يأخذ ما نقص من ذلك من قيمته أو يسلمه إلى الجاني ويأخذ منه قيمته صحيحاً . وهو قول أبي يوسف . ومحمد بن الحسن ، وطائفة قالت : جراح العبد في ثمنه كجراح الحر في دية فان كانت الجناية بمالو كانت على حر كانت فيه الدية كلها أسلمه إلى الجاني ولا بد وأن يرضى قيمته صحيحاً وهو قول النخعي . والشعبي ، وطائفة قالت : يدفع إلى الجاني وتلزمه قيمته صحيحاً وهو قول إياس بن معاوية . وقادة \* ورويناه من طريق حماد بن سلمة عن إياس بن معاوية في رجل قطع يد عبد قال : هو له وعليه مثله \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فيمن جدد أذن عبد أو انفه أو أشل يده انه يدفع اليه ويغرم لصاحبه مثله \* ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : ان شج عبداً أو فاقأ عينه فقيمه كما أفسده ، ورأى في موضحة نصف عشر قيمته \*

قول أبي حنيفة ومحمد : من قتل عبداً خطأ فقيمه على العاقلة ما لم تبلغ قيمته عشرة آلاف درهم فأكثر فليس فيه الا عشرة آلاف درهم غير عشرة دراهم وفي الأمانة قيمتها كذلك ما لم تبلغ خمسة آلاف درهم فصاعداً فان بلغت فليس فيها (١) الا خمسة آلاف درهم غير خمسة دراهم على العاقلة ، قال أبو حنيفة وحده : وأما ما دون النفس فن قيمتها مثل ما في الجناية وعلى الحر من دية فاذا بلغ أرش ذلك من الحر أنقص من قيمته عشرة دراهم (٢) أو خمسة دراهم هكذا جملة ، ثم رجع عن الأذن والحاجب خاصة فقال : فيها ما نقصها فقط ، فان كانت الجناية مستهلكة فليس له الا ما سكا كما هو ولا شيء له او أسلامه وأخذ ما كان يأخذ لو (٣) قتل خطأ ، وقال أبو يوسف في قتل العبد خطأ والجناية : عليه قيمته

(١) في النسخة رقم ١٦ « عليه » (٢) في النسخة رقم ١٤ « انقص منه بقيته من عشرة دراهم ، وهو تركيب ركيك (٣) في النسخة رقم ١٦ « وأخذ ما كان يأخذ لو »

ما بلغت ولو تجاوزت ديّات، ووافقه محمد في ادّون النفس واتفقوا كلهم في الجناية المستهلكة على قول أبي حنيفة الذي ذكرنا، وقد روى عنهما أنه أن أمسكه أخذ قيمة ما نقصته الجناية المستهلكة، وقد روى عن أبي يوسف في ادّون النفس خاصة مثل قول أبي حنيفة وسواء في ذلك الحاجب والأذن وغير ذلك ذكر ذلك في اختلاف الفقهاء، وروى عن زفر في ادّون النفس مرة مثل قول أبي حنيفة الآخر ومرة مثل قوله الأول، ووافق أبو حنيفة في قوله في النفس.

وقالت طائفة جراح العبد (١) في قيمته بجراح الحرف في دية الآن تبلغ قيمة العبد عشرة آلاف درهم فصاعداً أو تبلغ قيمة الأمة خمسة آلاف درهم فصاعداً فلا تبلغ (٢) بارش تلك الجراحة مقدارها من دية الحر أو الحرية لكن يحيط من ذلك حصتها من عشرة دراهم في العبد وحصتها من خمسة دراهم في الأمة الآن يكون قطع اذن فبراً أو تنف حاجب فبراً ولم يثبت فليس عليه الا ما نقصه وهذا قول أبي حنيفة، فإن بلغ من الجناية على العبد ما لو جنى على حر لو جبت فيه الدية كلها فليس له الا ما سكه كما هو ولا شيء له أو اسلامه الى الجاني وأخذ جميع قيمته ما لم يبلغ عشرة آلاف درهم فصاعداً فليس له الا عشرة آلاف غير عشرة دراهم وفي الأمة نصف ذلك \*

وتفسيره أنه ان فقأ عين أمة تساوى خمسة آلاف درهم فافوق ذلك إلى مائة ألف فاكثر فليس عليه إلا ألفا درهم وخمسمائة درهم غير درهمين ونصف وان فقأ عين عبد يساوى عشرة آلاف فما زاد فليس عليه الا خمسة آلاف درهم غير خمسة دراهم وهكذا في سائر الجراحات، فلو ساوت الأمة مائتي درهم والعبد مائة درهم لم يلزمه في عين العبد الا خمسون درهما فقط وفي عين الأمة مائة درهم فقط وهكذا العمل في سائر القيم، وطائفة قالت: ان منقلبة العبد ومأمومته وجانفته وموضحته من ثمنه بالغاً ما بلغ فهي من الحر في دية، فقي موضحة العبد نصف عشر ثمنه ولو أنه ألف ألف درهم وفي منقلبه عشر قيمته كذلك ونصف عشر قيمته كذلك، وفي جانفته ومأمومته ثلث ثمنه باغ ما بلغ، وأما سائر الجراحات وقطع الاعضاء فائما فيه ما نقصه فقط وهو قول مالك، وقد روى عن مالك أيضاً انه اذا قطع يدي عبد أو فقأ عينه (٣) أعنت عليه وغرم قيمته كاملة لسيده، وقال الليث بن سعد: من خصى عبد غيره فعليه

(١) قوله «وقالت طائفة جراح العبد» الى قوله بعد اسطر «في الأمة نصف ذلك»  
مقدم من تأخير في بعض النسخ (٢) في بعض النسخ «فلا بأس» وهو غلط (٣) في النسخة رقم ٤ والنسخة اليمنية وعينه بالافراد

قيمته كلها لسيده ويبقى العبد لسيده سواء زاد ذلك في قيمته أو نقص ه  
قال أبو محمد : أما من قال : جراح العبد في قيمته كجراح الحر في دينه فقول لا دليل على صحته لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية فاسدة لكنهم قاسوه على الحر لأنه انسان مثله ه

قال علي : ولو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل لأن كثيرا من ديات أعضاء الحر مؤقتة لازيادة فيها ولا نقص ، وقد وافقنا من خالفنا ههنا على أن دية أعضاء العبد غير مؤقتة لاختلاف في ذلك ، اذ قد يساوى العبد عشرة دنانير فتكون دية عينه عندهم عشرة دنانير وتساوى الأمة خمسة آلاف درهم فتكون دية عينها التي درهم وخمسة درهم غير درهمين ونصف . أو تكون دية عينها عند بعضهم عشرة آلاف دينار ، فقد أصغفوا (١) على أن الديات في ذلك غير محدودة وعلى جواز تفضيل دية عضو المرأة على دية عضو الرجل بخلاف الأحرار والحرائر ، فقد ظهر فساد قياسهم جملة بهذه الدلائل وبغيرها أيضا . فسقط هذا القول يقين ه

ثم نظرنا في قول من قال : يسله ويأخذ قيمته فوجدناه أيضا غير صحيح لأنه لا يحل اخراج مال عن يد صاحبه (٢) الى غيره بغير تراض منهما إلا أن يأتي بذلك نص ولم يأت بهذا ههنا نص أصلا فسقط أيضا جملة ، ثم نظرنا في قول مالك . وأبي حنيفة فوجدناهما أشد الأقوال فسادا لأنهم يأت بشئ من قرآن . ولا سنة . ولا رواية تسمي قيمة ولا قول صاحب أصلا . ولا قياس . ولا رأى له وجه بل ما نعرف هذين عن أحد من الأئمة قبل هذين الرجلين ه وأما قول أبي حنيفة فظلم بين لاختفاء به أن يكون يقطع يد جارية تساوى عشرة آلاف دينار فلا يقضى لصاحبها إلا بمائتي دينار وخمسين دينارا غير ما تساوى من الذهب درهمين ونصفا ويكون نصف له خادم أخرى قيمتها ألف دينار فتموت عند الغاصب فيغرم له ألف دينار كاملة ، على هذا الحكم الدثار والمماري ونحن نبرأ الى الله تعالى منه في الدنيا ويوم يقوم الأشهاد ه وأما قول مالك فتقسيم في غاية الفساد ولو عكس عليهم قولهم ما تخلصوا منه لوقيل لهم : بل في المنقلة والجائفة . والمأمومة ما نقصه فقط وأما سائر الجزاحات فن ثمة بقدرها من الحر في دينه ومثل هذا لا يشتغل به إلا محروم ه واحتج له بعض مقلديه بأن قال : هذه جزاحات يشفق عليه منها فيمكن أن يتلف ويمكن أن يبرأ ولا يبقى لها أثر ولا ضرر فقلنا : نعم فاجعلوا هذا دليلكم

(١) أي أجمعوا ، وقد جاء في النسخة الحلبية « فقد أجمعوا » الخ (٢) في النسخة رقم ٩٦

« اخراج مال عبد عن يد صاحبه » بزيادة لفظ « عبد » وهو زيادة تسو من الفساد

في أن لا يكون فيها إلا ما نقص فقط .

قال أبو محمد : والحكم على الجاني بما نقص فيما جناه على العبد من خصاء . أو مأمومة . أو جائفة . أو قطع عضو . أو غير ذلك مما قل أو كثر من الجنايات إنما يكون بأن يقوم صحيحا ثم يقوم في أصعب ما انتهت إليه حاله من تلك الجناية وأشد ما كان منها مرضا وضعفا وخوفا عليه . يغرم ما بين القيمتين ولا يتنظر به صحة ولا تخفف أصلا لأنه في كل حال من أحواله في تأثير تلك الجناية فهو الجاني عليه في كل تلك الأحوال فعليه في كل حال منها ما نقص بجنايته من مال سيده بلا شك لقول الله تعالى : ( وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ) ولقوله تعالى : ( فن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) فإن برى العبد أو الأمة وصحا وزادت تلك الجنايات في أثمانها كالخصاء في العبد : أو قطع اصبع زائدة . أو ما أشبه ذلك فن رزق الله تعالى للسيد ولا رجوع للجاني من أجل ذلك بشئ . بما غرم وكذلك لو لم يغرم شيئا حتى صح المجنى عليه فإنه يغرم كما ذكرنا ولا بد لأنه قد لزمه أداء مثل ما اعتدى فيه فلا يسقط عنه بيرة الجناية ، وكذلك من قطع شجرة لإنسان فإنه يضمن قيمتها سواء نبتت بعد ذلك ونمت أو لم تنبت ولا نمت لما ذكرنا ، وبالله تعالى التوفيق .

واما ان قتل المرء عبدا لغيره أو أمة عمدا أو خطأ فقيمتها ولا بد لسيدها بالغة ما بلغت لما ذكرنا ، وقد اختلف الناس في هذا فروينا عن حماد بن سلمة عن داود ابن أبي هند عن الشعبي أن عبدا قتل خطأ وكان ثمنه عشرة آلاف درهم فجعل سعيد ابن العاصي دية أربعة آلاف ، وصح عن النخعي . والشعبي قال جميعا : لا يبلغ بدية العبد دية الحر ، وروينا أيضا عن عطاء . والحكم بن عتيبة . وحماد بن أبي سليمان وبه يقول سفيان الثوري قال : ينقص منها الدرهم ونحوه ، وقال عطاء : لا يتجاوز به دية الحر ، وصح أيضا عن حماد بن أبي سليمان ، وقال أبو حنيفة . وزفر . ومحمد : ان كان عبدا فقيمتها ما لم يبلغ عشرة آلاف درهم فإن بلغها أو تجاوزها بما قل أو كثر لم يغرم قاتله إلا عشرة آلاف درهم غير عشرة دراهم وان كانت أمة فقيمتها ما لم تبلغ خمسة آلاف درهم فإن بلغتها أو تجاوزتها بما قل أو كثر لم يغرم قاتلها إلا خمسة آلاف درهم غير خمسة دراهم ، وقالت طائفة : يغرم القيمة بالغة ما بلغت \* وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن بكر عن ابن جريج عن عبد الكريم عن علي بن أبي طالب : وابن مسعود . وشرح قالوا : ثمنه وان خلف دية الحر ، وصح هذا أيضا عن سعيد بن المسيب . والحسن . وابن سيرين . وإبراهيم النخعي أيضا . ويحيى بن سعيد الأنصاري . والزهري

ورويناه أيضا عن عمر بن عبد العزيز . وإياس بن معاوية . وعطاء . ومكحول ، وهو قول مالك . وأبي يوسف . والشافعي . وأحمد بن حنبل . وإسحاق . وأبي سليمان وغيرهم . قال أبو محمد : أما قول أبي حنيفة فقي غاية السقوط لانه حدم ما يسقط من ذلك بحمد لا يحفظ عن أحد قبله وانما هو من رأيه الفاسد ، وقال مقلدوه : ينقص من ذلك ما تقطع فيه اليد قلنا : ومن أين لكم هذا ؟ ثم قد تناقضتم فأسقطتم من دية المرأة خمسة دراهم وليس تقطع فيها اليد في قولكم فقد أبطلتم ما أصلتم من كذب (١) ثم تقول لهم : وهلا نقصتم من الدية ما نقصتم من الأربعين درهما في جعل الآبق اذا كان يساويها ؟ وهلا نقصتم من الدية ما تجب فيه الزكاة ؟ وهل هذا إلا رأي زائف مجرد ؟ وكل قول لم يقم عليه دليل أصلا ولا كان له سلف فأولى قول بالاطراح ، ثم نظرنا في قول من قال لا يبلغ بدية العبد دية الحر فوجدناه قولاً فاسداً لا دليل عليه ، ثم هم يتناقضون فيقولون فيمن قتل كلباً يساوي ألفي دينار : انه يعطى ألفي دينار ، وان عقر خنزيراً الذي يساوي ألف دينار أدى اليه ألف دينار ، وان قتل نصرانياً يجعل الله تعالى الولد وأم الولد أنه يعطى فيه دية المسلم فيا للمسلمين أبلغ كلب وخنزير ومن هو شر من الكلب والخنزير دية المسلم ولا يبلغ بلال لو قتل قبل أن يعتق دية مسلم نعم ولادية كافر يعبد الصليب وهو خير من كل مسلم على ظهر الأرض اليوم عند الله تعالى وعند أهل الاسلام . ثم قد تناقضوا فقالوا : من غصب عبداً فمات عنده وقيمته عشرة آلاف دينار أدى عشرة آلاف دينار (٢) فهل سمع بأسخف من هذا التناقض ؟ ثم قد جعلوا دية العبد عشرة آلاف درهم غير درهم أو غير عشرة دراهم فتجاوزوا بها دية الحرية المسلمة ، وهذه وساوس يغني ذكرها عن تكلف الرد عليها ، وقد روى ما ذكرنا عن ابن مسعود . وعلى وما نعلم (٣) لهما مخالفان الصحابة رضي الله عنهم في ذلك يخالفوهما ، وقد جسر بعضهم فقال : قد أجمع على المقدار الذي ذكرنا واختلف فيما زاد قلنا : كذبت وأفكت (٤) ، هذا سعيد بن العاصي أمير الكوفة لعثمان رضي الله عنه . وأمير المدينة . ومكة لمعاوية لا يتجاوز بدية العبد أربعة آلاف درهم .

قال أبو محمد : والعبد . والامة مال فعلي متلفها مثل ما تعدى فيه بالغاً ما بلغ وبالله تعالى التوفيق ، وأما جناية العبد على مال غيره فقي مال العبدان كان له مال فان لم يكن

(١) بالنام المثلثة أى من قرب (٢) سقط في النسخة البينية من قوله « ثم قد تناقضوا » الى هنا (٣) في النسخة رقم ١٦ وما يعلم لهما مخالف ، (٤) في النسخة رقم ١٦ « كذبت وأفكت » والضمير فيهما البعض فها هنا أتم وأظهر

له مال فحق ذمته يتبع به حتى يكون له مال فى رقه أو بعد عقته وليس على سيده فداؤه لآبائهم ولا بما كثروا لاسلامه فى جنايته ولا يبعه فيها وكذلك جناية المدير والمكاتب وأم الولد المأذون وغير المأذون سواء الدين والجناية فى كل ذلك سواء لقول الله تعالى . ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ) ولا يحل أن يؤخذ أحد بجريرة أحد ، قال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، وقال تعالى : ( لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) والعبد مال من مال سيده . وكذلك ثمنه . وكذلك سائر مال السيد فنسأل من خالفنا هنا بأى كتاب الله أم بأى سنة لرسول الله ﷺ استحلتم إباحة مال السيد لغيره ولم يحسن شيئا ؟ ولعله صغير . أو مجنون . أو غائب فى أرض بعيدة . أو نائم . أو فى صلاة إن هذا لعجب عجيب ! »

قال أبو محمد : واحتج المخالفون بخبر رويناه من طريق مروان الفزارى عن دهم بن قران (١) التيامى عن نمران بن جارية ابن ظفر عن أبيه « أن مملوكا قطع يد رجل سم لقي آخر فشجه فاختمهم الى رسول الله ﷺ فدفع رسول الله ﷺ العبد الى المقطوع يده ثم أخذه منه فدفعه الى المشجوج فصار له ورجع سيد العبد والمقطوع يده بلا شيء . »

قال أبو محمد : هذا لا يصح لأن دهم بن قران ضعيف متفق من أهل النقل على ضعفه ، ونمران مجهول فلم يحز القول به ولو صح لما سبقونا الى الأخذ به وقد ادعى بعض من لا يبالي بالكذب على أهل الاسلام الاجماع على أن جناية العبد فى رقبته وقد كذب هذا الجاهل وأفك ، ما جاء فى هذا [ الخبر ] عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم فى علنا الا ما نذكره ان شاء الله تعالى وما فاتنا بحول الله تعالى فى ذلك شيء ثابت أصلا ولعله لم يفتنا أيضا معلوله رويناه من طريق ابن أبي شيبة نا حفص - هو ابن غياث - عن حجاج - هو ابن أرطاة - عن حصين الحارثى عن الشعبي عن الحارث - هو الأعور - عن علي قال : ما جنى العبد فى رقبته ويتخير مولاه ان شاء فداءه وان شاء دفعه ، وهذه فضيحة الحجاج والحارث الأعور أحدهما كان يكفى ، وقد خالفوا على بن أبي طالب فى اسلامه الشاء الى أولياءه التى نطحت ففرق فى القرات ، فما الذى جعل حكمه هنالك أولى من حكمه هنا لو صح عنه فكيف وهو باطل ؟ نعم وقد خالفوا علينا فى هذه القضية (٢) نفسها فأبو حنيفة يقول : ما جنى العبد من دم

(١) دهم بناء مثله ، وقران بضم القاف وتشديد الراء (٢) فى النسخة

رقم ١٦ « القصة »



عند أفليس في رقبته ولا يفديه سيده ولا يدفعه انما هو القود أو العفو أو ما تصالحوا عليه ؛  
ومالك يقول : جنابة العبد في ماله ان كان له مال فان لم يكن له مال فحينئذ يرجع الى سيده ،  
والشافعي يقول : لا يلزم السيد ان يفدى عبده ولا أن يسله لكن يباع في جنابته فقط .  
وحديث مالك عن هشام بن عروة عن أبيه عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب ان  
رقيقا (١) لحاطب سرقوا ناقة لرجل من مزينة فتحروها (٢) فبلغ ذلك عمر بن الخطاب  
فأمر كثير بن الصلت فقطع أيديهم ، ثم قال عمر لحاطب : انى أراك تجمعهم لأغرمك  
غرما يشق عليك ثم قال للمزني : كم ثمن ناقتك ؟ قال : أربعمائة درهم قال : فاعطه  
ثمانمائة درهم وهم يخالفون عمر في هذا ، فليت شعري مال الذي جعل بعض حكمه في قضية  
واحدة حقا وبعضه في تلك القضية نفسها باطلا ، ان هذا هو الضلال المبين ، ورواية  
من طريق وكيع نايل بن أبي ذئب عن محمد بن ابراهيم التيمي عن أبيه عن السلولى الأعور  
عن معاذ بن جبل عن أبي عبيدة قال : جنابة المدبر على مولاه وهذا باطل لأن السلولى  
الأعور لا يدرى من هو في خلق الله تعالى ؟ ثم قد خالفوا هذه الرواية فمالك يقول :  
لا يغرم عنه سيده ما جنى ولا يدفعه وانما الحكم ان يستخدم في جنابته فقط ، وكذلك  
يقول أبو حنيفة أيضا فيما جنى في الأموال (٣) فان كان ذلك اجماعا فهم أول من  
خالف الاجماع فن أقل حياء ممن يجعل مثل هذا اجماعا ثم لا يرى صوابا فكيف سنة  
فكيف اجماعا ؟ دفعهم كلهم أموالهم بخير على نصف ما يخرج منها من زرع أو تمر  
إلى غير أجل لكن يقرونها ما أقرهم الله ويخرجونهم اذا شاءوا مدة حياة النبي ﷺ  
ثم مدة أبي بكر . ثم مدة عمر رضى الله عنهما لا أحد يخالف في ذلك فأى عجب أعجب  
من هذا ؟ لا يرى أيضا آخر صلاة صلاحها رسول الله ﷺ بجميع الحاضرين من  
أصحابه رضى الله عنهم ولم يخف ذلك عن غاب منه بعد أن بدأ أبو بكر بالصلاة بهم  
صوابا ولا سنة ولا اجماعا .

قال أبو محمد : ثم هم مختلفون فقال طائفة : لا يباع المأذون له في التجارة في دينه ولا  
يسلم ولا يفديه سيده ، وأما غير المأذون فهو الذى يباع . أو يسلم . أو يفدى ، وقالت طائفة :  
لا يباع المأذون ولا غير المأذون في دين ولا يسلم ولا يفدى وأما جنابتهما فباعان فيهما . أو  
يسلمان . أو يفديان ، وقالت طائفة : المأذون وغير المأذون سواء ، والدين والجنابة  
سواء كلاهما يباع في كل ذلك أو يسله سيده أو يفديه ، فهذه أقوال كما ترونها (٤)

(١) في بعض النسخ « ان رقة » (٢) في النسخة رقم ١٦ « فاتحروها » (٣) في النسخة

رقم ١٦ « من الأموال » (٤) في النسخة رقم ١٦ « كاترى »

ما يحتاج في ردّها الى أكثر من ايرادها لأن كل طائفة تخطئ. الأخرى وتبطل قولها وكلها باطل ، \* وقال أبو حنيفة . وأصحابه : ان قتل العبد حر اقليس الا القودأ والعفو وهو لسيده كما كان ان عفا عنه وكذلك المدبر وأم الولد ، قالوا : فان قتل العبد حراً أو عبداً خطأ أوجنى على مادون النفس من حر أو عبد عمداً أو خطأ قلت الجناية أو كثرت كلف سيده أن يدفعه الى المجنى عليه أو الى وليه كثر المجنى عليهم أم قتلوا أو يفديه بجميع أروش الجنائيات قالوا : فان جنى في مال فليس عليه ولا على السيد الا أن يباع في جنائيه فان وفى ثمنه بالجنائيات فذلك وان لم يف بها فلا شيء على السيد ولا على العبد وان فضل فضل كان للسيد ، قالوا : فان جنى المدبر فقتل خطأ أو جنى فيما دون النفس فعلى سيده الأقل من قيمته أو من أرش الجناية أو الدية ليس عليه غير ذلك الا أن تكون قيمة الجناية عشرة آلاف درهم فصاعداً فلا يلزم السيد الا عشرة آلاف غير عشرة دراهم فان قتل آخر خطأ فلا شيء على السيد لكن يرجع كل من جنى عليه بعد ذلك على المجنى عليه أو لا فيشاركه فيما أخذ وهكذا أبداً ، وهكذا أم الولد في جنائياتها في قتل الخطأ وما دون النفس ، وقال أبو حنيفة : فان جنى المدبر . وأم الولد على مال فعليهما السعي في قيمة ما جنيا ولا شيء على سيد أم الولد \*

قال أبو محمد : هذا الفصل موافق لقولنا ، وكذلك ينبغي أن تكون سائر جنائياتهما وجنائيات العبيد ولا فرق ، وهذه تفاريق لا تحفظ عن أحد قبل أبي حنيفة ، ولو ادعى مدع في هذه التخليط خلاف الاجماع لما بعد عن الصدق ، وقالوا : ان جنى المكاتب فقتل خطأ أو فيما دون النفس فعليه أن يسعى في الأقل من قيمته أو من أرش الجناية ولا شيء عليه غير ذلك فان جنى في مال سعى في قيمته بالغة ما بلغت ، وقال مالك : جناية العبد في الدماء والأموال سواء فان كان للعبد مال فكل ذلك في ماله فان لم يكن له مال فسيده مخير بين أن يفديه بأرش الجناية أو بقدر المال أو يدفعه فان جنى المدبر كذلك ففي ماله فان لم يف استخدم في الباقي فان جنت أم الولد فعلى سيدها ان يفديها بالأقل من قيمتها أو من أرش الجناية فقط ثم كلما جنت كان عليه أن يفديها كذلك فان جنى المكاتب كذلك كلف أن يؤدي أرش ما جنى فان عجز أو أبي رق وعاد الى حكم العبيد \*

وهذه تفاريق لا تحفظ أيضاً عن أحد من الناس قبله ، ولو ادعى مدع خلاف الاجماع عليها لما بعد عن الصدق الا قوله : ان الجنائيات في مال العبد والمدبر فهو صحيح لو لم يتبعه بما ذكرنا ، وقال الشافعي : كل ما جنى المدبر . والعبد من دم أو في مال أو مادون النفس

فانما يلزم السديعه فيها فقط فان وفي فذلك (١) فان فضل فضل فللسيد وان لم يف فلا شيء عليه ولا على العبد غير ذلك وليس عليه أن يسلمه ولا أن يفديه ، فان جنت أم الولد فذاها سيدها بالأقل من قيمتها ومن أُرش الجناية ، فان جنت ثانية فقولان . أحدهما يفديها أيضا وهكذا أبدا . والثاني يرجع الآخر على الذي قبله فيشار كدفيا أخذ ولا شيء على السيد ، وهذا أيضا قول لا يحفظ عن أحد قبله ؛ وكل هذه الأقوال ليس على صحة شيء منها دليل لامن قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية فاسدة . ولا من قول صاحب . ولا من قياس . ولا من رأى له وجه ، وما كان هكذا فلا يجوز القول به ، فان موها بان العبد لا مال له ولا يملك شيئا قلنا : هذا باطل بل يملك كما يملك الحر ولكن هبم الآن انه لا يملك كما تدعون عدوه فقيرا واتبعوه به اذا ملك يوماما كما يتبع الفقير سواء بسواء ولا فرق ، والله تعالى يقول : ( وانكحوا الأيامي منكم والصالحين من عبادكم وما ملككم ان يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله ) فقد وعدم الله أو من شاء منهم بالغنى فانتظروا بهم ذلك الغنى فكيف والبراهين على صحة ملك العبد ظاهرة ؟ هـ رويانا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز عن أبيه أن عمر بن الخطاب قال : ويقاد للمملوك من المملوك في كل عمديبلغ نفسه فمادون ذلك من الجراح ، فان اصطلاحوا على العقل فقيمة المقتول على مال القاتل أو الجراح \*

قال أبو محمد : هذا قولنا والله تعالى الحد ، ويان [ هذا ] (٢) ان عمر بن الخطاب يرى العبد مالكا ، ومن طريق حماد بن زيد عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال أخذ عبد أسود أبق قد عدا على رجل فشيجه ليذهب برقبته فرفع ذلك الى عمر بن عبد العزيز فلم يرله شيئا وهذا قولنا ، وقد جاء هذا عن النبي ﷺ كما رويانا من طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا معاذ بن هشام الدستوائي حدثني أبي عن قتادة عن أبي نضرة عن عمران بن الحصين هـ أن غلاما لانس قرقا قطع أذن غلام لانس أغنياء فأتى أهله رسول (٣) الله ﷺ فقالوا : يا رسول الله انا لانس قرقا فلم يجعل رسول الله ﷺ عليه شيئا \* قال أبو محمد : لم يسلمه ولا باعه ولا أزمه ما لا يملكه ولا أزمه ساداته فداءه وهذا قولنا والحد لله رب العالمين هـ تم كتاب الغصب والاستحقاق والجنایات على الأموال (٤) هـ

(١) في النسخة رقم ١٦ هـ ، فذلك (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٣) في سنن أبي داود ، النبي ، بدل « رسول الله » الخ (٤) في النسخة الحلية زيادة ادخلها الناسخ نسخته . وهي من كتاب الايصال للمصنف . واستدها اليه غرضا على اظهار هذا الكتاب العظيم لطلاب العلم اثبتنا هذه الزيادة هنا مفصلة عن الأصل لكلا يظن انها منه وهي هذه قال :

## بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصلح

١٢٦٩ - مسألة - لا يحل الصلح البتة على الإنكار ولا على السكوت الذى لا إنكار معه . ولا إقرار . ولا على إسقاط يمين قد وجبت . ولا على أن يصلح مقرر على غيره

مسألة فلو أن ديناراً : أو درهما . أو لؤلؤة . أو غير ذلك وقع في محبرة أو إناء ضيق النعم قال على : كلما دخل حين وقع كذلك يخرج ولا بد فان لم يمكن إخراجه فان تراصيا على أن يضمن صاحب الإناء أو صاحب الجرم الواقع فيه مثل شئته جاز ولو تراصيا على كسر الإناء . وأخذ صاحب الشئ شئته جاز ذلك ولو لم يتراصيا على شئ من ذلك وقف الإناء بما فيه لهما أبداً حتى يتفقا على ما يجوز ولم يمكن أحدهما منه . برهان ذلك أن الإناء لصاحبه فلا يحل لغيره والشئ الواقع فيه لصاحبه فلا يجوز لغيره فوق كل واحد منهما لصاحبه لا يمكن الآخر منه حتى يتفقا على ما يجوز فلو أن صاحب المحبرة ألقى ذلك متعمدا ولم يقدر على إخراجه إلا بكسر المحبرة كسرت ولا شئ على صاحب الدرهم أو الدينار فلو أن صاحب الدينار تولى رميّه متعمداً قيل له : أحضر مثل المحبرة واكسره وخذه والأفلا سبيل لك على صاحب المحبرة لأنه هو المتعدى حينئذ فلو ألقاه غيرهما ضمن ما ألقى أو ما أفسد في إخراجه فلو ألقاه مجنون أو صبي أو وقع بغير القاء إنسان فكأذ كر نافي أول المسألة والله تعالى التوفيق \*

مسألة فلو أن إنساناً طرح ماءه في غسل غيره أو لو أن صاحب الغسل طرح ماء غيره في غسله فكلا الأمرين سواء وعلى صاحب الغسل ضمان ذلك الماء لا يجوز غير هذا أن كان الماء مستهلكاً وأن كان الغسل مستهلكاً فعلى المعتدى ضمان ما اعتدى عليه وليس كذلك مزج غسل بغسل أو زيت بزيت أو ما أشبه هذا فان ما ذكرنا لعين واحدة فهما شريكان فيما امتزج أن كانا مثليين والأفعلى المستهلك ضمان منع غيره فقط لأنه لا يحل مال إنسان لغيره الا لضرورة خوف الموت بالعطش فقط وهذا كله حكم واحد كما قلنا في المسألة الأولى إنما الضمان على المعتدى \*

مسألة فلو أن إنساناً أدخل فروجا صغيراً في قارورة فاطعمه حتى كبر وصار ديكاً أو دجاجة فانه يضمن مثل القارورة ويكلف إخراج ديكه عنها لأن رسول الله ﷺ قال : « لن ذم ماء كم وأموالكم عليكم حرام ، فكل متعد ضامن لما اعتدى فيه هذه مختصرة ثم قال : هذه المسائل الثلاثة من تخاليف أصحاب الرأى ليوجبوا في ظنهم الفاسد أحكاماً لم يأذن الله تعالى بها ولا رسوله ﷺ وهيات لهم من ذلك انتهى من الإيصال »

وذلك الذي صولح عنه منكر وإنما يجوز الصلح مع الاقرار بالحق فقط وهو قول ابن أبي ليلى إلا أنه جوز الصلح على السكوت الذي لا اقرار معه ولا انكار ، وهو قول الشافعي إلا أنه جوز الصلح على اسقاط اليمين وأن يقر انسان عن غيره ويصالح عنه بغير أمره وهذا قاض لأصله ، وهو أيضا قول أبي سليمان إلا أنه جوز الصلح على اسقاط اليمين وهذا قاض لأصله • روينا من طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين قال : كان لرجل على رجل حق فصالحه عنه ثم رجع فيه فخاصمه الى شريح فقال له شريح : شاهدان فواعدك انه تركك ولو شاء أديته اليه ، فهذا شريح لم يجز الصلح الا مع قدرة صاحب الحق على أخذه بآداء الذي عليه الحق اليه حقه وفسخه اذ لم يكن كذلك وهو قولناه ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي زائدة عن اسماعيل بن أبي خالد عن الشعبي عن شريح قال : أيما امرأة صولحت عن ثمنها ولم يبين لها ماترك زوجها فلك الريبة كلها • وهذا أيضا بيان انه لم يجز الصلح الا على اقرار بمعلوم ، وقال أبو حنيفة . ومالك : الصلح على الانكار وعلى السكوت الذي لا اقرار معه ولا انكار جائزه

قال أبو محمد : برهان صحة قولنا قول الله تعالى : ( لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) وقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم أموالكم عليكم حرام » فصح أن كل مال حرام على غير صاحبه ويحرم على صاحبه أن يبيعه لغيره الا حيث أباح القرآن . والسنة اخراجه أو أوجبا اخراجه ، ولم يأت نص بجواز الصلح على شيء مما ذكرنا ، والحديث المشهور من طريق (١) الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن أبي هريرة . وزيد بن خالد الجهني قال : « جاء اعرابي الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله اقض بيننا بكتاب الله قال أحد الخصمين : ان ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته فقالوا لي : على ابنك الرجم ففديت ابني بمائة من الغنم ووليدة ثم سألت أهل العلم فقالوا : انما على ابنك جلد مائة (٢) وتغريب عام ] وإنما الرجم على امرأته [ (٣) فقال رسول الله ﷺ : لا تقضين بينكما بكتاب الله أما الوليدة . والغنم فرد عليك وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام » وذكر باقي الخبر فأبطل رسول الله ﷺ الصلح المذكور وفسخه •

قال أبو محمد : احتج المتأخرون المجيزون للصلح على الانكار وعلى سائر ما ذكرنا بقول الله تعالى : ( والصلح خير ) ويقول الله تعالى : ( أو فوا بالعقود ) وبما روينا من

(١) في النسخة رقم ١٦ « من حديث » وفيه تكرار في التعبير (٢) في النسخة رقم ١٦ « مائة جلدة » وما هنا موافق لما في سنن أبي داود (٣) الزيادة من سنن أبي داود وهو الحديث مطول

طريق كثير بن عبد الله - وهو كثير بن زيد - عن أبيه عن جده ، وعن الوليد بن رباح عن أنى هريرة كلاهما أن رسول الله ﷺ قال : «الصلح جائز بين المسلمين إلا صلحا أحل حراما أو حرم حلالا والمسلمون عند شروطهم» (١) . وبما حدثناه أحد بن عمر بن أنس نا أبوذر الهروي نا الخليل بن أحمد نا أبو داود السجستاني نا يحيى بن محمد بن صاعد نا يوسف ابن موسى القطان نا عبيد الله بن موسى نا عبد الملك بن الوليد بن معدان عن أبيه قال : كتب عمر بن الخطاب الى أنى موسى الأشعري والصلح جائز بين المسلمين الا صلحا حرم حلالا أو أحل حراما \* وبما روينا من طرق كثيرة منها عن سفيان بن عيينة . ووكيع . وهشيم . وابن أنى زائدة كلهم عن اسماعيل بن أنى خالد عن الشعبي قال : أنى على بن أنى طالب فى شئ . فقال : انه لجور ولولا انه صلح (٢) لرددته ، واحتجوا أيضا بقول الله تعالى : (الا أن تكون تجارة عن تراض منكم) قالوا : والصلح على الانكار تجارة عن تراض منهما \*

قال أبو محمد : هذا كل ما احتجوا به وكله لاحجة لهم فى شئ . منه بل كله حجة عليهم على ما بين ان شاء الله تعالى ، أما قوله تعالى : ( والصلح خير ) : ( وأوفوا بالعقود ) فالخالفون لنا فى هذه المسألة وجميع أهل الاسلام موافقون لنا على أن كلتا هاتين الآيتين ليستا على عمومهما وان الله تعالى لم يرد قط كل صلح ولا كل عقد وان امرأ (٣) لو صالح على اباحة فرجه أو فرج امرأته أو على خنزير أو على خمر أو على ترك صلاة أو على ارقاق حر ، أو عقد على نفسه كل هذا لكان هذا صلحا باطلا لا يحل وعقدا فاسدا مردودا فاذا لاشك فى هذا فلا يكون صلح ولا عقد يجوز امضاؤهما الا صلح أو عقد شهد القرآن والسنة بجوازهما ، فان قالوا : نعم لكن كل صلح وكل عقد فلا زمان إلا صلحا أو عقدا جاء القرآن أو السنة باطلهما قلنا : نعم وهو قولنا وقد جاء القرآن بالطاعة لرسول الله ﷺ وقال عليه السلام : « كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل ، فصح أن كل شرط تخكمه الابطال الا شرطا جاء باباحته القرآن أو السنة ، وكل عقد وكل صلح فهو بلا شك شرط تخكمهما الابطال أبدا حتى يصححهما قرآن أو سنة وليس فى القرآن : ولا فى السنة تصحيح الصلح على الانكار . ولا على السكوت . ولا على اسقاط البين ، ولا صلح انسان عن من لم يأمره ولا اقراره على غيره فبطل كل ذلك ييقن \* وأما حديث الصلح جائز بين المسلمين ، وكلام عمر رضى الله عنه فكلاهما لا يجوز

(١) الحديث فى سنن أنى داود (٢) فى النسقة رقم ١٦ «ولولا الصلح» (٣) فى النسقة

الحكم به . أما الرواية عن النبي ﷺ فساقطة لأنه انفرد بها كثير بن عبد الله بن زيد ابن عمرو هو ساقط متفق على أطراحه وان الرواية عنه لا تحمل \* وأما الرواية عن عمر فانفرد بها عبد الملك بن الوليد بن معدان عن أبيه وكلاهما لا شيء ، ثم لو صحا لكانا حاجة لنا لأن الصلح على الإنكار وعلى السكوت لا يخلو ضرورة من أحد وجهين إما أن يكون الطالب طالب حق والمطلوب مانع حق أو مما طلالحق ، أو يكون الطالب طالب باطل ولا بد من أحدهما فإن كان الطالب محقا لحرام على المطلوب بلا خلاف من أحد من أهل الاسلام أن يمنعه حقه أو أن يطله وهو قادر على انصافه حتى يضطره الى اسقاطه بعض حقه أو أخذ غير حقه فالمطلوب في هذه الجهة أكل مال الطالب بالباطل وبالظلم والكذب وهو حرام بنص القرآن ، وان كان الطالب مبطلا فحرام عليه الطلب بالباطل وأخذ شيء من مال المطلوب بغير حق بلا خلاف من أحد من أهل الاسلام ونص القرآن والسنة ، فالطالب في هذه الجهة أكل مال المطلوب بالباطل والظلم والكذب وهذا حرام بنص القرآن ، ولعمري أننا ليطول عجبا كيف خفى هذا الذي هو أشهر من الشمس على من أجاز الصلح بغير الإقرار ؟ أذلا بد فيه ضرورة من أكل مال محرم بالباطل لأحد المتصلحين في كلا الوجهين ، وأما الصلح على ترك البين فلا تخلو تلك البين التي يطلب بها المنكر من أن تكون صادقة ان حلف بها أو تكون كاذبة ان حلف بها ولا سبيل الى ثالث ، فإن كان المطلوب كاذبا إن حلف فقد قدمنا أنه أكل مال خصمه بالباطل والظلم والكذب ولا يحمل له ذلك ، وان كان المطلوب صادقا إن حلف فحرام على الطالب أن يأخذ منه فلسا فافوقه بالباطل ، وهذا لا يخفاء به على أحد يتأمله ويسمعه . وأما مصالحة المراءى على غيره واقارره على غيره فهذا أبطل الباطل لقول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزرر وازرة وزر أخرى ) فإقرار المراءى على غيره كسب على غير نفسه فهو باطل ومصالحته عن غيره لا تخلو أيضا مما قدمنا إمامان يكون الذي صولح عنه مطلوب باي باطل أو مطلوب باحق ولا بد من أحدهما فإن كان مطلوبا باي باطل فحرام على الطالب أن يأخذ فلسا فافوقه أو شيئا أصلا بطلب باطل فيكون أكل مال بالباطل وان كان الذي صولح عنه مطلوبا باحق فإن كان المتبرع بالصلح عنه ضامنا لما على المطلوب فهذا جائز والحق قد تحول حينئذ على المقر فأنما صالح حينئذ عن نفسه لا عن غيره وعن حق يأخذه به الطالب كله ان شاء وهذا جائز حسن لا يمنع منه ، وكذلك ان ضمن عنه بعض ماعليه ولا فرق وإنما تمنع من أن يصالح عن غيره دون أن يضمن عنه الحق الذي عليه وهذا في غاية البيان والله تعالى التوفيق ، فقد صح بهذا ان كل صلح على غير الإقرار

فهو محل حراما ومحرم حلالا ، فذاك الاثران لو محال كانا حجة لنا عليهم قاطعة .  
وأما المسلمون عند شروطهم فان شروط المسلمين هي الشروط التي جاء القرآن وجاءت  
السنة بإيجابها وإباحتها ، وأما كل شرط لم يأت النص بإباحته أو إيجابه (١) فليس  
من شروط المسلمين بل هو من شروط الكافرين أو الفاسقين لقول رسول الله ﷺ :  
« كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » وليس الباطل من شروط المسلمين بلا شك .  
وأما خبر على فهو خير سوء يعينه الله عليا في سابقته . وفضله . وإمامته من أن ينفذ الجور  
وهو يقر أنه جور ، وبأسبحان الله ! هل يجوز لمسلم أن ينفذ جورا ؟ لئن صح هذا ليفنن  
الربا والزنا والغارة على أموال الناس لانه كله جور (٢) . والآفة في هذا الخبر والبلية من  
قبل الارسال لان الشعبي لم يسمع قط من على كلمة وإنما أخذ هذا الخبر بلا شك من قبل  
الحارث وأشباهه ، وهذا عيب المرسل ، ثم العجب من احتجاجهم بهذه البلية وهم أول  
مخالف لها فلا يرون انفاذ الجور لافي صلح ولا غيره وهذا تلاعب بالديانة . وضلال .  
واضلال (فان قالوا) : قد جاء عن عمر أنه قال ردوا الخصوم (٣) حتى يصطلحو فان فصل  
القضاء يورث بين القوم الضغائن ، قلنا : هذا لا يصح عن عمر أصلا لانا إنما روينا  
من طريق محارب بن دثار عن عمر وعمر لم يدركه محارب ومحارب ثقة فهو مرسل ،  
ويعينه الله عمر من أن يقول هذا القول فيأمر بترديد ذى الحق ولا يقضى له بحقه ،  
هذا الظلم والجور اللذان نزه الله تعالى عمر في امامته ودينه وصرامته في الحق من أن يفوه  
به ، ثم لمت شعري أيها المحتجون بهذا القول الذى لم يصح قط عرفونا ما حد هذا التردد  
الذى تضيفونه الى أمير المؤمنين رضى الله عنه وتحتجون به وتأمرون به ؟ أترديد ساعة  
فانه ترديد في اللغة بلا شك . أم ترديد يوم . أم ترديد جمعة . أم ترديد شهر . أو ترديد  
سنة . أم ترديد باقى العمر ؟ فكل ذلك ترديد وليس بعض ذلك باسم التردد بأولى  
من بعض ، وكل من حدى في هذا التردد حدى فهو كذاب قاتل بالباطل في دين الله عز  
وجل ، وأيضا فان ترك الحكم بينهم حتى ينزل المحق على حكم الباطل أو يترك الطلب  
أو يميل من طلب المبطل فيعطيه ماله بالباطل أشد تورثا للضغائن بين القوم من فصل  
القضاء بلا شك ، والحمد لله الذى جعل الاسناد في ديننا فصلا بين الحق والكذب .

فان ذكر ذا كر الخبر الصحيح عن النبي ﷺ من طريق البخارى عن آدم بن أبى  
إياس عن ابن أبى ذئب عن سعيد المقبرى عن أبى هريرة : « أن رسول الله ﷺ قال :

(١) في النسخة رقم ١٤ . أو اجازته ، وهو تصحيف من النسخ (٢) في النسخة

رقم ١٦ . لانها كلها جور ، (٣) في النسخة رقم ١٦ « ردوا الخصوم »



من كانت له مظلة لآخيه (١) من عرضه أو شيء فليتخلله منه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم ان كان له عمل صالح أخذ منه بقدر مظلته وان لم تكن له حسنات أخذ من سيئات صاحبه فحمل عليه ، فان هذا الخبر من أعظم حجة في هذا الباب فان فيه ايجاب التحلل من كل مظلة والتحلل ضرورة لا يكون بانكار الحق أصلا بل هذا اصرار على الظلم وانما التحلل بالاعتراف . والتوبة . والدم وطلب ان يجعل في حل فقط وهو قولنا وليس فيه اباحة صلح أصلا وانما فيه الخروج الى الحل ولا يكون ذلك إلا بالخروج عن الظلم ، فمن كان قبله مال انصف منه أو تحلل منه . ومن كان قبله سب عرض طلب التحلل . ومن كان قبله قصاص اقصر من نفسه أو تحلل منه بالعفو ولا يزيد بالله تعالى التوفيق .

١٢٧٠ - مسألة - فاذا صح الاقرار بالصلح فاما أن يكون في المال فلا يجوز (٢) الاباحد وجهين لاثالث لهما إيمان يعطيه بعض ماله عليه ويبرئ الذي له الحق من باقية باختياره ولو شاء ان يأخذ ما أبرأه منه لفعل فهذا حسن جائز بلا خلاف ، وهو فعل خير . واما أن يكون الحق المقر به عينا معينة حاضرة أو غائبة فراضيا على أن يبيع ماله فذا يبيع صحيح يجوز فيه ما يجوز في البيع ويحرم فيه ما يحرم في البيع ولا مزيد ، أو بالاجارة حيث تجوز الاجارة لامر رسول الله ﷺ بالمؤاجرة قال الله تعالى : ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) وروينا من طريق الليث بن سعد عن جعفر بن ربيعة عن الأعرج حدثني عبدالله بن كعب بن مالك عن أبيه انه كان له على عبدالله بن أبي حدر مال فمر بهما رسول الله ﷺ فقال : ايا كعب (٣) فأشار بيده كأنه يقول : النصف فاخذ نصف ماله عليه وترك نصفه .

١٢٧١ - مسألة - ولا يجوز في الصلح الذي يكون فيه ابراء من البعض شرط تأجيل أصلا لانه شرط ليس في كتاب الله فهو باطل لكنه يكون حالا في الذمة ينظره به ما شاء بلا شرط لانه فعل خير .

١٢٧٢ - مسألة - ولا يجوز الصلح على مال مجهول القدر لقول الله تعالى : ( لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) والرضا لا يكون في مجهول أصلا اذ قد يظن المرء أن حقه قليل فتطيب نفسه به فاذا علم أنه كثير لم تطب نفسه به ولكن

(١) في صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٦٠ ، لاحد . بدل لآخيه (٢) في النسخة اليمنية وغيرها . فاذا صح الاقرار بالصلح في المال لا يجوز (٣) في النسخة رقم ١٦ « حتى أتى كعب » وما هنا موافق لما في سنن أبي داود ، والحديث زواه أبو داود في سننه من طريق أحمد بن صالح عن ابن وهب النخوفية قصة

ما عرف قدره جاز الصلح فيه وما جهل فهو مؤخر الى يوم الحساب ٥

وقد احتج من أجاز ذلك بما روينا من طريق محمد بن اسحاق في مغازيه عن حكيم بن حكيم بن عباد بن حنيفة عن أبي جعفر محمد بن علي ٥ أن رسول الله ﷺ بعث عليا الى بني جذيمة إذا وقع بهم خالد فبعثه عليه السلام بمال فودى لهم الدماء والأموال حتى أنه ليدى لهم ميلة الكلب حتى إذا لم يبق شيء من مال ولادم حتى أداه وبقيت معه بقية من المال فقال لهم : هل بقي لكم دم أو مال ؟ قالوا : لا ، قال : فاني أعطيتكم هذه البقية من المال احتياطاً لرسول الله ﷺ بما لم يعلم ولا تعلمون ففعل فرجع الى رسول الله ﷺ فأخبره فقال له : أصبت وأحسن ٥

قال أبو محمد : هذا لا يصح لانه مرسل ثم عن حكيم بن حكيم وهو ضعيف ، ثم لو صح لما كانت لهم فيه حجة أصلاً لانه ليس فيه صلح مشترط على طلب حق مجهول وهذا هو الذي انكرنا وانما هو تقطوع لقوم لا يدعون حقاً أصلاً بل هم مقرون بانهم لم يبق لهم طلب أصلاً ونحن لا نتكر التطوع بمن لا يطلب بحق بل هو فعل خير ، والله تعالى التوفيق ٥

١٢٧٣ - مسألة - ولا يجوز الصلح في غير ما ذكرنا من الأموال الواجبة للمعلومة بالاقرار والبينة الا في أربعة أوجه فقط ، في الخلع (١) ونذكره ان شاء الله تعالى في كتاب النكاح قال الله تعالى : ( وان امرأة خافت من بعلها نشوزاً أو اعراضاً فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحاً والصلح خير ) أو في كسر سن عمداً في صالح الكاسر في اسقاط القود ، أو في جراحة عمداً عوضاً من القود . أو في قتل نفس عوضاً من القود باقل من الدية أو باكثر وبغير ما يجب في الدية ٥

برهان ذلك ما ذكرنا قبل من قول الله تعالى : ( لاناكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) وقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلا يحل اعطاء مال الا حيث جاء النص باباحة ذلك أو ايجابه ، ولقول النبي ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، والصلح شرط فهو باطل الا حيث اباحه نص ولا مزيد ، ولم يبح النص الا حيث ذكرنا فقط ٥ » وروينا من طريق أبي داود نا مسدد نا المعتمر بن سليمان التيمي عن حميد الطويل عن أنس [بن مالك] (٢) قال : « كسرت الربيع أخت أنس بن النضر ثنية امرأة (٣) فانوا النبي ﷺ فقتل بكتاب

(١) في النسخة اليمنية وغيرها ، وهي الخلع ، وما هنا أنسب بلاحق كلام المصنف بعد

(٢) الزيادة من سنن أبي داود (٣) في النسخة رقم ١٦ ، ثنية لمرأة ، وما هنا موافق لما

في سنن أبي داود ، والحديث فيه مطول

الله القصاص فقال أنس بن النضر : والذي بعثك بالحق لا تكسر ثنيتها اليوم قال : يا أنس كتاب الله القصاص فرضوا بارش أخذه ، ، (فان قيل) : فان هذا الخبر رويتموه من طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن أنس فذكر أنها كانت جراحة وأنها أخذوا الدية، ورويتموه من طريق بشر بن المفضل. وخالد الخذاء كلاهما عن حميد الطويل عن أنس فذكر أنهم عفاوا ولم يذكروا دية ولا أرشا، ورويتموه من طريق أبي خالد الأحمر. ومحمد بن عبد الله الأنصاري كلاهما عن حميد الطويل عن أنس فذكر أمر النبي ﷺ بالقصاص فقط قلنا : نعم ، وكل ذلك في غاية الصحة وليس شيء منها مخالفا لسائر ذلك (١) لأن سليمان . وثابتا . وبشرا . وخالدا زادوا كلهم على أبي خالد. والأنصاري العفو عن القصاص ولم يذكر الأنصاري . ولا أبو خالد عفاوا ولا أنهم لم يعفوا وزيادة العدل مقبولة ، وزاد سليمان . وثابت على الأنصاري . وأبي خالد . وخالد . وبشر ذكر قبول الأرش ولم يذكر هؤلاء (٢) خلاف ذلك ، وزيادة العدل مقبولة ، وقال ثابت : دية ، وقال سليمان : أرش ، وهذا ليس اختلافا لأن كل دية أرش وكل أرش دية إلا أن من ذلك ما يكون مؤقتا محدودا منه ما يكون غير مؤقت ولا محدودا التوقيت لا يؤخذ إلا بنص وارده ، فوجب حمل ما رويناه على عمومه وجواز ما تراصوا عليه وبالله تعالى التوفيق . وأما اختلاف ثابت . وسليمان فقال أحدهما وهو ثابت : جراحة وإن أم الربيع التي أقسمت أن لا يقتص منها ، وقال سليمان : كسر سن وإن أنس بن النضر أقسم أن لا يقتص منها فيمكن أن يكونا حديثين في قضيتين ويمكن أن يكون حديث واحد في قضية (٣) واحدة لأن كسر السن جراحة لأنه يدمى ويؤثر في اللثة فهي جراحة فزاد سليمان يانا اذيين أنه كسر سن ، وبالله تعالى التوفيق .

وأما الجراحة فروينا من طريق محمد بن داود بن سفيان عن عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن عروة عن عائشة أم المؤمنين : «أن رسول الله ﷺ (٤) بعث أبا جهم [ابن حذيفة] (٥) مصدقا فلاجه (٦) رجل في صدقته فضر به أبو جهم فشقجه (٧) فأتوا رسول الله ﷺ فقالوا : القود يا رسول الله فقال رسول الله ﷺ : لكم كذا وكذا

(١) في النسخة رقم ١٦ ، ومخالفا لكل ذلك ، (٢) في النسخة رقم ١٦ ، ولم يذكر غير هؤلاء . (٣) في النسخة رقم ١٦ ، «في قصة» (٤) في سنن أبي داود «ان النبي» والخ الحديث أخرجه أبو داود في سننه (٥) الزيادة من سنن أبي داود والحديث معطول (٦) هو بالجيم من اللجاج أي نازعه وخاصمه قال شارح سنن أبي داود : وفي نسخة الخطابي فلاجه بالخاء المهملة منقوصا وهما بمعنى (٧) أي جرح رأسه فشققه ،

فلم يرضوا فقال : لكم كذا وكذا فلم يرضوا فقال : لكم كذا وكذا فرضوا » فهذا الصلح على الشجة بما يتراضى به الفريقان ، فان قيل : فان هذا خبر (١) رويتموه من طريق محمد بن رافع عن عبد الرزاق بالاسناد المذكور فيه وفيه فضر به أبو جهم ، ولم يذكر شجة قلنا : هذه بلا شك قصة واحدة وخبر واحد ، وزاد محمد بن داود بيان ذكر شجته ولم يذكرها محمد بن رافع وزيادة العدل مقبولة .

وأما الصلح في النفس فأتانا رويانا من طريق مسلم قال : ناز هير بن حرب نال الوليد بن مسلم نا الأوزاعي نا يحيى بن أبي كثير نا أبو سلة بن عبد الرحمن بن عوف حدثني أبو هريرة : « أن رسول الله ﷺ قال بعد فتح مكة : ومن قتل له قتيل فهو بخير النظرين أما أن يفسد وأما أن يقتل (٢) » فان قيل : فهذا خبر رويتموه من طريق أبي شريح الكعبي : « أن رسول الله ﷺ قال : فمن قتل له بعد مقاتلي هذه قتيل فأهله بين خيرتين بين أن يأخذوا العقل وبين أن يقتلوه ، قلنا : نعم كلاهما صحيح وحق وجائز أن يلزم ولي القاتل الدية (٣) » ، وجائز أن يصلحه حيثئذ القاتل بما يرضيه به ، فكلما الخبرين صحيح وبالله تعالى التوفيق .

١٢٧٤ - مسألة - ومن صالح عن دم . أو كسر سن . أو جراحة . أو عن شيء معين بشيء معين فذلك جائز فان استحق بعضه أو كله بطلت المصالحة وعاد على حقه في القود وغيره لأنه انما ترك حقه بشيء لم يصح له أو لا فهو على حقه ، فاذالم يصح له ذلك الشيء فلم يترك حقه ، وكذلك لو صالح من سلعة بعينها بسكنى دار أو خدمة عبد فأت العبد وانهدمت الدار أو استحقا بطل الصلح وعاد على حقه وبالله تعالى التوفيق .

(تم كتاب الصلح بحمد الله وعونه)

### بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب المداينات والتفليس

١٢٧٥ - مسألة - ومن ثبت للناس عليه حقوق من مال أو مما يوجب غرم مال بينة عدل أو باقرار منه صحيح بيع عليه كل ما يوجد له وأنصف الغرماء ولا يحل أن يسجن أصلا الا أن يوجد له من نوع ما عليه فينصف الناس منه بغير بيع كن عليه دراهم ووجدت لهدراهم أو عليه طعام ووجد له طعام وهكذا في كل شيء لقول الله تعالى :

(١) في نسخة « فهذا خبر » (٢) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٤ مطبوعا ، وفيه « اما أن يعطى - يعنى الدية - واما أن يقادأهل القتل » (٣) في النسخة رقم ١٦ « ولى القاتل للقتيل الدية » وهو سبق قلم من الناسخ

(كونوا قوامين بالقسط) والتصويب رسول الله ﷺ قول سلمان أعط كل ذي حق حقه،  
ولقول رسول الله ﷺ: «مطل الغنى ظلم، فسجنه مع القدرة على انصاف غرمائه ظلم  
له ولهم معا وحكم بما لم يوجب الله تعالى قط ولا رسوله ﷺ، وما كان لرسول الله ﷺ  
سجن قط». روينا من طريق أبي عبيد القاسم بن سلام نا أحمد بن خالد الوهبي  
عن محمد بن اسحاق عن محمد بن علي بن الحسين قال: قال علي بن أبي طالب:  
حبس الرجل في السجن بعد ما يعرف ماعليه من الدين ظلم، وقال الخفيفون: لا يباع  
شيء من ماله لكن يسجن وان كان ماله حاضرا حتى يكون هو الذي ينصف  
من نفسه، ثم تناقضوا فقالوا: الا ان كان الدين دراهم فتوجد له دنائير أو يكون الدين  
دنائير فتوجد له دراهم فان الذي يوجد له من ذلك يباع فيما عليه منها (١) فليت شعري  
ما الفرق بين بيع الدناير وابتاع دراهم وبين بيع العروض وابتاع ماعليه؟ وانما  
أوجب الله تعالى علينا وعلى كل أحد انصاف ذي الحق من أنفسنا ومن غيرنا ومنع تعالى  
من السجن بقوله تعالى: (فامشوا في مناكبها وكلوا من رزقه) واقترض حضور الجمعة  
والجماعات فمضوا المدين من حضور الصلوات في الجماعة ومن حضور الجمعة. ومن المشي  
في مناكب الأرض، ومنعوا صاحب الحق من تعجيل انصافه وهم قادرون على ذلك  
فطلبوا التريقين.

واحتجوا بآثار واهية، منها رواية من طريق أبي بكر بن عياش عن أنس «أن  
رسول الله ﷺ حبس في تهمة» ومن طريق عبد الرزاق عن بهز بن حكيم عن أبيه عن  
جده «أن رسول الله ﷺ حبس في تهمة»، ومن طريق أبي مجلز «أن غلامين من  
جينة كان بينهما غلام فأعتقه أحدهما فحبسه رسول الله ﷺ حتى باع غنيمته، وعن  
الحسن «أن قوما اقتتلوا فقتل بينهم قتيل فبعث اليهم رسول الله ﷺ فحبسهم»  
قال أبو محمد: كل هذا باطل، أما حديث أنس فقيه أبو بكر بن عياش وهو ضعيف  
وافترد عنه أيضا إبراهيم بن زكريا الواسطي ولا يدرى من هو، وحديث بهز بن حكيم  
عن أبيه عن جده ضعيف، ومن هذه الطريق بعينها فيمن منع الزكاة (٢) «أنا أخذوها  
وشر ماله عزمة من عز مات ربنا»، فان احتجوا به في الحبس في التهمة فليأخذوا بروايته  
هذه والا فالقوم متلاعبون بالدين، فان قالوا: هذا منسوخ قيل لهم: أتروا خصمكم  
يعجز عن أن يقول لكم: والحبس في التهمة منسوخ بقوله ﷺ: «أياكم والظن فان

(١) في النسخة رقم ١٤ والخلية، وفيما عليه منها، والضمير في نسختنا عائدا الى الدرهم أو  
الدناير (٢) في النسخة رقم ١٦ «ومن هذه الطريق نفسا في منع الزكاة»

الظن أكذب الحديث » ؟ والحبس في غير التهمة منسوخ بوجوب حضور الجماعة ، والجماعات ، وحديث الحبس حتى باع غنيمته مرسل ولا حجة في مرسل ، ولو صح لما كان لهم فيه حجة لانه قد يخاف عليه الحرب بغنيمته فحبس ليعيها وهذا حق لا تنكره وليس فيه الحبس الذى يرونهم ولا لانه امتنع من بيعها ، وقد يكون الضمير الذى فى باعها راجعا الى رسول الله ﷺ ، وقد يكون هذا الحبس امسا كافى للمدينة وليس فيه أصلا انه حبس فى سجن فلاحجة لهم فيه أصلا ، وحديث الحسن مرسل ، وأيضا فانما هو حبس فى قتل وحاش لله أن يكون عليه السلام يحبس من لم يصح عليه قتل بسجن فيسجن البرى مع النطف ، هذا فعل أهل الظلم والعدوان لافعله عليه السلام ، والله لقد قتل عبد الله ابن سهل رضوان الله عليه وهو من أفاضل الصحابة رضى الله عنهم فيما بين أظهر شر الامة وهم اليهود لعنهم الله فما استجاز عليه السلام سجنهم فكيف أن يسجن فى تهمة قوما من المسلمين ؟ فهذا الباطل الذى لا شك فيه ، ثم ليت شعرى الى متى يكون هذا الحبس فى التهمة بالدم وغيره ؟ فان حدوا حدا زادوا فى التحكم بالباطل وان قالوا : الى الأبد تر كواقولهم فهم أبدا يتكسعون فى ظلة الخطأ ، واحتجوا أيضا بقول الله تعالى : ( واللاتى يأتين الفاحشة من نسائكم فاستشهدوا عليهن أربعة منكم فان شهدوا فأمسكوهن فى البيوت حتى يتوفاهن الموت أو يجعل الله لهن سيلا ) وهذه أحكام منسوخة ؛ فن أضل ممن يستشهد بآية قد نسخت وبطل حكمها فيما لم ينزل فيه أيضا وفيما ليس فيها منه لانص ولا دليل ولا أثر ؛ والحق فى هذا هو قولنا كما رويناه من طريق مسلم بن الحجاج ناقتية بن سعيد ناليث - هو ابن سعد - عن بكير بن الأشج عن عياض بن عبد الله عن أنس بن سعيد الخدرى قال : « أصيب رجل فى ثمار ابتاعها فى عهد رسول الله ﷺ (١) فكثر دينه فقال رسول الله ﷺ : تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفادينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم [ لغرماته ] (٢) : خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك » فهذا نص جلى على أن ليس لهم شئ غير ما وجدوا له وإنه ليس لهم حبسه وان ما وجد من ماله للغرماء ، وهذا هو الحق الذى لا يحل سواه (فان قيل) : روى أنه عليه السلام باع لهم مال معاقلنا : هكذا تقول وان لم يصح من طريق السند لانه مرسل لكن الحكم انه انما يقضى لهم بعين ماله ثم يباع لهم ويقسم عليهم بالحصص لانه لا سبيل الى انصافهم بغير هذا فان موها بما روى عن عمر . وعلى . وشريح . والشعبى فان الرواية عن عمر انما هى من

(١) فى صحيح مسلم ج ١ ص ٥٨ ؛ تقديم وتأخير (٢) الزيادة من صحيح مسلم

طريق سعيد بن المسيب ان عمر حبس عصبة منفوس (١) ينفقون عليه الرجال دون النساء ، وان نافع بن عبد الحارث اشترى دارا للسجن من صفوان بن أمية بأربعة آلاف فان لم يرض عمر فلصفوان أربع مائة ، وهذا خبران لاحقة لهم فیهما لأن حبس عمر للعصبة للنفقة على الصبي انما هو امساك وحكم وقصر لاسجن لأن من الباطل أن يسجنهم أبدا ولم يذكر عنهم امتناع ، ثم هم لا يقولون بإيجاب النفقة على العصبة فقد خالفوا عمر فكيف يحتجون به في شيء . هم أول مخالف له ؟ وأما الخبر الثاني فكلهم لا يراه يما صحيا بل فاسدا مفسوخا فكيف يستجيز مسلم أن يحتج بحكم يراه باطلا ؟ والمحفوظ عن عمر مثل قولنا على ما نذكر بعد هذا ان شاء الله تعالى ، والرواية عن علي انه حبس في دين هي من طريق جابر الجعفي وهو كذاب ، وقدرونا عن علي خلاف هذا كما ذكرنا ونذكر ، وأما شريح . والشعبي فاعلنا حكمهما حجة ، وأقرب ذلك انهما قد ثبت عنهما ان الأجير . والمستأجر كل واحد منهما يفسخ الاجارة اذا شاء . وان كره الآخر ، وهم كلهم مخالف لهذا الحكم ، فالشعبي . وشريح حجة اذا اشتها وليسا حجة اذا اشتها أفلهذه العقول . والأديان ، وقد ذكرنا قبل عن علي انكار السجن ، وقدرونا عن عمر ماروينا من طريق مالك عن عمر بن عبد الرحمن بن دلاف عن أبيه أن رجلا من جبهة كان يشتري الرواحل الى أجل فيغالي بها فأفلس فرفع الى عمر بن الخطاب فقال : أما بعد أيها الناس فان الاسفع أسفع بنى جبهة (٢) رضى من دينه وأماتته بأن يقال : سبق الحاج وانه اذا ان معرضا فأصبح قد دين به فمن كان له عليه شيء فليقد بالغداة فانا قاسمون ماله بالحصص \* وروينا أيضا من طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن نافع مولى ابن عمر ، ومن طريق أبي عبيد نائين أني زائدة عن اسماعيل بن ابراهيم ابن مهاجر عن عبد الملك بن عمير قال : كان علي بن أبي طالب اذا أتاه رجل برجل له عليه دين فقال : أحبسه قال له علي : أله مال ؟ فان قال نعم قد لجأه (٣) مال قال اقم البينة على أنه لجأه والا أحلفناه بالله ما لجأه \* ومن طريق أبي عبيد نا أحمد بن عثمان عن عبد الله ابن المبارك عن محمد بن سليم عن غالب القطان عن أبي المهزم عن أبي هريرة أن رجلا أتاه بآخر فقال له : ان لي على هذا دينا فقال للآخر : ما تقول ؟ قال : صدق قال : فاقضه قال : اني معسر فقال للآخر : ما تريد ؟ قال : أحبسه قال أبو هريرة : لا ولكن يطلب لك لنفسه ولعاليه ، قال غالب القطان : وشهدت الحسن وهو على القضاء قضى بمثل ذلك \* ومن طريق ابن أبي شيبة عن زيد بن حباب . وعبيد الله كلاهما عن أبي هلال عن

(١) أي صغير في النفاس (٢) في النسخة رقم ١٦ « اسفع جبهة » (٣) أي أخفاه وغيبه

غالب القطان عن أبي المهزم عن أبي هريرة فذكره كما أوردناه ، وزاد فيه أن أبا هريرة قال لصاحب الدين : هل تعلم لعين مال فأخذه به ؟ قال : لا قال : هل تعلم له عقارا أكرهه ؟ قال : لا ثم ذكر امتناعه من أن يجبهه كما أوردناه (١) ، وعن عمر بن عبد العزيز أنه قضى في ذلك بأن يقسم ماله بين الغرماء ثم يترك حتى يرزقه الله . وناحمد بن سعيد ابن نبات نا أحمد بن عبد البصير نا قاسم بن أصبغ نا محمد بن عبد السلام الحشني نا محمد بن المثني نا أبو عامر العقدي عن عمرو بن ميمون بن مهران نا عمر بن عبد العزيز نا أبو جابر المفلس في شريعة \* .

قال أبو محمد : أمر الله تعالى بالقيام بالقسط ونهى عن المظلم والسجن فالسجن مظلم وظلم ، ومنع الذي له الحق من تعجيل حقه مظلم وظلم ، ثم ترك من صح أفلاسه لا يؤاجر لغرمائه مظلم وظلم فلا يجوز شيء من ذلك وهو مفترض عليه أنصاف غرمائه واعطاؤهم لحقهم فإن امتنع من ذلك وهو قادر عليه بالاجارة أجبر على ذلك وبالله تعالى التوفيق . ومن طريق أبي عبيد حدثني يحيى بن بكير عن الليث بن سعد عن عبيد الله بن أبي جعفر في المفلس قال : لا يجبهه ولكن يرسله يسعى في دينه ، وهو قول الليث بن سعد وبه يقول أبو سليمان . وأصحاه وبالله تعالى التوفيق \*

١٢٧٦ - مسألة - فإن لم يوجد له مال فإن كانت الحقوق من يبيع أو قرض ألزم الغرم وسجن حتى يثبت العدم ولا يمنع من الخروج في طلب شهود له بذلك ولا يمنع خصمه من لزومه والمشي معه حيث مشى أو وكيله على المشي معه ، فإن أثبت عدمه سرح بعد أن يحلفه ماله مال باطن ومنع خصمه من لزومه وأوجر لخصومه ومتى ظهر له مال انصف منه ، فإن كانت الحقوق من نفقات . أو صداق . أو ضمان . أو جناية فالقول قوله مع يمينه في أنه عديم ولا سبيل إليه حتى يثبت خصمه أن له مالا لكن يؤاجر كما قدمنا ، وإن صح أن له مالا غيبه أدب وضرب حتى يحضره أو يموت لقول الله تعالى : ( كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ) . ولما روينا من طريق مسلم نا محمد بن المثني نا محمد بن جعفر غندر نا شعبة عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال : قال أبو سعيد الخدري : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيمان (٢) » . ومن طريق مسلم نا أحمد بن عيسى نا ابن وهب نا أخير بن عمرو نا الحارث عن بكير بن الأشج نا ابن سليمان نا يسار نا هشام نا قال حدثني عبد الرحمن بن جابر نا عبد الله عن أبيه نا أبي بردة نا أنس نا سمع

(١) في النسخة رقم ١٦ ، كما ذكرناه (٢) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٩ مطولا



رسول الله ﷺ يقول : لا يجلد أحد فوق عشرة أسواط الا في حد من حدود الله ، (١) فأمر رسول الله ﷺ بتغيير المنكر باليد ، ومن المنكر مطل الغنى ، فمن صرع غناه ومنع خصمه فقد أتى منكرا وظلما وكل ظلم منكرو فواجب على الحاكم تغييره باليد ، ومنع رسول الله ﷺ من أن يجلد أحد في غير حد أكثر من عشرة أسواط ، فواجب أن يضرب عشرة فان أنصف فلا سيل اليه وان تمادى على المطل فقد أحدث منكرا آخر غير الذي ضرب عليه فيضرب أيضا عشرة وهكذا أبدا حتى ينصف ويترك الظلم أو يقتله الحق وأمر الله تعالى ه وأما التفريق بين وجوه الحقوق فان من كان أصل الحق عليه من دين (٢) أو بيع فقد صح انه قد ملك مالا ، ومن صح أنه قد ملك مالا فواجب أن ينصف من ذلك المال حتى يصح أن ذلك المال قد تلف وهو في تلفه مدعى ، وقد قضى رسول الله ﷺ بالينة على المدعى ؛ ومن كان أصل الحق عليه من ضمان أو جناية أو صداق أو وثقة فاليقين الذي لا شك فيه عند أحد هو ان كل أحد ولد عريان لا شيء له فالناس كلهم قد صرح لهم الفقر فهم على ما صرح منهم حتى يصح أنهم كسبوا مالا وهو في انه قد كسب مالا مدعى عليه وقد قضى رسول الله ﷺ باليمين على المدعى عليه ، وهذا قول أنى سليمان . ومحمد بن شجاع البلخي . وغيرهما ، وخالف في هذا بعض المتعسفين فقال : قال الله تعالى : ( خلقكم ثم رزقكم ثم يميتكم ثم يحييكم ) فصح ان الله تعالى رزق الجميع \*

قال أبو محمد : لم نخالفه في الرزق بل الرزق متيقن ، وأوله لبن التي أَرْضَعْتَهُ فلولاً رزق الله تعالى ما عاش أحديهما فافوقه وليس من كل الرزق ينصف الغرماء وإنما ينصفون من فضول الرزق وهي التي لا يصح ان الله تعالى آتاها الانسان الا بينة (٣) وأما المواجرة فلماذا كرنا قبل في المسألة المتقدمة لهذه ، وبالله تعالى التوفيق \*

١٢٧٨ - مسألة - (٤) فان قيل : إن قول الله تعالى : ( وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ) يمنع من استجباره قلنا : بل يوجب استجباره لان الميسرة لا تكون الا باحد وجهين إما بسعى وإما بلا سعى ؛ وقد قال تعالى : ( وابتغوا من فضل الله ) فنحن نجبره على ابتغاء فضل الله تعالى الذي أمره تعالى بابتغائه فأمره ونزله التكسب لينصف غرماء ويقوم بعياله ونفسه ولا ندعه يضيع نفسه وبياله والحق اللازم له \*

(١) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ٣٩ (٢) في النسخة رقم ١٦ « فان كاتب أصل الحق في دين » الخ وهو سقط ظاهر بحقه ما سيأتى بعد من المقابلة (٣) في النسخة الحلبية الابنية ، وهو تصحيف من الناسخ (٤) سقط لفظ « مسألة » من النسخة البينية وكذلك الحلبية

١٢٧٩ - مسألة - ولا يخلو المطلوب بالدين (١) من أن يكون يوجد له ما يفي بماعليه ويفضل له فهذا يباع من ماله ما يفضل عن حاجته فينصف منه غرامؤه وما تلف من عين المال قبل أن يباع فمن مصيبته لا من مصيبة الغرماء لان حقوقهم في ذمته لا في شيء بعينه من ماله أو يكون كل ما يوجد له يفي بماعليه ولا يفضل له شيء أو لا يفي بماعليه فهذا ان يقضى بما وجد لهما للغرماء كما فعل رسول الله ﷺ ثم يباع لهم ان اتفقوا على ذلك فما تلف بعد القضاء لهم بماله فمن مصيبة الغرماء ويسقط عنه من دينهم بقدر ذلك لان عين ماله قد صار لهم ان شاءوا اقتسموه بالقيمة وان اتفقوا على بيعه يبيع لهم وبالله تعالى التوفيق \*

برهان ذلك انه اذا وفي بعض ماله بماعليه فليس شيء منه أولى بان يباع في ذلك من شيء آخر غيره فينظر اى ماله هو عنه في غنى فيباع وما لا غنى به عنه فلا يباع لان هذا هو التعاون على البر والتقوى وترك المضارة ، فان كان كله لا غنى به عنه أفرع على أجزاء المال فيها خرجت قرعته يبيع فيها ألزمه \*

١٢٨٠ - مسألة - ويقسم مال المفلس الذى يوجد له بين الغرماء بالخصص بالقيمة كما يقسم الميراث على الحاضرين الطالبين الذين حلت آجال حقوقهم فقط ولا يدخل فيهم حاضر لا يطلب : ولا غائب لم يوكل . ولا حاضر أو غائب لم يحل أجل حقه طلب أولم يطلب لان من لم يحل أجل حقه فلا حقه له بعد ومن لم يطلب فلا يلزم أن يعطى مالم يطلب وقد وجب فرضا انصاف الحاضر الطالب فلا يحل مطله بفلس فما فوقه ، وقد قال رسول الله ﷺ للغرماء الحاضرين : « خذوا ما وجدتم ، فاذا أخذوه فقد مملكوه فلا يحل أخذه شيء مما مملكوه ، وهو قول أنى سليمان . وأنى حنيفة \*

وأما الميت يفلس فانه يقضى لكل من حضر أو غاب طلبا أولم يطالب ، ولكل ذى دين كان الى أجل مسمى او حالا لان الآجال تحل كلها بموت الذى له الحق أو الذى عليه الحق لما ذكرناه فى كتاب القرض ، وأما من لم يطلب فلقول الله تعالى فى المواريث : ( من بعد وصية يوصى بها أو دين ) فلا ميراث إلا بعد الوصية والدين فواجب اخراج الديون الى أربابها والوصايا الى أصحابها ثم يعطى الورثة حقوقهم فيما أبقي ، وبالله تعالى التوفيق \*

١٢٨١ - مسألة - وقرار المفلس بالدين لازم مقبول ويدخل مع الغرماء لان الاقرار واجب قبوله وليس لاحدا بطلاله بغير نص قرآن . أو ستة فان أقر بعد أن قضى بماله للغرماء ألزمه في ذمته ولم يدخل مع الغرماء فى مال قد قضى لهم به ومملكوه قبل

اقراره وبالله تعالى التوفيق .

١٢٨٢ .. مسألة - وحقوق الله تعالى مقدمة على حقوق الناس فيبدأ بما فرط فيه من زكاة أو كفارة في الحي . والميت ، وبالْحَج في الميت فان لم يعم قسم ذلك على كل هذه الحقوق بالخصص لا يبدى منها شيء على شيء ، وكذلك ديون الناس ان لم يف ماله بجميعها أخذ كل واحد بقدر ماله مما وجدلما ذكرنا في كتاب الحج من قول رسول الله ﷺ : «دين الله أحق أن يقضى» «واقضوا الله فهو أحق بالوفاء» «كتاب الله أحق وشرط الله أوثق» \*

١٢٨٣ .. مسألة - ومن فليس من حي أو ميت فوجد انسان سلعة التي باعها بعينها فهو أولى بها من الغرماء وله أن يأخذها ، فان كان قبض من ثمنها شيئاً كثيراً أو أقله رده وان شاء تركها وكان أسوة الغرماء ، فان وجد بعضها لا كلها فسواء وجد أكثرها أو أقلها لاحق له فيها وهو أسوة الغرماء ولا يكون مفلساً من له من أين ينصف جميع الغرماء . ويبقى له فضل انما المفلس من لا يبقى له شيء بعد حق الغرماء ، وأما من وجد وديعته . أو ما غصب منه . أو ما باعه يبعاً فاسداً . أو أخذ منه بغير حق فهو له ضرورة ولا خيار له في غيره لأن ملكه لم يزل قطعاً عن هذا ، وأما من وجد سلعة التي باعها يبعاً صحيحاً أو أقرضها فخير كما ذكرنا .

برهان ذلك ما روينا من طريق زهير بن معاوية . والليث بن سعد . ومالك . وهشيم . وحماد بن زيد . وسفيان بن عيينة . ويحيى بن سعيد القطان . وحفص بن غياث كلهم عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال : أخبرني أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن عمر بن عبد العزيز أخبره أن أبا بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام أخبره أنه سمع أبا هريرة يقول : قال رسول الله ﷺ : من أدرك ماله بعينه عتد رجل أو انسان قد أفلس فهو أحق به من غيره (١) . اللفظ لزهير ولفظ سائرهم نحوه لا يخالفه في شيء من المعنى \*

ومن طريق أبي عبيد ناهشيم أن يحيى بن سعيد الأنصاري عن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز عن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «من وجد عين متاعه عند رجل قد أفلس فهو أحق به ممن سواه من الغرماء» \* ومن طريق مسلم ناين أبي عمر ناهشام بن سليمان الخزوعي عن ابن جريج حدثني ابن أبي حسين أن أبا بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أخبره أن عمر بن عبد العزيز حدثه عن حديث أبي بكر بن عبد الرحمن عن حديث أبي هريرة عن النبي

ﷺ في الرجل الذي يعدم ، اذا وجد عنده المتاع ولم يفرقه انه لصاحبه الذي باعه ، ،  
ورويناه ايضا من طريق شعبة . وهشام الدستوائي . وسعيد بن أبي عروبة كلهم

عن قتادة عن النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ .

ومن طريق عراك بن مالك عن أبي هريرة عن النبي ﷺ فهو قتل تواتر وكافة

لا يسع أحدا خلافة ، وهذا عموم لمن مات أو فلس حيا . ويان جلي أنه ان فرق منه شيء .

فهو أسوة الغرماء وعموم لمن تقاضى من الثمن شيئا ولم يتقاض منه شيئا ، وبه قال جمهور

السلف . وروينا من طريق أبي عبيد ناسما عيل بن جعفر عن محمد بن أبي حرملة عن سعيد

ابن المسيب قال : أفلس مولى لأم حبيبة فاختصم فيه الى عثمان رضي الله عنه فقضى أن

من كان اقتضى من حقه شيئا قبل أن يتبين أفلاسه فهو له ومن عرف متاعه بعينه فهو له .

ومن طريق أبي داود نا محمد بن بشار نا أبو داود - هو الطيالسي - نا ابن أبي ذئب عن

أبي المعتمر عن عمر بن خلدة (١) قال : أتينا أبا هريرة في صاحب لنا أفلس فقال :

« لأقضين بينكم (٢) بقضاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من أفلس أومات فوجد

رجل متاعه بعينه فهو أحق به ، » ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن سلمة

عن هشام بن عروة عن أبيه اذا أفلس الرجل فوجد الرجل متاعه بعينه فهو أحق به .

وصح عن عطاء اذا أدر كت مالك بعينه كما هو قبل أن يفرق منه شيء . فهو لك وان

فرق بعضه فهو بين الغرماء بالسوية . ومن طريق معمر عن ابن طاوس عن أبيه ان وجد

سلعته بعينها وافرة فهو أحق بها وان كان المشتري قد استهلك منها شيئا قليلا أو كثيرا

فالبائع أسوة الغرماء ، وقاله ابن جريج عن عطاء . ومن طريق حماد بن سلمة عن داود

ابن أبي هند عن الشعبي قال : المتاع لو أفلس لكان البائع أحق بمتاعه . وعن الحسن

هو أحق بها من الغرماء ، وقد اختلف في هذا عن الشعبي . والحسن .

قال أبو محمد : وقولنا في هذا هو قول الأوزاعي . وعبيد الله بن الحسن . وأحمد .

ابن حنبل . واسحاق بن راهوية : وداود ، وقدروى في هذا خلاف ، فروينا من طريق

وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن خلاص بن عمرو عن علي بن أبي طالب قال :

هو فيها أسوة الغرماء اذا وجدها بعينها اذا مات الرجل وعليه دين وعنده سلعة قائمة

لرجل بعينها فهو فيها أسوة الغرماء ، وهو قول إبراهيم النخعي . والحسن : ان من أفلس

أومات فوجد انسان سلعته التي باع بعينها فهو فيها أسوة الغرماء ، وقال الشعبي

(١) في جميع النسخ « عمرو بن خلدة » بزيادة واو ، وهو غلط صححناه من كتب تراجم

الرجال (٢) في سنن أبي داود « فيكم »

فمن أعطى انسانا مالا مضاربة فمات فوجد كيسه بعينه : فهو والغرماء فيه سواء ، وقول أبي حنيفة . وابن شبرمة . ووكيع كقول ابراهيم ، وصح عن عمر بن عبد العزيز ان من اقتضى من ثمن سلعة شيئا ثم أفلس فهو أسوة الغرماء ، وهو قول الزهري ، وقال قتادة : من وجد بعض سلعة قل أو أكثر فهو أحق بهما من سائر الغرماء ، وقال مالك : هو أحق بها أو بما وجد منها قبض من الثمن شيئا ولم يقبض هو أحق من الغرماء في التفلّيس في الحياة وأما بعد الموت فهو أسوة الغرماء فيها ، وقال الشافعي : ان وجدها أو بعضها فهو أحق بها أو بالذي وجد منها من الغرماء ولم يخص حياة من موت قال : فان كان قبض من الثمن شيئا فهو أحق بما قابل ما بقي له فقط ، وقال أحمد : هو أحق بها في الحياة وأما في الموت فهو أسوة الغرماء .

قال أبو محمد : أما من ذهب إلى قول أبي حنيفة فأنهم جأهروا بالباطل وقالوا : إنما قال رسول الله ﷺ فيمن وجد وديعته أو ما غصب منه .

قال علي : وهذا كاذب مجرد على رسول الله ﷺ لأنه قد جاء النص كما أوردنا عن النبي ﷺ أنه لصاحبه الذي باعه ، وزاد بعضهم في تعمد الكذب على رسول الله ﷺ بما يشهد بركة دينه وصفاقة وجهه فقال : إنما أراد رسول الله ﷺ بأنه أحق بسلعته من قبض المشتري ما اشترى بغير إذن بائعه وهو مفلس فيكون البائع أحق بما باع حتى ينصف من الثمن أو يباع له دون الغرماء ، ومن اشترى سلعة في مرضه بينه وقبضها ثم أقر بدين ثمن مات فصاحب السلعة أحق بها من الغرماء المقر لهم فيقال له : لعله أراد بني تميم خاصة أو أهل جرجان خاصة ، ومثل هذا من التخليط لا يأتي به ذو دين ولا ذو عقل ولا ينسب هذا الهوس وهذا الباطل الذي أتى به هذا الجاهل إلى النبي ﷺ إلا من خذله الله تعالى ، وقال بعضهم : لعله من لفظ الراوي قلنا : من استجاز خلاف النبي ﷺ لم يعجز في كل حديث يأتي أن يقول : لعله من لفظ الراوي فيطل الاسلام بذلك . واحتج بعضهم بقوله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) وبحكم النبي ﷺ ، بأنه لا يحل مال مسلم الا بطيب نفسه ، فهذا الاحتجاج عليهم لان ما قضى به النبي ﷺ فهو الحق وهو الذي تطيب به نفس المؤمن وإنما الباطل والضلال قضاؤهم بمال المسلم للغاصب الفاسق والكافر الجاحد ، اذ يقولون : ان كراء الدور والمغسوبة (١) للغاصب وان أخذه الكفار من أموال المسلمين فحلال لهم ، فلو اتقوا الله تعالى لكان أولى بهم ، واحتجوا بخبرين موضوعين ، أحدهما من رواية أبي عصمة نوح بن أبي مريم قاضي مرو

(١) في النسخة رقم ١٦ « الدار المغسوبة »

عن الزهرى عن أبى بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام عن أبى هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « اذا أفلس الرجل ووجد رجل متاعه فهو بين غرمائه » وأبو عصمة كذاب مشهور بوضع الحديث على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، والآخر من رواية صدقة بن خالد عن عمر بن قيس سندل عن ابن أبى مليكة عن أبى هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم « من باع يباع فوجده بعينه وقد أفلس الرجل فهو ماله بين غرمائه » وعمر بن قيس ضعيف جدا ، ثم لو صحا وقد اعاد الله تعالى من ذلك لكان الثابت عن أبى هريرة زائدا وكان هذان موافقين لمعبود الأصل والاختذ بالزائد هو الواجب الذى لا يجوز غيره ، والعجب من أصلهم الخيث أن صاحب اذا روى رواية ثم خالفها دل ذلك على بطلانها ، وقد صرح عن أبى هريرة خلاف هذين الاثرين المكذوبين الموضوعين ، فهلا جعلوا ذلك علة فيها ولكن أمورهم معكوسة لانهم يردون السنن الثابتة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل غسل الاناء من ولوغ الكلب سبعا . وغير ذلك بالروايات المكذوبة فى أن الراوى لها تركها ثم لا يرون رد الروايات الموضوعية بان من أضيفت اليه صرح عنه خلافها ، فتعسا لهذه العقول ونحمد الله على السلامة ، وقالوا : لا يخلو المشتري من أن يكون ملك ما اشتري أو لم يملكه فان كان لم يملكه فشرأه باطل وأنتم لاتقولون هذا ، وان كان قد ملكه فلا يجوز ان يكون للبائع فيه رجوع وهو للغرماء كلهم كسائر ماله .

قال أبو محمد : اعترضوا بهذا فى الشفعة أيضا فالأمر سواء لكن ياهؤلاء مثل هذا لا يعارض به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الذى قال الله تعالى فيه : ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ) والذى يقول فيه ربه تعالى : ( النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم ) انما يعارض به من قال : الباطل برأيه الفاسد فجعل شراء المسلم من الحربى ما غنمه من المسلمين شراء صحيحا يملكه الا أن يريد الاول أخذه بالثمن فهو أحق به فيقال له : هل ملك المشتري من الحربى ما اشتراه أو لم يملكه ؟ فان كان اشتراه وملكه فلم يكن الذى غنم منه أحق به بالثمن أو بغير الثمن ؟ وان كان لم يملكه فهذا قولنا لا قولكم ، ومن جعل للواهب أن يرجع فيما وهب فيقال له : هل ملك الموهوب ما وهب له أم لم يملك ؟ فان كان لم يملكه فلم يخلون له الانتفاع . والوطء . والبيع ؟ وان كان ملكه فبأى شئ يرجع فيه من قد بطل ملكه عنه ؟ فهذا كان أولى بهم من الاعتراض على رسول الله ﷺ بأرائهم المنته التى لاتساوى رجيع كلب . وروينا من طريق أبى عبيد أنه ناظر فى هذه المسألة محمد بن الحسن فلم يجد عنده أكثر من ان قال : هذا من حديث أبى هريرة .

قال علي : نعم هو والله من حديث أبي هريرة البر الصادق لامن حديث مثل محمد ابن الحسن الذي قيل لعبد الله بن المبارك : من أخفه أبو يوسف . أو محمد بن الحسن ؟ فقال : قل : أيهما أكذب .

قال أبو محمد : والعجب انهم يقولون : من باع سلعة فلم يقبضها المشتري حتى فليس فالبائع أحق بها ! وهذا هو الذي أنكروا ، ولا فرق بين من قبض وبين من لم يقبض ، وأما من فرق بين الموت . والحياة ، وبين أن يدفع من الثمن شيئا أو لا يدفع منه شيئا فانهم احتجوا بآثار مرسله منها من طريق مالك . ويونس بن عبيد عن الزهري عن أبي بكر ابن عبد الرحمن : « أن رسول الله ﷺ ، وأسراييل عن عبد العزيز بن رفيع عن ابن أبي مليكة : « أن رسول الله ﷺ ، ومسند من طريق اسماعيل بن عياش . وبقية كلاهما عن الزبيدي عن الزهري عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وبقية . واسماعيل ضعيفان » وآخر من طريق اسحاق ابن ابراهيم بن جوتي عن عبد الرزاق عن مالك عن ابن شهاب عن أبي بكر بن عبد الرحمن عن أبي هريرة : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : أيما رجل باع رجلا متاعا فافلس المتباع ولم يقبض الذي باع من الثمن شيئا فان وجد البائع سلته بعينها فهو أحق بها وإن مات المشتري فهو أسوة الغرماء (١) » فان اسحاق بن ابراهيم بن جوتي مجهول وهذا غير معروف من حديث مالك ، وخبر آخر من طريق عبد الرزاق عن وكيع عن هشام الدستوائي عن قتادة عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم مثل حديث الزهري هكذا لم يذكر متنه ولا لفظه ، ثم هو منقطع لأن قتادة لم يسمعه من بشير بن نهيك انما سمعه من النضر بن أنس عن بشير بن نهيك عن أبي هريرة هكذا روينا من طريق شعبة . وسعيد بن أبي عروبة . والدستوائي كلهم عن قتادة بمثل قولنا كما أوردناه قبل ، فسقط كل ما شغبوا به ، ثم لو صحت هذه الآثار لكانت كلها مخالفة لقول مالك . والشافعي لأن في جميعها الفرق بين الموت . والحياة ، والشافعي لا يفرق بينهما ، وفي جميعها الفرق بين أن يكون قبض من الثمن شيئا وبين أن لا يكون قبض ومالك لا يفرق بينهما ، لحصل قولهما مخالفا لكل الآثار .

واحتجوا أيضا بان قالوا : ذمة الميت قد انقطعت وذمة الحي قائمة قلنا : فكان ماذا ؟ ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يفرق بينهما بل سوى بينهما كما أوردنا قبل . قال علي : وأما اذا لم يجد الابعض سلته فلم يجدها بعينها وانما جاء النص اذا وجدها

بعينها ولم يفرقها المشتري كما أوردنا قبل ، ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ؛ وبالله تعالى التوفيق .

١٢٨٤ - مسألة - ومن غصب آخر ما لأو غانه فيه أو أقرضه فمات ولم يشهد له به ولا يئنه له أوله يئنه فظفر للذى حقه قبله بمال أو ائتمنه عليه سواء كان من نوع ماله عنده أو من غير نوعه ، وكل ذلك سواء وفرض عليه أن يأخذه ويجهد فى معرفة ثمنه ، فإذا عرف أقصاه باع منه بقدر حقه فان كان فى ذلك ضرر فان شاء باعه وان شاء أخذه لنفسه حلالا ، وسواء كان ما ظفر له به جارية أو عبداً أو عقاراً أو غير ذلك ، فان وفى بماله قبله فذاك (١) وان لم يف بقى حقه فيما لم ينتصف منه وان فضل فضل رده اليه أو الى ورثته فان لم يفعل ذلك فهو عاص لله عز وجل الآن يحلله ويبريه فهو مأجور ، وسواء كان قد خاصمه أو لم يخاصمه استخلفه أو لم يستخلفه (٢) فان طوب ب ذلك وعاف ان أقر أن يفرم فلينكر وليحلف وهو مأجور فى ذلك ، وهو قول الشافعى . وأنى سليمان . وأصحابهما ، وكذلك عندنا كل من ظفر لظالم بمال فقرض عليه أخذه وانصاف المظلوم منه .

برهان ذلك قول الله تعالى : ( وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به ) وقوله تعالى ( ولمن اتصربعد ظلمه فأولئك ما عليهم من سبيل انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويغنون فى الأرض بغير الحق ) وقوله تعالى : ( والذين اذا أصابهم البغي هم ينتصرون وجزاء سيئة سيئة مثلها فمن عفى وأصلح فأجره على الله ) وقوله تعالى : ( والحرمات قصاص ) وقوله تعالى : ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) وقوله تعالى : ( الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وذكروا الله كثيراً واتصروا من بعد ما ظلموا ) ، ومن طريق أبى داود نا أحمد بن يونس نا زهير بن معاوية نا هشام ابن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين : « ان هذا أم معاوية جاءت رسول الله ﷺ فقالت : ان أباسفیان رجل شحيح وانه لا يعطينى ما يكفينى وبنى فهل على من جناح ان آخذ من ماله شيئاً ؟ قال : خذى ما يكفيك وولئك (٣) بالمعروف ، وقد ذكرنا قول رسول الله ﷺ لغرماء الذى أصيب فى ثمار ابتاعها : « خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك » ، وهذا اطلاق منه صلى الله عليه وآله وسلم لصاحب الحق على ما وجد للذى له عليه الحق . ومن طريق البخارى نا عبد الله بن يوسف نا الليث - هو ابن سعد - حدثنى

(١) فى النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية ، فذلك (٢) فى النسخة رقم ١٦ « استخلفه أولم يستخلفه » وهو تصحيف (٣) فى سنن أبى داود « وبنك » بدل « وولئك »



يزيد - هو ابن أبي حبيب - عن أبي الخير - هو مرثد بن عبد الله الزبي - عن عقبة بن عامر الجهني [قال] (١): «قلنا لرسول الله ﷺ: انك تبعنا فنزل بقوم لا يقرؤنا فأتري فيه؟ فقال [لنا] عليه السلام: ان نزلتم بقوم فأمر لكم بما ينبغي للضيف فاقبلوا فان لم يفعلوا نخذوا منهم حق الضيف» وهو قول علي بن أبي طالب - وابن سيرين \* وروينا من طريق خالد الحذاء عنه انه قال: ان أخذ الرجل منك شيئا فخذ منه مثله \* ومن طريق سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم النخعي قال: ان أخذ منك شيئا فخذ منه مثله \*  
ومن طريق عبد الرزاق عن المعتمر بن سليمان التيمي عن داود بن أبي هند عن الشعبي قال: لا تخن من خانك فان أخذت منه مثل ما أخذ منك فليس عليك بأس \* وعن عطاء حيث وجدت متاعك فخذ \*

قال أبو محمد: وأما قولنا: ان لم يفعل فهو عاص لله تعالى فلقول الله عز وجل: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) فن ظفر بمثل ما ظلم فيه هو أو مسلم . أو ذمى فلم يزل به عن يد الظالم ويرد الى المظلوم حقه فهو أحد الظالمين لم يعن على البر والتقوى بل أعان على الاثم والعدوان هذا أمر يعلم ضرورة ، وكذلك أمر رسول الله ﷺ: «من رأى منكم منكرا أن يغيره يده ان استطاع، فمن قدر على كف الظلم وقطعه واعطاء كل ذي حق حقه فلم يفعل فقد قدر على انكار المنكر فلم يفعل فقد عصي الله عز وجل وخالف أمر رسول الله ﷺ إلا أن يحلله من حق نفسه فقد أحسن بلا خلاف، والدلائل على هذا تكثر جدا، وخالفنا في هذا قوم، فقالت طائفة: لا يأخذ منه شيئا، وقالت طائفة: ان ظفر بعين ماله فليأخذه والا فلا يأخذ غيره ، وقالت طائفة: ان وجد من نوع ما أخذ منه فليأخذ والا فلا يأخذ غير نوعه، واحتجت هذه الطوائف بما روينا من طريق يوسف بن ماهك قال: كنت أكتب لفلان نفقة أيتام كان وليهم فعاطوه بألف درهم فاداهم اليهم فأدركت لهم من مالههم مثلها قلت: أقبض الألف الذي ذهبوا بها منك قال: لا حدثني أبي انه سمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «ادالي من ائتمك ولا تخن من خانك» \* ونحوه عن طلق بن غنام عن شريك. وقيس - هو ابن الربيع - عن أبي حصين عن أبي صالح عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم: «اد الأمانة الى من ائتمك ولا تخن من خانك» \* ومن طريق عبد بن حميد عن هاشم بن القاسم عن المبارك بن فضالة عن الحسن قال رجل للنبي صلى الله عليه وآله وسلم: «كان لي حق على رجل فجحدني فدان له عندي حق أفأججده؟ قال: لا أد الأمانة الى من ائتمك ولا تخن من خانك» \*

ومن طريق حماد بن زيد عن أيوب عن رجل من بني سدوس يقال له : ديسم قلنا لبشير بن الخصاصة : لناجيران ماتشدلنا قاصية الاذهبوا بها وانه يمضى لنا من أمواله أشياء فنذهب بها قال : لا \*

قال أبو محمد : ما نعلم لهم حجة غير ما ذكرنا وكل هذا لا شيء ، أما حديث فلان عن أبيه ناهيك بهذا السند ليت شعري من فلان؟ ونبرأ الى الله تعالى من كل دين أخذ عن فلان الذى لا يدري من هو ولا ما اسمه ولا من أبوه ولا اسمه ، والآخر طلق بن غنام عن شريك . وقيس بن الربيع وكلهم ضعيف ، والثالث مرسل وفيه المبارك بن فضال وليس بالقوى ، وحديث بشير عن رجل يسمى ديسم مجهول ، ثم لو صححت لما كان فيها حجة لأن نصها لاتنح من خائنك وأد الأمانة الى من ائتمنتك وليس اتصاف المرء من حقه خيانة بل هو حق واجب وانكار منكر وانما الخيانة أن تنحون بالظلم والباطل من لائق لك عنده لا من افترض الله تعالى عليه أن يخرج اليك من حقلك أو من مثله ان عدم حقلك وليس رد المظلة أداء أمانة بل هو عون على الخيانة ثم لاحجة في هذه الاخبار الا لمن متع من الاتصاف جملة ، وأما من قسم قابح اخذ ما وجد من نوع ماله فقط فخالف لهذه الآثار ولغيرها والله تعالى التوفيق \* تم كتاب التفليس والحمد لله رب العالمين (١) \*

### بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الاجارات والاعجاء

١٢٨٥ - مسألة - الاجارة جائزة في كل شيء له منفعة فيؤاجر ليتفع به ولا يستهلك عينه \* روينان من طريق مسلم ناسحاق بن منصور أن يحيى بن حماد نا أبو عوانة عن سليمان الشيباني - هو أبو اسحاق - عن عبد الله بن السائب انهم سمعوا عبد الله ابن معقل يقول : زعم ثابت (٢) - هو ابن الضحاك - : أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المزارعة وأمر بالمؤاجرة [وقال : لا بأس بها] (٣) ، \*

قال على : قد صح سماع عبد الله بن معقل من ثابت بن الضحاك ، وقد جاءت في الاجارات آثار ، وباباحتها يقول جمهور العلماء الا أن ابراهيم بن عليه قال : لا تجوز لانها كل مال بالباطل \*

قال على : هذا باطل من قوله وقد استأجر رسول الله ﷺ ابن أرقط دليلا الى مكة \*

(١) الى هنا تم الجزء الثالث من كتاب المحلى النسخة التى نعرعها بالمنية وهى نسخة الفاضل الغيور الشيخ محمد حسين نصيف (٢) فى صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٥ ، قال : دخلنا على عبد الله بن معقل فسألناه عن المزارعة فقال زعم ثابت ، الخ (٣) الزيادة من صحيح مسلم

١٢٨٦ - مسألة - والاجارة ليست يعاو هي جائزة في كل ما لا يحل بيعه كالحر . والكلب . والنور . وغير ذلك ولو كانت (١) يعالما جازت اجارة الحر ، والقائلون إنها بيع يجوزون اجارة الحر فتاقتضوا ، ولا يختلفون في أن الاجارة انما هي الانتفاع بمنافع الشيء . المؤاجر التي لم يخلق بعد ولا يحل بيعه لم يخلق بعد فظهر فساد هذا القول \*

١٢٨٧ - مسألة - ولا يجوز اجارة ما تلف عينه أصلا مثل الشمع للوقيد . والطعام للأكل . والماء للسقي به . ونحو ذلك لان هذا بيع لا اجارة ، والبيع هو تملك العين ، والاجارة لا تملك بها العين \*

١٢٨٨ - مسألة - ومن الاجارات ما لا بد فيه من ذكر العمل الذي يستأجر عليه فقط ولا بد فيه مدة كالخياطة . والنسج . وركوب الدابة الى مكان مسمى ونحو ذلك ، ومنها ما لا بد فيه من ذكر المدة كسكنى الدار . وركوب الدابة . ونحو ذلك ، ومنه ما لا بد فيه من الأمرين معا كالخدمة ونحوها فلا بد من ذكر المدة والعمل لان الاجارة بخلاف ما ذكرنا مجبولة واذا كانت مجبولة فهي أكل مال بالباطل ، والاجارة على تعليم القرآن والعلم جائزة لان كل ذلك داخل في عموم أمر النبي ﷺ بالمؤاجرة \*

١٢٨٩ - مسألة - ومن استأجر حرا أو عبدا من سيده للخدمة مدة مسماة بأجرة مسماة فذلك جائز ، وليس تعلمهما فيما يحسنانه ويظيقانه بلا اضرارهما \* روينا من طريق البخاري نا يحيى بن بكير نا الليث بن سعد عن عقيل قال : قال ابن شهاب : اخبرني عروة بن الزبير أن عائشة أم المؤمنين [ رضي الله عنها ] (٢) قالت : « استأجر رسول الله ﷺ . وأبو بكر رجلا من بني الدبل هادي خريتنا وهو على دين [ كفار ] (٣) قريش ودفعنا اليه راحلتهماء واعداه غار ثور بعد ثلاث ليال » \*

١٢٩٠ - مسألة - ولا يجوز اشتراط تعجيل الاجرة ولا تعجيل شيء منها ولا اشتراط تأخيرها إلى أجل ولا تأخير شيء منها كذلك ولا يجوز أيضا اشتراط تأخير الشيء . المستأجر ولا تأخير العمل المستأجر له طريقة عين فافوق ذلك لانه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، ومن هذا استجار دار مكترة . أو عبد مستأجر . أو دابة مستأجرة . أو عمل مستأجر . أو غير ذلك كذلك قبل تمام الاجارة التي هو مشغول فيها لان في هذا العقد اشتراط تأخير قبضه الشيء المستأجر أو العمل المستأجر له ، وقد أجاز بعض الناس اجارة ما ذكرنا قبل انقضاء مدته باليومين ومنع من أكثره وهذا تحكم فاسد ودعوى باطل بلا برهان ،

(١) في النسخة رقم ١٦ ، فلو كانت ، (٢) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ١٨١

(٣) الزيادة من صحيح البخاري

وليس لإحرام في حرم جملة أو حلال في حل جملة ، وقالوا : هو في المدة الطويلة غرر قلنا : وهو أيضا في الساعة غرر ولا فرق إذ لا يدري أحد ما يحدث بعد طرفة عين إلا الله تعالى ، وأيضا فيكفون إلى تحديد المدة (١) التي لا غرر فيها والمدة التي فيها غرر ، وإن أتوا بالبرهان على ذلك والافهم قائلون في الدين ما لا علم لهم به ، فإن تأخر كل ذلك بلا شرط فلا بأس وبالله تعالى التوفيق .

١٢٩١ - مسألة - وموت الأجير . أو موت المستأجر . أو هلاك الشيء المستأجر . أو عتق العبد المستأجر . أو بيع الشيء المستأجر من الدار . أو العبد . أو الدابة . أو غير ذلك . أو خروجه عن ملك مؤاجره بأى وجه خرج كل ذلك يبطل عقد الاجارة فيما بقى من المدة خاصة قل أو كثر وينفذ العتق . والبيع والإخراج عن الملك بالهبة . والاصداق . والصدقة .

برهان ذلك قول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) وقول رسول الله ﷺ « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » وإذا مات المؤاجر فقد صار ملك الشيء المستأجر لورثته أو للفرما . وإنما استأجر المستأجر منافع ذلك الشيء . والمنافع انما تحدث شيئا بعد شيء فلا يحل له الانتفاع بمنافع حادثة في ملك من لم يستأجر منه شيئا قط ، وهذا هو أكل المال بالباطل جهارا ، ولا يلزم الورثة في أموالهم عقد ميت قد بطل ملكه عن ذلك الشيء . ولو أنه أجز منافع حادثة في ملك غيره لكان ذلك باطلا بلا خلاف وهذا هو ذلك بعينه ، وأما موت المستأجر فانما كان عقد صاحب الشيء معه لامتعه ورثته فلاحق له عند الورثة ولا عقده معهم ولا ترث الورثة منافع لم تخلق بعد ولا ملكها مورثهم قط ، وهذا في غاية البيان وبالله تعالى التوفيق ، وهو قول الشعبي . وسفيان الثوري . والليث بن سعد . وأبي حنيفة . وأبي سليمان وأصحابهما . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبدالله بن إدريس الأودى عن مطرف بن طريف عن الشعبي قال : ليس لميت شرط . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبدالصمد . هو ابن عبدالوارث . عن حماد بن سلمة عن حميد عن الحكم بن عتيبة فيمن أجز داره عشرين فمات قبل ذلك قال : تنتقض الاجارة ؛ وقال مكحول : قال ابن سيرين : وإياس بن معاوية : لا تنتقض ، وقال عثمان البتي . ومالك . والشافعي . وأصحابهما لا تنتقض الاجارة بموتهما ولا بموت أحدهما ، وأقصى ما احتجوا به أن قالوا : عقد الاجارة قد صح فلا يجوز أن ينتقض الا برهان قلنا : صدقتم وقد جئناكم بالبرهان ، وقالوا : فكيف تصنعون في الاجاس ؟ قلنا :

(١) في النسخة الحلية « فيكفون ان يحدوا المدة ،

رقبة الشيء المحبس لا مالك لها الا الله وانما للمحبس عليهم المنافع فقط فلا تنتقض الاجارة بموت أحدهم ولا بولادة من يستحق بعض المنفعة لكن ان مات المستأجر انتقضت الاجارة لما ذكرنا من أن عقده قد بطل بموته ولا يلزم غيره اذ النص من القرآن قد أبطل ذلك بقوله عز وجل : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) ( فان قالوا ) : قد ساقى رسول الله ﷺ خبير اليهود وملكها للمسلمين وبلا شك فقد مات من المسلمين قوم ومن اليهود قوم المساواة باقية قلنا : ان هذا الخبر حق ولا حجة لهم فيه بل هو حجة لنا عليهم لوجوه أربعة أولها ان ذلك العقد لم يكن الى أجل محدود بل كان مجعلا يخرجونهم اذا شاؤوا ويقر ونهم ماشاؤا كما ذكره في المساواة ان شاء الله تعالى وليست الاجارة هكذا \*

والثاني انه ان كان لم ينقل اليها تجديد عقده ﷺ أو عامله الناظر على تلك الاموال مع ورثة من مات من يهود وورثة من مات من المسلمين فلم يأت أيضا ولا نقل انه اكفى بالعقد الأول عن تجديد آخر فلا حجة لهم فيه ولا لنابل لاشك (١) في صحة تجديد العقد في ذلك \* والثالث أنهم لا يقولون بما في هذا الخبر ، ومن الباطل احتجاج قوم بخبر لا يقولون به على من يقول به وهذا معكوس \*

والرابع أن هذا الخبر انما هو في المساواة والمزارعة وكلا مناهما في الاجارة وهي أحكام مختلفة وأول من يخالف بينهما فالساكنون والشافعيون المخالفون لنا في هذا المكان فلا يجوز ان المزارعة أصلا قياسا على الاجارة ولا يريان للمساواة حكم الاجارة ، فمن المحال ان لا يقيسوا الاجارة عليهما وهم أهل القياس ثم يلزمونا أن نقيسهما عليهما ونحن نبطل القياس ، وبالله تعالى التوفيق \*

وأما البيع . والهبة . والعق . والاصداق وغير ذلك فان الله تعالى يقول : ( وأحل الله البيع ) ويقول : ( والمصدقين والمصدقات ) ويقول : ( وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ) وحض على العقد فعم تعالى ولم يخص ، فكل ذلك في كل ما يملكه المرء فاذا نفذ كل ذلك فيه فقد خرج عن ملك مالكه فاذا خرج عن ملكه قد بطل عقده فيه اذ لا حكم له في مال غيره ولا يحل للمستأجر منافع حادثة في ملك غير مؤاجره وخدمة حر لم يعاقده قط لانها حرام عليه لانها بغير طيب نفس مال كها وبغير طيب نفس الحرفوا كل مال بالباطل فان ذكرنا قول الله تعالى : ( أوفوا بالعقود ) وهذا عقد لازم حق قلنا : نعم هو مأمور بالوفاء بالعقد في ماله لا في مال غيره بل هو محرم عليه التصرف في مال غيره ، ( فان قالوا ) اخراجه للشيء الذي آجر من ملكه ابطال للوفاء بالعقد الذي هو مأمور بالوفاء به قلنا : وقولكم لا يخلو من أحد وجهين لاثالث لهما أصلا ما أن تمنعوه من اخراجه عن

(١) في النسخة رقم ١٦ « بل لا يشك »

ملكه بالوجه الذى أباح الله تعالى له اخراجها عن ملكه بسبب عقد الاجارة واما أن  
تبيحوا له اخراجها عن ملكه بالوجه الذى أباح الله تعالى له اخراجها عن ملكه لا بد  
من أحدهما ، فان منعتموه اخراجها عن ملكه بالوجه الذى أباح الله تعالى له اخراجها  
بها عن ملكه كنتم قد خالفتم الله عز وجل وحرمت ما أحل وهذا باطل ، وقد قال رسول  
الله ﷺ : « ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله عز وجل من  
اشترط شرطاً ليس فى كتاب الله فهو باطل وإن كان مائة شرط كتاب الله أحق وشرط  
الله أوثق » فصح بقينا أن شرطهما فى عقد الاجارة لا يمنع ما فى كتاب الله تعالى من  
إباحة البيع والهبة والصدقة والاصداق ، وأن شرط الله تعالى فى إباحة كل ذلك أحق  
من شرطهما فى عقد الاجارة وأوثق ومتقدم له فانما يكون عقدهما الاجارة على جواز  
ما فى كتاب الله تعالى لا على المنع منه ومخالفته ، وإن قلتم : بل نبيز له كل ذلك ويبقى عقد  
الاجارة مع كل ذلك قلنا : خالفتم قول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس إلا عليها ) ،  
فأوجبتم أن تكسب على غيره وأن ينفذ عقده فى مال غيره وخالفتم قول رسول الله ﷺ :  
« إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فأبجتم للسأجر مال غيره وأبجتم له مال من لم  
يعقد معه قط فيه عقداً : ومنعتم صاحب الحق من حقه وهذا حرام . وأوجبتم للبائع  
أن يأخذ اجارة على منافع حادثة فى مال غيره . وعن خدمة حر لا ملك له عليه ، وهذا  
أكل مال بالباطل وأكل اجارة مال حرام عليه عينه والتصرف فيه . وهذا كله ظلم ، وباطل  
بلا شك ، وقولنا هذا هو قول الشعبي : والحسن البصرى . وسفيان الثورى : وغيرهم .  
ومن طريق ابن أبى شيبة نا عبد الوهاب الثقفى عن خالد الحذاء عن إياس بن معاوية  
فيمن دفع غلامه الى رجل يعلمه ثم أخرجه قبل انقضاء شرطه قال : يرد على معلمه ما أنفق  
عليه \* ومن طريق ابن أبى شيبة نا غندر عن شعبة عن الحكم بن عتيبة فيمن أجر غلامه سنة  
فاراد أن يخرج قال : له أن يأخذه ؟ قال حماد : ليس له اخراجها الا من مضرة ( ١ ) \*  
وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن الحسن البصرى قال : البيع  
يقطع الاجارة ؟ قال أيوب : لا يقطعها قال معمر : وسألت ابن شبرمة عن البيع  
أقطع الاجارة ؟ قال نعم ، قال عبد الرزاق : وقال سفيان الثورى : الموت والبيع  
يقطعان الاجارة \*

قال أبو محمد : وقال مالك . وأبو يوسف . والشافعى : ان علم المشتري بالاجارة  
فالبيع صحيح ولا يأخذ الشيء الذى اشترى الا بعد تمام مدة الاجارة ، وكذلك العتق

نافذ والهبة وعلى المعتق ابقاء الخدمة وتكون الاجرة في كل ذلك للبائع والمعتق. والواهب (١) قالوا : فان لم يعلم بالبائع فهو مخير بين انفاذ البيع وتكون الاجارة للبائع أو رده لانه لا يتمتع من الانتفاع بما اشترى وهذا فاسد بما أوردنا آتاه وقال أبو حنيفة : قولين ، أحدهما ان للمستأجر نقض البيع ، والآخر أنه مخير بين الرضا بالبيع وبين أن لا يرضى به فان رضى به بطلت اجارته وان لم يرض به كان المشتري مخيرا بين امضاء البيع والصبر حتى تنقضي مدة الاجارة وبين فسخ البيع لتعذر القبض (٢) \*

قال أبو محمد : هذان قولان في غاية الفساد والتخليط لا يعضدهما قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد فعلمه قبل أبي حنيفة . ولا قياس . ولا رأى سديد ، وليت شعري اذا جعل للمستأجر الخيار في فسخ البيع أتروهم يجمعون له الخيار أيضا في رد المعتق أو امضاءه ؟ ان هذا لعجب ! أو يتناقضون في ذلك ؟ ولا يحل في شيء بما ذكرنا من خروج الشيء المستأجر عن ملك المؤاجر ببيع . أو عتق : أو هبة . أو صدقة . أو اصداق أن يشترط على المعتق وعلى من صار اليه الملك بقاء الاجارة لانه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل \*

١٢٩٢ - مسألة - وكذلك ان اضطر المستأجر الى الرحيل عن البلد أو اضطر المؤاجر الى ذلك فان الاجارة تنفسخ اذا كان في بقائها ضرر على أحدهما كمرض . أو ع . أو خوف مانع . أو غير ذلك لقول الله تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ) وقال تعالى : ( وما جعل عليكم في الدين من حرج ) وهو قول أبي حنيفة \* روينا من طريق عبد الرزاق ناسفان الثوري قال : سئل الشعبي عن رجل استأجر دابة الى مكان فقضى حاجته دون ذلك المكان ؟ قال : له من الاجرة (٣) بقدر المكان الذي انتهى اليه . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن قتادة فيمن اكرت دابة الى أرض معلومة فاني أن يخرج قال قتادة : اذا حدث نازلة يعذر بها (٤) لم يلزمه الكراء \*

١٢٩٣ - مسألة - وكذلك ان هلك الشيء المستأجر فان الاجارة تنفسخ (٥) ، ووافقنا على هذا أبو حنيفة . ومالك . والشافعي ، وقال أبو ثور : لا تنفسخ الاجارة بهذا أيضا بل هي باقية الى أجلها والاجرة كلها واجبة للمؤاجر على المستأجر \*

(١) في النسخة رقم ١٦ ، وللمعتق وللواهب (٢) في النسخة رقم ١٤ ، وبين فسخ البيع والصبر حتى تنقضي لتعذر القبض ، وهي زيادة حشو أدرجها الناسخ سهوا لانه اذا فسخ البيع فلا معنى لصبره حتى تنقضي الاجارة (٣) في النسخة الحلية « من الاجر » (٤) في النسخة الحلية « إذا جاءت منزله يعذر بها » وهو تصحيف (٥) في النسخة رقم ١٤ « تبطل »

قال أبو محمد : وهذا خطأ لأنه أكل مال بالباطل ، وقاس أبو ثور ذلك على البيع ولقد يلزم من رأى الاجارة كالبيع أن يقول بهذا ، ولا فرق بين ابقاء مالك . والشافعى الاجارة بموت المؤاجر . والمستأجر وبين ابقاء أى ثور اياها بهلاك الشئ المستأجر حتى قال مالك : من استوجرت دابته الى بلد بعينه فمات المستأجر بالفلاة ان الاجارة باقية فى ماله وان من الواجب أن يؤتى المؤاجر ثمن نقله كتنقل الميت ينقله الى ذلك البلد ، وهذا عجب مما مثله عجب ! لاسيما مع ابطاله بعض الاجارة بمجاعة تنزل كما تستعذر . أو قحط فاحتاط فى أحد الوجهين ولم يحتط فى الآخر (١) ولا تبطل اجارة بغير ما ذكرنا ، وقد روى عن شريح : والشعبي وصح عنهما ان كل واحد من المستأجر والمؤاجر ينقض الاجارة اذا شاء قبل تمام المدة وان كره الآخر وكانا يقضيان بذلك ولا تقول بهذا لأنه عقد عقده فى مال يملكه المؤاجر فهو مأمور بانفاذه ، وكذلك معاقده مادام حيين ومادام ذلك الشئ فى ملك من أجره (٢) ، وبالله تعالى التوفيق .

١٢٩٤ - مسألة - وجاز استئجار العبد . والدور . والدواب وغير ذلك إلى مدة قصيرة أو طويلة إذا كانت بما يمكن بقاء المؤاجر . والمستأجر . والشئ المستأجر اليها ، فان كان لا يمكن البتة بقاء أحدهم اليها لم يجوز ذلك العقود وكان مفسوخاً أبداً . برهان ذلك أن بيان المدة واجب فيها استؤجر لالعمل معين فاذ هو كذلك فلا فرق بين مدة ما وبين ما هو أقل منها أو أكثر منها ، والفرق بين ذلك مخطئ . بلا شك لأنه فرق بلا قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول صاحب أصلاً . ولا قول تابع نعله . ولا قياس . ولا رأى له وجه يعقل ، والخاف لا تؤمن فى قصير المدد كما لا تؤمن فى طولها ، وأما ان عقدت الاجارة إلى مدة يؤقن أنه لا بد من أن يخترم أحدهما دونها أو لا بد من ذهاب الشئ المؤاجر دونها فهو شرط متيقن الفساد بلا شك لأنه اما عقدهما على غيرهما وهذا لا يجوز ، وإما عقد فى معدوم وذلك لا يجوز وبالله تعالى التوفيق .

ولقد كان يلزم من يرى الاجارة لا تنتقض بموت أحدهما من المالكين . والشافعين أو لا تنتقض بهلاك الشئ المستأجر من ذهب مذهب أى ثور أن يجوز عقد الاجارة فى الأرض وغيرها الى ألف عام . وإلى عشرة آلاف عام . وأكثر ولكن هذا مما تناقضوا فيه وبالله تعالى تأييد . وقد جاء النص بالاجارة إلى أجل مسمى كإروان من طريق البخارى ناسليان

(١) فى النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية وفى إحدى الجهتين ولم يحتط فى الأخرى .

(٢) فى النسخة الحلية وكذلك رقم ١٤ « فى ملك مؤجره ، والمعنى واحد » .



ابن حرب نا حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر [رضي الله عنهما] (١) قال: «كان رسول الله ﷺ يقول: مثلكم ومثل أهل الكتائب كمثل رجل استأجر أجراً فقال: من يعمل لي من غدوة (٢) إلى نصف النهار على قيراط؟ فعملت اليهود إلى صلاة الظهر ثم قال: من يعمل لي من نصف النهار إلى صلاة العصر على قيراط؟ فعملت النصارى ثم قال: من يعمل لي من العصر إلى أن تغيب الشمس على قيراطين؟ فاتمهم، وذكر الحديث» ١٢٩٥ - مسألة - وجاز استئجار المرأة ذات اللبن لارضاع الصغير مدة مساة

برهان ذلك قول الله تعالى: (فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن) .

١٢٩٦ - مسألة - ولا يجوز استئجار شاة، أو بقرة، أو ناقة، أو غير ذلك لواحدة ولا أكثر للحلب أصلاً لأن الاجارة إنما هي في المنافع خاصة لا في تملك الأعيان وهذا تملك اللبن وهو عين قائمة فهو بيع لا اجارة، وبيع مالم يرقط ولا تعرف صفته باطل، وهو قول أبي حنيفة. والشافعي، ولم يجز مالك اجارة الشاة ولا الشاتين للحلب وأجاز اجارة القطيع من ذوات اللبن للحلب وأجاز استئجار البقرة للحرث واشترط لبها وهذا كله خطأ وتناقض لأنه فرق بين القليل والكثير بلا برهان أصلاً، ثم لم يأت بمحددين ما حرم وما حلل فزج الحرام بالحلال بغير بيان وهذا كما ترى .

وفرض على كل من حلل وحرم أن يبين للناس ما يحرم عليهم بما يحل لهم إن كان يعرف ذلك فإن لم يعرفه فالسكوت هو الواجب الذي لا يحل غيره، ثم أجاز ذلك في الرأس الواحد من البقر وهذا تناقض فاحش، وكذلك أجاز كراء الدار تكون فيها الشجرة أو النخلة واستثناء ثمرتها وإن لم تكن فيها حين الاجارة ثمرة إذا كانت الثمرة أقل من تلك الكراء وإلا فلا يجوز، ولا يعرف هذا التقسيم عن أحد قبله ولا دليل على صحة شيء منه، ولئن كان الكثير مما ذكرنا حلالاً فالقليل من الحلال حلال، وإن كان حراماً فالقليل من الحرام حرام، وهذا بعينه أنكروا على الحنفيين إذ أباحوا القليل مما يسكر كثيره وقد وافقونا على أنه لا يحل كراء الطعام ليؤكل فما الفرق بين ذلك وبين ما أباحوه من كراء الدار بالثمرة التي لم تخلق فيها لتؤكل وبين كراء الغنم لتحلب؟ فإن قالوا: قسنا ذلك على استئجار الظئر قلنا: القياس كله باطل ثم لو كان حقاً لكان ههنا باطلاً لأن أصح القياس ههنا إن يقاس استئجار الشاة الواحدة للحلب على استئجار الظئر الواحدة

(١) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ١٨٣ (٢) في النسخة رقم ١٦ «من غدوة

النهار» بزيادة لفظ النهار ولم توجد في البخاري ولا في جميع النسخ، والحديث مطول اختصره المصنف كما أشار إلى ذلك

للرضاع لحرمته ذلك ثم قسم حيث لا تشابه بينهما من البقرة للحرث ومن القطيع الكثير عدده ، والعلة المانعة عندهم من إجارة الرأس الواحد للحلب موجودة في الظئر ولا فرق ، وما رأينا أجهل بالقياس من هذا قياسه ، وبالله تعالى التوفيق \*

١٢٩٧ - مسألة - ولا يجوز إجارة الأرض أصلاً ولا للحرث فيها . ولا للغرس فيها . ولا للبناء فيها . ولا لشيء من الأشياء أصلاً لا لمدة مسماة قصيرة ولا طويلة . ولا لغبر مدة مسماة . لا بدناير . ولا بدراهم . ولا بشيء أصلاً ، فتي وقع فسخ أبدأ ، ولا يجوز في الأرض إلا المزارعة بجزء مسمى مما يخرج منها أو المغارسة كذلك فقط ، فإن كان فيها بناء قل أو كثر جاز استجار ذلك البناء وتكون الأرض تبعاً لذلك البناء غير داخلة في الإجارة أصلاً \*

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم ناعبد الملك بن شعيب بن الليث بن سعد حدثني أبي عن جدي ثني عقيل بن خالد عن ابن شهاب قال : أخبرني سالم بن عبد الله بن عمر قال : لقي عبد الله بن عمر رافع بن خديج فسأله ؟ فقال له رافع : سمعت عبي - وكان قد شهد ابداً - يحدثان [أهل الدار] (١) : أن رسول الله ﷺ نهى عن كراء الأرض ، فذكر الحديث وفيه : وأن ابن عمر ترك كراء الأرض ، \*

قال أبو محمد : أهل بدر كلهم عدول \* روينا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد عن عباية بن رفاع بن رافع بن خديج عن جده رافع ابن خديج قال : جاء جبريل أوملك إلى رسول الله ﷺ فقال : ماتعدون من شهد بدرا فيكم ؟ قال رسول الله ﷺ : خيارنا قال : كذلك هم عندنا ، \*

قال علي : ومن روينا عنه المنع من كراء الأرض جملة جابر بن عبد الله . ورافع ابن خديج : وابن عمر . وطاوس . ومجاهد . والحسن \*

قال علي : وعند ذكرنا للزراعة إن شاء الله تعالى تنقص ما شغب به من أباح كراء الأرض ونقص كل ذلك بحول الله تعالى وقوته \*

١٢٩٨ - مسألة - ولا يجوز استجار دار ولا عبد ولا دابة ولا شيء أصلاً ليوم غير معين . ولا لشهر غير معين . ولا لعام غير معين لأن الكراء لم يصح على شيء لم يعرف فيه (٢) المستأجر حقه فهو أكل مال بالباطل وعقد فاسد ، وبالله تعالى التوفيق \*

١٢٩٩ - مسألة - وكل ما عمل الاجير شيئاً مما استؤجر لعمله استحق من الاجرة بقدر ما عمل فله طلب ذلك وأخذه وله تأخير به بغير شرط حتى يتم عمله أو يتم

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٤ وهو فيه مطول (٢) في النسخة رقم ١٦ ومنه ،

منه جملة ما لأن الاجرة انما هي على العمل فلكل جزء من العمل جزء من الاجرة ، وكذلك كل ما استغل المستأجر الشيء الذي استأجر فعليه من الاجارة بقدر ذلك أيضا ، وكذا ذكرنا للدليل الذي ذكرنا ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣٠٠ - مسألة - وجائز الاستئجار بكل ما يحل ملكه وان لم يحل بيعه كالكلب والمر والماء . والثمره التي لم يد صلاحها . والسنبل الذي لم يبس فيستأجر الدار بكلب معين . أو كلب موصوف في الذمة . وبشره قد ظهرت ولم يد صلاحها . وبماء موصوف في الذمة أو معين محرز ، أو بهر كذلك لأن الاجارة ليست بيعا وانما نهى في هذه الاشياء عن البيع ، وقياس الاجارة على البيع باطل لو كان القياس حقا فكيف وهو كله باطل ؟ لانهم موافقون لنا على اجارة الحر نفسه وتحريمهم لبيعهم ولأن البيع تملك للاعيان بالنقل لها عن ملك آخر والاجارة تملك منافع لم تحدث بعد ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣٠١ - مسألة - والاجارة الفاسدة ان أدركت فسخت أو ما أدرك منها ، فان فاتت أوقات شيء منها قضى فيها أو فيما فات منها بأجر المثل لقول الله تعالى : ( والحرماص قصاص ) فن استغل (١) مال غيره بغير حق فهي حرمه انتهكها فعليه أن يقاص بمثله من ماله ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣٠٢ - مسألة - ولا تجوز الاجارة على الصلاة . ولا على الأذان لكن اما أن يعطيهما الامام من أموال المسلمين على وجه الصلة وإما أن يستأجرهما أهل المسجد على الحضور معهم عند حلول أوقات الصلاة فقط مدة مساة فاذا حضر تعين الأذان والاقامة على من يقوم بهما ، وكذلك لا تجوز الاجارة على كل واجب تعين على المرء من صوم . أو صلاة . أو حج . أو فتيا . أو غير ذلك . ولا على معصية أصلا لان كل ذلك أكل مال بالباطل لان الطاعة المفترضة لا بدله من عملها والمعصية فرض عليه اجتنابها فأخذ الاجرة (٢) على ذلك لا وجه له فهو أكل مال بالباطل ، وكذلك تطوع المرء عن نفسه لا يجوز أيضا اشتراط أخذ مال عليه لانه يكون حينئذ لغير الله تعالى .

روينا من طريق ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن أشعث - هو ابن عبد الملك الحراني - عن الحسن بن عثمان بن أبي العاص قال : كان آخر ما عهد إلى النبي ﷺ أن لا تأخذ مؤذنا يأخذ على أذانه أجرا .

١٣٠٣ - مسألة - وجائز للمرء أن يأخذ الاجرة على فعل ذلك عن غيره مثل أن

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلبية « فن استعمل » (٢) في النسخة رقم ١٦

يجب عنه التطوع . أو يصلى عنه التطوع . أو يؤذن عنه التطوع . أو يصوم عنه التطوع . لأن كل ذلك ليس واجبا على أحدهما ولا عليهما ، فالعامل بعمله عن غيره لا عن نفسه فلم يقطع ولا عصي ، وأما المستأجر فأنتقم ماله في ذلك تطوعا لله تعالى فله أجر ما اكتسب بماله . ١٣٠٤ - مسألة - ولا تجوز الاجارة في اداء فرض من ذلك الا عن عاجز أو ميت لما ذكرنا في كتاب الحج . وكتاب الصيام من النصوص في ذلك وجواز أن يعمل المزمع عن غيره فلا يستجار في ذلك جائز لانه لم يأت عنه نهى فهو داخل في عموم أمر النبي ﷺ بالمؤاجرة ، وأما الصلاة المنسية . والنوم عنها . والمنذورة فهي لازمة للمرء الى حين موته فنهذه تؤدى عن الميت ، فالاجارة في أداها عنه جائزة ، وأما المتممتر كها فليس عليه أن يصليها إذ ليس قادرا عليها إذ قد فاتت فلا يجوز أن يؤدى عنه مالم يسهل هو مأمورا بأداها ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣٠٥ - مسألة - ولا تجوز الاجارة على النوح ولا على الكهانة لانهما معصيتان منهي عنهما لا يحل فعلهما ولا العون عليهما فالاجارة على ذلك . أو العطاء عليه معصية . وتعاون على الاثم والعدوان \*

١٣٠٦ - مسألة - ولا تجوز الاجارة على الحجامة ولكن يعطى على سبيل طيب النفس وله طلب ذلك فان رضى والا قدر عمله بعد تمامه لا قبل ذلك وأعطى ما يساوى ، وكذلك لا تحل الاجارة على انزاء الفحل أصلا لانزوة ولا نزوات معلومة ، فان كان العقد الى أن تحمل الاثني كان ذلك أبلغ في الحرام والباطل وأكل السحت . لما روينا من طريق شعبة عن المغيرة بن مقسم قال : سمعت ابن أبي نعم (١) قال : سمعت أبا هريرة يقول : « نهى رسول الله ﷺ عن كسب الحجام . وثمن الكلب . وعسب النحل » \* وروينا النهي عن عسب الفحل وكسب الحجام من طرق كثيرة ثابتة عن رسول الله ﷺ ، وقال أبو حنيفة والشافعي . وأحمد . وأبو سليمان : لا تجوز الاجارة على ضراب الفحل \* وروينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي ناسفيا الثوري عن شاذب أبي معاذ قال : قال البراء بن عازب : لا يحل عسب الفحل . ومن طريق الأعمش عن عطاء ابن أبي رباح قال : قال أبو هريرة « أربع من السحت . ضراب الفحل . وثمن الكلب . ومهر البغي . وكسب الحجام » وقال عطاء : لا تعطه على طراق الفحل أجرا

(١) هو بضم أوله وسكون ثانيه ، واسمه عبد الرحمن بن أبي نعم البجلي أبو الحكم الكوفي ؛ ووقع في النسخة رقم ١٦ والنسخة الحلبية « ابن أبي نعيم » بزيادة ياء آخر الحروف وهو غلط

الآن لا تجد من يطرقك وهو قول قتادة .

قال أبو محمد : وأباح مالك الاجرة (١) على ضرب الفحل كرات مسماة وما نعلم لهم حجة أصلا لمن نص ولا من نظر ، ورووا رواية فاسدة موضوعة من طريق عبد الملك بن حبيب وهو هالك . عن طلق بن السمح (٢) ولا يدري من هو ؟ عن عبد الجبار ابن عمر وهو ضعيف أن ربيعة أباح ذلك ، وذكره عن عقيل بن أبي طالب أنه كان له تيس ينز به بالاجرة .

قال أبو محمد : قد أجل الله قدر عقيل في نسبه وعلو قدره عن أن يكون تياسا يأخذ الاجرة على قضيب تيسه ، وأما أجرة الحجام فقد ذكرنا عن أبي هريرة تحريمها ، وروى عن عثمان أمير المؤمنين أيضا وعن غيره من الصحابة رضى الله عنهم ، وروينا عن ابن عباس اباحة كسبه . واحتج من أباحه بما روينا من طريق شعبة عن حميد الطويل عن أنس قال : « دعا النبي ﷺ غلاما فحجمه (٣) فأمر له بصاع أو صاعين وكلم فيه فخفف من خراجه ، »

قال أبو محمد : فاستعمال الخبرين واجب فوجدنا النبي ﷺ أعطاه عن غير مشاركة فكانت مشارطته لا تجوز ، ولأنه أيضا عمل مجهول ، ولا خلاف في أن ذلك الحديث ليس على ظاهره لأن فيه النهي عن كسب الحجام جملة وقد يكسب من ميراث . أو من سهم من المغنم . ومن ضيعة . ومن تجارة وكل ذلك مباح له بلا شك ، ولم تحرم الحجامه قط بلا خلاف ولا بدله من كسب يعيش منه والامات ضياعا ، فصح أن كسبه بالحجامه خاصة هو المنهى عنه فوجب أن يستثنى من ذلك فعل رسول الله ﷺ فيكون حلالا حسنا ويكون ما عداه حراما كما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا وكيع نا معمر بن سالم عن أبي جعفر - هو ابن محمد بن علي بن الحسين - قال : لأبأس بأن يحتجم الرجل ولا يشارط ، وهو قول أبي سليمان . وأصحابنا .

١٣٠٧ - مسألة - والاجارة جائزة على تعليم القرآن . وعلى تعليم العلم مشاهرة وجملة ، وكل ذلك جائز ، وعلى الرقي . وعلى نسخ المصاحف . ونسخ كتب العلم لانه لم يأت في النهي عن ذلك نص بل قد جاءت الاباحة كما روينا من طريق البخاري نا أبو محمد سيدان بن مضارب الباهلي نا أبو معشر البراء [ هو صدوق ] (٤) يوسف بن يزيد حدثني عبيد الله بن الاخنس أبو مالك عن ابن أبي مليكة عن ابن عباس أن نقرأ من أصحاب رسول الله

(١) في النسخة رقم ١٦ « الاجارة » (٢) في النسخة رقم ١٦ « ويحجمه » (٣) في النسخة رقم ١٦ « الزيادة من صحيح البخاري ج ٧ ص ٢٤١ »

ﷺ مروا بما فيه لمديغ أو سليم فعرض لهم رجل من أهل الماء فقال : هل فيكم من راق ؟ [ إن في الماء رجلا لدينا أو سلما ] (١) فانطلق رجل منهم فقرأ بفاتحة الكتاب على شاه فبرأ فجاء بالشاه إلى أصحابه ففكروا ذلك وقالوا : أخذت على كتاب الله أجرا [ حتى قدموا المدينة ] فقالوا : يا رسول الله أخذ على كتاب الله أجرا فقال رسول الله ﷺ : ان أحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله ، والخبر المشهور « أن رسول الله ﷺ زوج امرأة من رجل بمامعه من القرآن » (٢) أى ليعلمها إياه ؛ وهو قول مالك . والشافعي . وأنى سليمان ، وقال أبو حنيفة . والحسن بن حنبل : لا تجوز الأجرة على تعليم القرآن ، واحتج له مقلدوه بخبر رويناه من طريق قاسم بن أصبغ ناعبد الله بن روح ناشبابة - هو ابن ورقاء - نا أبو يزيد عبد الله بن العلاء الشامي نا بشر بن عبيد الله عن أنى ادريس الخولاني قال : كان عند أبى بن كعب ناس يقرئهم من أهل اليمن فاعطاه أحدهم قوسا يتسلحها في سبيل الله تعالى فقال له رسول الله ﷺ « أتحب أن تأتى بهانى عنقك يوم القيامة نارا » . ورويناه أيضا من طريق ابن أبى شيبة عن وكيع . وحيد بن عبد الرحمن [ الرؤاسي ] (٣) عن المغيرة بن زياد الموصلى عن عباد بن نسي قاضى الأردن عن الأسود ابن ثعلبة عن عباد بن الصامت عن رسول الله ﷺ قصة القوس . وأيضا من طريق أبى داود عن عمرو بن عثمان نا بقية نا بشر (٤) بن عبد الله بن يسار عن عباد بن نسي عن جنادة بن أبى أمية عن عباد بن الصامت عن النبي ﷺ بمثله . ومن طريق سعيد ابن منصور عن اسماعيل بن عياش عن عبد ربه بن سليمان بن عمير بن زيتون عن الطفيل ابن عمرو عن رسول الله ﷺ أنه عرض له ذلك في القوس مع أبى بن كعب وفيه زيادة . أنه قال : يا رسول الله انا نا كل من طعامهم قال : أما طعام صنع لغيرك فحضرته فلا بأس ان تأكله وأما ما صنع لك فانأكله فإنا نا كله بخلافك ، . ومن طريق ابن أبى شيبة نا محمد بن ميسر (٥) أبو سعد عن موسى بن على بن رباح عن أبيه نا أبى بن كعب غداه رجل كان يقرئ القرآن فقال له رسول الله ﷺ : « ان كان شئ . يتحلف به فلا خير فيه وان كان من طعامهم وطعام أهله فلا بأس به » . ومن طريق ابن أبى شيبة نا عفان بن مسلم نا أبان بن يزيد الطارح دثى يحيى بن أبى كثير عن زيد - هو ابن أبى سلام - عن أبى سلام - هو مطور الحبشى - عن أبى راشد الخبرائى عن عبد الرحمن بن شبل ، سمعت رسول الله

(١) الزيادة من صحيح البخارى (٢) الحديث فى الصحيحين وغيرهما (٣) الزيادة من سنن أبى داود (٤) فى النسخة رقم ١٦ « بشير » بزيادة ياء آخر الحروف وهو غلط (٥) فى النسخة الحلبية « بن قيس » وفى رقم ١٦ « بن مسروق » وهو غلط

ﷺ يقول: تَعْلَمُوا الْقُرْآنَ وَلَا تَعْلَمُوا عَنْهُ (١) وَلَا تَجْفُوا فِيهِ وَلَا تَأْكُلُوا بِهِ وَلَا تَسْتَكْبِرُوا بِهِ وَلَا تَسْتَكْثِرُوا بِهِ، وَرَوِيَاهُ عَنْ عَوْفِ بْنِ مَالِكٍ مِنْ قَوْلِهِ مِثْلُ هَذَا أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْسٍ أَهْدَاهَا إِنْسَانًا إِلَى مَنْ كَانَ يَقْرَأُهُ: «أُرِيدَانِ تَعْلُقُ قَوْسًا مِنْ نَارٍ»، وَصَحَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ أَنَّهُ أَعْطَاهُ الْأَمِيرُ مَا لَقِيَاهُ بِالنَّاسِ فِي رَمَضَانَ فَأَبَى وَقَالَ: إِنَّا لَنَأْخُذُ لِلْقُرْآنِ أَجْرَاهُ وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ أَخَا عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الطَّحَّانِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي جَرِيرٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ قَالَ: كَانَ أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَكْرَهُونَ بَيْعَ الْمُصَاحِفِ وَتَعْلِيمَ الْغُلَامِ بِالْأَرْشِ وَيَعْظُمُونَ ذَلِكَ، وَصَحَّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَشْتَرَطَ الْمُعَلِّمُ وَأَنْ يَأْخُذَ أَجْرًا أَعْلَى تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ هُوَ مِنْ طَرِيقِ شُعْبَةَ. وَسَفِيَانُ كَلَامُهُمَا عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ عَنْ أَبِي سِيرٍ ابْنِ عَمْرٍو قَالَ شُعْبَةُ فِي رَوَايَتِهِ: أَنَّ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ أَعْطَى قَوْمًا قُرْآنَ فِي رَمَضَانَ فَبَلَغَ ذَلِكَ عَمْرَ فَكَرَهُ، وَقَالَ سَفِيَانُ فِي رَوَايَتِهِ: أَنَّ سَعْدَ بْنَ أَبِي وَقَاصٍ قَالَ: مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ الْحَقِيقَةَ عَلَى الْفَرَسِ فَقَالَ عَمْرُو يَعْطَى عَلَى كِتَابِ اللَّهِ ثَمْنًا؟، وَصَحَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَزِيدٍ. وَشَرِيحٌ لَا يَأْخُذُ لِكِتَابِ اللَّهِ ثَمْنًا \* وَمِنْ طَرِيقِ حَمَادِ بْنِ سُلَيْمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ الْقُرَشِيِّ عَنْ بِلَالِ بْنِ سَعْدٍ الدَّمَشْقِيِّ عَنْ الضَّحَّاكِ بْنِ قَيْسٍ أَنَّهُ قَالَ لَمَّا دُنِيَ مَعْلَمُ كِتَابِ اللَّهِ: إِنِّي لَا بَغْضَافَ فِي اللَّهِ لِأَنَّهُ تَغْفَى فِي أَذْنَانِكَ وَتَأْخُذُ لِكِتَابِ اللَّهِ أَجْرًا، وَكَرِهَ ابْنُ سِيرِينَ الْأَجْرَةَ عَلَى كِتَابِ الْمُصَاحِفِ، وَعَنْ عُلُقَمَةَ أَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ أَيْضًا \*

قال أبو محمد: هذا كل ما احتجوا به. وقد ذكرنا عن سعد. وعمار الآن انهما أعطيا على قراءة القرآن \* وروينا من طريق ابن أبي شيبة عن صدقة الدمشقي عن الوضين ابن عطاء قال: كان بالمدينة ثلاثة معلمين يعلمون الصبيان فكان عمر بن الخطاب يرزق كل واحد منهم خمسة عشر كل شهر \* ومن طريق ابن أبي شيبة ناو كيع نامهدي بن ميمون عن ابن سيرين قال: كان بالمدينة معلم عنده من أبناء أولياء الفخام فكانوا يعرفون حقه في الثيروز والمهرجان \*

قال أبو محمد: محمد بن سيرين أدرك أكابر الصحابة وأخذ عنهم. أبي بن كعب (٢). وأبقتادة فمن دونهما \* ومن طريق ابن أبي شيبة نايزيد بن هارون أنا شعبة عن الحكم ابن عتيبة قال: ما علمت أحدا كره أجر المعلم، وصح عن عطاء. وأبي قلابة أباحه أجر المعلم على تعليم القرآن، وأجاز الحسن. وعلقمة في أحد قوله الأجرة على نسخ المصاحف \* قال أبو محمد: أما الأحاديث في ذلك عن رسول الله ﷺ فلا يصح منها شيء، أما حديث أبي إدريس الخولاني أن أبي بن كعب فتنقه طعم لا يعرف لأبي إدريس سماع من أبي، والآخر

أيضا منقطع لأن علي بن رباح لم يدرك أبي بن كعب . وأما حديث عبادة بن الصامت فأحد طرقه عن الأسود بن ثعلبة وهو مجهول لا يدري قاله علي بن المديني . وغيره ؛ والآخر من طريق بقية وهو ضعيف ، والثالثة من طريق اسماعيل بن عياش وهو ضعيف ؛ ثم هو منقطع أيضا . وأما حديث عبد الرحمن بن شبل فقيه أبو راشد الخبراني وهو مجهول ثم لو صححت لكانت كلها قد خالفها أبو حنيفة . وأصحابه لأنها كلها إسماعيات فبما أعطى بغير أجره ولا مشاركة وهم يميزون هذا الوجه فهو بايراد أحاديث ليس فيها شيء مما منعواهم مخالفون لما فيها فبطل كل ما في هذا الباب ، والصحابة رضي الله عنهم قد اختلفوا فبقى الاثران الصحيحان عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اللذان أوردنا لا معارض لهما وبالله تعالى التوفيق .

١٣٠٨ - مسألة - والاجارة جائزة على التجارة مدة مسافة في مال مسمى أو هكذا جملة كالخدمة . والوكالة . وعلى نقل جواب المخاصم طالبا كان أو مطلوبا . وعلى جلب البينة وحملهم إلى الحاكم . وعلى تقاضى الدين . وعلى طلب الحق . وعلى المجيء بمن وجب احضاره لأن هذه كلها أعمال محدودة داخلة تحت أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالمؤاجرة .

١٣٠٩ - مسألة - وإجارة الأمير من يقضى بين الناس مشاهرة جائزة لما ذكرناه .  
١٣١٠ - مسألة - ولا تجوز مشاركة الطبيب على البرء أصلا لأنه بيد الله تعالى لا يد أحد وإنما الطبيب معالج ومقو للطبيعة بما يقابل الداء ولا يعرف كية قوة الدواء من كية قوة الداء فالبرء لا يقدر عليه إلا الله تعالى .

١٣١١ - مسألة - وجاز أن يستأجر الطبيب لخدمة أيام معلومة لأنه عمل محدود فإن أعطى شيء عند البرء بغير شرط فخلال الأمر النبي صلى الله عليه وآله وسلم بأخذ ما أعطى المرء من غير مسألة .

١٣١٢ - مسألة - ولا تجوز الاجارة على حفريئر البتة سواء كانت الأرض معروفة أو لم تكن لأنه قد يخرج فيها الصفاة الصلدة والأرض المنحلة الرخوة والصلية ؛ وهذا عمل مجهول ، وقد يبعد الما في موضع ويقرب فيها هو إلى جانبه وإنما يجوز ذلك في استجار مياومة ثم يستعمل فيها حفريئر البئر لأنه عمل محدود معلوم يتولى منه حسب ما يقدر عليه ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣١٣ - مسألة - ولا يجوز أن يشترط على المستأجر للخياطة احضار الخيوط . ولا على الوراق القيام بالحبر . ولا على البناء القيام بالطين أو الصخر أو الجيار وهكذا



في كل شيء ، وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان لأنه اجارة وبيع معا قد اشترط أحدهما مع الآخر لحرم ذلك من وجهين ، أحدهما أنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، والثاني أنه يبيع مجهولواجارة مجهولة لا يدري مايقع من ذلك للبيع ولا مايقع منه للاجارة فهو أكل مال بالباطل ، فان تطوع كل من ذكرنا باحضار ما ذكرنا عن غير شرط جاز ذلك لأنه فعل خير ، وأما استئجار البناء وآلاته . والتجار وآلاته . والوراق وأقلامه . وجله (١) وسكنه . وملزمته . ومحبرته ، والخياط وابرته وجله فكل ذلك جائز حسن لأنها اجارة واحدة كلها ، فان كان شيء من ذلك لغير علم يجهز لأنه لا يدري مايقع من ذلك لتلك الآلة ولا مايقع للعامل فهو أكل مال بالباطل وبالله تعالى التوفيق ، وأما الصباغ فانما استؤجر لادخال الثوب في قدره فقط .

١٣١٤ - مسألة - ومن استأجر دارا . أو عبدا . أو دابة . أو شيئا ما ثم أجره بأكثر مما استأجره به أو باقل أو بمثله فهو حلال جائز ؛ وكذلك الصانع المستأجر لعمل شيء . فيستأجر هو غيره ليعمله له بأقل أو بأكثر أو بمثله فكل ذلك حلال والفضل جائز لهما إلا أن تكون المعادة وقعت على أن يسكنها بنفسه . أو يركبها بنفسه . أو يعمل العمل بنفسه فلا يجوز غير ما وقعت عليه الاجارة لأنهم يأتين عن النبي ﷺ عن ذلك ، وهي مؤاجرة وقد أمر عليه السلام بالمؤاجرة وبالله تعالى التوفيق .

١٣١٥ - مسألة - والاجارة بالاجارة جائزة كن أجر سكنى دار بسكنى دار أو خدمة عبد بخدمة عبد . أو سكنى بخدمة عبد أو بخياطة كل ذلك جائز لأنهم يأتون بالنهي عن ذلك وهو قول مالك ، وقال أبو حنيفة : لا يجوز كراء دار بكراء دار ويجوز بخدمة عبد ، وهذا تقسيم فاسد .

### بقية الكلام في المسألة التي قبل هذه

قال علي : روينا من طريق ابن أبي شيبة ناعباد بن العوام عن عمر بن عامر عن قتادة عن نافع عن ابن عمر أنه قال فيمن استأجر أجيرا فأجره بأكثر مما استأجره قال ابن عمر : للفضل للأول . ومن طريق وكيع ناشئة عن قتادة عن ابن عمر أنه كرهه ، وصح عن إبراهيم أنه قال : يرد الفضل هوربا ، ولم يجزه مجاهد . ولا إياس بن معاوية . ولا عكرمة ، وكرهه الزهري بعد أن كان يبيحه ، وكرهه ميمون بن مهران . وابن سيرين . وسعيد ابن المسيب . وشريح . ومسروق . ومحمد بن علي . والشعبي . وأبو سلفة بن عبد الرحمن

(١) الجمل - بالتحريك - الذي يجزه الشعر والصوف

وأباحه سلمان بن يسار . وغروة بن الزبير . والحسن . وعطاء . \*

قال أبو محمد : احتج المانعون من ذلك بأنه كالربا وهذا باطل بل هي اجارة صحيحة ، ولا فرق بين من ابتاع شمن وباع بأكثر وبين من اكرى بشىء وأكرى بأكثر ، والمالكيون يشنعون بخلاف صاحب الذى لا يعرف له مخالف وهذا ما تناقضوا فيه لأن ابن عمر لم يحزه ولا يعرف له فى ذلك مخالف من الصحابة رضى الله عنهم ، ومن قال بقول أبي حنيفة فى ذلك الشعبي . \*

قال على : هذا قول لا دليل على صحته والتقليد لا يجوز ، والعجب انهم قالوا : يتصدق بالفضل ! وهذا باطل لأنه ان كان حلالا فلا يلزمه أن يتصدق به الا ان يشاء وان كان حراما عليه فلا يحل له أن يتصدق بما لا يملك ، وبالله تعالى التوفيق . \*

١٣١٦ - مسألة - وتقية المرحاض على الذى ملأه لا على صاحب الدار ، ولا يجوز اشتراطه على صاحب الدار لأن على من وضع كناسة أو زبلا أو متاعا فى أرض غيره التمسك بغيره لم يحزه ذلك وعليه أن يزيله عن المكان الذى لاحقه فيه واشتراطه على صاحب الدار باطل من وجهين ، أحدهما أنه شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل ، والثانى انه مجهول القدر فهو شرط فاسد ، وبالله تعالى التوفيق . \*

١٣١٧ - مسألة - فان كان غانما يبيتون فيه ليلة ثم رحلون فعلى صاحب الخان احضار مكان فارغ للخلاء ان شاء والا يبرزوا فى الصدعات ان أى من ذلك . \*

١٣١٨ - مسألة - والأجرة على كنس السكنف جائزة وهو الظاهر من أقوال أبي حنيفة . ومالك . والشافعى . وأبى سليمان لعموم أمر رسول الله ﷺ بالمؤاجرة على أننا روينا من طريق سعيد بن منصور نا أبو عوانة عن الفضيل بن طلحة أن ابن عمر قال لرجل كناس للعدرة : اخبره أنه منه تزوج . ومنه كسب . ومنه حج فقال له ابن عمر : أنت خيىث وما كسبت خيىث وما تزوجت خيىث حتى تخرج منه كادخلت فيه ، قال سعيد بن منصور : انا مهدي بن ميمون عن واصل مولى أبي عينة عن عمرو بن هرم عن عبد الحميد بن محمود أنه سمع ابن عباس وقد قال لرجل : انى كنت رجلا كسا حاء كسح هذه الحشوش فاقبست مالا فتزوجت منه وولد لي فيه وحججت فيه فقال له ابن عباس : أنت ومالك خيىث . وولدك خيىث ولا يعرف لهما من الصحابة مخالف . فأين الخنفيون والمالكيون عن هذا إن طردوا أقوالهم ؟ ولا حجة فى قول أحد دون رسول الله ﷺ . \*

١٣١٩ - مسألة - وجائز اعطاء الغزل للنسج يحزه مسمى منه كربع . أو ثلث . أو نحو ذلك فان تراضيا على أن ينسجه النساج معا ويكونا معاشرين يكن فيه جاز ذلك

وان أبى أحدهما لم يلزمه وكان للنساج من الغزل الذى سمي له أجرة بمقدار ما ينسج من  
الاجر حتى يتم نسجه ويستحق جميع ما سمي له، وكذلك يجوز اعطاء الثوب للخياط (١)  
بجزء منه مشاع أو معين . واعطاء الطعام للطحين بجزء منه كذلك ، واعطاء الزيتون  
للعصير كذلك . وكذلك الاستجار لجميع هذه الزيوت المحدودة بجزء منها كذلك كل  
ذلك جائز ، وكذلك استجار الراعى لحراسة هذه الغنم بجزء منها مسمى كذلك أيضا ،  
ولا يجوز بجزء مسمى من النسل الذى لم يولد بعد لان كل ما ذكرنا قبل فى اجارة محدودة فى  
شئ موجود قائم ، ولا يجوز الاجارة بمالم يخلق بعد لانه غرر لا يدري أ يكون أم لا ؟  
روينا من طريق ابن أبى شيبة نا محمد بن أبى عدى عن ابن عون سألت محمد بن سيرين  
عن دفع الثوب الى النساج بالثلث ودرهم أو بالربع أو بماتراضيا عليه ؟ قال : لا أعلم  
به بأسا . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان قال : أجاز الحكم اجارة الراعى للغنم  
بثلثها أو ربعها ، وهو قول ابن أبى ليلي ؛ وروى عن الحسن أيضا نا ابن أبى شيبة نا ابن عليه  
عن ليث عن عطاء مثل قول ابن سيرين نا ابن أبى شيبة نا عبد الأعلى عن معمر عن الزهرى  
مثل قول ابن سيرين . وعطاء نا ابن أبى شيبة نا عبد الرحمن بن مهدى عن حماد بن زيد  
قال : سألت أيوب السختياني . ويعلى بن حكيم عن الرجل يدفع الثوب الى النساج بالثلث  
والربع ؟ فلم يريا به بأسا . نا ابن أبى شيبة نا زيد بن الحباب عن أبى هلال عن قتادة قال :  
لا بأس أن يدفع الى النساج بالثلث . والربع نا ابن أبى شيبة نا عبدة بن سليمان  
عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه قال : لا بأس بان يعالج الرجل  
النخل ويقوم عليه بالثلث . والربع مالم ينفق هو منه شيئا نا ابن أبى شيبة نا ابن عليه  
عن أيوب السختياني عن الفضيل عن سالم قال : النخل يعطى من عمل فيه منه ، وهو  
قول ابن أبى ليلي والأوزاعي . والليث ، وكره كل ذلك ابراهيم . والحسن فى أحد قوله  
ولم يجزه أبو حنيفة . ولا مالك . ولا الشافعى \*

١٣٢٠ - مسألة - وجائز كراء السفن كبارها وصغارها بجزء مسمى مما يحمل  
فيها مشاع فى الجميع أو متميز ، وكذلك الدواب . والعجل ويستحق صاحب السفينة  
من الكراء بقدر ما قطع من الطريق عطب أو سلم لانه عمل محدود ، وقال مالك : لا كراء  
له إلا ان بلغ .

قال على : وهذا خطأ واستحلال تسخير السفينة بلا أجرة وبلا طيب نفس صاحبها  
ولا فرق بين السفينة : والدابة فى ذلك ، وقوله فى هذا قول لا يعضده قرآن ولا سنة

ولارواية سقيمة. ولا قول أحد قبله نعله ، ولا قياس ، ولا رأى له وجه ، وكذلك استئجار خدمة المركب جائز ولهم من الأجرة بقدر ما عملوا عطب المركب أو سلم ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣٢١ - مسألة - فإن هال البحر وخافوا العطب فليخففوا الأثقل فالأثقل ، ولا ضمان فيه على أهل المركب لانهم مأمورون بتخليص أنفسهم ، قال الله تعالى : ( ولا تقتلوا أنفسكم ) وقال تعالى : ( ولا تقتلوا بأيديكم إلى التهلكة ) فمن فعل ما أمر به فهو محسن ، قال الله تعالى : ( ما على المحسنين من سبيل ) وقال مالك : يضمن مالك : يضمن ما كان للتجارة ولا يضمن ماسبق للأكل . والقنية ولا يضمن شيء من ذلك من لا مال له في المركب ، وهذا كله تخليط لا يعضده دليل أصلا ، وقول لانعلم أحدا تقدمه قبله وبالله تعالى التوفيق ، فإن كان دون الأثقل ما هو أخف منه فإن كان في رمى الأثقل كلفة يطول أمرها ويخاف غرق السفينة فيها ويرجى الخلاص برمي الأخف روى الأخف حيث ذكروا ، وأما من رمى الأخف وهو قادر على رمى الأثقل فهو ضامن لما رمى من ذلك لا يضمنه معه غيره لقول النبي ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » ولا يرمى حيوان الا لضرورة يوقن معها بالنجاة برمييه ولا يلقى انسان أصلا لا مؤمن ولا كافر لأنه لا يحل لأحد دفع ظلم عن نفسه بظلم من لم يظلمه والمانع من القاء ماله المثقل للسفينة ظالم لمن فيها فدفع الهلاك عن أنفسهم بمنعه من ظلمهم فرض .

١٣٢٢ - مسألة - واستئجار الحمام جائز ويكون البئر . والساقية تبعا ، ولا يجوز عقد اجارة مع الداخل فيه لكن يعطى مكرمة فان لم يرض صاحب الحمام بما أعطى الزم بعد الخروج ما يساوى بقاؤه فيه فقط لأن مدة بقائه قبل أن يستوفيه مجهولة ولا يجوز عقد الكراء على عمل مجهول لأنه أكل مال بالباطل لجهلها بما يتراضيان به ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣٢٣ - مسألة - ومن استأجر دارا فإن كانت فيها دالية . أو شجرة لم يجوز دخولها في الكراء . أصلا قل خطرهما أم كثر ظهر حملها أو لم يظهر طاب أو لم يطب لأنها قبل أن تتخلق الثمرة وقبل أن تطيب لا يحل فيها عقد أصلا الا المساقاة فقط وبعد ظهور الطيب لا يجوز فيها إلا البيع لا الاجارة لأن الاجارة لا تملك بها العين ولا تستهلك أصلا ، والبيع تملك به العين والرقبة فهو بيع بضمن مجهول . واجارة بضمن مجهول فهو حرام من كل جهة وهو قول أنى حنيفة . والشافعي : وأنى سليمان .

١٣٢٤ - مسألة - واجارة المشاع جائزة فيما ينقسم . وما لا ينقسم من الشريك ومن غير الشريك ومع الشريك ودونه وهو قول مالك . والشافعي . وأنى يوسف .

ومحمد بن الحسن: وأبي سليمان وغيرهم، وقال أبو حنيفة: لا تجوز اجارة المشاع لا ما ينقسم ولا ما لا ينقسم الا من الشريك وحده، وقال: لا يجوز رهن المشاع كان ما ينقسم أو ما لا ينقسم لا عند الشريك فيه ولا عند غيره فإن ارتهن اثنان معا رهنان واحد جاز ذلك، وقال: لا تجوز هبة المشاع ان كان ما ينقسم كالدور والارضين ويجوز فيما لا ينقسم كالسيف والؤلؤة ونحو ذلك، وأجاز بيع المشاع ما انقسم وما لا ينقسم من الشريك وغير الشريك ولم يجز زفر اجارة المشاع لامن الشريك ولا من غيره، وهذه تقاسيم في غاية الفساد والدعوى بالبطل والتناقض بلا دليل أصلا ولا نعلها عن أحد قبل أبي حنيفة، ولا حاجة لهم في ذلك الا أن قالوا: الاتفاع بالمشاع غير ممكن الا بالمبايأة وفي ذلك انتفاع بحصة شريكه.

قال أبو محمد: وهذا داخل عليهم في البيع وفي التملك ولا فرق وأمر النبي ﷺ بالمؤاجرة ولم يخص مشاعا من غير مشاع وما ينطق عن الهوى إن هو الا وحي يوحى وما كان ربك نسيا، وقد تم الدين والله الحمد ونحن في غنى عن رأى أبي حنيفة وغيره، وبالله تعالى التوفيقه.

١٣٢٥ - مسألة - ولا ضمان على أجير مشترك أو غير مشترك ولا على صانع أصلا الا ما ثبت أنه تعدى فيه أو أضعاه والقول في كل ذلك ما لم تقم عليه بيته قوله مع بيته فان قامت عليه بيته بالتعدى أو الاضاعة ضمن وله في كل ذلك الاجرة فيما أثبت انه كان عمله فان لم تقم بيته حلف صاحب المتاع انه ما يعلم أنه عمل ما يدعى انه عمله ولا شيء عليه حيثئذ، وبرهان ذلك قول الله تعالى: ( لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) فالصانع والأجير حرام على غيره فان اعتدى أو أضعاه لزمه حيثئذ أن يعتدى عليه بمثل ما اعتدى والاضاعة لما يلزمه حفظه تعد وهو ملزم حفظ ما استعمل فيه بأجر أو بغير اجر لنهى رسول الله ﷺ عن اضعاء المال وحكمه عليه السلام بالبيته على من ادعى وباليمين على المطلوب إذا أنكر، ومن طلب بغرامة مال أو ادعى عليه ما يوجب غرامة فهو المدعى عليه فليس عليه الا اليمين بحكم الله عز وجل والبيته على من يدعى لنفسه حقا في مال غيره.

وقد اختلف الناس في هذا فقالت طائفة: كما قلنا ۞ رويان من طريق شعبة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي قال: لا يضمن الصانع ولا القصار، وأقال الخياط وأشباهه ۞ ومن طريق حماد بن سبلة أنا جلبة بن عطية عن يزيد بن عبدالله بن موهب قال في حال استؤجر لحمل قلة غسل فانكسرت قال: لا ضمان عليه ۞ ومن طريق ابن أبي شيبة نا أزهري السمان عن عبدالله بن عون عن محمد بن سيرين انه كان لا يضمن الأجير الا من تضييع ۞ ومن طريق ابن أبي شيبة عن اسماعيل بن سالم عن الشعبي قال: ليس على أجير المشاهرة

ضمان \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع نا سفيان الثوري عن مطرف بن طريف عن الشعبي قال : لا يضمن القصار الا ما جنت يده \* ومن طريق عبدالرحمن بن مهدي نا سفيان الثوري عن مطرف عن الشعبي قال : يضمن الصانع ما عنت يده ولا يضمن ما سوى ذلك \* ومن طريق ابن أبي شيبة عن حفص بن غياث عن أشعث عن ابن سيرين عن شريح انه كان لا يضمن الملاح غرقا ولا خرقا \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى عن يونس بن عبيد عن الحسن البصري قال : اذا أفسد القصار فهو ضامن وكان لا يضمنه غرقا ولا خرقا ولا عدا وما كبرا \*

قال أبو محمد : وهذا نص قولنا \* ومن طريق سعيد بن منصور عن مسلم بن خالد عن ابن أبي نجيح عن طاوس انه لم يضمن القصار \* ومن طريق عبدالرزاق نا معمر قال : قال ابن شبرمة : لا يضمن الصانع الا ما عنت يده ، وقال قتادة : يضمن اذا ضيع \* وبه الى عبدالرزاق نا سفيان الثوري نا حماد بن أبي سليمان نا كان لا يضمن أحدا من الصنائع وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وزفر . وأبي ثور . وأحمد . واسحاق . والمزني . وأبي سليمان ، وقالت طائفة : الصانع كلهم ضامنون ما جنوا وما لم يجنوا \* روي نا من طريق عبدالرزاق عن بعض أصحابه عن الليث بن سعد عن طلحة بن سعيد عن بكير بن عبدالله بن الأشج أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضمن الصانع يعني من عمل يده \* ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن خلاص بن عمرو قال : كان علي بن أبي طالب يضمن الأجير \* وصح من طريق ابن أبي شيبة نا حاتم نا اسماعيل عن جعفر بن محمد عن أبيه أن عليا كان يضمن القصار . والصواغ وقال : لا يصلح الناس الا ذلك ، وروى عنه أنه ضمن نجارا ، وصح عن شريح تضمن الأجير . والقصار . وعن ابراهيم أيضا تضمن الصانع ، وكذلك عن عبدالله بن عتبة بن مسعود . وعن مكحول انه كان يضمن كل أجير حتى صاحب الفندق الذي يحبس للناس دوابهم ، وهو قول ابن أبي ليلى حتى انه ضمن صاحب السفينة اذا عطلت الأمتعة التي تلفت فيها ، وقالت طائفة : يضمن كل من أخذ أجرا ، وروى ذلك عن علي وعن عبدالرحمن بن يزيد وغيرهما ، وقالت طائفة : يضمن الأجير المشترك وهو العام وهو الذي استؤجر على الأعمال ولا يضمن الخاص وهو الذي استؤجر لمدة ما ، وهو قول أبي يوسف . ومحمد بن الحسن ، وروى عن ابراهيم يضمن الأجير للمشارك ولم يأت عنه لا يضمن الخاص ، وقالت طائفة : يضمن الصانع ما غاب عليه الا أن يقيم بينة انه تلف بعينه من غير فعله فلا يضمن ولا يضمن ما ظهر أصلا الا أن تقوم عليه بينة بأنه تعدى وهو قول مالك بن أنس \*

قال أبو محمد : أما قول مالك فانه لم له حجة أصلاً من قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد قبله . ولا من قياس ، وما كان هكذا فلا وجه له ولم نجد لهم شبهة الا أنهم قالوا : انما فعلنا ذلك احتياطاً للناس فقلنا لهم : فضمنوا الودائع احتياطاً للناس ، فقد صح عن عمر بن الخطاب انه ضمنها أنس بن مالك ، وأيضاً فمن جعل المستصنعين أول بالاحتياط لهم من الصناع والكل مسلمون ، ولو عكس عما كس عليهم قولهم لما كان بينه وبينهم فضل كمن قال : بل أضمن ما ظهر الآن تأتي بينه على أن الشيء تلف من غير فعله وتعيده ولا أضمن ما بطن الا ان تقوم بينه عدل بأنه هلك من تعديده بل لعل هذا القول أحوط في النظر ، وكذلك قول أبي يوسف . ومحمد [بن الحسن] (١) ، وهذا كما ترى خالفوا فيه عمر (٢) . وعلى بن أبي طالب ولا يعرف لهما من الصحابة مخالف رضي الله عنهم وهم يعظمون مثل هذا اذا وافق آراءهم (٣) والقوم أصحاب قياس بن عمهم وقد قال بعضهم من أصحاب القياس : وجدنا ما يدفعه الناس بعضهم الى بعض من أموالهم ينقسم اقساماً ثلاثاً لا رابع لها ، قسم ينتفع به الدافع وحده لا المدفوع اليه فقد اتفقنا انه لا ضمان في بعضه كالوديعة فوجب رد كل ما كان من غيرها اليها ، وقسم ينتفع به الدافع والمدفوع اليه فقد اتفقنا على أنه لا ضمان في بعضه كالقراض فوجب رد ما كان من غيره اليه ودخل في ذلك الرهن وما دفع الى الصناع ، وقسم ثالث ينتفع به المدفوع اليه وحده فقد اتفقنا في بعضه على أنه مضمون كالقرض فوجب أن تكون العارية مثله .

قال أبو محمد : لو صح قياس في العالم لكان هذا ولكنهم لا الآثار اتبعوا ولا القياس عرفوا ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣٣٦ - مسألة - ولا تجوز الاجارة الا بمضمون مسمى محدود في الذمة ، أو بعين معينة متميزة معروفة الحد والمقدار وهو قول عثمان رضي الله عنه وغيره .

قال أبو محمد : وقال مالك : يجوز كراء الأجير بطعامه ، واحتجوا بخبر عن أبي هريرة كنت أجيراً لابنة غزو ان بطعام بطني وعقبه رجلى .

قال أبو محمد : قد يكون هذا تكراراً من غير عقد لازم وأما العقود المقضى بها فلا تكون الا بمعلوم ، والطعام يختلف فنه اللين ومنه الحشن . ومنه المتوسط ، ويختلف الأدم ، وتختلف الناس في الأكل اختلافاً متفاوئاً فهو مجهول لا يجوز وبالله تعالى التوفيق . تمت الاجارة بحمد الله .

(١) الزيادة من النسخة الحلية (٢) في النسخة الحلية . وهذا ما خالفوا فيه كلهم عمر الخ (٣) في النسخة رقم ١٤ والحلية «أهواءهم»

بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الجعل في الابق وغيره

١٣٢٧ - مسألة - لا يجوز الحكم بالجعل على أحد فن قال لآخر : ان جئتني بعبدى الابق فلك على دينار أوقال : ان فعلت كذا وكذا فلك على درهم أو ما شبه هذا (١) فجاءه بذلك ، أو هتف وأشهد على نفسه من جاءه بكذا فله كذا فجاءه به لم يقض عليه بشئ . ويستحب لو وفى بوعده ، وكذلك من جاءه بآبق فلا يقضى له بشئ . سواء عرف بالمجئى . بالاباق أو لم يعرف بذلك إلا أن يستأجره على طلبه مدة معروفة أو لياتيه به من مكان معروف فيجب له ما استأجره به ، وأوجب قوم الجعل والأزموه الجاعل واحتجوا بقول الله تعالى : (أوفوا بالعقود) وبقول يوسف عليه السلام وخدمته عنه (قالوا : فقد صواع الملك ولن جاء به حمل بعير وأنا به زعيم) وبحديث الذى رقى على قطع من الغنم وقد ذكرناه فى الاجارات فأنفى عن اعادته .

قال أبو محمد : وكل هذا لا حجة لهم فيه ، أما قول الله تعالى : (أوفوا بالعقود) فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : «ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام» وقال تعالى : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمرا ان يكون لهم الخيرة من أمرهم) فصح أنه ليس لأحد أن يعقد فى دمه ولا فى ماله ولا فى عرضه ولا فى بشرته عقدا ولأن يلتزم فى شئ من ذلك حكما الا ما جاء النص بايجابه باسمه أو باباحته باسمه ، فصح أن العقود التى أمر الله تعالى بالوفاء بها انما هى العقود المنصوص عليها باسمائها وان كل ما عداها حرام عقده ، وأيضا فان الله عز وجل يقول : (ولا تقولن لشيء انى فاعل ذلك غدا إلا أن يشاء الله) فصح أن من التزم أن يفعل شيئا ولم يقل : ان شاء الله فقد خالف أمر الله تعالى واذا خالف أمر الله تعالى لم يلزمه عقد خالف فيه أمر ربه عز وجل بل هو معصية يلزمه أن يستغفر الله عز وجل منه ، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » فان قال : إلا أن يشاء الله فقد علمنا يقينا علم ضرورة اذ قد عقد ذلك العقد بمشيئة الله عز وجل ثم لم ينفذه ولا فعله فان الله تعالى لم يشأه اذ لو شاء الله لا نفذه وأتمه فلم يخرج عن ما التزم من كون ذلك العقدان شاء الله تعالى أنفذه وأتمه الا فلا ، وأيضا فان المخالفين لنا فى هذا لا يرون جميع العقود لازمة ولا يأخذون بعموم الآية التى احتجوا بها بل يقولون فيمن عقد على نفسه أن يصبغ ثوبه أصفر أو أن يمشى الى السوق أو نحو هذا : أنه لا يلزمه فقد نقضوا احتجاجهم بعمومها ولزمهم ان يأتوا بالحد المفرق بين



ما يلزمونه من العقود وبين مالا يلزمونه ، وبالبرهان على صحة ذلك الحد وذلك الفرق وإلا فقولهم مردود لانه دعوى بلا برهان وما كان هكذا فهو باطل ، قال الله تعالى : ( قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين ) ٥

والعجب ان المخالفين لنا : يقولون : ان وكدا كل عقد عقده يمين لم يلزمه الوفاء به وانما فيه الكفارة ان لم ينف به فقط ثم يلزمونه اياه اذ لم يؤكده فتراهم كلما أكدوا العقد عقده انحل عنهم اذ لم يؤكده لزمه وهذا معكوس وبالله تعالى التوفيق ، وأما قول يوسف عليه السلام فلا يلزم لوجوه ، أحدها ان شريعة من قبلنا من الانبياء عليهم السلام لا تزل من اقل تعالى : ( لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ) وقال رسول الله ﷺ : « فضلت على الانبياء بسبب قد كر عليه السلام منها وأرسلت الى الناس كافة » (١) وقال عليه السلام أيضا : « أعطيت خمساً لم يعطهن أحد قبلي ، قد كر عليه السلام منها » و كان النبي يبعث إلى قومه خاصة وبعث إلى الناس عامة » (٢) ، رويانهذا من طريق جابر . والذي قبله من طريق أبي هريرة ، فاذا قد صح هذا فلم يعيشوا اليانا وإذ لم يعيشوا اليانا فلا يلزمنا شرع لم يؤمر به وانما يلزمنا الايمان بانهم رسل الله تعالى وانما أتوا به لازماً لمن بعثوا اليه فقط ، وأيضا فان المحتجين بهذه الآية أول مخالف لها لانهم لا يلزمون من قال : لمن جاني بكذا حمل بعير الوفاء بما قال لأن هذا الحمل لا يدري مما هو أمن أو مؤلؤ . أو من ذهب . أو من رماد . أو من تراب ؟ ولا أي البعران هو ؟ ومن البعران الضعيف الذي لا يستقل بعشرين صاعا ومنهم القوي والصحيح الذي يستقل بثلاثمائة صاع ، ولا أشد مجاهرة بالباطل ممن يحتاج بشيء هو أول مخالف له على من لم يلتزم فقط ذلك الأصل ، وأيضا حتى لو كان هذا في شريعتنا لما كان حجة علينا لانه ليس في هذه الآية الزام القضاء بذلك وانما فيها انه جعل ذلك الجعل فقط وليس هذا مما خالفناهم فيه فبطل تعلقهم بالآيتين جميعا (٣) ، والله تعالى الحمد وأما قوله ﷺ في حديث الرقيق فصحيح الا أنه لا حجة لهم فيه لانه ليس فيه الا اباحة أخذ ما أعطى الجاعل على الرقية فقط ، وهكذا قول وليس فيه القضاء على الجاعل بما جعل ان أبي أن يعطيه فسقط كل ما احتجوا به وبالله تعالى التوفيق ٥

(فان قيل ) انه وعد قلنا : قد تكلمنا في الوعد والاختلاف في آخر كتاب اللذور بما فيه كفاية وكلامنا هنا فيه بيان انه ليس كل وعد يجب الوفاء به وانما يجب الوفاء بالوعد بالواجب الذي افترضه الله تعالى فقط ولا يلزم أحدا ما التزمه لكن ما ألزمه الله تعالى

(١) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ١٤٧ من طريق أبي هريرة (٢) هو في الصحيحين

(٣) في النسخة الحلبية « بالاثنتين يقينا » وفي النسخة رقم ١٤ « بالآيتين يقينا »

على لسان نبيه ﷺ فهو الذى يلزم سواء التزمه المرء أو لم يلتزمه وبالله تعالى تأييد .  
ومن العجائب أن الملتزمين الوفاء بالجعل يقولون : انه لا يلزم المجمعول له أن يفعل  
ما جعل له فيه ذلك الجعل وهم يزعمهم أصحاب أصول يردون البها فروعهم ففى أى الأصول  
وجدوا عقدا متفقا عليه أو منصوصا عليه بين اثنين يلزم أحدهما ولا يلزم الآخر ؟  
وقال مالك : من جاء بالآبق فإن كان بمن يعرف بطلب الآبق فإنه يجعل له على قدر قرب الموضع  
وبعد فأن لم يكن ذلك شأنه ولا عمله فلا جعل له لكن يعطى ما اتفق عليه فقط ، وقال أبو حنيفة  
لا يجب الجعل فى شيء الا فى رد الآبق فقط العبد . والامة سواء فمن رد آبقا أو آبقة من مسيرة  
ثلاث ليال فصاعدا فله على كل رأس أربعون درهما فان رد هما من أقل من ثلاث رضى له ولا  
يلغ بذلك أربعين درهما فان جاء بأحد هما من مسيرة ثلاث ليال فصاعدا وهو يساوى أربعين  
درهما قل نقص من قيمته درهم واحد فقط ، ثم رجع أبو يوسف : ومحمد بن الحسن عن هذا  
القول فقال محمد : ينقص من قيمته عشرة دراهم ، وقال أبو يوسف : له أربعون درهما  
ولولم يساوا الا درهما واحدا .

قال أبو محمد : أما قول مالك خطأ لا برهان على صحته أصلا لانه تفريق بين ما لافرق  
بينه بلا برهان لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قول صاحب .  
ولا قياس . ولا رأى له وجه ، وما نعلم هذا القول عن أحد قبله ، ويلزم عليه ان من  
كان بناء فرعى حائط مائل فأصلحه وبناءه أن له أجره عليه فأن لم يكن بناء . وبناء فلا أجره (١)  
له ، وكذلك من نسج غزلا آخر لم يأمره به فأن كان نساجا فله الأجرة وان لم يكن  
نساجا فلا أجره له والباب يتسع ههنا جدا ، فلما أن يتزيدوا من التحكم فى أموال الناس  
بالباطل وأما أن يتناقضوا لا بد من أحدهما ، وأما قول أبى حنيفة وأصحابه ففى غاية الفساد  
والتخلیط لانهم حدوا حدا لم يأت به قط قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا  
قول صاحب . ولا تابع . ولا أحد نعله قبلهم . ولا قياس . ولا رأى يعقل ، ثم فيه من  
التخاذل ، ما لا يخفى على ذى مسكة عقل وهم قد قالوا : من قتل جارية تساوى مائة ألف  
درهم فصاعدا أو أقل الى خمسة آلاف درهم لم يكن عليه الا خمسة آلاف غير خمسة  
دراهم ، ومن قتل عبدا يساوى مائة ألف درهم فصاعدا أو أقل الى عشرة آلاف درهم  
لم يكن عليه الا عشرة آلاف درهم غير عشرة دراهم ثم سواوا فى جعل الآبق بين المرأة  
والرجل وأسقط أبو حنيفة درهما من قيمته ان لم يساوا أربعين درهما فهلا أسقط من ثمن  
الذكر عشرة دراهم ومن ثمن الإمة خمسة دراهم كما فعل فى القتل ؟ أو هلا أسقط هنالك

(١) فى النسخة رقم ١٤ ، فلا أجر له ، فيها

درهما كما أسقط هنا ؟ وليت شعري من أين قصدوا إلى الدرهم ؟ ولعله بغل أيضا كالذي حد به النجاسات ، وهلا حد بنصف درهم أو ربع درهم أو بفلس ؟ ثم ايجاب أبي يوسف أربعين درهما في جعله وان لم يساوا الادرها في الله ويا للمسلمين من أضل طريقة . أو أبعد عن الحقيقة : أو أقل مراقبة ممن يعارض حكم رسول الله ﷺ في المصرة في أن ترد وصاع تمر لحماقتهم وآرائهم المتننة ! فقالوا : أرأيت ان كان اشترها بنصف صاع تمر ؟ ثم يوجب مثل هذا في الجمل الذي لم يصح فيه سنة قط ، وهلا اذحموا هنا ؟ قالوا في المصرة : يردوها وقيمتها من صاع تمر ان كانت أقل من صاع التمرتين أو الانصف مد أو نحو ذلك ، ثم موهوا بانهم اتبعوا في ذلك أثر امر سلا . وروايات عن الصحابة رضي الله عنهم وكذبوا في ذلك كله بل خالفوا الأثر المرسل في ذلك وخالفوا كل رواية رويت في ذلك عن صاحب أو تابع على ما نذكر ان شاء الله تعالى .

وأعجب شيء دعواهم أن الاجماع قد صح في ذلك فان كان اجماعا فقد خالفوه ومن خالف الاجماع عندهم كفر ، فاعتزفوا بذهنبهم فسحقا لاصحاب السعيروان لم يكن اجماعا فقد كذبوا على الأمة كلها وعلى أنفسهم انظر كيف كذبوا على أنفسهم . روينا من طريق ابن أبي شيبة نا حفص - هو ابن غياث - عن ابن جريج عن عطاء - أو ابن أبي مليكة . وعمر بن دينار قالاجيما : ما زلنا نسمع « أن النبي ﷺ قضى في العبد الآبق يوجد خارجا من الحرم دينار أو عشرة دراهم » . ومن طريق وكيع نا ابن جريج عن ابن أبي مليكة وعمر بن دينار قالاجيما : جعل رسول الله ﷺ في الآبق اذا جبي . به خارج الحرم دينار . ومن طريق عبد الرزاق نا معمر بن عمرو بن دينار قال : « قضى النبي ﷺ في الآبق يوجد في الحرم عشرة دراهم » وهذا خلاف قول الطائفتين مع قولهما ان المرسل كالمسند ولا مرسل أصح من هذا لان عمرا . وعطاء . وابن أبي مليكة ثقات أئمة نجوم ، وكلهم أدرك الصحابة فقطاء أدرك عائشة أم المؤمنين وصحبا فمن دونها (١) ، وابن أبي مليكة أدرك ابن عباس . وابن عمر . وأسما بنت أبي بكر . وابن الزبير وسمع منهم وجالسهم ، وعمر وأدرك جابرا . وابن عباس وصحبهما لاسيا مع قول الاثنين منهما لانيال أيهما كانا انهما ما زالوا يسمعان ذلك ، فبان عند هؤلاء مخالفة كل ذلك تقليدا لحظا أبي حنيفة . ومالك ، وسئل عندهم في رد السنن الثابتة بتقليد رواية شيخ من بني كنانة عن عمر البيع عن صفقة أو خيار . وسائر الرسائل الواهية اذا وافقت رأي أبي حنيفة ومالك ، فن أضل من هذه طريقته في دينه ونموذبا لله من الخذلان . ومن طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن يزيد

عن أيوب أبي العلاء عن قتادة وأبي هاشم كلاهما قال: إن عمر بن الخطاب قضى في جعل الآبق إذا أصيب في غير مصره أربعين درهماً فإن أصيب في المصر فمشرين درهماً أو عشرة دراهم . ومن طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي نازيد بن هارون نا الحجاج بن أرطاة عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب في جعل الآبق ديناراً أو اثنا عشر درهماً وهذا كله خلاف قول المالكيين والحنفيين . ومن طريق أحمد بن حنبل وابن أبي شيبة قالا جميعاً : نازيد بن هارون عن الحجاج بن أرطاة عن الحصين بن عبد الرحمن عن الشعبي عن الحارث الأعور عن علي بن أبي طالب قال في جعل الآبق ديناراً أو اثنا عشر درهماً زاد أحمد في روايته إذا كان خارجاً من المصر ، وهذا كله خلاف قول المالكيين . والحنفيين . ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع نا سفيان الثوري عن أبي إسحاق قال : أعطيت الجمل في زمن معاوية أربعين درهماً ، وهذا خلاف قول الحنفيين . والمالكيين ، ثم ليس فيه ان معاوية قضى بذلك ولا أنه قضى بذلك على أبي إسحاق ولا في أى شيء أعطاه وظاهره أنه تطوع بذلك ولا يدرى في أى شيء فلا متعلق لهم بهذا أصلاً ولعله أعطاه في جعل شرطى وكله عليه زياد ظلماً . ومن طريق محمد بن عبد السلام الحنسى نا محمد بن المثنى نا أبو عامر العقدي عن سفيان الثوري عن ابن رباح عن عبد الله بن رباح عن أبي عمرو الشيباني قال : أتيت عبد الله بن مسعود باق أو بآبق فقال الأجر . والغنيمة قلت : هذا الأجر فما الغنيمة ؟ قال : من كل رأس أربعين درهماً . ومن طريق وكيع نا سفيان الثوري عن عبد الله بن رباح عن أبي عمرو الشيباني أن رجلاً أصاب آبقاً بعين القرم فجاء به لجعل فيه ابن مسعود أربعين درهماً . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عروانة نا شيخ عن أبي عمرو الشيباني أن ابن مسعود سئل عن جعل الآبق فقال : إذا كان خارجاً من الكوفة فأربعين وإذا كان بالكوفة فعشرة ، هذا كل ما روى فيه عن الصحابة رضي الله عنهم ، وكله مخالف لأبي حنيفة . ومالك ولم يجد ابن مسعود ولا أحد قبله مسيرة ثلاث باربعين درهماً ثم كل ذلك لا يضح .

أما عن عمر فأحد الطريقين منقطع هو الأخرى والتي عن علي فكلهما عن الحجاج بن أرطاة وهو ساقط ، والتي عن ابن مسعود عن شيخ لا يدرى من هو ، وعن عبد الله بن رباح القرشي وهو غير مشهور بالعدالة ، وأما التابعون فصح عن شريح . وزاد ابن الآبق أن يوجد في المصر فجعل واجده عشرة دراهم . وإن وجد خارج المصر فأربعين درهماً ، وروى هذا أيضاً عن الشعبي وبه يقول إسحاق بن راهويه . وهذا خلاف

قول أبي حنيفة، ومالك ، وصح عن عمر بن عبد العزيز ماروينا من طريق ابن أبي شيبة نا الضحاك بن مخلد عن ابن جريج أخبرني ابن أبي مليكة أن عمر بن عبد العزيز قضى في جعل الآبق إذا أخذ (١) على مسيرة ثلاث ثلاثة دنائير ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قضى عمر بن عبد العزيز في الآبق في يوم دينار وفي يومين دينارين وفي ثلاثة أيام ثلاثة دنائير فإزاد على أربعة فليس له الا أربعة ؛ وهذا كله خلاف قول أبي حنيفة. ومالك \* ومن طريق أحمد بن حنبل نا محمد بن سلمة عن أبي عبد الرحيم عن زيد بن أبي شيبة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم النخعي قال : جعل الآبق قد كان يجعل فيه وهو الذي يعمل فيه أربعون درهما ، فهذا عموم وخلاف قول أبي حنيفة . ومالك ، وقد جاء عن ابراهيم خلاف هذا ومثل قولنا ، وقال أحمد بن حنبل : ان وجد في المصر فلا شيء . وان وجد خارج المصر فأربعون درهما \*

قال أبو محمد : فهم ثلاثة من الصحابة لم يصح عن أحد منهم ، وهم أيضا مختلفون وهم خمسة من التابعين مختلفون فلم يستح الحنفيون من دعوى الاجماع من الصحابة على جعل الآبق ولم يصح عن أحد منهم قط ولا جاء الا عن ثلاثة فقط كأذكرنا وقد خالفوهم مع ذلك ثم لم يكن عندهم اجماعا اجمعهم يقرن على المساقاة في خير الى غير أجل وقد اتفقوا بلا شك على ذلك عصر النبي ﷺ وعصر (٢) أبي بكر . وعمر رضي الله عنهم ولا بالوا بمخالفة أكثر من ضعف هذا العدد من الصحابة رضي الله عنهم ، صح عنهم القصاص من اللطمة . ومن ضربة بالسوط . والمسح على الجوربين . والعمامة . وغير ذلك ، ثم قدرونا خلاف هذا كله عن بعض الصحابة والتابعين كماروينا من طريق عبد الرزاق عن الحسن بن عماره عن الحكم بن عتيبة عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي بن أبي طالب في الآبق قال : المسلمون يرد بعضهم على بعض \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن اسرا ئيل عن ابراهيم بن مهاجر عن ابراهيم النخعي قال : المسلم يرد على المسلم يعني في الآبق \* ومن طريق وكيع نا سفيان عن جابر عن الحكم بن عتيبة قال في الآبق المسلم : يرد على المسلم ، وهو قول الشافعي . والاوزاعي . والليث . والحسن بن حي . وأبي سليمان . وأحد قولي أحمد بن حنبل كلهم يقول : لا جعل في الآبق \* وروينا من طريق وكيع نا مسعر - هو ابن كدام - عن عبد الكريم قال : قلت لعبد الله بن عتبة : أيجتعل في الآبق ؟ قال : نعم قلت : الحر قال : لا \* ومن طريق وكيع نا اسرا ئيل عن جابر عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد

(١) في النسخة رقم ١٦ ، إذا أخذه ، (٢) في النسخة رقم ١٦ « على ذلك بحضرة

النبي ﷺ وعصر ، الخ

ابن أبى بكر قال : ان لم يعطه جملاً فليرسله فى المكان الذى أخذه \*  
 قال أبو محمد : قال الله تعالى : ( محمد رسول الله والذين معه أشداء على الكفار رحماء  
 بينهم ) ، ونهى رسول الله ﷺ عن اضاءة المال ، وقال الله تعالى : ( وتعاونوا على  
 البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ) ففرض على كل مسلم حفظ مال أخيه اذا  
 وجده ولا يحل له أخذه ما له بغير طيب نفسه ( ١ ) فلا شئ لمن أبى باقى لأنه فعل فعلاً هو فرض  
 عليه كالصلاة والصيام وبالله تعالى التوفيق ، ولو أعطاه بطيب نفسه لكان حسناً ، ولو أن  
 الامام يرتب لمن فعل ذلك عطاء لكان حسناً ، وبالله تعالى التوفيق \*  
 تم كتاب الجمل بحمد الله [وعونه] ( ٢ )

### كتاب المزارعة والمغارسة

١٣٢٩ - مسألة - الا كثار من الزرع والغرس حسن وأجر ما لم يشغل ذلك  
 عن الجهاد ، وسواء كان كل ذلك فى أرض العرب أو الارض التى أسلم أهلها عليها . أو  
 أرض الصلح . أو أرض الغنوة المقسومة على أهلها أو الموقوفة بطيب الانفس لمصالح  
 المسلمين \* روى ثمان طريق البخارى ناقتية [بن سعيد] ( ٣ ) نا أبو عوانة عن قتادة عن أنس  
 ابن مالك قال : قال رسول الله ﷺ : « ما من مسلم يغرس غرساً أو يزرع زرعاً فإيا كل  
 منه طائر أو انسان أو بهيمة الا كان له به صدقة » وروىنا أيضاً من طريق الليث أنه  
 سمع أبا الزبير أنه سمع جابراً عن النبي ﷺ بمثله ، فعم عليه السلام ولم يخص ، وكره  
 مالك الزرع فى أرض العرب وهذا خطأ وتفريق بلا دليل ، واحتج لهذا بعض مقلديه  
 بما روىنا من طريق البخارى ناعبد الله بن يوسف ناعبد الله بن سالم الحصى ناعبد بن زياد  
 الالهاني عن أبى امامة الباهلي أنه رأى سكة وشيئاً من آلة الحراثة فقال : سمعت رسول الله  
 ﷺ يقول : لا يدخل هذا بيت قوم الا دخله الذل ( ٤ ) ، \*

قال أبو محمد : لم تزل الانصار كلهم وكل من قسم له النبي ﷺ أرضاً من فتوح  
 بنى قريظة ومن أقطعه أرضاً من المهاجرين يزرعون ويغرسون بحضرة ﷺ ، وكذلك  
 كل من أسلم من أهل البحرين . وعمان . واليمن . والطائف فما حض عليه السلام قط  
 على تركه ، وهذا الخبر ( ٥ ) عموم كاترى لم يخص ( ٦ ) به غير أهل بلاد العرب من أهل

( ١ ) فى النسخة رقم ١٦ ، طيب نفس ، ( ٢ ) الزيادة من النسخة الحلية ( ٣ ) الزيادة من  
 صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٠٨ ( ٤ ) هو فى صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٠٨ ( ٥ ) فى النسخة  
 رقم ١٦ ، فهذا ( ٦ ) فى النسخة رقم ١٤ « ولم يخص »

بلاد العرب و كلامه عليه السلام لا يتناقض ، فصح أن الزرع المذموم الذي يدخل الله تعالى على أهله النذل هو ما تشوغل به عن الجهاد وهو غير الزرع الذي يؤجر صاحبه وكل ذلك حسنه ومذمومه (١) سواء ، كان في أرض العرب أو في أرض المعجم إذا السنن في ذلك على عمومها ، واحتجوا أيضا بما روينا من طريق أسد بن موسى عن محمد بن راشد عن مكحول أن المسلمين زرعوا بالشام فبلغ عمر بن الخطاب فأمر بإحراقه وقد ابيض فأحرق ، وإن معاوية تولى حرقه \* ومن طريق أسد بن موسى عن شرحبيل بن عبد الرحمن المرادي أن عمر بن الخطاب قال لقيس بن عبد يغوث المرادي : لا آذن لك بالزرع إلا أن تقر بالنذل وأحواسك من العطاء ، وإن عمر كتب إلى أهل الشام من زرع وتابع أذئاب البقر ورضي بذلك جعلت عليه الجزية \*

قال أبو محمد : هذا مرسل ، وأسد ضعيف ، ويعيد الله أمير المؤمنين من أن يحرق زرع المسلمين ويفسد أموالهم ، ومن أن يضرب الجزية على المسلمين ، والعجب ممن يحتج بهذا وهو أول مخالف له \*

١٣٣٠ - مسألة - ولا يجوز كراه الأرض بشئ أصلا لا بدناير ولا بدراهم . ولا بعرض . ولا بطعام مسمى ولا بشئ أصلا ولا يحل في زرع الأرض إلا أحد ثلاثة أوجه إما أن يزرعها المرء بآلته وأعوانه وبذره وحيوانه ، وإما أن يبيع لغيره زرعها ولا يأخذ منه شيئا فإن اشترى كافي الآلة والحيوان والبذر . والأعوان دون أن يأخذ منه للأرض كراهي الحسن ، وإما أن يعطى أرضه لمن يزرعها يبذره وحيوانه وأعوانه وآلته بجزء . ويكون لصاحب الأرض مما يخرج الله تعالى منها مسمى إمانصف وإمائلك أو ربع أو نحو ذلك أكثر أو أقل ، ولا يشترط على صاحب الأرض البتة شيء من كل ذلك ويكون الباقي للزارع قل ما أصاب أو أكثر فإن لم يصب شيئا فلا شيء له ولا شيء عليه فهذه الوجوه جائزة فمن أتى فليمسك أرضه \*

برهان ذلك أننا قد رويناه عن الأوزاعي عن عطاء عن جابر بن عبد الله أن رسول الله (ص) قال : « من كانت له أرض فليزرعها أو لينحها فإن أبي فليمسك أرضه (٣) » \* ومن طريق رافع بن خديج عن عمه ظهير بن رافع عن رسول الله (ص) مثله \* ومن طريق رافع عن عمه له بدرى عن النبي (ص) مثله \* ومن طريق البخاري نا سليمان بن حرب نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتي نا عن نافع عن ابن عمر [رضي الله

(١) في النسخة رقم ١٤ أو مذمومه (٢) في النسخة رقم ١٦ « عن رسول الله » الخ

(٣) هو في صحيح البخاري ج ٣ ص ٢١٧

عنهما (١) انه كان يكرى مزارعه قال : فذهب الى رافع بن خديج وذهبت معه [فسأله]  
 فقال رافع : نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض . ومن طريق مسلم نا محمد  
 ابن حاتم نا معلى بن منصور الرازى نا خالد - هو الخذاء - نا الشيبانى - هو أبو اسحاق -  
 عن بكير بن الأخنس عن عطاء عن جابر بن عبد الله قال : نهى رسول الله ﷺ أن  
 يؤخذ للأرض أجر أو حظ (٢) . ومن طريق مسلم نا أبو توبة - هو الربيع بن نافع - نا  
 معاوية - هو ابن سلام - عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف  
 عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : من كانت له أرض  
 فليرعها أوليئها أخاه فان أبى فليمسك أرضه (٣) . ومن طريق ابن وهب نا  
 مالك [بن أنس] (٤) عن داود بن الحصين أن أباسفيان مولى ابن أبي أحد أخبره أنه  
 سمع أباسعيد الحدرى يقول : « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المزابنة  
 والمحاقلة قال : والمحاقلة كراء الأرض » . ومن طريق حماد بن سلمة نا عمرو بن دينار  
 قال : سمعت عبد الله بن عمر بن الخطاب يقول : « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله  
 وسلم عن كراء الأرض » . فهو لاء شيخان بدریان . ورافع بن خديج . وجابر .  
 وأبو سعيد . وأبو هريرة . وابن عمر كلهم يروى عن النبي عليه السلام النهى عن  
 كراء الأرض جملة وأنه ليس الا أن يزرعها صاحبها أو يمنحها غيره أو يمسك  
 أرضه فقط ، فهو نقل (٥) تواتر موجب للعلم المتيقن فأخذ بهذا طائفة من السلف كما  
 روينا من طريق ابن وهب أخبرني عمرو - هو ابن الحارث - أن بكيرا - هو  
 ابن الأشج - حدثه قال : حدثني نافع مولى ابن عمر أنه سمع ابن عمر يقول : كنا نكرى  
 أرضنا ثم تركنا ذلك حين سمعنا حديث رافع بن خديج (٦) . ومن طريق ابن أبي شيبة  
 نا وكيع عن عكرمة بن عمار عن عطاء عن جابر انه كره كراء الأرض . ومن طريق ابى  
 داود السجستانى قرأت على سعيد بن يعقوب الطالقانى قلت : أحدثكم عبد الله بن المبارك  
 عن سعيد أبي شجاع حدثني عيسى بن سهل (٧) بن رافع قال : انى يتم فى حجر جدى رافع  
 ابن خديج وحجبت معه فجاء أخى عمران بن سهل قال : أكرينا أرضنا فلانة بماتى درهم

(١) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ٢١٧ والحديث فيه مطول (٢) هو فى صحيح  
 مسلم ج ١ ص ٤٥٢ (٣) هو فى صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٣ (٤) الزيادة من صحيح مسلم ج ١  
 ص ٤٥٣ واقتصر المصنف على بعضه فى التفسير (٥) فى النسخة رقم ١٦ « فهذا نقل »  
 (٦) هو فى صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٣ (٧) وقع فى سنن أبى داود « عثمان بن سهل »  
 والصواب ما هنا كما هو فى سنن النسائى \*



فقال : دعه فإن النبي ﷺ نهى عن كراء الأرض ، وعن عمى رافع نحوه .  
ومن التابعين كمارو بناءه من طريق ابن أبي شبة ناوكيع نا سفيان عن منصور عن مجاهد  
قال : لا يصلح من الزرع الأرض تملك رقبته أو أرض يمنحكها رجل . وعن عبد الرحمن بن  
مهدى عن سفيان بن منصور عن مجاهد أنه كره اجارة الأرض ، وبه إلى وكيع عن يزيد  
ابن ابراهيم . واسماعيل بن مسلم عن الحسن أنه كره كراء الأرض ، ومن طريق عبد  
الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه أنه كان يكره كراء الأرض البيضاء ، ومن طريق  
عبد الرزاق عن معمر عن عبد الكريم الجزري أن عكرمة مولى ابن عباس قال : لا يصلح  
كراء الأرض ، ومن طريق أحمد بن شعيب أنا عمرو بن علي نا أبو عاصم نا عثمان بن مرة  
قال : سألت القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق عن كراء الأرض ؟ فقال (١) رافع بن خديج :  
نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض .

قال أبو محمد : فأفتى من استفتاه بالنهي عن كراء الأرض ، ومن طريق ابن الجهم  
نا ابراهيم الحربى نا خلاد بن أسلم نا النضر بن شميل عن هشام بن حسان قال : كان  
محمد بن سيرين يكره كراء الأرض بالذهب . والفضة . وبه إلى ابراهيم الحربى نا  
داود بن رشيد نا الوليد بن مسلم نا الأوزاعي قال : كان عطاء . ومكحول . ومجاهد .  
والحسن البصرى يقولون : لا تصلح الأرض البيضاء بالدراهم ولا بالدنانير ولا معاملة  
الآن يزرع الرجل أرضه أو يمنحها ، ومن طريق شعبة نا أبو اسحاق السبيعي عن الشعبي  
عن مسروق أنه كان يكره الزرع قال الشعبي : فذلك الذى منعى ولقد كنت من أكثر  
أهل السواد ضيعة ، وهذا يقتضى ولا بد ضرورة أنهما كانا يكرهان اجارة الأرض جملة .  
فهو لا . عطاء . ومجاهد . ومسروق . والشعبي . وطاوس . والحسن . وابن سيرين .  
والقاسم بن محمد كلهم لا يرى كراء الأرض أصلا لا بدنانير ولا بدراهم ولا بغير ذلك .  
فصح النهى عن كراء الأرض جملة ثم وجدنا قد صح ما روينا من طريق البخارى نا ابراهيم  
ابن المنذر نا أنس بن عياض عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه أخبره أن رسول  
الله ﷺ عامل أهل خيبر بشرط ما يخرج منها من زرع أو ثمر (٢) . ومن طريق البخارى  
ناموسى بن اسماعيل نا جويرية - هو ابن أسما - عن نافع عن عبد الله بن عمر قال : أعطى  
النبي ﷺ خيبر اليهود على أن يعملوها ويزرعوها ولهم شطر ما يخرج منها ، ومن  
طريق مسلم نا ابن ربح أنا الليث - هو ابن سعد - عن محمد بن عبد الرحمن عن نافع عن

(١) سقط لفظ « قال » من النسخة رقم ١٤ وهو موجود فى سنن النسائى ج ٧ ص ٣٩

(٢) فى صحيح البخارى ج ٣ ص ٢١١ ، من ثمر أوزرع ، والحديث مطول فيه

ابن عمر عن النبي ﷺ أنه دفع الى يهود خيبر نخل خيبر وأرضها على أن يعتملوها من أموالهم ولرسول الله ﷺ نصف ثمرها (١) \* ومن طريق مسلم حدثني محمد بن رافع نا عبد الرزاق أنا ابن جريج حدثني موسى بن عقبة عن نافع عن ابن عمر قال : لما ظهر رسول الله ﷺ على خيبر أراد اخراج اليهود عنها فسألوه عليه السلام أن يقرهم بها على أن يكفوا عملها ولهم نصف الثمر ؟ فقال لهم رسول الله ﷺ : نقركم بها على ذلك ما شئتم ففروا بها حتى أجلاهم عمر (٢) \* ففى هذا أن آخر فعل رسول الله ﷺ إلى أن مات كان اعطاء الأرض بنصف ما يخرج منها من الزرع ومن الثرو من الشجر ، وعلى هذا مضى أبو بكر . وعمر وجميع الصحابة رضى الله عنهم معهما فوجب استثناء الأرض ببعض ما يخرج منها من جملة ما صح النهى عنه من أن تترك الأرض أو يؤخذ لها أجر أو حظ ، وكان هذا العمل المتأخر ناسخا للنهى المتقدم عن اعطاء الأرض ببعض ما يخرج منها لان النهى عن ذلك قد صح فلو لا أنه قد صح لقنا : ليس نسخا لكنه استثناء من جملة النهى ولو لا أنه قد صح ان رسول الله ﷺ مات على هذا العمل لما قطعنا بالنسخ لكن ثبت أنه آخر عمله عليه السلام ، فصح أنه نسخ صحيح متيقن لاشك فيه وبقي النهى عن الاجارة جملة بحسبه اذ لم يأت شيء ينسخه ولا يخصه البتة إلا بالكذب البحت أو الظن الساقط الذى لا يعمل استعماله فى الدين .

فان قيل : انما صح عن النبي ﷺ النهى عن أن يؤخذ للأرض أجر أو حظ . وعن أن تتركى بثلث أو ربع ، وصح أنه أعطاهما بالنصف فاجيزوا اعطاءها بالنصف خاصة وامتنعوا من اعطائها بأقل أو أكثره قلنا : لا يجوز هذا لانه اذا أباح عليه السلام اعطاءها بالنصف لهم والنصف للمسلمين وله عليه السلام فبضرورة الحس . والمشاهدة يدري كل أحد ان الثلث . والرابع . ومادون ذلك وفوق ذلك من الاجزاء (٣) مادون النصف داخل فى النصف فقد أعطاهما عليه السلام بالربع وزيادة . وبالثلث وزيادة ، فصح أن كل ذلك مباح بلاشك وبالله تعالى التوفيق .

قال أبو محمد : ومن أجاز اعطاء الأرض بجزء مسمى بما يخرج منها . رويان من طريق ابن أبى شيبة نا ابن أبى زائدة عن حجاج عن أبى جعفر محمد بن عيسى قال : عامل رسول الله ﷺ أهل خيبر بالشطر ثم أبو بكر . وعمر . وعثمان . وعلى . ورويان من طريق البخارى

(١) فى صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٦ ، شطر ثمرها ، (٢) الحديث اختصره المصنف

(٣) فى النسخة رقم ١٦ ، من الاجرة ، وهو تصحيف من الناسخ

قال : عامل عمر بن الخطاب الناس على إن جاء عمر بالبذر [ من عنده ] (١) فله الشطر وإن جاءوا بالبذر فلهم كذا . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن الحارث بن حصيرة (٢) حدثني صخر بن الوليد عن عمرو بن صليح (٣) أن رجلا قال لعلي بن أبي طالب : أخذت أرضا بالنصف أكرى أنهارها وأصلحها وأعمرها قال علي : لا بأس بها قال عبد الرزاق : كراء الأنهار هو حفرها . ومن طريق حماد بن سلمة عن خالد الحذاء أنه سمع طاووسا يقول : قدم علينا معاذ بن جبل فأعطى الأرض على الثلث والرابع ففتح نعملها إلى اليوم .

قال أبو محمد : مات رسول الله ﷺ ومعاذ باليمن على هذا العمل . ومن طريق عبد الرزاق قال سفيان الثوري عن منصور بن المعتمر عن مجاهد قال : كان ابن عمر يعطى أرضه بالثلث ، وهذا عنه في غاية الصحة ، وقد ذكرنا عنه رجوعه عن اباحة كراء الأرض . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن كليب بن وائل قال : سألت ابن عمر ؟ فقلت : أرض تقبلها ليس فيها نهر جار ولانبات عشرين بأربعة آلاف درهم كل سنة كريت أنهارها وعمرت فيها قراها وأنفقت فيها نفقة كثيرة وزرعتها لم ترد على رأس مالى زرعتها من العام المقبل فاضعف قال ابن عمر : لا يصلح لك الرأس مالك . ومن طريق ابن أبي شيبة نا يحيى بن أبي زائدة . وأبو الأحوص كلاهما عن كليب بن وائل قلت لابن عمر : رجل له أرض . وما ليس له بذر ولا بقر فأعطاني أرضه بالنصف فزرعتها يبذرى وبقري ثم قاسمته قال : حسن . ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص وعبيد الله ابن ياد بن لقيط كلاهما عن كليب بن وائل مثله أيضا ، فهذان اسنادان في غاية الصحة . عن ابن عمر أنه سأله كليب ابن وائل عن كراء الأرض بالدرهم فلم يجزه ولا أجاز له ما أصاب فيها زيادة على قدر (٤) ما اتفق ، وسأله عن أخذها بالنصف مما يخرج فيها لا يجعل صاحبها فيها لبذرا ولا عملا ويكون العمل كله على العامل والبذر ؟ فأجازه ، وهذا هو نفس قولنا والله الحمد . ومن طريق سفيان . وأبي عوانة (٥) . وأبي الأحوص وغيرهم كلهم عن إبراهيم بن مهاجر عن موسى بن طلحة بن عبيد الله أنه شاهد جارية سعد

- (١) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ٢١١ (٢) هو يفتح الحاء المهملة وكسر الصاد المهملة ووقع . في النسخة رقم ١٤ ، حصيرة ، بالضاد المعجمة وهو تصحيف ، وفي النسخة الحلية « عن الحارث عن حصيرة » وهو غلط (٣) هو بالصاد المهملة مصغرا ووقع في النسخة الحلية ، ضليح ، بالضاد المعجمة وهو تحريف (٤) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية وعلى قدر زيادة ، (٥) في النسخة الحلية وعن أبي عوانة ، وهي زيادة مضرة

ابن أبي وقاص . وعبد الله بن مسعود يعطيان أرضهما على الثلث \* ومن طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن أرطاة عن عثمان بن عبد الله بن وهب عن موسى بن طلحة أن خباب بن الارت . وحذيفة بن اليمان . وابن مسعود كانوا يعطون أرضهم البياض على الثلث . والرابع ، فهو لأبوبكر . وعمر . وعثمان . وعلى . وسعد . وابن مسعود . وخباب . وحذيفة . ومعاذ بحضرة جميع الصحابة \*

ومن التابعين من طريق عبد الرزاق نامعمر أخبرني من سأل القاسم بن محمد ابن أبي بكر الصديق عن الأرض تعطى بالثلث . والرابع ؟ فقال : لأبأس به ، وقد ذكرنا قبل نفيه عن كراء الأرض وهذا نص قولنا \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا الفضيل بن عياض عن هشام - هو ابن حسان - عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق . وابن سيرين انهما كانا لا يريان بأسا أن يعطى أرضه على أن يعطيه الثلث . أو الربع . والعشر ولا يكون عليه من النفقة شيء \* ومن طريق أحمد بن شعيب النسائي أنا محمد ابن عبد الله بن المبارك نازكريا بن عدى أنا حماد بن زيد عن عمرو بن دينار قال : كان طاوس يكره أن يؤجر أرضه بالذهب . والفضة ولا يرى بالثلث والربع بأسا (١) وهذا نص قولنا \* ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة أن سعيد بن المسيب . وابن سيرين كانا لا يريان بأسا بالاجارة على الثلث . والرابع - يعنى فى الأرض - ، وقد ذكرنا نهي ابن سيرين عن كراء الأرض فقوله هو قولنا \* ومن طريق حماد بن سلمة عن حيد عن اياس بن معاوية أن عمر بن عبد العزيز كتب أن أعطوا الأرض على الربع والثلث والخمس الى العشر ولا تدعوا الأرض خرابا \* ورويناه أيضا من طريق ابن أبي شيبة قال : نا حفص بن غياث . وعبد الوهاب : الثقفى قال حفص : عن يحيى بن سعيد الأنصارى ، وقال عبد الوهاب : عن خالد الحذاء ثم اتفق يحيى . وخالد على أن عمر بن عبد العزيز أمر باعطاء الأرض بالثلث والربع \* ومن طريق وكيع نا شريك عن عبد الله بن عيسى قال : كان لعبد الرحمن بن أبي لى أرض بالفوارة (٢) فكان يدفعها بالثلث . والرابع فيرسلنى فأقاسمهم \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر سألت الزهري عن اعطاء الأرض بالثلث . والرابع فقال : لأبأس بذلك \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري أخبرني قيس بن مسلم عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب قال : ما بالمدينة أهل بيت هجرة الا وهم يعطون أرضهم بالثلث والربع \* ومن طريق عبد الرزاق

(١) الاثر في سنن النسائي ج ٧ ص ٣٢٢ مطولا (٢) هي بفتح القاف وتشديد الواو قرية

نا وكيع أخبرني عمرو بن عثمان بن موهب قال : سمعت أبا جعفر محمد بن علي بن الحسين يقول : آل أبي بكر . وآل عمر . وآل علي يدفعون أرضهم بالثك . أو الربع . ومن طريق ابن أبي شيبة نال الفضل بن دكين عن بكير بن عامر عن عبد الرحمن بن الأسود بن يزيد قال : كنت أزارع بالثك والربع وأحمله إلى علقمة . والأسود فلورأيا به بأسا لنهائي عنه . وروينا ذلك أيضا عن عبد الرحمن بن يزيد : وموسى بن طلحة بن عبيد الله وهو قول ابن أبي ليلى . وسفيان الثوري . والأوزاعي . وأبي يوسف . ومحمد بن الحسن . وابن المنذر ، واختلف فيها عن الليث وأجازها أحمد . وأسحاق إلا أنها قالوا : إن البذر يكون من عند صاحب الأرض وإنما على العامل البقر . والآلة . والعمل ، وأجازها بعض أصحاب الحديث ولم ييال من جعل البذر منهما .

قال أبو محمد : في اشتراط النبي ﷺ على أهل خير أن يعملوها بأموالهم بيان أن البذر والنفقة كلها على العامل ولا يجوز أن يشترط شيء من ذلك على صاحب الأرض لأن كل ذلك شرط (١) ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، فإن تطوع صاحب الأرض بأن يقرض العامل البذر أو بعضه أو ما يتابع به البقر أو الآلة أو ما يتسع فيه من غير شرط في العقد فهو جائز لأنه فعل خير والقرض أجرو برؤى بالله تعالى التوفيق .

وانفق أبو حنيفة . ومالك . والشافعي : وأبو يوسف . ومحمد . وزفر . وأبو سليمان على جواز كراء الأرض ، واختلفوا فيه أيضا . وفي المزارعة فأجاز كل من ذكرنا حاشا ما لكوا وحده كراء الأرض بالذهب والفضة وبالطعام المسمى كيله في الذمة ما لم يشترط أن يكون مما يخرج تلك الأرض وبالعروض كلها ، وقال مالك : بمثل ذلك إلا أنه لم يجز كراء الأرض بشيء مما يخرج منها ولا بشيء من الطعام وإن لم يخرج منها كالغسل . والملح . والمرى . ونحو ذلك ، وأجاز كراءها بالخشب . والحطب وإن كانا يخرجان منها ، وهذا تقسيم لانعرفه عن أحد قبله . وتناقض ظاهر وما نعلم لقوله هذا (٢) متعلقا . لا من قرآن . ولا من سنة صحيحة . ولا رواية سقيمة . ولا من قول متقدم . ولا قياس . ولا رأى له وجه . يعني استثناءه الغسل والملح وأجازته الخشب والحطب - ومنع أبو حنيفة وزفر إعطاء الأرض بجزء مسمى مما يزرع فيها بوجه من الوجوه ، وقال مالك : لا يجوز إعطاء الأرض بجزء مسمى مما يخرج الأرض الآن تكون أرض وشجر فيكون مقدار اليابس من الأرض ثلث مقدار الجميع ويكون السواد مقدار الثلثين من

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلبية : لأنه شرط ، (٢) في النسخة رقم ١٦

« لقوله هنا »

الجميع فيجوز حيث أن تعطى بالثلث والرابع والنصف على ما يعطى به ذلك السواد ، وقال الشافعي : لا يجوز اعطاء الأرض بجزء مسمى مما يخرج إلا أن يكون في خلال الشجر لا يمكن سقيها ولا عملها إلا بعمل الشجر وحفرها وسقيها فيجوز حيث أن اعطاؤها بثلث ، أو ربع . أو نصف على ما تعطى به الشجر ، وقال أبو بكر بن داود : لا يجوز اعطاء الأرض بجزء مسمى مما يخرج منها إلا أن تعطى هي والشجر في صفقة واحدة فيجوز ذلك حيثن .

قال أبو محمد : حجة جميعهم في المنع من ذلك نهى رسول الله ﷺ عن اعطاء الأرض بالنصف . والثلث . والرابع .

قال علي : ولنا نخرجهم الآن (١) في ألفاظ ذلك الحديث بل قول : نعم قد صرح عن النبي ﷺ انه نهى عن أن يؤخذ للأرض أجر أو حظ وقال : من كانت له أرض فليرعها أو ليرعها فان أنى فليمسك أرضه ، وهذا نهى عن اعطائها بجزء مما يخرج منها لكن فعله عليه السلام في خير هو الناسخ على ما ينأى قبل ، فأما أبو حنيفة فخالف الناسخ وأخذ بالمنسوخ ، وأما مالك . والشافعي . وأبو سليمان فخيرهم فعل النبي ﷺ في أرض خير فأخرجوه على ما ذكرناه عنهم ، وكل تلك الوجوه تحكم ، ويقال لمن قلد مالكا : من أين لكم تحديد البياض بالثلث ؟ ولم يأت قط في شيء من الاخبار تحديد ثلث ولا دليل عليه ومثل هذا في الدين لا يجوز ، ويقال لهم : ماذا تريدون بالثلث ؟ أثلك المساحة ؟ أو ثلث الغلة ؟ أم ثلث القيمة ؟ قال أي وجه مالوا (٢) من هذه الوجوه قيل لهم : ومن أين خصصتم هذا الوجه دون غيره ؟ والغلة قد تقل وتكثر والقيمة كذلك ، وأما المساحة فقد تكون مساحة قليلة أعظم غلة أو أكثر قيمة من أضعافها ، وأيضا فان خير لم تكن حائطا واحدا ولا محشرا واحدا ولا قرية واحدة ولا حصنا واحدا بل كانت حصونا كثيرة باقية الى اليوم لم تبدل منها الوطيع . والسلام . وناعم . والقموص . والسكنية . والشق . والنطاه . وغيرها ، وما الظن ببد أخذ فيه القسمة ما تنأى فارس وأضعافهم من الرجالة فتمولوا منها وصاروا أصحاب ضياع فمن أين لمالك تحديد الثلث ؟ وقد كان فيها بياض لاسواد فيه وسواد لا بياض فيه وبياض وسواد فاجاء قط في شيء من الآثار تخصيص ما خصه ، فان قال : قد جاء عن النبي ﷺ الثلث والثلث كثير قلنا : نعم وأنتم جعلتم في هذه المسألة الثلث قليلا بخلاف الأثر ثم يقال لهم والشافعي : من أين لكم أن رسول الله

(١) في النسخة رقم ١٦٦ . قال علي . نعارضهم الآن ، الخ والسكلام عليها لا يتم (٢) في النسخة

ﷺ إنما أعطى أرض خير بنصف ما يخرج منها لأنها كانت تبعا للسواد؟ وهل يعلم هذا أحد إلا من أخبره رسول الله ﷺ بذلك عن نفسه والا فهو غفلة من قاله وقطع بالظن؟ وأما بعد التنبيه عليه فما هو الا الكذب البحت عليه ﷺ، وأما الحق الواضح فهو أنه عليه السلام أعطى أرضها بنصف ما يخرج منها من زرع وأعطى نخلا وثمارها كذلك فحقن قول: هذاسته وحق أبدا ولا يزيد ونعلم أنه ناسخ لما تقدمه، لا يمكن الجمع بينهما بظاهرهما، وكذلك أيضا يقال لمن قال بقول أبي بكر بن داود سواء بسواء، والعجب أن بعضهم قال: المخاربة مشتقة من خير فدل أنها بعد خير.

قال أبو محمد: ولو علم هذا القائل (١) قبيح ما أتى به لاستغفر الله تعالى منه ولتقع حياء منه أما علم الجاهل أن خير كان هذا السهم قبل مولد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وإن المخاربة كانت تسمى بهذا الاسم كذلك. وإن اعطاء رسول الله ﷺ خير بنصف ما يخرج منها من زرع أو ثمر كان إلى يوم موته عليه السلام واتصل كذلك بعدموته عليه السلام؟ فكيف يسوغ لذي عقل أودين أن يقول: إن نبيه عليه السلام عن المخاربة كان بعد ذلك؟ أترى عهده عليه السلام أمانا من الآخرة بعدموته عليه السلام بالنهاى عنها؟ أما هذان السخف. والتلوث. والعار من ينسب إلى العلم ويأتي بمثل هذا الجنون؟ فصح يقينا كالشمس أن النهى عن المخاربة وعن اعطاء الأرض بما يخرج منها كان قبل أمر خير بلا شك، وبالله تعالى التوفيق.

واحتم المجيزون للكرام بحديث ثابت بن الضحاك « أن رسول الله ﷺ نهى عن المزارعة وأمر بالمواجرة وقال: لا بأس بها » وبالحبر الذى رويناه من طريق مسلم نا اسحاق - هو ابن راهويه - أنا عيسى بن يونس نا الأوزاعي عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن حدثني حنظلة بن قيس الزرقى (٢) قال: سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب والفضة (٣)؟ فقال: لا بأس به إنما كان الناس يؤاجرون على عهد رسول الله ﷺ على الماذينات. وأقبال الجداول (٤) وأشياء من الزرع فيهاك هذا ويسلم هذا [ ويسلم هذا ويهلك هذا فلم يكن للناس كراء الا هذا فلذلك زجر عنه ] فأما شئ معلوم مضمون فلا بأس به، وهذا خبران صحيحان، وبتأرونا من طريق البخارى

(١) في النسخة الحلبية « قاتل هذا » (٢) هو بضم الزاى وفتح الراء نسبة إلى بنى زريق بطن من الأنصار، وفي صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٧ « الأنصارى » بدل « الزرقى » وهو صحيح أيضا (٣) في صحيح مسلم « بالورق » بدل « بالفضة » والورق الفضة (٤) الماذينات جمع ماذيان هو النهر الكبير وليس اللفظ بعربى، والاقبال الأوانل والرؤس وهو جمع قبل

بأعلى بن عبدالله - هو ابن المدبني - ناسفيان - هو ابن عينة - قال عمرو - هو ابن دينار - :  
قلت لطاوس : لو تركت المخابرة فإن النبي ﷺ نهى عنها فما يزعمون فقال لي طاوس :  
ان أعلمهم - يعني ابن عباس - أخبرني أن النبي ﷺ لم ينه عنها ولكن قال : لان يمنع  
أحدكم أخاه خيرا له من أن يأخذ عليها خيرا معلوما (١) ، وهذا أيضا خبر صحيح . وبخبر  
روينا من طريق ابن أبي شيبة نا ابن غلبة عن عبد الرحمن بن اسحاق عن أبي عبيدة بن عمار  
بن ياسر عن أبي عبيدة بن محمد بن عمار بن ياسر عن الوليد بن أبي الوليد عن عروة بن  
الزبير قال : قال زيد بن ثابت : يغفر الله لرافع بن خديج انا والله أعلم بالحديث منه انما  
أتاه رجلان فداقتا فقال رسول الله ﷺ : ان كان هذا شأنكم فلا تذكروا المزارع \*  
قال علي : قتلناهم : أما حديث زيد فلا يصح ولكننا نسألكم فيه فنقول : هبكم أنه  
قد صح فان رافعا لا يثبت عليه الوهم بمثل هذا بل نقول : صدق زيد وصدق رافع وكلاهما  
أهل الصدق والثقة ، وإذ حفظ زيد في ذلك الوقت ما لم يسمعه رافع فقد سمع رافع أيضا  
مرة أخرى ما لم يسمعه زيد وليس زيد بأولى بالتصديق (٢) من رافع ولا رافع أولى  
بالتصديق من زيد بل كلاهما صادق \* وقد روى النهي عن الكراء جملة للأرض جابر  
وأبو هريرة . وأبو سعيد . وابن عمر وفيهم من هو أجل من زيد ثم نقول لهم : إن غلبتم  
هذا الخبر على حديث النهي عن الكراء فغلبوه على النهي عن المخابرة ولا فرق ، وهكذا  
القول في حديث ابن عباس لانه يقول : لم ينه عنه النبي ﷺ ، ويقول جابر . وأبو هريرة .  
وأبو سعيد . وابن عمر : نهى عنه رسول الله ﷺ فكل صادق وكل انما أخير (٣)  
بما عنده ، وابن عباس لم يسمع النهي وهو لا سمعوه فمن أثبت أولى بمن نفى ومن قال : انه  
علم أولى بمن قال لا أعلم (٤) ، وأما خبر حنظلة بن قيس عن رافع قال ذى فيه انما هو من  
كلام رافع - يعني قوله - : وأماشيء مضمون فلا .

وقد اختلفت عن رافع في ذلك كما أوردنا قبل ، وروى عنه سليمان بن يسار النهي عن  
كراثها بطعام مسمى فلم أجزموه ؟ ورواية حنظلة عن رافع شديدة الاضطراب وعلى  
كل حال فالزائد علما أولى ، وقد روى عمران بن سهل بن رافع . وابن عمر . ونافع . وسليمان  
ابن يسار . وأبو النجاشي (٥) وغيرهم النهي عن كرى الأرض جملة عن رافع بن خديج .

(١) في النسخة رقم ١٦ « خراجا معلوما » وما هنا موافقا لما في صحيح البخاري  
ج ٣ ص ١٢٢ والحديث فيه تقديم وتأخير (٢) في النسخة رقم ١٤ « بالصدق » (٣) في  
النسخة رقم ١٦ « وكل أخبرنا » (٤) في النسخة رقم ١٦ « لم أعلم » (٥) في النسخة رقم ١٦  
« وابن النجاشي » وهو تصحيف ، واسمه عطاء بن صهيب الأنصاري مولى رافع بن خديج \*



خلاف ما روى عنه حنظلة وكلهم أوثق من حنظلة فالزائد أولى ه وأما حديث أمر بالمؤاجرة فنعم هو صحيح وقد صرح به عليه السلام؛ وخبر الاباحة موافق لمعبود الأصل، وخبر النهي زائد فالزائد أولى ونحن على يقين من أنه عليه السلام حين نهى عن الكراء فقد حرم ما كان مباحا من ذلك بلا شك ولا يحل أن يترك اليقين للظن، ومن ادعى أن الاباحة التي قد يتقنا بطلانها (١) قد عادت فهو مبطل وعليه الدليل، ولا يجوز ترك اليقين بالدعوى الكاذبة وليس الاتغليب النهي فطفل الكراء جملة والمخاربة جملة أو تغليب الاباحة فيثبت الكراء جملة والمخاربة جملة كما يقول أبو يوسف . ومحمد . وغيرهما .  
وأما التحكم في تغليب النهي في جهة وتغليب الاباحة في أخرى بلامرأه فحكم الصيان . وقول لا يحل في الدين وبالله تعالى التوفيق ه وأما قول مالك فإن مقاديريه احتجوا له بحديث عبد الحميد بن جعفر عن أبيه عن رافع بن أسيد بن ظهير عن أبيه قال : نهى رسول الله ﷺ عن كراء الأرض قلنا : يا رسول الله إذا نكريها بشئ من الحب قال لا قال : نكريها بالثين فقال : لا قال : وكنا نكريها على الريع الساق قال : لا ازرعها وأمنحها أخاك (٢) .  
وبحديث مجاهد قال : رافع نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تتقبل الأرض ببعض خرجها (٣) . ه وبما رويناه من طرق عن يعلى بن حكيم عن سليمان بن يسار أن رافع بن خديج قال : إن بعض عمومته أتاهم فقال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « من كانت له أرض فليرزعها أولي زرعها أخاه ولا يكارها بثلك ولا بريع ولا بطعام مسمى » . وبما رويناه من طريق أحمد بن شعيب أنا عبيد الله بن سعد بن إبراهيم نا عني قال : نا أبي عن محمد بن عكرمة عن محمد بن عبد الرحمن بن لبيبة عن سعيد بن المسيب عن سعد بن أبي وقاص قال : كان أصحاب المزارع يكرون مزارعهم (٤) في زمان رسول الله ﷺ مما يكون على السواقي من الزرع فجأوا [ رسول الله ﷺ ] (٥) يختصمون فنهاهم رسول الله ﷺ أن يكروا بذلك وقال : اكرؤا بالذهب والفضة ه . ورويناه أيضا من طريق عبد الملك بن حبيب عن ابن الماجشون عن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم عن أبيه عن سعيد ابن المسيب عن سعد بن أبي وقاص قال : أرخص رسول الله ﷺ في كراء الأرض بالذهب . والورق ه . ومن طريق سفيان بن عيينة نا يحيى بن سعيد الأنصاري أنا حنظلة ابن قيس الزرقى أنه سمع رافع بن خديج يقول : كنا نقول للذي نخاربه : لك هذه القطعة

(١) في النسخة رقم ١٦ ه قد سقنا بطلانها . والصواب ، ما هنا بدليل ما بعده

(٢) هو في سنن النسائي ج ٧ ص ٣٣٣ (٣) في النسخة رقم ١٦ ه ببعض خراجها (٤) في

سنن النسائي ج ٧ ص ٤١ فيه تقديم وتأخير (٥) الزيادة من سنن النسائي

ولنا هذه القطعة نزرعها فما أخرجت هذه ولم تخرج هذه فهانا رسول الله ﷺ عن ذلك فأما بورق فلم يته به ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو الأحوص عن طارق بن عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج عن رسول الله ﷺ قال : إنما يزرع ثلاثة . رجل له أرض فهو يزرعها . أو رجل منح أرضاً فهو يزرعها . أو رجل استكرى أرضاً بذهب أو فضة .

قال أبو محمد : أما الحديث الأول فسنده ليس بالنير ثم لو صح لكان حجة لنا عليهم لاحجة لهم لأن الذى فيه عن النبي ﷺ فهو النهى عن كراء الأرض جملة والمنع من غير زريعتها من قبل صاحبها أو من قبل من منحها وهذا خلاف قولهم . وأما حديث مجاهد عن رافع فلا خلاف فى أنه لم يسمعه من رافع ثم لو صح لكان فيه النهى عن كراء الأرض ببعض ما يخرج منها وهو خلاف لقولهم من قبل أنهم يمنعون من كرائها بالعسل والملح وليس كما يخرج من مأواهم يجزون كراءها بالخطب والخشب وهما من بعض ما يخرج منها فقد خالفوه من وجهين فزادوا فيه ما ليس فيه وأخرجوا منه ما فيه وأيضاً فإن الذهب والفضة من بعض ما يخرج من الأرض وهم يجزون الكراء بهما وبالرصاص والنحاس وكل ذلك خارج منها ، فإن قالوا : إنما منع النبي عليه السلام من كرائها (١) بما يخرج من تلك الأرض بعينها قلنا : هاتوا دليلكم على هذا التخصيص والإلفاظ الخبر على عمومه فسقط قولهم جملة فى هذا الخبر ، ثم أيضاً فنحن نقول بما فيه ثم نستثنى منه ما صح نسخه يقيين من إعطائنا الأرض بجزء ما يخرج منها مسمى ومنع من غير ذلك فهو حجة لنا لا لهم . وأما خبر سليمان بن يسار فعليهم لاهم لأن فيه أن يزرعها أو يزرعها فقط وهكذا رويناه من طريق أحمد بن شعيب أخبرني زياد بن أيوب نا ابن عليه أنا أيوب - هو السخيتاني - عن يعلى بن حكيم عن سليمان بن يسار عن رافع بن خديج أن رجلاً من عومته قال لهم : نهى رسول الله ﷺ أن نخاف بالأرض أو نكريها بالثك والربع والطعام مسمى وأمر رب الأرض أن يزرعها أو يزرعها وكراهها وما سوى ذلك (٢) . وأما خبر حنظلة عن رافع فقد ذكرنا أنه من قول رافع - يعنى قوله : فأما بورق فلم يته - وقد صح عن رافع ما ذكرنا أنه من قول رافع قبل من نهى ﷺ عن ذلك حتى أبطل كراء أرض بنى آية بالدرهم ، وهذه الرواية أولى لوجوه . أحدها أنها مسندة إلى رسول الله ﷺ وتلك موقوفة على رافع ، والثانى أن هذه غير مضطرب فيها وتلك مضطرب فيها

(١) فى النسخة رقم ١٦ «إنما يمنع كراءها» والمؤدى واحد إلا أن ما هنا أوضح وأصرح

(٢) هو فى سنن النسائي ج ٧ ص ٢٤ اختصره المصنف

على رافع ، وثالثها - أن الذين روىوا عموم النهي عن رافع - ابن عمر - وعثمان - وعمران - وعيسى ابن أسهل بن رافع - وسليمان بن يسار - وأبو النجاشي - وكلهم أوثق من حنظلة ابن قيس فسقط تعلقهم بهذا الخبر \* وأما خبر سعد بن أبي وقاص فأحدث طريقه عن عبد الملك بن حبيب الأندلسي وهو هالك عن عبد الملك بن الماجشون وهو ضعيف \* والأخرى من طريق محمد بن عبد الرحمن بن لينة (١) وهو مجهول لا يدرى من هو فسقط التعلق به \* وأما خبر طارق عن سعيد عن رافع فإن ابن أبي شيبة رواه كما أوردنا عن أبي الأحوص فوهم فيه لأننا روينا من طريق قتية بن سعيد - والفضل بن دكين - وسعيد بن منصور كلهم عن أبي الأحوص عن طارق بن عبد الرحمن عن سعيد بن المسيب عن رافع بن خديج قال : « نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة وقال : إنما يزرع ثلاثة . رجل له أرض فهو يزرعها . أو رجل منح أرضاً فهو يزرع مامنح . أو رجل استكرى أرضاً بذهب أو فضة » فكان هذا الكلام مغزولاً (٢) عن كلام رسول الله ﷺ فظن ابن أبي شيبة أنه من جملة كلام رسول الله ﷺ فخرله وأبقى السند ، وقد جاء هذا الخبر عن طارق من طريق من هو أحفظ من أبي الأحوص مينا أنه من كلام سعيد بن المسيب كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرني محمد بن علي [وهو ابن ميمون] (٣) ، نا محمدنا سفيان عن طارق قال : سمعت سعيد بن المسيب يقول لا يصلح من الزرع غير ثلاث (٤) أرض تملك (٥) رقبته . أو منحة : أو أرض يضاء . تستأجرها بذهب أو فضة .

قال علي : وأيضاً فلو صح أنه من كلام النبي ﷺ لكانوا مخالفين له لأن فيه النهي عن كل كراء في الأرض إلا بذهب . أو فضة وأنتم تبيحونها بكل عرض في العالم حاشا الطعام أو ما أنبت الأرض (٦) فقد خالفتموها كلها ؛ فإن ادعوا ههنا إجماعاً من القائلين بكراء الأرض بالذهب والفضة على أن ماعدا الذهب والفضة كالذهب والفضة - فما يبعد عنهم التجاسروا والهجوم على مثل هذا - أكذبهم ما روينا من طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص عن عبد الكريم الجزري عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال : لا تكرى الأرض البيضاء إلا بالذهب والورق ، وهذا إسناد صحيح جيد ، (فان قالوا) : قسنا على الذهب والفضة ماعداهما قلنا : فقيسوا اعطاءها بالثلث والرابع على المضاربة ، فان قالوا :

(١) في تهذيب التهذيب «و يقال : ابن أبي لينة» (٢) أي منقطعاً (٣) الزيادة من سنن النسائي ج ٧ ص ٤١ (٤) في سنن النسائي «لا يصلح الزرع غير ثلاث» (٥) في التتائي «يملك» وكذا يستأجرها بالياء فيها (٦) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلبية أو ما تنبت الأرض ،

قد صرح النهى عن ذلك قلنا : فقد صرح النهى عن أن يؤخذ للأرض أجر أو حظ ، ونص عليه السلام على أن ليس له إلا أن يزرعها صاحبها أو يمنحها أو يمسك أرضه فقط ، فظهر فساد هذا القول جملة وانهم لم يتعلقوا بشئ أصلا واعدوا أنه لم يصح كراه الأرض بذهب أو فضة عن أحد من الصحابة إلا عن سعد . وابن عباس ، وصح عن رافع بن خديج . وابن عمر ، ثم صح رجوع ابن عمر عنه وصح عن رافع المنع منه أيضا .

قال أبو محمد : فلم يبق إلا تغليب الإباحة في كراهها بكل عرض وكل شئ مضمون من طعام أو غيره وبالثلاث والرابع كما قال سعد بن أبي وقاص . وأبو يوسف . ومحمد بن الحسن . وأحمد بن حنبل . واسحق . وغيرهم ، أو تغليب المنع جملة كما فعل رافع بن خديج . وعطاء . ومكحول . ومجاهد . والحسن البصري . وغيرهم ، أو أن يغلب النهى حيث لم يوفق أنه نسخ ويؤخذ بالناسخ إذا ثبت أن فعل ابن عمر . وطاوس . والقاسم بن محمد . ومحمد بن سيرين . وغيرهم ، فنظرنا في ذلك فوجدنا من غلب الإباحة قد أخطأ لأن معهود الأصل في ذلك هو الإباحة على ما روى رافع وغيره : « أن النبي ﷺ قدم عليهم وهم يكرمون مزارعهم ، وقد كانت المزارع بلا شك تكري قبل رسول الله ﷺ وبعد مبعثه هذا أمرا لا يمكن أن يشك فيه ذوق عقل ، ثم صح من طريق جابر . وأبي هريرة . وأبي سعيد . ورافع . وظهير البدرى . وآخر من البدرين . وابن عمر : « نهى رسول الله ﷺ عن كراه الأرض جملة » فبطلت الإباحة يقين لا شك فيه ، فمن ادعى أن المنسوخ قد رجع وأن يقين النسخ قد بطل فهو كاذب مكذب قاتل مالا علم له به وهذا حرام بنص القرآن إلا أن يأتي على ذلك ببرهان ولا سبيل له إلى وجوده أبدا إلا في إعطائها بجزء [مسمى] (١) مما يخرج منها فانه قد صرح أن رسول الله ﷺ فعل ذلك بخير بعد (٢) النهى بأعوام وأنه بقي على ذلك إلى أن مات عليه السلام ، فصح أن النهى عن ذلك منسوخ يقين وان النهى عما عدا ذلك باق يقين ، وقال تعالى : ( لتبين للناس ما نزل إليهم ) فمن المحال أن ينسخ حكم قد بطل ونسخ ثم لا يبين الله تعالى علينا أنه قد بطل وأن المنسوخ قد عاد وإلا فكان الدين غير مبين وهذا باطل وبالله تعالى التوفيق ، فارتفع الاشكال والحمد لله كثيرا \*

١٣٣١ - مسألة - والتين في المزارعة بين صاحب الأرض وبين العامل على ما تعامل عليه لأنه مما أخرج الله تعالى منها .

١٣٣٢ - مسألة - فإن تقطوع صاحب الأرض بأن يسلف العامل بذرا أو دراهم أو يعينه بغير شرط جاز لا يتم فعل خير وتعاون على بر وتقوى ، فإن كان شئ من ذلك

(١) الزيادة من النسخة الحلية (٢) في النسخة رقم ١٦ « قبل » وهو غلط

عن شرط في نفس العقد بطل العقد وفسخ لانه شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، وعقد رسول الله ﷺ مع الذين دفع اليهم خيبر إنما كان كما أوردنا قبل أن يعملوها بأموالهم وبالله تعالى التوفيق .

١٣٣٣ - مسألة - فان اتفقا قطوعا على شيء يزرع في الأرض لحسن وإن لم يذكرا شيئا لحسن لأن رسول الله ﷺ لم يذكركم شيئا من ذلك ولا نهى عن ذكره فهو مباح ، ولا بد من أن يزرع فيها شيء مما فلا بد من ذكره إلا أنه إن شرط شيء من ذلك في العقد فهو شرط فاسد وعقد فاسد لانه ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل إلا أن يشترط صاحب الأرض أن لا يزرع فيها ما يضر بأرضه أو شجره إن كان له فيها شجر فهذا واجب ولا بد لأن خلافه فساد وإهلاك للحرث قال الله تعالى : ( إن الله لا يحب المفسدين ) وقال تعالى : ( ليهلك الحرث والنسل والله لا يحب الفساد ) فإهلاك الحرث بغير الحق لا يحل وبالله تعالى تنأيد ، فهذا شرط في كتاب الله تعالى فهو صحيح لازم .

١٣٣٤ - مسألة - ولا يحل عقد المزارعة إلى أجل مسمى لكن هكذا مطلقا لأن هكذا عقده رسول الله ﷺ وعلى هذا مضى جميع الصحابة رضي الله عنهم وكذلك أخرجهم عمر رضي الله عنه إذ شاء في آخر خلافته فكان اشتراط مدة في ذلك شرطا ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وخلاف لعمله عليه السلام ، وقد قال عليه السلام : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » وقد قال مخالفون بذلك (١) في المضاربة .

١٣٣٥ - مسألة - وأيهما شاء ترك العمل فله ذلك لما ذكرنا وأيهما مات بطلت المعاملة لأن الله تعالى يقول : ( ولا تكسب كل نفس إلا عليها ) فان أقر وارث صاحب الأرض العامل ورضي العامل فهما على ما تراضيا عليه ، وكذلك إن أقر صاحب الأرض ورثة العامل برضاهم فذلك جائز على ما جرى عليه أمر رسول الله ﷺ ومن بعده من الصحابة رضي الله عنهم بخلاف من أحد منهم في ذلك وبالله تعالى التوفيق .

١٣٣٦ - مسألة - وإذا أراد صاحب الأرض إخراج العامل بعد أن زرع أو أراد العامل الخروج بعد أن زرع بموت أحدهما أو في حياتهما فذلك جائز وعلى العامل خدمة الزرع كله ولا بد على ورثته حتى يبلغ مبلغ الاتفاقه به من كليهما لأنهما على ذلك تعاقدتا العقد الصحيح فهو لازم لانه عمل به رسول الله ﷺ فهو في كتاب الله تعالى فهو صحيح لازم . وعقد يلزم الوفاء به وبالله تعالى التوفيق ، وما عداه إضاعة للبال وإفساد للحرث وقد صح النهي عنه .

(١) في النسخة رقم ١٤ ، ذلك .

١٣٣٧ - مسألة - فان أراد أحدهما ترك العمل وقد خرب. وقلب. وزبل ولم يزرع فذلك جائز ويكلف صاحب الأرض للعامل أجر مثله فيما عمل وقيمة زبله إن لم يجد له زبلا مثله إن أراد صاحب الأرض إخراجَه لأنه لم تتم بينهما المزارعة التي يكون كحل مائة كرنا ملغى بينهما ، وقال تعالى : (والحرثات قصاص) فعمله حرمة فلا بد له من أن يقتصر بمثلها والزبل ماله فلا يحل إلا لطيب نفسه وبالله تعالى التوفيق \*

١٣٣٨ - مسألة (١) - فلو كان العامل هو المريد للخروج فله ذلك ولا شيء له فيما عمل وإن أمكنه أخذ زبله بعينه أخذه والا فلا شيء له لأنه مختار للخروج ولم يتعد عليه صاحب الأرض في شيء. ولا منعه حقه فله مخير بين إتمام عمله وتمام شرطه والخروج (٢) باختياره ولا شيء له لأنه لم يتعد عليه بغير طيب نفسه في شيء. وبالله تعالى التوفيق \*

١٣٣٩ - مسألة - ومن أصاب منهما ما تجب فيه الزكاة فعليه الزكاة من قصر نصيبه عن ما فيه الزكاة (٣) فلا زكاة عليه، ولا يحل اشتراط الزكاة من أحدهما على الآخر لقول الله تعالى : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) ولكل أحد حكمه ، واشتراط إسقاط الزكاة عن نفسه ووضعها على غيره (٤) شرط للشيطان ومخالفة لله تعالى فلا يحل أصلا وبالله تعالى التوفيق ، وقد كانا قادرين على الوصول إلى ما يريدان من ذلك (٥) بغير هذا الشرط الملعون وذلك بأن يكونا يتعاقدان على أن لأحدهما أربعة أعشار الزرع وأربعة أخماس الثلث أو نحو هذا فيصح العقد \*

١٣٤٠ - مسألة - وإذا وقعت المعاملة فاسدة رد إلى مزارعه مثل تلك الأرض فيما زرع فيها سواء كان أكثر مما تعاقد أو أقل \*

برهان ذلك أنه لا يحل في الأرض أخذ أجر ولا حظ إلا المزارعة بجزء مشاع مسمى بما يخرج الله تعالى منها فاذ ذلك كذلك فهو حق الأرض فلا تجوز إباحة الأرض وما أخرجت للعامل بغير طيب نفس صاحب الأرض لقول الله تعالى : (لأن تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) ولا يجوز إباحة بذر العامل وعمله لصاحب الأرض بغير طيب نفسه لذلك أيضا فيردان إلى مثل حق كل واحد منهما مما أخرج الله تعالى منها لقول الله تعالى : (والحرثات قصاص) فالأرض حرمة محرمة من مال صاحبها وبشرته فله ومن حقه أن يقتصر بمثل حق مثلها مما إباحه الله تعالى في المعاملة فيها ، وبذر الزارع وعمله حرمة محرمة

(١) سقط هنا لفظ «مسألة» من النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية (٢) في النسخة رقم ١٦  
«اتمام العمل وتمام شرطه أو الخروج» (٣) في النسخة رقم ١٦ عن ما يلزم من الزكاة ،  
(٤) في النسخة رقم ١٦ عن غيره ، وهو تحريف (٥) في النسخة رقم ١٦ «من غير ذلك»

من ماله وبشرته فله ومن حقه أن يقتص بمثل حق مثل ذلك مما أباحه الله تعالى في المعاملة فوجب ما قلنا ولا بد وبالله تعالى التوفيق .

## المغارسة

١٣٤١ - مَسْأَلَةٌ - من دفع أرضه ليعرسها لم يحز ذلك إلا بأحد وجهين إما بأن تكون النقول أو الاوتاد أو النوى أو القضبان لصاحب الأرض فقط فيستأجر العامل لغرسها وخدمتها والقيام عليها مدة مساة ولا بد بشيء مسمى أو بقطعة من تلك الأرض مساة محوزة أو منسوبة القدر مشاعة في جميعها فيستحق العامل بعمله في كل ما يمضي من تلك المدة ما يقابلها بما استؤجر به فهذه إجارة كسائر الاجارات، وإما بأن يقوم العامل بكل ما ذكرنا وبغرسه وبخدمته وله من ذلك كله (١) ما تغاملا عليه من نصف أو ثلث أو ربع أو جزء مسمى كذلك ولا حقه له في الأرض أصلا فهذا جائز حسن إلا أنه لا يجوز الا مطلقا لا إلى مدة أصلا ، وحكمه في كل ما ذكرنا قبل حكم المزارعة سواء سواء في كل شيء . لا تخاش منها شيئا .

١٣٤٢ - مَسْأَلَةٌ - فإن أراد العامل الخروج قبل أن ينتفع فما غرس بشيء وقبل أن تنمي له فله ذلك ويأخذ كل ما غرس وكذلك إن أخرجه صاحب الأرض لأنه لم ينتفع بشيء . فإن لم يخرج حتى انتفع ونما ما غرس فليس له إلا ما تعاقد عليه لأنه قد انتفع بالأرض فعليه حقهما وحققها هو ما تعاقد عليه .

برهان ذلك هو ما ذكرناه في أول كلامنا في المزارعة من اعطاء رسول الله ﷺ خيبر لليهود على أن يعملوها بأنفسهم وأموالهم ولهم نصف ما يخرج منها من زرع أو ثمر ونصف ما يخرج (٢) منها هكذا مطلقا ، وكذلك رويناه من طريق حماد بن سلمة عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : « أعطى رسول الله ﷺ خيبر لليهود على أن لهم الشطر من كل زرع . ونخل . وشي . » وهذا عموم لكل ما خرج منها بعمله من شجر أو زرع أو ثمر وكل ذلك داخل تحت العمل بأنفسهم وأموالهم ، ولا فرق بين غرس أو زرع أو عمارة شجر ، وبالله تعالى التوفيق .

وبالضرورة يدرى كل ذي تميز أن خير وفيها نحو ألفي عامل ويصاب فيها نحو ثمانين ألف وسق تمر وبقيت بأيديهم أزيد من خمسة عشر عاما أربعة أعوام من حياة النبي

(١) في النسخة رقم ١٦ ، من كل ذلك ، (٢) في النسخة رقم ١٦ ، ونصف ما خرج ، وما هنا أنسب بلفظ الحديث

ﷺ وعامين ونصف عام مدة أبى بكر وعشرة أعوام من خلافة عمر رضى الله عنهما حتى أجلهم فى آخر عام من خلافته فلا بد أن فىهم من غرس فيما يده من الارض فكان بينهم وبين أصحاب الأصول (١) من المسلمين بلا شك ، وقال مالك : المغارسة هو أن يعطى الارض البيضاء ليغرسها من ماله ما رأى حتى يبلغ شبابا ما ثم له ما تعاقدوا عليه من رقة الارض ومن رقاب ما غرس .

**قال أبو محمد :** وهذا لا يجوز أصلا لانه اجارة مجهولة لا يدري فى كم يبلغ ذلك الشباب ولعلها لا تبلغه ولا يدري ما غرس ولا عدده ، وأعجب شئ . قوله : حتى تبلغ شبابا ما والفروس تختلف فى ذلك اختلافا شديدا متباينا لا ينضبط البتة فقد يشب بعض ما غرس ويطل البعض ويتأخر شباب البعض ، فهذا أمر لا ينحصر أبدا فيما يغرس ولعله لا يغرس له الاشجرة واحدة أو اثنتين فيكلف لذلك استحقاق نصف أرض عظيمة فهو يبيع غرر بضمن مجهول . ويبيع . واجارة معا . وأكل مال بالباطل . واجارة مجهولة . وشرط ليس فى كتاب الله تعالى فهو باطل قد جمع هذا القول كل بلا . وما نعلم أحدا قاله قبله ولا لهذا القول حجة لامن قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قول صاحب . ولا تابع نعله . ولا من قياس . ولا من رأى له وجه ، وما كان هكذا لم يجز القول به ، والله تعالى التوفيق .

١٣٤٣ - مسألة - ومن عقد مزارعة أو معاملة فى شجر أو مغارسة فزرع العامل وعمل فى الشجر وغرس ثم انتقل ملك الارض أو الشجر إلى غير المعاهد بميراث أو هبة أو بصدقة أو باصداق أو بيع ، فأما الزرع ظهر أولم يظهر فهو كله للزارع وللذى كانت الارض له على شرطهما وللذى انتقل ملك الارض اليه أخذهما بقطعه أو قلعه فى أول إمكان الانتفاع به لا قبل ذلك لانه لم يزرع إلا بحق والزرع بلا خلاف هو غير الارض الذى انتقل ملكها إلى غير مالكيها الأول ، وأما المعاملة فى الشجر يبيع ما يخرج منها فهو ما لم يخرج غير متملك لاحد فإذا خرج فهو لمن الشجر له فإن أراد إخراجه فله ذلك وللعامل معاملة فله ذلك وإن أراد تجديد معاملة فلهما ذلك وإن أراد إخراجه فله ذلك وللعامل على الذى كان الملك له أجره مثل عمله لانه عمل فى ملكه بأمره ، وأما الغرس فللذى انتقل الملك إليه إقراره على تلك المعاملة أو أن يتفقا على تجديد أخرى فإن أراد إخراجه فله ذلك وللغارس قلع حصته بما غرس كالأجره الذى كان عامله أو لاعلى ما ذكرنا قبل والله تعالى التوفيق ، وأما إذا انتقل الملك بعد ظهور الثمرة فالثمره بين العامل وبين الذى



كان الملك له على شرطهما لاشئ. فيها للذي انتقل الملك إليه، وبالله تعالى التوفيق \*  
[ تم كتاب المزارعة والمغارسة والحمد لله رب العالمين ] \* (١)

### بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب المعاملة في الثمار

١٣٤٤ - مسألة المعاملة فيها ستة ، وهي أن يدفع المراء أشجاره أى شجر كان من نخل . أو عنب . أو تين . أو ياسمين . أو موز . أو غير ذلك لانتحاش شئنا بما يقوم على ساق ويطعم سنة بعد سنة لمن يحفرها ويزبلها ويسقيها إن كانت بما يسقى بسانية . أو ناعورة أو ساقية ، ويأبر النخل . ويزبر الدوالي . ويحرق ما احتاج إلى حرثه ويحفظه حتى يتم ويجمع أو يبيس إن كان ما يبيس أو يخرج دهنه إن كان بما يخرج دهنه أو حتى يحل بيعه إن كان بما يباع كذلك على سهم مسمى من ذلك الثمر أو بما تحمله الأصول كنصف (٢) أو ثلث . أو ربع . أو أكثر أو أقل كما قلنا في المزارعة سواء سواء . \*

برهان ذلك ما ذكرناه هناك من فعل رسول الله ﷺ بخير ، وروينا من طريق أبي داود نا أحمد بن حنبل نا يعقوب بن إبراهيم بن سعد نا أبي عن محمد بن إسحاق حدثني نافع مولى ابن عمر عن عبد الله بن عمر قال : قال عمر بن الخطاب للناس : « أيها الناس (٣) إن رسول الله ﷺ كان عامل يهود خيبر على أن يخرجهم لإذ اشتافس كان له مال فليلحق به فاني مخرج يهود فأخرجهم » \*

**قال أبو محمد :** وبهذا يقول جمهور الناس إلا أنا رويناه عن الحسن . وإبراهيم كراهة ذلك ، ولم يجزه أبو حنيفة ولا زفر وأجازة ابن أبي ليلى . وسفيان الثوري . والأوزاعي . وأبو يوسف . ومحمد . والشافعي . ومالك . وأحمد . وأبو سليمان . وغيرهم ، وأجازة مالك في كل شجر قائم الأصل إلا فبا يخلف ويبنى (٤) مرة بعد أخرى كالموز . والقصب . والبقول فلم يجزه فيها ولا أجاز ذلك أيضا في البقول إلا في السقي خاصة ولم يجزه الشافعي في أشهر قوله إلا في النخل . والعنب فقط ، ومن أصحاب أبي سليمان من لم يجز ذلك إلا في النخل فقط . \*

**قال أبو محمد :** من منع من ذلك إلا في النخل وحده . أو في النخل والعنب . أو في بعض دون بعض . أو في سقي دون بعل فقد خالف الحديث عن النبي ﷺ كاذرنا قبل ودخلوا في الذين أنكروا على أبي حنيفة فلامعني لقولهم ، واحتج بعض المقلدين

(١) الزيادة من النسخة الحلبية (٢) في النسخة رقم ١٦ . بنصف ، (٣) في سنن أبي داود ، أن عمر قال : أيها الناس ، (٤) في النسخة رقم ١٦ « ويحيى » وهو غلط

لابي حنيفة بأن قالوا : لا تجوز الاجارة الا بأجرة معلومة .

**قال أبو محمد** : ليست المزارعة ولا اعطاء الشجر ببعض ما يخرج منها اجارة والتسمية في الدين انما هي لرسول الله صلى الله عليه وسلم عن ربه تعالى قال تعالى : ( ان هي الا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بهما من سلطان ) ويقال لهم : هلا أبطلتم بهذا الدليل بعينه المضاربة وقلم : إنها اجارة بأجرة مجعولة ؟ فان قالوا : ان المضاربة متفق عليها قلنا : ودفع الأرض بجزء مما يخرج منها ودفع الشجر بما يخرج منها متفق عليه ييقن من فعل رسول الله ﷺ وعمل جميع أصحابه رضي الله عنهم لا تخاش منهم أحدا فما غاب منهم عن خير الامعذور بمرض أو ضعف أو لاية تشغله ومع ذلك فكل من غاب بأحد هذه الوجوه فقد عرف أمر خبير واتصل الأمر فيها عاما بعد عام الى آخر خلافة عمر فهذا هو الاجماع المتيقن المقطوع عليه لا ما يدعونه من الباطل والظن الكاذب في الاجماع على المضاربة التي لا تروى الا عن ستة من الصحابة رضي الله عنهم فاعترضوا في أمر خبير بأن قالوا : لا يخلو أهل خير من أن يكونوا عبيدا أو أحرارا فان كانوا عبيدا فعاملة المراء لعبدته يمثل هذا جائز ، وأن كانوا أحرارا فيكون الذي أخذ منهم بمنزلة الجزية لأنه لم يأت في شيء من الأخبار أنه عليه السلام قد أخذ منهم جزية ولا زكاة .

**قال أبو محمد** : وهذا مما جروا فيه على الكذب والبهت والتوقع البارد أما قولهم : لا يخلو أهل خير من أن يكونوا عبيدا فكيف انطلقت ألسنتهم بهذا وهم أول مخالف لهذا الحكم ؟ فلا يختلفون في أن أهل العنوة أحرار وأنه (١) ان رأى الإمام إرقاقهم فلا بد فيهم من التخييس والبيع لقسمة أثمانهم ، ثم كيف استجازوا أن يقولوا . لعلمهم كانوا عبيداً وقد صرح أن عمر أجلاهم بحضرة الصحابة رضي الله عنهم عن عهد رسول الله ﷺ باخراج اليهود عن جزيرة العرب ؟ فكيف يمكن أن يستجيز عمر تفويت عبيد المسلمين وفيهم حظ لليتامى والأرامل ؟ ان من نسب هذا الى عمر لضال مضل بل الى رسول الله ﷺ وقد صرح أنه عليه السلام أراد اجلاهم فرغبوا في اقرارهم فأقرهم على أن يخرجهم اذا شاء المسلمون وهو عليه السلام لا يجوز أن ينسب اليه تضييع رقيق المسلمين ، ومن المحال أن يكونوا عبيدا له عليه السلام خاصة لأنه عليه السلام ليس له من المغنم الا خمس الخمس وسهمه مع المسلمين ، وقد قال قوم : والصفى ولم يقل أحد من أهل الاسلام : ان جميع من ملك عنوة عبيد له عليه السلام ، ثم لو أمكن أن يكون مازعموا من الباطل وكانوا له عبيدا لكان قد أعتقهم بلا شك كإروينا من طريق البخاري نا ابراهيم

ابن الحرث نايجي بن أبي بكر نازهر - هو ابن معاوية الجعفي - نا أبو اسحاق - هو السبيعي - عن عمرو بن الحارث [ ختن رسول الله ] (١) وأخى أم المؤمنين جويرية بنت الحارث قال : « مات ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته دينارا ولا درهما ولا عبدا ولا أمة ولا شيئا إلا بقلته البيضاء وسلاحه وأرضا جعلها صدقة » وقد قسم عليه السلام من أخذ عنوة بخير كاروينا من طريق مسلم نا زهير بن حرب نا اسماعيل بن علية عن عبد العزيز بن صهيب عن أنس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غزا خيبر فذكر الحديث وفيه : « قال : فأصبناها عنوة وجعل السبي لجناءه دحية فقال : يا رسول الله أعطني جارية من السبي قال : اذهب فخذ جارية فأخذ صفية بنت حيي (٢) » وذكر الحديث »

**قال أبو محمد :** وكانت الأرض كلها عنوة وصالح أهل بعض الحصون على الأمان فنزلوا دمة أحرارا ، وقد صح من حديث عمر قوله كما قسم رسول الله ﷺ خير فصح أن الباقي بها أحرار ، وأما قولهم : أن ذلك المأخوذ منهم كان مكان الجزية فكلام من لا يتقى الله تعالى ، وكيف يجوز أن يكون ذلك النصف مكان الجزية ؟ وإنما كان حقوق أرباب الضياع المقسومة عليهم الذي عومل اليهود على كفايتهم العمل والذين خطبهم عمر كاذكرنا وأمرهم أن يلحقوا بأموالهم فليظروا فيها إذ أراد إجلاء اليهود عنها ، والآثار بهذا متواترة متظاهرة كالمال الذي حصل لعمر بها فجعله صدقة ، وكقول ابن عمر في سبب إجلاء اليهود : خرجنا إلى خيبر ففرقنا في أموالنا وكان إعطاء أمهات المؤمنين بعض الأرض والماء وبعضهن الأوساق وإن بقايا أبنائ المهاجرين لبها إلى اليوم على موارثهم ، فظهر هذان هؤلاء النوكي والعجب أنهم قالوا : لو كان إجماع الكفر أبو حنيفة وذفر ! قلنا : عذرا بجهلها كما يعذر من قرأ القرآن فأخطأ فيه وبدله وزاد ونقص وهو يظن أنه على صواب ، وأما من قامت الحججة عليه وتمادى معاندا لرسول الله ﷺ فهو كافر بلا شك ، وشغب أصحاب الشافعي بأن قالوا : لما سحقت المساقاة في النخل وجب أن يكون أيضا في العنب لأن كلهما فيه الزكاة ولا يجب الزكاة في شيء من الثمار (٣) غيرهما »

**قال أبو محمد :** وهذا فاسد وقياس بارد ، ويقال لهم : لما كان ثمر النخل ذاتوى وجب أن يقاس عليه كل ذى نوى أو لما كان ثمر النخل حلوا وجب أن يقاس عليه كل حلوا والا فما الذي جعل وجوب الزكاة حجة في إعطائهم من ثمارها ؟ وقالوا أيضا : أن ثمر النخل ظاهر يحاط به وكذلك العنب »

(١) الزيادة من صحيح البخارى ج ٤ ص ٤٦ (١) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٠٣

(٢) في النسخة الحلية « من الثمر »

قال على : وكذلك الثين . والفسق وغير ذلك ، وأما منع المالكين من ذلك في الموز والبقل فدعوى بلا دليل ، فإن قالوا : لفظ المساقاة يدل على السقي فقلنا : ومن سقى هذا العمل مساقاة حتى يجعلوا هذه اللفظة حجة ؟ ما علمناها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . ولا عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم وإنما نقولها معكم مساعدة فقط ، وبالله تعالى التوفيق ، وقد كان بخير بلا شك بقل وكل ما ينبت في أرض العرب من الرمان . والموز . والقصب . والبقول فعاملهم عليه السلام على نصف كل ما يخرج منها ، وبالله تعالى التوفيق \*

١٣٤٥ - مسألة - ولا يجوز أن يشترط على صاحب الأرض في المزارعة . والمغارسة . والمعاملة في ثمار الشجر لأجير ولا عبد ولا سانية ولا قادوس . ولا حبل . ولا دلو . ولا عمل : ولا زبل . ولا شئ . أصلاً ، وكل ذلك على العامل لشرط رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عليهم أن يعملوها من أموالهم فوجب العمل كله على العامل ، فلو تطوع صاحب الأصل (١) بكل ذلك أو ببعضه فهو حسن لقول الله تعالى : ( ولا تنسوا الفضل بينكم ) \*

١٣٤٦ - مسألة - وكل ما قلناه (٢) في المزارعة فهو كذلك ههنا لا تخاش شيئاً من تلك المسائل فأغنى عن تكرارها وبالله تعالى التوفيق \*

١٣٤٧ - مسألة - ولا يجوز أن يشترط في المزارعة وإعطاء الأصول بجزء مسمى مما يخرج منها مشاع في جميعها على العامل بناء حائط . ولا سد ثلثة . ولا حفر بئر . ولا تنقيتها . ولا حفر عين . ولا تنقيتها . ولا حفر سانية . ولا تنقيتها . ولا حفر نهر . ولا تنقيته ، ولا عمل صهريج . ولا إصلاحه . ولا بناء دار . ولا إصلاحها . ولا بناء بيت . ولا إصلاحه . ولا آلة سانية . ولا خطارة . ولا ناعورة لأن كل ذلك شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، فإن تطوع بشئ من ذلك بغير شرط جاز لأن السنة إنما وردت بان الشرط عليهم أن يعملوها بأموالهم وبأنفسهم فقط ، وكل هذا ليس من عمل الأرض ولا من عمل الشجر في شئ ، وأما آلة الحرث والحفر كلها وآلة السقي كلها . وآلة التقليم . وآلة التذليل والدواب والأجراء فكل ذلك على العامل ولا بدلانه لا يكون العمل الواجب عليهم إلا بذلك فهو عليهم وبالله تعالى التوفيق

[ تم كتاب المعاملة في الثمار والحد لله رب العالمين ] (٣)

(١) في النسخة رقم ١٦ ، صاحب الأرض ، (٢) في النسخة الحلية ، ما قلناه ، (٣) الزيادة من النسخة الحلية

كتاب أحياء الموات. والاقطاع. والحجى. والصيد يتو حش

ومن ترك ماله بمضيعة. أو عطب ماله في البحر

١٣٤٨ — مسألة — كل أرض لا مالك لها ولا يعرف أنها عمرت في الاسلام فهي لمن سبق إليها وأحياءها سواء باذن الامام فعل ذلك أو بغير اذنه لا اذن في ذلك للامام ولا للامير ولو أنه بين الدور في الأمصار، ولا لاحد أن يحجى شيئاً من الأرض عن سبق إليها بعد رسول الله ﷺ، فلو أن الامام أقطع انسا ناشيتاً لم يضره ذلك ولم يكن له أن يحجيه ممن سبق اليه فان كان احياءه لذلك مضرراً بأهل القرية ضرراً ظاهراً لم يكن لاحد أن يفرد به لابقاطاع الامام ولا بغيره كالمالح الظاهر. والماء الظاهر: والمراح. ورحبة السوق. والطريق. والمصلى. ونحو ذلك، وأما مالك يوماماً باحياء أو بغيره ثم دثرو أشعر (١) حتى عاد كأول حاله فهو ملك لمن كان له لا يجوز لاحد تملكه بالاحياء أبداً، فان جهل أصحابه فالنظر فيه الى الامام ولا يملك الاباذنه.

وقد اختلف الناس في هذا فقال أبو حنيفة: لا تكون الأرض لمن أحيائها الاباذن الامام له في ذلك، وقال مالك: أما ما يتشاح الناس فيه بما يقرب من العمران فانه لا يكون لاحد الا بقطعة الامام وأما حى ما كان في الصحارى وغير العمران فهو لمن أحياء فان تركه يوماماً حتى عاد كما كان فقد صار أيضاً لمن أحياء وسقط عنه ملكه (٢) وهكذا قال في الصيد يملك ثم يتو حش فانه لمن أخذه فان كان في أذنه شنف (٣) أو نحو ذلك فالشفن الذى كان له والصيد لمن أخذه، وقال الحسن بن حى: ليس الموات الا في أرض العرب فقط، وقال أبو يوسف: من أحياء الموات فهو له ولا معنى لاذن الامام الا ان حد الموات عنده ما اذا وقف المرء في أدنى المصر اليه ثم صاح لم يسمع فيه فما سمع فيه الصوت لا يكون الاباذن الامام، وقال عبد الله بن الحسن. ومحمد بن الحسن. والشافعى وأبو ثور. وأبو سليمان. وأصحابه: كقولنا، فأما من ذهب مذهب أبي حنيفة فاحتجوا بخبر من طريق عمرو بن واقد عن موسى بن يسار عن مكحول عن جنادة بن أبى أمية قال: نزلنا دابق (٤) وعلينا أبو عبيدة بن الجراح فقتل حبيب بن مسلمة قتيلاً من الروم فأراد عبيدة أن يخمس سلبه فقال له حبيب: إن رسول الله ﷺ جعل السلب للقاتل، فقال له

(١) هو بالغين المعجمة أى خلا، وفي النسخة الحلبية وأشعر، بالعين المهملة وهو تصحيف  
(٢) في النسخة رقم ١٦ «سقط ملكه عنه» (٣) هو بفتح أوله وسكون ثانيه القوط الذى يملق في شحمة الأذن (٤) بكسر الباء وقد تفتح قرية قرب حلب

معاذ بن جبل : مه يا حبيب انى سمعت رسول الله ﷺ يقول : انما للرم ما طابت به نفس إمامه ، وقالوا : لما كان الموات ليس أحد أولى به من أحد أشبه ما فى بيت المال ما نعلم لهم شبهة غير هذا .

قال على : أما الأثر فموضوع لأنه من طريق عمرو بن واعد وهو متروك باتفاق من أهل العلم بالآثار ، ثم هو حجة عليهم لأنهم أول من خالفه فأباحوا الصيد لمن أخذه بغير إذن الامام ، فان ادعوا اجماعا كذبوا لأن فى التابعين من منع من الصيد فى دار الحرب وجعله من المغنم ولا يعارض بمثل هذا الأثر الكاذب حكم رسول الله ﷺ بالسلب للقاتل وبالأرض لمن أحيأها ، وأما تشبيههم ذلك (١) بما فى بيت المال فهو قياس والقياس كله باطل لأن ما فى بيت المال أموال مملوكة أخذت بحرية أو بصدقة أو من بيت مال كان له رب فلم يعرف ولا يجوز أن يشبهه ما لم يعرف أكان له رب أم لم يكن له رب بما يوزن أنه كان للرب ، ولو كان الأمر بالقياس حقا لكان قياس الأرض الموات التى لم يكن لها رب بالصيد والخطب أولى وأشبه ولكن لا التصوص يتبعون ولا القياس يحسنون ، ثم لو صح هذا الخبر الموضوع لكان حجة لنا لأن النبي ﷺ قد قضى بالموات لمن أحيأه وهو عليه السلام الامام الذى لا امامة لمن لم يأتهم به وهو الذى قال فيه تعالى . ( يوم ندعو كل أناس بإمامهم ) فهو إمامنا تشهد الله (٢) تعالى على ذلك ، وجميع عباد الله لا امام لتنادونه ونسأل الله أن لا يدعونا مع امام غيره ، فمن اتخذ إماما دونه عليه السلام يغلب حكمه على حكمه عليه السلام فسيردو يعلم ونحن الى الله منه برآء .

وأما قول مالك فظاهر الفساد لأنه قسم تقسيما لا نعلمه عن أحد قبله ولا جاء به قرآن ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قياس ، وأعجب شئ فيه ! انه لم يجعل الموات القريب الذى لم يكن له قط مالك لمن أحيأه وقد جعله الله تعالى على لسان رسوله ﷺ ثم جعل المال المتملك الذى حرمه الله تعالى فى القرآن وعلى لسان رسوله ﷺ إذ يقول : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فجعلها ملكا لمن أخذها كالقول الذى ذكرنا عنه فى الموات يعمر ثم يقتصر ومثل الصيد يتوحش وما وجب سقوط الملك ، بالتوعر والتوحش (٣) لا بقرآن ولا بسنة ولا برواية سقيمة . ولا بقياس . ولا برأى له وجه ، وأيضاً فلا يخلو ما قرب من العمران أو تشاح فيه الناس من أن يكون فيه ضرر على أهل القرية والمصر أو لا ضرر فيه عليهم فان كان فيه ضرر فاللامام أن يقطعه أحداً ولا أن يضرهم وإن

(١) فى نسخة « فى ذلك » (٢) فى النسخة رقم ١٤ « يشهد » (٣) فى النسخة رقم ١٦ « سقوط

الملك بالتشجر » الخ ، يقال شجر البلد اذا خلا من الناس

كان لا ضرر فيه عليهم فأى فرق بينه وبين البعيد عن العمران ؟ فصح أن لا معنى للإمام في ذلك أصلاً ، وكذلك تقسيم أبي يوسف . والحنن بن حنبل ففاسد أيضاً لأنه قول بلا برهان فهو ساقط .

**قال أبو محمد** : وبرهان صحة قولنا ما روينا من طريق أحمد بن شعيب النسائي نا يونس بن عبد الأعلى نا يحيى - هو ابن بكير - عن الليث - هو ابن سعد - عن عبيد الله بن أبي جعفر عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل - هو أبو الأسود - عن عروة بن الزبير عن عائشة أم المؤمنين عن رسول الله ﷺ أنه قال : « من أحيأ أرضاً ميتة ليست لأحد فهو أحق بها ، » ومن طريق البخارى نا يحيى بن بكير نا الليث عن عبيد الله بن أبي جعفر عن محمد بن عبد الرحمن عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ قال : « من عمر أرضاً ليست لأحد فهو أحق بها » قال عروة : وقضى به عمر بن الخطاب \*

**قال أبو محمد** : هذا الخبر هو نص قولنا وهو المبطل لقول من لم يجعل ذلك إلا باذن غير النبي ﷺ اما عموماً واما في مكان دون مكان ، ولقول من قال : من عمر أرضاً قد عمرت ثم أشغرت فهي للذي عمرها آخر ا قال الله تعالى : ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة اذا قضى الله ورسوله أمراً أن تكون لهم الخيرة من أمرهم ) فصح أن كل قضية قضاه رسول الله ﷺ ؛ وكل عطية أعطاه عليه السلام فليس لأحد يأتي بعده لا امام ولا غيره أن يعترض فيها ولا أن يدخل فيها حكماً وقد اتصل كما ترى أن عمر قضى بذلك ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم . ومن طريق أبي داود نا محمد بن المثنى نا عبد الوهاب - هو ابن عبد المجيد الثقفي - نا أيوب - هو السخثاني - عن هشام بن عروة عن أبيه عن سعيد [ بن زيد ] (١) بن عمرو بن قنبل عن النبي ﷺ : « قال من أحيأ أرضاً ميتة فهي له وليس لعرق ظالم حق ، » ومن طريق أحمد بن شعيب نا يونس بن عبد الأعلى نا ابن وهب نا أخبزي نا حيوة بن شريح عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير أنه قال : العرق الظالم هو الرجل يعمر الأرض الخربة وهي للناس قد عجزوا عنها فتركوها حتى خربت .

**قال أبو محمد** : فهذا عروة سمي هذه الصفة عرق ظالم وصدق عروة وهذا [ هو ] (٢) الذي أباحه المالكيون ، وروينا من طريق أحمد بن شعيب نا محمد بن يحيى نا أيوب . وعلى بن مسلم قال محمد بن يحيى : نا عبد الوهاب - هو ابن عبد المجيد الثقفي - نا أيوب - هو السخثاني - ، وقال على بن مسلم : نا عباد بن عباد المهلب نا ثم اتفق أيوب . وعباد كلاهما

(١) الزيادة من سنن أبي داود (٢) زيادة لفظ « هو » من النسخة رقم ١٦

عن هشام بن عروة عن وهب بن كيسان عن جابر بن عبد الله ، أن رسول الله ﷺ قال :  
من أحيا أرضاً ميتة فله فيها أجر وما أكلت العوافي منها فهو له صدقة ، هـ

قال علي : لا معنى لأخذ رأى الإمام في الصدقة ولا ما فيه أجر ، ولو أراد المنع من ذلك  
لكان عاصياً لله تعالى هـ ومن طريق أبي داود نا أحمد بن عبدة الآملي (١) نا عبد الله بن  
عثمان نا عبد الله بن المبارك أنا نافع بن عمر الجمحي عن ابن أبي مليكة عن عروة بن الزبير  
قال : هـ أشهد أن رسول الله ﷺ قضى أن الأرض أرض الله والعباد عباد الله ومن أحيا  
مواتاً فهو أحق به جاءنا بهذا عن النبي ﷺ الذين جاءوا بالصلاوات عنه هـ ومن طريق  
أبي داود نا ابن السرح (٢) نا ابن وهب أخبرني يونس - هو ابن يزيد - عن ابن شهاب  
عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة عن ابن عباس عن الصعب بن جثامة اللبثي هـ أن رسول الله  
ﷺ قال : لا حي إلا الله ولسوله هـ فصح أن ليس للإمام أن يحمي شيئاً من الأرض  
عن أن تحيا هـ ومن طريق أبي داود نا أحمد بن سعيد الدارمي نا وهب بن جرير بن حازم  
عن أبيه عن ابن إسحاق عن يحيى بن عروة بن الزبير عن أبيه هـ أن رجلاً غرس نخلاً في أرض  
غيره فقضى رسول الله ﷺ لصاحب الأرض بأرضه وأمر صاحب النخل أن يخرج  
نخله منها ، قال عروة : حدثني رجل من أصحاب رسول الله ﷺ وأكبر ظني أنه أبو  
سعيد الخدري فأما رأيت الرجل يضرب في أصول النخل (٣) هـ

قال أبو محمد : هذا هو الحق الذي لا يجوز غيره وعروة لا يخفى عليه من صحت صحبه  
من لم تصح ، وقد اعتمر من مكة إلى المدينة مع عمر بن الخطاب وأدركه فنذونه لا قول  
مالك : إنه ان لم ينتفع بالشجر ان قلمت كان لغارسها قيمتها مقلوعة أحب أم كره وتركت  
لصاحب الأرض أحب أم كره وما يوزن يقضون للناس بأموال الناس المحرمة عليهم  
بغير برهان والمتعدي وان ظلم فظلمه لا يحل أن يظلم فيؤخذ من ماله ما لم يوجب الله تعالى  
ولا رسوله ﷺ أخذه ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه هـ ومن طريق أبي عبيد  
حدثني أحمد بن خالد الحمصي عن محمد بن إسحاق عن الزهري عن سالم بن عبد الله بن عمر  
عن أبيه قال : كان عمر بن الخطاب يخطب على هذا المنبر يقول : يا أيها الناس من أحيا أرضاً ميتة  
فهي له ، وجاء أيضاً عن علي فهذا يحضرة الصحابة علانية لا ينكره أحد منهم هـ ومن طريق  
أبي عبيد نا أحمد بن عثمان عن عبد الله بن المبارك عن حكيم بن زريق قال : قرأت كتاب  
عمر بن عبد العزيز إلى أبي من أحيا أرضاً ميتة بينان أو حرث ما لم تكن من أموال قوم

(١) هو بالمدوغم الميم (٢) واسمه أحمد بن عمرو (٣) المصنف تصرف في بعض

ألفاظ الحديث



ابتاعوها أو أحيوا بعضا وتركوا بعضا فأجز للقوم احياءهم وأما ما كان مكشوفاً فجميع المسلمين (١) يأخذون منه الماء أو الملح أو يريحون فيه دوابهم فلا نهم (٢) قدملكوه فليس لأحد أن ينفرديه • وروينا من طريق سفيان بن عيينة عن عمرو بن يحيى بن قيس المازني عن أبيه عن أبيض بن حمال - هو المازني - قال : « استقطعت رسول الله ﷺ معدن الملح الذي بمأرب فاقطعني قليل له : انه بمنزلة الماء العد (٣) قال : فلا إذا • قال أبو محمد : فان قيل : فقد أقطع رسول الله ﷺ وأقطع أبو بكر . وعمر . وعثمان . ومعاوية فما معنى اقطاعهم ؟ قلنا : أما رسول الله ﷺ فهو الذي له الحى والاقطاع والذي لملك انسان رقبة حر لكان له عبداً وأما من دونه عليه السلام فقد يفعلون ذلك قطعاً للتشاح والتنازع ولا حاجة في أحد دونه عليه السلام •

قال أبو محمد : وليس المرعى متملكاً بل من أحياء فيه فهو له ، ويقال لأهل الماشية : أعزبوا وأبعدوا في طلب المرعى وانما التملك بالاحياء فقط وبالله تعالى التوفيق ، والرعى ليس احياءاً ولو كان احياءاً لملك المscan من رجاها وهذا باطل متيقن في اللغة وفي الشريعة واحتج بعض المالكيين لقولهم في الصيد المتوحش بأسخف معارضة سمعت ، وهو أنه قال : الصيد اذا توحش بمنزلة من أخذ ماء من بئر متملكة (٤) في وعائه فانهرق الماء في البئر أيكون شريكاً بذلك في الماء الذي في البئر ؟ •

قال أبو محمد : البئر وأخذ الماء منها لا يخلو أن تكون مباحة أو متملكة فان كانت مباحة فله أن يأخذ منها أضعاف ما انهرق له ان شاء وله أن يترك ان شاء كما يترك الناس ما لا قيمة له عندهم من أموالهم ويبيعونه لمن أخذه كالنوى . والتبن . والزبل . ونحو ذلك ، ولو أن صاحب كل ذلك لم يطلقه ولا أباح أخذه لأحد لكان ذلك له ولو لمأجل لأحد أخذه فلا يخل مال أحد قل أو أكثر الا باباحته له أو حيث اباحته الديانة عن الله تعالى ؛ وقد نص رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على أن من اقتطع يمينه حق مسلم أو جب الله له النار ولو كان قضيياً من أراك ، فإما أكثر عندهم - وهم أصحاب قياس بزعمهم - قضيب أراك أو أيل . أو حمار وحش يساوى كل واحد منهما مالا أو أرض تساوى الأموال ؟ وان كانت البئر متملكة فلا يخلو أخذ الماء منها من أن يكون محتاجاً إلى ما أخذ أو غير محتاج فان كان محتاجاً فله أن يأخذ منها مثل ما انهرق له أو أكثر أو أضعافه إذا احتاج إليه ، وإن

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلبية « لجميع المسلمين » (٢) في النسخة الحلبية . لانهم ، (٣) هو الدائم الذي لا انقطاع لمادته ، ووقع في النسخة الحلبية بعد قوله العد والمر ، ولم يذكر في النهاية (٤) في النسخة رقم ١٤ فيتملكه .

كان (١) غير محتاج لم يحز له أخذ شيء من ماؤها لا ما قل ولا ما كثير، فظهر هذر هذا الجاهل وتخليطه .

١٣٤٩ - مسألة - والاحياء هو قلع ما فيها من عشب أو شجر أو نبات بنية الاحياء لانية أخذ العشب والاحتطاب فقط . أو جلب ماء إليها من نهر . أو من عين . أو حفر بئرفها لسقيها منه . أو حرثها . أو غرسها . أو تزييلها . أو ما يقوم مقام التزييل من قلع تراب إليها . أو رماد . أو قلع حجارة . أو جرد تراب ملح عن وجهها حتى يمكن بذلك حرثها . أو غرسها . أو أن يخطط عليها بمحطير للبناء فهذا كله إحياء في لغة العرب التي بها غاطبنا الله تعالى على لسان نبيه (٢) ﷺ فيكون له بذلك ما أدرك الماء في فوره وكثرته من جميع جهات البئر . أو العين . أو النهر . أو الساقية قد ملكه واستحقه لأنه أحياء ، ولا خلاف في ضرورة الحس واللغة أن الاحتطاب وأخذ العشب للرعى ليس إحياء أو ما تولى المرء (٣) من ذلك بأجرائه وأعوانه فهو له لاهم لقول رسول الله ﷺ « إنما الاعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » \*

١٣٥٠ - مسألة - ومن خرج في أرضه معدن فضة . أو ذهب . أو نحاس . أو حديد . أو رصاص . أو قزدير . أو زئبق . أو ملح . أو شبة . أو زرينخ . أو كحل . أو ياقوت . أو زمرد . أو بجادي . أو رهوي . أو بلور . أو كندان . أو أى شيء كان فهو له ويورث عنه وله بيعه ولا حق للامام معه فيه ولا لغيره وهو قول أبى حنيفة والشافعى . وأبى سليمان ووقال مالك: تصير الأرض للسلطان \*

قال أبو محمد: وهذا باطل لقول الله تعالى: ( لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) ولقول رسول الله ﷺ « من أحيأ أرضاً ميتة فهي له ولعقبه » ولقوله عليه السلام: « من غصب شبراً من الأرض طوقه يوم القيامة من سبع أرضين » ولقوله عليه السلام: « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فليت شعري بأى وجه تخرج أرضه التي ملك بارث أو التي أحيأ عن يده من أجل وجود المعدن فيها ؟ وما علمنا لهذا القول متعلقاً من قرآن . ولا من سنة . ولا رواية سقيمة . ولا من قول أحد قبله نعله . ولا من قياس . ولا من رأى سديد . ونسأله عن مسجد ظهر فيه معدن أو لو ظهر معدن في المسجد الحرام أو في مسجد رسول الله ﷺ أو في مقبرة للمسلمين ؟ أ يكون للامام أخذ المسجد الحرام وأخذ مسجد رسول الله ﷺ والمقبرة فيمنع الناس من كل ذلك

(١) في النسخة الحلبية « فإن كان » (٢) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلبية « لسان رسوله » الخ (٣) في النسخة الحلبية « المؤمن »

ويقطعها من أراد؟ أف لهذا القول وماقاده إليه \*

١٣٥١ - مسألة - ومن ساق ساقية أو غزير أو غزير أو غنفا له ماسقى كما قدمنا ولا يحفر أحد بحيث يضر تلك العين أو تلك البئر أو تلك الساقية أو ذلك النهر أو بحيث يجلب شيئا من مائها عنها فقط لاحتريم ذلك أصلا غير ما ذكرنا لأنه إذا ملك تلك الأرض قدم ملك ما فيها من الماء فلا يجوز أخذه له بغير حق \* وروينا من طريق اسماعيل بن علي عن رجل عن سعيد بن المسيب \* ومن طريق محمد بن مسلم الطائفي عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب \* أن رسول الله ﷺ قال : حريم البئر المحدثه خمس وعشرون ذراعا وحريم البئر العادية خمسون ذراعا \* وعن سعيد بن المسيب \* ويحيى بن سعيد الأنصاري من قولهما مثل ذلك \* وعن أبي هريرة \* والشعبي \* والحسن \* حريم البئر أربعون ذراعا لأعطان الأبل والغنم \* وعن ابن المسيب حريم بئر الزرع ثلاث مائة ذراع ، قال الزهري : سمعت الناس يقولون : حريم العين خمسمائة ذراع \* وعن عكرمة حريم ما بين العينين مائة ذراع وليس عند مالك في ذلك حد ، وقال أبو حنيفة : حريم بئر البطن أربعون ذراعا وحريم بئر الناضح ستون ذراعا من كل جهة إلا أن يكون جبلها أطول ، وحريم العين خمسمائة ذراع ، ولا يعلم لأبي حنيفة سلفا في قوله في بئر الناضح ، وقد خالف المرسل في هذا الحكم ، وقال يحيى بن سعيد في قوله المذكور : هو السنة ، والمال يكون يحتجون في أصابع المرأة بقول سعيد بن المسيب : هي السنة فهلا احتجوا بها بقول يحيى بن سعيد : هي السنة ؟ \*

١٣٥٢ - مسألة - وأما الشرب من نهر غير متملك فالحكم أن السقي للأعلى فالأعلى لاحق للأسفل حتى يستوفي الأعلى حاجته وحق ذلك أن ينطى الماء وجه الأرض حتى لا تشربه ويرجع للجدار أو السياج ثم يطلقه ولا يمسكه أكثر ، وسواء كان الأعلى أحدث ملكا أو أحياء من الأسفل أو مساويا له أو أقدم منه ، ولا يملك شرب نهر غير متملك أصلا ولا شرب بئر وتبطل الدول والقسمه فيها وإن تقادمت الآن يكون قوم حفروا ساقية وبنوها فلهم أن يقتسموا ماءها بقدر حصصهم فيها \*

برهان ذلك ما روينا من طريق أبي داود نا أبو الوليد - هو الطيالسي - نا الليث - هو ابن سعد - عن الزهري عن عروة بن الزبير عن عبد الله بن الزبير قال : « خاصم الزبير رجلا في شراج الحرة التي يسقونها فقال الأنصاري للزبير : سرح الماء يمر فإني [ عليه ] ( ١ ) الزبير فقال رسول الله ﷺ : [ للزبير ] ( ٢ ) اسق يا زبير ثم أرسل إلى

(١) الزيادة من سنن أبي داود ، والحديث مختصر (٢) الزيادة من سنن أبي داود

جارك فغضب الأنصارى وقال : يا رسول الله ان كان ابن عمك قتلون وجه رسول الله ﷺ ثم قال : اسق ثم احتبس الماء (١) حتى يرجع الى الجدر »  
 ١٣٥٣ مسألة ومن غرس أشجارا فله ما أظلت أغصانها عند تمامها فان انتثر على أرض غيره أخذ بقطع ما انتثر منها على أرض غيره » رويانا من طريق أبي داود نا محمود بن خالد ان محمد بن عثمان حدثهم قال : ناعبد العزيز بن محمد هو الدرارودي - عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه عن أبي سعيد الخدري : « قال : اختصم [ الى رسول الله ﷺ ] رجلان في حريم نخلة (٣) فأمر عليه السلام بحريضة من جريدها فذرعت فقتضى بذلك » يعني بمبلغها (٤) ؛ وأما انتشارها على أرض غيره فلقول رسول الله ﷺ « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فلا يحل لاحد لا تنفع بماله غيره الا ما دامت نفسه له طيبة بذلك وبالله تعالى التوفيق »

١٣٥٤ مسألة ومن ترك دابته بفلاة ضائعة فأخذها انسان فقام عليها فصلحت أو عطب في بحر أو نهر فرمى البحر متاعه فأخذه انسان أو غاص عليه انسان فأخذه فكل ذلك لصاحبه الاول ولا حق فيه لمن أخذ شيئا منه لقول رسول الله ﷺ « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » وقد جاء في ذلك خلاف كما رويانا من طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا منصور - هو ابن المعتز - عن عبيد الله (٥) بن حميد الحميري قال : سمعت الشعبي يقول : من قامت عليه دابته فتر كها فمى لمن أحيها فقلت له : عمن يا أبا عمرو ؟ قال : ان شئت عددت لله كذا وكذا من أصحاب رسول الله ﷺ ومن طريق سعيد بن منصور نا خالد - هو ابن عبد الله الطحان الواسطي - نا مطرف - هو ابن طريف - عن الشعبي في رجل سيب دابته فأخذها رجل فأصلحها فقال الشعبي : هذا قد قضى فيه ان كان سيبها كلاً . وأمن . وماء فصاحبها أحق بها وان كان سيبها في مخافة أو مفازة (٦) فالذي أخذها أحق بها » ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو أسامة عن عثمان بن غياث (٧) قال : سئل الحسن عمن ترك دابته بأرض قفر فأخذها رجل فقام عليها حتى صلحت ؟ قال : هي لمن أحيها ، قال : وسئل الحسن عن السفينة تفرق في البحر فها متاع لقوم شتى ؟ فقال :

(١) في سنن أبي داود ثم احتبس الماء ، (٢) الزيادة من سنن أبي داود (٣) أى في أرض حول النخلة قريبا منها (٤) أى بقدر قامتها وذرعا ، وجاء التصريح بذلك في سنن أبي داود فوجدت سبعة أذرع ، وفي رواية « خمسة أذرع » (٥) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية « عبد الله » مكبرا وهو غلط صححناه من تهذيب التهذيب (٦) في النسخة رقم ١٤ والحلية وفي مفازة أو مخافة ، (٧) في النسخة رقم ١٦ « عثمان بن عتاب » وهو تصحيف

ما ألقى البحر على ساحله ومن غاص على شيء فاستخرجه فهو له .  
قال أبو محمد : وهو قول الليث ولقد كان يلزم من شنع بقول صاحب لا يعرف له  
مخالف أن يقول بقول الشعبي . والحسن لأنه عن جماعة من الصحابة لا يعرف له مخالف منهم .  
١٣٥٤ - مسألة - (١) ولا يلزم من وجد متاعه إذا أخذه أن يؤدي إلى الذي وجدته  
عنده ما أنفق عليه لأنه لم يأمره بذلك فهو متطوع بما أنفق . روينا من طريق سعيد بن  
منصور ناهشيم أنادود بن أبي هند عن الشعبي أن رجلا أضل بعير له فاضوا فأخذه رجل  
فأنفق عليه حتى صلح وسمن فوجده صاحبه عنده فخاصمه إلى عمر بن عبد العزيز فقضى  
له بالنفقة ورد الدابة إلى صاحبها قال الشعبي : أما أنا فأقول : يأخذ ماله حيث وجدته  
سميئا أو مهزولا ولا شيء عليه .

( المرقق )

١٣٥٥ - مسألة - ولكل أحد أن يفتح ماشاء في حائطه من كوة أو باب  
أو أن يهدمه إن شاء في دار جاره أو في درب غير نافذ أو نافذ ويقال لجاره : ابن في حقتك  
ما تستر به على نفسك إلا أنه يمنع من الاطلاع فقط وهو قول أبي حنيفة . والشافعي .  
وأبي سليمان ، وقال مالك : يمنع من كل ذلك .

**قال أبو محمد :** وهذا خطأ لأن كل ذي حق أولى بحقه ، ولا يحل للجار أن ينتفع  
بحائط جاره إلا حيث جاء النص بذلك ، ولا فرق بين أن يهدم حائطه فلا يكلف بنيانه  
ويقول لجاره : استر على نفسك أن شئت وبين أن يهدم هو حائط نفسه ، ولا فرق بين  
السقف والاطلاع منه وبين قاع الدار والاطلاع منه ، ولا فرق بين فتح كوة للضوء  
وبين فتحها هكذا (١) وكلا الأمرين يمكن الاطلاع منه ولم يأت قط قرآن ولا سنة .  
ولارواية سقيمة . ولا قول صاحب يمنع المرم من أن يفتح في حقه وفي حائطه ماشاء ، فإن  
احتجوا بالخبر « لا ضرر ولا ضرار » فهذا خبر لا يصح لأنه إنما جاء مرسلًا أو من  
طريق فيها زهير بن ثابت وهو ضعيف إلا أن معناه صحيح ، ولا ضرر أعظم من أن يمنع  
المرم من التصرف في مال نفسه مراعاة لنفع غيره فهذا هو الضرر حقا ، وأما الاطلاع  
فمنعه واجب لما روينا من طريق البخاري نا على بن عبد الله بن المديني ناسفیان بن عينة  
نا أبو الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة قال قال أبو القاسم عليه السلام : « لو أن امرأ أطلع  
عليك بغير إذن فخذفه بعضا ففقت عينه لم يكن عليك جناح » . وروينا أيضا من طريق  
أخرى بحصة (٢) وهو أصح .

(١) وقع في صفحة ٢١٠ غلط في رقم ١٣٢٩ وتسلسل إلى هنا (٢) في النسخة رقم ١٤  
« بين فتحها لذلك » (٣) رواية النسخة المطبوعة بحصة ، ج ٩ ص ١٩

١٣٥٦ **مَسْأَلَةٌ** وليس لأحد أن يرسل ماء سقفه أو داره على أرض جاره أصلاً فإن أذن له كان له الرجوع متى شاء لقول رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فاطلاقه ماء داره على أرض جاره تصرف منه في مال غيره وهو عليه حرام والأذن في ذلك إنما هو ملأه إذنا لأنهم يملكون الرقبة والأذن في شيء ما اليوم غير مالم يؤذن له فيه غداً بلا شك وبالله التوفيق \*

١٣٥٧ **مَسْأَلَةٌ** ولا يجوز لأحد أن يدخل على جاره لأنه أذى وقد حرم الله تعالى أذى المسلم ، ولكل أحد أن يعلى بنيانه ماشاء وإن منع جاره الرياح والشمس لأنه لم يباشر منه بغير ما أبيع له ، ولكل أحد أن يبني في حقه ماشاء من حمام أو زن أو رحي أو كد (١) أو غير ذلك إذ لم يأت نص بالمنع من شيء من ذلك ، ١٣٥٨ **مَسْأَلَةٌ** ولا يحل لأحد أن يمنع جاره من أن يدخل خشباً في جداره ويحجر على ذلك أحب أم كره إن لم يأذن له ، فإن أراد صاحب الحائط هدم حائطه كان له ذلك وعليه أن يقول لجاره : دعم خشبك أو انزعه فاني أهدم حائطي ، ويحجر صاحب الخشب على ذلك لما روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن الأعرج عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ قال : لا يمنع أحدكم جاره أن يغرز خشبة في جداره ثم يقول أبو هريرة : مالي أراكم عنها معرضين والله لأرمين بها بين أكتافكم » (٢) فهذا قول أبي هريرة ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم وهو قول أصحابنا ، وقال أبو حنيفة . ومالك : ليس له أن يضع خشبة في جدار جاره ه **قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ** : وهذا خلاف مجرد للخبر وما نعلم لهم حجة أصلاً إلا أن بعضهم ذكر قول رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » \*

قال علي : الذي قال هذا هو الذي قال ذلك وقوله كله حق وعن الله تعالى ، وكله واجب علينا السمع له والطاعة وليس بعضه معارضا لبعض قال الله تعالى : ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ) والذي قضى بالشفعة واسقاط الملك بعد تمامه . وباطال الشراء بعد صحته . وقضى بالمأقلة . وإن يغرموا مالم ينجوا . وأباح أموالهم في ذلك أحبوا أم كرهوا هو الذي قضى بأن يغرز الجار خشبه في جدار جاره ونهى عن منعه من ذلك ، ولو أنهم استعملوا هذا الحكم حيث أباحوا ثم النخل وكرأ الدار المغصوبة كل ذلك لمن اشتراه من الغاصب بالباطل لكان أولى بهم ،

(١) كذا في جميع النسخ (٢) ورواه أيضاً أبو داود في سننه من طريق مسدد . وابن

أبي خلف عن سفيان عن الزهري الخ

والواجب استعمال جميع السنن فنقول : أموالنا حرام على غيرنا إلا حيث أباحها الذي حرمها ، وقال بعضهم : قد روى هذا الخبر خشبة بالنصب على أنها واحدة قلنا : فأنتم لا تجيزونه لا واحدة ولا أكثر من واحدة فأى راحة لكم في هذه الرواية ؟ وكل خشبة في العالم فهي خشبة وليس للجار منع جاره من أن يضعها في جداره فالحكم واحد في كلنا الروايتين والله تعالى التوفيق .

**١٣٥٩ مسألة** وكل من ملك ما في نهر حفره أو ساقية حفرها أو عين استخرجها أو بئر استنبطها فهو أحق بما كل ذلك مادام محتاجا إليه ، ولا يحل له منع الفضل بل يجبر على بذله لمن يحتاج إليه ولا يحل له أخذ عوض عنه لا ببيع ولا غيره لما روينا من طريق جرير عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « لا يمنع فضل الماء ليعن به الكلأ » ومن طريق أبي داود . نا النفي (١) ناداود بن عبد الرحمن العطار عن عمرو بن دينار عن أبي المنهال عن أبياس بن عبد قال : « نهى (٢) رسول الله ﷺ عن بيع فضل الماء ، » **١٣٦٠ مسألة** وما غلب عليه الماء من نهر أو نضج . أو سيل فاستغار (٣) فهو لصاحبه كما كان فإنما تنزل عنه يوم ما ولو بعد ألف عام فهو له ولورثته ، وما رمى النهر من أحد عدوته (٤) إلى أخرى فهو باق بحسبه كما كان لمن كان له ، وقال المالكيون : بخلاف ذلك وهذا باطل لأن تبدل (٥) مجرى الماء لا يسقط ملكا عن مالكه ولا يحل مالا محرما لمن حرمه الله تعالى عليه ، وهذا حكم في الدين بلا برهان قال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، »

**١٣٦١ مسألة** ولا تكون الأرض بالاحياء الاسلام وأما الذي فلا نقول الله تعالى : « إن الأرض لله يورثها من يشاء من عباده ، » وقوله تعالى : ( إن الأرض يرثها عبادي الصالحون ) ونحن أولئك لا الكفار ، فمن الذين أورثنا الله تعالى الأرض فله الحمد كثيرا (٦) .

(١) هو عبد الله بن محمد شيخ أبي داود السجستاني (٢) في سنن أبي داود أن رسول الله ﷺ نهى ، الخ ، والحديث الذي قبل هذا أيضا في سنن أبي داود بالسند الذي ذكره المصنف (٣) في النسخة الحلية « فاستعذر » (٤) ثنية عدوة بضم العين وكسرها جانب النهر وحافته (٥) في النسخة رقم ١٦ ، تبديل ، (٦) تم الجزء الثالث من كتاب المحلى من النسخة رقم ١٤ وقد ذكرنا نسخها ومصححات تاريخ كتابتها أنها الخمس بقين من جمادى الأولى سنة ثمانين وسبعمائة لله الحمد والمنة

## بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الوكالة

١٣٦٢ مسألة الوكالة جائزة في القيام على الأموال والنذكية. وطلب الحقوق واعطائها. وأخذ القصاص في النفس فادونها وتبليغ الانكاح والبيع والشراء. والاجارة. والاستجار، كل ذلك من الحاضر والغائب سواء. ومن المريض والصحيح سواء، وطلب الحق كله واجب بغير توكيل الآن يرى. صاحب الحق من حقه. برهان ذلك بعتر رسول الله ﷺ الولاية لاقامة الحدود. والحقوق على الناس. ولأخذ الصدقات وتفرقتها؛ وقد كان بلال على نفقات رسول الله ﷺ، وقد كان له نظار على أرضه بخير. وفدك، وقد روي في كتاب الأضاحي من طريق الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن أبي الخير عن عقبة بن عامر [الجهني] عن رسول الله ﷺ انه أعطاه غنما يقسمها بين أصحابه، وذكرنا في الحج من طريق سفيان بن عيينة عن ابن أبي نجيح عن مجاهد عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن علي قال: «أمر في رسول الله ﷺ أن أقوم على بدنه وأرأسم جلودها وجلالها»، ومن طريق أبي داود نا عبيد الله بن سعد ابن إبراهيم بن سعد نا [عمى - هو يعقوب بن إبراهيم نا] (١) - أبي - هو إبراهيم بن سعد - عن محمد بن اسحاق عن أبي نعيم وهب بن كيسان قال: سمعت جابر بن عبد الله يقول: أردت الخروج إلى خيبر فقال لي رسول الله ﷺ: «إذا أتيت وكبلى بخير (٢) فخذ منه خمسة عشر وسقا فان ابغى منك آية فضع يدك على رقوته (٣)، وفي هذا الخبر تصديق الرسول اذا علم الولى بصدقه (٤) بغير بينة. ومن طريق مسلم نا سلبه ابن شبيب نا الحسن بن أعين نا معقل عن أبي قزعة الباهلي عن أبي نضرة عن أبي سعيد الخدرى فذكر حديث التمر، وان رسول الله ﷺ قال: «يبيعوا تمرها واشتروا لنا من هذا» ومن طريق أبي داود نا حجاج بن أبي يعقوب (٥) التقي حدثنا معلى بن منصور نا عبد الله بن المبارك حدثنا معمر عن الزهرى عن عروة بن الزبير عن أم حبيبة أم المؤمنين أنها كانت تحت عبيد الله بن جحش فأت بأرض الحبشة فزوجها النجاشى النبي ﷺ وأمرها عنه أربعة آلاف وبعث بها إلى رسول الله ﷺ مع شرحبيل بن حسنة، وهذا خبر منقول نقل الكافة، وأمر عليه السلام بأخذ القود

(١) الزيادة من سنن أبي داود والحديث اختصره المصنف (٢) سقط لفظ «خير» من النسخة رقم ١٤ (٣) هو العظم الذى بين ثفرة النحر والماتق (٤) فى النسخة رقم ١٦ «بتصديقه» (٥) فى النسخة رقم ١٤ «نا حجاج نا يعقوب» وهو غلط



وبالرجم وبالجلد: وبالقسطع هـ ومن طريق أبي داود نا عبيد الله بن عمر بن ميسرة نا حماد ابن زيد عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن بشير بن يسار عن سهل بن أبي حشمة. ورافع ابن خديج أن محصة بن مسعود. وعبد الله بن سهل انطلقا إلى خيبر (١) فنفرقا في النخل فقتل عبد الله بن سهل فاتهموا اليهود فجاء أخوه عبد الرحمن بن سهل وابنا عمه حويصة ومحصة إلى رسول الله ﷺ (٢) فتكلم عبد الرحمن في أمر أخيه وهو أصغرهم فقال رسول الله ﷺ: «الكبير الكبير أوقال: ليبدأ الأكبر فتكلمنا في أمر صاحبهما»، وقال أبو حنيفة: لا قبل توكيل حاضر ولا من كان غائبا على أقل من مسيرة ثلاث إلا أن يكون الحاضر أو من ذكرنا مريضا إلا برضى الخصم، وهذا خلاف السنة وتحديد بلا برهان (٣) وقول لا نعلم أحدا قاله قبله هـ وقال المالكيون: لا تتكلم في الحقوق إلا بتوكيل صاحبها وهذا باطل لما ذكرنا. ولقول الله تعالى: (كونوا قوامين بالقسط شهداء لله) وقوله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان) فواجب بما ذكرنا انكار الظلم وطلب الحق لحاضر وغائب ما لم يترك حقه الحاضر سواء بتوكيل أو بغير توكيل، وطلب الحق قد وجب ولا يمنع من طلبه قول القائل لعل صاحبه لا يريد طلبه ويقال له: قد أمر الله تعالى بطلبه فلا يسقط هذا اليقين ما يتوقعه بالظن هـ

١٣٦٣ مسألة ولا يجوز وكالة على طلاق ولا على عتق ولا على تدير. ولا على رجعة ولا على اسلام ولا على توبة. ولا على إقرار. ولا على إنكار ولا على عقد الهبة. ولا على العفو. ولا على الإبراء. ولا على عقد ضمان. ولا على ردة. ولا على قذف. ولا على صلح. ولا على انكاح مطلق بغير تسمية المنكحة والناكح لأن كل ذلك إلزام حكم لم يلزم قط. وحل عقد ثابت. ونقل ملك بلفظ، فلا يجوز أن يتكلم أحد عن أحد إلا حيث أوجب ذلك نص ولا نص على جواز الوكالة في شيء من هذه الوجوه، والأصل أن لا يجوز قول أحد على غيره ولا حكمه على غيره لقول الله تعالى: (ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى) وكل ما ذكرنا كسب على غيره وحكم بالباطل فلا يمضيه أحد على أحد وبالله تعالى التوفيق هـ

١٦٦٤ مسألة ولا يحل للوكيل تعدى ما أمر به موكله فان فعل لم ينفذ فعله فان فات ضمن لقول الله تعالى: (ولا تعتدوا انه لا يحب المعتدين) ولقوله تعالى: (فمن

(١) في سنن أبي داود قبل خيبر. (٢) في سنن أبي داود فأتوا النبي الخ. (٣) في النسخة

اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) فوجب من هذا أن من أمره موكله بأن يتابع له شيئا بشئ مسمى أو يبيعه له بشئ مسمى فباعه أو ابتاعه بأكثر أو بأقل ولو بنفس فازاد لم يلزم الموكل ولم يكن البيع له أصلا ولم ينفذ البيع لأنه لم يؤمر بذلك ، فلو وكله على أن يبيع له أو يتابع له أو يبتاع له فإن ابتاع له بما يساوى أو باع بذلك لزم والافهم مردود ، وكذلك من ابتاع لآخر أو باع له بغير أن يأمره لم يلزم في البيع أصلا ولا جاز للآخر امضاؤه لأنه امضاء باطل لا يجوز و كان الشراء لازما للوكيل وماعدا هذا فقول بلا برهان . وحكم بالبطل « واحتج قوم في اجازة ذلك بحديث عروة البارقي . وحكيم ابن حزم » أن رسول الله ﷺ أمر كل واحد منهما بأن يتابع له شاة بدينار فتابعا عشتانين فباع أحدهما بدينار وأتى به إلى النبي ﷺ وبالشاة « وهما خبران منقطعان لا يصحان »

١٣٦٥ - مسألة - وفعل الوكيل نافذ فيما أمره الموكل لازم (١) للموكل ما لم يصح عنده أن موكله قد عزله فاذا صح ذلك عنده لم ينفذ حكمه من حيثئذ ويفسخ ما فعل ، وأما كل ما فعل بمأمره به الموكل من حين عزله إلى حين بلوغ الخبر إليه فهو نافذ طالعت المادة بين ذلك أو قصرت ، وهكذا القول في عزل الامام للامير ، وللوالى . وللقاضى ، وفي عزل هؤلاء لمن جعل اليهم أن يولود ولا فرق لان عزله بغير أن يعلمه بعد أن ولده وأطلقه على البيع وعلى الابتياح وعلى التذكية . والقصاص . والانكاح لمسماة ومسمى خديعة (٢) وغش قال الله تعالى : ( يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم ) وقال رسول الله ﷺ : « من غشنا فليس منا » فعزله له باطل الا أن يقول أو يكتب اليه أو يوصى اليه اذا بلغك رسولى فقد عزلتك فهذا صحيح لان له أن يتصرف في حقوق نفسه كما يشاء فاذا بلغه فقد صح عزله وليس للخصم أن يمنع من تخاصمه من عزل وكيله وتولية آخر لأن التوكيل في ذلك قد صح ولا برهان على أن للخصم منه من عزل من شاء وتولية من شاء .

﴿ فان قيل ﴾ : ان في ذلك ضررا على الخصم قلنا : لا ضرر عليه في ذلك أصلا بل الضرر كله هو المنع من تصرف المراء في طلب حقوقه بغير قرآن أو جوب ذلك . ولا سنة ، وهذا هو الشرع الذى لم يأذن الله تعالى به .

١٣٦٦ مسألة والوكالة تبطل بموت الموكل بلغ ذلك الى الوكيل أو لم يبلغ

بخلاف موت الامام فإنه ان مات فالولاية كلهم نافذة أحكامهم حتى يعزلهم الامام الوالى ، وذلك لقول الله تعالى : ( ولا تكتسب كل نفس الا عليها ) والمال قد انتقل بموت الموكل الى ورثته فلا يجوز في ما لهم حكم من لم يوكله وليس كذلك الامام لان المسلمين لا بد

(١) في النسخة رقم ١٦ ، نافذة ، (٢) قوله خديعة هو خبر عن قوله قبل ، لان عزله ، الخ

لهم ممن يقوم بأمرهم وقد قتل أرا رسول الله ﷺ ورضى عنهم بمؤنة كلهم فتولى الأمر خالد بن الوليد من غير أن يؤمره رسول الله ﷺ حتى رجع بالمسلمين وصوب عليه السلام ذلك ، وقدمات عليه السلام وولائه باليمن ، ومكة ، والبحرين وغيرها فنفذت أحكامهم قبل أن يبلغهم موته عليه السلام ولم يختلف في ذلك أحد من الصحابة رضى الله عنهم وبالله تعالى التوفيق .

## كتاب المضاربة وهى القراض

١٣٦٧ — مسألة - القراض كان في الجاهلية . وكانت قرش أهل تجارة لامعاش لهم من غيرها وفيهم الشيخ الكبير الذى لا يطيق السفر . والمرأة . والصغير . واليتيم فكانوا وذروا الشغل والمرضى (١) يعطون المال مضاربة لمن يتجر به بحزم مسمى من الربح فأقر رسول الله ﷺ ذلك في الاسلام وعمل به المسلمون عملا متيقنا لاختلاف فيه ولو وجد فيه خلاف ما التفت اليه لانه نقل كافة بعد كافة الى زمن (٢) رسول الله ﷺ وعلمه بذلك ، وقد خرج ﷺ في قراض بمال خديجة رضى الله عنها .

١٣٦٨ — مسألة - والقراض انما هو بالدنانير . والدرهم ولا يجوز بغير ذلك الا بأن يعطيه العرض فيأمره ببيع بثمان محدود وبأن يأخذ الثمن فيعمل به قراضا لأن هذا يجمع عليه وما عداه مختلف فيه ولا نص بإيجابه . ولا حكم لاحد في ماله إلا بما أباحه له النص ، ومن منع من القراض بغير الدنانير . والدرهم الشافعى . ومالك . وأبو حنيفة . وأبو سليمان . وغيرهم .

١٣٦٩ — مسألة - ولا يجوز القراض الى أجل مسمى أصلا الا ما جاء به نص . أو اجماع ، ولا يجوز أن يشترط عبدا يعمل معه أو أجييرا يعمل معه أو جزءا من الربح لفلان لانه شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل ، وأما المالكيون . والشافعيون فتناقصوا ههنا فقالوا في القراض كما قلنا . وقالوا في المساقاة : لا تجوز البتة الا الى أجل مسمى ، وكذلك قالوا في المزارعة في الموضع الذى أجازوها فيه ولا فرق بين شئ من ذلك مع خلافهم في المزارعة . والمساقاة السنة الواردة في ذلك وتركوا القياس أيضا ، وبالله تعالى التوفيق .

١٣٧٠ — مسألة - ولا يجوز القراض الا بأن يسميا السهم الذى يتقارضان

(١) في النسخة رقم ١٤ « فكانوا وذروا الشغل . والمرضى » الخ . وفي النسخة الحلبية والصغير وذو الشغل والمرضى فكانوا . الخ (٢) في النسخة رقم ١٤ الى زمان .

عليه من الربح كسدس . أو ربع . أو ثلث . أو نصف . أو نحو ذلك وبديننا مال الكل واحد منهما من الربح لأنه ان لم يكن هكذا لم يكن قراضا ولا عرفا ما يعمل العامل عليه فهو باطل وبالله تعالى التوفيق .

١٣٧١ - مسألة - ولا يحل للعامل أن يأكل من المال شيئا ولا أن يلبس منه شيئا لا (١) في سفر ولا في حضر . رويناه من طريق (٢) عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال : ما أكل المضارب فهو دين عليه وصح عن إبراهيم . والحسن أن نفقته من جميع المال قال إبراهيم : وكسوته كذلك قال ابن سيرين ليس كذلك ، وقولنا ههنا هو قول الشافعي . وأحمد . وأبي سليمان ، وقال أبو حنيفة . ومالك : أما في الحضر فكما قلنا وأما في السفر فإكل منه ويكتسب منه ويركب منه بالمعروف إذا كان المال كثيرا أو لا فلا إلا أن مال الكافل له : في الحضر أن يتغذى منه بالافلس ، وهذا تقسيم في غاية الفساد لأنه بلا دليل وليت شعري ما مقدار المال الكثير الذي أبا حوا هذا فيه وما مقدار القليل الذي منعه فيه وهذا كله باطل لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فلا يجوز اشتراطه فان لم يشترط فهو أكل مال بالباطل ، ثم أيضا يعود المال إلى الجهالة فلا يدرى ما يخرج منه ولا ما يبقى منه وقيل الحرام حرام ولو أنه مقدار ذرة وكثير الحلال حلال ولو أنه الدنيا وما فيها ، فان قالوا هو ساع (٣) في مصلحة المال قلنا نعم فكان ماذا ؟ وإنما هو ساع لربح يرجوه فانما يسمى في حظ (٤) نفسه .

١٣٧٢ مسألة - وكل ربح ربحاه فلهما أن يتقاسماه فان لم يفعلا وتركا لا امر بحسبه ثم خسر في المال فلا ربح للعامل وأما إذا اقتسما الربح فقد ملك كل واحد منهما ما صار له فلا يسقط ملكه عنه لأنهما على هذا تعاملتا وعلى أن يكون لكل واحد منهما حظ من الربح فإذا اقتسماه فهو عقدهما المتفق على جوازه فان لم يقتسماه فقد تطوعا بترك حقهما وذلك مباح .

١٣٧٣ - مسألة - ولا ضمان على العامل فيما تلف من المال ولو تلف كله ولا فيما خسر فيه ولا شيء له على رب المال إلا أن يتعدى أو يضيع فيضمن لقول رسول الله ﷺ : « إن دماكم واموالكم عليكم حرام »

(١) سقط لفظ « لا » من النسخة رقم ١٤ (٢) الجار والمجرور سقط من النسخة رقم ١٤ والنسخة الجلية (٣) في النسخة رقم ١٦ « انه ساع » (٤) في النسخة رقم ١٤ « في حفظ » وهو غلط .

١٣٧٤ - مسألة - وأيهما اراد ترك العمل فله ذلك ويجبر العامل على بيع السلع معجلاً خسر أو ربح لأنه لأمدة في القراض فاذا ليس فيه مدة فلا يجوز أن يجبر الابن منهما على التماضي في عمل لا يريد أحدهما في ماله ولا يريد الآخر في عمله ولا يجوز التأخير في ذلك لأنه لا يدري كم يكون التأخير؟ وقد تسمو قيمة السلع وقد تنحط فإيجاب التأخير في ذلك خطأ ولا يلزم أحداً أن يبيع ماله لغيره ليعمله به، والعجب من أزم ههنا إجبار صاحب المال على الصبر حتى يكون للسلع سوق ليعون بذلك العامل من مال غيره وهو لا يرى إجباره على تدارك من يموت جوعاً من ذوى رحمه أو غيرهم بما يقيم رفقته. وهذا عكس الحقائق وبالله تعالى التوفيق.

١٣٧٥ - مسألة - وإن تعدى العامل فربح فإن كان اشترى في ذمته ووزن من مال القراض فحكمه حكم الغاصب وقد صار ضامناً للمال إن تلف (١) أو مات تلف منه بالتعدي ويكون الربح له لأن الشراء له، وإن كان اشترى بمال القراض نفسه فالشراء فاسد مفسوخ فالزم يوجد صاحبه البائع منه فالربح للساكن لأنه مال لا يعرف له صاحب، وهذا قول النخعي، والشعبي، ومحمد بن أبي سليمان، وابن شبرمة، وأبي سليمان وبالله تعالى التوفيق.

١٣٧٦ - مسألة - وأيهما مات بطل القراض أما في موت صاحب المال فلا لأن المال قد صار للورثة وقد قال رسول الله ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام» وأما في موت العامل فلقول الله تعالى: (ولا تكسب كل نفس نفس إلا عليها) وعقد الذي له المال إنما كان مع الميت لأمع وارثه إلا أن عمل العامل بعد موت صاحب المال ليس تعدياً وعمل الوارث بعد موت العامل لإصلاح المال (٢) وقد قال الله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى) فلا ضمان على العامل ولا على وارثه إن تلف المال بغير تعدد ويكون الربح كله لصاحب المال أول وارثه ويكون للعامل ههنا أول ورثته أجزاً مثل عمله فقط لقوله تعالى: (والحرمان قصاص) فحرمة عمله يجب له أن يقاص بمثلها لأنه يحسن معين على بر وبالله تعالى التوفيق.

١٣٧٧ - مسألة - وإن اشترى العامل من مال القراض جارية فوطئها فهو زان عليه حد الزنا لأن أصل الملك لغيره وولده منها رقيق لصاحب المال، وكذلك ولد الماشية.

(١) في النسخة رقم ١٦ «وإن تلف» بزيادة: «أو ولا شيء»، وسقطت جملة: «إن تلف» من النسخة الحلبية (٢) في النسخة رقم ١٤ «وعلى الوارث بعد موت العامل إصلاح المال»، والصواب ما هنا لأن الكلام الذي بعده يعين ما هنا والآية كذلك

ومر الشجر . وكرى الدور لأنه شئ محدث في ماله وإنما للعامل حظه من الربح فقط ولا يسمى ربحا إلا ما نمي بالبيع فقط وبالله تعالى التوفيق .

### كتاب الاقرار

١٣٧٨ - مسألة - من أقر لآخر أو لله تعالى بحق في مال . أودم . أو بشرة وكان المقر عاقلا بالغ غير مكره وأقر إقرارا تاما ولم يصله بما يفسده فقد لزمه ولا رجوع له بعد ذلك ، فإن رجع لم ينفع برجوعه وقد لزمه ما أقربه على نفسه من دم . أو حد . أو مال ، فإن وصل الإقرار بما يفسده بطل كله ولم يلزمه شئ . لا من مال . ولا قود . ولا حد مثل أن يقول : فلان على مائة دينار ، أو يقول : قدفت فلانا بالزنا ، أو يقول : زيت ، أو يقول : قتل فلانا ونحو ذلك فقد لزمه فإن رجع عن ذلك لم يلتفت ، فإن قال : كان لفلان على مائة دينار وقد قضيته إياها . أو قال : قدفت فلانا وأنا في غير عقلي ، أو قلت فلانا لأنه أراد قتلي ولم أقدر على دفعه عن نفسي ، أو قال : زيت وأنا في غير عقلي أو نحو هذا فإن هذا كله يسقط ولا يلزمه شئ ، هو الحر . والعبد . والذکر . والأنثى ذات الزوج . والبكر ذات الأب . واليتمة فيما ذكرنا سواء ، وإنما هذا كله إذا لم تكن (١)

بينة فإذا كانت البينة فلامعنى للانكار ولا للإقرار . روينان طريق مسلمنا هدا بن خالد ناهم . هو ابن يحيى . نا قادة عن أنس أن جارية توجدرأسها قد رض بين حجرين فسألوا من صنع هذا بك ؟ فلان فلان حتى ذكروا يهوديا فأومأت برأسها فاخذ اليهودي فأقر فامر به (٢) رسول الله ﷺ أن يرض رأسه بالحجارة . ومن طريق مسلمنا محمد بن ربح أنا الليث . هو ابن سعد . عن ابن شهاب عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة [ ابن مسعود ] (٣) عن أنس بن مالك . وزيد بن خالد الجهني فذكر الحديث وفيه قول القائل : ان ابني كان عسيفا على هذا فزني بامرأته وأنا أخبرت أن على ابني الرجم فافتديت منه بمائة شاة ووليدة فقال رسول الله ﷺ : والذي نفسي بيده لا قضين بينكما بكتاب الله الوليدة والغنم رد وعلى ابنك جلد مائة وتغريب عام اغديا أينس على امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها فعندنا عليها فاعترفت فامر بها رسول الله ﷺ فرجمت ، فقتل عليه السلام بالإقرار ورجم به ورده المال ممن كان بيده إلى غيره ، وأما إذا وصل به ما يفسده فلم يقربشئ . ولا يجوز أن يلزم بعض اقراره ولا يلزم سائرته لأنه لم يوجب ذلك قرآن . ولا سنة . ولا إجماع ،

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية «مالم تكن بينة» (٢) سقط لفظ به من النسخة رقم ١٦ وهو موجود في صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٧ (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ٢٦

وقد تناقض ههنا المخالفون فقالوا : ان قال : له على دينار الاربعة دينار فهو كإقال ، وان قال : ابتعت منه داره بمائة دينار فأنكر الآخر البيع وقال : قد أقول بمائة دينار وادعى اتباع داري فانهم لا يقضون عليه بشيء أصلا وهذا تناقض ظاهر ، وقال مالك : من قال : أحسن الله جزاء فلان فانه (١) أسلفني مائة دينار وأمهاني حتى أدبتهما كلها اليه فانه لا يقضى لذلك الفلان عليه شيء إن طلبه بهذا الاقرار ، ولا يختلفون فيمن قال : قلت رجلا مسلما الآن أمامكم أو قال : أخذت من هذا مائة دينار الآن بحضوركم فانه لا يقضى عليه شيء ولم يقولوا : انه أقر ثم ندم ولا أخذوا ببعض قوله دون بعض وهذا تناقض ظاهر . وروينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن القاسم بن محمد ابن أبي بكر الصديق أن رجلا استضاف ناسا من هذيل فأرسلوا جارية تحتطب فأعجبت الضيف فتبعها فأرادها فامتنعت فعارها فانفلتت فرمته بحجر ففقت كبده فماتت فأت أهلها فأخبرتهم فاتوا عمر بن الخطاب فأخبروه فقال عمر : قتل الله لا يودي والله أبدا . ومن طريق حماد بن سلمة عن ثابت البناني . وحيد . ومطرف كلهم عن عبد الله ابن عبيد بن عمير قال . غزا رجل نخاف على امرأته رجل من يهود فبره رجل من المسلمين عند صلاة الفجر وهو يقول :

وأشعث غره الاسلام .ني . خلوت بعمره ليل التمام  
أبيت على ترائبها ويمسى . على جرداء لاحقة الحزام  
كأن مجامع الربلات منها . قيام ينهضون الى قسام (٢)

فدخل عليه فضره بسيفه حتى قتله (٣) فجاءت اليهود يطلبون دمه فجاء الرجل فأخبره بالامر فأبطل عمر بن الخطاب دمه . ومن طريق محمد بن المنثري ناعبد الله بن ادريس الاودي ناعاصم بن كليب عرايه عن أبي موسى الأشعري قال : أتيت وأما باليمن امرأة فسألتها؟ فقالت : ما تسأل عن امرأة حبلى ثيب من غير بعل أما والله ما خالكت خليلا ولا خادنت خداما أسلمت ولكني بينا أنا نائمة بفناء يتيق فوالله ما يقظني الا الرجل حين ركبني وألقى في بطني مثل الشهاب فقال فكتبت فيها إلى عمر [بن الخطاب] فكتب الى أن وافق بها وبناس من قومها فوافيته بها في الموسم فسأل عنها قومها؟ فأثناو خيرا وسألها فأخبرته كما أخبرتي فقال عمر : شابة تهامة تنومت قد كان ذلك يفعل فمارها

(١) سقط لفظ «فانه» من النسخة رقم ١٤ (٢) الترائب عظام الصدر ، والربلات جمع ريلة باطن الفخذ يسكن ويحرك قال الاصمعي : الافصح التحريك ، والفئام الجماعة من الناس (٣) في النسخة رقم ١٦ «حتى مات»

عمر وكساها وأوصى بها قوماً خيراً ، وهذا خبر في غاية الصحة . ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي الحكم عن الحسن أن رجلاً رأى مع امرأته رجلاً فارتفعوا إلى عثمان بن عفان فأبطل دمه \* . ومن طريق حماد بن سلمة عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن سعيد بن المسيب . وسلمان بن يسار قال جميعاً : ان رجلاً أتى امرأة ليلاً فجعلت تستصرخ فلم يصرخها أحد فلبارأت ذلك قالت : رويدك حتى أستعد وأتياً فأخذت ففرا (١) فقامت خلف الباب فلما دخل ثلثت (٢) به رأسه فارتفعوا إلى الضحاك بن قيس فابطل دمه . ومن طريق حماد بن سلمة أخبرنا أبو عقبة أن رجلاً ادعى على رجل ألف درهم ولم تكن له بينة فاختصم إلى عبد الملك بن يعلى فقال : قد كانت له عندي ألف درهم فقضيت (٣) فقال : أصلحك الله قد أقر فقال له عبد الملك بن يعلى : ان شئت أخذت بقوله أجمع وان شئت أبطلته أجمع ، عبد الملك بن يعلى من التابعين ولى قضاء البصرة \* . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : من أقر بشئ في يده فالقول قوله . ومن طريق حماد بن سلمة عن إياس بن معاوية قال : كل من كان في يده شئ فالقول فيه قوله ، وقولنا فما ذكرناه قول عثمان البتي . وأبي سليمان . وأحد قولي الشافعي ، وأما الرجوع عن الإقرار فكلهم متفق على ما قلنا إلا في الرجوع عن الإقرار بما يوجب الحد فإن الخفيفين . والمالكين قالوا : ان رجع لم يكن عليه شئ . وهذا باطل والقوم أصحاب قياس بزعمهم فلا قاسوا الإقرار بالحد على الإقرار بالحقوق سواء ؟ وأيضاً فان الحد قد لومه بأقراره فن ادعى سقوطه برجوعه فقد ادعى ما لا برهان له به ، واحتجوا بشيئين . أحدهما (٤) حديث ماعز . والثاني أن قالوا : ان الحدود تدرك بالشبهات \*

قال على : أما حديث ماعز فلا حاجة لهم فيه أصلاً لانه ليس فيه ان ماعزاً رجع عن الإقرار البتة لا بنص . ولا بدليل . ولا فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : إن رجع عن إقراره قبل رجوعه أيضاً البتة فكيف يستحل مسلم أن يموه على أهل الغفلة بخبر ليس فيه شئ . بما يزعم ؟ وانما روى عن بعض الصحابة أنه قال : كنا نتحدث ان ماعزاً . والغامدية لورجعا بعد اعتراهما أولم يرجعا [بعد اعتراهما] لم يطلهما هكذا رويناه من طريق أبي أحمد الزيري عن بشير بن المهاجر عن ابن بريدة عن أبيه أنه قال هذا القول ، وهذا ظن والظن لا يجوز القطع به ، وقول القائل : لو فعل فلان كذا لفعل رسول الله ﷺ أمرا كذا ليس بشئ . اذ لم يفعل ذلك الفلان ولا غيره ذلك الفعل

(١) هو حجر ملء الكف يذكرو ويؤنثوا لجمع أفعال (٢) أي شدخته (٣) في النسخة رقم ١٦ « ققضيتها » (٤) في النسخة رقم ١٤ . يستين احداهما الخ وما هنا أوضح .



قط ولا فعله عليه السلام قط، وقد قال جابر: أنا أعلم الناس بأمر ما عزمنا قال رسول الله ﷺ: «هلا تركتموه وجسموني؟» ليستثبت (١) رسول الله ﷺ منه فاما الترك حد فلاه. هذا نص كلام جابر فهو أعلم بذلك ولم يرجع ما عزم قط عن اقراره انما قال: ردوني إلى رسول الله ﷺ فان قومي قتلوني وغروني من نفسي وأخبروني أن رسول الله ﷺ غير قاتل هكذا روينا كل ما ذكرنا من طريق أبي داود ناعبيد الله بن عمر بن ميسرة ناي زيد بن زريع عن محمد بن اسحاق أن عاصم بن عمر بن قتادة قال: حدثني (٢) حسن ابن محمد بن علي بن أبي طالب أن جابر بن عبد الله قال له: كل ما ذكرنا على نصه، فبطل تمويههم بحديث ما عزم. وأما ادروا الحدود بالشبهات فما جاء عن النبي ﷺ قط من طريق فيها خير ولا نعلمه أيضا جاء عنه عليه السلام أيضا لا مسندا ولا مرسلًا وانما هو قول روى عن ابن مسعود. وعمر فقط، ولو صح لكانوا أول مخالف له لأن الخفيفين. والمالكين لا نعلم أحدا أشد إقامة للحدود بالشبهات منهم، فالمالكون يحدون في الزنا بالرجم. والجلد بالحبل فقط وهي منكرة وقد تستكره وتوطأ بنكاح صحيح لم يشتره أو وهي في غير عقلاء، ويقتلون (٣) بدعوى المريض أن فلانا قتله وفلان منكروا بيعة عليه، ويحدون في الخمر بالرأحة وقد تكون رائحة تفاح أو كثرى شتوى، ويقطعون في السرقة من يقول: صاحب المنزل بعثنى في هذا الشيء. وصاحب المنزل. قمر له بذلك، ويحدون في القذف بالتعريض وهذا كله هو إقامة الحدود بالشبهات. وأما الخفيفون فانهم يقطعون من دخل مع آخر في منزل إنسان للسرقة فلم يتول أخذ شيء. ولا اخراجه وانما سرق الذي دخل فيه فقط فيقطعونهما جميعا في كثير لهم من مثل هذا قد تقصينا في غير هذا المكان، فمن أعجب شأننا بمن يحتج بقول قائل دون رسول الله ﷺ، ثم هو أول مخالف لما احتج به من ذلك، وأما تسويتنا بين الحر. والعبد. والذكر. والأنثى ذات الأب البكر وغير البكر. واليتيمة. وذات الزوج فلان الدين واحد على الجميع والحكم واحد على الجميع إلا أن يأتي بالفرق بين شيء من ذلك قرآن أو سنة. ولا قرآن. ولا سنة ولا قياس. ولا اجماع على الفرق بين شيء مما ذكرنا (٤) وبلا خلاف من أحد من أهل الأرض من المسلمين في أن الله تعالى خاطب كل من ذكرنا خطبا با قصد به إلى كل واحد منهم في ذات نفسه بقوله تعالى: (كونوا أقوامين بالقسط شهداء لله ولو على

(١) في النسخة رقم ١٦ «ليثبت» وما هنا موافق لما في سنن أبي داود (٢) في النسخة رقم ١٦ «أخبرني» وما هنا موافق لما في سنن أبي داود (٣) في النسخة رقم ١٦ والحلية، فيقولون، وهو تصحيف (٤) في النسخة رقم ١٤ «من ذلك»

أنفسكم أو الوالدين والأقربين) فكل من ذكرنا مأمور بالاقرار بالحق على نفسه ، ومن الباطل المتيقن أن يفترض عليهم مالا يقبل منهم ، وقد قال قوم : ان (١) إقرار العبد بما يوجب الحد لا يلزم لأنه مال فانما هو مقر في مال سيده والله تعالى يقول : (ولا تكسب كل نفس إلا عليها) .

قال على : هو وان كان مالا فهو انسان تلزمه احكام الديانة ، وهذه الآية حجتنا في ذلك لأنه كاسب على نفسه باقراره ، وقد وافقونا لو أن أجيرا أقر على نفسه بحدلزمه ، وفي اقراره بذلك إبطال اجارته ان أقر بما يوجب قتلا أو قطعاً وليس بذلك كاسباً على غيره والله تعالى التوفيق .

١٣٧٩ - مسألة - وباقراؤه مرة يلزم كل ما ذكرنا من حد أو قتل أو مال ، وقال الحنفية : لا يلزم الحد في الزنا إلا باقرار أربع مرات ؛ وقال أبو يوسف : لا يلزم في السرقة الا باقرار مرتين وأقاموا ذلك مقام الشهادة ، وقال مالك . والشافعي . وأبو سليمان . كقولنا . واحتج الحنفية بأن رسول الله ﷺ ردد ما عاز أربع مرات . قال على : قد صح هذا وجاء أنه رددته أقل ، وروى أكثر ، وانما رددته عليه السلام لأنه اتهم عقله . واتهم أنه لا يدري ما الزنا ؟ هكذا في نص الحديث أنه قال : استكبروه هل شرب خمرأ ؟ أو كإقال عليه السلام ، وأنه عليه السلام بعث الى قومه يسألهم عن عقله ؟ وأنه عليه السلام قاله : أتدري ما الزنا ؟ لعلك غمزت أو قبلت ، فأذقد صح هذا كله ولم يأت قط في رواية صحيحة ولا سقيمة أنه عليه السلام قال : لا يحج حتى يقر أربع مرات فلا يجوز أن يزداد هذا الشرط فيما تقام به حدود الله تعالى ، والقوم أصحاب قياس بزعمهم فيلزمهم اذا قاموا الاقرار مقام البينة في بعض المواضع أن يقيموه مقامها في كل موضع فلا يقضوا على أحد أقرب مال حتى يقر مرتين وهم لا يفعلون (٢) هذا ، وقد قتل رسول الله ﷺ اليهودي الذي قتل الجارية باقرار غير مرددو القتل أعظم الحدود والله تعالى التوفيق .

١٣٨٠ - مسألة - واقرار المريض في مرض موته وفي مرض أفاق منه لو ارث ولغير وارث نافذ من رأس المال كاقرار الصحيح ولا فرق . وروينا من طريق عبد الرزاق نا بعض أصحابنا عن الليث بن سعد عن نافع مولى ابن عمر عن ابن عمر قال : اذا أقر المريض في مرضه بدين لرجل فانه جائز . فعم ابن عمر ولم يخص . ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن عليه عن ليث عن طاوس قال : اذا أقر لو ارث بدين جاز - يعني في المرض - . وبه الى ابن عليه عن عامر الأحول قال : سئل الحسن عنه ؟ فقال : احملها اياه ولا تحملها عنه .

(١) سقط لفظ «ان» من النسخة رقم ١٤ (٢) في النسخة رقم ١٦ «لا يقولون»

ومن طريق ابن أبي شيبة نازيد بن الحباب ماحاذ بن سلمة عن قيس بن سعد عن عطاء  
 فيمن أقر لوارث بدن قال : جائز . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عمر بن أيوب الموصلي  
 عن جعفر - هو ابن برقان - عن ميمون - هو ابن مهران - إذا أقر بدن في مرضه فأرى  
 أن يجوز عليه لأنه لو (١) أقر به - وهو صحيح - جاز وأصدق ما يكون عند موته ، وهذا  
 هو قول الشافعي . وأبى سليمان . وأصحابهما . وقالت طائفة : لا يجوز اقرار المريض  
 أصلاً كما روينا عن ابن أبي شيبة نا وكيع عن سفيان عن ابن جريج عن عطاء قال : لا يجوز  
 إقرار المريض بالدين وهو قول ياسين الزيات إلا أنه قال : هو من الثلث ، وقسمت  
 طائفة كما روينا عن شريح أنه كان يحجز اعتراف المريض عند موته بالدين لغير الوارث  
 ولا يحجزه للوارث الابنية وهو قول إبراهيم . وابن أذينة صح ذلك عنهما ، وروينا  
 أيضاً عن الحكم . والشعبي وهو قول أبي حنيفة إلا أن دين الصحة عنده مقدم على دين  
 المرض ، وانفقوا على أن اقرار الصحيح للوارث ولغير الوارث بالدين جائز من رأس  
 المال كان له ولد أو لم يكن ، وقال مالك . وأبو حنيفة : إن أقر المريض لوارث فأفاق من  
 مرضه فهو لازم له من رأس ماله ، واختلف عن مالك في ذلك إن مات من ذلك المرض  
 فزواية ابن القاسم عنه أنه لا يجوز ذلك الاقرار ؛ وروى أبوقرة عن مالك لا يجوز إلا  
 في الشيء اليسير الذي يرى (٢) أنه لا يؤثر به تلفاهته ، وروى عن مالك أيضاً أنه إن أقر  
 لوارث بار به لم يحجز اقراره له فإن أقر لوارث عاق جاز اقراره له كالأجنبي ، وقال في اقراره  
 لزوجته بدن أو مهر : فإنه إن كان له ولد من غيرها ولم يعرف لها انقطاع إلى الزوجة ولا  
 ميل إليها فأقراره لها جائز من رأس المال فإن عرف له ميل إليها وكان بينه وبين ولده من غيرها  
 تفاقم لم يحجز اقراره لها قال : وليس سائر الورثة في ذلك كالزوجة لأنه لا يهتم في الزوجة إذا  
 لم يكن له إليها ميل أن يصرف ماله عن ولده إليها قال : فإن ورثه بنون أو أخوة لم يحجز اقراره  
 لبعضهم دون بعض في مرضه فإن لم يترك الابنة وعصبة فأقر لبعض العصبة جاز ذلك ،  
 وقال : ولا يجوز اقراره لصديقه الملاطف إذا ورثه أبواه أو عصبته فإن ورثه ولد  
 أو ولد ولد جاز اقراره له .

قال أبو محمد : هذا أقوال مبنية - بلا خلاف - على الظنون الزائفة وعلى التهمة الفاسدة  
 وقد قال رسول الله ﷺ : «يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل ولا تأكلوا أموالكم بالباطل» وقال الله تعالى : (إن  
 يتبعون إلا الظن وإن الظن لا يغني عن الحق شيئاً) وكل هذه الأقوال لا تحفظ عن أحد  
 قبله ، ولا يخلو اقرار المريض عندهم إذا اتهموه فيه من أن يكون عندهم هبة أو يكون

(١) في النسخة رقم ١٦ «لأنه إذا» (٢) في النسخة رقم ١٦ «والذي يرى»

وصية فان كان مة فالمبة عندهم لبعض الورثة دون بعض جائزة من رأس المال وما جاء قط فرق بين مة مريض ولا مة صحيح ، وان كان وصية فوصية الصحيح . والمريض سواء لا تجوز الا من الثلث ، فظهر ان تفرقهم فاسده فان ذكروا حديث عتق الستة الا عبد واقراع النبي ﷺ بينهم فأعتق اثنين وأرق أربعة فليس هذا من الاقرار في شيء (١) أصلا والاقرار انما هو اخبار بحق ذكره . وليس عطية أصلا . ولا وصية ، وحديث الستة الا عبد سند كرهه لان شاء الله تعالى في العتق باسناده مبينا وبالله تعالى التوفيق

١٣٨١ - مسألة - ومن قال : هذا الشيء لشيء في يده كان لفلان ووجهه لي أو قال : باعه منى صدق ولم يقض عليه شيء لما ذكرنا قبل ، ولأن الأموال . والاملاك بلا شك منتقلة من يدالي يدها أمر نعلمه يقينا ، فلو قضى عليه ببعض إقراره هنا دون سائره (٢) لوجب اخراج جميع أملاك الناس عن أيديهم أو أكثرها لانك لا تشك (٣) في الدور . والأرضين : والثياب المجلوبة (٤) . والعبيد . والدواب انها كانت قبل من هي بيده لغيره بلا شك وان أمكن في بعض ذلك أن ينتجه فان الأم وأم الأم بلا شك كانت لغيره ، وكذلك الزريعة مما بيده مما يثبت فظهر فساد هذا القول جملة ، فان قامت بينة في شيء مما بيده مما أقر به أو بمالم يقربه أنه كان لغيره قضى به لذلك الغير (٥) حيثنذ ولم يصدق على انتقال ما قامت به البينة لانسان بعينه البينة الابينة وهذا متفق عليه ، وقد حكم رسول الله ﷺ وقضى بالبينة للدعي .

١٣٨٢ - مسألة - ومن قال : لفلان عندي مائة دينار دين ولي عنده مائة قفيز قح ، أو قال : الامائة قفيز تمر أو نحو ذلك أو لإجارية ولا بينة عليه بشيء مولاه قوم القمح الذي ادعاه فان ساوى المائة الدينار التي أقر بها أو ساوى أكثر فلا شيء عليه وان ساوى أقل قضى بالفضل فقط للذي أقرله \*

برهان ذلك ان لم يقربه قط . اقرارا تاما بل وصله بما أبطل به أول كلامه فلم يثبت له قط على نفسه شيئا ، ولوجاز ان يؤخذ ببعض كلامه دون بعض لوجب أن يقتل من قال لا اله الا الله لأن نصف كلامه اذا انفرد كفر صحيح وهو قوله لا اله الا الله : كفرت ثم ندمت ، وهذا فاسد جدا ، ولوجب أيضا أن يبطل الاستثناء كله بمثل هذا لأنه ابطال

(١) في النسخة رقم ١٦ ورقم ١٤ وفي سبب (٢) في النسخة رقم ١٤ «دون بعض» (٣) في النسخة رقم ١٦ «لا يشك» (٤) في النسخة الخلية «الثياب المحلوبة» فكتب ناسخها بها مشها كذا وجد في الأصل والأظهر «والشاة المحلوبة» اه وليس كذلك بل هو تصحيف في لفظ «المحلوبة» فقط (٥) في النسخة رقم ١٦ «قضى له بذلك الغير» وهو غلط

لما أثبت به بأول كلامه قبل أن يستثنى ما استثنى ، وقد قال قوم : إنما يجوز الاستثناء من نوع ما قبله لا من نوع غيره .

**قال أبو محمد** : وهذا باطل لأن الله تعالى يقول : ( أنى لا يخاف لدى المرسلون الا من ظلم ) وقال تعالى : ( فسجد الملائكة كلهم أجمعون الا ابليس ) فاستثنى ابليس من الملائكة وليس منهم بل من الجن الذين ينسلون والملائكة لا تنسل ، واستثنى تعالى : ( من ظلم ) من المرسلين وليسوا من أهل صفتهم ، وقال الشاعر :

وبلدة ليس بها انيس \* الا اليعافير والا العيس

وليس اليعافير . والعيس من الانيس وقد استثناهم الشاعر الفصيح العربي .

### كتاب اللقطة . والضالة . والآبق

١٣٨٣ - مسألة - من وجد مالا في قرية . أو مدينة . أو صحراء في أرض العجم أو أرض العرب الغنوة أو الصلح مدفونا أو غير مدفون الآن عليه علامة أنه من ضرب مدة الاسلام أو وجد مالا قد سقط أى مال كان فهو لقطة ، وفرض عليه أخذه وان يشهد عليه عدلا واحدا فأكثر ثم يعرفه ولا يأتى بعلامته لكن تعريفه هو أن يقول في المجمع الذى يرجو وجود صاحبه فيها أو لا يرجو : من ضاع له مال فليخبر بعلامته فلا يزال كذلك سنة قرية فان جاء من يقيم عليه بيعة أو من يصف عفاصه (١) ويصدق في صفته ويصف وعاءه ويصدق فيه ويصف رباطه ويصدق فيه ، ويعرف عدده ويصدق فيه . أو يعرف ما كان له من هذا ، أما العدد . والوعاء ان كان لا عفاص له ولا وكاء ؛ أو العدد ان كان مشورا في غير وعاء دفعه اليه كانت له بيعة أو لم تكن ويجبر الواجد على دفعه اليه ولا ضمان عليه بعد ذلك ، ولو جاء من يثبت بيعة فان لم يأت أحد يصدق في صفته بما ذكرنا (٢) ولا بيعة (٣) فهو عند تمام السنة مال من مال الواجد غنيا كان أو فقيرا يفعل فيه ما شاء ويورث عنه إلا أنه متى قدم من يقيم فيه بيعة أو يصف شيئا عما ذكرنا فيصدق ضمنه له ان كان حيا أو ضمنه له الورثة ان كان الواجد له ميتا ، فان كان ما وجد شيئا واحدا كدينار واحد .

(١) قال أبو عبيد : العفاص هو الوعاء الذى يكون فيه النفقة ان كان جلدا أو خرقا أو غير ذلك ولذلك سمي الجلد الذى يلبس رأس القارورة العفاص لأنه كالوعاء لها (٢) في النسخة رقم ١٦ « فيوصفه ما ذكرنا ، وفي الحلية « في صفة ما ذكرنا » (٣) في النسخة رقم ١٤ « ولا بيعة » .

أودرهم واحد . أو لؤلؤة واحدة . أو ثوب واحد . أو أى شئ كان كذلك لارتباط له . ولا وعاء . ولا عفاص فهو للذى يجده من حين يجده و يعرفه أبدا طول حياته فان جاء من يقيم عليه بيته فقط ضمنه له فقط هو أو ورثته بعده والا فوله أو لورثته يفعل فيه ماشاء من بيع أو غيره ، وكذلك ورثته بعده ولا يرد (١) ما أنفذوا فيه ، فان كان ذلك فى حرم مكة حرسها الله تعالى أو فى رقعة قوم ناهضين الى العمرة والحج عرف أبدا ولم يحل له تملكه بل يكون موقوفا فان يش ييقن عن معرفة صاحبه فهو فى جميع مصالح المسلمين .

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم بن اسحاق بن منصور نا عبيد الله بن موسى العباسى عن شيبان عن يحيى - هو ابن أبى كثير - أخبرنى أبو سلمة - هو ابن عبد الرحمن بن عوف - أخبرنى أبو هريرة قال : خطب رسول الله ﷺ عام فتح مكة فقال : « إن الله حبس عن مكة الفيل وسلط عليها نبيه (٢) والمؤمنين ألا وانها لم تحل لأحد قبلى ولم تحل لأحد بعدى ألا وانها أحلت لى ساعة من النهار ألا وانها ساعى هذه حرام لا يخط شو كها ولا يعصد شجرها ولا يلتقط ساقطها إلا منشد ، »

**قال أبو محمد :** مكة هى الحرم كله فقط وهى ذات الحرمة المذكورة لا ما عدا الحرم بلا خلاف ، وروينا أيضا عن ابن عباس عن النبى ﷺ أيضا ، ومن طريق مسلم بن أبى الطاهر أنا ابن وهب أخبرنى عرو بن الحارث عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن يحيى بن عبد الرحمن بن حاطب عن عبد الرحمن بن عثمان التيمى أن رسول الله ﷺ نهى عن لقطة الحاج (٣) .

قال أبو محمد : الحج فى اللغة هو القصد ومنه سميت المحجة بحجة ، فالقاصد من بيته إلى الحج أو العمرة هو فاعل القصد الذى هو الحج إلى أن يتم جميع أعمال حجه أو عمرته لقول رسول الله ﷺ : « دخلت العمرة فى الحج إلى يوم القيامة ، فإذا تمت فليس حاجا لكنه كان حاجا وقد حج وبالله تعالى التوفيق » وروينا هذا عن عمر بن الخطاب . وابن المسيب . وروينا من طريق الحجاج بن المنهال نا الأسود بن شيبان عن أبى نوفل - هو ابن أبى عقرب - عن أبيه أنه أصاب بدرة بالموسم على عهد عمر بن الخطاب فعرفها فلم يعرفها أحد فأتى بها عمر عند النفرو قال له : قد عرفتها فاغنها عنى (٤) قال : ما أنا بفاعل قال : يا أمير المؤمنين فأتا مرئى ؟ قال : أمسكها حتى توافى بها الموسم قابلا ففعل فعرفها

(١) فى النسخة رقم ١٤ « ولا يردوا » (٢) فى صحيح مسلم ج ١ ص ٣٨٤ « رسوله » والحديث مطول اختصره المصنف واقتصر على محل الشاهد منه . (٣) هو فى صحيح مسلم ج ٢ ص ٤٤ (٤) أى اصرفها عنى ، وفى نسخة رقم ١٦ « فأغنها عنى » وهو تصحيف

فلم يعرفها أحد فأتى بها عمر فأخبره أنه قد وافاه بها كما أمره وعرفها فلم يعرفها أحد وقال له : أغناها عنى قال له عمر : ما أنا بفاعل ولكن ان شئت أخبرتك بالخروج منها أو سيئها ان شئت تصدقت بها فان جاء صاحبها خيرته فان اختار المال رددت عليه المال وكان الاجر لك وان اختار الاجر كان لك نيتك ، فهذا فعل عمر في لقطة الموسم ، وفعل في لقطة غير الموسم مارو يناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني اسماعيل ابن أمية أن معاوية بن عبد الله بن بدر الجهمي أخبره أن أباه عبد الله - قال اسماعيل : وقد سمعت أن له محبة - أقبل من الشام فوجد صرة فيها ذهب مائة فأخذها فجاء بها إلى عمر ابن الخطاب فقال له عمر : انشدها الآن على باب المسجد ثلاثة أيام ثم عرفها سنة فان اعترفت والافهى لك قال : ففعلت فلم تعرف فقسمتها بين امرأتين لي .

ومن طريق الحاج بن المنهال نا أبو عوانة عن قتادة قال : كنت أطوف بالبيت فوطئت على ذهب . أو فضة فلم أخذه فذكرت ذلك لسعيد بن المسيب فقال . بئس ما صنعت كان ينبغي لك ان تأخذه تعرفه سنة فان جاء صاحبه رددته اليه والالتصقت به على ذى فاقة ممن لا تعمل ، وقال في لقطة غير الحرم مارو يناه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرني اسماعيل بن أمية أن زيد بن الأخنس الخراعى أخبره أنه قال لسعيد بن المسيب : وجدت لقطة أفأتصدق بها ؟ قال : لا تؤجر أنت ولا صاحبها قلت : أفأدفعها إلى الأمراء ؟ قال : اذا يا كلونها أكلا سريعاً قلت : وكيف تأمرني ؟ قال : عرفها سنة فان اعترفت والافهى لك كالك ، فهذا سعيد بن المسيب يقول : بإيجاب أخذ اللقطة ولا بد ، ويراها بعد الحول قد صارت من مال الملتقط الا لقطة مكة ، وقولنا في لقطة مكة هو قول عبد الرحمن بن مهدى . وأبي عبيدنا بذلك أحمد بن محمد بن الجصور قال : نا محمد بن عيسى بن رفاعة نا علي بن عبد العزيز نا أبو عبيد عن عبد الرحمن بن مهدى بذلك ، وعن أبي عبيد من قوله ، وأما ما عدا القطة الحرم . والحاج فلباروينا من طريق أبي داود نا مسدد نا خالد - هو الخذاء - عن أبي العلاء - هو يزيد بن عبد الله بن الشخير - عن مطرف - هو ابن عبد الله بن الشخير - عن عياض بن حمار المجاشعي قال : قال رسول الله ﷺ : من أخذ (١) لقطة فليشهد ذاعل أو ذوى عدل ولا يكتم ولا يغيب فان وجد صاحبها فليردها عليه والافهو مال الله عز وجل يؤتيه من يشاء . وروينا من طريق هشيم عن خالد الخذاء باسناده فقال : فليشهد ذوى عدل .

**قال أبو محمد :** وزاد مسدد كما ذكرنا وليس شكاً ، ولا يجوز أن يحمل شئ.

ماررى عن النبي ﷺ على أنه شك الايقين أنه شك والافظاهاه الاسناد \*  
ومن طريق حماد بن سلمة عن ربيعة عن يزيد مولى المنبعت عن زيد بن خالد الجهنى  
أن رسول الله ﷺ : « سئل عن اللقطة فقال : أعرف عقاصها وعدتها ووعاءها فان  
جاء صاحبها فعرها فادفعها اليه والافهى لك » . ومن طريق مسلم حدثني أبو الطاهر  
[أحمد بن عمرو بن السرح] (١) نا بن وهب نا الضحاك بن عثمان عن أبي النضر - هو مولى  
عمر بن عبيد الله - عن بسر بن سعيد عن زيد بن خالد الجهنى قال : « سئل رسول الله ﷺ  
عن اللقطة ؟ فقال : عرفها سنة فان لم تعترف فاعرف عقاصها ووكاءها ثم كلها فان  
جاء صاحبها فادها اليه » . ومن طريق حماد بن سلمة نا سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة  
« أن أبى بن كعب قال له : انه سأل النبي ﷺ عن اللقطة ؟ فقال له رسول الله ﷺ :  
اعرف عددها ووكاءها ووعاءها ثم استمع بها فان جاء صاحبها فعر عددها ووكاءها  
ووعاءها فاعطها إياه وإلا فهى لك » .

وأما الشيء الواحد الذى لا ووكاء له ولا عقاص ولا وعاء فلا نرسول الله ﷺ  
إنما أمر بتعريف السنة فيما له عدد وعقاص ووكاء أو بعض هذه فأما ما لا عقاص  
له ولا وعاء ولا ووكاء ولا عدد فهو خارج من هذا الخبر وحكمه فى حديث عياض  
ابن حمار فحكمه أن ينشد ذلك أبدا لقوله عليه السلام : « لا يكتم ولا يغيب » ، وقوله  
عليه السلام : « هو مال الله يؤتية من يشاء » فقد آناه الله واجده (٢) رويانا من طريق  
أحمد بن شعيب أنا أحمد بن رافع نا حجين بن المثنى نا عبد العزيز - هو ابن أبى سلمة - نا ماجشون  
عن عبد الله بن الفضل عن سلمة بن كهيل قال : كان سويد بن غفلة - وزيد بن صوحان  
وثالث معهم فى سفر فوجد أحدهم - هو سويد بلا شك - سوطا فأخذه فقال له صاحباه  
ألقه فقال : استمع به فان جاء صاحبه أدبته إليه خير من أن تأكله السباع فلقى أبى  
ابن كعب فذكر ذلك له فقال : أصبت وأخطأ . ففى هذا أن أبى بن كعب رأى  
وجوب أخذ اللقطة .

**قال أبو محمد :** فيما ذكرنا اختلاف ، فن ذلك أن قوما قالوا : لا تؤخذ اللقطة  
أصلا ، وقال آخرون : مباح أخذها وتركها مباح ، فأما من نهى عن أخذها (٣)  
فلما ذكرنا آقا ، وكما رويانا عن ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن جعفر بن  
ربيعة أن الوليد بن سعد حدثه قال : كنت مع ابن عمر فرأيت دينارافذهبت لأخذه

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ٣ ص ٤٤ (٢) فى النسخة رقم ١٦ « فقد آناه من أخذه »  
وفى النسخة الحلية ، فقد آناه وأخذه ، ولا يخفى ما فيها (٣) فى النسخة رقم ١٦ « عن اللقطة »



فضرب ابن عمر يدي وقال : مالك وله اتركه \* ومن طريق قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن ابن عباس لا ترفع اللقطة لست منها في شيء. تركها خير من أخذها \* ومن طريق سفيان الثوري عن ابراهيم بن عبد الأعلى سئل سعيد بن جبير عن الفاكة توجدي الطريق ؟ قال : لا تؤكل إلا باذن ربها \* وعن الزبيد بن خيثم انه كره أخذ اللقطة \* وعن شريح أنه مر بدرم فتركه ، وقال أبو حنيفة . ومالك : كلا الأمرين مباح والأفضل أخذها ، وقال الشافعي مرة : أخذها أفضل ومرة قال : الورع تركها \*

**قال أبو محمد** أما من أباح كلا الأمرين فأنعم له حجة أصلاً ، فإن حلوا أمره عليه السلام بأخذها على التدبيل لهم : فاحلوا أمره بتعريفها على التدبيل ولا فرق ، فإن قالوا : أموال الناس محرمة قلنا : واضاعتها محرمة ولا فرق ، وأما من منع من أخذها فإنهم احتجوا بقول رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فقلنا لهم : نعم وما أمرناه باستحلالها أصلاً لكن أمرناه بالمفترض عليه من حفظها وترك اضاعتها المحرمة عليه ثم جعلناها له حيث جعلها له الذي حرم أموالنا علينا إلا بما أباحه لنا لا يجوز ترك شيء من أمره ﷺ فهو أولى بنا من أنفسنا ، وقد كفر من وجدي نفسه حرجاً بما قضى ، واحتجوا أيضاً بحديث المنذر بن جبر عن أبيه عن النبي ﷺ : « لا يأوى الضالة الاضال » (١) ، وبحديث أبي مسلم الجرمي أو الحرمي عن الجارود عن النبي ﷺ : « قال : ضالة المسلم حرق النار » ، وهذا خبران لا يصحان لأن المنذر بن جبر . وأما مسلم الجرمي أو الحرمي غير معروفين ، لكن « ضالة المسلم حرق النار » قد صح من طريق أخرى وهذا لفظ مجمل فسر سائر الآثار ، وهو خبر رويناه من طريق حماد بن سلمة عن حميد عن الحسن عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن أبيه أنه سأل رسول الله ﷺ عن ضوال الابل ؟ فقال عليه السلام : ضالة المسلم حرق النار ، وهم أول مخالف قامروا بأخذ ضوال الابل ثم لو صح لما كان لهم فيها حجة لأن إيواء الضالة بخلاف ما أمر به النبي ﷺ حرق النار وضلال بلا شك ، وما أمرناه قط بايوائها مطلقاً لكن بتعريفها وضماها في الأبد ، وقد جاء بهذا حديث أحسن من حديثهم كما رويناه من طريق ابن وهب حدثني عمرو بن الحارث عن بكر بن سوادة عن أبي سالم الجيثاني عن يزيد بن خالد الجهني عن رسول الله ﷺ [ أنه قال ] : « من أخذ لقطة (٢) فهو ضال مالم يعرفها » (٣) : ومنها

(١) الحديث في سنن أبي داود بلفظ « من آوى ضالة » الخ (٢) الحديث بهذا السند ومثله في صحيح مسلم ج ٢ ص ٤٥ إلا أن قوله « من أخذ لقطة » بدل ما هنا (٣) قال الخطابي : ليس هذا بمخالف للأخبار التي جاءت في أخذ اللقطة وذلك أن اسم الضالة لا يقع على

مدة التعريف، وقد روينا عن عمر رضى الله عنه التعريف ثلاثة أيام على باب المسجد ثم ستة، وبه يقول الليث بن سعد، ويحتج لهذا القول بما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا يزيد بن محمد بن عبد الصمد (١) ناعلى بن عياش ناالليث - هو ابن سعد - حدثني من أرضى عن اسماعيل بن أمية عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن عبد الله بن يزيد مولى المنبعت عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال - وقد سئل عن الضالة -: اعرف عفاصها ووكاهها ثم عرفها ثلاثة أيام على باب المسجد فان جاء صاحبها فادفعها إليه وان لم يأت فعرفها ستة فان جاء صاحبها والا فبئس لك بها، وهذا حديث هالك لأن الليث لم يسم من أخذ عنه وقد رضى الفاضل من لا يرضى، هذا سفيان الثوري يقول: لم أر أصدق من جابر الجعفي وجابر مشهور بالكذب، ثم هو خطأ لأنه قال فيه: عن عبد الله بن يزيد (٢) وإنما هو عن يزيد لا عن عبد الله بن يزيد، ووجه آخر كما روينا من طريق حماد ابن سلمة أنا يحيى بن سعيد - هو الانصارى - عن معاوية بن عبد الله بن بدر قال: وجد أبى فى مبرك بعير مائة دينار فسأل عمر بن الخطاب عن ذلك؟ فقال له: عرفها عاما فعرفها عاما فلم يجد لها عارفا فقال له عمر: هي لك. ويحتج لهذا بما رويناه من طريق احمد بن شعيب أنا محمد بن قدامة نا جرير عن الاعمش عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة قال: قال لى أبى بن كعب: التفقت صرة فيها مائة دينار فأنتيت بها رسول الله ﷺ فقال: عرفها حولا فعرقتها حولا فقلت: يا رسول الله قد عرفتها حولا فقال: عرفها سنة أخرى فعرقتها سنة أخرى ثم قلت: يا رسول الله عرفتها سنة فقال: عرفها سنة أخرى فعرقتها سنة أخرى ثم أخبرته عليه السلام بذلك فقال: انتفع بها واعرف وكاهها وخرقتها واحص عددها فان جاء صاحبها قال جرير: لم أحفظ ما بعد هذا، وهكذا رويناه من طريق زيد بن أبى أنيسة، وعبيد الله بن عمر الرقيين كلاهما عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبى بن كعب عن النبي ﷺ \* **قال أبو محمد:** هذا حديث ظاهره صحة السند إلا أن سلمة بن كهيل أخطأ فيه بلا شك لأننا رويناه من طريق حماد بن سلمة عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبى بن كعب عن النبي ﷺ فقال فيه: فلم أجد لها عارفا عاين أو ثلاثة. وروينا من طريق

الدرهم والدنانير والمتاع ونحوها وإنما الضال اسم للحيوان التى تضل عن أهلها كالابل والبقر والطير وما فى معناها فإذا وجدها المرء لم يحل له أن يعرض لها مادامت بحال تمنع نفسها وتستقل بقوتها حتى يأخذها صاحبها اهـ (١) فى النسختة رقم ١٤، عن عبد الصمد، وهو غلط (٢) كذلك رواه مسلم بن الحجاج فى صحيحه بسنده عن يزيد، كما قال المصنف

عبد العزيز بن أبي سلمة الماجشون عن عبد الله بن الفضل عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ فقال فيه : عرفها عاما قال : فرقتها فلم تعترف فرجعت فقال : عرفها عاما مرتين أو ثلاثا ، فهذا شك من سلمة بن كهيل ، ثم رويناه من طريق مسلم بن الحجاج قال : حدثني أبو بكر بن نافع نا غندر نا شعبة عن سلمة بن كهيل قال : سمعت سريدا بن غفلة قال : لقيت أبي بن كعب فذكر الحديث ، وأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال له : عرفها حولا فرقتها فلم أجد من يعرفها ثم أتيت فقال : عرفها حولا فلم أجد من يعرفها ثم أتيت فقال : عرفها حولا فلم أجد من يعرفها ، وذكر باقي الحديث ؛ قال شعبة : فلقيته بعد ذلك بمكة فقال : لا أدرى ثلاثة أحوال أو حول واحد (١) ، فهذا تصريح من سلمة بن كهيل بالشك والشرعة لا تؤخذ بالشك ، ورويناه أيضا من طريق مسلم حدثني عبد الرحمن بن بشر (٢) العبدى نا بهز - هو ابن أسد - نا شعبة نا سلمة بن كهيل قال : سمعت سويد بن غفلة ناقص الحديث قال شعبة : فسمعت بعد عشر سنين يقول : عرفها عاما واحدا \*

فصح أن سلمة بن كهيل ثبت واستذكر ثبت على عام واحد بعد أن شك فصيح أنه وهم ثم استذكر فشك ثم استذكر فتيقن وثبت وجوب تعريف العام وبطل تعريف ما زاد والحمد لله رب العالمين .

قال أبو محمد : وههنا أثران آخران . أحدهما رويناه من طريق عبد الرزاق عن أبي بكر - هو ابن أبي ميسرة - عن شريك بن عبد الله عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري : « أن عليا جاء إلى رسول الله ﷺ بدینار وجدته في السوق فقال النبي ﷺ : عرفه ثلاثا ففعل فلم يجد أحدا يعترفه فقال له النبي ﷺ : كله ، فذكر الحديث كله وفي آخره : فجعل أجل الدينار وشبهه ثلاثة أيام ، لهذا الحديث .

قال أبو محمد : لا ندري من كلام من هذه الزيادة ، وهذا خبر سوء لأنه من طريق ابن أبي سبرة وهو مشهور بوضع الحديث والكذب ، عن شريك (٣) وهو مدلس يدلس المنكرات عن الضعفاء إلى الثقات ، وروى من طريق إسرائيل عن عمر بن عبد الله ابن يعلى عن جدته حكيمة عن أبيها أن رسول الله ﷺ قال : « من التقط لقطعة يسيرة درهما أو جبلا أو شبه ذلك فليعرفه ثلاثة أيام فإن كان فوق ذلك فليعرفه ستة أيام ، وهذا

(١) هو في صحيح مسلم ج ٢ ص ٤٤ (٢) في النسخة رقم ١٦ « بشير » وهو غلط (٣) في النسخة رقم ١٤ « على شريك » وهو تصحيف قبيح لأنه يوم ان الجار والمجور ومتعلق « بوضع » وهذا فاسد كما لا يخفى

لا شيء . اسرا ئيل ضعيف . وعمر بن عبدالله مجهول . وحكيمة (١) عن أبيها أنكر وأنكره ،  
ظلمات بعضها فوق بعض \*

قال أبو محمد : روينا عن مالك . والشافعي . وأبي سليمان . والأوزاعي تعريف  
اللقطة سنة وهو القول الظاهر عن أبي حنيفة ، وقدرى عنه خلافه ، وروى عن عمر  
ابن الخطاب أيضا تعريف اللقطة ثلاثة أشهر ، وروى أيضا عنه من طريق شريك عن  
أبي يعقوب العبدى عن أبي شيخ العبدى عن زيد بن صوحان العبدى أن عمر أمر أن  
يعرف قلادة التقطها أربعة أشهر فإن جاء من يعرفها والوضعها في بيت المال ، فهذه عن  
عمر رضى الله عنه خمسة أقوال ، وروى أبو نعيم عن سفيان الثوري عن التقيط درهما فإنه  
يعرفه أربعة أيام ، وقال الحسن بن حى . وأبو حنيفة في رواية هشام بن عبيد الله الرازى  
عن محمد بن الحسن عنه : أن ما بلغ عشرة دراهم فصاعداً فإنه يعرف سنة ، واختلفا  
فيما كان أقل فقال الحسن بن حى : يعرف ثلاثة أيام ، وقال أبو حنيفة : يعرف على قدر  
ما يرى الملتقط ، وهذه آراء فاسدة كثرى ، ومنها دفع اللقطة الى من عرف العفاص .  
والوكا . والعدد . والوعاء . فقال مالك . وأبو سليمان كما قلنا ، وقال أبو حنيفة .  
والشافعي : لا يدفعها اليه بذلك فإن فعل ضمنها لأنه قد يسمع صاحبها يصفها فيعرف  
صفتها فيأتى بها ، واحتجوا في ذلك بأن رسول الله ﷺ أوجب البينة على المدعى  
واليمين على المدعى عليه ، ونهى عن أن يعطى أحد بدعواه ، وقال عليه السلام : وشاهدك  
أو يمينه ليس لك غير ذلك . \*

**قال أبو محمد :** هذا كله حق والذى قاله هو الذى أمر بأن تعطى اللقطة من عرف  
العفاص . والوكا . والعدد . والوعاء . وليس كلامه متعارضا ولا حكمه متناقضا ولا  
يحل ضرب بعضه ببعض ولا ترك بعضه وأخذ بعض فكله حق وكله وحى من عند  
الله عز وجل ، وهم مجمعون معنا على أن المدعى عليه إن أقر قضى عليه بغير بينة فقد  
جعلوا للمدعى شيئا غير الشاهدين أو يمين المدعى عليه ، فإن قالوا : قد صح الحكم بالاقرار  
قلنا : وقد صح دفع اللقطة بأن يصف المدعى وكاها وعددها . وعفاصها . ووعاءها  
ولا ترق ، وليس كل الأحكام توجد في خبر واحد ولا تؤخذ من خبر واحد ولكن  
تضم السنن بعضها إلى بعض ويؤخذ بها كلها ، ولو أن الحنيفيين اعترضوا أنفسهم بهذه  
الاعتراضات في قبولهم امرأة واحدة في عيوب النساء . والولادة ولو عارضوا أنفسهم

(١) قال ابن حجر في تلخيص الحبير : وزعم ابن حزم أن عمر مجهول وزعم هو  
وابن القطان أن حكيمة ويعلى مجهولان وهو عجب منهما لأن يعلى صحابي معروف له

بهذا في حكمهم للزوجين يختلفان في متاع البيت ان ما أشبه أن يكون للرجال كان للرجل مع يمينه وما أشبه أن يكون للنساء كان للمرأة يمينها بغير يمينه ، ولا يحكمون بذلك في الاخت والآخر يختلفان في متاع البيت الذي هما فيه ، ولو عارضوا أنفسهم بهذا الاعتراض في قولهم : إن من ادعى لقطا هو وغيره فأتى بعلامات في جسده قضى له به ولا يقضون بذلك فيمن ادعى مع آخر عبدا فأتى أحدهما بعلامات في جسده ، وفي قولهم : لو أن مستأجر الدار تداعى مع صاحب الدار في جذوع موضوعة في الدار وأحد مصرعين في الدار أن تلك الجذوع إن كانت تشبه الجذوع التي في البناء والمصراع القائم كان كل ذلك لصاحب الدار بلا يمينه ، وسائر تلك التخاليل التي لا تعقل ، ثم لا يبالون بمعارضة أوامر رسول الله ﷺ بأرائهم الفاسدة ، وأما الشافعي فإنه قضى في القتل يوجد في محلة أقوام أعداء له ان المدعين بقتله عليه يحلفون خمسين يمينا ثم يقضى لهم بالدية فأعطاهم بدعواهم ، فان قالوا : ان السنة جاءت بهذا قلنا لهم : والسنة جاءت بدفع اللقطة الى من عرف عفاصها . ووكاها . وعددها . ووعاها ولا فرق ، وقالوا : قد قال رسول الله ﷺ : فان جاء صاحبها فادها اليه قلنا : نعم وصاحبها هو الذي أمر عليه السلام بدفعها اليه اذا وصف ما ذكرنا ، وأما قولهم : قد يسمعه متحيل فيقال لهم : وقد تكذب الشهود ولا فرق ، وقالوا : قد قال أبو داود السجستاني : هذه الزيادة - فان عرف عفاصها . ووكاها . وعددها فادفعها اليه - غير محفوظة .

قال أبو محمد : وهذا لا شيء ولا يجوز أن يقال فيما رواه الثقات مستندا : هذا غير محفوظ ، ولا يعجز أحد عن هذه الدعوى فيما شاء من السنن الثوابت ؛ وقد أخذ الخفيفون بزيادة جاءت في حديث حماد بن سلمة في الزكاة وهي ساقطة غير محفوظة ولو صح اسنادها ما قلنا فيه : غير محفوظ ، وأخذوا بخبر الاستسعاء وقد قال من هو أجل من أبي داود : وليس الاستسعاء محفوظا وإنما هو من كلام ابن أبي عروبة ، وأخذوا بالخبر من ملك ذارحم محرمة فهو حر ، وجهور أصحاب الحديث يقولون : انه غير محفوظ ، وأخذ الشافعي في زكاة الفطر باللقطة التي ذكرها من لا يعتد به : ممن تعولون ، وهي بلا شك ساقطة غير محفوظة ولو صححت من طريق الاسناد ما استحللنا أن نقول فيها : غير محفوظة ثم نقول : أخطأ أبو داود في قوله : هي غير محفوظة بل هي محفوظة لأنها لو لم يروها إلا حماد ابن سلمة وحده لكفى لثقتة وإمامته وكيف وقد وافقه عليها سفيان الثوري عن ربيعة عن يزيد مولى المنبعت عن يزيد بن خالد الجهني عن النبي ﷺ ، وسفيان أيضا عن سلمة ابن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ ، فبطل قول من قال :

هى غير محفوظة بل هى مشهورة محفوظة ، ومنها تملك اللقطة بعد الحول وينا قولنا عن عمر بن الخطاب . وغيره كمارونا من طريق أحمد بن شعيب أنا أبو عبيدة بن أبى السفرنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير عن عمرو بن شعيب عن عمرو . وعاصم ابني سفيان بن عبد الله عن أبيهما أنه التقط عية (١) فأتى بها عمر بن الخطاب فأمره أن يعرفها حولا ففعل ثم أخبره فقال : هى لك إن رسول الله ﷺ أمرنا بذلك قلت : لا حاجة لى بها وأمرها فالتقت فى بيت المال ، وقد صرح عن عمر بن طارق جمة . وعن جماعة من أصحاب رسول الله ﷺ . ومن طريق ابن عمر أنه رأى ثمرة مطروحة فى السكة فأخذها فاكلها . وعن على بن أبى طالب أنه التقط حب رمان فأكله . وعن ابن عباس من وجد لقطة من سقط المتاع سوطا أو نعلين . أو عصا أو يسير من المتاع فليستمتع به وليشده فان كان ود كافليا تدم به وليشده وان كان زادا فليا كله وليشده فان جاء صاحبه فليغرم له ، وهو قول روى أيضا عن طاوس . وابن المسيب . وجابر بن زيد . وعطاء فى أحد قوله . والشافعى . وأبى سليمان . وغيرهم ، وقالت طائفة : يتصدق بها فان عرفت خير صاحبها بين الأجر والضيان \* رونا ذلك أيضا عن عمر . وعلى . وابن مسعود . وابن عباس . وابن عمر قال : لا آمر ك أن تأكلها ، وعن طاوس أيضا . وعكرمة وهو قول أبى حنيفة . والحسن بن حى . وسفيان ، واحتج هؤلاء بما روى من طريق البزار نا خالد بن يوسف نا أبى نا زياد بن سعد ناسى عن أبى صالح عن أبى هريرة قال : « سئل رسول الله ﷺ عن اللقطة ؟ فقال : لا تحل اللقطة فمن التقط شيئا فليعرفه سنة فان جاء صاحبه فليرده إليه وان لم يأت فليصدق به فان جاء فليخيره بين الأجر وبين الذلى » .

قال أبو محمد : وهذا لا شىء لأن يوسف بن خالد . وأباه مجهولان ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لأن قوله لا تحل اللقطة حق ولا تحل قبل التعريف وأمره بالصدقة بها مضموم إلى أمره عليه السلام باستنفاها وبكونها من جملة ماله إذ لو صح هذا كان (٢) بعض أمره عليه السلام أولى بالطاعة من بعض ولا يحل مخالفة شىء من أمره عليه السلام لآخر منها بل كلها حق واجب استعماله ونحن لم نمنع واجدها من الصدقة بها إن أراد فيحتج علينا بهذا فبطل تعلقهم بهذا الخبر لو صح فكيف وهو لا يصح ؟ فان ادعوا إجماعا على الصدقة بها كذبوا المارونى من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أن زيد بن الأخنس الخراعى أخبره أنه قال لسعيد بن المسيب : وجدت لقطة أفأصدق بها ؟ قال : لا تؤجرأت ولا صاحبها قلت : أفأدفعها إلى الأمراء ؟ قال : اذا يا كلونها أكلا سريعاً قلت : فكيف تأمرنى ؟

(١) هو زيل من آدم وما يجعل فيه الثياب (٢) فى النسخة رقم ١٤ والحلية ولما كان ، وهو غلط

قال : عرفها سنة فإن اعترفت والا فهي لك ، والعجب أن بعضهم احتج لمذهبه (١) الخطأ في هذا بقول الله تعالى : ( ولاتأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ) .

قال علي : احتجاج هذا الجاهل بهذه الآية في هذا المكان (٢) دليل على رقة دينه إذ جعل ما أمر به رسول الله ﷺ باطلا ولو كان له دين لما عارض حكم رسول الله ﷺ ، ولو أنه جعل هذه المعارضة لقولهم الملعون : ان الغاصب لدور المسلمين وضياعهم يسكنها ويكرها فالكره له حلال واحتراث ضياعهم له حلال لا يلزمه في ذلك شيء ، وقولهم : من اشترى شيئا شراء فاسدا فقد ملكه ملكا فاسدا وأباحوا له التصرف فيما اشترى بالباطل بالوطء : والعق وسائر أقوالهم الخبيثة لكانوا قد وافقوا ، ثم أعجب شيء (٣) أمرهم بالصدقة بها فان جاء صاحبها ضمنوا المساكين ان وجدوهم فعلى أصلهم هو أيضا أكل مال الباطل ، وأي فرق بين أن يأكلها الواجد وضياعها عليه وبين أن يأكلوها المساكين وضياعها عليهم ؟ فان لم يوجدوا فعليه لان كان أحد الوجهين أكل مال الباطل فان الآخر أكل مال الباطل ولا فرق ، ولان كان أحدهما أكل مال بحق فان الآخر أكل مال بالحق ولا فرق إذ الضمان في العاقبة في كلا الوجهين ولكنهم قوم لا يعقلون \* واحتجوا بما ذكرنا قبل أنه لا يصح من ضالة المسلم حرق النار . ولا يأوى الضالة الاضال ولو محال كانا عليهم أعظم حجة لانهم يبيعون أخذ ضوال الابل التي فيها ورد النص المذكور فاعجبوا لهذه القول ، وأعجب شيء احتجاجهم ههنا برواية خبيثة رواها أبو يوسف عن عبد الملك بن العزمي عن سلمة بن كهيل أن أبي بن كعب ثم ذكر باقي الحديث وأن رسول الله ﷺ قاله : فانك ذو حاجة اليها .

قال أبو محمد : هذا منقطع لان سلمة لم يدرك أيا ثم العزمي ضعيف جدا ، وأبو يوسف لا يبعد عنه فمن أضل ممن يرد ما رواه سفيان الثوري . وحماد بن سلمة كلاهما عن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة عن أبي بن كعب عن النبي ﷺ و يأخذ بما رواه أبو يوسف المغموز عن العزمي الضعيف عن سلمة عن أبي وهو لم يلق (٤) أيا قط في مثل هذا فليعتبر أولو الأبصار ، ثم لو صحت لهم هذه الزيادة التي لاتصلح ما كان لهم فيها حجة لانه ليس فيها الاباحة للقطة للمحتاج ولست اتكسر هذا بل هو قولنا وليس فيها منع الغنى منها لابنص ولا بدليل ، ثم العجب كله ردهم كلهم في هذا المكان نفسه حديث علي

(١) في النسخة رقم ١٦ « يحتاج لمذهبه » (٢) في النسخة رقم ١٦ « هذا الموضع »

(٣) في النسخة رقم ١٦ ، وأعجب شيء . (٤) في النسخة رقم ١٦ « هو لم يدرك »

ابن أبي طالب في التقاطه الدينار وإباحة رسول الله ﷺ له استغفقه بان قالوا (١) : هو مرسل ورواه شريك وهو ضعيف فالمرسل الذي يرويه الضعيف لا يجوز الأخذ به إذا خالف رأى أبي حنيفة والمرسل الذي رواه العزمي وهو الغاية في الضعف لا يجوز تركه إذا وافق رأى أبي حنيفة والله لتطولن ندامة من هذا سيده في دينه يوم لا يغني الندم عنه شيئا ، وما هذه طريق من يدين يوم الحساب لكنه الضلال والاضلال نعوذ بالله من الخذلان ، ثم قد كذبوا بل قد روى حديث علي من غير طريق شريك وأسند من طريق أبي داود ناجع من مسافر التنيسي نا ابن أبي فديك ناموسي بن يعقوب الزمعي - هو موسى بن يعقوب بن عبد الله بن وهب بن زمعة - عن أبي حازم عن سهل بن سعد أخبره أن علي بن أبي طالب وجد الحسين والحسن يكيان من الجوع فخرج فوجد ديناراً بالسوق فجاء به إلى فاطمة فأخبرها فقالت له : اذهب إلى فلان اليهودي فخذ لنا دقيقاً فذهب إلى اليهودي فاشتري به دقيقاً فقال اليهودي : أنت ختن هذا الذي يزعم أنه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : نعم قال : فخذ ديناراً لك ولك الدقيق فخرج علي حتى جاء به فاطمة فأخبرها فقالت له : [ اذهب إلى فلان الجزار ] (٢) فخذنا بدرهم لحماً فذهب فمرهن الدينار بدرهم لحم فجاء به فعبئت ونصبت وخبزت وأرسلت إلى النبي ﷺ فجاءهم فقالت له : يا رسول الله أذكر لك فإن رأيته لنا حللاً أكلنا وأكلت معنا من شأنه كذا وكذا فقال عليه السلام : كلوا باسم الله فأكلوا فبينما هم مكانهم إذا غلام ينشد الله تعالى والاسلام الدينار فأمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدعى له [ فسأله ] (٣) فقال : سقط مني في السوق فقال رسول الله ﷺ : يا علي اذهب إلى الجزار فقل له : إن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول لك : أرسل إلى بالدينار ودرهمك علي فأرسل به فدفعه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بلاينة (٤) ، قال أبو محمد : هذا خير خير من خيرهم وهو عليه السلام . وعلي . وفاطمة . والحسن . والحسين رضي الله عنهم لا تحل لهم الصدقة أغنياء كانوا أو فقراء ، وقد أباح في هذا الخبر شراء الدقيق بالدينار فانما أخذه ابتغاء ثم أهدى إليه اليهودي الدينار ، وكذلك رهن الدينار في اللحم ، والخبر الصحيح يكفي من كل هذا • روينا من طريق البخاري نا محمد بن يوسف أناسفان عن منصور بن المعتمر عن طلحة بن مصرف عن أنس بن مالك [ رضي الله عنه ] (٥)

(١) في النسخة رقم ١٦ « فان قالوا » (٢) الزيادة من سنن أبي داود (٣) الزيادة من سنن أبي داود (٤) قوله « بلاينة » غير موجود في سنن أبي داود (٥) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ٢٥١



قال مر: «رسول الله ﷺ بتمر مطروحة في الطريق فقال: لولا أني أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها» فهذا رسول الله ﷺ غني لا فقير بشهادة الله تعالى له إذ يقول (ووجدك عاثلا فأغني) يستحل أكل اللقطة وإنما توقع أن تكون من الصدقة فقال بعضهم: هذا على تحقيق الصفة لأنها من الصدقة (١) لأنها اللقطة، وهذا كلام إنسان عديم عقل وحياة ودين لأنه كلام لا يعقل وخلاف المفهوم لفظ رسول الله ﷺ وكذب مجاهر به بارد غث، وأعجب شئ. قول بعضهم: قد صح الإجماع على أنه لا يعطيها غنيا غيره فكان هو كذلك \*  
**قال أبو محمد:** لا شئ أسهل من الكذب المفضوح عند هؤلاء القوم ثم كذبهم إنما هو على الله تعالى. وعلى رسوله ﷺ وعلى جميع أهل الإسلام. وعلى العقول والحواس ليت شعري متى أجمع معهم على هذا ومن أجمع معهم على هذا أبقية الجنادل. والكشكث (٢) وأين وجدوا هذا الإجماع؟ بل كذبوا في ذلك وإذا أدخلت اللقطة في ملكه بانهضاء الحول الذي عرفها فيه فإن أعطاه غنيا أو أغنياء أو قارون لو وجدته حيا أو سليمان رسول الله ﷺ لو كان في عصره لكان ذلك مباحا لا شئ. من الكراهية فيه، وقالوا: قد شك يحيى بن سعيد في أمر الملتقط بأن يستنفقها أهو من قول يزيد مولى المنبعت؟ أو من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ وقطع مرة أخرى على أنه من قول يزيد قلنا: وقد أسنده يحيى أيضا وهذا كله صحيح فيه لأنه سمعه مرة مسندا وسمع يزيد يقول: من فتياه أيضا ثم يقول: لكن ربيعة لم يشك في أنه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكذلك أيضا لم يشك بسر بن سعيد عن زيد بن خالد الجهني عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، روى مالك. وسفيان الثوري عن ربيعة عن يزيد مولى المنبعت عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم «فإن جاء صاحبها والافشأ نك بها» وروى حماد بن سلمة عن ربيعة عن يزيد عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم «فإن جاء صاحبها والافشأ نك بها» وروى حماد بن سلمة عن ربيعة عن يزيد عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم «فإن جاء صاحبها والافشأ نك بها» وروى سفيان بن عيينة أن ربيعة أخبره أن يزيد مولى المنبعت حدثه عن زيد بن خالد عن النبي صلى الله عليه وسلم (٣) أنه سئل عن اللقطة؟ فقال: عرفها سنة فإن اعترفت وإلا فاخطأها بمالك \* ورويناه من طريق سعيد بن منصور فاعبد العزيز بن محمد — هو الدراوردي — سمعت ربيعة يحدث عن يزيد مولى المنبعت عن زيد بن خالد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكر الحديث، وفي

(١) في النسخة رقم ١٦ «على تحقيق الصدقة لأنها الصدقة» (٢) هوفنات الحجارة

والتراب (٣) هذه الزيادة سقطت من النسخة رقم ١٦ والنسخة الحلبية

آخره ، فان جاء صاحبها فأدھا إليه وإلا فاصنع بها ما تصنع بمالك ، ورواه أبو النضر مولى عمر بن عبد الله عن بسر بن سعيد عن زيد بن خالد الجهني عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في اللقطة قال : « عرفها سنة فان لم تعترف فاعرف عفاصها . ووكاها ثم كلها فان جاء صاحبها فأدھا اليه » . ورواه حماد بن سلمة أن سلمة بن كهيل عن سويد بن غفلة أن أبي بن كعب قال له : قال رسول الله ﷺ له في اللقطة : « فان جاء صاحبها فعرف عددها . ووكاها . ووعاها فأعطاها إياه والافهى لك » وعلى هذا دل حديث عياض بن حمار . وأبي هريرة لا مثل تلك الملفقات المكذوبة من مرسل . ومجهول . ومن لا خيرة به وبالله تعالى التوفيق .

وقد جاء خبر من طريق لا يزال المخالفون يحتجون بها اذا واقفتهم وينا من طريق ابن وهب أخبرني عمرو بن الحارث عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : « أن رجلا أتى النبي ﷺ فقال : كيف ترى ما وجد في الطريق الميتاء أو في القرية المسكونة ؟ قال : عرف سنة فان جاء باغيه فأدفعه اليه والافشأ نك به فان جاء طالبها يوما من الدهر فأدھا اليه وما كان في الطريق غير الميتاء وفي القرية غير المسكونة فقيه وفي الركاك الخمس » وأما نحن فهذه صحيفة لا نأخذ بها فهذا حكم اللقطة من غير الحيوان .

وأما الضوال من الحيوان فلها ثلاثة أحكام ، أما الضأن والمعز فقط كبارها وصغارها توجد بحيث يخاف عليها الذئب أو من يأخذها من الناس ولا حافظ لها ولا هي بقرب ماء منها فهي حلال لمن أخذها سواء جاء صاحبها أو لم يبحى وجدها حية . أو مذبوحة . أو مطبوخة أو مأكولة لاسيلا له عليها . وأما الابل القوية على الرعى . وورود الماء فلا يحل لأحد أخذها وانما حكمها أن تترك ولا بدفن أخذها ضمنها ان تلفت عنده بأى وجه تلفت وكان عاصيا بذلك الا أن يكون شئ من كل ما ذكرنا من لقطة أو ضالة يعرف صاحبها فحكم كل ذلك أن ترد اليه ولا تعرف في ذلك ، وأما كل ما عدا ما ذكرنا من إبل لا قوة بها على ورود الماء والرعى وسائر البقر . والخيل . والبغال . والحير . والصيود كلها المتملكة والاباق من العبيد والاماء وما أضل صاحبها منها والغنم التي تكون ضوال بحيث لا يخاف عليها الذئب ولا انسان وغير ذلك كله ففرض أخذه وضمه وتعرفه أبدا ، فان يئس من معرفة صاحبها أدخلها الحاكم أو وادها في جميع مصالح المسلمين وبالله تعالى التوفيق .

سواء كان كل ما ذكرنا مما أمهله صاحبه لضرورة أو لخوف . أو لهزال .

أوماضلا ولا فرق \* برهان ذلك ما روينا من طريق البخارى ناقتية [بن سعيد] (١) نا اسماعيل بن جعفر عن ربيعة بن أبى عبد الرحمن عن يزيد مولى المنبعت عن زيد بن خالد الجهنى : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سئل (٢) عن اللقطة ؟ فقال : عرفها سنة ثم اعرف وكافها وعفاها ثم استفق بها فان جاء ربه فادها اليه فقال : يا رسول الله فضالة الغنم ؟ قال : خذها فانما هي لك أو لأخيك أو للذئب قال : يا رسول الله فضالة الابل ؟ فغضب عليه السلام حتى احمرت وجنتاه [أو احمرو وجهه] (٣) وقال (٤) مالك ولهامعها خذاؤها وسقاؤها حتى يلقاها ربه » ومن طريق البخارى نا اسماعيل ابن عبد الله بن أبى أويس ناسليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد الأنصارى عن يزيد مولى المنبعت أنه سمع زيد بن خالد الجهنى يقول : سئل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كيف ترى في ضالة الغنم ؟ فقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم : خذها فانما هي لك أو لأخيك أو للذئب فقال : كيف ترى في ضالة الابل ؟ قال : دعها فان معها خذاؤها وسقاؤها ترد الماء وتأكل الشجر حتى يجدها ربه » (٥) فأمر عليه السلام بأخذ ضالة الغنم التي يخاف عليها الذئب أو العادى ويترك الابل التي ترد الماء وتأكل الشجر، وخصها بذلك دون سائر اللقطات والضوال فلا يحل لأحد خلاف ذلك .

قال أبو محمد : وأما ما عرف ربه فليس ضالة لأنها لم تضل جملة بل هي معروفة وانما الضالة ما ضلت جملة فلم يعرفها صاحبها أين هي ؟ ولا عرف واجدها لمنزى وهي التي أمر عليه السلام بنشدتها وبقي حكم الحيوان كله حاشى ما ذكرنا موقوفا على قول الله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ) ومن البر والتقوى احراز مال المسلم أو الذمى ، وقال رسول الله ﷺ : « إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فلا يحل لأحد من مال أحد إلا ما أحله الله تعالى ورسوله ﷺ » . روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال : كتب عمر بن الخطاب إلى عماله لا تضعوا الضوال فلقد كانت الابل تتنازع هملاء وترد المياه لا يعرض لها أحد حتى يأتي من يعترفها فيأخذها حتى إذا كان عثمان كتب أن ضموها وعرفوها فان جاء من يعترفها والافييعوها وضعوا أئمانها في بيت المال فان جاء من يعترفها فادفعوا اليهم الأئمان \* .

ومن طريق ابن وهب أخبرني أنس بن عياض (٦) عن سلمة بن وردان سألت سالم بن

(١) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٥٣ (٢) في صحيح البخارى « ان رجلا سأل رسول الله ﷺ الخ (٣) الزيادة من صحيح البخارى (٤) في صحيح البخارى ، ثم قال ، (٥) الحديث في صحيح البخارى ج ٣ ص ٢٥٠ مطولا اختصره المصنف (٦) في النسخة رقم ١٦ « أنيس بن عياض » وهو غلط

عبدالله بن عمر عن الشاة توجب بالارض التي ليس بها أحد فقال لي: عرفها من دنالك فان عرفت فادفعها إلى من عرفها وإلا فشأتك وشاة الذئب فكلها \* ومن طريق وكيع حدثنا سلة ابن وردان قال: سألت سالم بن عبدالله بن عمر عن ضالة الابل؟ فقال: معها سقاؤها وحذاؤها دعها إلا أن تعرف صاحبها فتدفعها إليه \* وروينا من طريق عبدالرزاق عن معمر: وسفيان الثوري كلاهما عن أبي اسحاق السبيعي عن امرأته قال: جاءت امرأة إلى عائشة أم المؤمنين فقالت: إن وجدت شاة فقالت: اعطني واحلي وعرفي ثم عادت إليها ثلاث مرات فقالت: تريدن أن آمرك بذبحها \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو الأحوص عن زيد بن جبير أنه سمع ابن عمر يقول لرجل سأله عن ضالة وجدها: فقال له ابن عمر: أصلح إليها وانشد قال: فهل على انت شربت من لبنها قال: ما أرى عليك في ذلك \* وقال أبو حنيفة: وأصحابه: تؤخذ ضالة الابل كما تؤخذ غيرها، وقال الشافعي: ما كان من الخيل. والبقر. والبالغ قويا يرد الماء ويرعى لم يأخذ قياسا على الابل وما كان منها ومن سائر الحيوان لا يمتنع أخذ (١)، وقال أبو حنيفة. والشافعي: من أخذ ضالة من الغنم فعليه ضمانها إن أكلها، وقال مالك: أما ضالة الغنم فما كان بقرب القرى فلا يأكلها ولكن يضمها إلى أقرب القرى فيعرفها هنالك وأما ما كان في الفلوات والمهامه فانه يأكلها أو يأخذها فان جاء صاحبها فوجدها حية فهو أحق بها وإن وجدها مأكولة فلا شيء له ولا يضمها له واجدها الذي أكلها، واختلف أصحابه فيها إن وجدها مذبوحة لم تؤكل بعد قال: وأما البقر فان خيف عليها السبع فحكمها حكم الغنم وإن لم يخف عليها السبع فحكمها حكم الابل يترك كل ذلك ولا يعترض له ولا يؤخذ، وأما الخيل. والبالغ. والحمير فلتعرف ثم يتصدق بها \*

قال ابو محمد: أما تقسيم مالك خطأ لأنه لم يتبع النص إذ فرق بين أحوال وجود ضالة الغنم وليس في النص شيء من ذلك وكذلك تفريقه بين وجود الشاة صاحبها حية أو مأكولة فليس في الخبر شيء من ذلك أصلا لا بنص ولا بدليل ولا القياس طرد ولا قول متقدم التزم لأن القياس أن لا يبيع الشاة لو اجدها أصلا كما لا يبيع سائر اللقطات إلا ان كان قدير ابعد تعريف عام ولا نعلم فروقه هذه عن أحد قبله ولا نعلم لقوله حجة أصلا، وأما أبو حنيفة فانه خالف أمر رسول الله ﷺ كله جوارا فنع من الشاة جملة وأمر بأخذ ضالة الابل وقد غضب رسول الله ﷺ من ذلك غضبا احر له وجهه ونعوذ بالله من ذلك، فاما هو - يعني ابا حنيفة - فيعذر لجهله بالانار، وأما هؤلاء الخاسرون فوالله

ما لهم عذر بل هم قد أقدموا على ما أغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم علانية لخصلوا في جملة من قال الله تعالى فيهم : ( ذلك بأنهم اتبعوا ما أسخط الله وكرهوا رضوانه ) فما أخوفنا عليهم من تمام الآية لأن الحجة قد قامت عليهم ، ( فان قالوا ) : ان الأموال حرام على غير أهلها ، وواجب حفظها فلا تأخذ بخلاف ذلك بخبر واحد قلنا لهم : قد أخذتم بذلك الخبر بعينه فيما أنكرتموه نفسه فأمرتم باتلافها بالصدقة بها بعد تعريف سنة فمرة صار عندكم الخبر حجة ومرة صار عندكم باطلا وهو ذلك الخبر بعينه فافهم الضلال ؟ وقد رويناهم عن أم المؤمنين . وابن عمر اباحة شرب لبن الضالة وهم لا يقولون بذلك ، وأما الشافعي فنقض أصله ولم ير أخذ الشاة وأقحم في حكم الخبر ما ليس فيه فألحق بالابل ما لم يذكر في النص وجعل ورود الماء ورعى الشجر علة قاس عليها ولا دليل له على صحة ذلك ، وإن الشاة لترد الماء وترعى ما أدركت من الشجر كما تفعل الابل ويمتنع منها ما لم تدرك كما يمتنع على الابل ما لا تدرك وان الذئب لياكل البعير كما يأكل الشاة ولا يمنة عند البعير منه وإنما يمتنع منه البقر فقط هذا أمر معلوم بالمشاهدة ، وقالوا : قول النبي ﷺ . « هي لك أو لأخيك أو للذئب » ليس تمليكا للذئب فكذلك ليس تمليكا للواجد قلنا : هذا باطل من قولكم لأن الذئب لا يملك والواجد يملك والواجد مخاطب والذئب ليس بمخاطب وقد أمر الواجد بأخذ ما في يديكم كاذبة مردودة عليكم وبالله تعالى التوفيق . فظهر سقوط هذه الأقوال كلها يتبين وان كل واحد منهم أخذ ببعض الخبر وجعله حجة وترك بعضه ولم يره حجة ، واختلقوا في ذلك فأخذوا ما ترك هذا وترك هذا ما أخذ الآخر ، وهذا ما لا طريق للصواب إليه أصلا وبالله تعالى التوفيق ، ولئن كان الخبر حجة في موضع فانه لحجة في كل ما فيه الآن تأتي مخالفة له بناسخ متيقن ، وان كان ليس حجة في شيء منه فكله ليس حجة ، والتحكم في أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز وبالله تعالى التوفيق .

### كتاب اللقيط

١٣٨٤ - مسألة - ان وجد صغير منبوذ ففرض على من يحضرته أن يقوم به ولا بد لقول الله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ) ولقول الله تعالى : ( ومن أحيأها فكا تنما أحيأ الناس جميعا ) ولا إثم أعظم من إثم من أضاع (١) نسمة مولودة على الاسلام صغيرة لا ذنب لها حتى تموت جوعا وبردا

(١) في النسخة رقم ١٤ « ولا إثم أعظم من أضاعة » الخ

(م ٣٥ - ج ٨ المحلى)

أوتاه كله الكلاب هو قاتل نفس عمدا بلا شك ، وقد صرح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 « من لا يرحم الناس لا يرحمه الله » \*

١٣٨٥ مسألة والقيط حر ولا ولاه عليه لأحد لأن الناس كلهم أولاد آدم  
 وزوجه حواء عليهما السلام وهما حران وأولاد الحررة أحرار بلا خلاف من أحد فكل  
 أحد فهو حر (١) إلا أن يوجب نص قرآن أو سنة ولا نص فيهما يوجب إرفاق للقيط ،  
 وإذا لرق عليه فلا ولاه لأحد عليه لأنه لا ولاه إلا بعد صحة رق على المرء أو على أبه  
 قريب أو بعيد يرجع إليه بنسبه قال رسول الله ﷺ : « إنما الولاء لمن أعتق » وهذا قول  
 أبى حنيفة . ومالك . والشافعى ، وداود ، وقد صرح عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه  
 ما رويناه من طريق مالك عن ابن شهاب عن سنيين أبى جميلة أنه وجد منبوذا فأتى به إلى عمر بن  
 الخطاب فقال له عمر : هو حر ولاؤه لك ونفقته من بيت المال ه وروينا أيضا هذا  
 عن شريح أنه جعل ولاه للقيط لمن التقطه ، وصح عن إبراهيم النخعى ما رويناه من طريق  
 محمد بن جعفر ناشئة عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعى قال : اللقيط عبد ، وقد رويناه  
 هذا عن عمر بن الخطاب كما رويناه من طريق ابن أبى شيبة ناو كيع نا سفيان عن سليمان -  
 هو أبو اسحق الشيبانى - عن حوط عن إبراهيم النخعى قال : قال عمر : هم مملوكون -  
 يعنى اللقطاء - (٢) \* ومن طريق ابن أبى شيبة نا سفيان - هو ابن عينة - عن عمرو  
 ابن دينار عن الزهرى عن رجل من الأنصار قال : إن عمرا أعتق لقيطا ه ومن طريق  
 ابن أبى شيبة ناو كيع نا الأعمش عن زهير العيسى أن رجلا التقط لقيطا فأتى به على  
 ابن أبى طالب فاعتقه ه

قال أبو محمد : لا يعتق المملوك قال على : فإن قيل : قد رويتم من طريق ابن أبى شيبة  
 ناو كيع ناشئة قال : سألت حماد بن أبى سليمان . والحكم عن القيط ؟ فقال جميعا :  
 هو حر فقلت : عمر ؟ فقال الحكم : عن الحسن عن على ، ورويت عن وكيع عن  
 سفيان عن زهير بن أبى ثابت . وموسى الجهنى قال موسى : رأيت ولدنا ألحقه على  
 فى مائه ، وقال زهير عن ذهل بن أوس عن تميم بن مسيح قال : وجدت لقيطا فأتيت به على  
 ابن أبى طالب فألحقه فى مائه ، قلنا : ليس فى هذا خلاف لما ذكرنا قبل لأن قول عمر هو حر  
 وقول الحسن عن على هو حر إذا ضم إلى ما روى عنهما من أن كل واحد منهما أعتق للقيط  
 مع ما روى عن عمر من أنهم مملوكون وأن ولاه لمن وجده اتفق كل ذلك على أن قولهما

(١) قوله « فكل أحد فهو حر » سقط من النسخة رقم ١٤ (٢) فى النسخة رقم ١٦

« هو مملوك - يعنى القيط - »

رضى الله عنهما هو حر انه اعتاق منهما في ذلك الوقت ، وان العجب لطول من ترك السنة الثابتة لرواية شيخ من بنى كنانة عن عمر بن الخطاب أنه قال : « البيع عن صفقة أو خيار » . ولومعنا هذا من عمر لما كان خلافا للسنة في أن اليمين لا يبيع بينهما حتى يفرقا أو يخير أحدهما الآخر بل كان يكون موافقا للسنة ، فالصفقة التفرق والخيار التخير ثم لا يجعل ماروى سنين - وله حجة - عن عمر حجة مارواه ابراهيم النخعي حجة عن عمر ، وهو والله أجل وأوضح من شيخ من بنى كنانة ، ولا يعرف لعمر . وعلى ههنا مخالف من الصحابة رضى الله عنهم لاسما وقد جاء أثرهم أبدا يأخذون بما دونه وهو مارويانه من طريق محمد بن الجهم ناعبدالكريم بن الهيثم نا يزيد بن عبدربه ناعمد بن حرب الخولاني ناعمر بن روبة (١) قال : سمعت عبدا الواحد النصرى (٢) يقول : سمعت وائلة بن الاسقع يقول : « ان النبی ﷺ قال : تحرز المرأة ثلاثة مواريت . لقيطها ، وعقيقها . وولدها الذى لاغت عليه » .

**قال أبو محمد** عمر بن روبة . وعبد الواحد النصرى مجهولان ولو صح لقننا به وأمام فلا يبالون بهذا ولا أحد إلا وهو أعرف وأشهر من شيخ من بنى كنانة وقد تركوا السنة الثابتة لروايته ، فان قالوا : وبأى وجه (٣) يرق واصله الحرية ؟ قلنا : يا سبحان الله يا هؤلاء : ما أسرع ما نسيتم أنفسكم أولستم القائلين : إن رجلا قرشيا لو لحق بدار الحرب مرتداهو وامراته القرشية مرتدة فولدت هنالك أولادا فان أولادهم أرقام مملوكون يباعون ، وقال الحنفيون : ان تلك القرشية تباع وتملك وأليس الرواية عن ابن القاسم إماعن مالك وإماعلى ما عرف من أصل مالك إن أهل دار الحرب لو صاروا ذمة سكا نا يبتنا وبأيديهم رجال ونساء من المسلمين أحرار وحرائر أسروهم وبقوا على الاسلام في حال أسرهم فانهم مملوكون لأهل الذمة من اليهود والنصارى يتبايعونهم متى شاءوا ، وهذا منصوص عنه في المستخرجة ، فايما أشنع وأفظع هذا كله : أوارقاق لقيط لا يدري من أمه أحره أم أمة ؟ حتى لقد أخبرني محمد بن عبد الله البكرى التدمري (٤) وما علمت فيهم أفضل منه ولا أصدق عن شيخ من كبارهم أنه كان يفتي أن التاجر . أو الرسول اذا

(١) في النسخة رقم ١٤ « عمرو بن روبة » وهو غلط (٢) هو بالصاد المهملة (٣) في النسخة رقم ١٦ « وبأى وجه » (٤) بفتح التاء المثناة من فوق وسكون الدال المهملة وكسر الميم وسكون الياء المنقوطة آخر الحروف بعدها راء نسبة الى تدمير وهي من بلاد الأندلس ، ووقع في النسخة رقم ١٦ « التدمرى » باسقاط الياء آخر الحروف نسبة الى تدمير وهي بلدة في الشام وهو غلط

دخل دار الحرب فاعطوه أسرا من أحرار المسلمين وحرّاهم عطية فهم عبيد وأما له  
يطأ ويبيع كسائر ما يملك، شاه وجه هذا المفقى ومن اتبعه على هذا .

**قال أبو محمد :** وزو يناعن ابراهيم قولا آخر كما روينا من طريق ابن أبي شيبة  
نا وكيع عن سفيان الثوري عن منصور عن ابراهيم النخعي في اللقيط قال : له نيته ان  
نوى أن يكون حرأفهو حر وان نوى أن يكون عبدأفهو عبد ، وقولنا بأنه لارق عليه  
هو قول عمر بن عبد العزيز . وعطاء . والشعبي . والحكم . وحماد ، وروينا أيضا  
عن ابراهيم وعهدناهم يقولون فيما خالف الأصول . والقياس إذا وافق آراءهم :  
مثل هذا الايقال بالرأى فهلا قالوا ههنا هذا ؟ وبالله تعالى التوفيق .

**١٣٨٦ مسألة** وكل ما وجد مع اللقيط من مال فهو له لأن الصغير يملك  
وكل من يملك فكل ما كان بيده فهو له ويتفق عليه منه .

**١٣٨٧ مسألة** وكل من ادعى أن ذلك اللقيط ابنه من المسلمين حرا كان .  
أو عبدا صدق ان أمكن أن يكون ما قال حقا فان يقين كذبهم يلفظ \* برهان ذلك أن  
الولادات لا تعرف الا بقول الآباء والأمنات وهكذا انساب الناس كلهم ما لم يقين  
الكذب ، وانما قلنا للمسلمين - للثابت عن رسول الله ﷺ من قوله : « كل مولود يولد  
على الفطرة وعلى الفطرة وعلى الفطرة » وقوله عليه السلام عز ربه تعالى في حديث عياض بن حمار  
المجاشعي : « خلقت عبادى سلفاء كلهم ، ولقوله تعالى : (واذا أخرجك من بني آدم من  
ظهورهم ذرياتهم وأشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا : بلى شهدنا أن تقولوا يوم  
القيامة انا كنا عن هذا غافلين) فان ادعاه كافر لم يصدق لأن في تصديقه اخراجه عن  
ما قد صح له من الاسلام ولا يجوز ذلك الا حيث أجازته النص من ولد على فراش كافر  
من كافرة فقط ولا فرق بين حر . وعبد فيما ذكرناه وقال الحنفيون : لا يصدق العبد  
لأن في تصديقه ارقاق الولد وكذبوا في هذا ولد العبد من الحرية حرا لاسيما على أصلهم  
في أن العبد لا يتسرى ، وأمانحن قد قلنا : ان الناس على الحرية ولا تحمل امرأة العبد  
الا على أنها حرة فولده حر حتى يثبت انتقاله عن أصله وبالله تعالى التوفيق \*

بسم الله الرحمن الرحيم \* كتاب الودعة

**١٣٨٨ مسألة** فرض على من أودعت عنده ودعة حفظها وردها الى صاحبها  
إذا طلبها منه لقول الله تعالى : (وتعاونوا على البر والتقوى) ولقوله تعالى : ( ان الله  
يأمركم أن تؤدوا الأمانات الى أهلها ) ومن البر حفظ مال المسلم أو الذي ، وقومح



نهى رسول الله ﷺ عن اضاعة المال ، وهذا عموم لمال المرء ومال غيره .  
**١٣٨٩ مسألة** فان تلفت من غير تعد منه ولا تضييع لها فلا ضمان عليه فيها  
 لانه اذا حفظها ولم يتعد ولا ضيع فقد احسن والله تعالى يقول : ( ما على المحسنين من  
 سئيل ) ، ولقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام » فال هذا  
 المودع حرام على غيره مالم يوجب أخذه منه نص ، وقد صح عن عمر بن الخطاب تضمين  
 الوديعة ، وروى عنه (١) وعن غيره أن لا تضمن .

**١٣٩٠ مسألة** وصفة حفظها هو أن يفعل فيها من الحفظ ما يفعل بماله وان  
 لا يخالف فيها ما حمله صاحبها الا أن يكون فيما حمله يقين هلا كما فليحفظها لان  
 هذا هو صفة الحفظ وما عداه هو التمدى في اللغة ومعرفة الناس ، وبالله تعالى التوفيق .

**١٣٩١ مسألة** فان تعدى المودع في الوديعة أو اضعاعها فتلفت لزمه ضمانها  
 ولو تعدى على بعضها دون بعض لزمه ضمان ذلك البعض الذي تعدى فيه فقط لانه في  
 الاضاعة أيضا متعد لما أمر به ، والتعدى هو التجاوز في اللغة التي نزل بها القرآن وبها  
 خاطبنا رسول الله ﷺ والله تعالى يقول : ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى  
 عليكم ) فيضمن ضمان الغاصب في كل ما ذكرنا في حكم الغصب ، وبالله تعالى التوفيق .  
**١٣٩٢ مسألة** والقول في هلاك الوديعة أو فردها الى صاحبها أو دفعها

الى من أمره صاحبها بدفعها اليه قول الذي أودعت عنده مع يمينه سواء دفعت اليه بيينة  
 أو بغير بيينة لأن ماله محرم كذا ذكرنا فهو مدعى عليه وجوب غرامة وقد حكم رسول الله  
 ﷺ بأن اليمين (٢) على من ادعى عليه وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان .  
 وههنا خلاف في ما اوضحه منها أن مالكا فرق بين الثقة وغير الثقة فرأى أن لا يمين على  
 الثقة وهذا خطأ لأن رسول الله ﷺ اذا وجب اليمين على من ادعى عليه لم يفرق بين  
 ثقة وغير ثقة ، والمالكيون موافقون لنا في ان نصرانيا . أو يهوديا . أو قاسقا من  
 المسلمين ملعن الفسق يدعى ديننا على صاحب من الصحابة رضى الله عنهم ولا بيينة له وجبت  
 اليمين (٣) على صاحب ، ولا فرق بين دعوى جحد الدين وبين دعوى جحد الوديعة أو  
 تضييعها ، والمقرض مؤتمن على ما أقرض وعلى ما عومل فيه كما ان المودع مؤتمن ولا  
 فرق ؛ و فرق أيضا بين الوديعة تدفع بيينة وبينها اذا دفعت بغير بيينة فرأى ايجاب الضمان  
 فيها اذا دفعت بيينة ، وهذا لا معنى له لانه لم يأت بالفرق بين ذلك قرآن . ولا سنة ،

(١) في النسخة رقم ١٦ « ورويت عنه » (٢) في النسخة رقم ١٤ « باليمين » ، سقط  
 جمل في هذا الموضع من النسخة الحلبية (٣) في النسخة رقم ١٤ ، ولو جبت اليمين .

والإيمان لا تسقط والغرامة لا تجب الا حيث أوجبا الله تعالى أو رسوله ﷺ ،  
أو حيث أسقطها الله تعالى . أو رسوله ﷺ . و فرق قوم بين قول المودع هلك  
الوديعة فصدقه اما بيينة واما بغير بيينة وبين قوله : قد صرفتها إليك فألزموه الضمان ،  
وكذلك في قوله : أمرتني بدفعها إلى فلان فضمنوه .

**قال أبو محمد** وهذا خطأ لأنه لم يأت بالفرق بين ذلك قرآن . ولا سنة ، والوجه  
في هذا هو أن كل ما قاله المودع بما يسقط به عن نفسه الغرامة ولا يخرج عين (١) الوديعة  
عن ملك المودع فالقول قوله مع يمينه لأن ماله محرم الا بقرآن أو سنة ، سواء كانت  
الوديعة معروفة للمودع بيينة أو بعلم الحاكم أو لم تكن ، ولا فرق بين شئ . مما فرقوا بينه  
بآرائهم الفاسدة (٢) وأما إذا ادعى المودع شيئاً ينقل به الوديعة عن ملك المودع إلى  
ملك غيره فإنه ينظر فإن كانت الوديعة لا تعرف للمودع الا بقول المودع فالقول أيضاً  
قول المودع مع يمينه في كل ما ذكر له من أمره إياه ببيعها : أو الصدقة بها . أو هبتها .  
أو أنه وهبها له وسائر الوجوه ولا فرق لأنه لم يقر له بشئ في ماله ولا بشئ في ذمته لا بد من  
ولا تبعد ولا قامت له عليه بيينة بحق ولا تبعد وماله محرم على غيره ، وأما إن كانت  
الوديعة معروفة العين للمودع بيينة أو بعلم الحاكم فإن المودع مدع نقل ملك المودع  
عنها فلا يصدق الا بيينة وقد أقر حيث ذكر في مال غيره بما قدمنا من الله تعالى منه اذ يقول : ( ولا  
تكسب كل نفس الا عليها ) فهو ضامن وبالله تعالى التوفيق .

**١٣٩٣ مسألة** وإن لقى المودع من أودعه في غير الموضع الذي أودعه فيه  
ما أودعه فليس له مطالبة بالوديعة ، ونقل الوديعة بالحل والرد على المودع لا على المودع  
وإنما على المودع أن لا يمنعها من صاحبها فقط لان بشرته وماله محرمان وهذا بخلاف  
الغاصب . والمتعدى في الوديعة أو غيرها وأخذ المال بغير حق فردّه على المتعدى والغاصب  
وأخذه بغير حق إلى صاحبه حيث لقيه من بلاد الله تعالى لأن فرضا عليه الخروج من  
الظلم والمطل في كل أوان ومكان وبالله تعالى التوفيق .

### كتاب الحجر

**١٣٩٤ مسألة** لا يجوز الحجر على أحد في ماله الا على من لم يبلغ أو على مجنون  
في حال جنونه فهذان خاصة لا ينفذهما أمر في مالهما فاذا بلغ الصغير وأفاق المجنون جاز

(١) في النسخة رقم ١٦ « ولا يخرج ملك » (٢) سقط لفظ « الماسدة » من النسخة  
رقم ١٤ والنسخة الحلية

أمرهما في مالهما كغيرهما، ولا فرق سواء في ذلك كله (١) الحر . والعبد . والد كر . والآثي . والبكر ذات الأب . وغير ذات الأب . وذات الزوج . والتي لازوج لها فعل كل من ذكرنا في أموالهم من عتق . أو هبة . أو بيع . أو غير ذلك نافذ اذا وافق الحق من الواجب . أو المباح ، ومردود فعل كل أحد في ماله اذا خالف المباح أو الواجب ولا فرق ولا اعتراض لأب ولا زوج ولا حاكم في شيء من ذلك الا ما كان معصية لله تعالى فهو باطل مردود ، ومن معصية الله تعالى الصدقة . والعطية بما لا يبق بعدة للتصدق أو الواهب غنى ، فان أراد السيد إبطال فعل العبد في ماله فليعلن بانتزاعه منه ولا يجوز للعبد حينئذ تصرف في شيء منه .

برهان ذلك ما روينا من طريق أبي داود نا أحمد بن عمرو بن السرح نا ابن وهب نا خبرني جرير بن حازم عن سليمان الأعمش عن أبي ظبيان وهو حصين بن جندب الجني (٢) عن ابن عباس أن علي بن أبي طالب قال لعمر بن الخطاب : أو ما تذكرون أن رسول الله ﷺ قال : رفع القلم عن ثلاثة عن المجنون المغلوب على عقله [حتى يفيق] (٣) . وعن النائم حتى يستيقظ . وعن الصبي حتى يحتلم ، ومن طريق أبي داود نا موسى بن اسماعيل نا وهيب - هو ابن خالد - عن خالد الحذاء عن أبي الضحى عن علي بن أبي طالب عن النبي ﷺ نحوه ، أبو ظبيان ثقة لقي علي بن أبي طالب وسمع منه . ومن ابن عباس . ومن طريق أبي داود أيضا نا عثمان بن أبي شيبة نا يزيد بن هرون نا حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن إبراهيم النخعي عن الأسود عن عائشة أم المؤمنين : أن رسول الله ﷺ قال : رفع القلم عن ثلاث عن النائم حتى يستيقظ . وعن المجتلي حتى يبرأ . وعن الصبي حتى يكبر .

قال علي : معنى ثلاث ثلاث نفوس (٤) وقال تعالى : ( لن تناووا البر حتى تنفقوا مما تحبون ) وقال تعالى : ( والمصدقين والمصدقات ) وقال تعالى : (جاهدوا بأموالكم وأنفسكم في سبيل الله ) وقال تعالى : ( ما سلكتكم في سقر قالوا : لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين ) وحضر على العتق ، وقال رسول الله ﷺ : « اتقوا النار ولو بشق تمر » وقال تعالى : ( فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع ) وقال تعالى : ( وآتوا النساء صدقاتهن نحلة ) فصح أن كل أحد مندوب الى فعل الخير . والصدقة . والعتق . والنفقة في وجوه البر ليقى نفسه بذلك نار جهنم ، ولا خلاف في أن كل من

(١) في النسخة رقم ١٦ في كل ذلك ، (٢) نسبة الى جنب قبيلة في اليمن (٣) الزيادة من سنن أبي داود ، والحديث فيه مطول (٤) في النسخة رقم ١٦ وثلاث أنفس ،

ذكرنا من عبد . وذات أب . وبكر . وذات زوج مأمورون منهمون متوعدون بالنار . مندوبون موعودون بالجنة فقراء الى اتقاذ أنفسهم منها كفقير غيرهم سواء سواء ولا مزية فلا يخرج من هذا الحكم الا من أخرجه النص ولم يخرج النص الا المجنون مادام في حال جنونه . والذي لم يبلغ الى أن يبلغ فقط ، فكان المفرق بين من ذكرنا فيطلق بعضها على الصدقة . والهبة . والنكاح . ويمنع بعضها بغير نص مبطل محرم مانذب الله تعالى اليه مانع من فعل الخير .

قال على : وروينا عن محمد بن جعفر شندر ناشئة عن المغيرة عن ابراهيم النخعي قال : لا يحجر على حر . وحدثني أحمد بن عمر العذري نا أبو ذر الهروي نا عبد الله بن أحمد ابن حويه السرخسي نا ابراهيم بن خزيمة نا عبد بن حميد نا أبو عاصم الضحاك بن مخلد عن عبد الله بن عون عن محمد بن سيرين أنه كان لا يرى الحجر على الحر شيئا ، وهو قول جماعة من الصحابة رضى الله عنهم . وقول مجاهد . وعبد الله بن الحسن . وغيره ، وقال أبو حنيفة : لا يحجر على حر لا تبيذ ولا دين ولا نفليس ولا غيره ، ولا يرى حجر القاضى عليه لازما ويرى تصرفه في ماله واقاراره بعد حجر القاضى عليه لازما [ ويرى تصرفه في ماله واقاراره بعد حجر القاضى ] (١) وقوله سواء كل ذلك نافذ الا أنه زاد فقال : من بلغ . ولم يؤنس منه رشده (٢) حيل بينه وبين ماله الا أنه ان باع شيئا كثيرا أو قل فذيعه وإن أقره كثر أو قل فقد اقراره حتى اذا تمت له خمس وعشرون سنة دفع اليه ماله وإن لم يؤنس منه رشده . وهذه الزيادة في غاية الفساد ، أول ذلك انه لا نعلم أحدا قال بها قبله ، وأيضا فانه قول متناقض لانه اذا جاز يبعه واقاراره فأي معنى للبع له من ماله هذا تخطيط لانظيره ، ثم تحديده بخمس وعشرين سنة من إحدى عجائب الدنيا : وما ندرى بأي وجه يستحل في الدين منع مال وإطلاقه بمثل هذه الآراء بغير إذن من الله تعالى ؟ ، وأعجب شيء احتجاج بعض من خذله الله تعالى بتقليده اياه فقال : يولد للبر من اثني عشر عاما ونصف فيصير أباهم يولد لابنه كذلك فيصير جدا وليس بعد الجدة منزلة .

**قال أبو محمد** : وهذا كلام أحق بارد ويقال له : هبك أنه كما تقول فكان ماذا ؟ ومتى فرق الله (٣) تعالى بين من يكون جدا وبين من يكون أباً في أحكام ما لهما ، وفي أي عقل وجدتم هذا ؟ وأيضا فقد يولد له من اثني عشر عاما ولابنه كذلك فهذه أربعة وعشرون عاما ، وأيضا فبعد الجدة أبو جد فبلغوه هكذا الى سبع وثلاثين سنة أو الى أربعين سنة

(١) الزيادة من النسخة الحلية (٢) في النسخة رقم ١٤ . والرد ، (٣) في النسخة

لقول الله تعالى : ( حتى اذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة ) فظهر فساد هذه الزيادة جملة وبالله تعالى التوفيق \*

وذهب آخرون الى الحجر (١) فقال مالك : من كان يخذل في البيوع ولا يحسن ضبط ماله حجر عليه فلم ينفذه عتق . ولا صدقة . ولا بيع . ولا هبة . ولا نكاح ولا يكون وليا لابنته في النكاح (٢) وكل ما أخذه قرضالم يلزمه أداؤه ولا قضى عليه به وان رشد بعد ذلك وقال : ما فعل قبل أن يحجر القاضي عليه ففعله نافذ غير مردود الى أن يحجر القاضي عليه وأجاز لوليه أن يدفع نفقة شهر ونحو ذلك ، قال : فان ظهر منه الرشد لم يكن بذلك نافذا الا مر حتى يفك القاضي عنه الحجر وأجاز لمن لم يحجر عليه اعطاء كل ما يملك في ضربة وفي مرات وأنفذه عليه ، وهذا خطأ ظاهر وتناقض شديد في وجوه جملة . أحدها وأعظمها ابطاله أعمال البر التي ندب الله تعالى إليها وجعلها منقذات من النيران كالعتق . والصدقة ، وابطاله البيع الذي أباحه الله تعالى وهذا صدى عن سبيل الله تعالى وتعاون على الاثم والعدوان لا على البر والتقوى بغير برهان لا من قرآن . ولا سنة . وثانيها ابطاله الولاية لمن جعلها الله تعالى وليا لها في الانكاح فان كان عندهم في حكم الصغير . والمجنون اللذين هما غير مخاطبين ولا مكلفين اتقاذا أنفسهم من النار ولا ولاية لهما فلا يسقطوا عنه الصلاة والصوم وان كان عندهم مكلفا مخاطبا مأمورا منها مندوبا موعودا متوعدا فما بالهم (٣) يحولون بينه وبين مآذبه الله تعالى اليه وجعله في يديه من الولاية بقوله تعالى : ( وأنكحوا الايامي منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم ) وما الذي أسقط عنه هذا الخطاب وأوقع عليه الخطاب بالصلاة . والصوم . والتحريم والتحليل . واقامة الحدود ؟ وما ندرى ما هذا ؟ فان قالوا : لو علمنا أنه يقصد بذلك الله تعالى لم نمنعه قلنا لهم : ما علمكم بهذامنه ولا جهلكم به منه الا علمكم به وجهلكم من غيره عن تعلقونه على كل ذلك وتنفذونه منه ولعله أبعد من تقوى الله تعالى . وأقل اهتبالا بالدين . وأطغى من هذا الذي حلتم بينه وبين ما يقربه من ربه تعالى بالظنون الكاذبة . وثالثها ابطالهم أموال الناس التي يأخذها بالبيع أو القرض اللذين أباحهما الله عز وجل ، وهذه عظيمة من العظائم ما ندرى أين وجدوا هذا الحكم ؟ ونعوذ بالله منه ، وهذا ايكال للمال بالباطل وقد حرم الله تعالى هذا ايضا (٤) ، واذا أسقطوا عنه حقوق الناس اللازمة له من أثمان البيع ورد القرض

(١) أى الى القول بمشروعية الحجر (٢) في النسخة رقم ١٦ وكذلك بهامش نسخة رقم ١٤ « في الانكاح » (٣) في النسخة رقم ١٤ « فسلم » (٤) في النسخة رقم ١٦ « هذا نصا » .

بنص القرآن فليسقطوا عنه قصاص الجنايات في أموال الناس ودماهم والا فقد تناقضوا أقبح تناقض وهذا هو التعاون على الإثم والعدوان جهارا ٥ ورابعها وهو أخشها في التناقض انفاذه ما فعل من التبذير المفسد حقا ويوع الغبن (١) قبل أن يحجر عليه القاضى و رده ما فعل من الصدقة والعق بعد حجر القاضى عليه فكان حكم القاضى أنفذ من حكم الله تعالى ولا كرامة لوجه القاضى كائنا من كان فاجعل الله تعالى قط حكم القاضى محلا ولا محرما إنما القاضى منفذ بسلطانه على من امتنع فقط لا خصلة له غيرها ولا معنى سوى هذا والا فليأتونا بآية . أو سنة بخلاف هذا وبأن الله من ذلك ، وهذا كله لا ندرى من أين أخذوه ؟ ٥ وخامسها إبطاله جميع أفعاله وان كانت رشد ما لم يفك القاضى عنه الحجر وهذه كالتى قبلها ٥ وسادسها اجازته أن يعطيه الولى نفقة شهر يطلق يده عليها فليت شعرى من أين خرج هذا التقسيم العجيب ؟ وما الفرق بين اطلاق يده على نفقة شهر وبين اطلاقها على نفقة سنة أو نفقة سنتين ؟ فان قالوا : نفقة شهر قليلة قلنا : قد يكون مال تكون نفقة شهر فيه كثيرا ويكون مال نفقة عشرة أعوام فيه قليلا ، ولا يخلو دفع ماله اليه من أن يكون واجبا . أو حراما فان كان واجبا فدفعه كله اليه واجب . وان كان حراما فقليل الحرام حرام ؛ وهذا بعينه أنكروا على أصحاب أى حنيفة في باحتهم قليل المسكر وتحريمهم كثيره ٥ وسابعها انفاذهم أفعال الفساق الظلة المتعدين على المسلمين بكل باقية المتباعين للخمور المنهمكين في أجر الفسق اذا كانوا جماعين للمال من أى وجه أمكن بالظلم وغيره فيجيزون بيعهم وشراءهم وهباتهم وان كانت فى الأغلب والأظهر لغير الله تعالى ، وان أتى ذلك على كل ما يملكونه وبقوا بعده فقراء متكفين فانفذوا منه التبذير الذى حرم الله تعالى والبسط الذى يقعد عليه بعده ملوما محسورا و ردهم العقق والصدقة بدرهم وان كان ذامالا عظيم من يخدع في البيوع ويصفونه بأنه لا يحسن ضبط ماله فأى تناقض أخش من يحمل أصله بزعمه ضبط المال وحفظه ؟ ثم يجيزون من واخذ اعطاء ماله كله حتى يبقى هو وعياله جاعا وعنفذونه عليه ويمنعون آخر من عتق عبد وصدقة بدرهم وابتاع فاكهة يأكلها ووراءه من المال ما يقوم بأمثاله وأمثال عياله ، ثم يجعلون أصله بزعمهم دفع الخديعة له عن ماله وهم يجيزون الخديعة المكشوفة في المال العظيم لغيره ، فهاذا البلاء وما هذا التخاذل وكم هذا التناقض ؟ والحكم في الدين بمثل هذه الأقوال بلا قرآن . ولا سنة . ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا رأى له وجه يعقل ونعوذ بالله من البلاء ٥ وقال الشافعى بمثل هذا كله الا

أنه قال : ان كان مفسدا لجميع أفعاله مردودة حجر عليه القاضي أو لم يحجر وإذا  
رشد لجميع أفعاله نافذة حل عنه القاضي الحجر أو لم يحل ، وكل ما أدخلنا على مالك  
يدخل عليه حاشا ما يدخل في هذين الوجهين فقط .

**قال أبو محمد** : والحق الواضح هو ما قلناه وهو أن كل بالغ مخاطب مكلف أحكام  
الشريعة فحكمهم كلهم سواء في أنهم مندوبون إلى الصدقة والعق مباح لهم البيع والنكاح  
والشراء ، محرم عليهم اتلاف المال بالباطل وإضاعته والخدعة عنه والصدقة بما لا يبقى  
لهم غنى كما قال رسول الله ﷺ : « الصدقة عن ظهر غنى وابدأ بمن تعول » وكما قال عليه  
السلام : « الدين النصيحة قيل : لمن يا رسول الله ؟ قال : لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة  
المسلمين وعامتهم » وكما قال عليه السلام : « ليس منا من غشنا » وكما قال الله تعالى :  
( يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم ) وكما قال تعالى : ( ولا تبذر تبريرا )  
وكما قال تعالى : ( ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تنسطها كل البسط فتقعد ملوما  
محسورا ) وكل من تصدق وأعتق وفعل الخير عن ظهر غنى نفذ ولم يحل رده ، وكل  
من أعتق وتصدق عن غير ظهر غنى ردو بطل لأنه لاطاعة إلا ما أمر الله تعالى به ولا  
معصية إلا ما نهى الله عنه فالصدقة بما لا يبقى غنى معصية والصدقة بما يبقى غنى طاعة ،  
وكل من باع أو اشترى بخدع أو خدع فردود لأن الله تعالى حرم الخدعة والغش ،  
وكل من باع أو اشترى فلم يغبن ولا غش (١) فنافذ لأن الله تعالى أباح البيع ، وكل  
من أتفق في معصية فلسا فمافوقه فردود ، وكل من أتفق كأمر قل أو أكثر فنافذ لازم ،  
وما أباح الله تعالى قط إبطال حق ولا المنع من الطاعة من أجل معصية عصاها ذلك  
المنع أو خيف أن يعصيا ولم يعص بعد كالم يسبح أن تنفذ معصية وأن يمضي باطل (٢)  
من أجل باطل عمل به ذلك المخل ومعصيته بل الباطل مبطل قل وجوده من المرء أو  
كثر والحق نافذ قل وجوده من المرء أو أكثر ، هذا هو الذي جاء به القرآن والسنة  
وشهدت له العقول وما عدا هذا فباطل (٣) لاختفاء به . وتناقض لا يحل . وقول  
مخالف للقرآن . والسنة . والعقول . وقال محمد بن الحسن : ان أعتق المحجور نفذ  
عتقه وعلى العبد ان يسعى له في قيمته فكانت هذه طريفة جدا ولا ندرى من أين استحل  
الزام العبد السعى ههنا في هذه الغرامة ؟ وقال أبو سليمان . وأصحابنا : من بلغ مبذرا  
فهو على الحجر كما كانت لأنه محجور عليه يقين فلا يفك عنه الا يقين آخر قالوا :

(١) في النسخة رقم ١٦ « فلم يغش ولا غبن » وفي النسخة رقم ١٤ « فلم يغبن ولا غبن »  
وما هنا أظهر (٢) في النسخة رقم ١٤ « يمضي باطلا » (٣) في النسخة رقم ١٦ « فضلال »

فإن رشد ثم ظهر تبذير لم يحجر عليه لكن يفغذ من أفعاله ما وافق الحق ويرد ما خالف الحق كغيره سواء .

قال على : أما قولهم : قد لزمتهم الحريقتين فلا ينحل عنه إلا يقين آخر فقول صحيح واليقين قد ورد وهو أمر الله تعالى بالصدقة وأن يتقى النار بالعق وبإطلاقه على البيع إذا بلغ وعلى النكاح إذا كان مخاطبا بسائر الشرائع ولا فرق .

**قال أبو محمد** : واحتج المخالفون بأشياء يجب إيرادها ويان فاسد احتجاجهم بها ووضعهم التصوص في غير مواضعها . ويان ذلك بحول الله تعالى وقوته .

**قال أبو محمد** قالوا : قال الله عز وجل : ( وابتلوا النامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم أموالهم ) قالوا : فأنما أمر الله تعالى بان تدفع اليهم أموالهم مع ايناس الرشد منهم لافى غير هذه الحال ، وقال تعالى : ( ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياما وارزقوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا ) فنبى عز وجل عن ابناء السفهاء المال ولم يجعل لهم إلا أن يرزقوا منها فى الأكل ويكسوا ويقال لهم قول معروف ، وقال عز وجل : ( فان كان الذى عليه الحق سفيها أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليمل وليه بالعدل ) فوجب الولاية على السفيه والضعيف : وقال تعالى : ( والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قواما ) وقال تعالى : ( ولا تبذر تبذيرا إن المبشرين كانوا اخوان الشياطين ) وقال تعالى : ( ولا تسرفوا إنه لا يحب المسرفين ) غرم الله تعالى السرف والتقتير . والتبذير ، وقال تعالى : ( ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط فتقعد ملوما محسورا ) هذا كل ما ذكرنا من القرآن وكله حجة لنا عليهم ومخالف لاقوالهم على مانبين ان شاء الله تعالى مانعلم لهم من القرآن حجة غير هذا أصلا . وذكرنا من السنة الخبر الصحيح عن المغيرة بن شعبة « أن رسول الله ﷺ نهى عن اضاعة المال » وذكرنا خبرا رويناه من طريق أبي عبيد ناعمر بن هارون عن يحيى بن محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليبة عن أبيه قال : قال رسول الله ﷺ : « أيام رجل كان عنده يتيم فخال بينه وبين أن يتزوج فزنى فالانتم بينهما ، مانعلم لهم خبرا غير هذين وكلاهما حجة لنا عليهم ومخالف لاقوالهم على مانبين [ بعد هذا ] (١) ان شاء الله تعالى ، وذكرنا عن الصحابة رضى الله عنهم مارويناه عن هشام بن عروة عن أبيه أن على بن أبى طالب أتى عثمان بن عفان فقال له : ان ابن جعفر اشترى يعبا كذا وكذا فاحجر عليه فقال الزبير : أنا شريكه فى البيع فقال عثمان : كيف أحجر على رجل فى بيع



شريكة فيه الزبير؟ \* ومن طريق أبي عبيد حدثني عفان بن مسلم عن حماد بن زيد عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال : قال عثمان لعلی : ألا تأخذ علي يدى ابن أخيك - يعنى عبدالله ابن جعفر - وتجر عليه ؟ اشترى سبعة بستين ألفا ما يسرنى أنها لى بنعلی (١) \* وماروينا من طريق أبي عبيدنا محمد بن كثير عن الاوزاعي عن الزهرى عن الطفيل بن الحارث قال : بلغ ابن الزبير أن عائشة أم المؤمنين أرادت بيع رباعها فقال : لتنهين أولا حجرن عليها \* ومن طريق أبي عبيدنا سعيد بن الحكم بن أبي مريم عن عبدالله بن لهيعة عن أبي الأسود محمد بن عبدالرحمن بن نوفل عن عروة بن الزبير قال : كان عبدالله بن الزبير إذا نشأ مناشئ . حجر عليه \* ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن عبد الملك بن المغيرة الطائفي عن ابن عباس أنه سئل عن الشيخ الكبير ينكر عقله أي حجر عليه ؟ قال نعم \* ومن طريق يزيد بن هرمز (٢) عن ابن عباس أنه كتب إلى نجدة بن عويمر وكتبت تسألني عن اليتيم متى ينقض يمه فلعمري أن الرجل لتثبت لحيته وأنه لضعيف الأخذ لنفسه ضعيف العطاء منها وإذا أخذ لنفسه من مصالح ما يأخذ الناس فقد ذهب عنه اليتيم وأنه لا ينقطع عن اليتيم حتى يبلغ ويؤنس منه رشده ، وإذا بلغ النكاح وأونس منه رشد دفع إليه ماله فقد انقضى عنه يمه \* قال أبو محمد : جمعنا هذه الألفاظ كلها لأنها كلها مآروينا من طرق كلها راجع إلى يزيد ابن هرمز عن ابن عباس فاقصرنا على ذكر من روى جميعها عنه فقط وكلها صحيح السند \* ومن طريق فيها شريك عن سماك (٣) عن عكرمة عن ابن عباس ( فان آنستم منهم رشدًا ) قال : اليتيم يدفع إليه ماله بحلم وعقل ووقار مانع من الصحابة رضى الله عنهم شيئا غير هذا ، وكه مخالف لقولهم وحجة عليهم وأكثره موافق لقولنا \* وعن التابعين عن الحسن البصرى ( فان آنستم منهم رشدًا فادفعوا إليهم أموالهم ) قال : صلاح في دينه وحفظ لماله \* وعن الشعبي أن كان الرجل ليشمت (٤) وما أونس منه رشده وروينا مثل قولهم عن شريح . والقاسم بن محمد . وريعة . وعطاء \* وروينا عن الضحاك أنه لا يدفع إليه ماله حتى يؤنس منه صلاح إلا أنهم يأت عن شريح ولا عن القاسم منعه من عتق . وصدقة . وبيع . لا يضر ماله أنما جاء ذلك عن ريعة . وعطاء فقط \* قال على : مانع لهم عن التابعين غير هذا وبعضه موافق لقولنا \*

**قال أبو محمد** : أما قول الله تعالى : ( وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فان آنستم

- (١) عزى هذا الحديث الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير إلى أبي عبيد في كتاب الاموال ونسخ هذا الكتاب نادرة جدا (٢) في النسخة رقم ١٦ . يزيد بن هرون ، وهو غلط (٣) في النسخة رقم ١٦ . عن سالم ، وهو خطأ (٤) الشمط الشيب

منهم رشدًا فادفعوا إليهم أموالهم ) فينبغي أن يعرف ما الرشد الذي أمر الله تعالى من أونس منه بدفع ماله إليه ففطرنا في القرآن الذي هو المبين لنا ما ألزمن الله تعالى إياه فوجدناه كله ليس الرشد فيه إلا الدين . وخلاف النفي فقط لا المعرفة بكسب المال أصلا قال تعالى : ( لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت ويؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى ) وقال تعالى : ( أولئك هم الراشدون ) وقال تعالى : ( وما أمر فرعون برشيد ) فصح أن من بلغ يمزا للايمان من الكفر فقد أونس منه الرشد الذي لا رشد سواه أصلا فوجب دفع ماله إليه وما يشك مؤمن ولا كافر أن فرعون وأصحابه كانوا أشد عناية بالمال وأضبط له وأكثر وأعرف بوجوه جمعه من موسى عليه السلام وأن فرعون لم يكن قط مغبونا في ماله ولقد أتى موسى عليه السلام . والخضر عاياه السلام إلى أهل قرية فاستطعماهم فأبوا أن يضيفوهما فباتا ليلتهما بغير قرى وما بلغ فرعون في ملكه قط هذا المبلغ ، وكذلك لاشك في أن المقنطر من قريش كآنى لهب . والوليد ابن المغيرة . وابن جدعان كانوا أبصر وأسرع إلى كسب المال من أى وجه أمكن من مساعاة الاماء . والربا وغير ذلك من رسول الله ﷺ . روينا من طريق مسلم نا أبو بكر ابن أبي شيبة . وعمر والنقاد قال جميعا : حدثنا أسود بن عامر (١) ناحما بن سلمة عن هشام بن عروة : وثابت البناني قال هشام : عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين وقال ثابت : عن أنس ثم اتفق أنس . وأم المؤمنين فذكرنا حديث تلقيح النخل وأن رسول الله ﷺ قال : « أنتم أعلم بأمر دنياكم » (٢) فصح ان الرشد ليس هو كسب المال ولا منعه من الحقوق ووجوه البر بل هذا هو السفه وانما الرشد طاعة الله تعالى وكسب المال من الوجوه التي لا تلم الدين ولا تخلق العرض وانفاقه في الواجبات وفيما يتقرب به إلى الله تعالى للنجاة من النار . وابقاء ما يقوم بالنفس والعيال على التوسط والقناعة فهذا هو الرشد ، وقال تعالى : ( سأصرف عن آياتي الذين يتكبرون في الأرض بغير الحق وان يروا كل آية لا يؤمنوا بها وان يروا سيل الرشد لا يتخذوه سبيلا وان يروا سيل النفي يتخذوه سبيلا ) وهكذا كل مكان في القرآن ذكر فيه الرشد ، وكذلك لم نجد في شيء من لغة العرب أن الرشد هو الكيس في جمع (٣) المال وضبطه فبطل تأويلهم في الرشد بالآية . وفي دفع المال بآيناسه ، وصح أنها موافقة لقولنا وان مراد الله تعالى بقينا بها انما هو أن من بلغ عاقلا يمزا مسلما وجب دفع ماله إليه وجازفيه من جميع أفعاله ما يجوز

(١) في النسخة رقم ١٦ وسويد بن عامر ، وهو غلط (٢) هو في صحيح مسلم ج ٢ على ٢٢٣

(٣) في النسخة رقم ١٤ « في كسب »

من فعل سائر الناس كلهم ويرد من أفعاله ما يرد من أفعال سائر الناس كلهم ولا فرق ،  
وان من بلغ غير عاقل ولا يميز للدين لم يدفع اليه ماله ولو كان الذي قالوا في الرشد وفي  
السفه قولاً صحيحاً ومعاد الله من ذلك . لكان طوائف من اليهود . والنصارى . وعباد  
الأوثان ذوى رشد . ولكان طوائف من المسلمين سفهاء وحاش لله من هذا ، وأما قوله  
تعالى : ( ولا تتوتوا السفهاء أموالكم ) الآية . وقوله تعالى : ( فان كان الذى عليه الحق  
سفياً أو ضعيفاً ) فان السفه في لغة العرب التى نزل بها القرآن وبها خر وطبنا لا يقع الاعلى  
ثلاثة معانٍ لارابع لها أصلاً ، أحدها البذاء والسب باللسان وهم لا يختلفون ان من  
هذه صفته لا يحجر عليه في ماله فسقط الكلام في هذا الوجه ، والوجه الثانى الكفر  
قال الله عز وجل : ( و إذا قيل لهم آمنوا كما آمن الناس قالوا أنؤمن كما آمن السفهاء ألا إنهم  
هم السفهاء ) وقال تعالى حاكياً عن موسى عليه السلام : انه قال لله تعالى : ( أهلكتنا بما  
فعل السفهاء منا ) ( معنى كفره بنى اسرائيل ، وقال تعالى : ( سيقول السفهاء من الناس  
ما ولاهم عن قبلتهم التى كانوا عليها ) وقال تعالى : ( ومن يرغب عن ملة إبراهيم الا من  
سفه نفسه ) وقال تعالى حاكياً عن مؤمنى الجن الذين صدقهم ورضى عنهم قولهم :  
( وانه كان يقول سفياً على الله شططاً ) فهذا معنى ثانٍ ولا خلاف منهم ولا منافى ان  
الكفار لا يمنعون أموالهم وان معاملتهم في البيع والشراء وهباتهم جائز كل ذلك ، وان  
قوله تعالى : ( ولا تتوتوا السفهاء أموالكم ) وقوله تعالى : ( فان كان الذى عليه الحق  
سفياً أو ضعيفاً ) لم يرد به تعالى قط الكفار ولا ذوى البذاء فى ألسنتهم والمعنى الثالث  
وهو عدم العقل الرافع للمخاطبة كالمجانين والصياني فقط ، وهؤلاء باجماع منا ومنهم  
هم الذين أراد الله تعالى فى الآيتين وان أهل هذه الصفة لا يؤتون أموالهم لكن يكسون  
فيها ويرزقون ويرفق بهم فى الكلام ولا يقبل إقرارهم لكن يقر عنهم وليهم الناظر  
لهم فصح هذا ييقن ، فمن قال : ان من يغبن فى البيع ولا يحسن حفظ ماله وان كان  
عاقلاً مخاطباً بالدين يميز له داخل فى اسم السفه المذكور فى الآيتين فقد قال : الباطل  
وقال على الله تعالى : ما لا علم له به وقضاً ما لا علم له به وما لا برهان له على صحته ، وهذا كله  
حرام لا يحل القول به ، قال تعالى : ( وان تقولوا على الله ما لا تعلمون ) وقال تعالى :  
( قل : هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين ) فاذا لا برهان لهم فليسوا صادقين فيه بلا شك ،  
فصح أن الآيتين موافقتان لقولنا مخالفتان لقولهم ، وماسمى الله تعالى قط فى القرآن ولا  
رسوله ﷺ ولا العربى الجاهل بكسب ماله أو المغبون فى البيع سفياً ، والسفيه الذى  
ذكر فى الآية هو الذى لا عقل له لجنونه والضعيف الذى لا قوة له قال تعالى : ( ثم جعل

من بعد قوة ضعفا) والذى لا يستطيع أن يعمل هو من به آفة في لسانه تمنعه كحرس أو نحو ذلك ولا يجوز أن يفسر كلام الله تعالى الابكلامه أو بكلام رسوله ﷺ أو بلفظة العرب التى أخبر الله تعالى أنه أنزل بها القرآن وباليقين الذى لا شك فيه أنه مراد الله تعالى فلهذه طريق النجاة وأما بالظنون ومالابرهان عليه فعاد الله من هذا . ورويانا من طريق سعيد بن منصور نا جرير عن منصور عن مجاهد فى قول الله تعالى : ( فان آنستم منه رشدا ) قال : العقل لا يدفع الى اليتيم ماله وان شمت حتى يؤنس منه رشد ، وهذا هو الحق المتيقن .

ومن طريق سعيد بن منصور أبا يونس عن الحسن فى قوله تعالى : ( ولا تتوا السفهاء أموالكم ) قال : السفهاء الصغار والنساء من السفهاء ( ١ ) . وبه الى سعيد بن منصور نا عون بن موسى سمعت معاوية بن قرة يقول : عودوا النساء لانها سفيهة ان أطلعها أهلكتك . ومن طريق اسماعيل بن اسحاق عن يحيى بن عبد الحميد الحماني نا أبى وحيد الرؤاسى . وعبد الله بن المبارك قال الرؤاسى : عن الحسن بن صالح عن السدى رده الى عبدالله قال فى قوله تعالى : ( ولا تتوا السفهاء أموالكم ) قال : النساء . والصبيان ، وقال ابن المبارك عن اسماعيل عن أبى مالك : النساء . والصبيان ، قال : وقال أبى عن سلبة بن نبط عن الضحاك : قال : النساء . والصبيان . وبه الى اسماعيل نا نصر بن على . ومحمد بن عبدالله بن نمير قال نصر : نا أبو أحمد عن ابن أبى غنية ( ٢ ) عن الحكم بن عتيبة ، وقال ابن نمير : نا أبى نا الأعشى عن مجاهد ، ثم اتفق الحكم . ومجاهد فى قول الله تعالى : ( ولا تتوا السفهاء أموالكم ) قال جميعا : النساء . والصبيان ( ٣ ) . وبه الى اسماعيل نا يحيى بن خلف نا أبو عاصم عن عيسى نا ابن أبى نجيح عن مجاهد فى قول الله تعالى : ( ولا تتوا السفهاء أموالكم التى جعل الله لكم قياما ) قال : نهى الرجال أن يعطوا النساء أموالهم والسفهاء من كن أزواجا . أو أمهات . أو بنات . وبه الى اسماعيل نا يحيى بن عبد الحميد الحماني نا شريك عن سالم عن سعيد . هو ابن جبير - ( ولا تتوا السفهاء أموالكم ) قال : النساء .

قال أبو محمد : فاتفق الحسن . والحكم . ومعاوية بن قرة . ومجاهد . والضحاك . وسعيد بن جبير . وأبو مالك . وعبد الله ، أما ابن مسعود وهو الأظهر . وأما ابن عباس على أن النساء سفهاء وأنهن من المراد فى هذه الآية ، وصرح مجاهد بأنهن الأمهات

( ١ ) فى النسخة رقم ١٦ « والنساء من السفهاء » ( ٢ ) هو بفتح النين المعجمة وكسر النون وتشديد التحتانية ، وفى النسخة الحلية « ابن أبى عبيد » وهو تصحيف ( ٣ ) فى النسخة رقم ١٤ « والولدان »

والزوجات . والبنات فإن المشعون بخلاف الجمهور ؟ وجميع الحاضرين من المخالفين لنا في هذه المسألة مخالفون لهذا القول \* .

قال أبو محمد : أما الصبيان فتم وأما النساء فلا لانهن يأت قرآن ولا سنة بانهن سفهاء بل قد ذكرهن الله تعالى مع الرجال في أعمال البر فقال : ( والمتصدقين والمتصدقات ) وفي سائر أعمال البر فبطل تعلقهم بهذه الآية والحمد لله رب العالمين \* وأما تحريمه تعالى التبذير . والاسراف . وبسط اليد كل البسط فحق وهو قولنا وهم مخالفون لكل ذلك جهلا فيجيزون من الذي لا يتخذ في البيع اعطاء ماله كله اما صدقة واما هبة لشاعر أو في صدق امرأة نعم حتى انه يكتب لها على نفسه بعد خروجه لها عن جميع ماله الدين الثقيل وهذا هو التبذير المحرم والاسراف المحرم وبسط اليد كل البسط حتى يقعد ملوما معسورا ونحن نمنع من هذا كله ونبطله ونرده ، ثم يمنعون آخرين من الصدقة بدرهم في حياته ومن عتق عبده وان كان له مائة عبد ، وينفذون وصيتهم وان عظمت بعد موتهم ويحجرون الصدقة والعتق باليسير والكثير على من يتخذ (١) في البيع ولا يحجرون على من يتناع الخمر . ويعطى أجر الفسق . وينفق على التدمان . وفي القمار وان أكثر ذلك اذا كان بصيرا بكسب المال من ظلم وغير ظلم ضابطا له من حق وغير حق وما نعا من زكاة وصدقة ، وهذه تناقضات في غاية السماجة . وظهور الخطأ بغير وجه يعرف ، فرة يطلقون اتلاف المال جملة في الباطل ومرة يحتاطون فيردون صدقة درهم وعتق رقبة لاضرر على المال فيما (٢) ومرة يميزون الخديعة في الألوف في البيع ولا يكرهونها ويقولون : البيع خديعة ، ومرة يطلون البيع الصحيح الذي لا خديعة فيه خوف أن يتخذ مرة أخرى ، وهذا في التناقض كالذي قبله ، وفي القول بما لا يعقل ولا يشهد له قرآن . ولا منة . ولا معقول . ولا رأى سديد ، وأما نحن فنرد الخديعة والغش (٣) حيث وجدا ومن وجدا فلا أم كثيرا ونجيز البيع الصحيح الذي لا خديعة فيه حيث وجد ومن وجد ونزد كل عطية في باطل قلت أم كثرت ونمضي كل عطية في حق قلت أم كثرت ، وبهذا جاءت النصوص وله شهدت العقول والآراء الصحاح (٤) التي إليها يلتزمون وبها في دين الله تعالى يقضون ، والحمد لله رب العالمين \* .

**قال أبو محمد :** ونحن نقرر بعون الله تعالى التبذير . والاسراف . وبسط اليد

- (١) في النسخة رقم ١٦ ، والكثير ممن يتخذ ، وفي النسخة الحلية ، والكثير من يتخذ ، (٢) في النسخة رقم ١٦ والحلية ، فيها ، (٣) في النسخة رقم ١٦ ، والغبن ، (٤) في النسخة رقم ١٦ « والادلة الصحاح » .

كل البسط. التي حرم الله تعالى وجزع عنها لا كتفسيرهم الذي لا يفهمونه ولا يفهمونه أصلا ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم \*

قال علي : هذه الأعمال المحرمة معناها كلها واحد ويجمعه (١) ان كل نفقة أباحها الله تعالى وأمر بها كثرت أم قلت فليست اسرافا ولا تبذيرا ولا بسط اليد كل البسط لأنه تعالى لا يحل ما حرم معا فلا شك في ان الذي أباح هو غير الذي نهى عنه وهو نفس قولنا والله الحمد ، وكل نفقة نهى الله تعالى عنها قلت أم كثرت فهي الاسراف والتبذير وبسط اليد كل البسط لأنه لا شك في ان الذي نهى الله تعالى عنه مفسرا هو الذي نهى عنه بجملنا والله الحمد كثيرا ، وهذا جاءت الآثار \* روينا من طريق اسماعيل بن اسحق نا محمد بن كثير أناسليمان بن كثير عن حصين عن عكرمة عن ابن عباس أنه قال في المبذر : هو الذي ينفق في غير حق \* ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن سفيان الثوري عن أبي العبيدين (٢) عن ابن مسعود في قول الله تعالى : (ولا تبذر تبذيرا) قال : الاتفاق في غير حقه \* ومن طريق ابن وهب أخبرني خالد بن حميد عن عقيق بن خالد عن الزهري انه كان يقول في قول الله تعالى : (ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط) قال : لا تمنعه من حق ولا تنفقه في باطل ، قال الزهري : وكذلك قوله تعالى : (والذين اذا أففقوا لم يسرفوا ولم يقتروا) \*

**قال أبو محمد :** فصح أن هذه الآيات هي نص قولنا (٣) وانهم مخالفون لها أوضح خلاف \* قال علي : كل شراء لما كول . أو ملبوس . أو مر كوب ، وكل عتق وصدة وهبة أبقى غنى فهو حلال . والحلال هو غير التبذير والاسراف وبسط اليد كل البسط ، والحلال لا يجوز رده وكل ما لم يبق غنى من كل ذلك مما ليس بالمرء عنه غنى فهو الاسراف والتبذير وبسط اليد كل البسط فهو كله باطل ممن فعله مردود ، وهكذا كل نفقة في محرم كالخمر . وأجرة الفسق . والقمار وغير ذلك قل أو كثرو بالله تعالى التوفيق ، فبطل عنهم (٤) كل ما تعلقوا به من القرآن ، وأما نهى رسول الله ﷺ عن إضاعة المال حق وهو قولنا ، وإضاعته هو صبه في الطريق أو إضاعته في محرم كما قلنا في التبذير والاسراف وبسط اليد \*

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ الذي ذكرناه آنفا في المزارعة : « من كانت له

(١) في النسخة رقم ١٦ « يجمعه » بدون واو (٢) هو بلفظ الثانية واسمه معاوية ابن سبرة السوائي (٣) في النسخة رقم ١٤ . هي نص ما تقول ، (٤) سقط لفظ « عنهم »

أرض فليزرعها أو فليزرعها أخاه فإن أبي فليمسك أرضه » فلم يجعل عليه السلام ترك الأرض لاعتراضه للمال إذا لم يحتاج صاحبها إلى ذلك ، وما نعلم خلافاً في أن ترك التزويد من كسب المال لمن معه الكفاف له ولعياله مباح وإن أقباله حيث تدعى العمل للآخره أفضل من إكبابه على طلب التزويد من المال ، فظهر فساد قولهم من كل وجه ، وأعجب شيء قولهم : أن من لم يشر ماله فهو سفيه ، ثم أباحوا لمن تعدى فأكل أموال الناس ظلماً أو غصباً وبأى وجه أمكنه فلما طلب بالحقوق وأخذ ما وجد له ولم يوجد له شيء . (١) أن يقعد مكانه فلا يتكسب شيئاً ينصف منه أهل الحقوق قبله وهذه ضد الحقائق ، مرة يمنونه من الصدقة . والعق . والبيع لأنه لا يحسن تسمير ماله ، ومرة يطلقون له أن لا يشر ماله وأن أضر ذلك بأهل الحقوق قبله ، فواخلافاه .

روىنا من طريق محمد بن المثنى نايعلى بن عبيد الطنافسى نا محمد بن سوقة نا ابن سعيد ابن جبير قال . سئل أبي عن اضاعة المال ؟ فقال : أن يرزقك الله تعالى مالا فتنفقه فيما حرم عليك .

قال أبو محمد : أولاد سعيد بن جبير هم ثلاثة . عبد الله . وعبد الملك . واسحاق كلهم ثقات مشاهير فإيهم كان فهو ثقة ، وقدر وينا عن مالك أن الاسراف هو التفقة في المعاصى فظهر أن هذا الخبر هو قولنا وأنه مخالف لقولهم ، وأما الخبر الآخر : « أيما رجل كان عنده يتيم خال بينه وبين أن يتزوج فزنى فالأثم بينهما » فلو صح لكان أعظم حجة عليهم وأشد خلافاً لقولهم لأنه ليس فيه إلا نهى الولي عن أن يحول بين اليتيم وبين التزويج بأشد الوعيد وهذا هو قولهم لأنهم يأمرولن ولي اليتيم بأن يحول بينه وبين التزويج ويردون زواجه إن تزوج بعير إذن وليه حتى يكون وليه هو الذي يزوجه ممن أراد الولي لا ممن أراد المولى عليه ، فأى عجب أعجب من احتجاج قوم (٢) بما هو أعظم حجة عليهم فبطل أن يكون لهم متعلق بشيء من القرآن . أو شيء من السنن . أو برواية أصلاً ، ولا ح أن القرآن . والسنن مخالفان لأقوالهم ههنا ، وأما الروايات عن الصحابة رضي الله عنهم فكلها لا حجة لهم فيها بل هي عليهم ، أما الرواية عن عثمان من قوله لعلى : الاتحجر على ابن أخيك وتأخذ على يده اشتري سبخة بستين ألفاً ما أحب أنها لي بنعلي ؟ فلا شك في أن ابن جعفر لم يحجر عليه قط . فإن كان الحجر واجباً فلم تركه عثمان ولم يحجر عليه حتى يخرج ذلك مخرج (٣) الرأي يراه ؟ فصح

في النسخة رقم ١٦ « أخذ ما وجد له ولم يؤخذ له شيء » . (٢) في النسخة رقم ١٤ من قوم يحتاجون . الخ (٣) في النسخة رقم ١٦ « حتى أخرجه مخرج » .

أنهم ير الحجر واجبا (١) ولورآه على . أو عثمان واجبا لما حل لهما أن لا يعضياه ، وهذا خبر ناقص روينا به تمامه من طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين أن عثمان قال لعلى : خذ على يد ابن أخيك اشترى سبعة آل فلان بستين ألفا ما أحب أنها لي بعملي فأقل قال : فجزأها عبد الله بن جعفر ثمانية أجزاء وألقى فيها العمال فأقبلت الأرض فربها عثمان فقال : لمن هذه ؟ قالوا : لعبد الله بن جعفر فقال : يا ابن أخي ولنى جزء من منها فقال عبد الله بن جعفر : لا والله حتى تأتيني بالذين سفهتني عندهم فيطلبون الى ففعل فقال . والله لا أنقصك جزأين منها من مائة وعشرين ألفا قال عثمان : قد أخذتهما فصح أن ذلك القول كان من عثمان رأى قد رجع عنه لأنه لم يحجر عليه أصلا ما بين انكاره للشرأ الى أن أقبلت الأرض . وأما الرواية الأخرى عن على أنه ذكر لعثمان أنه يحجر على عبد الله بن جعفر في بيع ابتاعه فقال له الزبير : أنا شريكه فيه فرواية تنسرها جدا ، ولا يتخلو ذلك البيع من أن يكون يوجب الحجر على صاحبه أولا يوجب فأن كان يوجب الحجر فالحجر واجب على الزبير كما هو على عبد الله وإن كان لا يوجب الحجر على الزبير فما يوجب على عبد الله ولا على غيره ، وقد أعاد الله عثمان رضى الله عنه من أن يكون يترك حقا واجبا من أجل أن الزبير في الطريق وقد أعاد الله الزبير رضى الله عنه من أن يحول بين الحق وبين انفاذه وقد أعاد الله عليا رضى الله عنه في أن يتكلم فيما لم يتبين له . فأن قيل : انما ترك عثمان الحجر على عبد الله من أجل الزبير لأنه علم أن الزبير لا يتخذ ع في البيع فلم بدخول الزبير فيه انه يبيع لا يحجر في مثله قلنا : فقد مشى على في خطأ إذا أراد الحجر في بيع لا يجوز الحجر فيه وضح بهذا كله أنه رأى عن رأه منهم وقد خالفهم عبد الله بن جعفر فلم ير الحجر على نفسه في ذلك وهو صاحب من الصحابة فبطل تعلقهم بهذين الخبرين . وأما الرواية عن ابن الزبير فطامة الأبد لا ندرى (٢) كيف استحل مسلم أن يحتج بخطيئة . ووهلة . وزلة كانت من ابن الزبير والله تعالى يغفر له إذا أراد مثله في كونه من أصاغر الصحابة أن يحجر على مثل أم المؤمنين التي أثنى الله تعالى عليها أعظم الثناء في نص القرآن وهو لا يكاد يتجزى منها في الفضل عند الله تعالى ، وهذا خبر روينا به من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن عوف بن الحارث ابن أخي عائشة أم المؤمنين لامها أن عائشة أم المؤمنين حدثت : « أن عبد الله بن الزبير قال في بيع أو عطاء أعطته : والله لتنتهين عائشة أولا حجرن عليها فقالت عائشة : أو قال هذا ؟ قالوا : نعم فقالت عائشة : هو الله على نذر أن لا أكلم ابن الزبير كلبه أبدا ثم ذكر الحديث بطوله وتشفعه اليها وبكاء لعبد الرحمن



ابن الأسود بن عبدغوث . والمسور بن مغرمه الزهرين حتى كلبته (١) وأعتقت في نذرهما ان لا تكلمه أربعين رقة .

قال أبو محمد : قد بلغت به عائشة رضي الله عنها الانكار حيث بلغته (٢) فلا يخلو الأمر من ان يكون ابن الزبير أخطأ وأصابته هي وهو كذلك بلا شك فلا يحتاج بقول أخطأ فيه صاحبه ، أو يكون ابن الزبير أصابوا أخطأت هي ، ومعاذ الله من هذا . ومن أن تكون أم المؤمنين توصف بسفه وتستحق أن يحجر عليها نعوذ بالله من هذا القول ، فصح أن ابن الزبير أخطأ في قوله وعلى كل حال فقد اختلفت الصحابة في ذلك وإذا اختلفوا فالواجب الرجوع إلى القرآن . والسنة كما أمر الله تعالى ، وفي القرآن . والسنة إباحة البيع الذي لا خديعة فيه ولا غش والحض على الصدقة . والعق فيما أبقي غنى والمنع مما عدا ذلك ، فواجب امضاء ذلك كله من كل من فعله لان الكل مندوب الى ذلك ومباح له ذلك وواجب رد كل بيع فيه خديعة وغش وكل صدقة وعطية لم يبق بعدهما غنى من كل من فعله لان الكل منهى عن ذلك وبالله تعالى التوفيق .

وأما الروايات عن ابن عباس فلا حجة لهم في شيء منها لانه ليس فيها إلا أنه قد تنبت اللحية لمن هو ضعيف الأخذ والاعطاء . وانه إذا أخذ لنفسه من صالح ما يأخذ الناس (٣) فقد انقضت يده وهكذا نقول اذا عقل الرشد من الفتي (٤) فقد أخذ لنفسه باصلاح ما يأخذ الناس فانما هم كما أوردنا - سبعة - أن وعلى . والزبير . وابن الزبير . وأم المؤمنين . وعبد الله بن جعفر . وابن عباس ، وقد روينا أيضا في ذلك كلاما موافقا لقولنا نذكره في آخر الباب ان شاء الله عز وجل ، ثلاثة منهم روى عنهم الاشارة بالحجر ولازم يدولا بيان عنهم ولا عن أحد منهم ما صفة ذلك الحجر ، فان كان هو رد البيع الذي فيه الغبن فكذا نقول وهذا هو قولنا لا قول المخالفين ، وهم عثمان . وعلى . وابن الزبير ، وعلى كل حال فليس فيه رد صدقة ولا عق ولا نكاح ولا بيع لا غبن فيه ، وثلاثة منهم جاء عنهم انكار الحجر والقول به ، وهم عائشة . وابن جعفر . والزبير ، وأما ابن عباس فليس عنه شيء يوافق المخالفين لابل انما قال في الشيخ الذي ينكر عقله أنه يحجر عليه وهذا قولنا نفسه فيمن تغير عقله فهم مختلفون كما أوردنا ولو اتفقوا في أحد حجة دون رسول الله ﷺ ، وكم قصة خالفوا فيها أكثر من هؤلاء الصحابة رضي الله عنهم لا يخالف لهم منهم ؟ وأقرب ذلك هذه المسألة نفسها فانه لم يأت عن أحد من الصحابة قطعا

(١) في النسخة رقم ١٦ ، حين كلبته ، وهو تصحيف (٢) في النسخة رقم ١٦ حيث بلغت ، (٣) في النسخة رقم ١٦ « ما يأخذ الناس » (٤) في النسخة رقم ١٤ « من الغي »

ما ذكره من إبطال العتق ورد الصدقة في المحجور فبطل أن يكون لهم موافق من الصحابة في هذه المسألة ، وقد خالفوا أكثر من هذا العدد في المسح على الجور بين ونحو ذلك .  
وأما التابعون فقد اختلفوا كما ذكرنا فالذي جعل قول عطاء . والقاسم . وربيعة .  
وشريح أولى من قول إبراهيم . وابن سيرين . وعمر بن عبد العزيز ؟ هذا وليس عن القاسم . وشريح إبطال صدقة . ولا عتق . ولا بيع وإنما عنهما أمساك ماله عنه فقط وإنما جاء إبطال البيع . والعتق . والنكاح عن ربيعة . وعطاء فقط وقد جاء كما أوردنا عن سبعة من التابعين وواحد من الصحابة أن السفهاء هم النساء ، وهم الحسن . والحكم . ومعاوية بن قرة . وأبو مالك . والضحاك . ومجاهد . وسعيد بن جبير يخالفونهم كلهم ، فمن جعل قول اثنين من التابعين قد خالفهم ثلاثة (١) منهم حجة ولم يجعل قول سبعة منهم حجة ، وأما الحسن . والشعبي فليس فيما روى عنهما شيء يخالف قولنا أصلا لأن الحسن قال : الرشد صلاح الدين وحفظ المال وكذلك نقول وكل مسلم فله حظ من الصلاح ولا يستوعب صلاح الدين أحد بعد رسول الله ﷺ ولا بد من نقص عنه ومن لم ينفق ماله في معصية فقد حفظه ، وقال الشعبي : إن الرجل ليشمط وما أونس منه رشد وصدق قد يبلغ الشيخ وهو مجنون فبطل أن يكون لهم متعلق أصلا \* وروىنا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن عبد الكريم الجزري قال : كتب عمر بن عبد العزيز إلى عدي بن عدي الكندي مهما أقلت السفهاء فيه من شيء فلا تقلهم في ثلاث . عتق . وطلاق . ونكاح .  
**قال أبو محمد** : ونقول لهم : متى تحجرون على المرء ؟ أبأول مرة يغبن فيها في البيع أم بأن يغبن مرة بعد مرة ؟ فإن قالوا : بأول مرة قلنا : فاعلى الأرض أحدا لا وهو عندكم مستحق للحجر عليه إذ لا سبيل أن يوجد أحديهم ويشتري الآخر ويغبن ؛ وإن قالوا (٢)  
بل للمرة بعد المرة قلنا : حدوا لنا العدد الذي من بلغه فسخ منعه من البيع وفسخ عتقه ونكاحه وردت صدقته ، فهذه عظام لا تستسهل مطارقة ولا مساحة بل النار في طرفها ، فإن حدوه كلفوا البرهان وكانوا قد زادوا تحكما بالباطل في دين الله تعالى ، وإن لم يحدوا في ذلك حدا كانوا قد أقروا بأنهم لا يدرون متى يلزمهم الحكم بما به يحكمون ولا متى لا يلزمهم وأنهم يحكمون بالجهالات والعمى ، وكذلك نسألهم متى يحجرون عليه إذا غبن بما يزيد على ما يتغابن الناس به بمثله أم إذا غبن بالكثير فإن قالوا : بل بما يزيد على ما يتغابن الناس بمثله قلنا : ما على أديم الأرض أحد إلا وهو مستحق للحجر عندكم إذ ليس أحد الا وقد

(١) في النسخة رقم ١٤ « قد خالفهم ثلاثة » (٢) في النسخة رقم ١٤ « فإن قالوا ،

يغبن (١) بهذا القدر من بيع ويشترى، وإن قالوا: بل يكثر من ذلك كلفوا أن يبينوا الحد الذي عنده تجب هذه العظام من فسخ يوعه وأن لا يعدى عليه فيما كل من أموال الناس بالشراء ومنع الثمن. وإن ترد صدقاته. وعتقه. ونكاحه ومتى لا يجب فإن حدوا زادوا شئنا وحكما بالباطل وإن لم يحدوا كانوا حاكين بما لا يدرون، وفي هذا ما فيه، وبكفى من هذا أنهم لا يقدرّون - إلى منتهى الأبد - على أن يأتوا برواية معروفة غير موضوعة في الوقت على أنه كان في عهد النبي ﷺ ولا في عهد أبي بكر ولا عهد عمر. نعم ولا عهد عثمان. ولا عهد علي رضي الله عنهم إنسان مسلم يفهم الدين يمنع بالحجر من صدقة. وعتق. ونكاح لا يضر شئ. من ذلك بماله ولا من يبيع لاغب فيه هذا ما لا يحدونه أبدا، فأف لكل شريعة تفتن لها من بعدهم، وبالله تعالى التوفيق.

ومن طوام الدنيا وشئها قولهم: إن المحجور عليه لا يكفر في ظهاره. ولا في وطئه فيرمضان. ولا في قتله الخطأ. ولا في أيمانه إلا بالصيام وإن كان صاحب أموال لا يحبسها إلا الله تعالى خلافا للقرآن. والسنن وهم يلزمونه الزكاة. والنفقات على الأقارب وعلى الزوجة فهل بين الأمرين فرق؟ وقد جاء إيجاب العتق فيما ذكرنا في القرآن كما جاءت الزكاة سواء سواء، فليت شعري من أين خرج هذا التقسيم الفاسد؟ إن هذا لعجب. **قال أبو محمد**: وقد صح عن النبي ﷺ مثل قولنا ما يطل قولهم كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا يوسف بن حماد نا عبد الأعلى عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس: «أن رجلا كان في عقدته (٢) ضعف وإن أهله [أتوا النبي ﷺ] (٣) فقالوا: يا بني الله احجر عليه فدعاه رسول الله ﷺ فنهاه فقال: يا بني الله أتى لأصبر عن البيع فقال عليه السلام: إذا بعث فقل لا خلافة (٤)» \* ومن طريق مالك بن أنس عن عبد الله بن دينار عن [عبد الله] (٥) بن عمر قال: ذكر رجل لرسول الله ﷺ (٦) أنه يمدح في البيع (٧) فقال له رسول الله ﷺ: إذا بايعت فقل: لا خلافة قال: فكان الرجل إذا بايع يقول: لا خلافة \* ومن طريق قاسم بن أصبغ نا محمد بن وضاح نا حامد بن يحيى البلخي نا سفيان بن عيينة نا محمد بن اسحق عن نافع عن ابن عمر قال: «إن

(١) في النسخة رقم ١٤. والاهو قد يغبن. (٢) بضم العين المهملة وسكون القاف أى في رأيه ونظره في مصالح نفسه وغيره، وفي النسخة رقم ١٤. في عقله، وما هنا موافق لما في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٥٠ (٣) الزيادة من سنن النسائي (٤) أى لا خديعة، والخلافة الخديعة بالقول اللطيف (٥) الزيادة من الموطأ ج ٢ ص ١٧١ (٦) في الموطأ «أن رجلا ذكر لرسول الله ﷺ (٧) في الموطأ المطبوع سنة ١٣٤٣. في البيوع.

منقذاً سقع في رأسه مأمومة (١) في الجاهلية نخلت لسانه فكان يندع في البيع فقال له رسول الله ﷺ : بع وقل : لا خلافة ثم أت بالخيار ثلاثاً من بيعك قال ابن عمر : فسمعت يقول : اذا بايع لا خذابة لا خذابة هـ

قال على : هذان أثران (٢) في غاية الضحة وما يقول بعد سماعهما بالحجر على من يندع في البيوع أو بانفاذ بيع فيه خديعة الا ذاهل عن الحق مقدم على العظام لأن رسول الله ﷺ لم يلتفت الى قولهم : احجر عليه ولا حجر عليه ولا منعه من البيع بل جعل له الخيار فيما اشترى ثلاثاً وأمره أن لا يبايع الا ببيان أن لا خلافة وهكذا نقول والله الحمد هـ ومن طريق البخارى نايجى بن بكير نا الليث بن سعد عن عقيل بن خالد قال ابن شهاب : أخبرني عروة بن الزبير أن عائشة أم المؤمنين قالت في حديث طويل عن رسول الله ﷺ ذكرت فيه آتيانه الى المدينة اذ هاجر من مكة : هـ ثم ركب - تعنى رسول الله ﷺ - ناقته فسار حتى بركت عند مسجده عليه السلام بالمدينة وهو يصلى فيه يومئذ رجال من المسلمين وكان مربداً للتمر لسبل وسبل [غلامين] (٣) يقيمين في حجر أسعد ابن زرارة ثم دعا رسول الله ﷺ الغلامين فساومهما بالمربد ليتخذاه مسجداً فقالا : بل نهيك يا رسول الله فأبى رسول الله ﷺ أن يقبله منهما هبة حتى ابتاعه منهما ثم بناه مسجداً فهذا رسول الله ﷺ قد علم أنهما في حجر غيرهما يتمان فلم يساومه ولا شاوره ولا ابتاعه منه بل ساومهما وأنفذ بيعهما فيه ولم يجعل للذى كانا في حجره في ذلك أمراً ، فان قيل : لم يقبل هبتهما اياه قلنا : قد فعل مثل ذلك بأبى بكر قبل ذلك بأقل من شهر أو شهر اذ أراد عليه السلام الهجرة فقدم اليه أبو بكر رضى الله عنه إحدى ناقتين له و قال له : هـ لك يا رسول الله فأبى رسول الله ﷺ أن يركبها إلا بالثمن فابتاعها منه ، فردّه عليه السلام هبة اليتيمين كرده هبة أبى بكر ولا فرق ليس لأن ذلك لا يجوز منهم ، وبرهان هذا (٤) اجازته عليه السلام بيعهما ولا خلاف بين المخالفين لنا في أن من لم يحجر عليه بيعه لم يحجر عليه هبه في هذا المكان ، وانما فرقوا بين الهبة والبيع في المريض والمرأة ذات الزوج وفي المحابة فيما زاد على الثلث خاصة ، وهذا أثر صحيح لا مغز فيه ، وعقيل

(١) أى ضرب في رأسه فشح حتى بلغت المأمومة وهى ام الدماغ ، وفي النهاية وان منقذا صقع - بالصاد المهملة - آمة في الجاهلية أى شج شجة بلغت أم رأسه (٢) في النسخة رقم ١٤ هـ أثران صحيحان ، (٣) الزيادة من صحيح البخارى ج ٥ ص ١٦٠ ، والمربد السطح وأهل المدينة يسمون الموضع الذى يجفف فيه التمر مربداً وهو الجرن في لغة أهل نجد اهـ من الصحاح للجوهري (٤) في النسخة رقم ١٤ هـ برهان ذلك هـ

أحد المختصين بالزهرى المتحققين به الملازمين له ، وكذلك عروة بعائشة رضى الله عنها . وقد روينا خبرا لوظفروا بمثله لبغوا كما روينا من طريق أبى داود نا أحمد بن صالح نا يحيى بن محمد المدينى نا عبد الله بن خالد بن سعيد بن أبى مريم عن سعيد بن عبد الرحمن ابن رقيش أنه سمع شيوخه من بنى عمرو بن عوف ومن خاله عبد الله بن أبى أحمد قال : قال على بن أبى طالب : حفظت من رسول الله ﷺ : لا يتم بعد احتلام .

**قال أبو محمد** : وأقل ما فى هذا الأثر أن يكون موقوفا على بن أبى طالب فهو خلاف لما تعلموا به عنه فى الحجر الذى لا يان فيه أنه موافق لقولهم على كل حال ، ونا أحمد بن عمر بن أنس العذرى نا أبو ذر الهروى نا عبيد الله بن محمد بن اسحاق بن حبابة ببغداد نا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوى نا مصعب بن عبد الله بن مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوام نا أبى عن ربيعة بن عثمان عن زيد بن أسلم « أنه سمع عمر بن الخطاب يقول لصهيب : يا صهيب ما فىك شيء أعيبه عليك إلا ثلاث خصال ولولا هن ما قدمت عليك أحدا فقال له صهيب : ما هن فأنك طعان ؟ فقال عمر بعد كلام : أراك تبذر مالك وتكتنى باسم نبي وتنتسب عريا ولسانك أجمى فقال له صهيب : أما تبذرى مالى فما أفقه إلا فى حقه وأما كتناى فإن رسول الله ﷺ كتناى بأبى يحيى أفأتر كها لقولك ؟ وأما اتسائى إلى العرب فإن الروم سبتهى وأنا صغير فأنى لأذكر أهل أيتاى ولو انقلقت عنى روثه لانتسبت إليها » فهذا عمر يرى فعل صهيب تبذيرا ولم يحجر عليه ، وفى هذا كفاية وبالله تعالى التوفيق .

**١٣٩٥ مسألة** والمريض مرضا يموت منه أو يبرأ منه . والحامل مذتحمل إلى أن تضع أو تموت . والموقوف للقتل بحق فى قود أوحد أو ياطل . والاسير عند من يقتل الأسرى أو من لا يقتلهم . والمشرف على العطب . والمقاتل بين الصنفين كلهم سواء ، وسائر الناس فى أموالهم ولا فرق فى صدقاتهم . ويوعهم . وعقمتهم . وهباتهم وسائر أموالهم ، وقال قوم : بالحجر على هؤلاء . فيما زاد على الثلث ، وقال أبو سليمان . وأصحابنا : كقولنا لا فى العتق خاصة فقط فانهم قالوا : عتق المريض خاصة دون سائر من ذكرنا لا ينفذ إلا من الثلث سواء أفاق من مرضه أو مات منه أى مرض كان .

وروينا من طريق ابن أبى شيبة نا على بن مسهر نا اسماعيل بن أبى خالد عن الشعبي عن مسروق أنه سئل عن أعتق عبدا له فى مرضه وليس له مال غيره ؟ فقال مسروق : أجيزه برمته شيء جعله الله لأرده ، وقال شريح أجيز ثلثه واستسعيه فى ثلثيه قال الشعبي قول مسروق أحب إلى فى الفتيا وقول شريح أحب إلى فى القضاء ، وقول النخعي كقول :

شريح \* ومن طريق قتادة عن الحسن عن ابن مسعود فيمن أعتق عبدا له في مرضه لا مال له غيره قال : أعتق ثلثه \* ومن طريق معمر عن عبد الرحمن بن عبد الله عن القاسم بن عبد الرحمن أن رجلا اشترى جارية في مرضه فأعتقها عند موته فجاء الذين باعوها بشمها فلم يجحدوا له مالا فقال ابن مسعود : اسعى في ثمنك \* ومن طريق الججاج بن أوطاة عن قتادة عن الحسن سئل على من أعتق عبدا له عند موته وليس له مال غيره وعليه دين ؟ قال : يعتق ويسعى في القيمة ، وقال النخعي فيمن أعتق عبدا عند موته لا مال له غيره وعليه دين : أنه يسعى في قيمته فيقضى الدين فان فضل شيء فله ثلثه وللورثة ثلثاه ، وقال الحسن . وعطاء : عتق المريض من الثلث وهو قول قتادة . وسعيد بن المسيب . وأبان بن عثمان . وسليمان بن موسى . ومكحول ، ثم اختلفوا فمن مرق منه ما زاد على الثلث ومن معتق لم يعه ويستسعه فيما زاد على الثلث ، وأما يعه وشراؤه فروينا من طريق سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن الشعبي في المريض يبيع ويشترى قال : هو في الثلث وإن مكث عشرين ، وأما الحامل فروينا من طريق سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن الشعبي عن شريح أنه كان يرى ما صنعت الحامل في حملها من الثلث قال سفيان : ونحن لا تأخذ بهذا بل نقول : ما صنعت فهو جائز إلا أن تكون مريضة من غير الحمل أو يدنو مخاضها يريد أن يضر بها الطلق (١) ، وقال عطاء : ما صنعت الحامل في حملها فهو وصية قلت : أراى ؟ قال : بل سمعناه وهو قول قتادة : وعكرمة ، وقال الحسن . والنخعي . ومكحول . والزهرى : عطية الحامل كعطية الصحيح \* ومن طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد الأنصارى أنه سمع القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق قال : ما أعطت الحامل لوارث . أولزوج فمن رأس مالها إلا أن تكون مريضة وقال ربيعة : كذلك إلا أن تنقل أو يحضرها نفاس ، قال ابن وهب : وأخبرت بهذا أيضا عن ابن المسيب . ويحيى بن سعيد . وابن حجريرة الخولاني وهو قول أحمد . واسحق ، وقال النخعي . ومكحول . ويحيى بن سعيد الأنصارى والأوزاعي . وعبيد الله بن الحسن . والشافعي في عطية الحامل كقول سفيان الثوري ، وهو قول أبي حنيفة ، وروى عن سعيد بن المسيب عطية الغازي من الثلث ، وقال مكحول : بل من رأس ماله إلا أن تقع المسابقة (٢) وعطية راكب البحر كذلك ، وقال الحسن : هو كالصحيح وكذلك راكب البحر ، ومن كان في بلد قد وقع فيه

(١) في النسخة رقم ١٤ \* أن يضرها الطلق ، (٢) بالفاء ، وهي المجادلة والتضارب بالسوف ، وفي النسخة رقم ١٤ \* المسابقة ، بالباء الموحدة بعدها قاف وهو تصحيف

الطاعون ، وقال مكحول : كذلك في ركب البحر مالم يهجم البحر ، وقال الحسن في إياس ابن معاوية لما حبسه الحجاج : ليس له من ماله الا الثلث فقال إياس اذ بلغه قوله : ما فقه أحد الاساء ظنه بالناس ، وقال الشعبي : ما صنع المسافر فمن الثلث من حيث يقع رحله في الغرز ، قال النخعي : بل من رأس المال ، وقال الزهري : ما صنع الأسير فمن الثلث ، وقال أبو حنيفة : ليس للمريض أن يقضى بعض غرمائه دون بعض ورأوا محاباته في البيع وهباته . وصدقاته . وعقته كل ذلك من الثلث ان مات من ذلك المرض الا أن العتق نفذ كله ويستسعى فيما لا يحمله الثلث منه فان أفاق من ذلك المرض نفذ كل ذلك من رأس ماله ، وأما المحصور . والواقف في صف الحرب فكل الصحيح ، وأما الذي يقدم للقتل في قضاص . أو رجم فكل المريض ، ومن اشترى ابنه في مرضه الذي مات فيه فان خرج من ثلثه عتق وورثه وان لم يخرج من ثلثه عتق ولم يرثه واستسعى فيما زاد على الثلث كسائر الورثة ، فان أقر بولد أمته في مرض موته لحقه (١) وورثه وأن وطئ أمة في مرض موته فحملت فهي أم ولد من رأس ماله ويرثه ولدها وواقفه على ذلك كله أبو يوسف . ومحمد إلا أن الذي يشتري ولده في مرضه ولا يحمله الثلث فانهما قالوا : يرثه على كل حال ويستسعى فيما يقع من قيمته للورثة فيأخذونه وقالوا كلهم : انما هذا في المرض الخفيف كالخبي الصالب . والبرسام . والبطن . ونحو ذلك ولم يروا ذلك في الجذام . ولا حمى الربع . ولا السل . ولا من يذهب ويحيى في مرضه ، وقال مالك : كقول أنى حنيفة في كل ما ذكرنا إلا في الحامل فان أفعالها عنده كالصحيح إلى أن تم ستة أشهر فاذا أتمتها فافعلها في مالها كالمرضى حتى أنه منعها من مراجعة زوجها الذي طلقها طلاقا بائنا واحدة أو اثنتين وإلا الاستسعاء فلم يره بل أرق مالم يحمل الثلث منه والا فيمن اشترى ابنه في مرضه ولم يحمله الثلث فانه اعتق منه ما حمل الثلث وأرق الباقي ، وقال الشافعي . وسفيان الثوري : للمريض أن يقضى بعض غرمائه دون بعض وقال الشافعي : فعل المريض مرضا بخيفا من الثلث فان أفاق فمن رأس ماله ، واختلف قوله في الذي يقدم للقتل فمرة قال : هو كالصحيح ومرة قال : هو كالمرضى .

قال أبو محمد : أما قول مالك . وأنى حنيفة : انه ليس للمريض أن يقضى بعض غرمائه دون بعض خطأ في تقريرهما في ذلك بين الصحيح . والمريض ، والحق في ذلك هو أن رسول الله ﷺ أمر بأن يعطى كل ذي حق حقه فهو في انصافه بعض غرمائه دون بعض معطى ذلك الذي أنصف حقه ومن فعل ما أمر به فهو بحسن والاحسان لا يرد ، فان كان

الذى لم ينصفه حاضرا طالبا حقه فهو عاص فى أنه لم ينصفه وهما قضيتان أصاب فى احدهما وظلم فى الاخرى والحق لا يبطله ظلم فاعله فى قصة أخرى . وحق الغريم انما هو فى ذمة المدين لا فى عين ماله مادام حيال يفسد ، فاذا ذلك كذلك فقد نفذ الذى أعطى ما أعطاه بحق (١) ولزمه أن ينصف من بقى إذ حقه فى ذمته لا فى عين ما أعطى الآخرو لم يأت (٢) نص فى الفرق بين صحيح . ومريض ؛ وما نعلم لهما فى قولهما هذا سلفا ، وأما قولهما فيمن اشترى ولده فى مرضه فلم يحمله الثلث انه لا يرثه فان حمله الثلث عتق وورث فقول فى غاية الفساد والمناقضة ، ولان لم يلزم لهما فيه سلفا متقدما لانه ان كان وصية فالوصية للوارث لا تجوز فينبغى على أصلهم أن لا ينفذ عتقه أصلا حمله الثلث أولم يحمله ، وقد قال بهذا بعض الشافعيين ، وقال آخرون منهم : الشراء فاسد لانه وصية لو ارث وان كان ليس وصية فما باله لا يرث وقد صار حرا بملك أبيه له ثم مناقضتهم فى المريض بطأ أمته فتحمل انهما من رأس ماله حرة ويرثه ولدها ، فان قالوا : حملها ليس من فعله قلنا : لكن وطئه لها من فعله واقاراه بولدها من فعله ؛ وعتق الولد فى كل حال ليس من فعله ؛ وأما قول مالك فى الحامل فقول أيضا لان لم ينفذ فيه سلفا ، واحتج له بعض مقلديه بقول الله تعالى : ( فلما تغشاهما حملت حملا خفيفا فمرت به فلما أثقلت دعوا الله ربهما )

**قال أبو محمد** : وهذا ايها منهم للاحتجاج بما لا حاجة لهم فيه أصلا لأن الله تعالى لم يقل : ان الانتقال لم تكن الابتام ستة أشهر فظهر تمويههم بما ليس لهم فيه متعلق ، ثم ليت شعرى من لهم بأن الانتقال جملة يدخلها فى حكم المريض وقد يحمل الحمال حملا ثقيلًا فلا يكون بذلك فى حكم المريض عندهم ، فان قالوا : قد تلد لسته أشهر قلنا : وقد تسقط قبل ذلك والاسقاط أخوف من الولادة أو مثلها فظهر فساد هذا القول جملة والله تعالى التوفيق . قال على : ثم نأخذ بحول الله تعالى وقوته فى قول من قال : بأن أفعال المريض ومن خيف عليه الموت من الثلث .

**قال أبو محمد** : احتجوا بالخبر الثابت المشهور من طريق ابن سيرين . وأبى المهباب كلاهما عن عمران بن الحصين : « أن رجلا أعتق ستة مملوكين له عند موته لم يكن له مال غيرهم فدعاهم رسول الله ﷺ فجزأهم أثلاثا ثم أقرع بينهم فاعتق اثنين وأرق أربعة ، وجاء فى بعض الروايات أنه عليه السلام قال فيه قولاً شديداً . وبالخبر الصحيح الثابت من طريق مالك . وابن عينة . وإبراهيم بن سعد عن الزهرى عن عامر بن سعد

(١) فى النسخة رقم ١٤ « فقد نفذ للذى أعطى عما أعطاه بحق » (٢) فى النسخة رقم ١٦ « اذ لم يأت »



ابن أبي وقاص عن أبيه قال : « جاءني رسول الله ﷺ يعودني من وجع اشتد بي فقلت : يا رسول الله قد بلغني من الوجع ما ترى وأنا ذو مال ولا يرثني إلا ابنتي أفأتصدق بثلثي مالي ؟ قال عليه السلام : لا قلت : فاشطر قال : لا ثم قال عليه السلام : الثلث والثلث كثير انك ان تذر ورثك أغنيا خيراً من أن تذرهم عالة يتكففون الناس (١) ، وذكر باقي الخبر قالوا : فلم يأذن له عليه السلام بالصدقة بأكثر من الثلث »

وبخبر رويناه من طريق محمد بن عبد الملك بن أيمن نايز بن محمد العقيلي نا حفص ابن عمر بن ميمون (٢) عن ثور بن يزيد عن مكحول عن الصنابحي عن أبي بكر الصديق « أن رسول الله ﷺ قال ان الله قد تصدق عليكم بثلث أموالكم عند موتكم رحمة لكم وزيادة في أعمالكم وحسناتكم » ومن طريق سليمان بن موسى سمعت : « أن رسول الله ﷺ قال : جعل لكم ثلث أموالكم زيادة في أعمالكم » ومن طريق معمر عن أيوب عن أبي قلابة « قال النبي ﷺ في خبر عن الله تعالى انه قال : جعلت لك طائفة من مالك عند موتك أرحمك به » ومن طريق معمر عن قتادة قال : قال رسول الله ﷺ : « اتباعوا أنفسكم من ربكم أيها الناس ألا انه ليس لامرئ شيء الا لأعرف امرأ بجمل بحق الله حتى إذا حضره الموت أخذ يذعزع ماله (٣) ههنا وههنا » ومن طريق وكيع عن طلحة - هو ابن عمرو المسكي - عن عطاء عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « ان الله تصدق عليكم بالثلث من أموالكم عند وفاتكم زيادة لكم في أعمالكم »

ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا حجاج عن العلام بن بدر عن أبي يحيى المسكي أن رجلاً أعتق غلاماً له عند موته ليس له مال غيره وعليه دين فأمره رسول الله ﷺ أن يسعى في قيمته » ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا خالد عن أبي قلابة عن رجل من بني عذرة أن رجلاً منهم أعتق غلاماً عند موته ولم يكن له مال غيره فرفع ذلك إلى رسول الله ﷺ فأعتق منه الثلث واستسعى في الثلثين ، وقالوا : (٤) قد صح عن أبي بكر أنه قال لما نشأه رضى الله عنها عند موته : « إني كنت نخلت جادعشرين وسقاً من مالي فلو كنت جددته وحزته (٥) لكان لك وإنا هو اليوم مال الوارث » قالوا : فاخبر أبو بكر بحضرة الصحابة أن من قارب الموت فماله مال الوارث ، وقالوا : قد جاءنا ما وردنا عن علي . وابن مسعود ولا يخالف لهما يعرف من الصحابة رضى الله عنهم فهو اجماع ،

(١) أى يستعطون با كفهم الناس « (٢) فى النسخة رقم ١٤ « حفص بن عمرو ابن ميمون » وهو غلط (٣) أى يفرقه (٤) فى النسخة رقم ١٤ « وقال ، والسياق يعين ما هنا (٥) جد النخل - بالذال المهملة - يجده أى صرمه وقطعه

وقالوا : قسناه على الوصية \*

**قال أبو محمد** : هذا كل ما شغبوا به وكله لاحجة لهم فيه ، أما حديث رجل من بنى عذرة فرسل وعن مجهول ثم لو صح لكان مخالفا لقول مالك . والشافعي لانهما لا يريان الاستسعاء ، وأما خبر أبي يحيى المالكي فهاك لأنه مرسل وعن حجاج وهو ساقط ، ثم لو صح لكان مخالفا لقول مالك . والشافعي \* وأما حديث أبي هريرة ففيه طلحة بن عمرو المكي وهو كذاب . وأما حديث قتادة فرسل ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لأن البخل بحق الله تعالى لا يخالفهم أنه لا يخل وان ذعذعة المال ههنا وههنا لا تجوز عندنا لافي صحة ولا في مرض فليس ذلك الخبر مخالفا (١) لقولنا . وأما حديث أبي قلابة فرسل ، وكذلك حديث سليمان بن موسى \* وأما حديث أبي بكر فيسنده غير مشهور ولا ندرى حال حفص بن عمر بن ميمون ثم لو صح هو وجميع الآثار التي ذكرنا لم يكن لهم في شيء منها حجة أصلا لأنه ليس فيها كلها إلا أن الله عز وجل تصدق علينا عند موتنا بثلث أموالنا ، فهذا يخرج على أنه الوصية التي هي بلا خلاف نافذة بعد الموت ومعروف في اللغة التي بها خاطبنا رسول الله ﷺ أن العرب تقول : كان أمر كذا عند موت فلان وارتدت العرب عند موت رسول الله ﷺ . وولي عمر عند موت أبي بكر هذا أمر معروف مشهور ، فجميع هذه الأخبار خارجة على هذا أحسن خروج . وموافقة لقولنا على الحقيقة حاشا خبر العلاء بن بدر عن أبي يحيى المكي فانه لا يخرج لاعلى قولنا ولا على قول أحد منهم فليس لهم أن يحتجوا بخبر يخالفونه لأن أبا حنيفة يقول : ان كان الدين لا يستغرق جميع قيمة العبد فأنما يسمى في الدين فقط ثم في ذل ما يبقى من قيمته بعد الدين فقط وهو قولنا اذا أوصى بعتقه ونحن نقول : ان كان الدين يستغرق جميع قيمته فالعق باطل وهو قول مالك : والشافعي ، فكل طائفة منهم قد خالفت ذلك الحديث ثم جميعهم مخالف لجميع هذه الآثار لأنه ليس فيها إلا عند موته وعند موتكم وليس في شيء منها ذكر لمرض أصلا فالمرض شيء زادوه بأرائهم ليس في شيء من الآثار نص منه ولا دليل عليه ، وقد يموت الصحيح فجأة ومن مرض خفيف فاقصرهم على المرض من أين خرج ؟ وهلا راغوا ما جاءت به الآثار من لفظ عند موته ؟ فجعلوا من فعل ذلك عند موته صحيحا فعلة أو مريضا من الثلث وجعلوا ما فعلوا في صحته أو مرضه مما تأخر عنه موته من رأس ماله فظهر أن جميع هذه الآثار مخالفة لقولهم وانها من النوع الذي احتجوا به لأقوالهم ليس منها شيء فيما احتجوا له به ،

(١) في النسخة رقم ١٢٤ موافقا ، وهو غلط

وهذا إيهام منهم قبيح وتدليس في الدين فسقط تعلقهم بها . وأما حديث سعد فإنا  
رويناه من طريق سيفان الثوري عن سعد بن إبراهيم عن عامر بن سعد بن أبي وقاص  
عن أبيه ، ومن طريق معمر عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه . ومن طريق مروان  
ابن معاوية الفزاري عن هاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص عن عامر بن سعد عن أبيه \*  
ومن طريق عبد الملك بن عمير عن مصعب بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه .

ومن طريق أيوب السخيتاني عن عمرو بن سعيد عن حميد بن عبد الرحمن عن ثلاثة  
من ولد سعد كلهم عن سعد \* ومن طريق قتادة عن يونس بن جبير (١) عن محمد بن سعد  
ابن أبي وقاص عن أبيه . ومن طريق عطاء بن السائب عن أبي عبد الرحمن السلي عن سعد  
ابن أبي وقاص . ومن طريق وكيع عن هشام بن عروة عن أبيه عن سعد . وعائشة  
أم المؤمنين كلهم قال في هذا الخبر : أفأوصي بمالي أو بثلاثي مالي يارسول الله ؟ ثم ينصفه  
وهو خير واحد ، فصح أن الذين رويوا لفظ « أفأتصدق » عن الزهري إنما غابوا الوصية  
بلاشك لا الصدقة في حال الحياة لأنه كله خبر واحد عن مقام واحد عن رجل واحد في  
حكم واحد ، وكل وصية صدقة وليس كل صدقة وصية ، نعم وروينا (٢) هذا الخبر  
من طريق أبي داود نا أبو الوليد الطيالسي قال : نا عبد العزيز بن الماجشون . وإبراهيم  
ابن سعد كلاهما عن الزهري عن عامر بن سعد عن أبيه قال : « مرضت مرضا شديدا  
فأشفيت منه فدخل علي رسول الله ﷺ فقلت : يارسول الله ان لي مالا كثيرا وإنما  
ترثني ابنتي واحدة أفأتصدق بمالي كله ؟ قال : لا قلت : فأوصي بالشرط قال : لا  
قلت : يارسول الله فم أوصي ؟ قال : الثلث والثلث كثير انك ان تدع ورثتك أغنياء  
خير من أن تدعهم عائلة يتكفون الناس » فروى مالك . وابن عينة عن الزهري عن  
عامر بن سعد عن أبيه أفأتصدق ؟ وروى إبراهيم بن سعد عن الزهري عن عامر بن سعد  
عن أبيه مرة أفأتصدق ومرة أفأوصي ؟ ، وروى معمر . وسعد بن إبراهيم عن عامر  
ابن سعد عن أبيه أفأوصي ؟ وليس دون مالك . وابن عينة ، واتفق سائر من ذكرنا  
على لفظ أوصي فارتفع الاشكال جملة ، وأيضا فليس في هذا الخبر نص ولا دليل  
بوجه من الوجوه على أن ذلك الحكم في المرض خاصة دون الصحة ، فمن قال : انه في المرض  
خاصة فقد كذب وقول (٣) رسول الله ﷺ « ما لم يقل » وهذا من أكبر الكبائر ،  
وأيا فقد علم رسول الله ﷺ أن سعدا سيرا وتكون له آثار في الاسلام فطل أن

(١) في النسخة رقم ١٦ « عن يونس بن جبير ، وهو غلط ، وهو يونس بن جبير الباهلي  
أبو غلاب البصري (٢) في النسخة رقم ١٦ « وروينا » بدون واو (٣) هو بتشديد الواو

يكون ذلك حكم المرض الذى يموت المرء منه \* رويانا من طريق أبى داود نا عثمان ابن محمد بن أنشبة ناجير عن الأعشى عن أنى وائل عن حذيفة قال : قام فينا رسول الله ﷺ قائما فما ترك شيئا يكون فى مقامه ذلك الى قيام الساعة الا أخبر به حفظه من حفظه ونسبه من نسبه قد علم أصحابى هؤلاء أنه ليسكون منى (١) الشئ فأعرفه فأذكره كما يذكر الرجل وجه الرجل اذا غاب عنه فاذا رآه عرفه \*

**قال أبو محمد :** وسعد قد فتح أعظم الفتوح وأنزل ملك الفرس عن سريره وافتتح قصوره . ودوره . ومدائنه فطل أن يكون لهم بهذا الخبر متعلق أصلا ، وأما خبر عمران بن الحصين فى الستة الأعبد فأولى الناس أن لا يحتج به أبو حنيفة . وأصحابه الذى لا يستحيون من أن يقولوا : انه قار وأنه فعل باطل . وحكم جور شاه وجه من قال ذلك (٢) فى حكم رسول الله ﷺ ، فبقى الكلام فيه مع المالكيين . والشافعيين . وأصحابنا القائلين به \*

قال على : فنقول وبالله التوفيق : انه لاحجة لهم فيه أصلا لوجه ثلاثة ، أولها انه ليس فيه الا العتق وحده فاقضاهم (٣) مع العتق جميع أفعال المريض خطأ وتعد الحدود الله تعالى والقياس باطل ولو كان حقا لكان ههنا باطلا لانهم يفرقون بين حكم العتق وسائر الأحكام فيوجبون فيمن أعتق شقصاله من عبد أن يقوم عليه باقية فيعتقه ولا يرون فيمن تصدق بنصف عبده أو وقف (٤) نصف داره . أو نصف فرسه . أو تصدق بنصف ثوبه . أو بنصف ضيعته أن يقوم عليه باقى ذلك وينفذ فعله فى جميعه ، فنأين وجب أن يقاس على العتق ههنا ولم يجب أن يقاس عليه هنالك ؟ ان هذا لتحكم فاسد \* والوجه الثانى أنه ليس فيه من فعل المريض كلمة ولا دلالة ولا إشارة بوجه من الوجوه انما فيه أعتق عند موته فكان الواجب عليهم أن يجعلوا هذا الحكم فيمن أعتق عند موته صحيحا أو مريضا فأتى بذلك لا فيمن أعتق مريضا أو صحيحا ثم تراخى موته فان هذا لم يعتق عند موته بلا شك ، وهذا مما خالفوا فيه الخبر الذى احتجوا به فيما فيه وأقحموا فيه ما ليس فيه واحتجوا به فيما ليس فيه منه شئ . أصلا ، وهذه قبائح موبقة نعوذ بالله منها \* والثالث أن هذا الخبر حجة لنا عليهم قاطعة لأن هذا الانسان

(١) فى النسخة رقم ١٦ منه ، (٢) فى النسخة رقم ١٦ ، من قال هذا ، (٣) فى النسخة رقم ١٦ «فأجابه» (٤) قال الجوهري فى صحاحه : وقفت الدار للسالكين وقفوا وقتها بالآلف لغة رديئة وليس فى الكلام أوقت الاحرف واحدا وقتت عن الأمر الذى كنت فيه أى أقلعت وكل شئ . أمسكت عنه تقول : أوقت امه \*

لم يبق لنفسه شيئا أصلا هكذا في الحديث أنه لم يكن له مال غيرهم ، وهذا عندنا مردود  
 الفعل صحيحا كان أو مريضا ، ولا يجوز لأحد في ماله عتق تطوع . ولا صدقة تطوع . ولا  
 هبة بيت بها إلا فيما أبقى غنى كما قال عليه السلام : « الصدقة عن ظهر غنى » وقد أبطل رسول  
 الله ﷺ عتق انسان صحيح لم يكن له مال غيره كما روينا من طريق البخارى . واحمد بن  
 شعيب قال البخارى : نا عاصم بن على وقال أحمد : نا عبيد الله بن سعد بن ابراهيم  
 نا أبى وعى - هو يعقوب بن ابراهيم بن سعد - ثم اتفق عاصم . وسعد . ويعقوب  
 أبناء ابراهيم قالوا كلهم : نا ابن أبى ذئب عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله  
 أن رجلا أعتق عبدا لم يكن له مال غيره فرده رسول الله ﷺ وابتاعه منه نعيم بن  
 النحام قال الزهريون فى روايتهم : فرده عليه السلام فهذا إسناد كالشمس لا يسع  
 أحدا خلافة ، فصح أن النبي ﷺ إنما رد عتق أولئك الأعداء لأن معتقهم لم يكن  
 له مال غيرهم ، وكان عتقه عليه السلام لثلاثهم والله أعلم كما روى فى بعض الأخبار أنه  
 عليه السلام قال لكعب بن مالك اذ جعل على نفسه إذ تاب الله عليه : « يحزبك من  
 ذلك الثلث » ، وإن كان هذا اللفظ لا يصح لكن أنه عليه السلام قال له : أمسك عليك  
 بعض مالك فأمسك سهمه بخير ، فقد يكون ذلك المعتق له فى أربعة منهم غنى ، وبرهان  
 هذا أن الرواية الثانية فى ذلك الخبر أنه عليه السلام إنما أعتق اثنين وأرق أربعة ولم  
 يذكر قيمة ، والثلث عند المحتجين بهذا الخبر لا يكون هكذا أصلا ولا يكون إلا بالقيمة  
 ووجه رابع وهو أننا روينا هذا الخبر من طريق مسلم نا اسحق بن ابراهيم - هو ابن  
 راهويه - وابن أبى عمر كلاهما عن الثقفى - هو عبد الوهاب بن عبد المجيد - عن أيوب  
 السخيتانى عن أبى قلابة عن أبى المهلب عن عمران بن الحصين أن رجلا أوصى عند  
 موته فأعتق ستة مملوكين لم يكن له مال غيرهم فدعا بهم رسول الله ﷺ [ فجزأهم أثلاثا  
 ثم أقرع بينهم ] (١) فأعتق اثنين وأرق أربعة وقال له : قولا شديدا ، فصح أن ذلك  
 العتق إنما كان وصية ولا خلاف أنها من الصحيح والمريض سواء لا تجوز إلا بالثلث ،  
 فإن كانت الروايتان حديثا واحدا وهو الأظهر الذى لا يكاد يمكن ولا يجوز غيره  
 فقد ارتفع الكلام وبطل تعليقهم به وإن كانا خبرين وهذا يمكن بعيدا فكلما هما لنا موافق لقولنا  
 ومخالف لقولهم ، وعلى كل حال فليس فى شيء منه ذكر لمرض ولا لفعل فى مرض  
 أصلا ولا لأن الرد إنما كان لأن العتق وقع فى مرض وبالله تعالى التوفيق \* فبطل  
 عنهم كل ما موهوا به من الآثار التى هم أول مخالف لها وعادت كلها لنا عليهم حجة .

وأما ما روي في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم فكذلك أيضا وانما هم ثلاثة أبو بكر . وعلى . وابن مسعود ، فاما أبو بكر فانما تعلقوا عنه بقوله . وانما هو اليوم مال الوارث (١) وهذا لا متعلق لهم به أصلا لأنه لا يختلف اثنان وهم معنا أيضا في أنه رضي الله عنه انما عني أنه مال الوارث بعد موته ، وان لم يكن بذلك أن مال المريض الذي يموت من ذلك المرض للوارث مادام شيء من الروح في المريض ، ولا خلاف في أن أسماء لومات إذ قال أبو بكر هذا القول لهما ورث عبدالله . وعروة . والمنذر اولادها من مال أبي بكر حجة خردل ولا قيمتها فما فوق ذلك ، ولو كان مال المريض قد صار مالا للوارث في مرضه لورثه عنه ان مات ورثته في حياة المريض وهذا لا يقوله أحد ولا أحق . ولا عاقل ، وأيضا فلا خلاف منا ومنهم في أن الوارث لو وطئ أمة المريض قبل موته لكان زانياً يحد حيث يحد لو وطئها وهو صحيح ولا فرق ، وان لو سرق من ماله قبل موته شيئا في مثله القطع لقطعت يده حيث تقطع يده لو سرق منه وهو صحيح ، فظهر تمويههم وبردهم وتدليسهم في الدين بآيهم الباطل من اغتر بهم وأحسن الظن بطرقهم ، فان أتونا في صرف الاخبار التي ذكرنا قبل عن ظاهرها ببرهان مثل هذا وجب الاتياد للحق وان لم يأتونا إلا بالكذب البحت وبالظن الفاسد وبالتمويه الملبس فإذن ذلك وناره لازمان لهم لانا وبالله تعالى التوفيق ، فبطل تعلقهم بخبر أبي بكر رضي الله عنه جملة .

وأما الخبر عن ابن مسعود فرسل لان الحسن . والقاسم بن عبد الرحمن لم يدركاه ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لان في إحدى الروايتين عنه أنه ابتاعها في مرضه فاجاز بيعه واعتقها عند موته فأمرها بان تسعى في ثمنها للغريم ، وفي الأخرى أعتق عبده في مرضه لا مال له غيره ، فقال ابن مسعود : عتق ثلثه ، والقول في هذا كالقول في بعض الاخبار المتقدمة من أنه انما رد ذلك لأنه لم يكن له مال غيره فراعى ما بقي له غنى . وقد روينا من طريق ابن أبي شبة نا حفص - هو ابن غياث - عن حجاج عن القاسم بن عبد الرحمن قال : أعتقت امرأة جارية لها ليس لها مال غيرها فقال عبدالله بن مسعود : تسعى في قيمتها ، فهذا عبدالله قد رأى السعى في قيمتها إذ لم يكن (٢) له مال غيرها ولم يذكر ان ذلك كان في مرض أصلا فإذن فعل ابن مسعود لو صح حجة عليهم ، فكيف ولا حجة في قول أحد ولا فله دون رسول الله ﷺ ؟ فبطل تعلقهم بابن مسعود ولا حجة خلافهم له .

وأما الرواية عن علي فتقطعة لان الحسن لم يسمع من علي شيئا ثم لو صح لما كان لهم بها متاع أصلا لأنه لم يقل علي رضي الله عنه انه انما فعل ذلك لأنه أعتقه في مرضه البتة

(١) في النسخة رقم ١٤ ، مال وارث ، وما هنا موافق لما تقدم (٢) في النسخة رقم ١٦ ، واذ لم يكن .

ولا في تلك الرواية ذكر أن ذلك كان في مرض (١) لا بنص ولا بدليل وإنما فيه أنه اعتقه عند موته فقط ، والأظهر أن علياً إنما أوجب الاستسعاء في ذلك لأنهم يكن له مال غيره وعليه دين ، فهذا هو نص الخبر وهو قولنا لا قولهم كلهم ، وكذلك تقول بالاستسعاء في هذا إذا فضل من قيمة العتق عن الدين شيء قل أو كثروا ليس في ذلك الخبر خلاف لهذا فلا حرج والله الحمد كثير إن كل ما احتجوا به من أثر صحيح أو سقيم أو عن صاحب فليس منه شيء أصلاً موافقاً لقولهم . وإن أرادهم لكل ذلك تمويه . وإيهام بالباطل ، والظن بالكاذب ، وأن كله أو أكثره حجة لنا وموافق لقولنا والحمد لله رب العالمين .

وأما احتجاجهم بالتابعين ودعواهم الإجماع في ذلك فغير منكر من استسماهم الكذب على جميع أهل الإسلام ، وقد أوردنا في صدر هذه المسألة باصباح طريق عن مسروق خلاف قولهم . وإن عتق المريض من رأس ماله وإن مات من مرضه ذلك . وأنه إنما قال بذلك لأنه شيء يجعله الله تعالى فلا يرد ، فصح أن كل ما فعله المريض لله تعالى فاته من مرضه أو عاش فن رأس ماله عند مسروق فظهر كذبهم في دعوى الإجماع فكيف وإنما جاءت في ذلك آثار عن أربعة عشر من التابعين فقط ؟ شريح . والشعبي . والنخعي . وسعيد بن المسيب . والقاسم . وسالم . والزهرى . وربيعة . ويحيى بن سعيد الأنصاري وعكرمة . ومكحول . وعطاء . والحسن . وقادة أكثر ذلك لا يصح عنهم لأنها من طريق جابر الجعفي ومثله ، ثم هم مختلفون فمنهم من رأى المسافرين حين يضع رجله في الفرز لا يتفذه أمر في مال الأمن ثلثه ، ومنهم من يرى ذلك في الحامل جملة ، ومنهم من يرى ذلك في الأسير جملة ، والمالكيون . والحنيفيون . والشافعيون مخالفون لكل هذا ، ثم قولهم في تقسيم الأمراض مخالف لجميعهم ، فإن كان هؤلاء إجماعاً فقد أقروا على أنفسهم بخلاف الإجماع وإن كان ليس إجماعاً فلا حجة لهم في قول من دون الصحابة إذ لم يكن إجماعاً عندهم فكيف وقدروا عن مسروق . والشعبي خلاف هذا ، وروينا من طريق محمد بن المنثري ناعبد الرحمن بن مهدي ناسفيان الثوري عن ابن أبي ليلى عن الحكم بن عتيبة عن إبراهيم النخعي قال : إذا برأت المرأة زوجها من صداقتها في مرضها فزوجها ، وقال سفيان : لا يجوز ، فصح أن إبراهيم إنما عني مرضها الذي تموت منه ولم يراع ثلثاً ولا رآه وصية . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر قال : كتب عمر بن عبد العزيز في الرجل يتصدق بماله كله قال : إذا وضع ماله كله في حق فلا أحد أحق بماله منه وإذا أعطى بعض

الورثة دون بعض (١) فليس له إلا الثلث .

**قال أبو محمد :** لا يخلو عمر بن عبد العزيز من أن يكون أراد الصحيح . والمريض معا أو المريض وحده أو الصحيح وحده ، فإن كان أراد الصحيح فقط فقد رد فعله في صدقة بماله كله وإن كان أراد المريض فقد أمضى فعله في ماله كله فهذا خلاف ظاهر \*

ومن طريق حماد بن سلة عن أيوب السختياني . وعبيد الله بن عمر كلاهما عن نافع أن رجلا رأى فيما يرى النائم أنه يموت إلى ثلاثة أيام فطلق نساءه طلقة وقسم ماله فقال عمر بن الخطاب له : أجاك الشيطان في منامك فأخبرك أنك تموت إلى ثلاثة أيام فطلقت نساءك وقسمت مالك ؟ رده ولومت لرجعت قبرك كما يرجم قبر أبي رعال ؟ فرد ماله ونساءه ، وقال له عمر : ما أراك تلبس إلا يسيرا حتى تموت .

ومن طريق حماد بن سلة نايونس بن عبيد عن محمد بن سيرين أن امرأة رأت فيما يرى النائم أنها تموت إلى ثلاثة أيام فشذبت ماله (٢) وهي صحيحة ثم ماتت في اليوم الثالث فأمضى أبو موسى الأشعري فعلها ، فإن كان للوقن بالموت حكم المريض في ماله فقد أمضاه أبو موسى فهذا خلاف قولهم ، وإن كان له حكم الصحيح فقد رده عمر ولم يمض منه ثلثا ولا شيئا وهذا خلاف قولهم وبالله تعالى التوفيق . ومن أقبح (٣) مجاهرة من يجعل مثل من ذكرنا قبل اجماعا ثم لا يبالي بمخالفة أبي بكر . وعمر . وعثمان . وغالب بن الوليد . وأبي موسى . وابن الزبير . وغيرهم . وطوائف من التابعين في القصاص من اللطمة وضربة السوط لا يخالف لهم يعرف من الصحابة ، ومثل هذا كثير جدا قد نقصنا منه جزءا صالحا في موضع آخر ، وأما قولهم : قسنا ذلك على الوصية فالقياس كله باطل ثم لو كان حقا لكان هذا منه عين الباطل لأن الوصية إنما تنفذ بعد الموت وهي من المريض . والصحيح سواء بلا خلاف لا تجوز إلا في الثلث فما دونه فإذا قيس فعل المريض عليها وجب أن يكون في الحياة فعل المريض كفعل الصحيح سواء سواء ، وأيضا لو كان القياس حقا لكان لاشيأ أشبه بشيأ وأولى بأن يقاس عليه من شيئين شبه رسول الله ﷺ بينهما . وقد روينا من طريق أحمد بن شعيب أن أبا نعيم الأحمص عن أبي حنيفة عن أبي الدرداء وأن رسول الله ﷺ قال : الذي يعتق عند الموت كالذي يهدي بعد ما يشبع .

قال علي : ولا يختلفون في أن الذي يهدي بعد ما يشبع فهديته من رأس ماله ،

(١) في النسخة رقم ١٤ « وإذا أعطى الورثة بعضهم دون بعض » (٢) أي فرقته

(٣) في النسخة رقم ١٦ « ولا أقبح »



فان كان القياس حقا فالمعتق عند الموت مثله سواء سواء فواجب ان يكون من رأس ماله قال تعالى : (وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت فيقول رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين ولن يؤخر الله نفسا إذا جاء أجلها) وهذا نص جلي لا يحتمل تأويلا على جواز الصدقة للصحيح والمريض مالم يأت به الموت ويحى. حلول أجله دون تأخير قريب أو بعيد ولكنهم لا النصوص يتبعون ولا القياس يحسنون ، وأيضا فلا خلاف بينهم أصلا في أن ما اشتراه المريض من فاكهة . ولحم . ونحو ذلك مما هو عنه في غنى وما تصدق به على سائل بالباب فانه من رأس ماله ، فلو كان فعله في مرضه من الثلث لكان هذا من الثلث بل لو لم يكن له من ماله إلا الثلث في مرضه الذي يموت منه لما وجب أن يعد أكله ونفقته على نفسه وعياله إلا من الثلث لأن باقى ذلك لأحكامهم فيه وهم لا يقولون بهذا ، فظهر من اتخاذهم وتناقضهم وفساد أقوالهم في هذه المسألة ما بعضه يكفى ، وبالله تعالى التوفيقه

**١٣٩٦ مسألة** وكذلك لا يجوز الحجر أيضا على امرأة ذات زوج . ولا بكر ذات أب . ولا غير ذات أب ، وصدقهما . وهبتهما فاذا كل ذلك من رأس المال اذا حاضت كالرجل سواء سواء ، وهو قول سفيان الثوري . وأبي حنيفة . والشافعي . وأبي ثور . وأبي سليمان . وأصحابهم ، وقال مالك : ليس لذات الزوج إلا الثلث فقط تهبه وتصدق به أحب زوجها أم كرهه ، فاذا مضت لها مدة جاز لها في ثلث ما بقى أيضا أن تفعل فيه ما شئت أحب زوجها أم كرهه وهكذا أبدا ، فان كان ذلك قريبا من فعلها في الثلث الأول فسخ فان زادت على الثلث رد الكل أوله عن آخره بخلاف المريض ان شاء زوجها ان يرده وان أنفذه نفذ ، فان خفى ذلك عن زوجها حتى تموت أو يطلقها نفذ كله ، قال المغيرة بن عبد الرحمن صاحبه : بل لا يرد الزوج الا ما زاد على الثلث فقط وينفذ الثلث كما رضى قال مالك : فان وهبت لزوجها مالها كله فنذلك وأما يبعها وابتاعها فجائز أحب زوجها أم كرهه اذالم يكن فيه محاباة . قال : وأما البكر فحجورة على كل حال ذات أب كانت أو غير ذات أب لا يجوز لها فضل في مالها ولا في شيء منه ولا أن تضع عن زوجها من الصداق وان عنست (١) حتى تدخل بيت زوجها ويعرف من حالها فان وهبت قبل أن تتزوج ثم تزوجت كان لها أن ترجع فيما وهبت الا ان كان يسيرا قال : وأما التي كان لها زوج ثم تأيمت فكالرجل في نفاذ حكمها في مالها كله (٢) ،

(١) يقال : عنست المرأة فبى عانس وعنست بتشديد التون . فبى معنسة اذا كبرت وعجزت في بيت أبيها (٢) في النسخة رقم ١٦ ، في نفاذ حكمها في ماله كله ،

وأما المتقدمون فروىنا عنهم أقوالا روىنا من طريق ابن أبي شيبة ناو كيع عن اسماعيل ابن خالد . وزكريان بن أبي زائدة كلاهما عن الشعبي عن شريح قال : عهد الى عمر بن الخطاب أن لا أجيز عطية جارية حتى تلد ولدا أو تحول في بيتها حولا \* ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم نا اسماعيل بن أبي خالد نا الشعبي قال : قال شريح : أمرني عمر بن الخطاب أن لا أجيز لجارية مملوكة عطية حتى تحيل في بيت زوجها (١) حولا أو تلد ولدا قال : فقلت للشعبي : كتب اليه عمر فقال : بل شافه به مشافهة \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي زائدة عن مجالد عن الشعبي قال : قرأت كتاب عمر الى شريح بذلك ، وذلك أن جارية من قرش قال لها أخوها وهي مملوكة : تصدقي على بميراثك من أيك فقعلت ثم طلبت ميراثها فرده عليها \* وروىناه أيضا من طريق الحجاج بن المنهال حدثنا يزيد بن زريع عن داود ابن أبي هند عن خلاص بن عمرو قال : وكتب عمر بن الخطاب لا تجيزوا نحل امرأة بكر حتى تحيل حولا في بيت زوجها أو تلد ولدا \*

**قال أبو محمد :** وهو قول شريح كما روىنا من طريق حماد بن سلمة عن قتادة . وأيوب السخيتاني . وهشام بن حسان كلهم عن محمد بن سيرين أن شريحا قال في المرأة اذا وهبت من مالها فانه لا تجوز لها ميتها حتى تلد ولدا أو تبلغ انى ذلك (٢) وهو سنة \* ومن طريق ابن أبي شيبة عن أبي داود الطيالسي عن سعيد بن عبد الرحمن عن الحسن . ومحمد بن سيرين قال محمد : لا تجوز لامرأة عطية حتى تحول حولا أو تلد ولدا فقال الحسن : حتى تلد ولدا أو تبلغ انى ذلك \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبيد الله بن عثمان بن الأسود عن عطاء ومجاهد قالا جميعا : للتيمة خناقان (٣) لا تجوز لها شيء في مالها حتى تلد ولدا أو تمضي عليها سنة في بيت زوجها ، وهو قول قتادة . والشعبي الا أنه اختلف عنه اذا عنست قبل ذلك فروىنا عنه من طريق وكيع عن اسماعيل بن أبي خالد قال : قلت للشعبي : أرايت ان عنست أيجوز يعنى هبتها؟ قال : نعم \* وروىنا عنه من طريق ابن أبي زائدة عن اسماعيل بن أبي خالد قلت للشعبي : أرايت ان عنست؟ قال : لا يجوز كلاهما من طريق ابن أبي شيبة عن وكيع وابن أبي زائدة ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو الأحوص عن المغيرة عن الشعبي قال : اذا حالك في بيتها حولا جاز لها ما صنعت قال المغيرة : وقال ابراهيم : اذا ولدت الجارية أو ولد مثلها جازت هبتها وهو قول الأوزاعي . وأحمد بن حنبل . واسحاق بن راهويه . وقول آخر روى عن أنس ابن مالك وهو أنه لا يجوز لذات زوج عطية في شيء من مالها الا باذن زوجها \*

(١) في النسخة رقم ١٦ « في بيتها » (٢) أى حين ذلك وسقط لفظ « انى ذلك » من النسخة رقم ١٦ (٣) هو ثنية خناق بكسر أوله وأصله حبل يخنق به استعير الى الضيق والمنع

ومن طريق العرزمي عبد الملك عن عطاء عن أنى هريرة قال : لا يحل للمرأة أن تصدق من بيت زوجها إلا بأذنه وإن صفة بنت أبي عبيد كانت لاتعق ولها ستون سنة - إلا بأذن ابن عمر \*

**قال أبو محمد :** هذا ليس فيه دليل على أنه كان لا يرى لها ذلك جائزا دون أذنه لكنه على حسن الصحة فقط . وروينا من طريق سفيان بن عيينة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال : لاتجوز لامرأة عطية إلا بأذن زوجها ، وقد روى هذا عن الحسن . ومجاهد وهو قول الليث بن سعد فلم يحز لذات الزوج عتقا ولا حكما في صداقها ولا غيره إلا بأذن زوجها إلا الشيء اليسير الذي لا بد لها منه في صلة رحم أو ما يتقرب به إلى الله عز وجل \*

ومن روى عنه مثل قولنا كما روينا من طريق مسلم نا محمد بن عبيد الغبري (١) نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن ابن أبي مليكة أن أسماء بنت أبي بكر الصديق قالت : كنت أخدم الزبير خدمة البيت وأسوس فرسه كنت أحتش له وأقوم عليه فلم يكن شيء أشد علي من سياسة الفرس ثم جاء النبي ﷺ سبي فاعطاها خادما ثم ذكرت حديثا وفيه أنها باعتها قالت : فدخل الزبير ومنها في حجرى فقال : هيبها إلى قالت : أنى لكن تصدقت بها ؟ فهذا الزبير . وأسماء بنت الصديق قد أغذت الصدقة بثمن خادمها وبيعها بغير إذن زوجها ولعلمنا لم تكن تملك شيئا غيرها أو كان أكثر مامعها كما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا الحسن بن محمد - هو ابن الصباح - عن حجاج - هو ابن محمد الأعور - عن ابن جريج (٢) أخبرني ابن أبي مليكة عن عباد بن عبد الله بن الزبير عن أسماء بنت أبي بكر [ أنها جاءت النبي ﷺ فقالت ] : (٣) : « يا نبي الله ليس لي شيء إلا ما أدخل على الزبير فهل علي جناح في أن أرضع بما يدخل علي ؟ قال : ارضخي (٤) ما استطعت ولا تؤك (٥) فيوكي عليك » فلم ينكر الزبير ذلك . وروينا من طريق حماد بن سلمة أنا يونس بن عبيد عن محمد بن سيرين أن امرأة رأت فيما يرى النائم أنها تموت إلى ثلاثة أيام فاقبلت على ما بقي من القرآن عليها فتعلته وشذبت ماله وهي صحيحة فلما كان يوم الثالث دخلت على جاراتها فجلت تقول : يا فلانة استودعك الله وأقر عليك السلام فجعلن يقلن لها : لاتموتين اليوم لاتموتين اليوم إن شاء الله فماتت فسأل زوجها أباموسى الأشعري عن ذلك ؟ فقال

(١) هو بضم الغين المعجمة بعدها باء موحدة مفتوحة ، وفي نسخة رقم ١٦ \* محمد ابن أبي عبيد الغبري ، وهو غلط (٢) في سنن النسائي ج ٥ ص ٧٤ ، قال قال ابن جريج ، (٣) الزيادة من سنن النسائي (٤) هو براؤ وضاد معجمة - العطية القليلة (٥) أى لاتبخلي

له أبو موسى ، أى امرأة كانت امرأتك فقال : ما أعلم أحدا كان أخرى منها (١) أن تدخل الجنة الا الشهيد ولكنها فعلت ما فعلت وهى صحيحة ، فقال أبو موسى : هى كما تقول فعلت ما فعلت وهى صحيحة (٢) فلم يردده أبو موسى . ومن طريق حماد بن سلمة عن عدى بن عدى الكندى قال : كتبت الى عمر بن عبدالعزيز أسأله عن المرأة تعطى من مالها بغير اذن زوجها ؟ فكتب أمامى سفيهة أو مضارة فلا يجوز لها أو أمامى غير سفيهة ولا مضارة فيجوز (٣) \* ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن سماك بن الفضل قال : كتب عمر بن عبدالعزيز فى امرأة أعطت من مالها ان كانت غير سفيهة ولا مضارة فأجز عطيها (٤) . وعن ربيعة أنه قال : لا يحال بين المرأة وبين ان تأتى القصد فى مالها فى حفظ روح (٥) . أو صلة رحم . أو فى مواضع المعروف اذا لم يجز للمرأة أن تعطى من مالها شيئا كان خيرا لها أن لا تنكح وانها اذا تكون بمنزلة الأمة . ومن طريق حماد بن سلمة عن قيس - هو ابن سعد - قال : قال عطاء بن أنس رباح : تجوز عطية المرأة فى مالها . ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن أيوب السخيتانى عن ابن سيرين قال : اذا أعطت المرأة الحديثة السن ذات الزوج قبل السنة عطية فلم ترجع حتى تموت فهو جاز . ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن الزهرى قال : اذا أعطت المرأة من مالها فى غير سفة ولا ضرار جازت عطيتها وان كره زوجها .

**قال أبو محمد :** أما قول مالك فإنا نعلم له متعلقا لا من القرآن . ولا من السنن . ولا من رواية سفيمة . ولا من قول صاحب . ولا تابع . ولا أحد قبله نعلمه الا رواية عن عمر بن عبدالعزيز قد صرح عنه خلافها كما ذكرنا آنفا ولم يأت عنه أيضا تقسيمهم المذكور ولا عن أحد نعلمه . ولا من قياس . ولا من رأى له وجه بل كل ما ذكرنا مخالف لقوله ههنا على ما بين ان شاء الله تعالى ، والرواية عن عمر رويناهما (٦) من طريق عبدالرزاق عن معمر عن الزهرى قال : جعل عمر بن عبدالعزيز للمرأة اذا قالت : أريد أن أصل ما أمر الله به وقال زوجها : هى تضارنى فأجاز لها الثلث فى حياتها ، وهم قد خالفوا عمر بن عبدالعزيز فى سجوده : (اذا السماء انشقت) وفى عشرات من القضايا ، وهم قد خالفوا ههنا عمر بن الخطاب . وأنس بن مالك . وأبا هريرة . وأبا موسى

(١) فى النسخة رقم ١٦ «أدى منها» (٢) سقط ههنا جل من النسخة الحلبية (٣) فى النسخة رقم ١٤ ، والنسخة الحلبية «فانه يجوز» (٤) فى النسخة رقم ١٦ «فأقر عطيتها» (٥) فى النسخة رقم ١٦ «فى حفظ زوج» ، وكذلك النسخة الحلبية (٦) فى النسخة رقم ١٦ والحلبية «روينا»

الأشعري . والزيير . وأسماء . وجميع الصحابة على ما نذكر ان شاء الله تعالى . وشريحا . والشعبي . والنخعي . وعطاء . وطاوسا . وبجاء هذا . والحسن . وابن سيرين . وقنادة . وعمر بن عبد العزيز . وغيرهم ، والعجب من تقليد عمر رضي الله عنه في امرأة المفقود . وفي ما يدعونه عليه من الحد في الخمر ثمانين . ومن تأجيل العنين سنة . ومن تحريره على من تزوج في العدة ودخل أن يتزوجها في الأبد وقد خالفه غيره من الصحابة في كل ذلك ورجع هو عن بعض ذلك ، ثم لم يقلدوه ههنا ، وهلا قالوا ههنا : مثل هذا لا يقال بالرأى كما قالوه في كثير مما ذكرنا ، فإن عمر ومن ذكرنا معه أبطلوا فعل المرأة جملة قبل أن تلد أو تبقى في بيت زوجها سنة ثم أجازوه (١) بعد ذلك جملة ولم يجعل للزوج في شيء من ذلك مدخلا ولا حد ثلثا من أقل ولا من أكثره . وأما الخنفيون فيلزمهم مثل هذا سواء سواء لأنهم قلدوا عمر في حد الخمر . وفي تأجيل العنين سنة وفيما ادعوا عليه من شرب النبيذ المسكر وكذبوا في ذلك فقلدوه ههنا وقالوا : مثل هذا لا يقال بالرأى ، ولكن القوم في غير حقيقة ، ونحمد الله تعالى على نعمه .

قال أبو محمد : وموه المالكيون بأن قالوا : صح عن النبي ﷺ . وتسكح المرأة لما لها وجماله وحسبها ودينها ، قالوا : فإذا نسكحها لما لها فله في مالها متعلق وقالوا : قسناها على المريض . والموصى .

قال علي : وهذا تحريف للسنة عن مواضعها وأغث ما يكون من القياس وأشدّه بطلانا ، أما الخبر المذكور فلا مدخل فيه لشيء من قولهم في إجازة الثلث وإبطال ما زاد وإنما يمكن أن يتعلق به من ذهب (٢) إلى ما روى عن أبي هريرة . وأنس . وطاوس . والليث تعلقا بموه أيضا على ما بين أن شاء الله تعالى . وأما قياسهم المرأة على المريض فهو قياس للباطل على الباطل واحتجاج للخطأ بالخطأ ، ثم لو صح لهم في المريض ما ذهبوا إليه لكانوا قد أخطأوا من وجوه . أحدها أن المرأة صحيحة وإنما احتاطوا بزعمهم على المريض لا على الصحيح ، وقياس الصحيح على المريض باطل عند كل من يقول بالقياس لأنهم إنما يقيسون الشيء على مثله لا على ضده . والثاني أنه لا علة تجمع بين المرأة الصحيحة وبين المريض ولا شبه بينهما أصلا ، والعلة عند القائلين به أما على علة جامعة بين الحكمين وأما على شبه بينهما . والثالث أنهم يعضون فعل المريض في الثلث ويطلون ما زاد على الثلث وههنا يطلون الثلث وما زاد على

(١) في النسخة رقم ١٤ «ثم أجازوه» وهو لا يناسب قوله بعد : ولم يجعل (٢) في النسخة

رقم ١٦ «من ذهب»

الثالث فقد أبطلوا قياسهم \* والرابع أنهم يجيزون للمرأة ثلثا بعد ثلث ولا يجيزون ذلك للمريض فجمعوا في هذا الوجه مناقضة القياس . وإبطال أصلهم في الحياة للزوج لانها لا تزال تعطى ثلثا بعد ثلث حتى تذهب المال إلا ما لا قدر له وهذا تخليط لا نظير له ، فان قالوا : قسناها على الموصى قلنا : المنفذ غير الموصى ودخل عليهم كل ما أدخلناه آنفا في قياسهم على المريض ، فان قالوا : إن للزوج طريقا في مالها إذ قد تزوج بالمال فسنذكر ما يفسد به هذا القول إن شاء الله تعالى إثر هذا في كلامنا على من يمنعه من الحكم في شيء . من مالها لأن هذا الاحتجاج انما هو لهم للبالكين بل هو عليهم لانه لو صح لكان موجبا للمنع من قليل مالها وكثيره لكن نسألهم عن الحرمة لأزواج عبد والكافرة لأزواج مسلم والتي تسلم تحت كافر هل لها ولا ، منع من الصدقة بأكثر من الثلث أم لا ؟ فان قالوا : لا تناقضوا وان قالوا : نعم زادوا أخلوقة ، فان قالوا : هي محتاجة الى ما يتقرب به الى الله عز وجل فلم يجز منعها من جميع مالها وكان الثلث قليلا قلنا : هذا يفسد من وجوه ، أحدها أنها ان كانت محتاجة الى ما يتقرب به الى الله تعالى فما الذى أوجب أن تمنع من التقرب الى الله تعالى بالكثير الزائد على الثلث كغيرها ولا فرق ؟ وثانيها أن نقول لهم : والمحجور السفية محتاج باقراركم الى ما يتقرب الى الله تعالى به كما تجبون عليه الصلاة . والصيام . والزكاة والحج . وسائر الشرائع فأيجوز له الثلث أيضا بهذا الدليل السخيف نفسه ، فان قالوا : المرأة ليست سفية قلنا : فاطلقوها على مالها ودعوا هذا التخليط بما لا يعقل \* وثالثها ، أن النبي ﷺ قال : الثلث والثلث كثير ، فقلنا : أنتم أنه قليل وحسبكم هذا الذى نستعيد الله من مثله ، ورابعها أن الثلث عندكم مرة كثيرة فتدونه كالجوائح ومرة قليل فتنفذونه مثل هذا الموضع وشبهه ، فكذلك هذا التناقض والقول في دين الله تعالى بمثل هذه الآراء ؟ ، وخامسها أن حجة الزوج في مالها كحجة الولد : أو الوالد . أو الأخ بل ميراث هؤلاء أكثر لان الزوج مع الولد ليس له الا الربع وللولد ثلاثة الارباع ، والوالد . والولد كالزوج في أنهم لا يحجبهم أحد عن الميراث أصلا فامنعوها مع الولد . والوالد من الصدقة بأكثر من الثلث بهذا الاحتياط الفاسد لاسباب وحق الابوين فيما أوجب عندهم وعندنا من حق الزوج لان الابوين ان افترقا قضا بنفقتما وكسوتهما واسكانهما وخدمتهما عليا في مالها أحب أم كرهت ، ولا يقضون للزوج في مالها بشيء ولومات جوعا وبردا ، فكيف احتاطوا للاقل حقوا لم يحتاطوا للاكثر حقا فلا ح فساد هذا القول الذى لا ندرى كيف ينشر صدر من له أدنى تمييز لتقليد من أخطأ فيه الخطأ الذى لا خفاء به وخالف فيه كل متقدم نعله الارواية عن عمر بن عبد العزيز

قد صح عنه خلافها ليس أيضا في تقسيمهم ذلك (١) وبالله تعالى التوفيق \* وأما من منعها من أن تنفذ في مالها شيئا إلا بإذنه فانهم احتجوا بالخبر المذكور وبقوله تعالى : (الرجال قوا متون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم) \*

وبما روينا من طريق الليث عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة قيل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أي النساء خير ؟ قال : الذي تسره إذا نظر وتطيعه إذا أمر ولا تخالفه في نفسها ومالها بما يكره \* وبما حدثنا أحمد بن محمد بن عمر نا محمد بن أحمد بن نوح الاصبهاني نا عبدالله بن محمد بن الحسن المديني نا محمد بن اسماعيل الصائغ نا الحسن بن عبدالغفار بن داود ناموسي بن أعين عن ليث بن أبي سليم عن عبد الملك قال الصائغ : ليس هو العزمي عن عطاء عن ابن عمر شل رسول الله ﷺ ماحق الزوج على زوجته (٢) ؟ قال : « لا تصدق إلا بإذنه فان فعلت كان له الأجر وكان عليها الوزر » \* ومن طريق عمرو بن شعيب أن أباه حدثه عن عبدالله بن عمرو بن العاص : أن

رسول الله ﷺ لما فتح مكة خطب فقال : لا تجوز لامرأة عطية في مالها إلا بإذن زوجها \* \* ومن طريق عبدالرزاق عن معمر عن رجل وعن عبدالله بن طاوس قال الرجل : عن عكرمة وقال ابن طاوس : عن أبيه ، ثم اتفقا : « أن رسول الله ﷺ قال : لا يحل (٣) لامرأة شيء في مالها إلا بإذن زوجها » هذا لفظ طاوس ؛ ولفظ عكرمة « في مالها شيء » ما نعلم لهم شيئا غير هذا أصلا ، وكل هذه النصوص - الآية والأخبار - ماصح منها . ومالم يصح حجة على المالكين ومبطل لقولهم في إباحة الثلث ومنعهم ما زاد ، فاما الخبر « تنكح المرأة لأربع ، فليس فيه التضييق بذلك ولا الحضي عليه ولا إباحته فضلا عن غير ذلك بل فيه الزجر عن أن تنكح لغير الدين لقوله عليه السلام في هذا الخبر نفسه : « فاطفر بذات الدين » فقصر أمره على ذات الدين فصار من تنكح للمال غير محمود في نيته تلك ، ثم هبك أنه مباح مستحب أي دليل فيه على أنها بمنوعة من مالها بكونه أحد الطعامين في مال لا يحل له منه شيء . الا ما يحل من مال جاره ؟ وهو ما طاب له به نفسها ونفس جاره ولا مزيد ، وأيضا فان الله تعالى افترض في القرآن والسنة التي أجمع أهل الاسلام عليهما إجماعا مقطوعا به متيقنا أن على الأزواج نفقات الزوجات وكسوتهن واسكانهن وصدقاتهن وجعل لهن الميراث كما جعله للرجال (٤) منهن سواء سواء . فصار يبين من كل ذي مسكة عقل حق المرأة في مال زوجها واجبا لازما حلالا يوما بيوم

(١) في النسخة رقم ١٦ ، ليس لها في تقسيمهم في ذلك ، (٢) في النسخة رقم ١٤ ، على الزوجة ، (٣) في النسخة رقم ١٤ « لا يجوز » (٤) في النسخة رقم ١٦ « للرجل » ، فيهما

وشهر ابشهر وعاما بعام وفي كل ساعة وكرة الطرف لا تخلو ذمته من حق لها في ماله بخلاف منعه من مالها جملة . وتحريمه عليه إلا ما طابت له نفسها به ثم ترجو من ميراثه بعد الموت كما يرجو الزوج في ميراثها ولا فرق ، فان كان ذلك موجبا للرجل منعها من مالها فهو للبراءة أوجب وأحق في منعه من ماله الا باذنها لان لها شركا واجبا في ماله وليس له في مالها الا التيب والزجر فيا للعجب في عكس الأحكام . فان لم يكن ذلك مطلقا لها منعه من ماله خوف أن يقتصر فيطلحقها اللازم فأبعد والله وأبطل أن يكون ذلك موجبا له منعها من مال لاحق له فيه ولا حظ الا حظ القليل من الطير ان ، والعجب كل العجب من اطلاقهم له المنع من مالها أو من شيء منه وهو لو مات جوعا أو جهدا أو هزالا أو بردا لم يقضوا له في مالها بنواة يزدرد لها ولا يجلد يستتر به فكيف استجازوا هذا ؟ ان هذا لعجب افيطل تعلقهم بهذا الخبر جملة .

وأما قول الله تعالى : ( الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم ) فان الله تعالى لم يخص بهذا السلام زوجا من أب ولا من أخ ، ثم لو كان فيها نص على الأزواج دون غيرهم لما كان فيها نص ولا دليل على أنه منعها من مالها ولا من شيء منه ، وانما كان يكون فيه أن يقوموا بالنظر في أموالهن وهم لا يجعلون هذا للزوج أصلا بل لما عندهم أن توكل في النظر في مالها من شامت على رغم أنف زوجها ولا خلاف في أنها لا تنفذ عليها بيع زوجها شيء من مالها لا ما قبل ولا ما كثر لا للنظر وللغيره ولا ابتياعه لها أصلا ، فصارت الآية مخالفة لهم فيما يتأولونه فيها ، وصح أن المراد بقوله تعالى : ( الرجال قوامون على النساء ) ما لا خلاف فيه من وجوب نفقتن وكسوتن عليهن ، فذات الزوج على الزوج وغير ذات الزوج ان احتاجت على أهلها فقط وبالله تعالى التوفيق ، فصارت الآية حجة عليهم وكاسرة لقولهم .

وأما حديث أبي هريرة فان يحيى بن بكير . رواه عن الليث وهو أوثق الناس فيه عن ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال فيه : « ولا تخالفه في نفسها وماله بما يكره » وهكذا روينا أيضا من طريق أحمد بن شعيب اناعمر بن علي نايعي - هو ابن سعيد القطان - نا ابن عجلان ناسعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة : « سئل رسول الله ﷺ عن خير النساء ؟ قال : التي تطيع إذا أمرت وتسر إذا نظرت وتحفظه في نفسها وماله » (١) ثم لو صح ومالها دون معارض لما كان لهم في تلك الرواية متعلق لأن هذا اللفظ انما فيه التدب فقط لا الايجاب وانما الطاعة في الطاعة والمنع من الصدقة



وفعل الخير ليس طاعة بل هو صدق سبيل الله تعالى فبطل تعلقم بهذا الخبر .  
وأما خبر ابن عمر فهالك لأن فيه موسى بن أعين وهو مجهول . وليث بن أبي سليم  
وليس بالقوى . وأما حديث عبد الله بن عمرو فصحيفة منقطعة ، ثم لو صح لكان منسوخا  
بخبر ابن عباس الذي ذكره بعده هذا إن شاء الله تعالى . وأما خبر طاوس . وعكرمة  
فرسلان فبطل كل ما شغبوا به ، وبالله تعالى التوفيق .

**قال أبو محمد :** فاذا قد سقطت هذه الأقوال فالتحديد الوارد عن عمر رضي الله عنه  
ومن اتبعه أن لا يجوز لها عطية إلا بعد أن تلد أو تبقى في بيت زوجها سنة فلا حجة  
في قول أحدنا ورسول الله ﷺ وإنما افترض الله تعالى الرجوع عند التنازع إلى  
القرآن . والسنة لا إلى قول أحد دون ذلك ، وبالله تعالى التوفيق .

قال علي : فبطلت الأقوال كلها إلا قولنا والله تعالى الحمد . ومن الحجة لقولنا  
قول الله تعالى : ( لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ) فبطل بهذا منعها من مالها طمعا  
في أن يحصل للبايع بالميراث أباً كان أو زوجاً ، وقول الله تعالى : ( والمتصدقين  
والمصدقات ) وقال تعالى : ( وأنفقوا مما رزقناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت )  
فلم يفرق عز وجل بين الرجال في الحض على الصدقة وبين امرأة . ورجل ، ولا بين  
ذات أب بكر . أو غير ذات أب ثيب . ولا بين ذات زوج . ولا أرملة ، فكان التفريق  
بين ذلك باطلا متيقنا وظالما ظاهر آمن قامت الحجة عليه في ذلك فقلد ، وبالله تعالى التوفيق .  
وقد ذكرنا في صدر هذا الباب أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أسماها بالصدقة  
ولم يشترط عليها إذن الزبير ولا ثلثا فما دون فما فوق بل قال لها : « ارضخي ما  
استطعت ولا توكي فيوكي عليك » . ومن طريق سفيان بن عيينة نا أبو ب السخيتاني  
سمعت عطاء قال : سمعت ابن عباس يقول : أشهد رسول الله ﷺ صلى (١) قبل  
الخطبة ثم خطب فرأى أنه لم يسمع النساء فأتاهن فذكرهن ووعظهن وأمرهن بالصدقة  
و بلال قائل بشوبه فجعلت المرأة تلقى الخاتم والحرص والشيء .

ومن طريق مسلم نا ابو الريح الزهراني نا حماد - هو ابن زيد - نا ابوب السخيتاني عن  
محمد بن سيرين عن أم عطية عن النبي ﷺ وأنه أمر أن يخرج في العيدين العواتق  
وذوات الخدور (٢) ، . ومن طريق مسلم نا قتيبة نا اسماعيل بن جعفر عن داود  
ابن قيس عن عياض بن عبد الله بن أبي سرح العامري عن أبي سعيد الخدري « أن

(١) في النسخة رقم ١٦ « شهدت رسول الله ﷺ صلى » وما هنا موافق لما

في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٤١ (٢) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٢٤٢

رسول الله ﷺ كان يخرج يوم الاضحى ويوم الفطر وكان يقول: تصدقوا تصدقوا وكان أكثر من يتصدق النساء (١) فهذا أمر النبي ﷺ النساء بالصدقة عموما نعم وجاءه ولو من حليكن وفيهن العواتق المخدرات ذوات الآباء . وذوات الأزواج ، فما خص منهن بعضا دون بعض وفيهن المقلة . والغنية فما خص مقدارا دون مقدار ، وهذا آخر فعله عليه السلام . وبحضرة جميع الصحابة . وآثار ثابتة ، والله تعالى الحمد

**١٣٩٧ مسألة** وللرأة حق زائد وهو أن لها أن تتصدق من مال زوجها أحب أم كرهه وبغير اذنه غير مفسدة وهي مأجورة بذلك ، ولا يجوز له أن يتصدق من مالها بشئ . أصلا الا باذنها قال تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) فبطل بهذا حكم أحد في مال غيره ، ثم وجب أن يخص من ذلك ما خصه الله تعالى على لسان رسوله ﷺ كما ذكرنا من طريق أسماء بنت أبي بكر الصديق في الباب الذي قبل هذا . وروينا من طريق مسلم نا محمد بن رافع نا عبد الرزاق نا معمر عن همام بن منبه عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « لا تصم المرأة وبعلمها شاهد إلا باذنه ولا تأذن في بيته وهو شاهد إلا باذنه وما أنفقت من كسبه من غير أمره فإن نصف أجره له » . ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرني أحمد بن حرب نا أبو معاوية عن الأعمش عن سفيان عن عائشة أم المؤمنين قالت : قال رسول الله ﷺ : « إذا أنفقت المرأة من بيت زوجها غير مفسدة كان له أجره بما كسب ولها مثله بما أنفقت وللخازن مثل ذلك من غير أن ينقص من أجورهم شئ » . وروينا أيضا من طريق محمد بن جعفر نا شعبة عن عمرو بن مرة قال : سمعت أبا وائل يحدث عن عائشة أم المؤمنين عن النبي ﷺ قال : إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها كان لها أجر وللزوج مثل ذلك . وللخازن مثل ذلك ولا ينقص كل واحد [ منها ] (٢) من أجر صاحبه شيئا . \*

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ** أبو وائل أدرك الجاهلية وأدرك رسول الله ﷺ فغير منكراً يسمعه من أم المؤمنين ومن مسروق عنها أيضا .

قال علي : واعترض بعض الجهال في هذه الآثار القوية برواية تشبهه من طريق العرزمي عن عطاء عن أبي هريرة « لا يحل للمرأة أن تتصدق من بيت زوجها بغير اذنه » وهذا جهل شديد لانه لا يصح عن أبي هريرة لضعف العرزمي ثم لو صح فلا يعارض قول رسول الله ﷺ برأى من دونه الأفاق ، فان قالوا : أبو هريرة روى هذا وهو تركه قلنا : قد مضى الجواب وانما افترض علينا الاتقياد لما صح عن النبي ﷺ لا للباطل الذي لم يصح

عن دونه نعم ولا لما صح عن دونه، والحجة في رواية أبي هريرة لافي رأيه، وقد أفردنا لما تناقضوا في هذا المكان بابا ضخما فكيف وقد صح عن غير أبي هريرة القول بهذا؟ كإروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عينة عن اسماعيل بن أبي خalde عن قيس بن أبي حازم عن امرأته أنها كانت عند عائشة أم المؤمنين فسألها امرأة هل تصدق المرأة من بيت زوجها؟ فقالت عائشة: نعم ما لم تق ما لها بماله.

فانذكروا ما روينا من طريق عبد الرزاق عن اسماعيل بن عياش عن شرحبيل بن مسلم الخولاني عن أبي امامة الباهلي: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: لا تنفق المرأة شيئا من بيت زوجها الا باذن زوجها قيل: يا رسول الله ولا الطعام؟ قال: ذلك أفضل أموالنا» وماروينا من طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن مورك العجلي «أن رسول الله ﷺ سأله امرأة ما يحل من أموال أزواجهن؟ قال: الرطب تأكلينه وتهدينه» ومن طريق حماد بن سلمة عن يونس بن عبيد عن زيار عن النبي ﷺ مثله: الا انه قال: والرطب، بفتح الراء واسكان الطاء وفي الأول بضم الراء وفتح الطاء.

**قال أبو محمد:** فهذا كله لا شيء. حديث عبد الرزاق عن اسماعيل بن عياش وهو ضعيف عن شرحبيل بن مسلم (١) وهو مجهول لا يدري من هو لا يعارض بمثله الثابت من طريق اسماء. وعائشة. وأبي هريرة المتواتر عنهم من طريق ابن أبي مليكة. وعبد بن عبيد الله بن الزبير. وفاطمة بنت المنذر عن اسماء. ومسروق. وشقيق عن عائشة. والأعرج. وهمام بن منبه عن أبي هريرة هذا نقل تواتر يوجب العلم في أعلام مشاهير بمثل هذا السقوط والضعف الذي لو انفرد عن معارض لم يحل الأخذ به، والآخرون مرسلان على أن فيهما خلافا لقول المخالف لأن فيه إباحة الرطب جملة وقد تعظم قيمته، وقد رويت مراسيل (٢) أحسن من هذا بخلاف قولهم كما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نايزيد بن زريع نايونس بن عبيد عن الحسن: «قال رجل لرسول الله ﷺ: صاحبتي تصدق من مالي وتطعم من طعامي قال: انتأثر يكان قال: أرأيت ان نهبتها عن ذلك؟ قال: لها مانوت ولك ما نكلت» ومن طريق ابن عباس ان امرأة قالت له: آخذ من مال زوجي فاتصدق به؟ قال: الخبز والتمر قالت: فدراهمه قالت: أتحنين أن تصدق عليك قالت: لا قال: فلا تأخذى دراهمه الا باذنه أو نحو هذا قال على: يكفي من هذا قول رسول الله ﷺ: «غير مفسدة»،

(١) شرحبيل بن مسلم ضعفه ابن معين وقال أحمد من ثقات الشاميين انظره في تهذيب

التهذيب (٢) في النسخة رقم ١٤ «مرسل» وما هنا موافق لما ذكره بعد

هذا يجمع البيان كله ، وقال تعالى : (التي أولى بالمؤمنين من أنفسهم) وقال تعالى : (وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم) فمن خالف هذا لم يلتفت إليه وبالله تعالى التوفيق \*

**١٣٩٨ مسألة** والعبد في جواز صدقته . وهبته . وبيعه . وشرائه كالحر ، والأمة كالحره مالم ينتزع سيدهما مالهما . برهان ذلك ما ذكرناه قبل من أمر الله تعالى بالصدقة . وأمر رسوله ﷺ بها . وقوله تعالى : (يا أيها الذين آمنوا لا تلهكم أموالكم ولا أولادكم عن ذكر الله ومن يفعل ذلك فأولئك هم الخاسرون) \* وأنفقوا مآثر قناكم من قبل أن يأتي أحدكم الموت فيقول : رب لولا أخرتني إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين) وقوله تعالى : (وأحل الله البيع وحرم الربا) ولا خلاف في أن العبد . والأمة غاطبان بالإسلام وشرائعه ملزمان بتخليص أنفسهم ما والتقرب إلى الله تعالى بإصلاح الأعمال موعدان بالجنة متوعدان بالنار كالأحرار ولا فرق ، فالفرق بينهما خطأ الاحيث جاء النص بالفرق بينهما \*

قال علي : أما المالكين فحش اضطرابهم ههنا وذلك (١) أنهم أباحوا التسري باذن مولاه والله تعالى يقول : (والذين هم لفروجهم حافظون الا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم فانهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون) ولا خلاف بين أحد في أن العبدان وطىء أمة سيده فانه زان فيقال للمالكين : لا تخلو هذه السرية التي أبحتم فرجا للعبد من أن يكون ملك يمينه فهذا قولنا قد صح ملكه لماله وظهر تناقضهم (٢) أو تكون ليست ملك يمينه وإنما هي ملك يمين سيده فهو زان عاد ، وهذا ما لا يخرج منه وإذا ملكها فقد ملك بلاشك ثمنها الذي اشتراها به والذي يبيعها به ، وقال تعالى : (ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح المحصنات المؤمنات فما ملكت أيمانكم من فتياتكم المؤمنات والله أعلم بإيمانكم بعضكم من بعض فانكحوهن باذن أهلهن وآتوهن أجورهن بالمعروف) فأمر تعالى باعطاء الأمة صداقها وجعله ملكا لها وحقا لها والله تعالى لا يأمر بأن يعطى أحد مال غيره فصح أنهن مالكات كسائر النساء الحرار ولا فرق \*

وأما الخنفيون . والشافعيون فقالوا : لا يملك العبد أصلا ولم يبيحوا له التسري الا أن الشافعيين تناقضوا أيضا لأنهم أوجبوا عليه نفقة زوجه وكسوتها فلو لا أنه يملك لما جاز أن يلزم غرامة نفقة وكسوة من لا يجوز أن يملك ولا من لا يمكن أن يملك

(١) في النسخة رقم ١٤ وهو بدل «وذلك» (٢) في النسخة رقم ١٦ تناقضكم .

وأما الخنفيون فلم يوجبوا عليه نفقة أصلا لكن جعلوه بزواجه جانيا جناية توجب أن يقضى برقبته لزوجه فينسخ النكاح إذا ملكته فهل سمع بآراء من هذه الوسواس المضادة لأحكام القرآن . والسنن . والمعقول بلا دليل أصلا ؟ \* واحتج المانعون من ملك العبد بأن ذكر وأقول الله تعالى : ( ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء . ومن رزقناه منارزا قاحسا فهو ينفق منه ) \*

**قال أبو محمد** : وقالوا : العبد لا يرث ولا يورث فصح أنه لا يملك وقالوا : العبد سلعة من السلع ما نعلم لهم شيئا غير هذا أصلا وكله لا حاجة لهم فيه ، أما قول الله تعالى : ( ضرب الله مثلا عبدا مملوكا لا يقدر على شيء ) فلا حاجة لهم فيه لوجوه \* أولا أنه لم يقل الله تعالى : إن هذه صفة كل عبد مملوك وإنما ذكر من المالك من هذه صفته ، وقد قال تعالى : ( وضرب الله مثلا رجلين أحدهما أبكم لا يقدر على شيء وهو كل على مولاه أينما يوجهه لا يأت بخير ) فهل يجب من هذا أن تكون هذه صفة كل أبكم أو أن يكون الأبكم لا يملك شيئا ؟ هذا ما لا يقولونه ، ولا فرق بين ورود الآيتين ، ونحن لا نتكر أن يكون في الأحرار وفي العبيد من لا يملك شيئا لفقره ولا يقدر على شيء ولكن ليس كلهم كذلك والثاني هو أن هذه الآية ليس فيها نص ولا دليل ولا إشارة على ذكر ملك ولا مال وإنما فيها أنه لا يقدر على شيء فأنما فيها نفي القدرة . والقوة فقط إما بضعف وإما بمرض أو نحو ذلك \* والثالث أنهم إذا أسقطوا ملكه بهذه الآية فأحرى بهم أن يسقطوا عنه بها الصلاة والصوم لانهما شيئان ، وفيها أنه لا يقدر على شيء فوضوح فساد تعلقيهما بهما جملة \* وأما قولهم : إن العبد لا يرث ولا يورث فنعم لأن السنة وردت بذلك وليس في هذا دليل (١) على أنه لا يملك ، والعملة لا ترث وليس ذلك دليلا على أنها لا تملك ويخص الله تعالى بالميراث من شاء كما قال تعالى : ( يوصيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين ) وقال تعالى : ( وحلائل أبنائكم الذين من أصلابكم ) فدخل في هذا بنو البنات وخرجوا من الأولى ولم يكن في ذلك دليل على أنهم ليسوا لنا أولادا ، وأما قولهم : العبد سلعة فنعم فكان ماذا ؟ إن كانوا من أجل أنه سلعة جعلوه لا يملك فليسقطوا عنه الصلاة . والطهارة . والصوم . والحدود لأن السلع لا يلزمها شيء . من ذلك \*

**قال أبو محمد** : يكفي من هذا قول الله تعالى : ( وأنكحوا الأيامي منكم والصالحين من عبادكم وإمائكم إن يكونوا فقراء يغنهم الله من فضله ) فقد وعدهم الله تعالى بالغنى وأخبر أن الفقر والغنى جائزان على العبيد . والاماء ، ولا يجوز أن يوصف بالفقر إلا من يملك

(١) في النسخة رقم ١٤ . وليس ذلك دليلا .

فيعدم مرة ويستغنى أخرى وأما من لا يملك أصلاً فلا يجوز أن يوصف بفقر ولا بغنى كالإبل . والقر . والسباع . والجمادات ، وهذا واضح والقرآن . والسنة في أكثر عهودها شاهد كل ذلك بصحة قولنا ههنا إذ لم يأت فرق في شيء من الأوامر بالفرق (١) في الأموال بين حر . وعبد ، وبالله تعالى التوفيق . وقد صح أن رسول الله ﷺ كان يجيب دعوة المملوك فلولم يكن مالكا لما له لم يجب عليه السلام دعوته ، وقد قبل هدية سلمان وهو مملوك وأكلها عليه السلام كما أخبرنا أحمد بن محمد الطلنكي نا ابن مفرج نا إبراهيم بن أحمد بن فراس نا أحمد بن محمد بن سالم النيسابوري نا اسحاق بن راهويه نا أبي يحيى بن آدم نا ابن إدريس - هو عبد الله - نا محمد بن اسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة (٢) عن محمود بن لبيد عن ابن عباس حدثني سلمان الفارسي من فيه قال : كنت من أهل أصبهان واجتهدت في المجوسية ثم ذكر الحديث بطوله وأنه عامل ركب من كلب على أن يحملوه إلى أرضهم قال : فطلبوني فباعوني (٣) عبدا من رجل يهودي ثم باعه ذلك اليهودي من يهودي من بني قريظة ، ثم ذكر قدوم النبي ﷺ المدينة قال : فلما أسست جمعت ما كان عندي ثم خرجت حتى جئت رسول الله ﷺ وهو بقبا ومعه نفر من أصحابه فقلت : كان عندي شيء موضعه للصدقة رأيتم أحق الناس به فحسبكم به فقال عليه السلام : كلوا وأمسك هو ثم تحول عليه السلام إلى المدينة فجمعت شيئا ثم جئت فسلمت عليه فقلت : رأيته لا تأكل الصدقة وكان عندي شيء أحب أن أكرمك به هدية فأكل هو وأصحابه ثم أسلمت ثم شغلني الرق حتى فاتني بدر ثم قال رسول الله ﷺ : كاتب ، وذكر الحديث فقد أجاز عليه السلام صدقة العبد . وهديته ولا حجة في أحد دونه وبالله تعالى التوفيق ، نعم وأجازها معه عليه السلام الحاضرون من أصحابه (٤) ولا يخالف لهم من الصحابة أصلاً ، واحتج بعضهم بقول الله تعالى : ( ضرب لكم مثلا من أنفسكم هل لكم مما ملكت أيمانكم من شركاء فإما رزقناكم فأنتم فيه سواء ) . قال أبو محمد : ولا حجة لهم فيها لأننا لم نخالفهم في أن عبيدنا لا يملكون أموالنا ولا هم شركاء لنا فيها وإنما خالفناهم هل يملكون أموالهم وكسبهم أم لا ؟ \*

**قال أبو محمد :** وأما اتزاع السيد مال عبده فباح وقد جاءت السنة بذلك في الغلام الذي حجج رسول الله ﷺ فسأل رسول الله ﷺ عن خراجه ؟ فأخبر فأمر عليه

(١) في النسخة رقم ١٦ والنسخة الحلية « بالقرب » وهو تصحيف (٢) في النسخة رقم ١٤ . عن عاصم بن عمر بن حبيب بن قتادة ، وما هنا موافق لما في تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٥٣ (٣) في النسخة رقم ١٤ ، وباعوني ، (٤) في النسخة رقم ١٤ « من الصحابة »

السلام بان يخفف عنه ، فصح أن للسيد أخذ كسب عبده فاذا قال السيد : قد انتزعت كسبك فقد سقط ملك العبد عنه وصار للسيد والله تعالى التوفيق ٥

١٣٩٩ مَسْأَلَةٌ وأما من لم يبلغ أو بلغ وهو لا يميز ولا يعقل . أو ذهب تمييزه بعد أن بلغ بميزا فهو لا . غير مخاطبين ولا ينفذ لهم أمر في شيء من ماله (١) لما ذكرنا من قول رسول الله ﷺ : « رفع القلم عن ثلاث فذكر الصبي حتى يبلغ . والمجنون حتى يبرأ » فان كان المجنون يفقه تارة ويعقل ويحسن أخرى جاز فعله في الساعات التي يفقه فيها وبطل فعله في الساعات التي يحسن فيها لما ذكرنا آتفا ولأنه مخاطب في ساعات عقله غير مخاطب في ساعات جنونه ٥

قال علي : ومن حجر عليه ماله لصغر . أو جنون فسواء كان عليه وصى من أب أو من قاض كل من نظره نظراً حسناً فيبيع أو ابتاع أو عمل ما فهو نافذ لازم لا يردوان أنفذ عليه الوصي ما ليس نظراً لم يحجز لقول الله تعالى : ( كونوا قوامين بالقسط شهد الله ) ولقوله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان ) ولقوله تعالى : ( إنما المؤمنون إخوة فأصلحوا بين أخويكم ) وقوله تعالى : ( المؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض ) ولقوله رسول الله ﷺ : « المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه » فصح أن كل مسلم فهو ولي لكل مسلم وأنه مأمور بالنظر له بالأحوط . وبالقيام له بالقسط . وبالتعاون على البر والتقوى ، فكل بر وتقوى أنفذه المسلم للصغير والذي لا يعقل (٢) فهو نافذ بنص القرآن ولم يأت قط نص بافراد الوصي بذلك ورد ما سواه ، فان قيل : فأجيزوا هذا في الصغير الذي له أب قلنا : نعم هكذا نقول ولو أن أباه يسيء له النظر لمنع من ذلك ، فان قالوا : فأجيزوا هذا من المسلمين بعضهم على بعض بهذا الدليل نفسه قلنا : منعنا (٣) من ذلك قول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس إلا عليها ) فالمخاطب المكلف المتملك ماله لا يجوز لأحد أن يكسب عليه غيره وأما من ليس مخاطباً ولا مكلفاً ولا مملوكاً ماله فلا شك في أن غيره هو المأمور باصلاح ماله ، فمن سارع الى ما أمر به من ذلك فهو حقه وكذلك الغائب الذي يضيع ماله ، فكل من سبق الى حسن النظر فيه نفذ ذلك الا فيما يمنع منه (٤) اذا قدم وكان لا ضرر في ترك انفاذه فهذا ليس لأحد انفاذه عليه لما ذكرنا والله تعالى التوفيق ٥

١٤٠٠ مَسْأَلَةٌ ولا يجوز أن يدفع الى من لم يبلغ شيء من ماله ولا نفقة

(١) في النسخة رقم ١٤ من اموالهم (٢) في النسخة رقم ١٦ للصغير الذي لا يعقل

(٣) في النسخة رقم ١٦ ، بمنعنا (٤) في النسخة رقم ١٦ « منع منه »

يوم فضلا عن ذلك الا ما يأكل في وقته وما يلبس لطرده الحر والبرد من لباس مثله  
و يوسع عليه في كل ذلك .

١٤٠١ مَسَائِلُهُ ومن باع ما وجب بيعه لصغير . أو لمحجور غير مميز . أو لمفلس .  
أو لغائب (١) بحق . أو ابتاع لهم ما وجب ابتياعه . أو باع في وصية الميت . أو ابتاع  
من نفسه للمحجور . أو للصغير . أو لغرماء المفلس . أو للغائب . أو باع لهم من  
نفسه فهو سواء كما لو ابتاع لهم من غيره أو باع لهم من غيره ولا فرق ، ان لم يحجب نفسه (٢)  
في كل ذلك ولا غيره جاز وان حجب نفسه أو غيره بطل لأنه مأثور بالقيام بالقسط والتعاون  
على البر فاذا فعل ما أمر به فهو محسن وادھو محسن فاعلى المحسنين من سليل ، ولم يأت  
قط نص قرآن . ولا سنة بالمنع من ابتياع من ينظر له (٣) لنفسه أو يشتري له من نفسه .  
فان قيل : ان ابن مسعود قد منع من ذلك كما روينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان عن  
أبي اسحاق عن صلة بن زفر قال : جاء رجل الى ابن مسعود على فرس فقال : ان عمي  
أوصى الى بتر كته وهذا منها أفأشتره ؟ قال : لا ولا تستقرض من أموالهم شيئا قلنا :  
قد روينا ما حدثناه أبو سعيد الجمعفرى قال : نا أبو بكر محمد بن علي المقرئ نا أحمد بن محمد  
ابن اسماعيل النحوى عن الحسن بن غليب بن سعيد عن يوسف بن عدى نا أبو الاحوص  
نا أبو اسحاق عن يرقامولى عمر بن الخطاب قال : قال لى عمر بن الخطاب : أنزلت مال  
الله تعالى منى بمنزلة مال اليتيم ان احتجت اليه أخذت منه فاذا أسرت قضيت ، فهذا  
عمر لا يشكر الاستقراض من مال اليتيم ، وكذلك صح عن ابن عمر أيضا ولا فرق بين  
أخذ مال اليتيم قرضا ورد مثله بعد ذلك وبين ابتياعه بمثل ثمنه وقيمته واعطاء مثله نقدا .  
فان قالوا : يتيم في ذلك قلنا : ويتيم أيضا أنه يدلس أيضا فيما يبتاع له من غيره  
أو يبيعه له من غيره فياكل ويخون في الأمرين ولا فرق بين من استجاز عين الوصية ومن  
في ولايته فيما يبتاع له من نفسه أو ما يشتري منه لنفسه وبين أن يستجيز ذلك فيما يبتاع له  
من غيره أو يبيع له من غيره وما جعل الله قط بين الأمرين فرقا يعقل . وقال أبو حنيفة :  
لا يبتاع لنفسه من مال يتيمة شيئا ، وروى هذا عن الشافعى ، وقال أبو حنيفة مرة  
أخرى : ان ابتاع منه بأكثر من القيمة جاز وأما بالقيمة فأقل فلا ، وقال مالك : يحمل  
الى السوق فان بلغ أكثر بطل عقده والا فهو له لازم . والعجب أنهم منعوا من هذا  
وأجازوا أن يرهن عن نفسه مال يتيمة ، وأباح المالكىون أن يعتق عبد يتيمة ، وهذا

(١) في النسخة الحلبية ، أو للغائب ، (٢) في النسخة رقم ١٦ «وان لم يحجب نفسه»

(٣) في النسخة رقم ١٤ «من ان يبتاع من ينظر له»



تناقض وعكس للحقائق ، وقال بقولنا أبو يوسف . وأبو سليمان . وسفيان الثوري في أحد قوله ، فعلى كل حال قد خالفوا ابن مسعود وبالله تعالى التوفيق .

١٤٠٢ مسألة مستدركة ، ولا يحل للوصى أن يأكل من مال من إلى نظره مطابقة لكن إن احتاج استأجره له (١) الحاكم بأجرة مثل عمله لقول الله تعالى : (ولا تقرّبوا مال اليتيم إلى الباطي هي أحسن) فإن ذكروا قول الله تعالى : (ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف) قلنا : قد قال بعض السلف : إن هذا الأكل المأمور به إنما هو في مال نفسه لا في مال اليتيم وهو الأظهر لأن الله تعالى يقول : (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً) فهي حرام أشد التحريم الأعلى سبيل الأجرة أو البيع للذين أباحهما الله تعالى وبالله تعالى التوفيق (٢) .

(١) لنظرة سقط من النسخة رقم ١٤ (٢) إلى هنا انتهى كتاب الحجر ، وقد ذكر المصنف في كتابه الايصال مسائل كثيرة وفروغ في الفقه زيادة على ما في كتاب المحلى فنسخها كاتب النسخة الحلبية وألحقها بكتاب المحلى ونبه على ذلك ، ولما كانت مشتملة على أحكام نهيّة نافذة ألحقناها هنا لأننا فصلنا عن أصل الكتاب وجمعناها مستقلة خوفاً من اختلاطها بالأصل وهي هذه .

زيادة من الايصال في ألاكل من مال اليتيم للوصى والقاضي قال على : ذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يأكل منه شيئاً في الحضر قال : فإن سافر من أجله أخذ ما يحتاج إليه . قال على : هذا تقسيم فاسد لا دليل على صحته وذهب مالك إلى أنه لا يأكل منه إلا الشيء اليسير كالحلب والتمر إن كان غنياً وإن كان فقيراً فليأكل بقدر حاجته ، وذهب آخرون إلى أنه لا يحل له أن يأكل من مال اليتيم شيئاً روى ذلك عن ابن عباس وهو قول أبي سليمان وأصحابنا . قال على : فلما اختلفوا كما ذكرنا وجب الرد إلى كلام الله وما صح من كلام رسوله عليه السلام كما افترض الله علينا إذ يقول : (فإن تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر) ففعلنا فوجدنا الله تعالى يقول : (يسألونك عن اليتامى قل إصلاح لهم خير وإن تخالطوهم فآخؤا نكم والله يعلم المفسد من المصلح ولو شاء الله لأعتكم) وقال تعالى : (وابتلوا اليتامى حتى إذا بلغوا النكاح فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوها سراً وبدياراً أن يكبروا ومن كان غنياً فليستعفف ومن كان فقيراً فليأكل بالمعروف فإذا دفعتم إليهم أموالهم فأشهدوا عليهم وكفى بالله حسيباً) وقال تعالى : (وآتوا اليتامى أموالهم ولا تبدلوا الخبيث بالطيب ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم إنه كان حوباً كبيراً) وقال تعالى : (إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً) وقال تعالى : (ولا تقرّبوا مال اليتيم إلى الباطي هي أحسن

حتى يبلغ أشده ) وقال تعالى : ( ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافا كثيرا )  
فصح أن كل ما تلونا من الآيات متفق غير مختلف مضموم بعضه إلى بعض ككلمة واحدة  
لا يحل غير ذلك لا ترك بعضه وأخذ بعضه ولا ضرب بعضه ببعض ، ووجدناه تعالى يقول  
مخاطبا لنبيه عليه السلام : ( لتبين للناس ما نزل إليهم ) وقال تعالى مخبرا عنه عليه السلام :  
( وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ) روينا من طريق مسلم حدثني هرون بن سعيد  
الأيلى نا ابن وهب أخبرني سليمان بن بلال عن ثور بن يزيد عن أنى الغيث عن أنى هريرة  
و أن رسول الله ﷺ قال : اجتنبوا السبع الموبقات قيل : يا رسول الله وما هن ؟ قال  
الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله الأبالق وأكل مال اليتيم وأكل الربوا التولى  
يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات ، ومن طريق أحمد بن شعيب أنا  
اسحق بن منصور أنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن محمد بن عجلان حدثني سعيد بن أبي  
سعيد - هو المقبري - عن أنى هريرة عن النبي ﷺ قال : اللهم انى أخرج حق الضعيفين  
اليتيم والمرأة ، ومن طريق أحمد بن شعيب أيضا أخبرني محمد بن بكار نا محمد - هو ابن  
مسلمه - عن المقبري عن أبيه عن شريح الخزاعي قال قال رسول الله ﷺ : اللهم انى  
أخرج حق السفهين حق اليتيم وحق المرأة ، وكل هذا صحيح ثابت \* ومن طريق أبي  
داود نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير بن عطاء عن سعيد بن جبيرة عن ابن عباس قال : لما أنزل  
الله تعالى ( انما يأكلون في بطونهم نارا ) الآية انطلق من كان عنده يتيم فعزل طعامه من طعامه  
وشرا به من شرابه فجعل يفضل من طعامه فيحبس له حتى يأكله أو يفسد فاشتد ذلك عليهم  
فذكروا ذلك لرسول الله ﷺ فانزل الله تعالى : ( ويسألونك عن اليتامى قل : اصلاح لهم  
خير وإن تخالطوهم فاخوانكم ) فخلطوا طعامهم بطعامه وشرا بهم بشرابه .

قال على : هذا كل نص ورد في ذلك بما يصح وهو كلفه والله الحمد متفق لا اختلاف في شيء  
منه ، وذلك أنه قد صح تحريم أموال اليتامى والوعيد بالنار في بطونهم وصلى السعير على آكلها  
فكان هذا تحريما للذنوب منها جملة لا بالتي هي أحسن وهو حفظها وانما هو إيتاؤه إياها فقط  
وليس أكلها ولا تملكها شيء . منها التي هي أحسن بل التي هي أسوأ بلا خلاف ومن عند عن  
الحق ههنا فانه موافق لنا في أنها التي هي أسوأ في أموال الاجنيين والوعيد بالنار على أموال  
اليتامى اشد منه على أموال غيرهم فظهر تناقض المخالفين في هذا وصح قولنا والحمد لله رب  
العالمين ، وكذلك قوله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم إلى أموالكم ) إنه كان حوبا كبيرا فصح أن  
كل ما قل أو أكثر من مال اليتيم من الكبائر والحبوب بنص القرآن ، وكذلك نص حديثه  
عليه السلام الذي ذكرنا فانه أخبر أن أكل مال اليتيم من الموبقات المقررة بالشرك والقتل \*

قال علي : فلم يبق الا الآيتين اللتين تعلق بهما من تعلق فوجب النظر فيهما مضمومتين الى هذه الآيات الآخر ولا بد لامفردتين عنها لما نص الله تعالى عليه من أن كلامه لا اختلاف فيه فصح أنه كله شيء واحد .

قال علي : فاذا لبد من ضم تينك الآيتين الى سائر هذه الآيات وهذا الحديث فلا بد في ذلك من أحد وجهين لا ثالث لهما اما أن يكون في تينك الآيتين استثناء باباحة في بعض ما حرم في هذه الآيات الآخر فيستثنى ما فيها ويوقف عنده واما أن لا يكون فيهما استثناء شيء مما في هذه الآيات الآخر فيكون حكم الجميع واحدا ومن تعدى هذين الوجهين فهو مخالف للقرآن متحكما في دين الله تعالى برأيه، وهذا عظيم جدا ونسأل الله التوفيق .

قال علي : فنظرنا في الآية التي فيها قول الله تعالى : ( ومن كان غنيا فليستعفف ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف ) فوجدناه تعالى أمر الغنى بالاستعفاف جملة فبطل بهذا قول من أباح للغنى أكل ما قل أو أكثر من مال اليتيم ووجدناه قد أمر الفقير أن يأكل بالمعروف ولم يقل تعالى : ما الشيء الذي يأكل فلم يحل لاحد أن يتحكم في ذلك برأيه فيكون قائلا على الله تعالى ما لا علم له به، وهذا مقرون بالشرك قال تعالى : ( قل انما حرم ربى الفواحش ما ظهر منها وما بطن وأن تشركوا بالله ما لم ينزل به سلطانا وأن تقولوا على الله ما لا تعلمون ) وان المتقدم على هذا بعد ساعة هذه الآية لجرى هالك نعوذ بالله من الخذلان \*

قال علي : فلم يكن في معنى هذه الآية وما أمر الله تعالى فيها الا قولان لا ثالث لهما أحدهما قول من قال : فليأكل بالمعروف أى من مال اليتيم، والثاني قول من قال : فليأكل كل بالمعروف أى من مال نفسه لا من مال اليتيم وانها وصية للفقير ان لا تحرمه في النفقة من نفقته التي رزقه الله تعالى اياه عن يده وقرره .

قال علي : يوجب النظر في الصحيح من هذين القولين ليؤخذ به وفي الباطل منهما فيطرح ويرفض فنظرنا في قول من قال : ان مراد الله تعالى بذلك اباحة الاكل له من مال اليتيم فوجدناه دعوى بلا دليل وما كان هكذا فهو باطل وحرام أن ينسب الى الله عز وجل فسقط هذا القول لتعريبه من البرهان وقد قال تعالى : ( قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين ) ثم اذ قد سقط هذا القول فقد صح القول الثاني اذ ليس في الآية الا هذان القولان فلو لم يكن لناديل الا هذا البكى لانه برهان ضروري صحيح فكيف والبرهان على صحته واضح قاطع مقطوع على صحته يبين لاشك فيه وهو انه لا يحل أن ينسب الى الله تعالى شيء من الاحكام يقال فيه هذا مراد الله عز وجل الابنص أو اجماع متيقن ونحن على يقين وثقة من أن أموال اليتامى محرمة على الوصي يبين ونحن على يقين من اباحة مال الوصي لنفسه

بلا شك فحنان قلنا : ان مراد الله تعالى باطلاقه للفقير أن يأكل بالمعروف انما هو من مال نفسه كنا على يقين وصحة من أن الله تعالى قد أراد هذا وابعاه بلا شك ، و كان من نسب الى الله تعالى ما لا يشك في صحته بحسنا مصييا صادقا فوجب الوقوف عند هذا الذى لا تبعة على قائله فيه ووجدنا من أخبر ان مراد الله تعالى بقوله : ( فليأكل بالمعروف ) انه من مال اليتيم مخالف ليقين تحريره تعالى أموال اليتامى ناسبا الى الله تعالى برأيه ما لا علم له به ، وهذا حرام لا يحل ، فبطل هذا القول جملة الحمد لله رب العالمين .

نأبو سعيد الفتى نأبو بكر محمد بن علي بن الأدفوى نأبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل ابن النحاس عن محمد بن جعفر بن حفص عن يوسف بن موسى ناقيصة عن سفيان الثوري عن الأعمش عن الحكم بن عتيبة عن مقسم عن ابن عباس في قوله تعالى : ( ومن كان غنيا فليستعفف ) قال ابن عباس : معناه لا يأكل من مال اليتيم قال : ( ومن كان فقيرا فليأكل بالمعروف ) قال ابن عباس : يقوت على نفسه حتى لا يحتاج الى مال اليتيم وبه الى ابن النحاس نا جعفر بن مجاشع نا ابراهيم بن اسحق نا ابراهيم بن عبد الله نا حجاج - هو ابن محمد - عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس نسخت الظلم والاعتداء ونسختها : ( ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلما إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيرا ) . قال علي : كلنا الروايتين عن ابن عباس متفقة مؤيدتان الى منع الوصى الغنى والفقير من أكل شيء من مال اليتيم وبه نقول ، والرواية عن عمر بن الخطاب وعن ابنه رضى الله عنهما في الاستقراض موافقة لقولنا في انه احراز لمال اليتيم ، فحصل قولنا وهو قول الصحابة رضى الله عنهم .

( فان قيل ) : كيف تقولون هذا ؟ وأنتم تقولون : الفقير هو الذى لا يملك شيئا أصلا ، قلنا وبالله تعالى التوفيق هو كما قلنا ليس في قولنا هنا مناقضة لما قدمنا لانا قد علمنا أن كل حي في الأرض فلولا انه له رزق رزقه الله تعالى اياه مياومة معاش قال الله تعالى : ( خلقكم ثم رزقكم ) فاذا لا بد من رزق يعاش به فما ذلك الرزق قلنا : انه يأكل بالمعروف وهو امان عمل أو صدقة أو احتشاش وما أشبه ذلك . وروينا من طريق البخارى انه عليه السلام قال للرجل الذى أراد أن يتزوج المرأة التى عرضت نفسها عليه . « التمس شيئا ولو خاتما من حديد فلم يجد فقال : أمعك من القرآن شيء . قال : نعم » الحديث ، فهذا رجل يعلم النبي ﷺ انه لا شيء معه غير ازاره لا ما يلبس ولا ما يفضل عنه ولا خاتم حديد فافوقه وبيقين يدري انه قدأكل ما أقام قوته ولولا ذلك ما قدر على التكساح ولا على المشى اذ مشى يلتمس شيئا فلم يجد وهو في غاية الفقر ، فقل هذا أن يأكل

## بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الاكراه

١٤٠٣ مسألة الاكراه ينقسم قسمين . اكراه على كلام . واكراه على فعل ،  
 فالاكراه على الكلام لا يجب به شيء . وان قاله المكروه كالكفر . والقذف . والاقرار .  
 والنكاح . والانكاح . والرجعة . والطلاق . والبيع . والابتياح . والنذر .  
 والايمان . والعق . والهبة . واكراه الذي الكتاني على الايمان وغير ذلك لانه في قوله ما اكره  
 عليه انما هو حاك للفظ الذي امر أن يقول ولا شيء على الحاكى بخلاف ، ومن فرق  
 بين الامرين فقد تناقض قوله ، وقد قال رسول الله ﷺ : « انما الاعمال بالنيات ولكل  
 امرى ما نوى » فصح أن كل من اكره على قول ولم ينو مختاراله فانه لا يلزمه .  
 والاكراه على الفعل ينقسم قسمين ، أحدهما كل ما يبيحه الضرورة كالاكل .

فيما رزقه تعالى من قوته الذي يمسك حياته بالمعروف ولا يحرق فيه ،  
 قال على : ثم رجعنا الى الآية التي هي ( وان تخالطوهم فاخوانكم ) والحديث المأثور  
 في ذلك وهو صحيح فوجدناهما ليس فيهما اباحة كل شيء . من مال اليتيم أصلاً للوصى وانما  
 فيهما اباحة المخالطة فقط وهي ضم طعامهم مع طعامه فقط ونحن لانتمنع من هذا اذا لم  
 يستزد . واكل اليتيم على مقدار ما جعل ، وقد ذكرنا في كتاب الأطعمة نهييه عليه السلام  
 عن القران الآن يستأذن صاحبه فحرم بهذا الاستزادة من مال المؤاكل الا باذنه واليتيم  
 لا اذنه ما لم يبلغ فحرم الاستزادة من طعامه ما قل أو كثر ، وفي نص الآية بيان  
 لذلك جلي وهو قوله تعالى : ( وان تخالطوهم فاخوانكم والله يعلم المفسد من المصلح ) فصح  
 يقينا أن الفساد في المخالطة محذور وأن الاصلاح فيها حسن ، والاصلاح هو أن يتجافى  
 لليتيم عن زيادة على قدر طعامه فهذا اصلاح لاشك فيه وأن يقتصر على مقدار طعامه فقط ،  
 والافساد هو أن يستوفي جميع طعامه ويتزيد من مال اليتيم ، وهذا هو نص قولنا والحمد  
 لله رب العالمين . قال على : وأما قول المالكيين : وتقسيم الخفيفين بخال من موافقة  
 نص . أو سنة صحيحة أو قياس . أو قول صاحب . والله تعالى التوفيق . قال على : فان  
 ان الوصى من النظر لليتيم ولم يجد الخال كمن ينظر له حبة فليستأجر له وكيلا ناظر او هذا  
 انما هو حظ اليتيم فهذا جائز بلا خلاف لأمر رسول الله ﷺ بالمؤاجرة وأما من عمل  
 له حبة فلا يحل له أن يأكل من ماله شيئا فيكون أكل مال اليتيم بالباطل والله تعالى التوفيق .

( انتهى من كتاب الايصال )

والشرب فهذا يبيحه الا كراه لان الاكراه ضرورة فمن أكره (١) على شئ. من هذا فلا شئ. عليه لأنه أتى بما حاله أتيانه ، والثاني ما لا يبيحه الضرورة كالقتل . والجراح . والضرب . وافساد المال فهذا لا يبيحه الا كراه فمن أكره على شئ. من ذلك لزمه القود والضمان لأنه أتى محرما عليه أتيانه ؛ والا كراه هو كل ماسى في اللغة لا كراه او عرف بالحس أنه اكره كالوعيد بالقتل بمن لا يؤمن منه انفاذا متوعده . والوعيد بالضرب كذلك . أو الوعيد بالسجن كذلك . أو الوعيد بافساد المال كذلك . أو الوعيد في مسلم غيره بقتل . أو ضرب . أو سجن . أو افساد مال لقول رسول الله ﷺ : «المسلم أخو المسلم لا يظله ولا يسلمه » .

١٤٠٤ مسألة فمن أكره على شرب الخمر . أو أكل الخنزير . أو الميتة . أو الدم . أو بعض المحرمات . أو أكل مال مسلم . أو ذمى فباح له أن يأكل . ويشرب ولا شئ. عليه لاحد ولا ضمان لقول الله عز وجل : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ) وقوله تعالى : ( فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا اثم عليه ) ولقوله تعالى : ( فمن اضطر في مخمصة غير متجانف لاثم ) فان كان المكروه على أكل مال مسلم له مال حاضر فعليه قيمة ما أكل (٢) لأن هكذا هو حكم المضطر فان لم يكن له مال حاضر فلا شئ. عليه فيما أكل لما ذكرنا وبالله تعالى التوفيق . فان قيل : فهلا أبجتم قتل النفس للمكروه والزنا . والجراح . والضرب . وافساد المال بهذا الاستدلال ؟ قلنا : لأن النص لم يبيح له قط أن يدفع عن نفسه ظلما بظلم غيره بمن لم يتعد عليه وانما الواجب عليه دفع الظالم أو قتاله لقوله تعالى : ( وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان ) ولقول رسول الله ﷺ : « من رأى منك منكم منكرا فليغيره بيده إن استطاع فان لم يستطع فليسأله فان لم يستطع فبقله وذلك أضعف الايمان ليس وراء ذلك من الايمان شئ. » فصح أنه لم يبيح له قط العون على الظلم للضرورة ولا لغيرها وانما فسح له ان يعجز في أن لا يغيره بيده ولا بلسانه وبقي عليه التغيير بقلبه ولا بد والصبر لقضاء الله تعالى فقط وأبيح له في المخمصة (٣) بنص القرآن الأكل والشرب وعند الضرورة (٤) وبالله تعالى التوفيق .

(١) في النسخة رقم ١٦ « ومن أكره » (٢) في النسخة رقم ١٦ « له مال حاضر معه فعليه قيمته بالأكل » (٣) أي مجاعة تورث خصب البطن أي ضموره (٤) في النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية « عند الضرورة » بدون واو ، والظاهر ما هنا فيكون أباح له ذلك في حالتين عند المخمصة وعند الضرورة والله أعلم

١٤٠٥ **مسألة** فلو أمسكت امرأة حتى زنى بها أو أمسك رجل فأدخل احليله في فرج امرأة فلا شيء عليه ولا عليها سواء انتشر أو لم ينتشر . أمنى أو لم يمن . أنزلت هى أو لم تنزل لأنهما لم يفعلا شيئا أصلا ، والانتشار والامناء فعل الطبيعة الذى خلقه الله تعالى فى المرء . أحب أم كره لا اختيار له فى ذلك .

١٤٠٦ **مسألة** ومن كان فى سبيل معصية كسفر لا يحل . أو قتال لا يحل فلم يجد شيئا يأكله الا للميتة . أو الدم . أو خنزيرا . أو لحم سبع . أو بعض ما حرم عليه لم يحل له أكله الا حتى يتوب فان تاب فليأكل حلالا وان لم يتب فان أكل أكل حراما وان لم يأكل فهو عاص لله تعالى بكل حال ، وهذا قول الشافعى (١) . وأبى سليمان ، وقال مالك : يأكل .

**قال أبو محمد** : وهذا خلاف للقرآن بلا كلفة لان الله تعالى لم يسمح له ذلك الا فى حال يكون فيها غير متجاف لاثم . ولا باغيا . ولا عاديا ، وأكله ذلك عون على الاثم والعدوان وقوة على قطع الطريق . وفساد السبيل . وقتل المسلمين وهذا عظيم جدا ، فقالوا : (٢) معنى قوله تعالى : ( غير باغ ولا عاد ) أى غير باغ فى الأكل ولا عاد فيه فقلنا : هذا الباطل والقول على الله تعالى بزيادة فى القرآن بلا برهان ، وهذا لا يحل أصلا لانه تحريف للكلم عن مواضعه ، فان قالوا : (٣) قد قال الله تعالى : ( ولا تقتلوا أنفسكم ) فهو ان لم يأكل قاتل نفسه فقلنا : قول الله حق وما أمرناه قط بقتل نفسه بل قلنا له : افعل ما افترض الله عليك من التوبة وارك ما حرم عليك من السعى فى الأرض بالفساد . والبغى وكل فى الوقت حلالا طيبا ، فان أضفت الى خلافكم القرآن الاباحة له أن لا يتوب وأمره بان يصير على الفساد فى الأرض فأوردنا منكم الأقل من هذا \* وقال الحنفيون : لا يلزم الاكراه على البيع . ولا على الشرى . ولا على الاقرار . ولا على الهبة . ولا على الصدقة ، ولا يجوز عليه شئ . من ذلك \* قالوا : فان اكره على النكاح . أو الطلاق . أو الرجعة . أو العتق ، أو النذر . أو اليمين ازمه كل ذلك وقضى عليه به وصح ذلك النكاح . وذلك الطلاق . وذلك العتق . وتلك الرجعة . ولزمه ذلك النذر . وتلك اليمين \* وروينا من طريق حماد بن سلمة ناعبد الملك بن قدامة الجمحى حدثنى أبى أن رجلا تدلى بحبل ليشترع سلا خلقت له امرأته لنقطعن الحبل أو ليطلقنها ثلاثا فطلقها ثلاثا فلما خرج أتى عمر بن الخطاب فأخبره فقال له عمر : ارجع الى امرأتك فان هذا ليس طلاقا \* ومن طريق حماد بن سلمة

(١) فى النسخة رقم ١٦ . وهو قول الشافعى ، (٢) فى النسخة رقم ١٦ « وقالوا »

(٣) فى النسخة رقم ١٦ « فقالوا »

عن حميد عن الحسن أن علي بن أبي طالب قال : ليس لمسكره طلاق ، قال الحسن : وأخذ رجلا أهل امرأته فطلقها إن لم يبعث بنفقتها إلى شهر فجاء الأجل ولم يبعث شيئا فخاصموه إلى علي فقال : اضطهدتموه حتى جعلها طالقا (١) فردها عليه \* ومن طريق الحجاج بن المنهال ناهشم ناهشم بن عبد الله بن طلحة الخزاعي نا أبو يزيد المدنى (٢) عن ابن عباس أنه قال : ليس لمسكره طلاق ، وصح أيضا عن ابن عمر من طرق أنه لم يجز طلاق المسكره \* ومن طريق ثابت الأعرج قال : سألت كل فقيه بالمدينة عن طلاق المسكره ؟ فقالوا : ليس بشئ . ثم أتيت ابن الزبير . وابن عمر فردا على امرأتى ، وكان قد أكرهه على طلاقها ثلاثا ، وصح هذا أيضا عن جابر بن زيد . والحسن . وعطاء . وطاوس . وشريح . وعمر بن عبد العزيز : وهو قول مالك . والأوزاعي . والشافعى . وأحمد . وأبى سليمان . وجميع أصحابهم ، وصح إجازة طلاق المسكره أيضا عن ابن عمر ، وروى عن عمر . وعلي . ولم يصح عنهما ، وصح عن الزهرى . وقتادة : والنخعى . وسعيد بن جبير \* واحتج المجيزون لذلك بعموم قوله تعالى : ( فان طلقها فلا تحل له من بعد ) الآية

**قال أبو محمد :** وهذا تمويه منهم لأن الله تعالى الذى قال هذا هو الذى قال : ( ولكن يؤاخذكم بما كسبت قلوبكم ) والمسكره لم يطلق قط إنما قيل له : قل : هى طالق ثلاثا فحكى قول المسكره له فقط ، والعجب من تخليطهم وقلة حياثهم يحتجون بعموم هذه الآية فى إجازة طلاق المسكره ثم لا يجيزون بيع المسكره والله تعالى يقول : ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) فان قالوا : البيع لا يكون الا عن تراض قلنا : والطلاق لا يكون الا عن رضى من المطاق ونية له بالنصرص التى قدمنا ، ثم قد خالفوا هذا العموم ولم يجيزوا طلاق الصبي ولا طلاق النائم ، فان قالوا : ليس هذان مطلقين قلنا : ولا المسكره مطلقا .

وأطرف شيء أنهم احتجوا ههنا فقالوا : البيع يرد بالعيب قلنا : نعم ولكن بعد صحة فآخبرونا هل وقع بيع المسكره صحيحا أم لا ؟ فان قلتم : وقع صحيحا فلا سبيل إلى رده الا برضاها أو بنص فى ذلك ، وان قلتم : لم يقع صحيحا وهو قولهم قلنا : بقياسكم ما لم يصح على ما صح باطل فى القياس لانه قياس الشيء (٣) على ضده وعلى ما لا يشبهه ، وقلنا لهم أيضا : وكذلك الطلاق من المسكره وقع باطلا واحتجوا باخبار فاسدة \* منها ما روينا من طريق أبى عبيدنا اسماعيل بن عياش حدثنى الغازي بن جيلة الجبلاني عن صفوان

(١) فى النسخة رقم ١٤ والحلية وحتى جعلها عليه ، (٢) فى النسخة رقم ١٦ « أبو يزيد المدنى » وهو غلط صححه من تهذيب التهذيب (٣) فى النسخة رقم ١٤ قياس للشيء ،



ابن عمران الطائي « أن رجلا جعلت امرأته سكيناً على حلقه وقالت : طلقني ثلاثاً ولا ذبححك فأنشدها الله تعالى فأبى فطلقها ثلاثاً فذكر ذلك لرسول الله ﷺ فقال : لا قيلولة في الطلاق ، وروينا أيضاً من طريق نعيم بن حماد عن بقية عن الغازي بن جبلة (١) عن صفوان الطائي عن رجل من أصحاب رسول الله ﷺ عن النبي ﷺ (٢) ، وهذا كله لا شيء لأن اسماعيل بن عياش . وبقية ضعيفان . والغازي بن جبلة مجهول . وصفوان ضعيف ثم هو مرسل . وذكر واحدنا من طريق مطين عن حسين بن يوسف التميمي وهو مجهول عن محمد بن مروان وهو مجهول عن عطاء بن بجلان عن عكرمة بن عباس عن رسول الله ﷺ « كل الطلاق جائز إلاطلاق المعتوه المغلوب على عقله » \*

قال أبو محمد : وهذا قلة حياء منهم أن يحتجوا برواية عطاء بن بجلان وهو مذکور بالكذب ثم هم يقولون : أن صاحب إذا روى خبراً وخالفه فذلك دليل على سقوط ذلك الخبر وإنما روى هذا من طريق ابن عباس ، وقدر وينا من طريق عبد الرزاق عن عبد الله بن المبارك عن الأوزاعي عن يحيى بن أبي كثير قال : أن ابن عباس لم ير طلاق المسكرة فيلزمهم على أصلهم الفاسد أن يسقطوا كل هذه الأخبار لأن ابن عباس روى بعضها وخالفه كما فعلوا فيما كذبوا فيه على أبي هريرة من تركه ما روى هو وغيره من الصحابة رضي الله عنهم من غسل الانام من ولو غ الكلب سباعول لكنهم قوم لا يعقلون ، وأيضا فهم أول مخالف لهذا الخبر لأنهم لا يجوزون طلاق النائم يتكلم في نومه بالطلاق . ولا طلاق الصبي وليسا معتوهين ولا مغلوبين على عقولهما ، ويقولون فيمن قال لامرأته في غضب : أنت خلية أو بائن . أو برية . أو حرام . أو أمرك يدك ونوى طلاقه واحدة فهي لازمة وإن نوى ثلاثاً فهي لازمة . وإن نوى اثنتين لزمت واحدة ولم تلزم الأخرى ؛ فمن أرق ديناً ممن يحتج بخبر هو أول مخالف له على من لا يراه حجة أصلاً واحتجوا بالآثار الواردة : « ثلاث جدهن جد وهزلهن جد » \*

**قال أبو محمد** : وهي آثار واهية كلها لا يصح منها شيء ، ثم لم وصحت لم يكن لهم فيها

(١) هو - بالزاي وفي بعض النسخ بالراء - قال الذهبي في الميزان : وغازي بالزاي وقيد بعض الأئمة بالراء ، قال الحافظ ابن حجر في لسان الميزان وهو كذلك في كتاب العقيلي « (٢) ذكر الحافظ ابن حجر الحديث في لسان الميزان ولغظه ، أن رجلاً كان نائماً فاخذت امرأته السكين فقالت : طلقني والاذبحتك فطلقها فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال : لا قيلولة في الطلاق ، قال ابن عدى : ليس له الا هذا الحديث الواحد ، وقال البخاري حديثه منكر في طلاق المسكرة \*

حجة أصلاً لأن المكروه ليس بمجدافى طلاقه ولا هازلاً فخرج أن يكون لهم حكم في ذلك ه  
قال على: وأى عجباً أكثر ممن يحتاج بهذه الأكذوبات التي هي إمامان رواية كذاب  
أو مجهول . أو ضعيف . أو مرسل ثم يعترض على ما رويناه من طريق الربيع بن  
سليمان المؤذن عن بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ  
« عني لأمتي عن الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » فان قال : سأل عبدالله بن أحمد  
ابن حنبل أباه عن هذا الحديث فقال له : إنه رواه شيخ عن الوليد بن مسلم عن الأوزاعي .  
ومالك قال مالك : عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، وقال الأوزاعي : عن عطاء عن  
ابن عباس عن النبي ﷺ فقال أحمد : هذا كذب . وباطل ليس يروى إلا عن الحسن  
عن النبي ﷺ ، فأعجبوا للعجب ! إنما كذب أحمد رحمه الله من روى هذا الخبر من  
طريق مالك عن نافع عن ابن عمر ، ومن طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء  
عن ابن عباس وصدق أحمد في ذلك . فهذا لم يأت قط من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر  
ولامن طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس إنما جاء من طريق  
بشر بن بكر عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس عن النبي ﷺ ، ومن بدل الأسانيد  
فقد أخطأ أو كذب ان تعمد ذلك ه ثم العجب كله عليهم هذا الخبر بأنه مرسل من طريق  
الحسن وهم يحتاجون في هذه المسألة أنفسهم باتن ما يكون من المراسيل أما هذا عجب ! ثم  
قالوا : كيف يرفع عن الناس ما استكرهوا عليه وقد وقع منهم ؟ وهذا اعتراض على رسول  
الله ﷺ ، ثم حلمهم قلة الدين وعدم الحياء على مثل هذا الاعتراض الذي هو عائد عليهم  
بذاته كما هو عائد في رفعهم (١) الاكراه في البيع . والشراء . والاقرار . والصدقة ، ثم  
هو كلام سنخيف منهم لأنه لم يقل عليه السلام قط : ان المكروه لم يقل ما أكرهه على أن يقوله  
ولأنه لم يفعل ما أكرهه على فعله لكنه أخبر عليه السلام أنه رفع عنه حكم كل ذلك كما رفع  
عن المصلي فعله بالسهو في السلام . والكلام . وعن الصائم أكله . وشربه . وجماعه  
سها . وعن البائع مكرها بيعه وبالله التوفيق ه

**قال أبو محمد** : وكل ما هو به في هذا فهو مبطل لقولهم في إبطال بيع المكروه  
وابتياعه . واقراه . وهبه . وصدقته مثل قولهم : انا وجدنا المكروه على إرضاع  
الصبي خمس رضعات يحرمها عليه ويحرم عليه ما يحرم عليه من جهتها لو أرضعته طائفة ه  
قال على : وهذا عليهم في الاكراه على البيع . والابتياح . والصدقة . والاقرار ،

(١) في النسخة رقم ١٦ « رفعه » وفي النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلبية سقط

لفظ « عائد » منها

ثم قولهم : ان الرضا ع لا يراعى فيه نية بل رضا ع المجنونة . والنائمة كرضا ع العاقلة لقول النبي ﷺ : « يحرم من الرضا ع ما يحرم من النسب » فلا مدخل للارادة في الرضا ع ولا هو عمل أمرت به فإراعى فيه نيتها ، وقالوا : وجدنا من أكرهه على وطء امرأة ابنه يحرمها على الابن .

قال أبو محمد : وهذا عليهم في البيع . والصدقة . والاقرار ، وجوابنا نحن انه ان أخذ فرجه فادخل في فرجها لم يحرم شيئا لأنه لم ينكحها وامان تهدد أو ضرب حتى جامعها بنفسه قاصدا فهو زان مختار قاصد وعليه الحد وتحرم لأنه لاحكم للاكراه ههنا .

قال على : وقولهم : هبكم أنكم وجدتم في الطلاق . والعق هذه الآثار المكذوبة فأى شيء وجدتم في النكاح ؟ وبأى شيء أزمتموه ؟ وقد صرح عن النبي ﷺ إبطاله كما روينا من طريق مالك عن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد عن أبيه عن عبد الرحمن . وجمع ابنى يزيد بن جارية (١) الانصارى عن خنساء بنت خدام (٢) [الانصارى] (٣) ان أباها زوجها وهو نيب فكرهت ذلك فأتت النبي ﷺ فرد نكاحها .

ومن طريق أحمد بن شعيب نا محمد بن داود المصيصى نا الحسين بن محمد نا جرير ابن حازم عن أيوب السختياني عن عكرمة عن ابن عباس : « أن جارية بكرأت النبي ﷺ فقالت : ان أبى زوجنى وهى كارهة فرد النبي ﷺ نكاحها » وهذا سندان في غاية الصحة لا معارض لهما .

**قال أبو محمد :** فن حكم بامضاء نكاح مكره . أو طلاق مكره . أو عتق مكره فحكمه مردود أبدا ، والواطى في ذلك النكاح وبعد ذلك الطلاق وبعد ذلك العتق أن تزوج المطلقة والمعتقة زان يجلد ويرجم ان كان محصنا ويجلد مائة ويغرب عامان كان غير محصن ، والعجب أنهم لا يرون الاكراه على الردة تبين الزوجة والردة عندهم تينها ، وهذا تناقض منهم في اجازتهم الطلاق بالكره .

١٤٠٧ **مسألة** ومن أكرهه على سجود لصنم . أو لصليب فليسجد لله تعالى مباردا الى ذلك ولا يبالى في أى جهة كان ذلك الصنم . والصليب قال الله تعالى : ( فأينا تولوا فثم وجه الله ) .

١٤٠٨ **مسألة** ولا فرق بين اكراه السلطان . أو اللصوص . أو من ليس

(١) وقع في النسخ « حارثة » بالحاء المهملة وهو ذلط (٢) هو بالخاء المعجمة والبدال المهملة هكذا ضبطه السيوطى في تنوير الحوالك ، وضبطه في تعليقه على السنن وفي بعض النسخ « خدام » بالذال المعجمة وكذلك في اسد الغابة (٣) الزيادة من الموطأ ج ٢ ص ٦٩

سلطانا كل ذلك سواء في كل ما ذكرنا لأن الله تعالى لم يفرق بين شئ من ذلك ولا رسوله ﷺ .

١٤٠٩ - مسألة - وقال الحنفيون : الاكراه بضرب سوط أو سوطيين أو حبس يوم ليس اكراها ، قال أبو محمد : وهذا تقسيم فاسد لأنه لم يأت به قرآن ولا سنة . ولا معقول ، والضرب كله سوط ثم سوط الى مائة ألف أو أكثر ، وهم يشنعون بقول الصاحب الذي لا يعرف له مخالف ، وقدر وينا من طريق شعبة قال : نا أبو حيان يحيى بن سعد التميمي عن أبيه قال : قال لي الحارث بن سويد سمعت عبد الله بن مسعود يقول : ما من ذي سلطان يريد أن يكلفني كلاما يذرعني سوطا أو سوطين الا كنت متكلماً به ، ولا يعرف له من الصحابة رضى الله عنهم مخالف .

١٤١٠ - مسألة - واحتجوا في الزام النذر . واليمين بالكره بحديث فاسد من طريق حذيفة ان المشركين أخذوه وهو يريد رسول الله ﷺ يدر - فأحلفوه أن لا يأتي محمد أخلف فأق النبي ﷺ فأخبره فقال : نبي لهم بعهدهم ونستعين الله عليهم . قال أبو محمد : وهو حديث مكذوب وما كان المشركون المانعون عن النبي ﷺ قط في طريق بدر ، وحذيفة (١) لم يكن من أهل مكة انما هو من أهل المدينة حليف للأَنْصار ونص القرآن يخبر بأنهم لم يجتمعوا يدر عن وعد ولا علم بعضهم ببعض حتى قرب العسكران ولم يكن بينهم الا كتيب رمل فقط ، ومثلهم احتج بمثل هذا وحاش لله أن يأمر رسول الله ﷺ بانفاذ عهد (٢) بمعصية ، ليت شعري لو عاهدوا انسانا على أن لا يصلي أو أن يأتي أمة أو كان يلزمهم هذا عندهم ؟ ان هذا العجب ! ونعوذ بالله من الخذلان .

## كتاب البيوع

١٤١١ - مسألة - البيع قسمان : إما بيع سلعة حاضرة مرمية متعلقة بسلعة كذلك أو بسلعة بعينها غائبة معروفة موصوفة أو بدنانير أو بدراهم كل ذلك حاضر مقبوض . أو الى أجل مسمى . أو حالة في الذمة وان لم يقبض . والقسم الثاني بيع سلعة بعينها غائبة معروفة أو موصوفة بمثلها . أو بدنانير . أو بدراهم كل ذلك حاضر مقبوض أو الى أجل مسمى أو حالة في الذمة وان لم يقبض . أما بيع الحاضر المرمي المقلب بمثله أو بدنانير أو دراهم حاضرة مقبوضة أو الى أجل مسمى أو حالة في الذمة فتفق على جوازه .

(١) في النسخة رقم ١٦ «حذيفة» (٢) في النسخة رقم ١٦ «بإيفاء عهد»

وأما بيع سلمة غائبة بعينها مرئية موصوفة معينة ففيه خلاف (١) فأحد قولي الشافعي المنع من بيع الغائب جملة وقال مرة : هو جائز وله خيار الرؤية ، وقال مرة : مثل قولنا في جواز بيع الغائب وجواز التقديف ولزوم البيع إذا وجد على الصفة التي وقع البيع عليها بلا خيار (٢) في ذلك ، وأجاز مالك بيع الغائبات إلا أنه لم يحز النقد فيها جملة في أحد قولي رواه ابن وهب عنه وأجاز ابن القاسم عنه النقد في الضياع والدور قربت أم بعدت ، وأما العروض فإنه أجاز التقديف إن كان قريبا ولا يجوز إن كان بعيدا وقال أبو حنيفة : يبيع الغائبات جائز موصوفة وغير موصوفة والنقد في ذلك جائز إلا أن الخيار للمشتري إذا رأى ما اشتري فله حينئذ أن يرد البيع وأن يرضيه سواء وجدته كما وصف له أو وجدته بخلاف ما وصف له ، وله الخيار أيضا في فسخ البيع أو امضائه قبل أن يرى ما اشتري ، ولو أشهد على نفسه أنه قد أسقط ماله من الخيار وأنه قد أمضى البيع والتزمه لم يلزمه شيء من ذلك وهو بالخيار كما كان ، فإذا رأى وجه الجارية التي اشترى وهي غائبة ولم يقلب سائر ما فقد لزمته وسقط خياره ولا يرد لها إلا من عيب ، وكذلك القول في العبد سواء سواء قال : فإن اشترى دابة غائبة فرأى عجزها فقد لزمته وإن لم يرساثرها ولا يرد لها إلا من عيب ، وكذلك سائر الحيوان حاشا بني آدم ، قال : فإن اشترى ثيابا غائبة أو حاضرة مطوية فرأى ظهورها ومواضع طيها ولم ينشرها فقد لزمته وسقط خياره ولا يرد لها إلا من عيب ، قال : فإن اشترى ثيابا هروية في جراب أو ثيابا زطية (٣) في عدل . أو سمن في زقاق ، أو زيتا كذلك . أو حنطة في غرارة . أو عروضاً مما لا يكال ولا يوزن . أو حيواناً ولم ير شيئا من ذلك فإنه خيار الرؤية حتى يرى كل ما اشتري من ذلك ، ولو رأى جميع الثياب الواحد منها أو جميع الدواب إلا واحدا منها فله فسخ البيع إن شاء ، وسواء وجد كل ما رأى كما وصف له بخلاف ما وصف له إلا السمن والزيت . والحنطة فإنه إن رأى بعض ذلك فكان مالم يرمته مثل الذي رأى فقد لزمه البيع وسقط خياره ، قال : فإن ابتاع داراً فرأها من خارجها ولم يرها من داخل فقد لزمته وسقط خيار الرؤية ولا يرد لها إلا من عيب ، وروى عن زفرانه لا يسقط خياره إلا حتى يرى مع ذلك شيئا من أرضها ، وقال أبو يوسف : لمس الأعشى لباب الدار ولحائطها يسقط خياره ويلزمه البيع ولا يرد لها إلا من عيب ، قال أبو حنيفة . وأصحابه : وليس له أن يرد البيع إذا رأى ما ابتاع إلا بمحض البائع فلو اشترى اثنان

(١) في النسخة رقم ١٦ ، اختلاف ، (٢) في النسخة رقم ١٦ . لا خيار (٣) منسوبة إلى الرط جيل أسود في السند ، وفي النسخ « رطبة » وهو تصحيف

شراء أو احدا شيئا غائبا فرأياه فرد أحدهما البيع وأجازه الآخر فلا يجوز الرد إلا أن يرداه معا قالوا : فان أرسل رسولا ليقض له ما اشترى فرأى الرسول الشيء المبيع وقبضه فالمشتري باق على خياره فلو وكل وكلا فرأى الوكيل الشيء المبيع وقبضه فقد سقط خيار المشتري في قول أبي حنيفة ولم يسقط عند أبي يوسف . ومحمد ، وقال أبو حنيفة مرة : الخيار أيضا للبائع إذا باع مالم يركب للمشتري ثم رجع عن ذلك .

**قال أبو محمد** : وروى في ذلك عن السلف [وفي ذلك] (١) أثر ، وهو أن عثمان باع من طلحة رضى الله عنهما أرضا بالكوفة فقبل لعثمان : انك قد غبت فقال عثمان : لي الخيار لأنى بعت مالم أر ، وقال طلحة : بل لي الخيار لأنى اشتريت مالم أر حكما بينهما جبير بن مطعم فقضى أن الخيار لطلحة لعثمان ، وقال ابن شبرمة : بخيار الرؤية للبائع وللمشتري معا كما روى عن عثمان . ومن طريق ابن أبي شيبة ناهشيم عن اسماعيل ابن سالم . ويونس بن عبيد . والمغيرة قال اسماعيل : عن الشعبي . وقال يونس : عن الحسن . وقال المغيرة : عن إبراهيم ثم اتفقوا كلهم فيمن اشترى شيئا لم ينظر اليه كائنا ما كان قالوا : هو بالخيار ان شاء أخذ وان شاء ترك ، وقال إبراهيم : هو بالخيار وان وجدته كما شرط له ، وروى أيضا عن مكحول وهو قول الاوزاعي . وسفيان الثوري ، والنقد عندهم في كل ذلك جائز ، وخالفهم غيرهم كما رويناه من طريق الحجاج بن المنهال عن حماد بن سلمة عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين قال : اذا ابتاع الرجل البيع ولم يره ونعت له فوافق النعت وجب في عنقه ، قال الحجاج : وحدثنا حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين : اذا ابتاع البيع ولم يره فوصفه له البائع فجاء على الوصف فهو له ، وقال الحسن : هو بالخيار اذا رآه ، قال أيوب : ولا أعلم رجلا اشترى يعلّم يره فوصفه له البائع فوجده على ما وصفه له فردّه عليه إلا هو من الظالمين .

ومن طريق ابن أبي شيبة نا جريز عن المغيرة عن الحارث العكلي فيمن اشترى العدل من البر فنظر بعض التجار الى بعضه فقد وجب عليه اذا لم ير عوارا فيما لم ينظر اليه . ومن طريق شعبة عن الحكم . وحماد فيمن اشترى عبدا قدره بالأمس ولم يره يوم اشتراه قالوا جميعا : لا يجوز حتى يراه يوم اشتراه .

**قال أبو محمد** : هذا كل ما نعلمه عن المتقدمين ، فاما أقوال أبي حنيفة التي (٢) ذكرنا فاقول في غاية الفساد لا تؤثر عن أحد من أهل الاسلام قبله نعتي الفرق بين ما يسقط الخيار مما يرى من الرقيق . ومما يرى من الدواب . ومما يرى من الثياب الزطية في الوعاء (١) الزيادة من النسخة رقم ١٤ (٢) في النسخة رقم ١٦ . فاما قول أبي حنيفة الذي ، وهو غلط

وما يرى من الثياب التي ليست في عدل . وما يرى من السمن . والزيت . والخنطة . والدور ، وكل ذلك وسواه لاحظها في شيء من العقل ولا لها مجاز على القرآن . ولا السنن . ولا الروايات الفاسدة . ولا قول أحد من السلف . ولا من قياس لاجلي ولا خفي . ولا من رأى له حظ من السداد ، وما كان هكذا فلا يحل لأحد القول به \*

وأما قول مالك جيماً فكذلك أيضاً سواء . ولا نعلمهما عن أحد قبله وما لهم شبهة أصلاً إلا أن بعضهم ادعى العمل في ذلك وهذا باطل لأنهما عنه قولان كما ذكرنا كلاهما مخالف لصاحبه فإن كان العمل على أحدهما فقد خالف العمل في قوله الآخر وخلاف المراء لما يراه حجة قاطعة في الدين عظيم جداً وليس في الممكن أن يكون العمل على كليهما ، وأيضاً فإن تحديده جواز النقد ان كان المبيع قريباً ومنعه من النقد ان كان المبيع بعيداً وهو لم يحد مقدار البعد الذي يحرم فيه النقد من القرب الذي يجوز فيه النقد عجب جداً ! وأى عجب أعجب ممن يحرم ويحل ! ثم لا يبين لمن يتبعه العمل المحرم ليجنبه من المحلل لآتيه \*

واحتج بعض مقلديه في المنع من النقد في ذلك وهو قول الليث بن قال : ان نقد في ذلك ثم وجده على خلاف ما وصف له فرد البيع كان البائع قد انتفع بالثمن مدة فصار ذلك سلفاً جر منفعة \*

**قال أبو محمد :** وهذا الاحتجاج أفسد من القول الذي احتج له ونقول لهم : نعم فكان ماذا ؟ وما صار قط سلفاً جر منفعة بل هو بيع كسائر البيوع ولا فرق ، ثم أين وجدتم المنع من سلف جر منفعة في أي كتاب الله عز وجل وجدتم ذلك ؟ أم في أي سنة لرسول الله ﷺ ؟ أم في أي قول صاحب ؟ ثم العجب كله أنه ليس على ظهر الأرض سلف الا وهو يجر منفعة للمستلف ولولا أنه ينتفع به ما استسلفه ، فما سمعنا بآرد ولا باغث من هذا القول ، ثم لو كان ما ذكرنا لوجب بذلك ابطال جميع البيوع كلها لأنه لا بيع في العالم الا وهذه العلة موجودة فيه لأنه لا بيع الا ويمكن أن يستحق فرداً أو يوجد فيه عيب فيرد به فها لمنعوا النقد في كل بيع من أجل ذلك ؟ لأنه اذا رد صار البائع قد رد الى المشتري الثمن بعد أن انتفع به فيصير سلفاً جر منفعة ، وما ندري كيف يستجيز ذو ورع أن يغر قوماً من المسلمين بمثل هذا الاحتجاج الفاسد ؟ ونسأل الله العافية ، فسقط هذا القول جملة \* وأما قول الشافعي في المنع من بيع الغائب (١) فإن أصحابه احتجوا له بنهي رسول الله ﷺ عن بيع الغرر . وعن الملامسة . والمنابذة لأنهم لم يجدوا حجة غير هذا أصلاً ،

ولاحجة لهم فيه لأن بيع الغائب اذا وصف عن رؤية . وخبرة . ومعرفة وقد صح ملكه لما اشترى فأين الغرر ؟ فان قالوا : قدتهلك السلعة قبل حين البيع فيقع البيع فاسدا قلنا : وقد تستحق السلعة فيقع البيع فاسدا ولا فرق فأبطلوا بهذا النوع من الغرر كل بيع في الأرض فلا غرر ههنا أصلا الا كالغرر في سائر البيوع كلها ولا فرق .

وأما المنابذة . والملاسة فروىنا من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن عبد الأعلى نا المعتمر بن سليمان [قال] (١) سمعت عبيد الله - هو ابن عمر - عن خبيب بن عبد الرحمن عن حفص بن عاصم عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : أنه نهى عن بيعتين المنابذة والملاسة وزعم أن الملاسة أن يقول الرجل للرجل : أنيئك ثوبى بشوك ولا ينظر واحد منهما الى ثوب الآخر ولكن يلبسه لمسا ، والمنابذة أن يقول : أنبذ ما معى وتبذ ما معك ليشتري أحدهما من الآخر ولا يدري كل واحد منهما كم مع الآخر ونحو من ذا ، .

ومن طريق أحمد بن شعيب أنا أبو داود الطيالسي نا يعقوب بن إبراهيم بن سعد بن إبراهيم ابن عبد الرحمن بن عوف نا أبي عن صالح - هو ابن كيسان - عن ابن شهاب أن عامر (٢) ابن سعد بن أبي وقاص أخبره أن أباسعيد الخدرى [رضى الله عنه] قال ، «نهى رسول الله ﷺ عن الملاسة ، والملاسة لبس الثوب لا ينظر اليه . وعن المنابذة ، والمنابذة طرح الرجل ثوبه الى الرجل قبل أن يقبله» (٣) .

قال أبو محمد : وهذا حرام بلا شك ، وهذا تفسير أبي هريرة ، وأبي سعيد رضى الله عنهما ، وهما الحجة في الشريعة . واللغة ولا يخالف لهما في هذا التفسير ، وليس هذا بيع غائب البتة بل هو بيع حاضر فظهر تمويهه من احتج منهم بهذين الخبرين . قال على : الا أن هذين الخبرين هما حجة على أبي حنيفة في إجازته بيع الغائب والحاضر (٤) غير موصوفين ولا مرئيين .

قال على : وما يبطل قول الشافعى انه لم يزل المسلمون يتبايعون الضياع بالصفة وهى في البلاد البعيدة وقد بايع عثمان ابن عمر رضى الله عنهم مالا لعثمان بخير بمال لابن عمر بوادى القرى وهذا أمر مشهور ، فان احتجوا بنهى النبي ﷺ عن بيع ما ليس عندك قلنا : نعم والغائب هو عند بائعه لا ما ليس عنده لانه لا خلاف في لغة العرب في صدق القائل عندى ضياع . وعندى دور . وعندى رقيق ومتاع غائب وحاضر اذا كان كل

(١) الزيادة من سنن النسائى ج ٧ ص ٢٦١ (٢) في النسخة رقم ١٤ «عن عامر» وما هنا موافق لما في سنن النسائى ج ٧ ص ٢٦١ (٣) هذا الحديث ذكر في سنن النسائى بغير هذا الاسناد ولا أدرى من الوهم والله أعلم (٤) في النسخة رقم ١٦ «بالحاضر»



ذلك في ملكه وانما ليس عند المرء ماله في ملكه فقط وان كان في يده ، والبرهان على فساد قول الشافعي هذا هو قول الله تعالى : ( وأحل الله البيع ) وقوله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) فيبيع الغائب بيع داخل فيما أحله الله تعالى ، وفي التجارة التي يتراضي بها المتبايعان فكل ذلك حلال إلا يباع حرمه الله تعالى على لسان رسوله ﷺ في القرآن . والسنة الثابتة ، ومن الباطل المتيقن أن يكون الله تعالى يحرم علينا بيعا من البيوع فيجمل لنا إباحة البيع جملة ولا يبينه لنا على لسان نبيه ﷺ المأمور بالبيان ، هذا أمر قد أمناه والله تعالى الحمد لقوله تعالى : لا يكلف الله نفسا إلا وسعها ) وليس في وسعنا أن نعرف ما حرم الله علينا . وما أحله لنا . وما أوجبه علينا إلا بورود النص بذلك ، وما نعلم للشافعي في المنع من بيع الغائبات الموصوفات سلفا ، فان قيل : فان قول الحكم . وحما الذي روته وآفقا ؟ قلنا : إنها لم يمنعا من بيع الغائب إنما منعا من بيع ما لم يره المشتري يوم الشراء وقد يراه في أول النهار ويغيب بعد ذلك فلم يشترط حضوره في حين عقد البيع ولا يحمل أن يقول أحد ما لم يقل بالظن الكاذب وبالله التوفيق .

قال علي : فسقطت هذه الأقوال كلها وبقي قول من أوجب خيار الرؤية جملة على حار وينا عن إبراهيم . والحسن . والشعبي . ومكحول . وأحد قولي الشافعي فوجدناهم يذكرون أثراروينا عن طريق وكيع عن الحسن بن حي عن الحسن البصري ، أن رسول الله ﷺ قال : من اشترى يباعا فهو بالخيار حتى ينظر اليه .

قال أبو محمد : وهذا مرسل ولا حجة في مرسل ، ثم لو صح لما كان لهم فيه حجة لانه ليس فيه أن له الخيار اذا وجده (١) كما وصف له وظاهره قطع الخيار بالنظر فهو مخالف لقول أبي حنيفة جملة والله تعالى التوفيق ، وهذا ما تراه المالكيون وهم يقولون بالمرسل لانهم لا يجعلون له خيارا قبل أن يراه أصلا . وذكروا ما روينا (٢) من طريق سعيد بن منصور عن اسماعيل بن عياش عن أبي بكر بن عبد الله بن أبي مريم عن مكحول ، أن رسول الله ﷺ قال : من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار اذا رآه ان شاء أخذه وان شامده (٣) واسماعيل ضعيف . وأبو بكر ابن مريم مذکور بالكذب ، ومرسل مع ذلك ، ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة لانه يحتمل أن يريد له رده ان وجده بخلاف ما وصف له .

١٤١٢ مسألة فان وجد المشتري السلعة الغائبة ما اشترى كما وصف له فالبيع

(١) في النسخة رقم ١٤ ، وان وجده ، (٢) في النسخة رقم ١٤ «ماروينا» (٣) في النسخة

له لازم وان وجده بخلاف ذلك فلا يبيع بينهما الا بتجديد صفة أخرى (١) برضاها  
جميعا \* برهان ذلك انه اشترى شراء صحيحا اذا وجد الصفة كما اشترى كما ذكرنا آنفا فان وجد  
الصفة (٢) بخلاف ما عقد الاتباع عليه فيقين ندرى انه لم يشتري تلك السلعة التي وجد  
لانه اشترى سلعة بصفة كذا لسلعة بالصفة التي وجد فالتى وجد غير التى اشترى بلا شك  
من أحد فان لم يشتريها فليست له ، فان قيل : فالزموا البائع احضار سلعة بالصفة التى باع  
قلنا : لا يحل هذا لانه إنما باع عنا معينة لصفة مضمونة فلا يجوز الزامه احضار (٣)  
ما لم يبيع ، فصح أن عقده فاسد لانه لم يقع على شىء أصلا وبالله تعالى التوفيق ، وهذا  
قول أبى سليمان . وغيره \*

١٤١٣ مسألة فان يبيع شىء (٤) من الغائبات بغير صفة ولم يكن بمعرفة  
البائع لا برؤية ولا بصفة من يصدق بمن رأى ما باعه ولا بمعرفة المشتري برؤية أو بصفة  
من يصدق فالبيع فاسد مفسوخ أبدا لا خيار فى جوازه أصلا ، ويجوز اتباع المرء  
ما وصفه له البائع صدقة أو لم يصدقه ، ويجوز بيع المرء ما وصفه له المشتري صدقة أو لم  
يصدقه فان وجد المبيع بتلك الصفة فالبيع لازم وان وجد بخلافها فالبيع باطل ولا بد \*  
وأجاز الحنفيون بيع العين المجهولة غير الموصوفة وجعلوا فيها خيار الرؤية كما  
ذكرنا ، وقولنا فى أنه لا يجوز الاتبعرفة وصفه هو قول مالك فى بعض ذلك أو قول  
أبى سليمان . وغيرهما \*

قال أبو محمد : واحتج الحنفيون لقولهم بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ أنه نهى  
عن بيع الحب قبل أن يشتد ، قالوا : فى هذا إباحة يبيع بعد اشتداده وهو فى أحكامه بعد  
لم يره أحد ولا تدرى صفته \*

قال على : وهذا مما هو به وأوهوا أنه حجة لهم وليس كذلك لانه ليس فى هذا  
الخبر الا النهى عن يعه قبل اشتداده فقط وليس فيه إباحة يبيع بعد اشتداده ولا المنع من  
ذلك فاعجبوا لجرأه هؤلاء القوم على الله تعالى بالباطل : إذ احتجوا بهذا الخبر ما ليس فيه  
منه شىء . وخالفوه فيما جاء فيه نصا ، فهم يميزون بيع الحب قبل أن يشتد على شرط  
القطع فبالضلال هذه الطريقة \*

قال أبو محمد : وعجب آخر : أنهم كذبوا فى هذا الخبر فاقحموا فيه ما ليس فيه منه  
نص ولا أثر من إباحة بيع الحب بعد أن يشتد ثم لم يقتنعوا بهذه الطامة حتى أوجبوا بهذا

(١) فى النسخة رقم ١٦ ، وصفقة أخرى (٢) فى النسخة رقم ١٤ ، وصفقة (٣) فى النسخة

رقم ١٦ ، باحضار (٤) فى النسخة رقم ١٦ ، فان يبيع شيئا ،

الخبر ما ليس فيه ذكر ولا إشارة إليه بوجه من الوجوه من بيع الغائبات التي لا تعرف صفاتها ولا عرفها البائع ولا المشتري ولا وصفها لهما أحد ثم لم يلبثوا أن تقضوا ذلك ككرة الطرف (١) غرموا بيع لحم الكبش قبل ذبحه . والنوى دون التمر قبل أكله . وبيع الزيت في الزيتون قبل عصره . وبيع الألبان في الضروع ، واحتجوا في ذلك بأنه كله مجهول لا تدري صفته وهذا موق (٢) وتلاعب بالدين نعوذ بالله من مثله .

قال علي : ونحن نجيز بيع الحب بعد اشتداده كما هو في أكمامه باكامه . وبيع الكبش حيا ومذبوحا كله لحمه مع جلده . وبيع الشاة بما في ضرعها من اللبن ، وبيع النوى مع التمر لانه كله ظاهر مرتق ولا يحل بيعه دون أكمامه لانه مجهول لا يدري أحد صفته ولا بيع اللحم دون الجلد . ولا النوى دون التمر . ولا اللبن دون الشاة كذلك .

قال أبو محمد : ولا يتخلو بيع كل ذلك قبل ظهوره من أن يكون اخر ارجه مشترطا على البائع أو على المشتري أو عليهما أو على غيرهما أو لا على أحد فان كان مشترطا على البائع أو على المشتري فهو بيع بشئ مجهول . واجارة بشئ مجهول وهذا باطل لان البيع لا يحل بنص القرآن الا بالتراضي والتراضي بضرورة الحس لا يمكن أن يكون الا بمعلوم لا بمجهول ، فكذلك ان كان مشترطا عليهما أو على غيرهما ، وأيضا فان كل ذلك شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل فان لم يشترط على أحد فهو (٣) أكل مال بالباطل حقا لانه لا يصل الى أخذ ما اشتراه .

قال علي : والبرهان على بطلان بيع ما لم يعرف برؤية ولا بصفة صحة نهى النبي ﷺ عن بيع الغرر ، وهذا عين الغرر لانه لا يدري ما يشتري أو باع (٤) ، وقول الله تعالى : ( الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) ولا يمكن أصلا وقوع التراضي على ما لا يدري قدره ولا صفاته وانما فرقنا بين صفة البائع للمشتري أو المشتري للبائع صدق أحدهما الآخر أو لم يصدقه فأجزنا البيع بذلك وبين صفة غيرهما فلم يجزه إلا ممن يصدقه الموصوف له فلا ن صفة البائع للمشتري أو صفة المشتري للبائع عليها (٥) وقم البيع وبها تراضيا ، فان وجد المبيع كذلك علمنا أن البيع وقم صحيحا على حق وعلى ما يصح به التراضي والا فلا ، وأما اذا وصفه لهما غيرهما ممن لا يصدقه الموصوف له فان

(١) هو بسكون الراء والمعنى اسرع ما يكون (٢) هو - بضم الميم وسكون الواو - حق

في غباوة (٣) في النسخة رقم ١٤ ، فهذا (٤) في النسخة رقم ١٦ ، وما باع (٥) في النسخة رقم ١٦ والنسخة الحلية «عليهما» والضمير على نسختنا هذه يرجع الى صفة البائع أو المشتري ، وعلى النسختين يرجع الى الصفتين معا

البيع ههنا لم يقع على صفة أصلا فوقع العقد على مجهول من أحدهما أو من كليهما وهذا حرام لا يحل فان وصفه من صدقه الموصوف له فالتصديق يوجب العلم فانما اشترى ما علم أو باع البائع ما علم فالعقد صحيح والتراضي صحيح ، فان وجد المبيع كذلك علم أن البيع انعقد على صحة وان وجد بخلاف ذلك علم أن البيع لم ينعقد على صحة كما لو وجده قد استحال عما عرفه عليه ولا فرق والله تعالى التوفيق .

١٤١٤ مسألة وجاز بيع الثوب الواحد المطوى أو في جرابه أو الثياب الكبيرة كذلك اذا وصف كل ذلك فان وجد كل ذلك كما وصف فالبيع لازم والا فالبيع باطل \* قال على : التفريق بين الواحد . والكثير خطأ وليس الاحرام لقليله وكثيره حرام أو حلال لقليله وكثيره حلال ، وهذا بعينه هو لو اشنعوا على الخفيفين في اباحتهم قليل المسكر وتحريمهم كثيره ولا يقبل مثل هذا الا من رسول الله ﷺ فقط وما نعلم لهم شيئا شغبوا به الا أنهم قالوا : أمر الثوب الواحد يسهل نشره وتقليه وطيه وهذا يصعب في الكثير فقلنا لهم : وأين وجدت هذه الشريعة ان تكون صعوبة العمل تبيح المحرمات والبيوع المحرمة ؟ ثم نقول لهم : ما تقولون في ثوبين مدرجين في جراب أو جرابين ؟ فان أباحوا ذلك سألناهم عن الثلاثة ثم عن الاربعة ثم نزيدهم هكذا واحدا فواحدا ؟ فان حرموا سألناهم عن الدليل على تحليل ما أحلوا من ذلك وتحريم ما حرموا . وعن الدليل على صعوبة ما جعلوه لصعوبته حلالا وعلى سهولة ما جعلوه لسهولة حراما ، وهذا ما لا سبيل اليه ، وأيضا قرب ثياب يكون نشرها وطيا أسهل من نشر ثوب واحد وطيه هذا أمر يعرف ضرورة كالمرؤى المجلوب من بغداد الذي لا يقدر على إعادة طيه بعد نشره الا واحد بين ألوف وانما الحكم في ذلك كوجوه صحة التراضي بعلمها بالصفة وارتفاع الغرر في عقد البيع عن الجهالة فقط والله تعالى التوفيق .

١٤١٥ مسألة وفرض على كل متبايعين لما قل أو كثر أن يشهدا على تبايعهما رجلين أو رجلا وامرأتين من العدول فان لم يجد اعدوا ولا سقط فرض الاشهاد كما ذكرنا فان لم يشهدا وهما يقدران على الاشهاد فقد عصيا الله عز وجل والبيع تام فان كان البيع بشن إلى أجل مسمى ففرض عليهما مع الاشهاد المذكور أن يكتباه فان لم يكتباه فقد عصيا الله عز وجل والبيع تام فان لم يقدر ا على كاتب فقد سقط عنهم فرض الكتاب (١) \* برهان ذلك قول الله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا اذا تدانتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه وليكتب بينكم كاتب بالعدل ولا يأب كاتب أن يكتب كما علمه الله فليكتب

وليلال الذي عليه الحق وليتق الله زبه ولا ييخس منه شيئا فان كان الذي عليه الحق سفيا أو ضعيفا أو لا يستطيع أن يمل هو فليمل وليه بالعدل واستشهدوا شهيدين من رجالكم فان لم يكونا رجلين فرجل وامرأتان ممن ترضون من الشهداء أن تضل إحداهما فتذكر إحداهما الأخرى ولا ياب الشهداء إذا مادعوا ولا تساموا أن تكتبوه صغيرا أو كبيرا إلى أجله ذلكم أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى أن لا ترتابوا إلا أن تكون تجارة حاضرة تديرونها بينكم فليس عليكم جناح أن لا تكتبوها وأشهدوا إذا تبايعتم ولا يضار كاتب ولا شهيد وإن فعلوا فانه فسوق بكم واقفوا الله ويعلمكم الله والله بكل شيء عليم وإن كنتم على سفر ولم تجدوا كتابا فإنا من بعضكم لبعض فليؤد الذي أؤتمن أمانته وليتق الله زبه ولا تكتبوا الشهادة ) ٥

**قال أبو محمد :** فهذه أوامر مغلظة مؤكدة لا تحتمل تأويلا، أمر بالكتاب في المداينة إلى أجل مسمى وبالشهاد في ذلك في التجارة المدارة كما أمر الشهداء أن لا يأبوا أمرا مستويا فن أين صار عنده هؤلاء القوم أحدا لا أمر فرضا والآخر هملا ؟ وأخبر تعالى أن الكاتب أن صار - ولا شك في أن امتناعه من الكتاب مضارة وإن امتناع الشاهد من الشهادة ادعى - فسوق ، ثم أكد تعالى أشد تأكيد ونها أن نسأم كتاب ما أمرنا بكتابته صغيرا كان أو كبيرا وأخبر تعالى أن ذلك أقسط عند الله وأقوم للشهادة وأدنى من أن لا ترتاب ، وأسقط الجناح في ترك الكتاب خاصة دون الشهاد في التجارة المدارة ولم يسقط الجناح في ترك الكتاب فيما كان ديننا إلى أجل مسمى ، وبهذا جاءت السنة كإروينا من طريق غندر عن شعبة عن فراس الخارفي (١) عن الشعبي عن أبي بردة ابن أبي موسى الأشعري عن أبيه قال : ثلاثة يدعون الله تعالى فلا يستجاب لهم وذكر فيهم ورجل كان له على رجل دين فلم يشهد عليه ، وقد أسنده معاذ بن المنثري عن أبيه عن شعبة عن فراس عن الشعبي عن أبي بردة عن النبي ﷺ ومن طريق اسماعيل بن إسحق القاضي ناعلي بن عبد الله - هو ابن المديني - أخبرنا المؤمل بن اسماعيل ناسفيان الثوري عن ليث بن أبي سليم عن مجاهد في قول الله تعالى : ( وأشهدوا إذا تبايعتم ) قال مجاهد : كان ابن عمر إذا باع بنقد أشهدوا إذا باع بنسيئة كتب وأشهد . ومن طريق اسماعيل ناعلي بن عبد الله ناحسان بن إبراهيم الكرماني نا إبراهيم - هو ابن ميمون الصائغ - عن عطاء بن أبي رباح قال : تشهد على كل شيء تشتريه وتبيعه ولو كان بدرهم أو بنصف

(١) هو - بنجاء معجمة في أوله وراء وفاء بعدها ياء النسبة - نسبة إلى خارف بطن من همدان ،

وفي النسخة رقم ١٦ «الحازمي» وهو غلط

درهم أو ربع درهم أو أقل فإن الله تعالى يقول : ( وأشهدوا ذاتبايعتم ) نا أبو سعيد  
 الفتي نا محمد بن علي الأدفوي نا أحمد بن محمد بن اسماعيل بن النحاس النحوي نا جعفر بن مجاشع  
 نا ابراهيم بن اسحاق نا شجاع نا هشيم عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي قال :  
 « أشهد اذا بعث واذا اشتريت ولو على دستجة بقل ، قال ابن النحاس : وقال محمد  
 ابن جرير الطبري : لا يحل لمسلم اذا باع واشترى إلا أن يشهد ولا كان مخالفا لكتاب  
 الله عز وجل ، وهكذا ان كان الى أجل فعليه أن يكتب ويشهد اذا وجد كاتبا ، وهو  
 قول جابر بن زيد . وغيره . ومن طريق اسماعيل بن اسحق نا يحيى بن خلف نا أبو عاصم  
 - هو الضحاك بن خلف - عن عيسى نا ابن أبي نجيح عن مجاهد في قول الله تعالى : ( ولا يأب  
 كاتب ) قال : وأوجب على الكاتب أن يكتب ، وكل هذا قول أبي سليمان . وأصحابنا  
 وذهب الحنفيون . والمالكيون . والشافعيون إلى أنه ليس بالأشهاد المذكور  
 ولا الكتاب المذكور المأمور به واجبا ولا يلزم الكاتب أن يكتب . وروىنا عن  
 أبي سعيد الخدري أنه قرأ هذه الآية فلما بلغ الى قول الله تعالى : ( فإن أمن بمضغكم بعضا  
 فليؤد الذي أوتىتمن أماته ) قال : نسخت هذه الآية ما قبلها .

**قال أبو محمد** : الظاهر من قول أبي سعيد رضي الله عنه انها [انما] (١) نسخت  
 الأمر بالرهن لأنه هو الذي قبلها متصلا بها ولا يجوز أن يظن بأبي سعيد أنه يقول :  
 انها نسخت كل ما كتب قبلها من القرآن ولا كل ما نزل قبلها من القرآن فاذلا شك  
 في هذا فلا يجوز أن يدخل في قول أبي سعيد أنها نسخت الأمر بالشهاد والكتاب بالدعوى  
 البعيدة الفاسدة بلا برهان الا أنه قد روى هذا عن الحسن . والحكم ، وروى عن الشعبي  
 ان الأمر بكل ذلك ندب وهو قول أبي قلابة . وصفوان بن محرز . وابن سيرين .

قال أبو محمد : دعوى النسخ جملة لا يجوز الا برهان متيقن لان كلام الله تعالى انما ورد  
 ليؤتمر له ويطاع بالعمل به لا لتركه والنسخ يوجب الترك فلا يجوز لاحد أن يقول في  
 شيء أمره الله تعالى به هذا لا تلزمني طاعته الا بنص آخر عن الله عز وجل أو عن رسوله  
 عليه السلام بانه قد نسخ والا فالقول بذلك لا يجوز ، وكذلك دعوى الندب باطل  
 أيضا الا برهان آخر من النص كذلك لان معنى الندب ان شئت فافعل وان شئت فلا  
 تفعل ولا يفهم في اللغة العربية من لفظة افعل (٢) لا تفعل ان شئت الا برهان يوجب ذلك  
 فبطلت الدعواتان معايقين لاشكال فيه ، ولت شعري ما الفرق بين قول الله تعالى :  
 ( فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع ) وبين قوله تعالى : ( ولا تساموا أن تكتبوه صغيرا

أو كبيراً إلى أجله؟ وقد قال المالكيون في ذلك : هو فرض وقالوا ههنا : هو نذب تحكما بلا برهان ، وكذلك قوله تعالى : ( وآتوهم من مال الله الذي آتاكم ) وقد قال الشافعيون : انه فرض وقالوا ههنا : هو نذب تحكما بلا دليل ، وكذلك قوله تعالى : ( مقام ابراهيم ومن دخله كان آمناً ) فقال الحنفيون : هذا فرض ولا يقام بمكة حده ، وقالوا ههنا : هو نذب تحكما بلا حجة ، وأى فرق بين أمره تعالى بالاشهاد . والكتاب وبين أمره تعالى بما أمر في كفارة الايمان . وكفارة الظهار . وحكم الايلاء . وحكم اللعان . وسائر أوامر القرآن ؟ ونعوذ بالله من أن نجعل القرآن عشرين فتوجب بعضا ونلغي بعضا \* فان ذكروا قول الله تعالى : ( فان آمن بعضكم بعضا فليؤد الذي اؤتمن أمانته ) قلنا : هذا مردود على ما يتصل به من الرهن ولا يجوز أن يحمل على اسقاط وجوب الأمر بالاشهاد . والكتاب بالدعوى بلا برهان ، وكذلك من قال : هو فرض على الكفاية لان كل ذلك دعوى عارية من البرهان وما كان بهذه الصفة فهو باطل مطرح قال تعالى : ( قل هاتوا برهانكم ان كنتم صادقين ) ومن أطرف شيء مبادرتهم اذا ادعوا في شيء من أوامر القرآن انه نذب فقلنا لهم : ما برهانكم على هذه الدعوى ؟ قالوا : قول الله تعالى : ( واذا حللتم فاصطادوا ) ( فاذا قضيت الصلاة فانتشروا في الارض ) فقلنا لهم : ان هذا لعجب ! ليت شعري في أى دين وجدتم أم في أى عقل انه اذا صح في أمر من أوامر الله تعالى انه منسوخ أو أنه نذب وجب أن تحمل سائر أوامره تعالى على أنها منسوخة وعلى أنها نذب ؟ فاسمع ما عجب من هذا الاحتجاج الفاسد ! اذ قصدوا به هدم القرآن بلا برهان ، ولا فرق بين فعلهم هذا ههنا وبين من قصد إلى أى آية شاء من القرآن فقال : هي منسوخة فاذا قيل له : ما برهانك على ذلك قال : نسخ الله تعالى الاستقبال الى بيت المقدس ونسخه لاعداد المتوفى عنهناسة \* قال أبو محمد : ونحن لا تنكر وجود النسخ (١) في بعض الأوامر أو كونه على النذب أو على الخصوص اذا جاء نص آخر ببيان ذلك وأما بالدعوى فلا ، فاذا صح في أمر من القرآن أو السنة انه منسوخ . أو مندوب . أو مخصوص بنص آخر قلنا بذلك ولم تعده بهذا الحكم الى ما لم يأت فيه دليل يصرفه عن موضعه ومقتضاه .

قال علي : واحتجوا بالخبر المأثور من طريق الزهري عن عمارة بن خزيمة بن ثابت أن عمه أخبره أن رسول الله ﷺ ابتاع فرساناً أعرابي فاستبغى النبي ﷺ ليعطيه اثنتين فأسرع النبي ﷺ وأبطأ الأعرابي فطفق رجال يساءمون الأعرابي بالفرس ويزيد على السوم فنأدى الأعرابي النبي ﷺ ان كنت مبتاعاً هذا الفرس فابتعه والا بعته فقال له

النبي ﷺ . أوليس قد ابتعته منك ؟ قال الاعرابي : والله ما بعتك هلم شهيدا يشهد أنى بايعتك فقال خزيمه : أنا أشهد أنك بايعته فاقبل النبي ﷺ يقول : بم تشهد ؟ قال : بتصديقك فجعل النبي ﷺ شهادة خزيمه شهادة رجلين \* ومن طريق حماد بن سلمة عن أنى جعفر عن عمارة بن خزيمه بن ثابت نحوه وزاد فيه فردها رسول الله ﷺ وقال : اللهم أنت كان كذب فلا تبارك له فيها فاعبحت شاصية برجها (١) فقالوا : (٢) فهذا رسول الله ﷺ قد ابتاع ولم يشهد \*

**قال أبو محمد** : هذا لاحجة لهم فيه لوجوه : أولها انه خبر لا يصح لانه راجع الى عمارة بن خزيمه وهو مجهول ، والثاني أنه لو صح لما كانت لهم فيه حجة لانه ليس فيه ان الأمر تأخر مقدار مدة يمكن فيها الاشهاد فلم يشهد عليه السلام وانما فيه أن رسول الله ﷺ ابتاع منه الفرس ثم استبدعه ليوفيه الفئ فأسرع عليه السلام وأبطأ الاعرابي والبيع لا يتم الا بالتفرق بالأبدان فقارقه النبي ﷺ ليتم البيع والا فلم يكن تم بعد وانما يجب الاشهاد بعد تمام البيع وصحته لا قبل أن يتم ، والثالث أنه حتى لو صح لهم الخبر وهو لا يصح ثم صح فيه انه عليه السلام ترك الاشهاد وهو قادر عليه بعد تمام البيع وهذا لا يوجد أبدا فليس فيه انه كان بعد نزول الآية ونحن نقر بأن الاشهاد انما وجب بنزول الآية لا قبل نزولها ولا يجوز ترك يقين حكم الله عز وجل بظن كاذب لا يحل القطع به فبطل تعلقهم بهذا الخبر جملة \*

**قال أبو محمد** : وعهدنا بهم يقولون : بخلاف هذا الخبر لان جميعهم يقول : لا يحكم الحاكم لنفسه \* وفي المستند من طريقى هذا الخبر أنه حكم عليه السلام لنفسه ، فمن عجائب الدنيا تركهم الحكم بخبر فيما ورد فيه واحتجاجهم به فى ما ليس منه فيه أثر . ولانص .. ولا دليل \* فان قالوا : أخذنا بالمرسل فى أنه عليه السلام ردها قلنا : وما الذى جعل المرسل من هذا الخبر أقوى من المستند ، ثم ليس فى المرسل أنه عليه السلام ردها ولو جوب الحكم بردها بل قد ردها عليه السلام له كما أخبر عن نفسه المقدسة أنه لا يسأله أحد ما لا تطيب به نفسه فيعطيه اياه الالم يبارك له فيه . فهذا حسن واعطاء حلال والدعاء عليه بالعقوبة لكذبه ولا يجوز غير ذلك لو صح الخبر [ فكيف - وهو لا يصح ] (٣) أصلا لانه لا يحل لمسلم أن يظن برسول الله ﷺ أنه أطلق يد الفاسق على حرام وهو يعلمه حراما اذا كانت يكون معينا على الاثم والعدوان . وعلى أخذ الحرام عمدا وظلما

(١) أى رافعه رجليها وهو عيب واضح (٢) فى النسخة رقم ١٤ « قالوا » (٣) قوله فكيف وهو لا يصح ، سقط من النسخة رقم ١٤ والنسخة الحلية والظاهر حذفه



والله تعالى يقول: (ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) ومن نسب هذا الى رسول الله ﷺ فقد خرج عن الاسلام، وعهدنا بالحنيفيين لا يستحيون من مخالفة الخبر الثابت في أن رسول الله ﷺ حكم باليمين مع الشاهد لأنه برعهم خلاف ما في القرآن وردوا الخبر الثابت في تعريب الزاني سنة لأنه زيادة على ما في القرآن وقالوا: لا تأخذ بخبر الواحد إذا كان زائداً على ما في القرآن وفعلوا هذا كلهم في جلد المحسن مع الرجم ثم لا يبالون ههنا بالأخذ بخبر ضعيف لا يصح مخالف برعهم لما في القرآن فكيف ولو صح لما كان فيه خلاف للقرآن على ما بيناه؟ والله تعالى التوفيق ۝

**قال أبو محمد:** وقد زاد بعضهم في الهذرو التخليط فأتوا بأخبار كثيرة صحاح كوته عليه السلام - ودفعه مرهونة في ثلاثين صاعاً من شعير - وكاتبيا ع البكر من عمر . والجمل من جابر ، واتباع بريرة . واتباع صفية بسبعة أرؤس : والعبد بالعبد ، والثوب بالثوبين الى الميسرة ، وكل خبر ذكر فيه أنه عليه السلام باع أو ابتاع قالوا : وليس فيها ذكر الاشهاد (١) ، وكل ذلك لا متعلق لهم بشيء منه لأن جميعها ليس في شيء منها أنه عليه السلام يشهد ولا أنه أشهد ، ووجدنا أكثرها ليس فيها ذكر ثمن فيلزمهم على هذا أن يميزوا البيع بغير ذكر ثمن لأنه مسكوت عنه كما سكوت عن ذكر الاشهاد وليس ترك ذكر جميع الأحكام في كثير من الاخبار بمسقط لها كما أن قوله تعالى : (كلوا واشربوا) ليس فيه إباحة ما حرم من الماء كل . والمشارب بل النصوص كلها مضمومة بمضها الى بعض مأخوذ بما في كل واحد منها وان لم تذكر في غيره منها وما عدا هذا فساد في العقل وافساد للدين : ودعاوى في غاية البطلان ، وأيضا فانهم مهما خالفونا في وجوب الاشهاد : والكتاب فانهم مجمعون معنا على أنهما فعل حسن مندوب اليه ، فان كان السكوت عن ذكر الاشهاد في هذه الاخبار دليلاً على سقوط وجوبه فهو دليل على سقوط اختياره لأنه عليه السلام لا يترك الأفضل في جميع أعماله للأدنى ۝ ومن عجائبهم احتجاجهم بهذه الآية - يعنى الحنيفيين والمالكين - في مخالفتهم السنة في أن لا يبيع بين المتبايعين الا بعد التفرق فقالوا : قال الله تعالى : (وأشهدوا إذا تباعتم) ولم يذكر التفرق ، ثم أبطلوا حكم هذه الآية بأخبار أخر ليس فيها ذكر الاشهاد ، وهذا باب يطل به لوصح جميع الدين أوله عن آخره لأنهم لا يمدون نصوصاً أخر لم يذكر فيها ما في تلك الاحاديث فيبطلون لذلك أحكامها ، وهكذا أبداً كل ما ورد نص لم يذكر فيه سائر الاحكام وجب بطلان ما لم يذكر فيه ثم يبطل حكم ذلك النص أيضاً لأنه لم يذكر أيضاً في نص

آخر ، وهذه طريق من سلوكها فلم يزد على أن أثبت فساد دينه وقلة حياته وضغفه عقله ونعوذ بالله من الخذلان ، فان قالوا : هذا ما تعظم به البلوى فلو كان واجبا ما خفي (١) على كثير من العلماء قلنا : هبكم موهم بهذا . في اخبار الآحاد أترون هذا يسوغ لكم في القرآن الذى لم يبق من لم يمله ؟ وهلا قلتم هذا لأنفسكم في قول من قال منكم : لا يتم البيع إلا بالتسليم المبيع وهذا أمر تعظم به البلوى ولا يعرفه أكثر الناس وفي قول من قال منكم : لا يتم البيع إلا بالفرق ، وهذا أمر تعظم به البلوى ولا يعرفه كثير من الناس ، وفي قول من قال منكم : بعودة الرقيق في السنة والثلاث . وبالجوائح في النمار وهي أمور تكثر بها البلوى ولا يعرفها غير القائلين بذلك منكم فظهر التحكم بالباطل في أقوالهم واستدلواهم والله تعالى التوفيق وانما قلنا : انه ان ترك الاشهاد . والكتاب فقد عصي الله تعالى والبيع تام فالمعصية لخلافه أمر الله تعالى بذلك ، وأما جواز البيع فلان الاشهاد والكتاب عملان غير البيع وانما أمر الله تعالى بهما بتمام البيع وصحته فاذا تم البيع لم تبطله معصية حدث بعده ولكل عمل حكمه : ( فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره ومن يعمل مثقال ذرة شرا يره ) \*  
**١٤١٦ مسألة** ولا يجوز البيع الا بلفظ البيع . أو بلفظ الشراء . أو بلفظ التجارة . أو بلفظ يعبر به في سائر اللغات عن البيع ، فان كان الثمن ذهبا أو فضة غير مقبوضين لكن حاليين أو إلى أجل مسمى جاز أيضا بلفظ الدين أو المدانية ولا يجوز شيء من ذلك بلفظ الهبة . ولا بلفظ الصدقة . ولا بشئ غير ما ذكرنا أصلا .

برهان ذلك قول الله تعالى : ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) وقوله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) وقوله تعالى : ( إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه ) فصح أن ما حرم الله تعالى فهو حرام وما أحل فهو حلال ، فتنى أخذ مال بغير الاسم الذى أباح الله تعالى به أخذه كان باطلا بنص القرآن \* وصفة البيع والربا واحدة والعمل فيهما واحد وانما فرق بينهما الاسم فقط انماهما معاوضة مال بمال أحدهما حلال طيب والآخر حرام خيث كبيرة من الكبائر قال تعالى : ( وعلم آدم الاسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال : أنبئوني باسماء هؤلاء ان كنتم صادقين قالوا : سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا ) وقال تعالى : ( إن هي الا أسماء سميتوها أنتم وآباؤكم ما أنزل الله بها من سلطان ) فصح أن الاسماء كلها توقيف من الله تعالى لاسميا أسماء أحكام الشريعة التي لا يجوز فيها الاحداث ولا تعلم الا بالنصوص ولا خلاف بين الحاضرين منا ومن خصوصنا في ان امرأ لو قال لآخر :

أقرضني هذا الدينار وأقضيك ديناراً إلى شهر كذا ولم يحد وقتاً فانه حسن، وأجره وبر .  
وعندنا ان قضاء دينارين أو نصف دينار فقط ورضى كلاهما لحسن ، ولو قال له : بعني  
هذا الدينار بدينار الى شهر ولم يسم أجلاً فانه ربا . وإثم . وحرام . وكبيرة من  
الكبائر . والعمل واحد وانما فرق بينهما الاسم فقط ، وكذلك لو قال رجل لامرأة : أبيع  
لي جماعك متى شئت ففعلت ورضى ولها كان ذلك زنا ن وقع يبيع الدم في بعض  
المواضع ، ولو قال لها : أنت كحيتي فسك ففعلت ورضى ولها كان حلالا . وحسنا . وبراء ،  
وهكذا عندنا في كل شيء ، وأما لفظ الشرى فلباروينان من طريق البخاري ناعلي بن عياش  
نا أبو غسان محمد بن مطرف حدثني محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله [ رضى الله  
عنهما ] (١) « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : رحم الله امرأً سمعها ذاباع وإذا  
اشتري وإذا اقتضى » .

١٤١٧ مسألة وكل متبايعين صرفاً أو غيره فلا يصح البيع بينهما أبداً وإن  
تقابضا السلعة والتمن مالم يتفرقا بآبادهما من المكان الذي تعاقدوا فيه البيع ولكل واحد  
منهما إبطال ذلك العقد أحب الآخر أم كرهه ولو بقيا كذلك دهرهما إلا أن يقول أحدهما  
للآخر : لا تبال أيهما كان القائل بعد تمام التعاقد : اختر أن تمضي البيع أو أن تبطله فإن  
قال : قد أمضيته فقد تم البيع بينهما تفرقا أو لم يتفرقا وليس لهما ولا لأحدهما فسخه  
اللاعب ومتى مالم يتفرقا (٢) بآبادهما ولاخير أحدهما الآخر فالبيع باق على ملك  
البائع كما كان والتمن باق على ملك المشتري كما كان ينفذ في كل واحد منهما حكم الذي هو  
على ملكه لاحكم الآخر .

برهان ذلك قول النبي ﷺ الذي روينا من طريق البخاري نا أبو النعمان - هو  
محمد بن الفضل عارم - نا حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر قال : قال  
رسول الله ﷺ : « البيعان بالخيار مالم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه اختر وربما  
قال : أو يكون بيع خيار » (٣) . ومن طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن علي بن حرب أنا  
محرز بن الوضاح عن اسماعيل - هو ابن جعفر - عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله  
ﷺ : « المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا إلا أن يكون البيع كان عن خيار فإن كان البيع  
كان (٤) عن خيار فقد وجب البيع » .

(١) الزيادة من صحيح البخاري ج ٣ ص ١٢١ (٢) في النسخة رقم ١٦ « وأما ما لم  
يتفرقا » (٣) هو في صحيح البخاري ج ٣ ص ١٣٤ (٤) لفظ « كان » سقط من سنن  
النسائي ج ٧ ص ٢٤٨

**قال أبو محمد** هذا بين أن الخيار المذكور انما هو قول أحدهما للآخر : اختر لا عقد البيع على خيار مدة مسماة لانه قال عليه السلام : ان كان البيع عن خيار فقد وجب البيع وهذا خلاف حكم البيع المفقود على خيار مدة عند القائلين به . ومن طريق يحيى ابن سعيد القطان نا عبيد الله بن عمر (١) أخبرني نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال : « كل يبيع لايبيع بينهما حتى يتفرقا أو يكون خيارا » وهكذا رواه هشيم عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ أنه لا يبيع بينهما ، وهكذا روينا عن اسماعيل بن جعفر . وسفيان الثوري . وشعبة كلهم عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ « لا يبيع بينهما حتى يتفرقا » . ومن طريق مسلم ناقتبة بن سعيد عن الليث ابن سعد حدثه عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ قال : « اذا تابع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار مالم يتفرقا وكانا جميعا أو يخير أحدهما الآخر فان خير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك فقد وجب البيع وان تفرقا بعد أن تبايعا ولم يتركوا واحد منهما البيع فقد وجب البيع » (٢) .

قال أبو محمد : هذا الحديث يرفع كل اشكال . ويبين كل اجمال . ويبطل التأويلات المكذوبة التي شغب بها المخالفون . ومن طريق محمد بن عبد الملك بن أيمن نا محمد بن اسماعيل الترمذي نا الحميدي نا سفيان بن عيينة نا ابن جريج قال : أُمي على نافع في ألواح قال : سمعت عبد الله بن عمر يقول : قال رسول الله ﷺ : « اذا تابع المتبايعان البيع فكل واحد منهما بالخيار من يبعه مالم يتفرقا أو يكون يبيعهما عن خيار » قال نافع : فكان ابن عمر اذا تابع البيع فاراد أن يحب له مشى قليلا ثم رجع . ومن طريق مسلم نا محمد ابن المثني . وعمر بن علي قال ابن المثني : نا يحيى بن سعيد القطان وقال عمرو بن علي : نا عبد الرحمن بن مهيدي ثم اتفق يحيى . وعبد الرحمن كلاهما عن شعبة عن قتادة عن أبي الخليل - هو صالح بن أبي مریم - عن عبد الله بن الحارث بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب عن حكيم بن حزام عن النبي ﷺ : « قال البيعان بالخيار مالم يتفرقا فان صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وان كذبا وكتما بحق بركة يبيعهما » . وروينا أيضا من طريق همام ابن يحيى - وسعيد بن أبي عروبة عن قتادة باسناده . ومن طريق أبي التياح عن عبد الله بن الحارث باسناده ، وهذه أسانيد متواترة متظاهرة منتشرة توجب العلم الضروري . ومن طريق أبي داود السجستاني نا مسدد نا حماد بن زيد عن جميل بن مرة عن

(١) في النسخة رقم ١٤ « عبيد الله بن عمر » وهو غلط (٢) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٧ ، وكذلك ما بعده

أبو الوضى. قال : غزونا غزوة لنا فزولنا منزلا فباع صاحب لنا فرسا لفلان ثم أقام بقبعة يومها وليلتها فلما أصبحنا من الغد حضر الرحيل (١) قام الى فرسه ليسرجه فقدم فأتى الرجل ليأخذه بالبيع فأبى أن يدفعه اليه فقال له : بيني وبينك أبو برزة صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فأتيا أبا برزة فى ناحية العسكر فقال له : هذه القصة فقال : أنرضياني أن أفضى بيكما بقضاء رسول الله ﷺ قال رسول الله ﷺ : «اليعان بالخيار ما لم يتفرقا» قال هشام بن حسان . قال جميل بن مرة قال أبو برزة . ما أراكما افترقا \*

قال أبو محمد : أبو الوضى . - هو عباد بن نسيب تابعى ثقة - سمع على بن أبى طالب . وأبا هريرة . وأبا برزة ، فهو لأمر عن رسول الله ﷺ ثلاثة من الصحابة ، وعنه الأئمة من التابعين ومن بعدهم . ناهى عن سعيد بن عمرو بن ثابت قال : ناهى الله بن محمد بن قاسم القلمى ناهى عن أحمد الصراف يعقد ناهى عن موسى بن صالح بن شيخ بن عمير الاسدى ناهى الله بن الزبير الحيدى ناهى عن هارون بن عينة - ناهى عن عاصم الثقفى قال : سمعت سعيد ابن المسيب يحدث عن أبى بن كعب قال : إن عمر بن الخطاب . والعباس بن عبدالمطلب تحاكما اليه فى دار للعباس إلى جانب المسجد أراد عمر أخذها لين يدها فى المسجد فأتى العباس فقال لهما أبى : لما أمر سليمان ببناء بيت المقدس كانت أرضه لرجل فاشتراه منه سليمان فلما اشتراه قال له الرجل : الذى أخذت منى خير أم الذى أعطيتنى قال سليمان : بل الذى أخذت منك قال : فأتى لأجزى البيع فردّه فزاده ثم سأله فاخبره فأبى أن يبيعه فلم يزل يزيده ويشتري منه فبأسأله فيخيره فلا يبيعه حتى اشتراه منه بحكمه على أن لا يسأله فاحتكم شيئا كثيرا فاعتاضه سليمان فأوحى الله اليه ان كنت انما تعطيه من عندك فلا تعطه وان كنت انما تعطيه من رزقنا فأعطه حتى يرضى بها فقصى بها للعباس . وروينا من طريق البخارى قال الليث - هو ابن سعد - : حدثني عبد الرحمن بن خالد بن مسافر عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه (٢) قال : بعث من أمير المؤمنين عثمان مالا بالوادى بمال له بغيره فلما تباعنا رجعت على عقبى حتى خرجت من بيته خشية أن يرادنى البيع (٣) وكانت السنة أن المتبايعين بالخيار حتى يتفرقا (٤) . ومن طريق الليث أيضا عن يونس بن يزيد عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله بن عمر قال : قال عبد الله بن عمر : كنا

(١) أى آن وقت الرحيل للجيش (٢) سقط لفظ . عن أبيه . من صحيح البخارى

ج ٣ ص ١٣٧ (٣) أى يطلب استرداده (٤) فى النسخة رقم ١٦ . ما لم يتفرقا . وما هنا موافق لصحيح البخارى

إذا تباعنا كان كل واحد منا بالخيار ما لم يتفرق المتبايعان فتبايعت أنا وعثمان بن عفان فبعته مالا لي بالوادي بمال له بخير فلما بايعته طفقت أنكص على عقبي القهقري خشية أن يرادني عثمان البيع قبل أن أفارقه \* فهذا ابن عمر يخبر بان هذا مذهب الصحابة وعملهم. ومذهب عثمان بن عفان لأنه خشى أن يراده البيع قبل التفريق بالأبدان، فلو لم يكن ذلك مذهب عثمان ما خاف ابن عمر ذلك منه ويخبر بان ذلك هو السنة \* وروينا ذلك أيضا عن أبي هريرة . وأبي زرعة بن عمرو بن جرير . وطاوس كإروينا عن عبد الرزاقنا سفيان الثوري عن أبي عتاب عن أبي زرعة أن رجلا ساومه بفرس له فلما بايعه خيره ثلاثا ثم قال : اختر خيـر كل واحد منهما صاحبه ثلاثا ، ثم قال أبو زرعة : سمعت أبا هريرة يقول : هذا البيع عن تراض ، فهذا عمر . والعباس يسمعان أيا يقضى بتصويب رد البيع بعد عقده فلا ينكران ذلك فصح أنهم كلهم قائلون بذلك ومعهم عثمان . وأبو هريرة . وأبو زرعة . وابن عمر . والصحابة جملة رضى الله عنهم \* ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان بن عيينة عن سليمان الأحول سمعت طاوسا يخلف بالله ما التخيير إلا بعد البيع \* ومن طريق سعيد ابن منصور ناهشيم أنا محمد بن علي السلمي سمعت أبا الضحى يحدث أنه شهد شريحا اختصم إليه رجلان اشترى أحدهما دارا من الآخر بأربعة آلاف فأوجبه له ثم بدّله في بيعه قبل أن يفارق صاحبه فقال : لا حاجة لي فيها فقال البائع : قد بعتك وأوجبت لك فاختصما إلى شريح فقال شريح : هو بالخيار ما لم يتفرقا ، قال محمد بن علي : وشهدت الشعبي يقضى بهذا \* ومن طريق ابن أبي شيبة ناجر عن مغيرة عن الشعبي أن رجلا اشترى برذونا فاراد أن يرده قبل أن يتفرقا فقضى الشعبي أنه قد وجب عليه فشهد عنده أبو الضحى أن شريحا أتى في مثل ذلك فردّه على البائع فرجع الشعبي إلى قول شريح \* وروينا أيضا من طريق معمر عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين أنه شهد شريحا يقضى بين المختصمين اشترى أحدهما من الآخر يبيعا فقال : اتى لم أرضه وقال الآخر : بل قد رضيته فقال شريح : بينكما أنكما تصادرتما عن رضى بعد البيع أو خيار أو يمينة بالله ما تصادرتما عن رضى بعد البيع ولا خيار ، وهو قول هشام بن يوسف . وابنه عبد الرحمن ، وقال البخارى : هو قول عطاء بن أبي رباح . وابن أبي مليكة ، وهو قول الحسن . وسعيد بن المسيب . والزهري . وابن أبي ذئب . وسفيان الثوري . وسفيان بن عيينة . والأوزاعي . والليث . وعبيد الله بن الحسن القاضي . والشافعي . وأبي ثور . وجميع أصحابه . وإسحاق بن راهويه . وأحمد بن حنبل . وأبي عبيد . وأبي سليمان . ومحمد بن نصر المروزي . ومحمد بن جرير الطبري . وأهل الحديث . وأهل المدينة كإروينا من طريق ابن أيمن ناعبد الله بن أحمد

ابن حنبل قال : قال لي أبي : بلغني عن ابن أبي ذئب أنه بلغه قول مالك بن أنس : ليس البيعان بالخيار فقال ابن أبي ذئب : هذا حديث موطوء بالمدينة - يعني مشهور - .

**قال أبو محمد** : إلا أن الأوزاعي قال : كل بيع فالتبايعان فيه بالخيار مالم يتفرقا بأبدانهما إلا لبيوعا ثلاثة . المغنم . والشركاء في الميراث يتقاومونه . والشركاء في التجارة يتقاومونها ، قال الأوزاعي : وحد التفرق أن يغيب كل واحد منهما عن صاحبه حتى لا يراه ، وقال أحد : كما قلنا إلا أنه لا يعرف التخيير ولا يعرف التفرق بالأبدان فقط ، وهذا الشعبي قد فسخ قضاؤه بعد ذلك ورجع إلى الحق فشد عن هذا كله أبو حنيفة . ومالك . ومن قلد هما وقال : البيع يتم بالكلام وإن لم يتفرقا بأبدانهما ولا خيرا أحدهما الآخر وخالفوا السنن الثابتة . والصحابة ، ولا يعرف لمن ذكرنا منهم مخالف أصلا وما نعلم لهم من التابعين سلفا إلا إبراهيم وحده كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا هشم عن المغيرة عن إبراهيم قال : إذا وجبت الصفقة فلا خيار . ومن طريق ابن أبي شبة نا وكيع نا سفيان عن مغيرة عن إبراهيم قال . البيع جائز وإن لم يتفرقا ، ورواية مكذوبة موضوعة عن الحجاج بن أرطاة وكفي به سوءة وطاعن الحكم عن شريح قال : إذا كلم الرجل بالبيع وجب عليه البيع ، والصحيح عن شريح هو موافقة الحق كما أوردنا قبل من رواية أبي الصبحي . وابن سيرين عنه ، ولعمري أن قول إبراهيم ليخرج على أنه عن كل صفقة غير البيع لكن الاجارة . والنكاح . والهبات فهذا يمكن لأنه لم يذكر البيع أصلا فخلصوا بلا سلف ، وقوله : البيع جائز وإن لم يتفرقا صحيح وما قلنا : أنه غير جائز ولا قال ، هو : أنه لازم وإنما قال : أنه جائز .

**قال أبو محمد** : وهو هو بتمويهات في غاية الفساد ، منها أنهم قالوا : معنى التفرق أي بالكلام فقلنا : لو كان كما يقولون لكان موافقا لقولنا ومخالفًا لقولكم لأن قول المتبايعين آخذ به عشرة فيقول الآخر : لا ولكن بعشرين لا شك عند كل ذي حس سليم أنهما متفرقان بالكلام فإذا قال أحدهما بخمسة عشر وقال الآخر : نعم قد بعيتك بخمسة عشر فالآن اتفقا ولم يتفرقا فالآن وجب الخيار لهما اذ لم يتفرقا بنص الحديث فاذهبوا كيف شئتم من عارض الحق بليح (١) وافضح ، وأيضا فنقول لهم : قولكم . التفرق بالكلام كذب ودعوى بلا برهان لا يحل القول بهما في الدين ، وأيضا فرواية الليث عن نافع عن ابن عمر التي أوردنا رافعة لكل شغب ومبينة أنه التفرق عن المكان بالأبدان ولا بد ، وقال بعضهم : معنى المتبايعين ههنا انما هما (٢) المتساومان كما سمي الذبيح ولم يذبح وقال

(١) بلج الرجل بلوجا وتبليجا أعيا (٢) في النسخة رقم ١٤ » انهما

لما قال تعالى : ( فبلغن أجلهن ) إنما أراد تقاربن بلوغ أجلهن ، وقال آخرون منهم :  
 إنما أراد بقوله عليه السلام : « ما لم يتفرقا » إنما هو ما بين قول أحدهما قد بعثت سلعتي  
 هذه بدينار فهو بالخيار ما لم يقل له الآخر قد قبلت ذلك وبين قوله لصاحبه قد ابتعت سلعتك  
 هذه بدينار فهو بالخيار ما لم يقل له الآخر : قد بعثتك بما قلت ، وقال آخرون : إنما هو ما بين  
 قول القائل بعني سلعتك بدينار فهو بالخيار ما لم يقل له الآخر : قد فعلت وبين قول  
 القائل اشتر مني سلعتي هذه بدينار فله الخيار ما لم يقل له الآخر قد فعلت هـ فجواب هذه  
 الأقوال كلها واضح مختصر وهو أن يقال : كذب قائل هذا وأفك وأثم لأنه حرف كلام  
 رسول الله ﷺ عن مواضعه بلا برهان أصلا لكن مطارقة ومجاهرة بالدعوى الباطل ،  
 فنأين لكم هذه الأقوال ؟ ومن أخبركم بأن هذا هو مراده عليه السلام ؟ وأما قولكم :  
 كما سمي الذبيح ولم يذبح فاسماه الله تعالى قط ذبيحا ولا صاح ذلك أيضا قط عن رسول  
 الله ﷺ ، وإذا كان هكذا فأنما هو قول مطلق عامي لاحجة فيه وإنما أطلق ذلك من  
 أطلق مسامحة أول أنه حمل الخليل عليه السلام السكين على حلقه وهذا فعل يسمى من فاعله  
 ذبحا وما نبأني عن هذه التسمية لأنها لم يأت بها قط قرآن . ولا سنة فلا يقوم بها حجة في  
 شيء أصلا هـ وأما قوله تعالى : ( فبلغن أجلهن ) فصدق الله تعالى وكذب من قال :  
 أنه تعالى أراد المقاربة حاش لله من هذا ، ولو كان ما ظنوه لكان الامساك والرجعة  
 لا يجوز إلا في قرب بلوغ الأجل لا قبل ذلك وهذا باطل بلا خلاف . وتأويل الآية  
 موافق لظاهرها بلا كذب ولا تزديد وإنما أراد تعالى بلا شك بلوغ المطلقات أجل العدة  
 بكونهن فيها من دخولهن إياها إلى اثر الطلاق إلى خروجهن عنها وهذه المدة كلها للزوج  
 فيها الرجعة والامساك بلا خلاف أو التماضي على حكم الطلاق ، وحتى لو صح لهم  
 ما أطلقوا فيه الباطل لكان لا متعلق لهم به لأنه ليس (١) إذا وجد كلام قد صرف عن  
 ظاهره بدليل وجب أن يصرف كل كلام عن ظاهره بلا دليل ، وفي هذا افساد التفاهم  
 والمعقول والشرعية كلها ، فكيف ورواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي  
 عليه السلام قال : « كل يعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا » فاضح لهذا الكذب كله ومبطل  
 لتخصيص بعض من يقع عليه اسم بيع من سائر من يقع عليه هذا الاسم ، وقالوا : هذا التفرق  
 المذكور في الحديث هو مثل التفرق المذكور في قوله تعالى : ( وإن يتفرقا يغن الله كلا من  
 سعته ) قلنا : نعم بلا شك وذلك التفرق المذكور في الآية تفرق بالقول يقتضي التفرق  
 بالابدان ولا بد ، والتفرق المذكور في الحديث كذلك أيضا تفرق بالقول يقتضي التفرق



بالأبدان ولا بدو أتم تقولون: إن التفرق المراعى فيما يحرم به الصرف أو يصح إنما هو تفرق الأبدان فهلا قلتم على هذا ههنا: إن التفرق المذكور في هذا الخبر هو أيضا تفرق الأبدان لولا التحكم البارد حيث تهوون، وموهو باقول الله تعالى: (إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) فأباح تعالى الأكل بعد التراضي قالوا: وهذا دليل على صحة الملك بالعقد. **قال أبو محمد:** الذي أئانا بهذه الآية هو الذي من عنده ندرى ما هي التجارة المباحة لنا ما حرم علينا وما هو التراضي الناقل للملك من التراضي الذي لا ينقل الملك؟ ولولا لم نعرف شيئا من ذلك، وهو الذي أخبرنا أن العقد ليس يباع ولا هو تجارة ولا هو تراضيا ولا ينقل ملكا إلا حتى يستضيف إليه التفرق عن موضعها أو التخيير فهذا هو البيع. والتجارة. والتراضي لا ماضيه أهل الجهل بأرائهم بلا برهان لكن بالدعوى الفاسدة، واحتجوا باقول الله تعالى: (أوفوا بالعقود) وهذا حق الآن الذي أمرنا به على لسان نبيه هو تعالى الأمر لرسوله عليه السلام أن يخبرنا أنه لا يصح هذا العقد ولا يتم ولا يكون عقدا إلا بالتفرق عن موضعها أو بأن يخير أحدهما الآخر بعد التعاقد وإلا فلا يلزم الوفاء بذلك العقد وهم مجمعون معنا على أنه لا يلزم أحدا الوفاء بكل عقد عقده بل أكثر العقود حرام الوفاء بها كمن عقد على نفسه أن يزني أو أن يشرب الخمر نعم وأكثر العقود لا يلزم الوفاء به عندهم وعندنا كمن عقد أن يشتري أو أن يبيع أو أن يغني أو أن يزني (١) أو أن ينشد شعرا، فصح بقينا أنه لا يلزم الوفاء بعقد أصلا إلا عقدا أتى النص بالوفاء به (٢) باسمه وعينه وهم يقولون - يعني الخفيفين - أن من بايع آخر شيئا غائبا وتعاقد اسقاط خيار الرؤية أنه عقد لا يلزم والمالكين يقولون: من ابتاع ثمرة واشترط أن لا يقوم بجائحة وعقد ذلك على نفسه فانه عقد لا يلزمه فأين احتجنا بهم بقول الله تعالى: (أوفوا بالعقود)؟ فان قالوا: هذه عقود قامت الأدلة على أنه لا يلزم الوفاء بها قلنا: وعقد البيع عقد قد قام البرهان حقا على أنه لا يلزم الوفاء به إلا بعد التفرق بالأبدان أو بعد التخيير بخلاف الأدلة العائدة التي خصصتم بها ما خصصتم من العقود المذكورة، وموهو أيضا باقول الله تعالى: (واشهدوا إذا تباعتم) وإن الحياء القليل في وجه من احتج بهذه الآية في هذا المكان لوجوه؛ أولها أنهم أول مخالف لهذه الآية فيما وردت فيه من وجوب الأشهاد فكيف يستحلون الاحتجاج بانهم قد عصوا الله تعالى فيها وخالقوها ولم يروها حجة في وجوب الأشهاد في البيع؟ والثاني أنه ليس في الآية نص ولا دليل على بطلان التفرق المذكور في الخبر ولاذ كرمه أصلا. والثالث أن نص الآية انما هو إيجاب الأشهاد إذا تباعنا والذي

جاءنا بهذه الآية - ولولاه لم ندر ما البيع المباح من المحرم البتة - هو الذى أخبرنا أنه لا بيع أصلا إلا بعد التفرق عن موضعهما أو التخيير ، فصح يقينا أن قول الله تعالى : (وأشهدوا إذا تباعتم) إنما هو أمر بالشهاد بعد التفرق أو التخيير الذى لا بيع بينهما أصلا إلا بعد أحدهما وإن رغمت أنوف المخالفين ؟ ثم هو ما يبراد أخبار ثابتة وغير ثابتة مثل قوله عليه السلام : « إذا ابتعت يعبا فلا تبعه حتى يقبضه ، والقول فيه كالقول فى الآية سواء سواء ، لانه لا بيع بينهما إلا بعد التفرق أو التخيير والافلم يتبع المتابع أصلا ولا باع البائع البتة ، ومثل من باع عبدا وله مال فآله للبائع ومثل من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المتابع ، ومثل النهى عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان ، وإذا اختلف المتبايعان فالقول ما قال البائع ، وأخبار كثيرة جاء فيها ذكر البيع والقول فيها كلها كما قلنا آفان كل هذه الأحكام إنما وردت فى البيع والذى أمر بما صح منها هو الذى أخبر وحكم وقال : أنه لا بيع بين المتبايعين ما كانا معا ولم يتفرقا أو خير أحدهما الآخر قبل أن يعصاه ، والعجب أن أكثر هذه الأخبار هم مخالفون لما فى نصوصها فلم يقنعوا بذلك حتى أضافوا إلى ذلك غرور من أحسن الظن فى أن أوهمهم ما ليس فيها منه شئ أصلا ، ولا فرق بينهم فى احتجاجهم بكل ما ذكرنا فى إبطال السنة الثابتة من أن لا بيع بين المتبايعين إلا بعد التفرق بالأبدان أو التخيير وبين من احتج بها فى إباحة كل بيع لم يذكر فيها من الربا . والغرر . والحصة . والملاسة . والمناذة وغير ذلك بل هو كله عمل واحد نفوذ بالله منه ، ومن عجائبهم احتجاجهم فى هذا بالخبر الثابت من أنه لا يجزى ولد والد إلا لأن يحمدهم لو كافى شتره فيعتقه .

قال أبو محمد : ولولا أن القوم مستكثرون من الباطل . والخديعة فى الإسلام لمن اغتر بهم لم يخف عليهم هذا التطويل بلا معنى ونعم الخبر صحيح وما اشترى قط أماء من لم يفارق بئنه يده ولا خيره بعد العقد ولا ملكة قط بل هو فى ملك بئنه كما كان حتى يخيره المتابع أو يفارقه يده فحينئذ يعتق عليه والا فلا بنص حكم الله تعالى على لسان رسوله ﷺ . وذكروا أيضا ، المسلمون عند شروطهم ، وهذا خبر مكذوب لانه إنما رواه كثير بن زيد وهو ساقط ومن هو دونه . أو مرسل عن عطاء ، ثم لو صح لكان حجة لنا عليهم لأن شروط المسلمين ليست كل شرط بلا خلاف بل إنما هى الشروط المأمور بها أو المباحة باسماؤها فى القرآن . وصحيح السنن ، ولو كان ما أوهموا به لكان شرط الزنا . والقيادة . وشرب الخمر . والربا شروطا لوازم وحاش لله من هذا الضلال ، وقد صرح عن رسول الله ﷺ « كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل كتاب

الله أحق وشرط الله أوثق « فشرط الله تعالى هو التفرق بالأبدان بعد العقد للبيع أو التخيير والا فلا شرط هنالك يلزم أصلاً ، وأعجب شيء احتجاج بعضهم بأن من باع يباع على أنه ثابت بلا خيار أن الخيار ساقط »

قال أبو محمد : ليت شعري من وافقهم على هذا الجنون لا ولا كرامة بل لو أن متبايعين عقدا يبيعهما على اسقاط الخيار الواجب لهما قبل التفرق بأبدانهما وقبل التخيير لكان شرطاً ملعونا وعقداً فاسداً وحكماً ضلالاً لانهما اشترطتا إبطال ما أنبته الله تعالى ورسوله ﷺ ، وموهوا أيضاً بأن قالوا : لما كان عقد النكاح . وعقد الطلاق . وعقد الإجارة ، والخلع . والعق . والكتابة تصح ولا يراعى فيها التفرق بالأبدان وجب مثل ذلك في البيع . قال أبو محمد : وهذا قياس والقياس كله باطل ثم لو صح القياس لكان هذا منه عين الباطل لا جماعهم معناه على أن كل حكم من هذه التي ذكرها له (١) أحكام وأعمال مخالفة لسايرها لا يجوز أن يجمع بينهما فيه ، فالبيع ينتقل فيه ملك رقة المبيع وثمنه وليس ذلك في شيء من الأحكام التي ذكرها ، والنكاح فيه إباحة فرج كان محرماً بغير ملك رقبته ولا يجوز فيه اشتراط خيار أصلاً ولا تأجيل ، وهم يميزون الخيار المشتراط في البيع والتأجيل ولا يرون قياس أحدهما على الآخر في ذلك جائزاً ، والطلاق تحريم فرج محلل إما في وقته وإما إلى مدة بغير نقل ملك ولا يجوز فيه اشتراط خيار بعد إيقاعه أصلاً بخلاف البيع ، والإجارة إباحة منافع بموضع لا تملك به الرقة بخلاف البيع ويجوز في الحر بخلاف البيع وهي إلى أجل ولا بد إما معلوم وإما مجهول أن كان في عمل محدود بخلاف البيع ، والخلع طلاق بمال لا يجوز فيه عندهم خيار مشروط بخلاف البيع . والعق كذلك . والكتابة ، فظهر سخف قياسهم هذا وأنه هوس وتخليط . وكم قصة لهم في التخيير في الطلاق أوجبوا فيه الخيار مادام في مجلسهما وقطعوه بالتفرق (٢) بأبدانهما حيث لم يوجبه قط رب العالمين . ولا رسوله عليه السلام . ولا قول صاحب . ولا معقول . ولا قياس شبه به لكن بالآراء الفاسدة ؟ ثم أبطلوه حيث أوجه الله تعالى على لسان رسوله ﷺ فتحمد الله تعالى على السلامة مما ابتلاهم به ، وقال بعضهم : التفرق بالأبدان في الصرف قبل القبض يبطل العقد فنالح أن يكون ما يبطل العقد هو الذي يشبهه .

قال على : وهذا كلام في غاية الفساد ولا ننكر هذا إذا جاء به النص فقد وجدنا النقد (٣)

(١) في النسخة رقم ١٦ لها (٢) في النسخة رقم ١٤ « بالتفريق » (٣) في النسخة

رقم ١٦ « التفرق »

وترك الأجل يفسد السلم عندهم ويصح البيع التي يقع فيها الربا حتى لا تصح إلا به فكيف والمعنى فيأمر أموال الفرق بينه واحد؛ وهو أن المتصارفين لم يملكوا شيئاً ولا تبايعاً أصلاً قبل التفاض، وكل متبايعين فلم يتم بينهما بيع أصلاً قبل التفرق أو التخيير متصارفين كانا أو غير متصارفين، فإن تفرق كل من ذكرنا بأبدانهم قبل ما يتم به البيع فمن كان قد عقد عقداً أبيع له تم له بالتفرق ومن كان لم يعقد عقداً أبيع له فليس ههنا شيء يتم له بالتفرق، وقالوا أيضاً متقين لكلام رسول الله ﷺ رادين عليه: المتبايعان إنما يكونان متبايعين مادام في حال العقد لا بعد ذلك كالتضار بين والمتقاتلين (١)، فمن المحال أن يكونا متبايعين متفاخين معاً

**قال أبو محمد:** وهذا كلام من لا عقل له ولا علم ولا دين ولا حياة لأنه سفسطة باردة ونعم فإن المتبايعين لا يكونان متبايعين إلا في حين تعاقدهما لكن عقدهما بذلك ليس بشيء ولا يتم إلا بالتفرق أو التخيير بعد العقد كما أمر من لا يحرمهم أحداً إلا باتباعه أو بحرية يفرمها أن كان كتايبا وهو صاغره ومن طريق نوادرهم احتجاجهم في معارضة هذا الخبر بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده «أن النبي ﷺ قال: البيعان بالخيار ما لم يتفرقا إلا أن تكون صفقة خيار ولا يحل له أن يفارقه خشية أن يستقله» قالوا: فالاستقالة لا تكون إلا بعد تمام البيع وصحة انتقال الملك.

قال علي: قبل كل شيء، فهذا حديث لا يصح ولسنا نحن نحتج لنفسه بما لا يصح وقد أعاذنا الله تعالى من ذلك ولو صح لكان موافقاً لقولنا إلا في المنع من المفارقة خوف الاستقالة فقط فلما نقول به لأن الخبر المذكور لا يصح ولو صح لقنا بما فيه من تحريم المفارقة على هذه النية وليست الاستقالة المذكورة في هذا الخبر ما ظن هؤلاء الجهال وانما هي فسخ النادم منها للبيع رضى الآخر أم كره لأن العرب تقول استقلت من علي واستقلت ما فات عني إذا استدركته، والبرهان على صحة قولنا هذا وعلى فساد تأويلهم وكذبه هو أن المفارقة بالأبدان لا تمنع من الاستقالة التي حملوا الخبر عليها بل هي (٢) ممكنة أبداً ولو بعد عشرات أعوام فكان الخبر على هذا لا معنى له ولو لاحقيقة ولا فائدة، فصح أنها الاستقالة التي تمنع منها المفارقة بلا شك وهي التفرق بالأبدان الموجب للبيع المانع من فسخه ولا بد لا يمكن غير هذا ولا يحتمل لفظ الخبر معنى سواء البتة؛ فصار هذا الخبر ثقلاً عليهم على ثقل لانهم صححوه وخالفوا ما فيه وأباحوا له مفارقه خشية أن يستقله أولم يخش \*

قال علي: هذا كل ما هو به وكله عائد عليهم ومبدى تحاذل عليهم (٣) وقلة فهمهم

(١) في النسخة الحلبية «والمقاتلين» (٢) في النسخة رقم ١٦، اذهى، (٣) في النسخة رقم ١٤، وتحاذل عليهم.

ونحن ان شاء الله تعالى ندكر ما هو اقوى شبهة لهم ونبين حسم التعلق به لمن عسى أن يفعل ذلك وبالله تعالى التوفيق \* رويان من طريق البخارى قال : وقال الحميدى عن سفيان بن عيينة ناعمر بن عمر [ رضى الله عنهما ] قال : (١) « كنامع النبي ﷺ في سفر فكنت على بكر صعب لعمر فكان يغلبني فيتقدم أمام القوم فيزجره عمرو ويرده [ ثم يتقدم فيزجره عمر ويرده ] فقال النبي ﷺ لعمر : بعنيه قال : هوك يارسول الله قال : بعنيه فباعه من رسول الله ﷺ فقال [ النبي ﷺ ] : هوك يا عبدالله بن عمر تصنع به ما شئت » قالوا : فهذا بيع صحيح لا تفرق فيه وهبة لما ابتاع عليه السلام قبل التفرق بلا شك \*

**قال أبو محمد** : هذا خبر لا حجة لهم فيه لوجوه أولها أنه وان لم يكن فيه تفرق فقد يكون فيه التخيير بعد العقد وليس السكوت عنه بمانع من كونه لان صحة البيع تقتضيه ولا بدولم يذكر في هذا الخبر ثمن أيضا فينبغي لهم أن يجيزوا البيع بغير ذكر ثمن أصلا لان لم يذكر فيه ثمن ، فان قالوا : لا بد من الثمن بلا شك لان البيع لا يصح الا به قلنا : ولا بد من التفرق أو التخيير لان البيع لا يكون بيعا ولا يصح أصلا إلا باحدهما ولا فرق بينهم في احتياجهم بهذا الخبر في اسقاط حكم ما لم يذكر فيه من التخيير بعد العقد وبين من احتج به في البيع بالمحررات لان لم يذكر فيه ثمن أصلا وهذه هبة لما ابتاع قبل القبض بخلاف رأى الخنفيين فهو حجة عليهم ، وكذلك القول في الاشهاد سواء سواء . والوجه الثاني أنه (٢) حتى لو صح لهم أنه لم يكن في هذا البيع تخيير ولا إشهاد أصلا - وهو لا يصح أبدا - فنلهم أن هذه القصة كانت بعد قول رسول الله ﷺ : كل يعين لا بيع بينهما حتى يتفرقا أو يخيرا أحدهما الآخر ؟ وبعد أمر الله تعالى بالاشهاد ، ومن ادعى علم ذلك فهو كذاب أفك يتبوء - ان شاء الله تعالى - مقعده من النار لأكذبه على رسول الله ﷺ ، فان كان هذا الخبر قبل ذلك كله فنحن نقول : ان البيع حينئذ كان يتم بالعقد وان لم يتفرقا ولا خيرا أحدهما الآخر وان الاشهاد لم يكن لازما وانما وجب كل ما ذكرنا حين الأمر به لا قبل ذلك ، وأما نحن فقطع بان رسول الله ﷺ لا يخالف أمر ربه تعالى ولا يفعل ما نهى عنه أمته هذا ما لا شك فيه عندنا ومن شك في هذا أو أجاز كونه فهو كافر تقرب الى الله تعالى بالبراءة منه ، وكذلك تقطع بانه عليه السلام لو نسخ ما أمرنا به لينه حتى لا يشك عالم بسته في أنه قد نسخ ما نسخ وأثبت ما أثبت ، ولو جاز غير هذا - وأعوذ بالله - لكان دين الاسلام فاسدا لا يدري أحدا ما يحرم عليه بما يحل لهما أوجب

(١) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ١٣٦ (٢) سقط لفظ « انه » من النسخة رقم ١٤

ربه تعالى عليه حاش لله من هذا ، ان هذا هو الضلال المبين الذى يكذبه الله تعالى اذ يقول : ( تيانا لكل شئ ) ( ولتين للناس ما نزل إليهم ) وقد تبين الرشد من النقي والدين كله رشد وخلاف كل شئ منه غي ، فلو لم يتبين كل ذلك لكان الله تعالى كذبا والرسول عليه السلام لم يبين ولم يبلغ ( ١ ) والدين ذاهبا فاسدا ، وهذا هو الكفر المحض بمن أجاز كونه . والوجه الثالث أنهم يقولون : ان الراوى من الصحابة أعلم بما روى . وابن عمر هو راوى هذا الخبر وهو الذى كان لا يرى البيع يتم إلا بالتفرق بالأبدان فهو على أصلهم أعلم بما روى ، وسقط على أصلهم هذا تعلقم بهذا الخبر جملة والحد لله رب العالمين ، وقال بعضهم : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر من الغرر ان يكون لها خيار لا يدرى ان متى ينقطع .

**قال أبو محمد** : وهذا كلام فاسد من وجوه . أحدها أن العقد قبل التفرق بالأبدان . أو التخيير ليس بيعا أصلا لا بيع غرر ولا بيع سلامة كما قال عليه السلام : « أنه لا بيع بينهما ما كان معا » فهو غير داخل في بيع الغرر المنهى عنه . والوجه الثاني انه ليس كما قالوا : من أن لها خيارا لا يدرى ان متى ينقطع بل أيهما شاء قطعه قطعه في الوقت بأن يخير صاحبه فاما يمضيه فيتم البيع وينقطع الخيار واما يفسخه فيبطل حكم العقد ( ٢ ) وتماديه . أو بأن يقوم فيفارق صاحبه كما كان يفعل ابن عمر ، فظهر بردها الاعتراض على رسول الله ﷺ بالرأى السخيف . والعقل الهجين . والوجه الثالث أنه لا يكون غررا شئ . أمر به رسول الله ﷺ لأنه لا يأمر بما نهى عنه معا حاش له من ذلك وإنما الغرر ما أجازة هؤلاء بأرائهم الفاسدة من بيعهم اللين الذى لم يخلق في ضروع الغنم شهرا أو شهرين . وبيع الجزر المغيب في الأرض الذى لم يره انسى ولا عرف صفته ولا هو جزر أم هو معفون مسوس لا خير فيه . وبيع أحد ثوبين لا يدرى أيهما هو المشتري . والمقاي التي لم تخلق . والغائب الذى لم يوصف ولا عرف فهذا هو الغرر المحرم المفسوخ الباطل حقا ، فإن ذكروا ما رويناه من طريق ابن أبي شيبة عن هاشم بن القاسم عن أيوب بن عتبة الجامي عن أبي كثير السحيمي عن أبي هريرة عن النبي ﷺ « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا من بيعهما أو يكون بيعهما بخيار » .

**قال أبو محمد** : وهذا عجب جدا لأنه عليهم لو صح ، والتفرق من البيع لا يكون إلا بأحد أمرين لا ثالث لهما إما بتفرق الأبدان فيتم البيع حيثئذ ويتفرقان منه حيثئذ لا قبل ذلك وإما أن يتفرقا منه بفسخه وإبطاله لا يمكن غير هذا ، فكيف وأيوب بن عتبة ضيف لآنرضى الاحتجاج بروايته أصلا وان كانت لنا ، وأتى بعضهم بطامة تدل على رقة دينه .

وضعف عقله فقال: معنى ما لم يفرقا إنما أراد ما لم يتفقا كما يقال للقوم: على ماذا افترقتم؟ أى على ماذا اتفقتم فأراد على ماذا افترقنا عن كلامكم.

**قال أبو محمد:** وهذا باطل من وجوه \* أولها أن هذه دعوى كاذبة بلا دليل ومن لكم بصرف هذا اللفظ الى هذا التأويل؟ وما كان هكذا فهو باطل \* والثاني أن يقول: هذا هو السفسطة بعينه ورد الكلام الى ضده أبدا ولا يصح مع هذا حقيقة ولا يعجز أحد عن أن يقول: كذلك في كل ما جاء عن القرآن . والسنن ، وهذه سبيل الروافض إذ يقولون: إن الجبت والطاغوت إنما هما انسانان بعينهما وأن تذبجوا بقرة أنما هي فلاة بعينها \* والثالث أن قول لهم: فكيف ولو جاز هذا التأويل لكان ما رواه الليث عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ ، إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار ما لم يتفرقا وكان جميعا أو يخير أحدهما الآخر فإن خير أحدهما الآخر فبايعا على ذلك فقد وجب البيع وإن تفرقا بعد أن تباعا ولم يترك واحد منهما البيع فقد وجب البيع ، مكذبا لهذا التأويل الكاذب المدعى بلا دليل . ومينا أن التفرق الذي به يصح البيع لا يكون البتة على رغم أنوفهم إلا بعد التبائع كما قال رسول الله ﷺ لا كاطن أهل الجبل من أنه في حال التبائع ومع آخر كلامهما .

قال أبو محمد: وهذا مما خالفوا فيه طائفة من الصحابة لا يعرف لهم منهم مخالف وهم يعظمون هذا وهذا مما خالفوا فيه جمهور العلماء الإرواية عن إبراهيم ثم جاء بمضمون بمجب ! وهو أنهم زادوا في الكذب فأتوا برواية رويناهما من طريق عطاء أن عمر قال: البيع صفقة أو خيار ، وروى أيضا من طريق الشعبي أن عمر وع عن الحجاج بن أرطاة أن عمر قال: إنما البيع عن صفقة أو خيار والمسلم عند شرطه \* ومن طريق الحجاج بن أرطاة عن محمد بن خالد بن الزبير عن شيخ من بني كنانة أن عمر قال: البيع عن صفقة أو خيار ولكل مسلم شرطه .

قال أبو محمد: من عجائب الدنيا ومن البرهان على البراءة من الحياء الاحتجاج بهذه الروايات في معارضة السنن وكلها عليهم لوجوه \* أولها أنه ليس شيء منها يصح لأنها مراسلات . أو من طريق الحجاج بن أرطاة وهو هالك : عن شيخ من بني كنانة وما أدراك ما شيخ من بني كنانة ؟ ليت شعري أبهذا يحتجون إذا وقفوا في عرصة القضاء يوم القيامة ؟ عياذك اللهم من التلاعب بالدين ، ثم لو صح لما كان لهم فيها متعلق لأنه ليس في شيء منها إبطال ما حكم به الله تعالى على لسان رسوله ﷺ من أنه لا بيع إلا بعد التفرق أو التأخير ، وكلام عمر هذا لو سمعناه من عمر لما كان خلافا لقولنا لأن الصفقة ما صح من

البيع بالفرق والخيار ما صح من البيع بالتخيير كما قال عليه السلام وحكم ان لا يبيع بين البيعين الا بان يتفرقا أو يخير أحدهما الآخر فكيف وقد صح عن عمر مثل قولنا نصا؟ كما رويان من طريق مسلم ناقتية ناليث - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن مالك بن أوس ابن الحدثان قال : أقبلت أقول : من يصطرف الدراهم فقال طلحة بن عبيد الله [ وهو عند عمر بن الخطاب ] (١) : أرنا ذهبك ثم جئنا إذ اجاء خادمننا تعطيك وورقك فقال له عمر : كلا والله لتعطينه ورقة وألتردن اليه درهمه (٢) ، فهذا عمر يبيع لهرد الذهب بعد تمام العقد وترك الصفقة ، فان قيل : لم يكن تم البيع بينهما قلنا : هذا خطأ لان هذا خبر رويناه من طريق مالك عن ابن شهاب عن مالك بن أوس بن الحدثان النصرى (٣) أنه أخبره أنه التمس صرفا بمائة دينار قل : فدعاني طلحة بن عبيد الله فتراوضنا (٤) حتى اصطرف منى وأخذ ذهبه فقلها (٥) في يده ثم قال : حتى يأتينى خازنى من الغابة وعمر يسمع فقال عمر : والله لا تفارقه حتى تأخذه فهذا يان أن الصرف قد كان قد انعقد بينهما فصح أن عمر وبحضرتة طلحة وسائر الصحابة يرون فسخ البيع قبل التفرق بالابدان ، ثم لو صح عن عمر ما ادعوه ما كان في قوله حجة مع رسول الله ﷺ ولا عليه ، وكم قصة خالفوا فيها عمرو معه السنة أوليس معه ؟ أول ذلك (٦) هذا الخبر نفسه فانهم رويوا عن عمر كاترى هو المسلم عند شرطه ، وهم يطلون شروطا كثيرة جدا ونسوا خلافتهم لعمر في قوله : الماء لا ينجسه شئ . وأخذ الصدقة من الرقيق من كل رأس عشرة دراهم أو ديناراً . وإيجابه الزكاة في ناض اليتيم . وتركه في الحرص في النخل ما يأكل أهله . والمسح على العمامة ، وأزيد من مائة قضية فصار ههنا الظن الكاذب في الرواية الكاذبة عن عمر حجة في رد السنن فكيف وقدروا هذه الرواية نفسها من طريق حماد بن سلية عن الحجاج بن أرطاة عن خالد بن محمد بن خالد بن الزبير أن عمر بن الخطاب قال : انه ليس يبيع الا عن صفقة وتخاير هكذا بواو العطف وهذا مخالف لقولهم . وموافق لقولنا وموجب أن عمر لم ير البيع الا ما جمع العقد والتخيير سوى العقد ، وقد ذكرناه عن عمر أيضا قبل من طريق صحيحة ، فظهر فساد تعلقهم من كل جهة ، وذكر بعضهم قول ابن عمر الثابت عنه : ما أدركت

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٦٥ (٢) في صحيح مسلم « ذهبه » والحديث مطول اختصره المصنف (٣) في النسخة الحلبية « البصرى » وهو تصحيف وما هنا موافق لما في موطأ مالك ج ٣ ص ١٣٧ (٤) أى تجاذبنا (٥) في الموطأ « وأخذ الذهب بقلها » والحديث مطول اختصره المصنف كما اختصر حديث مسلم المذكور قبله (٦) في النسخة رقم ١٦ « فأول ذلك »



الصفقة حيا مجموعا فهو من المتابع رويناه من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه .

قال أبو محمد : وهذا من عجائبهم لأنهم أول مخالف لهذا الخبر فالخفيفون يقولون : بل هو من البائع ما لم يره المتابع أو يسلمه إليه البائع . والمالكين يقولون : بل إن كان غائبا غيبة بعيدة فهو من البائع ، فمن أعجب ممن يحتج بخبر هو عليه لاله ويجاهر هذه المجاهرة ؟ وما في كلام ابن عمر هذا شيء . يخالف ما صح عنه من أن البيع لا يصح إلا بالتفرق بالابدان (١) فقله : ما أدركت الصفقة إنما أراد البيع التام بلا شك . ومن قوله المشهور عنه : أنه لا يبيع يتم البتة إلا بالتفرق بالابدان أو بالتخير بعد العقد .

قال علي : فظهر عظيم خشمهم في هذه المسألة وعظيم تناقضهم فيها وهم يقولون : إن المرسل كالمسند وبعضهم يقول : بل أقوى منه ويحتجون به إذا واقفهم ، وقد رويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن ابن طاوس عن أبيه « أن رسول الله ﷺ جعل الخيار بعد البيع » .

قال أبو محمد : وقد ذكرنا عن ابن طاوس أن التخير ليس إلا بعد البيع وهم يقولون : الراوي أعلم بما روى . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا وكيع نا قاسم الجعفي عن أبيه عن ميمون ابن مهران قال رسول الله ﷺ : « البيع عن تراض والتخير بعد الصفقة ولا يحل لمسلم أن يبيع مسلما » . فإذن مرسلان من أحسن المراسيل مبطلان لقولهم الحديث المعارض للسنن فإنهم عنه ؟ لكنهم يقولون ما لا يفعلون كبر مقتا عند الله أن يقولوا : ما لا يفعلون فعوذ بالله من مقتته . قال علي : وقد ذكرنا أن بعض أهل الجمل والسخف قال : هذا خبر جاء بالفاظ شتى فهو مضطرب . قال علي : وقد كذب بل ألفاظه كلها ثابتة منقولة نقل التواتر إلى رسول الله ﷺ ليس شيء منها مختلفا (٢) أصلا لكنها ألفاظ بين بعضها بعضا كما أمر عليه السلام ببيان وحى ربه تعالى .

١٤١٨ - مسألة فإن قيل : فلا أوجبتم التخير في البيع ثلاث مرات ؟ لما رويتموه من طريق هشام الدستوائي عن قتادة عن الحسن عن سمرة « أن رسول الله ﷺ قال : البيعان بالخيار حتى يتفرقا » يأخذ كل واحد منهما من البيع ما هوى أو يتخاران ثلاث مرار (٣) . ومن طريق البخاري نا اسحاق نا حيان نا مام نا قتادة عن أبي الخليل عن عبد الله بن الحارث عن حكيم بن حزام « أن رسول الله ﷺ قال : البيعان

(١) في النسخة رقم ١٤ « بتفرق الابدان » (٢) في النسخة رقم ١٦ « مخالفا »

(٣) في النسخة رقم ١٦ « ثلاث مرات »

بالخير حتى يتفرقا قال همام : وجدت في كتابي « يختار ثلاث مرار فان صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وان كذبا وكتما فمضى أن يربحا وربحا ويمحقا بركة بيعهما (١) وهكذا رويناه من طريق عفان عن همام أيضا قلنا : رواية الحسن عن سمرة مرسله لم يسمع منه الا حديث العقيقة وحده ، وأما رواية همام فان لم يحدث بهذه اللفظة وانما أخبر أنه وجدها في كتابه ولم يلتزمها ولا رواها ولا أسندها ، وما كان هكذا فلا يجوز الأخذ به ولا تقوم به حجة ، وقدرى هذا الخبر همام عن أبي التياح عن عبد الله بن الحارث عن حكيم فلم يذكر فيه ثلاث مرات ، ورواه شعبة وسعيد بن أبي عروبة. وحماد بن سلمة كلهم عن قتادة باسناده ولفظه فلم يذكر واحد منهم ثلاث مرار ، وقد حدثنا هشام بن سعيد الخير (٢) نا عبد الجبار بن أحمد المقرئ بالحسن بن الحسين بن عبد رب النجيري (٣) نا جعفر بن محمد الاصبهاني نا يونس بن حبيب (٤) الزبيري نا أبو داود الطيالسي نا شعبة . ومام كلاهما عن قتادة قال شعبة في حديثه : سمع صالحا أبا الخليل يحدث عن عبد الله بن الحارث عن حكيم بن حزام قال : قال رسول الله ﷺ : « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا فان صدقا وبينا بورك لهما في بيعهما وان كذبا وكتما يحق (٥) بركة بيعهما ، قال أبو داود : وحديث همام مثل هذا (٦) فارتفع الاشكال وثبت همام على ترك هذه اللفظة ولم يقل اذ وجدها في كتابه أنها من روايته ، والله لو ثبت همام عليها من روايته أو غيره من الثقات لقلنا بها لانها كانت تكون زيادة »

١٤١٩ مسألة فان تبايعا في بيت فخرج أحدهما عن البيت أو دخل حنية في البيت فقد تفرقا وتم البيع أو تبايعا في حنية فخرج أحدهم إلى البيت فقد تفرقا وتم البيع فلو تبايعا في صحن دار فدخل أحدهما البيت فقد تفرقا وتم البيع ، فلو تبايعا في دار أو خص فخرج أحدهما إلى الطريق أو تبايعا في طريق فدخل أحدهما دارا أو خصا فقد تفرقا وتم البيع ، فان تبايعا في سفينة فدخل أحدهما البليج أو الخزانة أو مضى إلى الفندق أو وصعد الصاري فقد تفرقا وتم البيع ، وكذلك لو تبايعا في أحد هذه المواضع فخرج أحدهما إلى السفينة فقد تم البيع اذ تفرقا ، فان تبايعا في دكان فزال أحدهما إلى دكان آخر أو خرج إلى

(١) هو في صحيح البخاري ج ٣ ص ١٣٦ (٢) في النسخة رقم ١٤ ، سعد الخير ، (٣) في النسخة رقم ١٦ والنسخة الحلبية « بن عبدويه النجيري » (٤) في النسخة رقم ١٤ « نا يوسف بن حبيب ، صححناه من تهذيب التهذيب (٥) في سنن أبي داود ومحقق (٦) في سنن أبي داود ليس كما قال المصنف بل ما فيه هكذا قال أبو داود : وكذلك رواه سعيد بن أبي عروبة وحماد وأما همام فقال : حتى يتفرقا ويختار ثلاث مرات ،

الطريق فقد تم البيع وتفرقا، ولو تبايعا في الطريق فدخل أحدهما الدكان فقد تم البيع وتفرقا، ولو تبايعا في سفر أو في فضاء فأنهما لا يفترقان إلا بأن يصير بينهما حاجز يسمى تفريقا في اللغة أو بأن يغيب عن بصره في الرفقة أو خلف ريوحة أو خلف شجرة أو في حفرة، وإنما يراعى ما يسمى في اللغة تفريقا فقط وبالله تعالى التوفيق \*

١٤٢٠ مسأله فلو تنازع المتبايعان فقال أحدهما: تفرقا وتم البيع أو قال: خير تنى أو قال: خيرتك فاخترت أو اخترت تمام البيع وقال الآخر: بل ماترقنا حتى فسخت وماخيرتنى ولاخيرتك أو أقر بالتخير وقال: فلم اختر أنا أو قال: أنت تمام البيع فإن كانت السلعة المبيعة معروفة للبائع بيته أو بعلم الحاكم ولا نبال حينئذ في يد من كانت منها ولا في يد من كان الثمن منها أو كانت غير معروفة إلا أنها في يده والثمن عند المشتري فإن القول في كل هذا (١) قول مبطل البيع منهما كأنما من كان مع يمينه لأنه مدعى عليه عقد بيع لا يقر به ولا يثبت عليه به فليس عليه إلا اليمين بحكم رسول الله ﷺ باليمين على المدعى عليه، فإن كانت السلعة في يد المشتري وهي غير معروفة للبائع وكان الثمن عند البائع بعد القول قول مصحح البيع منهما كاتنا من كان مع يمينه لأنه مدعى عليه نقل شيء عن يده ومن كان في يده شيء فهو في الحكم له فليس عليه إلا اليمين، ولو كانت السلعة والثمن معا في يد أحدهما فالقول قوله مع يمينه لأنه مدعى عليه كما قلنا وبالله تعالى التوفيق \* وهكذا القول في كل ما اختلف فيه المتبايعان مثل أن يقول أحدهما: ابتعته بنقد ويقول الآخر: بل بنسيئة أو قال أحدهما: بكذا أو كذا أو قال الآخر: بل أكثر، أو قال أحدهما: بعرض وقال الآخر: بعرض آخر أو بعين أو قال أحدهما: بدنانير وقال الآخر بل بدرهم. أو قال أحدهما بصفة كذا وذكر ما يبطل به البيع وقال الآخر: بل يباع صحيحا، فإن كان في قول أحدهما إقرار للآخر بزيادة إقرارا صحيحا ألزم ما أقربه ولا بد، فإن كانت السلعة بيد البائع والثمن بيد المشتري فهنا هو كل واحد منهما مدعى عليه فيحلف البائع بالله ما بعته منه كما يذكر ولا بما يذكر ويحلف المشتري بالله ما باعها مني بما يذكر ولا كما يذكر ويرأ كل واحد منهما من طلب الآخر ويبطل ما ذكر من البيع \* وذهب قوم إلى أن اليمين إذا اختلفا تراد البيع دون إيمان وهو قول ابن مسعود. والشعبي: وأحمد بن حنبل كما روينا من طريق عبد الرزاق ناسفان الثوري عن معن بن عبد الرحمن عن القاسم بن عبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود أن ابن مسعود باع من الأشعث بن قيس يباعا فاختلعا في الثمن فقال ابن مسعود: بعشرين وقال الأشعث: بعشرة فقال له ابن مسعود: اجعل بيني وبينك

(١) في النسخة رقم ١٤ «في كل ذلك» وفي النسخة الحلبية وفي هذا كله،

رجلا فقال له الأشعث : أنت بيني وبين نفسك قال ابن مسعود : فاني أقول بما قضى به رسول الله ﷺ : « إذا اختلف المتبايعان فالقول ما قال رب المال أو يترادان البيع » وروى عن أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود أنه قال : يحلف البائع فان شاء المشتري أخذوا ن شاء ترك ولم يذكر عليه يميننا : وقال قوم : ان كانت السلعة قائمة تحالفا وفسخ البيع وان كانت قد هلكت فالقول قول المشتري مع يمينه هذا إذالم تكن هنالك يمينه ، وهو قول حماد بن أبي سليمان . وأبي حنيفة . وأبي يوسف . ومالك ، وقال إبراهيم . والثوري . والأوزاعي في المستهلكة : بذلك . وقال قوم : اذا اختلف المتبايعان حلفا جميعا فان حلفا أو نكلا فسخ البيع وان حلف أحدهما ونكل الآخر قضى بقول الذي حلف سواء كانت قائمة أو مستهلكة ، وهو قول شريح . والشافعي . ومحمد بن الحسن إلا أنها قالوا : يترادان ثمن المستهلكة ، وقال عطاء : يرد البيع إلا أن يتفقا ، وقال زفر بن الهذيل في السلعة القائمة يتحالفاً ويترادان وأما المستهلكة فان اتفقا على أن الثمن كان من جنس واحد فالقول قول المشتري فان اختلفا في الجنس تحالفا وتراد اقيمة المبيع ، وقال أبو سليمان . وأبو ثور : القول في ذلك قائمة كانت السلعة أو مستهلكة قول المشتري مع يمينه .

**قال أبو محمد :** فأما قول ابن مسعود . والشعبي . واحد فاتهم احتجوا بالحديث الذي ذكرناه ورويناه بلفظ آخر وهو إذا اختلف المتبايعان فالقول ما قال البائع والمبتاع بالخيار فاللفظ الأول رويناه كما ذكرناه ، ورويناه أيضا من طريق حفص بن غياث عن أبي عمير أخبرني عبد الرحمن بن محمد بن قيس بن محمد بن الأشعث بن قيس عن أبيه عن جده قال ابن مسعود : ومن طريق أبي عمير أيضا عن عبد الرحمن بن محمد بن الأشعث عن أبيه عن جده قال ابن مسعود : ومن طريق هشيم بن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن الفاضلي عن القاسم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن أبيه أن ابن مسعود ، وأما اللفظ الثاني فرويناه من طريق ابن عجلان عن عون بن عبد الله بن عتبة بن مسعود أن ابن مسعود : قال أبو محمد : وهذا كله لا حاجة فيه ولا يصح شيء منه لأنها كلها مراسلات ، وعبد الرحمن ابن عبد الله بن مسعود كان له إزمات أبوه رضي الله عنه ست سنين فقط لم يحفظ منه كلمة والراوى عنه أيضا محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو سبيء الحفظ ، وعبد الرحمن بن محمد بن الأشعث ظالم من ظلمة الحجاج لا حاجة في روايته ، وأيضا فلم يسمع منه أبو عمير شيئا لتأخر سنه عن لقائه ، وأيضا فهو خطأ وإنما هو عبد الرحمن بن محمد بن قيس بن محمد ابن الأشعث وهو مجهول ابن مجهول ، وأيضا محمد بن الأشعث لم يسمع من ابن مسعود فبطل التعلق به جملة ، وأما قول أبي عبيدة بن عبد الله بن مسعود فانه يحتاج له بما رويناه من

طريق أحمد بن شعيب أخبرني إبراهيم بن الحسين ناهجاج - هو ابن محمد - قال ابن جريج: أخبرني إسماعيل بن أمية عن عبد الملك بن عبيدة أنه سمع أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود يقول: قال ابن مسعود: «أمر رسول الله ﷺ في المتبايعين سلعة يقول أحدهما: أخذتها بكذا وكذا وقال الآخر: بعثها بكذا وكذا بأن يستحلف البائع ثم يختار المتبايع فان شاء أخذ وان شاء ترك» وروينا أيضا من طريق إسماعيل بن أمية عن عبد الملك بن عبيدة عن ابن عبد الله بن مسعود عن أبيه عن رسول الله ﷺ، وهذا الشيء لأن أبا عبيدة بن عبد الله بن مسعود سئل أنذر كرم من أليك شيئا؟ قال: لا ولم يكن لعبد الله رضى الله عنه من الولد إلا أبو عبيدة وهو أكبرهم. وعبد الرحمن تركه ابن ست سنين. وعتبة وكان أصغرهم. وعبد الملك ابن عبيدة المذكور مجهول فسقط هذا القول \*

قال أبو محمد: وأما سائر الأقوال فلا حجة لهم أصلا لاسيما من فرق بين السلعة القائمة والمستهلكة ومن حلف المشتري فإنه لا يوجد ذلك في شيء من الآثار أصلا إلا أنهم أطلقوا اطلاقا ساءوا فيه قلة الورع - يعنى الحنفيين والمالكيين - فلا يزالون في كتبهم: قال رسول الله ﷺ: «إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة فانهما يتحلفان ويتراذان» وهذا لا يوجد أبداً في مرسل ولا في مسند ولا في قوى ولا في ضعيف إلا أن يؤضع للوقت \* قال علي: وهذا مما تناقضوا فيه فغالوا المرسل المذكور وغالفوا ابن مسعود ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضى الله عنهم، واحتج بعضهم لقولهم في ذلك بأن قال: لما كان كلاهما مدعياً ومدعى عليه وجب عليها البين جميعاً فإن البائع يدعى على المشتري ثمتناو عقداً لا يقر به المشتري والمشتري يدعى على البائع عقداً لا يقر به البائع \*

**قال أبو محمد:** ليس هذا في كل مكان كما ذكرنا لأن من كان يده شيء لا يعرف لغيره وقال له إنسان: هذا لى بعتك منك بمثلين وقال الذى هو فى يده: بل ابتعتك منك بمثلين وقد أنصفتك فإن الذى الشيء يده ليس مدعياً على الآخر بشيء أصلاً لأن الحكم أن كل ما يد المرء فهو له فإن ادعى فيه مدعى حلف الذى هو يده وبرى ولم يقر له قط بملكه أقراراً مطلقاً فليس البائع ههنا مدعى عليه أصلاً، وقد عظم تناقضهم ههنا لاسيما تخريفهم بين السلعة القائمة والمستهلكة فهو شيء لا يوجب قرآن ولا سنة ولا رواية سقيمة ولا قول صاحب ولا قياس ولا معقول ولا رأى له وجه، ويعارضون بما احتج له أصحابنا وأبو ثور في قولهم: أن القول قول المشتري على كل حال مع يمينه لأنها جميعاً قد اتفقا على البيع وعلى انتقال الملك إلى المشتري ثم ادعى البائع على المشتري بما لا يقر له به المشتري، وهذا أشبه بأصول الحنفيين والمالكيين من أقوالهم في الأقرار \*

قال أبو محمد : وليس هذا أيضا صحيحا لان البائع لم يوافق المشتري قط على ما ادعاه في ماله وانما أقوله بانتقال الملك والبيع على صفة لم يصدقه المشتري فيها فلا يجوز أن يقضى للمشتري باقرار هو مكذوب له فصح أن القول ما قلناه من أن كل ما كان يبدى انسان فهو له الا أن تقوم بملكك بينة لغيره وهو قول اياس بن معاوية وبهذا جاءت السنة \* والعجب من ايهام الخيفيين . والمالكين . والشافعيين . انهم يقولون بالحديث المذكور وهم قد خالفوه جملة كما أوردنا لاسيا الشافعيين فانهم يقولون : لا يجوز الحكم بالمرسل ثم أخذوا ههنا بمرسل وليتهم صدقوا في أخذهم به بل خالفوه وتناقضوا كلهم مع ذلك في فتاويهم في فروع هذه المسألة تناقضا كثيرا . والله تعالى التوفيق . وأعجب شيء في هذا تحليف المالكين للبائع . والمشتري بان يحلف البائع بالله لقد بعثكها بكذا وكذا وبان يحلف المشتري بالله لقد اشتريتها منك بكذا وكذا فيجمعون في هذا عجوبتين : احدهما تحليفهما على ما يدعيانه لا على نفي ما يدعى به كل واحد منهما على الآخر ، والآخرى أنهم يحلفونهما كذلك ثم لا يعطونهما ماحلفا عليه فأي معنى لتحليفهما بذلك ؟ وانما يحلف المدعى عليه على نفي ما ادعى عليه به ويبرأ ، وأما من يرى رد اليمين فانه يحلف المدعى على ما ادعى ويقضون له به ، وتقضوا ههنا أصولهم أقبح تقض وأفسده بلاد ليل أصلا ، وقالوا أيضا : ان ادعى أحدهما صحة العمل والآخر فساد القول قول مدعى الصحة ولا يدري من أين وقع لهم هذا ؟ ، والله تعالى التوفيق .

١٤٢٠ مسألة وكل بيع وقع بشرط خيار للبائع أو للمشتري أو لهما جميعا أو لغيرهما خيار ساعة أو يوم أو ثلاثة أيام أو أكثر أو أقل فهو باطل تخيرا انفاذه أو لم يتخيرا فان قبضه المشتري باذن بائعه فهلك في يده بغير فعله فلا شيء عليه فان قبضه بغير اذن صاحبه ولكن بحكم حاكم أو بغير حكم حاكم ضمنه ضمان النصب ، وكذلك ان أحدث فيه حدثا ضمنه ضمان التعدي ، وقال أبو حنيفة : بيع الخيار جائز لكل واحد منهما ولهما معا ولانسان غيرهما فان رد الذي له الخيار البيع فهو مردود وان أمضاه فهو ماض الا أنه لا يجيز مدة الخيار أكثر من ثلاثة أيام لكن ثلاثة أيام ماقبل ، فان اشترط الخيار أكثر من ثلاثة أيام بطل البيع ، فان تباعا بخيار ولم يذكر امدة فهو إلى ثلاثة أيام ، وخالفه أبو يوسف . ومحمد فقالا : الخيار جائز الى ما تعاقداه طال المدة أم قصرت واتفقوا في كل ما عدا ذلك ، والقدر جائز عندهم في بيع الخيار بتطوع المشتري لا بشرط أصلا فان تشارطا النقد فسد البيع فان مات الذي له الخيار في مدة الخيار فقد لزمه البيع فان تلف الشيء في مدة الخيار فان كان الخيار للمشتري فقد لزمه البيع بذلك الثمن وان كان الخيار للبائع

فعلى المشتري قيمته لاثمته وللذى له الخيار منهما انفاذ الرضى بغير محضر الآخر وليس له أن يرد البيع إلا بمحضر الآخر، وزكاة الفطر ان تم البيع بالرضى (١) على المشتري وإن لم يتم البيع بالرد على البائع.

**قال أبو محمد:** وهذه وسأوس. وأحكام لا يعرف لها أصل وأقسام وأحكام لا تحفظ عن أحد قبله، وقال مالك: بيع الخيار جائز كما قال أبو حنيفة. وأصحابه إلا أن مدة الخيار عنده تختلف أما في الثوب فلا يجوز الخيار عنده إلا يومين فأقل فإذا زاد فلا خير فيه وأما الجارية فلا يجوز الخيار عنده فيها إلا جمعة فأقل فإذا زاد فلا خير فيه ينظر إلى خبرها. وهيئتها. وعملها، وأما الدابة فيوم فأقل وأسير البريد فأقل، وأما الدار فالشهر فأقل وإنما الخيار عنده ليستشير ويختبر البيع (٢) وأما ما بعد من أجل الخيار فلا خير فيه لانه غرر، ولا يجوز عنده التقديف بيع الخيار لا بشرط ولا بغير شرط فإن تشارطاه فسد البيع، فإن مات الذى له الخيار فورثته يقومون مقامه، فإن تلف المبيع في يد المشتري من غير فعله في مدة الخيار فهو من مصيبة البائع ولا ضمان على المشتري سواء كان الخيار للمشتري أو للبائع أو لغيرهما وللذى له الخيار الرد والرضى بغير محضر الآخر وبمحضره، وزكاة الفطر على البائع في كل ذلك، قال: فإن انقضى أمد الخيار ولم يرد ولا رضى فله الرد بعد ذلك بيوم فإن لم يرد في هذا القدر لزمه البيع، وهذه أقوال في الفساد كالتى قبلها ولا تحفظ عن أحد قبله وتحديدات في غاية الفساد لأن كل ما ذكرنا من الجارية. والثوب. والدار. والدابة قد يختبر ويستشار فيه في أقل من المدد التى ذكرنا وفي أقل من نصفها وقد يخفى من عيوب كل ذلك أشياء في أضعاف تلك المدد، فكل ذلك شرع لم يأذن الله تعالى به ولا أوجبته سنة. ولا رواية ضعيفة. ولا قياس. ولا قول متقدم. ولا رأى له وجه، وليت شعري ما قولهم ان كان الخيار لاجنبى فمات في أمد الخيار أيقوم ورثته (٣) مقامه في ذلك أم لا؟ فإن قالوا: لا تناقضوا وجعلوا الخيار مرة يورث ومرة لا يورث وإن قالوا: نعم قلنا: فلعلمهم صغار. أوسفها. أو غيب. أو لا وارث له فيكون الخيار للإمام أو لمن شاء الله ان هذه لعجائب! وقال الشافعى: يجوز الخيار لاحدهما ولهما معا ولا يجوز أكثر من ثلاثة أيام، واختلف قوله في التباعد على أن يكون الخيار لاجنبى فمرة أجازاه ومرة أبطل البيع به الا على معنى الوكاله والتقد جائز عنده في بيع الخيار فإن مات الذى له الخيار فورثته يقومون مقامه فإن

(١) سقط لفظ «بالرضى» من النسخة رقم ١٤ (٢) في النسخة رقم ٢٦. وتغيير للمبيع.

(٣) في النسخة رقم ١٦ «وارثه»

تلف الشيء في يد المشتري في مدة الخيار فإن كان الخيار للبائع أو لهما معا فعلى المشتري ضمان القيمة وإن كان الخيار للمشتري فقد لزمه البيع بالثمن الذي ذكرنا والذي له الخيار عنده أن يرد وإن برضى بغير محضر الآخر وبمحضره ، واحتج هو . وأبو حنيفة في أن الخيار لا يكون أكثر من ثلاث بخبر المصراة . وبخبر الذي كان يخدع في البيوع فجعل له النبي ﷺ الخيار ثلاثا وأمره أن يقول إذا باع : لا خلافة ، واحتج الحنفيون في ذلك بما روينا من طريق الحذافي بمحمد بن يوسف قال : أخبرني محمد بن عبد الرحيم بن شروس أخبرني حفص بن سليمان الكوفي أخبرني أبان عن أنس أن رجلا اشترى بغيراً واشتراط الخيار أربعة أيام فأبطل النبي ﷺ البيع وقال : إنما الخيار ثلاثة أيام ، قال الحذافي : وحدثنا عبد الرزاق نازج سمع أبانا يقول : عن الحسن : « اشترى رجل يعبا وجعل الخيار أربعة أيام فقال رسول الله ﷺ : البيع مردود وإنما الخيار ثلاثة أيام » .

**قال أبو محمد** : أما احتجاج أبي حنيفة . والشافعي بحديث منقذ وأن النبي ﷺ جعل له الخيار ثلاثة أيام فيما اشترى فعجب عجب جدا أن يكونا أول مخالف لهذا الحديث ، وقولهما بفساد بيعه جملة إن كان يستحق الحبر ويخدع في البيوع أو جواز بيعه جملة ولا يرده إلا من عيب إن كان لا يستحق الحبر فكيف يستحل ذو ورع أن يعصى رسول الله ﷺ فيما أمر به ثم يقوله ما لم يقل مع ذلك ، وليس في هذا الخبر بيع وقع بخيار من المتبايعين لأحدهما أو لهما وفي هذا نوزعوا فأسفاه عليهم . وأما احتجاج أبي حنيفة بحديث المصراة فطامة من طوام الدهر وهو أول مخالف له وزار عليه (١) وطاعن فيه مخالف كل مافيه ، فرة يجعله ذو التورع منهم منسوخا بتحريم الربا وكذبوا في ذلك ما للربا هنا مدخل ، ومرة يجعلونه كذبا ويعرضون بأبي هريرة والله تعالى يحزيمهم بذلك في الدنيا والآخرة وهم أهل الكذب لا الفاضل البر أبو هريرة رضى الله عنه وعن جميع الصحابة وكب الطاعن على أحد منهم لوجهه ومنخره ثم لا يستحيون من أن يحتجوا به فيما ليس فيه منه شيء . لأنهم إنما يريدون نصر تصحيح بيع وقع بشرط خيار للبائع أو للمشتري أو لهما معا أو لغيرهما وليس من هذا كله في خبر المصراة أثر . ولا نص . ولا إشارة . ولا معنى ، فأى عجب أكثر من هذا ، وأما حديثنا الحذافي المستند . والمرسل فهما من طريق أبان بن يزيد الرقائشي وهو هالك مطرح ، والمستند من طريق حفص بن سليمان الكوفي وهو هالك أيضا متروك ، وأما المرسل فعن رجل لم يسم فهما فضيحة وشبهة لا يأخذ بهما في دينه إلا محروم (١) يقال زرى عليه فعله عابه



التوفيق، ولعمري لقد خالف المالكيون هنا أصولهم (١) فانه لا مؤنة عليهم من الاخذ بمثلها في الدناءة والذالة اذا وافق تقليدهم وقالوا : ايضا قد اتفقنا على جواز الخيار ثلاثا واختلفنا فيما زاده

قال أبو محمد : وهذا كذب ما وقعوا قط على ذلك ، هذا مالك لا يجيز الخيار في الثوب الا يومين فاقل ولا في الدابة الا اليوم فاقل فبطل كل ما هو به وبالله تعالى التوفيق \* ويعارضون بالخبر الذي فيه النهي عن تلقي الركبان فمن تلقى شيئا من ذلك فصاحبه بالخيار إذا أتى السوق وهو خير صحيح وفيه الخيار إلى دخول السوق ولعله لا يدخله إلا بعد عام فأكثر ، وسنذكره باسناده بعد هذا ان شاء الله تعالى ، فظهر فساد أقوال هؤلاء جملة وانها آراء أحدثوها متخاذلة لأصل لها ولا سلف لهم فيها \* وقال ابن أبي ليلى : شرط الخيار في البيع جائز لما أولا حدهما أولا جنبي ويجوز إلى أجل بعيد أو قريب \* وقال الليث : يجوز الخيار إلى ثلاثة أيام فاقل \* وقال الحسن بن حي : يجوز شرط الخيار في البيع ولو شرطاه أبدا فهو كذلك لا أدري ما الثلاث الا أن المشتري ان باع ما اشتري بخيار فقد رضيه ولزمه وان كانت جارية بكر فوطئها فقد رضيا ولزمته \* وقال عبيد الله بن الحسن : لا يعجنى شرط الخيار الطويل في البيع إلا أن الخيار للمشتري ما رضى البائع \* وقال ابن شبرمة : وسفيان الثوري لا يجوز البيع إذا شرط فيه الخيار للبائع أو لهما ، وقال سفيان : البيع فاسد بذلك فان شرط الخيار للمشتري عشرة أيام أو أكثر جاز ، وروينا في ذلك عن المتقدمين آثارا كبارا وروينا من طريق وكيع نا كريا - هو ابن ابي زائدة - عن الشعبي قال : اشترى عمر فرسا واشترط حبسه ان رضيه ولا فلا بيع بينهما بعد لحمل عمر عليه رجلا فغضب الفرس فجعل بينهما شريحا فقال شريح لعمر : سلم ما ابتعت أورد ما أخذت فقال عمر : قضيت بمر الحق \* وروينا عن عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن عبد الرحمن بن فروخ عن أبيه قال : اشترى نافع بن عبد الحارث من صفوان بن أمية بن خلف دارا للسجن بأربعة آلاف فان رضى عمر فالبيع يعمه وان لم يرض (٢) فلصفوان أربعمائة درهم فأخذها عمر \* وبه إلى سفيان الثوري عن عبد الله بن دينار قال : سمعت ابن عمر يقول : كنت ابتاع ان رضيت حتى ابتاع عبد الله بن مطيع نجية ان رضيا فقال : ان الرجل ليرضى ثم يدعى فكأنما يقطنى فكان يبتاع ويقول : ها ان اخذت \* ومن طريق عبد الرزاق أنا ابن جريج أخبرني سليمان بن البرصاء قال : بايعت ابن عمر يعيا فقال لي : إن جاء تانفقتنا إلى ثلاث ليال فالبيع يعمنا وان لم تانفقتنا إلى ذلك فلا بيع بيننا وبينك ولك سلعتك

(١) في النسخة رقم ١٦ « اقوالهم » (٢) في النسخة رقم ١٤ « وان عمر لم يرض »

**قال أبو محمد:** لاندلم عن الصحابة رضى الله عنهم في بيع الخيار شيئا غير هذا وهو كله خلاف لأقوال أبي حنيفة . ومالك . والشافعى ، وهذه عندهم يوع فاسدة مفسوخة فإن تهويلهم بالصاحب الذى لا يعرف له مخالف ؟ نعم وإن عرف له مخالف ، وإن ردهم السنة الثابتة أن لا يبيع بين أحد من المتبايعين حتى يتفرقا ويخير أحدهما الآخر بعد البيع برواية شيخ من بنى كنانة عن عمر البيع عن صفقة أو خيار ؟ وليس فى هذا لوصح خلاف للسنة بل قد صح عن عمر وغيره من الصحابة موافقة السنة فى ذلك وإجازة رد البيع قبل التخيير والتفرق ثم هان عليهم ههنا خلاف عمل عمر بن الخطاب . ونافع بن الحارث . وصفوان بن أمية وكلهم صحابة العمل المشهور الذى لا يمكن أن يخفى بحضرة الصحابة بالمدينة . ومكة ولا يعرف لهم فى ذلك مخالف ولا عليهم منهم منكر ممن يحجز البيع بشرط الخيار أصلا بأصح طريق وأثبتة فى أشهر قصة ، وهى ابتاع دار للسجن (١) بمكة ، وما كان قبل ذلك بها للسجن دار أصلا ، ثم فمل ابن عمر . وابن مطيع وهما صاحبان يبتاعان كما ترى بخيار أن أخذنا إلى غير مدة مسماة ، وعمر قبل ذلك . وصفوان . ونافع يبتاعون (٢) على الرضى إلى غير مدة مسماة لا يعرف لهم فى ذلك مخالف ممن يحجز البيع بشرط خيار فأعجبوا لأقوال هؤلاء القوم \*

وأما التابعون فروينا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن ابن طاوس عن أبيه فى الرجل يشتري السلمة على الرضى قال : الخيار لكليهما حتى يفتراقا رضى ه وبه إلى معمر عن أيوب عن ابن سيرين إذا بعث شيئا على الرضى فلا تخلط الورق بغيرها حتى تنظر أياخذ أم يرد \* ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا أن يونس عن الحسن قال : إذا أخذ الرجل من الرجل البيع على أنه فيه بالخيار فهلك منه فإن كان سمي الثمن فهو له ضامن وإن لم يسمه فهو أمين ولا ضمان عليه ه وعن شريح ما ذكرنا قبل ما نعلم فى هذا عن أحد من التابعين غير ما ذكرنا وكله مخالف لقول أبي حنيفة . ومالك . والشافعى لأنه ليس فى شيء منه ذكر مدة أصلا ، وفى قول الحسن جواز ذلك بغير ذكر ثمن ، وفى قول ابن سيرين جواز النقد فيه ولم يخص بشرط ولا بغير شرط ، وأما قول طاوس فوافق لقولنا لأنه لا قطع بان كل بيع يكون فيه شرط خيار فإن الخيار يجب فيه للبائع وللشترى حتى يتفقا فصح أنه ليس هو عنده يما أصلا وأنه باق على حكمه كما كان ، وهذا قولنا فصح قبيحا أن أقوال من ذكرنا مخالفة لكل ما روى فى ذلك عن صاحب أو تابع وأنهما لاسلف لهم فيها ، وتفرق سفيان . وابن شبرمة من كون الخيار للبائع أو لهما فلم يميزاه وبين أن يكون الخيار

للشترى وحده فاجازه سفيان لا معنى له لأنه لم يأت بالفرق بين ذلك قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول متقدم . ولا قياس . ولا رأى له وجه ، وليس إلا جواز كل ذلك أو بطلان كل ذلك ، وقدرونا بطلان ذلك عن جماعة من السلف كما روينا من طريق عبد الرزاق ناسفيان الثوري عن عاصم بن عبيد الله عن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق أن عائشة أم المؤمنين كرهت أن تباع الأمة بشرط . ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود قال : أراد ابن مسعود أن يشتري جارية يتسراها من امرأته فقالت : لا أبيعها حتى اشترط عليك أن اتبعها نفسى فانا أولى بالثمن فقال ابن مسعود : حتى أسأل عمر فساله فقال له عمر : لا تقربها وفيها شرط لأحد \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر بن عمرو بن مسلم قال : سألت عكرمة مولى ابن عباس عن رجل أخذ من رجل ثوبا ؟ فقال : اذهب به فإن رضيت أخذته فباعه الآخذ قبل أن يرجع إلى صاحب الثوب فقال عكرمة : لا يحل له الربح . ومن طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال : قال عطاء : كل بيع فيه شرط فليس بيعا ، وقال طاووس بما ذكرنا قبل \*

قال أبو محمد : هذا كله عند كل ذي حس سليم أوضح في إبطال البيع بشرط الخيار من دعواهم أن عمر مخالف للسنة في أن لا يبيع بين المتبايعين حتى يتفرقا بالم يصح عنه من قوله : البيع عن صفقة أو خيار ، ومن دعواهم مثل ذلك على ابن عمر في قوله : ما أدركت الصفقة حيا مجموعا فمن البائع وليس في هذا إشارة إلى خلاف السنة المذكورة بل قد صح عنهما موافقة السنة في ذلك \*

قال علي : فإن كان ما روى عن الصحابة . والتابعين في ذلك اجماعا فقد خالفوه فهم مخالفون للاجماع كما أقروا على أنفسهم وإن لم يكن اجماعا فلاحجة في قولهم يأت به نص ولا اجماع ، فإن احتجوا في إباحة بيع الخيار بما روى المسلمون عند شروطهم ، فهذا لا يصح لأنه عن كثير بن زيد وهو مطرح باتفاق ولا يحل الاحتجاج بما روى \*

ومن طريق أخرى عن كذاب عن مجهول عن مجهول مرسل مع ذلك (١) \* وعن عطاء مرسل ولو صح مع ذلك لما كان لهم فيه متعلق أصلا لأن شروط المسلمين ليس هي كل ما اشترطوه ولو كان ذلك للزم شرط الزنا . والسرقة وهم قد أبطلوا أكثر من ألف شرط أباحها غيرهم وإنما شروط المسلمين الشروط التي جاء القرآن . والسنة بإباحتها نصا فقط قال رسول الله ﷺ : كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، \*

قال علي : فان احتج من يجيز بيع الخيار بما قد ذكرناه من قول رسول الله ﷺ : « كل يمين لا بيع بينهما حتى يتفرقا الا بيع الخيار » فلا حاجة لهم فيه لأن أيوب عن نافع عن ابن عمر قدين ذلك الخيار ما هو وانه قول أحدهما للآخر : اختر ، وبينه أيضا الليث عن نافع عن ابن عمر بمثله ، وأوضحه اسماعيل بن جعفر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ انه قال : « المتبايعان بالخيار مالم يتفرقا إلا أن يكون البيع عن خيار فان كان البيع عن خيار فقد وجب البيع » فصح ضرورة أن هذا الخيار انما هو التخيير من أحدهما للآخر فقط \* وذكرنا أيضا خبر المصراة وسند كرهه في هذا الكتاب باسناده ان شاء الله تعالى ، وان رسول الله ﷺ جعل الخيار لو اوجدها ثلاثا فان رضىها أمسكها وان كرهها ردها ورد معها صاعا من تمر \* وخبر من قد اذأمره رسول الله ﷺ بأن يقول إذا باع أو ابتاع : لا خلافة ثم جعل له الخيار ثلاثا ، وقد ذكرناه في كتاب الحجر من ديواننا هذا (١) ، وخبر تلقى السلع [ الركبان ] (٢) والتهى عنه وانه ﷺ جعل للبائع الخيار إذا دخل السوق وبالخيار في رد البيع يوجد فيه العيب \*

قال أبو محمد : وكل هذا لا حاجة لهم في شيء منه ، واحتجاجهم به في إباحة بيع الخيار إنما هو عار لأن خبر المصراة انما فيه الخيار للمشتري أحب البائع أم كره لا برضى منه أصلا ولا بأن يشترط في حال عقد البيع فكيف يستجيز ذو فهم أن يحتج بهذا الخيار في إباحة بيع يتفق فيه البائع والمشتري على الرضى بشرط خيار لأحدهما أو لكليهما أو لغيرهما ؟ وأما خبر من قد فكذلك أيضا لأنه انما هو خيار يجب لمن قال عند التبايع : لا خلافة بائعا كان أو مشتريا سواء رضى بذلك معاملة أو لم يرض لم يشترطه الذي جعل له في نفس العقد ، فأى شبه بين هذين الحكمين وبين خيار يتفقان برضاهما على اشتراطه لأحدهما أو لغيرهما وكلهم لا يقول بهذا الخير أصلا ؟ \* وأما خبر تلقى السلع فكذلك أيضا انما هو خيار جعل للبائع أحب المشتري أم كره لم يشترطه في العقد وهو أيضا خيار إلى غير مدة محدودة وكلهم لا يجيز هذا أصلا ، فأى عجب يفوق قول قوم يطلون الأصل ولا يجيزون القول به ويصححون القياس عليه في ما لا يشبهه ويخالفون السنن فيما جاءت فيه ثم يحتجون بها فيما ليس فيها منه أثر ولا دليل ولا معنى ؟ فخالقوا الحقائق جملة ونحمد الله تعالى على ما من به من التوفيق (فان قالوا) : لما جاز في هذه الاخبار في أحدها الخيار للبائع . وفي الآخر الخيار للمشتري . وفي الثالث الخيار للبرء بائعا كان أو مشتريا وكان في الشفعة الخيار لغير البائع والمشتري بغير أن يشترط في العقد شيء .

من ذلك من غير أن يلتفت رضى الآخر أو رضى البائع والمشتري كان إذا اشترطاه  
بتراضيهما لأحدهما أو لهما أو لغيرهما أخرى أن يجوز قلنا : هذا حكم الشيطان لاحكام  
الله عز وجل ، وهذا هو تعدى حدود الله تعالى الذى قال الله تعالى : ( ومن يتعد حدود  
الله فقد ظلم نفسه ) وتلك دعوى منكم لبرهان على صحتها بل البرهان قائم على بطلانها  
بقوله تعالى : ( شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ) وما تدرؤن أنتم ولا غيركم من  
أين قلتم بدعواكم هذه ؟ ثم لو صح القياس لكان هذا منه عين الباطل لأن القياس عند  
القائلين به لا يصح تشبيه المشبه الا حتى يصح المشبه به وليس منكم أحد يصحح حكم  
شئ من هذه الاخبار الا المصرة . والشفعة فقط فكيف تستحلون أن تحكموا بحكم  
لأنه يشبه حكما لا يجوز العمل به ؟ وهل سمع بأحق من هذا العمل ؟ والذين يصححون  
منكم حكم المصرة لا يختلفون في أنه لا يجوز القياس على ما فيه من رد صاع تمر (١)  
مع الشئ الذى يختار الراد رده فمن أين جاز عندكم القياس على بعض ما في ذلك الخبر  
وحرمة القياس على بعض ما فيه ؟ أليس هذا مما تختار فيه أو هام العقلاء ؟ ، وكذلك  
الشفعة انما هى للشريك عندكم أوللجار فيما بيع من مشاع في العقار خاصة فمن أين وقع  
بكم يا هؤلاء ان تحرموا القياس على ذلك ما بيع أيضا من المشاع في غير العقار للشريك  
أيضا ؟ ولو صح قياس في الدهر لكان هذا أوضح قياس وأصح لتساوئيهما في العلة والشبه  
عند كل ناظر ثم تقيسون عليه ما لا يشبهه أصلا من اشتراط اختيار البائع أو للمشتري  
أو لهما أو لأجنبي وهو ضد ذلك الحكم جملة . فذلك للشريك وهذا لغير الشريك .  
وذلك في المشاع وهذا في غير المشاع . وذلك مشروط وهذا غير مشروط ، وذلك الى  
غير مدة وهذا الى مدة ، فاعذا التخليط . والخبط ؟ وأما الخيار في رد المبيع فالقول  
فيه كالقول في خيار الشفعة سواء سواء من أنه لا شبه بينه وبين اشتراط الخيار في البيع  
بوجه من الوجوه لما قلنا آنفا ، فظهر فساد احتجاجهم جملة بالأخبار . وبالقياس وبالله  
تعالى التوفيق ، وأى قول أفسد من قول من يطل الخيار الذى أوجبه الله تعالى على لسان  
رسوله ﷺ للتبايعين قبل التفرق بأبدانتهما وقبل أن يخير أحدهما الآخر فيختار  
امضاء أو ردا والخيار الواجب لمن قال عند البيع : لا خلافة ، والخيار لمن باع سلعة  
من تلقاها اذا دخل السوق ، والخيار الواجب لمن ابتاع مصرة ، والخيار الواجب  
لمن باع شركا (٢) من مال هو فيه شريك ثم أوجب خيارا لم يوجبه الله تعالى قط

(١) في النسخة رقم ١٦٠ على خبر من رد صاع تمر ، (٢) في النسخة رقم ١٤ « لمن باع بيع  
شرك » وفي النسخة الحلية « لمن بيع شرك »

ولا رسوله ﷺ، ومن البرهان على بطلان كل بيع يشترط فيه (١) خيار للبائع أو للمشتري أو لهما أو لغيرهما قول رسول الله ﷺ: «ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فهو باطل وإن اشترطه مائة مرة وإن كان مائة شرط كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل كتاب الله أحق وشرط الله أوثق».

وكان اشترط الخيار المذكور شرطاً ليس في كتاب الله تعالى ولا في شيء من سنة رسول الله ﷺ، ولو كان فيها كان في كتاب الله تعالى لأن الله تعالى أسرى كتابه بطاعة رسوله ﷺ فوجب بطلان الشرط المذكور (٢) يقينا واذ هو باطل فكل عقد لم يصحح إلا بصحة ما لم يصح فلا صحة له بلا شك، فوجب بطلان البيع الذى عقد على شرط خيار كما ذكرنا قال الله تعالى: (إن الله لا يصلح عمل المفسدين) \*

**قال أبو محمد:** وعهدنا بهم يفتخرون باتباع المرسل وأنه كالمسند وقد رويناهم طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا اسماعيل بن عليه عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يفرق بيعان إلا عن تراض» وهذا من أحسن المراسل فأين هم عنه وفيه النهى عن بقاء الخيار بعد التفرق؟ ونسألهم عن بيع الخيار هل زال ملك بانه عنه وملكه المشتري له أم لا إذا اشترط الخيار للبائع أو لهما؟ فإن قالوا: لا فهو قولنا وصح أنه لا يبيع هنالك أصلاً لأن البيع نقل ملك البائع وإيقاع ملك المشتري وإن قالوا: نعم قلنا: فالخيار لا معنى له ولا يصح في شيء قد صح ملكه عليه وأقوالهم تدل على خلاف هذا، فإن قالوا: (٣) قد باع البائع ولم يشتر المشتري بعد قلنا: هذا تخليط وباطل لا خفاء به لأنه لا يكون (٤) بيع إلا وهنالك بائع ومبتاع وانتقال ملك، وهكذا إن كان الخيار للبائع فقط فن المحال أن ينعقد بيع على المشتري ولم ينعقد ذلك البيع على البائع فإن كان الخيار لهما أو لأجنبى فهذا بيع لم ينعقد لأعلى البائع ولا على المبتاع فهو باطل والقوم أصحاب قياس بزعمهم، وقد أجمعوا على أن النكاح بالخيار لا يجوز فهلا قاسوا على ذلك البيع وسائر ما أجازوا فيه الخيار، كما فعلوا في معارضة السنة بهذا القياس نفسه في إبطالهم الخيار بعد البيع قبل التفرق فلا النصوص التزموا ولا القياس طردوا، والدلائل على إبطال بيع الخيار تكثروا من أقضائهم فيه حجة وانما أقوالهم فيه دعاوى بلا برهان مختلفة متدافعة كما ذكرناها قبل، وبالله تعالى التوفيق \*

(١) في النسخة رقم ١٦ «شرط فيه» (٢) في النسخة رقم ١٤ «الشروط المذكورة» وهو لا يناسب قوله بعد «واذ هو باطل» (٣) في النسخة رقم ١٦ «وإن قالوا» (٤) في النسخة رقم ١٦ «لأنه لا يصح»

١٤٢١ **مسألة** وكل بيع صح وتم فهلك المبيع أثر تمام البيع فمصيبته من المتناع ولا رجو عليه على البائع ، وكذلك كل ما عرض فيه من بيع أو نقص سواء في كل ذلك كان المبيع غائباً أو حاضراً أو كان عبداً أو أمة فجئن أو برص أو جذام أثر تمام البيع (١) فباعد ذلك أو كان ثمر أو دخل يبعه فاجيب كله أو أكثره أو أقله فشكل ذلك من المتناع ولا رجو عليه على البائع بشئ. وهو قول أبي سليمان. والشافعي. وأصحابهما .

وقال أبو حنيفة : على البائع تسليم ما باع فإن هلك قبل أن يسلمه فمصيبته من البائع ، وقال مالك : بقولنا إلا في الرقيق والثمار خاصة فإنه قال : ما أصاب الرقيق في ثلاثة أيام بعد بيع الرأس من أباق . أو عيب . أو موت . أو غير ذلك فمن مصيبة البائع فإذا انقضت برىء البائع إلا من الجنون . والجذام . والبرص فإن هذه الأدواء الثلاثة إن أصاب شيء منها الرأس المبيع (٢) قبل انقضاء عام من حين ابقاءه كان له الرد بذلك قال : ولا يقضى بذلك إلا في البلاد التي جرت عادة أهلها بالحكم بذلك فيها ، وأما البلاد التي لم تجر عادة أهلها بالحكم بذلك فيها فلا يحكم عليهم بذلك قال : ومن باع بالبراءة بطل عنه حكم العهدة وأسقطها جلة فيما باعه السلطان لغريم أو من مال يتيم وأجاز النقدي عهدة السنون بمجزءة في عهدة الثلاث ، قال : وأما الثمار فمن باع ثمرة أي ثمرة كانت بعد أن يحل يعمها والمقاني فإذا أجيح من ذلك الثلث فصاعداً رجع بذلك على البائع فإن أجيح مادون الثلث بما قل أو كثر فهو من مصيبة المشتري ولا رجوع له على البائع قال : فإن كان بقلا فاصابته جائحة قلت أو كثرت فإنه يرجع بذلك على البائع واختلف قوله في الموز فرة قال : هو بمنزلة الثمار في مراعات الثلث ومرة قال : هو بمنزلة البقل في الرجوع بقليل الجائحة وكثيرها ، ومرة قال : لا يرجع بجائحة أصابته كله أو أكثره أو أقله .

**قال أبو محمد** : أما إيجاب التسليم فإن علم فيه للحنيفيين حجة أصلاً لا من قرآن : ولا من سنة . ولا رواية ضعيفة . ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا رأى سديد وإنما على البائع أن لا يحول بين المشتري وبين قبض ما باع منه فقط فإن فعل صار عاصياً وضمن ضمان النصب فقط ولا يحل أن يلزم أحد حكماء يأت به قرآن ، ولا سنة قال تعالى : ( شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ) فسقط هذا القول . وأما قول مالك في الرقيق فإن مقلديه يحتجون له بما روينا من طريق أبي داود نا مسلم بن إبراهيم نا إمام - هو ابن يزيد الطمار - عن قتادة عن الحسن البصري عن عتبة بن عامر الجهني « أن رسول الله ﷺ قال : عهدة الرقيق ثلاثة أيام » . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عبدة . ومحمد بن بشر عن سعيد

(١) في النسخة رقم ١٦ « تمام يومه » (٢) في النسخة رقم ١٤ « إن أصاب شيء من الرأس المبيع »

ابن أبي عروبة عن قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب قال : قال رسول الله ﷺ :  
 « عهدة الرقيق ثلاث ، وقالوا : انما قضى بعهدة الثلاث لاجل حى الربيع لانها لا تظهر فى أقل  
 من ثلاثة أيام ، وذكروا ما روينا من طريق مالك عن عبد الله بن أبى بكر بن محمد بن عمرو  
 ابن حزم أنه سمع ابان بن عثمان بن عفان . وهشام بن اسماعيل بن هشام يذكران فى خطبتهما  
 عهدة الرقيق فى الأيام الثلاثة من حين يشتري العبد أو الوليدة (١) وعهدة السنة  
 ويأمران بذلك . ومن طريق ابن وهب عن عبد الرحمن بن أبى الزناد عن أبيه قال : قضى  
 عمر بن عبد العزيز فى عباد شترى فسات فى الثلاثة الأيام لجعله عمر من الذى باعه ، قال  
 ابن وهب : وحدثني يونس عن ابن شهاب قال : القضاة منذ أدر كنا يقضون فى الجنون  
 والجذام . والبرص سنة ، قال ابن شهاب : وسمعت سعيد بن المسيب يقول : العهدة من  
 كل داء عضال نحو الجنون . والجذام . والبرص سنة ، قال ابن وهب : وأخبرني  
 ابن سمعان قال : سمعت رجلا من علمائنا منهم يحيى بن سعيد الأنصارى يقولون : لم نزل  
 الولاة بالمدينة فى الزمان الأول يقضون فى الرقيق بعهدة السنة من الجنون . والجذام .  
 والبرص ان ظهر بالمملوك شئ . فى ذلك قبل أن يحول الحول عليه فهو رد الى البائع  
 ويقضون فى عهدة الرقيق بثلاث ليال فان حدث فى الرأس فى تلك الثلاث حدث من موت أو  
 سقم فهو من الأول وانما كانت عهدة الثلاث من الربع ولا يستين الربع إلا فى ثلاث ليال \*  
 هذا كل ما شغبوا به وما نعلم لهم فى ذلك شيئا غير ما أوردنا وكله لاحجة لهم فى  
 شئ . منه ، أما الحديثان فساقتان لأن الحسن لم يسمع من عقبة بن عامر شيئا قط ولا  
 سمع من سمرة الاحديث العقيقة فصارا منقطعين ولا حجة فى منقطع . وقد رويناها  
 بغير هذا اللفظ لكن كما روينا من طريق ابن وهب أخبرني مسلمة بن عيسى عن حدثه عن  
 عقبة بن عامر الجهنى قال قال رسول الله ﷺ : « عهدة الرقيق أربعة أيام أو ثلاثة »  
 ومن طريق قاسم بن اصبغ بن نعيم بن الجهم ناعبد الوهاب - هو ابن عطاء الخفاف -  
 أنها هشام عن قتادة عن الحسن عن عقبة بن عامر قال : عهدة الرقيق أربع ليال \*  
 ومن طريق حماد بن سلمة عن زياد الأعلم عن الحسن أن رسول الله ﷺ قال :

« لاعهدة الا بعد أربعة أيام ، »

**قال أبو محمد :** وهذا مما تقضوا فيه أصولهم فان الحنفية يقولون : المنقطع .  
 والمتصل سواء ، وقد تركوا ههنا هذه الاخبار وما عابوها الا بالانقطاع فقط ،  
 والمالكيون تركوا ههنا الأخذ بالزيادة فهلا جعلوا العهدة أربع ليال بالآثار التى



أوردنا فظهر تناقضهم وأنهم لا يثبتون على أصل ٥

قال علي : وأما نحن فنقول : ان الله تعالى افترض على رسوله ﷺ أن يبين لنا منازل إلينا وما ألزمتنا إياه ولم يجعل علينا في الدين من حرج ، وقول القائل : عهدة الرقيق ثلاث كلام لا يفهم ولا تدرى العهدة ماهي في لغة العرب وما فهم قط أحد من قول قائل عهدة الرقيق ثلاثة أيام أن معناه ما أصاب الرقيق المبيع في ثلاثة أيام ، فنصيبه البائع ولا يعقل أحد هذا الحكم من ذلك اللفظ ، فصح يقينا أن رسول الله ﷺ لم يقله قط. ولو قاله لبين علينا ما أراد به ، ولا يفرح الخنفيون بهذا الاعتراض فإنه انما يسوغ ويصح على أصولنا لا على أصولهم لأن الخنفيين اخذوا منهم الله تعالى عقولا كهنوا بها مامعنى الكذب المضاف إلى رسول الله ﷺ أنه نهى عن البتراء حتى فهموا أن البتراء هي أن يوتر المرء بركة واحدة لا بثلاث على أن هذا لا يفهمه انسى ولا جنى من لفظة البتراء ، ولم يبالوا بالتزديد من الكذب على رسول الله ﷺ في الاخبار عنه بما لم يخبر به عن نفسه ، فما المانع لهم من أن يكتنوا أيضا ههنا معنى العهدة ؟ فهاين الامرين (١) فرق ، وأما نحن فلا تأخذ ببيان شيء من الدين الا من يان النبي ﷺ فقط فهو الذي يقوم به حجة الواقف غذا بين يدي الله تعالى لا بما سواه ٥ وأما المالكيون فهم أصحاب قياس بزعمهم وقد جاء الحكم من رسول الله ﷺ بالشفعة في البيع فقا سوا عليه الشفعة في الصداق بأرائهم ، وجاء النص بتحديد المنع من القطع في سرقة أقل من ربع دينار فقا سوا عليه الصداق ولم يقيسوا عليه الغصب (٢) وهو أشبه بالسرقة من النكاح عند كل ذي مسكة عقل ، وقد جاء النص بالربا في الاصناف الستة فقا سوا عليها الكمون . واللوز . فهلا قاسوا ههنا على خبر العهدة في الرقيق سائر الحيوان ؟ ولكن لا النصوص يلتزمون ولا القياس يحسنون ٥

ومن طرائفهم ههنا أنهم قاسوا من أصدق امرأته عبد أو ثمة بمد أن بدأ صلاحها فمات العبد أو أبق أو أصابه عيب قبل انقضاء ثلاثة أيام وأجبت الثمة بأكثر من الثلث فللمرأة القيام بالجائحة ولا قيام لها في العبد بعهدة الثلاث فكان هذا طريفا جدا ، وكلا الامرين تعلقوا فيه بخبر وعمل ولا فرق ٥ وأما احتجاجهم بأن عهدة الثلاث انما جعلت من أجل حى الربع فلا يخلو من أن تكون هذه العلة مخرجة من عند أنفسهم أو مضافة الى رسول الله ﷺ لا بد من أحدهما ، فان أضافوها إلى رسول الله ﷺ كان ذلك كذبا بحتا موجبا للنار ، وان كانوا أخرجوها من عند أنفسهم قلنا لهم : فلم

(١) في النسخة رقم ١٦ «فهاين الأمرين» (٢) في النسخة رقم ١٦ «الغاصب»

تعديتهم بالحكم بذلك إلى الابق . والموت . وسائر العيوب التي يقرون بأنها حادثة بلامك كذهاب العين من رمية ونحو ذلك ؟ فهذا عجب جدا ! وليس هذا موضع قياس لافراق العلة ، وأيضا فان كنتم فعلتم ذلك لهذه العلة فتراكم قد اطرحت الخبر الوارد في ذلك واقصرتم على علة في غاية الفساد .

وأما الآثار التي شغبوا بها فلا متعلق لهم بشئ منها لانه لا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وأيضا فان هشام بن اسماعيل ممن لا نعلمه يجب الحجة بروايته فكيف بخطبته ؟ وأما خطبة أبان بن عثمان بذلك فمهدنا بهم قد خالفوا أبانا في قوله : ان البتة في الطلاق واحدة وفي ابطاله طلاق السكران وغير ذلك فمرة يكون حكم أبان حجة ومرة لا يكون حجة وهذا تخطيط شديد وعمل لا يحل . وأما عمر بن عبد العزيز فالرواية عنه بذلك ساقطة لانها من طريق ابن أبي الزناد وأول من ضعف روايته فمالك وهو ضعيف جدا وهم قد اطرحو حكم عمر بن عبد العزيز الثابت عنه والسنة معه في أمره الناس علانية بالسجود في ( اذا السماء انشقت ) وغير ذلك من أحكامه كثير جدا ، فالآن صار حجة وهناك ليس حجة ما أقبح هذا العمل في الديانة . وأما قول يحيى بن سعيد الأنصاري فمن رواية ابن سمعان وهو مذكور بالكذب لاحتل الرواية عنه . وأما قول الزهري . وسعيد بن المسيب فصحيح عنهم ولا حجة في الدين في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وقول سعيد مخالف لهم لانه رأى عهدة السنة من كل داء عضال ولم يخص الجنون . والجذام . والبرص فقط ؛ وقد علم كل ذى حس أن الاكلة والحربة والأدرة من الأدواء العضال فبطل كل ما هوأ به وما نعلم لهم في عهدة السنة من الأدواء المذكورة أثرا أصلا . ولا قول صاحب . ولا قياسا ، وقال بعضهم : هذه الأدواء لا تظهر ببيان إلا بعد عام .

**قال أبو محمد** : وهذه دعوى كاذبة . وقول بلال برهان وما كان هكذا حكمه الاطراح ولا يحل الأخذ به ، وما علم هذا قط لافي طب . ولا في لغة عربية . ولا في شريعة .

قال على : وذكروا أيضا ما روياه من طريق الحجاج بن المهدي نا همام عن قتادة أنه كان يقول : ان رأى عياني ثلاث ليال رد بغير يديته وان رأى عييا بعد ثلاث لم يرد (١) الابينة . ومن طريق حماد بن سلمة عن حميد عن عبد الملك بن يعلى فيمن ابتاع غلاما فوجده مجنونا قال : ان ظهر ذلك في السنة فانه يستحلف البائع لقدهاءه وما به جنون وان كان بعد السنة فيمينه بالله على عله ، وذكر بعضهم (٢) ان عمر بن الخطاب . وابن

(١) في النسخة رقم ١٦ « لم يرد » (٢) في النسخة رقم ١٤ . وقال بعضهم .

الزبير سئلا عن العدة فقال: لا نجد أمثلا من حديث حبان بن منقذ (١) اذ كان يخذع في البيوع فجعل له النبي ﷺ الخيار ثلاثا ان شاء أخذوا ن شامرد ، وخبرا عن علي بن أبي طالب أجل الجارية بها الجذام والداء سنة .

قال علي: وكل هذا لاجحة لهم فيه ، أما خبر عمر . وابن الزبير فلا يان فيه بأنها يقولان بقولهم أصلا بل فيه انه خلاف قولهم لأنها ببناء على حديث حبان بن منقذ والمالكيون مخالفون لذلك الخبر ، فقول عمر . وابن الزبير حجة عليهم ولا وفاق (٢) فيه لقولهم أصلا لأنه انما فيه الخيار بين الرد والاخذ فقط دون ذكر وجود عيب ، ولا فيه تخصيص الرقيق دون سائر ذلك فهو حجة عليهم لا لهم ، ونحس قول بهذا اذا قال المشتري : ما أمر منقذ أن يقوله . وأما خبر علي فليس فيه أيضا شيء . يدل على موافقة قولهم ولا ذكر رد أصلا وانما يوهون بالخبر يكون فيه لفظ كعبض ألفاظ قولهم فيظن من لا ينعم النظر أن ذلك الخبر موافق لقولهم وليس هو كذلك بل هو مخالف لقولهم في الأكثر أو لا موافق ولا مخالف كذلك أيضا .

قال ابو محمد : وقد روى ابن جريج أنه سأل الزهري عن عدة الثلاث والسنة فقال . ما علمت فيه أمرا سائفا ، قال ابن جريج : وسألت عطاء عن ذلك فقال : لم يكن فيما مضى عدة في الأرض قلت فما ثلاثة أيام ؟ قال : لا شيء .

قال علي : قال الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ولا تزر وازرة وزر أخرى ) فن الباطل ان تكون جارية ملكها الزيد وفرجها له حلال ويكون ضمانها على خالد حاش الله من هذا ، وقد صرح عن ابن عمر ما أدركت الصفقة حيا بمحو عاقبه من المبتاع ولا يعلم له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم . وروناه عن طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد عن الزهري عن حمزة بن عبد الله بن عمر عن أبيه وهذا يطل عدة الثلاث . والسنة وبالله تعالى التوفيق . قال ابو محمد : ثم نقول لهم : أخبرونا عن الحكم بعهدة الثلاث والسنة أسنة هو وحق أم ليس سنة ولا حقا ولا بد من أحدهما ؟ فان قالوا : هو سنة وحق قلنا : فن أين استحللتم أن لا تحكموا به في البلاد التي اصطالح أهلها على ترك الحكم بها فيها ومتى رأيتم سنة يفسح للناس في تركها ومخالفتها حاش الله من هذا ، وان قالوا : ليست سنة ولا حقا قلنا : فبأي وجه استحللتم أن تأخذوا أموال الناس المحرمة فتعطوها غيرهم (٣) بالكره منهم ؟ ولعل المحكوم عليه فقير

(١) ذكر الحافظ ابن حجر في تلخيص الحبير اذ ذلك الرجل الذي كان يخذع في البيوع هو حبان بن منقذ - بفتح الحاء المهملة وتشديد الباء للموحدة - وقيل ان القصة كانت لتقذ والد حبان قال الثوري وهو الصحيح وهو في ابن ماجه وتاريخ البخاري وبه جزم ابن عبد الحق واقه أعلم (٢) في النسخة رقم ١٤ « لا وفاق » (٣) في النسخة رقم ١٦ لغيرهم

هالك والمحكوم له غنى أشرف، وقد قال رسول الله ﷺ: «ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام، ففسختم البيوع الصحيحة بما ليس سنة ولا حقا اذا تجتم ترك الحكم بالسنة والحق ولا مخلص لكم من أحدهما وهذا كما ترى» وأما قول مالك في الجوائح فانه لا يعرف عن أحد قبله بما ذكرنا عنه من التقسيم بين الثمار. والمقاني. وبين البقول. والموز، ولا يعضد قوله في ذلك قرآن. ولا سنة. ولا رواية سقيمة أصلا. ولا قول أحد من سلف. ولا قياس. ولا رأى له وجه، ولهم في تخصيص الثلث آثار ساقطة (١) نذكرها أيضا ان شاء الله تعالى ونبين وهما، وقولنا في هذا هو قول أبي حنيفة. وسفيان الثوري. وأبي سليمان. وأحد قولي الشافعي. وقول جمهور السلف كما رويناه من طريق أبي عبيدة نافع بن عبد الله بن صالح عن الليث بن سعد أخبرني أبو بكر بن سهل بن حنيف أن أهل بيته كانوا يلزمون المشتري الجائحة، قال الليث: وبلغني عن عثمان بن عفان أنه قضى بالجائحة على المشتري.

**قال أبو محمد:** وذهب أحمد بن حنبل: وأبو عبيد. والشافعي في أول قوله الى حط الجائحة في الثمار عن المشتري قلت أ وكثرت وهذا قول له متعلق بأثر صحيح نذكره ان شاء الله تعالى ونبين وجهه وحكمه بحول الله تعالى وقوته. رويناه من طريق مسلم بن الحجاج نا محمد بن عباد نا أبو ضمرة عن ابن جريج عن أبي الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله ﷺ: «لو بعت من أخيك ثمرا فاصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا بم تأخذ مال أخيك بغير حق (٢) ؟» ومن طريق مسلم نا بشر بن الحكم نا سفيان - هو ابن عيينة - عن حميد [الأعرج] (٣) عن سليمان بن عتيق عن جابر بن عبد الله «أن النبي ﷺ أمر بوضع الجوائح».

قال علي: وهذان أثران صحيحان، وقالوا أيضا: على بائع الثمرة (٤) اسلامها الى المشتري طيبة كلها فاذا لم يفعل سقط عن المشتري بمقدار ما لم يسلم اليه كما يلزم. ومن طريق ابن وهب عن أنس بن عياض أن أبا اسحاق مقدما مولى أم الحكم بنت عبد الحكم حدثه أن عمر بن عبد العزيز قضى بوضع الجوائح (٥) وبه الى ابن وهب عن عثمان بن الحكم عن ابن جريج عن عطاء قال: الجوائح كل ظاهر مفسد من مطر أو برد أو ريح أو حريق أو جراد.

قال أبو محمد: ان لم يأت ما يبين أن هذين الخبرين المذكورين على غير ظاهرهما والا

(١) في النسخة رقم ١٦ «آراء ساقطة» (٢) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٧ (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٨ (٤) في النسخة رقم ١٦ (على البائع لا الثمرة) (٥) في النسخة رقم ١٤ (الجائحة)

فلا يحل خلاف ما فيها ، وعلى كل حال فلا حجة فيهما لقول مالك بل هما حجة عليه لأنه ليس فيهما تخصيص ثلث من غيره فظفر ناهل جاء في هذا الحكم غير هذين الخبرين ؟ فوجدنا مارويانا من طريق مسلم ناقتية بن سعيد ناليك بن سعد عن بكير - هو ابن الأشج - عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال : أصيب رجل [ في عهد رسول الله ﷺ ] (١) في ثمار ابتاعها فكثرت ذبته فقال رسول الله ﷺ : « تصدقوا عليه فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه فقال رسول الله ﷺ [ لغرمائه ] (٢) : خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك » فأخرجه رسول الله ﷺ من ماله كله لغرمائه ولم يسقط عنه لأجل الجائحة شيئا فظفرنا في هذا الخبر مع خبري جابر المتقدمين فوجدنا خبرين من طريق جابر : وأنس قد وردا بيان تتألف به هذه الأخبار كلها بحمد الله تعالى كما روينا من طريق مسلم حدثني أبو الطاهر أنا ابن وهب أخبرني مالك عن حميد الطويل عن أنس « أن رسول الله ﷺ نهي عن بيع الثمر حتى يزهي (٣) قالوا : وما يزهي قال تحمر أرايت إذا منع (٤) الله الثمرة بم تستحل مال أخيك ؟ » ومن طريق أحمد بن شعيب أخبرنا قتيبة ناسفیان - هو ابن عيينة - عن حميد الأعرج عن سليمان بن عتيق عن جابر : « أن النبي ﷺ نهي عن بيع [ الثمر ] (٥) السنين ، فصح بهذين الخبرين أن الجوائح التي أمر رسول الله ﷺ بوضعها هي التي تصيب ما يبيع من الثمر سنين وقبل أن يزهي وإن الجائحة التي لم يسقطها ألزم المشتري مصيبتها ، وأخرجه عن جميع ماله بها هي التي تصيب الثمر المبيع بعد ظهور الطيب فيه وجواز بيعه والله تعالى التوفيق » وأيضاً فإن رسول الله ﷺ قال : « لو بعت من أخيك ثمرا فأصابته جائحة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئا » فلم يخص عليه السلام شجرة في ورقه من ثمر موضوع في الأرض (٦) وهم يخصون ذلك بأرائهم فقد صح خلافهم لهذا الخبر وتخصيصهم له وبطل احتجاجهم به على عمومته والأخذ فيه (٧) ، وأمر بوضع الجوائح ولم يذكر في ثمر ولا في غيره ولا في أي جائحة هو ، فصح أنهم مخالفون له أيضاً وبطل أن يحتجوا به على عمومته وصار قولهم وقولنا في هذين الخبرين سواء في تخصيصهم إلا أنهم خصوهما بلا دليل »

قال أبو محمد : والخسارة لا تحطاط السعر جائحة بلا شك وهم لا يضعون عنه شيئا لذلك ، وأما قولهم على البائع أن يسلمها طيبة إلى المشتري فباطل ماعليه ذلك إنما عليه أن يسلم اليه ما باع

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٢٥٨ (٢) الزيادة من صحيح مسلم (٣) في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٨ عن بيع الثمرة حتى تزهي (٤) في صحيح مسلم وقال إذا منع (٥) الزيادة من سنن النسائي ج ٧ ص ٢٦٦ (٦) في النسخة رقم ١٤ فلم يخص عليه السلام ثمر أي شجرة من ثمر موضوع في الأرض (٧) في النسخة رقم ١٤ والاخر فيه

منه يعاجزنا فقط اذ لم يوجب عليه غير ذلك نص ولا اجماع ، وهذا ما خالف فيه المالكيون القياس . والاصول اذ جعلوا مالا ربحه وملكه لزيد وخسارته على عمرو الذي لا يملكه . قال علي : وأما الآثار الواهية التي احتج بها مقلدو مالك فرو ينامن طريق عبد الملك ابن حبيب الاندلسي نامطرف عن أبي طوالة (١) عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ قال : اذا أصيب ثلث الثمر فقد وجب على البائع الوضعية » قال عبد الملك : وحدثني أصبغ بن القر ج عن السبيعي (٢) عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة الرأي « أن رسول الله ﷺ أمر بوضع الجائحة اذا بلغت ثلث الثمر فصاعدا ، قال عبد الملك : وحدثني عبيد الله بن موسى عن خالد بن اياس عن يحيى بن سعيد عن أبي الزبير عن جابر قال قال رسول الله ﷺ : خمس من الجوائح الربيع ، والبزد ، والحريق ، والجراد ، والسل ، »

**قال أبو محمد :** هذا كله كذب . عبد الملك مذكور بالكذب . والاول مرسل مع ذلك . والسبيعي مجهول لا يدري أحدهم هو ؟ وعبد الجبار بن عمر ضعيف وهو أيضا مرسل فسقط كل ذلك . وخالد بن اياس ساقط ، ثم لو صح لما كان فيه أمر باسقاط الجوائح أصلا لا بنص ولا بدليل الا أن الحنفيين الذين يحتجون بروايات الكذابين ومرسلاتهم كمبشر بن عبيد الحلبي . وجابر الجعفي ، وغيرهما فلا عذر لهم في أن لا يأخذوا بهذه المراسيل ، وهذا ما تناقضوا فيه ، وذكر المالكيون عن دون رسول الله ﷺ ما روينا من طريق عبد الملك بن حبيب ناين أبي أويس عن الحسين بن عبد الله بن ضمرة (٣) عن أبيه عن جده عن علي بن أبي طالب أنه كان يقضى بوضع الجائحة اذا بلغت ثلث الثمر فصاعدا . ومن طريق ابن حبيب أيضا حدثني الخدافي عن الواقدي عن موسى بن ابراهيم التيمي عن أبيه عن سليمان بن يسار قال : باع عبد الرحمن بن عوف من سعد بن أبي وقاص عنباله فأصابه الجراد فأذهبه أو أكثره فاختصما الى عثمان فقضى على عبد الرحمن برد الثمن الى سعد ، قال الواقدي : وكان سمل بن أبي حشمة . وعمر بن عبد العزيز . والقاسم . وسالم . وعلي بن الحسين . وسليمان بن يسار . وعطاء بن أبي رباح يرون الجائحة موضوعة عن المشتري إذا بلغت الثلث فصاعدا \*

**قال أبو محمد :** هذا كله باطل لأنه كله من طريق عبد الملك بن حبيب ثم الحسين ابن عبد الله بن ضمرة مطروح متفق على أن لا يحتج بروايته ، وأبوه مجهول ، والواقدي مذكور بالكذب ، ثم لو صح حديث عثمان لكان فيه أن عبد الرحمن بن عوف لم يرد الجائحة وان أتت على الثمر كله أو أكثره ، واذا وقع الخلاف فلا حاجة في قول بعضهم دون

(١) في النسخة رقم ١٦ «عن ابن أبي طوالة» (٢) في النسخة رقم ١٤ «السبيعي» وهو غلط (٣) في النسخة رقم ١٦ «ضمرة» وهو غلط

بعض ، والثابت في هذا عن ابن عمر رضي الله عنه وهو عالم أهل المدينة في عصره ما حدثناه  
عبد الله بن يوسف نا أحمد بن فتح نا عبد الوهاب نا أحمد بن محمد نا أحمد بن علي نا مسلم  
ابن الحجاج نا أحمد بن المنثي نا أحمد بن جعفر نا شعبة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال :  
قال رسول الله ﷺ : « لا تبيعوا الثمر حتى يبدو صلاحه فليل لابن عمر : ما صلاحه ؟  
قال : تذهب عاهته » .

**قال أبو محمد** : تأملوا هذا فان ابن عمر روى النبي ﷺ عن بيع الثمر قبل  
بدو صلاحه وفسر ابن عمر بأن بدو صلاح الثمر هو ذهاب عاهته ، فصح بقينا أن العاهة  
وهي الجائحة لا تكون عند ابن عمر الا قبل بدو صلاح الثمر وانه لا عاهة ولا جائحة بعد  
بدو صلاح الثمر وهذا هو نص قولنا والحمد لله رب العالمين ، ولا يصح غير هذا عن أحد  
من الصحابة رضي الله عنهم \* ومن تناقض المالكين في هذا انهم يقولون فيمن باع ثمرا  
قد طاب أكله وحضر جداده فأجيب كله أو بعضه : لم يسقط عنه لذلك شيء من الثمن  
وهذا خلاف كل ما ذكرنا آنفا من الموضوعات جملة \* فان احتجوا في ذلك بقول النبي  
ﷺ : « الثلث والثلث كثير » قلنا : نعم هذا في الوصية ولكن من أين لكم أن الكثير  
من الجوامع يوضع دون القليل حتى تحذوا ذلك بالثلث ؟ وأنتم تقولون في غني له مائة  
ألف دينار ابتاع ثمرا بثلاثة دراهم فأجيب في ثلث الثمرة ثم باع الباقي بدينار : انه  
توضع عنه الجائحة ، وتقولون في مسكين ابتاع ثمرة بدينار فذهب ربعها ثم رخص  
الثمر فباع الباقي بدرهم : انه لا يحيط عنه شيء والكثير والقليل انما هما باضاعة كما ترى لا  
على الاطلاق ، ثم لم يلبثوا أن تناقضوا أسمع تناقض وأغش وأبعد عن الصواب  
للرأة ذات الزوج أن تحكم في الصدقة بالثلث من مالها فأقل بغير رضى زوجها ولا يجوز لها  
ذلك فيما كان أكثر من الثلث الا باذن زوجها فجعلوا الثلث ههنا قليلا كما هو دون الثلث (١)  
وجعلوه في الجائحة كثيرا بخلاف مادونه ، ثم قالوا : ان اشترط المحبس محبس الثلث  
فاز ادبطل المحبس فان اشترط أقل من الثلث جاز وصح المحبس فجعلوا الثلث ههنا كثيرا  
بخلاف مادونه ، ثم قالوا : من باع سيفاً بحلى بفضة أو مصحفاً كذلك يكون ما عليهم  
من الفضة ثلث قيمة الجميع فأقل فهذا قليل ويجوز بيعه بالفضة وان كان ما عليهم (٢)  
من الفضة أكثر من الثلث لم يحز أن يباعا بفضة أصلاً فجعلوا الثلث ههنا قليلا في حكم  
مادونه ، وأباحوا أن يستثنى المرء من ثمر شجره ومن زرع أرضه اذا باعها مكية تبلغ  
الثلث فأقل ومنعوا من استثناء ما زاد على الثلث فجعلوا الثلث ههنا قليلا في حكم مادونه ،

(١) في النسخة رقم ١٤ كما هو مدونه (٢) في النسخة رقم ١٦ فان كان ما عليها

ثم منعوا من باع شاة واستثنى من لحما لنفسه أرطالا أن يستثنى منها مقدار ثلثها فصاعدا وأباحوا له أن يستثنى منها أرطالا أقل من الثلث فجعلوا الثلث ههنا كثيرا بخلاف مادونه، سم أباحوا لمن اكترى دارا فيها شجر فيها ثم لم يبدصلاحه أن يدخل الثمر في كراء الدار أن كان الثلث بالقيمة منه ومن كراء الدار ومنعوا من ذلك إذا كان الثلث فأكثر فجعلوا الثلث ههنا قليلا في حكم مادونه، ثم جعلوا العشر قليلا وما زاد عليه كثير افتقروا فيمن أمر آخر بأن يشتري له خادما (١) بثلاثين دينارا فاشترأها له بثلاثة وثلاثين دينارا: أنها تلزم الأمر لأن هذا قليل، قالوا: فإن اشتراها له بأكثر لم يلزم الأمر لأنه كثير وهذا يشبه اللعب فيا للناس أبهذه الآراء تشرع الشرائع وتحرم وتحلل وتباعد (٢) الأموال المحرمة وتعارض السنن؟ حسبنا الله ونعم الوكيل \* وروينا من طريق ابن وهب عن عثمان بن الحكم عن يحيى بن سعيد الأنصاري قال: لا جائحة فيما أصيب (٣) دون ثلث رأس المال \* ومن طريق عبد الرزاق حدثنا معمر أخبرني من سمع الزهري قال: قلت له: ما الجائحة؟ قال: النصف \*

قال علي: فهذا الزهري لا يرى الجائحة إلا النصف، وهذا يحيى بن سعيد فقيه المدينة لا يرى الجائحة إلا في الثمن لافي عين الثمرة وكل ذلك خلاف قول مالك وبالله تعالى التوفيق \*

١٤٢١ مَسَائِلُ وَيُوعِي الْعَبْدُ الْآبِقُ عَرَفَ مَكَانَهُ أَوْ لَمْ يَعْرِفْ جَائِزٌ، وَكَذَلِكَ يَبِيعُ الْبُحْلُ الشَّارِدَ عَرَفَ مَكَانَهُ أَوْ لَمْ يَعْرِفْ، وَكَذَلِكَ الشَّارِدُ مِنْ سَائِرِ الْحَيَوَانَاتِ مِنَ الطَّيْرِ الْمُتَفَلِّتِ (٤) وَغَيْرِهِ إِذَا صَحَّ الْمَلِكُ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ وَالْأَفْلَاحُ يَبِيعُهُ، وَأَمَّا كُلُّ مَا لَمْ يَمْلِكْ أَحَدٌ بَعْدَ فَاتِهِ لَيْسَ أَحَدٌ أَوْلَى بِهِ مِنْ أَحَدٍ فَنَبَا عَاقِبَتُهُ بَابُ مَا لَيْسَ لَهُ فِيهِ حَقٌّ فَهُوَ أَكْلُ مَا بِالْبَاطِلِ وَأَمَّا مَا عَدَا ذَلِكَ مِنْ كُلِّ مَا ذَكَرْنَا فَقَدْ صَحَّ مَلِكُ مَا لَكُمْ لَهُ وَكُلُّ مَا لَكُمْ لَهُ فَحُكْمُهُ فِيهِ نَاقِضٌ بِالْإِنْشَاءِ وَإِنْ شَاءَ بَاعَهُ وَإِنْ شَاءَ أَمْسَكَهُ وَإِنْ مَاتَ فَهُوَ مَوْرُوثٌ عَنْهُ لَا خِلَافَ فِي أَنَّهُ مَالُهُ وَمَوْرُوثٌ عَنْهُ، فَمَا الَّذِي حَرَّمَ بَيْعَهُ وَهَبْتُهُ؟، وَقَدْ أَبْطَلْنَا قَبْلَ قَوْلِ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّيْدِ يَتَوَحَّشُ وَبَيْنَ الْإِبِلِ وَالْغَنَمِ وَالْبَقَرِ وَالْحَيْلِ يَتَوَحَّشُ، وَكَذَلِكَ لَافَرَقَ بَيْنَ الصَّيْدِ مِنَ السَّمَكِ مِنَ الطَّيْرِ وَمِنَ النِّحْلِ وَمِنَ ذَوَاتِ الْأَرْبَعِ كُلِّ مَا لَكُمْ مِنْ ذَلِكَ فَهُوَ مَالٌ مِنْ مَالِ مَا لَكُمْ بِهِ لَا خِلَافَ مِنْ أَحَدٍ، فَمَنْ ادَّعَى سَقُوطَ الْمَلِكِ عَنْهُ يَتَوَحَّشُهُ أَوْ بَرَجَوْعَهُ إِلَى النَّهْرِ أَوْ الْبَحْرِ فَقَدْ قَالَ بِالْبَاطِلِ وَأَحْلَ حَرَامًا بِغَيْرِ دَلِيلٍ لَا مِنْ قُرْآنٍ وَلَا مِنْ سُنَّةٍ وَلَا مِنْ رِوَايَةِ سَقِيمَةٍ وَلَا مِنْ قَوْلِ صَاحِبٍ وَلَا مِنْ قِيَاسٍ وَلَا مِنْ تَوْرَعٍ وَلَا مِنْ رَأْيٍ يَعْقِلُ، فَإِنْ قَالَ قَاتِلٌ: فَإِنَّهُ لَا يَعْرِفُهُ أَبَدًا صَاحِبُهُ وَلَا غَيْرَ صَاحِبِهِ

(١) في النسخة رقم ١٤ جارية وهي اخن من الحسادم (٢) في النسخة رقم ١٦ وتباعد ما هنا أنسب (٣) سقط لفظ أصيب من النسخة رقم ١٤ (٤) في النسخة رقم ١٦ للتفلب



قلنا : فكان ماذا ؟ ومن أين وجب عندكم سقوط ملك المسلم عن ماله بجهله بعينه ؟ وبأنه لا يميزه وما الفرق بين هذا وبين العبد يأتى فلا يميزه صورته أبداً والبعر كذلك والفرس كذلك ؟ أفترى الملك يسقط عن كل ذلك من أجل أنه لا يميزه أحد أبداً لصاحبه ولا غيره ؟ ولئن كان الناس لا يعرفونه ولا يميزونه فإن الله تعالى يعرفه ويميزه لا يضل ربي ولا ينسى بل هو عز وجل عارف به ويتقبله ومثواه كاتب لصاحبه أجر ما نيل منه وما يتناسل منه في الأبد ، وما الفرق بين هذا وبين الأرض تختلط فلا تحاز ولا تميز ؟ أفترى الملك يسقط عنها بذلك ؟ حاش لله من هذا بل الحق اليقين أن كل ذلك باق على ملك صاحبه إلى يوم البعث ، ونحن وإن حكمنا فيما ينس من معرفة صاحبه بالحنك الظاهر من أنه في جميع مصالح المسلمين أو للفقراء . والمساكين ، أو لمن سبق إليه من المؤمنين فإنه لا يسقط بذلك حق صاحبه ولو جاء يوماً وثبت أنه حقه لصرفناه إليه وهو لقطة من اللقطات يملكه من قضى له بنص حكم رسول الله ﷺ حتى يأتى صاحبه إن جاء ، ومنع قوم من بيع كل ذلك وقالوا : إنما منعنا من بيعه لمغيبه \*

قال علي : وقد أبطلنا بعون الله تعالى هذا القول وأثبتنا بالبرهان على وجوب بيع الغائبات ، ومنع قوم من ذلك واحتجوا بأنه لا يقدر على تسليمه وهذا الشيء لان التسليم لا يلزم (١) ولا يوجب قرآن . ولا سنة . ولا دليل أصلاً وإنما اللازم أن لا يحول البائع بين المشتري وبين ما اشتري منه فقط فيكون أن فعل ذلك عاصياً ظالماً ، ومنع آخرون من ذلك واحتجوا بأنه غرر وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر \*

**قال أبو محمد :** ليس هذا غرراً (٢) لأنه بيع شيء قد صح ملكه بئنه عليه وهو معلوم الصفة والقدر فعلى ذلك يباع ويملكه المشتري ملكاً صحيحاً فان وجده فذلك وإن لم يجده فقد استعاض الأجر الذي هو خير من الدنيا وما فيها وربحت صفقته ، ولو كان هذا غرراً لكان بيع الحيوان كله حاضره وغائبه غرراً لا يحل ولا يجوز لأنه لا يدري مشتريه أيعيش ساعة بعد ابتياعه أم يموت ولا يدري أيسلم أم يسقم سقماً قليلاً يحمله أو سقماً كثيراً يفسده أو أكثره ؟ وليس ما يتوقع في المستأنف غرراً لان الأقدار تجري بما لا يعلم ولا يقدر على رده ، ولأنه غيب قال الله تعالى : ( قل لا يعلم من في السموات والأرض الغيب إلا الله ) وقال تعالى : ( وأن عسى أن يكون قد اقترب أجلهم ) وإنما الغرر ما عقد على جهل بمقداره وصفاته حين العقد ، فإن قالوا : فله ميت حين العقد أو قد تضررت صفاته قلنا : هو على الحياة التي قد صحت له حتى يوقى موته وعلى ما يتيقن من صفاته حتى يصح

تغيره فان صح موته ردت الصفقة وان صح تغيره فكذلك ايضا ، ولئن قلتم : ان هذا يمنع من بيعه فامنعوا من بيع كل غائب من الحيوان ولو أنه خلف الجدار اذ لعله قد مات للوقت حين عقد الصفقة وتغير بكسر . أو وجع . أو عور ، نعم وامنعوا من بيع البيض . والجوز . واللوز . وكل ذى قشر اذ لعله فاسد ولا فرق بين شئ . من ذلك وانما الفرر ما أجزتموه من بيع المغيات التي لم يرها أحد قط من الجزر . والبقل . والفجل ولعلها مستاسة أو معفونة ، وما أجاز به بعضكم من بيع ما لم يخلق بعد من بطون المقائى التي لعلها لا تخلق أبدا . ومن لبن الغنم شهرين أو ثلاثة ولعلها تموت أو تنجس فلا يدر لها شخب (١) . ومن بيع لحم شاة مذبوحة لم تسليخ بعد فلا يدرى أحد من خلق الله تعالى ما صفتها ، فهذا وأشباهه هو بيع الفرر المحرم ، وقد أجزتموه لاما صح ملكه وعرفت صفاته ، وقال بعضهم : انما منعنا من ذلك بالنص الوارد فيه قلنا : تلك آثار مكذوبة لا يحل الاحتجاج بها ولو صحت لكنا أبدر الى الاخذ بها منكم . وهى كإروينا من طريق عبد الرزاق عن يحيى بن العلاء عن جهم بن عبد الله عن محمد بن زيد العبدى عن شهر بن حوشب الأشعرى عن أبي سعيد الخدرى « نهى رسول الله ﷺ عن بيع العبد وهو آبق . وعن ابن عباس المغانم قبل أن تقسم . وعن بيع الصدقات قبل أن تقبض » .

ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا حاتم بن اسماعيل عن جهم بن عبد الله عن محمد بن إبراهيم الباهلى عن محمد بن زيد عن شهر بن حوشب عن أبي سعيد « نهى رسول الله ﷺ عن شراء ما فى بطون الأنعام حتى تضع . وعن ما فى ضروعها إلا بكيل . وعن شراء العبد الآبق . وعن شراء المغانم حتى تقسم . وعن شراء الصدقات حتى تقبض . وعن ضربة الغائص » . قال أبو محمد : جهم . ومحمد بن إبراهيم . ومحمد بن زيد العبدى مجرولون . وشهر متروك ، ثم لو صح حواه فهو دمار عليهم لانهم مخالفون لما فيه وكلمهم . يعنى الحاضرين من خصوصنا . يجوزون بيع الاجنة فى بطون الامهات مع الامهات ، والمالكين يجوزون بيع اللبن الذى لم يخلق بعد والذى فى الضروع بغير كيل لكن شهرين أو نحو ذلك ، ويجوزون شراء المغانم قبل أن تقسم بل هو الواجب عندهم والاولى ؟ والخفيفيون يجوزون أخذ القيمة عن الصدقة الواجبة وهذا هو بيع الصدقة قبل أن تقبض ، وهذا بيع الفرر حقا لانه لا يدرى ما باع ولا يباع ولا قيمة ماذا أخذ فهو أكل المال بالباطل حقا . والفرر حقا ، والحرام حقا .

واحتجوا بخبر فيه يزيد بن أبي زياد وهو ضعيف فيه النهى عن بيع السمك فى الماء . ثم

(١) يقال : حارثت الابل - بالحاء المهملة - حراد أى قلت ألبانها والحروء من الذوق القلبية الدر ، والشخب بالضم ما امتد من اللبن - بن يحلب ، وفي بعض النسخ (تجار) بالميم وهو غلط

لوصح لما كان لهم فيه حجة لأنه انما يكون نهيا عن بيعه قبل أن يصاد وهكذا نقول كما حملوا خبرهم في النهي عن بيع الآبق على أنه في حال اباقة لا وهو مقدور عليه \* ومن عجائب الدنيا احتجاجهم بخبرهم أول مخالف لمو حرموا به ما ليس فيه من بيع الجبل الشارد، فان قالوا: قسنا الجبل الشارد على العبد الآبق قلنا: القياس كله باطل ثم نقول للحنيفيين: هلا قسم الجبل الشارد في ايجاب الجعل فيه على الجعل في العبد الآبق؟ قلنا قالوا: لم يأت الاثر الا في الآبق: قلنا: ولا جاء هذا الاثر الساقط ايضا الا في الآبق \*.

قال علي: وروينا عن سنان بن سلمة وعكرمة انهما لم يبيعا العبد الآبق قال عكرمة: ولا الجبل الشارد، وعن رويان عنه مثل قولنا مارويان من طريق ابن أبي شبة ناعدة بن سليمان عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر أنه اشترى بغير او هو شارد \* قال علي: ما نعلم له مخالفا من الصحابة رضي الله عنهم، وهذا اسناد في غاية الصحة والثقة وهم يعظمون خلاف مثل هذا اذا اقصمهم ويجعلونه اجماعا، وعهدنا بالحنيفيين والمالكين بقولون اذا روى الصاحب خبرا وخالفه: فهو أعلم بما روى وهو حجة في ترك الخبر، وقد روينا من طريق وكيع عن موسى بن عبيدة عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر» وقد صح عن ابن عمر اباحة بيع الجبل الشارد فلو كان عنده غررا ما خالف ما روى هذا لازم لهم على أصولهم والافالتا قص حاصل وهذا أخف شيء عليهم \* ومن طريق ابن أبي شبة ناجرير عن المغيرة عن الشعبي عن شريح أن رجلا أتاه فقال: ان لي عبدا أبقا وأن رجلا يساومني به أفأبيعه منه قال: نعم فانك اذا رأيته فأنت بالخيار إن شئت أجزت البيع وإن شئت لم تجزه، قال الشعبي: إذا أعلمه منه ما كان يعلم منه جازيعة ولم يكن له خيار \* ومن طريق حماد بن سلمة عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين أن رجلا أبق غلامه فقال له رجل: يعني غلامك فباعه منه ثم اختصما إلى شريح فقال شريح: ان كان أعلمه مثل ما علم فهو جائز \* ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السخيتي قال: أبق غلام لرجل فعلم مكانه رجل آخر فاشتراه منه فخاصمه إلى شريح بعد ذلك قال ابن سيرين: فسمعت شريحا يقول له: أكنت أعلمته مكانه ثم اشتريته؟ فرد البيع لأنهم لم يكن أعلمه \*.

قال ابو محمد: وهذا صحيح لأن كتابه مكانه وهو يعلمه أيها أعلمه فكتبه غش وخديعة والغش. والخديعة يرد منها البيع \* ومن طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتي أن محمد بن سيرين كان لا يرى بأسا بشراء العبد الآبق إذا كان عليها فيه واحداه ومن طريق ابن أبي شبة نا أبو سعد (١) عن ابن جريج عن ابن طلوس عن أبيه أنه كان

لا يرى بأساً أن يشتري الرجل الدابة الغائبة إذا كان قد رآها ويقول: إن كانت صحيحة فهي لي ولم يخص غير شاردة من شاردة والشاردة غائبة، ومن أجاز بيع الرجل الشارد، والعبء الآبق عثمان البتي، وأبو بكر بن داود، وأصحابنا وبالله تعالى التوفيق \*

**١٤٢٢ مسألة** وبيع المسك في نأجته مع النأجة، والنوى في التمر مع التمر، وما في داخل البيض مع البيض، والجوز، واللوز، والفسق، والصنوبر، والبلوط، والقسطل، وكل ذي قشر مع قشره كان عليه قشران أو واحد، والعسل مع الشمع في شمعه، والشاة المذبوحة في جلدها مع جلدها جائز كل ذلك، وهكذا كل ما خلقه الله تعالى كما هو مما يكون ما في داخله بعضه، وكذلك الزيتون بما فيه من الزيت، والسهم بما فيه من الدهن: والآنث بما في ضرعها من اللبن، والبر، والعسل في أكامه مع الأكمام وفي سنبله مع السنبلك ذلك جائز حسن، ولا يحل بيع شيء مغيب في غيره مما غيبه الناس إذا كان ما لم يره أحد لأمع وعائه ولادونه، فإن كان مما قدر رأى جاز يبعه على الصفة كالعسل، والسمن في ظرفه، واللبن كذلك، والبر في وعائه، وغير ذلك كله، والجزر، والبصل، والكراث، والسلجم، والفجل قبل أن يقطع، وقال الشافعي: ماله قشران فلا يجوز بيعه حتى يزال القشر الأعلى \*

قال أبو محمد: كل جسم خلقه الله تعالى فله طول، وعرض، وعمق قال تعالى: (وأحل الله البيع) وكل ما ذكرنا فكذلك يبيع بنص القرآن جائز، وقد أجمعوا وصحت السنن المجمع عليها على جواز بيع التمر، والنب، والزبيب، وفيها النوى وأن النوى داخل في البيع، وأجمعوا على جواز بيع البيض كما هو وإنما الغرض منه ما في داخله ودخل القشر في البيع بلا خلاف من أحد، وكذلك الزيتون بما فيه من الزيت، والسهم بما فيه من الدهن، والشاة المذبوحة كما هي فليت شعري ما الفرق بين ذلك وبين ما اختلفوا فيه المسك في نأجته مع النأجة، والعسل في شمعه مع الشمع؟ ولا سيول إلى فرق لافي قرآن، ولا في سنة، ولا رواية سقيمة، ولا قول صاحب، ولا تابع، ولا قياس، ولا معقول، ولا رأى يصح، وكل ذلك يبيع قد أباحه الله تعالى ولم يخص منه شيئاً، وقد قال تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فلو كان حراماً لفصله الله تعالى لنا فاذلم يفصله فهو منصوص على تحليه، فإن قالوا: هو غرر قلنا: أوليس على قولكم هذا سائر ما ذكرنا غرراً أيضاً؟ والا فما الفرق، وأما الحق فإنه ليس شيء منه غرراً لأنه جسم واحد خلقه الله عز وجل كما هو وكل ما في داخله بعض لجمته، وأما قول الشافعي فظاهر الفساد لأنه لا فرق في مغيب المعرفة

بصفة (١) مافي القشر بين كونه في قشر واحد وبين كونه في قشرين أو أكثر ، وهو قد أجاز بيع البيض في غلافين بالبيان احدهما القشر الظاهر وهو القيص والثاني الغرق ، ولا غرض للبشرى إلا فيهما فيهما لا فيهما مع أنه قول لانعله عن أحد قبله ، فان قيل : ان ما قدرنا على إزالته من الغرر فعلينا أن نزيله قلنا : وانكم لقادرون على إزالة القشر الثاني فأزيلوه ولا بد لانه غرر ، فان قالوا : في ذلك ضرر على اللوز . والجوز . والقسطل . والبلوط قلنا : لا مافيه ضرر على البلوط . ولا على القسطل . ولا على اللوز في الأكثر . وأيضا فلا ضرر على التمر في إزالة نواه ، وأيضا فاعلنا حراما يحل خوف ضرر على فاكهة لو خيف عليها ولو أن امرأ أنه رطب لا يبيس ولم يجد من يشتريه منه الا بتمر يابس لم يحل له بيعه خوفا للضرر ، وكذلك لو أن امرأ أخاف عدوا ظالما على ثمرته ولم يكن بدا صلاحها لم يحل له بيعها خوفا للضرر عليها .

**١٤٢٣ مسألة** ومن هذا بيع الحامل بحملها اذا كانت حاملا من غير سيدها لان الحمل خلقه الله عز وجل من منى الرجل ومنى المرأة ودماه فهو بعض أعضائها وحشوتها مالم ينفخ فيه الروح قال تعالى : ( ولقد خلقنا الانسان من سلاله من طين ثم جعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما ثم أنشأناه خلقا آخر فتبارك الله أحسن الخالقين ) فبيعها بحملها كما هي جائز وهي وحملها للبشرى ، فاذا نفخ فيه الروح فقد اختلف أهل العلم فقالت طائفة : هو بعد ذلك غير هالائها أثى وقد يكون الجنين ذكرا وهي فرده (٢) وقد يكون في بطنها اثنان وقد تكون هي كافرة وما في بطنها مؤمنا . وقد يموت أحدهما ويعيش الآخر . ويكون أحدهما معيبا والآخر صحيحا . ويكون أحدهما أسود والآخر أبيض ولو وجب عليها قتل لم تقتل هي حتى تلد ، فصح أنه غيرها فلا يجوز دخوله في بيعها ، وهكذا في انك سائر الحيوان حاش اختلاف الدين فقط أو القتل فقط . فقال آخرون : هو كذلك الا أنه حتى الآن مما خلقه الله تعالى فيها وولده منها ولم يزالها بعد فحكمه في البيع كما كان حتى يزالها ، وليس كونه غير هالاء كون اسمه غير اسمها وصفاته غير صفاتها بمخرج له عما كان له من الحكم إلا بنص واردف ذلك ، وهذا النوى هو بلا شك غير التمر وإنما يقال : نوى التمر وصفاته غير صفات التمر واسمه غير اسم التمر وكذلك قشر البيض أيضا ، وكذلك بيض ذات البيض قبل أن تبيضه ، وكل ذلك جائز بيعه كما هو لأن الله تعالى خلق كل ذلك كما هو وما زال الناس على عهد رسول الله ﷺ وبعده بيعون التمر ويتواهبونه وبيعون البيض ويتهادونه من بيض الدجاج . والضباب . والنعام . ويتبايعون

(١) في النسخة رقم ١٦ (نصفه) وهو تحصيل (٢) في النسخة رقم ١٤ (فرده)

العسل ويتأدونه كما يشتارونه في شحم ويتبايعون أناث الضأن، والبقر، والحيل، والمعز، والأبل، والالاماء، والظباء، حوامل وغير حوامل، ويتمنون كل ذلك ويتقسمونهن ويتوارثنهن ويقسمونهن كما هن فاجاء قط نص بأن للآ ولاد حكما آخر قبل الوضع فيبيع الحامل بحملها جائز كما هو مالم تضعه .

قال على : وهذا هو الصواب عندنا وبه نقول لأنه كآ باب واحد وعمل واحد، وبالله تعالى التوفيق .

١٤٢٤ مسألة ليس كذلك ما تولى المرء وضعه في الشيء كالبنر يزرع . والنوى يغرس فإن هذا شيء أو دعه المرء في شيء آخر مابين له بل هذا ووضع المهرام والذئاب في السكيس . والبر في الرعاء . والسمن في الأفاء سواء ولا يدخل حكم أحدهما في الآخر ، ومن باع من ماله شيئاً يلزمه بيع شيء آخر غير هو وإن كان مقروناً معه ومضافاً إليه من باع أرضاً فيه بنو مزروع ونوى مغروس ظهراً أو لم يظهره فكل ذلك للبايع ولا يدخل في البيع لما ذكرناه ، وقال مالك : أما ما ظهر نباته فلا يدخل في البيع من الزرع خاصة وأما مالم يظهر فهو في البيع .

قال أبو محمد : وهذا فرق فاسد لأنه لا دليل على صحته لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قياس . ولا من قول أحد من السلف . ولا من احتياط . ولا من رأى لموجه بل القرآن يبطل هذا بقوله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) ووجدنا البنر . والنوى مالا للبايع بلا شك فلا يحل لغيره أخذه إلا برضى الذي ملكه وبالله تعالى التوفيق .

١٤٢٥ مسألة ولا يحل بيع شيء من المنقيات المذكورة كلها دون ما عليها أصلاً ولا يحل بيع النوى أى نوى كان قبل إخراجيه وإظهاره دون ما عليه . ولا بيع المسك دون النافعة قبل إخراجيه من النافعة . ولا بيع البيض دون القشر قبل إخراجيه عنه . ولا بيع حب الجوز . واللوز . والفستق . والصنوبر . والبوط . والقسطل . والجلوز ، وكل ذي قشر دون قشره قبل إخراجيه من قشره . ولا بيع العسل دون شحمه قبل إخراجيه من شحمه . ولا لحم شاة مذبوح دون جلدها قبل سلخها . ولا بيع زيت دون الزيتون قبل عصره . ولا بيع شيء من الأدهان دون ما هو فيه قبل إخراجيه منها . ولا بيع حب البردودن أجامه قبل إخراجيه منها . ولا بيع سمن من لبن قبل إخراجيه . ولا بيع لبن قبل حله أصلاً ولا بيع الهزور . والبصل . والكرات . والفجل قبل قلمه لأمع الأرض ولا دونها لأن كل ذلك بيع غرر لا يدرى مقدار مولاهم ولا صفتهم ولا رأه أحد فيصفه ، وهو أيضاً أكل مال

بالباطل قال الله تعالى: (ولانا كلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون تجارة عن تراض منكم) وبالضرورة يدري كل أحد أنه لا يمكن البتة وجود الرضى على مجهول وانما يقع التراضى على ما علم وعرف فاذا لا سبيل إلى معرفة صفات كل ما ذكرنا ولا مقداره فلا سبيل إلى التراضى به وإذ لا سبيل إلى التراضى به فلا يحل بيعه وهو أكل مال بالباطل ، وأما الجزر . والبصل . والكراث . والفجل فكل ذلك شئ . لم يره قط أحد ولا تدري صفته فهو بيع غرر وأكل مال بالباطل اذ ابيع وحده . وأما بيعه بالأرض معافليس مما ابتدأ الله تعالى خلقه في الأرض فيكون بعضها وانما هو شئ . من مال الزارع لها أو دعه في الأرض كالو أودع فيها شيئا من سائر ماله ولا فرق فلم يستحل البذر عن هيئته فيبيع جائز مع الأرض ودونها لأنه شئ . موصوف معروف القدر وقدره بائعه أو من وصفه له فيبيع جائز لان التراضى به ممكن وأما اذا استحال عن حاله فقد بطل أن يعرف كيف هو وماصفته وليس هو من الأرض ولكنه شئ . مضاف اليها فهو مجهول الصفة جملة ولا يحل بيع مجهول الصفة بوجه من الوجوه لأنه بيع غرر حتى يقطع ويرى . والله تعالى التوفيق \* ومن أبطل بيع هذه المغنيات في الأرض الشافعى . وأحمد بن حنبل . وأبو سليمان ، وقد تناقض الحاضرون من مخالفينا في كثير مما ذكرنا فاجاز أبو حنيفة بيع لحم الشاة مذبوحة قبل السلخ وأوجب السلخ على البائع وأجاز بيع البر دون التبن والا كام قبل أن يدرس ويصنى وجعل الدرس والتصفية على البائع ، وأجاز بيع الجزر . والبصل . وغير ذلك مقيا في الأرض ، وأوجب على البائع أن يقلع منه أنموذجا قدر ما يريه المشتري (١) فان رضيه كان على المشتري قلم سائر فلو أن المشتري يتولى بنفسه قلم أنموذج منه فلم يرضه لم يلزمه البيع فلو قلع منه أكثر من أنموذج فقد لزمه البيع أحب أم كره ، وقال أبو يوسف : لا أجزى البائع ولا المشتري على قلع شئ . من ذلك فان تشاحا بطلت البيع ، فان قلع المشتري منه أقل ما يقع في المكايل (٢) فله الخيار في امضاء أو فسخ ، فان قلع أكثر من ذلك فقد لزمه البيع كله .

قال أبو محمد : ان في هذا لعجبا ليت شعري من أين وجب أن يجبر البائع على الدرس . والتصفية . والسلخ ولا يجبر على قلع الجزر . والبصل . والكراث . والفجل ؟ وهل سمع بأسخف من هذا التقسيم ؟ وليت شعري ما هذا الانموذج الذى لا هو لفظة عربية من اللغة التى بها نزل القرآن وخاطبنا بها رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا لفظة شرعية ثم صار يشرع بها أبو حنيفة الشرائع فيحرم ويحل فعلى الانموذج العفاء

(١) في النسخة رقم ١٦ (قدر ما يريه المشتري) (٢) في النسخة رقم ١٤ (مكايل)

وصفع القمام على كل شريعة تشرع بالأنموذج، ثم تحديد (١) أبي يوسف ذلك باقل ما يقع في المداكيل وقد اتخذ الباعة مكايل صغار اجدوا ما عهدوا بالجزر. ولا الفجل يقعان في الكيل فن أين خرج له تحديد هذه الشريعة بهذا الحد الفاسد ونحمد الله تعالى على السلامة؟ وليت شعري من أين وقع لهم جواز بيع هذه المغنيات دون الارض؟ ومنعوا من بيع الجنين دون أمه وكلا الأمرين سواء لافرق بين شيء منهما وكلاهما غررو ببيع مجهول، ثم أطرف من هذا كله منعهم من بيع الصوف على ظهور الغنم وذراع محدودة من هذا الطرف من هذا الثوب من أوله إلى آخره، أو ذراع محدود إلى طرفه من خشبة حاضرة وحلية هذا السيف دون جفته ونصله ورأوا هذا غررا وعملا مشروطا يفسد البيع وكذبوا في ذلك، ولم يروا الدرس. والصفية. والسلخ غررا ولا عملا مشروطا يفسد البيع فهل لأصحاب هذه (٢) الأقوال المتخاذلة حظ من العلم؟ ثم أجازوا بيع القصيل على القطع والثمرة التلى بيد صاحبها على القطع، وأجازوا بيع جذل نخلة (٣) على ظهر الأرض ولم يروا قطعه غررا ولا عملا مشروطا يفسد البيع وهل يشك ذو مسكة من عقل في أن إدخال الجلم إلى حاشية محدودة من ثوب وقطعه وقلع حلية على غمد سيف لا يتعذر على غلام مرهق أسهل وأخف من درس ألف كروتصفيها ومن سلخ ناقة؟ ولكن هذا مقدار نظرم وفقهم، وقال بعضهم: الصوف ينمى ولا يدري أين يقع القطع منه ومن الثوب فقلنا: والجذل ينمى ولا يدري أين يقع القطع منه ولا فرق، فان قالوا: قد صح عن ابن عباس المنع من بيع الصوف على ظهور الغنم (٤) ولا يعرف له مخالف من الصحابة رضي الله عنهم قلنا: وقد صح عن ابن عمر ما أدركت الصفة مجموعا حيا من البائع ولا يعرف له مخالف من الصحابة (٥) غالفتموه، فما الذي جعل أحدهما أولى من الآخر؟ وقالوا: لو أن أرضا تكسبها معلوم مائة ذراع في مثلها أو دارا كذلك فباع صاحبها منها عشرة أذرع في مثلها مشاعا في جميعها لم يجز ذلك فلو باع منها عشرة أسهم من مائة سهم مشاعا في جميعها جاز ذلك، وهذا تخليط ناهيك به وتحرير شيء وإباحته بعينه وكلا الأمرين انما هو بيع العشر مشاعا ولم يجزوا بيع نصل السيف وحمائله ونصف حليته مشاعا وقالوا: هذا ضرر فليت شعري أي ضرر في هذا؟ وأما المالكيون فأجازوا بيع الصوف على ظهور الغنم ووقفوا في ذلك إلا أنهم قالوا: ان أخذ في جزاه والافلا، وأجازوا بيع لبن الغنم الكثيرة شهرين فأقل وهذا قول ظاهر الفساد لأنه بيع شيء لم يخلق وبيع غرر، ومنعوا من بيع لبن شاة واحدة كله، وقالوا: هذا غرر

(١) في النسخة رقم ١٤ (ثم تحرى) (٢) في النسخة رقم ١٤ (فهل صح هذه) (٣) جذل نخلة أصلها

(٤) في النسخة رقم ١٦ (على ظهر الغنم) (٥) في النسخة رقم ١٤ (ولا مخالف له من الصحابة)



وقد تموت قتلنا : وقد تموت الكثيرة أو يموت بعضها ، ونسألهم عن بيع لبن شاتين كذلك فإن منعوا من ذلك سألناهم عن لبن ثلاث شياه ولا نزال نزيدهم واحدة فواحدة حتى يحدوا ما يجرمون بما يحللون ، ثم نسألهم عن الفرق وذلك ما لا سيل إليه ، وأجازوا بيع بطون المقاني . واليا سمين : وجزات الفصيل قبل أن يخلق الله تعالى ذلك كله ولم يروه غررا ، ورأوا بيع العبد الآبق . والجل الشارد : والمال المغصوب غررا فيألهذه العجائب ! ، وأجازوا بيع لحم الشاة وهي حية دون جلدها ، وأجازوا استثناء أرتال يسيرة من لحمها للبائع الثلث فأقل ، ومنعوا من استثناء أكثر فليت شعري من أي أعضائها تكون تلك الأرتال وهي مختلفة الصفات والقيم ؟ قالوا : فإن استثنى انفخذاً والكبد أو البطن لم يجر فإن استثنى الرأس والسواقط قال : إن كان مسافرا جازوا إن كان غير مسافر لم يجر فكانت هذه أعاجيب لا نعلم تقسيمها عن أحد قبله وأقوالا متناقضة لا يعصدها قرآن . ولا سنة . ولا قول متقدم . ولا قياس ، وأجازوا بيع الجزر . والبصل . والفجل المغيبة في الأرض .

**قال أبو محمد** : واحتج بعضهم على ذلك بقول الله تعالى : ( يؤمنون بالغيب ) فقلت : فاجب بهذه الآية بيع الجنين في بطن أمه دون أمه لأنه من الإيمان بالغيب ، وهذا احتجاج نسأل الله السلامة من مثله في تحريف كلام الله تعالى عن مواضعه إلى ما ليس فيه منه شيء . روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي ناسفياث الثوري عن أبي إسحاق السبيعي عن عكرمة عن ابن عباس قال : لا تشتروا الصوف على ظهور الغنم ولا اللبن في ضروعها . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا ملازم بن عمرو نازف بن يزيد ابن عبد الرحمن عن أبيه وكان من جلساء أبي هريرة قال : سألت أبا هريرة عن بيع اللبن في ضروع الغنم ؟ فقال : لا خير فيه وسأله عن الشاة بالشاتين إلى أجل ؟ فقال : لا إلا لا يدايد . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا أبو عوانة عن المغيرة عن إبراهيم النخعي قال : كانوا يكرهون أن يشتري اللبن في ضروع الشاة ، وكرهه مجاهد . وطاوس ، وروي عن طاوس أنه أجاز به بالكيل فقط ، وروي عن سعيد بن جبير إجازة بيع اللبن في الضروع . والصوف على ظهور الغنم ، وروي عن الحسن أنه أجاز بيع لبن الشاة جملة أشهر (١) ولم يجره أبو حنيفة . ولا الشافعي . ولا أحمد . ولا إسحاق . ولا أبو سليمان ، فهذان صاحبان لا يعرف لهما من الصحابة رضي الله عنهم مخالف أصلا ، وإبراهيم يذكر ذلك عن أدركهما أكابر التابعين وهم يعظمون مثل هذا إذا وافق آراءهم \* واحتجوا

في هذا بجواز اجارة الظئر (١) للرضاع فقلتا : أفى اجارة تسكلنا معكم أم في بيع ؟ والاجارة غير البيع لاننا تاجر الحرية للرضاع ولم نبتع منها لبنها أصلا ، ثم أغرب شيء احتجاجهم في هذا بما ذكرنا من اجارة الظئر وهم يحرمون بيع لبن الشاة الواحدة . والبقرة الواحدة . والناقة الواحدة . وهذا أشبه باجارة الظئر الواحدة وانما يجوزون ذلك في الغنم الكثيرة فاعجبوا لسخافة هذا القياس وشدة تناقضه إذ حرموا ما يشبهه ما قالوا على اباحتهم وأباحوا قياسا عليه ما لا يشبهه .

**قال أبو محمد :** فان زاد الصفوف فهما متدايعان والقول قول البائع مع يمينه ان كانت الغنم معروفة له أو في يده فان لم تكن معروفة قتلته وكانت في يد الآخر فالقول قول الآخر مع يمينه ، فان كانت في أيديهما أو في غير أيديهما معا حكمهما (٢) حكم المتدايعين في الشيء . يكون بأيديهما أو بغير أيديهما على ما نذكر ان شاء الله تعالى في الداعى في الافضية وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٢٦ مسألة** وأما بيع الظاهر دون المغيب فيها خلال الا أن يمنع من شيء منه نص لجائز بيع الثمرة واستثناء نواها وبيع جلد النافجة دون المسك الذي فيها . والجراب . والظروف كلها دون ما فيها . وقشر البيض . واللوز . والجوز . والجولوز . والفستق . والبلو ط . والقسطل : وكل قشر لا تحاش شيئا دون ماتحتها ، وبيع الشمع دون العسل الذي فيه ، وبيع الثبن دون الحب الذي فيه ، وجلد الحيوان المذبوح أو المنحور دون لحمه أو دون عضو مسمى منها ، وبيع الأرض دون ما فيها من بذر أو خضروات مغسية أو ظاهرة . ودون الزرع الذي فيها . ودون الشجر الذي فيها . والحيوان اللبون دون لبنه الذي اجتمع في ضرعه ولا يحل استثناء لبن لم يحدث بعد ولا اجتمع في ضرعه (٣) ويجوز بيع الحامل دون حملها سواء نفخ فيه الروح أو لم ينفخ ، ولا يحل بيع حيوان حي واستثناء عضويه أصلا ، ويجوز بيع عصارة الزيتون والسمسم دون الدهن قبل عصره ، ولا يحل بيع جلد حيوان حي دون لحمه ، ولا دون عضو مسمى منه أصلا ولا يجوز بيع مخيض لبن قبل أن يمتلئ ولا الميش (٤) قبل أن يخرج .

برهان كل ما ذكرنا قول الله تعالى : (وأحل الله البيع) وقوله تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فكل بيع لم يأت في القرآن ولا في السنة تحريره باسمه مفسلا فهو حلال بنص كلام الله تعالى ، وكل ما ذكرنا قال للبائع وملك له يبيع منه ما شاء . فهو من ماله ويمسك منه ما شاء فهو

(١) هي المرضعة غير ولدها (٢) في النسخة رقم ١٤ (تحكمها) (٣) في النسخة رقم ١٩ (في الضرع)

(٤) الميش حلب نصف ما في الضرع فاذا جاوز النصف فليس بميش

من ماله ، فظاهر من ماله ورؤى أو وصفه من رآه قيحه جائز ويمسك ماله بده هو ولا غيره  
لأنه لا يحل بيع المجهول كإقدمات أولانه لا يريد بيعه فذلك له وإن كان مرثيا (١) حاضرا  
أو موصوفا غائبا ، وأما قولنا : لا يحل استئثار لمن لم يحدث بعد فلائنه إنما يحدث إذا أحده  
الله تعالى في مال غيره فلا يحل له أن يشترط من مال غيره شيئا إلا أن يكون الثمن فيما باع  
فقط لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وإنما منعنا من بيع حيوان إلا أعضاء  
مسمى منه . وأجزائهم الحامل دون حملها فإن ذلك (٢) الحيوان لا يخلو من أن يكون  
من بني آدم أو من سائر الحيوان فإن كان من سائر الحيوان فاستئثار العضو المعين منه أكل  
ماله بالباطل لأنه لا يتنفع به إلا بذبحه ففي هذا البيع اشتراط ذبح ذلك الحيوان على بائع  
العضو منه أو على بائعه إلا أعضاء منه وهذا شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وإن  
كان ذلك الحيوان من بني آدم فكذلك أيضا وهو إضاعة للمال جملة وهذا ما يروى عنه [عليه] (٣)  
الحاضرون كلهم من خصومنا \* وأما الحلل . والصوف . والوبر . والشعر . وقرن الأيل  
وكل ما يزيل الحيوان بغير مثله ولا تعذيب فكما قدمنا أنه مال لبائعه يبيع من ماله ما شاء  
ويمسك ما شاء إلا أن يكون في ذلك إضاعة مال أو مثله بحيوان أو إضراره فلا يحل لصحة  
التمهي عن المثلة وعن تعذيب الحيوان وبالله تعالى التوفيق .

وأما منعنا من بيع المخيض دون السمن قبل الخض ومن بيع الميش دون الجبن قبل عصره  
فلائنه لا يرى ولا يتميز ولا يعرف مقداره فقد يخرج المخض والعصير قليلا وقد يخرج  
كثيرا وهذا بخلاف بيع عصارة الزيتون والسمن دون الدهن قبل العصر لأن الزيتون .  
والسمن . واللوز . والجوز كل ذلك مرثى معروف وإنما الخافي فهو الدهن فقط ولا يحل  
يعقب ظهوره ويجوز استئثاره لأنه إبقاء له في ملك مالكه وهذا مباح حسن وبالله  
تعالى التوفيق .

وقد جاءت في هذا آثار رويننا من طريق سعيد بن منصور نا حبان بن علي نا محمد بن  
إسحاق عن نافع عن ابن عمر قال : «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر» \* ومن طريق  
ابن أبي شيبة عن ابن أدریس - هو عبدالله - عن عبيد الله بن عمر عن أبي الزناد عن الأعرج  
عن أبي هريرة «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر» وقد أباحه (٤) بعض السلف كما  
روينا من طريق ابن أبي شيبة نا عباد بن العوام عن هشام - هو ابن حسان - عن ابن سيرين  
عن شريح أنه كان لا يرى بأسا ببيع الغرر إذا كان عليها فيه سواء ، وكاروينا من طريق  
ابن أبي شيبة نا ابن علي - هو اسماعيل بن إبراهيم - عن عبدالله بن عون عن محمد بن سيرين

(١) في النسخة رقم ١٦ (غريبا) (٢) في النسخة رقم ١٦ (لا لذلك) (٣) الزيادة من النسخة الحلبية (٤) في  
النسخة رقم ١٦ (وقد أباحه)

قال : لا أعلم بيع الغرر بأسا . ومن طريق سعيد بن منصور نا حبان بن علي نا المغيرة عن ابراهيم قال : من الغرر ما يجوز ومنه ما لا يجوز فأما ما يجوز فشراء السلعة المريضة وأما ما لا يجوز فشراء السمك في الماء ، وقدرونا إجازة بيع السمك في الماء قبل أن يتصيد عن عمر بن عبد العزيز وبه يقول (١) ابن أبي ليلى .

قال ابو محمد : لاحجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، والذي ذكر ابراهيم ليس شئ منه غررأما المريضة فكل الناس يمرض ويموت وقد يموت الصحيح فجأة ويبرأ المريض المدنف فلا غرر ههنا أصلا ، وأما السمك في الماء فان كان قد ملك قبل فليس يبعه غررا بل هو بيع صحيح وقد وافقنا الحاضرون من خصومنا على أن بركة في دار لا انسان صغيرة صاد صاحبها سمكة (٢) ورماها فيها (٣) حية فان يبعها فيها جائز ، وأما ما ملك من السمك بعد فلم يجوز يبعه لأنه غرر حتى لو كانت السمكة مقدورا عليها بالضمان ماحل يبعها وإنما حرم لأنه يبع ما ليس له وهذا كل مال بالباطل . وقدرونا من طريق ابن أبي شيبة ناقرة بن سليمان عن محمد بن فضيل عن أبيه عن ابن عمر فيمن باع أمة واستثنى ما في بطنها قال : له ثنياء ، وقد صح هذا أيضا عن ابن عمر في العتق . وروينا من طريق ابن أبي شيبة نا هشيم عن المغيرة عن ابراهيم النخعي قال : من باع حلي أو أعتقها واستثنى ما في بطنها فله ثنياء فيما قد استبان خلقه فان لم يستبن خلقه فلا شئ له .

قال علي : سواء استبان خلقه أو لم يستبن له ثنياء لما قد ذكرناه من أنه ماله يستثنى ان شاء فلا يبيعه أو يدخل في صفقة أمه لأنه بعضها مالم ينفخ فيه الروح ومن حملها بعد نفخ الروح فيه ولكن من استثنى حمل الحامل الذي باع كما ذكرنا فاولدت ان كانت من بنى آدم الى تسعة أشهر غير ساعة فهو له الآن يوقن أن حملها به كان بعد البيع فلا شئ له لأنه حدث في مال غيره وينظر في سائر الحيوان كذلك فما ولدت لأقصى ما يلذله ذلك الحيوان فهو للذي استثناه وما ولدت لأكثر فليس له لما ذكرناه وبالله تعالى التوفيق . ومن طريق ابن أبي شيبة نا هشيم عن يونس عن الحسن البصري انه كان يميز ثنياء الحمل في البيع ولا يميزه في العتق ، وهو قول أبي سليمان . وأبي ثور في البيع والعتق ، وهو كما أوردنا قول صاحب لا يعرف له من الصحابة مخالف وهم يعظمون مثل هذا اذا وافق تقليدهم . وروينا من طريق ابن أبين نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبي نا عبد الرحمن بن مهدي نا عباد بن حبيب بن المهلب - ثقة مأمون - عن عبيد الله بن عمر عن نافع مولى ابن عمر قال : أعتق ابن عمر أمة له واستثنى ما في بطنها ، وبه يقول عبيد الله بن عمر . ومن طريق ابن أبي شيبة نا يحيى بن سعيد - هو

القطان عن هشام - هو ابن حسان - عن محمد بن سيرين فيمن أعتق أمته (١) واستثنى ما في بطنها فقال : له ثنياء . ومن طريق ابن أبي شيبة نايحي بن يمان عن سفيان - هو الثوري - عن جابر . ومنصور بن المعتمر . وابن جريج قال جابر : عن الشعبي . وقال منصور : عن إبراهيم . وقال ابن جريج : عن عطاء . ثم اتفق الشعبي . وإبراهيم النخعي . وعطاء قالوا كلهم : إذا أعتقها واستثنى ما في بطنها فله ثنياء . وبه إلى ابن أبي شيبة نأحرى بن عماره ابن أبي حفصة عن شعبة قال : سألت الحكم . وحامد بن أبي سليمان عن ذلك - يعني من أعتق أمته واستثنى ما في بطنها - فقالا جميعا : ذلك له \* نأحام نأعبد الله بن محمد بن علي الباجي نأحمد بن عبد الملك بن أيمن نأأحمد بن مسلم نأأبو ثور نأأسباط نأسفيان الثوري (٢) عن منصور بن المعتمر عن إبراهيم النخعي قال : من كاتب أمته واستثنى ما في بطنها فلا بأس بذلك . وبه يقول أبو ثور . وأحمد بن حنبل في العتق . والبيع ، وبه يقول أيضا اسحق . وأبو سليمان ، فهو لا . جمهور التابعين الحسن . وابن سيرين . وإبراهيم . والشعبي . وعطاء . والحكم بن عتيبة . وحامد بن أبي سليمان بعضهم في البيع . وبعضهم في العتق . وبعضهم في الأمرين معا وما نعلم الآن مخالفا لهم إلا الزهري وقال بقولنا في هذا من الفقهاء كما ذكرنا عبيد الله بن عمر . وأحمد . وأبو ثور . وإسحاق . وأبو سليمان . وغيرهم ، وليت شعري أين هم عن حجته بالمسلمين عند شروطهم ؟ \* وأما استثناء الجلد . والسواقط فروينا من طريق عبد الملك بن جبيب الاندلسي نأأصبغ عن ابن وهب عن الليث بن سعد عن عماره بن غزيرة عن عروة بن الزبير : « أن رسول الله ﷺ لما خرج هو وأبو بكر مهاجرين إلى المدينة اشتريا من راعي غنم شاة وشرطا له إهابها » .

قال أبو محمد : هذا باطل عبد الملك هالك . وعماره ضعيف ثم هو مرسل ، ثم لو صح لكان منسوخا لأنه كما ترى قبل الهجرة ، وقد جاء النهي عن بيع الغر بعد ذلك ، وبيع لحم شاة غر لأنه لا يدرى أهزيل أم سمين . أو ذوا عاهة أم سالم ، ثم من لهم أن ذلك إنما جاز لأجل السفر فإن هذا ظن (٣) لا يصح . فان قالوا : كان في سفر قلنا : وكان في طريق المدينة فلا تجزوه في غيره . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري عن جابر الجعفي عن الشعبي عن زيد بن ثابت أن رجلا باع بقرة واشترط رأسها ثم بداله فأمسكها فقضى له زيد بشروى (٤) رأسها قال سفيان : نحن نقول : البيع فاسد \* ومن طريق عبد الله بن أحمد بن حنبل حدثنا أبي نأعبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن نسير

(١) في النسخة رقم ١٦ أمة (٢) في النسخة رقم ١٤ عن سفيان الثوري (٣) في النسخة رقم ١٤ فهنا ظن

(٤) شروى الشيء مثله

ابن ذعلوق (١) عن عمرو بن راشد الأشجعي أن رجلا باع بختية واشترط ثنيها فبرئت فرغب فيها فاختصما إلى عمر بن الخطاب فقال : اذهب إلى علي فقال علي : اذهب بها إلى السوق فإذا بلغت أفضل ثمنها فاعطوه حساب ثنيها من ثمنها . وروينا عن طريق وكيع عن صفيان الثوري عن نسير بن ذعلوق عن عمرو بن راشد أن رجلا باع بعير أمريضا واستثنى جلده فبرأ البعير فقال علي : يقوم البعير في السوق ثم يكون له شرواه (٢) .

ومن طريق عبد الملك بن حبيب الأندلسي حدثني أصبغ عن ابن وهب عن اسماعيل ابن عياش اشترى رجل رأس حمل ونقد ثمنه واشترى آخر بقيته ونقد ثمنه لينحراه فعاش الحمل وصلاح فقال المشتري الجمل لمشتري الرأس : إنما لك ثمن الرأس فاختصما إلى شريح فقال شريح : هو شريكك فيه بحصة ما نقد وبحكم شريح هذا يأخذ عثمان البتي . وأحمد . واستحقاق ولم يحز مالك استثناء الجلد والرأس إلا في السفر لافي الحضر بخالف كل من ذكرنا ولم يحزه أبو حنيفة . ولا الشافعي أصلا ، وأجاز الأوزاعي استثناء اليد والرأس أو الجلد عند الذبح خاصة وكرهه أن تأخر الذبح ، والحنيفيون . والمالكيون يعظمون بخلاف صاحب الذي لا يعرف له مخالف منهم وخالفوا ههنا زيد بن ثابت . وعمر ابن الخطاب ولا يعرف لهما من الصحابة مخالف ؛ وأما المالكيون فأنهم رأوا فيمن باع بعيرا واستثنى جلده فاستحياه الذي اشتراه أن له شروى جلده أو قيمته هذا في السفر خاصة ، وهذا خلاف حكم عمر . وعلي . وزيد لأنهم حكموا بذلك مطلقا لم يخصوا سفرا من حضر ، وروينا مثل قولنا عن بعض السلف كما روينا من طريق ابن أبي شيبة نا أبو الأحوص عن أبي حمزة قلت لأبراهيم : أبيع الشاة واستثنى بعضها قال : لا ولكن قل : أبيعك نصفها . قال ابن أبي شيبة : ناعبد الصمد بن أبي الجارود (٣) سألت جابر بن زيد عن باع بيعا واستثنى بعضه قال : لا يصح ذلك .

١٤٢٧ مسألة ومن باع بمن ذكرنا الظاهر دون المغيب أو باع مغيبا يجوز بيعه ، بصفة كالصوف في القراش . والعسل في الظرف . والثوب في الجراب فانه إن كان المكان للبائع فعليه تمكين (٤) المشتري من أخذ ما اشترى ولا بد وإلا كان غاصبا مانع حق وعلى المشتري إزالة ماله عن مكان غيره وإلا كان غاصبا للمكان مانع حق ، فإن كان المكان للمشتري فعلى البائع نزع ماله عن مكان غيره وإلا كان ظلما مانع حق ، فإن كان المكان لهما جميعا فأيهما أراد تعجيل انتفاعه بمتاعه فعليه أخذه ولا يجبر الآخر

(١) نسير - بنون في أوله بعد هاء سين مهمة - مصفر أو ذعلوق بدل معجمة في أوله ، وفي النسخة رقم ١٦ (بشر ابن ذعلوق) وهو غلط (٢) أي مثله (٣) في النسخة رقم ١٦ «عبد الصمد بن أبي الحارث» وهو غلط (٤) في النسخة رقم ١٤ (فعليه أن يمكن)

على مالا يريد تعجيله من اخذ متاعه ، فان كان المكان لغيرهما فعليهما جميعا أن يتزع (١) كل واحد منهما ماله من مكان غيره وإلا فهو ظالم مانع حق لقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، ولقولہ ﷺ : « إذا قال سلمان لأبي الدرداء : « أعط كل ذي حق حقه فصدقه عليه السلام . و صوب قوله ، فمن باع تمرا دون نواه فأخذ التمرة وتخليصها من النوى على المشتري لأنه مأمور بأخذ متاعه ونقله وترك النوى مكانه إن كان المكان للبائع فإن أبي أجبر واستؤجر عليه من يزيل التمر عن النوى ولا يكلف البائع ذلك إلا أن يشاء لأنه لا يلزمه فتح ثمرة غيره ولا أن يعمل له فيه عملا فان كان المكان للمشتري فإن أراد المشتري قلع ثمرة فله ذلك ولا يترك غيره يؤثر له فيها أثر الا يريد أن يبيع المشتري من ذلك فعلى البائع اخراج نواه ونقله على اللطف ما يمكن ولا شيء عليه ، فان تعدى ضمن مقدار تعديه في إفساد الثمرة فان كان المكان لها فمما قلنا : أنها أراد تعجيل اخذ متاعه فله أخذه فان أراد ذلك الذي له النوى كان له اخراج نواه بالطف ما يمكن اذا بدله من ذلك ولا شيء عليه لأنه فعل مباح له فان تعدى (٢) ضمن فان كان المكان لغيرهما أجبرا جميعا على العمل معا في تخليص كل واحد منهما ماله وهكذا القول في نالفة المسك . والظروف دون ما فيها . والقشور دون ما فيها . والشمع دون العسل . والتبن دون الحب . وجلد الحيوان المذبح أو المنحور . ولحمة الزيتون . والسهم وكل ذي دهن ، وأما من باع الأرض دون البذر . أو دون الزرع . أو دون الشجر . أو دون البناء فالخصاد على الذي له الزرع . والقلع على الذي له الشجر . والبناء والقطع أيضا عليه لأن فرضا عليه إزالة ماله عن أرض غيره ، ومن باع الحيوان دون اللبن أو دون الحلب فالحلب على الذي له اللبن ولا بد وأجرة القابلة عليه أيضا لأن واجبا عليه إزالة لبنه عن ضرع (٣) حيوان غيره وليس على صاحب الحيوان الا امكانه من ذلك فقط لا خدمته في حلب لبنه ، وكذلك على الذي له ملك الولد العمل في العون في أخذ مملوكه أو مملوكته من بطن أمة غيره بما ييسر له من ذلك ، ومن باع سارية خشب أو حجر في بناء فعلى المشتري قلع ذلك بالطف ما يقدر عليه من التدعيم (٤) لما حول السارية من البناء وهدم ما حو اليها مما لا بد له من هدمه ولا شيء عليه في ذلك لأن له أخذه متاعه كما يقدر ، ومن هو مأمور بشيء ويعمل في شيء فلا ضمان عليه لأنه بفعل ما يفعله من ذلك محسن وقد قال الله تعالى : ( ما على المحسنين من سبيل انما السبيل على الذين يظلمون الناس ويبيعون في الأرض بغير الحق ) فان تعدى ضمن لما ذكرنا .

(١) في النسخة رقم ١٦ (أن يتزع) (٢) في النسخة رقم ١٤ (وان تعدى) (٣) في النسخة رقم ١٦ وعن ضرع (٤) في النسخة رقم ١٦ (بالطف ما يقدر وليس عليه من التدعيم)

١٤٢٨ مسألة (١) - ومن باع صوفاً أو وبراً أو شعر أعالى الحيوان فالجزء على الذى له الصوف . والشعر . والوبر لان عليه ازالة ماله عن مال غيره ومكان الشعر . والوبر . والصوف وهو جلد الحيوان فعلى الذى له كل ذلك ازالة ماله عن مكان غيره وعلى الذى له المكان أن يتمكن من ذلك فقط ، وكذلك من اشترى خافية في بيت فعليه اخراجها وله (٢) أن يهدم من باب البيت ما لا بدله من هدمه لاجراج الخاية ولا ضمان عليه فى ذلك اذ لا سبيل له الى عمل ما كلف الا بذلك وبالله تعالى التوفيق \*

١٤٢٩ مسألة ولا يحل بيع تراب الصاغة أصلاً بوجه من الوجوه لانه انما يقصد المشتري ما فيه من قطع الفضة والذهب وهو مجهول لا يعرف فهو غرر وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر \*

١٤٣٠ مسألة وكل ما تخله الغبارون من التراب أو استخرجه غسالو الطين من الطين . أو استخرج من تراب الصاغة فهو لقطه ما أمكن أن يعرف كالفص . أو الدينار . أو الدرهم فإزاد فتمت ريفه كما ذكرنا فى اللقطه ثم هو للقطه (٣) مضمونا لصاحبه ان جاء وما كان منه لا يمكن أن يعرف صاحبه أبداً من قطعة (٤) أو غير ذلك فهو حلال لو اجمده على ما ذكرنا فى كتاب اللقطه وبالله تعالى التوفيق \*

١٤٣١ مسألة وأما تراب المعادن فما كان منه معدن ذهب فلا يحل بيعه البتة بوجه من الوجوه لان الذهب فيه مخلوق فى خلاه مجهول المقدار ؛ فلو كان الذهب الذى فيه مرئياً كله مخاطبه جاز بيعه بما يجوز به بيع الذهب على ما ذكره بعد هذا ان شاء الله تعالى ، وما كان منه تراب معدن فضة جاز بيعه بدراهم وبذهب نقداً والى أجل وإلى غير أجل وبالعرض نقداً وجاز السلم فيه ، وكذلك تراب سائر المعادن لانه ليس فيه شئ من الفضة أصلاً وانما هو تراب محض لا يصير فضة إلا بمعاينة وطبخ فيستحيل بعضه فضة كما يستحيل الماء ملحاً والبيض فراريج . والنوى شجراً ولا فرق (٥) \*

١٤٣٢ مسألة وبيع الفصيل قبل أن يسبل جائز وللبائع أن يتطوع للمشتري بتركه ما شاء الى أن يرعاه أو الى أن يحصده أو الى أن يبيع بغير شرط ، فان غفل عنه حتى زاد فيه أولاداً من أصله لم تكن ظاهرة اذا اشتراه فاختصا فيها فأيهما أقام البيعة بمقدار المبيع قضى به ولم يكن للمشتري إلا القدر الذى اشترى وكانت الزيادة من الأولاد للبائع فان لم تكن له بيعة حلها وقسمت الزيادة التى يتداعيانها بينهما ، وأما السبل . والخروب .

(١) سقط لفظ (مسألة) من النسخة رقم ١٦ (٢) فى النسخة رقم ١٦ (وعليه) (٣) فى النسخة رقم ١٤  
 (٤) فى النسخة رقم ١٦ (من فضة) (٥) الى هنا انتهى المجلد الرابع من كتاب المحلى من النسخة رقم ١٦ نسأل الله التوفيق لاتمامه



والحب فله المشتري على كل حال ، وكذلك ما زاد في طوله فإذا سنبل الزرع لم يحل بيعه أصلاً لا على القطع ولا على الترك إلا حتى يشتد فإذا اشتد حل بيعه حينئذ \*

برهان صحة بيع القصيل قبل أن يسنبل قول الله تعالى : ( وأحل الله البيع ) وقوله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) فالبيع كالحلال لا يمنع منه نص قرآن أو سنة : ولم يأت في منع بيع الزرع منذ ثبت إلى أن يسنبل نص أصلاً \* وبرهان تحريم بيعه إذا سنبل إلى أن يشتد ما رويناه من طريق مسلم ناعلي بن حجر . وزهير بن حرب قالا جميعاً : نا سماعيل بن علية عن أيوب السختياني عن نافع عن ابن عمر قال : « إن رسول الله ﷺ نهى عن بيع النخل حتى يزهر وعن السنبل حتى يبيض ويأمن العاهة نهى البائع والمشتري » (١) \* ومن طريق أبي داود نا الحسن بن علي نا أبو الوليد - هو الطيالسي - عن حماد بن سلمة عن حميد عن أنس « أن النبي ﷺ نهى عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد » ولا يصح غير هذا أصلاً ، وهكذا رويناه عن جمهور السلف \* رويناه من طريق وكيع نا إسرائيل بن يونس عن جابر عن الشعبي عن مسروق عن عمر بن الخطاب . وعبد الله بن مسعود قالا جميعاً : لا يباع النخل حتى يحمر ولا السنبل حتى يصفر \* ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السختياني عن ابن سيرين قال : نهى عن بيع الثمرة حتى يدو صلاحها وعن السنبل حتى يبيض \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن عاصم عن ابن سيرين قال : لا يشتري السنبل حتى يبيض \* ومن طريق وكيع نا الربيع - هو ابن صبيح - عن الحسن أنه كره بيع السنبل حتى يبيض \* ومن طريق ابن أبي شيبة ناعلي بن مسهر عن أبي اسحاق الشيباني قال : سألت عكرمة عن بيع القصيل فقال : لا بأس قتل : إنه يسنبل فكرهه ، وهذا هو نفس قولنا فلم يستثن رسول الله ﷺ إذ منع من بيع السنبل حتى يشتد أو يبيض جواز بيعه على الحصاد وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى وما كان ربك نسياً ، وكذلك عمر بن الخطاب . وابن مسعود لا يخالف لهما فعله من الصحابة رضي الله عنهم \*

**قال أبو محمد** : فإن حصد السنبل رطباً لم يحز بيعه أيضاً لأنه سنبل يمكن فيه بعد أن يشتد و يبيض ، وكذلك إن صفي فصار حبالاً لافرق للنهي عن ذلك أيضاً ، فإن كان إن ترك لم ييس ولكن يفسد جاز بيعه لأنه قد خرج عن الصفة التي جاء النهي عن بيع ما هي فيه والسنبل في لغة العرب معروف وهو في القمح . والشعير . والعسل . والدخن . والسلت

وسائر ما يسمى في اللغة سنبلا \*

١٢٣٢ - مسألة - وأما بيع القصيل قبل أن يسئل على القطع فجائز لأن فرضاً على كل أحد أن يزيل ماله عن أرض غيره وأن لا يشغلها به فهذا شرط واجب مفترض فإن تطوع له رب الأرض بالترك من غير شرط لحسن لأن لكل أحد باحة أرضه لمن شاء ولما شاء مالم ينه عنه ، فإن زاد فلصاحب المال أن يتطوع له بالزيادة لأنه ماله يهبه لمن شاء مالم يمنعه قرآن . أوسنة ، والهبة فعل خير وفضل قال الله تعالى : ( وافعلوا الخير ) وقال تعالى : ( ولا تنسوا الفضل بينكم ) فإن أبي فالبينة فإن لم تكن بينة فمما متداعيان في الزيادة وهي بأيديهما معا فكل واحد يقول : هي لي فيحلفان لأن كل واحد منهما مدعى عليه ثم يبقى لكل أحد ما يده لبراءته من دعوى خصمه يمينه وبالله تعالى التوفيق هـ

ومنع أبو حنيفة . ومالك . والشافعي من بيع القصيل حتى يصير حبا يابساً ولم يأت بهذا نص أصلاً ، ثم تناقضوا فأجازوا بيعه على القطع ، وكل هذا بلا برهان أصلاً لأم من قرآن . ولا من سنة . ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا رأى له وجه ، ولا دليل لهم على ما منعوا من ذلك ولا على ما أباحوا منه هـ وقال سفيان الثوري . وابن أبي ليلى : لا يجوز بيع القصيل لآعلى القطع ولا على الترك ، وقول هؤلاء أطرد وأصح في السنبل قبل أن يشتد ، واختلفوا أن ترك الزرع فزاد فقال مالك : يفسخ البيع جملة ، وقال أبو حنيفة : للشترى المقدار الذي اشترى ويتصدق بالزيادة ، ويروي عنه (١) أنه رجع فقال : للشترى المقدار الذي اشترى ، وأما الزيادة فللبائع ، وقال الشافعي : البائع مخير بين أن يدع له الزيادة فيجوز البيع والهبة معا أو يفسخ البيع ، وقال أبو سليمان : الزيادة للشترى مع ما اشترى \*

**قال أبو محمد :** أما فسخ مالك للبيع فقول لا دليل على صحته أصلاً ، ولا معنى يفسخ بيعاً وقع على صحة باقراره ؟ هذا ما لا يجوز إلا بقرآن : أوسنة ، وأما أول قول أبي حنيفة خطأ لأن الزيادة إذا جعلها للشترى فلا شيء يأمره بالصدقة بها دون أن يأمره بأن يتصدق بالقدر الذي اشترى وكلاهما له ، وأما القول الذي رجع إليه من أن الزيادة للبائع فصحيح إذا قامت البينة بهما بمقدار ما اشترى ، وأما قول الشافعي فظاهر الخطأ لأنه إذ جعل الزيادة للبائع فلا شيء معنى أجبره على هبتها للشترى أو فسخ البيع ؟ ولاى دليل منعه من طلب حقه والخصام فيه والبقاء عليه ؟ فهذه آراء القوم كما ترى في التحليل والتحرير ، وأما قول أبي سليمان : أن الزيادة للشترى خطأ لأن المشتري إنما اشترى قدراً

معلوما فله ما حدث في العين الذي اشترى وللبائع ما زاد فيما استبقى لنفسه ولم يبعه من المشتري فالزيادة في طول الساق للبائع لما ذكرنا لأنه ليس للمشتري الازرع ما اشترى فقط وانما تأتي الزيادة من الأصل ، وأما السنبل . والحب . والنور . والورق . والتبن . والخروب فله المشتري لأنه في عين ماله حدث ، وقد جاء في هذا عن بعض التابعين ما رويانا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير قال : لا بأس ببيع الشعير للعلف قبل أن يبدو صلاحه اذا كان يحصده من مكانه فان غفل عنه حتى يصير طعاما فلا بأس به .

١٤٣٤ مسألة ويجوز بيع ما ظهر من المقائي وان كان صغيرا جذا لأنه يؤكل ولا يحل بيع ما لم يظهر بعد من المقائي . والياسمين . والنور . وغير ذلك ، ولا جرة ثانية من القصيل لأن كل ذلك يبيع ما لم يخلق ولعله لا يخلق وان خلق فلا يدري أحد غير الله تعالى ما كيته ولا مضافاته فهو حرام بكل وجه . وبيع غرر . وأكل مال بالباطل ، وأجاز مالك كل ذلك (١) ، وما نعلم له في تخصيص هذه الأشياء سلفا ولا أحدا قاله غيره قبله ولا حجة ، واحتج بعضهم باستجار الظئر وهذا تحريف لكلام الله تعالى عن موضعه ، وأين الاستجار من البيع ثم أين اللبن المرتضع من القثاء . والياسمين ؟ وهم يحرمون بيع لبن شاة قبل حلبه ولا يقيسونه على الظئر ثم يقيسون عليه بيع القثاء . والنور . والياسمين قبل أن يخلق . رويانا (٢) من طريق سعيد بن منصور نا هاشم أنا يونس بن عبيد عن الحسن أنه كره بيع الرطاب جزئين جزئين . ورويانا من طريق ابن أبي شيبة نا شريك عن المغيرة عن ابراهيم النخعي . والشعبي قالا جميعا : لا بأس ببيع الرطاب جرة جرة . ومن طريق وكيع عن بريد (٣) بن عبد الله بن أبي بردة قال : سألت عطاء بن أبي رباح عن بيع الرطبة جزئين ؟ فقال : لا تصلح إلا جرة . ومن طريق وكيع عن محمد بن مسلم عن ابن أبي نجيح (٤) عن مجاهد أنه كره بيع القضب والحناء إلا جرة وكره بيع الخيار والخربز (٥) الاجنية . ومن طريق وكيع عن اسرائيل عن جابر عن ابن أشوع . والقاسم أنهما كرها بيع الرطاب الاجرة وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأحمد . وأبي سليمان . وغيرهم .

١٤٣٥ مسألة - فلو باعه المقتاة (٦) بأصولها والموز بأصوله وتطوع له بإبقاء كل ذلك في أرضه بغير شرط جاز ذلك فاذا ملك ما ابتاع كان له كل ما تولد فيه لأنه تولد في ماله وله أخذه بقلع كل ذلك متى شاء لأنه أملك بماله ولا يحل له اشتراط إبقاء ذلك

(١) في النسخة رقم ١٦ (ذلك كله) (٢) سقط لفظ (رويانا) من النسخة رقم ١٤ (٣) في النسخة رقم ١٤ (يزيد) وهو غلط (٤) في النسخة رقم ١٤ (عن محمد بن سليمان عن أبي نجيح) وهو غلط فيها (٥) هو بكسر الهمزة المعجمة بدمها راء البطيخ بالفارسية (٦) في النسخة رقم ١٦ القثاء

في أرضه مدة مساة أو غير مساة لأنه شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، فان احتجوا بالمسلمين عند شروطهم قلنا : هذا لا يصح وأتم تصحيحه فأين أتم عنه في منعكم جواز بيع القصيل على شرط الترك وابتاحتكم بيعه بشرط القطع وكلاهما شرط مجرد لم يأت به نص قرآن . ولا سنة أصلا ففرقتم بلا دليل وبالله تعالى التوفيق .

١٤٣٦ - مسألة - وبيع الامة وبيان أنها حامل من غير سيدها لکن من زوج أو زنا أو اكره بيع صحيح سواء كانت رائعة أو وخشا (١) كان البيع في أول الحل أو في وسطه أو في آخره ، وقال مالك : يجوز في الوخش ولا يجوز في الرائعة وهذا قول لا دليل عليه أصلا وما نعلم أحدا سبقه إليه أصلا ، وقال تعالى : (وأحل الله البيع) وما خص حاملا من حائل . ولا رائعة من وخش . ولا امرأة من سائر أنث الحيوان وما كان ربك نسيا .

١٤٣٧ - مسألة - وبيع السيف دون غمده جائز . وبيع الغمد دون النصل جائز . وبيع الحلية دونها جائزة ، وبيع نصفها مشاع أو ثلثها أو عشرها أو شيء منها بيعته كل ذلك جائز وأحل الله البيع ، ومنع أبو حنيفة من بعض ذلك وما نعلم أحدا قاله قبله وما نعلم له لدليلا أصلا وبالله تعالى التوفيق ، وكذلك بيع قطعة من ثوب أو من خشبة معينة محدودة جائز ، وأحل الله البيع .

١٤٣٨ - مسألة - وبيع حلقة الخاتم دون الفص جائز وقلع الفص حيث تدعى البائع وبيع الفص دون الحلقة جائز . وقلع الفص حيث تدعى المشتري لأن رسول الله ﷺ يقول : « ان دما . كم وأموالكم عليكم حرام » والفص في الحلقة في مكان للفص ، ففرض على الذي له الفص اخراج الفص من مال غيره (٢) وليس له أن يشغل مال غيره بغير اذنه ، وليس على صاحب الحلقة الا مكانه من ذلك فقط وأن لا يحول بينه وبين ماله ، ولتمتولى اخراج الفص توسيع الحلقة بما لا بد منه في استخراج متاعه ولا ضمان عليه لأنه فعل ما هو مأمور بفعله فان تعدى ضمن ، وهكذا القول في الجذع يباع دون الحائط أو الحائط يباع دونه . والشجرة دون الأرض أو الأرض دون الشجرة ولا فرق (٣) وبالله تعالى التوفيق .

١٤٣٩ - مسألة - ومن باع شيئا فقال المشتري : لا أدفع الثمن حتى أقبض ما ابتعت وقال البائع : لا أدفع حتى أقبض أجبر معا على دفع المبيع والثمن معا لأنه ليس أحدهما أحق بالانصاف والاتصاف من الآخر ويد كل واحد منهما حق للآخر وفرض على كل واحد منهما أن يعطى الآخر حقه فلا يجوز أن ينخص أحدهما بالتقدم ، وفعل ذلك جور .

(١) الرائع الجواد ، والوخش من الناس الرذل يستوى فيه المذكر والمؤنث والواحد والجمع (٢) في النسخة رقم ١٦ عن ذلك غيره (٣) سقط له نظرا ولا فرق من النسخة رقم ١٤

وحيف . وظلم ، وهذا قول أصحابنا وعبد الله بن الحسن (١) .

١٤٤٠ - مسألة - فان أبى المشتري من أن يدفع الثمن مع قبضه لما اشترى وقال : لا أدفع الثمن الا بعد ان أقبض ما اشتريت فللبائع أن يحبس ما باع حتى يتصف ويصنف معافان تلف عنده من غير تعدنه فهو من مصيبة المشتري وعليه دفع الثمن ولا ضمان على البائع فيما هلك عنده من غير تعدنه لانه احتبس بحق قال الله تعالى : ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) الا أن يكون في بعض ما حبس (٢) وفاء بالثمن فانه يضمن ما زاد على هذا المقدار لانه متعدد باحتباسه أكثر مما تعدى عليه فيه الآخر ، هذا ان كان مما يمكن أن ينقسم فان كان مما لا يمكن قسمته الا بفساده أو حط ثمنه فلا ضمان عليه أصلاً ، فلو قال البائع : لا أدفع الا بعد قبض الثمن ودعاه المشتري الى ان يقبض ويدفع معافاً فهو ههنا ضامن لانه متعدد باحتباسه ما حبس وقد دعى الى الانصاف فابى وبالله تعالى التوفيق .

١٤٤١ - مسألة - ومن قال حين يبيع أو يبتاع : لا خلافة فله الخيار ثلاث ليال بما في خلاصه من الايام ان شاء رد ببيع أو بغير عيب أو بخديعة أو بغير خديعة ، وبغير أو بغير غبن وان شاء أمسك فاذا انقضت الليالي الثلاث بطل خياره ولزمه البيع ولا رد له الا من عيب ان وجده (٣) ، والليالي الثلاث مستأنفة من حين العقد فان بايع قبل غروب الشمس بقليل أو كثير ولو من حين طلوعها فانه يستأنف الثلاث مبتدأة وله الخيار أيضا في يومه ذلك . وان بايع بعد غروب الشمس فله الخيار من حيثئذ الى مثل ذلك الوقت من الليلة الرابعة . حدثنا حماد بن عيسى بن نافع عن ابن عمر قال : ان من عيب ان وجده في رأسه في الجاهلية مأومة فخبلت لسانه فكان اذا بايع خدع في البيع فقال له رسول الله ﷺ : « بايع وقل : لا خلافة ثم أنت بالخيار » . فأنشد بن قاسم ناأبى قاسم بن محمد بن قاسم ناأبى قاسم بن أصبغ ناأبى قاسم بن واضح ناأبى قاسم بن يحيى (٤) البلخي ناأبى قاسم بن عينة ناأبى قاسم بن اسحاق عن ابن عمر قال : « إن من عيب ان وجده في رأسه في الجاهلية فخبلت لسانه فكان يخدع في البيع فقال له رسول الله ﷺ : بايع وقل : لا خلافة ثم أنت بالخيار ثلاثا من بيعك » قال ابن عمر : فسمعت يقول إذا بايع : لا خذابة لا خذابة .

(١) في النسخة رقم ١٤ ابن الحسين وهو غلط (٢) في النسخة رقم ١٦ ما احتبس (٣) في النسخة رقم ١٤ ولا ودله من عيب الا اذا وجده (٤) في النسخة رقم ١٤ جابر بن يحيى وهو تحريف

١٤٤٢ - مسألة - فان لم يقدر على أن يقول : لا خلافة قالها كلامه در لاقه بلسانه (١) أو لعجمة فان عجز جملة قال : بلغته ما يوافق معنى لا خلافة وله الخيار المذكور أحب البائع أم كره \* برهان ذلك أن رسول الله ﷺ أمر منقذا أن يقولها وقد علم أنه لا يقول الا لا خلافة ، وقال تعالى : ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) \*

١٤٤٣ - مسألة - فان رضى فى الثلاث وأسقط خياره لزمه البيع وذلك أن رسول الله ﷺ جعل له الخيار ثلاثا ولو كان لا يلزمه الرضى ان رضى فى الثلاث لكان انما جعل له عليه السلام الخيار فى الرد فقط لافى الرضى وهذا باطل لأن رسول الله ﷺ أجعل له الخيار فكان عموما لكل ما يختار من رضى أو رد ، ولو كان الخيار لا ينقطع باسقاطه اياه واقاره (٢) بالرضى لوجب أيضا ضرورة أن لا ينقطع خياره وان رد البيع حتى ينقضى الثلاث وهذا محال ، فظاهر اللفظ ومعناه أنه له الخيار مدة الثلاث ان شاء رد فيبطل البيع ولا رضى له بعد الرد وان شاء رضى فيصح البيع ولا رد له بعد الرضى لا يحتمل أمره عليه السلام غير هذا أصلا فان لم يلفظ بالرضى ولا بالرد لم يحز أن يحجز على شئ من ذلك وبقي على خياره الى انقضاء الثلاث ان شاء رد وان شاء أمسك فان انقضت الثلاث ولم يرد فقد لزمه البيع لانه بيع صحيح جعل له الخيار فى رده ثلاثا لا أكثر فان لم يبطله فلا ابطال له بعد الثلاث الا من عيب كسائر البيوع وبقي البيع بصحته لم يبطل ، وبالله تعالى التوفيق \*

١٤٤٤ - مسألة - فان قال لفظا غير لا خلافة لكن أن يقول : لا خديعة أو لا غش أو لا كيد أو لا غبن أو لا مكر أو لا عيب أو لا ضرر أو على السلامة . أو لاداء ولا غائلة . أو لا خبث أو نحو هذا لم يكن له الخيار المجمول لمن قال : لا خلافة لكن ان وجد شيئا ما بايع على أن لا يعقد بيعه عليه بطل البيع وان لم يجده لزمه البيع \*

برهان ذلك ان رسول الله ﷺ اذا أمر فى الديانة بأمر ونص فيه بلفظ ما لم يحز تعدى ذلك اللفظ الى غيره سواء كان فى معناه أو لم يكن مادام قادرا على ذلك اللفظ الا بنص آخر يبين أن له ذلك لانه عليه السلام قد حذف ذلك حدا فلا يحل تعديه قال الله تعالى : ( ومن يعص الله ورسوله ويتعدى حدوده يدخله نارا خالدا فيها ) وقال تعالى : ( وما ينطق عن الهوى إن هو الا وحى يوحى ) ، وقال تعالى : ( ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ) ولو جاز غير هذا الجواز الأذان بأن يقول : العزيز أجل . ليس لنارب الا الرحمن . أنت ابن عبد الله بن عبد المطلب مبعوث من الرحمن . هلموا [ الى ] (٣) نحو الظاهر هلموا نحو البقاء

العزير أعظم ليس لنارب الالاريم .

**قال ابو محمد** : من أذن هكذا خفه أن يستتاب فان تاب والا قتل لانه مستهزى .  
 بآيات الله عز وجل متعدد لحدود الله (١) ، ولا فرق بين ما ذكرناه وبين ما أمر به عليه  
 السلام في ألفاظ الصلاة . والأذان . والاقامة . والتليية . والنكاح . والطلاق .  
 وسائر الشريعة وعلى المفرق الدليل والافهم مبط ، وأما من أجاز مخالفة الألفاظ المحدودة  
 من رسول الله ﷺ في الأذان . والاقامة وأجاز تنكيسها . وقراءة القرآن في الصلاة  
 بالأعجمية وهو فصيح بالقرآن فاعليه أن يقول بتكيس الصلاة فيبدها بالتسليم ثم بالعود .  
 والتشهد ، ثم بالسجود ، ثم بالركوع ، ثم بالقيام ، ثم بالتكبير ويقرأ في الجلوس :  
 ويتشهد في القيام . وأن يصوم الليل في رمضان . ويفطر النهار ويحبل الحج . ويدل  
 ألفاظ القرآن بغيرها ما هو في معناها ويقدم ألفاظه ويؤخرها ما لم يفسد المعنى . ويكتب  
 المصحف كذلك . ويقرأ في الصلاة كذلك . ويقرى الناس كذلك . ويدل الشرائع  
 ونحن نبرأ إلى الله تعالى من كل ذلك ومن أن تعدى شيئا مما حده لنا رسول الله ﷺ  
 إلينا لاعلمنا إلا ما علمنا ونحمد الله كثيرا على ذلك \*

وقد وافقنا كثيرا من مخالفتنا أن لفظ البيع لا ينوب عن لفظ السلم ، وهذا منقذ الأمور  
 باللفظ المذكور لم ير أن يتعداه إلى غيره وإن كان في معناه بل قاله كما أمر . وكما قدر .  
 وكما كلف . ونسأل المخالف لنا (٢) في هذا عن الفرق بين الألفاظ المأمور بها في الأحكام  
 وبين الأوقات المأمور بها في الأحكام . وبين المواضع المأمور بها في الأحكام . وبين  
 الأحوال والأعمال المأمور بها في الأحكام ولا سبيل له إلى فرق أصلا فان سوى بين الجميع  
 في الإيجاب وفق وهو قولنا وإن سوى بين الجميع في جواز التبديل كفر بلا خلاف وبدل  
 الدين كله وخرج عنه وقد علم النبي ﷺ البراء بن عازب دعاه بقوله وفيه «أمنت بكتابك الذي  
 أنزلت ونيك الذي أرسلت» فذهب البراء يستذكره (٣) فقال : ورسولك الذي  
 أنزلت ونيك الذي أرسلت فقال له عليه السلام : « ونيك الذي أرسلت» فلم يدعه أن  
 يبدل لفظة مكان التي أمره بها والمعنى واحد ، ومن أعجب وأضل ممن يجوز تبديل لفظ  
 أمره رسول الله ﷺ ثم يقول : إن قال الشاهد : أخبرك وأعلمك بأن أعلم أن (٤)  
 لهذا عند دينارا أنها ليست شهادة ولا يحكم بها حتى يقول : أشهد فأعجبوا لعكس  
 هؤلاء القوم للحقائق ! . وأما الألفاظ الأخر فهي ألفاظ معروفة المعاني بايع

(١) في النسخة رقم ١٦ «لحدوده» (٢) في النسخة رقم ١٤ «ونسأل المخالفين لنا» ويوهنه ما سيأتي بعد  
 ولا سبيل له (٣) في النسخة رقم ١٦ «يستذكرها» أي الجملة من الدعاء ، ومرجح الضمير على ما هنا الدعاء  
 (٤) لفظ أن سقط من النسخة رقم ١٤

عليها فله ما بايع عليه ان وجده كذلك لانه ماتراضيا عليه كما قال الله تعالى : ( إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) فان وجد غير ماتراضيا به في بيعه فلم يجد ما باع ولا ما ابتاع وليس له غير ذلك فلا يحل له من مال غيره ما لم يبايعه فيه عن تراض منهما ، وهذا بين وبالله تعالى التوفيق .

١٤٤٥ مسألة - وكل شرط وقع في بيع منهما أو من أحدهما برضى الآخر فانهما ان عقده قبل عقد البيع أو بعد تمام البيع بالتفرق بالأبدان . أو بالتخير . أو في أحد الوقتين - يعنى قبل العقد أو بعده - ولم يذكره في حين عقد البيع فالبيع صحيح تام والشرط باطل لا يلزم (١) ، فان ذكر ذلك الشرط في حال عقد البيع (٢) فالبيع باطل مفسوخ والشرط باطل أى شرط كان لاتحاش شيئا الاسبعة شروط قطع فانها لازمة والبيع صحيح ان اشترطت في البيع ، وهى اشتراط الرهن فيما تبايعاه الى أجل مسمى . واشترط تأخير الثمن ان كان دنائير أو دراهم الى أجل مسمى ، واشترط أداء الثمن الى الميسرة وان لم يذكر أجل ، واشترط صفات المبيع التى يتراضيانها معا ويتبايعان ذلك الشئ . على أنه بتلك الصفة ، واشترط أن لا خلافة ، وبيع العبد أو الأمة فيشترط المشتري مالهما أو بعضه مسمى معيناً أو جزءاً منسوباً مشاعاً في جميعه سواء كان مالهما مجعولاً كله أو معلوماً كله أو معلوماً بعضه مجعولاً بعضه ، أو بيع أصول نخل فيها ثمرة قد أبرت قبل الطيب أو بعده فيشترط المشتري الثمرة لنفسه أو جزءاً معيناً منها أو مسمى مشاعاً في جميعها ، فهذه ولا من يدوس أثرها باطل كما قدمنا كمن باع مملوكاً بشرط العتق أو أمة بشرط الابلاد . أو دابة واشترط ركوبها مدة مساة قلت أو كثرت أو الى مكان مسمى قريب أو بعيد أو داراً واشترط سكنها ساعة فافوقها أو غير ذلك من الشروط كلها .

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم بن الحجاج نا أبو كريب محمد بن العلاء الهمداني نا أبو أسامة - وهو حماد بن أسامة - نا هشام بن عروة عن أبيه قال : أخبرتنى عائشة أم المؤمنين فذكرت حديثاً قالت فيه : « إن رسول الله ﷺ خطب الناس فحمد الله وأثنى عليه [ بما هو أهله ] (٣) ثم قال : أما بعد فإلأ أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ما كان من شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل وان كان مائة شرط كتاب الله أحق وشرط الله أوثق » وذكر باقي الخبر . ومن طريق أبي داود حدثنا القعنبي . وقتيبة بن سعيد قالاجمعا : نا الليث - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير قال : نا عائشة أم المؤمنين أخبرته « أن رسول الله ﷺ قام فقال : ما بال اناس يشترطون

(١) في النسخة رقم ١٦ « فلم يلزم » (٢) في النسخة رقم ١٦ « في حال العقد » (٣) الزيادة من صحيح



شروطا ليست في كتاب الله من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله فليس له وان اشترط مائة مرة شرط الله أحق وأوثق (١) ، فهذا الأثر كالشمس صحة ويأينا يرفع الاشكال كله ، فلما كانت الشروط كلها باطلة غير ما ذكرنا كان كل عقد من بيع أو غيره عقد على شرط باطل باطلا ولا بد لانه عقد على أنه لا يصح (٢) الا بصحة الشرط والشرط لاصحة له فلا صحة لما عقد بان لاصحة له الا بصحة ما لا يصح \*

**قال أبو محمد** : وأما تصحيحنا الشروط السبعة التي ذكرنا فانها منصوص على صحتها وكل مانص رسول الله ﷺ عليه (٣) فهو في كتاب الله عز وجل قال تعالى : ( وأنزلنا اليك الذكركتين للناس ما نزل اليهم ) وقال تعالى : ( وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى ) وقال تعالى : ( من يطع الرسول فقد أطاع الله ) فاما (٤) اشترط الرهن في البيع الى أجل مسمى فلقوله تعالى : ( ولم تجدوا كاتباً فهران مقبوضة ) ، وأما اشترط الثمن الى أجل مسمى فلقول الله تعالى : ( اذا تداينتم بدين الى أجل مسمى فاكتبوه ) وأما اشترط أن لا خلافة فقد ذكرنا الخبر في ذلك قبل هذا المكان بنحو أربع مسائل (٥) وأما اشترط الصفات التي يتبايعان عليها من السلامة : أو من أن لا خديعة ومن صناعة العبد . أو الأمانة . أو سائر صفات المبيع فلقول الله تعالى : ( ولأنأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) فنص تعالى على التراض منهما والتراض لا يكون الا على صفات المبيع ، وصفات الثمن ضرورة \* وأما اشترط الثمن الى الميسرة فلقول الله تعالى : ( وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة ) ، وروينا من طريق شعبة أخبرني عمار بن أبي حفصة عن عكرمة عن عائشة أم المؤمنين : « أن رسول الله ﷺ بعث الى يهودي قدمت عليه ثياب ابعت الى ثوبين الى الميسرة » وذكر باقي الخبره وأما مال العبد . أو الأمانة واشترطه . واشترط ثمر النخل المؤبر فلما رويانا من طريق عبدالرزاق نامعمر عن الزهري عن سالم بن عبدالله بن عمر عن أبيه : « أن رسول الله ﷺ قال : من باع عبدا وله مال فإله للبائع إلا أن يشترطه المبتاع ومن باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع »

**قال أبو محمد** : ولو وجدنا خبرا يصح في غير هذه الشروط باقيا غير منسوخ لقلنا به ولم نخالفه ، وسنذكر إن شاء الله تعالى حكم هذين الشرطين اذ قد ذكرنا غيرهما والحمد لله رب العالمين ، وقد ذكرنا رواية عبدالرزاق عن ابن جريج عن عطاء قال : كل بيع فيه شرط فليس بيعا \*

(١) الحديث في سنن أبي داود ومطولا اختصره المؤلف (٢) في النسخة رقم ١٤ (لانه عقد ما لا يصح) (٣) سقط لفظ عليه من النسخة رقم ١٤ (٤) في النسخة رقم ١٤ (وأما) (٥) ذكر في ص ٣٧٦

قال على : فان احتج معارض لنا بقول الله تعالى : ( أو فوا بالعقود ) وقوله تعالى : ( أو فوا بعهد الله إذا عاهدتم ) وبما روى : « المسلمون عند شروطهم » قلنا [ وبالله تعالى التوفيق ] (١) أما أمر الله تعالى بالوفاء بالعقود لا يختلف اثنان في أنه ليس على عومه ولا على ظاهره ، وقد جاء القرآن بأن نجنب نواهي الله تعالى ومعاصيه فمن عقد على معصية حرام عليه الوفاء بها فلا ذل لك في هذا فقد صح أن كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل والباطل محرم فكل محرم فلا يحل الوفاء به ، وكذلك قوله تعالى : ( وأوفوا بعهد الله إذا عاهدتم ) فلا يعلم ما هو عهد الله إلا بنص وارد فيه وقد علمنا أن كل عهد نهى الله عنه فليس هو عهد الله تعالى بل هو عهد الشيطان فلا يحل الوفاء به ، وقد نص رسول الله ﷺ على أن كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل والباطل لا يحل الوفاء به .

وأما الأثر في ذلك فأتنا رويناه من طريق ابن وهب حدثني سليمان بن بلال نا كثير ابن زيد عن الوليد بن رباح عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « المسلمون عند شروطهم » . ورويناه أيضا من طريق عبد الملك بن حبيب الأنديلسي حدثني الحزامي عن محمد بن عمر عن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عمرو بن حزم عن عمر بن عبد العزيز قال : قال رسول الله ﷺ : « المسلمون على شروطهم » . ومن طريق ابن أبي شيبة نا يحيى ابن أبي زائدة عن عبد الملك عن عطاء بلغنا أن النبي ﷺ قال : « المسلمون عند شروطهم » . ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة عن الحجاج بن أرطاة عن خالد بن محمد عن شيخ من بني كنانة سمعت عمر يقول : المسلم عند شرطه . ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن عينة عن يزيد ابن يزيد بن جابر عن اسماعيل بن عبيد الله عن عبد الرحمن بن غنم قال عمر بن الخطاب : « أن مقاطع الحقوق عند الشروط » . ومن طريق ابن أبي شيبة نا حفص بن غياث عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي قال : المسلمون عند شروطهم .

**قال أبو محمد** : كثير بن زيد هو كثير بن عبد الله بن عمرو (٢) بن زيد هالك متروك باتفاق ، والوليد بن رباح مجهول ، والآخر عبد الملك بن حبيب هالك ، ومحمد بن عمر هو الواقدي مذكور بالكذب ، وعبد الرحمن بن محمد مجهول لا يعرف . ومرسل أيضا ، والثالث مرسل أيضا ، والذي من طريق عمر فيه الحجاج بن أرطاة وهو هالك ، وخالد ابن محمد مجهول . وشيخ من بني كنانة ، والآخرفه اسماعيل بن عبيد الله ولا أعرفه ، وخبر على مرسل ، ثم لوصح كل ما ذكرنا لكان حجة لنا وغير مخالف لقولنا لأن شروط المسلمين هي الشروط التي أباحها الله لهم لا التي نهاهم عنها ، وأما التي نهوا عنها فليست

(١) الزيادة من النسخة الحلبية (٢) في النسخة رقم ١٤ (ابن عمر) وهو غلط

شروط المسلمين ، وقد نص رسول الله ﷺ على أن كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل وإن كان مائة شرط أو اشترط مائة مرة وأنه لا يصح لمن اشترطه فصيح أن كل شرط ليس في كتاب الله تعالى فباطل فليس هو من شروط المسلمين فصيح قولنا يقيّن ثم إن الخفيفين . والمالكين . والشافعيين أشد الناس اضطرابا وتناقضا في ذلك لأنهم يميزون شروطا ويمنعون شروطا كلها سواء في أنها باطل ليست في كتاب الله عز وجل و يميزون شروطا ويمنعون شروطا كلها سواء في أنها حق لأنها في كتاب الله تعالى ، فالحنفيون . والشافعيون يمنعون اشتراط المبتاع مال العبد . وثمرة النخل المؤبر ولا يميزون له ذلك البتة إلا بالشراء على حكم البيوع ، والمالكيون . والحنفيون . والشافعيون لا يميزون البيع إلى الميسرة ولا شرط قول : لا خلافة عند البيع وكلاهما في كتاب الله عز وجل لأمر النبي (١) بهما وينسون ههنا (٢) : « المسلمون عند شروطهم » وكلهم يميز بيع الثمرة التي لم يبد صلاحها بشرط القطع وهو شرط ليس في كتاب الله تعالى بل قد صحح النهي عن هذا البيع جملة ، ومثل هذا كثير \*

**قال أبو محمد :** ولا يخلو كل شرط اشترط في بيع أو غيره من أحد ثلاثة أوجه لأربع لها أما إباحة مال لم يجب في العقد . وأما إيجاب عمل . وأما المنع من عمل والعمل يكون بالبشرة أو بالمال فقط وكل ذلك حرام بالنص قال رسول الله ﷺ : « إن دماكم وأموالكم وأبشاركم عليكم حرام » وأما المنع من العمل فإن الله تعالى يقول : ( لم تحرم ما أحل الله لك ) فصح بطلان كل شرط جملة الاشرط جاء النص من القرآن أو السنة بإباحته ، وههنا أخبار تذكركها ونبينها إن شاء الله تعالى لثلاث اعتراض بها جاهل أو مشغبه حدثني محمد بن اسماعيل العذري القاضي بسر قسطة نا محمد بن علي الرازي المطوعى نا محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري نا جعفر بن محمد الخلدی نا عبد الله بن أيوب بن زاذان الضرير نا محمد بن سليمان الذهلي نا عبد الوارث - هو ابن سعيد التنوري - قدمت مكة فوجدت بها أبا حنيفة . وابن أبي ليلى ، وابن شبرمة فسألت أبا حنيفة عن باع يباع واشترط شرطا ؟ فقال : البيع باطل والشرط باطل ، ثم سألت ابن أبي ليلى عن ذلك ؟ فقال البيع جائز والشرط باطل ، ثم سألت ابن شبرمة عن ذلك ؟ فقال : البيع جائز والشرط جائز فرجعت إلى أبي حنيفة فأخبرته بما قال فقال : لا أدري ما قال - حدثنا عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع وشرط ، البيع باطل والشرط باطل ، فأئيت ابن أبي ليلى فأخبرته بما قال فقال : لا أدري ما قال - حدثنا

هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة أم المؤمنين « أن رسول الله ﷺ قال : اشترى بريرة واشترط لهم الولاء ، البيع جائز والشرط باطل ، فابتعت ابن شبرمة فآخبرته بما قالوا فقالت : لا أدري ما قالوا فاستمعين كدام عن محارب بن دثار عن جابر بن عبد الله « أنه باع من رسول الله ﷺ رجلاً واشترط ظهره إلى المدينة » البيع جائز والشرط جائز . وههنا خبر رابع رويناه من طريق أحمد بن شعيب أنا زياد بن أيوب نا ابن علي نا أيوب السخيتي نا عمرو بن شعيب حدثني أبي عن أبيه (١) حتى ذكر عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله ﷺ : « لا يحل سلف وبيع ولا شرطان في بيع ولا ربح مالم يضمن ، وبه يأخذ أحمد بن حنبل فيبطل البيع إذا كان فيه شرطان ويجزئه إذا كان فيه شرط واحد ، وذهب أبو ثور إلى الأخذ بهذه الأحاديث كلها فقال : ان اشترط البائع بعض ملكه كسكنى الدار مدة مساة أو دهره كله أو خدمة العبد كذلك . أو ركوب الدابة كذلك . أو لباس الثوب كذلك جاز البيع والشرط لان الأصل له والمنافع له فباع ماشاء وأمسك ماشاء ، وكل بيع اشترط فيه ما يحدث في ملك المشتري فالبيع جائز والشرط باطل كالولاء ونحوه ، وكل بيع اشترط فيه عمل أو مال على البائع أو عمل المشتري فالبيع والشرط باطلان معا . »

**قال أبو محمد :** هذا خطأ من أبي ثور لان منافع ما باع البائع من داره أو عبده أو دابة أو ثوب أو غير ذلك فانما هي له مادام كل ذلك في ملكه فاذا خرج عن ملكه فن الباطل والحال أن يملك مالم يخلقه الله تعالى بعد من منافع ما باع فاذا أحدها الله تعالى فانما أحدها الله تعالى في ملك غيره فهي ملك لمن حدثت [ عنده ] (٢) في ملكه فبطل توجيه أبي ثور ، وكذلك باقى تقسيمه لانه دعوى بلا برهان .

وأما قول أحمد خطأ أيضاً لان تحريم رسول الله ﷺ الشرطين (٣) في بيع ليس مبيحاً للشرط واحد ولا محرماً له لكنه مسكوت عنه في هذا الخبر فوجب طلب حكمه في غيره فوجدنا قوله ﷺ : « كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل » فبطل الشرط الواحد وكل مالم يعقد إلا به وبالله تعالى التوفيق ، وبقي حديث بريرة . وجابر في الجمل فنقول وبالله تعالى التوفيق : اتنا رويناه ما حدثناه محمد بن سعيد بن نبات نا أحمد بن أيوب نا مفرج نا عبد الله بن جعفر بن الورد نا يحيى بن أيوب بن بادى العلاف نا يحيى بن بكير نا الليث ابن سعد عن هشام بن عروة عن عروة عن عائشة قالت : « جاءتني بريرة فقالت : كاتب أهلى على تسع أواق في كل عام أوقية فاعينني فقالت عائشة : ان أحب أهلك (٤) أن أعدها لهم

(١) سقط لفظ « عن أبيه » الثاني من سنن النسائي ج ٧ ص ٢٩٥ (٢) الزيادة من النسخة رقم ١٦ (٣) في النسخة رقم ١٤ « للشرطين » (٤) في النسخ كذا « ان أجروا أهلك »

عدة واحدة ويكون لى ولاؤك فمات فعرضتها عليهم فأبوا إلا أن يكون الولاء لهم (١) فسمع رسول الله ﷺ ذلك فساءلها فأخبرته فقال : خذها واشترط لى الولاء فانما الولاء لمن أعتق ففعلت فقام رسول الله ﷺ عشية فى الناس فحمد الله عز وجل ثم قال : ما بال رجال يشترطون شروطا ليست فى كتاب الله عز وجل ما كان من شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل وان كان مائة شرط قضاء الله أحق وشرط الله أوثق ، وذكروا بقى الخبره ومن طريق البخارى نا أبو نعيم نا عبد الواحد بن أيمن نا أبى قال : دخلت على عائشة [رضى الله عنها] (٢) فقالت : دخلت بريرة - وهى مكاتبه - وقالت : اشتريتى واعتقني قالت : نعم قالت : لا تبعوني حتى يشترطوا ولا تى فقالت عائشة : لا حاجة لى بذلك فقال لها رسول الله ﷺ : « اشترىها وأعتقها ودعهم يشترطوا ماشاءوا فاشتريها عائشة فاعتقتها واشترط أهلها الولاء فقال رسول الله ﷺ : الولاء لمن أعتق وان كان مائة شرط ، (٣) »

**قال أبو محمد :** فالقول فى هذا الخبر هو على ظاهره دون تزيده ولا ظن كاذب مضاف الى رسول الله ﷺ ولا تحريف اللفظ وهو ان اشترط الولاء على المشتري فى المبيع للعق كان لا يضر البيع شيئا وكان البيع على هذا الشرط جائزا حسنا مباحا وان كان الولاء مع ذلك للمعتق ، وكان اشترط البائع الولاء لنفسه مباحا غير منهي عنه ثم نسخ الله عز وجل ذلك وأبطله اذ خطب رسول الله ﷺ بذلك كما ذكرنا حيث نذر حرم أن يشترط هذا الشرط أو غيره جملة الاشرط فى كتاب الله تعالى لاقبل ذلك أصلا ، وقد قال تعالى : ( وما كان لمؤمن ولا مؤمنة إذا قضى الله ورسوله أمرا أن يكون لهم الخيرة من أمرهم ) وقال تعالى : ( النبى أولى بالمؤمنين من أنفسهم ) »

برهان ذلك أنه عليه السلام قد أباح ذلك وهو عليه السلام لا يبيع الباطل ولا يفر أحدا ولا يتخذه ، فان قيل : فهلا أجزتم البيع بشرط العتق فى هذا الحديث ؟ قلنا : ليس فيه اشترطهم عتقها أصلا (٤) ولو كان لقلنا به ، وقد يمكن أنهم اشترطوا ولاها ان اعتقت يوما ما أو ان أعتقتها اذ إنما فى الحديث أنهم اشترطوا ولاها لأنفسهم فقط ولا يخل أن يزداد الاخبار شىء لا لفظ ولا معنى فيكون من فعل ذلك كاذبا لا اتنا قطع ونبت أن البيع بشرط العتق لو كان جائزا لنص رسول الله ﷺ عليه وبينه ، فاذ لم يفعل فهو شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل ولا فرق بين البيع بشرط العتق وبين يعه

(١) فى النسخة رقم ١٤ ان يكون لهم الولاء (٢) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ٣٠٤ والحديث فيه مطول اختصره المصنف (٣) فى صحيح البخارى وان اشترطوا مائة شرط (٤) فى النسخة رقم ١٤ عتقا أصلا

بشرط الصدقة. أو بشرط الهبة. أو بشرط التديرو كل ذلك لا يجوز .

وأما حديث جابر فأتنا رويناه من طريق البخارى نا أبو نعيم نازكيا سمعت عامرا الشعبي يقول : حدثني جابر بن عبد الله أنه كان يسير على جمل له قد أعيا فرأى النبي ﷺ فغضبه فدعاه فصار سيرا (١) ليس يسير مثله ثم قال : بعنيه بأوقية قلت : لأنتم قال : بعنيه بأوقية فبعته واستنيت حملانه الى أهلى فلما قدما أنيته بالجمل وقد قنى ثمنه ثم انصرفت فأرسل على أثرى فقال : ما كنت لأخذ جملك فخذ جملك ذلك فهو مالك . ومن طريق مسلم نا ابن نمير نا أنى نازكيا - هو ابن أنى زائدة - عن عامر الشعبي حدثني جابر بن عبد الله فذكر هذا الخبر وفيه : « أن رسول الله ﷺ قال له : بعنيه فبعته بأوقية واستنيت عليه حملانه الى أهلى فلما بلغت أنيته بالجمل فقد قنى ثمنه ثم رجعت (٢) فأرسل في أثرى فقال : أترانى ما كنتك لأخذ جملك فخذ جملك ودراهمك فهو لك » . ومن طريق أحمد بن شعيب نا أحمد بن العلاء نا أبو معاوية عن الأعمش عن سالم بن أبي الجعد عن جابر بن عبد الله فذكر هذا الخبر وفيه : « أن رسول الله ﷺ قال له : ما فعل الجمل بعنيه قلت : يا رسول الله بل هو لك (٣) قال : لا بل بعنيه قلت : لا بل هو لك قال [ لا بل ] (٤) بعنيه قد أخذته بأوقية أركبه فاذا قدمت المدينة فأتنا به فلما قدمت المدينة جئت به فقال لبلال [ يا بلال ] (٥) زنه لأوقية وزده قيراطا » هكذا رويناه من طريق عطاء عن جابر .

قال أبو محمد : روى هذا أن ركوب جابر الجمل كان تطوعا من رسول الله ﷺ ، واختلف فيه على الشعبي . وأبى الزبير فروى عنهما عن جابر أنه كان شرطاً من جابر ، وروى عنهما أنه كان تطوعاً من رسول الله ﷺ فنحن نسلم لهم أنه كان شرطاً ثم نقول لهم وبالله تعالى التوفيق : أنه قد صح أن رسول الله ﷺ قال : قد أخذته بأوقية ، وصح عنه عليه السلام أنه قال . أترانى ما كنتك لأخذ جملك ما كنت لأخذ جملك فخذ جملك ذلك فهو مالك كما أوردنا آنفاً ، فصح يقيناً أنهما أخذان ، أحدهما فعله رسول الله ﷺ ، والآخر لم يفعله بل انتفى عنه ومن جعل كل ذلك أخذاً واحداً فقد كذب رسول الله ﷺ في كلامه وهذا كفر محض فاذلاد من أنهما أخذان لأن الأخذ الذى أخبر به عليه السلام عن نفسه هو بلا شك غير الأخذ الذى انتفى عنه البتة ، فلا سبيل (٦) الى غير ما يجعل عليه ظاهر الخبر وهو أنه عليه السلام أخذه وابتاعه ثم تخير قبل التفرق ترك (٧) أخذه ،

(١) في صحيح البخارى ج ٤ ص ٣٠ فسار بسير (٢) في النسخة رقم ١٦ ثم أنى رجعت وما هنا موافق لما في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٧٠ (٣) في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٩٩ قلت : بل هو لك يا رسول الله (٤) الزيادة من سنن النسائي (٥) الزيادة من سنن النسائي (٦) في النسخة رقم ١٦ [ إذ لا سبيل ] (٧) في النسخة رقم ١٤ (وترك)

وصح أن في حال المماكة كان ذلك أيضا في نفسه عليه السلام لأنه عليه السلام أخبره أنه لم يما كسه ليأخذ جملة فصح أن البيع لم يتم فيه قط فأنما اشترط جابر ركوب جمل نفسه فقط وهذا هو مقتضى لفظ الأخبار إذا جمعت ألفاظها ، فاذ قد صح أن ذلك البيع لم يتم ولم يوجد في شيء من ألفاظ ذلك الخبر أصلا أن البيع تم بذلك الشرط فقد بطل أن يكون في هذا الخبر حجة في جواز بيع الدابة واستثناء ركوبها أصلا والله تعالى التوفيق .

فأما الخفيفيون . والشافعيون فلا يقولون بجواز هذا الشرط أصلا فأنما الكلام بيننا وبين المالكيين فيه فقط . وليس في هذا الخبر تحديد يوم ولا مسافة قليلة من كثيرة ومن ادعى ذلك فقد كذب ، فمن أين خرج لهم تحديد مقدار دون مقدار ؟ ويلزمهم أذ لم يجوزوا بيع الدابة على شرط ركوبها شهرا ولا عشرة أيام ، وأبطلوا هذا الشرط وأجازوا بيعها واشترطوا ركوبها مسافة يسيرة أن يحدوا المقدار الذي يحرم به ما حرموه من ذلك المقدار الذي حللوه هذا فرض عليهم والافتقار كوا من اتبعهم في سخنة عينه وفي ما لا يدري لعله يأتي حراما (١) أو يمنع حلالا ، وهذا ضلال مبين ، فإن حدوا في ذلك مقدارا ماسئلا عن البرهان في ذلك أن كانوا صادقين ؟ فلا ح فساد هذا القول ييقن لا شك فيه ، ومن الباطل المتيقن أن يحرم الله تعالى علينا ما لا يفصله لنا من أوله وآخره لنجنبه ونأق ما سواه إذا كان تعالى يكلفنا ما ليس في وسعنا من أن نعلم الغيب وقد أمنا الله تعالى من ذلك ، (فان قالوا ) : أن في بعض ألفاظ الخبر أن ذلك كان حين دنوا من المدينة قلنا : الدنو يختلف ولا يكون إلا بالاضافة فمن أتى من تبوك فكان من المدينة على ست مراحل أو خمس فقد دنا منها ، ويكون الدنو أيضا على ربع ميل وأقل أو أكثر فالسؤال باق عليكم بحسبه ، وأيضا فإن هذه اللفظة انما هي في رواية سالم بن أبي الجعد وهو انما روى أن ركوب جابر كان تطوعا من النبي ﷺ وشرطا ، وفي رواية المغيرة عن الشعبي عن جابر دليل على أن ذلك كان في مسيرهم مع النبي ﷺ إلى غزاة ، وأيضا فليس فيه أن النبي ﷺ منع من ذلك الشرط إلا في مثل تلك المسافة فاذ لم يقيسوا على تلك المسافة سائر المسافات فلا تقيسوا على تلك الطريق سائر الطرق (٢) ولا تقيسوا على اشتراط ذلك في ركوب جمل سائر الدواب والافاتم متناقضون متحكمون بالباطل ، واذ قسم على تلك الطريق سائر الطرق . وعلى الجمل سائر الدواب فقيسوا على تلك المسافة سائر المسافات كما فعلتم في صلته عليه السلام راكبا متوجها إلى خيبر إلى غير القبلة فقسم على تلك المسافة سائر المسافات فلا ح أنهم لا متعلق لهم في هذا الخبر أصلا والله تعالى التوفيق .

وقد جاءت عن الصحابة رضى الله عنهم آثار في الشروط في البيع خالفوها \* فمن ذلك ما روينا من طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب قال : قال أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : ودنا لو أن عثمان بن عفان . وعبد الرحمن بن عوف قد تباعا حتى تنظر (١) أيهما أعظم جدا في التجارة فاشتري عبد الرحمن بن عوف من عثمان فرسا بأرض أخرى بأربعين ألفا أو نحوها إن أدركتها الصفقة وهى سالمة ثم أجاز قليلا ثم رجع فقال : أزيدك ستة آلاف إن وجدتها رسولى سالمة قال : نعم فوجدتها رسول عبد الرحمن قد هلكت وخرج منها بالشرط الآخر ، قيل للزهرى : فإن لم يشترط قال : فبى من البائع \* فهذا عمل عثمان . وعبد الرحمن بحضرة الصحابة رضى الله عنهم وعليهم لا يخالف لهم يعرف منهم ولم ينكر ذلك سعيد وصوبه الزهرى ، فخالف الخفيفون . والمالكيون . والشافعيون كل هذا وقالوا : لعل الرسول يخطئ . أو يبطئ . أو يعرضه عارض فلا يدري متى يصل وهم يشنعون مثل هذا إذا خالف تقليدهم .

ومن طريق وكيع نا محمد بن قيس الأسدى عن عون بن عبد الله عن عتبة بن مسعود قال : إن تيمم الدارى باع داره واشترط سكنها (٢) حياته وقال : أنما مثل مثل أم موسى رد عليها ولدها وأعطيت أجر رضاعها \* ومن طريق وكيع عن سفیان الثوري عن أنى اسحاق السبيعي عن مرة بن شراحيل قال : باع صهيب داره من عثمان واشترط سكنها ، وبه يأخذ أبو ثور فخالفوه ولا يخالف لذلك من الصحابة ممن يميز الشرط في البيع ، وقد ذكرنا قبل ابتيا ع نافع بن عبد الحرث دارا بمكة للسجن من صفوان بأربعة آلاف على أن رضى عمر فالبيع تام فإن لم يرض فلصفوان أر بعمائة فخالفوهم كلهم \* ومن طريق يحيى بن سعيد القطان عن عبيد الله بن عمر أخبرني نافع عن ابن عمر أنه اشترى بعيرا بأربعة أبعرة على أن يوفوه إياها بالربعة وليس فيه وقت ذكر الا يفاء فخالفوه . ومن طريق حماد بن سلمة عن سماك بن حرب عن النعمان بن حيد قال : أصاب عمار ابن ياسر مغنما فقسم بعضه وكتب الى عمر يشاوره فتبايع الناس الى قدوم الراكب ، وهذا عمل عمار والناس بحضرة فخالفوه ، وأما نحن فلاحجة عندنا في أحد دون رسول الله ﷺ وبالله تعالى التوفيق ، وحكم على بشرط الخلاص . وللخفيفين . والمالكين . والشافعيين تناقض عظيم فيما أجازوه من الشروط في البيع وما منعوا منه فيها قد ذكرنا بعضه ونذكر في مكان آخر أن شاء الله تعالى ما يبرر الله تعالى لذكره لأن الأمر أكثر من ذلك وبالله تعالى التوفيق .



١٤٤٦ مسألة وكل من باع يعبا فاسدا فهو باطل ولا يملكه المشتري وهو باق على ملك البائع وهو مضمون على المشتري ان قبضه ضمان الغصب سواء سواء ، والضمن مضمون على البائع ان قبضه ولا يصححه طول الا زمان ولا تغير الاسواق ولا فساد السلعة ولا ذهابها ولا موت المتبايعين أصلا ، وقال أبو حنيفة في بعض ذلك كقولنا ، وقال في بعض ذلك : من باع يعبا فاسدا فقبضه المشتري فقد ملكه ملكا فاسدا وأجاز عتقه فيه ، وقال مالك في بعض ذلك : كقولنا ، وقال في بعض ذلك : ان من البيوع الفاسدة يبيع عاتفسخ الا أن يطول الأمر أو تغير الاسواق فتصح حينئذ \*

قال أبو محمد : وهذا قولان لا خفاء بفسادهما على من نصح نفسه ، أما قول أبي حنيفة : فقد ملكه ملكا فاسدا في كلام في غاية الفساد وما علم أحد قط في دين الله تعالى ملكا فاسدا انما هو ملك فهو صحيح أو لا ملك فليس صحيحا ، وما عدا هذا فلا يعقل ، وإذا قرأوا أن الملك فاسد فقد قال تعالى : ( والله لا يحب الفساد ) فلا يحل لاحد أن يحكم بانفاذ مالا يحبه الله عز وجل ، وقال تعالى : ( ان الله لا يصلح عمل المفسدين ) فمن أجاز شيئا نص الله تعالى على أنه لا يصلحه فقد عارض الله تعالى في حكمه وهذا عظيم جدا ، وقد احتج بعضهم في هذا بحديث بريرة \*

قال أبو محمد : هذا احتجاج فاسد الدين ونبرأ الى الله تعالى بمن نسب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه أفند الباطل وأجاز الفاسد والله ما تفر على هذا نفس مسلم ، واحتج بعضهم بأن البائع سلطه عليه \*

قال أبو محمد : ليس لاحد أن يسلط غيره على شيء من ماله بما لم يأذن الله تعالى فيه فليجزوا على هذا أن يسلطه على وطء أم ولده وأمه ، وهذه ملاعب وضلال لا خفاء به (١) . وأما قول مالك فأول ما يقال لمن قلده : حدوا لنا المدة التي اذا مضت صح البيع الفاسد عندكم بمضيها والافقد ضلتم وأضلتم ، وحدوا لنا تغير الاسواق الذي أبجتم به المحرمات فان زيادة نصف درهم وحبّة وتقصان ذلك تغير سوق بلا شك ، فان أجازوا صحة الفاسد بهذا المقدار فقد صح كل بيع فاسد لانه لا بد من قلب القيم بمثل هذا أو شبهه في كل يوم ، ثم نسألهم الدليل على ما قالوه من ذلك ولا سبيل اليه لا من قرآن . ولا من سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد يعرف قبله . ولا قياس . ولا رأى له وجه بل هو اباحة أكل المال بالباطل ، فان ذكرنا ذلك حديث الثعمان بن بشير عن النبي ﷺ

(١) كذا في جميع النسخ والراجح بها ، وهذه عادة المصنف في أن يذكر الضمير مذكرا ويكون مرجعه مؤنثا أو جمعا

كان لما سواه أترك واستبرأ لدينه وعرضه» أو كلاهما هذا معناه قلنا : أتم أول مخالف لهذا الخبر لأنكم أن قلتم : أنكم أنما حكمتم بهذين الحكمين فيما اشتبه عليكم تحريمه من تحليله قلنا : إما كذبتم وإما صدقتم فإن كنتم كذبتم فالكذب حرام ومعصية وجرحه ، وإن كنتم صدقتم فما أخذتم بما في الحديث الذي احتججتم به من اجتناب القول والحكم فيما اشتبه عليكم بل جسرتم أشنع الجسر فنقلتم الأملأ المحرمة وأجتم الأموال المحظورة فيما أقررتم بالسستكم أنهم لم يتبين لكم تحريمه من تحليله فخلافتهم ما في ذلك الخبر جملة ، وإن قلتم حكمنا بذلك حيث ظننا أنه حرام ولم نقطع بذلك قلنا : قد حرم الله تعالى ورسوله ﷺ هذا عليكم ، قال تعالى : ( أن تبغوا لا الظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئا ) وذم قومأحكموا فيما ظنوه ولم يستيقنوه ، وقال رسول الله ﷺ : « يا أيها الذين آمنوا لا تتبعوا ما يحكمكم إلا ما يحكمكم الله ورسوله » والكذب الحديث ، والفرض على من ظن ولم يستيقن أن يمسك فلا يحكم ولا يتسرع فيما لا يقين عنده فيه فإذا يقن حكم حينئذ .

**قال أبو محمد** : قال الله تعالى : ( لتبين للناس ما نزل إليهم ) وقال تعالى : ( تبيينا لكل شيء ) . وقال تعالى : ( اليوم أكملت لكم دينكم ) وقال رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو ردد » وروينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نايزيد بن هرون نا حماد بن سلمة عن قتادة أن أبا موسى الأشعري قال : لا ينبغي لقاض أن يقضي حتى يتبين له الحق كما يتبين الليل من النهار فبلغ ذلك عمر بن الخطاب فقال : صدق أبو موسى .

قال علي : المفتي قاض لأنه قد قضى بوجوب ما أوجب وتحريم ما حرم أو إباحة ما أباح ، فمن أيقن تحريم شيء بنص من القرآن أو من رسول الله ﷺ ثابت فليحرمه وليطله أبدا ، ومن أيقن بإباحته بنص كاذرنا فليحرمه ولينفذه ( ١ ) أبدا ، ومن أيقن بوجوب شيء بنص كاذرنا فليوجب له وينفذه أبدا وليس في الدين قسم رابع أصلا ، ومالم يتبين له حكمه من النص المذكور فليمسك عنه وليقل كما قالت الملائكة : ( لا علم لنا إلا ما علمنا ) وما عدا هذا فضلال نعوذ بالله منه ، قال تعالى : ( فإذا بعد الحق إلا الضلال ) .

**١٤٤٧ مسألة** ومن ابتاع عبدا أو أمة لهما مال فالهما للبائع إلا أن يشترطه المتبايع فيكون له ولو لاحصة له من الثمن كثر أو قل ولا له حكم البيع أصلا ، فإن كان في مال العبد أو الأمة ذهب كثير أو قليل وقدا ابتاع الأمة أو العبد بذهب أقل من ذلك الذهب أو مثله أو أكثر نقدا أو حالا في الذمة أو إلى أجل جاز كل ذلك ، وكذلك ان كان فيه فضة ولا فرق ، فإن اطلع على عيب في العبد أو الأمة رده أو ردها والمال له لا يردده معه ، فإن

وجد بالمال عيبا لا يرد العبد من أجل ذلك ولا الأمانة فإن باع نصف عبده أو نصف أمته أو جزءا مسمى مشاعا فيهما منهما جاز ذلك ولا يجوز هنا اشتراط المال أصلا ، وكذلك لو باع نصيبه من عبدينه وبين آخر ولا فرق ، فلو باع اثنان عبدا بينهما جاز للمشتري اشتراط المال لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذكر ذلك بلفظ الاشتراط كما قدمنا ، والاشتراط غير البيع (١) فليس له حكم البيع ولم يخص عليه السلام معلوما من مجهول ولا مقدارا من مقدار ولا مالا من مال فلا يجوز تخصيص شيء من ذلك ، وقدم ملك المال بالشرط الصحيح وليس بمادخل في صفقة الرد (٢) فليس عليه رده بعيب فيه ولا بعيب في المبيع ، ومن باع نصف عبدا مشاعا أو نصف عبده فلم يشتري المشتري عبدا وإنما جعل عليه السلام اشتراط المال لمن اشترى عبدا وإذا اشترى عبدا من اثنين فقد ابتاع عبدا فله اشتراط المال ، وهذا كله قول أصحابنا ، وقال مالك كقولنا في اشتراط الذهب . والفضة . والمجهول . والكثير . والقليل ، وقال أبو حنيفة . والشافعي : لا يجوز ذلك إلا بحكم البيوع وهذا خلاف للحديث مجرد ، فردا ما أباح الله تعالى من الشروط وأجازوا ما أبطل الله تعالى منها \* ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم أنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن عمر أنه قال : من باع عبدا وله مال فماله للبائع إلا أن يشترط المبتاع \* ومن طريق سعيد بن منصور نا أبو الأحوص نا أشعث بن أبي الشعثاء قال : باع رجل غلامه ولم يشترط واحد منهما ماله فوجد للغلام مال فقضى به شريح للبائع \* ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا أيونس . ومغيرة . وأبو اسحاق الشيباني وبعض أصحابنا عن الشعبي عن شريح ، قال أيونس . عن الحسن ، وقال مغيرة : عن إبراهيم ، وقال الشيباني : عن الشعبي عن شريح ، وقال بعض أصحابنا : عن الشعبي ، ثم اتفقوا كلهم الحسن . والنخعي . وشريح . والشعبي على أن من باع عبدا وله مال فماله للمشتري ولا حجة في أحد مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وبالله تعالى التوفيق \*

١٤٤٨ مسألة والمبتاع أن يشترط شيئا مسمى بعينه من مال العبد أو الأمانة وله أن يشترط ثلثا أو ربعا أو نحو ذلك ، ومنع من ذلك مالك . وأبو سليمان وقالوا : لا يجوز أن يشترط إلا الجبيع أو يدع \*

قال أبو محمد : وهذا خطأ لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يقل فماله للبائع إلا أن يشترط كله المبتاع وبعض المال مال فهو داخل في نص مقتضى لفظه عليه السلام ، وبالله تعالى التوفيق \*

١٤٤٩ - مسألة - فان قيل : انما جاء النص في العبد فمن أين قلتم بذلك في الأمة؟ قلنا : لفظة العبد تقع في اللغة العربية على جنس العبيد والاماء لان العرب تقول عبدو عبدة، والعبد اسم جنس كما تقول : الانسان والفرس والحصان والله تعالى التوفيق \* وان أحق الناس بان يعكس عليه هذا الاعتراض ويلزم هذا السؤال من فرق بين العبد . والأمة في الحكم فرأى الزنا في الأمة عينا يجب به الرد ولم يره في العبد الذكري عينا يجب به الرد من الخفيفين ، ومن رأى أن للرجل أن يجبر أمته على النكاح ولا يجبر العبد الذكري على النكاح من المالكين ، فان كانت الأمة في استثناء مالها في البيع انما وجب قياسا على العبد فليقيسوها عليه في الرد بالعيب وفي الاكراه في النكاح والافتقار تحكما .

١٤٥٠ مسألة - ومن باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المبتاع والتأثير في النخل هو أن يشقق الطلع ويندر فيه دقيق الفحال (١) وأما قبل الابار فالطلع للمبتاع ولا يجوز في ثمرة النخل إلا الاشتراط فقط وأما البيع فلا حتى يصير زهوا فاذا أزهى جاز فيه الاشتراط مع الأصول وجاز فيها البيع مع الأصول ودون الأصول وليس هذا الحكم إلا في النخل المأبور وحده كما جاء النص ، ولو ظهرت ثمرة النخل بغير إبار لم يحل اشتراطها أصلا لانه خلاف أمر رسول الله ﷺ ، وأما سائر الثمار فان من باع الأصول وفيها ثمرة قد ظهرت أو لم يبد (٢) صلاحها فالثمرة ضرورة ولا بد للبائع لا يحل بيعها مع الأصول ولا دونها ولا اشتراطها أصلا ، ولا يجوز لمشتري الأصول أن يلزم البائع قلع الثمرة أصلا الا حتى يبدو صلاحها فاذا بدا صلاحها فله أن يلزمه أخذ ما يمكن النفع فيه بوجه ما من الوجوه ولا يلزمه أخذ ما لا يمكن الانتفاع به بوجه من الوجوه ، وأما تخصيص النخل بما ذكرنا فلان النص لم يرد إلا فيها فقط مع وجود الابار والقياس باطل . والتعليل بظهور الثمرة باطل لانه دعوى كاذبة بلا دليل ، وأما قولنا : لا يجوز في ثمرة النخل إلا الاشتراط فقط ما لم تزده فلما ذكرنا قبل من نهى النبي ﷺ عن بيع الثمرة حتى تزهي وتحمر فلا يجوز بيعها قبل أن تزهي أصلا وأباح عليه السلام اشتراطها فيجوز ما أجاز له عليه السلام ويحرم ما نهى عنه . وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه \* وقاس الشافعيون . والمالكيون سائر الثمار على النخل وأجازوا هم . والخفيفون بيع الثمرة قبل بدو صلاحها وقبل أن تزهي على القطع أو مع الأصول ، وهذا خلاف نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم وأباحه ما حرم وما عجز عليه السلام قط عن أن يقول إلا على القطع أو مع الأصول وما قاله

(١) لخال النخل هو ما كان من ذكره مغلالاته (٢) في النسخة رقم ١٤ ولم يد

عليه السلام قط فهو شرع لم يأذن به الله تعالى \* وعن منع بيع الثمرة قبل بدو صلاحها جملة لا بشرط القطع ولا بغيره سفيان الثوري . وابن أبي ليلى \* وروينا من طريق مسلم نا يحيى بن يحيى عن مالك عن نافع عن ابن عمر قال : « إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها نهى البائع والمشتري (١) » \* ورويناه أيضا من طريق أيوب . وعبيد الله بن عمر . وهوسى بن عقبة . ويحيى بن سعيد كلهم عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم \* ورويناه أيضا من طريق اسماعيل بن جعفر . وشعبة كلاهما عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « لا تبيعوا الثمر حتى يبدو صلاحه » \* ورويناه أيضا من طريق ابن شهاب عن سالم عن أبيه عن النبي ﷺ \* ومن طريق أبي الزبير . وعمر بن دينار كلاهما عن جابر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم \* ومن طريق سعيد بن المسيب . وأبي سلمة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فصار نقل تواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومن الصحابة ، وإلى التابعين وفيمن دونهم ، فإن قطع شيء من الثمرة فإن كان ترك أزهى ان كان بلحا أو بسرا أو ظهر فيه الطيب ان كان من سائر الثمار لم يحل بيعه حتى يصير في الحال التي أباح رسول الله صلى الله عليه وسلم بيعه فيها ، فإن كان ان ترك لم يزه أبدأ ولا ظهر فيه الطيب أبدأ حل بيعه بعد القطع لاقبله لانه حيثئذ قد خرج عن الصفة التي أحل رسول الله صلى الله عليه وسلم جواز بيعه اليها ويقين يدرى كل ذى فهم وتميز أن نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع ثمرة النخل حتى تزهى وعن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها انما هو بلا شك فيما ان ترك أزهى أو ظهر صلاحه (٢) لا يمكن غير ذلك ، وأما ما لا يمكن أن يصير الى الاذهاء أبدا ولا أن يبدو صلاحه أبدا فليس هو الذى نهى عليه السلام عن بيعه حتى يزهى أو حتى يبدو صلاحه فاذ ليس هو المنهى عن بيعه فقد قال الله تعالى : (وأحل الله البيع) وأما قولنا : لا يجوز لمشتري الأصول ان يأخذ البائع بقلع ثمرته قبل أن يمكنه الانتفاع بها فللثبات عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق المغيرة بن شعبة أنه عليه السلام « نهى عن اضاءة المال ، والبائع لم يتعد في كون ثمرته في أصولها فيكون هو المضيع لماله ، وكذلك القول فيمن باع أرضا وفيها بذره ونوى ولم يبيع البذر ولا النوى فليس لمشتري الأرض أخذه بقلع ذلك الا حتى يصير النبات في أول حدود الانتفاع به في وجه ما فليس له حيثئذ أن يغسل أرض غيره ولا شجر غيره بمتاعه بغير اذن صاحب الأصل ، وبالله تعالى التوفيق \*

(١) في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٨ (البائع والمبتاع) (٢) في النسخة ١٦ (وظهر صلاحه)

١٤٥١ - مسألة - وأما بعد ظهور الطيب في ثمرة النخل فإنه يجوز فيها الاشتراط إن بيعت الأصول ويجوز فيها البيع مع الأصول ودونها ، أما الاشتراط فلقوع الصفة عليها (١) وهي قوله عليه السلام : « قدأبرت » فهذه ثمرة قدأبرت ، وأما جواز بيعها مع الأصول ودونها فلا باحة رسول الله ﷺ يعبأ إذا زهت وبالله تعالى التوفيق .

١٤٥٢ مسألة ومن باع أصول نخل وفيها ثمرة قدأبرت فلم يشتري أن يشتري جميعها إن شاء . أو نصفها أو ثلثها أو جزءا كذلك مسمى مشاعا في جميعها أو شيئا منها معينا فإن وجد بالنخل عياردها ولم يلزمه رد الثمرة لأن بعض الثمرة ثمرة وقوله عليه السلام : « وفيها ثمرة قدأبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المتناع » يقع على كل ما كان منها يسمى ثمرة للنخل والاشتراط غير البيع فلا يرد ما اشترط من أجل رده لما اشترى إذ لم يوجب ذلك نص قرآن . ولا سنة ، فلو اشترى ثمرة النخل بعد ظهور الطيب أو ثمر أشجار غير النخل ثم وجد بالأصول عياردها أو وجد بالثمرة عياردها ، فإن كان اشترى الثمرة مع الأصول صفقة واحدة رد الجميع ولا بدأ أو أمسك الجميع ولا بدلها صفقة واحدة ، فلو كان اشترى الثمرة في صفقة أخرى لم يرد ما ان رد الأصول بعبب ولا يرد الأصول إلا ان رد الثمرة بعبب ، فلو اشترى الأصول من النخل واشترط الثمرة أو بعضها فوجد البيع فاسدا فوجب رده رد الثمرة ولا بدو ضمها إن كان أنفها أو تلفت لأن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لم يبع الاشتراط إلا للبتاع ولا يكون متناعا إلا من قد صح بيعه ، وأما من لم يصح بيعه فليس هو الذي جعل له النبي صلى الله عليه وآله وسلم اشتراط الثمرة فأذليس هو ذلك غرام عليه ما اشترطه بخلاف أمر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وهو متعذر قال تعالى : ( فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ) .

١٤٥٣ مسألة ومن باع نخلة أو نخلتين وفيها ثمرة قدأبرت لم يجوز للبتاع اشتراط ثمرتها أصلا ولا يجوز ذلك إلا في ثلاثة فصاعدا ، ومن باع حصة له مشاعة في نخل فإن كان يقع له في حصته منها لوقسمت ثلاث نخلات فصاعدا جاز للبتاع اشتراط الثمرة أو لا فلا والثمرة في كل ما قلنا للبائع ولا بد لقول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « ومن باع نخلا قدأبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترطه المتناع » فلم يحكم عليه السلام بذلك إلا في نخل ، وأقل ما يقع عليه اسم نخل ثلاث فصاعدا لأن لفظ الثنية الواقع على اثنين معروف في اللغة التي بها نزل القرآن وخاطبنا بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وأول لفظ الجمع (٢) انما يقع على الثلاث فصاعدا ، فإن ذكرنا قول الله تعالى : ( فقد صفت قلوبكم ) قلنا :

(١) في النسخة ١٤٥٢ في النسخة ١٤٥٣ وأقل لفظ الجمع

المعروف عند العرب أن كل اثنين من اثنين فانه يخبر عنه بلفظ الجمع وقد قال الراجز (١)  
ومهمين قذفين مرتين \* ظهراهما مثل ظهور الترسين  
(فان قيل) : الجمع ضم شيء إلى شيء. فالانثان جمع قلنا : هذا باطل ولو كان كما  
قلتم لجاز أن نخبر عن الواحد بلفظ الجمع فيقال : زيد قاموا والرجل قتلوا لأن الواحد أيضا  
أجزاء مجموع بعضها إلى بعض ، وبالله تعالى التوفيق \*

١٤٥٤ مسألة ولا يحل بيع سلعة على أن يوفيه الثمن في مكان مسمى ولا على (٢)  
أن يوفيه السلعة في مكان مسمى لأنه شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل لكن يأخذه  
البائع باي فاته الثمن حيث هما أو حيث وجده هو أو وكيله من بلاد الله تعالى إن كان الثمن  
حالا (٣) لأمر الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم باعطاء كل ذي حق  
حقه ، وليس على البائع إلا أن لا يحول (٤) بين المشتري وبين ما باع (٥) منه فقط  
وبالله تعالى التوفيق \*

١٤٥٥ مسألة ولا يحل بيع جارية بشرط أن توضع على يدي عدل حتى  
تحيض رائئة كانت أو غير رائئة والبيع بهذا الشرط فاسد ، فان غلب على ذلك فيعيه تام  
وهو قول أبي حنيفة . والشافعي . وأبي سليمان ، وأوجب به مالك في الرائئة ولم يوجب في  
غير الرائئة ، وهذا أول التناقض . وفساد القول لأن غير الرائئة توطأ كما توطأ الرائئة  
وتحمل كما تحمل الرائئة ، ثم أعظم التناقض قولهم : أن الحيض لا يكون براءة من الحل  
وإن الحامل قد تحيض فقلنا لهم : ياهؤلاء فلائى معنى أوجبتم منع المشتري من جاريته  
وأوجبتم هذا الشرط الفاسد الذى لم يوجب قرآن . ولا سنة . ولا رواية فاسدة .  
ولا قول صاحب . ولا قياس . ولا تورع . ولا رأى يعقل ؟ وأنتم تقولون : انها إذا حاضت  
أسلمت اليه وحل له التلذذ منها فما فوق المتزور وحل له وطؤها بعد الطهر ، ويمكن عندكم  
أن تكون حاملا من البائع حينئذ ، فأى فرق بين ما أبجتم له الآن وبين ما منعتموه منه  
قبل أن تحيض وخوف الحل . وفساد المبيع موجود في كلتا الحالتين ؟ فأى عجب أعجب  
من هذا ! ولا خلاف بيننا وبينكم في أنه ان ظهر بها حل بعد الحيض وبعد إباحكم له  
وطئها فولدته لأقل من ستة أشهر فان البيع مفسوخ وهى مردودة إلى البائع (٦) وولدها  
به لاحق ان كان قد أقر بوطنها ولم يدع استبراء ، فأى منفعة للواضحة أو أى معنى لها ؟  
فان قالوا : انما اتبعنا النص الوارد لا توطأ حائل حتى تحيض قلنا : كلابل خالفتم هذا  
النص بعينه لأنكم فرقتم بين الرائئة وغير الرائئة وليس هذا في الخبر ولا قاله احد نعلمه

(١) في النسخة ١٦ الشاعر (٢) في النسخة ١٦ ولا يحل (٣) في النسخة ١٦ إن كان الثمن مؤجلا وهو غلط  
(٤) في النسخة ١٤ الان يحول وهو خطأ (٥) في النسخة ١٤ وبين ما باعه (٦) في النسخة ١٦ مردودة للبائع

قبلكم ، وفرقت بين البكر وغير البكر وليس ذلك في الخبر وليس لكم ان تدعوا ههنا  
اجماعاً فان الحنفيين يقولون : ان البكر وغير البكر سواء لا توطأ واحدة منهما حتى  
تحيض أو حتى تستبرئ . بما تستبرئ به التي لا تحيض وهذا خبر لم يصح (١) ولو صح  
لقلناه لکننا (٢) قول : لا يبيعها (٣) حتى يستبرئها بحضة ولا يطؤها المشتري حتى  
يستبرئها كذلك احتياطاً (٤) خوف الحمل فقط فان أيقنا أن بها حملاً من البائع فالبيع  
حرام ان كانت (٥) أم ولده وان كان الحمل من غيره فالبيع حلال والوطء حرام حتى  
تضع وتطهر وهو مؤتمن على ذلك كاتئانه على ما حرم عليه من وطء الحائض . والنفساء  
ولا فرق إذ لم يأت نص بغير ذلك ، ولا فرق بين اتئانه على التي اشترى وبين اتئانكم  
من تضعونها عنده لذلك ، وأنتم لا تفرقون بين الثقة وبين غير الثقة ههنا وفرقت بين  
الرائعة وغير الرائعة وهذا تخطيط وتناقض ، وأما الحكم فيها ان ظهر بها حمل فسنذكره  
ان شاء الله تعالى في كتاب الاستبراء برهانه ، ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

**١٤٥٦ مسألة** ولا يحل بيع عبد أو أمة على أن يعطيها البائع كسوة قلت  
أو كثرت ؛ ولا بيع دابة على أن يعطيها البائع إكافها أو رسلها أو بردعتها ، والبيع بهذا  
الشرط باطل مفسوخ لا يحل فمن قضى عليه بذلك قسراً فهو ظلم لحقه (٦) والبيع جائز .  
برهان ذلك أنه شرط ليس في كتاب الله عز وجل فهو باطل ، وقال تعالى : (ولا تأكلوا  
أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) وقال رسول الله صلى الله  
عليه وسلم : « ان دماءكم وأموالكم عليكم حرام ، فسمى الله تعالى أخذ المراء مال غيره من  
غير تراض بالتجارة باطلا وحرمة إذ نهى عنه وعلى لسان رسوله عليه السلام أيضا ،  
والكسوة مال البائع ولم يبيعها برضى منه فلا يحل أخذها منه أصلاً ، وهذا قول أبي حنيفة .  
والشافعي . وأبي سليمان . وأصحابهم ، وقال مالك : يجبر على كسوة مثلهما للشتاء ان بيعت  
في الشتاء وعلى كسوة مثلهما في الصيف ان بيعت في الصيف كسوة تجوز الصلاة في مثلهما  
فكانت هذه شريعة لم يأت بها قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قياس . ولا رأى  
سديد . ولا قول أحد نعله قبله . نفعني بهذا التقسيم . وقد روى عن ابن عمر كل حلى وكسوة  
على الأمة عرضت فيها للبيع فهي داخلة في البيع وهم لا يقولون بهذا ؛ فان قالوا : كبوتها  
من مالها قلنا : تناقضتم ههنا في موضعين . أحدهما أنها ان كانت من مالها فقد أجزتم  
اشتراط بعض مالها وهذا حرام عندكم ، والثاني أن نقول لكم : كيف هي من مالها وأنتم  
تجبرون البائع على احضارها أحب أم كرهه من حيث شاء ؟ ثم هبكم أن الكسوة من مال

(١) في النسخة ١٦ (لا يبيع) (٢) في النسخة رقم ١٤ (ولكننا) (٣) في النسخة ١٤ (لا يبيعها) (٤) في  
بعض النسخ اختياراً (٥) في النسخة ١٦ وكانت (٦) في النسخة ١٦ (فهو ظلم له)



الامة أترون البرذعة والرسن من مال الحمار والبغل اذ قلتم : لا يباع الاومعه برذعة ورسن ؟ ثم من أين لم تقولوا بهذا في السرج . واللجام ؟ وهذه أعاجيب وشنع لا ندرى من أين خرجت ، وهلا أوجبتم عليه نفقة شهر أو شهرين تصحبها أياها كما أوجبتم عليه كسوة عام أو نصف عام ؟ وما [ ندرى ] (١) الفرق بين الكسوة والنفقة بل النفقة أو كد لانها لا تعيش (٢) دونها ، فان قالوا : مشتريها ينفق عليها قلنا : ومشتريها يكسوها أيضا كما يلزمه أن يكسوز زوجته ولا يلزم أباهها ولا أخاهها الذي يزوجه كسوتها مذ تزوج ، فان قالوا : أبيعها عريانة ؟ قلنا : أبيعها جائعة ولا فرق ؟ وقال بعضهم : الكسوة ركن من أر كانتا قلنا : هذا كذب وحق معا ، وما علمنا للانسان أر كانتا تكون الكسوة بعضا ، فان ادعوا عمل أهل المدينة قلنا : كذب من قال هذا ، ومن الباطل المتيقن أن تكون هذه الشريعة عند أهل المدينة ثم يكتبها عمر . وعثمان . وعلي . ومعاوية . والحسن . وعبدالله ابن الزبير رضي الله عنهم حتى لا يدريها أحد الا مالك ومن قبله ، وبالله تعالى التوفيق \*  
**١٤٥٧ مسألة** ولا يحل بيع سلعة لآخر (٣) بشمن يحدده له صاحبها فاستزاد على ذلك الثمن فلبتولى البيع \* وروينا من طريق ابن أبي شيبة ناهشيم عن عمرو بن دينار عن عطاء عن ابن عباس أنه كان لا يرى (٤) بأسا أن يعطى الرجل الرجل الثوب فيقول : به بكذا فما ازدددت فلك ، ولا يعرف له من الصحابة في ذلك مخالف ، وأجازة شريح . والحكم . والشعي . والزهرى . وعطاء \* وقد روينا من طريق محمد بن المنثري ناعبد الرحمن بن مهدي عن حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن محمد بن سيرين انه كان لا يرى بأسا أن يعطى الرجل الرجل الثوب أو الشيء فيقول له : ما ازدددت على كذا أو كذا فهو لك \* وبه الى عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة . وسفيان الثوري كلاهما عن المغيرة بن مقسم عن ابراهيم النخعي انه كره ذلك وكرهه الحسن . وطاوس \*  
قال أبو محمد : هذا شرط ليس في كتاب الله تعالى [ فهو باطل ] (٥) ، فان باعه المأمور على هذا الشرط . فالبيع باطل (٦) لانها وكالة فاسدة ولا يجوز بيع شيء الا بتولى صاحبه أو بوكالة صحيحة ولا فهو عمل فاسد فلو قال له : به بكذا وكذا فان أخذت أكثر فهو لك فليس شرطا والبيع صحيح وهي عدة لا تلزم ولا يقضى بها لانه لا يحل مال أحد بغير رضاه والرضا لا يكون إلا بمعلوم وقد يبيعه بزيادة كثيرة لا تطيب به انفس صاحب السلعة اذا علم مقدارها وبالله تعالى التوفيق \*

**١٤٥٨ - مسألة -** ولا يحل بيع شيء غير معين من جملة مجتمعة لا بعدد ولا بوزن

(١) الزيادة من النسخة ١٦ (٢) في النسخة ١٤ (٣) في النسخة ١٦ (٤) في النسخة ١٦ (٥) في النسخة ١٦ (٦) في النسخة ١٤ (فالبائع فاسد)  
١٦ «عن ابن عباس قال : لا نرى» الخ (٥) الزيادة من النسخة ١٦ (٦) في النسخة ١٤ (فالبائع فاسد)

ولا بكيل كن باع رطلا . أو قفيزا . أو صاعا . أو مديا (١) . أو أوقية من هذه الجملة من التمر . أو البر . أو اللحم . أو الدقيق . أو كل مكيل في العالم . أو موزون كذلك ، وكن باع ثلاثة من هذه البيض أو أربعة . أو أى عدد كان . أو من كل ما يند . أو كن باع ذراعا أو ذراعين أو نحو ذلك من كل ما يذرع سواء استوت أبعاض كل ذلك أو لم تستو وإنما تجب أولا المساومة فإذا تراضيا كالأو و زن أو ذرع أو وعد ، فإذا تم ذلك تعاقد البيع حيثئذ على تلك العين المكيلة أو الموزونة . أو المذروعة . أو المعدودة ثم بقي التخيير من أحدهما للآخر فمضى أو يرد . أو يتفرقا بأبدانهما بزال أحدهما عن الآخر كذا قدمنا قبل ، فلو تعاقدنا البيع قبل ما ذكرنا من الكيل . أو الوزن . أو العدد . أو الذرع لم يكن بيعاً وليس بشئ ، وأجازة المالكين فيما استوت أبعاضه كالدقيق واللحم . والتمر . والزبيب ونحو ذلك ، ولم يميزوه (٢) فيما اختلفت أبعاضه كالبطيخ . والقثاء . والبيض . والجوارى . والحيتان . وسائر الحيوان . والجواهر . ونحو ذلك ، وأجاز أبو حنيفة يبيع ثوب بغير عينه من ثوبين أو من ثلاثة يختاره المشتري ولم يجزه من أربعة أثواب ، وهذا تخليط ناهيك به .

برهان صحة قولنا قول الله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) حرم الله تعالى أخذ المراء مال غيره بغير تراض منهما وسماه باطلا ، وبضرورة الحس يدرى كل أحد أن التراضى لا يمكن البتة إلا فى معلوم متميز وكيف أن قال البائع : أعطيك من هذه الجهة وقال المشتري : بل من هذه الأخرى كيف العمل ؟ ومن جعل أحدهما بالاجبار على ما يكره من ذلك أولى من الآخر وهذا ظلم لا خفاء به . وبرهان آخر وهو نهي رسول الله ﷺ عن بيع الغرر ولا غرراً أكثر من أن لا يدرى البائع أى شئ هو الذى باع ولا يدرى المشتري أى شئ اشتري وهذا حرام بلا شك . وبرهان ثالث وهو أنهم كلهم مجمعون معان فيمن عقد مع آخر بيعاً على هذه الجهة أو هذه الأخرى أو اشتري منه إما هذه الجهات أو هذه الأخرى فإنه يبيع باطل مفسوخ لا يحل ، وهذا نفسه هو الذى أجازوا ههنا لا نقول : أنه تشبيه بل قول : هو نفسه ولا بد منه وبرهان رابع وهو أن السلم عند أى حنيفة . ومالك لا يجوز حالا والسلم عندهم إنما هو يعقد على ذرع ما . أو عدد ما . أو كيل ما . أو وزن ما ، ولا يجوز عندهم ولا عند الشافعيين فى بعض صبرة بعينها وهذا هو نفسه الذى منعوا منه ، وقولنا ههنا : هو قول أبى سليمان . وأصحابنا ، وما نعلم للمخالفين حجة أصلا . لا من قرآن . ولا سنة . ولا

(١) هو بضم الميم وسكون الدال المهمة للتفريق الشامي وهو غير المد (٢) فى النسخة ١٤ : ولم يجزه وهو غلط

رواية سقيمة . ولا نذكره الآن من قول متقدم . ولا من قياس . ولا من تورع أصلاً .  
ومن مجانب الدنيا إجازة الخفيفين هذا البيع ومنعهم من بيع ذراع من هذا الثوب محدود  
في هذه الجهة إما في ذراع وإما في عرض أثوب أو في طوله فأجازوا المجهول . والمنكر ،  
ومنعوا المعروف وبالله تعالى التوفيق :

١٤٥٩ - مسألة - ولا يحل بيع المرء جملة مجموعة إلا كيلاً مسمى منها أو لإوزناً  
مسمى منها أو لإعداداً مسمى منها أي شيء كان ، وكذلك لا يحل أن يبيع هذا الثوب  
أو هذه الخشب إلا ذراعاً مسمى منها ، وكذلك لا يحل بيع الثمرة بعد طيبها واستثناء مكيلة  
مساواة منها . أو وزن مسمى منها . أو عدد مسمى منها أصلاً قل ذلك أو أكثر ، ولا يحل بيع  
نخل من أصولها أو ثمرتها على أن يستثنى منها نخلة بغير عينها لكن يختارها المشتري ، هذا  
كله حرام مفسوخ أبداً محكوم فيما قبض منه كله بحكم الغصب وإنما الحلال في ذلك أن  
يستثنى من الجملة إن شاء أي جملة كانت حيواناً أو غيره أو من الثمرة نصف كل ذلك مشاعاً  
أو ثلث كل ذلك مشاعاً أو ثلثي كل ذلك أو أكثر أو أقل جزءاً مسمى منسوباً مشاعاً في  
الجميع ، أو يبيع جزءاً كذلك من الجملة مشاعاً أو يستثنى منها عينا معينة محوزة كثرت  
أهملت . أو يبيع منها عينا معينة محوزة كثرت أم قلت ، فهذا هو الحق الذي لا خلاف من  
أحد في جوازه إلا في مكان واحد نذكره إن شاء الله تعالى ، وأجاز مالك يبيع مائة نخلة  
يستثنى منها عشر نخلات بغير عينها ، وكذلك من الغنم ومنع من ذلك في الكثير ، وأجاز  
يسع الثمرة واستثناء مكيلة منها تكون الثلث فأقل فإن استثنى أكثر من الثلث لم يحز ،  
وقال مالك : إن ابتاع ثمر أربع نخلات من حائط بغير عينها لكن يختارها المبتاع لم يحز  
فلو ابتاعها كذلك بأصولها جاز إذ لم يكن فيها ثمر كالعروض ، وأجاز للبايع أن يبيع  
ثمر حائطه ويستثنى منه (١) ثمر أربع نخلات بغير عينها لكن يختارها البائع ، أجاز  
هذا بعد أن توقف فيه أربعين ليلة ، وأجاز ذلك في الغنم وكرهه ابن القاسم في النخل قال :  
فإن وقع أجزته لقول مالك .

**قال أبو محمد :** في هذه الأقوال عبرة لمن اعتبر من التفريق بين البائع . والمشتري  
في اختيار الثمر ، ومن الفرق (٢) بين اختيار المشتري لثمر أربع نخلات فنع منه وبين  
اختيار البائع له فأجازه ، ولت شعري ما قوله في ست نخلات أو سبع وتزيده هكذا واحدة  
واحدة فأما يتأدى على الإباحة وأما يمنع فيكفوا (٣) البرهان على ما حرموا وما حللوا

(١) في النسخة ١٦ منها (٢) في النسخة ١٦ التفريق (٣) كذا في جميع النسخ والذي يناسب قوله قبل  
وليت شعري ما قوله فإنه أفرد الضمير ، وقوله فأما يتأدى كذلك أفردته - أفراد الضمير فيه فتنبه

او يتحيروا فلا يدروا ما يحللون وما يحرمون ولا بد (١) من احدهذه الوجوه ضرورة  
ثم نسألهم عما اجازوا في الأربع نخلات فنقول : اتجزون ذلك إن لم يكن في الحائط إلا  
خمس نخلات ؟ فان اجازوه سألتهم من اين خصوا الأربع نخلات بالاجازة دون ما هو  
اكثر أو اقل ؟ فان (٢) منعوا زدناهم في عدد نخل الحائط نخله نخله ، وهذه تخاليف  
لانظير لها ، وهذا يطل دعواهم في عمل أهل المدينة اذ لو كان ذلك عملا ظاهرا ما احتاج  
إلى أن يتوقف فيه أربع ليلة ، وان في اجازة ابن القاسم العمل الذي منع منه ان وقع من أجل  
إجازة مالك له لعجبا ؛ ونحمد الله على عظيم نعمته علينا في تيسير الطاعة كلامه وكلام رسوله  
ﷺ وتغيير ناعن تقليد مادون ذلك حمدا كثيرا كما هو اهله ، واما الحنفيون .  
والشافعيون فانهم منعوا من هذا كله .

قال ابو محمد : وتناقضوا ههنا اقبح تناقض لانه لا فرق بين ما حرموا ههنا من بيع جملة  
واستثناء مقدار منها بغير عينة وبين ما اجازوا في المسألة التي (٣) قبل هذه من بيع بعض  
جملة بكيل او بوزن او بعد بغير عينة فهو ذلك نفسه ونحمد الله تعالى على السلامة ، وكلا  
الأمرين بيع بعض جملة وامساك بعضها واحل الله البيع ، وقد فصل لكم ما حرم عليكم .  
واما المكان الذي اختلف فيه ما ذكرنا فان المالكين منعوا من بيع جملة الا ثلثها  
وقالوا : لا يجوز الاستثناء الا في الأقل .

قال علي : وهذا باطل لانه لم يوجب ما قالوه لا قرآن : ولا سنة . ولا رواية سقيمة .  
ولا قول صاحب : ولا قياس . ولا رأى له وجه . ولا لغة أصلا ، وأيضا فان استثناء  
الاكثر أو الأقل انما هو منع بعض الجملة فقط دون سائرها ولا خلاف في جواز هذا ،  
وهو الذي منعوا منه نفسه بعينه (٤) . وروينا من طريق حماد بن سلمة عن الحجاج بن  
أرطاة سألت أبا بكر بن أبي موسى عن الرجل يبيع يعبا ويستثنى نصفه ؟ فكرهه ، الحجاج  
هالك . ومن طريق حماد بن سلمة عن عثمان البتي قال : إذا استثنى البائع نصفاً ونقد المشتري  
نصفاً فهو بينهما نصفان . ومن طريق محمد بن المثنى ناعبد الرحمن بن مهدي عن سفيان  
الثوري عن منصور . والأعمش كلاهما عن ابراهيم النخعي انه كان لا يرى بأساً أن يبيع  
السلعة ويستثنى نصفها .

**قال ابو محمد :** برهان صحة قولنا ههنا (٥) هي البراهين التي أوردنا في المسئلة التي  
قبلها سواء سواء ، وههنا برهان زائد وهو ما روينا من طريق أحمد بن شعيب أنا زياد بن  
أيوب نا عباد بن العوام نا سفيان بن حسين نا يونس بن عبيد عن عطاء بن أبي رباح عن

(١) في النسخة ١٦ فلا بد (٢) في النسخة ٤ وان (٣) سقط لفظ الذي من النسخة ١٤ (٤) سقط لفظ  
« بعينه » من النسخة ١٤ (٥) في النسخة ١٤ « قولنا ههنا »

جابر بن عبدالله « أن رسول الله (١) ﷺ نهى عن الثنيا حتى تعلم » فصح أن الاستثناء لا يحل (٢) الامعلوما من معلوم ، فان قيل : فقد رويتم من طريق حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن أبي الزبير . وسعيد بن ميناء (٣) عن جابر بن عبدالله قال : نهى رسول الله ﷺ عن المزابة . والمحاقلة . والمعاومة . والمخابرة ، قال أحدهما : بيع السنين وهي المعاومة وهي الثنيا قلنا : هذا تفسير لا تقوم به حجة لانه من كلام أبي الزبير ورأيه . أو كلام سعيد بن ميناء ورأيه ولا حجة في كلام أحد دون رسول الله ﷺ ، والثنيا لفظة معروفة عربية قال تعالى : (كابلونا أصحاب الجنة إذ أقسموا ليصر منها مصححين ولا يستثنون) وإنما الثنيا استثناء شيء من شيء فقط ، ومن الحال الباطل المتيقن أن يكون للثنيا معنى غير هذا فيها ناعها رسول الله ﷺ ثم لا يبينها علينا حاش لله من هذا ، وهو الذي افترض الله تعالى عليه أن يبين لنا ديننا .

**قال أبو محمد :** وقد جاءت في الثنيا آثار روينها من طريق ابن أبي شيبة نا اسماعيل بن عليه . وابن أبي زائدة كلاهما عن عبدالله بن عون عن القاسم بن محمد قال : ما كنا نرى بالثنيا بأسا لولأن ابن عمر كرها ، وكان عندنا مرضيا ، قال ابن عليه : قال ابن عون : فحدثنا أن ابن عمر كان يقول : لا أبيع هذه النخلة ولا هذه النخلة .

قال علي : سمع ابن عون هذا الخبر من القاسم بن محمد ومن طريق عبدالرزاق عن سفیان الثوري عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن يعقوب بن إبراهيم عن سعيد بن المسيب قال : يكره أن يبيع النخل ويستثنى منه كيلا معلوما قال سفیان : ولكن يستثنى هذه النخلة وهذه النخلة . ومن طريق الحجاج بن المهال نا حماد بن زيد نا أيوب - هو السخيتاني - عن عمرو بن شعيب أنه سأل سعيد بن المسيب عن الثنيا فكرها إلا أن يستثنى نخلات معلومات قال عمرو : ونهاي سعيد أن أبرأ من الصدقة إذا بعت \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن عليه عن أيوب السخيتاني عن عمرو بن شعيب قال : قلت لسعيد بن المسيب : أبيع ثمرة أرضي واستثنى ؟ قال : لا تستثن إلا شجرة معلوما ولا تبرأ من الصدقة قال أيوب : فذكرته لمحمد بن سيرين فكأنه أعجبه . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو الأحوص عن أبي حمزة قلت لأبراهيم : أبيع الشاة واستثنى بعضها ؟ قال : لا ولكن قل : أبيعك نصفها . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الرحمن بن مهدي عن سفیان عن منصور عن إبراهيم قال : لا بأس ببيع السلعة ويستثنى نصفها (٤) . ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى عن يونس عن الحسن فيمن باع ثمرة أرضه فاستثنى كرا قال : كان يعجبه أن يعلم

(١) في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٩٦ « أن النبي » والحديث فيه مطول اخصره المصنف (٢) في النسخة ١٤

لا يصح (٣) هو بكسر الليم ومدانون (٤) في النسخة ١٤ « واستثناء نصفها »

نحلا (١) \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي زائدة عن يزيد - هو ابن ابراهيم - عن ابن سيرين أنه كان لا يرى بأسا أن يبيع ثمرته ويستثنى نصفها ثلثها ربعها \*

**قال أبو محمد:** واحتج المالكيون بما رويانا من طريق عبد الرزاق حدثنا معمر سمعت الزبير بن عدي سمعت ابن عمر وهو يبيع ثمرة له فقال: ابيعكموها بأربعة آلاف وطعام الفتيان الذين يعملونها \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن ابراهيم بن اسماعيل بن مجمع عن سالم بن عبد الله بن عمر أنه كان لا يرى بأسا أن يبيع ثمرته ويستثنى منها مكيلة معلومة \* ومن طريق مالك عن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم أن جده محمد ابن عمرو باع ثمر حائله يقال له: الافراق بأربعة آلاف درهم واستثنى منه بثمانمائة درهم تمرا وما نعلم لهم غير هذا ، فالرواية عن ابن عمر هم أول مخالف لها لان طعام الفتيان ان كان مستثنى من الثمرة فهو مجهول لا يدري ما يكون نوعه ولا مقدار ما يكون فان كان مضافا على المشتري الى الثمن فكذلك أيضا ، والمالكيون لا يجيزون شيئا من هذين الوجهين فقد خالفوه ، والصحيح عن ابن عمر مثل قولنا كما أوردنا آنفا \* وأما حديث سالم فلم يخص ثلثا من أقل ولا من أكثر والمالكيون لا يجيزون أكثر من الثلث فقد خالفوه \* وأما حديث محمد بن عمرو بن حزم فانما استثنى من ثمره بأربعة آلاف ممر ابثمانمائة درهم وهم الخمس فانما استثنى خمس ما باع وهذا جائز حسن ، فلاح أنه لاسلف لهم أصلا فيما قالوه من ذلك ، وقد روينا المنع من الاستثناء جملة كما رويانا من طريق ابن أبي شيبة نا عبد الصمد بن أبي الجارود قال: سألت جابر بن زيد عن باع شيئا واستثنى بعضا قال: لا يصلح ذلك \*

**قال أبو محمد:** ان كان عنى مجهولا فصحيح (٢) وان كان عنى جملة الاستثناء غلطاً لأن رسول الله ﷺ أباح اثني اذاعلت ولا حجة في أحدمعه عليه السلام \*  
١٤٦٠ - مسألة - ولا يحل لاحد أن يبيع مال غيره بغير اذن صاحب المال له في يبعه فان وقع فسخ أبدا سواء كان صاحب المال حاضرا يرى ذلك أو غائبا ولا يكون سكوته رضيا بالبيع طال المدة أم قصرت ولو بعد مائة عام أو أكثر بل يأخذ ماله أبدا هو وورثته بعده ولا يجوز لصاحب المال أن يمضى ذلك البيع أصلا إلا أن يتراضى هو والمشتري على ابتداء عقد بيع فيه وهو مضمون على من قبضه ضمان الغصب ، وكذلك لا يلزم أحدا شراء غيره له الا ان يأمره بذلك فان اشترى له دون أمره فالشراء للمشتري ولا يكون للذي اشتراه له أراد كونه له أو لم يرد إلا بابتداء عقد شراء مع الذي اشتراه إلا الغائب الذي

يوقن بفساد شئ. من ماله فسادا ي تلف به قبل أن يشاور فانه يبيعه له الحالك أو غيره ونحو ذلك ويشترى لاهله مالا بد لهم منه ويجوز ذلك أو ما يبيع عليه بحق واجب لينتصف غريم منه ، أو في نفقة من تلزمه نفقته فهذا لازم له حاضرا كان أو غائبا رضى أم سخط .  
 بهان ذلك قول الله تعالى : ( ولا تكسب كل نفس الا عليها ) وقول رسول الله ﷺ : « ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم وأبشاركم عليكم حرام » فليس لاحد أن يحل ما حرم الله تعالى من ماله . ولا من بشرته . ولا من عرضه : ولا من دمه إلا بالوجه الذى أباحه بنص القرآن . أو السنة ، ومن فعل ذلك فهو مردود لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » ، والسكوت ليس رضى الا من اثنين فقط ، أحدهما رسول الله ﷺ والمأمور بالبيان الذى لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه الذى لا يقر على باطل ، والذى ورد النص بان ماسكت عنه فهو عفو جائز ، والذى لأحرام الا ما فصل لنا تحريمه ولا واجب إلا ما أمرنا به فإلم يأمرنا به ولا نهانا عنه فقد خرج عن أن يكون فرضا أو حراما فبقى أن يكون مباحا ولا بد ، فدخل سكوته الذى ليس أمرا ولا نهيا في هذا القسم ضرورة . والثانى البكر فى نكاحها للنص الوارد فى ذلك فقط ، وأما كل من عدا ما ذكرنا فلا يكون سكوته رضى حتى يقر بلسانه بأنه راض به منفذ ، ويسأل من قال : ان سكوت من عدا هذين رضى ما الدليل على صحة قولكم : ان الرضى يكون بالسكوت وان الإنكار لا يكون الا بالكلام ؟ ومن أين قلتم ذلك ؟ فان ادعوا نصا كذبوا وان ادعوا علم ضرورة كذبوا لان جمهور الناس مخالفون لهم فى ذلك وهم لا يعرفون الضرورة التى يدعون ولا فرق بين دعواهم على غيرهم علم الضرورة ههنا وبين دعوى غيرهم عليهم علم الضرورة فى بطلان ذلك ، وفى أن الإنكار يكون بالسكوت وأن الرضى لا يكون الا بالكلام فطلعت الدعوتان لتعارضهما ولم يبق الا أن الساكت يمكن أن يكون راضيا ويمكن أن يكون غير راض ، وهذا هو الذى لاشك فيه ، والرضا يكون بالسكوت وبالكلام ، والإنكار يكون بالسكوت وبالكلام ، فاذا ذلك كذلك فأنما هو الظن فقط ولا تحل الأموال المحرمة بالظن قال تعالى : ( ان الظن لا يغنى من الحق شيئا ) وقال رسول الله ﷺ : « اياكم والظن فان الظن أكذب الحديث » ، فان قالوا : قسنا ذلك على رسول الله ﷺ وعلى نكاح البكر قلنا : القياس باطل ثم لو كان حق الساكن ههنا فى غاية الباطل لان من عدا رسول الله ﷺ يسكت (١) تقية أو تدبيرا فى أمره وتروية أولا نه يرى أن سكوته لا يلزمه به شئ. وهذا هو الحق ،

ورسول الله ﷺ لا يتقى في الله تعالى أحدا ولا يحكم في شيء من الدين بغير الوحي من ربه تعالى، ولا يجوز له السكوت (١) على الباطل فلا ينكره لأنه كان يكون غير مبين وقد أمره الله تعالى بالبيان والتبليغ (٢) والأمور بالواجبات وتفصيل الحرام فسكوته خارج عن هذين الوجهين وليس غيره كذلك، وطول المدد لا يعيد الباطل حقا أبدا ولا الحق باطلا، ويلزم المخالف لهذا أن من قيل له: يا كافر فسكت أنه قد لزمه حكم الكفر، ومن قيل له: انك طلقت امرأتك فسكت أن يلزمه الطلاق، وإن من قتل ولده فهو برى - فسكت أنه قد بطل طلبه ولزمه الرضى وهم لا يقولون بشيء من هذا. وقال أبو حنيفة: وأصحابه: من باع مال آخر بغير أمره فله صاحب المال إجازة ذلك أو رده، واحتجوا بالخبر الثابت عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في الذي استأجر أجيرا بفرق من ذرة فأعطيته فأبى فعمدت إلى ذلك الفرق فورعته حتى اشترت منه بقرا وراعيها ثم جاء فقال: يا عبد الله أعطني حتى فقلت: انطلق إلى تلك البقرة وراعيها فقال: أنستهم بي فقلت: ما استهم بي لك ولكنها لك فذكر الخبر وإن الله فرج عنهم الصخرة المطبقة على فم الغار، فأن هذا خبر لا حاجة لهم فيه لوجوه بل هو حجة عليهم ومبطل لقولهم، فأولها أن ذلك كان فيمن قبلنا ولا تلزمنا شرائعتهم. والثاني أنه ليس فيه أن الإجازة كانت بفرق ذرة بعينه بل ظاهره أنه كان بفرق ذرة في الذمة فأذلك كذلك فلم يبيع له شيئا بل باع ماله ثم تطوع بما أعطاه وهذا حسن وهو قولنا. والثالث أنه حتى لو كان فيه أنه كان فرقا بعينه وأنه كان في الإسلام لما كان لهم فيه حجة لأنه أعطاه أكثر من حقه فرضى وأبرأه من عين حقه، وكلاهما متبرع بذلك من غير شرط، وهذا جائز عندنا حسن جدا، وأما كونه حجة عليهم فإن فيه أنه عرض عليه حقه فأبى من أخذه وتركه ومضى فعلى أصلهم قد بطل حقه إذ سكت عن أخذه فلا طلب له فيه بعد ذلك. واحتجوا بما رويناه من طريق ابن أبي شبة ناسفان ابن عينة عن شعيب بن غرقدة عن عروة البارقي: «أن رسول الله ﷺ أعطاه دينارا يشتري له به شاة قال: فاشتريت له شاتين فباع أحدهما بدينار فأبى النبي ﷺ بدينار وشاة فدعا له بالبركة». ورويناه أيضا من طريق أبي داود نا الحسن بن الصباح نا أبو المنذر ناسعيد بن زيد نا الزبير بن الحرث عن أبي ليلى عن عروة البارقي فذكره. ومن طريق ابن أبي شبة عن وكيع عن سفیان عن أبي حصين عن رجل من أهل المدينة عن حكيم ابن حزام: «أن النبي ﷺ بعثه ليشترى له أحمية بدينار فاشتراها ثم باعها بدينارين



فاشترى شاةً بدينار وجاء بدينار فدعاه رسول الله ﷺ بالبركة وأمره أن يتصدق بالدينار \* هذا كل ما هو به وكله لا شيء .

أما حديث حكيم فمن رجل لم يسم ولا يدري من هو من الناس والحجة في دين الله تعالى لا تقوم بمثل هذا \* وأما حديث عروة فأحد طريقه عن سعيد بن زيد أخى حماد بن زيد وهو ضعيف ، وفيه أيضا أبو ليلى وهو لما زة (١) بن زبار وليس بمعروف العدالة ، والطريق الأخرى معتلة وإن كان ظاهرها الصحة وهي أن شبيب بن غرقدة لم يسمعه من عروة كما روينا من طريق أبي داود والسجستاني ناسدا ناسفيا - هو ابن عينة - عن شبيب ابن غرقدة حدثني الحى (٢) عن عروة [ يعنى ابن الجعد البارقى ] (٣) قال . \* أعطاه النبي ﷺ دينارا ليشتري له أضيحة أو شاة فاشترى اثنتين فباع أحدهما بدينار فأناه بشاة ودينار فدعاه بالبركة (٤) \* فصل منقطعاً بفصل الاحتجاج به ، ثم لوصح حديث حكيم . وعروة لم يكن لهم فيها حاجة لأنه إذا أمره عليه السلام أن يشتري له شاة فاشترى له شاتين صار الشراء لعروة بلا شك لأنه إنما اشترى كما أراد لا كما أمره النبي ﷺ ثم وزن دينار النبي ﷺ إما مستقرضا له ليرده وإما متعدياً فصار الدينار في ذمته بلا شك ثم باع شاة نفسه بدينار فصره إلى النبي ﷺ كالزمة (٥) وأهدى إليه الشاة فهذا كله هو ظاهر الخبر وليس فيه أصلاً لا بنص ولا بدليل (٦) على أن الشراء جوزه النبي ﷺ والتزمه فلا يجوز القول بما ليس في الخبر \* وأما خبر حكيم فإنه تعدى في بيع الشاة فلزمه ضمانها فابتاعها بدينار كما أمر وفضل دينار فأمره عليه السلام بالصدقة إذ لم يعرف صاحبه \*

**قال أبو محمد** : ثم نسألهم عن باع مال غيره فنقول : أخبرونا هل ملك المشتري ما اشترى وملك صاحب الشيء المبيع الثمن بذلك العقد أم لا ، ولا بد من أحدهما ، فإن قالوا : لا وهو الحق وهو قولنا فمن الباطل أن لا يصح عقد حين عقده ثم يصح في غير حين عقده إلا أن يأمر بذلك الذي لا يستل عما يفعل فنسمع ونطيع لله تعالى ، وأما من يستل عما يفعل فلا يقبل منه مثل هذا أصلاً إذ لم يوجب الله تعالى قبوله منه ، وإن (٧) قالوا : قد ملك المشتري ما اشترى وملك الذي له الشيء المبيع الثمن قلنا : فمن أين جعلتم له إبطال عقد قد صح بغير أن يأتي بذلك قرآن . ولا سنة ؟ وهذا لا يحل لأنه تحكم في دين الله تعالى ،

(١) بكسر اللام وتخفيف الميم ويزاى ؟ وزبار يفتح الزاى وتشديد الباء لا واحدة وآخره راء (٢) يفتح الحاء المهملة وتشديد النون أية القليلة وهم غير معروفين كما صرح به البيهقي والخطابي (٣) الزيادة من سنن أبي داود (٤) في سنن أبي داود زيادة لم يذكرها المصنف وهي فكان لو اشترى ثرايا ربيع فيه (٥) في النسخة ١٦ « الزمة » (٦) في النسخة ١ « لا نص ولا دليل » (٧) في النسخة ١ « فان »

وقولنا في هذا هو قول أحمد بن حنبل روي عنه أن من يبع داره وهو ساكت فإن ذلك لا يجوز حتى يرضى أو يأمر أو يأذن في بيع داره وهو قول أنى سليمان . وجميع أصحابنا ، وهو قول الشافعى إلا أنه اختلف عنه فيمن يبيع ماله (١) فعلم بذلك فروى عنه أنه باطل ولا بد (٢) وروى عنه أن له أن يجز ذلك أن شاء ولم يختلف عنه في أن السكوت ليس رضى أصلا ، وأما أبو حنيفة فإن السكوت عنده لا يكون إقرارا إلا في خمسة مواضع ، أحدها من رأى عبده يبيع ويشترى كما يفعل المأذون له في التجارة فيسكت فإن العبد يصير بذلك مأذونا له والشفعة يعلمها الشفع فيسكت ولا يشهد على أنه طالب لها فسكوته إسقاط لحقه في الطلب والإنسان يبايع وهو حاضر عالم بذلك ، ثم يقال له : قم مع مولاك فيقوم فهذا إقرار منه بالرق وإن لم يتكلم به البائع للشيء . ثم من حال في قبضه المشتري والبائع ساكت فهذا إذن منه في القبض ، والبكر في النكاح \*

**قال أبو محمد :** هذه (٣) الأربعة وجوه باطل وتخليط ودعوى بلا دليل لا من قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول متقدم . ولا قياس . ولا رأى سديد يفرق بينها وبين غيرها وما كان هكذا فإن القول لا يحل به ، وأما مالك فإنه قال : من رأى ماله يباع فسكت فقد لزمه البيع أمة كانت المبيعة أو عبدا أو غير ذلك ، ومن غصب ماله فأتى الغاصب فرأى ماله يقسم فسكت فإن حقه قد بطل ، ومن ادعى عليه بدين فسكت فقد لزمه ما ادعى به عليه (٤) ولم ير السكوت عن طلب الدين - وإن رآه يقسم - مسقطا لحقه في الطلب ، ولا رأى السكوت عن طلب الشفعة رضى بإسقاطها إلا حتى تمضى له سنة فسكوته بعد السنة رضى بإسقاطها عنده ، ولم ير سكوت من تزوج (٥) أمراته بحضرتها طلاقا ولا أنها بانت عنه بذلك ، وهذه مناقضات لا دليل على صحة شيء منها إلا من نص ولا من قول أحد تقدمه . ولا من رواية سقيمة . ولا من قياس . ولا من رأى له وجه ، وأعجب ذلك أنه لم ير سكوت البكر العانس رضى بالنكاح إلا حين تنطق بالرضى وهذا خلاف النص جهارا ، ورأى على من رأى داره تبنى وتهدم ويتصرف فيها أجنبي فسكت عشرين فأكثر أنها قد خرجت عن ملكه بذلك ، وإن سكوت عن ذلك أقل من سبع سنين إنما لم يخرج عن ملكه بذلك ، واختلف عنه في سكوته سبع سنين . أو ثمان سنين . أو تسع سنين فروى عنه أن كل ذلك قطع لحقه ، وروى عنه أنه ليس ذلك قطعا لحقه ولم ير سكوت المرأة عن ذلك لبعض أقاربها قطع لحقه إلا بعد سبعين سنة ، وهذه أقوال كاترى نعوذ بالله منها ، ففيها إباحة الأموال المحرمة جزاغا وبالله تعالى التوفيق \*

(١) في النسخة ١٤ باع ماله وهو غلط (٢) الزيادة من النسخة ١٦ (٣) سقط لفظ «هذه» من النسخة ١٤

(٤) في النسخة ١٤ ما ادعى عليه فيه (٥) في النسخة ١٤ من تزوج

**١٤٦١ مسألة** ولا يجوز بيع شيء لا يدري بأثمه ما هو وإن دراه المشتري ولا ما لا يدري المشتري ما هو وإن دراه البائع . ولا ما جهل جميعا ، ولا يجوز البيع الا حتى يعلم البائع والمشتري ما هو ويرياه جميعا أو يوصف لهما عن صفة من رآه وعله كمن اشترى زبرة (١) يظنها قد دبرا فوجدها ففئة ، أو فصلا يدري أن جاج هو أم ياقوت فوجده ياقوتا أم زمردا أو زجاجا وهكذا في كل شيء ، وسواء وجده أعلى مما ظن أو أدنى أو الذي ظن كل ذلك باطل مفسوخ أبدا لا يجوز لهما تصحيحه بعد علمهما به الا ابتداء عقد برضاهما معا والا فلا وهو مضمون على من قبضه ضمان الغصب ه  
برهان ذلك قول الله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) ولا يمكن يديه العقل . وضرورة الحس رضى (٢) بما لا يعرف ولا يكون الرضى إلا بالمعلوم المائى ، ولا شك في أنه ان قال : رضيت أنه قد لا يرضى اذا علم ما هو وإن كان ديناجدا ، وقد سمي الله تعالى مالم يكن عن تراض أكل مال بالباطل ، وأيضا فهو بيع غرر لأنه (٣) لا يدري ما لاتباع ولا ما باع ، وقد نهي رسول الله ﷺ عن بيع الغرر وهذا أعظم الغرر ، وهذا قول الشافعى : وأبى سليمان ، وقد ذكرنا عن مالك اجازة هذا البيع وهو قول لادليل على صحته أصلا \* ومن عجائب الدنيا اجازته هذا البيع الفاسد ومنعه من بيع صبرة مرثية محاط بها علم البائع مكيلتها ولم يعلم المشتري مكيلتها (٤) وهذا عجب لانظير له ، وبالله تعالى التوفيق ه

**١٤٦٢ مسألة** ولا يحل بيع شيء باكثر مما يساوى ولا باقل مما يساوى اذا اشترط البائع أو المشتري السلامة الا بمعرفة البائع والمشتري معا بمقدار الغبن في ذلك ورضاهما به ، فان اشترط أحدهما السلامة ووقع البيع كاذرنا ولم يعلم باقدر الغبن أو علمه غير المغبون منهما ولم يعلمه المغبون فهو بيع باطل مردود مفسوخ أبدا مضمون على من قبضه ضمان الغصب راييس لهما اجازته الا ابتداء عقد فان لم يشترط السلامة ولا أحدهما ثم وجد غبن على أحدهما ولم يكن علم به فللمغبون انفاذ البيع وأورده ، فان فات الشيء المبيع رجع المغبون منه ما بقدر الغبن وهو قول أبى ثور . وقول أصحابنا الا أنهم قالوا : لا يجوز رضاهما بالغبن أصلا ، وقال أبو حنيفة : ومالك . والشافعى : لا رجوع للبائع ولا للمشتري بالغبن في البيع كثر أو قل ، وذكر ابن القصار عن مالك أن البيع اذا كان فيه الغبن مقدار الثلث فإنه يرد ه  
برهان صحة قولنا قول الله تعالى : ( ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا أن تكون

(١) بضم أوله وسكون ثابته القطعة (٢) في النسخة ١٤ كونه رضى (٣) في النسخة ١٤ ولانه وهو غلط

(٤) في النسخة ١٦ مكيلها في الموضعين

تجارة عن تراض منكم) ولا يكون التراضى البتة الا على معلوم القدر ولا شك في أن من لم يعلم بالغبن ولا بقدره فلم يرضه ، فصح أن البيع بذلك كل مال بالباطل ، وقوله تعالى : ( يتخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم ) فحرم عز وجل الخديعة ، ولا يمتري أحدي أن يبيع المرء بأكثر مما يساوى ما باع من لا يدري ذلك خديعة للبشترى ، وأن يبيع المرء بأقل مما يساوى ما باع وهو لا يدري ذلك خديعة للبائع ، والخديعة حرام لا تصح . وماروينا عن أبي داود نا أحمد بن حنبل ناسفان بن عينة عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن أبي هريرة « أن رسول الله ﷺ مر برجل يبيع طعاما فسأله كيف تبيع ؟ فآخبره فأرعى الله تعالى إليه [ أن ] (١) أدخل يدك فيه فأدخل يده فيه فأذاهر مبلول فقال رسول الله ﷺ : « ليس منا من غش » ، وقال عليه السلام : « وإن دماءكم وأموالكم عليكم حرام » ، ومن طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان الثوري عن سهيل بن أبي صالح عن عطاء بن يزيد الليثي عن تميم الداري قال : قال رسول الله ﷺ : « الدين النصيحة الدين النصيحة الدين النصيحة قلنا : لمن يا رسول الله ؟ قال : لله ولرسوله . ولكتاباه وللائمة . ولجاعة المسلمين » ، ونهى النبي ﷺ عن التجش في البيع برهان صحيح على قولنا ههنا لأنه نهى بذلك عن الغرور . والخديعة في البيع جملة بلا شك يدري الناس كلهم أن من أخذ من آخر فباع منه أكثر مما يساوى بغير علم المشتري ولا رضاه ومن أعطاه آخر فباع منه أقل مما يساوى بغير علم البائع ولا رضاه فقد غشه ولم ينصحه ، ومن غش ولم ينصح فقد أتى حراما ، وقال رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » فصح أنه باطل مردود بنص أمره عليه السلام ، وهو قول السلف كما روينا من طريق حماد بن زيد نا أيوب . وهشام - هو ابن حسان - كلهم عن محمد بن سيرين أن رجلا قدم المدينة بجوارى فنزل على ابن عمر فذكر الحديث ، وفيه أنه باع جارية من ابن جعفر ثم جاء الرجل إلى ابن عمر فقال : يا أبا عبد الرحمن غبت بسبع مائة درهم فأتى ابن عمر إلى عبد الله بن جعفر فقال : إنه غبن بسبع مائة درهم فاما أن تعطياها إياه واما أن ترد عليه يبعه فقال ابن جعفر : بل نعطياها إياه ، فهذا ابن جعفر . وابن عمر قد رأيا رد البيع من الغبن في القيمة \* ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن يونس بن عبيد عن رجل عن جرير بن عبد الله البجلي أنه سأوم رجلا بفرس فسامه فسامه الرجل خمسمائة درهم ان رأيت ذلك فقال له جرير : فرسك خير من ذلك ولك ست مائة حتى بلغ ثمان مائة وهو يقول : ان رأيت ذلك فقال جرير : فرسك خير من ذلك ولا أزيدك فقال له الرجل :

خذها فقيل له : ما منعك أن تأخذها بخمسة ؟ فقال جرير : لانا بايعنا رسول الله ﷺ على أن لا نفش أحدا أو قال : مسلما ، وعن ابن عمر ليس لي غش ومن طريق عبد الرحمن بن مهدى عن سفيان الثوري عن زيد اليامي عن ميسرة عن ابن عمر وقد ذكرناه قبل في باب ما لا يتم البيع إلا به من التفرقة . ومن طريق سفيان بن عيينة نأشرون عاصم الثقفي سمع سعيد بن المسيب يحدث عن أبي بن كعب أن عمر بن الخطاب . والعباس بن عبد المطلب تحاكيا إليه في دار كانت للعباس إلى جانب المسجد أراد عمر أخذها ليزيدها في المسجد وأبى العباس فقال أبو بن كعب لهما : لما أمر سليمان بننا بيت المقدس كانت أرضه لرجل فأشترها سليمان منه فلما اشتراها قال له الرجل : الذي أخذت مني خير أم الذي أعطيتني ؟ قال سليمان : بل الذي أخذت منك قال : فاني لا أجزى البيع فردده فزاده ثم سأله ؟ فآخبره فاني أن يجيزه و ذكر الحديث ، فهذا يورد هذا على سبيل الحكم به بحضرة عمر بن الخطاب . والعباس رضي الله عنهم فيصوبان قوله ، فؤلاء عمر . وابنه . والعباس . وعبد الله بن جعفر . وأبى . وجرير ولا يخالف (١) لهم من الصحابة رضي الله عنهم يروون البيع من الخديعة في قصان الثمن عن قيمة المبيع . ومن طريق وكيع عن إسرائيل عن جابر عن القاسم بن عبد الرحمن أنه رد البيع من الغلط ولم يردعه الشعبي وقال : البيع خدعة .

**قال أبو محمد :** والعجب كله من أقوال الحاضر من من خصوصاً ما نقمهم يردون البيع من العيب يحط من الثمن يوجد فيه لأنه عندهم غش ثم يجيزون البيع وقد غش فيه بأعظم للغش وأخذ فيه منه أكثر من ثمنه ، وهذا عجب جدا ! وتناقض سمج ، وعجب آخر وهو أنهم يردون البيع من العيب يوجد فيه وإن كان قد أخذوا المشتري بقيمته معيبا ولا يردون البيع إذا غبن البائع فيه الغبن العظيم فلا تدرى من أين وقع لهم هذه العناية بالمشتري ؟ وهذا الحق على البائع ، أن هذا لعجب لا نظير له ! وعجب ثالث وهو أنهم - نعى المالكين والشافعيين - يحجرون على الذي يتخذه في اليوع حتى يمنعه من العتق . والصدقة ومن البيع الصحيح الذي لا غبن (٢) فيه ويردون كل ذلك وهم ينفذون مع ذلك تلك اليوع التي غبن فيها ولا يردونها ، فلئن كانت تلك اليوع التي خدع فيها حقا وجائزة فلا تى معنى حجبوا عليه من أجلها وهي حق وصحيحة ولئن كانت تلك اليوع التي خدع فيها باطلا وغير جائزة فلا تى معنى يجيزونها إن هذه لطوام فاحشة . وتخليط سمج . وخلاف مجرد لكل ما حكم به رسول الله ﷺ فانه ذكر له منقذ . وانه يتخذ في اليوع فلم يحجر

(١) في النسخة ١٦ لا يخالف (٢) في النسخة ١٦ لا غش .

عليه لكن أمره أن يقول : لا خلافة عند البيع وجعل له الخيار ثلاثاً في إنفاذ البيع أو رده ، فأبطل عليه السلام الخلافة وأقضي بوعه الصحاح والتي يختار إنفاذها بعد المعرفة بها ولم يحجر عليه وهذا عكس كل ما يحكمون به ، وحسبنا الله ونعم الوكيل .

**١٤٦٣ مسألة (١)** فمن غبن في بيع اشترط فيه السلامة فهو يبيع مفسوخ لأن بيع الغش ييقن هو غير بيع السلامة الذي لا غش فيه هذا أمر يعلم بالمشاهدة ، فإذا هو كذلك فالبيع المنعقد بينهما في الباطن ليس هو الذي عقد عليه مشروط السلامة (٢) ولا يحل أن يلزم غير ما عقد عليه ولا يحل له أن يتمسك بما لم يعقد عليه يبيع الذي تراضى به لأن مال الآخر حرام عليه إلا ما تراضى معه ، وكذلك ماله على الآخر أيضاً ، وأما إذا علم بقدر الغبن كلاهما وتراضيا جميعاً به فهو عقد صحيح . وتجارة عن تراض . ويبيع لاداخله فيه ، وأما إذا لم يعلم أحدهما بقدر الغبن ولم يشترط السلامة ولا أحدهما فله الخيار إذا عرف فرد أو أمسك لأن البيع وقع سالماً على الجملة فهو يبيع صحيح ثم وجدنا النبي ﷺ قد جعل الخيار لمن قال : لا خلافة ثلاثاً إن شاء أمسك وإن شاء رد فوجب أن لا يحل ما تزيد فيه الخادع على المخدوع إلا بعلم المخدوع وطيب نفسه فإن رضى بترك حقه (٣) فذلك له وإن لم يجز له أخذ ما باع بغير رضى البائع فله أن يردّه ، وقد صح الإجماع المقطوع به على أن له الرد ، واختلف الناس هل له الإمساك أم لا ؟ وقد قال الله تعالى : (إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) فصح أنه إذا رضى ما باع فذلك ، وبالله تعالى التوفيق .

قال على : والقيمة قيمتان باتفاق جميع أهل الإسلام قد يما وحديثاً ، فقد كان التجار على عهد رسول الله ﷺ يبيعون ما يشترون طلب الربح هذا أمر متيقن ، فقيمة يبتاع بها التجار السلم لا يتجاوزونها إلا لعله ، وقيمة يبيع بها التجار السلم لا يحطون عنها ولا يتجاوزونها إلا لعله ، فهاتان القيمتان تراعيان لكل قيمة (٤) في حالها .

**قال أبو محمد :** واحتج أصحابنا في إبطالهم البيع بأكثر مما يساوى وإن علما جميعاً بذلك وتراضيا به (٥) بأن قالوا : نهى رسول الله ﷺ عن إضاعة المال قالوا (٦) : والمشتري الشيء بأكثر من قيمته والبائع له (٧) بأقل من قيمته كلاهما مضيع لماله ، قالوا : ولا يجوز إخراج المال عن الملك إلا بعوض أجر من الله تعالى فهو أفضل عوض ، وأما بعوض من أعراض الدنيا كعمل في الإجارة . أو عرض في التجارة . أو ملك بضع في

(١) سقط لفظ مسألة من النسخة ١٦ والنسخة الحلبية (٢) في النسخة ١٦ بشرط السلامة (٣) في النسخة ١٦ بترك حقه (٤) في النسخة ١٦ كل قيمة (٥) في النسخة ١٤ وتراضيا به (٦) في النسخة ١٤ قال وهو غلط (٧) في النسخة ١٦ للشيء .

النكاح . أو انحلال ملكة في الخلع . ونحو ذلك مما جاءت به النصوص ، قالوا : ومن باع ثمرة بألف دينار أو بأقوة بفلس فإن هذا هو التبذير . والسرف . وبسط اليد كل البسط . وأكل المال بالباطل . قال أبو محمد : لاحجة لهم غير ما ذكرنا (١) .

**قال أبو محمد :** فنقول لهم وبالله تعالى التوفيق : ان الذي قلتم انما هو فيما لا يعلم بقدره . واما اذا علم بقدر الغبن وطابت به نفسه فهو بربر به معاملته بطيب نفسه فهو مأجور لانه فعل خيرا واحسن الى انسان وترك له مالا أو أعطاه مالا وليس التبذير . والسرف . واضاعة المال . وأكله بالباطل إلا ما حرمة الله عز وجل على ما بينا في كتاب الحجر من ديو اتنا هذا ، واما التجارة عن تراض فاحرمها الله تعالى قطب لأباحها .

**قال أبو محمد :** وإنما يجوز من التطوع بالزيادة في الشراء ما بقي غنى لانه معروف من البيع ، وقد قال رسول الله ﷺ : « كل معروف صدقة » وقال عليه السلام : « الصدقة عن ظهر غنى » وأما ما لم يبق غنى فمردود لا يحل لقول رسول الله ﷺ : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » .

قال علي : وما بين صحة قولنا ما روينا من طريق مسلم نأبو كامل - هو فضيل بن حسين الجحدري - ناعبد الواحد بن زياد نا الجري عن أنى نصره عن جابر بن عبد الله [قال] (٢) : « كنما مع رسول الله ﷺ [ في سفر ] فتخلف ناخني فذكر الحديث وفيه « فإزال يزيدني ويقول : والله يغفر لك » .

قال أبو محمد : فلا يتخلو أول عطاء أعطاه رسول الله ﷺ في الجمل من أن يكون هو قيمة الجمل أو أقل من قيمته أو أكثر من قيمته فإن كان قيمته فقد زاده بعد ذلك ، وفي هذا جواز البيع بالزيادة على القيمة عن رضاهما معا ، وان كان أعطاه أو لا أقل من القيمة أو أكثر فهذا هو قولنا وهو عليه السلام لا يسوم بما لا يحل ولا يتخدد ولا يغفر ولا يغش ، فهذا نفس قولنا والله الحمد ، وكذلك قوله عليه السلام : « لا يسم أحدكم على سوم أخيه » فيه إباحة المساومة وهي عند كل من يدري اللغة العربية معروفة وهي أن يسأل أحدهما ثمنيا يعطيه الآخر أقل فلو كان أعطاه أقل من القيمة أو طلب أكثر منها طلبا باطلا لما أباحه الله تعالى على لسان رسوله ، فصح أن كل ذلك جائز إذا عرفاه وعرفا مقداره وتراضيا معا به ولم يكن خديعة ولا غشا ، وكذلك ما جعل عليه السلام لمنقذ من الخيار فرد البيع أو أمضائه وكان يتخدد في البيوع ، فيه إجازة البيع الذي فيه الخديعة اذا رضيا المخدوع وعرفها ، وكذلك الذي روينا من طريق مالك عن ابن شهاب عن عبيد الله





والشافعي . وأبي سليمان لان كل ما ذكرنا يتقدم بالايام ويتأخر (١) ، فالحصاد . والجداد يتأخران أياما مان كان المطر متواترا ويتقدمان بحر الهواء وعدم المطر ، وكذلك العصور ، وأما الزريعة فتأخر شهرين وأكثر لعدم المطر ، وأما العطاء فقد ينقطع جملة ، وأيضا فكل ذلك شرط ليس في كتاب الله فهو باطل ، وإنما يجوز الاجل الى ما لا يتأخر ساعة ولا يتقدم كالشهور العريضة والعجمية ، أو كالوع الشمس أو غروبها ، أو طلوع القمر أو غروبها ، أو طلوع كوكب مسمى أو غروبها ، فكل هذا محدود الوقت عند من يعرفها قال الله تعالى : ( يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج ) حاشا ما ذكرنا من المبيع الى الميسرة فهو حوق للنص في ذلك ولانه حكم الله تعالى في كل من لا يجد اداء دينه ، ولا يجوز الاجل الى صوم النصارى أو اليهود أو فطرم ولا الى عيد من أعيادهم لانها من زينتهم ولعلمهم سيدوهم فيها فهذا يمكن ، وقال الشافعي . لا يجوز الاجل الا بالاهلة فقط وذكر هذه الآية . وقول الله عز وجل : ( ان عدة الشهر عند الله اثنا عشر شهرا في كتاب الله يوم خلق السموات والأرض منها أربعة حرم ) .

قال أبو محمد : قال الله عز وجل : ( اذا تدانتم دين الى أجل مسمى فاكتبوه ) فعم تعالى كل أجل مسمى ولم يخص فكانت هذه الآية زائدة على نيك الآيتين والزيادة لا يحل تركها وليس في نيك الآيتين منع من عقد الآجال (٢) الى غير الاهلة ولا اباحة فواجب طلب حكم ذلك من غيرهما فان وجد ما يدل على جوازه قيل به والا فلا ، وهذا (٣) قول الحسن بن حي . وأبي سليمان . وأصحابنا ، وأباح مالك البيع الى العطاء فيما خلا قال : وأما اليوم فللانه ليس الآن معروفا وكان معروفا قبل ذلك وأجاز البيع الى الحصاد . والجداد . والعصور قال : وينظر الى عظم ذلك وكثرته لالى أوله ولا الى آخره .

قال أبو محمد : مانع من الجهالة أكثر من هذا التحديد ولا غرر أعظم منه . قال علي : وقد تابع الناس بحضرة عمار ومن معه من الصحابة رضي الله عنهم الى قدوم الراكب يخالف الخفيفون . والمالكيون ذلك وهم يشنعون باقل من هذا اذا وافق تقليدهم ، ونسوا في هذا الباب احتجاجهم بالاثار الواردة المسلمون عند شروطهم ، ومن غرائب احتجاجهم أن كلنا الطائفتين ذكرت الخبر الذي روياه من طريق ابن وهب عن جرير بن حازم عن أبي اسحاق السبيعي عن أم يونس أن عائشة أم المؤمنين قالت لها أم حبة أم ولد زيد بن أرقم : يئأم المؤمنين أني بعث زيد بن أرقم عبدا الى العطاء بثمانمائة درهم فاحتاج الى الثمن فاشتريته منه قبل محل الاجل بثمانية فقالت عائشة : بش ما شريت وبش ما اشتريت

أبلغني زيداً أنه قد بطل جهاده مع رسول الله ﷺ إن لم يقب فقالت : أ رأيت أن تركت وأخذت الستمائة؟ قالت : نعم فن جاءه وعظته من ربه فاتته فله ما سلف فقال الخفيفون . والمالكيون : بتحريم البيع المذكور تقليد العائشة أم المؤمنين رضي الله عنها ولم يقلدوا زيد ابن أرقم في جوازه ، وقالوا : مثل هذا القول عن أم المؤمنين لا يكون إلا عن توقيف من رسول الله ﷺ ولم يقولوا : إن فعل زيد لا يكون إلا عن توقيف من رسول الله ﷺ لأن ما كان طريقه التوقيف فليست هي أولى بالقول من زيد بن أرقم ، والتزم الخفيفون هذا الاحتجاج في البيع إلى العطاء . ولم يرضه المالكيون فيه فقلنا لهم : يا هؤلاء أين أنتم عن هذا الاحتجاج الكاذب في كل ما تركتم فيه التوقيف الصريح من أن كل بيعين لا بيع بينهما ما لم يتفرقا إلا أن يخبر أحدهما الآخر ، والنهي عن بيع الترقيل أن يبدو صلاحه فاجتحموه على القطع ، والنهي عن بيع الماء فاجتحموه وسائر التوقيفات الثابتة؟ فإن عليكم تركها لآرائكم المجردة . وتأويلاتكم الفاسدة ، ثم التزمتم القول بظن كاذب لا يحل القول به أن ههنا توقيفاً من رسول الله ﷺ كتمته أم المؤمنين ولم تبلغه ، وهذا هو الكذب على رسول الله ﷺ المكشوف وقبيح الوصف لأم المؤمنين رضي الله عنها ، فإن قالوا : تركنا دليل النصوص لتأويل تأويلناه واجتهاد رأينا فقلنا : ومن أباح لكم ذلك وحظره على زيد بن أرقم - وقلامه ظفروه والله قبل أن تفارقوه - خير من أبي حنيفة . وما لك . وكل من اتبعهما هو الذي صدقه الله تعالى في القرآن ، وحتى لو كان ههنا نص ثابت بخلاف قوله فمن أحق بالتأويل منه في أن يعذر في ذلك لو أخطأ مجتهداً في خلاف القرآن كما تأول ابن مسعود أن لا يتيمم الجنب ولا يصلي ولو لم يجد الماء شهراً ، وكما تأول عمر إذ خطب فمنع الزيادة في الصداق على خمسمائة درهم . وإذا أعلن بأن رسول الله ﷺ لم يمت ولا يموت حتى يكون آخرنا ؛ وأم المؤمنين رضي الله عنها إنما قالت هذا القول إن كانت قالت أيضاً فلم يرو ذلك عنها من يقوم بنقله حجة ، وإن العجب ليطول بمزرد رواية فاطمة بنت قيس المهاجرة المبيعة عن النبي ﷺ ثم يلزم الناس الحجة برواية أم يونس . وأم حجة ، فلا أكثر من أم يونس . وأم حجة لرى رأته أم المؤمنين خالفها فيه زيد بن أرقم .

قال أبو محمد : واحتج من أباح البيع إلى العطاء بما رويناه من طريق الحجاج بن أرطاة عن عطاء . وجعفر بن عمرو بن حريث قال عطاء : كان ابن عمر يشتري إلى العطاء ، وقال جعفر عن أبيه : إن دهقاناً بعث إلى علي بن أبي طالب ثوب ديباج منسوج بالذهب فتابعه منه عمرو بن حريث إلى العطاء بأربعة آلاف درهم ، قال حجاج : وكان أمهات المؤمنين يتبايعن إلى العطاء . ومن طريق اسرائيل عن جابر الجعفي عن الشعبي لأبأس بالبيع إلى

العطاء . وعن ابن أبي شيبة نا أبو بكر الحنفى عن نوح بن أبى بلال اشترى منى على بن الحسين طعاما الى عطاءه .

قال على : كل هذا عن حجاج بن أرطاة وناهيك به ضعفا ، وعن جابر وهو دون حجاج بدرج ، ولا أدرى نوح بن أبى هلال من هو ؟ ولقد كان يلزم الحنفيين المحتجين برواية حجاج بن أرطاة فى أن العمرة تطوع أن يحتجوا ههنا بروايته ، ولقد كان يلزمهم اذ قلدوا أم المؤمنين فيما خالفها فيه زيد بن أرقم أن يقلدوها ههنا ومعها صواحبا أمهات المؤمنين وعلى . وعمر بن حريث ، وأيضا عمار بن ياسر وغيره ، ولكن القوم متلاعبون . قال على : وروينا من طريق سفيان بن عيينة عن عبد الكريم الجزرى عن عكرمة عن ابن عباس لا يسلم إلى عصير ولا إلى العطاء ولا إلى الأندر - يعنى اليدر - . ومن طريق وكيع عن سفيان الثورى عن بكير بن عتيق عن سعيد بن جبير لا تبع (١) الى الحصاد . ولا الى الجداد . ولا الى الدراس ولكن سمى شهرا . ومن طريق ابن أبى شيبة نا محمد بن أبى عدى عن عبد الله بن عون سئل محمد بن سيرين عن البيع الى العطاء ؟ قال : لا أدرى ماهو . ومن طريق ابن أبى شيبة نا جرير عن منصور عن ابراهيم أنه كره الشراء الى العطاء والحصاد ولكن يسمى شهرا . ومن طريق ابن أبى شيبة نا حميد بن عبد الرحمن عن الحسن ابن صالح بن حى عن المغيرة عن الحكم أنه كره البيع الى العطاء ، وهو قول سالم بن عبد الله ابن عمر . وعطاء .

١٤٦٥ مسألة ولا يحل لأحد أن يسوم على سوم آخر ولأن يبيع على يبعه ، المسلم ، والذى سواه ، فإن فعل فالبيع مفسوخ ، فإن وقف سلعته لطلب الزيادة أو قصد الشراء ممن باعه لا من انسان بعينه لكن محتاطا لنفسه جازت المزايدة حيثئذ هذا اذالم يتبد بسوم آخر فقط فإن بدأ بمساومة انسان بعينه فلم يزد المشتري على أقل من القيمة ووقف على ذلك فلغيره أن يبلغه الى القيمة وأكثر حيثئذ ، وكذلك لو طلب البائع أكثر من القيمة ولم يجب الى القيمة أصلا فلغيره حيثئذ أن يعرض على المشتري سلعته بقيمتها (٢) وبأقل .

برهان ذلك ما روينا من طريق مالك عن نافع . وأبى الزناد قال أبو الزناد : عن الأعرج عن أبى هريرة ، وقال نافع : عن ابن عمر ثم اتفق أبو هريرة . وابن عمر كلاهما عن رسول الله ﷺ أنه قال : « لا يبيع بعضكم على بيع بعض (٣) » . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة عن النبي ﷺ أنه قال : « لا يزيد

(١) فى النسخة ١٩ « لا يبيع » يرجح ما هنا قوله بعد ولكن سمى شهرا (٢) فى النسخة ١٦ سلعة بعينها (٣) الحديث فى مواعمالك ج ٢ ص ١٧٠ مطولا اختصره المصنف واقتصر على محل الشاهد منه

أحدكم على بيع أخيه ، قال على : هذا خير معناه الأمر لأنه لو كان معناه الخبر لكان كذباً لوجود خلافه ، والكذب مقطوع بعهده عن النبي ﷺ ولا يجيزه عليه إلا كافر حلال دمه . ومن طريق شعبة عن الأعمش عن أبي صالح - هو السمان - عن أبي هريرة : « أن رسول الله ﷺ قال : لا يسم المسلم على سوم المسلم » قال على : هذا بعض ما في حديث أبي هريرة . وابن عمر لأن البيع على البيع يدخل فيه السوم ضرورة لأنه لا يمكن البيع البتة إلا بعد سوم ولا يكون السوم البتة إلا للبيع وإلا فليس سوماً فإذا حرم البيع حرم السوم عليه وإذا حرم السوم حرم البيع ضرورة ولا يجوز السوم بما لا يجوز بيعه كبيع الحر والسوم فيه ، وفي الربا ، وبهذا قال بعض الصحابة رضى الله عنهم .

قال أبو محمد : وقال مالك : إنما هذا إذا ركننا وتقاربا وهذا تفسير لا يدل عليه لفظ الحديث ، فأما من أوقف سلته طلب الزيادة فيه (١) أو طلب يعا يسترخسه فليس سماساً ولا لأنسان بعينه فلا يلزمه هذا النهى ، وأما من رأى المساوم أو المبايع لا يريد الرجوع إلى القيمة لكن يريد غبن صاحبه بغير علمه فهذا فرض عليه نصيحة المسلم فقد خرج عن هذا النهى أيضاً بقول رسول الله ﷺ : « الدين النصيحة » وروينا من طريق وكيع عن حزام بن هشام الخزاعي عن أبيه شهدت عمر بن الخطاب باع ابلاً من إبل الصدقة فيمن يزيد . ومن طريق حماد بن سلمة عن أبي جعفر الخطمي عن المغيرة بن شعبة أنه باع المغانم فيمن يزيده ومن طريق ابن أبي شيبة نا معتز بن سليمان عن الأخضر بن بجلان عن أبي بكر الحنفي عن أنس بن مالك عن رجل من الأنصار أن رسول الله ﷺ باع حلساً وقد حافى من يزيده .

١٤٦٦ مسألة ولا يحل النجش وهو أن يريد البيع فينتدب انسان للزيادة في البيع وهو لا يريد الشراء لكن ليغتر غيره فيزيد بزيادته فهذا بيع إذا وقع بزيادة على القيمة فلا تشتري الخيار وإنما العاصى والمنهى هو الناجش ، وكذلك رضى البائع أن رضى بذلك ، والبيع غير النجش وغير الرضى بالنجش ، وإذ هو غيرهما فلا يجوز أن يفسخ بيع [صح] (٢) بفساد شيء غيره ولم يأت منه قط عن البيع الذى ينجش فيه الناجش بل قال الله تعالى : ( وأحل الله البيع ) . وروينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال : « أن رسول الله ﷺ نهى عن النجش » . ومن طريق عبد الرزاق عن اسماعيل بن عياش عن عبيد بن مهاجر قال : بعث عمر بن عبد العزيز عبيد بن مسلم يبيع السبي (٣) فلما فرغ أتى عمر فقال له : ان البيع كان كاسد الولا أتى كنت أزيد عليهم وأثقه فقال له عمر : كنت تزيد عليهم ولا تريد أن

(١) سقط لفظ (فيه) من النسخة ٢٤ (٢) الزيادة من النسخة ١٦ (٣) في النسخة ١٦ شيناً وهو تعريف

تشتري قال : نعم فقال عمر : هذا نجش ، والتجش لا يحل ابعت مناديا ينادى أن البيع مردود وأن التجش لا يحل \*

١٤٦٨ مسألة (١) ولا يحل لأحد تلقى الجلب سواء أخرج لذلك أو كان ساكنا على طريق الجلاب ، وسواء بعدد موضع تلقيه أم قرب ، ولو أنه على السوق على ذراع فصاعداً لا لأضحية . ولا لقوت . ولا لغير ذلك أضر ذلك بالباس أو لم يضر ، فمن تلقى جلباً أى شئ كان فاشتراه فإن الجالب بالخيار إذا دخل السوق متى ما دخله ولو بعد أعوام في إضاه البيع أورده ، فإن رده حكم فيه بالحكم في البيع برد العيب لا في المأخوذ بغير حق ، ولا يكون رضى الجالب إلا بان يلفظ بالرضى لا بان يسكت علم أو لم يعلم ، فإن مات المشتري فالخيار للبائع باق ، فإن مات البائع قبل أن يرد أو يمضى فالبيع تام \*

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم نا بن نمير - هو محمد بن عبدالله بن نمير - نا أبي عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : « أن رسول الله ﷺ نهى أن تلقى السلع (٢) حتى تبلغ الأسواق » (٣) \* ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا عبدالله بن المبارك عن التيمي - هو سليمان - عن أبي عثمان النهدي عن عبدالله بن مسعود عن النبي ﷺ أنه نهى عن تلقى البيوع \* وروينا نحوه مستنداً صحيحاً من طريق ابن عباس (٤) ، ومن طريق علي أيضاً ومن طريق مسلم حدثنا ابن أبي عمر نا هشام بن سليمان عن ابن جريج احبرني هشام القردوسي (٥) - هو ابن حسان - عن ابن سيرين قال : سمعت أبا هريرة يقول : « أن رسول الله ﷺ قال : لا تلقوا الجلب فن تلقاه فاشترى منه فإذا أتى سيده السوق فهو بالخيار » \* ومن طريق أبي داود نا الربيع بن نافع أبو توبة حدثنا عبيد الله بن عمرو الرقي عن أيوب السخيتي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة ، أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن تلقى الجلب فان تلقاه متلق فاشتراه فصاحب السلعة بالخيار إذا وردت السوق ، \*

قال أبو محمد : هذا نقل تواتر رواه خمسة من الصحابة ، ورواه عنهم الناس وبهذا قال السلف \* وروينا من طريق عبد الرزاق نا معمر عن أيوب السخيتي نا عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة نهى عن تلقى الجلب فمن تلقى جلباً فاشترى منه فالبايع بالخيار إذا وقع السوق ، وهذا نص قولنا ولا يعرف له من الصحابة رضى الله عنهم مخالف لاسيا هذه الطريق التي

(١) تنبيه : حصل غلط سهو في رقم المسائل من إبداء صفحة ٢٧٠ فرقت المسألة ١٤٢٠ وحقها أن تكون ١٤٢١ وفي صفحة ٣٨٨ فرقت المسألة ١٤٢١ وحقها أن تكون ١٤٢٣ وتسلسل هذا إلى هنا فاستدرك في هذه المسألة (٢) في النسخة ١٦ (عن تلقى السلع) وما هنا موافق لما في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٤ (٣) في النسخة ١٦ (السوق) (٤) في النسخة ١٦ (ابن مسعود) (٥) هو بالغاف المضمومة نسبة إلى قراديس هرب بالبصرة ينسب إلى أبي يحيى من اليمن ، والحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٤

كانها الشمس \* ومن طريق الحاج بن المنهال نا أبو هلال نا محمد بن سيرين قال : كان يكره أن يتلقى الجلب خارج البلد فإذا تلقى الجلب خارجا من البلد فرب الجلب بالخيار إذا قدم إن شاء باع وإن شاء أمسك ، وهذا أيضا نص قولنا \* ومن طريق ابن أبي شبة نا ابن المبارك عن أبي جعفر الرازي عن ليث عن مجاهد عن ابن عمر قال : لا تلقوا البيوع بأفواه السكك \* ومن طريق ابن أبي شبة نا أبو داود الطيالسي عن أياس بن دغفل قرى علينا كتاب عمر بن عبد العزيز نا تلقوا الركبان \* وعن نهى عن تلقى الركبان الجالبين جملة الليث . والحسن ابن حى . وأحمد بن حنبل . وإسحاق . والشافعى . وأبو سليمان . وأصحابهم ، وقال الشافعى . وأبو سليمان : بايجاب الخيار للبائع إذا قدم السوق ، ونهى عنه الأوزاعى أن كان بالناس إليه حاجة ، وأباحه أبو حنيفة جملة إلا أنه كرهه أن أضر ذلك بأهل البلدون أن يحضره ، وأجازه بكل حال ، وهذا خلاف لرسول الله ﷺ . وخلاف صاحبين لا يعرف لهما من الصحابة تخالف ، وهم يعظمون مثل هذا إذا وافق تقليدهم ، وما نعلم لآبى حنيفة في هذا القول أحد أقاله قبله ، وقال مالك : لا يجوز ذلك للتجارة خاصة . ويؤدب من فعل ذلك في نواحي المصر فقط ولا بأس بالتلفى لا بتياع القوت من الطعام والأضحية ، وهذه تقاسيم مخالفة للسنة الواردة في ذلك ولا نعلمها عن أحد قبل مالك أصلا \*

**قال أبو محمد** : وحكم رسول الله ﷺ بالخيار للبائع بيان بصحة البيع إلا أن للبائع خيارا في رده أو أمضائه ، والخيار لا يكون البتة ولا يجوز إلا لمن جعله رسول الله ﷺ له ، ومن جعله يورث فقد تعدى ما حذر رسول الله ﷺ ، وليس الخيار مالا يورث ولو ورث لكان لأهل الوصية منه نصيبهم ، وقال سفيان الثوري : تلقى السلع منى عنه من تلقاها بحيث لا تقصر الصلاة إليه فإن تلقاها بحيث تقصر الصلاة فصاعدا فلا بأس بذلك \* قال على : فهذا تقسيم فاسد لأنه دعوى بلا برهان ، وقال الليث : ينزع من المشتري ويرد إلى البائع فإن مات نزع من المشتري ويبيع في السوق ودفع ثمنها إلى البائع \*

**قال أبو محمد** : احتج من أجاز تلقى الركبان (١) بما روينا من طريق البخارى عن موسى بن اسماعيل عن جويرية عن نافع عن ابن عمر [رضى الله عنهما] (٢) قال : كنا نتلقى الركبان فنشتري منهم الطعام فنهانا النبي ﷺ : « أن نبيعه حتى يبلغ به سوق الطعام » \* ومن طريق البخارى نا إبراهيم بن المنذر نا أبو ضمرة - هو أنس بن عياض - نا موسى ابن عقبة عن نافع عن ابن عمر : « أنهم كانوا يشترون الطعام من الركبان على عهد رسول الله (٣) ﷺ فيبعث عليهم من يمنهم أن يبيعوه حيث اشتروه حتى ينقلوه حيث

(١) في النسخة ١٤ من أباح تلقى السلع وفي النسخة الحلبية من أجاز تلقى السلع وما هنا موافق للفظ الحديث  
(٢) الزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ١٥١ (٣) في صحيح البخارى ج ٣ ص ١٣٩ على عهد النبي الخ

يباع الطعام ، \* ومن طريق ابن أئين ناهشام نا أبو صالح حدثني الليث بن سعد حدثني ابن غنيج (١) عن نافع عن ابن عمر أنه حدثه ، أنهم كانوا يشترون الطعام على عهد رسول الله ﷺ من الركب أن يبيعوا في مكانهم الذي ابتاعوه فيه حتى ينقلوه إلى سوق الطعام .

قال أبو محمد : وهذا الحاجة لهم فيه لسته وجوه ، أحدها أن المحتجين بهذا هم (٢) القائلون بأن صاحب إذاروى أخبرنا عن النبي ﷺ ثم خالفه أو حمله على تفسير ما فبقوا أعلم بما فسر وقوله حجة في رد الخبر ، وابن عمر هو راوى هذا الخبر وقد صح عنه الفتيا بترك التلقي كما أوردنا آقاوا الأخذ بما روى من النهى عن التلقي . وثانيها أن هذين الخبرين هم أول مخالف لنا فيما فلا كراهة عندهم في بيع الطعام حيث ابتاعه ، ولا أسوأ طريقة من يحتاج بحجة هو أول . بطل لها ومخالف لموجبها . والثالث أنهما موافقان لقولنا لأن معنى نهى رسول الله ﷺ أن يبيعوه حتى يبلغوا سوق الطعام هو نهى البائع أن يبيعه وللشترى أن يبتاعه حتى يبلغ به السوق ، ومشهور غير منكور في لغة العرب بعت بمعنى ابتعت ويخرج خبر موسى بن عقبة على هذا أيضا ، وأنه عليه السلام نهى البائعين أن يبيعوه في مكانهم الذي ابتاعه المشترون منهم ، وهذا معنى صحيح لا داخله فيه . والرابع أنه حتى لو كان فيهما نص على جواز تلقي الركبان وليس ذلك فيهما المكان النهى ناسخا ولا بديعين لاشك فيه لأن التلقي كان مباحا بلا شك قبل النهى فكان هذان الخبران موافقين للحال المتقدمة بلا شك ، وباليقين يدري كل ذي فهم أن رسول الله ﷺ أذن نهى عن التلقي فقد بطلت الإباحة بلا شك فقد بطل حكم هذين الخبرين ونسخ لو صح فيهما إباحة التلقي فكيف وليس ذلك فيهما ؟ وهذا برهان قاطع لا محيد عنه ، ومن ادعى عود حكم قد نسخ فقد كذب وقفا مالا علم له به وادعى على رسول الله ﷺ أنه لم يبين كما أمر وإن الدين مختلط لا يدري أحد حرامه من حلاله من واجبه وحاش لله من هذا . وخامسها أن يضم هذان الخبران إلى أخبار النهى فيكون البائعون تخيروا امضاء البيع فأمر المتبايعون بنقله (٣) حينئذ إلى السوق فتتفق الأخبار كلها ولا تتحمل على التضاد . وسادسها اتاروا ينا هذا الخبر ببيان صحيح رافع للاشكال من طريق من هو أحفظ وأضبط من جورية كما روينا من طريق البخاري ناسد نايحي . هو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله - هو ابن عمر - حدثه نافع عن عبد الله ابن عمر قال : كانوا يبتاعون (٤) الطعام في أعلى السوق ويبيعونه في مكانه (٥) فنهام

(١) هو - يفتح الفين المعجمة والنون في آخره - جيم - محمد بن عبد الرحمن (٢) في النسخة ١٤ به (٣) في النسخة ١٦ وأمر المتبايعون أن ينقلوه (٤) في النسخة ١٤ والنسخة ١٦ يبايعون وما هنا موافق لمافي صحيح البخاري ج ٣ ص ١٥١ (٥) في صحيح البخاري في مكانهم

النبي (١) ﷺ أن يبعوه في مكانه حتى ينقلوه ، ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة .  
ومحمد بن عبد الله بن نمير قال ابن أبي شيبة : نا علي بن مسهر ، وقال أبو بكر : نا أبي ثم اتفق  
علي بن مسهر . وعبد الله بن نمير كلاهما عن عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال : نا  
نشتري الطعام من الركب ان جزا فافتها نار رسول الله ﷺ أن نبيعه حتى تنقله من مكانه (٢) ،  
فهذا يبين أن البيع كان في السوق الا أنه في أعلاه وفي الجراف خاصة فهي المشترون (٣)  
عن ذلك ، واحتج أيضا بعضهم بشي طريف جدا وهو أنه ذكر رواية عن هشام القرطبي  
عن ابن سيرين عن أبي هريرة وفيه فن اشتراه فهو بالخيار ، وقال : ان هذا اللفظ يوجب  
الخيار للمشتري أيضا .

قال أبو محمد : وهذا ناجر وابه على عادتهم الخبيثة في الايهام والتويه بانهم يحتجون وهم  
لا يأتون بشي . لان هذا الذي قاله هذا القائل باطل ولو جاء بهذا اللفظ لكان مجملا تفسره  
رواية أيوب عن ابن سيرين عن أبي هريرة لهذا الخبر نفسه وان الخيار انما هو للبائع  
وهكذا قال أبو هريرة . وابن سيرين في فتاها ، ثم هبك لو صح خيار آخر للمشتري  
فأي منفعة لهم في هذا ؟ وهم لا يقولون بهذا ، فلو كان ههنا حياء . أو ورع لردع عن  
التويه بمثل هذا انما هو كله عليهم .

قال أبو محمد : وقال بعض الناس : انما أمر عليه السلام بهذا حيطة للجلاب دون  
أهل الحضرة . قال علي : وقال بعضهم : بل حيطة على أهل الحضرة دون الجلاب .  
قال أبو محمد : وكلا القولين فاسد وما حيطة النبي ﷺ لأهل الحضرة الا حيطة  
للجلاب سواء سواء قال الله تعالى : ( لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم  
حريص عليكم بالمؤمنين رءوف رحيم ) فهو عليه السلام ذو رافة ورحمة بالمؤمنين كما  
وصفه به تعالى ، ولم يفرق بين المؤمنين من أهل الحضرة والمؤمنين من الجالبيين وكلهم  
مؤمنون فكلهم (٤) في رافته ورحمته سواء ولكنها الشرائع يوحيا اليه باعته عز وجل  
فيؤديها كما أمر لا يبدلها من تلقاء نفسه ولا ينطق عن الهوى ، ولا علة لشي . من احكام  
الشريعة إلا ما قاله الله عز وجل : ( ليلو لم أيكم أحسن عملا ) . ( ولا يستل عما يفعل وهم  
يسألون ) . ( لا معقب لحكمه ) وما عدا هذا فباطل وافتك مفترى ، فان قال قائل : فما  
يقولون في خبر ابن عمر المذكور وهو صحيح وأتم المنتسبون الى القول بالسنة ؟ قلنا :  
نعم والله الحمد كثيرا وسند كالحكم الذي في هذا الخبر من نقل الطعام عن موضع ابتياعه  
وأنه في الجراف خاصة بعد هذا ان شاء الله تعالى من خبر آخر ، وأما هذا الخبر الذي

(١) في صحيح البخاري رسول الله (٢) الحديث اختصره المصنف انظر ج ١ ص ٤٦٦ (٣) في النسخة ١٦

فهي المشتري (٤) في النسخة ١٤ « وكاهم »



ذكرنا هنا فهو كاذب كذا ولا بد اما أمر البائعين (١) وهم الركبان الجالبون له بان نهوا عن ذلك البيع هنالك ونهى المشترون (٢) عن التلقى واما انه مفسوخ بالنهى عن التلقى أوفى الجراف خاصة كافي خبر عبيد الله لابد من أحده هذه الأمور لما ذكرنا، ولا يحتمل غير هذين الوجهين أصلاً، وبالله تعالى التوفيق \*

**١٤٦٩ مسألة** ولا يجوز أن يتولى البيع ساكن مصر أو قرية أو مجسر لخصاص (٣) لافي البدو ولا في شيء مما يجلبه لخصاص الى الأسواق. والمدن. والقرى أصلاً ولا أن يتناع له شيئاً لافي حضر ولا في بدو، فإن فعل فسوخ البيع والشراء أبداً وحكم فيه بحكم الغصب ولا خيار لاحد في مضائه لكن يدعه يبيع لنفسه أو يشتري لنفسه أو يبيع له خصاص مثله ويشتري له كذلك لكن يلزم الساكن في المدينة. أو القرية. أو المجسر أن ينصح للخصاص في شرائه ويعه ويدله على السوق ويعرفه بالأسعار ويعينه على رفع سلعته أن لم يرديعها وعلى رفع ما يشتري، وجاز للخصاص أن يتولى البيع. والشراء لساكن المصر. والقرية. والمجسر، رجاز لساكن المصر. والقرية. والمجسر (٤) أن يبيع ويشتري لمن هو ساكن في شيء منها \*

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم نازهر بن حرب ناسفان بن عينة عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ «أنه نهى أن يبيع حاضر لباد» (٥) \* ومن طريق مسلم نا يحيى بن يحيى أنا هشيم عن يونس بن عبيد عن ابن سيرين عن أنس بن مالك قال: نهينا أن يبيع حاضر لباد وإن كان أخاه أو أباه \* ومن طريق مسلم نا اسحاق ابن ابراهيم - هو ابن راهويه - ناعبد الرزاق نا معمر عن ابن طاوس عن أبيه عن ابن عباس قال: «نهى رسول الله ﷺ أن تتلقى الركبان وأن يبيع حاضر لباد» قال طاوس: فقلت لابن عباس: ما قوله حاضر لباد؟ قال: لا يكون (٦) له سمساراء \* ومن طريق أحمد ابن شعيب أنا ابراهيم بن الحسن نا حجاج - هو ابن محمد - قال: قال ابن جريج: أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله ﷺ: «لا يبيع (٧) حاضر لباد دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض» \* ومن طريق ابن أبي شبة نا شابة عن ابن أبي ذئب نا حدثني مسلم الخياط عن ابن عمر قال: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع حاضر لباد، فهذا نقل خمسة من الصحابة بالطرق الثابتة فهو نقل تواتر، وبه تأخذ الصحابة رضى الله عنهم كما روينا آتفاعن ابن عباس مفسراً مينا \* ومن طريق ابن أبي شبة نا وكيع

(١) في النسخة ١٦٩ أمر البائعين (٢) في النسخة ١٦٩ المشتري (٣) الخصاص جمع خص هو البيت من الغصب أى صاحبه (٤) يقال أصبح بنو فلان جفرا إذا كانوا يبيتون مكانهم فى الليل لا يرجعون إلى بيوتهم (٥) هو فى صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥ (٦) فى صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥ «لا يكن» (٧) فى سنن النسائي «لا يبيع» على الخبر

عن سفيان الثوري عن أبي موسى عن الشعبي كان المهاجرون يكرهون بيع حاضر لباد ؟ قال الشعبي : وإنى لا فعله (١) .

**قال أبو محمد :** الأولى أن يحمل عليه قول الشعبي وإنى لا فعله أى أنى أكرهه كما كرهوه . ومن طريق سعيد بن منصور ناسفيان بن عيينة عن مسلم الخياط أنه سمع أبا هريرة بن أسيد يبيع حاضر لباد . ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن عيينة عن مسلم الخياط أنه سمع أبا هريرة يقول : نهى أن يبيع حاضر لباد ، وسمع عمر يقول : لا يبيع حاضر لباد . ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن أبي حمزة عن إبراهيم النخعي قال : قال عمر بن الخطاب : دلوهم على السوق دلوهم على الطريق وأخبروهم بالسعر . ومن طريق أنى داود سمعت حفص بن عمر يقول : نا أبو هلال نا محمد بن سيرين عن أنس بن مالك قال : كان يقال : لا يبيع حاضر لباد وهي كلمة جامعة لا يبيع له شيئا ولا يتنازع له شيئا . ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو أسامة عن عبد الله بن عون عن ابن سيرين عن أنس قال : لا يبيع حاضر لباد \* ومن طريق أنى داود نا موسى بن اسماعيل نا حماد بن سلمة عن محمد بن إسحاق عن سالم المكي أن أعرابيا حدثه أنه قدم بجلوبة [له] (٢) على عهد رسول الله ﷺ فنزل على طلحة بن عبيد الله فقال له طلحة : ان النبي ﷺ نهى أن يبيع حاضر لباد ، ولكن اذهب إلى السوق فانظر من يبيعك فشاورنى حتى أمرك أو أنهاك .

فهؤلاء المهاجرون جملة . وعمر بن الخطاب . وأنس . وابن عباس . وأبو هريرة . وطلحة لا يخالف لهم يعرف من الصحابة رضى الله عنهم ، وهو قول عطاء . وعمر بن عبد العزيز . ورويتان بعض التابعين خلافة (٣) . ورويتان الحسن أنه كان لا يرى بأساً أن يشتري من الأعرابي للأعرابي قيل (٤) له : فيشتري منه المهاجر ؟ قال : لا . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم نا أبو حرة (٥) سمعت الحسن يقول : اشترى للبدوي ولا تبع له \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا أبو داود - هو الطائسى - عن إياس بن غنفل قرى . علينا كتاب عمر بن عبد العزيز لا يبيع حاضر لباد . ومن طريق سعيد بن منصور نا سفيان عن ابن أبي نجيح عن مجاهد قال : انما نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد لأنه أراد أن يصيب المسلمون من غرتهم فأما اليوم فلا بأس ، وقال عطاء : لا يصلح اليوم \* ومن طريق وكيع عن ابن خثيم قلت لعطاء : قوم من الأعراب يقدمون علينا أفنشتري لهم ؟ قال : لا بأس . ومن طريق وكيع عن سفيان الثوري عن المغيرة عن إبراهيم قال : كان يعجبهم أن يصيروا

(١) في النسخة ١٦ لأذله وهو غلط (٢) الزيادة من سنن أبي داود والجولية بفتح الجيم ما يجب لبيع من كل شيء (٣) في النسخة ١٤ خلافاً (٤) لنظله سقط من النسخة ١٤ (٥) هو بالحاء المهملة واسمه واصل بن عبد الرحمن البصري وفي النسخة ١٤ أبو حرة بالجيم وهو تصحيف

من الأعراب رخصة ، وهو قول الأوزاعي . وسفيان الثوري . وأحمد . وإسحاق .  
والشافعي . وأبي سليمان . ومالك . والليث ، قال (١) الأوزاعي : لا يبيع له ولكن يشير  
عليه وليست الإشارة يداً إلا أن الشافعي قال : إن وقع البيع لم يفسخ ، وقال الليث . ومالك :  
لا يشير عليه ، وقال مالك : لا يبيع الحاضر أيضاً لأهل القرى ولا بأس بأن يشتري  
الحاضر للبادي إنما منع من البيع له فقط ، ثم قال : لا يبيع مدني لمصري ولا مصري لمدني  
ولكن يشير كل واحد منهما على الآخر ويخبره بالسعر ، وقال أبو حنيفة : يبيع الحاضر  
للبادي لا بأس بذلك .

**قال أبو محمد :** أما فسخنا البيع فإنه بيع محرم من إنسان منهي عن ذلك البيع وقد قال  
رسول الله ﷺ : « من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد » ونقض الشافعي هنا إذ لم  
يبتل هذا البيع وأبطل سائر اليع المنهي عنها بلا دليل مفرق ، وأما من قال : إن النهي  
عن ذلك ليصاب غرة من البدوي وأنه نظر للحاضرة فباطل حاش لرسول الله صلى الله عليه وسلم من هذا ، وهو الذي قال فيه ربه تعالى : ( بالؤمنين رؤوف رحيم ) وأهل  
البدو مؤمنون كاهل الحضر فظفره وحياطته عليه السلام للجميع سواء ، ويبتل هذا  
التأويل الفاسد من النظر الصحيح إن ذلك لو كان نظراً لأهل الحضر لجاز للحاضر أن  
يبيع للبادي من البادي وأن يشتري منه لنفسه وكلا الأمرين لا يجوز ، فصح أن هذه علة  
فاسدة وأنه لا علة لذلك أصلاً إلا الاقياد لأمر الله تعالى على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم .  
وأما قول مالك لخطأ من جهات ، أما تفرقه بين البيع للبادي فنع منه وبين الشراء  
فأباحه خطأ ظاهر لأن لفظة لا يبيع يقتضي أن لا يشتري له أيضاً كما قال أنس بن مالك وهو  
حجة في اللغة وفي الدين ، والعرب تقول : بعث بمعنى اشتريت قولاً مطلقاً وإذا اشتري  
له من غيره فقد باع من ذلك الغير له يقيناً بلا تكلف ضرورة ، وقد قال تعالى : ( فاسعوا  
إلى ذكر الله وذروا البيع ) لحرموا الشراء كما حرموا البيع وأحلوا ههنا الشراء له  
وحرموا البيع له ، وأما قول مالك : لا يبيع لأهل القرى خطأ لأن اسم البادي لا يقع  
عند العرب على ساكن في المدن البتة وإنما يقع على أهل الأخية . والخصوص المنتجعين  
مواقع القطر للرعي فقط ، وأما تفرقه بين من كان من أهل الدين بمنزلة أهل المدن  
وبين سائر أهل القرى فخطأ ثالث بلا دليل أصلاً ، وأما قوله ، لا يبيع مدني لمصري  
ولا مصري لمدني فخطأ رابع لا دليل عليه البتة ولا نعلم أحداً قاله قبله ، وإنما تفرقه بين  
المدني والمصري فرأى أن يشير كل واحد منهما على الآخر ولا يبيع له ولم ير أن يشير

حاضر على أعرابي ولا يبيع له فخطأ خامس بلا دليل \* فهذه وجوه خمسة مخالفة للخبر المذكور لا دليل على صحة شيء منها لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قياس : ولا من رأى له وجه . ولا من قول أحد قبله (١) لا صاحب . ولا تابع ، وأما قوله : لا يشير الحاضر على البادى فإن من قال بهذا احتج بما روى فى بعض هذه الأخبار من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض » .

**قال أبو محمد** : وهذا لاحجة لهم فيه أصلا ولا فى هذا اللفظ ماتوه موه من الميل على أهل البادية . لا نص . ولا أثر . ولا شبهة بوجه من الوجوه لأنه عليه السلام لم يقل : دعوا الحاضرين يرزقهم الله من أهل البادية إنما قال : دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض وأهل البدو من الناس كما أهل الحضرة سواء . ولا فرق ، فدخل فى هذا اللفظ رزق الله تعالى للبادى من الحاضر . وللبادى من البادى . وللحاضر من البادى وللحاضر من الحاضر دخولا مستويا لازمة لشيء من ذلك على شيء آخر منه فبطل ذلك الظن الكاذب ، ولا يحل من بيع البادى والحاضر إلا ما يحل من بيع الحاضر للحاضر ولا فرق .

فإن قالوا : إنما نهى عن أن يبيع له قسنا على ذلك أن لا يشير عليه قلنا : القياس كله باطل ولو كان حق السكك هذا منه عين الباطل لأنكم تركتم أن تمنعوا من الشراء له قياسا على البيع له وهو بيع مثله وقسم الاشارة على البيع وليست منه فى ورد ولا صدر ، ولا يختلفون فى أن امرأ لو شاور آخر بعد النداء للجمعة فى بيع فأشار عليه لم يخرج ولا أتى مكرها ولو باع أو اشترى لعصى الله تعالى وإن من حلف أن لا يبيع فأشار فى أمر يبيع لم يحث ، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « الدين النصيحة لله ولرسوله ولكتابه وللأئمة وجماعة المسلمين » والبادى من المسلمين فالنصيحة له فرض ، ولو أراد الله تعالى أن لا يشار عليه لنص على ذلك كفاف على البيع على لسان رسوله صلى الله عليه وآله وسلم ، وقد ذكرنا النصيحة للبادى آقا من طريق عمر بن الخطاب . وطلحة بن عبيد الله ولا يخالف لهما فى ذلك من الصحابة ، وقد جاء فى ذلك أثر كبارنا من طريق سعيد بن منصور فأحمد بن زيد عن عطاء بن السائب عن حكيم بن أبي يزيد عن أبيه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : « دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض فإذا استنصح الرجل أخاه فلينصح له » . وأما أبو حنيفة فلم يحتج إلى تطويل لكن خالف رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فى نهيه عن أن يبيع حاضر لباد بنقل التواتر ، وخالف ما جاء فى ذلك عن الصحابة رضى الله عنهم دون أن يعرف لهم منهم مخالف وهم يشنعون بأقل من هذا ،

فمن أعجب ممن يرد هذه الآثار المتواترة المتظاهرة الصحاح من السنن . وعن الصحابة ثم يقلد آثارا واهية مكذوبة فيجعل الآبق فلا يعللها ولا يتأول فيها هذا؟ وهم يطلقون في أصولهم أن الأثر وإن كان ضعيفا فهو أقوى من النظر وحسبنا الله ونعم الوكيل .

١٤٧٠ مسألة . فإن كان في حائط أنواع من الثمار من الكمثرى . والتفاح . والخوخ . وسائر الثمار فظهر صلاح شيء منها من صنف دون سائر أصنافه جاز بيع كل ماظهر من أصناف ثمار ذلك الحائط وإن كان لم يطب بعد إذا بيع كل ذلك صفقة واحدة فإن أراد بيعه صفتين لم يحز بيع ما لم يبد فيه شيء من الصلاح وإن كان قد بدا صلاح ذلك الصنف بعد حاشا ثمر النخل والعنب فقط فإنه لا يجوز بيع شيء منه لا وحده ولا مع غيره إلا حتى يزهي ثمر النخل ويبدأ سواد العنب أو طيبه .

برهان ذلك نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها ، ولا يخلو هذا الصلاح الذي به يحل بيع الثمار بعد تحريره من أن يكون عليه السلام أراد به ابتداء ظهور الطيب في شيء منه أو تنأى الطيب في جميعه أو له عن آخره . أو في أكثره . أو في أقله . أو في جزء مسمى منه كنصف . أو ثلث . أو ربع . أو عشر . أو نحو ذلك لا بد ضرورة من أحد هذه الوجوه ، فمن المحال المتع الذي لا يمكن أصلا أن يريد عليه السلام أكثره أو أقله أو جزءا مسمى منه ثم لا ينص على ذلك ولا يبينه وقد افترض الله عز وجل عليه البيان فلا سبيل إلى أن يكلفنا شرعا لا ندرى ماهو لأنه كان يكون عليه السلام مخالفا لأمر ربه تعالى له بالبيان ، وهذا ما لا يقوله مسلم ، وأيضا فإن ذلك كان يكون تكليفا لنا ، لا تطبيقه من معرفة ما لم نعرف به وقد آمننا الله تعالى من ذلك بقوله تعالى : ( لا يكلف الله نفسا الا وسعها ) فبطلت هذه الوجوه ييقين لامرية فيه ولم يبق إلا وجهان فقط ، إما ظهور الصلاح في شيء منه وإن قل . وإما عموم الصلاح لجميعه فنظرنا في لفظه عليه السلام فوجدناه حتى يبدو صلاحه فصيح أنه ظهور الصلاح وبصلاح حبة واحدة يطلق عليه في اللغة أنه قد بدا صلاح هذا الثمر ، فهذا مقتضى لفظ رسول الله ﷺ ، ولو أنه عليه السلام أراد صلاح جميعه لقال : حتى يصلح جميعه ، وأيضا فإن جميع الثمار يبدو صلاح بعضها ثم يتابع صلاح شيء منه فلا يصح آخره الا لو ترك أوله لفسد وضاع بلا شك ، وقد نهى رسول الله ﷺ عن إضاعة المال ، وأيضا فلا نعرف أحدا (١) قال هذا قد يما ولا حديثا ، وما زال الناس يتبايعون الثمار كل عام عملا عاماً فاشيا ظاهرا يعلم رسول الله ﷺ (٢) ثم كذلك كل عام في جميع أقطار أهل الإسلام ما قال قط أحد : إنه

(١) في النسخة ٤ (فلا يعرف احد) (٢) في النسخة ١٦ (يعلمه عليه السلام)

لا يحل بيع الثمر إلا حتى يتم صلاح جميعه حتى لا يبقى منه ولا حبة واحدة \*

**قال أبو محمد:** فاذا الأمر كما ذكرنا فبيع ثمار الحائط الجامع لأصناف الشجر صفقة واحدة بعد ظهور الطيب في شيء منه جائز وهو قول الليث بن سعد لأنه يبيع ثمار قد بدا صلاحها ولم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن ذلك لا يجوز إلا في صنف واحد، ولو كان ذلك هو اللازم لما أغفل عليه السلام بيانه، وأما إذا بيع الثمر صفقتين فلا يجوز بيع مالم يبدف فيه شيء من الصلاح بعد سواء كان من صنف قد بدا الصلاح في غيره أو من صنف آخر لأنه يبيع ثمرة لم يبد صلاحها وهذا حرام، وإنما رد رسول الله صلى الله عليه وسلم الضمير - وهو الماء الذي في صلاحها - إلى الثمر المبيع المذكور في الخبر بلا شك فصح ما قلناه يقينا، وأما النخل. والعنب فقد خصهما نص آخر وهو نهي عليه السلام عن بيع ثمر النخل حتى تزهي أو تحمر، وعن بيع العنب حتى يسود أو يبدو صلاحه بدخوله في سائر الثمار وإن كان (١) مما لا يسود، فلا يجوز بيع شيء من ثمار النخل والعنب إلا حتى يصير المبيع منهما في حال الإزهاه أو ظهور الطيب فيه نفسه بالسواد أو بغيره، وبالله تعالى التوفيق \*

**١٤٧١ مسألة** ولا يحل بيع فراخ الحمام في البرج مدة مسماة كسنة. أو ستة أشهر. أو نحو ذلك لأنه يبيع مالم يخلق. ويبيع غرر لا يدري كم يكون. ولا أي صفة يكون فهو أكل مال بالباطل، وإنما الواجب في الحلال في ذلك بيع ما ظهر منها بعد أن يقف البائع أو وكيله. والمشتري أو وكيله عليها وإن لم يعرف أو أحدهما عددها أو غيرها أحد من ذكرنا فيقع البيع بينهما على صفة الذي رآها (٢) منها، فإن تداعيا بعد ذلك في فراخ فقال المشتري: كانت موجودة حين البيع فدخلت فيه، وقال الآخر: لم تكن موجودة حينئذ ولاينة حلقامعا وقضى بها بينهما لأنها في أيديهما معا هي بيد المشتري بحق الشراء للفراخ التي في البرج وهي بيد صاحب الأصل بحق ملكه للأصل من الأمهات والمكان وبالله تعالى التوفيق، إلا أن كان المشتري قبض كل الفراخ وعرف ذلك ثم ادعى أنه بقي له شيء. هنالك فهو للبائع وحده مع يمينه لأنه مدعى عليه فيما يده \*

**١٤٧٢ مسألة** وجائز بيع الصغار من جميع الحيوان حين تولد ويجبر كلاهما على تركها مع الأمهات إلى أن يعيش دونها عيشا لا ضر فيه عليها، وكذلك يجوز بيع البيض المحضوة ويجبر كلاهما على تركها إلى أن تخرج وتستغنى عن الأمهات \*

برهان ذلك قول الله عز وجل: (وأحل الله البيع) وأما ترك كل ذلك إلى أن يستغنى عن

(١) في النسخة ١٤: «أن كان» (٢) في النسخة ١٦ وآه

الأمهات فلقول الله تعالى: (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الأثم والعدوان) والنهي عن اضاعة المال . والوعيد الشديد على من عذب الحيوان وأصبرها ، وازالة الصغار عن الأمهات قبل استغنائها عنها عذاب لها وقتل الا من ذبحها للاكل فقط على ما ذكرنا في كتاب ما يحل كله وما يحرم وازالة البيض بعد أن تغيرت بالحضن عن حالها اضاعة للمال .

١٤٧٣ مسألة ولا يحل بيع شيء من ثمر النخل من البلح . والبسر . والزهر . والمنكث . والحلقان . والمعور . والمعد . والثغد . والرطب بعضه ببعض من صفه أو من صنف آخر منه ولا بالثمر لا متائلا ولا متفاضلا لا نقدا ولا نسيئة لافي رموس النخل ولا موضوعا في الأرض ، ويجوز بيع الزهر . والرطب بكل شيء يحل بيعه حاشا ما ذكرنا نقدا وبالدرهم والدنانير نقدا ونسيئة حاشا العرايا في الرطب وحده ، ومعناها أن يأتي أو أن الرطب ويكون قوم يريدون ابتياح الرطب للاكل فايح لهم أن يبتاعوا رطبا في رؤس النخل بخرصاتهم فيأدون خمسة أو سق يدفع التمر الى صاحب الرطب ولا بد ولا يحل بتأخير ولا في خمسة أو سق فصاعدا ولا باقل من خرصاتهم ولا باكثر فان وقع بمأقنا : انه لا يجوز فسخ أبدا وضمن ضمان الغصب .

برهان ذلك ما روينا من طريق مسلم نا ابن نمير : وزهير بن حرب قالا جميعا : نا سفيان بن عيينة نا الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه « نهى رسول الله ﷺ (١) عن بيع التمر بالتمر » \* ومن طريق مسلم نا عبد الله بن مسلمة القعنبي نا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ من أهل دارهم منهم سهل بن أبي حشة « أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمر بالتمر وقال : ذلك الربا » (٢) \* وصح أيضا من طريق رافع بن خديج . وأبي هريرة عن رسول الله ﷺ « النهى عن بيع التمر بالتمر » والتمر يقتضى الاصناف التي ذكرنا ، وصح النهى عن ذلك عن سعيد بن أبي وقاص ، ولم يجز سعيد بن المسيب قفين رطب قفين من جاف ، وهو قول مالك . والشافعي . والليث . وأبي يوسف . ومحمد بن الحسن . وأبي ثور . وأبي سليمان ، وهو الخارج من أقوال سفيان . وأحمد . واسحاق ، وأجاز أبو حنيفة بيع الرطب بالتمر كيلا بمثله نقدا ولم يجزه متفاضلا ولا نسيئة وقال : انما يحرم بيع الثمر الذي في رؤوس النخل خاصة بالتمر ولم يجز ذلك لافي العرايا ولا في غيرها ، واحتج له مقلدوه بما صح من طريق ابن عمر « نهى رسول الله ﷺ عن المزابة ، والمزابة أن يباع ما في رؤوس النخل من ثمر بتمر مسمى بكيال ان زاد فلي وان نقص فلي » ومثله مسنداً

(١) صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٨ « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى » الخ والحديث فيه مطول (٢) الحديث

في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٩ ، مطولا

أيضا من طريق أنى سعيد الخدرى \* ومز طريق عطاء عن جابر بن عبد الله أنه فسر لهم المزابنة أنها بيع الرطب في النخل بالتمر كيلا \*

قال أبو محمد : لأحجة لهم في شيء من هذه الأخبار لا تنال تنازعهم في تحريم الرطب في رؤوس النخل بالتمر كيلا نعم وغير كيل ، ولا نازعناهم في أن هذا مزابنة فاحتجاجهم بها تمويه وإيهام ضعيف وليس في شيء من هذه الأخبار ولا غيرها أنه لا يحرم من بيع التمر بالتمر إلا هذه الصفة فقط ولا في شيء من هذا أن ما عدا هذا خلال لكن كل ما في هذه الأخبار فهو بعض ما في حديث ابن عمر الذي صدرنا به ، وبعض ما في حديث سهل بن أنى حشمة . ورافع . وأبي هريرة ، وتلك الأخبار جمعت ما في هذه (١) وزادت عليها فلا يحل ترك ما فيها من زيادة الحكم من أجل أنها لم تذكري في هذه الأحاديث كما أن قول الله تعالى : ( منها أربعة حرم ذلك الدين القيم فلا تظلموا فيهن أنفسكم ) ليس حجة في باحة الظلم في غيرها ، وهكذا جميع الشرائع أو لها عن آخرها ليست كل شريعة مذكورة في كل حديث ، وأيضا فالتناقض قول لهم : من أين قلتم : أن المراد في تلك الأخبار التي فيها النهي عن بيع التمر بالتمر أنما هو ما ذكر في هذه الأخبار الآخر من النهي عن بيع التمر في رؤوس النخل بالتمر ، وما برهانكم على ذلك ؟ وهل زدتمونا على الدعوى المجردة الكاذبة شيئا ؟ ومن أين وجب ترك عموم تلك الأخبار الثابتة من أجل أنه ذكر في هذه بعض ما في تلك ؟ فانهم (٢) لا سيبل لهم إلى دليل أصلا لا قوى . ولا ضعيف فخلصوا على الدعوى فقط ، فان ادعوا إجماعا على ما في هذه كذبوا \* وقد رويناه من طريق ابن أنى شية نا ابن المبارك عن عثمان بن حكيم عن عطاء عن ابن عباس قال : التمر بالتمر على رؤوس النخل مكابلة إن كان بينهما دينار أو عشرة دراهم فلا بأس به ، وهذا خير صحيح ، وعثمان بن حكيم ثقة وسائر من فيه أئمة أعلام ، وقد فسر ابن عمر المزابنة كما رويناه من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر \* نهى رسول الله ﷺ فذكر المزابنة . والمزابنة بيع التمر بالتمر كيلا . وبيع الكرم بالزبيب كيلا \* \* وحدثننا حماد بن عمار بن أبي أسيد بن عبد الملك بن أيمن نا بكر - هو ابن حماد - فامسددنا يحيى - هو ابن سعيد القطان - عن عبيد الله بن عمر أخبرني نافع (٣) عن ابن عمر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزابنة والمزابنة اشتراء التمر بالتمر واشتراء العنب بالزبيب كيلا ، فمن جعل تفسير ابن عمر باطلا وتفسير جابر . وأبي سعيد صحيحا (٤) بل كلاهما حق وكل ذلك مزابنة منهى عنها ،

(١) في النسخة ٤ هذا (٢) في النسخة ١٦ فانه (٣) في النسخة ٤ (٤) بن عمر عن نافع (٤) إذا كان قوله فمن جعل استنبها ما يكون قوله بعد صحيحا تاما ، وإذا كان أسما موصولا مبتدأ أو شرطاً فالكلام غير تام وكثيرا ما يقع مثل ذلك في كلام المصنف وتقديره (فغير صحيح) يدل عليه ما بعده والله أعلم



وما عدا هذا فضلال وتحكم في دين الله تعالى بالباطل \* والعجب كله من اباحة أبي حنيفة ومن قلده دينه ما قد نص رسول الله ﷺ على النهي عنه من بيع الرطب بالتمر . وبيع التمر بالتمر . وتحريمه ما لم يحرمه الله تعالى قط ولا رسوله ﷺ ولا جاء قط عنه نهى من بيع الجوز على رؤس أشجاره بالجوز المجموع ، وهذا عجب جدا ! وما رأينا قط سنة مضاعة الا الى جنبها بدعة مذاعة ونعوذ بالله من الخذلان . واحتجوا أيضا بان قالوا : لا يخلو الرطب . والتمر من أن يكونا جنسا واحدا أو جنسين فإن كانا جنسا واحدا فالتماثل في الجنس الواحد جائز لا باحة رسول الله ﷺ التمر بالتمر مثلا بمثل وان كانا جنسين فذلك فيها أجوز لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم : إذا اختلفت الاصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد .

**قال أبو محمد** : فقول لهم : الذي أباح التمر بالتمر متماثلا يدايد وأمرنا إذا اختلفت الاصناف أن نبيع كيف شئنا إذا كان يدايد هو الذي نهان عن بيع الرطب بالتمر جملة . وعن بيع التمر بالتمر ، وأخبرنا أنه الرابوا ليست طاعته في بعض ما أمر به واجبه وفي بعضه غير واجبه هذا كفر بمن قاله بل طاعته في كل ما أمر به واجبه لكن يا هؤلاء أين كنتم عن هذا الاستدلال الفاسد الذي محتموه وعارضتم به سنة الله تعالى ورسوله عليه السلام ؟ إذ حرمتم برأيكم الفاسد بيع الدقيق بالحنطة أو بالسويق جملة فلم تجزوه لامتناعا ولا تماثلا . ولا نقدا . ولا نسيئة . ولا كيلا . ولا وزنا . وهلا قلتم أنفسكم : لا يخلو الدقيق والحنطة : والسويق من أن تكون جنسا واحدا أو جنسين أو ثلاثة أجناس ، فإن كانت جنسا واحدا فالتماثل في الجنس الواحد جائز لا باحة رسول الله ﷺ الحنطة بالحنطة مثلا بمثل ، وإن كانت جنسين أو ثلاثة فذلك فيها أجوز لقول رسول الله ﷺ : إذا اختلفت الاصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد ، فهذا المكان أولى بالاعتراض وبالرد وبالاطراح لا قول رسول الله ﷺ وحكمه ، فقال قائل منهم : التفاضل في الدقيق بالحنطة موجود في الوقت وأما في الرطب بالتمر فلا يوجد إلا بعد الوقت فقلنا : فكان ماذا لو كان ما قلتم حقا ؟ ومن أين وجب مراعاة التفاضل في الوقت أو بعده ؟ فكيف والذي قلتم باطل ؟ لأن المماثلة بالكيل موجودة في الرطب بالتمر كما هي موجودة في الدقيق بالسويق . وفي الدقيق بالحنطة في الوقت فلا تفاضل فيها أصلا وإنما كان التفاضل موجودا في الدقيق بالسويق فيما خلا وبطل الآن ولا يقطع أيضا هذا فبطل فرقكم الفاسد ، وأيضا فأنما أباح رسول الله ﷺ التمر بالتمر مثلا بمثل ، وبالمشاهدة ندري أن الرطب ليس مثلا للتمر في صفاته \* واحتجوا أيضا بأن قالوا : بيع التمر الحديث بالتمر القديم جائز وهو ينقص

عنه فيما بعد قلنا : نعم فكان ماذا ؟ ومتى جعلنا لكم علة المنع من بيع الرطب بالتمر انما هي نقصانه اذ ايبس ؟ حاشا لله ان يقول هذا لان الاثر الذى من طريق سعد الذى فيه ينقص الرطب اذا جف (١) لا يصح لانه من رواية زيد بن أبى عياش وهو مجهول ، ولو صح لأذغنا له ولقلنا به ، وهذا التعليل منكم باطل وتخبر في دين الله تعالى لم يأت به قرآن . ولا سنة وانما هو الطاعة لله تعالى ولرسوله عليه السلام فقط : ( فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم ) وتقول لمن ادعى التعليل وانه هو الحكمة وما عدها عبث : أخبرونا ما علة تحريم الميتة . والدم . ولحم الخنزير . والخامسة في النكاح . وسائر الشرائع ؟ فلا سبيل لهم الى وجود شئ أصلا فن أين وجب أن تعلق بعض الشرائع بالدعوى الكاذبة ولا تعلق سائرها ؟ وما نعلم لآنى خيفة سلفا قبله فى اباحة الرطب بالتمر عن يحرم الربا فى غير النسبة ، وقال مالك : بيع الرطب بالرطب جائز وهذا خطأ للنهى رسول الله ﷺ عزى بيع الثمر بالتمر ، وقال الشافعى كقولنا وبالله تعالى التوفيق ، وأما العرايا رويان من طريق نافع عن ابن عمر قال : كانت العرايا أن يعرى الرجل فى ماله النخلة والنخلتين .

قال على : ليس فى هذا بيان حكم العرايا ، ورويان عن موسى بن عقبة أنه قال : العرايا نخلات معلومات يأيتها فيشتريها ، ورويان عن زيد بن ثابت . ويحيى بن سعيد الأنصارى . ومحمد بن اسحق أنها النخلة والنخلتان والنخلات تجعل للقوم فيبيعون ثمرها بخرصها تمرأ ، وقال سفيان بن حسين . وسفيان بن عيينة . والاوزاعى . وأحمد بن حنبل مثل هذا إلا أنهم خصوا بذلك المساكين يجعل لهم ثمر النخل فيصعب عليهم القيام عليها فأبيع لهم أن يبيعوها بما شاموا من الثمر . ورويان عن عبد بن سعيد الأنصارى أن العرية الرجل يعرى النخلة أو يستثنى من ماله النخلة أو النخلتين يأكلها فيبيعها بمثل خرصها تمرأ ، وقال أبو حنيفة : العرية أن يهب الرجل رجلا آخر ثمرة نخلة أو نخلتين ثم يبدو له فيعطيه مكان ثمر ما أعطاه تمرأ بإسبا فيخرج بذلك عن اخلاف الوعد ، وقال مالك : العرية أن يهب الرجل لآخر ثمرة نخلة أو نخلتين أو نخلات من ماله ويكون الواهب ساكنا بأهله فى ذلك الحائط فيشق عليه دخول المعرى فى ذلك الحائط فله أن يبتاع منه ذلك الثمر بخرصه تمرأ الى الجداد ، ولا يجوز عنده إلا نسيت ولا بد ، وأما ما يدعى فلا ، وأما قول الشافعى فإنه قال : العرية أن يأنى أو أن الرطب وهناك قوم فقراء لا مال لهم ويريدون ابتياع رطب يأكلونه مع الناس ولهم فضول تمر من أقواتهم فأبيع لهم أن يشتروا الرطب بخرصها من الثمر فيما دون خمسة أوسق نقدا

ولا بد ، وأما قولنا الذى ذكرناه فقول يحيى بن سعيد الأنصارى . وأبى سليمان بن موروينا من طريق مسلم نا محمد بن ربح بن المهاجر نا الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد الأنصارى قال : العرية أن يشتري الرجل ثمر النخلات لطعام أهله رطباً بخرصها ثمراً (١) \*

**قال أبو محمد** : أما قول ابن عمر . وموسى بن عقبة فلا يان فيها ، وأما قول زيد بن ثابت وأحد قول يحيى بن سعيد . وابن اسحاق . وسفيان بن حسين . والأوزاعي . وأحد فإنه يحتاج له بما رويناه من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر عن زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ رخص لصاحب العرية أن يبيعها بخرصها من الثمر (٢) \*

قال على : ليس لهم في هذا الحديث حجة أصلاً وإنما فيه أن صاحب الرطب هو الذى يبيعه بخرصه تمر أو نخل هكذا نقول ، وجائز عندنا أن نبيع الرطب كذلك الذى هو له والنخل معاً ، وجائز أن نبيعه أيضاً كذلك من مالك (٣) الرطب وحده بهبة أو بشراء أو بمرث أو بأجرة أو بأصدق ، فهذا الخبر موافق لقولنا والله الحمد ، وليس فيه إلا صفة البائع فقط وليس فيه من هو المشتري ، وأما من ذهب مذهب عبد ربه بن سعيد فإنه يحتاج له بما رويناه من طريق مسلم نا أبو بكر بن أبى شيبة نا أبو أسامة عن الوليد بن كثير حدثني بشير بن يسار مولى بنى حارثة أن رافع بن خديج . وسهل بن أبى حشمة حدثاه أن رسول الله ﷺ نهى عن المزانية الثمر بالتمر إلا أصحاب العرايا فإنه أذن لهم (٤) \*

قال أبو محمد : وهذا لا حجة لهم فيه لأنه ليس فيه بيان قولهم لا ينص ولا بإشارة ولا بدليل وإنما فيه أن أصحاب العرايا أذن لهم في الثمر بالتمر فقط وهكذا نقول فبطل أن يكون لشيء من هذين القولين في شيء من هذين الخبرين حجة (٥) ثم نظرنا في قول الشافعي فوجدناه دعوى بلا برهان وإنما ذكر فيه حديثاً لا يدرى أحدهم نشأه ولا مبدأه ولا طريقه ذكره أيضاً بغير اسناد فبطل أن يكون فيه حجة وحصل قوله دعوى بلا برهان - نغنى تخصيصه ان الذين أبيع لهم ابتياع الرطب بخرصه تمر انما هم من لاشيء لهم يبتاعون به الرطب لياً كلوه فقط - ثم نظرنا في قول مالك فوجدناه قوله : ان العرية هي ثمر نخل تجعل لآخرين ، وقوله : ان الذين جعلوه يسكنون بأهلهم في الحائط الذى فيه تلك النخل وقوله : ان أصحاب النخل ينادون بدخول الذين جعل لهم تلك النخل أقوالاً ثلاثة لا دليل على شيء منها . لا في قرآن . ولا في سنة . ولا في رواية سقيمة . ولا في قول صاحب . ولا تابع . ولا قياس . ولا لغة . ولا رأى له وجه ، وما نعلمه عن أحد قبله ، ثم الشنعة (٦) والآجوبة

(١) وفى صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٩ باطول من هذا (٢) سقط لفظ (من الثمر) من الموطأ ج ٢ ص ١٢٥

(٣) فى النسخة ١٤ (من مالك) (٤) وفى صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٠ (٥) سقط لفظ «حجة» من النسخة ١٤

(٦) فى النسخة ١٦ ثم السنة

العظيمة قوله : ان ذلك لا يجوز الانسيئة الى الجداد ولا يجوز نقدا أصلا ، وهذا هو الربا المحرم جهارا ثم الى أجل مجهول ولا نعلم هذا عن أحد قبله ، وهو حرام مكشوف لا يحل أصلا وانما حل ههنا الرطب بالتمر بالنص الوارد فيه فقط ، ووجدنا النسيئة فيما فيه الربا حراما بكل وجه فلما حل بيع التمر بالتمر ههنا لم يحز الايدا بيد ولا بد لانه لا بيع الا إما نقدا وإما نسيئة فالنسيئة حرام لانه ربا في كل ما يقع فيه الربا بلا خلاف . ولانه شرط ليس في كتاب الله تعالى - يعنى اشتراط تأخير فو باطل فلم يبق الا النقد فلم يحز غيره . والله تعالى التوفيق . ثم نظرنا في قول أبى حنيفة فوجدناه أبعد (١) الاقوال لانه خالف جميع الآثار كلها جهارا وأتى بدعوى لا دليل عليها ولا نعلم أحدا قال بها قبله ، والخبر في استثناء جواز بيع الرطب بالتمر لأهل العرايا خاصة منقول نقل التواتر رواه رافع وسهل . وجابر . وأبو هريرة ، وزيد وابن عمر في آخرين سوام كل من سميما هو عنهم في غاية الصحة نخلوا ذلك بأرائهم الفاسدة .

والبرهان لصحة قولنا هو مارويناه من طرق جمه كلها ترجع الى مالك أن داود ابن الحصين حدثه عن أبى سفيان مولى ابن أبى أحمد عن أبى هريرة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق أو في خمسة أوسق » يشك داود .

قال أبو محمد : فاليقين واقع فيما دون خمسة أوسق بلا شك فهو مخصوص فيما حرم من بيع التمر بالتمر ولا يجوز ان يباح متيقن الحرام بشك ، ولو أن رسول الله ﷺ أباح ذلك في خمسة أوسق لحفظه الله تعالى حتى يبلغ اليها ميئنا وتقوم به الحجة فلم يفعل الله تعالى ذلك فأيقنا أنه لم يجه نبيه عليه السلام قط في خمسة أوسق لكن فيما دونها يقين ، والله تعالى التوفيق .

فلا يجوز لأحد أن يبلغ بذلك في عام واحد في صفقة واحدة ولا في صفقات خمسة أوسق أصلا لا البائع ولا المشتري (٢) لانه يخالف أمر رسول الله ﷺ . ومن طريق مسلم بن الحجاج نا يحيى بن يحيى - هو النيسابورى - أنا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد الانصارى أخبرني نافع أنه سمع [ عبدالله ] (٣) بن عمر يحدث أن زيد بن ثابت خدمه « أن رسول الله ﷺ رخص في العرية يأخذها أهل البيت بخرصها تمرا يأكلونها رطبا » . ومن طريق مسلم نا عبدالله بن مسلبة القعني نا سليمان بن بلال عن يحيى بن سعيد الانصارى عن بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ من أهل دارهم

(١) في النسخة ١١ أفسد (٢) في النسخة رقم ١٦٦ لا البائع ولا المشتري (٣) الزيادة من صحيح مسلم ج ٢ ص ٤٤٩

منهم سهل بن أبي حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم (١) «أنه نهى عن بيع التمر بالتمر وقال: ذلك الربا تلك المزابنة إلا أنه رخص في بيع العربية والنخلة والنخلين يأخذها أهل البيت بخرصها تمرا يأكلونها رطباً» .

**قال أبو محمد** : تحديد النبي ﷺ في حديث أبي هريرة ما دون خمسة أوسق يقضى على هذه الأحاديث لأنه إن كان في النخلتين خمسة أوسق لم يجوز أن كان في النخلات أقل من خمسة أوسق جاز ذلك فيها لأن تحديد الخمسة الأوسق زيادة حكم. وزيادة حد. وزيادة بيان لا يجوز تركها وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٧٤ مسألة** فمن ابتاع كذلك رطباً لال كل ثممات فورثت عنه. أو مرض. أو استغنى عن أكلها إلا أنه حين اشتراها كانت نيته أكلها بلا شك فقد ملك الرطب ملكاً صحيحاً ويفعل فيه ما شاء. من بيع أو غيره وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٧٥ مسألة** ولا يجوز حكم العرايا المذكور في شيء من الثمار غير ثمار النخل كما ذكرنا ، ولا يجوز بيع شيء من الثمار سوى ثمر النخل بخرصها أصلاً في رموس النخل ولا مجموعة في الأرض أصلاً ، ولا يحل أن يباع العنب بالزبيب كيلاً لا مجموعة ولا في عوده ولا يبيع الزرع بالخطئة لما روينا من طريق مسلم حدثنا يحيى بن معين . وهارون بن عبد الله قال : نا أبو أسامة نا عبيد الله - هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر قال : «نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة والمزابنة بيع ثمر النخل بالتمر كيلاً وبيع الزبيب بالعنب كيلاً . وعن كل ثمر بخرصه» . ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبي شيبة نا محمد بن بشر نا غيبة الله - هو ابن عمر - عن نافع عن ابن عمر أنه أخبره «أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الزرع بالخطئة كيلاً» . ومن طريق مسلم نا إسماعيل بن سعد عن نافع عن ابن عمر «نهى رسول الله ﷺ عن المزابنة أن يبيع ثمر حائطه أن كانت نخلاً بتمر كيلاً وإن كان كرماً أن يبيعه بزبيب كيلاً وإن كان زرعاً أن يبيعه بكل طعام» (٢) .

**١٤٧٦ مسألة** فإن كان ثمر ما عد ثمر النخل جاز أن يباع يابس ورطب من صنفه ومن غير صنفه بأكثر منه وبأقل ومثله ، وإن يسل في جنسه وغير جنسه ما لم يكن بخرصه كما ذكرنا وما لم يكن زيباً كيلاً بعنب لأن الله تعالى قال : (وأحل الله البيع) وقال تعالى : (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فلو كان حراماً لفصل لنا تحريمه (وما كان ربك نسياً) فإن قيل : قد نهى عن الرطب باليابس وروى أنه عليه السلام سأل: أينقص الرطب إذا يبس؟ فقيل : نعم فنهى عن بيعه بالتمر قلنا : أما أينقص الرطب إذا يبس فإن مالكا.

(١) في صحيح مسلم (أن رسول الله) الخ (٢) في النسخة ١٦ (بكيل من طعام) وما هنا موافق لما في صحيح

مسلم ج ١ ص ٤٥٠

واسماعيل بن أمية روياه عن عبيد الله بن يزيد عن زيد أبي عياش عن سعد ، وقال مالك مرة : زيادة أبي عياش مولى بنى زهرة وهو رجل مجهول لا يدري من هو ، ثم لوصح لما وجب أن يكون ذلك علة لغیر مانص عليه فيه من الرطب بالتمر وحده لأنه كان يكون تعديا لحدود الله عز وجل ، ومن العجب العجيب أن يكون صح عن رسول الله ﷺ أنه قال : « ما أنهر الدم و ذكر اسم الله عليه فكاو إلا السن والظفر أما السن فانه عظم وأما الظفر فانه مدى الحبشة » (١) نخالفه (٢) الحنفيون ، والمالكيون ولا يرون العظمية علة لما يمنع من أن يزكى به ولا يرى الشافعيون كون الذي يزكى به من مدى الحبشة علة في منع الذكاة به إلا في الظفر وحده ، ثم يجعلون ما لم يصح عنه من « أنقص الرطب إذا بيس » ، علة في جميع الثمار فأى عجب أعجب من هذا ! ، وأما الرطب باليابس فلا يصح أصلا لأنه أثر وبناه من طريق أبي صالح عبد الله بن صالح كاتب الليث وهو ضعيف عن الليث بن سعد عن أسامة بن زيد وهو ضعيف وغيره وهو مجهول عن عبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن بعض أصحاب النبي ﷺ : « سئل رسول الله ﷺ عن رطب بتمر ؟ فقال : أنقص الرطب ؟ قالوا : نعم قال : لا يباع الرطب باليابس » ومثل هذا لا يحل الاحتجاج به ولو صح لما ترددنا في الأخذ به ، والعجب من الحنفيين الآخذين بكل ضعيف . ومرسل كالوضوء من القهقهة في الصلاة . والوضوء بالنيذ . وغير ذلك ! ثم يخالفون هذا المرسل . وهذا الضعيف ، وأيضا فإن الشافعيين ، والمالكيين المدعين الأخذ بهذا الخبر قد خالفوه لأنهم يبيعون الرطب من التمر . والتين . والعنب باليابس من غير جنسه ، وهذا خلاف لعوم الخبر ، فإن قالوا : إنما أريد بذلك ما كان من جنسه قلنا : وما دليلكم على ذلك ؟ وما الفرق بينكم وبين أبي حنيفة القائل : إنما أريد بذلك ما كان في رءوس أشجاره فقط ؟ وهل هي إلا دعوى بدعوى بلا برهان ؟ وحسبنا الله ونعم الوكيل . وروينا من طريق ابن أبي شيبة نايحي بن أبي زائدة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد الخدري قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم عن المحاقلة . والمزابنة ، والمحاقلة في الزرع والمزابنة في النخل ، هذا نص لفظ أبي سعيد رضي الله عنه وهذا نص قولنا لأنهم يرمزون المزابنة إلا في النخل وحده لا في سائر الثمار والحمد لله رب العالمين ، وما نعلم له من الصحابة رضي الله عنهم مخالفا . ومن طريق مسلم ناعبد الله بن مسلمة القعنبي ناسليمان بن بلال عن يحيى - هو ابن سعيد الأنصاري - عن بشير بن يسار عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم [من

أهل دارهم [ (١) منهم سهل بن أبي حثمة : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن بيع التمر بالتمر وقال : ذلك الربا تلك المزابنة إلا أنه رخص في بيع العربية » وذكر الحديث » ومن طريق مسلم نا محمد بن ربح نا الليث بن سعد عن نافع عن ابن عمر قال : « أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نهى عن المزابنة أن يبيع ثمر حائطه أن كانت نخلا بتمر كيل أو أن كان كرمًا أن يبيعه بزبيب كيلاً . وإن كان زرعًا أن يبيعه بكيل طعام » (٢) » قال أبو محمد : لا مزابنة إلا ما بين النبي صلى الله عليه وآله وسلم ثم الصحابة رضي الله عنهم بعده أنه مزابنة وما عدا ذلك فباطل وخطأ متيقن بلا شك ، وبالله تعالى التوفيق »

١٤٧٧ - مسألة - فان قال قائل : فأتتم المتتمون إلى الأخذ بما صح من الآثار وقد رويتم من طريق ابن وهب أخبرني ابن جريج عن عطاء . وأبي الزبير عن جابر قال : « نهى رسول الله ﷺ عن بيع التمر حتى يطيب ولا يباع شيء منه إلا بالدنانير . والدرهم » وروى يثموه أيضا من طريق سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن عطاء عن جابر عن رسول الله ﷺ ، وهذا خبر في غاية الصحة قلنا وبالله تعالى التوفيق : نعم لأن الثمار كلها إذا بيعت جدت أو لم تجد ففي ثمار قد طابت بلا خلاف من أحد ولا خلاف في اللغة ، وقد صح عن رسول الله ﷺ أنه أمر ببيع التمر بالتمر يدايد كيلا بكيل مثلا بمثل وأمر ببيعه بغير صنفه كيف شئنا ، فصح النص على جواز بيع التمر بما شئنا ما يحل بيعه فكان ما في هذا مضافا إلى ما في خبر جابر المذكور وزائد عليه فكان ذلك لا يبيعوا التمر إلا طابا إلا بالدنانير والدرهم . وبما شئتم حاشا ما نهيت عنه ، وهذا هو الذي لا يجوز غيره ، وقد صح الإجماع المتيقن المقطوع به على أن جميع الثمار بعد طيها حكمها فيما يباع بما يجوز حكم التمر ، وهذا برهان صحيح وبالله تعالى التوفيق ، وما نعلم أحدا منع من بيع التمر بغير الدنانير والدرهم (٣)

١٤٧٨ مسألة الربا ، والربا لا يكون إلا في بيع . أو قرض . أو سلم ، وهذا ما لا خلاف فيه من أحد لأنه لم تأت النصوص إلا بذلك ولا حرام إلا ما فصل تحريمه قال الله تعالى : ( خلق لكم ما في الأرض جميعا ) وقال تعالى : ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) وقال تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) »

١٤٧٩ - مسألة - والربا لا يجوز في البيع . والسلم إلا في ستة أشياء فقط . في التمر . والقمح . والشعير . والملح . والذهب . والفضة ، وهو في القرض في كل شيء . فلا يحل اقراض شيء ليرد إليك أقل ولا أكثر ولا من نوع آخر أصلا لكن مثل ما أقرضت

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٤٤٩ (٢) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٥٠ وفيه بعض تغيير في الفاظ (٣) في النسخة ١٦ « بغير الدنانير والدرهم »

في نوعه ومقداره على ما ذكرنا في كتاب القرض من ديواننا هذا فأغنى عن اعادته ، وهذا اجماع مقطوع به ، والفرق بين البيع والسلم وبين القرض هو أن البيع - والسلم يكونان في نوع بنوع آخر وفي نوع بنوعه ولا يكون القرض الا في نوع بنوعه ولا بد ، والله تعالى التوفيق ، وكذلك الذي ذكرنا من وقوع الربا في الأنواع الستة المذكورة في البيع والسلم فهو اجماع مقطوع به وماعدا الأنواع المذكورة فمختلف فيه أيقع فيه الربا أم لا ؟  
والربا من أكبر الكبائر قال تعالى : (الذين يأكلون الربا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه الشيطان من المس ذلك بانهم قالوا : انما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا ) وقال تعالى : (يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربا ان كنتم مؤمنين فان لم تنعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله ) ومن طريق مسلم نا هرون بن سعيد الأيلي نا ابن وهب أخبني سليمان بن بلال عن ثور بن زيد (١) عن أنس الغيث عن أنس هريرة رضي الله عنه قال : اجتنبوا السبع الموبقات [ قيل : يا رسول الله وما هن ؟ ] (٢) قال : الشرك بالله . والسحر . وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق . وأكل مال اليتيم . وأكل الربا . والتولي يوم الزحف . وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات . ومن طريق مسلم نا عثمان بن أبي شيبة نا جرير - هو ابن عبد الحميد - عن المغيرة بن مقسم نا ابراهيم - هو النخعي - عن علقمة بن قيس عن ابن مسعود قال : لعن رسول الله ﷺ آكل الربا وموكله ، (٣)

قال أبو محمد : فاذا حل الله تعالى البيع وحرم الربا فواجب طلب معرفته ليحتمل ، وقال تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم اليه ) فصح أن ما فصل لنا بيانه على لسان رسوله عليه السلام من الربا أو من الحرام فهو ربا وحرام وما لم يفصل لنا تحريمه فهو حلال لانه لو جاز أن يكون في الشريعة شيء حرمه الله تعالى ثم لم يفصله لنا ولا يئنه رسوله عليه السلام لكان تعالى كاذبا في قوله تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) وهذا كفر صريح ممن قال به ، ولكان رسول الله صلى الله عليه وسلم عاصيا لربه تعالى اذ أمره بالبيان فلم يبين (٤) فهذا كفر متيقن ممن أجازه . ومن قال : لاربا الا في الأصناف المذكورة طاوس . وقتادة . وعثمان البتي . وأبو سليمان . وجميع أصحابنا ، واختلف الناس في هذا فقالت طائفة : ان هذه الأصناف الستة انما ذكرت لتكون دلالة على ما فيه الربا مما سواها بما يشبهها في العلة التي حيثما وجدت كان ما وجدت فيه ربا ، ثم اختلفوا في تلك العلة وكل طائفة منها تبطل علة

(١) في النسخة ١٤ عن ثور بن يزيد ، وهو غلط (٢) الزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٢٧ (٣) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٩ باطول من هذا (٤) في النسخة ١٦ (ولم يبين)



الآخرين أو تنفيها فقالت طائفة : هي الطعم . واللون . وروىنا من طريق ابن وهب عن يونس بن يزيد قال : سئل ابن شهاب عن الحمص بالعدس اثنان بواحد يدايد ؟ فقال ابن شهاب : كل شيء خالف صاحبه باللون . والطعم فلا أراه الا شبه الطعام ، قال ابن وهب : وبلغني عن ابن مسعود . ويحيى بن سعيد الأنصاري . وربيعة مثله .

**قال أبو محمد** : فظنرنا في هذا فوجدناه قولاً بلا دليل فسقط ، وقدين ابن شهاب أنه رأى منه والرأى إذا لم يسند إلى النبي ﷺ فهو خطأ بلا شك ، وقالت طائفة : هي وجوب الزكاة كما روىنا من طريق ابن وهب عن عبد الجبار بن عمر عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن أنه كان لا يرى بأساً بالتفاحتين بالنفاحة . والخوخ مثل ذلك . وكل ما لم يجز فيه الزكاة فظنرنا في هذا فوجدناه أيضاً قولاً بلا دليل ووجدنا الملح لازكاة فيه . والربا يقع فيه بالنص فبطل .

قال علي : وما يعجز من قلد ربيعة في هذا عما قدر عليه مالك . والشافعي يزادتهم في علمهم كما قال الشافعي : علة الربا الطعم . والشمين ، وقول مالك : علة الربا الادخار فيما يؤكل والشمين فهل هذا الاكقول من قلد ربيعة علة الربا بما فيه الزكاة والمملحة ؟ وهل هي الادعوى كدعوى كلاهما بلا برهان ؟ وقالت طائفة : بغير ذلك كما روىنا من طريق عبد الرزاق ناعبد الله بن كثير عن شعبة سأل الحكم بن عتيبة عن اشترى خمسة عشر جرياً من أرض بعشرة أجرة فقال : لا بأس به وكرهه حماد بن أبي سليمان ولا ندرى ما علمته في ذلك ولعلمها الجنس ، فلم يجز التفاضل في جنس واحد كأنما كان والله أعلم الا أنها دعوى ليست غيرها أصح منها ولا هي بأضعف من غيرها ، وقد روى مثله (١) عن سعيد بن جبير وهو أنه جعل علة الربا تقارب المنفعة في الجنس الواحد أو الجنس ، وقدرنا من طريق الحجاج بن المنهال نا الربيع بن صبيح عن محمد بن سيرين قال : إذا اختلف النوعان فلا بأس إذا كان (٢) يدأيدوا احداً باثنين .

**قال أبو محمد** : وهذه أعم العلل فلزم من قال منهم : بالعلة العامة أن يقول بها ، وقال المالكيون : علة الربا هي الاقتيات . والادخار في الجنس فما كان بدخر بما يكون قوتاً في الأكل فالربا فيه نقداً ونسيئة ، وما كان لا يقتات ولا يدخر فلا يدخل الربا فيه يدايد ، وإن كان جنساً واحداً لكن يدخل فيه الربا في النسيئة إذا كان جنساً واحداً ، وهذه هي علة المتقدمين منهم ، ثم رغب عنها المتأخرون منهم لأنهم وجدوها تفسد عليهم لأن الثوم . أو البصل . والكراث . والكرويا . والكسبر . والخسل . والفلفل ، نعم

(١) في النسخة ١٤٤ (مثاله) (٢) في النسخة ١٤٤ بما كان

والمالح الذى جاء فيه النص ليس منه شيء يكون قوتا أصلا بل بعضه يقتل اذا أكل منه مثل نصف وزن مايؤكل مما يتقوت به كالمالح . والفلفل فلو أن انساناً أكل رطل فلفل فى جلسة لقتله بلا شك ، وكذلك المالح . والحل الحاذق ، وكذلك الثوم ، ووجدوها تفسد عليهم أيضاً اللبن . والبيض فانهما لا يمكن ادخارهما ، والرباعندهم يدخل فيهما ، ووجدوها أيضاً تفسد عليهم فى الكمون . والشونيز : والحلبة الرطبة . والكسبر والكرويا ليس شيء من ذلك قوتا والرباعندهم فى كل ذلك ، فلما رأوا هذه العلة كذلك وهى علة من قلدوه دينهم اطرحوها ولم تكن عليهم مؤنة فى استخراج غيرها بأرائهم ليستقيم لهم آراؤهم فى الفتيا عليها فقال بعضهم : انما ذكر رسول الله ﷺ أعلى القوت وهو البر وأدون القوت وهو المالح ليدل على أن حكم ما بينهما يحكمهما .

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ :** هذا كذب على النبى ﷺ مجرد بلا كلفة ، وما ندرى كيف ينشرح صدر مسلم لا إطلاق مثل هذا على الله تعالى . وعلى رسوله ﷺ ؟ ولو أطلق هذا المطلق مثله على سائس حمارة بغير أن يخبره به عن نفسه لكان كاذبا مجردا بذلك فكيف على الله تعالى وعلى نبيه عليه السلام ؟ اللهم لك الحمد على عظيم نعمتك فى تنفيرنا عن مثل هذا وشبهه ، ثم لم يرض سائرهم هذه العلة وقالوا : ليس المالح دون (١) الاقوات بل الحاجة اليه أمس منها الى الثوم . والحلبة الرطبة . والشونيز فارتادوا غيرها كمن يتحكم فى يدر تمره يأخذ ما يستحسن ويترك ما لم يستحسن ، فقالوا : العلة فى الربا مختلفة فيها الاقيات والادخار كما قال أسلافهم قياسا على البر والشعير ، ومنها الخلاوة . والادخار كالزبيب والتين . والعسل قياسا على التمر ، ومنها التأدم . والادخار قياسا على المالح ، وهذا تعليل استصنعه لهم محمد بن عبدالله (٢) بن صالح الابهرى ، وهذا تعليل يفسد عليهم لان السلم (٣) والباذنجان . والقرع . والكرب ، والرجلة . والقطف . والسلق . والجزر . والقنيط . واليريز لإدام الناس فى الاغلب ، وكثير من ذلك يدخر ولا يقع الربا فيه عندهم كاللفت . والجزر . والباذنجان ، بل كل ذلك يجوز منه اثنان بواحد يدايد من جنس واحد فاطرح بعضهم هذه العلة ولم تعجبه لما ذكرنا فزاد فيها بان قال : ومنها الخلاوة . والادخار مما يتفكه به . ويصلح للقوت فلم يرض غيره منهم هذه العلة وقال : ليست بشيء لان الفلفل . والثوم . والكرويا . والكمون ليس شيء منها يتفكه به ولا يصلح للقوت ولا تأدم به ولا هو حلو ، وأيضا فان العناب . والاجاص المزبب والكمثرى المزبب . والخيطاء كماها حلو يتفكه به ويصلح للقوت ، ولا يدخل الربا فى

(١) فى النسخة ١٤ : «أدون» (٢) سقط جلة «بن عبدالله» من النسخة ١٤ : (٣) فى النسخة ١٤ : «بان السليم»

شئ منه عندهم فاحتاج إلى استعمال علة أخرى فقال : العلة هي الاقيتات . والادخار وما يصلح به الطعام المتقوت به ليصح (١) له فيما ظن ادخال الكمون . والكرويا . والبصل . والثوم . والكرات . والفلفل . والخل فيما يقع فيه الربا قياسا على الملح لان الطعام يصلح بكل ذلك (٢) \*

**قال أبو محمد** : وهذه أفسد العلل التي ذكرها وان كانت كلها فاسدة واضحة البرهان ، برهان ذلك أن اصلاح الطعام بما ذكرنا من التوابل . والخضراوات . والخل لا يشبه اصلاحه بالملح أصلا لان الطعام المطبوخ ان لم يصلح بالملح لم يؤكل صلا ولا يقدر عليه أحد الا من قارب الموت من الجوع أو خافه ، واما اصلاحه بالتابل . والخضراوات المذكورة فما بالطعام الى شئ منه حاجة الا عن بذخ (٣) وأشر ، وأيضا فان كل ذى حس سليم في العالم يدرى بضرورة الحسان اصلاح الطعام بالكرويا ، والكمون . والفلفل . والكسبر . والشونيز . كاصلاحه بالدارسيني . والخولنجان . والقرقة . والسنبيل . والزعفران ولا فرق بل اصلاحه بهذه أطيب له وأعقب . وأصلح منه بتلك والربا عندهم لا يدخل في هذه ، وبلا شك ان الضرورة في اصلاح الطعام بالماء أشد وأمس والربا عندهم لا يدخل في الماء بالماء . وما نعلم لهم علة غير ما ذكرنا ، وهذه العلل كلها ذكر بعضها عبدالله بن أبي زيد القيرواني ، وذكر سائرهما ابن القصار . وعبد الوهاب بن علي ابن نصر في كتبهم مفرقة ومجموعة .

قال أبو محمد : وكلها فاسد بما ذكرنا من التخاذل وبانها موضوعة مستعملة ، ويقال لهم : ما الفرق بين علتكم هذه وبين من قال : بل علة الربا ما كان ذا سنبيل قياسا على البر : والشعير ، وما كان ذا ثوى قياسا على التمر ، وما كان طعمه ملحا قياسا على الملح . وما كان معدنيا قياسا على الذهب . والفضة ، فان قالوا : لم يقل بهذا أحد قلنا : ولا قال بعلتكم أحد قبلكم ، فان قال قائل : هذه أيضا يكون مثلكم ، وأيضا فمن أين خرج لكم أن تعللوا البر . والشعير : والتمر . والملح ؟ ولا تعللون الذهب . والفضة وكلها جاء النص به سواء ، فمن أين هذا التحكم ياهؤلاء ؟ وهل هذا إلا شبه اللعب ؟ وليس هذا مكان دعوى اجماع فقد علل الخفيفيون الذهب والفضة بالوزن وعللوا الاصناف الأربعة بالكيل .

قال علي : وغيرهم لم يعلل شيئا من ذلك ولا بد من تعليل الجميع والقياس عليه أو ترك تعليل الجميع وترك القياس عليه والاقتصار على ما جاء به النص فقط وهذا ما لا نخلص لهم

(١) في النسخة ١٤ (يصلح) (٢) في النسخة ٢١٦ بذلك كله (٣) هو بالتحريك الفخر والتناول ، والاشتر بالبطر ، وقبل أشد بالبطر :

منه أصلاً وقد أجهدنا أنفسنا في أن نجد لظاهرهم شيئاً يقوون به شيئاً من هذه العلل يمكن إيرادها وإن كان شغباً فما قدرنا عليه في شيء من كتبهم وجهدنا أن نجد لهم شيئاً نوردوه وإن لم يوردوه فما فعل بهم وبكل من خالفنا فاتهم وإن كانوا لم ينتهوا له فلا يبعد أن ينتبه له منتبه فيشغب به فما قدرنا على ذلك ، وأيضاً فالتأم نجد لما لك في تعليقه المذکور الذي عليه بنى أقواله في الربا سلفاً للبتة لا من صاحب : ولا من تابع . ولا من أحد قبله ، ولهم تخاليط عظيمة في أقوالهم في الربا قد قصصناها في غير هذا المكان ولم نذكرها ههنا لأنه كتاب مختصر لكن يكفى من إيرادها أن ينظر كل ذى فهم كيف تكون أقوال بنيت (١) على هذه القواعد وفروع أنشئت من هذه الأصول ، وبالله تعالى التوفيق .

وقالت طائفة منهم أبو ثور . ومحمد بن المنذر . والنيسابورى وهو قول الشافعى في أول قوله : علة الربا هي الأكل . والشرب . والكيل . والوزن . والشمين ، فما كان مما يؤكل أو يشرب أو يكال أو يوزن لم يحزمه من جنس واحد أو واحدائين لا يدايد ولا نسيئة وكذلك الذهب والفضة ، وما كان يكال . أو يوزن مما لا يؤكل ولا يشرب ، أو كان يؤكل أو يشرب مما لا يكال ولا يوزن فلا ربا فيه يدايد والتفاضل فيه جائز ، فأجازوا الأترج في الأترج متفاضلاً نسيئة ، وكذلك كل ما لا يوزن ولا يكال مما يؤكل أو يشرب وكل ما يكال أو يوزن مما لا يؤكل ولا يشرب ولا هو ذهب ولا فضة ، وهذا القول صح عن سعيد بن المسيب ذكره مالك عن أنس الزناد عنه في موطأه ولا نعلمه عن أحد قبل سعيد ولا عن غيره من أهل عصره ، وحجة أهل هذا القول أنهم ادعوا الإجماع عليه قالوا : وما عداه فختلف فيه ولا دليل على وجوب الربا فيما عدا ما ذكرناه .

**قَالَ أَبُو مُحَمَّدٍ :** ودعواهم ههنا باطل لأن من ادعى الإجماع على أهل الإسلام وفيهم الجن . والانس في مسئلة لم يروها قول عن ثمانية من الصحابة أصلاً أكثرها باطل لا يصح . ولا عن ثلثه عشر من التابعين أصلاً على اختلاف شديد بينهم فقد ادعى الباطل فكيف والخلاف في هذا أشهر من الشمس ؟ لأن مالساكوا من واقعه لا يرون الربا في الماء . ولا في كل ما يكال أو يوزن مما يؤكل ويشرب اذ لم يكن مقتاتاً مدخراً ، فلا يرون الربا في التفاح . ولا في العناب . ولا في حب القنب . ولا في زريعة الكتان . ولا في الكرنب . ولا في غير ذلك وكله يوزن أو يكال أو يؤكل فبطل هذا الإجماع المكذوب ، وما وجدنا لهم حجة غير هذا أصلاً ولا قدرنا على أن تأتي لهم بغيرها فبطل هذا القول لشعريه من البرهان

و بالله تعالى التوفيق \*

وقالت طائفة : علة الربا إنما هي الطعام في الجنس أو الجنس في الجنس . والتشمين في الجنس أو الجنس في فما كان يؤكل . ويشرب فلا يجوز متفاضلا أصلا ولا بنسبته أصلا وإنما يجوز فيه التماثل نقدا فقط اذا كان في جنس واحد فان كان من جنسين جاز فيه التماثل والتفاضل نقدا ، ولم يحز فيهما النسبة ، وما كان لا يؤكل ولا يشرب ولا هو ذهب ولا فضة فالتماثل والتفاضل والنقد والنسبة جائز فيه جنسا كان أو جنسين فاجاز رطل حديد برطل حديد الى أجل ، وكذلك في كل ما لا يؤكل ولا يشرب ولا هو ذهب ولا فضة ، ومنع من بيع رطل سقمونيا برطل سقمونيا ، وكذلك كل ما يتداوى به لأنه يطعم على وجهه ما ، وهو قول الشافعي الآخرو عليه يعتمد أصحابه وإياه ينصرون ، واحتج أهل هذه المقالة بالخبر الثابت عن رسول الله ﷺ : « الطعام بالطعام مثلا بمثل » من طريق معمر بن عبد الله العدوي عن رسول الله ﷺ \*

قال أبو محمد : هكذا روينا من طريق مسلم ناهرون بن معروف أنا عبد الله بن وهب أخبرني عمرو - هو ابن الحرث - أن أبا النضر حدثه أن يسر بن سعيد حدثه عن معمر بن عبد الله العدوي قال : « كنت أسمع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يقول : الطعام بالطعام مثلا بمثل (١) » \*

قال علي : وحرره بعض متأخريهم ممن لا علم له بالحديث ولا ورع له يحجزه عن أن يتكلم على رسول الله ﷺ بما لم يقله ولا جاء عنه وبما لا علم له به فأطلقه اطلاقا بلا اسناد (٢) فقال : قال رسول الله ﷺ : « لا يباع الطعام بالطعام الا مثلا بمثل » قال أبو محمد : وهذا كذب بحت وتعمد لوضع الحديث ان لم يكن خطأ من جاهل ، وما جاء هكذا قط ولا يوجد أبدا من طريق غير موضوعة \*

قال أبو محمد : ولا حاجة لهم في الخبر المذكور لأنه إنما فيه الطعام بالطعام مثلا بمثل وليس فيه المنع عنه مثلا بأكثر ولا اباحته انما هو مسكوت عنه فوجب طلبه من غير هذا الخبر ، وأيضا فان لفظة الطعام لا تطلق في لغة العرب الا على البر وحده كما روينا من طريق أن سعيد الخدري - وهو حجة في اللغة - كنا نخرج على عهد رسول الله ﷺ صدقة الفطر صاعا من طعام أو صاعا من شعير أو صاعا من تمر أو صاعا من أقط فلو وقع اسم الطعام الا على البر وحده ، وأيضا فاذا كان قول رسول الله ﷺ : « الطعام بالطعام مثلا بمثل » موجبا عندكم للنع من بيع الطعام بالطعام أكثر من مثل بمثل فاجعلوا - ولا بد - اقتصاره

(١) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٦٧ ، مطولا ذكره للصفحة عمل الشاهد منه (٢) في النسخة ١٤ بلا سند

عليه السلام على ذكر الأصناف الستة مانعاً من وقوع (١) الربا فيها عداها والافتقار تناقضهم .  
 ﴿فان قالوا﴾ : فما الفائدة في قول رسول الله ﷺ (٢) : «الطعام بالطعام مثلاً  
 بمثل» ؟ قلنا : أعظم الفائدة إن كنتم تعدون باسم الطعام إلى كل ما يؤكل فإن فيه إبطال  
 قول المالكيين : لا يجوز تفاحة بتفاحة إلا حتى يؤقن أيها أكبر . ولا الخضر بالخضر  
 إلا حتى يؤقن أيها أكثر وإن كان لا يتعدى بلفظة الطعام البرقية إباحة بيع بر فاضل  
 بأدنى وفاضل وأدنى بمتوسط إذا تماثلت في الكيل ، وأيضاً فلا يطلق عري ولا مستعرب  
 على السقمونيا اسم طعام لا باطلاق ولا بإضافة ، فان قالوا : قد تؤكل في الأدوية قلنا :  
 والصندل قد يؤكل في الأدوية . والطين الأرميني . والاحمر . والطفل كذلك والسبد .  
 والؤلؤ . وحجر اليهود كذلك ، فأوقعو الرابى كل ذلك وهم لا يفعلون هذا نعم وفي  
 الناس من يأكل أظفاره . وشعر لحية . والرقأ كلا زرعاً فأوقعوها في الطعام وأدخلوا  
 الربا فيها لأنهما قد يؤكلان (٣) أيضاً ، واحتجوا أيضاً بما حدثناه أحمد بن محمد الطلنكي نا  
 ابن مفرج نا محمد بن أيوب الرقى نا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار نا يوسف بن موسى  
 نا محمد بن فضيل نا محمد بن إسحاق عن يزيد بن عبد الله بن قسيط عن عطاء بن يسار .  
 وأبي سلبة بن عبد الرحمن كلاهما عن أبي سعيد الخدرى قال : « قسم رسول الله ﷺ  
 طعاماً مختلفاً فباعناه بيننا بزيادة فها نار رسول الله ﷺ أن نأخذه إلا كيلاً بكيل ،  
 وبما روينا من طريق أحمد بن شعيب أخبرني إبراهيم بن الحسن نا حجاج - هو ابن محمد -  
 قال : قال ابن جريج : أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : قال رسول الله  
 ﷺ : « لا تباع الصبرة من الطعام بالصبرة من الطعام ولا الصبرة من الطعام بالكيل من  
 الطعام المسمى (٤) ، فهذان حديثان صحيحان إلا أنهم لا حاجة لهم فيهما لأن اسم الطعام  
 لا يقع كقولنا عند العرب مطلقاً إلا على البر فقط كما ذكرنا عن أبي سعيد الخدرى آنفاً »

﴿فان قيل﴾ : فقد قال الله عز وجل : ( وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم  
 وطعامكم حل لهم ) فأراد تعالى ذبائحن وذبائحهم ، وقال رسول الله ﷺ : لا صلاة  
 بحضرة طعام . قلنا : لا تمنع من وقوع اسم الطعام على غير البر بإضافة أو بدليل من  
 النص على أن هذا الاحتجاج هو على الشافعيين لا لهم لأنهم لا يختلفون في أحد قوليهما أن  
 ذبائح أهل الكتاب وذبائحنا جائز بعضها ببعض متفاضلاً ، وفي قولهم الثاني : إنه لا يجوز  
 بيع شيء منها بشيء أصلاً حتى يبيس ، وهذان القولان مخالفان لاحتجاجهم باطلاق اسم

(١) في النسخة ١٦٠ من ذكر (٢) في النسخة ١٤٤ قوله عليه السلام (٣) كذا في جميع النسخ بالثنية ،  
 والظاهر «لأنهم قد تؤكل كل» لا تالضمير راجع إلى الأظفار . والشعر . والرق . وهو الجلد الرقيق - ومى  
 أصناف ثلاثة تذهب والله أعلم (٤) في سنن النسائي ح ٧ ص ٢٧٠ بالكيل المسمى من الطعام

الطعام على اللحم وغيرها .

قال أبو محمد : وهذان الخبران مغالغان لقول مالك . وأنى خيفة جملة أن حملهما على أن الطعام واقع على كل ما يؤكل مبطلان لقولهما في الربا والله تعالى التوفيق . وأما حديث أبي سعيد فكذا وبطل أيضا احتجاجهم به بأنه قد رواه عن ابن إسحاق من هو أضعف وأحفظ من ابن فضيل قتيبة كما روينا من طريق ابن أبي شبة نا بن نمير - هو عبدالله - نا محمد بن إسحاق عن يزيد بن عبدالله بن قسيط عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري « قال : قسم فينا رسول الله ﷺ طعاما من التمر مختلفا بعضه أفضل من بعض فذهبنا نزايد فيه فها نا رسول الله ﷺ الاكلا بكيل » فبطل تعلقهم بذلك ، وأيضا فانه لا خلاف بيننا وبينهم في أن ذلك الطعام الذي فرق رسول الله ﷺ بينهم إنما كان صنفا واحدا اما تمرا . واما شعيرا : واما برا : أو غير ذلك لأن فيه نهيم عن أن يبيعوه بعضه ببعض بزيادة هذا المالك فيه فاذ هو كذلك قسميته بالطعام ليس من قول رسول الله ﷺ فيمكن لهم أن ينازعونا في معناه ثم يحملوه على عمومه انما هو من كلام أبي سعيد ، وقد أخبرنا عن أبي سعيد أنه لا يطلق اسم الطعام الاعلى البر ثم لا يمارونا في أن حكم ذلك الخبر انما هو في ذلك المقسوم هذانص مقتضى لفظ الخبر يقينا ضرورة ولا بد فلا حاجة لهم فيه في جميع أصناف ما يريدون أن يسموه طعاما لا بقياس فاسد ينازعون فيه وهم لا يدعون معرفة ما كان من صنف ذلك الطعام فيمكنهم عندنا أن يحتجوا علينا به لو صح لهم أنه لم يكن برا . ولا تمرا . ولا شعيرا . ويبطل تعلقهم به ان كان برا . أو تمرا . أو شعيرا لان هذا هو قولنا في هذه الاصناف الثلاثة فبطل تعلقهم بخبر أبي سعيد يقيين لا امكان في سواء والله تعالى الحمد ، واستدر كنا في حديث جابر ماروينا من طريق أحمد

ابن شعيب قال : ونا به ابراهيم بن الحسن مرة أخرى فقال : نا حجاج قال : قال ابن جريج : أخبرني أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : « نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلتها (١) بالكيل المسمى من التمر ، فقد أخبر أحمد بن شعيب أن ابراهيم بن الحسن حدثهم بذلك الحديث مرة أخرى فاخبر عنه أنه هو ذلك الحديث نفسه ، وصح أن ابراهيم بن الحسن حدث به مرة على ما هو معناه عنده مرة على ما سمعه وأيضا فان حجاج بن محمد لم يذكر فيه أنه سمعه من ابن جريج [ فظا له الانقطاع ع ] (٢) وقدر ونا به مستند اصح من طريق مسلم بن الحجاج قال : نا [ أبو الطاهر ] (٣) أحمد بن عمرو بن السرح نا ابن وهب أخبرني ابن جريج أن أبا الزبير أخبره أنه سمع (٤) جابر

(١) في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٧٠ « مكيلها » (٢) الزيادة من النسخة ١٤ (٣) الزيادة من صحيح مسلم

ج ٢ ص ٤٧ (٤) في صحيح مسلم قال : سمعت

ابن عبد الله يقول : « نهى رسول الله ﷺ عن بيع الصبرة من التمر لا يعلم مكيلتها بالكيل المسمى من التمر ، قال مسلم : وناه أيضا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - أناروح بن عبادة نا ابن جريج أنا أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : « نهى رسول الله ﷺ ، فذكر مثله إلا أنهم يقل بالكيل المسمى في آخر الحديث ، فهذا هو المتصل الصحيح ، وصح بهذا كله أن ابراهيم بن الحسن اخطأ فيه مرة واستدرك أخرى أو حدث به مرة على معناه عنده مرة كما سمعه كما رواه غيره والله تعالى التوفيق ، فبطل التعلق بهذين الخبرين جملة ، فإن موهوا بما روينا من طريق ابن وهب عن ابن لهيعة عن أبي الزبير عن جابر قال : كنا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم نعطي الصاع من حنطة بستة أصوع من تمر فاما سوى ذلك من الطعام فيكره ذلك إلا مثلا بمثل ؛ فهذا لا شيء لأنه من طريق ابن لهيعة وهو ساقط ، ثم لو صح لكان موقوفا على جابر وليس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم هو مخالف لقول المالكيين . والشافعيين . والحنيفيين جملة لانهم لا يمتنعون من التفاضل في التمر مع غير البر ولا يقتصرون في اباحة التفاضل في البر بالتمر خاصة كما في هذا الخبر ، هذا كل ما يمكن أن يحتجوا به قد تصنياه »

وذكرنا في ذلك عن دون رسول الله ﷺ ما روينا من طريق ابن وهب عن يونس ابن يزيد عن ابن شهاب الزهري بلغنا أن عمر بن الخطاب قال : لا بأس أن يتبايعوا يدا بيد ما اختلفت ألوانه من الطعام يريد التمر بالقمح والتمر بالزبيب . ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن الزهري عن سالم بن عبد الله عن أبيه أنه قال : ما اختلفت ألوانه من الطعام فلا بأس به يدايد البر بالتمر . والزبيب بالشعير وكرهه نسيته ، وكانت يكره الطعام أن يباع شيء منه بشيء نظرة . ومن طريق الحجاج بن المنهال نا الربيع بن صبيح عن عطاء بن أبي رباح أنه كان يكره أن يشتري شيئا من الفاكهة ما يكال بشيء من الطعام نسيته »

قال أبو محمد : أما قول عمر فنقطع ثم لو صح (١) فقد روى عن عمر خلافه كما نذكر في ذكرنا قول أبي حنيفة إن شاء الله تعالى ، ثم ليس فيه بيان بمنعه (٢) من النظرة فيما عدا الستة الأصناف فبطل تعلقهم به ، وأما حديث ابن عمر فلا حجة فيه وهو صحيح لأنه كراهية لا تحريم ولا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ ، وقد روى عنه خلافه على ما نذكر إن شاء الله تعالى في ذكرنا أقوال أبي حنيفة فعاد حجة عليهم لأنه خلاف قولهم ، ثم كم قصة خالفوا فيها عمر . وابن عمر كثر فيث عمر المطلقة ثلاثا في المرض ، وقول عمر :



وابن عمر فيمن أكل يظن أنه ليل فاذا به قد طلع الفجر إن صومه (١) تام ولا قضاء عليه ، وفي توريت ذوى الارحام . وفي أن لا يقتل أحد قودا بمكة . وفي أن لا يحج أحد على بعير جلال . وفي غير ما قصه ، فكيف ولم يأت عن عمر . وابنه رضى الله عنهما وعن عطاء ههنا الا الكراهية فقط لا التحريم الذى يقدمون عليه بلا برهان أصلا ؟ وقد حدثنا محمد ابن سعيد بن نبات ناعبد الله بن نصر ناقاسم بن أصبغ نا ابن وضاح نا موسى بن معاوية نا وكيع نا سفيان الثورى عن بعض أصحابه عن ابن عمر قال : انه لم يجزنى أن يكون بين الحلال . والحرام ستر من الحرام ، وقد جاء عن عمر أنه خاف أن يزيد فيما نهى عنه من الربا أضعاف الربا المحرم خوفا من الوقوع فيه على ما روينا من طريق الحجاج بن المنهال نا يزيد بن زريع عن داود بن أبي هند عن عامر الشعبي أن عمر بن الخطاب قام خطيبا فقال : انا والله ما ندرى لعنا نأمركم بأمر لا تصلح لكم ولعلنا ننهاكم عن أمور تصلح لكم وأنه كان من آخر القرآن نزولا آيات الربا فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل أن يبينه لنا فدعوا ما يريكم الى ما لا يريكم .

قال على : حاش لله من أن يكون رسول الله ﷺ لم يبين الربا الذى توعد فيه أشد الوعيد . والذى أذن الله تعالى فيه بالحرب ولئن كان لم يبينه لعمر فقد بينه لغيره وليس عليه أكثر من ذلك ولا عليه أن يبين كل شيء لكل أحد لكن اذا بينه لمن يبلغه فقد بلغ ما لزمه تبليغه . ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثورى عن عيسى بن المغيرة عن الشعبي قال : قال عمر بن الخطاب : تركنا تسعة أعشار الحلال مخافة الربا ، فبطل أن يكون لهم متعلق فى شيء ، بما ذكرنا ، وحصل قولهم لاسلف لهم فيه أصلا ولا نعرفه عن أحد قبلهم . وقالوا : انما ذكر النبي ﷺ ستة أصناف أربعة ما كولهوا اثنين هما ثمن الأشياء فقتلنا على الماء كولة كل ما كوله ولم تقس على الاثمان شيئا قتلنا : هذا أول الخطأ ان كان القياس باطلا فما يحل لكم أن تقيسوا على الأربعة الماء كولة المذكورة غيرها وان كان القياس حقا فما يحل لكم أن تدعوا الذهب . والفضة دون أن تقيسوا عليهما كما فعلتم فى الأربعة الماء كولة ولا فرق فقيسوا على الذهب والفضة كل موزون كما فعل أبو حنيفة . أو كل معدنى ، فان آيتم وعلانم الذهب والفضة بالثمين قلنا : هذا عليكم لالكم لأن كل شيء يجوز بيعه فهو ثمن صحيح لكل شيء يجوز بيعه باجماعكم مع الناس على ذلك ، ولا ندرى من أين وقع لكم الاختصار بالثمين على الذهب والفضة ولا نص فى ذلك ولا قول أحد من أهل الاسلام ؟ وهذا خطأ فى غاية الفحش . ولازم للشافعيين . والمالكين

لزو مالا انفكاك منه، وأيضا فالذي جعل عليكم بأولى من علة الخفيفين الذين عللوا الأربعة الاصناف بالكيل . والذهب . والفضة بالوزن وقالوا : لم يذكر عليه السلام الا ميلا أو موزونا ، وهذا مالا يخلص لهم (١) منه وحاش لله أن يكون ههنا علة لم يبينها الله في كتابه ولا على لسان رسوله عليه السلام بل تركنا في ضلال ودين غير تام ووكلنا الى ظنون أي حنيفة . ومالك . والشافعي التي (٢) لا معنى لها هذا أمر لا يشك فيه ذو عقل والحمد لله رب العالمين، وقالت طائفة : علة (٣) الرباهي الكيل والوزن في جنس واحد أو جنسين فقط فاذا كان الصنف ميلا يبيع بنوعه كيلا بمثله يدايد ولم يحل فيه التفاضل ولا النسبة وجاز يبعه بنوع آخر من المكيلات متفاضلا يدايد ولا يجوز فيه النسبة، وإذا كان موزونا جاز يبعه بنوعه وزنا بوزن نقدا ولا يجوز فيه التفاضل ولا النسبة وجاز يبعه بنوع آخر من الموزونات متفاضلا يدايد ولا يجوز فيه النسبة إلا في الذهب . والفضة خاصة فإنه يجوز أن يباع بهما سائر الموزونات نسبة (٤) وجاز يبيع المكيل بالموزون متفاضلا ومتثالا نقدا ونسبة كاللحم بالبر أو كالعسل بالتمر أو الزبيب بالشعير وهكذا في كل شيء ، وهو قول أي حنيفة . وأصحابه ، وقد رغب بعض المتأخرين منهم عن هذه العلة بسبب تناقضها عليهم في الذهب والفضة بسائر (٥) الموزونات فلجأ الى أن قال : علة الرباهي وجود الكيل . أو الوزن فيما يتعين فإزادونا بهذا الاجنونا وكذبا بدعواهم ان الدنانير . والدرهم لا تتعين وهذه مكابرة العيان ، وأيضا فان علة الذهب (٦) والفضة عندهم تتعين وهم يجيزون تسليمه فيما يوزن فلم ينتفعوا بهذه الزيادة السخيفة في ازالة تناقضهم ، ثم أتوا بتخاليط تشبه ما يأتي به من يغفل لفساد عقله : قد تقصيناها في هذا المكان الا أن منها مخالفتهم السنة المتفق عليها من كل من يرى الرباهي غير النسبة فاجازوا التمرة بالتمرتين يدايد ويلزمهم أن يجيزوا تسليم ثلاث جبات من قمح في جبتين من تمر ، وهذا خروج عن الاجماع المتيقن .

قال أبو محمد : واحتجوا بالقولهم هذا بما روينا من طريق مسلم نا ابن قنبل عن سليمان - يعني ابن بلال - عن عبد المجيد بن سهل بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث أن أبا هريرة . وأبا سعيد حدثاه « أن رسول الله ﷺ بعث أخا بني عدى الأنصاري فاستعمله على خيبر فقدم بتمر جنب فقال له رسول الله ﷺ : أكل تمر خيبر هكذا ؟ قال : لا والله يا رسول الله انا لنشتري الصاع بالصاعين من الجلع فقال رسول الله ﷺ :

(١) سقط لفظ « لهم » من النسخة ١٤ (٢) سقط لفظ التي من النسخة ١٤ (٣) في النسخة ١٦ طوائف

(٤) في النسخة ١٤ (بنيئة) (٥) في النسخة ١٤ سائر (٦) في النسخة رقم ١٤ فان حل الذهب

لا تفعلوا ولكن مثلاً بمثل أو يبعوا هذا واشتروا بثمنه من هذا وكذلك الميزان (١) فاحتجوا بهذه اللفظة وهي قوله: وكذلك الميزان. ومن طريق عبد الرزاق نا معمر عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد «قال: دخل رسول الله ﷺ على بعض أهله فوجد عندهم تمر أجود من تمرهم فقال: من أين هذا؟ فقالوا: أبدلنا صاعين بصاع فقال رسول الله ﷺ: لا يصلح صاعين بصاع ولا درهمين بدرهم. ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن أبي زائدة عن محمد بن عمرو بن علقمة الليثي عن أبي سلمة ابن عبد الرحمن عن أبي سعيد عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لا يصلح درهم بدرهمين ولا صاع بصاعين» وهذا خبران صحيحان إلا أنه لا حاجة لهم فيهما على ما نبين أن شاء الله تعالى. وبما رويناه من طريق وكيع نا أبو جناب (٢) عن أبيه عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ: «عنده هذه السارية وهي يومئذ جذع نخلة: - «لا تبيعوا الدينار بالدينارين ولا الدرهم بالدرهمين ولا الصاع بالصاعين أني أخاف عليكم الرما - والرما الربا - زاد بعضهم فقام إليه رجل فقال: يا رسول الله الرجل يبيع الفرس بالآفراس، والتجيب (٣) بالابل قال: لا بأس إذا كان يدايده» وبما حدثناه أحمد بن محمد الطلنكي نا ابن مفرج نا إبراهيم بن أحمد بن فراس نا أحمد بن محمد بن سالم النيسابوري نا اسحاق بن إبراهيم - هو ابن راهويه - نا روح نا حيان بن عبيد الله وكان رجل صدق قال: سألت أبا جحز عن الصرف؟ فقال: يدايد كان ابن عباس لا يرى به بأساً ما كان منه يدايد فأناه أبو سعيد فقال له: ألا تتق الله حتى متى يأكل الناس الربا؟ أو ما بلغك أن رسول الله ﷺ قال: «التمر بالتمر، والحنطة بالحنطة، والشعير بالشعير، والذهب بالذهب، والفضة بالفضة يدايد عينا بغير مثلاً بمثل فزاد فهو ربا؟ ثم قال: وكذلك ما يكال ويوزن أيضاً فقال ابن عباس لاني سعيد: جزاك الله الجنة ذكرتي أمراً قد كنت أنسيته فانا أستغفر الله وأتوب إليه، فكان ينهى عنه بعد ذلك، وهذا كل ما احتجوا به ولا حاجة لهم في شيء منه.

أما حديث ابن أبي زائدة عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي سعيد فانه رواه عن محمد ابن عمرو من هو أحفظ من ابن أبي زائدة وأوثق فزاد فيه نا نا كما حدثنا أحمد بن محمد الطلنكي نا ابن مفرج نا إبراهيم بن أحمد بن فراس نا أحمد بن محمد بن سالم النيسابوري نا اسحاق بن راهويه نا ألفة فضيل بن موسى. والنضر بن شميل قال جميعاً: نا محمد بن عمرو عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عن أبي سعيد الخدري قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرزقنا تمرًا من تمر الجمع فنسبدل تمرًا طيب منه ونزيد في السعر فقال رسول الله ﷺ: لا يصلح

(١) هو في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٧ (٢) هو بالجيم وسيأتي قريباً ان اسمه يحيى بن أبي حية، وفي النسخ (أبو حباب) بخاء موحدة بعدها باء موحدة وهو غلط (٣) هو الفاضل من كل حيوان

هذا لا يصلح صاعين بصاع ولا درهمان بدرهم ولا الدينار بدينارين ولا الدرهم بالدرهم لافضل بينهما الاربا» هـ

**قال أبو محمد** : فقوله عليه السلام : « لا يصلح ، هذا لا يصلح صاعين بصاع » إشارة إلى التمر المذكور في الخبر لا يمكن غير ذلك أصلاً بدأ عليه السلام فقال : لا يصلح مشيراً إلى فعلهم ثم ابتدأ الكلام فقال : هذا لا يصلح صاعين بصاع فهذا ابتداء ، ولا يصلح صاعين بصاع جملة في موضع خبر الابتداء وانتصب صاعين بصاع على التمييز لا يجوز غير ذلك أصلاً لأنه لو قال عليه السلام : لا يصلح هذا ثم ابتدأ الكلام بقوله : لا يصلح صاعين بصاع دون أن يكون في يصلح الثانية ضمير راجع إلى المذكور أو مشار إليه لكان لحنًا لا يجوز البتة ومن الباطل المقطوع به أن يكون عليه السلام يلحن ولا يحل إحالة لفظ الخبر مادام يوجد له وجه صحيح فبطل تعلقهم بهذا الخبر والله تعالى الحمد هـ وأما حديث سعيد بن المسيب عن أبي سعيد . وأبي هريرة الذي فيه « وكذلك الميزان » فانهم جسروا ههنا على الكذب البحت على رسول الله ﷺ إذ قطعوا بأنه عليه السلام أراد أن يقول : لا يحل التفاضل في كل جنس من الموزونات بحسنه ولا النسيئة فاقصر من هذا كله على أن قال : وكذلك الميزان هـ قال أبو محمد : انما بعث رسول الله ﷺ بالبيان وأما بالاشكال في الدين والتلبس في الشريعة فعاد الله من هذا وليس في التلبس . والاشكال أكثر من أن يرید رسول الله ﷺ أن يحرم كل جنس مما يكال بشئ من جنسه متفاضلاً أو نسيئته وكل جنس مما يوزن بشئ من جنسه متفاضلاً أو نسيئته فيقتصر من بيان ذلك علينا وتفصيله لنا على أن يقول في التمر الذي اشتري بتمر أكثر منه : لا تفعلوا ولكن مثلاً بمثل أو يعوا هذا واشتروا بتمنه من هذا ، وكذلك الميزان وما خلق الله قط أحدا يفهم تلك الصنفين من هذا الكلام ، ولار كبا لله تعالى قط هذا الكلام على تلك الخرافتين ولو أن انساناً من الناس أراد تلك الشرعيتين اللتين احتجوا بهما بهذا الكلام فعبر عنهما بهذا الكلام لسخر منه ولما عده من يسمعه إلا ألكن اللسان . أو ما جئنا من المجان . أو سخيفاً من التوكل ، أفلا (١) يستحيون من هذه الفضائح الموبقة عند الله تعالى المخزية في العاجل ولكننا نقول قولاً لا تقرب به إلى الله تعالى ويشهد لصحته كل ذي فهم من مخالف ومؤلف : وهو أن قول رسول الله ﷺ : وكذلك الميزان قول مجمل مثل قول الله تعالى : ( أقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ) تؤمن بكل ذلك ونطلب بياناً منه من نصوص أخرى لا نقدم بالظن الكاذب . والدعوى الآفكة على أن نقول : أراد الله تعالى كذا وكذا وأراد رسوله عليه السلام معنى كذا لا يقتضيه ذلك اللفظ بموضوعه

في اللغة فطلبنا ذلك فوجدنا حديث عباد بن الصامت . وأبي بكرة . وأبي هريرة قديين فيها مراده عليه السلام بقوله ههنا . وكذلك الميزان ، وهو تفسيره عليه السلام هنالك أنه لا يحل الذهب بالذهب الاوزنا بوزن ولا الفضة بالفضة الاوزنا بوزن فقطعنا أن هذا هو مراد رسول الله ﷺ بقوله : « وكذلك الميزان » وشهدنا بشهادة الله تعالى أنه عليه السلام لو أراد غير هذا لبينه ووضحه حتى يفهمه أهل الاسلام ولم يكننا الى ظن أبي حنيفة ورأيه الذي لا رأى أسقط منه ولا الى كهانة أصحابه الغثة التي حلوا منهم عليها الخزية فقط قال تعالى : ( لتبين للناس ما نزل إليهم ) ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) فسقط تمويههم بهذا الخبر والله تعالى الحمد ، والعجب كل العجب من قولهم في البين الواضح من نبي رسول الله ﷺ عن الرطب بالتمر : أنه إنما أراد التي في رموس النخل وليس هذا في شيء من الأخبار لأن ذلك خبر وهذا آخرون يأتون الى مجمل لا يفهم أحد منه الا مفسره عليه السلام في مكان آخر فيزيدون فيه ويفسرونه بالباطل وبما لا يقتضيه لفظه عليه السلام أصلاً . وأما حديث يحيى بن أبي كثير عن أبي سلبه عن أبي سعيد لا يصلح صاعين بصاع فانهم قالوا : هذا عموم لكل مكيل . قال أبو محمد : وهذا خبر اختصره معمر عن يحيى بن أبي كثير أو وهم فيه يقيفون لا إشكال فيه فرواه ابن أبي زائدة عن محمد بن عمرو أو وهم فيه على ما ذكرنا قبل لأن هذا خبر رواه عن يحيى بن أبي كثير باسناده الأوزاعي . وهشام الدستوائي . وشيبان بن فروخ وليس هشام . والأوزاعي دون معمر ان لم يكن هشام أحفظ منه . فروياه من طريق مسلم حدثني اسحق بن منصور نا عبيد الله (١) بن موسى عن شيان . ومن طريق أحمد بن شعيب أنا هشام ابن أبي عمار عن يحيى بن حمزة نا الأوزاعي . وحدثنا حماد نا عباس بن أصبغ نا محمد ابن عبد الملك بن أيمن نا بكر بن حماد نا مسدد نا بشر بن المفضل نا هشام . هو الدستوائي . كلهم عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلبه بن عبد الرحمن بن عوف عن أبي سعيد الخدري : « أن رسول الله ﷺ قال : لا صاعى تمر بصاع . ولا صاعى خنطة بصاع . ولا درهمين بدرهم (٢) » قال الأوزاعي فرواه عن يحيى بن أبي كثير : حدثني أبو سلبه بن عبد الرحمن حدثني أبو سعيد الخدري وهذا هو خبر محمد بن عمرو نفسه .

قال أبو محمد : فاسقط معمر ذكر التمر . والخنطة ، ومن البيان الواضح على خطأ معمر الذى لا شك فيه إirاده اللحن عن رسول الله ﷺ في هذا الخبر بقوله : لا يصلح صاعين بصاع والله ما قاله رسول الله ﷺ قط الا أن يشير الى شيء فيكون ضميره في لا يصلح لاسيما والأوزاعي يذكر سماع يحيى بن أبي كثير من أبي سلبه . وسماع أبي سلبه

(١) في النسخة ١٦ عبد الله وهو غلط (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٨ ولا درهم بدرهم

من أبى سعيد لم يذكر ذلك معمر وهذا لا يكدر عندنا شيئا إلا إذا كان خبرا واحدا  
اختلف فيه الرواة فإن رواية الذى ذكر السماع أولى لاسيما من ذكر بتدليس ثم لو صح لهم  
لفظ ابن أبى زائدة . ومعمر بلا زيادة من غيرهما ولا يأتى من سواهما لما كان لهم فيه حجة  
لوجهين ، أحدهما أنه ليس فيه ذكر جنس واحد ولا جنسين أصلا وهم يجيزون صاعى  
حنطة بصاع تمر وبكل ما ليسا من جنس واحد ، وهذا خلاف عموم الخبر . فان قالوا :  
فسر هذا أخبار آخر قلنا : وكذلك فسرت أخبار آخر ما أجمله معمر ، والوجه الثانى  
أن يقول : هذا فى القرض لافى البيع نعم لا يجوز فى القرض صاعان بصاع فى شيء من الأشياء  
كلها وأما البيع فلا لأن الله تعالى يقول : ( وأحل الله البيع ) فان ادعوا إجماعا كذبوا  
لأنهم يجيزون صاعى شعير بصاع بر والناس لا يجيزونه كلهم بل يختلفون فى إجازته ،  
وصاعى حصص بصاع لياء ولا إجماع ههنا فالك لا يجيزه . فان قالوا : قد قال رسول الله  
ﷺ : « فإذا اختلفت الأصناف فبيعوا كيف شئتم » قلنا : صح أنه عليه السلام قال :  
« فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد » فانما قال رسول الله  
ﷺ فى الأصناف التى سمي فى الحديث الذى ذكر هذا اللفظ فى آخره ولا يحل أن ينسب  
إليه عليه السلام قول بظن كاذب ، ويكفى من هذا أنهم مجمعون معنا على أن لفظة لاصعين  
بصاع ليست على عمومها فقالوا هم : فى كل مكيل من جنس واحد وقلنا نحن : هو فى  
الأصناف المنصوص عليها فدعوى كدعوى ، وبرهاننا نحن صحة النص على قولنا وبقي قولهم  
بلا برهان (١) فبطل تعليقهم بهذا الخبر والله تعالى الحمد . وأما حديث ابن عمر فساقت  
لأنه عن أبى جناب - وهو يحيى بن أبى حية الكلبي - ترك الرواية عنه يحيى القطان .  
وعبد الرحمن بن مهدى وضعف و ذكر بتدليس ، ثم هو عن أبيه وهو مجهول جملة فبطل  
التعلق به ، ثم لو صح لكان القول فيه كالقول فى غيره مما ذكرنا آتفا ما خالفوا فيه عموما .  
وأما حديث أبى سعيد الخدرى الذى أوردنا من طريق حيان بن عبيد الله عن أبى مجلز  
فلا حجة فيه لأنه منقطع كما أوردنا لم يسمعه لامن أبى سعيد . ولامن ابن عباس و ذكر  
فيه أن ابن عباس تاب ورجع عن القول بذلك وهذا الباطل (٢) وقول من بلغه خبر لم  
يشده (٣) ولا أخذه عن ثقة ، وقد روى رجوع ابن عباس أبو الجوزاء رواه عنه سليمان  
ابن على الربعى وهو مجهول لا يدري من هو ، وروى عنه أبو الصهباء أنه كرهه ، وروى  
عنه طاوس ما يدل على التوقف ، وروى الثقة المختص به خلاف هذا كما حدثنا حمام ناعباس  
ابن أصبغ نا محمد بن عبد الملك بن أيمن نا عبد الله بن أحمد بن حنبل نا أبى ناهشيم نا أبو بشر -

هو جعفر بن أبي وحشية - عن سعيد بن جبير عن ابن عباس أنه قال : ما كان الرابض في هاموات ، وحلف سعيد بن جبير بالله ما رجع عنه حتى مات ، ثم هو أيضا من رواية حيان بن عبيد الله وهو مجهول ثم لو انسند حديث أبي مجلز المذكور لما كانت لهم فيه حجة لأن اللفظ الذي تعلقوا به من « وكذلك ما يكال ويوزن » ليس من كلام رسول الله ﷺ وإنما هو من كلام أبي سعيد لوصح ، وهو أيضا عنه منقطع لأن هذا خبر رواه نافع . وأبو صالح السمان . وأبو المتوكل الناجي . وسعيد بن المسيب . وعقبة بن عبد الغافر . وأبو نضرة . وأبو سلمة بن عبد الرحمن . وسعيد الجريري . وعطاء بن أبي رباح كلهم عن أبي سعيد الخدري ، وكلهم ذكروا أنهم سمعوه منه ، وكلهم متصل الأسانيد بالثقات المعروفين اللهم ليس منهم أحد ذكر هذا اللفظ (١) فيه وهو بين في الحديث المذكور نفسه لأنه لما تم كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم قال أبو مجلز : ثم قال فابتدأ الكلام المذكور من ذكر : « وكذلك كل ما يكال ويوزن » مفصلا عن كلام رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وما يبعد أن يكون من كلام أبي مجلز وهو الأظهر فبطل من كل جهة ، ولا يحل أن ينسب إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم كلام بالظن الكاذب .

**قال أبو محمد :** ثم العجب كله من احتجاجهم فيما ليس فيه منه نص ولا دليل ولا أثر ، وخلافهم ليقين ما فيه منسوبا مبينا أنه قول رسول الله ﷺ ، وقد صح من غير هذا الخبر أنه من كلام رسول الله ﷺ « التمر بالتمر . والحنطة بالحنطة . والشعير بالشعير . والذهب بالذهب . والفضة بالفضة يدايد عينا بيمين » فقالوا هم جهارا : نعم ويجوز غير عين بغير عين ويجوز عين بغير عين ، نعم يجوز تمر بتمرين وبأكثر فهل بعد هذه الفضاائح فضايح ؟ أو يبقى مع هذا دين أوحيا من عار أو خوف نار نعوذ بالله من الضلال والدمار .

**قال أبو محمد :** وما بين غاية البيان أن هذا اللفظ - نعى وكذلك ما يكال ويوزن - ليس من كلام النبي ﷺ قطعا بغيره واضح وهو أيضا مبطل لعلتهم بالوزن . والكيل من طريق ضرورة الحس وبديهة العقل وصادق النظر فإن من الباطل البحث أن يكون عليه السلام يجعل علة الحرام في الربا الوزن . والكيل . والتفاضل فيه وباعثه عز وجل يعلم وهو عليه السلام يدري وكل ذي عقل يعرف أن حكم المبيعات يختلف في البلاد أشد اختلاف فما يوزن في بلدة يسكال في أخرى كالعسل . والزيت . والدقيق . والسمن . يباع الزيت والعسل ببغداد والكوفة وزنا ولا يباع شي منها بالاندلس إلا كيلا ، ويباع السمن

والدقيق في بعض البلاد كيل ولا يباعان عندنا إلا وزنا والتين يباع برية كيلاً ولا يباع  
 بأشيلية وقرطبة الا وزنا وكذلك سائر الأشياء ، ولا سبيل إلى أن يعرف كيف كان يباع  
 ذلك على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم أصلاً ، فحصل الربا لا يدري ما هو حتى يحتجب  
 ولا ما ليس هو فيستعمل (١) ، وصار الحرام والحلال في دين الله تعالى أمشاجاً مختلطتين  
 لا يعرف هذان هذا أبداً ، وحصلت الأنواع المبيعة كلها التي يدخلون فيها الربا لا يدرون  
 كيف يدخل الربا فيها ؟ ولا كيف يسلم منه ؟ نبرأ إلى الله تعالى من دين هذه صفته هيئات  
 أين هذا القول الكاذب ؟ من قول الله تعالى الصادق : (اليوم أكملت لكم دينكم) ومن قول  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم : « اللهم هل بلغت ؟ قالوا : اللهم نعم قال : اللهم اشهد » .  
 فان رجعوا إلى أن يجمعوا لاهل كل بلد عاداته حصل الدين لعباً إذا شاء أهل بلد أن  
 يستحلوا الحرام ردوا كل ما كانوا يبيعونه بكيل إلى الوزن وما كانوا يبيعونه بوزن  
 إلى كيل (٢) خلل لهم باختيارهم ما كان حراماً أمس من التفاضل بين الكيلين أو بين  
 الوزنين ما شاء الله كان وهذا بعينه أيضاً يدخل على المالكين . والشافعيين لانهم اذا  
 أدخلوا الربا في المأ كول كله أو في المدخر المقتات سألتناهم عن الاصناف المبيعة من ذلك  
 وليست صنفاً . ولا صنفين بل هي عشرات كثيرة بأى شيء يوجبون فيها التماثل أبا الكيل  
 أم بالوزن ؟ فإيما قالوا صاروا متحكمين بالباطل ولم يكونوا أولى من آخر يقول  
 بالوزن فيما قالوا هم فيه بالكيل أو بالكيل فيما قالوا هم فيه بالوزن فأين المخلص ؟ أم كيف  
 يبيع الناس ما أحل لهم من البيع ؟ أم كيف يحتسبون ما حرم عليهم من الربا ؟ وهذان  
 الخطأ الذي لا يحيل على من يسره الله تعالى لنصيحة نفسه . وذكروا في ذلك عن تقدم  
 ما رويناه من طريق ابن وهب عن عذرة بن بكير عن أبيه سمعت عمرو بن شعيب قال : كتب  
 عمر بن الخطاب إلى أبي موسى الأشعري أن لا يباع الصاع بالصاعين اذا كان مثله وان  
 كان يدايدان اختلف فلا بأس واذا اختلف في الدين فلا يصلح . وكل شيء يوزن  
 مثل ذلك كهيئة المكيال . ومن طريق يحيى بن سعيد القطان نا صدقة بن المثنى نا  
 جدى - هورباح بن الحرث - أن عمار بن ياسر قال في المسجد الأكبر : العبد خير من  
 العبدتين . والامة خير من الامتين . والبعير خير من البعيرين . والثوب خير من الثوبين  
 فما كان يدايد فلا بأس به انما الربا في النساء (٣) الا ما كيل أو وزن .

**قال أبو محمد :** وزاد بعضهم في هذا الخبر فلا يباع صنف منه بالصنف الآخر الا  
 مثلاً بمثل . ومن طريق ابن أبي شبة نا عبد الأعلى عن معمر عن الزهري عن سالم ان ابن

(١) في النسخة رقم ١٦ حتى يستعمل (٢) في النسخة ١٦ بكيل إلى الوزن (٣) في النسخة ٤ : النسيئة



عمر كان لا يرى بأساً فيما يكال يدا ييدوا احداً باثنين اذا اختلفت ألوانه ، ومن طريق  
عبدالرزاق عن معمر بن حماد بن أبي سليمان (١) عن النخعي . وعن رجل عن الحسن قال  
جميعاً : سلف ما يكال فيما يوزن ولا يكال . وسلف ما يوزن ولا يكال فيما يكال ولا يوزن .  
ومن طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن موسى بن أبي عائشة عن ابراهيم النخعي  
قال : ما كان من بيع واحد يكال مثلاً بمثل فاذا اختلف فرد واُزدد يدا ييد ، وان كان  
شيئاً واحداً يوزن فمثلاً بمثل فاذا اختلف فرد واُزدد يدا ييد . ومن طريق عبدالرزاق  
عن معمر بن الزهري قال : كل شيء يوزن فهو يجرى بجرى الذهب والفضة وكل شيء  
يكال فهو يجرى بجرى البر . والشعير . فاما الرواية (٢) عن عمر فمقطعة . وعن الحسن  
كذلك ، وأما قول عمار فغير موافق لقولهم لكنهم . وهو باه لانه (٣) لا يخلو قوله :  
الاما كيل أو وزن من أن يكون استثناء من النساء الذي هو رباً أو يكون استثناء مما قال :  
انه لا بأس به ما كان يدا ييد ولا سبيل الى وجه ثالث ، فان كان استثناء من النساء الذي  
هو رباً فهو ضد مذهبهم عينا وموجب أنه لا ربا الا فيما يكال أو يوزن في النسبة ، فان  
كان استثناء مما لا بأس به يدا ييد فهو أيضا ضد مذهبهم وموجب أنه لا يجوز ما كيل بما  
وزن يدا ييد ، وأما الزيادة التي زادوها فلا يباع صنف منه بالصنف الآخر الا مثلاً بمثل  
فهو ضد مذهبهم عياناً بكل حال ، وأما قول ابن عمر فصحيح عنه وقد صح عنه خلافه كما  
ذكرنا في ذكرنا قول الشافعي فليس أحد قوله بأولى من الآخر مع أنه ليس فيه كراهية  
التفاضل فيما يكال ولا يوافق سائر أقوالهم وما وجدنا قولهم يصح عن أحد قبلهم الا  
عن النخعي . والزهري فقط فبطل كل ما هو باه من الآثار ، فان قالوا : لم ينص عليه  
السلام الاعلى مكيل . وموزون قلنا : ما الفرق بين هذا وبين من قال : لم ينص عليه  
السلام الاعلى ما كورل أو ثمن ، أو من قال : لم ينص عليه السلام الاعلى مقتات مدخر  
ومعدني وما يصلح به الطعام ، أو من قال : لم ينص عليه السلام الاعلى ما يزكي وعلى مالح  
الطعم فقط ، أو من قال : لم ينص عليه السلام الاعلى نبات . ومعدني . وجامد ؟ فأدخل  
الرباني كل ما ينبت كالصبر وغير ذلك وأسقطه عن اللبن وما يتصرف منه وعن العسل .  
واللحم . والسمنك فليس بعض هذه الدعاوى أولى من بعض ، وكل هذا اذا تعدى به  
ما ورد فيه النص فهو تعد لحدود الله تعالى ، وما عجز رسول الله ﷺ قط عن أن يبين  
لنا مراده وحاش له من أن يكلنا في أصعب الأشياء من الربا المتوعده في نار جهنم في  
الآخرة والحرب به في الدنيا الى هذه الكهانات الكاذبة . والظنون الآفكة ظلمات بعضها

فوق بعض ، ونحمد الله على السلامة \*

وعهدنا بهم يقولون : نحن على يقين من وجوب قطع اليد في عشرة دراهم وغير موقنين بوجوب قطعها في أقل ، ونحن موقنون بتحريم عصير العنب اذا أسكر ولم نوقن بتحريم ما عداه ، ونحن موقنون بالقصر في ثلاث ولا نوقن به في أقل فلا نقول بشئ من ذلك حيث لا نوقنه ، فهلا قالوا ههنا : نحن موقنون بالربا في الاصناف المنصوص عليها ولسنا على يقين منه في غيرها فلا نقول به حيث لا يقين معناه ؟ ولو فعلوا هذا ههنا وتركوها لكانوا لوققوا لانهم كانوا يتبعون السنن وبالله تعالى التوفيق ، ثم لم يلبثوا ان نقضوا علمهم أقيح نقض فأجازوا تسليف الذهب . والفضة فيا يكال : وما يوزن ، وأجازوا بيع آية نحاس بآية نحاس أو وزن منها ولم يميزوا ذلك في آية الذهب . والفضة وكل ذلك سواء عندهم في دخول الربا فيه ، ثم أجازوا بيع قمح بعينه بقمح بغير عينه . أو تمر بعينه بتمر بغير عينه . أو شعير بعينه بشعير بغير عينه فيقبض الذي بغير عينه ثم يفترقان قبل قبض الذي بعينه ، وحرمو ذلك في ذهب بعينه بذهب بغير عينه وفي فضة بعينها بفضة بغير عينها ولا فرق بين شئ من ذلك لافي نص . ولا في معقول ، فأباحوا الربا جارا ونعوذ بالله من الخذلان ، فبطلت علة هؤلاء وبطل قولهم يقينا .

١٤٨٠ **مسألة** قال أبو محمد : وههنا أشياء ذكرها القائلون بتعليل حديث الربا كلهم وهي أنهم ذكروا مارويان طريق وكيع نا اسماعيل بن أبي خالد عن حكيم بن جابر عن عبادة بن الصامت سمعت رسول الله ﷺ يقول : «الذهب بالذهب . والفضة بالفضة . الكفة بالكفة حتى خلص الى الملع » قالوا : فهذا يدل على أنه عليه السلام ذكر غير ذلك .

**قال أبو محمد** : وهذا باطل لوجه . أولها أن هذا اللفظ لم يروه الاحكيم بن جابر وهو مجهول . والثاني أنه قد أسقط من هذا الخبر ذكر البر . والتمر . والشعير فبطل تقديرهم أنه ذكر أصناف لم يذكرها غيره من الرواة . والثالث أن هذا الخبر رويناه من طريق بكر بن حماد عن مسدد عن يحيى بن سعيد القطان عن اسماعيل بن أبي خالد عن حكيم بن جابر عن عبادة بن الصامت عن النبي ﷺ فقال فيه : « حتى خص الملع » فلاح أنه لم يذكر غير تلك الاصناف . والرابع أن من الباطل المتيقن أن يذكر عليه السلام شرائع مفترضة فيسقط ذكرها عن جميع الناس أولهم عن آخرهم من غير نسخ هذا خلاف قول الله تعالى : ( وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى ) ، وقوله تعالى : ( انا نحن نزلنا الذكر وانا له لحافظون ) ولوجاز هذا لكان الدين لم يكمل والشرعة

فاسدة قد ضاعت منها عنا أشياء. ولكننا مكلفين ما لا تقدر عليه وما مورين بما لا ندره أبداً، وهذه ضلالات ناهيك بها وباطل لا خفاء به \* وذكرنا ما روينا من طريق ابن وهب عن يزيد بن عياض عن اسحاق بن عبد الله عن جبير عن مالك بن أوس بن الحدثان أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «التمر بالتمر. والزبيب بالزبيب. والبر بالبر. والسمن بالسمن. والزيت بالزيت. والدينار بالدينار. والدرهم بالدرهم لافضل بينهم».

**قال أبو محمد:** وهذا حديث موضوع مكذوب لا تحل روايته الا على بيان فضيحته لأن مالك بن أوس لا يعرف له سماع من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وجبير ابن أبي صالح مجهول لا يدري من هو، واسحاق بن عبد الله - هو الفروي - متروك، ويزيد بن عياض - هو ابن جعدبة - مذكور بالكذب ووضع الاحاديث، ثم لو صح لم يكن لهم فيه حجة في ايجاب علة أصلاً وانما كان يكون فيه زيادة ذكر الزيت. والسمن. والزبيب فقط، وأيضاً فلو صح لكان المالكيون مخالفين له لأنهم يميزون الدرهم بأوزن منه على سبيل المعروف ولما كان الخفيفون مخالفين له لأنهم يميزون ثلاث تمرات بست تمرات. وعشر حبات بر بثلاثين حبة بر، وكذلك في الشعير. والملح والزبيب. والملح، ولا يحل تحريم حلال خوف الوقوع في الحرام فيستعجل من فعل ذلك المعصية والوقوع في الباطل خوف أن يقع فيه غيره \* ومن طريق وكيع نا ابراهيم ابن يزيد عن أبي الزبير عن جابر أنه كره مدى ذرة بمد حنطة نسيئة، ابراهيم متروك متهم وهذا كراهية (١) لالتحريم، ولا يدري هل كره الكيل أو الطعام؟ وقد ذكرنا كل قول روى في هذا الباب عن المتقدمين وبيننا خلافهم لها وأنهم قالوا في ذلك باقوال لا تحفظ عن أحد قبلهم، وأعجب شئ مجاهرة من لادين له بدعوى الاجماع على وقوع الربا فيما عدا الاصناف المنصوص عليها، وهذا كذب مفضوح من قريب، والله ما صح الاجماع في الاصناف المنصوص عليها فكيف في غيرها، وأوليس ابن مسعود وابن عباس يقولان: لا ربا فيما (٢) كان يدايد؟ وعليه كان عطاء. وأصحاب ابن عباس. وفقهاء أهل مكة \* وقد روينا من طريق سعيد بن منصور نا أبو معاوية نا الاعمش عن ابراهيم التيمي عن الحرث بن سويد عن عبد الله بن مسعود قال: لا ربي فيما كان يدايد والماء من الماء \* ومن طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا وكيع نا سفيان - هو الثوري - عن ابن جريج عن عطاء قال: لا بأس بأن يسلم ما يكال فيما يكال وما يوزن فيما يوزن انما هو طعام بطعام، وهذا نفس قولنا ومخالف لجميع قول هؤلاء، وقد صح عن طلحة بن

عيداته اباحه بيع ذهب بفضة يقبض أحدهما ويتأخر قبض الآخر الى أجل غير مسمى ولا يقدران فيما عدا الستة الأصناف في الرباع على كلمة الا عن سبعة من الصحابة رضي الله عنهم مختلفين كلهم مخالف لا قول أبي حنيفة . ومالك . والشافعي ، ليس عن أحد منهم رواية توافق أقوال هؤلاء صحيحة ولا سقيمة ، وعن نحو اثني عشر من التابعين مختلفين أيضا كذلك مخالفين لا قولهم الا ابراهيم وحده فانه وافق قوله أصل أبي حنيفة ، وأيضا فأكثر الروايات التي ذكرنا عن الصحابة والتابعين فواهي لا تصح ، فمن يحمل مثل هذا إجماعا إلا من لا دين له ولا عقل وبالله تعالى التوفيق . ووجدنا لبشر بن غياث المريسي قولاً غريباً وهو أن تسليم كل جنس في غير جنسه جائز كالذهب في الفضة . والفضة في الذهب . والقمح في الشعير . والتمر في الملح . وكل صنف منها في غيره وأن الربا لا يقع إلا فيما يبيع بجنسه فقط ، ثم لا ندري أعم كل جنس في العالم قياساً على المنصوصات وهو الأظهر من قوله ؟ أو خص المنصوصات فقط ، وهذا قول مخالف لما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا وجه للاشتغال به .

١٤٨١ مسألة (١) قال علي : فاذ قد بطلت هذه الأقوال كلها فالواجب أن نذكر البرهان على صحة قولنا بعون الله تعالى . رويان طريق مسلم ناقتية بن سعيد قال : نااليث - هو ابن سعد - عن ابن شهاب عن مالك بن أنس بن الحذثان أنه قال : أقبلت أقول : من يصطرف الدرهم ؟ فقال طلحة بن عبيد الله - وهو عند عمر بن الخطاب - : أرنا ذهبك ثم جئنا (٢) اذا جاء خادمنا ذلك ورقك فقال عمر بن الخطاب : كلا والله لتعطينه ورقة أو لتردن اليه ذهبه فان رسول الله ﷺ قال : الورق بالذهب ربا الا هاء وها . (٣) والبر بالبر ربا الا هاء وها . والشعير بالشعير ربا الا هاء وها . والتمر بالتمر ربا الا هاء وها . ومن طريق مسلم نا عبيد الله بن عمر القواريري نا حماد بن زيد عن أيوب السخيتاني عن أبي قلابة نا أبو الأشعث عن عباد بن الصامت قال : سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن بيع الذهب بالذهب . والفضة بالفضة . والبر بالبر . والشعير بالشعير . والتمر بالتمر . والملح بالملح إلا سواء بسواء عينا بعين فمن زاد أو ازاد فقد أربى . (٤) ومن طريق مسلم نا اسحاق بن ابراهيم - هو ابن راهويه - عن عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي عن أيوب السخيتاني بنحوه . ومن طريق أحمد بن شعيب نا محمد بن المثنى نا عمرو ابن عاصم نا همام - هو ابن يحيى - نا قتادة عن أبي الخليل عن مسلم المسكن عن أبي الأشعث

(١) سقط لفظ «مسألة» من النسخة ١٤ (٢) في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٥ «ثم اثنا» (٣) لفظه كجاء أي هاء وأهل الحديث يقولون بالتمر ، وقال الخطابي : الصواب المد ، وقال غيره : الوجهان جائزان والمد أشهر وهو حال أي الامة ولا منهم أي من المتعاقدين فيمخذوخذاي يدايد (٤) الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٥ مطولا

الصنعاني عن عبادة بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ : « الذهب بالذهب تبره وعينه وزنا بوزن . والفضة بالفضة تبره وعينه وزنا بوزن . والملح بالملح . والتمر بالتمر : والبر بالبر . والشعير بالشعير كيلا بكيل فن زاد (١) أوزداد قد أربى ، ولا بأس ببيع الشعير بالبر والشعير أكثرهما يدايد » .

**قال أبو محمد :** عمرو بن عاصم أنصاري ثقة معروف ، وأبو الخليل هو صالح بن أبي مریم ثقة ، ومسلم المكي هو مسلم بن يسار الخياط مولى عثمان رضى الله عنه ثقة ، وقد روينا هذا أيضا من طرق صحاح فلا ربا إلا فيما نص عليه رسول الله ﷺ المأمور بالبيان وما عدا ذلك خلل وما كان ربك نسيا وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٨٣ مسألة** ولا يحل أن يباع قح بقمح إلا مثلا بمثل كيلا بكيل يدايد عينا بعين ، ولا يحل أن يباع شعير بشعير إلا كذلك ، ولا يحل أن يباع تمر بتمر إلا كذلك ، ولا يحل أن يباع ملح بملح إلا كذلك ، وسواء معدنيه أو ما ينقعد منه من الماء كل ذلك لا يباع بعضه ببعض إلا كما ذكرنا ، وكذلك أصناف القمح فهي كلها قمح الأعلى . والأدنى . والوسط سواء فيما قلنا ، وكذلك أقسام الشعير ، وكذلك أقسام التمر فإن تأخر قبض أحد العينين فهو رباحرام مفسوخ أبدا محكوم فيه بحكم الغصب سواء تأخر طريقة عين أو أكثر ، والكثير والقليل من كل ما ذكرنا سواء فيما وصفتنا ، ولا يحل شيء مما ذكرنا من نوعه وزنا بوزن ولا وزنا بكيل ولا جزافا بجزاف . ولا جزافا بكيل . ولا جزافا بوزن لأن كل هذا مقتضى كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي ذكرنا ، ومفهومه وموضعه في اللغة التي بها خاطبنا وبالله تعالى التوفيق .

وقال أبو حنيفة . والشافعي : جائز أن يباع منها شيء بغير عينه بعين وبغير معين وجائز أن يتأخر التقابض عن وقت العقد ما لم يفترقا بإبدانهما وإن طال ذلك ، وهذا خلاف قول رسول الله صلى الله عليه وسلم . رويان من طريق الحجاج بن المنهال نايزيد ابن ابراهيم نا محمد بن سيرين قال : ثبت أن عمر بن الخطاب قام بخطب فقال : يا أيها الناس ألا إن الدرهم بالدرهم والدينار بالدينار عين بعين سواء سواء مثلا بمثل ، فهذا عمر بحضرة الصحابة لا يميز في الدراهم والدينارين إلا لعين بعين ويرى أنها تعين ولا يعرف له في ذلك مخالف من الصحابة بخلافه .

**١٤٨٤ مسألة** وجاز بيع كل صنف مما ذكرنا بالأصناف الأخر منها متفاضلا ومتماثلا وجزافا وزنا وكيلا كيف ما شئت إذا كان يدايد ، ولا يجوز في ذلك التأخير

(١) في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٧٧ والشعير بالشعير سواء بمثل بمثل فن زاد ، الخ

طريقة عين فأكثر لا في بيع ولا في سلم ، وهذا مقتضى قول رسول الله ﷺ الذى ذكرنا وهو متفق عليه إلا ما لكافانه لم يحز بيع الشعير بالقمح الامثال كإيلا بكيل ، وأجازه أبو حنيفة . والشافعى . وأبو سليمان كما قلنا . برهان صحة قولنا ماروينا من طريق مسلم نا أبو كريب نا ابن فضيل - هو محمد - عن أبيه عن أبي زرعة بن عمرو بن جرير عن أنى هريرة قال قال رسول الله ﷺ : «التمر بالتمر . والحنطة بالحنطة . والشعير بالشعير . والملح بالملح مثلاً بمثل يدا يبدفن زاد واستزاد فقد أرى إلا ما اختلفت ألوانه » .

ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أنى شبة عن وكيع نا سفيان الثورى عن خالد الحذاء عن أنى قلابة عن أنى الاشعث عن عباد بن الصامت قال : قال رسول الله ﷺ : الذهب بالذهب . والفضة بالفضة . والبر بالبر . والشعير بالشعير . والتمر بالتمر . والملح بالملح مثلاً بمثل يدا يدا يد سواه (١) فاذا اختلفت هذه الأصناف فيموا كيف شتم إذا كان يدا يدا يد ، وقد ذكرنا قبل هذه بمسألة نصه عليه السلام على جواز بيع الشعير بالبر متفاضلاً ولا حجة فى قول أحد دون رسول (٢) الله ﷺ . ومن طريق أحمد ابن شعيب نا محمد بن عبد الله بن بزيع (٣) نا يزيد نا سلة بن علقمة عن محمد بن سيرين عن مسلم بن يسار . وعبد الله بن عبيد (٤) - هو ابن هرمز - قال جميعاً : إن عباد بن الصامت حدثهم وقال : نهى رسول الله ﷺ عن بيع الذهب بالذهب . والورق بالورق : والبر بالبر . والشعير بالشعير . والتمر بالتمر إلا مثلاً بمثل يدا يدا ، وأمرنا أن نبيع الذهب بالورق والورق بالذهب . والبر بالشعير . والشعير بالبر يدا يدا كيف شتتا ، زاد أحدهما فى حديثه الملح بالملح ولم يقله الآخر (٥) ، فهذا أثر متواتر رواه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبو هريرة . وعباد بن الصامت ، ورواه عن أنى هريرة أبو زرعة بن عمرو ابن جرير . وأبو حازم ، ورواه عن عباد بن الصامت أبو الاشعث الصنعانى . وعبد الله ابن عبيد ، ورواه عن أنى الاشعث أبو قلابة . ومسلم بن يسار ، ورواه عن مسلم بن يسار أبو الخليل . وابن سيرين ، ورواه عن هؤلاء الناس . واحتج المالكيون بما روينا من طريق ابن وهب عن عمرو بن الحارث أن أبا النضر حدثه أن يسر بن سعيد حدثه عن معمر بن عبد الله أنه أرسل غلامه بصاع قمح وقال : بعته شتم اشتر به شعيراً فذهب الغلام فأخذ صاعاً وزيادة بمض صاع فلما جاء قال له معمر : لم فعلت ذلك ؟ انطلق فردّه ولا

(١) فى صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٦ تقديم وتأخير (٢) فى النسخة ١٤ احد غيره عليه السلام (٣) فى النسخة ١٤ (بزيع) بالعين المجمة وهو ضعيف (٤) فى سنن النسائى ج ٧ ص ٢٧٤ عبد الله بن عتيك وهو صحيح أيضاً لانه قاله : ابن عتيك . وابن عتيق أيضاً انظر تهذيب التهذيب ج ٥ ص ٢١٢ (٥) سقط بعض الداخمين الحديث من رواية المصنفه

تأخذن إلا مثلا بمثل فأنى كنت أسمع النبى صلى الله عليه وسلم يقول : الطعام بالطعام مثلا بمثل قيل : فانه ليس مثله قال : انى أخاف أن يضارع \* وبمار ويناه من طريق مالك عن نافع عن سليمان بن يسار قال : قال عبد الرحمن بن الأسود بن عبد يغوث لغلامه خذ من حنطة أهلك [طعاما] (١) فابتع بها شعيرا ولا تأخذ إلا مثله \* ومن طريق ابن أبى شيبة نا أبو داود الطيالسى عن هشام الدستوائى عن يحيى بن أبى كثير قال : أرسل عمر ابن الخطاب غلامه بصاع من بريش ترى له به صاعا من شعير وزجره أن زادوه أن يزداده ومن طريق ابن أبى شيبة ناشبابة عن ليث عن نافع عن سليمان بن يسار عن سعد ابن أبى وقاص مثل هذا \* ومن طريق مالك أنه بلغه عن القاسم بن محمد عن معيقيب مثل هذا أيضا ، وهو قول أبى عبد الرحمن السلى صح عنه ذلك وروى ولم يصح عن القاسم . وسالم . وسعيد بن المسيب ، وصح عن ربيعة . وأبى الزناد . والحكم بن عتيبة . وحماد ابن أبى سليمان . والليث بن سعد قالوا : فمؤلا عمر . وسعد . ومعيقيب . وعبد الرحمن ابن الأسود . ومعمربن عبد الله خمسة من الصحابة رضى الله عنهم \* قال على : وجسر بعضهم فقال : لا يعرف لهم مخالف من الصحابة ، وجسر آخر منهم فادعى إجماع السلف في ذلك \*

قال على : ما لهم حجة غير هذا أصلا ، فاما حديث معمرفو حجة عليهم لانهم يسمون التمر طعاما ويبحون فيه التفاضل بالبر فقد خالفوا الحديث على تأويلهم باقراهم ولا حجة لهم أصلا فيه لانه ليس فيه الا الطعام بالطعام مثلا بمثل وهذا مما لا تخالفهم فيه وفي جوازه وليس فيه أن الطعام لا يجوز بالطعام الا مثلا بمثل بل هذا مسكوت عنه جملة في خبر معمربن منصور على جوازه في خبر أبى هريرة . وعبادة عن رسول الله ﷺ فبطل تعلقهم به جملة وعاد حجة عليهم ، وأما قول معمربن رأيه فلا متعلق لهم فيه لانه قد صرح بان الشعير ليس مثل القمح لكن تخوف أن يضارعه فتركا احتياطا لا إيجابا ، وأما عن عمر فنقطع ، وكذلك عن معيقيب ، وكم قصة خالفوا فيها عمر . وسعدا . وأكثر من هذا العدد من الصحابة كالمسح على العمامة . وعلى الجورين . والقود من الضربة . واللطمة ، وغير ذلك في كثير لا يعرف لهم فيه مخالف من الصحابة رضى الله عنهم نعم ومعهم السنن الثابتة وقد خالف من ذكرنا طائفة من الصحابة رضى الله عنهم كإروينا من طريق ابن أبى شيبة نا يزيد بن هرون عن سعيد بن أبى عروبة عن قتادة عن مسلم بن يسار عن أبى الأشعث الصنعانى أن عبادة بن الصامت قال : لا بأس ببيع الحنطة بالشعير والشعير

أكثر منه يدأيد ولا يصلح نسبته، فهذا عبادة أسنده وأقْبَى به \* ومن طريق ابن أبي شيبة  
 نا عبد الأعلى عن عمر عن الزهرى عن سالم عن ابن عمر كان لا يرى بأساً فيما يكال واحدا  
 باثنين يدا يدا إذا اختلف ألوانه \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن فضيل عن أشعث عن  
 أبي الزبير عن جابر بن عبد الله قال : إذا اختلف النوعان فلا بأس بالفضل يدايد \*  
 فهذه أسانيد أصح من أسانيدهم بخلاف قولهم وهو قول ابن مسعود . وابن عباس  
 بلا شك أنه صح عنهما أنه لا ربا في التفاضل أصلاً وإنما الربا في النسبته \* ومن طريق عبد  
 الرزاق عن سفيان الثوري عن المغيرة بن مقسم عن إبراهيم النخعي أنه لم يربأساً بجزيين  
 من شعير بحريب من بر \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا جرير عن المغيرة بن مقسم عن الشعبي  
 قال المغيرة : سألت إبراهيم عن أربعة أجربة من شعير بجزيين من حنطة فقال جميعاً :  
 لا بأس به \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى عن معمر عن الزهرى أنه كان لا يرى بأساً  
 ببيع البر بالشعير يدايداً أحدهما أكثر من الآخر \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا الفضل بن دكين  
 عن أنيس (١) بن خالد التميمي (٢) قال : سألت عطاء عن الشعير بالحنطة اثنين بو احد  
 يدايد فقال : لا بأس به ، فهو لاء خمسة من الصحابة رضى الله عنهم صح عنهم جواز  
 التفاضل في البر بالشعير ، وطائفة من التابعين وهو قول سفيان . وأبى حنيفة .  
 والشافعى ، وأبى ثور . وأحمد بن حنبل . وإسحاق . وأبى سليمان ، وإذا اختلف  
 الناس فالمرود اليه هو القرآن . والسنة . وقد صح عن رسول الله ﷺ جواز  
 التفاضل في البر . والشعير كما ذكرنا فلا قول لاحد معه ؛ والعجب من مالك أذ يجعل  
 ههنا وفي الزكاة البر والشعير والسلت صنفاً واحداً ثم لا يجيز لمن يتقوت البر اخراج  
 الشعير أو السلتي في زكاة القطر ، وقوله : أن يخرج كل أحد مما يأكل وهذا تناقض  
 فاحش ، وعجب آخر وهو أنه يجمع بين الذهب والفضة في الزكاة ويرى اخراج  
 أحدهما عن الآخر في الزكاة المفروضة ويجيز ههنا أن يباع الذهب بالفضة متفاضلين ،  
 وهذا تناقض لا خفاء به ، وما علم قط أحداً في شريعة . ولا في لغة . ولا في طبيعة أن الشعير  
 بر ولا أن البر شعير بل كل ذلك يشهد أنهما صنفان مختلفان كاختلاف النمر . والزيب .  
 والثنين ، ولا يختلفون في أن من حلف لا يأكل برافاً كل شعير أو لا يأكل شعيرافاً كل برا  
 أو أن لا يشتري برا فاشترى شعيراً أو أن لا يشتري شعيراً فاشترى برا فانه لا يحنث ،  
 فهذه تناقضات فاحشة لا وجه لها أصلاً . لا من قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة .  
 ولا قياس وبالله تعالى التوفيق \*

(١) في النسخة ١٤ (عن أنيس) وهو غلط (٢) في النسخة ١٦ التميمي وهو غلط صححناه من لسان الميزان



١٤٨٥ مسألة وجاز بيع الذهب بالفضة سواء في ذلك الدنانير بالدرهم أو بالخلي أو بالنقار ، والدرهم بخلي الذهب وسبائك . وتبره والخلي من الفضة بخلي الذهب وسبائك . وسبائك الذهب وتبره بنقار الفضة يدايد ولا بد عينا بعين ولا بد متفاضلين ومتماثلين وزنا بوزن وجزا فاجزاف ووزنا بجزاف في كل ذلك لا تحاش شيئا ولا يجوز التأخير في ذلك طريقة عين لا في بيع ولا في سلم وبيع الذهب بالذهب سواء كان دنانير . أو حليا . أو سبائك . أو تبرا وزنا بوزن عينا بعين يدايد لا يحل التفاضل في ذلك أصلا ولا التأخير طريقة عين لا يعا ولا سلما ، وتباع الفضة بالفضة دراهم أو حليا أو نقارا وزنا بوزن عينا بعين يدايد ولا يجوز التفاضل في ذلك أصلا ولا التأخير طريقة عين لا يعا ولا سلما ، ولا يجوز برادة أحدهما بمثلها من نوعها كيلا أصلا لكن بوزن ولا بد ، ولا نبالي كان أحد الذهبين أجود من الآخر بطبعه أو مثله ، وكذلك في الفضة ؛ وهذا مجمع عليه إلا ما ذكرنا عن طلحة بن عبيد الله ، والاييم الفضة بالفضة أو الذهب بالذهب فإن ابن عباس ، وابن مسعود ومن وافقهما أجازا وفيهما التفاضل يدايد ، والأن بأحيفة . والشافعي أجازا بيع كل ذلك بغير عينه وأجازا تأخير القبض مالم يتفرقا بأبدانها وقد ذكرناه عن عمر قبل هذا بخلاف قولهم ، والان مالكا لا يميز الجزاف في الدنانير ولا في الدراهم بعضها ببعض ويحيزه في المصوغ من أحدهما بالمصوغ من الآخر ، ويميز إعطاء درهم بدرهم أو وزن منه على سبيل المساكمة .

فأما قول مالك هذا . وقول أبي حنيفة . والشافعي فلاحجة لشيء منها لا من قرآن . ولا من سنة . ولا من رواية سقيمة . ولا من قياس . ولا من قول صاحب بل هو خلاف أمر رسول الله ﷺ الذي ذكرنا آفنا من أمره عليه السلام أن نبيع الفضة بالذهب كيف شئنا يدايد . وأما قول ابن عباس فإنه احتج بمار وبنائه من طريق أحمد بن شعيب أنا محمد بن منصور عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن أبي المنهال قال : باع شريك لي ورقا بنسيئة [ لجاني فأخبرني ] (١) فقلت : هذا لا يصلح فقال : قد والله بعته في السوق وما عابه (٢) على أحد فأنت البراء بن عازب فسأله فقال : قدم [ علينا ] رسول الله ﷺ [ المدينة ] ونحن نبيع هذا البيع فقال : ما كان يدايد فلا بأس به وما كان نسيئة فهو ربا [ ثم قال لي : أنت زيد بن أرقم ] فأنت زيد بن أرقم فسأله فقال : مثل ذلك . ومن طريق أحمد بن شعيب أنا قتيبة بن نافع عن سفيان - هو ابن عيينة - عن عمرو - هو ابن دينار - عن أبي صالح السمان أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول في حديث : أن ابن عباس قال له أسامة بن زيد :

أخبرني أن رسول الله ﷺ قال : إنما الربا في النسيئة (١) . ومن طريق سعيد بن منصور حدثني أبو معاوية - وهو محمد بن حازم الضرير - عن الأعمش عن إبراهيم التيمي عن الحرث بن سويد قال : قال عبد الله بن مسعود . لا ربا في يديد الماء من الماء ، وصح عن ابن عمر أنه قال بقول ابن عباس ثم يرجع عنه . وروينا من طريق حجاج بن المنهال نا جرير بن حازم قال : سألت عطاء بن أبي رباح عن الصرف ؟ فقال : يابى أن وجدت مائة درهم بدرهم قد أخذته .

**قال أبو محمد :** حديث عبادة . وأبي هريرة . وعمر . وأبي سعيد في أن الأصناف الستة كل صنف منها يصنفه ربان كان في أحدهما زيادة على وزن الآخر هو زائد حكما على حديث أسامة . والبراء . وزيد ، والزيادة لا يحل تركها وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٨٦ مسألة** وجاز بيع القمح والشعير . والتمر . والمالح بالذهب أو بالفضة يدايد ونسيئة ، وجاز تسليم الذهب أو الفضة بالأصناف التي ذكرنا لأن النص جاء باباحة كل ذلك وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٨٧ مسألة** وأما القرض فجاز في الأصناف التي ذكرنا وغيرها وفي كل ما يملك ويحل إخراجه عن الملك ولا يدخل الربا فيه إلا في وجه واحد فقط ، وهو اشتراط أكثر مما أقرض . أو أقل مما أقرض . أو أجود مما أقرض . أو أدنى مما أقرض وهذا يجمع عليه ، وهو في الأصناف الستة منصوص عليه كما أوردنا بأنه ربا وهو فيما عداها شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ، ويجوز إلى أجل مسمى ومؤخرا بغير ذكر أجل لكن حال في الذمة متى طلبه صاحبه أخذه ، وقال مالك : لا يأخذه إلا بعد مدة يتفعف فيها المستقرض بما استقرض ، وهذا خطأ لأنه لم يأت به قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قياس . ولا قول أحد نعله قبله ، وأيضا فإنه حد فاسد لأن الانتفاع لا يكون إلا في ساعة (٢) فافوقها ، وقال الله تعالى : ( إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها ) والقرض أمانة فقرض أدائها إلى صاحبها متى طلبها وبالله تعالى التوفيق .

**١٤٨٨ مسألة** فإن كان مع الذهب شيء غيره أي شيء كان من فضة أو غيرها مزوج به أو مضاف فيه أو مجموع إليه في دنانير أو في غيرها لم يحل بيعه مع ذلك الشيء . ولا دونه بذهب أصلا لأكثر من وزنه ولا بأقل ولا بمثله الا حتى يخلص الذهب وحده خالصا ، وكذلك ان كان مع الفضة شيء غيرها كصفر . أو ذهب . أو غيرهما مزوج بها أو ملصق معها أو مجموع إليها لم يحل بيعها مع ذلك الشيء . ولا دونه بفضة أصلا دراها

(١) الحديث في سنن النسائي أطول من هذا (٢) في النسخة ١٤ : لأن الانتفاع يكون في ساعة

كانت أو غير دراهم لأبأكثر من وزنها ولا بأقل ولا بمثل وزنها لإلا حتى تخلص الفضة وحدها خالصة ، سواء في كل ما ذكرنا السيف المحلى . والمصحف المحلى . والخاتم فيه النقص . والحلى فيه الفصوص . أو الفضة المذخبة . أو الدنانير فيها خلط صفر أو فضة . أو الدراهم فيها خلط ماء ، ولا ربا في غير ما ذكرنا أصلا وكذلك إن كان في القمح شيء من غيره مخلوط به أو مضاف إليه من دغل أو غيره لم يجزيه بذلك الشيء . ولا دونه بقمح صاف أصلا ، وكذلك القول في الشعير فيه شيء غيره أو معه شيء غيره فلا يحل بيعه بشيء محض وفي التمر يكون معه أو فيه شيء غيره أو معه فلا يحل بيعه بتمر محض ، وكذلك القول في الملح يكون فيه أو معه شيء غيره فلا يحل بيعه بملح صاف ، وإنما هذا كله إذا ظهر أثر الخلط في شيء ، مما ذكرنا ، وأما ما لم يؤثر ولا ظهر له فيه عين ولا نظر أيضا لحكمه حكم المحض لأن الأسماء إنما هي موضوعة على حسب الصفات التي بها تتنقل الحدود .

برهان ذلك أمر النبي ﷺ أن لا يبيع الذهب والفضة بشيء من نوعهما إلا بعنا بعين وزنا بوزن ، وأن لا يبيع شيء من الأصناف الأربعة بشيء من نوعه إلا كيلا بكيلا بعنا بعين ، فإذا كان في أحد الأنواع المذكورة خلط أو شيء مضاف إليه فلا سبيل إلى بيعه بشيء من نوعه عينا بعين ولا كيلا بكيلا ولا وزنا بوزن لأنه لا يقدر على ذلك أصلا ، فقال من أجاز ذلك : إذا علمنا وزنه أو كيله جاز بيعه بشيء من نوعه أكثر وزنا أو كيلا منه فيكون مقدار وزنه به أو مقدار كيله كذلك ويكون الفضل بذلك الشيء ، مثال ذلك دينار فيه حبة فضة فيباع بدینار ذهب صرف فيكون من هذا الدينار الصرف دينار غير حبة بازاء الذهب الذي في ذلك الدينار الذي فيه حبة فضة ويكون ما زاد (١) على ذلك من ذهب هذا الدينار بالحبة الفضة ، وكذلك الدرهم يكون فيه ربعه أو ثلثه أو نصفه صفرا فيباع بدرهم فضة محضة فيكون ما في هذا الدرهم من الفضة بازاء وزنه من ذلك الدرهم الآخر من الفضة ويكون الصفر الذي مع هذه الفضة بازاء ما بقي من ذلك الآخر من الفضة وهكذا في الأربعة الأصناف الباقية .

**قَالَ ابْنُ مَجْدٍ :** قلنا : ان كنتم تخلصتم بهذه الثبة من الوزن فلم تتخلصوا من التعيين لأنه لا يعرف أى فضة هذا الدرهم بعم بفضة ذلك الآخر ، وقد افترض رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنه لا يحل ذلك إلا بعنا بعين فكيف وقد ورد في هذا نص ؟ كما روينا من طريق مسلم نا أبو الطاهر [ أحمد بن عمرو بن سرح ] (٢) أنا ابن وهب أخبرني أبو هانئ الخولاني أنه سمع علي بن رباح [ اللخمي ] يقول : سمعت فضالة بن عبيد يقول :

« أتى رسول الله ﷺ وهو بخير بقلادة فيها ذهب وخرز (١) وهى من المغانم تباع  
فامر رسول الله ﷺ بالذهب الذى فى القلادة فنزع وحده ثم قال لهم عليه السلام :  
الذهب بالذهب وزنا بوزن » . ومن طريق أبى داود ناعمد بن العلاء نا بن المبارك  
عن سعيد بن يزيد - هو أبو شجاع - عن خالد بن أبى عمران (٢) عن حنش الصنعانى عن  
فضالة بن عبيد الأنصارى قال : « أتى رسول الله ﷺ (٣) عام خير بقلادة فيها ذهب  
وخرز ابتاعها رجل بتسعة دنانير فقال رسول الله ﷺ : لا حتى تميز بينه وبينه فقال :  
انما أردت الحجارة فقال عليه السلام : لا حتى تميز بينهما فردته حتى ميز بينهما » ، فهذا  
رسول الله ﷺ لم يلتفت نيته فى أنه انما كان غرضه الخرز و يكون الذهب (٤) تبعا  
ولا راعى كثرة ثمن من قلته ، وأوجب التمييز والموازنة ولا بد ، وفى هذا خلاف نذكر  
منه طرفا ان شاء الله تعالى . رويانا من طريق شعبة نا عمار بن أبى حفصة عن المغيرة بن  
حنين سمعت على بن أبى طالب - وهو يخطب - اذ أتاه رجل فقال : يا أمير المؤمنين ان  
بأرضنا قوما يأكلون الربا قال على : وما ذلك ؟ قال : يبيعون جامات مخلوطة بذهب  
وفضة بورق فنكس على رأسه وقال : لا أى لا بأس به . ومن طريق سعيد بن منصور  
نا جرير بن عبد الحميد عن السماك بن موسى عن موسى بن أنس بن مالك عن أبيه أن عمر  
أعطاه آنية خمر وانية مجموعة بالذهب فقال عمر : اذهب فبعها واشترط رضا فباعها  
من يهودى بضعف وزنها ثم أخبر عمر فقال له عمر : اذهب فاردده لا لا بركته . ومن  
طريق سعيد بن منصور نا هشيم عن مجالد عن الشعبي أن عبد الله بن مسعود باع نفاية بيت  
المال زيوفاً وقسيانا (٥) بدرهم دون وزنها . ومن طريق ابن أبى شبة نا شريك  
ابن عبد الله عن ابراهيم بن مهاجر عن ابراهيم النخعى قال : كان خباب قينا وكان ربما  
اشترى السيف المحلى بالورق . ومن طريق ابن أبى شبة نا عبد السلام بن حرب عن يزيد  
الدا لاني عن قيس بن مسلم عن طارق بن شهاب قال : كنا نبيع السيف المحلى بالفضة ونشتريه  
ومن طريق ابن أبى شبة نا وكيع عن اسرا ئيل عن عبد الأعلى عن سعيد بن جبير عن  
ابن عباس قال : لا بأس ببيع السيف المحلى بالدراهم ، فهو لا عمر . وعلى ، وأنس . وابن  
مسعود . وطارق . وابن عباس . وخباب . وابن مسعود . وطارقا .  
وابن عباس لم يخصصوا باكثر مما فيها من الفضة ولا أقل ، وعمر راعى وزن الفضة وألغى  
الذهب الا أنه أجاز الصرف بخيار رضا بعد افتراق المتصافين ، وأنس وحده راعى

(١) فى صحيح مسلم « فيها خرز وذهب » (٢) فى النسخة ١٦٦ أبى عمرو (وهو غلط) (٣) سنن أبى داود  
« لى للنبي » الخ (٤) فى النسخة ١٤ (وكون الذهب) (٥) هو جمع قسي الردى كصبيان وصبي ، يقال قست  
الدراهم تقسو اذا زافت

أكثر من الوزن وأجاز الخيار في الصرف \* وعن يدهم روينا من طريق أحمد بن حنبل عن يحيى بن أبي زائدة أخبرني ابن أبي غنية سألت الحكم بن عتيبة ألف درهم وستين درهما بألف درهم وخمسة دنانير ؟ فقال : لا بأس به ألف بألف والفضل بالدنانير \* ومن طريق عبد الرزاق نا معمر ، وسفيان الثوري . وحى بن عمر قال معمر : عن قتادة عن الحسن البصري ، وقال سفيان : عن المغيرة عن إبراهيم النخعي ، وقال حى : عن عبد الكريم أبي أمية (١) عن الشعبي ثم اتفق الحسن . وإبراهيم : والشعبي قالوا كلهم : لا بأس بالسيف فيه الحلية . والمنطقة . والخاتم ان يبتاعه بأكثر مما فيه أو بأقل ونسبة \* ومن طريق عبد الرزاق ناهشيم عن مغيرة سألت إبراهيم النخعي عن الخاتم أيعه نسبة ؟ فقال (٢) : أفه فص ؟ فقلت (٣) : نعم فكأنه هون فيه \* ومن طريق ابن أبي شبة ناعثمان بن مطر عن هشام - هوان حسان - وسعيد بن أبي عروبة قال هشام : عن ابن سيرين وقال سعيد : عن قتادة ثم اتفق ابن سيرين . و قتادة أنه لا بأس بشراء السيف المفضض . والخوان المفضض . والقدر بالدرهم \* ومن طريق شعبة قال : سألت حماد بن أبي سليمان عن السيف المحلى يباع بالدرهم ؟ فقال : لا بأس به ، وروى هذا عن ساجان بن موسى . ومكحول أيضا \*

ومن طريق سعيد بن منصور ناهشيم انا حصين - هو أبو عبد الرحمن - عن الشعبي أنه كان لا يرى بأساً بالسيف المحلى يشتري نقدا ونسيئة ويقول فيه : الحديد . والحائل \* وروينا من طريق شعبة أنه سأل الحكم بن عتيبة عن السيف المحلى يباع بالدرهم ؟ فقال : ان كانت الدراهم أكثر من الحلية فلا بأس به \* وروينا مثله أيضا عن الحسن . وإبراهيم وهو قول سفيان ، وروينا عن إبراهيم قولنا لثالثا كما روينا من طريق سعيد بن منصور نا جرير عن مغيرة عن إبراهيم في الذهب والفضة يكونان جميعا قال : لا يباع الا بوزن واحد منهما \*

**قال أبو محمد :** كأنه يلغى الواحد وقال الأوزاعي : إذا كانت الحلية تبعا وكان الفضل في النصل جازيعة بنوعه فقدأ وتأخيرا ، وقال مالك : ان كانت فضة السيف المحلى بالفضة . أو المصحف كذلك . أو المنطقة كذلك . أو خاتم الفضة كذلك يقع في الثلث من قيمتها مع النصل . والغمد . والحائل . ومع المصحف . ومع الفص ، وكان حلئ النساء من الذهب أو الفضة يقع الفضة أو الذهب في ثلث قيمة الجميع مع الحجارة فأقل جازيعة كل ذلك بنوعه أكثر مما فيه ومثله أو أقل فقدأ ولا يجوز نسبة ، فان كانت أكثر من الثلث لم يحز أصلا ، وهذا تناقض عظيم لأن التفاضل حرام كالتأخير ولا فرق فان منع من أحدهما فلمنع من الآخر وان أجاز أحدهما لانه تبع فليجز الآخر أيضا لانه تبع ، وتحديد الثلث عجب آخر \*

(١) في "نسخة رقم ١٦ عبد العزيز بن أبي أمية وفي النسخة الحلية عبد الكريم بن أبي أمية (٢) في النسخة رقم ١٤ قال (٣) في النسخة رقم ١٤ قلت

وما عقل قط أحد أن وزن عشرة أرتال فضة تكون ثلث قيمة ما هي فيه يكون قليلا ووزن درهم فضة يكون نصف قيمة ما هي فيه يكون كثيرا ، وهذا فاسد من القول جدا ولا دليل على صحته لا من قرآن . ولا من سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قول أحد قبله نعله . ولا قياس . ولا رأى له وجه ولا احتياط ، وقال أيضا : لا يجوز بيع غير ما ذكرنا يكون فيه فضة أو ذهب بنوع ما فيه منها قل أو أكثر كالسكين المحلاة بالفضة أو الذهب ، والسرّج كذلك ، وكل شيء . كذلك إلا أن يكون ما فيه من الفضة أو الذهب اذا نزاع لم يجتمع منه شيء . له بال فلا بأس حينئذ ببيعه بنوع ما فيه من ذلك نقدا أو بتأخير وكيف شاء .

**قال أبو محمد :** شيء له بال كلام لا يحصل ، و حبة ذهب أو فضة لها بال عند المساكين نعم وعند التجار وعند أكثر الناس ، ولا يحل عنده ولا عندنا تزيدها في الموازنة فيما فيه الربا ، ثم تفرقه بين السيف . والمصحف . والحاتم . والمنطقة . وحلى النساء في ذلك . وبين السرّح . واللجام (١) والمهاميز . والسكين . وغير ذلك عجب جدا أنه فان قالوا : لأن ما ذكرنا قبل مباح اتخاذه قلنا : والدنانير مباح اتخاذها فأجيزوا بيعها مع غيرها بذهب إذا كانت ثلث القيمة فأقل ، وأجاز مالك بدل الدنانير المحضة بالدنانير المغشوشة بالصفّر أو الفضة أكثر الغش أم قل كان الثلث أو أكثر أو أقل مثلا بمثل ، وكذلك أجاز بدل الدراهم المغشوشة بالصفّر وغيره بالدراهم الفضة المحضة مثلا بمثل كان الغش الثلث أو أكثر أو أقل ، قال : فان كان ذلك باسم البيع لم يجوز هو يرى في المغشوشة الزكاة إذا بلغ وزنها بغشها (٢) مائتي درهم أو بلغ وزن الدنانير عشرين دينارا وإن كانت الفضة أو الذهب فيها أقل من العشر ، وهذا تناقض آخر ولئن كان حكمها حكم الصافية في وجوب الزكاة فيها أو كانت ورقا فان بيع بعضها ببعض جائز لأنها شيء واحد وورق ولئن كان بيع بعضها ببعض لا يجوز لأنها ليست شيئا واحدا ولا هي ورق فان الزكاة فيها لا تجب لذلك سواء سواء ، ثم الفرق بين البذل ، وبين البيع عجب آخر ما سمعناه عن أحد قبله ولا ندرى من أين قاله ؟ ولئن كان للبذل هنا غير حكم البيع ليجوز الدينار بالدينارين على البذل لا على اسم البيع وهذه عجائب (٣) كما تسمع ، وقال أبو حنيفة : كل شيء محلى بقضّة أو ذهب فجائز بيعه بنوع ما فيه من ذلك إذا كان اثنين أو أكثر ما في المبيع من الفضة أو الذهب ولا يجوز بمثل ما فيه من ذلك ولا بأقل ، قالوا بدمن قبض ما يقع للفضة أو للذهب من الثمن قبل الفرق فكان هذا طريقا جدا ومخالفا للسنة كما ذكرنا قبل .

وقال أبو حنيفة في الدراهم المغشوشة : إن كان الثلثان هو الصفّر وكانت الفضة الثلث

(١) في النسخة رقم ١٦ الحاتم (٢) في النسخة رقم ١٩ بينهما (٣) في النسخة رقم ١٤ وهذا عجيب

ولا يقدر على تخليصها لانه لا يدري ان خلصت أبقى الصفر ام يحترق؟ فلا بأس ببيعها بوزن جميعها فضة محضة وبأكثر من وزن جميعها أيضا ولا يجوز بيعها بمثل الفضة التي فيها ولا بأقل منها قال : فان كان نصفها صفرًا أو نصفها فضة فان كانت الفضة هي الغالبة جاز بيعها بوزن جميعها من الفضة المحضة ولا تباع بأكثر من ذلك من الفضة وإن لم يكن أحدهما غالبًا للآخر جاز بيعها حيثئذ بمثل وزن جميعها فضة محضة وبأكثر وبأقل بعد أن تكون فضة اثنين أكثر من الفضة التي في الدراهم فان لم يدرك أي الفضتين أكثر التي هي ثمن أم التي في الدراهم؟ فالبيع فاسد ، قال : فان كان ثلثا الدراهم فضة وثلثاها صفر الم يجوز أن تباع بالفضة المحضة الا مثلاً بمثل لا بأقل ولا بأكثر ، وهذه وسأوس لوقالها صبي في أول فهمه ليس من فلاحه ولو جب أن يستعده بغل ونعوذ بالله من البلاء ، وما لهذه الأحكام وجه أصلاً لا من قرآن ، ولا من سنة ، ولا رواية سقيمة ، ولا قياس ، ولا رأى سديد ، ولا احتياط . ولا سمعت عن أحد قبله ، وحسبنا الله ونعم الوكيل . والعجب أنه مرة رأى الثلث ههنا قليلاً ومرة رأى الربع كثيراً فيما ينكشف من بطن الحرة في الصلاة . ومرة رأى مقدار الدرهم البغلي كثيراً فيما ينكشف من فخذها أو دبرها ومرة رأى النصف قليلاً . ومرة رأى مقدار ثلاثة أصابع من جميع الرأس كثيراً ، وهذه تخالط لا تمقل وتحكم في دين الله تعالى بالباطل .

**قال أبو محمد** : وروى مثل قولنا عن طوائف من السلف كما روينا من طريق ابن أبي شيبة ناو كيع عن محمد بن عبد الله الشعبي (١) عن أبي قلابة عن أنس قال : اتانا كتاب عمر بن الخطاب ونحن بارض فارس لا تبعوا سيوفاً فيها حلقة فضة بالدراهم . ومن طريق سعيد بن منصور نا مهدي بن ميمون عن محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب حدثني يحيى الطويل عن رجل من همدان قال : سألت علي بن أبي طالب فقلت : يا أمير المؤمنين انه يكسد على الورق فأصرفه بالزيادة والنقصان ؟ قال : ذلك الربا العجلان . ومن طريق سعيد بن منصور نا جرير عن مغيرة بن مقسم عن أبيه عن رجل من السبائين قال : قال علي بن أبي طالب : اذا كان لأحدكم دراهم لا تنفق فليتبع بها ذهباً وليتبع بالذهب ماشاء . ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم عن مجالد عن الشعبي أن عبد الله بن مسعود باع نفاية بيت المال زيوفاً وقسيان (٢) بدرهم دون وزنها فنهاه عمر عن ذلك وقال : أوقد عليها حتى يذهب ما فيها من حديد أو نحاس وتخلص ثم بيع الفضة بوزنها . ومن طريق مسلم بن الحجاج حدثني أبو الطاهر نا ابن وهب عن عمرو

(١) هو — بشين معجمة في أوله مضبوطة ثم عين مهملة وآخره ثاء مشناة — محمد بن عبد الله بن المهاجر النصري هو قاله القليل الهمشني وفي النسخة رقم ٤٦٩ والنسخة الحلبية للشعبي وهو تصحيح (٢) سبق تفسيره قريباً

ابن الحرث أن عامر بن يحيى [المعافى] (١) أخبرهم عن حنن بن عبد الله الصنعاني أنه كان مع فضالة بن عبيد في غزوة فطارت لى ولاصحاى قلادة فيها ذهب وورق وجوهر فارتدت أن اشتريها فسألت (٢) فضالة ابن عبيد ؟ فقال : انزع ذهبها فاجعله في كفة واجعل ذهبك في كفة ثم لا تأخذن الا مثلا بمثل فان رسول الله ﷺ قال : ثم ذكر الحديث \* ومن طريق وكيع نا فضيل بن غزوان عن نافع قال : كان ابن عمر لا يبيع سرجا ولا سيفا فيه فضة حتى ينزعه ثم يبيعه وزنا بوزن \* فؤلا عمر . وعلى . وابن عمر . وفضالة بن عبيد \* ومن التابعين كإروينا من طريق ابن أبي شيبة ناعبد الأعلى بن عبد الأعلى عن معمر عن الزهرى أنه كان يكره أن يشتري السيف المحلى بفضة ويقول : اشتري بالذهب يدايد \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا اسماعيل بن إبراهيم - هو ابن علي - عن أيوب السختياني أن محمد بن سيرين كان يكره شراء السيف المحلى الا بعرض \* ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنا يونس عن ابن سيرين أنه كان يقول : اذا كانت الحلية فضة اشتراها بالذهب وان كانت الحلية ذهبا اشتراها بالفضة وان كانت ذهبا وفضة فلا يشتريها بذهب ولا فضة واشترائها بعرض \* ومن طريق سعيد بن منصور نا هشيم أنا الشيباني - هو ابو اسحاق - عن الشعبي عن شريح أنه أتى بطوق ذهب فيه جوهر فقال شريح : أزيلوا الذهب من الجوهر فيبعوا الذهب يدايد وبيعوا الجوهر كيف شئتم \* ومن طريق وكيع نا كريا - هو ابن أبي زائدة - عن الشعبي قال : سئل شريح عن طوق ذهب فيه فصوص اتباع بدنانير ؟ قال : تنزع الفصوص ثم يباع الذهب بالذهب وزنا بوزن \* ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهرى . وقائدة قال قائدة : عن ابن سيرين ثم اتفق ابن سيرين . والزهرى قالا جميعا . يكره أن يباع الخاتم فيه فضة بالورق \* ومن طريق حماد بن سلمة عن حماد بن أبي سليمان عن ابراهيم التخعي أنه كان يكره أن يشتري ذهب وفضة بذهب ، وقال حماد : فيمن أراد أن يشتري ألف درهم بمائة دينار ودرهم فنع من ذلك وقال : لا ولكن اشتر ألف درهم غير درهم بمائة دينار ، وكل ما قلناه فهو قول الشافعى . وأحمد . وجهور أصحابنا وبالله تعالى التوفيق \*  
**١٤٨٩ مسألة** فان كان ذهب وشئ آخر غير القضة معه أو مر كبافيه جاز يبعه كما هو مع ما هو معه ودونه بالدرهم يدايد ولا يجوز نسيئة ، وكذلك القضة معها شئ آخر غير الذهب أو مر كبافيه أو هي فيه جاز يبيعها مع ما هي معه أو دونه بالدنانير يدايد ولا يجوز نسيئة ، وكذلك القمح معه تمر أو ملح أو شئ آخر لجاز يبعه مع الآخر

(١) الزيادة من صحيح مسلم ج ٤ ص ٤٦٧ (٢) في النسخة رقم ١٦ «وارسل» وما هنا موافق لما في صحيح مسلم



أودونه بشعير يدآيد ولا يجوز نسيئة (١) ، وكذلك الشعير معه تمر أو ملح أو غير ذلك لجائز يبعه ومعه أودونه بقمح نقدا لانسيئة ، وكذلك التمر معه شعير أو ملح أو غير ذلك لجائز يبعه معه أودونه بقمح نقدا لانسيئة ، وكذلك الملح معه قمح أو شعير أو غير ذلك لجائز يبعه بالتمر نقدا لانسيئة .

برهان ذلك قول رسول الله ﷺ : « فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد » فسقطت الموازنة والمكايلة . والمائلة . وبقى النقد فقط وبالله تعالى التوفيق . وروىنا من طريق حماد بن سلمة نا الحجاج بن أرطاة عن جعفر بن عمرو بن حريث أن أباه اشترى من علي بن أبي طالب دياجة ملحمة بذهب بأربعة آلاف درهم بذناء فاحرقها فأخرج منها قيمة عشرين ألف درهم ، وأجاز ريعة يبع سيف على بفضة بذهب الى أجل .

قال علي : لاجحة في قول أحد دون رسول الله ﷺ ، وهذا مما تناقض فيه المالكيون : والخنيفيون مخالفوا عمل علي : وعمرو بن حريث بحضرة الصحابة رضي الله عنهم .

١٤٩٠ مسألة وأما الدراهم المنقوشة والدنانير المغشوشة فانه ان تباع اثنان دراهم مغشوشة قد ظهر الغش فيها بدراهم مغشوشة قد ظهر الغش فيها فهو جائز إذا تعاقدا البيع على أن الصفر الذي في هذه بالفضة التي في تلك والفضة التي في هذه بالصفر الذي في تلك فهذا جائز حلال سواء تباعا ذلك متفاضلا . أو متائلا . أو جزافا بمعلوم أو جزافا بخلاف لأن الصفر بالفضة حلال ، وكذلك ان تباعا دنانير مغشوشة بدنانير مغشوشة قد ظهر الغش في كليهما على هذه الصفة ، فان تباعا بذهب هذه بفضة تلك وذهب تلك بفضة هذه فهذا أيضا حلال متائلا . ومتفاضلا . وجزافا نقدا ولا بد لأنه ذهب بفضة فالفاضل جائز والتناقد فرض ، وبالله تعالى التوفيق .

١٤٩١ مسألة وجائز بيع القمح بدقيق القمح . وسويق القمح . وبخبز القمح ودقيق القمح بدقيقه وبسويقه . وبخبزه . وسويقه بسويقه وبخبزه . وخبز القمح بخبز القمح متفاضلا كل ذلك . ومتائلا . وجزافا ، والزيتون بالزيت والزيتون ، والزيت بالزيت . والعنب بالعنب وبالعصير وبخل العنب والزبيب بالخل يدا يدوان يسلم كل ما ذكرنا بعضه في بعض . وكذلك دقيق الشعير بالقمح وبالشعير بدقيق الشعير وبخبزه . والتين بالتين . والزبيب بالزبيب . والأرز بالأرز كيف شئت متفاضلا . ومتائلا ويسلم

بعضه في بعض ولا ربا البتة ولا حرام إلا في الاصناف الستة التي قدمنا . وفي الغنم بالزبيب كيلا ويجوز وزنا كيف شئت ، وفي الزرع القائم بالقمح كيلا ، فإن كان الزرع ليس قمحا ولا شعيرا ولا سنبل بعد فقد جاز بيعه بالشعير كيلا وبكل شيء ما عدا القمح كيلا ، وأجاز المالكيون السويق من القمح بالقمح متفاضلا ، وأجاز الحنفيون خبز القمح بالقمح متفاضلا وكل ذلك أصله القمح ولا فرق \*

برهان ذلك ما أوردنا قبل من أنه لا ربا ولا حرام إلا ما نص عليه رسول الله ﷺ قال تعالى : ( وأحل الله البيع وحرم الربا ) وقال تعالى : ( ولأنتم كوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ) وأباح رسول الله ﷺ السلف في كيل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل معلوم ، وقال الله تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم ) فصح بأوضح من الشمس أن كل تجارة . وكل بيع . وكل سلف في كيل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل معلوم : لحلال مطلق لا مرية في ذلك إلا ما فصل الله تعالى لنا تحريمه على لسان رسوله عليه السلام ، ونحن نشهد بشهادة الله تعالى ونبت ونقطع بأن الله تعالى لم يحرم على عباده شيئا كتمه عنهم ولم يبينه رسوله عليه السلام لهم وأنه تعالى لم يكلنا فيما حرم علينا إلى ظنون أي حنيفة . ومالك . والشافعي . وأغيرهم . ولا إلى ظنوننا . ولا إلى ظن أحد ولا إلى دعاوى لابرهان عليها ، وما وجدنا عن أحد قبل مالك المنع من بيع الزيتون بالزيت ثم اتبعه عليه الشافعي وإن كان لم يصرح به ، وأجازه أبو حنيفة وأصحابه إذا كان الزيت أكثر مما في الزيتون من الزيت والإفلا ، فإن قالوا : هي مزبنة قلنا : قاتم الباطل قد فسر المزبنة أبو سعيد الخدري . وجابر بن عبد الله وابن عمر رضی الله عنهم وهم أعلم الناس باللغة وبالدين فلم يذكرنا شيئا من هذه الوجوه فيه أصلا ، فإن قالوا : قسنا ذلك على الرطب بالتمر . والزبيب بالغنم كيلا قلنا : القياس كله باطل ثم هذا منه عين الباطل لأن الزبيب هو عين الغنم نفسه إلا أنه يابس ، والتمر هو عين الرطب (١) إلا أنه يابس والزيت هو شيء آخر غير الزيتون (٢) لكنه خارج منه كخروج اللبن من الغنم . والتمر من النخل وبيع كل ذلك بما يخرج منه جائز بلا خلاف ، فهذا أصح في القياس لو صح القياس يوما ما ، وقد ذكرنا أقوالهم المختلفة المتناقضة وكل قول منها يكذب قول الآخر (٣) ويطله ويشهد عليه بالخطأ كل ذلك بلا برهان والحد لله رب العالمين على عظيم نعمه علينا كثيرا ، وهذا قول أبي سليمان . وأصحابنا ومن طريق (٤) ابن أبي شيبة ناعبيدة بن حميد عن مطرف - هو ابن طريف - عن الشعبي أنه سئل عن السويق

(١) في النسخة رقم ١٤ « هو الرطب » (٢) في النسخة رقم ١٤ « آخر سويق الزيتون » (٣) في النسخة رقم ١٠

« قول الآخر بن » (٤) في النسخة رقم ١٤ « أخر هذا السند وقد قدمها بعده عليه »

بالخنطة؟ فقال: ان لم يكن ربا فهو ربية. ومن طريق ابن أبي شيبة ناجرير عن ليث عن مجاهد قال: لا بأس بالخنطة بالسويق والدقيق بالخنطة والسويق فلم يشترط المماثلة، وقد ذكرنا أقوال الصحابة ومن بعدهم في المزاينة فأغنى عن تكراره.

**١٤٩٢ مسألة** ومن كان له عند آخر دنائره. أو دراهم. أو قح. أو شعير. أو ملح. أو تمر. أو غير ذلك مما لا يقع فيه الربا أى شئ. كان لا تحاش شيئا ما من بيع وأما من قرض. أو من سلم. أو من أى وجه كان ذلك له عنده حالا كان أو غير حال فلا يحل له أن يأخذ منه شيئا من غير ماله عنده أصلا، فإن أخذ دنائره عن دراهم أو دراهم عن دنائره أو شعيرا عن بر أو دراهم عن عرض أو نوعا عن نوع لا تحاش شيئا فهو فيما يقع فيه الربا ربا محض وفيما لا يقع فيه الربا حرام بحت وأكل مال بالباطل، وكل ذلك مفسوخ مردود أبدا يحكم فيه بحكم الغصب إلا أن لا يقدر على الانتصاف البتة فيأخذ ما أمكنه مما يحل تملكه لا تحاش شيئا بمقدار حقه ولا مزيد فهذا حلال له.

برهان ذلك ما ذكرنا قبل من تحريم النبي ﷺ الذهب. والفضة. والبر. والتمر. والشعير. والمالح إلا مثلا بمثل عينا بعين، ثم قال عليه السلام: «فاذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدايد» والعمل الذي وصفنا ليس يدايد بل أحدهما غائب ولعله لم يخرج من مدهنه بعد فهو محرم بنص كلامه عليه السلام، وأيضا فروينا من طريق مسلم نا محمد بن رمح نا الليث بن سعد عن نافع أنه سمع أبا سعيد الخدري يقول: «أبصرت عيناي وسمعت أذناي رسول الله ﷺ يقول: لا تبعوا الذهب بالذهب ولا تبعوا الورق بالورق إلا مثلا بمثل ولا تشفوا بعضه على بعض ولا تبعوا شيئا غائبا منه بناجز إلا يدايد» (١) ومن طريق البخاري نا حفص بن عمر - هو الحوضي - نا شعبة نا خبرني حبيب بن أبي ثابت قال: سمعت أبا المنهال قال: سألت البراء بن عازب. وزيد بن أرقم عن الصرف فكلهما يقول: «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الذهب بالورق دينا (٢)» وذهب مالك. وأبو حنيفة. والشافعي في أحد قوليه وأصحابنا إلى جواز أخذ الذهب من الورق والورق من الذهب، واحتجوا في ذلك بما روينا من طريق قاسم بن أصبغ نا جعفر بن محمد نا عفان بن مسلم نا حامد بن سلمة عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال: «قلت: يا رسول الله أبيع الأبل بالدنانير وأخذ الدراهم وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير وأخذ هذه من هذه فقال: (٣) لا بأس أن تأخذها بسعر يومها».

(١) موفى صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٠ (٢) موفى صحيح البخاري ج ٣ ص ١٥٥ (٣) في النسخة رقم ١٦ قال

**قال أبو محمد** : وهذا خبر لا حجة فيه لوجوه ، أحدها أن سماك بن حرب ضعيف يقبل التلقين شهد عليه بذلك شعبة وأنه كان يقول له : حدثك فلان عن فلان ؟ فيقول : نعم فم سئل عنه ، وثانيها أنه قد جاء هذا الخبر بهذا السند ببيان غير ما ذكره كمار وينا من طريق أحمد بن شعيب أن أبقية نأبو الأحوص عن سماك بن حرب عن سعيد بن جبير عن ابن عمر قال : كنت أبيع الذهب بالفضة أو الفضة (١) بالذهب فأتيت رسول الله ﷺ فأخبرته بذلك فقال : اذا بايعت صاحبك فلا تفارقوه وينك وبينه لبس ، وهذا معنى صحيح وهو كله خبر واحد ، وثالثها أنه لو صح لهم كما يريدون لكانوا مخالفين له لأن فيه اشتراط أخذها بسعر يومها وهم يجيزون أخذها بغير سعر يومها فقد اطرحوا ما يحتجون به ، وبما يطل قولهم ههنا أنه قد صح النهي عن بيع الغرر وهذا أعظم ما يكون من الغرر لانه يبيع شيء لا يدري أخلق بعد أم لم يخلق ولا أي شيء هو والبيع لا يجوز إلا في عين معينة بمثلها والافهو يبيع غرر وأكل مال بالباطل والسلم لا يجوز إلا إلى أجل فيبطل أن يكون هذا العمل بيعا أو سلما فهو أكل مال بالباطل ، وأيضا فان هذا الخبر انما جاء في البيع فمن أين أجازوه في القرض ؟ وقد فرق بعض القائلين به بين القرض في البيع في ذلك واحتجوا من فعل السلف في ذلك بما رويان من طريق وكيع ناسما عيل بن أبي خالد عن الشعبي عن سعيد مولى الحسن قال : أتيت ابن عمر أتقاضاه فقال لي : اذا خرج غازننا أعطيناك فلما خرج بعثه معي إلى السوق وقال : اذا قامت على ثمن فان شاء أخذها بقيمتها أخذها . ومن طريق الحجاج بن المنهال نأبو عوانة نأسماعيل السدي عن عبد الله الهبي عن يسار بن نمير قال : كان لي على رجل دراهم فعرض على دنائير فقلت : لا أخذها حتى أسأل عمر فسأله فقال : لئت بها الصيارفة فأعرضها فاذا قامت على سعر فان شئت فخذها وإن شئت فخذ مثل دراهمك ، وصحت إباحة ذلك عن الحسن البصري . والحكم . وحماد . وسعيد بن جبير باختلاف عنه . وطاوس . والزهرى . وقتادة . والقاسم بن محمد ، واختلف فيه عن إبراهيم . وعطاء .

**قال أبو محمد** : وروينا المنع من ذلك عن طائفة من السلف . وروينا من طريق مالك عن نافع عن ابن عمر قال : إن عمر بن الخطاب قال : لا تبيعوا الذهب بالورق أحدهما غائب والآخر ناجز (٢) هذا صحيح \* ومن طريق وكيع عن عبد الله بن عوف عن ابن سيرين عن عبد الله بن مسعود أنه كان يكره اقتضاء الذهب من الورق والورق من الذهب \* ومن طريق سعيد بن منصور نأهشيم أنا الشيباني - هو أبو إسحاق - (٣) عن عكرمة

(١) في النسخة رقم ١٤ والنسخة وما هنا موافق لما في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٨٢ (٢) هو الموطأ ج ٢ ص ١٣٦ مطولا (٣) في النسخة رقم ١٦ هو ابن إسحاق وهو غلط

عن ابن عباس أنه كره اقتضاء الذهب من الورق والورق من الذهب ، وهذا صحيح \*  
 ومن طريق سفيان بن عيينة عن سعد بن كدام قال : حلف لي معن - هو ابن عبد الرحمن بن  
 عبد الله بن مسعود - أنه وجد في كتاب أبيه بخطه قال عبد الله بن مسعود : معاذ الله أن نأخذ دراهم  
 مكان دنائير أو دنائير مكان دراهم \* ومن طريق عبد الرزاق ناسفيان بن عيينة عن عمرو  
 ابن دينار أخبرني أبو المنهال عبد الرحمن بن مطعم أن عبد الله بن عمر قال له : هنا نا أمير المؤمنين  
 - يعني أباہ - أن يبيع الدين بالعين وهذا في غاية الصحة \* ومن طريق حماد بن زيد نا أيوب  
 السخيتاني عن محمد بن سيرين أن زينب امرأة ابن مسعود باعت جارية لها ما بذهب واما بفضة  
 فعرض عليها النوع الآخر فمثل عمر ؟ فقال : لتأخذ النوع الذي باعت به ومن طريق سعيد  
 ابن منصور نا خالد بن عبد الله - هو الطحان - عن الشيباني - هو أبو اسحاق - عن محمد  
 ابن زيد عن ابن عمر فيمن باع طعاما بدرهم يأخذ بالدرهم طعاما ؟ فقال : لا حتى تقبض  
 دراهمك ولم يقل ابن عمر باحة ذلك في غير الطعام \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا علي بن مسهر  
 عن أبي اسحاق الشيباني عن محمد بن زيد عن ابن عمر فيمن أقرض دراهم يأخذ بثمنها طعاما ؟  
 فكرهه \* ومن طريق محمد بن المثني نا مؤمل بن اسماعيل ناسفيان الثوري عن الزبير بن عدي  
 عن ابراهيم النخعي أنه كره اقتضاء الدناير من الدراهم والدراهم من الدناير \* ومن طريق  
 أحمد بن شعيب نا محمد بن بشار نا وكيع نا موسى بن نافع عن سعيد بن جبيرة أنه كره (١) أن  
 يأخذ الدناير من الدراهم والدراهم من الدناير \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا ابن عليه عن يونس  
 - هو ابن عبيد - عن أنس بن سيرين قال قال لي أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود : لا تأخذ  
 الذهب من الورق يكون لك على الرجل ولا تأخذ الورق من الذهب \* ومن طريق ابن أبي  
 شيبة نا وكيع بن علي بن المبارك عن يحيى - هو ابن أبي كثير - عن أبي سلفة - هو ابن عبد الرحمن  
 ابن عوف - أنه كره أن يكون لك عند آخر قرض دراهم فتأخذ منه دنائير \* ومن طريق  
 ابن أبي شيبة نا عبد الأعلى بن عبد الأعلى عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين فيمن كانت له  
 على آخر دراهم فأخذ منها ثم أراد أن يأخذ بقيمتها دنائير فكرهه \* ومن طريق ابن أبي  
 شيبة نا مروان بن معاوية - هو الفزاري - عن موسى بن عبيدة أخبرني عطاء مولى عمر  
 ابن عبد العزيز أنه ابتاع من برد مولى سعيد بن المسيب ناقه بأربعة دنائير فجاءه يلمس حقه .  
 فقلت : عندى دراهم ليس عندى دنائير فقال : حتى استأمر سعيد بن المسيب فاستأمره .  
 فقال له سعيد : خذ منه دنائير عينا فان أبي فوعد الله دعه \* ومن طريق ابن أبي شيبة نا يحيى  
 ابن سعيد القطان عن ابن حرملة قال : بعث جزورا بدرهم إلى الحصاد فلما حل قضوني

(١) في سنن النسائي ج ٧ ص ٢٨٢ \* أنه كان يكره

حنطة . وشعيرا . وسلتا فسألت سعيد بن المسيب ؟ فقال : لا يصلح لاناخذ إلا الدراهم (١) فمؤلا عمر . وابن عباس . وابن مسعود . وابن عمر . والنخعي . وسعيد ابن جبير . وأبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود . وأبو سلمة بن عبد الرحمن . وابن سيرين . وابن المسيب ، وهذا ما تكرر كوافيه القرآن في تحريمه أكل المال بالباطل الخبر ساقط مضطرب ، وقولنا هو أحد قولى الشافعى . وقول ابن شبرمة ، وأما إذا لم يقدر على الانتصاف فقد قال تعالى : (وجزا سيئة سيئة مثلها) وقال تعالى : (فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم) فهذا عموم لكل ما أمكن الممنوع حقه أن يتصف به . أو بأن يوكل غيره على بيع ماله عنده . وبأن يتاعلم ما يريد فذا جائز وباللغة تعالى التوفيق .

١٤٩٣ مسألة واستدركنا مناقضات لهم يعارضون بها ان شعروا علينا ببيع القمح بدقيقه ودقيق غيره متفاضلا وتسليم أحدهما فى الآخر ، وكذلك دقيق القمح بدقيق القمح ، وبالخبز . والزيت بالزيتون وبالزيت . واللبن باللبن وبالجبن والسمن وكل شيء ماعدا ماورد به النص من السنة ولاشعة فى شيء منه لاننا لم تعد حدود الله تعالى ولا حرمانا لم يحرمه الله تعالى ولا رسوله عليه السلام وانما الشنيع (٢) فيما نذكره إن شاء الله تعالى ، قال مالك : يجوز بيع الدقيق من القمح بالقمح كيلا بكيل مثلا بمثل يدا بيد قال : ولا يجوز دقيق القمح بدقيق القمح كيلا بكيل لكن وزنا بوزن مثلا بمثل . قال على : فان كان دقيق القمح نوعا واحدا مع القمح فما يحل أن يبيع دقيق قمح بدقيق قمح الا كيلا بكيل كما يبيع (٣) الدقيق بالقمح لانهما قمح معا وان كان دقيق القمح صنفا غير القمح فواجب أن يميزه بالقمح متفاضلا ، وأجاز القمح بسويق القمح متفاضلا فالى فرق بين دقيق قمح بقمح وبين سويق قمح بقمح ؟ وأعجب من هذا احتجاجهم فى ذلك بان السويق دخلته صنعة فقلنا . فكان ماذا ؟ ومن أين وقع لكم الفرق بانه دخلته صنعة ؟ نعم والدقيق أيضا دخلته صنعة . ولا فرق ، وقالوا أيضا : انما يراعى تقارب المنافع فقلنا : وهذا أيضا من أين وقع لكم ؟ ومن أين وجب لكم أن تراعى تقارب المنافع ؟ وهل هى الادعى بلا برهان ؟ وقولهم تسبقوا اليه . وتعليل فاسد ، وأيضا فان المنافع فى جميع المأكولات واحدة لسانقول : متقاربة بل شيء واحد وهو طرد الجوهر أو التادم . أو التفكه . أو التداوى ولا مزيد ، ومنعوا من الحنطة المبولة باليابسة ، وأجازوا الحنطة المقالية باليابسة وكلتاها مختلفة مع الأخرى ، ومنعوا من الدقيق بالمعجن وقد دخلت المعجن صنعة ، وأباحوا القمح بالخبز من القمح متفاضلا

(١) فى النسخة رقم ١٦ (الادرام) (٢) فى النسخة رقم ١٦ «وانما الشنيع» (٣) فى النسخة رقم ١٤ «أن يبيع»

ومنعوا من اللبن بالسمن جملة ، نعم ومنعوا من اللبن بالجبن وهل الجبن من اللبن الا كالحبز من القمح ؟ ومنعوا من بيع لبن شاة بشاة لبون إلا أنه لا لبين الآن في ضرعها لانه قد استفسد بالحلب ، وأجازوا بيع النخل بانثر إذا كانت لا تمر فيها ، واحتجوا بان اللبن يخرج من ضرع الشاة وأن السمن يعمل من اللبن فقلنا : والتمر يخرج من النخل . والحبز يعمل من القمح ، ومنعوا من بيع العنب بالعصير وأجازوه بالخل وهذه عجائب لا نظير لها ولو تقصيناها (١) لاتسع الأمر في ذلك وفيما ذكرنا كفاية ، وهو كله كما ذكرنا لا يعرف عن احد قبل مالك ، وكذلك لا يحفظ عن أحد قبل مالك المنع من بيع الزيت بالزيتون يدايد متفاضلا ومتائلا . وأما الخنفيون فانهم أباحوا الربا المنصوص عليه جارا فاحلوا بيع ثمرة بثمرتين وجرموا بيع رطل كنان اسود آخرش لا يصلح إلا لقلطة المراكب برطل كنان أبيض مصرى أملس كالحرير ، وكذلك حرموا بيع رطل قطن طيب غزلى برطل قطر خشن لا يصلح إلا للحشو ، وقالوا : القطن كله صنف واحد والكتان كله صنف واحد ، قالوا : وأما الثياب المعمولة من القطن فاصناف مختلفة يجوز في بعضها بيع بعض التفاضل والنسيئة فاجازوا بيع ثوب قطن مروى خراساني بثوب قطن مروى بغدادى نقدا ونسيئة ، قالوا : وأما غزل القطن في كل ذلك فنصف واحد لا يجوز فيه التفاضل ولا النسيئة ، وقالوا : شحم بطن الكبش صنف وشحم ظهره وشحم سائر جسده صنف آخر فاجازوا بيع رطلين من شحم بطنه برطل من شحم ظهره نقدا ، قالوا : والية الشاة صنف وسائر لحمها صنف آخر فجاز بيع رطل من ألبتها برطلين من سائر لحمها ، قالوا : ولا يجوز بيع رطل من لحم كبش الا برطل من لحمه ولا مزيد وزنا بوزن نقدا ولا بد ، وأجازوه برطلين من لحم الثور نقدا ولا بد ، وأما لحم الأوز ولحم الدجاج فيجوز من كل واحد منهما رطل برطلين من نوعه فاجازوا رطل لحم دجاج برطلين من لحم دجاج نقدا وبرطلين (٢) من لحم الأوز نقدا ونسيئة وقالوا : النسيئة في كل ما يقع فيه الربا من التمر والبر والشعير . وغير ذلك انما هي ما اشترط فيه الاجل في حين العقد وأما ما تأخر قبضه الى أن تفرقا ولم يكن اشترط فيه التأخير فلا يضر البيع في ذلك شيئا الا في الذهب . والفضة فقط فان تأخر القبض فيما ربا اشترط أولم يشترط .

ومن عجائب الدنيا اجازته الرطب بالتمر ومنعه من الدقيق أو السويق بالقمح جملة فلم يجره أصلا فلو عكس قوله لاصاب ، وهذه كلها وسوس . وسخافات . ومناقضات

(١) في النسخة رقم ١٦ «ولو تقصينا هذا» (٢) في النسخة رقم ١٦ (وبرطلين)

لادليل عليها وأقوال لاتحفظ من أحذقله ونسأل الله العافية .

وأما الشافعيون فإنهم منعوا من رطل سقمونيا برطلين من سقمونيا لأنها عندهم من الماء كولات ، وأباحوا وزن درهم زعفران بوزن درهمين منه نقدا ونسيئة لأنه لا يؤكل عندهم ، ولم يجيزوا بيع غسل مشتار بشمعه كما هو بعسل مشتار بشمعه كما هو أصلا إلا حتى يصفى كلاهما ، وأجازوا بيع الجوز بقشره بالجوز بقشره واحتجوا في ذلك بأن اخراج الغسل من شمعه صلاح له وإخراج الجوز واللوز من قشره ونزع النوى من الترفساده قتلنا : كلا ما الصلاح فيما ذكرتم إلا كالفساد فيما وصفتم ، وما في ذلك صلاح ولا في هذا فساد ولو كان فسادا لما حل أصلا لأن الله تعالى يقول : ( والله لا يحب الفساد ) وهذه أيضا مناقضات ظاهرة . وأقوال لانعلم أحدا سبقهم إليها والله تعالى التوفيق ، ولانعلم أحدا قبل أبي حنيفة منع من بيع الزيت بالزيتون يدايدسواء كان أكثر ما في الزيتون من الزيت أو مثله أو أقل .

**قال أبو محمد :** والحقيقة التي تشهد لها اللغة والشرعية . والحس فهو أن الدقيق ليس فحاً ولا شعيراً إلا في اسمه ولا في صفته ولا في طبيعته ، ( ١ ) فهذه الدواب تطعم الدقيق والخبز فلا يضرها بل ينفعها ، وتطعم الفمخ فيهلكها واللبس ليس تمرأ لا في لغة . ولا في شريعة ولا في مشاهدة . ولا في اسمه . ولا في صفاته ، والماء ليس ملحا لأنه يجوز الوضوء بالماء ولا يجوز بالملح وليس توليد الله تعالى شيئا من شيء بموجب أن المتولد هو الذي عنه تولد ، فنعن خلقنا من تراب . ونخلفة . وماء . ولستنا نطفة ولا ترابا ولا ماء ، والخمر متولدة من العصير وهي حرام والعصير حلال واللبن متولد عن الدم واللبن حلال والدم حرام ؛ والعذرة تستحيل ترابا حلالا طيبا والدجاجة تأكل الميتة والدم فيصيران فيها للحاحلالا طيبا ، والخل متولد من الخمر وهو حلال وهو حرام ، وأما حلى الذهب والفضة فهما ذهب وفضة باسميهما وصفاتهما وطبيعتهما في اللغة وفي الشريعة [ واحد ] ( ٢ ) ( ومن يتعد حدود الله فقد ظلم نفسه ) .

**١٤٩٤ مسألة** ومن باع ذهبا بذهب يباع حلالا أو فضة بفضة كذلك أو فضة بذهب كذلك مسكوكا بمثله أو مصوغين أو مصوغا بمسكوك . أو تبرأ أو تقارافا وجد أحدهما بما اشترى من ذلك عينا قبل أن يتفرقا بأبدانها وقبل أن يغير أحدهما الآخر فهو بالخيار إن شاء فسخ البيع وإن شاء استبدل لأنه لم يتم بينهما بيع بعد فقام هو مستأنف لبيع عن تراض أو تارك على ما ذكرنا قبل وبالله تعالى التوفيق .



**١٤٩٥ مسألة** فان وجد العيب بعد التفرق بالأبدان أو بعد التخيير واختيار المخير أتمام البيع فان كان العيب من خلط وجده من غير ما اشترى لكن كفضة أو صفر في ذهب أو صفر أو غيره في فضة فالصفقة كلها مفسوخة مردودة كثرث أم قلت قل ذلك الخلط أم كثر لأنه ليس هو الذي اشترى ولا الذي عقد عليه الصفقة فليس هو الذي تراضى بالعقد عليه وقد تفرق قبل صحة البيع، ولا يجوز فيما يقع فيه الربا إلا صحة البيع بالتفرق ولا خيار في أمضائها لأنه لم يأت بذلك نص والله تعالى التوفيق ٥

**١٤٩٦ مسألة** وكذلك لو استحق بعض ما اشترى أقله أو أكثره أولو تناخر قبض شيء مما تباعا أقل أو كثر لأن العقد لم يتم صحيحا ومالم يصح فهو فاسد وكل عقد اختلط الحرام فيه بالحلال فهو عقد فاسد لأنه لم يعقد صحة الحلال منه إلا بصحة الحرام وكل ما لا صحة له إلا بصحة ما لا يصح فلا صحة له ولا يحل (١) أن يلزم مالم يرض به وحده دون غيره ٥

**١٤٩٧ مسألة** فان كان العيب في نفس ما اشترى ككسر أو كان الذهب ناقص القيمة بطبعه والفضة كذلك كالذهب الأشقر والأخضر بطبعه، فان كان اشترط السلامة فالصفقة كلها مفسوخة لأنه وجد غير ما اشترى فلا يحل له مال غيره مالم يعقد عليه بيعا وان كان لم يشترط السلامة فهو مخير بين امساك الصفقة كما هي ولا رجوع له بشيء، وما فسخها كلها ولا بدلانه اشترى العين فهو عقد صحيح ثم وجد غبنا والغبن اذا رضيه البائع وعرف قدره جائز لا كراهية فيه على ما قدمنا قبل، ولا يحل له تبعض الصفقة لأنه لم يراض البيع مع صاحبه الأعلى جميعا فليس له غير ما تراضيه به مع القول بالله تعالى: (ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) وقال رسول الله ﷺ: «إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام» فلا يحل له من مال غيره إلا ما تراضيه به معا ٥

**قال أبو محمد** : وهذا مكان اختلف فيه الخلف والسلف فروينا من طريق الحجاج ابن المنهال نا حفص بن غياث بن الأشعث الحراني عن عكرمة عن ابن عباس فيمن يشتري الدرهم ويشترط أن كان فيها زائف أن يردّه أنه كره (٢) الشرط وقال: ذلك له إن لم يشترط ٥ قال علي : ظاهر هذا رد البيع لأنه لو أراد رد الزائف وحده لذكر بطلان ما قبله وصحة العقد (٣) في سائر الصفقة أول ذكر الاستدلال ولم يذكر من ذلك كله شيئا فلا يجوز أن يقول مالم يقل ، فقول ابن عباس هو قولنا ٥ ومن طريق الحجاج بن المنهال نا همام (٤) - هو ابن يحيى - قال : زعم ابن جريج : أن ابن عمر اشترى دراهم بدنانير فأخطأوا فيها بدرهم مستوق فكره أن يستبدله ، وهذا منقطع ولا نعلم أحدا من الحاضرين

(١) في النسخة رقم ١٦ ولا يصح (٢) في النسخة رقم ١٦ وأنه كره (٣) في النسخة رقم ٤ وأصح العتد

(٤) في النسخة رقم ١٦ شام وهو تصحيف

قال به ، ولا نعلم الآن عن الصحابة رضى الله عنهم غير ما ذكرنا ، وقال سفيان الثوري : هو مخير بين أن يستبدله وبين أن ينقض الصرف في مقدار ما وجد ردنا فقط ، قال الأوزاعي . واليئس . والحسن بن حي يستبدل كل ما وجد زائفا قلا أو كثر ، قال ابن حي : والسوق كذلك .  
قال علي : السوق هو المغشوش بشيء غيره مثل أن يكون الدرهم كله رصاصا أو يكون الدينار كله فضة أو نحاسا ، والزائف الرديء من طبعه والذي فيه غش ، وقال أبو حنيفة : أن وجد بعد التفرق نصف الجميع فأكثر زيوفا فليس له أن يستبدل البتة لكن أن رد الزيف بطل الصرف في مقدارها من الصفقة (١) وصح فيها سواها ، وظاهر قوله : إن له أن لا يرد فان وجدها أقل من النصف فله أن يستبدل ما وجد زائفا فقط ولا يفارقه حتى يقبض البدل فان فارقه قبل القبض انتقض الصرف في ما لم يقبض ولو أنه درهم أو أكثر وصح فيما قبض ولو أنه درهم أو أقل ، فان كان الذي وجد سقوا انتقض الصرف في مقداره فقط . ولو لم يكن الا درهم واحد فأكثر وصح في باقي الصفقة ويكون هو البائع شر يكتن في الدينار الذي انتقض الصرف في بعضه .

**قال أبو محمد** : ليت شعري أي بعض منه انتقض (٢) فيه الصرف وأي بعض منه صح فيه الصرف ، هذا المجبول والغرر بعينه ، وروى عنه أنه حد ما يستبدله مما لا يجوز فيه الاستبدال بالثلث وهذا قول لا نعلمه عن أحد قبله . وتقسيم في غاية الفساد بلا برهان . وحكم الحرام والحلال في الكثير والقليل منهما سواء إلا أن يأتي قرآن أو سنة بفرق وتحديد فالسمع والطاعة ، وقال أبو يوسف . ومحمد بن الحسن يستبدل ما وجد زائدا أو سقوا قلا أو كثر . قال علي : هذا باطل لأنه يصير ذهب بفضة أو بذهب أوفضة بفضة غير يديد وهذا الربا المحض ، وقال زفر : ينتقض الصرف ولا بد فيما وجد قلا أو كثر ويصح في السالم قلا أو كثر .

قال علي : هذا تبعض صفقة لم يقع العقد قط على بعضها دون بعض فهو أكل مال بالباطل ، وقال مالك : أن وجد سقوا أو زائفا فان كان درهما أو أكثر مالم يتجاوز صرف دينار انتقض الصرف في دينار واحد وصح في سائر الصفقة فان وجد من ذلك ما يكون صرفه أكثر من دينار أو دينارين أو دنانير انتقض الصرف فيما قبل ما وجد (٣) فان شرع الانتقاض في دينار انتقض ذلك الدينار .

قال علي : ليت شعري أي دينار هو الذي ينتقض وأيها هو الذي لا ينتقض ؟ هذا بيع الغرر . والمجبول . وأكل المال بالباطل ، ثم عجب آخر وهو إجازته بعض الصفقة

دون بعضها وإبطاله صرف جميع الدينار الذي شرع الاتقاض في بعضه وهذا تناقض ظاهر وكلاهما تبعض لما لم يتراضيا بتبعضه في العقد . وقول لانعله عن أحد قبله ، وللشافعي قولان ، أحدهما أن الصرف كله ينتقض ، والثاني أنه يستبدل كقول الليث . والأوزاعي . والحسن بن حي ، وهذا ما خالفوه قول صاحبين لا يعرف لهما مخالف من الصحابة رضي الله عنهم .

**١٤٩٨ مسألة** ومن الحلال المحض بيع مدين من تمر أحدهما جيداً غايه والآخر ردي غايه بمدين من تمر أجود منهما أو أدنى منهما . أو دون الجيد منهما . وفوق الردي . منهما . أو مثل أحدهما . أو بعضهما جيد والبعض ردي . كل ذلك سواء وكل ذلك جائز ، وكذلك القول في دنائير بدنانير . وفي دراهم بدراهم . وفي قمح بقمح . وفي شعير بشعير وفي ملح بملح ولا فرق لإباحة النبي ﷺ كل صنف بما ذكرنا بصنفه مثلاً بمثل في المسكيلة في القمح . والشعير . والتمر . والملح . والموازنة في الذهب والفضة . وقدرونا من طريق مسلم نا القنبي ناسليمان بن بلال عن عبد المجيد بن سهيل (١) بن عبد الرحمن بن عوف أنه سمع سعيد بن المسيب يحدث أن أبا هريرة . وأبا سعيد الخدري حدثاه « أن رسول الله ﷺ بعث أصحابي عدى الأنصارى فاستعمله على خير فقدم بتمر جنب فقال له رسول الله ﷺ : « أكل تمر خير هكذا ؟ قال : لا والله يا رسول الله أنا لنشتري الصاع بالصاعين . ان الجمع فقال لي رسول الله ﷺ : لا تفعلوا ولكن مثلاً بمثل أو يبعوا هذا واشتروا بثمانه من هذا وكذلك الميزان » فأباح عليه السلام نصايح الجنب من التمر وهو المتخير كله بالجمع من التمر وهو الذي جمع جيداً و ردياً ووسطاً ، ومنع بهض الناس من مدين من تمر أحدهما جيد والآخر ردي . (٢) بمدين من تمر متوسطين أدنى من الجيد وأجود من الردي . ، واحتجوا في ذلك بأن رسول الله ﷺ أوجب المائثة في التمر بالتمر . **قال أبو محمد** : لاحتجة لهم في هذا لأنهم موافقون لنا في جواز صاع تمر ردي . بصاع تمر جيد وليس مثله ، فصح أن النبي ﷺ إنما أراد المائثة في الكيل أو في الوزن فقط وهذا ما لا خلاف فيه . من أحد ، (٣) واحتجوا بأحاديث صحاح في الجنب بالجمع فيها يبعوا الجمع واشتروا بثمانه من الجنب وهذا لا حجة لهم فيه لأن الخبر الذي ذكرنا زاد

(١) في النسخة رقم ١٤ (عبد المجيد بن سهيل) قال ابن عبد البر ان بعض الرواة عن مالك ساء عبد الحميد ونسب ذلك ليعي من يحيى النبي وعبد الله بن نافع ، قال الحافظان حجر في تهذيب التهذيب قلت وهو في البخاري عن عبد الله بن يوسف عبد الحميد كالجور ، وسهيل (بالنصف في جميع النسخ وكذلك في صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٧ وكذلك في الخلاصة ، وفي تهذيب التهذيب (سهيل) والله أعلم (٢) في النسخة رقم ١٤ (والثاني ردي) (٣) في النسخة رقم ١٦ (بين أحد)

على تلك الاخبار حكما ولا يحل ترك زيادة العدل، وعمدة حججهم أنهم قالوا: انما رضى البائع ههنا للبدن الذين أحدهما جيد والآخر ردى. بان يعطى الجيد أكثر من مدمن المتوسط وأن يعطى الأرء بأقل من مدمن المتوسط فحصل التفاضل \*

**قال أبو محمد** : وهذا فى غاية الفساد لأنه ليس كما قالوا ، وحتى لو أنه أراد ذلك لكان عمله مخالفا لأرادته فحصلوا على التكهن . والظن الكاذب وانما يراعى فى الدين الكلام والعمل فاذا جاء كما أمر الله تعالى ورسوله عليه السلام فأنابالى بما فى قلوبهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « لم أبعث لاشق عن قلوب الناس » فان قالوا : فقد قال عليه السلام : « الاعمال بالنيات » قلنا : نعم ولكن من لكم بأن هذين نويا ما ذكرتم وهذا منكم ظن سوء (١) بمسلم لم يخبركم بذلك عن نفسه ، وليس فى الظلم أكثر من أن تفسدوا صفقة مسلم بتوهمكم أنه أراد الباطل وهو لم يخبركم بذلك فقط عن نفسه ولا ظهر من فعله الا الحلال المطلق ويلزمكم على هذا اذا رأيتم من يشتري تمرا أو تينا أو عنباً أن تفسخوا صفقته وتقولوا له : انما تنوى (٢) فيه عمل الخمر منه ومن اشتري ثوبا أن تفسخوه وتقولوا : انما تريد تلبسه فى المعاصى ، ومن اشتري سيفاً أن تفسخوا وتقولوا : انما تريد به قتل المسلمين ؛ وهذا هوس لانظيره ولا فرق بين شئ من هذا وبين ما أفسدتم به المسئلة المتقدمة ه رونا من طريق الحجاج بن المنهال نا حماد بن زيد نا أيوب السخيتانى قال : كان محمد بن سيرين يأتى بالدرهم السوداء الجياد وبالنفاية يأخذ بوزنها غلة ه قال على : السوداء أجود من الغلة والنفاية أدنى من الغلة وهذا نفس مسائلنا ه

**١٤٩٩ مسألة** ومن صارف آخر دنائير بدرهم فججز عن تمام مراده فاستقرض من مصارفه أو من غيره ما أتم به صرفه فحسن مالم يكن عن شرط فى الصفقة لانه لم يمنع من هذا قرآن ولا سنة ه

**١٥٠٠ مسألة** ومن باع من آخر دنائير بدرهم فلبى البيع بينهما بالتفرق أو بالتخير اشترى منه أو من غيره بتلك الدراهم دنائير تلك أو غيرها أقل أو أكثر فكل ذلك حلال مالم يكن عن شرط لان كل ذلك عقد صحيح وعمل منصوح على جوازه ، وأما الشرط فحرام لانه شرط ليس فى كتاب الله تعالى فهو باطل ، ومنع من هذا قوم وقالوا : أنه باع منه دنائير بدنائير متفاضلة قلنا : هذا كذب وما فعل (٣) قط شيئا من ذلك بل هما صفقتان ولكن أخبرونا هل له أن يصارفه بعد شهر أو سنة بتلك الدراهم وتلك الدنائير عن غير شرط ؟ فنقولهم نعم فقلنا لهم : فأجزتم التفاضل والنسيئة معا

(١) فى النسخة رقم ١٤ (سوء ظن) (٢) فى النسخة رقم ١٦ « انما تنوى » (٣) فى النسخة رقم ١٦ (ما فعل)

ومنعم من النقد هذا عجب لانظير له ، وقد صح عن النبي ﷺ كاذكرنا آنفاً الا مبيع التمر  
الجمع بسبعة ثم يتباع بالسبعة جنيهاً من التمر ، وهذا هو الذي منعوا نفسه . ومن طريق الحجاج  
ابن المنهال نازيد بن ابراهيم - هو التستري - نا محمد بن سيرين قال : خطب عمر بن الخطاب  
فقال : ألا ان الدرهم بالدرهم . والدينار بالدينار عينا بعين سواء بسواء مثلاً بمثل فقال له  
عبد الرحمن بن عوف : تزيف علينا أوراقنا (١) فنعطي الخيـث وناخذ الطيب فقال عمر : لا  
ولكن ابتع بها عرضاً فاذا قبضته وكان لك فبهه واهضم ماشئت وخذأي نقدشئت ، فهذا  
عمر بحضرة الصحابة رضي الله عنهم لا يخالف له منهم يأمر ببيع الدراهم أو الدينار بـسبعة ثم  
يبيعها (٢) بما شاء من ذلك أثر ابقاها للعرض ولم يقل من غير من يتباع منه العرض . روينا من  
طريق سعيد بن منصور ناهشيم عن سليمان بن بشير قال أعطاني الاسود بن يزيد دراهم وقال لي :  
اشتر لي بهادنانير ثم اشتر لي بالدينار دراهم كذا وكذا قال : فبعتهما من رجل فقبضت  
الدينار وطلبت في السوق حتى عرفت السعر فرجعت الى بيعتي (٣) فبعتهما به بالدراهم التي  
أردت فذكرت ذلك للاسود بن يزيد فلم يره بأساً .

**قال ابو محمد :** وكرهه ابن سيرين وروينا عن عمر بن الخطاب أنه قال : انما الربا  
على من أراد أن يربى وينسى . رويناه من طريق عبد الرزاق عن سفیان الثوري عن يونس  
ابن عبيد عن ابن سيرين عن عمر . قال على : ومن عجائب حججهم هنا أنهم قالوا : إنما أراد  
بالربا درهم بأكثر منه فاختيل بأن صرفها بدنانير ثم صرف الدينار بدراهم فقلنا : بارك الله  
فيه من ورع خائف لمقام به ولمن خاف مقام به جتـان ، أراد الربا فتركه وهرب عنه الى  
الحلال هذا فاضل جدا وعمل جيد لا عد مناه فتراكم جعلتم المعروف منكرا ، وهل هذا الا  
كمن أراد الزنا بامرأة فلم يفعل لكن تزوجها أو اشتراها ان كانت أمة فوطئها أما هذا محسن  
مطيع لله تعالى ؟

**١٥٠١ مسألة** والتواعد في بيع الذهب بالذهب أو بالفضة وفي بيع الفضة  
بالفضة . وفي سائر الاصناف الأربعة بعضها ببعض جائز تباعا بعد ذلك أولم يتبايعا لأن  
التواعد ليس بيعا ، وكذلك المساومة أيضا جائزة تباعا أولم يتبايعا لأنه لم يأت نهى عن شيء  
من ذلك ، وكل ما حرم علينا فقد فصل باسمه قال تعالى : ( وقد فصل لكم ما حرم عليكم )  
فكل ما لم يفصل لنا تحريمه فهو حلال بنص القرآن اذ ليس في الدين الا فرض أو حرام أو  
حلال فالفرض ما مور به في القرآن والسنة والحرام مفصل باسمه في القرآن والسنة ،  
وما عدا هذين فليس فرضا ولا حراما فهو بالضرورة حلال اذ ليس هنالك قسم رابع

(١) في النسخة رقم ١٦ تزيف على أوراق وفي نسخة تزيف علينا أوراق (٢) في النسخة رقم ١٦ يبيعه

(٣) في النسخة رقم ١٤ يبي

وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥٠٢ مسألة** ولا يحل بدل دراهم بأوزن منها لا بالمعروف ولا بغيره، وهذا هو المنكر لا المعروف لأنه خلاف ما جاء عن النبي ﷺ . وعن أبي بكر . وعمر . وابن عمر ، وقد ذكرنا هذا آثاق عمر بن محضرة الصحابة رضي الله عنهم وهو قول الناس ، وأجاز ذلك مالك وما نعلم له موافقا قبله عن رأي الرباني النقدي (١) \*

**١٥٠٣ مسألة** ولا يحل بيع آنية ذهب ولا فضة إلا بعد كسرها لصحة نهى النبي ﷺ عنها وقد ذكرناه في كتاب الطهارة فلا يحل تملكها فألا يحل تملكها فلا يحل بيعها لأنها أكل مال بالباطل وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥٠٤ مسألة** وجاز أن يتباع المرء نصف درهم بعينه . أو نصف دراهم بأعيانها . أو نصف دينار كذلك . أو نصف دنانير بأعيانها مشاعا يتباع الفضة بالذهب . والذهب بالفضة ويتفقان على إقرارها عند أحدهما أو عند أجنبي ، ولا يجوز في ذلك ذهب بذهب أصلا ولا فضة بفضة أصلا لأنه يصير عينا بغير عين ، وهذا لا يحل إلا بعين بعين على ما قدمنا ، وأما الذهب بالفضة مشاعا فلم يأت بالنهي عنه نص وما كان ربك نسيا \*

**١٥٠٥ مسألة** ولا يحل بيع دينار بالدرهم فإن وقع فهو باطل مفسوخ لأنه إخراج لقيمة الدرهم من الدينار فصار استثناء مجعولا لإذباع دينار الأقيمة درهم منه فإن كانت قيمة الدرهم معلومة عندهما فهو باطل أيضا لأنهما شرطا إخراج الدرهم بعينه من الدينار وهذا محال لأنه ليس هو بعضا للدينار فيخرج منه فهو باطل بكل حال ، وقولنا هو قول عطاء . والنخعي . ومحمد بن سيرين ، وأجازه أبو سلمة بن عبد الرحمن ، وبالله تعالى التوفيق \*

**١٥٠٦ مسألة** والرباني كل ما ذكرنا بين العبد وسيد كاهو بين الأجنبيين . وبين المسلم والذمي . وبين المسلم والحربي . وبين الذميين كاهو بين المسلمين ولا فرق \*  
روينا من طريق قاسم بن أصبغ نا بكر بن حماد نا مسدد نا حفص بن غياث عن أبي العوام البصري عن عطاء كان ابن عباس يبيع من غلبانه النخل الستين والثلاث فبعث إليه جابر ابن عبد الله أ ما علمت نهى رسول الله ﷺ عن هذا ؟ فقال ابن عباس : بلى ولكن ليس بين العبد وبين سيده ربا ، وهو قول الحسن . وجابر بن زيد . والنخعي . والشعبي . وسفيان الثوري . وعثمان البتي . والحسن بن حي . والليث . وأبي حنيفة . والشافعي ، وإنما قاله هؤلاء على أصلهم الذي قد تقدم إفسادنا له من أن العبد لا يملك وذكرنا أن ابن عمر يرى العبد يملك ، وهذا جابر قد أنكر ذلك على ابن عباس ، وروينا من طريق ابن أبي شيبة

نابلسحاق بن منصور ناهريم عن أبي إسحاق عن عبد الله بن شداد قال: مر الحسين بن علي رضي الله عنهما برأع فأهدى الراعي إليه شاة فقال له الحسين: حرأنت أم علك؟ فقال: بملك فردها الحسين عليه فقال له المملوك: إنها لي فقبلها منه ثم اشتراها واشترى الغنم فأعتقه وجعل الغنم له، فهذا الحسين يقبل هدية المملوك إذا خبره أنها له، وقد ذكرنا مثل ذلك عن رسول الله ﷺ فيما سلف من كتبنا هذا وهو الحجة البالغة لا من سواء، وإذ حرم الله تعالى الربا وتوعده فيه فما خص عبداً من حرو ما كان ربك نسياً، والعجب أن الشافعي. وأبا حنيفة لا يميزان أن يبيع المرء مال نفسه من نفسه فإن كان مال العبد لسيده فقد نقضوا أصلهم وأجازوا له بيع مال نفسه من نفسه، وإن كان مال العبد ليس للسيد مالم يبعه أو ينتزعه فقد أجازوا الربا صراحاً. وأما الكفار فإن الله تعالى يقول: (ومن يبتغ غير الإسلام ديناً فلن يقبل منه) وقال تعالى: (حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله) وقال تعالى: (وأن احكم بينهم بما أنزل الله) فصح أن كل ما حرم عابداً فهو حرام عليهم، ونسأل من خالفنا أيلزمهم دين الإسلام ويحرم عليهم ما هم عليه من خلافة؟ وهل هم على باطل أم لا؟ فإن قالوا: لا يلزمهم دين الإسلام، ولا يحرم عليهم ما هم عليه من خلافة وأنهم ليسوا على باطل كفروا وبلا مرية، وإن قالوا: يلزمهم دين الإسلام وحرام عليهم ما هم عليه من خلافة وهم على باطل قالوا: الحق ورجعوا إلى قولنا ولزمه (١) إبطال الباطل وفسخ الحرام فيهندي (٢) بهدى الله تعالى أو الإقرار على نفسه بأنه يتفاد الحكم بالباطل ويميز الحرام وما أردنا منه كل هذا، فإن قالوا: ما هم عليه من الكفر أشد قلنا: إن الذي هم عليه من الكفر لا يفسح لهم في إعلانه، وقد جاء النص بأن لا نجبرهم على الصلاة. والزكاة. والصيام. والحج، وكذلك جاء بأن نحكم بينهم بما أنزل الله فلا يحمل ترك أحد النصين للآخر وبالله تعالى التوفيق، وقال أبو حنيفة: لا بأس بالربا بين المسلم. والحرى وهذا عظيم جداً.

١٥٠٧ مسألة وجائز بيع اللحم بالحيوان من نوع واحد كالأرثا ومن نوعين وكذلك يجوز بيع اللحم باللحم من نوع واحد أو من نوعين متفاضلا. ومتماثلاً، وجائز تسليم اللحم في اللحم كذلك، وتسليم الحيوان في اللحم كلهم كبش بلحم كبش متفاضلا ومتماثلاً يدايدو إلى أجل، وكذلك باللحم من غير نوعه أيضاً. وكسليم كبش في أرطال لحم كبش أو غيره إلى أجل كل ذلك جائز حلال، قال الله تعالى: (وأحل الله البيع وحرم الربا) وقال تعالى: (وقد فصل لكم ما حرم عليكم) فهذا كله يبيع لم يفصل تحريمه، وأما اللحم باللحم فلم يأت نهى عنه أصلاً لا صحیح ولا سقیم من أثر، وأما اللحم بالحيوان فجاء فيه

(١) هكذا في الأصول ومتنفي السياق أن يقول: «ولزمهم» (٢) في النسخة رقم ١٤ «ونهندي»

أثر لا يصح ، وهذا كله قول أبي سليمان . وأصحابنا ، وروى عن ابن عباس وهو قول سفيان الثوري .

واختلف الحاضرون على فرق ، فطائفة منعت من بيع اللحم بالحيوان جملة أى لحم كان لا تحاش شيئا بآى حيوان كان لا تحاش شيئا حتى منعوا من بيع العبد باللحم ، وهذا قول الشافعى ، واختلف قوله فى اللحم باللحم فروى عنه أن جميع لحوم الحيوان كلها طائره ووحشيه . والأنعام كلها صنف واحد ، وروى عنه أن لحم كل نوع صنف على حياله ولم يختلف عنه فى أنه لا يباع لحم بلحم أصلا حتى يتناهى جفافه ويبيسه ، فعلى أحد قولييه لا يباع قديد غنم بقديد ابل أو بقديد دجاج أو أوز الامثلا بمثل ، وعلى القول الثانى أنه لا يباع قديد غنم بقديد غنم إلا يدا يدا مثلا بمثل ، وجائز أن يباع بقديد البقر متفاضلا يدا يدا ، وقال أبو حنيفة : جائز بيع اللحم بالحيوان على كل حال جائز كل ذلك كقولنا سواء بسواء . وقال محمد بن الحسن جائز بيع لحم شاة بشاة حية إذا كان اللحم أكثر من لحم الشاة الحية فإن كان مثله أو أقل لم يحز ، وأجاز بيع لحم شاة ببقرة حية كيف شاؤا ، وأجاز أبو حنيفة . وأصحابه بيع لحم شاة بلحم شاة متاثلات قد اولاد ، وكذلك لحم كل صنف باهم من صنفه ، وأباحوا التفاضل يدا يدا فى كل لحم بلحم من غير صنفه ، والبقر عندهم صنف : والغنم صنف آخر . والابل صنف ثالث ، وكذلك كل حيوان فى صنفه إلا الحيتان فانها كلها عنده صنف واحد والاحوم الطير فأروا بيع بعضها ببعض متفاضلا يدا يدا لا نسيت لحم دجاج بلحم دجاج . أو بلحم صيد . أو غير ذلك . ورأى شحم البطن من كل حيوان صنفا غير لحمه وغير شحم ظهره ورأى الآلية صنفا آخر غير اللحم والشحم ، وهذه وساوس لا نظير لها . وأقوال لا تعقل ولا تعلم عن أحد قبله . وقال مالك : ذوات الأربع كلها صنف واحد البقر . والغنم . والابل . والأرانب . والأيائل . وحر الوحش . وكل ذى أربع فلا يحمل لحم شئ منها بحى منها فلم يحز بيع لحم أرنب حى بلحم حمل أصلا ولا لحم حمل بلحم كبش إلا مثلا بمثل يدا يدا ، وكذلك سائر ذوات الأربع ، ورأى الطير كله صنفا واحدا . الدجاج والحمام . والنعام . والأوز . والحجل . والقطا . وغير ذلك . فلم يحز أيضا لحم شئ منها بحى منها وإن كان من غير نوعه وأجاز فى لحم بعضها ببعض التماثل يدا يدا ومنع من التفاضل فلم يحز التفاضل فى لحم دجاج بلحم حباري ، وهكذا فى كل شئ منها ، ورأى الحيتان كلها صنفا واحدا كذلك أيضا ، ورأى الجراد صنفاربا على حياله هذا وهو عنده صيد من الطير يحز به المحرم ، وحرم القديد النى باللحم المشوى وحرهما جميعا باللحم النى .



الطرى ، وأجاز كل شيء من هذه الثلاثة الأصناف (١) باللحم المطبوخ من صنفها متفاضلة ومتماثلة يدايد ، وأجاز اللحم المطبوخ بعسل باللحم المطبوخ بلبن متماثلا ومنع فيه من التفاضل ، وأجاز شاة مذبوحة بشاة مذبوحة على التحرى وهذا ضد أصله ، وهذه أقوال في غاية الفساد ولا نعلم أحدا قالها قبله ، ولو نقصنا تطويلهم ههنا وتناقضهم لطال جدا وفي هذا كفاية لمن نصح نفسه \*

**قال أبو محمد** : واحتج الشافعيون بما روياه من طريق مالك عن زيد بن أسلم عن سعيد بن المسيب « نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحيوان باللحم » \* ومن طريق الحجاج ابن المنهال ناعبد الله بن عمر (٢) التميمى عن يونس بن يزيد الأيلي عن الزهرى قال : سمعت سعيد بن المسيب يقول : « نهى رسول الله ﷺ أن يبتاع الحى بالميت ، قال الزهرى : فلا يصلح لحم بشاة حية \* ومن طريق عبد الرزاق عن إبراهيم بن أبي يحيى عن صالح مولى التومة عن ابن عباس أن رجلا أراد أن يبيع جزءا من لحم بعير بشاة فقال أبو بكر الصديق : لا يصلح هذا ، وصح عن سعيد بن المسيب أن لا يباع حى بمذبوح وأنه لا يجوز بعير بغنم معدودة ان كان يريد البعير لينحره ، وقال : كانت من ميسر أهل الجاهلية بيع اللحم بالشاة ، وقال أبو الرناد : أدركت الناس ينهون عن بيع اللحم بالحيوان ويكتبونه في عقود العمال في زمن ابان بن عثمان . وهشام بن اسماعيل ، وذكره ابن أبى الزناد عن الفقهاء السبعة وأنهم كانوا يعظمون ذلك ولا يترخصون فيه .

**قال أبو محمد** : أما الخبر في ذلك فرسل لم يستند قط ، والعجب من قول الشافعى : إن المرسل لا يجوز الأخذ به ثم أخذوهنا بالمرسل (٣) . ثم عجب آخر من الخيفيين القائلين : المرسل كالمسند ثم خالفوا هذا المرسل الذى ليس فى المراسيل أقوى منه [ يعظمون هذا ] (٤) وهذا ما خالف فيه الخيفيون جمهور العلماء ، ثم المالكىون فموجب ثالث لأنهم احتجوا بهذا الخبر وأوهوا أنهم أخذوا به وهم قد خالفوه لأنهم أباحوا لحم الطير بالغنم وهذا خلاف الخبر وإنما هو موافق لقول الشافعى ، وقد خالف مالك أيضا ههنا ما روى عن الفقهاء السبعة . وعمل الولاة بالمدينة وهذا يعظمونه جدا إذا وافق رأيهم ، واحتجوا بخبر أبى بكر وهو من رواية ابن أبى يحيى إبراهيم ، وأول من أمر أن لا تؤخذ روايته فمالك ، ثم عن صالح مولى التومة وأول من ضعفه فمالك فبالله وباللسلين إذا روى الثقات خبرا يخالف رأيهم تحيلوا بالأباطيل فردده وإذا روى من يشهدون

(١) فى النسخة رقم ١٤ « أصناف » (٢) فى النسخة رقم ١٤ « عبد الله بن عمر » بالنسبة وهو غلط صححه من تهذيب التهذيب (٣) قال مصحح النسخة رقم ١٤ : قلت وعجب آخر من الشافعى فانه يقول بمراسيل سعيد ثم يقول : انى كتبتها فوجدتها مسانيد وهذا مرسل لم يستند قط (٤) الزيادة من النسخة رقم ١٦

عليه بالكذب ما يوافقهم احتجاجاً به فأى دين يبقى مع هذا؟ فإن قال الشافعيون: مراسيل سعيد بن المسيب حجة بخلاف غيره وقد قالوه - قلنا لهم: الساعة صارت حجة فدرنكم مارويناه من طريق سعيد بن منصور ناخض بن ميسرة عن ابن حرملة عن سعيد بن المسيب قال: نهى رسول الله ﷺ أن يباع الحيوان بالمفاطيم من الغنم فقولوا به والا فقد تلاعبتم واتقوا الله وقد رويت في هذه آثار أيضاً بزيادة فروينامر طريق حماد بن سلمة - حدثنا عبد الكريم عن يزيد بن طلق أن رجلاً نحر جزوراً فجعل يبيع العضو بالشاة وبالقلوص إلى أجل فكره ذلك ابن عمر ه ومن طريق وكيع نا اسرائيل عن عبد الله بن عصمة سمعت ابن عباس وسئل عن اشترى عضواً من جزور قد نحر برجل عناق وشرط على صاحبها أن يرضعها حتى تنظم؟ فقال ابن عباس: لا يصلح ه

**قال أبو محمد:** هذا شرط ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل ه وروينا من طريق عبد الرزاق نا معمر بن يحيى بن أبي كثير عن رجل عن ابن عباس قال: لا بأس أن يباع اللحم بالشاة، فان قيل: هذا عن رجل قلنا: وخبر أبي بكر عن ابن أبي يحيى (١) وليس بائناً عن سكت عنه كائناً من كان ه ومن طريق عبد الرزاق عن سفيان الثوري لا بأس بالشاة القائمة بالمذبوحة ه

**١٥٠٨ مسألة** ومن ابتاع شيئاً أى شيء كان مما يحل بيعه حاش القمح فلا (٢) يحل له أن يبيعه حتى يقبضه ويقبضه له هو أن يطلق يده عليه بأن لا يحال (٣) بينه وبينه فلم يحل بينه وبينه مدة ما قلت أم كثرت ثم حل بينه وبينه بغصب أو غيره حل له يبيعه لأنه قد قبضه وله أن يهبه وأن يواجره وأن يصدقه وأن يقرضه . وأن يسلمه . وأن يتصدق به قبل أن يقبضه وقبل أن تطلق يده عليه فإن ملك شيئاً ما أى شيء كان مما يحل بيعه بغير البيع لكن بميراث أو هبة . أو قرض . أو صداق . أو صدقة . أو سلم . أو أورش . أو غير ذلك جاز له يبيعه قبل أن يقبضه وأن يتصرف فيه بالصدق . والهبة : والصدقة حاش القمح وأما القمح فإنه بأى وجه ملكه من بيع . أو هبة . أو صدقة . أو صداق . أو أجارة . أو أورش . أو سلم . أو قرض . أو غير ذلك فلا يحل له يبيعه حتى يقبضه كما ذكرنا بأن لا يحال بينه وبينه فإن كان اشترى القمح خاصة جزافاً فلا يحل له يبيعه حتى يقبضه كما ذكرنا وحتى ينقله ولا بد عن موضعه الذى هو فيه الى مكان آخر قريب ملاصق أو بعيد ، فإن كان اشترى القمح خاصة بكيل لم يحل له أن يبيعه حتى يكتب له فاذا اكتاله حل له يبيعه وإن لم ينقله عن موضعه ، ولا يحل له تصديق البائع فى كيله وحتى لو اكتاله البائع لنفسه بحضرة وهو يراه ويشاهده ولا بد من

(١) فى النسخة رقم ١٦ «أبى بكر بن أبى يحيى» وهو غلط ، والخبر تقدم آفاً ، وابن أبى يحيى اسمه إبراهيم  
(٢) فى النسخة رقم ١٤ فإنه لا (٣) فى النسخة رقم ١٤ «بأن يحال»

أن يكتاله المشتري لنفسه وجاز له في كل ما ذكرنا أن يهبه. وأن يصدقه وأن يواجر به وأن يبالغ وأن يصدق به وأن يقرضه قبل أن يكتاله وقبل أن ينقله جزافا اشتراه أو بكيل وليست هذه الأحكام في غير القمح أصلا .

برهان ذلك ما روينا من طريق قاسم بن أصبغ نا أحمد بن زهير بن حرب نا أنى نا حيان ابن هلال نا همام بن يحيى نا يحيى بن أبي كثير نا يعلى بن حكيم حدثه أن يوسف بن مالهك حدثه أن حكيم بن حزام حدثه أنه قال : « يا رسول الله أنى رجل أشتري هذه اليوع فما يحل لي منها مما يحرم عى ؟ قال : يا ابن أخي اذا ابتعت بيعا فلا تبعه حتى يقبضه » فهذا عموم لكل بيع ولكل ابتاع وتخصيص لهما ما ليس بيعا ولا ابتاعا وجواب منه عليه السلام اذ شئ عما يحل مما يحرم ، فان قيل : فان هذا الخبر مضطرب لأنكم رويتوه من طريق خالد بن الحارث الهجيمي (١) عن هشام الدستوائى عن يحيى بن أبي كثير قال : حدثنى رجل من اخواننا حدثنى يوسف بن مالهك أن عبد الله بن عصمة الجشمى حدثه أن حكيم بن حزام حدثه فذكر هذا الخبر (٢) ، وعبد الله بن عصمة متروك قلنا : نعم الآن همام بن يحيى رواه كما أوردنا قبل عن يحيى بن أبي كثير فسمى ذلك الرجل من الذى لم يسمه هشام وذكر أنه يعلى بن حكيم ويعلى ثقة وذكر فيه أن يوسف سمعه من حكيم بن حزام وهذا صحيح فاذا سمعه من حكيم فلا يضره أن يسمعه أيضا من غير حكيم عن حكيم ، فصار حديث خالد بن الحارث لغوا كان أولم يكن بمنزلة واحدة ، فان قيل : فقد رويت من طريق مالك عن عبد الله ابن دينار عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ : ومن ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه ، ومن طريق سفيان بن عيينة نا عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس أما الذى نهى عنه رسول الله ﷺ أن يباع حتى يقبض فهو الطعام قال ابن عباس برأيه : ولا أحسب كل شئ إلا مثله قلنا : نعم هذان صحيحان : الا أنهما بعض ما فى حديث حكيم بن حزام لحديث حكيم بن حزام دخل فيه الطعام وغير الطعام فهو أعم فلا يجوز تركه لأن فيه حكما ليس فى خبر ابن عباس . وابن عمر ، فان قيل : قد صح عن النبي ﷺ ما رويت من طريق أحمد بن شعيب أخبرنى زياد بن أيوب نا هشيم نا أبو بشر هو ابن أبي وحشية عن يوسف بن مالهك عن حكيم بن حزام وقلت : يا رسول الله يسألنى المرء البيع ليس عندى ما أبعه منه ثم ابتاع له من السوق ؟ فقال عليه السلام : لا تبع ما ليس عندك (٣) قلنا : نعم وبه نقول وهو بين كما تسمع إنما [هو] (٤) نهى عن بيع ما ليس فى ملكك كما فى الخبر نصا وإلا فكل ما يملكه المرء فهو عنده

(١) هو بضم الهاء وفتح الجيم مصغرا نسبة الى هجيم بن عمرو ، وفى النسخة رقم ١٦ الجعفى وهو تصحيف

(٢) فى النسخة رقم ١٦ هذا الحديث (٣) الحديث فى سنن النسائى ج ٧ ص ٢٨٩ أطول من هذا (٤) الزيادة من

ولو أنه بالهند يقول: عندى ضيعة سرية وعندى فرس فار (١) ، وسواء عندنا كان مغصوبا أو لم يكن هو عند صاحبه أى فى ملكه وله ، فإن قيل : فإنكم رويتم من طريق أبي داود نازهر بن حرب نا إسماعيل - هو ابن عليّة - عن أيوب السخيتاني حديثي عمرو بن شعيب حديثي أنى عن أبيه عن أبيه (٢) حتى ذكر عبد الله بن عمرو بن العاص قال : قال رسول الله ﷺ : لا يحل سلف وبيع ولا شرطان فى بيع ولا ربح مالم يضمن ولا بيع مالم يضمن عندك ، قلنا : نعم هذا صحيح وبه نأخذ ولا نعلم لعمر بن شعيب حديثا مسندا إلا هذا وحده . وآخر فى الهبات رواه عن طاوس عن ابن عباس . وابن عمر عن النبي ﷺ فى المنع من الرجوع فى الهبات إلا الوالد فيما أعطى ولده ، وليس فى هذا الخبر إلا الذى فى حديث حكيم بن حزام من النهى عن بيع مالم يضمن لك فقط ، وبالله تعالى التوفيق .

ومن قال بقولنا فى هذا ابن عباس كما أوردناه ، وكأروينا من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج أخبرنى أبو الزبير أنه سمع جابر بن عبد الله يقول : لا تبع بيعا حتى يقبضه . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب السخيتاني قال عبد الرحمن بن عوف . والزيبر لعمر : أنه تزيف علينا أوراق فتعطى الخبيث وتأخذ الطيب قال : فلا تفعلوا ولكن انطلق الى البقيع فبع ورقك بثوب أو عرض فاذا قبضت وكان لك فبعه وذكر الخبر ، فهذا عمر يقول بذلك ويبين أن القبض هو الذى يكون الشئ للبرء ، وقولنا فى هذا كقول الحسن . وابن شبرمة ، وذهب قوم إلى أن هذا الحكم إنما هو فى الطعام فقط - يعنى أن لا يباع قبل أن يقبض - وذهب آخرون إلى أنه فيما يكال أو يوزن فقط كأروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان ناسع بن أبي عروبة عن قتادة عن عبد ربه عن أبي عياض عن عثمان بن عفان لأبأس إذا اشترى الرجل البيعة أن يبيعه قبل أن يقبضه ما خلا الكيل والوزن . ومن طريق حماد بن سلمة عن قتادة عن سعيد بن المسيب أنه كان لا يرى بأبأس أن يبتاع الرجل يباعا لا يكال ولا يوزن أن يبيعه قبل أن يقبضه . ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن أيوب عن ابن سيرين قال : لأبأس بأن يشتري شيئا لا يكال ولا يوزن بنقد ثم يبيعه قبل أن يقبضه (٣) وهو قول الحكم . وإبراهيم . وحماد بن أبي سليمان ، وذكره النخعي عن لقى ، وقال عطاء : جائز بيع كل شئ . (٤) قبل أن يقبض ، وقال أبو حنيفة : كل ممالك بعقد ينتقض العقد بهلاكه فلا يجوز بيعه قبل قبضه كالبيع . والجاراة إلا العقار فجائز بيعه قبل قبضه قال : وكل ممالك بعقد لا ينتقض العقد بهلاكه فجائز بيعه قبل قبضه كالصدق . والجعل . والخلع . ونحوه ، وهذا قول لا نعلمه

(١) أى نبط حاد نوى (٢) جة عن أبيه الثانية سقطت من النسخة رقم ١٤ وما هنا موافق لما فى سنن أبي داود (٣) فى النسخة رقم ١٤ قبل القبض . (٤) فى النسخة رقم ١٦ بيع كل ذاك شئ . وهى زيادة لا معنى لها

عن أحد قبله \* وقال مالك : كل ما يؤكل . والماء فلا يحل بيعه قبل أن يقبض . وما عدا هذين  
لجائز بيعه قبل أن يقبض ، وقال مرة أخرى : كل ما يؤكل فقط . وأما الماء فبيعه جائز قبل  
قبضه وجعل في كلا قوليه زريعة الفجل الأبيض ، وزريعة الجزر . وزريعة السلق لا يباع  
شيء منها قبل القبض فقلنا : هذا لا يأكله أحد أصلا ، وهذا الذي أنكرتهم على الشافعي في  
ادخاله السقمونيا فيما يؤكل فقالوا : انه يخرج منها ما يؤكل فقلنا : والشجر يخرج منها  
ما يؤكل فامتنعوا من بيعها قبل القبض فانقطعوا ، وما نعلم قولهم هذا كله كما هو عن أحد قبلهم \*  
وخالف الخنفيون . والمالكيون ههنا كل قول روى عن الصحابة رضي الله عنهم ،  
وأما الشافعي فلم يجوز بيع ما ملك يبيع . أو نكاح . أو خلع قبل القبض أصلا وهذا قول  
فاسد بلا دليل ، فان قالوا : قسنا النكاح . والخلع على البيع قلنا : القياس كاه باطل ، ثم  
لو صح لكان هذا منه عين الباطل لأن النكاح يجوز بلامهريز كراهة أصلا ، ولا يجوز البيع  
بلا ثمن يذكروا ، والنكاح لم يملك بصدقة رقية شيء . أصلا والخلع كذلك بخلاف البيع فظهر  
فساد هذا القول وبالله تعالى التوفيق \* وأما حكم القمح فالذي ذكرنا قبل هذا في الكلام المتصل  
بهذا من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ أما الذي نهى عنه رسول الله ﷺ أن يباع حتى  
يقبض فهو الطعام فهذا تخصيص للطعام في البيع خاصة وعمومه بأى وجه ملك ، فان قيل :  
من أين خصصتم القمح بذلك دون سائر الطعام ؟ قلنا : لأن اسم الطعام في اللغة التي بها  
خطبنا رسول الله ﷺ لا يطلق هذا إلا على القمح وحده . وإنما يطلق على غيره باضافة ،  
وقد قال تعالى : ( وطعام الذين أتوا الكتاب حل لكم وطعامكم حل لهم ) فأراد عز وجل  
الذبايح لا ما يأكولون (١) فانهم يأكلون الميتة . والدم . والخنزير ولم يحل لنا شيء من  
ذلك قط ، وقال الله عز وجل : ( ان الله مبتليكم بنهر فمن شرب منه فليس مني ومن لم يطعمه  
فانه مني ) فذكر تعالى الطعام في الماء باضافة ولا يسمى الماء طعاما ، وقال لقيط بن معمر  
الأيادي - جاهلي فصيح - في شعره مشهور :

لا يطعم النوم الا ريث يبعثه \* هم يكاد جواه يحطم الضلعا

فاضاف الطعام الى النوم والنوم ليس طعاما بلا شك ، وقد ذكرنا قول عبد الله بن معمر  
وكان طعامنا يومئذ الشعير فذكر الطعام في الشعير في اضافة لا باطلاق ، وقد ذكرنا (٢)  
من طريق أبي سعيد الخدري قوله : كنا نخرج على عهد رسول الله ﷺ صدقة الفطر صاعا  
من طعام صاعا من شعير صاعا من تمر صاعا من زبيب صاعا من أقط ، فلم يطلق الطعام الا على  
القمح وحده لا على الشعير ولا على غيره ، وروينا من طريق الحجاج بن المنهال نايزيد

(١) في النسخة رقم ١٤ لا ما يؤكل كل (٢) في النسخة رقم ١٤ وقد رويناه

ابن ابراهيم نا محمد بن سيرين قال : عرض على عبد الله بن عتبة بن مسعود زيتا له فقلت له : ان أصحاب الزيت قل ما يستوفون حتى يبيعون فقال : انما سمي الطعام أى انما أمر بالبيع بعد الاستيفاء في الطعام فلم ير الزيت طعاما ، وأبو سعيد الخدرى . وعبد الله بن عتبة بن مسعود حجتان في اللغة قاطعتان لاسما وعبد الله هذلى قبيلة مجاورة للحرم فلفتهم لغته قريش ، ومن قال بقولنا : ان الطعام (١) باطلاق انما هو القمح وحده أبو ثور ، وأما القمح يشتري جزافا فلا يحل بيعه حتى يقبض وينقل عن موضعه فلبار ويناه من طريق البخارى ناسحاق - هو ابن راهويه - نا الوليد بن مسلم عن الأوزاعى عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن أبيه [رضى الله عنه] (٢) قال : رأيت الذين يشترون الطعام مجازقة يضربون على عهد رسول الله ﷺ أن يبيعه حتى يؤوه الى رحالهم ويورونه من طريق مسلم نا محمد بن عبد الله بن نمير نا أبى نافع عن عمر بن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « من اشترى طعاما فلا يبيعه حتى يستوفيه » [قال] (٣) وكنا نشترى الطعام من الركبان جزافا فها نا رسول الله ﷺ ان نبيعه حتى تنقله من مكانه ، ومن طريق مسلم نا أبو بكر بن أبى شيبة نا عبد الأعلى عن معمر عن الزهرى عن سالم بن عبد الله بن عمر عن ابن عمر أنهم كانوا يضربون على عهد رسول الله ﷺ اذا اشترى طعاما جزافا أن يبيعه في مكانه حتى يحولوه .

**قال أبو محمد :** ولا يمكن أن يكون غير عليه السلام يضرب المسلمين بالمدينة على شريعة يؤمرون بها في الأسواق بغير علمه أصلا ، فصح أنه جرم كبير لا يرخص فيه (٤) فان قيل : ان في بعض ما رويتم حتى يؤوه الى رحالهم قلنا : نعم وكل مكان رحله اليه فهو رحله اذا كان مباحا له أن يرحله اليه ، فان قيل : فقد رويت هذا الحديث عن مالك عن نافع عن ابن عمر فلم يذكر فيه الجزاف قلنا : عبيد الله بن عمر ان لم يكن فوق مالك والافليس هو دونه أصلا ، وقد رواه عن نافع فذكر فيه الجزاف ، ورواه الزهرى عن سالم كما أوردنا فذكر فيه الجزاف ، وهو خبر (٥) واحدا بلا شك ، وجمهور الروايات عن مالك لهذا الحديث في الموطأ وغيره ذكروا فيه عنه الجزاف كما ذكره عبيد الله عن نافع . والزهرى عن سالم ولما أسقط ذكر الجزاف القنعى . ويحيى فقط فصح أنها وهما فيه بلا شك لأنه يتعين خبر واحد والله تعالى التوفيق ، وإنما كان يصح الأخذ برواية القنعى : ويحيى لو أمكن أن يكونا خبرين اثنين عن موطئين (٦) مختلفين ، وقولنا ههنا هو قول الشافعى . وأبى سليمان ولم يقل به مالك ولا نعلم لمقلده ولا له حجة أصلا والله تعالى التوفيق .

(١) في النسخة رقم ١٦ : ان الطعام (٢) لزيادة من صحيح البخارى ج ٣ ص ١٤١ (٣) لزيادة من صحيح مسلم ج ١ ص ٤٦٦ (٤) في النسخة رقم ١٤ : لا ترخص فيه (٥) في النسخة رقم ١٦ : وهذا خبر (٦) في النسخة رقم ١٤ : عن موطئين

وأما القمح يتناعه المرء بكيل فلا يحل له يبعه حتى يكتاله لنفسه ثم يكتاله الذي يبيع منه ولا بد سواء حضرا كلاهما كياله قبل ذلك أو لم يحضرا فلما روينا من طريق أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار نا محمد بن عبد الرحيم نا مسلم - هو ابن ابراهيم - نا محمد بن الحسين الأزدي عن هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال : «نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان فيكون لصاحبه الزيادة وعليه النقصان» هـ وروينا من طريق أبي بكر بن أبي شيبة نا شريك عن ابن أبي ليلى عن محمد بن بيان عن ابن عمر أنه سئل عمن اشترى الطعام وقد شهد كياله ؟ قال : لا حتى يجرى فيه الصاعان هـ ومن طريق ابن أبي شيبة نا محمد بن فضيل عن مطرف - هو ابن طريف - قلت للشعبي : اكون شاهد الطعام وهو يكال فاشتريه أخذه بكياله ؟ فقال : مع كل صنفة كياله ومن طريق ابن أبي شيبة نا مروان بن معاوية عن زياد مولى آل سعيد قلت لسعيد بن المسيب : رجل ابتاع طعاما فاكتاله أيسلح لي أن اشتريه بكيل الرجل ؟ قال : لا حتى يكال بين يديك ، وصح عنه أنه قال فيه : هذا ربا هـ

ومن طريق ابن أبي شيبة نا زيد بن الحباب عن سودة بن حيان سمعت محمد بن سيرين سئل عن رجلين اشترى أحدهما طعاما والآخر معه ؟ فقال : قد شهدت البيع والقبض فقال : خذ مني ربما وأعطيه فقال : لا حتى يجرى فيه الصاعان فتكون لك زيادته وعليك نقصانه (١) هـ ومن طريق ابن أبي شيبة نا وكيع عن عمر أبي حفص قال : سمعت الحسن البصري وسئل عمن اشترى طعاما وهو ينظر إلى كياله ؟ قال : لا حتى يكياله هـ ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن سعيد بن المسيب قال في السنة التي مضت : ان من ابتاع طعاما أو ودكا كيالا أن يكتاله (٢) قبل أن يبيعه فإذا باعها كاتيل منه أيضا إذا باعها كيالا ، وهو قول عطاء بن أبي رباح . وأبي حنيفة . والشافعي . وأحمد بن حنبل . وإسحاق ، وأبي سليمان ، وقال مالك : اذا بيع بالنقد فلا بأس بان يصدق البائع في كياله ولا يكتاله ويكره ذلك في الدين ، وهذا قول لانعله عن أحد قبله وخالف فيه صاحبنا لا يعرف له مخالف منهم ، وخالف فيه جمهور العلماء وما نعلم لقوله حجة أصلا من نص قرآن . ولا سنة . ولا رواية سقيمة . ولا قياس . ولا رأى له وجه ، فان قيل : فقد رويتم من طريق أبي داود عن محمد بن عوف الطائي نا أحمد بن خالد الوهبي نا محمد بن إسحاق عن أبي الزناد عن عبيد بن حنين عن ابن عمر قال : ابتعت زيتا في السوق فلما استوجبتني لقيني رجل أعطاني به ربما حسنا فاردت أن أضرب على يدي فاخذ رجل من خلفي بذراعي فالتفت فاذا زيد بن ثابت فقال : لا تبعه حيث ابتعته حتى تموزه الى رحلك فان رسول الله

(١) في النسخة رقم ١٦ (فتكون له زيادته وعليه نقصانه) (٢) في النسخة رقم ١٤ (أن يكياله)

ﷺ نهى أن تباع السلم حيث تباع حتى تحوزها التجار الى رحلهم قلنا: هذا رواه أحمد بن خالد الوهبي (١) وهو مجهول ، وبالله لو صح عندنا لوارعنا الى الاخذ به نحمد الله على ما يسرنا له من ذلك كثيرا ، وكل ما ذكرناه في هذه المسائل فن فعل خلاف ذلك فسخ أبدا ، فان كان قد بلغه الخبر ضرب كما أمر رسول الله ﷺ ، ورواه ابن عمر قال عليه السلام : « من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد » ،

(١) واحمد بن خالد بن موسى ، ويقال ابن محمد الوهبي الكندي أبو سعيد بن أبي مخلد الحمصي وفيه كلام انظر تهذيب التهذيب ج ١ ص ٢٦

### خاتمة الطبع

تم - والله الحمد - طبع الجزء الثامن من كتاب المحلى على ما أوجبه القرآن . والسنن الثابتة عن رسول الله ﷺ تأليف المحقق والحافظ المدقق الفقيه الامام ناصر السنة وميمت البدعة صاحب السيف والقلم أبي محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم رحمه الله وجعل الجنة ما واد المتوفى سنة ٥٦٤ هـ ويتلوه ان شاء الله تعالى بحوله وقوته الجزء التاسع منه مفتتحا ﴿ مسألة والشركة والاقالة . والتولية كلها يوع مبتدأة ﴾ الخ أسأل الله العظيم أن يوفقني الى اتمامه وغيره من الكتب الثمينة النافعة وارجوه أن يمتعني برؤيته جل جلاله في الآخرة وأن يدخلني مع حبيبه محمد رسول الله ﷺ الجنة انه سميع قريب وبالاجابة جذيرة



# فهرست

## الجزء الثامن من المحلى لابن حزم

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢	كتاب النذور	٢٣	الكتاب
٢	١١١٤ يكره النذر وينهى عنه ومع ذلك لو نذر طاعة لله عز وجل لزمه الوفاء به	٢٣	١١١٥ من قال لله تعالى على عتق رقبة أو بدنة أو قال مائة درهم أو شيء من البر هكذا لم يعينه فكله نذر لازم وهذا بخلاف ما تقدم، ويبان أدلة ذلك
٢	تعريف النذر	٢٤	١١١٦ من قال في النذر اللازم النذر
٣	الدليل على صحة المنع من النذر وعلى أنه لو وقع بشرط لزمه الوفاء به		قدمنا إلا أن يشاء الله أو أن يشاء الله أو إلا أن لا يشاء الله أو ذكر الإرادة مكان المشيئة النع ووصله بكلامه فهو استثناء صحيح ولا يلزمه ما نذر وبرهان ذلك
٥	أخرج نذره مخرج اليمين ويبان نظره وجهته وتعلق أدلتهم وتحقيق المقام بما لا مزيد عليه	٢٥	١١١٧ نذر الرجل والمرأة البكر ذات الأب وغيرها وذات الزوج وغيرها والعبد والحر سواء في كل ما تقدم ودليل ذلك
٩	أقوال العلماء فيمن نذر أن يمشي إلى مكة	٢٥	١١١٨ من نذر ما لا يطيق إبداءه لم يلزمه شيء وبرهان ذلك
٩	مذاهب المجتهدين فيمن نذر الصدقة بجميع ماله أو أن يخيّر نفسه أو أن يمشي إلى مسجد المدينة أو الركب أو النهوض إلى مكة أو إلى موضع سماه من الحرم أو نذر عتق عبده أن باعه أو عتق عبد فلان أن ملكه وأدلة كل وبسط المقام بما لا يتجدد في غير هذا	٢٥	١١١٩ من نذر في حال كفره طاعة لله عز وجل ثم أسلم لزمه الوفاء به وأقوال العلماء في ذلك وأدلتهم

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٦	١١٢٠ من نذر الله صوم يوم يقدم فيه فلان أو يوم يبرأ أو يتطلق فكان ذلك ليلا أو نهارا لم يلزمه في ذلك اليوم شئ وبرهان ذلك	٣٠	١١٢٦ كتاب الايمان
٢٧	١١٢١ من نذر صياما أو صلاة أو صدقة ولم يسم عددا مالزمه في الصيام صوم يوم ولا مزيد وفي الصدقة ما طابت به نفسه ولزمه في الصلاة ركعتان ودليل ذلك	٣٠	لا يمين الا بالله عز وجل وبرهان ذلك
٢٧	١١٢٢ من قال لله على صدقة أو صيام أو صلاة هكذا جملة لزمه أن يفعل أى ذلك شاء ويجزيه	٣١	ذكر أسماء الله تعالى التي ثبت النص بها
٢٧	١١٢٣ من مات وعليه نذر ففرض أن يؤدي عنه من رأس ماله قبل ديون الناس كلها وبرهان ذلك	٣٢	من حلف بما ذكرنا أن لا يفعل أمرا كذا أو أن يفعل أمرا كذا فان وقت وقما مثل غدا وبعد غدا النخ ولم يفعل ما حلف عليه فعليه كفارة اليمين ودليل ذلك مبسوطا
٢٨	١١٢٤ من تعمد النذور ليلزمها من بعده فهي غير لازمة	٣٢	أما الحلف بالامانة وبعهد الله وميثاقه وحق المصحف النخ فكل هذا ليس يميناً واليمين بها معصية ليس فيها الا التوبة والاستغفار وبرهان ذلك
٢٨	(الوعد)	٣٣	١١٢٩ من حلف بالقرآن أو بكلام الله عز وجل فان نوى في نفسه المصحف أو الصوت المسموع أو المحفوظ في الصدور فليس يميناً وان لم ينو ذلك بل نواه على الإطلاق فهي يمين وعليه الكفارة ودليل ذلك
٢٨	١١٢٥ من وعد آخر بان يعطيه مالا معيناً أو غير معين أو بان يعينه في عمل ما حلف له على ذلك أو لم يحلف لم يلزمه الوفاء له وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر أدلتهم مفصلة وتحقيق المقام	٣٤	١١٣٠ لغو اليمين لا كفارة فيه ولا إثم وهو وجهان وبيانها وذكر مذاهب الفقهاء في ذلك
		٣٥	١١٣١ من حلف أن لا يفعل أمرا كذا ففعله ناسياً أو مكرهاً أو غلباً أمر حيل بينه وبينه به الخ فلا

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
الحق بذلك ويظهر		كفارة على الخالف في شيء من كل	
٤٨ ١١٣٨	يمين الأبكم واستثناؤه	ذلك ولا اثم وبرهان ذلك	
لا زمان على حسب طاقته من صوت		٣٥ ١١٣٢	من حلف على ما لا يدري
او اشارة وبرهان ذلك		اهو كذلك ام لا وعلى ما قد يكون ولا	
٤٩ ١١٣٩	الرجال والنساء الاحرار	يكون فلا كفارة عليه ولا اثم	
والمملوكون وذوات الارواح		٣٦ ١١٣٣	من حلف عامد للكذب
والأبكار وغيرهن في كل ذلك سواء		فيما يخلف فعليه الكفارة ويان	
ودليل ذلك		مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر	
٤٩ ١١٤٠	لا يمين لسكران ولا	ادلتهم والنظر فيها وتحقيق المقام بما	
لجنون في حال جنونه ولا لهاذ في		لا تجده في غير هذا الموضع	
مرضه ولا لنايم في نومه الخ ومذاهب		٤٠ ١١٣٤	اليمين في الغضب والرضا
الصحابه في ذلك		وعلى أن يطيع أو على أن يعصى الخ	
٥٠ ١١٤١	من حلف بالله تعالى في	فعليه الكفارة ان تعمد الحنث في كل	
كفره ثم حنث في كفره أو بعد		ذلك ولا افلا وبرهان ذلك وذكر	
اسلامه فعليه الكفارة ودليل ذلك		مذاهب العلماء في ذلك وأدلتهم	
٥١ ١١٤٢	من حلف واللات والعزى	٤٣ ١١٣٥	اليمين محمولة على لغة
فكفارته أن يقول لا اله الا الله وحده		الخالف وعلى نيته وهو مصدق فيما	
لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على		ادعى من ذلك الخ ودليل ذلك	
كل شيء قدير مرة وبرهان ذلك		٤٤ ١١٣٦	من حلف ثم قال نويت
٥١ ١١٤٣	من حلف ايماننا على	بعض ما يقع عليه اللفظ الذي نطق به	
أشياء كثيرة على كل شيء منها		صدق الخ	
يمين فهي ايمان كثيرة ان حنث		٤٤ ١١٣٧	من حلف على شيء ثم قال
في شيء منها فعليه كفارة فان عمل		موصولا بكلامه ان شاء الله او الا ان	
آخر فكفارة أخرى وهكذا ودليل		يشاء الله الخ فهو استثناء صحيح وقد	
ذلك		سقطت اليمين عنه بذلك ولا كفارة	
٥٢ ١١٤٤	لو حلف كذلك ثم	ويان مذاهب المجتهدين في ذلك	
قال في آخرها ان شاء الله أو استثنى		وذكر ادلتهم ومناقشتها بما يتضح	

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٥٥	منه حنث باى شىء شرب منه وبرهان ذلك	٥٢	بشئ ما فيه خلاف وبيان ذلك
٥٥	١١٥٠ من حلف ان لا يدخل دار زيد فان كان من الدور المباحة الدهاليز كدور الرؤساء لم يحنث بدخول الدهليز حتى يدخل منها ما يقع عليه انه داخل دار زيد وان لم تكن كذلك حنث بدخول الدهليز ودليل ذلك	٥٢	١١٤٥ ان حلف يميناً واحدة على أشياء كثيرة كمن قال والله لا كلت زيدا ولا خالدا ولا دخلت دار عبدا ولا أعطيتك شيئا فبى يمين واحدة ولا يحنث بفعله شيئا بما حلف عليه ولا تجب عليه كفارة حتى يفعل كل ما حلف عليه ودليل ذلك
٥٦	١١٥١ من حلف ان لا يدخل دار فلان أو ان لا يدخل الحمام فشى على سقوف ذلك أو دخل دهليز الحمام لم يحنث وبرهان ذلك	٥٢	١١٤٦ ان حلف أيمانا كثيرة على شئ واحد مثل أن يقول بالله لا كلت زيدا والرحمن لا كلته الخ فبى كلها يمين واحدة ولو كررها ألف مرة ، وبيان مذاهب علماء السلف فى ذلك وذكر أدلتهم
٥٦	١١٥٢ من حلف أن لا يكلم فلانا فاوصى اليه أو كتب اليه لم يحنث وكذلك لو أشار اليه ودليل ذلك	٥٤	١١٤٧ من حلف بالله لا أكلت هذا الرغيف أو قال لا شربت ماء هذا الكوز فلا يحنث باكل بعض الرغيف ولا بشرب بعض ما فى الكوز وبرهان ذلك
٥٦	١١٥٣ من حلف أن لا يشتري ادا ما فإى شئ اشتراه من لحم أو غيره لياكل به الخبز حنث أكل به أو لم يأكل وبرهان ذلك	٥٥	١١٤٨ لو حلف أن لا يأكل من هذا الرغيف أو ان لا يشرب من ماء هذا الكوز فانه يحنث بأكل شئ منه وشرب شئ منه ودليل ذلك
٥٦	١١٥٤ من حلف أن يضرب غلامه عددا من الجلد أكثر من العشر لم يحل له ذلك ويبرئ يمينه بان يجمع ذلك العدد فيضربه به ضربة واحدة ودليل ذلك	٥٥	١١٤٩ لو حلف ان لا يشرب ماء النهر فان كانت له نية فى شرب شئ
٥٧	١١٥٥ لا معنى للبساط فى فى الايمان ولا للئن وأقول المجتهدين		

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٥٧	١١٥٦ من حلف أن لا يفعل امرا كذا حيناً ودهراً أو زماناً الخ فبقى مقدار طريقة عين لم يفعله ثم فعله فلا حنث عليه ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك	٦٠	١١٦٢ من حلف أن لا يأكل لحماً أو أن لا يشتريه فاشتري شحماً أو كبداً أو سناماً أو مصراناً الخ لم يحنث ودليل ذلك
٥٩	١١٥٧ ان حلف ان لا يكلمه طويلاً فهو ازيد على أقل المدد وان حلف ان لا يكلمه اياماً أو جمعاً أو شهوراً فكل ذلك على ثلاثة ولا يحنث فيما زاد ودليل ذلك	٦١	١١٦٣ من حلف أن لا يأكل شحماً حنث بأكل شحم الظهر والبطن وكل ما يطلق عليه اسم شحم ولا يحنث بأكل اللحم المحض وبيان أقوال العلماء في ذلك
٥٩	١١٥٨ من حلف ان لا يساكن من كان ساكناً معه من امرأته أو قريبه أو أجنبي فليفارق حاله التي هو عليها الى غيرها ولا يحنث وبرهان ذلك	٦٢	١١٦٤ من حلف أن لا يأكل رأساً لم يحنث بأكل رأس الطير ولا السمك ودليل ذلك
٦٠	١١٥٩ من حلف أن لا يأكل طعاماً اشتراه زيد فأكل طعاماً اشتراه زيد وآخر معه لم يحنث وكذلك لو حلف أن لا يدخل دار زيد فدخل دار ابن زيد وغيره لم يحنث ودليل ذلك	٦٢	١١٦٥ من حلف أن لا يأكل بيضاً لم يحنث الا بأكل بيض الدجاج خاصة وبيان أقوال العلماء في ذلك
٦٠	١١٦٠ من حلف أن لا يهب ل احد عشرة دنائير فهو له أكثر حنث الا أن ينوى العدد الذي سمي	٦٢	١١٦٦ من حلف أن لا يأكل عنباً أو كل زيبياً أو شرب عصيراً أو أكل رباً أو خلألم يحنث وهكذا
٦٠	١١٦١ من حلف أن لا يجمعه مع فلان سقف فدخل بيتاً فوجده فيه ولم يكن عرفاً اذ دخل انه فيه لم يحنث	٦٣	١١٦٧ من حلف أن لا يأكل لبناً لم يحنث بأكل اللبأ ولا العقيد ودليل ذلك
		٦٣	١١٦٨ من حلف أن لا يأكل خبزاً فأكل كعماً أو حريرة الخ وكذلك من حلف أن لا يأكل قمحاً فان كانت له نية في خبزه حنث والا لم يحنث الا بأكله صرفاً وبرهان ذلك
		٦٣	١١٦٩ من حلف الا يشرب شراباً فان كانت له نية حل عليها والا حنث

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٦٥	١١٧٦ من أراد أن يحنث فله أن يقدم الكفارة قبل أن يحنث وأقوال علماء المذاهب في ذلك وسرد أدلتهم وتحقيق ذلك	٦٤	١١٧٠ من حلف أن لا يبيع هذا الشيء، بدينار فباعه بدينار غير فلس فأكثر أو بدينار وفلس فصاعدا لم يحنث ودليل ذلك
٦٨	١١٧٧ من حلف أن لا يعتق عبده هذا فأعتقه بنوى بعته ذلك كفارة تلك البين لم يحزه ودليل ذلك	٦٤	١١٧١ من حلف ليقضين غريمه حقه رأس الهلال فإن قضاه حقه أول ليلة من الشهر أو أول يوم منه مالم تغرب الشمس لم يحنث
٦٩	١١٧٨ بيان صفة الكفارة	٦٤	١١٧٢ من حلف أن لا يشتري أمرا كذا أو لا يزوج وليته أو أن لا يضرب عبده النخ فأمر من فعل له ذلك كله فقيه تفصيل
٦٩	١١٧٩ لا يجزى من وجبت عليه الكفارة بدل ما ذكر صدقة ولا قيمة وبرهان ذلك	٦٤	١١٧٣ من حلف الا يبيع عبده فباعه بيمينا فاسدا أو أصدقه أو أجره أو يبيع عليه في حق لم يحنث ودليل ذلك
٦٩	١١٨٠ من حنث وهو قادر على الاطعام أو الكسوة أو العتق ثم افتقر فمجز عن كل ذلك لم يحزه الصوم أصلا ودليل ذلك	٦٤	١١٧٤ من حلف أن لا يتكلم اليوم فقرأ القرآن في صلاة أو غير صلاة أو ذكر الله تعالى لم يحنث وبرهان ذلك
٦٩	١١٨١ من حنث وهو عاجز عن كل ذلك فقرضه الصوم قدر عليه أو لم يقدر وتفصيل ذلك وبيان أقوال أئمة المذاهب في ذلك وأدلتهم	٦٥	كفارات الايمان
٧١	١١٨٢ يجزى في العتق في كل ذلك الكافر والمؤمن والصغير والكبير والمعيب والسالم النخ وبرهان ذلك	٦٥	١١٧٥ من حنث بمخالفة ما حلف عليه فقد وجبت عليه الكفارة وهذا لا خلاف فيه
٧٢	١١٨٣ لا يجزى اطعام مسكين واحد أو مادون العشرة يرد دعاهم ودليل ذلك وبيان أقوال أرباب المذاهب في ذلك وسرد حججهم		

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٧٤	١١٨٤ اما الكسوة فاقوع عليه اسم كسوة قميص أو سراويل أو مقنع الخ ودليل ذلك	٧٧	١١٩٣ ان تطوع عند قضاء ما عليه بان يعطى أكثر مما أخذ أو أجود أو أدنى فكل ذلك حسن مستحب وبرهان ذلك
٧٥	١١٨٥ تجزى كسوة أهل الذمة واطعامهم اذا كانوا مساكين بخلاف الزكاة وبرهان ذلك	٧٩	١١٩٤ ان قضاء من غير نوع المستقرض لم يحل أصلاً لا بشرط ولا بغير شرط ودليل ذلك
٧٥	١١٨٦ يجزى الصوم للثلاثة الايام متفرقة ان شاء وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد أدلتهم وتحقيق المقام	٧٩	١١٩٥ من استقرض شيئاً فقد ملكه كونه يبعه وهبته الخ
٧٦	١١٨٧ من عنده فضل عن قوت يومه وقوت أهله ما يطعم منه عشرة مساكين لم يجزه الصوم أصلاً وبرهان ذلك	٧٩	١١٩٦ ان كان الدين حالاً كان للذي أقرض ان يأخذه المستقرض متى أحب ودليل ذلك
٧٦	١١٨٨ لا يجزى اطعام بعض العشرة وكسوة بعضهم وبيان أقوال الفقهاء في ذلك	٧٩	١١٩٧ ان طالبه صاحب الدين بدينه والشئ المستقرض حاضر عند المستقرض لم يجز ان يجبر المستقرض على شئ من ماله الخ
٧٦	١١٨٩ من حلف على اثم ففرض عليه ان لا يفعله ويكفر ودليل ذلك	٨٠	١١٩٨ ان كان القرض الى أجل ففرض عليهما ان يكتباه وان يشهدا عليه عدلين الخ ودليل ذلك
٧٧	كتاب القرض وهو الدين	٨٠	١١٩٩ من لقي غريمه في بلد بعيد أو قريب وكان الدين حالاً أو قد بلغ أجله فله مطالبته أو أخذه بحقه ويجبره الحاكم على انصافه الخ وبرهان ذلك
٧٧	١١٩٠ القرض فعل خير وبيان تعريفه	٨١	١٢٠٠ ان أراد الذي عليه الدين
٧٧	١١٩١ القرض جائز في كل ما يحل تملكه وتملكه كهبه أو غيرها		
٧٧	١١٩٢ لا يحل ان يشترط رد		

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٨٤	١٢٠٦ كل من مات وله ديون على اناس مؤجلة أولئاس عليه ديون مؤجلة فكل ذلك سواء وبطلت الآجال كلها وصارت الديون حالة كلها وبرهان ذلك	٨٢	١٢٠١ القرض جائز في الجوارى والعبيد والدواب والدور والأرضين وغير ذلك وبرهان ذلك مفصلا
٨٥	١٢٠٧ هدية الذى عليه الدين الى الذى له عليه الدين حلال وكذلك ضيافته اياه ما لم يكن شئ من ذلك عن شرط ويان مذاهب العلماء في ذلك وأدلتهم	٨٣	١٢٠٢ كل ما يمكن وزنه أو كيله أو عدده أو زرعه لم يجز ان يقرض جزا فافا ودليل ذلك
٨٧	كتاب الرهن	٨٣	١٢٠٣ كل ما اقترض من ذلك معلوم العدد أو الزرع أو الكيل أو الوزن فان رده جزا فافا كان ظاهرا امتنعنا انه أقل مما اقترض فرضى ذلك المقرض أو كان ظاهرا أكثر مما اقترض وطابت به نفسه جاز وهو حسن
٨٧	١٢٠٨ لا يجوز اشتراط الرهن الافى البيع الى أجل مسمى فى السفر أو السلم الى أجل مسمى فى السفر خاصة أو فى القرض العبر برهان ذلك	٨٣	١٢٠٤ لا يجوز تعجيل بعض الدين المؤجل على أن يبريه من الباقى فان وقع رد وصرف الى الغريم ما أعطى وبرهان ذلك
٨٨	١٢٠٩ لا يجوز الرهن الامقبوضا فى نفس العقد ودليل ذلك	٨٤	١٢٠٥ من كان له دين حال أو مؤجل فخل فرغب اليه الذى عليه الحق فى أن ينظره الى أجل مسمى ففعلا أو انظره كذلك بغير رغبة لم يلزمه شئ من ذلك ودليل ذلك
٨٨	١٢١٠ رهن المرء حصته من شئ مشاع مما ينقسم أولا ينقسم عند الشريك فيه وعند غيره جائز وبرهان ذلك		
٨٩	١٢١١ صفة القبض فى الرهن وغيره هو أن يطلق يده عليه فما كان مما ينقل نقله الى نفسه وما كان مشاعا كان قبضه له كقبض صاحبه لحصته منه مع شريكه ولا فرق وما		



صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
	كان مما لا ينقل كاللور والارضين اطلقت يده على ضبطه كما يفعل في البيع ودليل ذلك		فقرض عليه أن يأتى الحاكم فيبيعه ويوقف الثمن لصاحبه الخ وبرهان ذلك
٨٩	١٢١٢ الرهن جائز في كل ما يجوز بيعه وبرهان ذلك	١٠٠	١٢١٧ لا يجوز بيع سلعة على أن تكون رهنا عن ثمنها ودليل ذلك
٨٩	١٢١٣ منافع الرهن كلها لا تنحاش منها شيئا لصاحبه الرهن له كما كانت قبل الرهن حاشا ركوب الدابة المرهونة وحاشا لبن الحيوانات المرهونة فانه لصاحب الرهن ودليل ذلك وسرد مذاهب علماء الامصار في ذلك وذكر حججهم وتحقيق المقام	١٠١	١٢١٨ لا يكون حكم الرهن الا لما ارتهن في نفس عقد التدين وأما ما ارتهن بعد تمام العقد فليس له حكم الرهن الخ وبرهان ذلك
٩٣	١٢١٤ ان مات الرهن أو تلف أو أبق أو فسد أو كانت أمة غنمت من سيدها أو أعتقه الخ فكل ذلك نافذ وبطل الرهن وبقي الدين كله بحسبه وبرهان ذلك وبيان أقوال أئمة الفقه في ذلك وذكر أدلتهم	١٠١	١٢١٩ من تدين فرهن في العقد رهنا صحيحا ثم بعد ذلك تديننا أيضا وجعلا ذلك الرهن رهنا عن هذا الدين الثاني فالعقد الثاني باطل مردود ودليل ذلك
١٠٠	١٢١٥ ان مات الراهن أو المرتهن بطل الرهن ووجب رد الرهن الى الراهن أو الى ورثته وحل الدين المؤجل ولا يكون المرتهن أولى بشئ الرهن من سائر الغرماء حيثئذ ودليل ذلك	١٠١	١٢٢٠ من رهن رهنا صحيحا ثم انصف من بعض دينه أنه له أو أكثره فأراد أن يخرج عن الرهن بقدر ما أدى لم يكن له ذلك وبرهان ذلك
		١٠٢	١٢٢١ لا يحل لاحد أن يرهن مال غيره عن نفسه ولا مال ولده الصغير أو الكبير الا باذن صاحب السلعة التي يريد رهنها ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم وتحقيق الحق بما لا يتجدد في غير هذا الموضع
		١٠٧	١٢٢٢ اذا استحق الرهن أو بعضه بطلت الصفة كلها ودليل ذلك
			فساده كعصير خيف أن يصير خمرًا

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
و تحقيق المقام في ذلك	١٠٧ ١٢٢٣ اذارهن جماعة رهنا هو
١١٧ ١٢٣٠ حكم العبد والحر والمرأة	لم عند واحد أورهن واحد عند
والرجل والكافر سواء ودليل ذلك	جماعة فإى الجماعة قضى ما عليه خرج
١١٧ ١٢٢١ لا يجوز ضمان ما لا يدري	حقه من ذلك الرهن عن الارتهان
مقداره و برهان ذلك	وبقى نصيب شركائه رهنا بحسبه
١١٧ ١٢٣٢ لا يجوز ضمان مال لم يجب	و برهان ذلك
بعد ودليل ذلك	١٠٧ ١٢٢٤ لاحق للرهن في شيء من
١١٨ ١٢٣٣ لا يجوز أن يشترط في	رقبة الرهن ودليل ذلك
ضمان اثنين عن واحد ان يأخذ أيهما	١٠٨ ١٢٢٥ رهن الدنانير والدرهم
شاء بالجميع ولأن يشترط ذلك	جائز طبع أولم تطبع و برهان
الضامن في نفسه وفي المضمون عنه	ذلك وقول الامام مالك في ذلك
ولأن يأخذ الملى منه ما عن المعسر	كتاب الحوالة
النحو و برهان ذلك	١٠٨ ١٢٢٦ الدليل على مشروعية
١١٨ ١٢٣٤ ان ضمن اثنان فصاعدا	الحوالة و بيان مذاهب العلماء في
حقا على انسان فهو بينهم بالحصص	ذلك
ودليل ذلك	١١٠ ١٢٢٧ اذا ثبت حق المحيل على
١١٩ ١٢٣٥ لا يجوز أن يشترط في بيع	المحال عليه باقراراه أو بيئته عدل وان
ولا سلم ولا مداينة أصلا اعطاء	كان جاحدا ففى حوالة صحيحة ودليل
ضامن ولا يجوز ان يكلف أحد في	ذلك
خصوصة اعطاء ضامن به لئلا يهرب	١١٠ ١٢٢٨ تجوز الجألة بالدين
النحو و برهان ذلك	المؤجل على الدين المؤجل الى مثل
١١٩ ١٢٣٦ لا يجوز ضمان الوجه	اجله فقط وبالحال على الحال
أصلا لا في مال ولا في حنوا في شيء	بخلاف العكس
من الأشياء والدليل على ذلك نظرا	كتاب الكفالة
وقلا وسرد أقوال العلماء في ذلك	١١٠ ١٢٢٩ تعريف الكفالة واقوال
كتاب الشرقة	العلماء في مشروعيها وسرد ادلتهم
١٢٢ ١٢٣٧ لا تجوز الشرقة بالأبدان	

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
١٢٣	١٢٣٨	١٢٦	١٢٤٤
أصلا لا فى دلالة ولا فى تعليم ولا فى خدمة ولا فى عمل يدقان وقعت فهى باطلة ودليل ذلك	ان كان العمل لا ينقسم واستأجرهما صاحبه بأجرة واحدة فالأجرة بينهما على قدر عمل كل واحد وبرهان ذلك	١٢٦	١٢٤٥
١٢٤	١٢٣٩	١٢٦	١٢٤٦
لا تجوز الشركة الا فى اعيان الاموال ودليل ذلك	لا تجوز الشركة الا فى اعيان الاموال ودليل ذلك	١٢٦	١٢٤٧
١٢٤	١٢٤٠	١٢٦	١٢٤٨
ان ابتاع اثنان فصاعدا سلعة بينهما على السواء او ابتاع احدهما منها أكثر من النصف والآخر كذلك فهو يبيع جائز والثن عليهما على قدر حصصهما	ان ابتاع اثنان فصاعدا سلعة بينهما على السواء او ابتاع احدهما منها أكثر من النصف والآخر كذلك فهو يبيع جائز والثن عليهما على قدر حصصهما	١٢٦	١٢٤٩
١٢٤	١٢٤١	١٢٦	١٢٤٩
لا يحل للشريكين فصاعدا أن يشترطا أن يكون لأحدهما فى الربح زيادة على مقدار ماله فيما يبيع الخ ودليل ذلك	لا يحل للشريكين فصاعدا أن يشترطا أن يكون لأحدهما فى الربح زيادة على مقدار ماله فيما يبيع الخ ودليل ذلك	١٢٦	١٢٤٩
١٢٥	١٢٤٢	١٢٦	١٢٤٩
ان أخرج احدهما ذهابا والآخر فضة او عرضا أو ما أشبه ذلك لم يجز أصلا الا بأن يبيع أحدهما عرضه أو كلاهما حتى يصير الثن ذهابا أو فضة ثم يخلطا ودليل ذلك	ان أخرج احدهما ذهابا والآخر فضة او عرضا أو ما أشبه ذلك لم يجز أصلا الا بأن يبيع أحدهما عرضه أو كلاهما حتى يصير الثن ذهابا أو فضة ثم يخلطا ودليل ذلك	١٢٦	١٢٤٩
١٢٥	١٢٤٣	١٢٦	١٢٤٩
مشاركة المسلم للذى جائزة ولا يحل للذى من البيع والتصرف الا ما يحل للمسلم وبرهان ذلك	مشاركة المسلم للذى جائزة ولا يحل للذى من البيع والتصرف الا ما يحل للمسلم وبرهان ذلك	١٢٦	١٢٤٩

### كتاب القسمة

- ١٢٨ ١٢٤٨ الدليل على أن القسمة جائزة فى حق كل مشترك اذا أمكن وعلى حسب ما يمكن
- ١٢٨ ١٢٤٩ يجبر الممتنع منهما عليها ويوكل للصغير والمجنون والنائب من يعزل له حقه ودليل ذلك

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
١٢٨ ١٢٥٠	فرض على كل أخذ حظه من المقسوم أن يعطى منه من حضر	١٣٣ ١٢٥٥	حل ملكه كالكلاب والسنانير وبرهان ذلك
١٣٠ ١٢٥١	القسمة من ذوى قرني أو مسكين ما طابت به نفسه ووطئه الولي عن الصغير والمجنون والغائب وبرهان ذلك	١٣٤ ١٢٥٦	لا يجوز أن يقع في القسمة لاحد المقتسمين علوباء والآخ
١٣٠ ١٢٥٢	لا يجوز أن يجبر أحد من الشركاء على بيع حصته مع شريكه أو شركائه ولا على تقاومهما الشيء الذي هما فيه شريكان أصلاً لكن يجبران على القسمة ان دعا اليها أحدهما أو أحدهم أو تقسم المنافع بينهما ودليل ذلك	١٣٤ ١٢٥٧	لا يحل لأحد من الشركاء انفاذ شيء من الحكم في جزء معين مما له فيه شريك ولا في كله قل ذلك الجزء أو أكثر لا يبيع ولا صدقة وبرهان ذلك
١٣٠ ١٢٥٣	يقسم كل شيء اذا لم يكن بينهما مال مشترك سواء حاشا الرأس الواحد من الحيوان والمصحف فلا يقسم أصلاً بل يؤجر ونه ويقسمون أجرته وبرهان ذلك وسرد اقوال العلماء في ذلك	١٣٤ ١٢٥٨	كتاب الاستحقاق والغصب والجنايات على الاموال
١٣٢ ١٢٥٤	ان كان المال المقسوم اشياء متفرقة فدعا أحد المقتسمين الى اخراج نصيبه كله بالقرعة في شخص من أشخاص المال او في نوع منه قضى له بذلك أحب شر كآؤه ام كره هو او دليل ذلك	١٣٤ ١٢٥٨	لا يحل لأحد مال مسلم ولا مال ذمي الا بما أباح الله عز وجل على لسان رسوله في القرآن أو السنة وبرهان ذلك
١٣٢ ١٢٥٤	يقسم كل ما لا يحل بيعه اذا	١٣٥ ١٢٥٩	من غصب شيئاً أو أخذه بغير حق لكن يبيع محرم أو هبة محرمة أو بعد فاسد أو هو يظن أنه له فقرض عليه أن يرده ان كان حاضراً أو ما بقي منه ان تلف بعضه اقله أو أكثره وبرهان ذلك وذكر مذاهب العلماء في ذلك وسرد حججهم

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
الامصار في ذلك وذكر أدلتهم	١٣٦ المكان الذى خالف فيه الفقهاء عمر
١٤٦ ١٢٠٥ لاضيان على صاحب	وعثمان وعليه وسبب ذلك
البيسة فيما جتته في مال أودم ليلا	١٤٠ اسقاط المهر في وطء الغاصب
أونهار الكن يؤمر صاحبه بضبطه	والمستحق ودليل ذلك
وبرهان ذلك	١٤٢ ١٢٦٠ من كسر لآخر شيئا او
١٤٧ ١٢٦٦ من كسر انا فضة أو ذهب	جرح له عبدا او حيوانا او خرق له
فلا شيء عليه وقد أحسن ودليل ذلك	ثوباقوم كل ذلك صحيحا مما جنى عليه
١٤٨ ١٢٦٧ من كسر حلية فضة في	ثم قوم كما هو الساعة وحلف الجاني
سرج أو لجام الخ أو حلى ذهب	ان يعطى صاحب الشيء ما بين
لامرأة أو لرجل بعده لأهله أو للبيع	القيمتين ولا بد وبرهان ذلك
كلف اعادته صحيحا كما كان وبرهان	وأقوال العلماء في ذلك
ذلك	١٤٤ ١٢٦١ من غصب دار اقتهدت
١٤٩ ١٢٦٨ كل ما جنى على العبد أو أمة	كلف رد بناتها كما كان ولا بد ودليل
أو بعير أو حمار الخ فان في الخطأ في	ذلك
العبد والأمة خاصة وفي غيرهما	١٤٤ ١٢٦٢ من غصب ارضا فزرعها
خطأ أو عمدا ما نقص من قيمته بالغنا	أو لم يزرعها فعليه رد هار ما نقص
ما بلغ ودليل ذلك وذكر مذاهب	منها ومزارعته مثلها وبرهان ذلك
علماء الامصار في ذلك وسرد	١٤٤ ١٢٦٣ من غصب زريعة فزرعها
حججهم وتعقب ذلك بما تسره	أو نوى فغرسه أو ملو خا فغرسها
أعين الناظرين	فكل ما تولد من الزرع فلصاحب
١٥٩ مسائل من كتاب الايصال	الزريعة يضمنه له الزارع وكل
للصنف أدرجها الناسخ في بعض	مانبت من النوى والملوخ فلصاحبها
نسخ المحلى الخطية وأدرجت في	ودليل ذلك
نسختها هذه مميزة في أسفل الصحيفة	١٤٥ ١٢٦٤ كل من عدا عليه حيوان
كتاب الصلح	متملك من بعير أو فرس الخ فلم يقدر
١٦٠ ١٢٦٩ لا يحل الصلح البتة على	على دفعه عن نفسه الا بقتله فقتله فلا
	ضمان عليه فيه وبيان مذاهب علماء

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
١٧٢ ١٢٧٦	أن يسجن أصلاً ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وذكر حججهم وتحقيق المقام	١٦٥ ١٢٧٠	الانكار ولا على السكوت الذى لانكار معه ولا اقرار ولا على اسقاط يمين قد وجبت ولا على ان يصلح مقر على غيره وذلك الذى صولح عنه منكر وانما يجوز الصلح مع الاقرار بالحق فقط وبيان أقوال الفقهاء في ذلك وذكر أدلتهم وتعقب ذلك
١٧٣ ١٢٧٧	فيها ايراد على قوله تعالى : (وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة) والجواب عنه	١٦٥ ١٢٧١	اذا صح الاقرار بالصلح في فصل فيه النخ لا يجوز في الصلح الذى يكون فيه ابراء من البعض شرط تأجيل أصلاً ودليل ذلك
١٧٤ ١٢٧٨	بيان أن المطلوب بالدين لا يخلو من أن يوجد له ما يفي بما عليه ويفضل له أو ما يوجد له يفي بما عليه ولا يفضل له شيء أو لا يفي بما عليه وتفصيل ذلك وأحكام ذلك	١٦٥ ١٢٧٢	لا يجوز الصلح على مال مجهول القدر وبرهان ذلك
١٧٤ ١٢٧٩	يقسم مال المفلس الذى يوجد له بين الغرماء بالحصص بالقيمة كما يقسم الميراث على الحاضرين الطالبين الذين حلت آجال حقوقهم فقط ودليل ذلك	١٦٦ ١٢٧٣	لا يجوز الصلح في غير ما ذكرنا من الأموال الواجبة المعلومة ودليل ذلك
١٧٤ ١٢٨٠	اقرار المفلس بالدين لازم مقبول ويدخل مع الغرماء وبرهان ذلك	١٦٨ ١٢٧٤	من صالح عن دم أو كسر سن أو جراحة فذلك جائز وبرهان ذلك
١٧٥ ١٢٨١	حقوق الله تعالى مقدمة على حقوق الناس فيبدأ بما فرط فيه من ذكاة أو كفارة في الحى والميت	١٦٨ ١٢٧٥	كتاب المداينات والتفليس من ثبت للئاس عليه حقوق من مال أو بما يوجب غرم مال بينة عدل أو باقرار منه صحيح عليه كل ما يوجد له وأنصف الغرماء ولا يحمل

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
و دليل ذلك		١٧٥ ١٢٨٢	من فلس من حى أو ميت فوجد انسان سلعته التى باعها بعينها فهو أولى بها من الغرماء وتفصيل ذلك وبرهانه وذ كر أقوال الفقهاء فى ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام
١٨٠ ١٢٨٣	من غصب آخر مالا أو خانه فيه أو اقرضه فمات ولم يشهد له به ولا بينة له فقرض عليه أن يأخذوه ويحتد فى معرفة ثمنه ودليل ذلك	١٨٣ ١٢٨٩	لا يجوز اشتراط تعجيل الأجرة ولا تعجيل شئ منها ولا اشتراط تأخيرها الى أجل ولا يجوز اشتراط تأخير الشئ المستأجر ولا تأخير العمل المستأجر له طرفة عين وبرهان ذلك
١٨٤ ١٢٩٠	موت الأجير أو موت المستأجر أو هلاك الشئ المستأجر أو عتق العبد المستأجر الخ يطل عقد الاجارة فيما بقى من المدة وينفذ العتق ودليل ذلك و بيان أقوال علماء الفقه فى ذلك وسرد براهينهم	١٨٧ ١٢٩١	تفسخ الاجارة اذا اضطر المستأجر الى الرحيل عن البلد أو اضطر المؤجر الى ذلك وبرهان ذلك
١٨٣ ١٢٨٦	لا يجوز اجارة مات تلف عينه أصلا مثل الشمع للوقيد والطعام للاكل ودليل ذلك	١٨٧ ١٢٩٢	وكذلك تفسخ الاجارة بهلاك الشئ المستأجر ومذهب العلماء فى ذلك وذ كر أدلتهم
١٨٣ ١٢٨٧	من الاجارات ما لا بد فيه من ذكر العمل الذى يستأجر عليه فقط ولا يذ كرفيه مدة كالخياطة والنسج وبرهان ذلك	١٨٨ ١٢٩٣	جائز استئجار العبيد والدور والدواب وغير ذلك الى مدة قصيرة أو طويلة وبرهان ذلك
١٨٣ ١٢٨٨	من استأجر حرا أو عبدا من سيده للخدمة مدة مسماة بأجرة	١٨٩ ١٢٩٤	يجوز استئجار المرأة ذات اللبن لارضاع الصغير مدة مسماة ودليل ذلك

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
١٨٩ ١٢٩٥	لا يجوز استئجار شاة أو بقرة أو غير ذلك للحلب أصلاً وبرهان ذلك	١٩٢ ١٣٠٤	فرض من ذلك الاعن عاجز أو ميت وبرهان ذلك
١٩٠ ١٢٩٦	لا يجوز اجارة الأرض أصلاً للحرث فيها ولا للغرس ودليل ذلك	١٩٢ ١٣٠٥	النوح ولا على الكهانة ودليل ذلك
١٩٠ ١٢٩٧	لا يجوز استئجار دار ولا عبد ولا دابة ولا شئاً أصلاً لئوم غير معين ولا لشهر كذلك وبرهان ذلك	١٩٢ ١٣٠٥	الحجامة ولكن يعطى على سبيل طيب النفس وله طلب ذلك وبرهان ذلك
١٩٠ ١٢٩٨	كل ماعل الأجير شيئاً مما استؤجر لعمله استحق من الأجرة بقدر ماعل ودليل ذلك	١٩٣ ١٣٠٦	وجملة وعلى الرق ونسخ المصاحف وكتب العلم ودليل ذلك
١٩١ ١٢٩٩	جائز الاستئجار بكل ما يحل ملكه وإن لم يحل بيعه كالكلب والهر والماء والثمره التي لم يبدصلها الخ وبرهان ذلك	١٩٦ ١٣٠٧	التجارة مدة مسماة في مال مسمى وبرهان ذلك
١٩١ ١٣٠٠	الاجارة الفاسدة ان ادركت فسخت كلها أو ما ادرك منها ودليل ذلك	١٩٦ ١٣٠٨	أجرة الأمير من يقضى بين الناس مشاهرة جائزة ودليل ذلك
١٩١ ١٣٠١	لا تجوز الاجارة على الصلاة والأذان وبرهان ذلك	١٩٦ ١٣٠٩	لا تجوز مشارطة على البره أصلاً وبرهان ذلك
١٩١ ١٣٠٢	جائز للبره أن يأخذ الأجرة على فعل ذلك عن غيره مثل أن يبيع عنه للتطوع أو يصلى عنه التطوع الخ ودليل ذلك	١٩٦ ١٣١٠	ي يجوز أن يستأجر الطبيب لخدمة أيام معلومة ودليل ذلك
١٨٥ ١٣٠٣	لا تجوز الاجارة في أداء	١٩٦ ١٣١١	لا تجوز الاجارة على حفر بئر البتة وإنما يجوز ذلك في استئجار مياه ثم يستعمله فيها في حفر البئر وبرهان ذلك
		١٩٦ ١٣١٢	لا يجوز أن يشترط على



صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
٢٠٠ ١٣٢٠ حكم ما اذا هال البحر وخيف العطب فليخفف الاثقل فالاثقل ولا ضمان فيه على اهل المركب ودليل ذلك	المستأجر للخياطة احضار الحيوط ولا على الوراق القيام بالحبر ولا على البناء القيام بالطين أو الصخر ودليل ذلك
٢٠٠ ١٣٢١ استجار الحمام جائز ويكون البئر والساقية تبعاً ولا يجوز عقد اجارة مع الداخل فيه لكن يعطى مكارمة وبرهان ذلك	١٩٧ ١٣١٣ من استأجر داراً أو عبداً أو دابة ثم أجره باكثر مما استأجره به أو باقل فهو حلال جائز وبرهان ذلك
٢٠٠ ١٣٢٢ من استأجر داراً وكان فيها دالية أو شجرة لم يجز دخوله في الكراء أصلاً	١٩٧ ١٣١٤ الاجارة بالاجارة جائزة ودليل ذلك
٢٠٠ ١٣٢٣ اجارة المشاع جائزة فيما ينقسم وما لا ينقسم من الشريك وغيره وبرهان ذلك	١٩٨ ١٣١٥ تنقية المرحاض على الذى ملاه لا على صاحب الدار ولا يجوز اشتراطه على صاحب الدار ودليل ذلك
٢٠١ ١٣٢٤ لاضمان على أجير مشترك وغير مشترك ولا على صانع الاما ثبت انه تعدى فيه أو أضعاه ودليل ذلك	١٩٨ ١٣١٦ على صاحب الخاف احضار مكان فارغ للخلاء لمن ينزل عنده ويرحل
٢٠٣ ١٣٢٥ لا تجوز الاجارة الا بمضمون مسمى محدود في الزمة أو بعين معينة وبرهان ذلك	١٩٨ ١٣١٧ الاجرة على كنس الكنف جائزة ومذاهب العلماء فى ذلك
٢٠٤ كتاب الجعل فى الآبق وغيره	١٩٨ ١٣١٨ يجوز اعطاء الغزل للنسج بجزم مسمى منه وبرهان ذلك
٢٠٤ ١٣٢٦ لا يجوز الحكم بالجعل على أحد ودليل ذلك ذكر اقوال علماء الفقه فى ذلك وسرد حججهم	١٩٩ ١٣١٩ جائز اكرأ السفن مسمى مما يحمل فيها مشاع أو متميز ودليل ذلك

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٢٥ ١٣٣١	ان اتفقا تطوعا على شئ.	وتعقب ما أوهم فيه وجمل دليلا	
	يزرع في الأرض فحسن وان لم	وحجة واطنب المصنف في هذا	
	يذكر شيئا فحسن وبرهان ذلك	البحث بما لا يتجدد في غير هذا الكتاب	
٢٢٥ ١٣٣٢	لا يحل عقد المزارعة الى	٢١٠ كتاب المزارعة	
	أجل مسمى لكن هكذا مطلقا	والمغارسة	
	ودليل ذلك		
٢٢٥ ١٣٣٣	اذا شاء صاحب الارض	٢١٠ ١٣٢٧ الاكثر من الزرع	
	أو العامل عليها ترك العمل فله ذلك	والغرس حسن واجر مالم يشغل	
	وتبطل المعاملة بموت أحدهما	ذلك عن الجهاد ودليل ذلك ،	
	وبرهان ذلك	ووقع غلط في رقم هذه المسألة	
٢٢٥ ١٣٣٤	اذا أراد صاحب الارض	فوضم امامها رقم ١٣٢٩ وتسلسل	
	اخراج العامل بعد أن زرع أو اراد	ذلك الى رقم ١٣٥٤	
	العامل الخروج بعد أن زرع بموت	٢١١ ١٣٢٨ لا يجوز كراه الأرض	
	أحدهما أو في حياتها فجاز وعلى العامل	بشيء أصلا لا بدنانير ولا بدراهم	
	خدمة الزرع وعلى ورثته حتى يبلغ	ولا عرض الخ ولا يحل في زرع	
	مبلغ الاتفاق به ودليل ذلك	الأرض الا أحد ثلاثة أوجه	
٢٢٦ ١٣٣٥	ان أراد أحدهما ترك	وبيانها مفصلة ودليل ذلك وذكر	
	العمل وقد حث وقلب وزبل ولم	أقوال أئمة المذاهب في ذلك وسرد	
	يزرع ذلك فجاز ويكلف صاحب	براهينهم وتعتبها بما يحجي النفوس	
	الأرض للعامل أجر مثله وبرهان	ويشرح الصدور	
	ذلك	٢٢٤ ١٣٢٩ التبن في المزارعة بين	
٢٢٦ ١٣٣٦	لو كان العامل هو المرید	صاحب الارض والعامل على	
	للخروج فله ذلك ولا شيء له فيما	ماتعاملا عليه وبرهان ذلك	
	عمل ودليل ذلك	٢٢٤ ١٣٣٠ ان تطوع صاحب	
٢٢٦ ١٣٣٧	من أصاب منهما ما تجب	الأرض بان يسلف العامل بذرا	
	فيه الزكاة فعليه الزكاة ولا يحل	أودراهم أو يعينه بغير شرط	
	اشتراط الزكاة من أحدهما على	ودليل ذلك	

صفحة المسألة الموضوع	صفحة المسألة الموضوع
الآخر وبرهان ذلك	٢٢٦ ١٣٣٨ اذا وقعت المعاملة فاسدة
ردالى مزارعه مثل تلك الارض	فيما زرع ودليل ذلك
المغارسة	
٢٢٧ ١٣٣٩ من دفع أرضه لبيضاء الى	انسان ليغرسها لم يجز ذلك الا
باحد وجهين وبيانها وبرهان ذلك	
٢٢٧ ١٣٤٠ ان اراد العامل الخروج	قبل أن يتفع فيما غرس بشئ وقبل
ان تسمى له فله ذلك ويأخذ كل	ما غرس وكذلك ان اخرجه
صاحب الارض ودليل ذلك	
٢٢٨ ١٣٤١ من عقد مزارعة أو	معاملة في شجر أو مغارثة فزرع
العامل وعمل في الشجر وغرس ثم	انتقل ملك الارض أو الشجر الى
غير المعاهد بميراث أو هبة أو غير	ذلك فالزرع ظاهر أم لم يظهر
فللزارع وللذى كانت الارض له	على شرطهما وللذى انتقل ملك
الارض اليه اخذهما بقلعه أو قطعه	في أول الانتفاع به لا قبل ذلك
وبرهان ذلك	
كتاب المعاملة في الثمار	
٢٢٩ ١٣٤٢ المعاملة في الثمار سنة	
٢٣٢ ١٣٤٣ لا يجوز أن يشترط على	صاحب الارض في المزارعة
والمغارسة والمعاملة في ثمار الشجر	لا أجبر ولا عبد ولا سانية ولا قدوس
ولا غير ذلك بل كل ذلك على	العامل وبرهان ذلك
٢٣٢ ١٣٤٤ كل ما ثبت في المزارعة	يثبت هنا ودليل ذلك
٢٣٢ ١٣٤٥ لا يجوز أن يشترط في	المزارعة واعطاء الأصول بجزء
مسمى بما يخرج منها مشاع في جميعها	على العامل بناء حائط ولا سد ثلثة الخ
وبرهان ذلك	
٢٣٢ كتاب إحياء الموات والافطاع	والحمى والصيد يتو حش ومن ترك ماله
بمضيعة أو عطب ماله في البحر	
٢٣٢ ١٣٤٦ كل أرض لا مالك لها	ويعرف اسمها عمرت في الاسلام
فهي لمن سبق اليها و احياءها باذن	الامام وبغير اذنه وبيان اختلاف
العلماء في ذلك وذكر ما لهم من	الأدلة
٢٣٨ ١٣٤٧ تفسير الاحياء	

صفحة المسألة الموضوع

صفحة المسألة الموضوع

### المرفق

٢٤١ ١٣٥٤ لكل أحد أن يفتح ماشاء  
في حائطه من كوة أو باب أو أن يهدمه  
أنشاء في دار جاره أو في درب  
غير نافذ ودليل ذلك

٢٤٢ ١٣٥٥ ليس لأحد أن يرسل ماء  
سقفه أو داره على أرض جاره أصلا  
وبرهان ذلك

٢٤٢ ١٣٥٦ لا يجوز لأحد أن يدخن  
على جاره ودليل ذلك

٢٤٢ ١٣٥٧ لا يحل لأحد أن يمنع  
جاره من أن يدخل خشبا في جداره  
ويحجره إن لم يأذن له ودليل ذلك  
وبيان مذاهب علماء الفقه في ذلك  
وسرد حججهم

٢٤٣ ١٣٥٨ كل من ملك ماء في نهر  
حفره أو ساقية أو عين أو بئر فهو  
أحق بماء كل ذلك مادام محتاجا  
اليه ولا يحل له منع الفضل بل يحجر  
على بذله لمن يحتاج اليه ولا يحل له  
أخذ عوض عنه ودليل ذلك

٢٤٣ ١٣٥٩ ما غلب عليه الماء من نهر أو  
نشم أو سير فاستغار فهو لصاحبه كما  
كان وبرهان ذلك

٢٤٣ ١٣٦٠ لا تكون الأرض  
بالأحياء إلا للمسلم ودليل ذلك

### كتاب الوكالة

٢٤٤ ١٣٦١ في بيان جواز الوكالة

٢٣٨ ١٣٤٨ من خرج في أرضه معدن  
فضة أو ذهب أو نحاس أو  
رصاص أو غير ذلك فهو له ويورث  
عنه ولا حق للامام معه فيه ولا  
لغيره ومذاهب الفقهاء في ذلك  
وذكر حججهم

٢٣٩ ١٣٤٩ من ساق ساقية أو حفر  
بئرا أو عينا فله ما سقى ولا يحفر أحد  
بحيث يضر بئرا العين أو تلك البئر  
وبرهان ذلك

٢٣٩ ١٣٥٠ حكم الشرب في نهر غير  
متملك فيشرع السقى للأعلى  
فالأعلى لاحق للأسفل حتى يستوفي  
الأعلى حاجته ودليل ذلك

٢٤٠ ١٣٥١ من غرس أشجارا فله  
ما أظلت أغصانها عند تمامها فان  
انتثرت على أرض غيره أخذت بطع  
ما انتثر منها على أرض غيره وبرهان  
ذلك

٢٤٠ ١٣٥٢ من ترك دابته بفلاة  
ضائعة فأخذها انسان فقام عليها  
فصلحت أو عطب في بحر أو نهر  
فرمى البحر متاعه فأخذها انسان أو  
غاص عليه انسان فأخذها فكل ذلك  
لصاحبه الأول ودليل ذلك

٢٤١ ١٣٥٣ لا يلزم من وجد متاعه  
إذا أخذه أن يؤدي الى الذى وجده  
عنده ما اتفق عليه وبرهان ذلك

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٤٨	١٣٧١ كل ربح ورجاه فلها ان يتقاسماه فان لم يفعلا وترك الامر بحسبه ثم خسر في المال فلا ربح للعامل وبرهان ذلك	٢٤٥	١٣٦٢ لا يجوز وكالة على طلاق ولا عتق ولا تدبير ولا رجعة ولا اسلام النخ ودليل ذلك
٢٤٨	١٣٧٢ لاضمان على العامل فيما تلف من المال ودليل ذلك	٢٤٥	١٣٦٣ لا يحل للوكيل تعدى ما أمره به موكله فان فعل لم ينفذ فعله وبرهان ذلك
٢٤٩	١٣٧٣ أيهما أراد ترك العمل فله ذلك ويجبر العامل على بيع السلع معجلا خسر أو ربح ودليل ذلك	٢٤٦	١٣٦٤ فعل الوكيل نافذ فيما أمر به الموكل لازم للموكل ودليل ذلك
٢٤٩	١٣٧٤ ان تعدى العامل فربح فان كان اشترى في ذمته ووزن من مال القراض فحكمه حكم الغاصب وبرهان ذلك	٢٤٦	١٣٦٥ الوكالة تبطل بموت الموكل بلغ ذلك الى الوكيل أو لم يبلغ بخلاف موت الامام وبرهان ذلك
٢٤٩	١٣٧٥ أيهما مات بطل القراض ودليل ذلك	كتاب المضاربة وهي القراض	
٢٤٩	١٣٧٦ ان اشترى العامل من مال القراض جارية فوطئها فهو زان عليه حد الزنا وبرهان ذلك	٢٤٧	١٣٦٦ القراض كان في الجاهلية واقره الشرع ودليل ذلك
كتاب الاقراض		٢٤٧	١٣٦٧ القراض انما هو بالدنانير والدرهم فقط وبرهان ذلك
٢٥٠	١٣٧٧ من أقر لآخر أو لله تعالى بحق في مال أو دم أو بشرة أو كان المقر عاقلا بالغ غير مكر لم يصله بما يفسده فقد لزمه ولا رجوع له بعد ذلك ودليل ذلك وأقوال العلماء في ذلك وذكر حججهم	٢٤٧	١٣٦٨ لا يجوز القراض الى أجل مسمى أصلا ودليل ذلك
٢٥٤	١٣٧٨ يلزم كل ما ذكر في المسألة	٢٤٧	١٣٦٩ لا يجوز انقراض الابان يسميا السهم الذي يتقارضان عليه من الربح وبرهان ذلك
		٢٤٨	١٣٧٠ لا يحل للعامل أن يأكل من المال شيئا ولا أن يلبس ودليل ذلك

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٥٤ ١٣٧٩	أقرار المريض في مرض موته وفي مرض افلق منه لو ارث ولغير وارث نافذ من رأس المال كأقرار الصحيح ولا فرق ودليل ذلك وأقوال المجتهدين أئمة المذاهب في ذلك	٢٧٣ ١٣٨٣	بذلك من أئمة علماء الفقه ومن خالف وسرد حججهم وتفصيل ذلك بما ينشرح له الصدر وتطمئن اليه النفس وقد أطلال المصنف نفسه في هذا المقام وأجاد
٢٥٦ ١٣٨٠	من قال هذا الشيء لشيء في يده كان لفلان ووهبه لى أو قال باعه منى صدق ولم يقض عليه بشىء وبرهان ذلك	٢٧٤ ١٣٨٤	كتاب اللقيط
٢٥٦ ١٣٨١	من قال لفلان عندى مائة دينار دين لى عنده مائة قنيز قح ولا يذة عليه بشىء ولا له قوم القمح الذى ادعاه فان ساوى أقل قضى بالفضل فقط وبرهان ذلك	٢٧٦ ١٣٨٥	كل ما وجد مع اللقيط من مال فهو له ودليل ذلك
٢٥٧ ١٣٨٢	من وجد ما لى قرية أو مدينة أو صحراء فى أرض العجم أو العرب مدفوناً أو غير مدفون الآن عليه علامة أنه ضرب فى مدة الاسلام أو وجد ما لا قد سقط فهو لقطة ودليل ذلك وذكر مذاهب علماء الصحابة والتابعين فى ذلك ومن قال	٢٧٦ ١٣٨٦	كل من ادعى أن ذلك اللقيط ابنه من المسلمين حراً كان أو عبداً صدق ان أمكن أن يكون ما قال حقاً ولا فلا وبرهان ذلك
	كتاب اللقطة والضالة والآن بق	٢٧٧ ١٣٨٨	كتاب الوديعة
	٢٥٧ ١٣٨٢ من وجد ما لى قرية أو مدينة أو صحراء فى أرض العجم أو العرب مدفوناً أو غير مدفون الآن عليه علامة أنه ضرب فى مدة الاسلام أو وجد ما لا قد سقط فهو لقطة ودليل ذلك وذكر مذاهب علماء الصحابة والتابعين فى ذلك ومن قال	٢٧٦ ١٣٨٧	فرض على من أودعت عنده وديعة حفظها وردها الى صاحبها اذا طلبها منه ودليل ذلك
		٢٧٧ ١٣٨٨	ان تلفت الوديعة من غير تعد ولا تضییع لها فلا ضمان عليه فيها وبرهان ذلك

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٢٧٧ ١٣٨٩	بيان صفة حفظ الوديعة	٢٩١	بيان أن أولاد سعيد بن جبير ثلاثة
٢٧٧ ١٣٩٠	ان تعدى المودع في الوديعة أو أضعافها فتأقت لزمه ضمانها وبرهان ذلك	٢٩٣	بيان ما وقع بين ابن الزبير وعائشة
٢٧٧ ١٣٩١	القول في هلاك الوديعة أو في ردّها الى صاحبها قول الذى أودعت عنده مع يمينه ودليل ذلك	٢٩٧ ١٣٩٤	رضى الله عنهم من التفوه بالحجر عليها ومن المخالف في ذلك للدليل منهما
٢٧٨ ١٣٩٢	أن لقى المودع من أودعه في غير الموضع الذى أودعه فيه ما أودعه فليس له مطالبة بالوديعة ونقل الوديعة بالحل والرد على المودع وبرهان ذلك	٢٩٧ ١٣٩٤	المريض مرض يموت منه أو يبرأ منه والحامل منذ تحمل الى أن تضع أو تموت والموقوف للقتل بحق في قود واحد أو بياطل والاسير عنده من يقتل الاسرى أو من لا يقتلهم والمشرف على العطب الخ
٢٧٨ ١٣٩٣	لا يجوز الحجر على أحد في ماله الا على من لم يبلغ أو على مجنون في حال جنونه ودليل ذلك وذكر أقوال علماء المذاهب في ذلك وسرد أدلتهم وتحقيق المقام بما لا يتجده في كتاب غير هذا	٢٩٧ ١٣٩٤	كلهم سواء وسائر الناس في أموالهم ولا فرق الصدقات والبيوع وغير ذلك ودليل ذلك وبيان مذاهب علماء الأمصار في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام بما لا يتجده في غير هذا الكتاب
٢٨٦	تعريف الرشد الذى أمر الله تعالى من أولئك منه بدفع ماله اليه	٣٠٩ ١٣٩٥	لا يجوز الحجر على امرأة ذات زوج ولا بكر ذات أب أو غير ذات أب وصدقتهما وهبتهما نافذ كل ذلك من رأس المال اذا حاضت كالرجل سواء سواء وبرهان ذلك وبيان أقوال علماء المذاهب في ذلك وذكر أدلتهم وتعقب ما يحتاج الى تعقب وبسط الكلام بما لا يترك لاحد موضعا
٢٨٨	اتفاق جملة من الصحابة وكبار التابعين على أن النساء سفها وانهم المراد في الآية ورد ذلك المصنف بالآيات القرآنية		
٢٨٩	تفسير التبذير والاسراف وبسط		

## كتاب الحجر

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
	أوابتاع من نفسه للمجور أو	للزيادة	
	للصغير الخ فهو سواء كالأوابتاع	٣١٣	قياس المالكين المريض والوصى
	لهم من غيره أوابتاع لهم من غيره أن		على المرأة باطل من وجوه وبيانها
	لم يحجب نفسه في كل ذلك ولا غيره	مفصلة	
	جاز وإن حان فلا ودليل ذلك	٣١٨ ١٣٩٦	للرأة حق زائد هو أن
٣٢٥ ١٤٠١	استدراك على ما تقدم		لأن تصدق من مال زوجها أحب
	وهي تشتمل على منع الوصى من		أم كره وبغير اذنه غير مفسدة شيئا
	أكل مال الموصى عليه وبيان ذلك		ولا يجوز للزوج أن يتصدق من
٣٢٥	مسائل من كتاب الايصال		مال امرأته بشئ أصلا إلا باذنها
	للمصنف وضعت في أسفل		ودليل ذلك
	الصحائف للتنبيه على مقدار أهمية	٣٢٠ ١٣٩٧	العبد في جواز صدقه
	الكتاب		وهبه وبيعه وشرائه كالحر والأمة
	كتاب الاكراه		كالحرمة ما لم يتزعم سيدهما ما لهما
			وبرهان ذلك وبيان أقوال المجتهدين
٣٢٩ ١٤٠٢	تقسيم الاكراه الى		في ذلك وإيراد حججهم
	قسمين وبيان كل منهما مفصلا	٣٢٣ ١٣٩٨	بيان أن من لم يبلغ أو
٣٣٠ ١٤٠٣	من أكره على شرب الخمر		بلغ ولا هو يميز ولا يعقل أو ذهب
	أو أكل الخنزير أو الميتة الخ فباح		تمييزه بعد أن بلغ يميز غير مخاطب
	له أن يأكل ويشرب ولا شيء عليه		ولا يفخذ لهم أمر في شيء من ما لهم
	لاحد ولا ضمان وبرهان ذلك		ودليل ذلك
٣٣١ ١٤٠٤	لو أمسكت امرأة حتى	٣٢٣ ١٣٩٩	لا يجوز أن يدفع إلى من لم
	زنى بها أو أمسك رجل فادخل		يبلغ شيء من ماله ولا نفقة يوم
	احليله في فرج امرأة فلا شيء عليه ولا		وبرهان ذلك
	عليها سواء انتشر أو لم ينتشر ودليل	٣٢٤ ١٤٠٠	من باع ما وجب بيعه
	ذلك		لصغير أو لمجور غير يميز أو لمفلس
٣٣١ ١٤٠٥	من كان في سبيل معصية		أولغا تبحق أوابتاع لهم ما وجب
	كسفر لا يحل أو قتال لا يحل فلم يجد		ابتاعه أوابتاع في وصية الميت



صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٣٣٥ ١٤٠٦	شيثا يأكله الا الميتة أو الدم أو خنزيرا أو لحم سبع الخ لم يحل له أكله الا حتى يتوب وبرهان ذلك وبيان أقوال مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام	٣٤٢ ١٤١٢	له لازم وان وجد به بخلاف ما اشترى فلا بيع بينهما الا بتحديد صفة أخرى برضاها جميعا وبرهان ذلك
٣٣٥ ١٤٠٧	من أكرهه على سجود لصنم أو لصليب فليسجد لله تعالى مبادر الى ذلك ولا يالى في أى جهة كان ذلك الصنم وبرهان ذلك	٣٤٤ ١٤١٣	بغير صفة ولم يكن بماعرفه البائع لا برؤية ولا بصفة من يصدق ممن رأى ما باعه ولا بماعرفه للشترى برؤية أو بصفة من يصدق فالبائع فاسد مفسوخ ابدا لا خيار في جوازه أصلا ودليل ذلك وبيان أقوال علماء المذاهب في ذلك وإيراد حججهم
٣٣٦ ١٤٠٨	كذلك ودليل ذلك ذهب الحنفية الى أن الاكراه بضرب سوط أو سوطين أو حبس يوم ليس اكرها وورد ذلك	٣٤٤ ١٤١٤	جائز بيع الثوب الواحد المطوى او في جرابه والثياب الكبيرة كذلك اذا وصف كل ذلك فان وجد كل ذلك كما وصف فالبائع لازم والا فالبيع باطل وبرهان ذلك
٣٣٦ ١٤٠٩	أوحبس يوم ليس اكرها وورد ذلك	٣٤٤ ١٤١٤	فرض على كل متبايعين لما قل أو كثر أن يشهدا على تبايعهما رجلين أو رجلا وامرأتين من العدول فان لم يجدا عدولا سقط
٣٣٦ ١٤١٠	النذر واليمين بالكراهة بحديث حذيفة باطل	٣٤٤ ١٤١٤	الشهاد ودليل ذلك وذكر مذاهب المجتهدين في ذلك وسرد حججهم وتعقب ما ينبغي التعقب وإيضاح المقام بما لا تجدده في كتاب غير هذا
٣٣٦ ١٤١٠	كتاب البيوع	٣٥٠ ١٤١٥	لا يجوز البيع الا بلفظ
٣٣٦ ١٤١٠	تقسيم البيع الى نوعين وبيانها مفصلا واختلاف أقوال العلماء في ذلك وسرد مذاهبهم وتحقيق الحق بما لا يترك للغير مجالا		
٣٤١ ١٤١١	أن وجد مشترى السلعة الغائبة ما اشترى كما وصف له فالبائع		

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٣٧٠ ١٤٢٠	كل بيع وقع بشرط خيار للبيع أو للشترى أو لهما جميعاً أو لغيرهما خيار ساعة أو يوم أو ثلاثة أيام أو أكثر فهو باطل تخير الفاذة أو لم يتخير أو برهان ذلك وبيان مذاهب الفقهاء فى ذلك وذكر أدلتهم مبسوطه	٣٥١ ١٤١٦	البيع أو بلفظ الشراء أو بلفظ التجارة أو بلفظ يعبر به فى سائر اللغات عن البيع وبرهان ذلك غيره فلا يصح البيع بينهما أبداً وان تقابض السلعة والثمن مالم يتفرقا بأبداً نهما من المكان الذى تعاقدا فيه البيع ولكل واحد منهما البطلان ذلك العقد أحب الآخراً كره ولوبقيا
٣٧٩ ١٤٢١	كل بيع صح وتم فهل المبيع أثر تمام البيع فصيته من المبتاع ولا رجوع له على البائع وكذلك كل ما عرض فيه من بيع أو نقص سواء فى كل ذلك كان المبيع غائباً أو حاضراً الخ ودليل ذلك وإيراد أقوال المجتهدين فى ذلك وبيان مذاهبهم وسرد حججهم	٣٦٥ ١٤١٧	ذلك دهرهما إلا إذا تخيرا ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء فى ذلك وإيراد أدلتهم وتحقيق المقام بما لا يحتاج إلى استدراك عليه ٣٦٥ ١٤١٧ بيان الرد على من لم يوجب التخير فى البيع ثلاث مرات وخالف الحديث فى ذلك
٣٨٨ ١٤٢٢	بيع العبد الآبق عرف مكانه أولم يعرف جائز وكذلك بيع الجمل الشارد عرف مكانه أولم يعرف وكذلك الشارد من سائر الحيوان ومن الطير المتفلت وغيره إذا صح الملك عليه قبل ذلك وأما مالم يملك أحد بعد فليس أحد أول به من أحد فليس لاحد يبعه ودليل ذلك وأقوال العلماء وبيان مذاهب المجتهدين فى ذلك وسرد براهينهم	٣٦٦ ١٤١٨	ان تباعا فى بيت نفرج أحدهما عن البيت أو دخل حنية فى البيت فقد تفرقا وتم البيع أو تباعا فى حنية نفرج أحدهما إلى البيت فقد تفرقا وتم البيع وبرهان ذلك ٣٦٧ ١٤١٩ لو تنازع المتبايعان فى التخير وتمام البيع فالقول قول مبطل البيع منهما مع يمينه لأنه مدعى عليه عقد بيع لا يقربه ولا بينه عليه به فليس عليه إلا اليمين ودليل ذلك وإيراد فقهاء علماء المذاهب فى

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٣٩٢ ١٤٢٣	بيع السمك في ناخته مع	٤٠٤ ١٤٢٩	كان المكان للبائع فعلياً تمكين
٣٩٣ ١٤٢٤	الناخه والنوى في التمر مع التمر وما	٤٠٤ ١٤٣٠	المشتري من أخذ ما اشترى ولا
٣٩٤ ١٤٢٥	في داخل البيض مع البيض وما شابه	٤٠٤ ١٤٣١	بدل الخ ودليل ذلك
٣٩٤ ١٤٢٦	هذا جائز كل ذلك وبرهان ذلك	٤٠٤ ١٤٣٢	من باع صوفاً أو وبرا
٣٩٤ ١٤٢٧	بيان جواز بيع الحامل	٤٠٤ ١٤٣٣	أو شعراً على الحيوان فالجزء على
٣٩٤ ١٤٢٨	بحملها إذا كانت حاملاً من غير	٤٠٤ ١٤٣٤	الذي له الصوف والشعر والوبر
٣٩٤ ١٤٢٩	سيدها ودليل ذلك	٤٠٤ ١٤٣٥	وبرهان ذلك
٣٩٤ ١٤٣٠	ليس كذلك ما تولى المرء	٤٠٤ ١٤٣٦	أصلاً ودليل ذلك
٣٩٤ ١٤٣١	وضعه في الشيء كالبنذر يزرع	٤٠٤ ١٤٣٧	كل ما تخله الغبارون من
٣٩٤ ١٤٣٢	والنوى يغرس وبرهان ذلك	٤٠٤ ١٤٣٨	التراب أو استخرجه غسالو الطين
٣٩٤ ١٤٣٣	لا يحل بيع شيء من	٤٠٤ ١٤٣٩	من الطين فهو لقطعة وبرهان ذلك
٣٩٤ ١٤٣٤	المغيبات المذكورة كلها دون	٤٠٤ ١٤٤٠	بيان تراب المعادن
٣٩٤ ١٤٣٥	ما عليها أصلاً لا يحل بيع النوى أى	٤٠٤ ١٤٤١	ودليل ذلك
٣٩٤ ١٤٣٦	نوى كان قبل اخراجه واظهاره	٤٠٤ ١٤٤٢	بيع التفصيل قبل أن يسئل
٣٩٤ ١٤٣٧	دون ما عليه ولا بيع المسك دون	٤٠٤ ١٤٤٣	جائز وللبيع أن يتطوع للمشتري
٣٩٤ ١٤٣٨	الناخه الخ ودليل ذلك وبيان	٤٠٤ ١٤٤٤	بتركه ما شاء الخ وبرهان ذلك
٣٩٤ ١٤٣٩	مذاهب المجتهدين في ذلك وسرد	٤٠٤ ١٤٤٥	يجوز بيع التفصيل على
٣٩٤ ١٤٤٠	أقوالهم وإيراد حججهم	٤٠٤ ١٤٤٦	القطع ومذاهب العلماء في ذلك
٣٩٤ ١٤٤١	بيان أن بيع الظاهر دون	٤٠٤ ١٤٤٧	يجوز بيع ما ظهر من
٣٩٤ ١٤٤٢	المغيب فيها حلال إلا أن يمنع من	٤٠٤ ١٤٤٨	المقاني وان كان صغيراً جداً
٣٩٤ ١٤٤٣	شيء منه نص لجائز بيع الثمرة واستثناء	٤٠٤ ١٤٤٩	وبرهان ذلك
٣٩٤ ١٤٤٤	نواها وبيع جلد الناجفة دون المسك	٤٠٤ ١٤٥٠	لوبياع المقناة باصولها
٣٩٤ ١٤٤٥	الذي فيها الخ وبرهان ذلك	٤٠٤ ١٤٥١	والموز باصوله وتطوع له بابقاء ذلك
٣٩٤ ١٤٤٦	من باع من ذكر سابقاً	٤٠٤ ١٤٥٢	في أرضه بغير شرط جائز
٣٩٤ ١٤٤٧	الظاهر دون المغيب أو باع مغيباً	٤٠٤ ١٤٥٣	بيع الأمة وبيان أنها
٣٩٤ ١٤٤٨	يجوز بيعه بصفة كالصوف في	٤٠٤ ١٤٥٤	حامل من غير سيدها لكن من زوج
٣٩٤ ١٤٤٩	الفراش والغسل في الظرف فان		

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٤١٠ ١٤٤٤	أوزنا أو كراه بيع صحيح ودليل ذلك	٤١٠ ١٤٤٤	إذا رضى في الثلاث وأسقط خياره لزمه البيع ودليل ذلك
٤١٠ ١٤٤٥	النخ وبرهان ذلك	٤١٠ ١٤٤٥	فان غير لفظ لا خلافة بأن قال لا خديعة أو لا غش النخ لم يكن له الخيار المجومول لمن قال لا خلافة وبرهان ذلك
٤١٢ ١٤٤٦	بيع حلقة الحاتم دون الفص جائز وبيع الفص حيتنذ على البائع وبيع الفص دون الحلقة جائز	٤١٢ ١٤٤٦	كل شرط وقع في بيع منها أو من أحدهما برضى الآخر فانه ان عقده قبل عقد البيع أو بعد تمام البيع بالتفرق بالابدان أو بالتأخير أو في أحد الوقتين ولم يذكره في حين العقد فالبيع صحيح تام والشرط باطل لا يلزم ودليل ذلك وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك وسرد حججهم وتحقيق المقام
٤٢١ ١٤٤٧	من باع شيئا فقال المشتري لا أدفع الثمن حتى أقبض ما ابتعت وقال البائع لا أدفع حتى أقبض أجبرامعا على دفع المبيع والثمن معا وبرهان ذلك	٤٢١ ١٤٤٧	كل من باع يباعا فاسدا فهو باطل ولا يملكه المشتري وهو باق على ملك البائع وهو مضمون على المشتري ان قبضه ضمان الغصب سواء سواء والثمن مضمون على البائع ان قبضه ولا يصححه طول الازمان ولا تغير الاسواق ولا فساد السلعة ولا ذهابها ولا موت المتبايعين وبرهان ذلك وبيان أقوال علماء المذاهب في ذلك وإيراد
٤٠٨ ١٤٣٨	بيع السيف دون غمده جائز وبيع الغمد دون التصل جائز	٤٠٨ ١٤٣٨	بيع السيف دون غمده جائز وبيع الغمد دون التصل جائز
٤٠٨ ١٤٣٩	بيع حلقة الحاتم دون الفص جائز وخام الفص حيتنذ على البائع وبيع الفص دون الحلقة جائز	٤٠٨ ١٤٣٩	بيع حلقة الحاتم دون الفص جائز وخام الفص حيتنذ على البائع وبيع الفص دون الحلقة جائز
٤٠٨ ١٤٤٠	من باع شيئا فقال المشتري لا أدفع الثمن حتى أقبض ما ابتعت وقال البائع لا أدفع حتى أقبض أجبرامعا على دفع المبيع والثمن معا وبرهان ذلك	٤٠٨ ١٤٤٠	من باع شيئا فقال المشتري لا أدفع الثمن حتى أقبض ما ابتعت وقال البائع لا أدفع حتى أقبض أجبرامعا على دفع المبيع والثمن معا وبرهان ذلك
٤٠٩ ١٤٤١	ان أبي المشتري من أن يدفع الثمن مع قبضه لما اشترى وقال لا أدفع الثمن الا بعد أن أقبض ما اشتريت فللبائع أن يحبس ما باع حتى ينتصف وينصف معا الخ وبرهان ذلك	٤٠٩ ١٤٤١	ان أبي المشتري من أن يدفع الثمن مع قبضه لما اشترى وقال لا أدفع الثمن الا بعد أن أقبض ما اشتريت فللبائع أن يحبس ما باع حتى ينتصف وينصف معا الخ وبرهان ذلك
٤٠٩ ١٤٤٢	من قال حين يبيع أو يبتاع لا خلافة فله الخيار ثلاث ليال بما في خلافتن من الايام ان شامرد يعيب أو غير عيب أو بخديعة ودليل ذلك	٤٠٩ ١٤٤٢	من قال حين يبيع أو يبتاع لا خلافة فله الخيار ثلاث ليال بما في خلافتن من الايام ان شامرد يعيب أو غير عيب أو بخديعة ودليل ذلك
٤١٠ ١٤٤٣	ان لم يقدر على ان يقول لا خلافة قالها كما يستطيع وبرهان ذلك	٤١٠ ١٤٤٣	ان لم يقدر على ان يقول لا خلافة قالها كما يستطيع وبرهان ذلك

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
أدلتهم	٤٢٢ ١٤٤٨ من ابتاع عبداً أو أمة لها مال فإلها للبائع إلا أن يشترطه المتباع فيكون له ولا حصه له من الثمن كثر أو قل ولا له حكم البيع ودليل ذلك	٤٢٧ ١٤٥٥ لا يحل بيع سلعة على أن يوفيه الثمن في مكان مسمى ولا على أن يوفيه السلعة كذلك وبرهان ذلك	٤٢٣ ١٤٤٩ للمتبع أن يشترط شيئاً مسمى بعينه من مال العبد أو الأمة وله أن يشترط ثلثاً أو ربعاً أو نحو ذلك وبرهان ذلك
٤٢٤ ١٤٥٠ بيان أن لفظة العبد في اللغة العربية تقع على جنس العبيد والاماء ودليل ذلك	٤٢٨ ١٤٥٧ لا يحل بيع عبداً أو أمة على أن يعطيها البائع كسوة قلت أو كثرت ولا بيع دابة على أن يعطيها البائع أكافها أو رسلها أو بردعتها والبيع بهذا الشرط باطل مفسوخ وبرهان ذلك وذكر مذهب العلماء في ذلك	٤٢٤ ١٤٥١ من باع نخلاً قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترطها المتباع وتفسير تأييد النخل وبرهان ذلك	٤٢٦ ١٤٥٢ يجوز الاشتراط في بيع النخل بعد ظهور الطيب في ثمره أن يبعث الأصول ودليل ذلك
٤٢٩ ١٤٥٨ لا يحل بيع ساعة لآخر بضمن يحده له صاحبها فما استزاد على ذلك الثمن فلتولى البيع ودليل ذلك	٤٢٩ ١٤٥٩ لا يحل بيع شيء غير معين من جملة مجتمعة لا بعدد ولا بوزن ولا بكيل وبرهان ذلك من وجوه وبيان مذاهب الفقهاء في ذلك	٤٢٦ ١٤٥٣ من باع أصول نخل وفيها ثمرة قد أبرت فلم يشتر أن يشترط جميعها أن شاء أو نصفها أو جزء منها مسمى مشاعاً في جميعها أو شيئاً منها معيناً فإن وجد بالنخل عيار دها ولم يلزمه رد الثمرة وبرهان ذلك	٤٢٦ ١٤٥٤ من باع نخلة أو نخلتين

٤٣١ ١٤٦٠ لا يحل بيع المرء جملة

بمجموعة إلا كيلاً مسمى منها ودليل

صفحة المسألة الموضوع

المجتهدين في ذلك ويان أدلتهم  
 ٤٤٧ ١٤٦٦ لا يحل لاحدان يسوم  
 على سوم آخر ولا أن يبيع على يبعه  
 المسلم والذى في ذلك سواء فان فعل  
 فالبيع مفسوخ ودليل ذلك  
 ٤٤٨ ١٤٦٧ لا يحل النجش في البيع  
 وتفسيره  
 ٤٤٩ ١٤٦٨ لا يحل لاحد تلقى الجلب  
 سواء خرج لذلك أو كان ساكنا  
 على طريق الجلاب وسواء بعد  
 موضع تلقية أم قرب و برهان ذلك  
 وذكر أقوال علماء السلف في ذلك  
 ٤٥٣ ١٤٦٩ لا يجوز أن يتولى البيع  
 ساكن مصر أو قرية أو مجشر  
 لخصاص لا في البدو ولا في شىء يحل به  
 الخصاص الى الاسواق و برهان  
 ذلك ويان مذاهب علماء الامصار  
 في ذلك وسرد حججهم  
 ٤٥٧ ١٤٧٠ ان كان في حائط أنواع  
 من الثمار كالكمثرى والتفاح  
 والخوخ فظهر صلاح شىء منها  
 في صنف دون سائر أصنافه جاز  
 بيع كل ماظهر من أصناف ثمار ذلك  
 الحائط وان كان لم يطب بعد اذا  
 بيع كل ذلك صفقة واحدة فان  
 أراد يبعه صفقتين لم يحز بيع الملم بيد  
 فيه الصلاح الخ ودليل ذلك

ذلك وسرد أقوال المجتهدين في ذلك  
 وذكر حججهم  
 ٤٣٤ ١٤٦١ لا يحل لاحدان يبيع مال  
 غيره بغير إذن صاحب المال له في يبعه  
 فان وقع فسخ و برهان ذلك ويان  
 مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد  
 أدلتهم وتحقق المقام بما لا مزيد عليه  
 ٤٣٩ ١٤٦٢ لا يجوز بيع شىء لا يدري  
 بانه ماهو وان دراه المشتري ولا  
 ما لا يدري المشتري ماهو وان دراه  
 البائع ولا ما جهلاه جميعا ولا يجوز  
 البيع الا حتى يعلم البائع والمشتري  
 ماهو ورياه جميعا أو بوصف لهما  
 عن صفة من رآه وعلمه و برهان ذلك  
 ٤٣٩ ١٤٦٣ لا يحل بيع شىء بأكثر مما  
 يساوى ولا بأقل اذا اشترط البائع  
 أو المشتري السلامة الا بمعرفة  
 البائع والمشتري معا بمقدار الغبن  
 في ذلك ورضيا به و برهان ذلك  
 ٤٤٢ ١٤٦٤ من غبن في بيع اشترط فيه  
 السلامة فهو بيع مفسوخ ودليل  
 ذلك ويان مذاهب علماء الفقه في  
 ذلك و اراد حججهم بتحقيق الحق  
 في ذلك  
 ٤٤٤ ١٤٦٥ لا يجوز البيع شمن مجهول  
 ولا الى أجل مجهول كالخضاد  
 والجداد والعطاء الخ وذكر مذاهب

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٤٥٨ ١٤٧١	لا يحل بيع فراخ الحمام في البرج مدة مسماة وبرهان ذلك	٤٦٥ ١٤٧٦	الثمار سواء ثمر النخل بخرصها أصلا وبرهان ذلك
٤٥٨ ١٤٧٢	يجوز بيع الصغار من جميع الحيوان حين تولد ويجبر كلاهما على تركها مع الأمهات إلى أن يعيش دونها عيشا لا ضرر فيه عليها ويجوز بيع البيض المحضونة ويجبر كلاهما على تركها إلى أن تخرج وتستغنى عن الأمهات ودليل ذلك	٤٦٧ ١٤٧٧	من صنفه ومن غير صنفه بأكثر منه وبأقل وإن يسل في جنسه وغير جنسه ما لم يكن بخرصه ودليل ذلك اعتراض وارد على المصنف فيما ذهب إليه والجواب عن ذلك
٤٥٩ ١٤٧٣	لا يحل بيع شيء من ثمر النخل من البلح والبسر والزهو والنخ بعضه يبيع من صنفه أو من صنف آخر منه ولا بالثمر لا متائلا ولا متفاضلا لا نقدا ولا نسيئة لافي رؤوس الجبال النخل ولا موضوعا في الأرض وبرهان ذلك وبيان أقوال علماء السلف في ذلك وسرد مذاهب علماء الأمصار وإيراد حججهم بما لا يتجده في كتاب غير هذا	٤٦٧ ١٤٧٨	أوقرض أو سلم ولا خلاف بين أهل العلم في ذلك وبرهان ذلك
٤٦٥ ١٤٧٤	من ابتاع كذلك رطباً للأكل ثم مات فورئته عنه أو مرض أو استغنى عن أكلها فقد ملك الرطب ودليل ذلك	٤٦٧ ١٤٧٩	الربا لا يجوز في البيع أو السلم إلا في ستة أشياء فقط وبيانها مفصلة وذكر الأدلة الزاجرة عن تعاطي الربا وأقوال علماء المجتهدين في أصناف الربا وسرد حججهم وتحقيق المقام بما تسره أعين الناظرين في هذا الكتاب وتنضح به الحقائق وتتجلى الدلائل ويبرز ما خفى على كثير من الناس من الإشكالات في هذا المبحث
٤٦٥ ١٤٧٥	لا يجوز حكم العرايا المذكور في شيء من الثمار غير ثمار النخل ولا يجوز بيع شيء من	٤٧٠	بيان خطأ من يقول في علة الربا إن النبي ﷺ ذكر أعلى القوت وهو البر وادون القوت وهو الملح ليدل على أن حكم ما بينهما كحكمهما





صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٥٠١ ١٤٩٠	يحوز بيع القمح بدقيق القمح وسويق القمح ونخبز القمح ودقيقه بدقيقه وسويقه متفاضلا كل ذلك ومتائلا وجزافا والزيتون بالزيتون وبالزيت والعنب بالعنب وبالعصير يدايد وجائز اسلام بعض في بعض ودليل ذلك ويبان مذاهب علماء الامصار في ذلك وسرد أدلتهم	٥٠٩ ١٤٩٤	أحدهما بما اشترى من ذلك عيا قبل أن يتفرقا بابدانها فهو بالخيار ودليل ذلك
٥٠٣ ١٤٩١	من كان له عند آخر دنانير أو دراهم أو قح أو شعير أو ملح أو غير ذلك مما لا يقع فيه الربا فلا يحل له أن يأخذ منه شيئا من غير ماله عنده أصلا كآخذ الدنانير عن الدراهم أو شعير عن بر الخ وبرهان ذلك وذكر أقوال الفقهاء في ذلك وإيراد حججهم	٥٠٩ ١٤٩٥	ما اشترى أقله أو أكثره الخ وبرهان ذلك
٥٠٦ ١٤٩٢	استدراك مناقضات لأخصام ما ذهب اليه المصنف في مسألة الربا ويانها مفصلة	٥٠٩ ١٤٩٦	ان كان العيب في نفس ما اشترى ككسر أو كان الذهب ناقص القيمة بطبعه والفضة كذلك فيفصل فيه فان كان اشترط السلامة فالصفقة كلها مفسوخة ودليل ذلك
٥٠٨ ١٤٩٣	من باع ذهباً بذهب يبع حلالا أو فضة بفضة كذلك مسكوكا بمثله كان أو مصوغين أو مصوغا بمسكوك أو تبرا أو نقارا فوجد	٥١٠	تفسير السئوق
		٥١١ ١٤٩٧	من الحلال المحض بيع مدين من تمر أحدهما جيد غاية والآخر ردى غاية بمدين من تمر أجود منهما أو أدنى الخ وكل ذلك جائز وبرهان ذلك
		٥١٢ ١٤٩٨	من صارف آخر دنانير بدرهم فعجز عن تمام مراده فاستقرض من مصارفه أو غيره ما آتم به الصرف فحسن ودليل ذلك
		٥١٢ ١٤٩٩	من باع من آخر دنانير بدرهم فلما تم البيع بينهما اشترى

صفحة المسألة	الموضوع	صفحة المسألة	الموضوع
٥١٤ ١٥٠٥	الربا فى كل ما ذكر قبل	٥١٣ ١٥٠٠	منه أومن غيره بتلك الدراهم دنائير
	بين العبد وسيد كاهو بين		تلك أو غيرها أقل أو أكثر فكل
	الاجنبيين وبين المسلم والذمى ،		ذلك حلال ما لم يكن عن شرط
	وبين المسلم والحربى وبين الذميين		وبرهان ذلك
	كاهو بين المسلمين ولا فرق وبرهان		٥١٣ ١٥٠٠ التواعد فى بيع الذهب
	ذلك		بالذهب أو بالفضة وفى بيع الفضة
٥١٥ ١٥٠٦	جائز بيع اللحم بالحىوان		بالفضة وفى سائر الاصناف الاربعة
	من نوع واحد كاتا أومن نوعين		بعضها ببعض جائز تبايعا بعد
	وكذلك يجوز بيع اللحم باللحم		ذلك أو لم تبايعا ودليل ذلك
	من نوع واحد او من نوعين	٥١٤ ١٥٠١	لا يحل بدل دراهم باوزن
	متفاضلا ومتماثلا وجائز تسليم		منها لا بالمعروف ولا بغيره
	اللحم فى اللحم كذلك الخ ودليل		وبرهان ذلك
	ذلك وذكر مذاهب الفقهاء فى	٥١٤ ١٥٠٢	لا يحل بيع آنية ذهب
	ذلك وسرد حججهم		ولا فضة الا بعد كسرها ودليل
٥١٨ ١٥٠٧	من اتباع شيئا أى شئ		ذلك
	كان مما يحل بيعه حاش القمح فلا يحل	٥١٤ ١٥٠٣	يجوز أن يتباع المرء
	له أن يبيعه حتى يقبضه وتفسير		نصف درهم بعينه أو نصف دراهم
	القبض ودليل ذلك وبيان أقوال		بأعيانها أو نصف دينار كذلك
	العلماء فى ذلك وذكر أدلتهم وتحقيق		الخ وبرهان ذلك
	المقام بما لا تجده فى غير هذا الكتاب	٥١٤ ١٥٠٤	لا يحل بيع بدنيار الا
			درهما فان وقع فهو باطل مفسوخ
			ودليل ذلك
٥٢٤	خاتمة الطبع		